

حَاشِي

تَحْفِظُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تغمده الله الجميع برحمته امين

(الجزء الثالث)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

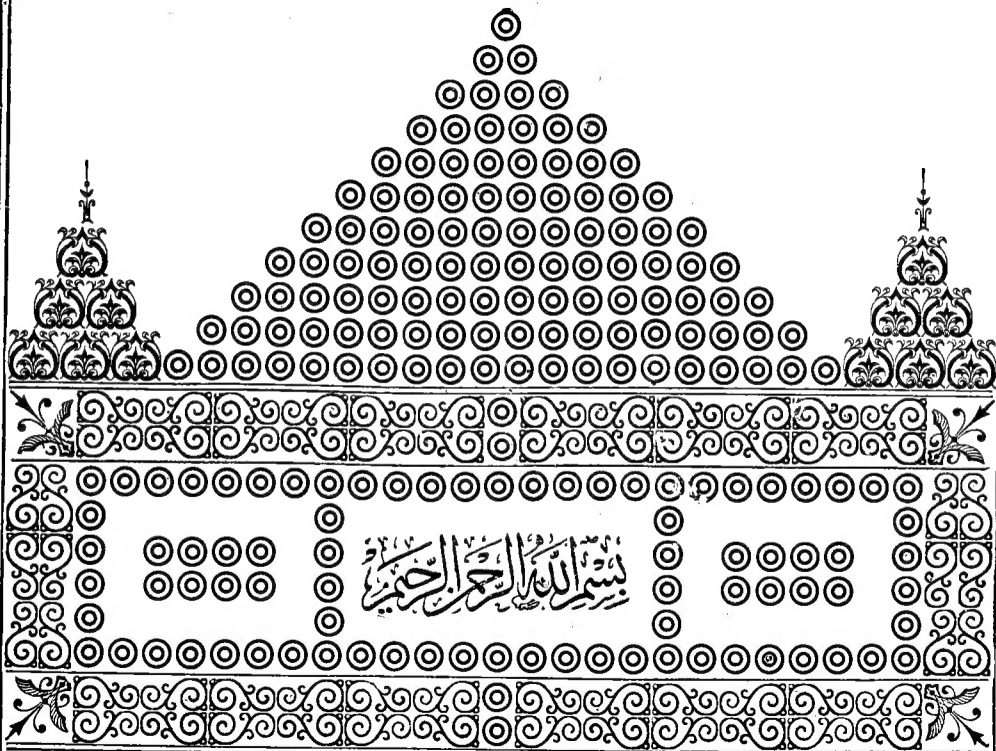
(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

(وروجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مَدِينَةِ

لِصَاحِبِهَا مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مَطْبَعَةُ مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ
حِوَارِ الْمَكْتَبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِمَدِينَةِ



(باب كيفية صلاة

الخوف)

من حيث انه يحتمل في
الفرض فيه مالا يحتمل في
غيره كما يأتي وتعبيرهم
بالفرض هنا لانه الاصل
والا فلو صلوا فيه عيدا مثلا
جاز فيه الكيفيات الآتية
لما صرحوا به في الرابعة من
جواز نحو عيد وكسوف
لاستسقاء لانه لا يفوت
وحيث ان ذلك يستثناه
أيضا من بقية الانواع

(باب صلاة الخوف)

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصباح بالدهن النجس ع ش أي ومن
حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحيث في النهاية والمغني (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني
في فرض غيره فكان الانسب فيه في غيره عبارة المغني والنهاية وحكم صلاته كصلاة الا من وإنما أفردة بترجمة
لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها مالا يحتمل فيها عند غيره اه (قوله كما يأتي) أي في المتن
والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المغني هناك فرع يصلي عيد الفطر وعيد الاضحي
وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لانه يخاف فوتها ويخطب لها إن امكن بخلاف صلاة
الاستسقاء لانها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها
لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه زاد النهاية بخلاف ما إذا قامت بغير عذر فيها يظهر
اه قال ع ش قوله مر إلا إذا خيف فوتها الخ أي الفاتنة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته
صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا قامت الخ أي في صلها آخر وجان المعصية كذا في حواشي
شرح الروض لوالد الشارح مر ولو قيل شدة الخوف عذري التأخير ولا معصية لم يبعد اه وفي سم
عقب ذكره عن الاسني مثل ما مر عن المغني ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل المطلق اه وفي ع ش
وعليه أي على ما نقله سم عن الاسني فالظاهر انه لا يأتي فيما لم تفعل جماعة كالرواتب والمكتوبات إذا
صلبت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تاتي صفتهما من التفريق في ذلك ثم إن امكنهم التناوب
بان تصلي كل جماعة وحدا ناع حراسة غيرهم ففعلوا أو لا صلوا صلاة شدة الخوف اه (قوله وحيث) أي

(باب صلاة الخوف)

(قوله لانه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة
والتراويح وإنها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل

حين استثناهم الاستسقاء من الرابع وقال الكردى أى حين عدم القوات اه (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له سم وأشار الشارح إلى رجحانه بتعليقه دون الاحتمال الاول (قوله واصلاها الخ) وتجوز فى الحضر كالسفر خلافا لما لك معنى ونهاية أى بان دم المسمين العدو ببلادهم اما فى الامن فلا يجوز لهم صلاة عسفاً لما فيها من التخلف الفاحش وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع إذا نوت الفرقة الثانية المفارقة كالاولى عث (قوله وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل ان تكون واردة فى صلاة ذات الرقاع فقوله تعالى فيها فإذا سجدوا أى فرغوا من السجود وتماز كعتهم ويحتمل ورودها فى صلاة بطن نخل فقوله المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجري (قوله مع ما يأتى) أى من الاخبار مع خبر صلوا كما رايتونى اصلى واستمرت الصحابة رضى الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودعوى المازنى نسخها أى الآية لتركه صلوات الله عليه لها يوم الخندق اجابوا عنها بتأخير نزولها عنه لأنها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس معنى ونهاية قول المتن (هى انواع) أى أربعة لانه إن اشتد الخوف فالرابع اولو والعدو فى جهة القبلة فالاول اوفى غيرها فالآخران نهاية (قوله تبلغ) إلى قوله وبعضها فى النهاية الا قوله بعضها وإلى التنبيه فى المغنى لإلا ذلك (قوله بعضها فى الاحاديث) كذا فى اكثر النسخ وفى بعض النسخ الصحيحة فى الاحاديث باسقاط لفظة بعضها وهذا هو الموافق لنهاية والمغنى وغيرهما من وجود الستة عشر نوعا جميعها فى الاحاديث وبعضها فى القرآن (قوله وذكر الرابع الخ) قضية صنيعة أى كالمغنى وشرح المنهج ان الرابع ليس من الستة عشر وكلام الشارح مر كالصريح فى انه منها عث عبارة البجيرمى قوله ليجىء القرآن الخ أى صريحا فلا ينافى انه جاء بغيره فهى سبعة عشر نوعا قاله الاجورى وعبرة عث يفهم من كلام الشارح أى شيخ الاسلام انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول مر ان الرابع من الستة عشر نوعا واجيب بان قوله منها تنازع فيه اختاروا وذكر اه بادنى تصرف (قوله به) أى بالرابع وكذا جاء بالثالث معنى (قوله مشكل الخ) وقديح الاشكال بان الشافعى إنما علق الحكم بصحة الحديث فيما إذا ترد فيه وإلا فكم من احاديث صحت وليست مذهباً له تأمل شوبرى وحفى عبارة الرشيدى والظاهر ان معنى اختيار الشافعى لهذه الأنواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لابلطالانه عنده لانه صح به الحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز ان يكون احاديثها لم تنقل للشافعى إذ ذاك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعى كيف والامام احمد وهو متأخر عنه يقول لا اعلم فى هذا الباب حديثاً صحيحاً اه وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعى فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها وصولها اليه بطارق صحيحة ويحتمل انه اطالع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حدته كاف فى دفع هذا التشنيع على عالم قریش من المأطباقي الارض علمارضى الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا عذر فى مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح مر ان من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها بتلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن مرأى فى غير النهاية خلافاً وفيه وقفة والاقرب ما قلناه عث (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن فى كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه حمله إلا على ذلك سم (قوله ما ذكر) أى من كثرة التغير (قوله وحذف هذا) أى قوله صلاة عسفاً (قوله لفهمه) أى كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان فى جعل المصنف هذه الاحوال انواعاً اعانظر وإنما الأنواع الصلوات المفعولة فيها كردى (قوله ما ذكره) أى فى قوله الاقنى وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل فى غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل ومذهب ابى

المطلق (قوله ويحتمل العموم) أى عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن فى كلام الشافعى ما ينافى ذلك لم يتجه الاحمله على ذلك (قوله فى المتن يكون العدو فى القبلة) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان حذف ان ورفع الفعل فى غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل

اي گون على حد تسمع بالمعبدى خير من أن تراه فاندفع ما هنا شارح (العدو في جهة القبلة) ولا حائل بيننا وبينه وفيها كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منا العدو وكذا قالوه مصرحين بأنه شرط لجواز هذه السكيفية وهو مشكل مع ما يعلم من كلامهم الا انى انه يكفى جعلهم صفوا واحدا وجراصة واحد منهم وقد يجاب بأنه ^{عليه السلام} لم يعلموا إلا مع الكثيرة لأنه كان في الف واربعائة وخالد ابن الوليد رضى الله عنه في مائتين من المشركين في صحراء واسعة والغالب على هذه الأنواع الاتباع والتعبد فاخص الجواز بما في معنى الوارد من غير نظر إلى ان حراسة واحد يدفع كيدهم لاحتمال ان يسهم وفيهجا العدو المصلين فينال منهم لو قتلوا ايضا فقتلهم ربما كانت حاملة العدو على الهجوم وهم في سجودهم بخلاف كثرتهم فجازت هذه السكيفية مع الكثرة وادنى مراتبها ان يكون مجموعنا مثلهم بان نكون مائة وهم مائة مثلا فصدق حينئذ اننا اذا فرقنا فرقتين كافات كل منهما العدو سواء اجعلنا فرقة ام فرقا فقلوهم بحيث إلى اخره المراد منه كمن عبر بان يكافى بعض منا العدو ما ذكر كما هو ظاهر لامع القلة (فيرتب الامام القوم صفين)

الحسن اه سم (قوله أى كون) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله أى كون) لا يقال لاحاجة لذلك لأنه من قبيل الاخبار بالجملة لا نافع قول لا يصح لأنه لا رابط ثم لا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحمل اي ذو كون الخ سم وعش (قوله على حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف سم (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بتخريج على وجه مقصور على السماع وبجواب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى سم (قوله في جهة القبلة) اي مرثيا عياب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المغنى (قوله وفيها كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي أى في صلاة ذات الرقاع سم على حج اقول ستأتى الاشارة للفرق في قول الشارح مرو تفارق صلاة عسفان الخ عش اقول ويأتى في الشارح وسم رده (قوله بأنه) اي قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه السكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما سم على حج اي فبدون ذلك يحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) اي اشتراط مقاومة كل فرقة منا العدو (قوله من كلامهم الاق) أى في قول المصنف ولو حرس فيهما الخ (قوله انه يكفى جعلهم الخ) اي ولا تشرط الحيثية المتقدمة (قوله مع الكثرة) اي بحيث تقاوم الخ (قوله وايضا فقتلهم الخ) لعلة معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كافات كل منهما الخ) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة العدو إلا اعتبار مكافاة الحارسة والافلامعنى لاعتبار المكافاة في كل فرقة كالايحى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا باق على اشكاله لم يرتفع بما حاوله سم (قوله فقلوهم بحيث الخ) المراد منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل الى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور رسم ويأتى عن النهاية والمغنى اعتماد اشتراط الانقسام بالفعل حتى لو كان الحارس واحدا اشترط ان لا يزيد السكفار على اثنين (قوله ماذ كر) اي ان يكون مجموعنا مثلهم كردى (قوله لامع القلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (فيرتب الامام الخ) قال في العباب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اه اي فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بأن يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني وبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك عش (قوله إلى ان يعتدل بهم) اي في الركعة الاولى إذ الحراسة الاتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فاذا سجد الخ نهاية ومغنى قول المتن (وحرس) اي ناظرا للعدو فيما يظهر للموضع سجوده عش عبارة سم قد يدل اي حرس على ان المراد ينظر إلى

فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلاة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله اه وهذا مذهب ابى الحسن فانه اجاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى قل اغفیر الله تاملوا في اعياد اه (قوله أى كون) اي ذو كون (اي كون الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لأنه من قبيل الاخبار بالجملة لا نافع قول لا يصح لأنه لا رابط (قوله على حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بتخريج على وجه مقصور على السماع وبجواب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى (قوله وفيها كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي مع ان المعنى الذي اعتبرت لاجله واحد في الموضعين كالا يحى فليتامل (قوله مصرحين بأنه شرط لجواز هذه السكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما (قوله كافات كل منهما العدو) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة العدو لا اعتبار الحراسة والافلامعنى لاعتبار المكافاة في كل فرقة كالا يحى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حاوله فتامله باظف ففيه دقة (قوله فقلوهم بحيث الخ) حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لامع القلة) معطوف على مع

والعدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وإن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرس صف) أى آخر فى الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله فى الاعتدال المذكور مفهوماً أنهم لو أرادوا أن يجلسوا أو يحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد فى جلوسهم أحداث صورة غير معودة فى الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديمون الجلوس وكذا لو هووا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه فاشبه ما لو تخلفوا للزجعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه أبلغ فى منعهم العدو منه فى جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما فى الزجعة ع ش (قوله ولحقوه فى القيام الخ) ينبغى أن يأتى هنا ما قيل فى مسئلة الزجعة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالمسبوق ثم رابت فى الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول يؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح الاتى كما علم ذلك كله مما مر فى المرحوم وغيره وياتى عن سم ما يصرح بذلك (قوله بأن لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا تصوير للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رابت قوله الاتى نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أى بأن يطمنئوا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أى الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والتعمد كرى (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لا حسبنا هنا للسجدة تين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام فى الركوع ليس لأنه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لور كع الامام وهو فى الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام فى الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام فى غير الفاتحة كما فى تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتأمل سم (قوله فى حسبنا السجدة تين) أى سجدتى الامام كرى (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أى المرحوم وغيره من الناسى ونحو المريض وبطل الحركة (قوله المتن فى الثانية) أى الركعة الثانية (وقوله وحرس الآخرون) أى الفرقة التى سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أى الامام للتشهد (وقوله وهذه) أى الكيفية المذكورة (صلاة الخ) أى صفة صلاته نهاية (قوله بضم العين) أى وسكون السين المهملتين وهى قرينة بقرب خلبص بينها وبين مكة أربعة برد نهاية ومعنى (قوله لعسف السيول فيه) أى لتسلط السيول عليه ويعرف الآن يتر فيه برماوى (قوله فيه ان الصف الاول الخ) عبارة للمغنى والنهاية وعبارته كغيره صادقة بأن يسجد الصف الاول فى الركعة الاولى والثانى فى الثانية وكل منهما فيها مكانه أو تحول بمكان الآخر وبعكس ذلك فهى اربع كفيات وكلها جائزة إذ لم يكشراً فاعلهم فى التحول والذى فى خبر مسلم سجود الاول فى الاولى والثانى فى الثانية مع التحول فيها وله أن يرتبهم صفوفاً ثم يحرس صفان فأكثر اه (قوله مع تقدم الثانى الخ) أى فى الركعة الثانية سم (قوله وحملوه) أى ما فى مسلم (قوله الصادق

العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وإن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرس صف) أى آخر فى الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله فى الاعتدال المذكور مفهوماً أنهم لو أرادوا أن يجلسوا أو يحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد فى جلوسهم أحداث صورة غير معودة فى الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديمون الجلوس وكذا لو هووا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه فاشبه ما لو تخلفوا للزجعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه أبلغ فى منعهم العدو منه فى جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما فى الزجعة ع ش (قوله ولحقوه فى القيام الخ) ينبغى أن يأتى هنا ما قيل فى مسئلة الزجعة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالمسبوق ثم رابت فى الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول يؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح الاتى كما علم ذلك كله مما مر فى المرحوم وغيره وياتى عن سم ما يصرح بذلك (قوله بأن لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا تصوير للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رابت قوله الاتى نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أى بأن يطمنئوا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أى الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والتعمد كرى (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لا حسبنا هنا للسجدة تين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام فى الركوع ليس لأنه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لور كع الامام وهو فى الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام فى الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام فى غير الفاتحة كما فى تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتأمل سم (قوله فى حسبنا السجدة تين) أى سجدتى الامام كرى (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أى المرحوم وغيره من الناسى ونحو المريض وبطل الحركة (قوله المتن فى الثانية) أى الركعة الثانية (وقوله وحرس الآخرون) أى الفرقة التى سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أى الامام للتشهد (وقوله وهذه) أى الكيفية المذكورة (صلاة الخ) أى صفة صلاته نهاية (قوله بضم العين) أى وسكون السين المهملتين وهى قرينة بقرب خلبص بينها وبين مكة أربعة برد نهاية ومعنى (قوله لعسف السيول فيه) أى لتسلط السيول عليه ويعرف الآن يتر فيه برماوى (قوله فيه ان الصف الاول الخ) عبارة للمغنى والنهاية وعبارته كغيره صادقة بأن يسجد الصف الاول فى الركعة الاولى والثانى فى الثانية وكل منهما فيها مكانه أو تحول بمكان الآخر وبعكس ذلك فهى اربع كفيات وكلها جائزة إذ لم يكشراً فاعلهم فى التحول والذى فى خبر مسلم سجود الاول فى الاولى والثانى فى الثانية مع التحول فيها وله أن يرتبهم صفوفاً ثم يحرس صفان فأكثر اه (قوله مع تقدم الثانى الخ) أى فى الركعة الثانية سم (قوله وحملوه) أى ما فى مسلم (قوله الصادق

الكثر شارح (قوله فى المتن وحرس صف) قد يدل على أن المراد ينظر إلى العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن يحتاج إلى النظر إلى العدو بأن لا يأمن هجومه إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن لا يحتاج بأن يحس بهجومه إذا اراده وإن لم ينظر إليه فليتنظر إلى موضع سجوده (قوله بأن لم يفرغوا من سجدتهم) أنظر كيف يكون هذا تصوير للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رابت قوله الاتى نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا (قوله نعم يتردد النظر هنا) قد يقال لا حسبنا هنا للسجدة تين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام فى الركوع ليس لأنه سبقهم بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وان يكون كذلك لور كع الامام وهو فى الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام فى الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام فى غير الفاتحة كما فى تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتأمل (قوله مع تقدم الثانى) أى فى الثانية (قوله

به) أي بالافضل (قوله كعكسه) أي كما يصدق المتن على عكس الافضل وهو عدم وجود الصف الاول أو لا بل الثاني أو عدم التقدم والتأخر كرى واقتصر سم على الاول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة عسفان مع التقدم والتأخر (قوله بشرط ان لا تكسر أفعالهم الخ) أي بان لم يمش كل منهم أكثر من خطوتين فان مشى أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند الاحرام بان يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكر ع ش (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقدم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الاول والاول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس و (قوله قياسا على الوارد) أي وهو سجود الاول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعلى الصفة الاولى أي سجود الثاني في الاول والاول في الثانية ملازمة كل صف مكانه افضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة اليه أنه لم يده ولم يزد عليه سم (قوله لان الاول الخ) علة لقوله قبل الافضل شارح اه سم (قوله الافضل) صفة للسجود أو لا الخ (قوله أيضا) أي كالصف الاول (قوله هنا) أي في صلاة عسفان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية ومغنى وإما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لان الرا كع يمكنه المشاهدة اه (قوله أي الركعتين) إلى قول المتن الثاني في النهاية والمغنى قول المتن (فرقة لصف الخ) أي أو بعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المتابعة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط ان تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يخالفه من كفاية امكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة افضل لانها الثابتة في الخبر ويكره ان يصل بأقل من ثلاثة وان يحرس أقل منها نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ويكره الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة ومراده مر الكراهة في هذا النوع وبقية الانواع كما صرح به شرح الروض اه (قوله ولو واحدا) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له ع ش أي للنهاية ومثله المغنى خلافا للتحفة قول المتن (الثاني يكون) أي كرن أي ذكر كون سم (قوله أي القبلة) إلى قوله وعبر في النهاية والمغنى إلا قوله خلافا إلى كثرتنا وقوله بحيث إلى وخوف (قوله وليس هذا) أي احدا لا من قول المتن (فيصلى الخ) أي جميع الصلاة ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدة الخ) الأسبك تأخير عن قول المصنف بفرقة ويزاد اوله بان يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتكون الصلاة الثانية للامام نفلا لسقوط فرضه بالاولى نهاية ومعنى قال ع ش والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لان الثانية وان كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا فسوات الاولى قال شيخنا الشوبري والثانية معادة ومع ذلك لا تجب فيها نية الامامة فهي مستثناة من وجوبها في المعادة اه ويوجه بان الاعادة وان حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم إن كان ما ذكره منقولا فمسلم ولا فائدة قال لا بد من نية الامامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي انه لا بد منها اه وعبارته على المنهج وفي كل من الاستثناء والتوجيه نظر إلا ان يكون الاستثناء منقولا عن كلام الاصحاب وإلا فالقياس كادل عليه كلامهم وجوب نية الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله

وتأخر الاول) أي في الثانية منه (قوله المطلوب في العكس) وهو أن يسجد الثاني في الاول والاول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس وقوله قياسا على الوارد أي وهو سجود الاول في الاول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعلى الصفة الاولى أي سجود الثاني في الاول والاول في الثانية ملازمة كل صف مكانه افضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة اليه أنه لم يده ولم يزد عليه (قوله لان الاول الخ) علة لقوله قبل الافضل ع ش (قوله وكذا فرقة واحدة ولو واحدا) هل يجري هذا في صلاة ذات الرقاع أو يفرق بأن العدو هنا في جهة القبلة وهناك في غير هاهنا نظر (قوله الثاني يكون) أي

به المتن كعكسه وذلك بشرط أن لا تكسر أفعالهم في التقدم والتأخر المطلوب في العكس أيضا قياسا على الوارد لان الاول افضل يخص بالسجود أو لا مع الامام الافضل أيضا واغتفر هنا للحارس هذا التخلّف لعذره ولا حراسة في غير السجودين لعدم الحاجة اليها (ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة فرقة في الاولى وفرقة في الثانية (جاز) قطعاً لحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز أن تحرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحدا (في الاصح) إذ لا يحذور فيه وفرضهم الركعتين باعتبار أنه الوارد وإلا فللزائد عليهما حكمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها وشمساته وليس هذا شرطاً لجواز هذه الكيفية بل لندبها كما في المجموع عن الاصحاب (فيصلى) الامام بعد جعله القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالاولى ثم تذهب لوجهه وتأتي الاخرى اليه (مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن

(الخ) أى صفة صلاته وهى وان جازت فى غير الخوف فهى مندوبة فيه بالشروط الزائدة على المتن فقوله لم يسن للمفترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف ابى جنيقة محله فى الامن او فى غير الصلاة المعادة مغنى ونهاية زاد الايعاب اى لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها او فى احدهما لا يراعى لمخالفته لسنة صحيحة اه قال ع ش قوله مر محله فى الامن اى ومع كونه خلاف السنة لاقتداء فيه افضل من الانفراد و عليه فينبغى ان يقيد قوله لم يسن ان لا يفعل بما اذا تعددت الائمة وكانت الصلاة خلف احدهم سالمة بمطالب ترك الصلاة خلف غيره لاجله اه (قوله نظر الى انها مع فقد بعض الشروط (الخ) يتأمل فيه فان من الشروط كون العدو وفى غير القبلة او فيها و ثم سائر مع افتد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تغير فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم ولا تغير فيه سم (قوله لان هذا الخ) علة لقوله خلافا للخ والاشارة فى التغير فى تعليل الاسنوى (قوله كثرنا) خبر قول السابق وشروط الخ (قوله بحيث تقاوم الخ) نقله فى الخادم عن صاحب الوافى لكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية عبارة الحلبي المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهى عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه (قوله أى بالاقتدار السابق) كان مراده فى جواب قوله السابق وهو مشكل الخ سم (قوله وخوف هجومهم الخ) عطف على قوله كثرنا (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية و (قوله لو فعلوا) اى هذه الكيفية سم (قوله والامام ينتظرهم) راجع الى قوله وتأتى الاخرى اليه وإنما اخره الى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الخ به (قوله ليسلموا الخ) عبارة فى شرح العباب نعم بحث الاسنوى ان الاولى ان يصلى بالثانية من لم يصل اى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقةين الخ سم (قوله المختلف الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله فى الجملة) متعلق بقوله المختلف الخ وقال ع ش متعلق بقوله ليسلموا الخ اه و عليه فى معنى الباء (قوله او يكون) اى كون اى ذو كون (قوله العدو) الى قوله كذا قيل فى النهاية والمغنى لا قوله كما بينته فى شرح العباب قول المتن (تقف الخ) المناسب لتقدير الشارح قوله يكون العدو الخ ان يزيد هنا الفاء قول المتن (قوله ويصلى بفرقة ركعة) اى من الثانية بعد ان ينحاز بهم الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بعد ان ينحاز بهم الخ اى الاولى له ذلك

و شرط نذب هذه كما قالاه
لا جوازها خلافا لما زعمه
الاسنوى نظر الى انها مع
لقد بعض الشروط فيها
تغير بالمسلمين لان هذا
ملحوظ آخر لا تعلق له
بالصلاة على انه لا تغير
فيه الا ان اكرهم على
الاقتداء به مع علمه بان
فيه ضرراً عليهم كثرنا
بحيث تقاوم كل فرقة منا
العدو اى بالاقتدار السابق
كما هو ظاهر وخوف
هجومهم فى الصلاة لو لم
يفعلوها وعبر بعضهم بامن
مكرهم ولا تخالف لان المراد
أمنه لو فعلوا والامام
ينتظرهم نعم ان أمكن أن
يؤم الثانية واحدها كان
أفضل ليسلموا من اقتدائهم
بالمختلف المختلف فى صحته فى
الجملة وصلاته صلواته
بالفرقةين لانهم لا يسمحون
بالصلاة خلف غيره مع
وجوده (أو) يكون
العدو فى غيرها أو فيها و ثم
سائر وهذا هو النوع
الثالث كما أفاده قوله الآتى
الرابع (تقف فرقة فى
وجهه) أى العدو تحرس
(ويصلى بفرقة ركعة)

كون اى ذو كون (قوله و شرط نذب هذه كما قالاه) هذا يقتضى نذب هذه فى الامن وظاهر انه فى غير الامام من حيث كونه معيدا اما هو من هذه الحيثية فهو مندوب فى الامن لانه يسن له الاعادة (قوله خلافا لما زعمه الاسنوى نظر الخ) عبارة شرح الارشاد وقول الاسنوى اعتراضا على الشيخين بل هذه شروط للجواز فان التغير بالمسلمين اى عند فقدوا و فقدوا احدها لا يجوز بربان مفهوم كلامهما انه ان انتفت او واحد منها انتفى النذب وانتفاء مصادق مع الحرمة ان وجد تغير واجبار على الاقتداء او مع الاباحة لم يوجد ذلك انتهى اى فالتغير ليس لازما لانتفائها حتى يكون شرطا للجواز فتأمل وفى شرح العباب ويرد بانه لا تغير لان ما ينال كل فرقة يمكن ان تتداركه الاخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتأتى مع قوله وخوف هجومهم الخ إذ يلزم انتفاء الجواز عند امن الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله مع فقد بعض الشروط) يتأمل فيه فان من الشروط كون العدو وفى غير القبلة أو فيها و ثم سائر مع ان فقد ذلك بان يكون فيها لا سائر ولا تغير فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم ولا تغير فيه سم (قوله بالاقتدار السابق) كان مراده فى جواب قوله السابق وهو مشكل الخ (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية (قوله لو فعلوا) اى هذه الكيفية (قوله المختلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله فى الجملة) فى شرح العباب ولا ينافى النذب حينئذ قوله لم يسن للمفترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعه لان محله فى الامن او فى غير الصلاة المعادة اى لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها او فى احدهما لا يراعى لمخالفته لسنة صحيحة نعم بحث الاسنوى ان الاولى ان يصلى بالثانية من لم يصل اى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقةين لان الصحابة رضوان الله عليهم لا يسمحون

لصحة الخبر كما بينته في شرح
العباب (والاصح أنها) أى
هذه السكيفية (أفضل من
بطن نخل) وعسفان لأنها
أخف وأعدل بين الطائفتين
ولصحتها بالاجماع في الجملة
وفارقت صلاة عسفان
بجوازها في الأمن لغير
الفرقة الثانية ولها أن نوت
المفارقة بخلاف التخلف
الفاحش الذى في عسفان
فانه لا يجوز في الأمن كذا
قيل وفيه نظر فان التخلف
الذى في عسفان يجوز في
الأمن للعدو كالرحمة وعند
نية المفارقة فكانت أولى
بالجواز من ذات الرقاع
بالنسبة للفرقة الثانية لأن
انفرادها لا يجوز في الأمن
بحال ثم رأيت ذلك منقولا
عن الرافعي ورأيت له
توجيها يوضحه بعض
الايضاح وهو أن ذات
الرقاع أشبه بالقرآن لما فيها
من الحزم وأمر غدر العدو
لذوق الطائفة الحارسة
قبالته من غير صلاة أقوى
في مصابرة العدو ودفع
كيد (ويقرأ الامام) ندبا
(في انتظاره) الفرقة
(الثانية) في القيام الفاتحة
وسورة طويلة إلى أن يجيؤا
إليه ثم يزيد من تلك السورة
قدر الفاتحة وسورة قصيرة
إن بقي منها قدرهما وإلا

و (قوله لصحة الخبر به) أى مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم نهاية ومعنى
(قوله أى هذه السكيفية) عبارة شرح المنهج أى صلاة ذات الرقاع بكيفياتها أه قال البجيرى أى صورها من
كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أه (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه فاعل الحكمة في تأخيرها
عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن تينك قد توجد صورتها في الأمن بالاعادة في صلاة بطن نخل
وتخلف المأمورين لنحو رحمة في عسفان وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فأيها أفضل والاقرب أن بطن نخل
أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الأمن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوبرى عن العلقي ما وافقه ع ش
(قوله ولصحتها الخ) أى دونها شرح المنهج (قوله وفارقت صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا
الشهاب البرلى قد بين به مراده من قوله ولصحتها بالاجماع في الجملة أه أقول وحاصله انه أراد بفي الجملة صحتها
في بعض الاحوال وذلك للثنية الاولى مطلقا والثانية أن نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء
المفترض بالمتنفل وفي جواز خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة اركان طويلة ثم التأخر للاتيان
بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره
وتعليقه بما قاله فيه بحث لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واثبات الفرقة الثانية بركعة
لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد إذا كان بغير عذر وهو واحد
القولين عندنا واما الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج
عن صورة المسئلة وبالجملة فالذى يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة
التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة
واحدة فاحتاجوا رضى الله تعالى عنهم أن يبينوا الافضل منهما كى يقدم على الاخر انتهى وفيه تأييدا
لنظر الشارح المذكور سم وقوله فالذى يظهر ان الاصحاب الخ قد رده قول الشارح الاتي ثم رأيت الخ
(قوله ثم رأيت ذلك) أى اولوية ذات الرقاع عنهما كرى (قوله ورأيت له) أى للرافعي و (قوله يوضحه)
أى كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أى بما جاء به القرآن من النوع الرابع
(قوله ندبا) إلى قول المتن ويسن في النهاية إلا قوله إن بقي إلى المتن وقوله ويدعو إلى المتن وقوله حررتها
إلى حاصلها وكذا في المعنى إلا قوله بل هو مكروه (قوله ثم يريد من تلك السورة الخ) وهل يطلب منه
الاسرار حينئذ بالقراءة لانه إذا جهر في حالة قراءتهم لم فاتحتهم فوت عليهم سماع قراءة امامهم ولا فيه نظر

إذا قامت لركعتها الثانية بلانية مفارقة واما حيث جازت في الأمن فلامعنى لا شراط ذلك في صحتها (قوله
ولصحتها بالاجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلى قد بين مراده منه بقوله الاتي
وفارقت صلاة عسفان الخ انتهى (أقول) وحاصله انه أراد بفي الجملة صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة
الاولى مطلقا والثانية أن نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جواز
خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة اركان ثم التأخر للاتيان بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل
انتهى ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث
وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واثبات الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام
القدوة والامر الاول منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد إذا كان بغير عذر وهو واحد القولين عندنا واما
الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة
وايضافن البين ان السكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الامام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقا وعلى
كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا طول الانتظار من غير عذر هذا ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى ان
صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين باطلة
عند الامن وبالجملة فالذى يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة التي
تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الاخرى بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة

وشي من زمن السورة (ويتشهد) ندب في انتظارها في الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكاله لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول) يشغل بالذكور (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندبا (لتحقه) وتعادل الفرقة الاولى

والاقرب الاول للعلة المذكورة عش (قوله وشي الخ) بالرفع عطف على القراءة (قوله والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن ويقر الخ سم (قوله ولهم تخفيف الخ) عبارة النهاية وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها ثلاثا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفردوا به اه (قوله بهذه الكيفية) أى كيفية ذات الرقاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد فيه للسهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده سم على حجب. الاقرب السجود لما عمل به عش قول المتن (بفرقة ركعتين) أى ثم تفارقه بعد التشهد معه لانه موضع تشهدهم مغنى ونهاية ويبقى في الشرح مثله (قوله بزيادة تشهد الخ) لعل المراد زيادة بالنسبة للثانية لا الامام سم عبارة المغنى ولانه لو عكس زاد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها لوقوعه في ركعتيها الاولى واللاق بالحال هو التخفيف دون التطويل اه (قوله بعده) أى بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحلى والنهاية والمغنى فلو بالفاء بصرى قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا او عكسه صحت مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية سجودا للسهو للمخالفة بالانتظار في غير محله مغنى زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا أى الامام وغير الفرقة الاولى سجودا للسهو ايضا للمخالفة أى بما ذكر وهو كما قال اه قال عش قوله مر بالانتظار في غير محله أى لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اه وفي سم بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه مانصه ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كره بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا لا ينتظر هناك من غير افراد والانتظار هنا مع الافراد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به اه (قوله ثلاثا) في الثلاثية الخ وينبغي ان ياتي هنا نظير ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفرقة الاولى (قوله كل من الثلاث الاول الخ) أى في الرباعية أى ومن الاوليين في الثلاثية (قوله وهو منتظر فراغها) يعنى فراغ الاول وفي قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهده أو قيام الثالثة وهو افضل كما مر وفراغ الثالث في قيام الرابعة مغنى ونهاية (قوله لجوازه في الامن) أى بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة سم (قوله ولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان اقر في الروضة واصلا ما قاله الامام وجزم به في الحرران شرط تقريرهم اربع فرق في الرباعية الحاجة الى ذلك بان لا يكتفى وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم والافه كفعله في حال الاختيار نهاية ومغنى (قوله وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

واحدة فاحتاجوا رضى الله عنهم أن يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اه وفيه تايد لنظر الشارح المذكور (قوله والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن ويقر الخ (قوله بزيادة تشهد) لعل المراد زيادته بالنسبة للثانية لا الامام (قوله في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثا او عكس كره ويسجد الامام والطائفة الثانية سجودا للسهو قال في شرحه للمخالفة بالانتظار في غير محله بخلاف الاول لمفارقته قبل الانتظار المقتضى للسجود اه ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا الى الامام وغير الفرقة الاولى سجودا للسهو ايضا للمخالفة أى بما ذكر انتهى ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كره بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هنا مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وايضا لا ينتظر هنا من غير افراد والانتظار هناك مع الافراد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقتداء به وسكت عم الوصل في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد للسهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود (قوله وفارقه كل من الثلاث الاول) أى في صورة الرباعية (قوله لجوازه في الامن

فانه قراها معهم ويسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما ينفردون به (فان صلى مغربا) بهذه الكيفية (ف) يصلى (بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه) الجائز ايضا بل هو مكروه في الاظهر لان التفضيل لا بد منه فالسابق اولى به وسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولى الثانية (وينتظر) الثانية إذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهده) الاول (او قيام الثالثة وهو) أى انتظارها في القيام (افضل) منه في التشهد (في الاصح) لبنائه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقر في انتظاره في القيام ويتشهد في انتظاره ان فارقه الاول قبله والاولى ان لا يفارقه الا بعد له لانه محل تشهدهم (او) صلى بهم (رباعية) يصلى (بكل) من الفرقتين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا ايضا (ولو) فرقه اربع فرق في الرباعية وثلاثا في الثلاثية (وصلى بكل فرقة ركعة) وفارقه كل من الثلاث الاول وصلت لنفسها ما بقى عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء

الرابعة فيصلى بها ركعة وتاتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها (صحت صلاة الجميع في الاظهر) اذ لا يحذور فيه لجوازه في الامن ولو لغير حاجة وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظارين لانه الافضل (وسهو كل فرقة)

إذا فرقه فرتين كادل عليه

كلامه وصرح به أصله
(بحول في أو لا هم) لاقتدائهم
فيها حسا و حكما (وكذا
ثانية الثانية في الاصح)
لاقتدائهم فيها حكما والا
لاحتاجوا النية القدرة إذا
جاسوا للتشهد معه (لا ثانية
الاولى) لانفرادهم فيها حسا
وحكما (وسهوه) أي الامام
(في الاولي يلحق الجميع) اما
الاولى فظاهر فتسجد عند
تمام صلاتها واما الثانية
فلاهم ربطوا صلاتهم بصلاة
ناقصة لما مر ان من اقتدى
بمن سها قبل اقتدائه به يلحقه
سهوه فيسجدون معه فان لم
يسجد سجدوا بعد سلامه
(و) سهوه (في الثانية لا
يلحق الاولين) لانهم
فارقه قبل السهوه بل يلحق
الاخرين وإن كان في حال
انتظاره لهم في التشهد
الاخير وهذا كله وإن علم
بما مر في سجود السهول لكنهم
ذكروه هنا لانه ما يخفى ولو
كان الخوف في بلد وحضر
صلاة الجمعة صلوا على هيئة
عسفان وهو واضح وعلى
هيئة ذات الرقاع لكن
بشروط حررتها في شرح
الارشاد وحاصلها ان
يكون في كل ركعة أربعون
سمعوا الخطبة لكن لا يضر
النقص في الركعة الثانية
(ويسن) للصلي صلاة
الخوف (حمل السلاح)
الذي لا يمنع صحة الصلاة
لأنحو نجس وبيضة تمنع
السجود فلا يجوز حمله

الظاهر (قوله إذا فرقه) أي الامام في صلاة ذات الرقاع معني الماتن (وسهوه كل فرقة الخ) و (قوله
وسهوه في الاولي الخ) ويقاس بذلك السهوه في الثلاثة والرابعة نهاية ومعني (قوله لما مر) الاولي وقد مر
في سجود السهوه (قوله بل يلحق الاخرين) بكسر الخاء والراء (قوله صلوا على هيئة عسفان الخ) ولولم
تمكنه الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو اعاد لم
اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني نهاية واسني قال سم قوله لم يجب عليهم لا يردان
المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كها مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدم وهنا نقصير المسبوق اه وقال
عش قوله مر ولو اعاد لم اكرهه اي اعادها جماعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه او لا وقوله مر
ويقدم غيره اي ندبا اه (قوله وعلى هيئة ذات الرقاع) اي لا كصلاة بطن نخل إذ لا تقام جمعة بعد اخرى
معني ونهاية (قوله وحاصلها ان يكون الخ) اي بخلاف ما لو خطب بفرقة رضى باخرى وتجر الطائفة الاولي
في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجزئ الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهريه
نهاية ومعني (قوله في كل ركعة أربعون الخ) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معني
له مع جواز نقصها عن الأربعين ولو عند التحريم كما يأتي اي في النهاية وقضية قوله مر المار في الجمعة في شرح
ان تقام باربعين الخ لا يشترط بلوغهم اي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح ان ما هنا مجرد تصوير عش
(قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة سم (قوله لكن لا يضر الخ)
عبارة المعني ونهاية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الاولي في الصلاة بطائفة او في الثانية فلا حاجة مع
سبق انعقادها اه (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما اذا حصل النقص حالة تحرم
الثانية وهو الاوجه وإن قال الجوزي انه محمول على عروض النقص عنها بعد احرام جميع الاربعين وإلا لم
يبق لاشتراط الخطبة باربعين من كل فرقة معني نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد
قبل اقتدائهم او بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولي
للفرقة الثانية ففيه تصريح بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في اولاهم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر
حالة تحرم الثانية اي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية إلا
قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المعني إلا قوله ولو خاف إلى ولو اتقى (قوله الذي لا يمنع) قال في المنهج
لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه وقال في شرحه وخرج بما زاده ما يمنع من نجس وغيره فيمنع
حملة ما يؤذى كرمح في وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوي وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر
بتركه خطرا فيجب حمله انتهى سم (قوله لا نحو نجس الخ) عبارة المعني ونهاية ويحرم متنجس وبيضة ونحوها
تمنع مباشرة الجبهة لما في ذلك من إبطال الصلاة ويكره دمج او نحوه يؤذيهم بأن يكون في وسطهم ومحل
كما قاله الاذرعى إن خف الاذى وإلا فيحرم ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك ظاهر او جب حمله او وضعه
بين يديه إن كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يتعين وضعه إن منع حمله الصحة ولا تبطل صلاته بترك ذلك

أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة (قوله وحاصلها أن يكون في كل ركعة أربعون الخ) الظاهر
ان ذلك لو وقع مثله في الامن صحت للفرقة الاولي فقط وبذلك ما مر عن العباب قال في شرح الروض
عقب هذا فرع لولم تمكنه الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن
يجب على ما لم يصل معهم ولو أعاد لم اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني انتهى
وقوله لم يجب عليهم لا يردان المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كها مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو
هنا ونقصير المسبوق (قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة (قوله
لكن لا يضر النقص) قال في الارشاد قبل اقتدائهم او بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد
من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولي للفرقة الثانية ففيه تصريح بانه لا يضر نقص الفرقة في اولاهم وهو
ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه قال في شرحه

لغير عذر وكمله في سائر
 أحكامه وضعه بين يديه ان
 سهل اخذه كسهولته وهو
 محموله وهو هنا ما يقتل نحو
 سيف ورمح وسكين وقوس
 ونشاب ما لا يدفع كترس
 ودرع فيكره حمله كترك
 حمل الاول حيث لا عذر (في
 هذه الانواع الثلاثة) وفي
 قول يجب (لظاهر قوله
 تعالى وليأخذوا أسلحتهم
 وجمله الاول على الذنب
 والابطال الصلاة بتركه
 ولا فائله وفيه ما فيه ولو
 خاف ضررا يبيح التيمم
 بترك حمله وجب في الانواع
 الثلاثة على الاوجه ولو
 نجسا وما عدا السجود الذي
 يتجه انه ياتي في القضاء هنا
 ما ياتي في حمل السلاح النجس
 في حال القتال وان فرض
 ان هذا اندر ولو انتفى
 خوف الضرر وتأذى غيره
 بحمله كره اي ان خفف
 الضرر بان احتمل عادة والا
 حرم وبه يجمع بين اطلاق
 كراهته واطلاق حرمة
 (الرابع) من الانواع بحمله
 كذا قاله الشارح منبها به على
 ان قوله الرابع واقع في محله
 وان لم يذكر الثالث لانه
 ذكره ضمنا كما سر (ان يلتحم
 القتال) بان يختلط بعضهم
 ببعض ولم يتمكنوا من تركه
 تشبيها باختلاط لحمه الثوب
 بسداه (او يشتد الخوف)
 بلا التحام بان لم يمانوا بهجوم
 العدو ولو اوا انقسموا
 (فيصلي) كل منهم (كيف

وان قلنا بوجوب حمله أو وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة اه قال ع ش قوله ولا فيحرم أي ما لم يخف على نفسه ولا جاز بل وجب كما قال الزبدي حفظ النفس ولا نظر لتضرر غيره خيئت اه (قوله لغير عذر) أي بدون خوف الضرر (قوله ويضنه) يتأمل وجه استثناء البيضة هنا مع ما ياتي من ان المراد بالسلاح هنا ما يقتل لا ما يشمل ما يدفع بصري (قوله في سائر احكامه) أي الاتية من الكراهة والوجوب والحرمة (قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل تمثيله بالقوس حقني (قوله فيكره حمله) أي لكونه ثقيلا يشغل عن الصلاة كالجمعة نهاية ومعنى قال البصري لا يخفى ما فيه أي في كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مترتب على تركه بل لو قيل بوجوبه خيئت لم يبعد ولعل قول الشارح حيث لا عذر راجع اليه ايضا اه (قوله حيث لا عذر) أي من مرض أو أذى من مطر أو غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) أي إذا لا يلزم من الوجوب البطان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا مر خارج نهاية (قوله وجب الخ) أي ولو أذى غيره كما سر عن ع ش وقد يشير اليه قوله الاتي ولو اتنى الخ (قوله ما ياتي في حمل السلاح الخ) أي والراجع منه وجوب القضاء ع ش (قوله في حمل السلاح النجس في حال القتال الخ) وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهاية أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلاً ع ش (قوله خوف الضرر) أشار باللام إلى قوله ضرر ابيح الخ كرهى (قوله كذا قاله الشارح) وكتب عليه عميرة يعنى انه ذكر النوع ومحله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كانه مجرد تفنن انتهى وهذا أولى من جواب الشارح مر ع ش (قوله منبها به الخ) ويحتمل احتمالا قريباً ان يكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبراً عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل وهو محله لأن قوله أن يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله انه اراد بال الرابع الرابع ومحله لكونه اخبر عنه به مع محله سم (قوله على ان قوله الخ) أي فقوله بمحله خبر مبتدأ محذوف والباء بمعنى في عبارة الرشيدى بعد كلام على ان الذى يتجه ان الشارح الجلال إنما اشار بذلك إلى دفع ما يقال ان المصنف لم يعنون عن النوع الذى قبل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بال الرابع ووجه الدفع انه وإن لم يكن رابعاً باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف متعلق بال الرابع والباء فيه على حد الباء في قولهم الاول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حجج أشار الى هذا الا أنه قدر للظرف متعلقاً خارجياً ولا يخفى أن ما ذكرناه أقعد اه (قوله كما سر) أي في شرح أو تفق فرقة الخ (قوله بان يختلط) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمغنى (قوله تشبيهاً به الخ) عبارة النهاية والمغنى وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمه الثوب بالسدى اه (قوله لحمه الثوب) بفتح اللام وضمة الة بعكس اللحمه بمعنى القرابة (قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله لو لو) أي عن القتال وتركوه (قوله وانقسموا) على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لى وفي البجيرى عن شيخه العشماوى قوله لو لو اولى بعضهم إلى جهة الامام اى وصلى خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل لانهم لا يصلون كلمهم في ان واحد وقوله او انقسموا اى وصلوا صلاة عسفاً اه قول المتن (را كباو ماشيا)

خرج بما زدت ما يمنع من نجس وغيره فيجتمع حمله وما يؤذى كرمح وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوى وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله اه (قوله وفيه ما فيه) أي اذ يلزم من الوجوب البطان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقد صرحوا هنا بأنه لا تبطل الصلاة بترك حمله وان قلنا بوجوب حمله (قوله والاحرم) قال في شرح الروض قاله الاذرى (قوله كذا قاله الشارح منبها بها الخ) ويحتمل احتمالا قريباً أن تكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى ان ما وقع خبراً عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو ومحله لأن قوله ان يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله انه اراد بال الرابع الرابع ومحله لكونه اخبر به مع محله مصدراً به فلي تأمل فانه قد يراد على هذا انه لم يقل مثل ذلك في الانواع السابقة (قوله بان يختلط بعضهم ببعض) يحتمل انه على حذف مضاف على هذا أي ان يلتحم اصحاب القتال في القتال (قوله وهو متجه الخ) ينبغى ان يجرى هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الانواع السابقة وقد

وهو نظير ما مر في صلاة فاقد الظهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة باشتراط ضيقه (١٣) ونقله الاذرعى عن بعض شراح المختصر

واعتمده هو وغيره وزاد
اعنى الاذرعى ان ذلك
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة
لهم في امور كثيرة مع غلبة
كون التأخير هنا سببا
لإضاعة الصلاة باخراجها
عن وقتها الكثيرة اشتغالهم
بما هم فيه مع عسر معرفتهم
باخر الوقت حتى يؤخروا
اليه فالوجه ما اطلقوه
(ويعذر في ترك القبلة)
لحاجة القتال لقوله تعالى
فان خفتم فرجالا أو ركباناً
قال ابن عمر مستقبلي القبلة
وغير مستقبليها قال الشافعي
رواه ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ ويجوز
اقتداء بعضهم ببعض وإن
اختلفت جهتهم كما لما موين
حول الكعبة نعم يجوز
التقدم هنا على الامام
للضرورة بل الجماعة لهم
حيث لم يكن الانفراد هو
الحزم أفضل أمالوا انحرف
عنها لا حاجة القتال بل
لنحو جاح دابته وطال
الفصل فتبطل صلاته
(وكذا الاعمال الكثيرة)
كضربات متواليه وركض
كثير وركوب احتاجه
اثناء الصلاة وحصل منه
فعل كثير يعذر فيها
(الحاجة) اليها (في الاصح)
كالمشي المذكور في الآية أما
حيث لا حاجة فتبطل
قطعا (لاصباح) او نطق
بدونه فلا يعذر فيه لعدم
الحاجة اليه بل الساكت
اذهب وفرض الاحتياج

أى ولو مويا بر كوع وسجود عجز عنهما والسجود أخفض من الركوع كما سيأتى ع ش (قوله وهو نظير الخ)
يذبحى ان يجرى هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الانواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم
ويأتى عن ع ش استقرب الفرق (قوله لكن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيق الوقت) اعتمده المغنى
والاسنى وقال النهاية وهو كذلك مادام بر جو الامن وإلا فله فعلها أى وإن اتسع الوقت فيما يظهر اه وقره
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمنتجه الاول
فليتأمل اه وقال ع ش هو اى الاول الذى يظهر لانه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم قال
قوله مر وهو كذلك أى خلا فالج قال سم على المنهج والقياس أن بقية الانواع كذلك وقال عميرة والظاهر
فها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اه والا قرب ما قاله عميرة (قوله فيما يظهر) اى وعليه فلو حصل الامن بقية
الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش (قوله فالوجه ما اطلقوه) مر عن النهاية والاسنى
والمغنى خلافة (قوله لحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغنى لا لقوله وركوب إلى يعذر
(قوله لحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيدكر محترزه بقوله أمالوا انحرف الخ (قوله قال ابن عمر الخ) أى
زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر شمس عبارة ع ش اى في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله من معنى
الآية اه (قوله قال الشافعي رضي الله عنه) عبارة النهاية والمغنى قال نافع لا أراه إلا مرفوعا رواه البخارى
بل قال الشافعي الخ (قوله يجوز التقدم الخ) ومثله ما لو تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع نهاية وفى السجود
اى او من ثلاثة اركان طويلة حلبي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام ع ش اه (قوله حيث الخ) اقره
ع ش (قوله بل لنحو جاح دابته الخ) لم يتعرضوا للمالوا انحرفت دابته خطأ ونسيانا ومفهومه الضرر لكن
قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو ع ش (قوله وطال الفصل الخ) اى
بخلاف ما قصر منه نهاية أى ويسجد للسهو على قياس ما مر في نفل السفر ع ش قول المتن (وكذا الاعمال
الكثيرة) ولو احتاج خمس ضربات متواليه مثلاً فقصدها ان يأتى بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في
الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لأن الخمس
جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالاتيان بالسادسة لأنها وحدها لا
تبطل فيه نظر والمنتجه الى الآن الاول وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة
افعال متواليه لان الفعلين الاولين غير مبطلين فلا يضر قصدها مع غيرها فليتأمل سم على حج وقد يقال بل
المنتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قاس عليه فان كلامنا من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد
والخمس في المقياس مطلوبة فلم يتعلق النهى إلا بالسدس فاقبله لا دخل له في الابطال اصلاً إذ المبطل هو المنهى
عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى ما يؤيده فليتأمل ع ش (قوله لاصباح) أى مشتمل على حرف مفهم
او حرفين لما تقدم ان الصوت الخالى عن الحرف لا يبطل كما في الحلبي بجري (قوله نادر) اى فلا يعذر به وبه
برد ما في الناشئ أن قضية تعليمهم أن يكون الصياح في غير زجر الخيل ع ش (قوله أو تنجس) إلى قول
المتن رهب في المغنى لا قوله ان قل إلى المتن وقوله خبر إلى منصوبان وقوله ولا يبعد إلى وقتة وقوله ان حكماً

يفرق بكثرة التغيير هنا (قوله وإن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيقه) هو كذلك مادام بر جو الامن
وإلا فله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في فاقد الظهورين شرح مر وهل المراد بضيقه ان يبقى ما يسع جميعها فقط
أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمنتجه الى الاول فليتأمل (قوله قال ابن عمر الخ) زيادة على معنى الآية
كما هو ظاهر (قوله في المتن وكذا الاعمال الكثيرة) لو احتاج خمس ضربات متواليه مثلاً فقصدها ان يأتى
بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل في الشروع
فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لأن الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها
لجوازها ولا بالاتيان بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظر والمنتجه الى الآن الاول وقد يؤيده أنه لو صح

اليه لنحو تنبيه من خشى وقوع نحو مهلك به أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر (ويلقى السلاح إذا دعى)

أو تنجس بما لا يقى عنه ولم
يحتج به فوراً وجوباً جذراً
من بطلان صلاته بما سأكه
وله جعله بقرابه تحت ركابه
أن قل زمن هذا الجعل بان
كان قريباً من زمن الالقاء
ويغتفر له هذه اللحظة
اليسيرة لما في القائه من
التريض لاضاعة المال
مع أنه يغتفر هنا ما لا يغتفر
في غيره ومن ثم لم تكن
الانواع الثلاثة كما هنا
(فان عجز) عن القائه كان
احتاج لا مساكه وان لم
يضرط اليه كما افهمه كلام
الروضة واصلها (امسكه)
للحاجة (ولا قضاء في
الظاهر) لانه عذر يعم في
حق المقاتل فاشبه
الاستحاضة والمعتمد في
الشرحين والروضة
والمجموع عن الاصحاب
وجوبه واعتمده الاسنوى
وغيره ومنعوا التعليل
المذكور وقالوا بل ذلك نادر
(فان عجز عن ركوع وسجود
او ما بهما وجوباً للعذر
(والسجود اخفض) خبر
بمعنى الامر اى ليجهل
سجوده اخفض وقيل
منسوبان بتقدير جعل
المذكور باصله (وله)
سفر او حضراً (ذا النوع)
اى صلاة شدة الخوف قال
الاذرعى نقلاً عن غيره وكذا
الانواع الثلاثة بالاولى في
كل قتال وهزيمة (مباحين)
كقتال ذى مال وغيره
لقاصداً اخذه ظملاً ولا يبعد
الحاق الاختصاص به في

لمل وكرب (قوله أو تنجس) أى بغير الدم مغنى (قوله بما لا يقى عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يحتج به)
اى بان لم يخف من القائه مخذوراً عش (قوله فوراً وجوباً) راجع للمتن (قوله وله جعله) الى قوله ان
حكمنا في النهاية الا قوله مع انه يغتفر الى المتن وقوله ولا يبعدلى وفئة (قوله وله جعله) الى الى ان يفرغ
من صلاته مغنى (قوله بقرابه) اى غمده كرى (قوله بان كان قريباً) فلا يضر زيادة يسيرة على زمن الالقاء
نظر المصلحة حفظ السلاح سم (قوله وان لم يضطر اليه) قديتبادر مخالفته لقول الشارح مر اى والمغنى
بدله بأن لم يكن له منه بد اى غنى ويمكن حمل قوله مر بان لم يكن له الخ على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بركة
فلا مخالفة عش قول المتن (ولا قضاء الخ) ضعيف عش (قوله والمعتمد الخ) اى وفقاً للمنهج والنهاية
والمغنى قول المتن (او ما الخ) ظاهره الا كنفاء باقل ايمان وان قدر على ازيد منه ويوجه بان في تكليف زيادة
على ذلك مشقة ورم بما يفوت الاشتغال بها تدبير امر الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه ايمان عش قول المتن
(والسجود اخفض) اى من الركوع ليحصل التميز بينهما فلا يجب على الماشى وضع جبهته على الارض كما
لا يجب عليه الاستقبال ولو في التحريم والركوع والسجود لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف
نظيره في الماشى المنتقل في السفر كالمرور لو امكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركباى وجوباً لان
الاستقبال اكداى من القيام بدليل النقل اى حيث جاز من قعود ولم يجوز لغير القبلة نهاية ومغنى (قوله
خبر) اى هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر عش (قوله خبر بمعنى الامر) المناسب
حينئذ جعل الواو للحال وللعطف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز ايضا رفع الاول
ونصب الثانى بتقدير يكون وان كان قليلاً عش (قوله وكذا الانواع الثلاثة الخ) فيصلى بطائفة
ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت
نهاية ومغنى وتقدم في الشرح خلافه قول المتن (مباحين) قال المحلى اى لائتم فيهما كقتال اهل العدل
لاهل البغى وقاتل الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها اه وفيه تصريح بانم البغاة بقتال اهل العدل
سم اى مطلقاً عبارة النهاية وذلك كالفئة العادلة في قتال الباغية لانه اعانة على المعصية اه قال عش
قضيته مر ان الباغي عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما صرح به الشارح مر في أول البغاة من أن الباغي
ليس اسم ذم عندنا لانهم لما خالفوا ابتاويل جاز في اعتقادهم لكنهم مخطؤون فيه فلم لم يفيهم من اهلية
الاجتهاد نزع عذرهم وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم او فسقهم محمولان
على من لا اهلية فيه للاجتهاد اولا تاويل له اوله تاويل قطعى البطلان اه عش وزاد الشارح
هناك عقب تلك العبارة ما نصه او ظنيته لا اهلية للاجتهاد لكن خروجه لاجل جواز الامام بعد استقرار
الامر لما يأتى فيه المعلوم منه أن اهلية الاجتهاد انما تمنع العصيان في الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف
يشترطون التاويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى الان وهم مصرحون بانقطاعه من نحو ستائة سنة اه
(قوله وغيره) اى غير صاحب المال عبارة المغنى والاسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه او غيره او مال
لنفسه او حرمة او مال غيره او حرمة اه (قوله ولا يبعد الخ) اقره سم وعش (قوله بخلاف عكسه الخ)
اى قتال البغاة لاهل العدل مطلقاً وفقاً للنهاية كما مر وخلاف المغنى حيث قيده بقوله بغير تاويل وفي سم

توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة افعال متواليه لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا
يضر قصد هما مع غيرهما فليتام (قوله وله جعله بقرابه تحت ركابه) زاد العباب ان امكن في قدر مدة الالقاء
قال الشارح في شرحه وهى عبارة الوسيط وغيره وعبارة ابن الرفعة كالامام نقلاً عن الاثمة ان قربت من زمن
الالقاء وهى أحسن اه فلا يضر زيادة يسيرة على زمن الالقاء نظر المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمعنى
الامر) المناسب حينئذ جعل الواو للحال وللعطف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الانواع الثلاثة بالاولى)
فيصلى بطائفة ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء النار شرح مر (قوله في المتن مباحين) قال المحلى اى
لائتم فيهما كقتال اهل العدل لاهل البغى وقاتل الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها اه وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله أى ليس مفسقا) أى وإن كانوا عصاة كما سيأتى بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال فى القوت يشبهنا إذا جاوزنا للهرب ذلك وكان الحرب إلى جهة القبلة كموالى غير هاهنا لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سيأتى ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لردّها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسئلة الاخذ المذكورة فمن جازم فيه صلاة شدة الخوف جازمها بما مع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلا محصل لا خائف إلا أن يفرق ثم رأيت فى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو شردت فرسه وخشى ضياعها فمضى كالسارق متاعه مراه سم وينبغى أن مثل الدابة الشاردة نحو السكراس الطائر بالريح او المبتل بالمطر (قوله وحية) إلى قوله أى وخشى فى النهاية والمغنى (قوله وهرب غريم الخ) أى وهرب من مقتصر يرجو بسكون غضبه بالهرب عفوه مغنى (قوله مع عدم تصديقه الخ) أى وهو ممن لا يصدق فيه نهاية أى فى الاعسار كان عرف له مال قبل و ادعى تلفه عرش (قوله ولا إعادة الخ) عبارة القوت ولا إعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل القاصد والسبيل ما لا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه سم (قوله هنا) أى فيما اذا صلى صلاة شدة الخوف فى قتال وهزيمة مباحين او فى هرب من نحو حريق قول المتن (منعه لمحرّم) أى بفرض او نفل مر ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نفل أم يجب ترك العشاء و ادراك الوقوف فيه نظروا ظاهر أنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرم صح إحرامه و وجب تأخير العشاء سم عبارة البجيرى وأما اذا كان قبل الاحرام فتنتعين الصلاة ويمنع عليه الاحرام بالحج حلى اهـ (قوله وفى وقت العشاء) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات ايام و وجب الترك زيادة و يأتى عن عرش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أى

ياثم البغاة بقتال أهل العدل (قوله ان حكمنا باثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم) قال فى شرح الارشاد أول الباب ولا ينافى ما تقرّر من حرمة القتال على البغاة ما سيأتى من أن البغى ليس باسم ذم لأن معناه انه ليس مفسقا وإن كانوا عصاة كما سيأتى بسطه ثم ويمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشروط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن ينافيه تصرّحهم بحرمة الخروج على الجائر وقد تمنع المناقاة بان التصريح المذكور ليس نصافى التحريم مع التأويل المعتبر ايضا وايضا فمن لم توجد فيه الشروط لا يسمى باغيا اصطلاحا اهـ ثم قال هنا ونبه بقوله إن حل على أنه ليس لعاص بقتاله كبغاة ببقيدته الذى قدمته اول الباب اهـ (قوله فى المتن وهرب الخ) قال فى القوت إشارة تشبهنا انه إذا جاوزنا للهرب ذلك وكان الحرب الى جهة القبلة كموالى غير هاهنا لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) سيأتى ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لردّها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسئلة الاخذ المذكورة فمن جازم فيه صلاة شدة الخوف جازمها بما مع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلا محصل لا خائف إلا أن يفرق فى الدميرى ما نصه (فرع) لو شردت فرسه فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وإن تبعها كثيرا فسدت وان تبعها الى غير القبلة بطلت صلاته مطلقا اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجز الا اتباع اليسير مطلقا ايضا إلا ان يريد به الفعل الغير المبطل وفى سراج المتفهمين اشيخنا البكرى ولو شردت فرسه تخاف ضياعها فتبعها للقبلة ولو كثيرا لم تبطل او لغيرها بطلت اهـ فليتامل وليراجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى فى فتاويه جعل ما قاله الدميرى على ما اذا ظن عدم ضياعها و حينئذ فالمراد باليسير الفعل الذى لا يبطل الصلاة اما لو خشى ضياعها فمضى كالسارق متاعه مراه (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنه اى التنبيهات لا إعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل والسبيل ما لا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه (قوله فى المتن والاصح منه لمحرّم) أى بفرض

إن حكمنا باثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم وقولهم ليس البغى اسم ذم أى وليس مفسقا و كهر ب مسلم فى قتل كفار من ثلاثة لا اثنين (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحوها إذ لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ (و) هرب (غريم) من دائته (عند الاعسار وخوف حبسه) ان لحقه لعجزه عن بيئة الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم ذلك المحل لا يقبل بيئة الاعسار إلا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والاصح منه لمحرّم) قصد عرفة فى وقت العشاء (خاف) ان صلاها كالأعادة (فوت الحج) بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف لانه محصل لا خائف وبه يعلم أنه لا يصلى

بالتعليل ويعلم بذلك أيضا أن الهارب عن نحو المطر صيانة لنحو ثيابه عن الضرر به يصلي صلاة شدة الخوف
لأنه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منهزم منه خاف فو له صلى متمكنا معنى (قوله إلا أن خشى
كرهم عليه الخ) أي فله أن يصليها لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو مداسه مثلا
وهرب به وامكنه تحصيله أن له هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده معنى وباتى عن النهاية مثله
وفي الشرح خلافه (قوله بذلك) أي الكرو ما عطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض
ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج
المال من يده و ارادته عوده إليها وفما ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده وبخشى
فواتها فتأمل سم غيرة النهاية والحق بعضهم بالحرم المشتغل بانقاذ غريق ودفع صائل عن نفس أو مال
أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أه قال ع ش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما مر في قوله لا يخوف
على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فيتركها راسا وبقي ماله
تعارض عليه انقاذ الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والأقرب
الثاني ويوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره أه ع ش وقوله أي لغيره تقدم في الشرح
وعن المغني والاسنى ما يخالفه (قوله على الأوجه الخ) خلافا للمغني كاسرو للنهية عبارته ولو خطف ثغله
مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن العباد
ولا يضرو طؤه النجاسة كحامل سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلمنا ثانيا على المعتمد والمسئلة ما حوذة
من قولهم أنه تجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ أه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضا أنه لو جاء
نحو المطر في الصلاة على نحو كتمان به جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح
فيمن أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما مر قال ع ش قوله مر إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه لم يخف
فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز لذلك واعتذر مر أعن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان
حاصلا ويرد بالاشتغال بانقاذ نحو الغريق فانهم جعلوه كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلا وأوردت
عليه مر ذلك لحاول التخلص بأنه لم يكن حاصلا له وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصلا له
وما في معناه أه فليراجع فان فيه نظرا وقصيته الجواز إذا كان الغريق عبد مثلا فليحرر سم على
المنهج وقوله مر ويلزمه فعلمنا ثانيا الخ أي في حال تلطخه بالنجاسة فقط أه مؤلف مر ويحتمل الاعادة
مطلقا لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى محله الأول ولو كان اماما فيما
يظهر ويوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة
هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود أه ع ش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قيل في النهاية
والمغني (قوله لزمه الخ) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى أن ضاق الوقت سم (قوله أخرج العشاء
الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وإيسر للعازم على الإحرام التأخير أه قال

كذلك طالب عدو إلا أن
خشى كرم عليه أو كميناً أو
انقطاعاً عن رفقة أي
وخشى بذلك ضرراً كما هو
ظاهر وإن من أخذ له مال
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا
تبعه أن يبقى فيها ويصليها
كذلك على الأوجه خلافا
لجمع بل يقطعها ويتبعه
إن شاء إذا امتنع عن المحرم
ذلك لزمه كما قال ابن الرفعة
أخرج العشاء عن وقتها
وتحصيل الوقوف لأن قضاء
الحج صعب بخلاف قضاء
الصلاة ولأنه عهد جواز
تأخيرها عن وقتها لنحو
عذر السفر وتجهيز ميت
خيف غيره فهذا أولى ولو
كان يدرك منها ركعة بعد
تحصيل الوقوف وجب
تأخيرها جزماً

أو نقل مر ولو ضاق الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسع الباقي أدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام
ولو نقلنا ثم يجب ترك العشاء وأدراك الوقوف فيه نظرو ظاهرنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرم صح إحرامه
ووجب تأخير العشاء (قوله أو انقطاعاً) كما صرح به الجرجاني واعتمده الزركشي وغيره ش (قوله وإن
من أخذ له مال وهو في الصلاة) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره
أي له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج المال من يده و ارادته عوده إليها
وفما ذكره الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده وبخشى فواتها فتأمل (قوله
خلافاً لجمع) منهم ابن العباد وأفتى بما قالوه شيخنا الشهاب الرملى وعليه لا يضرو طؤه النجاسة كحامل سلاحه
الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلمنا ثانيا على المعتمد شرح مر (قوله لزمه) أي وإن كان ما أحرم به نقلنا شرح
مر (لزمه كما قاله ابن الرفعة أخرج العشاء) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى أن ضاق الوقت (قوله

عش قوله م ر تأخير الصلاة أى وإن تعددت ويذغى أن لا يجب قضاءه فوراً للعذر في فواتها اه (قوله)
 قيل العمرة المنذورة الخ) نقله النهاية عن إمام والده واقره ولكن أقر الشوبرى مقالة الشارح وكذا مال إليه
 عش كما يأتى (قوله كالحج في هذا) أى يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما تقدم وقوف عرفة عليها نهاية
 (قوله والعمرة لا تفوت) قد يقال بل تفوت لأن المعين بالجعل كالمعين بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح
 أى الرملى أنه إنما امتنعت الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير
 فواتها عش (قوله وفي الجبلى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لو ضاق الوقت الخ) أى وقت الصلاة وتوهم
 بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسئوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال أن لم يكن
 عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير
 وجب عليه الاستئثار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير ولبس ما يجوز من
 غير أن يمضى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك
 الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتمل وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في
 ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب ولبس
 غيره بلا زمن تبدو فيه العورة وجب وإلا فيحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فيحرر رسم وقوله فيحتمل
 وجوب الاستمرار الخ لعله هو الأقرب (أحرم ماشياً) أى وجوباً وظاهره أنه يفعلها بالإيماء في هذه الحالة ولا
 يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفي رسم على المنهج قال الأذرى ويذغى وجوب الإعادة لتقصيره انتهى
 واعتمدهم راه عش وعبارة رسم هنا قال في شرح العباب وإما يتجه أى ما قاله الأذرى أن كان خارجاً غير نائب
 وتائباً وقلنا أنه مرتبك في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائباً
 لأن خوفه من الأثم كخوفه من السبع اه سم (قوله لما تقرر) يتأمل رسم لعل وجه التأمل ما قدمه انقاعن الإيعاب
 من أن خوفه من الأثم كخوفه من السبع ولعل ما حظ الشارح أنه يحصل للتوبة المتوقعة على الخروج (قوله)
 يلزمه الترك) أى ترك الصلاة بالكلية ولو تعددت (قوله بل أولى) أى الترك لتخليص ماله (قوله ومن ثم)
 أى من أجل أولوية الترك للتخليص (قوله يقصده) لعل المراد يقصد اتلافه أخذاً بما بعده (قوله منه) أى
 من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لزمه تخليصه) فديته هنا جواز صلاة شدة الخوف
 لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدة الخوف فات التخليص فيتجه ما ذكر
 م ر اه سم (قوله وتأخيرها) أى أن كان قبل الإحرام بها (قوله أو مالا) أى محترماً يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجبلى) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يسئوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه
 أن يقال أن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من
 فقد غير الحرير وجب عليه الاستئثار به في الصلاة فضلاً عن جوازه وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن
 أمكنه نزع الحرير ولبس ما يجوز من غير أن يمضى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع
 الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحرمتها
 مع أثمه باللبس المتعدى ويحتمل به وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من
 غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب ولبس غيره بلا زمن تبدو فيه
 العورة وجب وإلا فيحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فيحرر (أحرم ماشياً) قال في شرح العباب قال يعنى
 الأذرى وهذا إن صح فينبغى وجوب الإعادة لتقصيره اه وإما يتجه أن كان خارجاً غير نائب وتائباً وقلنا
 أنه مرتبك في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائباً لأن
 خوفه من الأثم كخوفه من السبع اه (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها)
 فديته هنا جواز صلاة شدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدة

قبل العمرة المنذورة في
 وقت معين كالحج في هذا
 اه وليس في عمله لأن الحج
 يفوت بفوات عرفة والعمرة
 لا تفوت بفوات ذلك
 الوقت وفي الجبلى لو ضاق
 الوقت وهو بارض مغصوبة
 أحرم ماشياً كإرباب من
 حريق ورجعه الغزى بأن
 المنع الشرعى كالحصى وأيده
 بتصریح القاضى به في ستر
 العورة وفيه نظر والذي
 يتجه أنه لا تجوز له صلاتها
 صلاة شدة الخوف لما تقرر
 في مسألة الحج وأنه يلزمه
 الترك حتى يخرج منها كاله
 تركها لتخليص ماله لو أخذ
 منه بل أولى ومن ثم
 صرح بعضهم بأن من رأى
 حيواناً محترماً يقصده ظالم
 أى ولا يخشى منه قتالاً أو نحوه
 أو يفرق لزمه تخليصه
 وتأخيرها أو إبطالها أن
 كان فيها أو مالا

جاز ذلك وكره له تركه (ولو صلوا) صلاة (١٨) شدة الخوف فكفى أصله والروضة بدار الاسلام او الحرب (لسواد ظنوه)

ولو باخبار عدل (عدوا
فبان) أن لا عدو أو أن
بينهم وبينه ما يمنع وصوله
اليهم كخندق أو أن يقر بهم
أى عرفا حصنا يمكنهم
التحصن به منه أى من غير
أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر
أو أنه عدو يجب قتاله
لكونه ضعفهم أو شكوا
فى شىء من ذلك (قضاوى
الظاهر) لعدم الخوف
فى نفس الأمر أو الشك فيه
أما الوصول أصلا الخوف
فان كانت كبطن نخل أو ذات
الرقاع بالكيفية السابقة فى
المتن فلا قضاء لانهم لم يسقطوا
ولا غرور كتنا أو صلاة
عسفان أو ذات الرقاع على
رواية ابن عمر قضاوى
المجموع وغيره ولو بان عدوا
لكن نيته الصلح والتجارة
فلا قضاء لانه هنا لا تقصير
منه فى تأمله إذ لا اطلاع له
على نيته

(فصل فى اللباس)
وذكره هنا الا كثرون
اقتداء بالشافعى رضى الله
عنه وكان وجه مناسبتة أن
المقاتلين كثيرا ما يحتاجون
لللبس الحرير والنجس للبرد
والقتال وذكره جمع فى
العيد وهو مناسب أيضا
(يحرم على الرجل) والخش
(استعمال الحرير) ولو قرا
أو غير منسوج أخذ ما

(قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه
وقفه سم (صلاة شدة الخوف) الى قوله وفى المجموع فى النهاية وإلى الفصل فى المغنى إلا قوله كفى أصله الى المتن
وقوله ولو باخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منهم ونهاية ومغنى
(قوله من غير أن يحاصروهم) أى العدو عرش (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله الخ) قضيته ان العدو الذى يجب
قتاله لا تصلى له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الخليل وهذا يفيد ان صلاة شدة الخوف لا تجوز
إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها
فى الأمن فليحرر (قوله) أو شكوا فى شىء من ذلك) أى وقد صلوا نهاية ومغنى (قوله من ذلك) أى من وجود
العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونها أكثر من ضعفنا (قوله) أما الوصول الخ) أى لسواد الخ سم (قوله فى
الكيفية السابقة الخ) ينبغى إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته فى شرح العباب
وشرح الروض سم ويأتى والمغنى والنهاية ما يوافقه (قوله) أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر) أى وكذا
الفرقة الثانية فيها على رواية غيره أى السابقة فى المتن مغنى ونهاية (قوله على رواية ابن عمر) تقدم بيانها
هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله قضاوى) ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعا كفى المذهب
مغنى وعرش (قوله الصلح أو التجارة) أى ونحوهما ولو صلى متمكنا على الأرض فحدث خوف ملجئ
لركوبه ركوبه وبني فأن لم يلجئه بل ركب احتياطا عاد وجوبا فان أمن المصلى وهورا كب نزل حالا
وجوبا وبني أن لم يستدبر فى نزوله القبلة ولا فيلزمه الاستئذان وكراهة انحرا فقه عن القبلة فى نزوله يمينه أو يسرة
ولا تبطل به صلاته فان آخر النزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب مغنى واسنى
(فصل فى اللباس) (قوله فى اللباس) أى فى بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كالأستبصاح بالدهن النجس
والمتبادر ان المراد باللباس الملبوس فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملابس بمعنى
المخاط سوا كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيخنا قول المتن (يحرم على الرجل الخ) أى
ولو ذميا لانه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لانه لم يأتزم حكما فيه وهو من الكبائر عرش
عبارة شيخنا وهذه الحرمة من الكبائر كإلصاق عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبرا ملى اه وهو ظاهر كلام
الشارح فى الزواجر (قوله والخش) أى المشكل نهاية ومغنى (قوله ولو قرا) إلى قوله إجماعا فى النهاية وكذا
فى المغنى إلا قوله لا مشيه إلى المتن (قوله ولو قرا) سياق تفسيره وأما لا يريسم فهو ما حل عن الدود بعد موته
داخله والحرير يعمها خلا فالما وقع فى بعض العبارات من انه اسم لما ماتت فيه الدودة وحل عنها بعد الموت
وعليه فهو مبين للقر لا اعم منه شيخنا (قوله لنحو جلوسه) أى كالاستناد اليه وتوسده ايعاب وعند ابن حنيفة
يجوز توسده وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقا فليقلده من ابتلى بذلك كرى على بافضل ويأتى
فى الشرح ما يفيد ان عندنا وجهما يجوز ما ذكره والتقليد به أولى من التقليد لآبى حنيفة (قوله لا مشيه الخ) فى
النفس منه شىء بصرى ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيفيد جواز فرشته للشىء ويحتمل انه
عطف على فرش أو استعمال الحرير كما هو ظاهر صنيع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الرشيدى وخرج
بالمشى فرشته للشىء فيحرم اه (قوله لا مشيه عليه) أقول قياس ذلك بالاولى انه لو أدخل يده تحت ناموسية

الخوف فات التخليص فينتجه ما ذكر مر (قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو
ودیعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه رقة (صلاة شدة الخوف) ينبغى ان مثل ما لا يجوز فى الأمن من
الانواع السابقة ثم رايته الآتى (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله الخ) قضيته ان العدو الذى يجب قتاله لا تصلى له
صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع (قوله) أما الوصول الخ) أى لسواد الخ (قوله بالكيفية السابقة) ينبغى إلا
بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته فى شرح العباب استشكل الاطلاق ثم بحث
ما قلناه وحل كلامهم عليه ثم ذكر انه رأى التصريح به فى المجموع ثم رايته فى شرح الروض جزم بذلك والله
أعلم (فصل فى اللباس) (قوله مشيه عليه فيما يظهر) أقول قياس ذلك بالاولى انه لو أدخل يده تحت

مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لاخراج السكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل سم على حج اه عش (قوله لمفارقه حالا) قد يقتضى حرمة التردد عليه وجزم به شيخنا وفي البجيرى عن الألفيحي أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله من سائر وجوه الاستعمال) أي كالاستناد اليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بحائل ولو من غير خياطة واما اللبس ما ظهراته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير كالقماط فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطى بما ظهراته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتغطى أشد ملازمة للبطن من الجلوس عليه والاستناد اليه والجلوس تحته كالجلوس تحت سحابة أو خيمة أو ناموسية من حرير شيخنا (اجمعا في اللبس) أي لبس الرجل واما في لبس الخنثى فاحتياطاً معنى (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً أي والافقد يصنع ممامات فيه الدود (قوله فيكمداخ) الأولى الواو عبارة المغنى وهو ما قطعت الدودة وخرجت منه حية وهو كمد اللون اه (قوله وللخبر الخ) عطف على قوله اجماعاً (قوله خنثى) أي نعومة وليونة (قوله بشهامة الرجال) أي بقوتهم شيخنا (قوله ويحل) أي قوله أو مهمل في المغنى والى قوله وظاهر كلامهم في النهاية لا قوله وقضية قول الأذرى إلى والتدثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به بنحو خياطة نهاية وشيخنا (قوله على حرير الخ) أي ولو حصير من حرير مر اه سم (قوله لذلك الخ) أي للجلوس عليه (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ. ن أن في هذا اتخاذاً وهو حرام وقضيته أنه لا حرمة هنا أعني في الجلوس عليها بحائل على القول بحرمة اتخاذ الاختصاصها بصورة محرمة وإن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ الحرير به وإن لم يستعمله مطلقاً لا بحائل ولا بدونه بأن لم يزد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما إذا جلس عليه بحائل أولى وكان يمكنه التخصيص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ يأتي عن الكردى ما فيه وتخصيص النهاية بما نصه فلو حمل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذ ليجرد القنية لم يبعد اه وارتضى به شيخنا وقال عش وفي حاشية الزبائدي نقييد جواز اتخاذها إذا قصد الباسه لمن له استعماله والاحرام اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة شرح الروض اما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة محرمة) كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي الكردى على ما فضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل إلا لستر الجدار بهاملا والقول بالتحريم حينئذ مقيس ظاهر فاندفع ما لسم هنا من أنه حمل كلام التحفة على غير ما قلته ثم اعترضه حتى قال أنه لا وجه له اه

ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزاً من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لاخراج السكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافاً لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل (قوله ويحل الجلوس على حرير) أي ولو حصير من حرير (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير) جواب عما ورد على قوله قبله ويحل الجلوس الخ من أن في هذا اتخاذاً وهو حرام وقوله على صورة محرمة كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل استعمالاً لا اتخاذاً (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) قضيته أنه لا حرمة هنا أعني في الجلوس عليه بحائل على القول بحرمة اتخاذ الاختصاصها بصورة محرمة وإن الجلوس عليه بحائل ليس من الصورة المحرمة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ الحرير به وإن لم يستعمله مطلقاً لا بحائل ولا بدونه بأن لم يزد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما إذا جلس عليه بحائل أولى لأنه حينئذ لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التحقيق أن المحرم مع الجلوس بحائل هو اتخاذ لا مجرد الجلوس فليتأمل (وحل حرمة اتخاذ) كأن يمكن التخصيص بأن حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ عبارة شرح الروض واما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن

(قوله والتدثر) إلى قوله فيما يظهر في المغنى (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس شارح اه سم (قوله بحرير استتر بثوب الخ) عبارة شيخنا والتدثر به أى التدفى به إلا أن خيط عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير اه ويأتى عن عش ما يوافق (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا فرق (الخ) محل تأمل إذ تسمية ما ذكر تدثر بمنوع نعم تعليقها في السقف تمتنع لا مراخرو وهو كونه من أفراد تزينه بالحرير الممنوع كإساقى ما لم يقيد بالحاجة كما يحسنه الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قولهم بفرش أو غيره ماؤذن بأن كل ما يعد استعمالا عرفا يحرم لكان أقرب ثم رأيت في المغنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بقوله من وجوه الاستعمال كلبسه والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما يذكر من الأخذ بصري (قوله) وهو قريب أن صدق عليه (الخ) عبارة عش ولو رفعت سحابة من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو منتفعا بها ولو جعل مما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصل بها أى بأن جعل بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كالألو كان ظاهر اللحاف حريرا فتغطى ببطانته التى هى من كتان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته إن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت السحابة فصار ظلهما غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كالألو تبخر بمخبرة الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا إجاب مر بعد السؤال عنه والمباحنة فيه فليتأمل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخ محل وقفة وقوله كالألو كان ظاهر اللحاف الخ هذا القياس فيه ما لا يخفى فإن الفرق بينهما ظاهر (قوله) أن صدق عليه عرفا (الخ) هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر بها فإمرام مطلقا كما هو ظاهر لانه من أفراد تزين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للتزين بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بقيدته إلا أن الذى أفاده فواضح أنه يفرق بينهما وإن الحرمة إنما هى بالنسبة إلى الرجال فتأمل بصري (قوله) هنا أى في الجلوس تحت الحرير (قوله) لانه لا يقصد (الخ) قضيته أن البشخانة القريبة يحرم الجلوس تحتها وأن قصدها منع نزول الغبار وقد ينافية قوله الاتى أى لغير حاجة إلا أن يفرق بينهما وبين ستر السقف (قوله) ولا كذلك ثم قد ينظر فيه بأن المسقف قد يقصد بالجلوس تحتها منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه سم وتقدم عن عش ما يوافق إطلاق الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعده قول المتن (والاصح تحرير افتراشها) والثاني محل وشماتى تر جيحه نهاية ومغنى (قوله) وعليه أى على الاصح المذكور (قوله) على وجهه هذا كالصريح في أن عندنا وجهها جواز افتراش الحرير للرجل والجلوس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغنى ما نصه وقيل يجوز الجلوس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله) ويحرم إلى قوله أى لغير حاجة في النهاية والمغنى إلا قوله قبل (قوله على الكل) أى كل من الرجل والمرأة (قوله) ستر سقفا أو باب الخ أى كايقع في أيام الزينة والفرح نعم إن أكرههم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زاد عش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينوا بالحرير الخالص مع كونهم لوزينوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه (قوله) أوجد الخ والمتنجه وفاقلم أن مثل ستر الجدران بالحرير الباسه الدواب لانه محض زينة وليست كصبي ومجنون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه الخالي لما علل به عش (قوله) غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحرير استتر بثوب
أن خيط عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
في حرمة التدثر بغير المستتر
بين ما قرب منه وما بعد كان
كان معلقا بسقف وهو
جالس تحته كالشخانة
وهو قريب أن صدق عليه
عرفا أنه جالس تحت حرير
ويفرق بينه وبين حمل
الجلوس تحت سقف ذهب
بما يتحصل منه بأن العرف
يعد هنا مستعملا للحرير
لانه يقصد لوقاية الجالس
تحتها من نحو غبار السقف
فالخو بالمستعمل له في بدنه
ولا كذلك ثم (ويحل
للمرأة لبسه) إجماعا (والاصح
تحرير افتراشها) إياه
للسرف بخلاف اللبس فانه
يزينها وعليه يحرم تدثرها
به بل أولى لانه يجوز للرجل
افتراشه على وجه دون
التدثر به ويحرم على الكل
ستر سقفا أو باب أو
جدار غير السكبة

عبد السلام بانه حرام (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس ش (قوله) ولا كذلك ثم قد ينظر فيه بأن
المسقف يقصد بالجلوس تحتها منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه ستر سقفا أو باب أو جدار
هل مثلها الدواب أو لا فالفرق (قوله) غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق
بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق انحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره
 لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وانه يمتنع جعل خيمة من حرير
 وان كانت على خشب مركب تحتها مرأه سم عبارة عرش (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر السكعبة
 وجدارها والنحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها
 من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة قد تمتع الحاجة فيما ذكر
 ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن
 الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصر صها وقوله فيه نظر الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه
 وبين الجدار اه عرش (قوله قيل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارتهما وبحل لبس السكتان
 والقطن والصوف ونحوها وان غلت اثمانها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء
 والصالحاء اى محل دفنهم بالثياب اى غير الحرير ويحرم تزيينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر السكعبة به
 تعظيمها لها والا وجه جواز ستر قبره عليه السلام وسائر الانبياء به كاحرم به الا شئني في بساطه جريا على
 العادة المستمرة من غير تكبير اه وقولها نعم يجوز ستر السكعبة به الخ اى ان خلافه عن النقد شيخنا عبارة
 شرح بافضل اما تزيين السكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم اه (قوله ويلحق بها قبره الخ)
 اعتمد مر ان ستره ايت الصديان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتسكين بل اولى بخلاف
 تو ايت الصالحين من المذكور البالغين العقلاء فانه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منه رالميل لحرمة ستر قبور
 النساء اى ونحوها بالحرير ووافق على جواز تغطية محارة المرأة سم على المنهج اه عرش (قوله به) اى
 بالحرير والجار متعلق بستر سقف الخ (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو
 ظاهرهم سم (قوله وقد يشكّل) اى حرمة ستر سقف الخ (قوله بما يأتى في كيس الدرامم الخ) قد يقال كيس
 الدرامم لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد الغير إنما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق سم (قوله
 هنا) اى في ستر نحو الجدار و (قوله ثم) اى في كيس الدرامم سم قول المتن (وان اللولى الخ) اى بمن له ولاية
 التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لها لباسه الحرير فيما يظهر عرش (قوله الاب) الى قول
 المتن قلت في النهاية والمغنى قول المتن (الباسه الصبي) اعتمد مر ان ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون
 فيجوز لباس كل منهما فعلا من ذهب حيث لا اشراف عادة سم على المنهج اه عرش وشيخنا (قوله كلى
 الذهب الخ) المراد بالكلى ما يتزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي
 الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحللى واما الحياصة المعروفة فيذبحى حل الباسه لانهما يتزين به النساء
 ويمادى على جوازها للنساء قوله مر السابق والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهو التى يسمونها الحياصة
 عرش (قوله المجنون) وترك لباسها ما ذكر اى من الحرير والحلى ولو يوم عيد اولى كما قاله الشيخ عز الدين
 فى الصبي وقال لافرق بين الذكر والانثى وفى الحللى ان الباس الصبي والصبيّة الحرير مكروه بحيرى وفى قوله
 والصبيّة وفقة فليراجع قول المتن (حل افتراشها) اى كلبسه سواء فى ذلك الخلية وغيرها نهاية ومعنى عبارة
 شيخنا اى وسائر اوجه الاستعمال كالتدثر به والجلوس تحته ونحو ذلك وحل افتراشه له عالم يكن
 مزر كشا بذهب او فضة اه وعبارة عرش خرج بافتراشها استعمالها له فى غير اللبس والفرش فلا يحل

قيل ويلحق بها قبره صلى
 الله عليه وسلم به اى لغير
 حاجة فيما يظهر اخذنا من
 تعبيرهم بالتزيين وقد
 يشكّل بما يأتى فى كيس
 الدرامم ونحوه إلا أن يفرق
 بأن الخيلاء هنا أعظم منها
 ثم (و) الاصح (ان للولى)
 الاب وغيره (الباسه) كلى
 الذهب وغيره (الصبي)
 مالم يبلغ والمجنون اذ لا
 شهامة لهما تنافى تلك الخنوة
 نعم لا خلاف فى جواز
 ذلك يوم العيد لانه يوم
 زينة (قلت الاصح حل
 افتراشها) اياه (وبه قطع
 العراقيون وغيرهم والله
 أعلم) لعموم الخبر
 الصحيح انه حل لاناث أمته

برقعها مسدودا على ظهره لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وانه يمتنع
 جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب مركب تحتها مر (قوله قيل ويلحق بها قبره عليه السلام) الا وجه
 جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما جزم به الا شئني في بساطه جريا على العادة المستمرة
 من غير تكبير شرح مر (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد
 يشكّل بما يأتى فى كيس الدرامم) ونحوه قد يقال كيس الدرامم لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على نقد
 الغير إنما هو الضرورة وكفى هذا فى الفرق (قوله بان الخيلاء هنا) اى فى ستر السقف الخ اعظم منها ثم اى فى

بعضهم ان الرجل
لا يسته لانه لا يعد
لاله وظاهره انه
بين طول بقائه على
عليه منها وعدمه ولو
حاجة وفيه ما فيه
الرجل لبسه فضلا
من بقية أنواع
ممال (للضرورة
يرد مهلكين) أو
منها ضررا يبيع
الحق به جمع الالم
لانه أولى من نحو
الآني (أو فجأة)
فتفتح والمذ وبفتح
وهي البغلة (حرب)
(ولم يجد غيره) ولا
طلب غيره يقوم
للضرورة وصحح
فاية قول جمع يجوز
وغيره مما يصلح
وان وجد غيره
لهم كتحلية السيف
غير الشاذ الذي مر
لف للاجماع لان
ان ذلك يكتفي
الاغظة وان لم يكن
والاصلاحية للقتال
اجة) كستر العورة
الخلوة (كجرب
) وقد أذاه لبس
ي تأذيا لا يحتمل
بما يظهر ولم يحتج
التييم لانه رخصة
فيه أكثر وكذا
بذو غيره

وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لعامة زوجها أو تغطي به شيئا من أمتعتها المسمى الآن
بالبقجة فالأقرب الجواز فيها اه وقوله خرج الى قوله وأما الخ محل تأمل (قوله وإطاع بعضهم الخ) وافقه
شيخنا عابره ويحرم على الرجل النوم في فاموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحرير
الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليهما من غير دخول فلا يحرم اه ولعل ما بحثه الشارح من التقييد بالحاجة
أوجه (قوله فضلا) الى قوله أي تأذي باقي النهاية والمغنى إلا قوله والحق به الى المتن وقوله وهذا الى المتن (قوله)
والحق به جمع الخ) ان كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا تحتمل عادة فهو وجه لا معدل عنه لمسئلة القمل
الآتية بصرى أقول وصف الالم بالشديد كالصريح في إرادة ذلك (قوله أو فجأة حرب الخ) الظاهر ان التقييد
بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز له لبسه سم ويأتي عن النهاية والمغنى
ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغير ان (قوله وصحح في الكفاية قول جمع يجوز الخ) والاوجه عدم
الجواز كما هو ظاهر كلام الاصحاب مغنى ونهاية (قوله يجوز القباء الخ) أي من الحرير (قوله وان وجد
غيره) أي غير الحرير (قوله والذي مر) أي في شرح وغيره قول المتن (والحاجة) والاوجه ان من الحاجة أن
يجد غيره لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مر كونه شرح العباب اه سم (قوله كستر العورة
الخ) أي إذا لم يجد غير الحرير وكذا ستر ما زاد عليهما عند الخروج للناس نهاية ومغنى عبارة سم أي بان
فقد ستر غيره أي يلبق به فيما يظهر قال في شرح العباب واقفي أبو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم عند
الخروج لنحو جماعة أو شرآه ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروءته جاز له الخروج به للحاجة اليه
انتهى زاد ع ش فان خرج مترامة تصرأ على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات
الى ما يزرى بالمنصب لم تسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلا للفضل وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا
وتهاونا بالمروءة سقطت مروءته كذا في الناشرى بأبسط من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ ان لبس
الفقيه القادر على التجميل بالثياب التي جرت به عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والهيئة ان كان لهضم النفس
والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمروءته وان كان لغير ذلك اخل بها ومنه ما لو ترك ذلك معللا بان حاله

كيس الدرام (قوله في المتن أو فجأة حرب ولم يجد غيره) قال في التنبيه ويجوز للمحارب لبس الديباج الشيخين
الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن
النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره شرط في المنسوج الذهب وهل هو شرط في الديباج
الشيخين قيل نعم والاصح انه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الاصح ان لا يقوم غيره مقامه الى آخر ما طال
به اه ولعل الاوجه عدم اشتراط المفاجأة في المنسوج بالذهب ايضا بل الشرط ان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز
لبسه حينئذ وان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما في
الحاشية الاخرى وقول الشارح ولا أمكنه طلب غيره ويقوم مقامه الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط
بل إذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز له لبسه وفي العباب لا ان كان لضرورة وحاجة
كفجأة قتال وان وجد غيره خلافا للشيخين وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه
وبين الشارح في شرحه ان المعتمد ما قاله الشيخان ثم قال والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره كالدرع لكنه
ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مر كونه كديباج الخ قال في شرحه لا ببق غيره وقايتي في دفع
السلاح وقوله وان لم تفاجئه قال في شرحه ان اراد به حله مع تدبير ما يقوم مقامه كان ما شيا فيه على الضعيف
الذي مشى عليه ولا وان اراد حله وقت الحرب ان تسبب فيها الا لم يجد غيره كان معتمدا ثم قال وكالدرع
المنسوجة ذهب ناهما لا محل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقيم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع اه (قوله)
كستر العورة) أي أن فقد ستر غيره أي يلبق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله
بالضرورة انه لا يشترط منافقة غيره وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل للحكم بتحريمه (قوله)
كستر العور ولو في الخلوة) في شرح العباب واقفي أبو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

لكنه ينيلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لهما كان التهاما بعد كون (٢٣) الحكمة غير الجرب الذي افاده العطف

صحيح وقوله في مجموعه وغيره كالصحيح انها هو يحمل على اتحاد اصل المادة دون صورتها وكيفيةها (ودفع قل) لا يحتمل اذاه عادة ولما يكثر حتى يصير كالداء المتوقف على الدواء خلافا لبعضهم ولو في الحضر في الكل خلافا لما أطال به الاذعى وذلك لخبر الصحيحين انه عليه السلام أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما وفي غزاة بسبب القمل ورواية مسلم ان الاول كان في السفر لا يخصص ويؤخذ من قوله للحاجة أنه متى وجد مغنيا عنه من دواء او لباس لم يحز له لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع فيه شارح بان جنس الحرير مما أبيع لغير ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للحرير ولا يتأتى مثلها في النجاسة حتى يباح لاجلها فعدم إباحتها لغير التداوى إنما هو لعدم تأتية فيها لالكونها أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز لما جازله الحرير فهما مستويان فيها (وللقتال كديباغ لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح كحاجة دفع القمل بل أولى قيل هذه مفهومة من قوله أو نجاة حرب بالاولى أو

معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده وإما كان هذا مخرجا لمناقاة منصب الفقهاء فكانه استنزاه بنفسه اه (قوله لكنه ينيلها) لعل مرجع الضمير في ينيلها للضرورة تسم أي العلة الشاملة لكل من الجرب والحكمة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع سم (قوله وكون الحكمة غير الجرب الخ) أي والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس نهاية ومعنى فيكوب الجرب اعم كرى ولا يخفى انه لا يدفع الاشكال (قوله دون صورتها) أي صورة مادة الحكمة والجرب ويحتمل صورة الحكمة مع صورة الجرب قول المتن (ودفع قل) أي وللحاجة في دفع قل لانه لا يقبل بالخاصة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لا يقبل الخ في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقر أما هنا بفتح المشاة التحتية وفتح الميم ويكون المعنى لا يقبل من لبسه اه (قوله في الكل) كذا في النهاية والمغنى ولعل المراد بذلك قول المصنف للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بافضل (قوله ان الاول) أي الارخاص لحكمة (لا تخصص) أي الارخاص بالسفر (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المغنى وان كان المأخوذ هو المنتجه سم (قوله لم يحزله الخ) معتمد ع ش (قوله ونازع فيه شارح بان جنس الحرير الخ) اعتمده المغنى (قوله على أن لبس نجس العين الخ) أي اما المتنجس فلا يتوقف حله على ضرورة كما يأتي ع ش (قوله فيها) أي في الاباحة أو في الضرورة المبيحة قول المتن (وللقتال الخ) قال في التنبية ويجوز للحداد لبس الديباغ الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجاته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن النقيب في شرحه قوله إذا فاجاته الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الوجه عدم اشتراطها فيه ايضا بل الشرطان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حينئذ وان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح في شرح قول العباب وكذا ما هو جنة فيه كديباغ صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه ما نصه وكالدرع المنسوج بذهب فانها لا تحل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم قول المتن (كديباغ الخ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التديب وهو النقش والتزيين اصله ديباه بالهاء (قوله مقامه) بفتح الميم لانه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذاك بالفتح وأقته مقامه بالضم نهاية ومعنى قال ع ش قوله بكسر الدال وفتحها والكسر افصح اه وقال الرشيدى قوله مر مأخوذ من التوزيع لا يناسب كونه معربا بالذم العرب لفظا استعمالته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا لاخذ يقتضى انه عربي فتأمل اه ولعل وجه التأمل ان قوله مر اصله ديباه الخ يلحقه بالعربي ويدفع الاشكال (قوله قيل هذه مفهومة الخ) جرى عليه المغنى (قوله بالاولى) أي فانه إذا جاز لمجرد المحاربة فلا يجوز للقتال بطريق الاولى معنى (قوله فان تلك الخ) يجوز هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباغ تدخل بقية انواع الحرير وما المانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله لان كاف كديباغ الخ فيه نظر ظاهر وقوله فلا تكرار فيه ان الاعم يغنى عن الاخص (فلم يغن احدهما الخ) اما عدم اغناء الفجأة عن القتال فواضح لانها اخص منه واما عدم اغناء الحرير عن الديباغ فحل تأمل لان الاخص مندرج في الاعم فلو اقتصر في التعليل على الاولى كان أولى ثم رايت في النهاية قال واعاد هذه المسئلة لثلاثيهم ان الجواز فيما مر

واحتاج للتعميم به مثلا عند الخروج لنحو جماعة أو شر او لو خرج بدونه سقطت مروءته جازله الخروج به للحاجة اليه حينئذ اه (قوله لكنه ينيلها) لعل مرجع الضمير في ينيلها للضرورة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع سم (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المغنى وان كان المأخوذ هو المنتجه (قوله فان تلك في خصوص الخ) يجوز هذا لا يمنع فهم احدهما مع الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباغ تدخل بقية أنواع الحرير وما المانع أن يقال تلك في الاحتياج اليه لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا

داخله فيها اه وليس كذلك فان تلك في خصوص الفجأة وعموم الحرير وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن أحدهما عن الآخر

مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار اه وهو حسن لو لا تعبيره بالاعادة بصرى قول الماتن (من ابريسم) هو بكسر الهمزة والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء الحرير وهو فارسي مغرب معنى اى فيه ثلاث لغات شيخنا (قوله اى حرير) الى قوله ولو شك فى النهاية والمغنى (قوله اى حرير باى الخ) تفسير بالاعم و اشار به الى ان المراد هنا اعم لا خصوص ابريسم شيخنا (قوله عن الدود) اى عن بيته على حذف المضاف فضمير داخله لهذا المحذوف قول الماتن (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه ابريسم عن غيره كالخز سده حرير ولحمته صوف نهاية ومعنى (قوله انما نهي رسول الله الخ) قد يقال صريح قوله انما الخ واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريره اكثر فليتامل بصرى (قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم وبالمثناة من قوله اصمته اه قاموس بالمعنى عيش (قوله واما العلم الخ) عبارة النهاية والمغنى فاما الخ بالفاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عبرة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير فى المركب مع قلته وزنه او مساواته لغيره خلافا للفقهاء ولو اغطى باحاف حرير وغشاه بغيره اتجه ان يقال ان خايط الغشاء عليه جاز لكونه كخشو الجنية ولا فلا اه قال عيش قوله مر ان خايط الخ اى من اعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لسكونه كخشو الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز ليس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها اكثر شيخنا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المغنى خلافا للفقهاء فى قوله ان ظهر الحرير فى المركب حرم وان قل وزنه وان استتر لم يحرم وان كثر وزنه اه (قوله فى الاستواء) اى وزىادة الحرير سم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا ولو شك فى كثرة الحرير وغيره او استوائهما حرم كما جزم به فى الانوار اه زاد الاول ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب إذا شك فى كبر الضربة بالعمل بالاصل فيما إذا حل استعمال الاناء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة قال عيش قوله مر والاصل تحريم الحرير الخ مقتضاه انه لو شك فى الحرمة المطرزة بالابرة حرم استعمالها وهو المعتمد اه (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباخذ من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه والالم يحتاج للفرق وقد يمنع الحل حينئذ سم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه جواز الاجتهاد مع التيسر وعليه فاضابطا لتيسر والتيسر ينبغى ان يحرم بصرى (قوله عن الاكثر) متعلق بسؤال خبيرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله تحريمه) اى العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز او رقع بحرير الخ يتردد النظر فى المطرز والمنسوج بالقصب والظاهر انه من قبيل المطرز بالذهب والفضة فيحرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر إطلاقهم فى المطرز بهما وان لم أر من صرح بحكمه بخصوصه فلا راجع ثم حرمة المطرز او الخطط بالقصب بالنسبة إلى الفضة ظاهرة لانها تتحصل بالنار بلا شك واما بالنسبة لما فيه من الذهب فينبغى تحريمه على اختلاف المتأخرين فى استعمال المدبوس المموه هل يحرم فيه تفصيل الاوانى او يحرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاوانى جرى فى الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا فى النخعة كما سيأتى وجرى جمع منهم ابن عتيق وابن زياد على الثانى فانه افق فى ثوب خطط بذهب لا يحصل منه شئ بحرمة بصرى وقوله فى المطرز والمنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله اورقع) الى قوله قال الحلبي فى النهاية والمغنى لا قوله اى معتدلة (قوله اورقع) هذا اذا كان لونية اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر بغير لم يعد سم وباقى عن غش خلافا (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

زاد وزن الابرسم ويحل عكسه) تغليباً للحكم الاكثر ولو ظنا كما فى الانوار وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انما نهي رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت أى الخالص من الحرير واما العلم أى بفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا إن استويا) وزنا ولو ظنا (فى الاصح) إذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع متقدمين ولو شك فى الاستواء فالاصل الحل على الاوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصريح كلام الامام ويفرق بين النظر للظان فى الاولين على ما فيه وعدم النظر اليه فى معاملة من أكثر ماله حرام بان هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهى اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاده مع تيسر سؤال خبيرين ولو عدلى رواية عن الاكثر وقضية الماتن أن صورة العكس لا خلاف فيها أى يعتد به فلا يكره لبسه وان قال الجوينى المذهب تحريمه لمخالفته

تكرار (ولو شك فى الاستواء) اى وزىادة الحرير (قوله فالاصل الحل على الاوجه الخ) وعلى هذا يفرق بينه وبين مضرب شك فى كبر ضربه بالعمل بالاصل فيما إذا حل استعمال الاناء قبل تضييبه وتحريم الحرير لغير المرأة سم (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباخذ من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه والالم يحتاج للفرق وقد يمنع الحل حينئذ (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر لمخالفته قول الجوينى (قوله اورقع) هذا اذا كان لونية اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر بغير لم يعد (قوله

النهاية وغيره والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما عتيد
 الان من جعل قطع الحرير على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) اي مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع
 عليه وخطط بالابرة كالشريط بجيرى (قوله للخبر المذكور) اي في شرح ويحل عكسه (قوله انه يشترط ان
 يكون قدر اربع اصابع الخ) اي عرضا وان زاد طوله اه زبادى وفي سم ظاهر كلامهم ان المراد قدر
 الاصابع الاربع طول او عرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه
 لكن الحاصل من كلامهم انه تحرم زيادته في العرض على الاربع اصابع ولا يتقيد بقدر في الطول ع ش
 واعتمده القليوبي والحلي وكذا شيخنا عبارته واما المطرز والمرقع فكالمسوج لكنه يتقيد كل منهما
 بكونه اربع اصابع عرضا وان زاد طولاه واعتمده البشيشي في حل المرقع ان لا يزيد طولاه ايضا على اربعة
 اصابع ويتقيد كل منهما ايضا بكونه لا يزيد في الوزن نعم لا يحرم ان يكون في حالة الشك في كثرتهما لان الاصل هنا
 الحل اه (قوله الاموضع اصبعين الخ) عبارة النهاية والمغنى الاموضع اصبع او اصبعين (قوله قال الحلبي
 الخ) عبارة المغنى ولو كثرت محالهما اى الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والا فلا خلافا لما
 نقله الزركشى عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كل طراز لا يزيد على اصبعين ليسكون مجموع الطرازين
 اربع اصابع اه زاد النهاية ويفرق بينه وبين المنسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل
 ذلك حرمت الزيادة على الاربع اصابع وان لم يزيد وزن الحرير اه قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من
 كلام الشارح م ر حل لبس القواويق القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه إنما تفصل
 على هذه الكيفية التي يفعلونها ليتوصل بها الى الهيئة التي يعدونها زينة فيما بينهم بحسب العادة وليس
 كالرقع التي الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه (قوله وخالفهما صاحب الكافي الخ)
 الظاهر ان مراد صاحب الكافي بانفصالهما عدم اتصال احدهما بالآخر ردا للمقابل القائل بعدم
 الجواز نظرا الى ان المجموع اكثر من اربع اصابع فليتامل بصرى (قوله كل واحد) اي من العلين
 الذين في الطرفين (قوله لانفصالهما) اي العلين (قوله وحكم السكين حكم طرفي العمامة الخ) وفي الايعاب
 عن الجواهر يجوز ان يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر اربع اصابع من الحرير اه والظاهر
 انه يجزى في الحضاية المعروفة التي تركب في طرف العمامة من الحرير فان كان عرضها اربع اصابع حلت
 ولا فلا كرى على بافضل (قوله من المقاتلين) اي مقالة الحلبي والجويني ومقالة صاحب الكافي
 (قوله لكنهما) اي عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط ان لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية
 والمغنى خلافة وفي الكرى على بافضل ما حاصله اعتمده الشارح في شروح بافضل والارشاد مقالة الحلبي
 وفي التحفة ان لا يزيد المجموع الخ وفي الايعاب انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين ويجوز في كل ان
 يكون اربع اصابع واعتمده شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي انه اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد
 الحرير على غيره حرم ولا فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) في دعوى الاقتضاء نظرا لظاهر ما مر انفا عن
 البصرى (واما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله مطلقا) اي
 زاد على اثنين ام لا وزاد المجموع منهما على ثمانية اصابع ام لا (قوله بشرط ان لا يزيد كل على اربع) اي

قدر اربع اصابع مضمومة) ظاهر كلامهم كخبر مسلم المذكور ان المراد قدر الاصابع الاربع طول او عرضا
 فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيد مراد ذلك ما في الخادم عن
 حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي ﷺ وهي اطول من غيرها اه فلولاه ان المراد
 ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معنى ويحتمل ان لا يتقيد الطول بقدر فليتامل اي في التطريز
 لافي الترقيع م ر (قوله اي معتدلة) فان زاد على قدرها امتنع وان لم يزد على وزن الثوب فليس
 كالنسج لانه لا زينة م ر (قوله لانفصالهما) لعل الضمير للطرفين او ما فهم ما ثم رابت ما ذكره (قوله بشرط
 ان لا يزيد كل على اربع) اي فلا بد من الفصل بين كل طرازين (فرع) تقطع بعض اجزاء الثوب فرفيت

ما يركب على السكين مثلا
 للخبر المذكور لكن المعتمد
 كما في الروضة والمجموع
 وغيرهما انه يشترط ان
 يكون قدر اربع اصابع
 مضمومة اي معتدلة لخبر
 مسلم انه ﷺ نهى عن
 الحرير الا موضع اصبعين
 أو ثلاث أو اربع قال
 الحلبي والجويني ويشترط
 أن لا يزيد مجموع الطرازين
 على اربع اصابع وخالفها
 صاحب الكافي فقال لو كان
 في طرفي العمامة علم كل واحد
 اربع اصابع احتمل
 وجهين والاصح الجواز
 لانفصالهما وحكم السكين
 حكم طرفي العمامة اه
 وعبارة الروضة والمجموع
 كالخبر محتملة لكل من
 المقاتلين لكنهما الى الثاني
 اقرب فالشرط ان لا يزيد
 المجموع على ثمانية اصابع
 وان زاد على طرازين وما
 اقتضاه قول الكافي
 لانفصالهما أن على العمامة
 طرازان منفصلان عنها
 يجلان عليها وانها احلا لان
 كطرازي السكين غير بعيد
 وأما اغتفار التعدد في
 التطريز والترقيع مطلقا
 بشرط ان لا يزيد كل على
 اربع ولا المجموع على
 وزن الثوب

هؤلاء الروضة والمجموع وكذا قول الجيلي وغيره يجوز كل منهم ما وان تعدا ما لم يزد وزن الحرير على غيره وأقوى ابن عبد السلام بأنه لا لباس باستعمال عمامة في طرفها حرير قدر شبر إلا ان بين كل قدر اربع اصابع منها فرق فلم من كتان او قطن قال الغزى وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه اه فلما اذن ذلك في حكم التطريف وإنما تقييد بالاربع على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتبعت لما ياتي وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وأنه أقل وزنا من اللحمة وأنه لحما بحرير في طرفها ولم يزد به وزن السدى فاذا كان الملاحوم بحرير اشبه التطريف اما التطريز بالابرة فكالنسج فيعتبر الاكثر وزنا منه واما طرز فيه كما يحسنه السبكي والاسنوى قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عندما قال بتحريم التشبه اى تشبه النساء بالرجال وعكسه وهو الاصح وما افاده من ان العبرة في لباس رزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن وقول الاذرعى الظاهر ان

فلا بد من الفصل بين كل طرازين اى ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فرفيت ينبغي اعتبار الوزن سم (قوله فبعيد الخ) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله من كلام هؤلاء) اى الخليعى والجلونى وصاحب الكافى (قوله وكذا) اى بعيد (قول الجيلي الخ) قديقال ما الفرق بين مقالة الجيلي وما قبلها (اه) افردت عنها بل الظاهر انها عتيها لا يقال الفرق عدم اشتراطه ان لا يزيد كل على اربع اصابع لانا نقول هذا مراد له وان لم يصرح به فيما يظهر لاذلا تسعه المخالفة في ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك فليتم امل بصرى (قوله كل منها) اى من الطراز والورقة (قوله طرفها) اى في كل منهما كرى (قوله والمغنى) الى قوله وصورة المسئلة في المغنى (قوله الى ان بين الخ) عبارة النهاية والمغنى و فرق بين كل اربع اصابع بمقدار قلم الخ (قوله فرق قلم) اى مقداره كرى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه وقفه إلا ان يقال تتبعت العادة في العائى وجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما لاذما في العمامة من الحرير منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن حيث زاد وزن الحرير الذى في العمامة حرمت والا فلا اه قال عى قوله مر وقد ينظر في كل منهما اى ما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتظير هو المعتمد وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا يأتى النظر المذكور اه (ولما تقييد الخ) عبارة المغنى فان جرت العادة على خلافه اعتبرت اذ العادة تختلف باختلاف الاشخاص والازمان والا ما كن اه (قوله وصورة المسئلة) اى مسئلة ابن عبد السلام و (قوله لحما) اى العمامة كرى واقرب عى التصوير المذكور (قوله فاذا الخ) بالتونين (قوله اما التطريز) الى قوله والاسنوى في المغنى الى قوله وما افاده في النهاية (قوله فكالنسج الخ) اى لا كالطراز وان قال الاذرعى انه مثله ويحل حشو جبهته ونحوها بالحرير كالخدة لان الحشو ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لابس حرير مغنى ونهاية (نعم قد يحرم الخ) اى المطرز بالابرة وان لم يزد وزنه عى (قوله لكونه من لباس النساء الخ) اى لا لكونه الحرير فيه نهاية (قوله بتحريم التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه به فيه بانه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيته او غالبا في زين وكذا يقال في عكسه نهاية قال عى ومن العكس ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء او غاب فيهن رزى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذى كما قيل ان نساء قرى الشام يتزين بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت به عادة اهله او ينظر لاكثر البلاد فيه ونظروا الاقرب الاول ثم رايت في ابن حجب نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الا ان من لبس قطعة شاش على رؤسهن جرا ما لانه ليس بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم فليتشبه له فانه دقيق وأما ما يقع من لباسهن ليلة جلان عمامة رجل فينبغى فيه الحرمة لان هذا الذى مخصوص بالرجال اه (وهو الاصح) معتمد عى قول الماتن (او طرف) اى بان يجعل طرفه مسجفا نهاية (قوله اى يحجب) الى قوله فحكمه في النهاية والمغنى قال عى ومثل السجاف الزهريات المعروفة لانها ما تستمسك به الحياطة ففى كالنظريف اه (قوله اى يحجب ظاهره الخ) قديقال ما الفرق بين السجاف الظاهر وبين الطراز ولعله والله اعلم ان السجاف الظاهر ما كان على اطراف السكمين والطوق والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يجعل على الكتف مثالا فليحور بصرى قول الماتن (بحرير) احترز به عن التطريز والنظريف بذهب وفضة فانه حرام وإن قل لسكثرة الخيلاء فيه ولوجعل بين البطانة والظاهرة ثوبا حريرا جاز لبسه وتحل خياطة الثوب به ويحل لبسه ولا يحى فيه تفصيل المضيب لان الحرير اهون من الاوانى ويجوز منه كيس المصحف للرجل مغنى ونهاية قول الماتن (قدر العادة) ولو اتخذ سجافا بتدريعا امثاله ثم انتقل منه لمن ليس هو كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه موضع بحق ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافا اذا على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر

ينبغي اعتبار الوزن (قوله بعيد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتطريز

الغالبة لا مثاله في كل ناحية للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة مكفوفة الفرجين والكمين بالديباغ وفارق ما مر في الطراز بانه
 محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف التطريز فانه مجرد زينة فتقيد بالوارد (٢٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ باي
 لو كان الا المزعفر فحكمه
 ولان لم يبق للونه ريح لان
 الحرمة للونه لا لريحه لانه
 لا حرمة فيه اصلا اذ لا يتصور
 فيه تشبه لان النساء لم
 يتميزن بنوع منه بخلاف
 اللون حكم الحرير فيما مر
 حتى لو صبغ به اكثر الثوب
 حرم وكذا المعصفر على ما
 صحت به الاحاديث واختاره
 البيهقي وغيره ولم يبالوا
 بنص الشافعي على حله
 تقديما للعمل بوصيته ولا
 يكون جمهور العلماء سلفا
 وخلفا على حله لاحاديث
 تقتضيه بل تصرح به كخبر
 كان يصنع ثيابه بالزعفران
 قيصه ورداه وعمامته قال
 الزركشي عن البيهقي
 وللشافعي نص بحرمته
 فيحمل على ما بعد النسخ
 والاول على ما قبله وبه
 تجتمع الاحاديث الدالة
 على حله والدالة على حرمة
 ويرد بمخالفته لاطلاقهم
 الصريح في الحرمة مطلقا
 وله وجه وجيه وهو ان
 المصبوغ بالمعصفر من
 لباس النساء المخصوص
 بهن فحرم للتشبه بهن كما ان
 المزعفر كذلك وإنما جرى
 الخلاف في المعصفر دون
 المزعفر لان الخيلام والتشبه
 فيه اكثر منهما في المعصفر
 ويؤيده ان الزركشي لم

عادة امثاله فانه يحرم ابقاؤه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على
 بناء السلم شيخنا وعش (قوله الغالبة لا مثاله الخ) اي سواء جاوز اربع اصابع او لا نهاية عبارة شيخنا
 فالعبرة بعادة امثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله رجب قطع الزائداه وقوله وان زاد وزنه فهو وقفة
 ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك الا بنقل صريح عن الاصحاب (قوله مكفوفة الفرجين الخ) المكفوف
 ما جعل له كفة بضم الكاف اي سجايف نهاية (قوله ما مر في الطراز) اي من اعتبار اربع اصابع
 مغنى (قوله بانه الخ) اي التطريز (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيته ان الترييق لو كان للحاجة جازت
 الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضي المنع شرح مر اقول قد يقال ان الترييق للحاجة اولى
 بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى سم وهذا وجهه وان قال ع ش قوله مريقتضى
 المنع معتمد اه (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالتطريز سم وقد يقال
 بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضي المبني للفاعل او المفعول والتانيث باعتبار (١) عبارة
 المغنى فيتقيد والنهاية فيقيد (قوله حكم الحرير فيما مر) عبارة شرح مر ولو صبغ بعض ثوبه بزعفران
 هل هو كالتطريز فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمنسوج من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه
 ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم ولا فلا انتهت اه سم واعتمده ع ش
 وكذا شيخنا عيارته نعم يحرم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق
 المزعفر عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اه و قول النهاية كالتطريز حقه كالتطريز (قوله وكذا
 المعصفر) خلافا للنهاية والمغنى ووافقهما شيخنا وفي الكردى على بافضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام
 الى حرمته وجرى على حله الخطيب والجمال الرمل وغيرهما وجرى الشارح في شرحه الارشاد على ما قاله
 الزركشي وافر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والمغنى ويحرم على غير المرأة المزعفر دون المعصفر
 كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصفر سواء الاحمر
 والاصفر والاخضر وغيره سواء قبل النسيج وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال ع ش
 والمعصفر مكره وخروج من خلاف من منعه وينبغي تقيد الكراهة بما لوكثر المعصفر بحيث يعد معصفرا
 في العرف والا قرب كراهة المزعفر حيث قل اه وعبارة شيخنا ويكره المعصفر كله وكذا بعضه لكن بقيد
 صحة اطلاق المعصفر عليه بخلاف ما فيه نقط من المعصفر فلا يكره واما سائر المصبوقات فلا تحرم ولا تكره
 سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والخطط اه (قوله كخبر كان يصنع ثيابه بالزعفران الخ) انظره
 مع ان الكلام في المعصفر سم عبارة البصري قوله كان يصنع ثيابه بالزعفران كذا في اصله بخطه رحمه
 الله تعالى وهو محل تأمل لان كلامنا في المعصفر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاولى لانا نقول هو كذلك الا
 انه لا يلام قوله بل تصرح به فليتا مل اه (قوله ويرد الخ) اي ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله وله
 وجه الخ) اي الاطلاق (قوله ويؤيده) اي الفرق المذكور بين المزعفر والمعصفر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيته ان الترييق لو كان للحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق الروضة
 يقتضي المنع شرح مر اقول قد يقال ان الترييق للحاجة اولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه اتم
 ونفعه اقوى (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالتطريز (قوله الا المزعفر الخ)
 ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريز فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمنسوج من
 الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا
 حرم ولا فلا شرح مر (قوله كخبر كان يصنع ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام في المعصفر

يفرق فيه بين ما قبل النسيج وبعده كما فرق في المعصفر واختلف في الورس فالحق جمع متقدمون بالزعفران واعترض بان قضية كلام
 الاكثرين حله (١) قوله والتانيث باعتبار كذا باصل الشيخ رحمه الله ولا تانيث اذا جعل تقيد ماضيا مع ذلك سقط بعد باعتبار
 شيء ولعل المناط الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله اعلم اه من هامش

وفي شرح مسلم غن عياض والمازري صح انه عليه السلام كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامة واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي ينهي الرجل حلالا ان يزعفر (٢٨) فان فعل امرناه بغسله حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحديث

الصحيح نهى ان يزعفر الرجل وسبقهم لذلك البيهقي حيث قال ورد عن ابن عمر انه صفر لحيته بالزعفران فان صح احتمل ان يكون مستثنى غير ان حديث نهى الرجل عن الزعفران مطلقا صح اه فهو مصرح حتى بجرمة استعماله في اللحية لكن حمله جمع على الكراهة لحديث ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ لحيته بالزعفران والورس وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم النهي على المحرم والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرامة النبي بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا او فصل بين كونه غالبا او مغلوبا على ان المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز به تجوز للزعفران اذا الفرض بقاء لونه المقصود منه ويؤخذ من قول البيهقي غير الى آخره انه لا يرد على حرمة المزعفر الاحاديث المصرحة بحل لبسه لان الاحاديث الدالة على حرمة اصح ويحل ايضا زالجيب وما جاء عن ابن عمر وغيره

معتمد ع (قوله واعتمده الخ) اي الحل (جمع متأخرون) وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها كروى غلي بافضل (قوله وبها صرح الخ) اي بالحرمة (قوله ان يكون الخ) اي تصفير اللحية به (قوله نهى الرجل) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله مطلقا) اي بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) اي حديث النهي المطلق وكذا ضمير لكن حمله الخ (قوله ويؤيد الحل) اي استعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) اي الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وفاعل و (قوله او فصل الخ) ببناء المفعول من التفعيل (قوله من قول البيهقي الخ) اي السابق آنفا (قوله ويحل ايضا زالجيب) اي مثلا عبارة النهاية وافق والدرجته الله تعالى بجواز الازرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريغ بل اولى اه (قوله وكيس نحو الدراهم الخ وغطاء العمامة) وفي شرح مر ان الارجح حرمتها سم عبارة غش بعد نقله عن الزيادة مثله الا قرب حرمة غطاء العمامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلا لانها انما استعملت لخدمة الرجال لانفسها اه وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك مندبل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعملته الرجل ولو في مسح فرج المرأة وقدر بده ما ياتي في كتابه الحرير (قوله وليقة الدواة) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله على الاوجه) (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائزا للحاجة وان كان بصورة الاناء سم على حج وفيه على المنهج فرع ينبغي وفاقا لم رجوا ز تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن توابع جعلها له تعليقه وحمله بها وهو اخف منه اه ع ش (قوله في الثانية) وهي الكيس (قوله الثالثة) وهي الغطاء (قوله فقد مر حل راس الكوز الخ) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست بخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع من ربل الوجه الحل وان كان بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان ايضا الخ) وقد يفرق بان تغطية الاناء مطلوبة بخلاف العمامة مر اه سم وقوله بخلاف العمامة قديم (قوله ومن هنا) اي من التعليل بالا تفصال (قوله ان يكون في بدنه) قضيته جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من جرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه اغطية

(قوله وكيس نحو الدراهم الخ) في شرح مر ان الارجح حرمة كيس الدراهم وغطاء العمامة اه وهو منازع في ضابط الاسنوى الاتي (فرع) الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائزا للحاجة وان كان بصورة الاناء (قوله فقد مر حل راس الكوز من فضة) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست بخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع وقد لا تكون بخيطة على صورة الاناء لكن يجعل في اطرافها خيط يزرها لتعطف اطرافها على راس الكوز ولا يبعد حملهم ربل الوجه الحل وان كانت بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان ايضا بالاولى) قد يفرق بان تغطية الاناء بخلاف العمامة مر (قوله في بدنه) قضيته جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمة ستي الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي

بما يصرح بجرمته لعله راي لها وكيس نحو الدراهم وان حمله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الاوجه في السكل خلا فلان نازع السكينان في الثانية والثالثة فقد مر حل راس الكوز من فضة لا تفصا له فلا يعد مستعملا له فكذا هاتان ايضا بالاولى ومن هنا اخذ الاسنوى ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء النقء ان يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبحة قال جمع نعم لا تحل الشراية التي براسها لما فيها من

الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل شرح مر
 اه سم قوله والحق به اخرون البند الخ يحتمل ان يكون المراد به المحابس التي تجعل بين حبات السبحة ليعلم
 بها على المحل الذي يقف عنده المسيح عند عرض شاغل مثلاً فان كان هو المراد فالحكم فيه على ما ذكره
 ولا تخمكه كذلك فيما يظهر بصري عبارة شيخنا والبجيرى ومنها اى المستثناة علاقة المصحف وعلاقة
 السكين والسيف وعلاقة الحياصة وخيط الميزان والمفتاح والسبحة وفي شرار يربها تردد فقيل تحمل مطلقاً
 وقيل تحرم مطلقاً والمعتمد التفصيل فان كانت من اصل خيطها جازت وإلا لا اه (قوله فقال يحمل ذلك)
 اعتمده مر اه سم عبارة ع ش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خيط السبحة من حرير وكذا
 شرار يربها تبعاً لخيطها وقال ينبغى جواز خيط نحو المفتاح حرير الحاجة اه وقوله وكذا شرار يربها اى
 التي هي متصلة بظرف خيطها أما ما جرت به العادة بما يصل به بين حبوب السبحة فلا وجه لجوازه ثم رأيت
 في حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغى جواز الخ وينبغى ان مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وان
 لاحظ الزينة اه ع ش (قوله انتهى) اى قول بعضهم (قوله حرماً) اى الشرابة والبند (قوله وإن كان الخ)
 اى السكيس ولا يخفى ان هذه الغاية لا موقع لها هنا وإنما وقعها عند قوله وكيس نحو الدراهم (قوله وبحرم)
 إلى قوله لان القصد في النهاية والمغنى إلا مسألة النقش (قوله وبحرم خلافاً لكثيرين الخ) والاوجه عدم
 حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستحالة لانه قال ع ش ونقل بالدرس عن
 شيخنا الزيادة انه يجوز للرجل جعل تمكة اللباس من الحرير اقول ولا مانع منه قياساً على خيط المفتاح
 وقياس ذلك جواز خيط الميزان لكونه بأكبر من السكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها اى من المستثناة
 جعل الحرير ورق كتابة لانه استحال حقيقة اخرى وهذا فارق الكتابة على رقعة حرير فانها تحرم وسنبا
 تمكة اللباس وقال بعضهم يجوز زر الطربوش وبعضهم بحرمة وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغى تقليد
 القول بالجواز للخروج من الاثم اه (قوله كتابة الرجل) اى ولو لامرأة لان الحرمة للاستعمال وهو
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً وامراً مر (قوله لا المرأة) اى ولو لرجل لان تكون
 كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لانها حينئذ معينة على المعصية مر اه سم وع ش (قوله الصداق فيه الخ)
 المنتجه ان ختم الحرير كالكتابة فيه مر اه سم (قوله لان المستعمل الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل
 فيه للرسائل ونحوها معنى (قوله كذا افق به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضى القضاة ابن رزين
 عن يفصل للرجال الكلوثات والاقباغ الحرير ويشترى القماش الحرير مفصلاً او يبيعه لهم فقال ياتم
 بتفصيله لهم وبخياطته او يبيعه أو شرائه لهم كياتم بصوغ الذهب للبرسم قال وكذا خلع الحرير ويحرم بيعها
 والنجارة فيها معنى ونهاية قال ع ش قوله مر وبخياطته وكالحياطة النسيج بالطريق الاولى (قوله ونوزع
 فيه الخ وقوله وإن خالف فيه الخ) اى في التحريم الذى افق به المصنف الخ وكان الاولى ذكر الغاية في
 المخطوف عليه (قوله بين هذا) اى كتابة الرجل في الحرير لامرأة (قوله ونقش ثوب الخ) وجوز مر بحثنا
 نقش الحلى للمرأة والكتابة عليه لانه زينة للمرأة وهي محتاجة لازينة وبحث أيضاً ان كتابة اسمها على ثوبها
 الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلم للرجال وإلا فلا فليتأمل (فرع) قد يسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعل ان كتابته راجعة لنفس حروفه
 الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة ادخل في التعلق به سم على المنهج (قوله ان احتاجت اليها الخ) ينبغى

ينظم فيه أغلبية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وأولى
 بالحل شرح مر (قوله وخالف بعضهم فقال يحمل ذلك) اعتمده مر (قوله وبحرم خلافاً لكثيرين
 كتابة الرجل) اى ولو لامرأة لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً
 أو امرأة مر (قوله لا المرأة) اى ولو لرجل الا أن تكون كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لانها
 حينئذ معينة على معصية مر (قوله لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب) المنتجه ان ختم الحرير

نعم يشك على هذا امر أن شرط الاستعمال المحرم أن يكون في البدن والكتاب غير مستعمل له في بدنه اللهم الا ان يدعى ان العرف بعده مستعملا للكتوب بيده وفيه ما فيه وقول الماوردي يحل لبس خلع الملوك يحمل على من يخشى الفتنة ولا يدل له لباس عمر حذيفة او سراقه رضى الله عنهم سوارى كسرى وتاجه لانه لبيان المعجزة فهو ضرورة اى ضرورة فأخذ بعضهم منه كلام الماورى حل لبس الحرير اذا قل الزمن جدا بحيث انتفى الخيلاء ليس في محله ويكره ولو لامرأة تز بين غير الكعبة كمشهد صالح بغير حرير ويحرم به (و) يحل للأدمى (لبس الثوب النجس) اى المتنجس لما يأتى في حل جلد الميتة (في غير الصلاة ونحوها) كالطواف وخطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر إن كان جافا وبدنه كذلك لان المنع من ذلك يشق

أن مثله كتابة التمام في الحرير إذا ظن باخبار الثقة أو اشتها نفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيده هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه عش (قوله حفظه) اى المكتوب فيه (قوله نعم يشك الخ) وعلى ما اشرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا سم (قوله على هذا) اى تحريم كتابة الصداق في الحرير او قوله بخلاف الكتابة فانها تعد الخ قوله للكتوب اى الحرير المكتوب فيه ففيه حذف وايصال (قوله وفيه ما فيه) اى لوجود ما ذكر في النقش والخيطة ايضا (قوله وقول الماوردي) الى قوله فاخذ بعضهم في النهاية والمغنى (قوله يحمل على من يخشى الفتنة) اى وان طال الزمن وظاهر على هذا حمل حرمة لباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ دلي هذا الاخذ القياس حل الالباس فليتامل سم (قوله من يخشى الفتنة الخ) عبارة الكردى على بافضل وفي الايعاب متى خشى من الملبس له الخلعة ضرر او ان جازله اللبس والا فلا اه (قوله ولا يدل له الخ) وجه الدلالة عند زعمائها انه جازت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يهدا استعمالا فالحرير اولى بنهاية (قوله لبيان المعجزة) اى لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسراقة بذلك عش (قوله ويكره) الى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله بزيادة عبارة بافضل مع شرحه ويحل الحرير للكعبة اى لسترها سواء الديباج وغيره لفعل السلف والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره تز بينه شاهد العلماء والصلحاء وسائر البيوت بالثياب لغير مسلم ويحرم بالحرير والمصور واما تز بين الكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم اه (قوله تز بين غير الكعبة الخ) عبارة النهاية والمغنى تز بين البيوت حتى شاهد العلماء والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب غير الحرير ويحرم تز بينهما بالحرير والصور نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيها اه (قوله اى المتنجس) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لا قوله وخرج الى المتن (قوله اى المتنجس) اى بغير معفو عنه شيئا زاد سم والمتنجس شامل للنجاسة الحكمية فقضية ما يأتى حرمة المكث به في المسجد اه (قوله لما يأتى الخ) اى بدليل قوله بعد عطا على المحرم وكذا جلد الميتة في الاصح مغنى (قوله ان كان جافا الخ) عبارة شرح مر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيمتنجس ثوبه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء اه والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لا يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق كما افاده بقول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذالم يتعذر الماء سم عبارة عش قوله مر بحيث يعرق فيمتنجس بدنه هو شامل للنجاسة الحكمية ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الروض ما يفيد انه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه او ثوبه بلا حاجة فليحرم سم على المنهج و (قوله ويحتاج الخ) ينبغي ان يكون محل ذلك إذا دخل الوقت اما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم اذا كان معه ماء جازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ماء ولا ترابا وان جماع زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك ايضا اه عش وما نقله عن شرح الروض يأتى عن النهاية والمغنى مثله عبارة البجيرى قال الاسنوى الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب اى تلطيخها به ولا في البدن

كالكتابة فيه لان استعماله كالكتابة فيه مر (قوله الا ان يدعى ان العرف بعده مستعملا للكتوب الخ) وعلى ما اشرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تنقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا (قوله يحمل على من يخشى الفتنة) اى وان طال الزمن مر وظاهر على هذا حمل حرمة لباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ على هذا القياس حل الالباس فليتامل (فرع) هل يحرم لباس الدواب الحرير كالجدار او يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق (قوله في المتن ولبس الثوب النجس اى المتنجس الخ) ويستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيمتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء كذا في شرح مر والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق كما افاده قول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع

أى استعماله فيه بحيث تتصل به رطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله اما في نحو الصلاة الخ) عبارة
 النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعا أم لا لقوله الفرض بخلاف
 النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه بمنع ما إذا
 لبسه قبل أن يحرم بنفل أو فرض غير ضيق أو بعد تحرره بنفل واستمر فالجرمة على ثلبسه بعبادة فاسدة أو
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا في المغنى إلا مسألة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحرره بنفل (قوله
 فيحرم إن كانت فرضا) أى بعد الشروع فيه مطلقا وقوله إذا ضاق الوقت كما مر عن النهاية والمغنى (قوله وكذا
 إن كانت نفلا الخ) أى سواء لبسه قبل تحرره أو بعده كما مر عن النهاية وإن كان الاستدراك لا يظاهر في
 الصورة الثانية فقط (قوله تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم ويأتى عن المغنى
 ما يوافقه بقول شيخنا ولا يحرم تنجيس ملصكه كثوبه وجداره ولو لغير غرض ما لم يلزم عليه ضياع المال اه
 ضعيف (قوله من غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله يحرم المسك به) أى بلباس متنجس بغيره معفو عنه
 سم وشيخنا قال البصرى ومن ذلك أى المسك المحرم المسك بالنعل المتنجس اه (قوله من غير حاجة الخ)
 أى أما الحاجة كفى النعل والباب وج الذى به نجاسة فيجوز شيئا أى أن مكث بذلك للصلاة مثلا (قوله كما يجتنبه
 الأذرى الخ) وقرر مر أن من دخل بنجاسة في نجو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة أن خاف تلويث المسجد
 أو لم يكن دخوله لحاجة حرم وإلا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض امننت التلويث ولو لغير حاجة
 ثم قرر تحريم دخول من بنحو ثوبه بنجاسة المسجد ومكث فيه من غير حاجة سم على المنهج اه ع ش أى
 فيحمل تقريره الأول على الثانى الموافق لما فى النهاية والتحفة والمغنى قول الماتن (لا جلد كلب الخ) (فرع)
 قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له فى العرف
 الشبهة لانهما من شعر الخنزير نعم أن توقف استعمال الكتان عليهما لم يوجد ما يقوم مقامهما فهذا ضرورة
 مجوزة لا استعمالها ويعنى حينئذ نعت ملاقاتها مع ندائها قال مر ينبغى الجواز أن توقف الاستعمال عليها
 وأقول ينبغى أن يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها جافا فليتأمل سم على المنهج اه
 ع ش (قوله فيحل قطعا) اعتمده ع ش عبارته قوله مر فلا يحل لبسه الخ خرج به الفرش فيجوز وبه
 صرح ابن حجاج اه ويأتى عن الزبائدى مثله (قوله كفى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك على أن
 مانسبه للانوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والافتراش والتدثر كاللبس اه قول
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الأدمى استعمال نجاسة فى بدنه وشعره أو ثوبه
 ولو كان النجس مشطى عاج فى شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبة وإلا فيكره كفى المجموع خلافا للاسنوى
 فى قوله يحرم أى العاج مطلقا وكانهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد الأدمى وشعره
 وإن كان ظاهره يحرم استعماله إلا للضرورة مغنى ونهاية وحاصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة
 مطلقا سواء كان فى البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال جزم الأدمى
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته بدونها قال ع ش قوله مشط عاج الخ وهو أنياب فيلته وينبغى
 جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم أن محل ذلك فى غير الصلاة ونحوها ما فيه ما فلا يجوز
 لجوب اجتناب النجاسة فيهما فى البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه
 من تنجيس الرأس واللحية وقوله مر وجلد الأدمى الخ أى ولو حرييا خلافا لابن حجاج اه ع ش (قوله
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب وخرج باللبس الافتراش فيجوز قطعا ولو من مغلف زى وع ش اه

وجود العرق فى الحال إذا لم يتعذر الماء (قوله أى المتنجس) شامل للنجاسة الحكيمة قضية ما باتى حرمة
 المسك به فى المسجد (قوله أى المتنجس) قال فى شرح العباب بغير معفو عنه (قوله اما فى نحو الصلاة) يؤخذ
 منه إخراج المتنجس بمعفو عنه (قوله لان المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله
 ومع حل لبسه يحرم المسك الخ) أخرج مجرد المعفو عنه (قوله كفى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك

اما فى نحو الصلاة فيحرم ان
 كانت فرضا وكذا ان كانت
 نفلا واستمر فيه لكن لا لحرمة
 ابطاله فانه جائز بل لثلبسه
 بعبادة فاسدة واما مع رطوبة
 فلا لان المذهب تحريم
 تنجيس البدن من غير
 ضرورة ومع حل لبسه يحرم
 المسك به فى المسجد من غير
 حاجة اليه كما يجتنبه الأذرى
 لانه يجب تنزيه المسجد عن
 النجس (لا جلد كلب
 وخنزير) وفرغ احدهما
 فلا يحل لبسه لغلظ نجاسته
 (إلا للضرورة كفجأة قتال)
 أو خوف نحو برد ولم يجز
 غيره نظير ما مر فى الخنزير
 وخرج بلبسه استعماله فى
 غيره كافتراشه فيحل قطعنا
 فى الانوار وإن قال الزركشى
 المذهب المنصوص انه
 لا ينتفع بشىء منهما (وكذا
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم
 لبسه

ويأتى وتقدم في الشرح ما يوافق (قوله في حال الاختيار) خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من
الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويتجه انه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته
سم (قوله من التعبد الخ) هو الدعاء للطاعة وقبل هو التكليف بجري (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله مع
ما عليه من التعبد الخ (قوله انه يحل الباس جلد الخ) ويحتمل خلافه اعتبار الماء من شأنه ذلك وهو الاوافق
باطلاقهم شرح م وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كما اقتضاه إطلاقهم سم عبارة ع ش قوله
م وهو الاوافق المعتمد اه (قوله والباس) إلى قوله والكلب في النهاية والمغنى (قوله والباس) من
إضافة المصدر إلى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام (قوله للآخر) أي لا تغيرهما عبارة
النهاية والمغنى وأما تغشية غير الكلب والخنزير وفرغهما وفرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا
يحل بخلاف تغشيته بغير جلد ه من الجلود المنجسة فانه جائز اه (قوله وجلد الميتة الخ) بالنصب عطف على
جلد كل الخ يعني يجوز الباس غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما جلد غير ه وإن اختلف النوع خلافا
لما يورمه صنيعة (قوله لدابته) أي الجلد والاضافة لا دني ملايسة (قوله ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغنى
وليس الباس الكلب الذي لا يقتضي أو الخنزير جلد مثله مستلزما لاقتنائه ولو سلم قائمه على الاقتناء وفي الالباس
على انه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج إلى حمل شيء عليه أو ليدفع به نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة
فانهم يقرون عليها أو لمضطر تزود به لياكله كما يزود بالميتة فله حينئذ ان يحمله كما هو ظاهر وبذلك اندفع
استشكال الاسعاد اه (قوله او حفظ) أي لنحو الزراعة قول المتن (ويحل الاستصباح الخ) وفي شرح
المهذب عن الرويان ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالميتة من عظم الفيل لغرض
الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبراني رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصحب فيها وهو ظاهر لأن
غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك
وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغرض غرض فليتأمل سم على المنهج اه ع ش قول المتن (الاستصباح الخ)
وكذلك دهن الدواب به اه (قوله مع السكر اه) إلى الفائدة في النهاية والمغنى لا قوله ومن قيد إلى ويجوز
(قوله يعارض الخ) (فرع) إذا استصحب بالدهن النجس جاز لإصلاح الفتيلة بأصبعه وإن تنجس وأمكن
إصلاحها بنحو عود لأن التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة سم على المنهج اه ع ش
(قوله في الفارة الخ) أي في جواب السؤال عن الفارة التي تموت الخ فقوله تموت الخ صفة للفارة المحلى بلام
الجنس الذي في حكم السكر عبارة المغنى وغيره لأنه وَيُحْتَرَمُ سئل عن فارة وقعت في سمن فقال إن كان
جامدا قال قوه واما حوله وإن كان مائعا فاستصحبوا به أو فانتفعوا به اه (قوله ودخانه النجس الخ) والبخار
الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لأنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز
أن تكون الرائحة السكرية الموجودة فيه لمجاورة النجاسة لأنه من عينها نهاية (قوله يعني عن قليله) قال في
المجموع ويجوز طلي السفن بشحم الميتة وأطعام الميتة للكلاب والطيور وأطعام الأطعمة المتنجس للدواب
مغنى ونهاية (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد) مطلقا وبه صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرملي سم
عبارة شيخنا ويحرم في المسجد وإن لم يبلوث اه (قوله لحرمة إدخال النجاسة فيه الخ) فيه ان نفس الاستصباح

على ان مانسبه للانوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة (قوله في حال الاختيار) خرج حال الضرورة فيجوز لبسه
وهل من الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويتجه انه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية
عورته (قوله ويؤخذ منه انه يحل الباس الخ) ويحتمل خلافه اعتبار إيمان شأنه وهو الاوافق اكلامهم شرح
م (قوله لصبي غير مميز) في شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كما اقتضاه إطلاقهم اه (قوله جلد كل
منهما خرج غيرهما من الدواب وعبارة الارشاد لا جلد كلب أي أو خنزير أو فرع أحدهما لا مثله والضرورة
مطلقا اه (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا) وبه صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله
لحرمة إدخال النجاسة فيه لغير حاجة) فيه ان نفس الاستصباح به في المسجد بشرط امن التلويث منه ومن دخانه

في حال الاختيار (في الاصح)

لنجاسة عينه مع ما عليه من
التعبد باجتتاب النجس
لأقامة العبادة ويؤخذ منه
أنه يحل الباس جلد ه الصبي
غير مميز ويجنون ويجوز
استعماله في غير اللبس نظير
الذي قبله بل أولى والباس
جلد كل منهما الآخر على
المعتمد لاستوائهما تغليظا
وجلد الميتة لدابته ويحرم
اقتناء الخنزير لوجوب قتله
فورا إلا لضرورة كأن
اضطر لحمل متاع عليه
والكلب إلا لنحو صيد أو
حفظ حال لا مترقا (ويحل)
مع السكر اه) الاستصباح
بالدهن النجس (يعارض
أو أصالة كودك الميتة أي
غير المغلظة (على المشهور)
للخبز الصحيح في الفارة تموت
في السمن الذائب استصحبوا
به أو قال فانتفعوا به ودخان
النجس يعني عن قليله نعم
يحرم ذلك في المسجد مطلقا
لحرمة إدخال النجاسة فيه
لغير حاجة ومن قيد بأن
لوث يحمل مفهومه على
ما إذا اجتنب للاسراج به فيه

حاجة فالوجه جواز الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلويت منه ومن دخانه وإن قل مره سم وعش
(قوله وكذا الدار) عبارة النهاية قال الأذرى والوجه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما إن
طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار ويعني عما يصيبه من دخان المصباح لقلته
اه (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع فيهما حيث أدى إلى تنجيسها وتسويدها
مطلقا مره سم عبارة عش قال مر يجوز لسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أوه وجرله بشرط
أن لا يلوثه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو
كان موقفا أو لنحو قاصر امتنع أي ولو يسير لأنه هنا مالم يكن يعتبر رضاء أو يتفرع على ذلك الطبخ بنحو الحلة
في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر وينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن يستثنى
مالم إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم سم على المنهج اه عبارة شيخنا
ولا يحرم تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الدجاج والأوز ونحوهما بخلاف مالم
يجر به العادة فإنه يحرم إن لوث اه وكذا في البجيرى إلا أنه مثل للمعتاد بالوقود بالسرجين في البيوت وتربية
نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض بالنجس أي تسخيرها به اه (قوله إن أدى إلى تنجيس شيء الخ) أي ولم
يأذن مالكه اه حلي (قوله ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كما صرحوا به ثم
يظهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرهما من الطاهرات وإن باسرها
الدبغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة فإنه يجوز للحليل
الإيلاج فيها نهاية قال عش قوله مر استعمال الادوية النجسة الخ ما دبغ الجلود بروث الكلب والخنزير
فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضا اه زيادة أي ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلد ويغسل سبعاً أحداها
بتراب اه وفي البجيرى عن الشورى ومحل عدم جواز الدبغ بروث الكلب والخنزير إذا وجد غيره صالحا
له اه (قوله اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضاء حرمة الاتخاذ للبيع وإن لم
يتحقق البيع فليتام بصري (قوله لأن أكثرها الخ) متعلق لمهمة وعلة له (قوله ولإنما هي ملتقطة) أي
الأكثر والتأنيث نظر للمعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف (قوله ثم) أي في
ذلك التأليف (قوله كما قاله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) (فائدة) سئل الجلال السيوطي
عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزنط الأحمر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخالط
الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خرم ما روته فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على
هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع في الدار المستأجرة أو المعارة حيث أدى إلى
تنجيسها وتسويدها مطلقا مر (فائدة) سئل الجلال السيوطي عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج
والزنط الأحمر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخالط الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن
في ذلك خرم ما روته فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته
وما مقدار عمامته وهل لبس أحد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزنط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خرم لم روته لأن ذلك لباس عشيرته وطائفته ولو
غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يخرم مروه فكل حسن ذلك المناسبة أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين
أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلائس تحت العائم ويلبس القلائس بغير عائم ويلبس العائم بغير
قلائس ويلبس القلائس ذوات الأذان في الحروب وإن كان كثير ما كان يعتم بالعمائم الحرقانية والسود
في أسفاره ويعتجر اعتجارا أو الاعتجار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئا وأنه لم تكن العمامة فيشد
العصابة على رأسه وجبهته وإن البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

وكذا الدار المستأجرة أو
المعارة إن أدى إلى تنجيس
شيء منها بما لا يعني عنه أو
بما ينفق قيمتها أو أجرها
فيما يظهر بخلاف قليل
دخانها الذي لا يؤثر نقصا
البته ويجوز اتخاذ صابونا
وسقيه للدواب (فائدة
مهمة) لأن أكثرها
ليس في كتب الفقه وإنما
هي ملتقطة من كتب
الاحاديث ولذا كنت
أطلت الكلام فيها ثم رأيت
أنها أخرجت الشرح عن
موضوعه فأفردتها بتأليف
حافل ثم خصت منه هنا
مالا بد منه بأخصر إشارة
اتكالا على ما بسط ثم أعلم
أنه لم يتحرر كما قاله الحفاظ
في طول عمامته صلى الله عليه وسلم
وعرضها شيء وما وقع
للطبري في طولها أنه نحو
سبعة أذرع ولغيره أنه
نقل عن عائشة أنها سبعة
في عرض ذراع وأنها كانت
في السفر يعضاء وفي الحضر
سوداء من صوف وأن
عذبتها كانت في السفر من
غيرها وفي الحضر منها
فهو شيء

استرو حاله ولا اصل له نعم ولا خلاف (٣٤) في الرداء قليل ستة اذرع في عرض ثلاثة اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف او شبران في عرض

ذراعين وشبر وقيل اربعة اذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الاذرع الا القول الثاني ويسن لكل احد بل يتأكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والمباينة في التجمل والنظافة والملبوس بسائر انواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله افضل من الارتفاع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليهم احتمل تساويهما للتعارض وافضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه وافضلية الثاني للخبر الحسن إن الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع في الماكل والمشرب إلا لغرض شرعي كإكرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار شهوتهم على شهوته من غير تكلف كغرض الحرمة على فقير جمل المقرض حاله إلا ان كان له جهة ظاهرة تيسر الوفاء منها إذا طواب وورد أمشوا حقا وفي رواية أنه ﷺ مشى حافيا وقد يؤخذ منه نذب الحلفاء في بعض الأحوال بقصد التواضع حيث امن مؤذبا وتبجسا ولو احتمالا ويؤيده نذب لنحو دخول مكة بهذه الشروط ويحل كما في المجموع بلا كراهة لبس نحو قميص وقيام ونحو جبة أي غير خامة لمروته لما يأتي في الطيلسان ولو

ذلك ولا حرم لمروته لأن ذلك لباس عشيرته وطائفته ولو غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يجرم مروته فكل حسن ذاك لمناسبته أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين أنه ﷺ كان يلبس القلائس تحت العمامة ويلبس القلائس بغير عمامة ويلبس العمامة بغير قلائس ويلبس القلائس ذوات الاذان في الحروب وأنه كان كثير ما يعمم بالعمامة الحرقانية والسود في اسفاره ويعتجر اعتجارا والاعتجار ان يضع على الراس تحت العمامة شيئا وأنه لم تكن العمامة في شد العصاية على راسه وجهته وان البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فرق بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلائس وغشاء مطن يستربه الراس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله على انه يبيض على انه لم يكن من الزنوط الحمر واشبهه شيء انما من جنس الثياب القطن او الهوف الذي هو من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يعمم ويدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يديرها وأما الفروج فقد صح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فصلي فيه ثم انصرف فنزعه نزعا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث اصل في لبس الخلفاء له وإثما نزع له كونه كان حريرا وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فنزعه لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال حين نزعه نهاني عنه جبريل اه سم (قوله استرو حاله) أي اسرع الطبري وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعب تحقيق كروى (قوله فهو شيء الخ) خبر وما وقع للطبري الخ (قوله في الرداء) أي ردائه صلى الله عليه وسلم (قوله اربعة اذرع الخ) بالرفع (قوله او وشبران) او لعطف مدخوله على ونصف والواو لعطف مدخوله على اربعة اذرع (قوله إلا القول الثاني) وهو اربعة اذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر (قوله والمباينة الخ) عطف على تحسين الخ (قوله بسائر أنواعه) أي الملبوس (قوله وأفضلية الاول الخ) عطف على تساويهما أي واحتمل أفضلية الاول وهو المتوسط (قوله وافضلية الثاني الخ) عطف عليه ايضا وهو الارتفاع بالقصد المذكور كروى (قوله والتوسع على العيال) كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي نسخة السيد عمر البصري ونسخ صحيحة أخرى التوسع مصطفي الحموي (قوله وإيثار شهوتهم الخ) كقوله والتوسع عطف على إكرام ضيف وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث (قوله ويؤيده) أي نذب الحلفاء (قوله لنحو دخول مكة) أي كدخول المدينة (قوله بهذه الشروط) وهي قصد التواضع وأمن المؤذي وأمن التنجس (قوله ويحل) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله ويحل الخ) وليس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية وإمداد زاد شرح بافضل ويلحق بذلك اكل الخشن اه واعتمد المغنى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله

وبين المشركين العمامة على القلائس وعن ابن عمر ان النبي ﷺ كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشاء مطن يستربه الراس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي ﷺ والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله يبيض على أنه لم يكن من الزنوط الحمر واشبهه شيء انما من جنس الثياب القطن او الهوف الذي هو من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي في شعب الايمان عن ابن عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمم قال كان يدير العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها يديرها وأما الفروج فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال اهدى للنبي ﷺ فروج حرير فلبسه فصلي فيه ثم انصرف فنزعه نزعا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا

غير مضرورة إن لم تبد غورته للاتباع اه ومن ما يعلم منه أنه متى قصد بلباس أو نحوه نحو تكبير كان فاسقا أو تشبها اختص

بئسأء وعكسه في لباس اختص به المشبه به خرم بل فسق لعنه في الحديث ويحرم على غنى لبس خشن ليه طلى لما يأتى أن كل من أعطى شيئاً الهفئة ظننت فيه وخلا عنها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كشم (٣٥) وفهد به شعر وإن جعل إلى الأرض

على الأوجه لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشتمر عملها بشحم خنزير بل لا يفيد علم ذلك إلا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وإن دبح لانه غير ما كول ويسن نقض فرش احتمل حدوث مؤذ عليه للامر به وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحبرة وهي ثوب مخطط بل صح أنها أحب الثياب إليه وقال في ثوب خيطه احمر خلعه وأعطاه لغيره خشيت أن انظر إليها فتفتني عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة في المخطط أو إليه أو عليه وقديجاب بانها احببة خاصة بغير الصلاة جمعاً بين الحديثين والافضل في القميص بونه من قطن وينبغي أن يلحق به سائر انواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليه الصوف الحديث في الاول وحديثين في الثاني لكن ذلك اقوى من هذين وكونه قصيراً بأن لا يتجاوز الكعب وكونه إلى نصف الساق افضل وتقدير الكمين بأن يكون إلى الرسغ

اختص به المشبه به) أى أو غلب فيه على ما مر عن النهاية (قوله لما يأتى) أى في آخر الهبة كرى (قوله انتهى) أى ما في المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بأفضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفي الأيعاب بخلاف ما إذا ذيل وبره كرى على بأفضل (قوله وان جعل الخ) أى شعره (قوله والصواب حلها الخ) ويحل ايضاً فرو الفنك وقاقم وحوصل وسحور كرى على بأفضل (قوله كجوخ وجبن الخ) أى وسكر اشتمر عله بدم الخنزير (قوله بل لا يفيد الخ) تقدم مثله عن المغنى (قوله إلا في فرو) وكذا بالواو في بعض النسخ وفي بعضها بالدال وهى أفيد وأنسب (قوله في فرد معين) أى علم عمله بذلك بخصوصه و (قوله دون مطلق الجنس) أى دون امثال ذلك الفرد التى لم يعلم عملها بذلك فلا تحرم وان اتخذ الصانع والمصنع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه) أى الوشق (قوله حدوث مؤذ) أى كالحية والعقرب (قوله في ثوب) أى فى شأنه (قوله خلعه) صفة ثانية لثوب او حال منه و (قوله خشيت الخ) مقل قال (قوله وبينهما) أى الحديثين (قوله في المخطط او اليه او عليه) أى لا بسالة او متوجها اليه او واقفا عليه وينبغى اخذ من التعميل بالاقتان تقييد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما اذا غطا بما يمنع وقوع النظر اليه كان لبس فوقه غيره فلا كراهة حيثئذ والله اعلم (قوله اليها) أى الى خطوط هذا الثوب (قوله وقديجاب الخ) لا يخفى بعده ولو حل الحديث الثانى على ذى خطوط غريبة من شأنها اشغال خاطر لم يبعد فانه من الوقائع الفعلية المحتملة (قوله بانها) أى احببة الحبرة (قوله ذلك) أى حديث القطن (قوله وكونه) الى قوله بل لو توقفت في النهاية والمغنى لا قوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أى القميص أى ونحوه للرجل أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الأرض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب شرح بأفضل ونهاية واما دواو كذا في المغنى إلا انه اعتمد ان ابتداءه من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين قال السكرى على بأفضل وجزم به للشارح في النفقات من التحفة واستوجه في الأيعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام اه (قوله فلبسه ليعرف الخ) أى فيندب لهم نهاية ومغنى وشرح بأفضل أى ويحرم على غيرهم التشبيه بهم فيه لياحقوا بهم ع ش ويأتى في الشرح مثله (قوله واطلقوا الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بأفضل وافرط توسعة الثياب والا تكام بدعة وسرف وتضييع المال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألو او يسألون ان يبداء يمينته لبساً ويسار خلعها وان يتخلع نحو نعليه إذا جلس وان يجعلها وراءه او يحجبه الا لعذر وان يطوى ثيابه ذا كرا اسم الله تعالى والالبسها الشيطان كما ورداه زاد الا ولان ويكره بلا عذر المشي في نعل واحدة ونحوها كخف ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والاولى تركه وترك ذق الثياب وصقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أى الدق والصقل ممن يريد البيع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به اه قال ع ش قوله وتضييع للمال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخيلاء وقوله ويسن ان يبداء يمينته ولو خرج من المسجد فينبغى ان يقدم يساره خروجا ويضعها على ظهر نعل اليسار من لائهم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه ذا كرا أى مع التسمية والمراد بالطلق لفها على هيئة غير الهيئة التى تكون عليها عند اعادة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد

الحديث أصل في لبس الخنزفاءه وإتما نزع صلى الله عليه وسلم لكونه كان حريراً او كان لبسه له قبل تحريم الحرير فنزعه لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال حين نزع نهائى عنه جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا وسفرا الخ) في فتاوى السيوطى رجل ليس له الا ثوب فصله ولبس ثوبا قصير الكم

للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخيلاء حرم بل فسق وإلا كرهه إلا لعذر كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فلبسه ليعرف فيسئل او ليتمثل كلامه بل لو توقفت ازاله المحرم او فعل واجب على ذلك وجب واطلقوا ان توسعة الاكام بدعة ومحلها في الهاجشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا وسفرا اللاتباع وزعم ان هذا خاص بالغزو ومنوع نعم ان اريد أنه فيه سنة كما صرح

وقد استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم ارسلها بين الكتفين تارة وإلى الجانب الايمن اخرى على ان كلامهم اسنوه وهذا تصریح منهم بان اصلها سنة لان السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم له فأولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكررا ثم إرسالها بين الكتفين افضل منه على الايمن لان حديث الاول اصح ، اما ارسال الصورة لها على الجانب الايسر لسكونه جانب القلب فتذكر تفرعه مما سوى ربه فهو شئ استحسنه وهو الظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نديها ما فيها من الجلال وتحسين الهيئة وابدى بعض محبي الحنابلة لجمهورها بين الكتفين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذر هو وقع لصاحب القاموس هذا ما ردوه عليه كقوله لم يفارقها صلى الله عليه وسلم قط والصواب انه كان يتركها احيانا وكقوله طريفة فان اراد ان يفارط لانسيا حتى ارسلت بين الكتفين فواضح أو أزيد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما مشبرا انتهى ومن ما يعلم منه حرمة الخش طوله بقصد الخيلاء فان لم يقصد كرهه وذكرهم الاخش بل والطول بل هي من اصلها تمثيل لما هو معلوم ان سبب الائم انما هو قصد نحو الخيلاء فاذا وجد النصميم على فعلها هذا الغرض اثم ولم يفعلها على الاصح كما هو الاصح في كل معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة اعرض الله عنه وان كان وليا اي من لبسه بقصد الشهرة (٣٧) المستلزمة لقصد نحو الخيلاء لخبر من

لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من إرسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها خلافا لمن زعمه بل يفعلها ومجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيلاء منها فان عجز لم يضر حينئذ خطور نحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكلف به كسائر الوسوس القهرية غاية ما يكلف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها ثم لا يضربه ما طرا قهر عليه بعد ذلك وخشية ايهاه الناس صلاحا وعلما خلعتنه بارسالها لا يوجب تركها ايضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر وببحث الزركشي انه يحرم

(قوله وقد استدلوا الخ) اثبات لندب العذبة (قوله وهذا) أي استدلال الاصحاب المذكور (قوله في إرسالها) أي في كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الاسنى والمغنى والنهاية والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين اه ان إرسالها إلى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الارسال خلافا لما يورمه تعبير الشارح بصيغة اسم التفضيل فليراجع (قوله فتذكر) أي العذبة المرسله عن الجانب الايسر (قوله حكمة نديها) أي نذب اصل العذبة (قوله بعض مجسمى الحنابلة) يعني ابن تيمية (قوله هنا) أي في بيان العذبة قوله ومر أي في قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) أي العذبة وكان الاولى بل إياها (قوله قصد نحو الخيلاء) أي كإظهار الصلاح (قوله المستلزمة) صفة لقصد الشهرة فكان الاولى التذكير (قوله من إرسالها) أي العذبة (قوله به) أي بترك ذلك الخاطر (قوله فيها) أي في تلك الوسوس (خلعتنه) أي عن الصلاح والعلم (قوله بارسالها) متعلق بقوله ايمامه الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله وببحث الزركشي الخ) معتمد غش (قوله فيعطيه) أي مثلا (قوله من القاعدة السابقة) أي في أوائل الفائدة (قوله كذلك) أي موصوفا بتلك الصفة (قوله وعليه) أي على البحث المذكور أو على قصد التفرير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المحل محل تامل (قوله منه) أي من كلام العلماء (قوله هو قسيمان) أي الطيلسان (قوله نحو عمامة) أي كالقلنسوة (قوله على الكتفين) أي ويرخيان إلى جانب الصدر (قوله في تعريفه) أي المحنك (قوله يقاربان الخ) الاولى التانيث (قوله ويطلق) أي الطيلسان (قوله ومنه) أي من ذلك الاطلاق (قوله ومقور) عطف على قوله محنك (قوله والمرجع) في جعله ما عد الاول مع ذكره في تعريفه السابق توقف إلا ان يكون واو والمسدول من مزيدات الناسخين (قوله وهو الخ) أي المسدول (قوله ومنه) أي من المسدول (قوله الطريحة) بفتح فسكون (قوله

كان كنه إلى الرسغ وانه لبس جبة ضيقة الكمين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تطويل الاكام بدعة مخالف للسنة وإسراف ثم أطل الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزني بزيه ان شر به غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التغيرير واما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا يملكه إلا ان كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزني بزيه مالم يخف فتنة أي على نفسه او غيره بان تخيل لها اوله صلاحها وليست كذلك * واعلم انه كثر كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد خلصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره وارتدت هنا ان الخصى المهم من هذا الملخص باوجز عبارة فقلت هو قسيمان محنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مرر يجمع على الراس فوق نحو عمامة ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهر انه لبيان الاكل فيه ويحذر من تغطيته الفم في الصلاة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليمن كما هو المعهود فيه من تحت الحنك إلى ان يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفاه على الكتفين وهذا احسن ما يقال في تعريفه لا ما قيل فيه بما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وبينت في الاصل كيفية اثنين آخرين يقاربان هذه وقد يلحقان بها في تحصيل اصل السنة ويطلق مجازا على الرداء الذي هو حقيقة مختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثيرين من السلف للحرم لبس طيلسان لم يزره عليه ومقورو والمراد به ما عد الاول فيشمل المدور والمثلث الاتيين في الاستسقاء والمربع والمسدول وهو ما يرخى طرفاه من غير ان يضمهما او احدهما ولو بيده ومنه الطريحة التي كانت معتادة لقاضي

القضاة الشافعي والمختصة به وفعلمها اجلاء من منذ مئات من السنين وهو عجيب جدا لانها بدعة منكروه مكروهه لكونها من شعار اليهود ولان فيها السدل المكروه بكيفيتيها المذكورين في الاصل مع بيان كيفية المقورة ووجه تسميته بذلك وبيان ما الحق به وانه لا وجود له الان نعم يقرب من شكله خرقه المنصوفة التي يجعلونها تحت عمدتهم واحده قسمي الطرحة والحاصل ان كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بان يلقى طرفي نحور دائه من الجانبين ولا يردهما على الكتفين ولا يضمهما بيده او غيرهما مكروه واما ما نقل عن اولئك فلعلهم كانوا مكروهين عليها كلبس الخلع الحرير الصنف لكن ينافية ما يزداد التعجب منه قول السبكي لولا أخشى على شعار القضاة لا بطلتها وأعجب من هذا عدوله هذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النذب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من ائمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تاكده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد وجماع الناس قالوا كل (٣٨) من صرح او اوهم كلامه كراهة الطيلسان فانما ارد قسمه الثاني بانواعه المتفق على كراهة جميعها

والمختصة له معطوف على قوله التي الخ ولو نكره عطف على معتادة لكان أسبك ويحتمل أنه معطوف على الطرحة (قوله من منذ مئات الخ) من بمعنى في (قوله وهو) اي فعل الاجلاء للطرحة (قوله بكيفيتيها الخ) متعلق بقوله بدعة منكروه مكروهه والضمير للطرحة (قوله المقورة) المناسب لما قبله وما بعده حذف التاء (قوله ووجه تسميته بذلك) اي تسمية مسمى المقور الذي هو القسم الثاني بلفظ المقور (قوله ما الحق به) اي بالمقور (قوله واحده قسمي الطرحة) يحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهي أحد الخ والجملة استئنافية او معطوفة على قوله يجعلونها ويحتمل أنه معطوف على قوله خرقه الخ وعلى كل يرد عليه انه جعله يطلق الطرحة من المقور فاما معنى جعل احد قسميها قريبا منه (قوله واما ما نقل عن اولئك) اي عن الاجلاء من التطيلس بالطرحة (قوله لكن ينافية الخ) اي ينافي الجواب بالا كراهة قول السبكي المذكور الصريح في اقتداره على إبطال الطرحة و(قوله بما يزداد الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي المذكور نظير قول الشارح المتقدم كثير من طلب كبر العامة وتوسيع الثياب حيث صار شعارا للعلماء مع القطع بأنه بدعة بحسب الاصل فليتأمل ليعلم أنه لا يجب ولا سقطة اه أي والا كراهة إنما هو باعتبار اصل الطرحة (قوله لهذه السقطة) اي اللاتقة بالسقوط ويعني بها مقالة السبكي المذكورة و(قوله في ترجمته) اي في مناقبه وفي كلالام متعلق بعدوله (قوله ثم حكم القسم الاول) اي الطيلسان المخنك (قوله بل تاكده الخ) عطف على النذب والضمير له (قوله كراهة الطيلسان) تنازع فيه الفعلان (قوله قسمه الثاني) وهو المقور (قوله وانها الخ) اي وعلى جميع انواعه فهذه من عطف العلة (قوله راحل ذلك) اي لكون للقسم الثاني مطلقا من شعار من ذكر (قوله إنما هو الخ) خبر ان والضمير لانكار (قوله وكذلك) اي مثل طيلاسة اليهود الموجودين في هذه الازمنة (قوله بفعله الخ) متعلق بالا حاديث والآثار (قوله إن أراد الخ) قيد للرد والضمير لمن اوهم كلامه الخ (قوله وكذا) اي ولكون الرد مبنيا على إرادة المخنك و(قوله وعنه) اي عن الرد و(قوله بانه) اي من اوهم الخ (قوله في اكثر ذلك) اي ما تقدم من الاحاديث والآثار (قوله ومن ثم) اي من أجل أن المراد بالتقنع الواقع في أكثر ذلك التطيلس (قوله في حجيته الخ) اي في شرح ذلك الحديث (قوله قوله الخ) مقول قال (قوله وهو الخ) اي ذلك الحديث (قوله وفيه الخ) اي في فتح الباري (قوله وهو) اي الرداء يسمى الخ أي على الاطراد في عرف العلماء (قوله كاسر) أي آفقا بقوله وعن الطيلسان بالقناع (قوله ومن ثم) اي من أجل اطراد تسمية الرداء بالطيلسان (قوله جمعهما) اي الطيلسان والرداء (قوله من من أخلاق الانبياء) أي من سننهم (قوله رية) أي موهمة لقصد أمر غير مشروع كالسرقة (قوله وفي آخر

وأما من شعار اليهود والنصارى ولاجل ذلك كان الاصح ان إنكار انس عن قوم حضروا الجمعة متطيلسين إنما هو لكون طيلاستهم مقورة كطيلاسة اليهود وكذا طيلاسة اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما يصرح به حديث رواه احمد وجاء في المحنك الذي هو الاول المندوب احاديث صحاح وغيرها واثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من اوهم كلامه عدم نذب الطيلسان ان اراد المخنك المذكور ولذا أجمعت عنه بأنه أراد ما عدا الاول نعم وقع في اكثر ذلك التعبير عن التطيلس بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح

الباري في حجيته صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطيلسا راسه وهو أصل في لبس الطيلسان الخ وفيه ايضا التقنع بغطية الراس واكثر الوجه برداء وغيره من التحنيك وقد صرحوا بان القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طيلسانا كما كان الطيلسان قد يسمى رداء كما ومن ثم قال ابن الاثير الرداء يسمى الان الطيلسان فاعلى الراس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكتاف هو الرداء الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والاكمل جمعهما في الصلاة وصح عن ابن مسعود قوله حكم المرفوع التقنع من أخلاق الانبياء وفي الحديث الخ لا في أن التقنع بالليل رية وتعين حمله على حال يتأتى فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيرهم انه سنة لنحو الصلاة ولولبلا حيث لا رية وجاء ان عثمان رضى الله عنه خرج ليلا متقنعا وفي اخر ما يقتضى ان التطيلس لا يسن للمتكيف في المسجد وليس مرادا بل هو للمتكيف أكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسأني أن الطيلسان الخلوة للصغرى وباني في الشهادات ما يعلم منه ان محل سنية التطيلس إذ لم تنه عن به مروتة ولا كلبس سوق طيلسان فقيه كراهة واختلت مروتة به

ولا ينافيه تعميمهم ندبه لنحو الصلاة لا نالنا نطلق منعه وانما الذي يمنع منه كونه بكيفية لا تليق به كما اشاروا اليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا اراد السنة لبسه بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرحوا به بل ربما يفهم من اطلاقهم انه لا يندب له مطلقا وقد تختل المرومة بترك التطيلس فيكره تركه بل يحرم ان كان متحملا للشهادة لانها حق للغير فيحرم التسبب الى ما يطلعو وتوقف الامام في كون تركه يخرمها بالغوا في رده وفي حديث لا يتقنع الا من استكمل الحكمة في قوله وفعله واخذ العلماء بما ذكر انه ينبغي ان يكون للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا ليسئلوا ليمثل ما امروا به او نهوا عنه كما وقع لابن عبد السلام انهم لم يمثلوا قوله حتى تحلل وليس شعار (٣٩) العلماء قلبسه وإن خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أى

سنة بل واجب ان توقف عليه ازالة منكر وللطيلسان فوائد كثيرة جليلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه إذ تغطية الرأس شان الخائف الآبق الذي لا ناصر له ولا معيد وكجمعه للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه او اكثره فيندفع عن صاحبه مفسد كثيرة كنظر معصية وما يلجى الى نحو غيبة ويجتمع همه فيحضر قلبه مع ربه ويمتلي به بشهوه وذكرة وتصان جوارحه عن المخالقات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثابر عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة وأنوار المهابة والاستغراق والشهود ما يبهر ويهز ويهز بهذا يتضح قول الصوفية

الطيلسان الخولة الصغرى

باب صلاة العيدين وما

يتعلق بها

من العود وهو التكرار

الخ) أى في حديث آخر (قوله ولا ينافيه) أى كراهة ذلك (قوله منعه) أى منع السوق من الطيلسان (قوله وهذا الخ) أى كون السنة في حق السوق ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يندب له) أى للسوق (مطلقا) أى اصلا (قوله وتوقف الامام الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالغوا الخ) خبر وتوقف الخ (قوله بما ذكر) أى من الاحاديث والاثار (قوله قلبسه) أى الطيلسان ويحتمل شعار العلماء (قوله فيها) أى من تلك الفوائد فى معنى من (قوله كالا استحياء الخ) أى كتنذ كرا الاستحياء (قوله وما يلجى الخ) عطف على معصية (قوله بما يثابر الخ) أى يواظب (قوله من يلزمه لذلك) أى يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله ويهز) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث

(باب صلاة العيدين)

وهما والاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الامة كما قاله الجلال السيوطى شيخنا (وما يتعلق بها) أى كالتكبير المرسل عرش وعبارة البجيرمى أى من قوله ويسن بعدها خطبتان الى آخر الباب اه (قوله من العود) أى قوله قيل فى النهاية والمغنى الا قوله على حدالى لقول الخ وقوله وجوب الى ولم تجب (قوله من العود) أى والعبد مشتق من العود مغنى ونهاية (قوله لتكررها الخ) علة للتسمية عرش (قوله افضاله) وفى المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء اعود عليك من كذا أى انفع فلان ذو صفح وعائدة أى ذو عفو وتعطف اه ومنه تعلم وجه تفسير العوائد بالافضال عرش لكن جمع فضل على افضال محل تأمل (قوله وكان القياس الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وانما جمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها فى الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب اه قال عرش يعنى أن لزوم الياء فى الواحد حكمه ذلك لانه موجب له فلا يرد نحو موافقت وموازن جمع ميقات وميزان اه قول المتن (هى سنة) أى فلا تائم ولا قتال بتركها للامام الا مر بها كما قاله الماوردى وهو على شذيل الوجوب كما قاله المصنف وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما معنى امرهم بها وجبت نهاية ومغنى قال عرش قوله مرمى امرهم بها الخ أى بصلاة العيد جماعة او فرادى اه (قوله مؤكدة) أى فيكره تركها عرش وشيخنا (قوله ومن ثم) أى من أجل تأكدها (قوله لقول أكثر المفسرين) دليل لصلاة عيد الاضحى و(قوله ولمواظبته) دليل لصلاة العيدين (قوله واول عيد) والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية (قوله ولم تجب لخبر هل) يعنى ان الصارف لقوله تعالى فصل لربك عن الوجوب خبر هل عرش قول المتن وقيل فرض كفاية) واجمع المسلمون على انها ليست فرض عين ومغنى ونهاية وقال شيخنا وقال ابو حنيفة هى واجبة علينا اه وهو الموافق لما فى كتب الحنفية (قوله فعليه الخ) أى على القول الثانى دون الاول مغنى (قوله يقاتل اهل بلد الخ) أى ويأثمون نهاية ومغنى قال عرش وينبغى على هذا القول ايضا ان يكتبنى بفعلها فى موضع حيث وسع من يحضرها وإن كبر البلد كالجمعة والا وجب التعدد بقدر الحاجة اه

(باب صلاة العيدين)

(قوله وكان القياس فى جمعه اعوادا) عبارة شرح الروض ولا تجميع بالياء وإن كان اصله الواو للزومها

لتكررها كل عام وأعواد السرور يعودهما أول كدثرة عوائد الله أى افضاله على عبادته فيهما وكان القياس فى جمعه أعوادا لانه واوى كما علم لكنهم فرقوا بذلك بين عود الخشب (هى سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعى رضى الله عنه بوجوبها فى موضع على حد خبر غسل الجمعة واجب على كل محتلم أى متأكدا للندب لقول أكثر المفسرين فى فصل لربك وانحر ان المراد صلاة العيد ونحو الاضحية ولمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها واول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فى ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان فى شعباناه ولم تجب لخبر هل على غيرها أى الخمس قال الا لان تطوع (وقيل فرض كفاية) لانها من شعائر الاسلام فعليه يقاتل اهل بلد تركها قتل وبؤيده انه صلى الله عليه وسلم لم يتركها

ويرد بان هذا محل في الفطر واما النحر (٥٠) فصح انه تركها بنى وخبر فعله لها بها غريب ضعيف (وتشرع) اي تسن (جماعة) وهو افضل

(قوله ويرد الخ) وقد يجب بان مراد صاحب القيسل من عدم الترك المواظبة وتركه صلى الله عليه وسلم ايها بنى
لعارض ما عليه من الاشغال لا ينافي المواظبة مع انه لا دليل على انه تركها لاحتمال انه صلاها فرادى شيخنا
(قوله غريب الخ) وبفرض ثبوته يحمل على فعلها فرادى بصرى (قوله وهو) الى قوله وما اقتضاء في
النهاية والمغنى لا قوله قال في الانوار (قوله وهو افضل الخ) اي فعلها جماعة (قوله الالحاج) يفيد ان
المعتمد يأتي بها جماعة ع ش (قوله بنى) الذي يظهر ان التقييد بنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى
وان كان بغير منى لحاجة أو غير هاسم على المنهج اه ع ش عبارة شيخنا الالحاج وان لم يكن بنى على المعتمد
فتسن له فرادى لاشتغاله باعمال الحاج اه (قوله فان لا فضل له) عبارة المغنى والنهاية فتسن له اه (قوله
فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جمع الجميع في موضع
اما لو فرض ان جمعا اجتمعوا بمحل وارادوا فعلها فقول بان الاولى لهم حينئذ فعلها فرادى فبعد كل
البعد بصرى ويدفع البعد عدم مجي الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لا فعلا ولا قولا مع بعد
عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلا (قوله بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم
(قوله وللإمام) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد ع ش (قوله
المنع منه) اي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المكروهات اه اي فان له المنع منها سم وع ش
وشيخنا (قوله ولا خطبة له) اي ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة متين ووعظتهن
فلا بأس شيخنا وفي الكردي عن الاسني ما يوافقه (قوله جميع ما مر الخ) عبارة هناك ومن ثم كره لها حضور
جماعة المسجد ان كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبها شيء من الزينة أو الطيب وللإمام
اوناثيه منعهن حينئذ ويحرم عليهن بغير اذن ولي او حليل او سيدا وهما في امة متزوجة ومع خشية فتنة منها
او عليها وللأذن لها في الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الخنثى اه وعبارة بافضل مع شرحه ويسن
خروج العجوز لصلاة معيد والجماعات ببذلة اي في ثياب متهتة وشغلها بالطيب ويتنظف بالماويكره
بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولو عجائز وللشابات وان كن مبتذلات بل يصلين في
بيوتهن ولا بأس بجماعتين ولا بأن تعظهن واحدة ويبدن لمن لا يخرج منهن التزين اظهارا للسرور وانما
يجوز الخروج للحليلة باذن حليلها اه (قوله لها) اي للجماعة قول المتن (والمسافر) اي والصبي فلا تعتبر
فيها شروط الجمعة من جماعة وعدد وغير همانهاية ومغنى زاد شيخنا فيطلب من ولي الصبي المميز امره
بما يفعلها فيثاب عليها اه (قوله لا امام المسافر ين الخ) ومثله امام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافر ين
لانفرادهم عن المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار والذكور غالب ع ش (قوله
مطلقا) أي ولو مشتهة أو متزينة أو متطية (قوله باطلاقة) أي ما اقتضاء الخ (قوله بذلك الزمن) متعلق
بقوله مخصوص (قوله لذلك) اي الاختصاص (قوله ما حدث النساء الخ) ما استفها مية او موصولة (قوله
من اليوم) الى قوله واختير في النهاية لا قوله فاندفع الى المتن والى قوله ويؤيده في المغنى الا ما ذكر (قوله كما
ياتي في اخر الباب) اي من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها تصلى من الغد
ادامنهاية قول المتن (وزوالها) وكون اخر وقتها الزوال متفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية اي
اعتدبها فكانت قضاء ع ش (قوله اذا آخرت) أي سنة صلاة العصر (عنها) أي عن صلاة العصر (قوله
والا) اي وان قلنا بعدم الصحة (قوله وهي) اي مقدر الراح والتأنيث لرعاية الخبر (قوله خروجها من
خلاف من قال الخ) فان لنا وجها اختاره السبكي وغيره انه انما يدخل وقتها بالارتفاع مغنى (قوله

إلا للحاج بنى فان الافضل
له صلاة عيد النحر فرادى
لكثرة ما عليه من الاشغال
في ذلك اليوم قال في الانوار
ويكره تعدد جماعتها بلا
حاجة وللإمام المنع منه
(و) تسن (للفرد) ولا
خطبة له (والعبد والمرأة)
ويأتي في خروج الحرة
والامة لها جميع ما مر اوائل
الجماعة في خروجهما لها
(والمسافر) كسائر النوافل
ويسن لامام المسافر ين ان
يخطبهم والخنثى كالانثى
وما اقتضاء ظواهر الاخبار
الصحيحة من خروج المرأة
مطلقا مخصوص خلافا
لكثيرين اخذوا باطلاقة
بذلك الزمن الصالح كما اشارت
لذلك عائشة رضي الله عنها
بقولها لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
ما حدث النساء بعده لمنعن
المساجد كما منعت نساء بنى
اسرائيل (ووقتها بين)
ابتداء وقيل تمام (طلوع
الشمس) من اليوم الذي
يعيد فيه الناس وان كان
ثاني شوال كما ياتي آخر
الباب (وزوالها) ولا نظر
لوقت الكراهة لان هذه
صلاة لها سبب أي وقت
حدود الطارفين فهي صاحبة
الوقت وما هي كذلك
لا تحتاج لسبب اخر كصلاة
العصر وقت الغروب وسنتها
إذا آخرت عنها فاندفع قول
ابن الزفعة لا يتم القول

بدخول وقتها بالطلوع إلا إذا قلنا ان الصلاة وقت النهى لا تحرم وتصحح الا استحجال أن نقول بدخول وقتها وعدم صحتها ومن
(ويسن تأخيرها ارتفاع) الشمس (كريح) معتدل وهو سبعة أذرع في رأي الذين خرجوا من خلاف من قال لا يدخل وقتها إلا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل
الارتفاع المذكور
ويؤيده كراهة ترك غسل
الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهى
رعاية لخلاف موجهه
(وهي ركعتان) كغيرها
أركاناً وشروطاً وسنناً
إجماعاً (يحرم بها) بنية
صلاة عيد الفطر أو النحر
مطلقاً كما مر أول صفة
الصلاة (ثم يأتي بدعاء
الافتتاح) كغيرها (ثم
سبع تكبيرات) غير
تكبيرة الاحرام قبل
القراءة للخبر الصحيح
فيه (يقف بين كل ثنتين)
من التكبيرات (كآية
معتدلة) لا قصيرة ولا
طويلة وضبطها أبو علي
بسورة الاخلاص (يهلل
ويكبر ويمجد) أى يعظم
الله بالتسبيح والتحميد
رواه البيهقي بسند جيد
عن ابن مسعود ولا وفلا
(ويحسن) في ذلك أن يقول
(سبحان الله والحمد لله
ولاله إلا الله والله أكبر)
لأنه لا تائق بالحال وهي
الباقيات الصالحات في
قول ابن عباس وجماعة
ويسن الجهر بالتكبير
والإسرار بالذكر (ثم
يتعوذ و) بعد التعوذ
(يقرأ) الفاتحة (ويكبر
في الثانية) بعد تكبيرة
القيام (خمساً) بالصيغة

ومن ثم الخ) أى للخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لآلانه من أوقات السكر اهة المنهى عنه
لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات السكر اهة غير داخلية في وقت صلاة العيد مغنى وخالف النهاية فقال ومعلوم أن
أوقات السكر اهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعدد كرم ما يوافقه عن
الشهاب الرملى ما نصه فليتاامل فانه قد يقال السكر اهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك
اه واعتمد شيخنا عدم الكراهة وفاقا للنهاية كما هو الغالب على أهل الازهر فقال ولو فعلها قبل الارتفاع كان
خلاف الأولى على المعتمد وإن قال شيخ الاسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أى كراهة ما ذكر لمراعاة
الخلاف (قوله لم يرد فيه نهى) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره على
ما ذهب اليه القائل به يقتضى حرمة الترك والنهى عنه بصري (قوله كغيرها) الى قوله ويفرق في النهاية إلا
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في المغنى لا قوله وضبطها الى المتن قول المتن (وهي ركعتان يحرم بها) هذا أقبلها
وبيان اكملها منذ كرر في قوله ثم باتى الخ معنى عبارة شيخنا فان اراد الاقل اقتصر على ما يسن في غيرها وان
أراد الاكمل أنى بالتكبير الآتى اه (قوله كغيرها الخ) أى كسائر الصلوات وهو خبر ثان أو خبر مبتدا
محذوف عبارة المغنى والنهاية وحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله إجماعاً) دليل المتن (قوله
مطلقاً) أى سواء كانت اداء أو قضاء كرى قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) ويفوت بالتعوذ لا بالتكبير
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أى ان اراد الاكمل ولا أقبلها ركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل
القراءة) أى وقبل التعوذ فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة
فانها تفوت شرحه بافضل ويأتى الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أى كما علم من كلام المصنف
نهاية ومغنى (قوله فيه) أى فى انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة نهاية
ومغنى قول المتن (بين كل ثنتين) أى لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أسنى ومغنى وفى سم عن العباب مثله
(قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات
متعددة سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتها أقصر وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية
معتدلة عرش قول المتن (يهلل) أى يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أى يقول الله أكبر (ويحسن سبحان الله
الخ) ولو زاد على ذلك جاز كما في البويطى ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبير أو الحمد لله كثير أو سبحان
الله بكرة أو أصيلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً لكان حسناً قاله ابن الصباغ نهاية ومغنى قال
عرش قوله مر ولو زاد على ذلك الخ أى من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقوله مر ولو قال أى بدل ما قاله المصنف وقوله مر ما اعتاده
الخ لعل في زمنه عرش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أى وان كان ما مؤملاً ولو في قضاهاً شيخنا وسم (قوله
بالذكر) أى بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولو شك في عدد التكبيرات اخذ بالقل كعدد
الركعات وان كبر ثمانياً أو شك هل نوى الاحرام فى واحدة منها استأنف الصلاة إذا اصل عدم ذلك أو

المكروهات اه أى فان له المنع منها (قوله ومن ثم كره فعلها) قال في شرح المنهج كما قاله ابن الصباغ وغيره
وقد توقف في ذلك شيخنا الشهاب الرملى قال لأن ما كرهه للزمن لا يصح فكيف تكرهه للزمن مع الصحة ومال الى
عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليتاامل فانه قد يقال السكر اهة لمراعاة الخلاف لا تنافي
الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مر في شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا
يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرغ على مرجوح شرح
مر (قوله في المتن يقف بين كل ثنتين) أى لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما فانه شرح الروض وعبارة العباب
لا قبل الأولى ولا بعد الأخيرة (قوله ضبطها أبو علي بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا
حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للما موم

شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العبد في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومعنى (قوله أيضاً) أي مثل ما سرق التكبيرات السبعة (قوله نعم ان كبر الخ) عبارة النهاية ولو اقتدى بخن كبر ثلاثاً أو مالمكي كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه بخلاف تكبيرات الانتقال وجملة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به أه قال ع ش قوله مر تابعه الخ ظاهره أنه يتابع الخنفي ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة ووالاه وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وان الامام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا أه ويأتي في الشرح وعن شيخنا ما يوافق في الأخير (قوله ان كبر امامه الخ) أي الموافق والمخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها معنى ونهاية أي ندباً ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما لو اقتدى مصل العبد بمصلي الصبح مثلاً حيث يأتي بها بان اتيان المأموم بهادون الامام مع اتحاد الصلاة بعد خشا واقتياتاً ولا كذلك مع اختلافها سم على حج أه ع ش وشيخنا قال ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركها عمداً أو سهواً أو جهلاً لمحل التكبير وبقي ما لو زاد امامه على السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه نظروا وينبغي له عدم متابعتهم لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بل الرفع لم يضرب لانه مجرد ذكر أه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع امامه فيما أتى به وان نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة أه عبارة شرح بافضل والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما أه قال الكردى عليه قوله ان كبر ثلاثاً أو ستاً الخ وفي شرحي الارشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الأعياب لكن في التحفة والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا الخ أه (قوله وبين ما يأتي فيما لو كبر الخ) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وإن جازت سم (قوله والذي يتجه أنه الخ) كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وان لم يعتقده واجد منهما سم على حج وهو كما قال كردى على بافضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم وتصور الشارح مر بقوله مر ولو اقتدى بخنفي الخ يشعر بموافقة ابن حج أه قول المتن (ويرفع يديه في الجميع) قضية لإطلاقه استجاب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا فرقا وما إذا والاه ان موالاة رفع اليدين معها لا يضرب مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليهم ان هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل فلا يمكن مضاو لعل الأوجه ما اعتمده شيخنا حج في شرح المنهاج بما يفيد البطلان في ذلك فراجعهم سم على المنهج اقول والاقرب ما قاله مر من عدم البطلان بذلك إذ غايته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم ان أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة

فيه أيضاً نعم ان كبر امامه ستاً أو ثلاثاً مثلاً تابعه ندباً وان لم يعتقده الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنائز خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زبادتها بخلاف في الابطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا ان أتى بما يعتقده أحدهما وإلا فلا وجه لمنابعته حينئذ (ويرفع يديه في الجميع) أي في كل تكبيرة

ويصرح به قوله الآتي بعد قول المتن فأتت ويفرق الخ (قوله نعم ان كبر امامه) أي الموافق أو المخالف ستاً أو ثلاثاً تابعه ندباً قال في شرح الروض فلو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها كما علم من ذلك وصرح به الجليلي أه كلام شرح الروض قال في العباب وان ترك الامام الكل ترك المأموم أي ندباً كما في شرحه ويمكن أن يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى مصل العبد بمصلي الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة الامام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعداقتاً تابعه بخلافها مع اختلافها (قوله تابعه ندباً) ولم يزد عليه مع أنها سنة ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقال وجملة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به وعلوه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقال مجمع عليها فكانت اكدوايضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال واما جملة الاستراحة فثبوت حدتها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها شرح مر (قوله فيما لو كبر امام الجنائز خمساً) أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وان جازت (قوله هذا والذي يتجه الخ) كلامهم كالصريح في

بما ذكر ويسن ان يضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية لانه حق للوقت واطلاقهم

بخالفه بل صريح قولهم ان القضاء يحكي الا دامرده لكنهم في الجهر اعتبروا وقت القضاء ويفرق بانه صفة فائز فيها اختلاف الوقت بخلاف التكبير فان قلت يؤيده ما باتى انه لا يكبر لمقضية ايام التشريق اذا قضاها خارجها قلت يفرق بان التكبير هنا لذات الصلاة لا الوقت بخلافه ثم الاترى انه لو فعل مقضية في ايام التشريق كبر عقبها وهنا لو فعل مقضية وقت اداء العيد لا يكبر فيها فعلنا ان التكبير ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العيد دون غيرهما فاندفع قوله انه حق للوقت ولو اقتدى بخنئى والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لان العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختيارا اصلا نعم لا بد من تحققه للوالة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يفصل رفعه عن هويه حتى لا يسميان حركة واحدة (ولسن) اى هذه السجعة والخمس (فرضا) فلا تبطل الصلاة بتركها (ولا بعضا) فلا يسجد لتركها بل هي كبقية هيأت الصلاة

فالاطلاق فيه قريب كما قدمنا عرش واعتمده شيخنا كما باتى (قوله بما ذكر) اى من السبع والخمس نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى قوله لكنهم في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله ويسن ان يضع يمينه الخ) ولا باس بارسالها اذا المقصود عدم العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعت تحت صدره نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتحين نسبة الى عمل العجل التي تجرها الدواب وبالكسر فالسكون نسبة الى عجل بن بكر بن وائل والاول اشهر لما قيل انه كان ياكل من عمل يده لب الالباب اه عرش (قوله واطلاقهم بخالفه) اى فيكبر لها كما جزم به البلقينى في تدريبه فقال وتقضى اذا فانت على صورتها وهو المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج قال عرش قوله مر على صورتها اى من الجهر وغيره والاقرب انه تسن الخطبة لها ايضا اذا قضاها جماعة وفاقا لم فهل يتعرض لاحكام الفطرو الاضحية ام لا فيه نظر فليتأمل سم على المنهج ولا يبعد ندب التعرض سيما والغرض من فعلها محاكاة الاداء اه (قوله لكنه في الجهر الخ) اى في غير صلاة العيد لما مروياتى انه يجهر في قضاها بالقراءة والتكبير (قوله يؤيده) اى ما في الكفاية (قوله هنا) اى في صلاة العيد و (قوله ثم) اى في المقضية المذكورة (قوله وهنا لو فعل الخ) الاولى اسقاط لفظة هنا او تاخيرها عن مقضية (قوله فاندفع قوله الخ) اى العجلي (قوله ولو اقتدى بخنئى الخ) ظاهره ولو في الركعة الاولى وتقدم عن عرش اعتماده بالنسبة للركعة الثانية دون الاولى ووافقه شيخنا فقال ولو الى الرفع مع موالة التكبير لم تبطل صلاته وان لزم منه الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتدى بخنئى ووالى الرفع مع التكبير تبعا لامامه الخنئى بطلت صلاته على المعتمد لانه عمل كثير في غير محله عندنا لان التكبير عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية واما في الاولى فليل القراءة كما هو عندنا وقيل مر لا تبطل لانه مطلوب في الجملة فاعتذر ولو في غير محله اه (قوله لزم مفارقتها الخ) اى قبل تلبسه بالمبطل عندنا عرش عبارة سم قوله لزمه مفارقتها الخ اقول هو غير بعيد وان خالفه مر اذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية وكيف يقتصر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة اه (قوله لان المأموم يرى مطلق السجود الخ) اى ولان زيادة السجود جهلا لا تضر بخلاف الافعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله سم (قوله حتى لا يسميان الخ) اى الرفع والهوى (قوله بحيث يفصل الخ) راجع للحنئى قول المتن (ولسن فرضا الخ) وعليه فلو نذرهما وصلاها كسنة الظاهر تحت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به الشارح مر من انها هيأت الصلاة عرش (قوله فلا يسجد الخ) اى فان فعله عامدا علما بطلت صلاته او جاهلا فلا عرش (قوله لتركها) عمدا كان او سهوا وانهاية ومعنى (قوله ويكره تركها) اى كلها او بعضها نهاية ومعنى (قوله غير المأموم) كان هذا التقييد لان المأموم يتابع امامه سم (قوله اتى به في الثانية) اعتمده

انه يتابعه في النقص وان لم يعتدده واحد منهما (قوله واطلاقهم بخالفه) اى فيكبر لها كما جزم به البلقينى في تدريبه فقال وتقضى اذا فانت على صورتها وهو المعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) هذا فرق بمحل النزاع لان العجلي يقول ان تكبير صلاة العيد مشروط بالوقت (والى التكبيرات والرفع) اى اذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية (قوله لزمه مفارقتها كما هو ظاهر) اقول هو غير بعيد وان خالفه مر محتجا بالقياس على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت وتوالى وبأن اطلاق قول الاصحاب باستحباب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع اطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالى الرفع مع توالى التكبير فلا يضر توالى الرفع مع توالى التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعى فلا يلزمه مفارقتها بل تجوز موافقته فيه لكنها لا تطلب اه ولا يخفى ان تخصيص هذا الاطلاق كما علم من قواعدهم اولى وكيف يقتصر الفعل الكثير من غير حاجة مع مخالفته السنة والتصفيق على خلاف القياس (لان المأموم يرى مطلق السجود) اى ولان زيادة السجود جهلا لا تضر بخلاف الافعال الكثيرة (قوله لا يرى التوالى المبطل الخ) لا يقال الامام هنا بمنزلة الجاهل لا اعتقاده جواز ذلك وشرطه لا بطل العلم لانا نقول الفعل الكثير مبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله (قوله ولو ترك غير المأموم الخ) كان هذا التقييد لان المأموم يتابع امامه (قوله

ويكره تركها وازيادة عليها كافي الامم وترك الرفع فيها والذكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبيرا الاولى اى في الثانية مع تكبيرها على

ما ذكره غير واحد وكانهم اخذوه من نظيره السابق في الجملة والمنافقين غفلة عما في الام واعتمده ابن الرقعة ومن بعده انه يكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية ويؤيده ما يصرح به (٤٤) كلامهم ان الشروع في قراءة الفاتحة بعد هاتورت مشروعيةها وما فاتت مشروعية لا يطلب

فعله في محله ولا غيره وقولهم الاتي فلا يتداركها صريح فيه وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان قراءة الجملة ثم لم تفت مشروعيةها كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنها ولو اقتدى به فيها وكبر معه خمسا أتى في ثانيته بالخمس لئلا يغير سنتها باتيانها بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر انه لو تعمد قراءة المنافقين في اولى الجملة سن له قراءة الجملة في ثانيتهما فلم ينظر والتغيير سنة الثانية هنا وقد يفرق بأن ما يذكره المأموم اولى صلاته وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية الامام فلم يأت في الاولى بما يسن في الثانية فليس نظيره تلك لئلا يغير سنته أن المنفرد لو كبر في الاولى خمسا كبرها في الثانية ايضا ولا يشكل بتلك لئلا يغير سنته هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وشم لم يأت في الاولى بشيء من سورتها اصلا

مر كما يأتي (قوله أنه يكره ذلك) أي تدارك تكبير الاولى في الثانية (قوله ويؤيده) أي ما في الام (قوله بعدها) لعل صوابه قبلها أي التكبيرات (قوله صريح فيه) أي ان ما فاتت مشروعية الخ (قوله وبه يفرق الخ) قد يقال لما فاتت المشروعية ثم لا هنا فليتامل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات سم (قوله ولو اقتدى به) أي بغير المأموم (فيها) أي في الثانية عبارته في شرح بافضل ولا يكبر المسبوق إلا ما ادرك من التكبيرات مع الامام فلو اقتدى به في الاولى مثلاً ولم يبق من السبع الا واحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو ادركه في اول الثانية كبر معه خمسا وأتى في ثانيته بخمس ايضا لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى اه وفي عشرين مر مثله (قوله أتى في ثانيته بالخمس الخ) هذا قياس ما تقدم في الامام والمنفرد سم (قوله كذا قالوه) اعتمده شرح بافضل ومر كما مر أنفا (قوله فيها) أي في الاولى ولو اظهر هنا واظهر فيما بعد كان اولى (قوله لئلا يغير سنته الخ) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر لئلا يغير سنته أي المنفرد على الخمس رعاية لاحد ويحتمل ان المراد قضية ما قالوه سم وقد يجاب عن النظر المذكور بان قول الشارح رعاية الامام في قوة لئلا يكون الخمس بعض ما يسن فيها لئلا يكونها ما يسن في الثانية وتقدم عن عشرين ان مر اعتمد تلك القضية (قوله ولا يشكل) أي هذه القضية (بتلك) أي بما مر انه لو تعمد الخ وذكر الاول بتاويل المقضي وان الثاني بتاويل المشتبهة ولو عكس لاستغنى عن التاويل (قوله وقضيته) أي التعليل بانه هنا إنما أتى الخ قال عشرين ومال مر الى عدم الاخذ بهذه القضية فليحروا ويراجع سم على المنهج ومال ابن حجج الاخذ بها حيث قال وهو محتمل اه (قوله ويحتمل خلافه) هذا الاحتمال هو الذي يتجه ويفهمه كلامهم ثم يصري ومرافعا عن عشرين ان مر مال اليه ايضا (قوله وعليه) أي على الاحتمال الثاني (قوله لا يستشكل ما هنا) أي ما قالوه من انه لو اقتدى به فيها الخ قول المتن (ولو نسبها) أي كلها او بعضها (قوله او تعمد) أي قوله ويفرق في النهاية لا قوله او شرع الى المتن (قوله كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده يعنى التعوض فتأمل سم (قوله او شرع امامه الخ) أي كما في الروض وهل محله في مستمع قراءة امامه (قوله شرع) أي في القراءة سم (قوله ولم يتمها هو) أي المأموم فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف نسبها بقريته قوله الاتي ويفرق الخ وكان الاولى حينئذ ان يقول قبل ان يأتي هو بها او يتمها ويحتمل ان الضمير للامام فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف وشرع عليه كان المناسب ان يزيد او تركها عبارة شرح بافضل او شرع امامه قبل ان يأتي بالتكبير او يتمه اه وعبارة الروض مع شرحه (فرع) إذ انسى المصلي يعني ترك التكبير المذكور ولو عمدا او جهلا لمحله فقر الفاتحة أو شيئا منها أو قرأ الامام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يعد اليه التارك في الاولى ولم يتم الامام او المأموم في الثانية اه (قوله فلا يتداركها) قال مر أي في هذه الركعة ويتداركها في الثانية مع تكبيرها وعبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام او لا يتداركها في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركها في الثانية وفرق بين الكل والبعض بما

وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان الخ قد يقال هذا فرق بالحكم أو يقال لم فاتت المشروعية ثم لا هنا أو يقال ان اردت ثم فوات المشروعية مطلقا فلا بد من دليل بالمعنى او الان لم يفد الفرق فليتامل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات لا يقال بدليل ان جنس القراءة واجب كافي الفاتحة لان جنس التكبير واجب وهو تكبيرة الاحرام (قوله أتى في ثانيته بالخمس) هذا قياس ما تقدم عن الامام وكذا المنفرد (قوله لئلا يغير سنته ان المنفرد) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذكر لئلا يغير سنته على الخمس رعاية لاحد ويحتمل ان المراد قضية ما قالوه (كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده فتأمل سم (قوله او شرع امامه) أي في القراءة (قوله او شرع امامه الخ) أي كافي الروض وهل

وقضيته انه لو قرأ بعض الجملة في الاولى لم يأت بياقها مع المنافقين في الثانية وهو محتمل ويحتمل خلافه وعليه يفرق بتمايز البعض عما في الثانية ثم يجمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في

الجموع أشار لاستشكل ما هنا بما مر في الجملة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسبها) أو تعمد تركها كما علم بالاولى لم (وشرع) في النزول لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسملة أو شرع امامه ولم يتمها هو (فاتت) لفوات محلها فلا يتداركها

ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار في لا يظاير به (٤٥) مخالفة بخلاف ما هنا شعار ظاهر ولندب

الجهر بها والرفع فيها كما
ففي الاتيان بها او ببعضها
بعد شروع الامام في الفاتحة
مخالفة له ويؤيده أنه لو
اقتدى بمخالف تركها
تبعه أو دعاه الافتتاح لم
يتبعه ولو اتى به بعد الفاتحة
من لعادتها وكانهم لم يلم
يراعوا القول بالبطالان
بتكريرها إما لان محله
فيما ليس بعذر وإما لضعفه
جدوا الاول اقرب (وفي
القديم يكبر ما لم يركع) لبقاء
محله وهو القيام (ويقرأ
بعد الفاتحة في الاولى في
وفي الثانية اقربت) ولم
يقبل سورة لشذوذ من كره
تركها (بكلمها) وإن لم
يرض المأمون بذلك
للاتباع رواه مسلم وفيه
أيضا أنه قرأ بسبح والغاشية
فكل سنة لكن الاوليان
افضل (جهر) لإجماعا
(ويسن بعدها) لإجماعا
فلا يعتد بها قبلها وفعل
بعض امرأه بفي امية له
لان الناس كانوا ينفرون
عقب الصلاة عن سماع
خطبته لكرهاتهم له بالغ
السلف الصالح في رده عليه
(خطبتان) قياسا على
تكررها في الجمعة ومر
ان الخطبة لانس المنفرد
(اركانهما) وسننهما
(كهي في الجمعة) فتجب
الثلاثة الاولى في كل منهما
وقراءة آية في إحداها
والدعاء للمؤمنين في الثانية

لم يتضح سم على المنهج اه عش (قوله ويفرق بين ما هنا) أي ما زاد الشارح بقوله أو شرع الخ (قوله
وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأمون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات الافتتاح
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما دخل الشارح بلفظة النحو (قوله ويؤيده) أي ذلك الفرق
(قوله ولو اتى به) أي بالتكبير المتروك (بعد الفاتحة الخ) أي بخلاف ما لو تذكرها في الركوع أو بعده
وعاد الى القيام ليكبر فان صلاته تبطل إن كان عالما متعمدا معني ونهاية وشرح بافضل (قوله سن لعادتها)
كذافي النهاية والمعنى (قوله بتكريرها) أي الفاتحة قول المتن (ويقرأ الخ) أي الامام والمنفرد عياب زاد
في شرحه المأمون الذي لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المأمون المذكور
ايضا القياس لا سم قول المتن (ق) جبل محيط بالدنيا من زبرجد كانقله الواحدى عن اكثر المفسرين
او فاتحة السورة كما قاله مجاهد عش زاد شيخنا وهو بالسكون على الحكاية التي في القرآن او بالفتح مع منع
الصرف للعلية والثاني اه قول المتن (بكلمها) أي حيث اتسع الوقت ولا في بعضها عش (قوله
وان لم يرض) الى قوله نعم في المعنى وكذافي النهاية لا قوله ولكن الاوليان افضل (قوله أنه قرأ بسبح
والغاشية) زاد القليوبي سورة الكافرون وسورة الاخلاص وتبعه المحشى أي البرماوى شيخنا قول المتن
(جهر) أي ولو قضيت نهارا نهاية وشيخنا قال عش أي ولو منفردا اه (قوله فلا يعتد بها الخ) فلو
قصدا تقدم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وإن لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رايت شيخنا في
شرح العباب اختار الحرمة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد
بها واساء عش (قوله بالغ الخ) خبر وفعل الخ قول المتن (خطبتان) ويأتى بهما وإن خرج الوقت فلو
اقتصرت على خطبة فقط لم يكف ويسن الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمي قدر الاذان أي في الجمعة
نهاية ومعنى (قوله وسننهما) ومنها ان يسلم على من عند المنبر وان يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم
شرح بافضل (قوله في إحداها) أي والاولى اولى كرى على بافضل (قوله فلا يجب نحو قيام الخ)
فيجوز له ان يخطب قاعدا او مضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسط والاخفاء ان الكلام فيما اذا لم يندر
الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الام شرح مر اه سم قال عش وكذالو
نذر الخطبة وحدها وكالقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مسلك واجب
الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الاثم اه (قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها
وان اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج ما يصرح بذلك حيث قال عقب قوله إلا في شروط وحرمة
قراءة الجنب آية في إحداها ليس لكونها ركنا بل لكون الآية قرآنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب آية
لا بقصد قرآن فهل تحزى لقراءة ذات الآية ولا لأنها لا تكون قرآنا الا بالقصد فيه نظر سم على حج أقول
الا قرب الثاني عش واعتمده شيخنا فقال ولا بد ان يقصد الجنب القراءة في الآية ليعتد بها ركنا وإن حرم
عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجمال الرمي ما يوافقه وفي الشوبرى بعد ذكر ما يوافقه وما ذكره ابن

محله في مستمع قراءة امامه اه (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح
حيث يأتى بجميعه وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدارك ما سبق على الافتتاح اكد بطله
في كل صلاة (وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأمون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في المتن ويقرأ بعد الفاتحة) قال في العباب ويقرأ الامام والمنفرد
زاد في شرحه والمأمون الذي لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المأمون
المذكور ايضا فالقياس لا (قوله وان لم يرض المأمون بذلك) أي كما قال الاذرعى انه الظاهر شرح مر (قوله
فلا يجب هنا نحو قيام الخ) قال في التوسط لا خفاء ان الكلام اذا لم يندر الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب ان
يخطبها قائما نص عليه في الام ويستحب الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمي قدر الاذان شرح مر
(قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وإن اثم من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج

وخرج بأركانها شروطها فلا يجب هنا نحو قيام وجلوس بينهما وطهر وشتر بل يسن نعم لو كان في حال قراءة الآية جنبا بطلت خطبته

حج أنه لو كان جنبا في حالة القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة اه (قوله ولا بد في أداء سنتها الخ) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لو السكت يعتبر في أداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية اه وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه قال ع ش قوله مر وكون الخطبة عربية انظر وإن كانوا من غير العرب سم على المنهج اقول ظاهر لإطلاق الشارح مر ذلك ويوجه بأنه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظر لكونها عبادة اه (قوله لكن المتجه الخ) خلافا لشيخ الاسلام والنهاية والمغني كما رأينا (قوله بالنسبة لمن يفهمها) يحتمل تعلقه بقوله ليكلها وبقوله لأصلها فعلى الأول يصير المعنى أن كونها عربية ليس شرط في الأصل مطلقا ولا في السكت بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه ان عدم اشتراطها للأصل بالنسبة لمن يفهمها سيما إن كان لا يفهم غيرها لا يخلو عن بعد وعلى الثاني يصير المعنى أن كونها عربية شرط للسكت مطلقا وللأصل بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه أنه لو عكس لكان النسب بأن جعل اشتراطها للأصل بالنسبة لمن يفهمها لا بالنسبة لمن لا يفهمها اللهم إلا أن يكون المراد بضمير يفهمها غير العربية فليتامل بصري أقول سياق كلام الشارح صريح في الاجتهاد الأول من تعلقه بقوله بكتماها (قوله بل أولى) يعني كون العربية ليست شرط للصحة أولى من كون الطهارة كذلك كردى (قوله كما مر) أى فى الجملة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لأنهار كن فلا بد من الاتيان بها أولا وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدرها الفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظرو ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتامل سم (قوله ولا بد في ذلك) أى فى أداء سنتها (قوله ندبا) الى قول المتن وفعلها في المغني وكذا في النهاية إلا قوله نعم لا يسن الى المتن قول المتن (الفطرة) بكسر الفاء كافى المجموع وبعضها كما قاله ابن الصلاح كابن ابي الدم وهي فى اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدة لا عربية ولا معربة وكانها من الفطرة أى الخلقة فى صدقة الخلقة معنى (قوله احكامها) أى احكام الفطرة والاضحية (قوله فى بعض ذلك) والذى فى الصحيحين بعض احكام الاضحية في عيدها والذى فى ابي داود والنسائي بعض احكام الفطرة في عيده و يقاس بذلك بقية احكامها بجامع انه لا تنق بالحال كردى على بافضل قول المتن (يفتح الأولى) أى لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفى الحقيقة الخطبة شديدة بالصلاة هنا فان الركعة الأولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فجملة ما تسع والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والاولا سنة فى التكبيرات وكذا الافراد فلو تحل ذكر بين كل تكبيرتين او قرن بينهما جاز نهاية ومغني قال ع ش قوله مر او قرن بينهما أى او بين الجميع وقوله جاز أى لكنه خلاف الأولى اه قول المتن (بتسع تكبيرات الخ) هل نفوت هذه التكبيرات بالشروع فى اركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير فى الصلاة بالشروع فى القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم الفوات ويوجه بما فى شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه فى فصول الخطبة أى بين سبعاتها ع ش اقول فى ذلك التوجيه نظر ظاهر ولذا اعتمد الاول الشورى وكذا شيخنا فقال ويفوت التكبير بالشروع فى اركان الخطبة كما قرره الشيخ الطوخى اه قول المتن (ولام) أى فيض الفصول الطويل وقول الشارح افراد أى واحدة واحدة فلا يجمع بين ثنتين مثلا فعلم ان معنى الولا غير معنى الافراد سم على حج اه ع ش قول

لعدم الاعتداد بها منه مالم يتطهر ويعيدها ولا بد في أداء سنتها من كونها عربية لكن المتجه ان هذا شرط لكتماها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهمها كالطهارة بل أولى لأن اغتناء الشارح بنحو الطهارة أعظم الا ترى أن العاجز عن العربية يخطب بلسانه لمثله كما مر وعن الطهوزين لا يخطب أصلا فاذا لم يشترط فى صحتها الطهر فأولى كونها عربية ولا بد في ذلك أيضا من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحدة لأن الخطبة تسن للثنتين ثم هى وإن كانت كخطبة الجمعة فى سنتها إلا أنها تزيد بسن أخرى تعلم من قوله (ويعلمهم) ندبا (فى الفطر الفطرة) أى زكاتها (و) فى (الاضحية) أى أحكامها التى نعم الحاجة اليها للاتباع فى بعض ذلك رواه الشيخان ولما فيه من عظم نفهم (يفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولام) افراد فى الكل وهى مقدمة لها لالامنها ولا ينافيه التعبير بالافتتاح لأن الشئ قد يفتح ببعض مقدماته

ما يصرح بصحة الخطبة حيث قال عقب قوله كخطبتي جمعة فى اركان وسن ما نصه لا فى شروط خلافا للجرجاني وحرمة قراءة الجنب اية فى إحداهما ليس لكونها كركن السكون الآية قرانا لئلا يحفى انه يعتبر فى أداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قر الجنب الآية لا بقصد قران فهل تجزى لقراءته ذات الآية أولا لانها لا تكون قرانا لا بالقصد فيه نظر (قوله كما مر) أى فى الجملة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لأنهار كن فلا بد من الاتيان بها أولا وتسقط فى هذه الحالة لكنه يقف بقدرها لفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظرو ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز فى الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتامل (قوله ولام) أى فيض الفصول الطويل وقوله افراد أى واحد واحد فلا يجمع بين ثنتين فعلم ان معنى

المتن (ويندب الغسل) أى لعيد فطر وأضحى قياسا على الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة مغنى ونهاية واسنى وباقى فى الشرح مثله ولا يفوت بخروج الوقت سم قال ع ش فان لم يتيسر له الغسل تيمم قال سم على ابن حج وهل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظرا اه اقول وهو كذلك كما هو مصرح به فى كلام بعضهم اه (قوله ايضا) لا موقع له (قوله ومرمافيه) أى من أنه إن عجز عن الماء للغسل تيمم بنيتة بدلا عن الغسل الخ قول المتن (ويدخل وقته الخ) أى ولكن المستحب فعله بعد الفجر نهاية ومغنى وفى البجيرى عن الشوبرى ويمتد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما يوافقه قول المتن (بنصف الليل) وهل غير الغسل من المندوبات كالتكبير والطيب كذلك ولا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفى شرح الارشاد لابن حج ما يقتضى دخوله بنصف الليل فى التطيب والتزين اه وباقى فى الشرح ان التكبير من الفجر وعبرة ما تقي البحرين والغسل للعبدن والتطيب والتزين لقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل انتهت ع ش (قوله لأن أهل السواد الخ) أى أهل القرى الذين يسمعون النداء نهاية وفى القاموس السواد من البلد قراها اه قول المتن (وفى قول بالفجر) وقيل يجوز فى جميع الليل مغنى (قوله ومر الفرق الخ) أى بتأخير الصلاة هناك وتقديمها هنا مغنى قول المتن (والطيب الخ) أى ويندب الطيب أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والتزين باحسن ثيابه وبازالة الشعر والظفر والريح الكريه اما الاثنى فيكره لذات الجمال والهيئة الحضور ويسن لغيرها باذن الزوج أو السيد وتنظيف بالماء ولا تطيب وتخرج فى ثياب بذلتها والخشى فى هذا كالاثنى اما الاثنى القاعدة فى بيتها فيسن لها مغنى زاد النهاية والمستقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله اكل جمعة وعياده قال ع ش والاقرب أن الطيب وما ذكر معه من التزين هنا أفضل منه فى الجمعة بدليل أنه طلب هنا أغلى الثياب قيمة واحسنها منظر ولم يخص التزين فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء فى بيوتهن اه اقول ويصرح بذلك قول الشارح الاثنى بل اولى الخ وفى البجيرى عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الخسوف اه (قوله والمشى) يغنى عنه قول المصنف الاثنى ويندب ماشيا (قوله ستة هنا الخ) قضية هذا الصنيع ان قول المصنف والطيب الخ مبتدا وقوله كاجمعة خبره وجعله المحلى والنهاية والمغنى معطوفا على الغسل وقوله كاجمعة متعلقا بالتزين (قوله لانه) إلى قوله نعم فى النهاية وإلى المتن فى المغنى (قوله فانه لا فضل هنا) وينبغى ان يكون ذلك الغير افضل ايضا اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعبرة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الافضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالايض فليتأمل اه ع ش (قوله وإزالة نحو شعر الخ) أى شعر تطلب إزالته كالعانة والابطال ولم يكن بيده شعر فالظاهر بل المتعين انه لا يسن له امرار الموصى على بدنه لان إزالة الشعر ليست هنا مطلوبة لذاتها بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أى بل يسن له من اول الشهر تاخير إزالة نحو ظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها (قوله كما يأتى) أى فى الاضحية قول المتن (افضل) أى من الفعل فى الصحراء إن اتسع او حصل مطر ونحوه فلو صلى فى الصحراء كان تاركا للاولى مع الكراهة فى الثانى دون الاول نهاية (قوله

الولا غير معنى الافراد وقد اوضح ذلك فى القوت وغيره (قوله فى المتن ويندب الغسل) أى لكل أحد كفى شرح الروض لانه لازمة المطلوبة فى هذا اليوم ايضا كما انه عبادة ولا يفوت بخروج وقته وهل يستحب للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظر (قوله فى المتن ويدخل وقته بنصف الليل) أى ولكن فعله بعد الفجر افضل مر وهل غير الغسل من المندوبات كالتكبير والطيب كذلك أو لا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظر (قوله فى المتن والتطيب والتزين كاجمعة) فى العباد عظما على المندوبات وحضور العجائز باذن أزواجهن مبتدلات من تطيقات أى بالماء من غير طيب ولا زينة كما فى شرحه فيكره أى لمن تطيب وزينة قال فى شرحه بلبس نحو حلى أو مصبوغ زينة وقول المتن ليس التزين حتى

(ويندب الغسل) كما قدمه
أيضا فى الجمعة ومرفاهيه ثم
وذكره هنا توطئة لقوله
(ويدخل وقته بنصف
الليل) لأن أهل السواد
يقصدونهم من حينئذ فوسع
لهم وكما يدخل أذان
الصبح بذلك (وفى قول
بالفجر) كاجمعة ومر
الفرق ثم (والتطيب
والتزين) والمشى وغيرها
سنة هنا (كاجمعة) بل أولى
لانه يوم زينة فبأى هنا
جميع مامر ثم الا فى غير
أيض أرفع منه قيمة فانه
الافضل هنا وإلا فى
التزين بنحو الطيب وإزالة
نحو شعر وظفر عامر ثم
فانه يسن هنا لكل أحد وإن
لم يحضر كالغسل بخلافه
هناك نعم لا يسن إزالة
ذلك فى الاضحية لمريد
التضحية كما يأتى (وفعلها
بالمسجد أفضل) لشرفه
(وقيل فعلها بالصحراء)
أفضل للاتباع ورد بأنه
صلى الله عليه وسلم
لصغر مسجده

ومحله إلى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمغنى (قوله ومحله) أي الخلاف (قوله وألحق كثير من الخ) جزم به النهاية (قوله بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعا م (قوله ونازعه الأذرى) فقال وهو أي الالحاق الصواب للفضل والسعة المفرطة اه وهذا هو الظاهر مغنى (قوله وألحق به) أي بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الأول وجه ومن لم يلحقه به فذلك قبل أن ساعه نهاية ومغنى (قوله اتسع) أي بعد العصر الأول (قوله وإن ضاق المسجد الخ) وعبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء اه قال ع ش أي ندبا ولو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفوا وصفا واحدا فيه نظر والاقرب الأول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يشيئونه للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إفراف في السعة ولا ضيق ع ش (قوله كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام العباب وإن وجد في البنيان مكانا يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليلهم بأنها وفق بالراكب وغيره سم (قوله نحو مطر) أي كبر د شديد (قوله ولو ضاق المسجد الخ) تنبيهه لو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الأول لشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل سم أقول قد يصرح بهذا ما مر انفا عن النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله ندبا) إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغنى إلا قوله ويأتي إلى المتن (قوله ومن لم يخرج) عطف على الضمعة عبارة النهاية كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه زاد المغنى فقوله بالضمعة يمين بلفظ الخبر (قوله ولا يخطب الخليفة الخ) أي يكره كافي شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلي بالضمعة بغير إذنه سم عبارة النهاية ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كافي الام والاولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمتجه استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعا وليس لمن ولي الصلوات الخمس حق في إمامة عيد وخسوف واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عيد في عام صلاها في كل عام لأن لها وقتا معينات تكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلدها فيه وإمامة الترابيح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها وكذا في المغنى إلا قوله والاولى إلى ويش الخ قال ع ش قوله لم يرغب أمر الوالي الخ هل مثل الوالي الإمام الراغب إذا أراد الخروج للصحراء فاستخاف غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه وقوله في إمامة عيد الخ قضية اقتضاه على ما ذكر شمول ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من إفراد الجمعة بإمام ع ش (ثم يخطب للكسوف) أي في شرحه (ما يمكن مجيئه هنا) عبارة هناك وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الإمام خشية الفتنة

للنساء محله فيما إذا كن في بيوتهن كإدله عليه كلامه قال ابن الرفعة اه وعقب في العباب قوله السابق فيكره تطيب وزينة بقوله كحضور ذوات هيئة وجمال اه (قوله وألحق كثير من به بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعا (قوله وألحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك مر (تنبيه) تقدم عن الأنوار أنه يكره تعدد جماعتها بلا حاجة والظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع ولو تعددت المساجد لم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الأول لشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل فان قول العباب وإلا أي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للإمام أن يخرج بالناس إلى الصحراء اه يقتضي ترجيح الثاني (قوله كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهره استحباب الخروج إليها وإن وجد في البنيان مكانا يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليلهم بأنها وفق بالراكب وغيره (قوله ولا يخطب الخليفة إلا بأذنه) أي يكره كافي شرح الروض والظاهر

ومحله في غير المسجد الحرام
أما هو فهي فيه أفضل قطعا
لفضله ومشاهدة الكعبة
والحق كثير من به بيت
المقدس واعترضه المصنف
بأن ظاهر إطلاقهم أنه
كغيره ونازعه الأذرى
والحق به ابن الاستاذ
مسجد المدينة لأنه اتسع
(إلا عذر) راجع للوجوبين
فعلى الأول إن ضاق
المسجد كرهت فيه وعلى
الثاني إن كان نحو مطر
كرهت في الصحراء ولو
ضاقت المسجد وحصل نحو
مطر صلى الإمام فيه
واستخلف من يصلي بالبقية
في محل آخر (ويستخلف)
ندبا إذا ذهب إلى الصحراء
(من يصلي) في المسجد
(بالضمعة) ومن لم يخرج
ولا يخطب الخليفة إلا بأذنه
ويأتي في ثم يخطب في
الكسوف ما يمكن مجيئه هنا

ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استئذائه أو كان لا براهاه قول المتن (ويذهب) أي القاصد لصلاة العيد إن كان قادر الإمام أو ماموا (قوله في آخر) أي غير الطريق الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولهما نهاية ومعنى قال ع ش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العباد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنازة فإنها إذا كانت بمسجد أو غيره نذبت المبادرة بها والمشي اليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجماعة ويؤخذ منه بالا ولي نذب الذهاب في أقصر الطريقين والأسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض اه (قوله وحكمته) أي الذهاب في طريق الخ (قوله لأن أجر الذهاب الخ) هذا السبب هو الأرجح نهاية ومعنى (قوله لأن أجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الأجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب أنه كان يذهب في أطولها تكثير الأجر ويرجع في أقصرهما لأنه ليس قاصد قرية وإن قلنا أنه يثاب على الرجوع اه سم زاد البصري وعليه فلا يظهر تخصيصه الأطول بأحدهما والأقصر بالاخر بل ينبغي أن يسلك الأطول فهما اه وفيه نظر عبارة الرشيدى وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حينئذ قاصد محض العبادة اه (قوله وهذا الخ) أي المخالفة بين الطريقين سم (قوله وهذا سنة في كل عبادة) كان الأولى تقديمه على قوله وحكمته الخ أو تأخير اه وذكره عقب قوله والزمه (قوله في كل عبادة) أي كالحج وعبادة المريض نهاية (قوله أو ليتبرك الخ) عطف على قوله لأن أجر الخ وهذا وما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض رشيدى (قوله وعلى كل من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذ لا مانع من اجتماعها لا يقال لا يتأتى الجمع بين إغاطة المناقير والحذر منهم لا نأقول الحذر ممن مرهم أو لا لاحتمال أن يتبؤا له في الأباب والاعاطة لمن يمر بهم ثانيا بصرى عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفي الام واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبة ويدعو لحديث فيه اه قال ع ش قوله أن يقف الخ أي في أي محل اتفق منه وقوله ويدعو ويعمم فيه لما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص ع ش (قوله ولومن توجد فيه الخ) ولا شبهة أن نفي الجميع بعيد إذ نحو شهادة الطريقين والتفاوت بتغير الحال لا بد من وجوده كردى على بافضل (قوله من الفجر) إلى قوله وكونه وترا في النهاية لإاقوله ومحل إلى المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفصل في المغنى لإاقوله ومحل إلى المتن وقوله وحده الماوردى وإلى وإنما الوجه وقوله والحق به الزيب وقوله أى من حيث الأصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلزم تقييده بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالمغنى بعد صلاتهم الصبح ثم قيدا بقولها هذا الخ وهذا صنيع لا غبار عليه بصرى وعبارة شرح المنهج وبكور بعد الصبح وفي الجبرمى عليه أي غير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتهى كما قاله البرماوى اه ولك أن تقول أن مراد الشارع من الفجر الآتى صلاة الفجر على شبه الاستخدام فلا غبار عليه (قوله فضيلة القرب) أي من الإمام نهاية (قوله وإلا سن المسكت) أي في المسجد فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فإن كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المسكت لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التذكير وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المسكت لم تحصل تلك السنة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية قال البدري قاضى شبهة وقال الغزى أنه الظاهر اه (قوله ومحل) أي سن المسكت (قوله ونحوه) أي كتفريق الفطرة وفي الأعياب لو تعارض التذكير وتفريق صدقة الفطر كان تفريقها أولى اه كردى على بافضل (قوله ندبا) ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التذكير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع ع ش قول المتن (ويعجل) أي أنه لا يكره أن يصلى بالضعفة بغير إذنه (قوله لأن أجر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الأجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب ثم الأرجح عند الرافعى وآخرين في سبب مخالفته عليه السلام بين الطريقين أنه كان يذهب في أطولها تكثير الأجر ويرجع في أقصرهما لأنه ليس قاصد قرية وإن قلنا أنه يثاب على

(ويذهب في طريق ويرجع في أخرى) ندبا للاتباع رواه البخارى وحكمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يذهب في الأطول لأن أجر الذهاب أعظم ويرجع في الأقصر وهذا سنة في كل عبادة أو ليتبرك به أهلها أو ليستفتى فيهما أو ليتصدق على فقرائهما أو ليزور أقاربه أو قبورهم فيهما أو ليغيط منافقهما أو ليحذر منهم وللتفاوت بتغير الحال إلى المغفرة أو لتشمله البقاع أو خشية العين أو الزحمة وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولومن توجد فيه كالرمل والاضطباع (ويبكر الناس) من الفجر ندبا ليحصلوا فضيلة القرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصحرى وإلا سن المسكت عقب الفجر كما بحث ومحل إن لم يحتاج لزيادة تزيين ونحوه وإلا ذهب وأتى فوراً (ويحضر الإمام وقت صلاته) ندبا للاتباع رواه الشيخان (ويعجل) ندبا للخروج (في الأضحية)

ويؤخر في الفطر لخبر مرسل (٥٠) فيه الامر بها وهو حجة في مثل ذلك وحكمته اتساع وقت الاضحية ووقت إخراج

الفطرة فان هذا أفضل
أوقات خروجها وحدث
الماوردي ذلك في الاضحية
بعضى سدس النهار وفي
الفطر بعضى رבעه وهو
بعيد وإنما الوجه أنه في
الاضحية يخرج عقب
الارتفاع كرمح وفي
الفطر يؤخر عن ذلك
قليلا (قلت ويأكل) أو
يشرب (في عيد الفطر قبل
الصلاة) ولو في الطريق
كما صرح به بعضهم ومثلها
المسجد بل أولى وعليه
فلا تنحرم به المروءة لعذره
ويسن التمر وكونه تريا
وأحق به الزبيب (ويمسك
في الاضحية) للاتباع
صححه ابن حبان وغيره
وليتاز يوم العيد عما قبله
بالمبادرة بالاكل أو
تأخيريه أى من حيث
الاصل فلا نظر لاصنام
الدهر ولا لفطر رمضان
كما هو ظاهر ولندب الفطر
يوم النحر على شئ من
أضحيته ويكره ترك ذلك
كما في المجموع عن الامام
(ويذهب ماشيا) إلا
لعذر (بسكينة) كالجمعة وفي
العود يتخير بين المشى
والركوب وذكر ابن الاستاذ
ان الاولى لاهل ثغر
بقرب عدوم ركوبهم
ذهابا وإيابا وإظهار
السلاح (ولا يكره) في
غير وقت الكراهة (النفل
قبلها لغير الامام والله اعلم)

الامام (قوله ويؤخر) أى الخروج (قوله وهو) أى الخبر المرسل (قوله وحكمته) أى ما ذكر من التعجيل
في الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أى ما قبل صلاة عيد الفطر (قوله بعضى سدس النهار الخ)
وابتدأه من الفجر ع ش (قوله ومثلها المسجد) أى المصلى نهاية ومعنى (قوله وعليه) أى على سن الاكل
ولو في الطريق أو المسجد (قوله اعذره) أى بفعل ما طلب منه ع ش (قوله بالمبادرة بالاكل) أى في عيد الفطر
(قوله أو تأخيريه) أى في عيد الاضحية وكان الاولى العطف بالواو (قوله ترك ذلك) أى الاكل في الفطر
والامساك في الاضحية (قوله ويكره) إلى الفصل في النهاية (قوله إلا لعذر) عبارته في شرح بافضل إن قدر
عليه اما العاجز لبعدا وضعف فيركب واما غيره فلا يسن له المشى راجعا بل هو مخير بينه وبين الركوب نعم
إن تضرر الناس بركوبه لنحو الزحمة كره إن خف الضرر وإلا حرم اه وفي الكردى عليه قوله واما غيره
أى غير العاجز وهو القادر وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه في الايجاب اه وبإشارة
النهاية والمغنى فان كان عاجزا فلا بأس بركوبه لعذره كالراجع منها وإن كان قادرا حيث لم يتأذ به احد لا قضاء
العبادة فهو مخير بين المشى والركوب اه (قوله أن الاولى لاهل ثغر الخ) ولو قيل به في الجمعة أيضا لم يبعد ولعل
حكمة ذكرهم في العيد دون الجمعة كونه ما طلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة ع ش (قوله لاهل ثغر
الخ) أى وبالاولى للثغريين بعد وهم في بلد مثلا (قوله في غير وقت الكراهة) أى بعبارة تفادى الشئ من نهاية
ومغنى قول المتن (قبلها) خرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كما مروا فلا فلانها نهاية
(قوله فيكره الخ) أى لاشتغاله بغير الامم ولخالفته فعله صلى الله عليه وسلم نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم يكره الخ
أى وينعقد وقوله لم لا اشتغاله بغير الامم قضية التعليل انه لو خطب غير لم يكره له التنفل وصرح ابن حجاج
بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وانه لا تتوقف كراهة التنفل على كونه جاء للمسجد وقت صلاة
العيد بل لو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره له وإن كان لصلاة تهيب ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح
بالنسبة لما بعدها الطالب الخطبة منه واما بالنسبة لما قبلها فان كان دخل وقت الصلاة فواضح ايضا وإلا بان لم
يدخل وقتها أو جرت عادتهم بالتأخير فواجه الكراهة إلا أن يقال أنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الامم
في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا تنظره لإياها اه ع ش (قوله قبلها وبعدها) قال في
شرح العباب وإن خطب غيره سم عبارة الرشيدى عبارة القوت قال الشافعى في البويطى ولا يصلى
الامام بالمصلى قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال اصحابنا لان وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة
وهذا يقتضى تخصيص الكراهة بمن يخطب اما حيث لا يخطب فالامام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة
لاحد اه وهذا هو الظاهر (قوله ومن جاء الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية ويندب للناس استماع
الخطبتين ويكره تركه ومن دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالتحية ثم بعد فراغ الخطبة يصلى
فيه صلاة العيد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصولا لكن لو دخل وعليه مكتوبة بفعلها يحصل بها
التحية أو في صحراء سن له الجلوس ليستمع إذ التحية وأخر الصلاة إن خشى فوتها فبقدها على الاستماع وإذا
أخرها فهو مخير بين ان يصليها بالصحر أو بين ان يصليها بغيرها إلا ان خشى الفوات بالتأخير ويندب للامام
بعد فراغه من الخطبة ان يعيدها لمن فاتته سماعها ولو نساء للاتباع رواه الشيخان اه قال ع ش قوله لم
إلا ان خشى فوتها الخ أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها لو أخرها إلى فراغ الخطبة وقوله
مر ان يعيدها الخ أى الخطبة وينبغي مالم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الداخلون وترتبوا في الحجى

الرجوع على ما مر اه (قوله ويسن التمر الخ) قيل قال بعضهم أنه يجزى هنا ما قبل في الفطر من الصوم (قوله
في المتن قبلها لغير الامام) أى قبلها بعد الارتفاع شرح مر (قوله قبلها وبعدها) قال في شرح العباب وإن
خطب غيره (قوله سمع إن اتسع الوقت) قال في الروض وشرحه وأخر الصلاة إذا بخشى فوتها بخلاف
الخطبة ثم يتخير بين ان يصلى العيد بالصحر أو ان يصليه ببيته إلا ان يضيق وقتها فيسن فعلها بالصحر اه ثم قال
أو في المسجد بدأ بالتحية ثم بعد استماعه الخطبة يصلى فيه صلاة العيد ويقار بالصحر اه في التخيير المذكور بانه

إذ لا محذور فيه أما الامام فيكره له التنفل قبلها وبعدها أو زجاء الامام يخطب في الصحر اه سمع إن اتسع الوقت إذ لا تحية أو في المسجد اه

اه وقوله يفعله او يحصل بها التحية قال سم والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة اه (قوله ويسكره له) اى لمن جاهد الامام بخطب ويستحب احياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة الجمعة من صلاة وغيرهما من العبادات ويحصل الاحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة وليلى اول رجب ونصف شعبان نهاية ومعنى واسنى قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة الجمعة اى بان احياءها من حيث كونها ليلة عيد وكرامة تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد وقوله مر بصلاة العشاء جماعة اى ولو في الوقت المفضل وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وان لم تتفق له صلاته في جماعة اه ع ش وفي السكردى على بافضل مانصه قوله من نحو صلاة اى الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذ لا يسن له غير هابل اختار جمع عدم سن الرواتب له ايضا بل انكر ابن الصلاح اصل احياءه بالنسبة للحاج قال ابن الجلال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر النصرى اليه وقوله بمعظم الليل اى اكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كافي الا يعاب كردي

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله في توابع الخ) اى من التكبير المرسل والمقيد والشهادة برؤية الهلال قول المتن (يندب التكبير) اى للحاضر وسافر وذ كرو وغيره معنى ونهاية زاد شيخنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلبي الى ان يتحلل لانها شعاره مادام محرماتهم يكبر بعد تحلله فلا يكبر في ليلة عيد الاضحى وكذا في ليلة عيد الفطر ان احرم فيها بالحج واتصاهم على ليلة عيد الاضحى للغالب من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله الشامل) الى قوله فائدة في النهاية والمعنى الا قوله ويسن الى المتن (قوله الشامل لعيد الخ) اى قال فيه للجنس قول المتن (في المنازل الخ) اى راكبا ومشيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال ولكن يتأكد مع الزحمة وتغيير الاحوال فها يظهر قياسا على التلبية للحاج شرح بافضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق يذكروا وت سميت بذلك لقيام الناس فيها على وقهم معنى (قوله بحضرة غير نحو محرم) يخرج هذا الوكانا في بيتهما ونحوه وليس عندهما رجل او خنثى اجنبي فترفعان صوتهما به وهو ظاهر ع ش وسم وفي السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه (عندنا كما لها) اى عدة الصوم (وقيس به) اى بعيد الفطر بالنسبة للمرسل اما المقيد فثبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاضحى) اى ولذلك كان تكبير الاول اكذلكا نص عليه معنى ونهاية وشرح بافضل اى من مرسل الثانى واما مقيد فهو افضل من مرسلها لشرفه بتبعيته للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الاق) اى فيقدم على اذكار الصلاة ويوجه بانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به اشد من الاذكار ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) اى ينطق بالرامن تكبيرة الاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفي ع ش عن غيره وشرحى الارشاد والروض

لا منية للصحراء على بيته بخلاف المسجد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصل اكن دخله وعليه مكتوبة يفعله او يحصل بها التحية اه وقوله يفعله او يحصل بها التحية والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك افضل من ان يصلى التحية ثم بعد الخطبة يصلى العيد وبه صرح فى الروض وشرحه فقال الموصلى فيه اى فى المسجد بدل التحية العيد وهو اولى حصل اكن دخله وعليه مكتوبة يفعله او يحصل بها التحية اه وقد يقتضى ان الاول فى المشبه بصلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبة ولعله غير مراد والفرق انه انما كان الاول العيد لتكون صلاته قبل الخطبة وقبل فراغها كما هو السنة

(فصل) يندب التكبير الخ (قوله لغیر امرأة وخنثی بحضرة غیر نحو محرم) مفهومه رفع المزاوة والخنثی بحضرة نحو محرم (قوله بخلاف المقيد الاق) ظاهره انه يقدم المقيد على اذكار الصلاة وانه لا يسن تأخيره (فى المتن حتى يحرم الامام) انظر لواخر الاما الاحرام الى الزوال وترك الصلاة ويحتمل ان المعتبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية
فى ضمنه كما مروى بكرة له تنفل
زائد على ذلك ان سمع ولا لافلا
(فصل) فى توابع لما
سبق (يندب التكبير
بغروب الشمس ليلتي العيد)
الشامل لعيد الفطر وعيد
النحر (فى المنازل والطرق
والمساجد والاسواق برقع
الصوت) لغیر امرأة وخنثی
بحضرة غير نحو محرم لقوله
تعالى ولتكملا للعدة اى
عدة الصوم ولتكبروا لله
اى عند اكملها على
ما هداكم اى لاجل هدايته
اياكم وقيس به الاضحى
ويسمى هذا التكبير المرسل
والمطلق لانه لا يقيده بصلاة
ولا بغیرها ويسن تأخيره عن
اذكارها بخلاف المقيد
الاقى (والاظهر لإدامته
حتى يحرم الامام بصلاة
العيد) اذ التكبير لكونه
شعار الوقت

أولى ما يشتغل به أمان
 صلى منفردا فالعبرة بأحرام
 نفسه (فائدة) ورد في
 حديث في سنده متر وكان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يكبر في عيد الفطر من حين
 يخرج من بيته حتى يأتي
 المصلي (ولا يكبر الحاج
 ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء
 (بل يلبى) أى لأن التلبية
 هي شعاره لا ليق به والمعتزم
 يلبى إلى أن يشعر في الطواف
 (ولا يسن ليلة الفطر عقب
 الصلوات في الاصح) إذ
 لم ينقل وقيل يستحب
 وصححه في الاذكار وأطال
 غيره في الانتصار له وأنه
 المنقول المنصوص (ويكبر
 الحاج) الذى يبنى وغيرها
 كما يأتي (من ظهر النحر)
 لأنها أول صلاة تلقاه بعد
 تحلله باعتبار وقته الافضل
 وهو الضحى وقضيته أنه
 لو قدمه على الصبح أو
 أخره عن الظهر لم يعتبر
 ذلك وهو متجه خلافا لمن
 اناطه بوجود التحلل ولو
 قبل الفجر إذ يلزمه تاخره
 بتاخر التحلل عن الظهر
 وان مضت ايام التشريق
 وهو بعيد من كلامهم وأنه
 لو صلى قبل الظهر فلا
 او فرضا

مثله وقال سم انظر لو أخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن المعتبر حينئذ وقت الاحرام
 غالباً إعادة اه وفي عش والسكر دى على بافضل عن الامداد الذى يظهر انه لو قصد ترك الصلاة بالكلية
 اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان ولا اعتبر بطلوع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا اه زاد السيد البصرى
 ولعل الاقرب أن المعتبر آخر الوقت اه وجزم شيخنا بذلك فقال المعتد انه يكبر الى احرام الامام ان صلى
 جماعة ولو تاخر الى اخر الوقت والى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو فى اخر الوقت والى الزوال ان لم يصل
 أصلا لأنه يسيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (أولى ما يشتغل به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي
 ﷺ وقراءة سورة الكهف إذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافا لما ذهب اليه أن يجمع بين ذلك شيئا
 وقوله خلافا لما ذهب الخ إلى أن ذلك الى رد قول عش ولو اتفق ان ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير
 وقراءة الكهف والصلاة على النبي ﷺ فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما
 يقدمه ولعل تقديم التكبير أولى لأنه شعار الوقت اه (قوله فالعبرة بأحرام نفسه) ينبغي مادام وقت
 الاداء بصرى ومر عن شيخنا مثله (قوله ورد في حديث الخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يختص بالامام
 أو لا محل تأمل والثاني أقرب كما صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع أنها مأخوذة من فعله ﷺ نعم
 لا يبعد تأكده بالنسبة للامام بصرى قول المتن (ولا يكبر الحاج الخ) مقتضى ما يأتي انه لو شرع في التحلل
 في انائها لم يكبر فيما بقي وان انقضت وقت التلبية وهو محل تأمل ولعل الاقرب فيه ان يكبر وسيأتي في الحج
 عن النهاية انه في حال الافاضة يلبى ويكبر فهل هو مبنى على مقالة او ما هنا مخصوص بصرى عبارة الونائى في
 المناسك ويقفوا بمن دلفة فيذكرون بالتلهيل والتكبير والتحميد والتلبية كان يقول الله اكبر ثلاثا لا إله إلا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد كما في شرح المنهج ثم يلبى ويدعون بما احبوا ويتصدقون الى الاسفار
 وبعد مزيد الاسفار يسبرون بسكينة وشعارهم التلبية والتكبير كما في النهاية وقال في التحفة والذكر اه
 ولا مانع من ان يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتراض بان وقت التكبير من الزوال وورد بان هذا وقت
 التكبير المقيد بالصلوات اه وفي المغنى مثل ما مر عن شرح المنهج وعن التحفة قول المتن (ليلة الاضحى) انظر
 السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة عش سكتوا عما
 لو احرم بالحج في ميقاته الزماني وهو اول شوال فهل يلبى لانها شعار الحاج او يكبر فيه نظرا لاقرب الاول
 لما ذكر من التعليل اه تقدم عن شيخنا اعتناؤه (قوله لأن التلبية) الى قوله وأطال في النهاية والمغنى قول المتن
 (ولا يسن ليلة الفطر الخ) اى من حيث كونه مقيدا بالصلاة إذ لا مقيد له فلا ينافي انه يسن من حيث كونه
 مرسلا في ليلة العيد انتهى شيخنا وبصرى زاد عش وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن ابن
 حج اه قول المتن (في الاصح) اعتمده المنهج والنهاية والمغنى (قوله إذ لم ينقل الخ) عبارة النهاية لانه تكرر
 في زمنه ﷺ ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلوات وان خالف المصنف في اذكاره فسوى بين الفطر
 والاضحى اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر
 نهاية ومغنى قول المتن (ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات سم ومغنى (قوله انه لو قدمه) اى التحلل
 سم (قوله وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه انه لا يكبر لانه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو
 أخر عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل سم وتقدم عن البصرى ما يوافقه
 ويأتي عن شيخنا اعتناؤه (قوله وان مضت ايام التشريق) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وانه لو صلى الخ)
 وقت الاحرام غالباً إعادة (في المتن ليلة الاضحى) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم
 الاحرام بالحج حينئذ (قوله في المتن ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات (قوله انه لو قدمه) اى التحلل (قوله
 وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه حينئذ انه لا يكبر بأنه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو أخر
 عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل (وانه لو صلى) اشار الى انه معطوف على

كبر إلا ان يقال غير هاتين بل ان في ذلك فلم يتقدم عليهما (ويختم بصبح آخر) أيام (التشريق) (٥٣) وان نفر قبل اولم يكن بها اصلا كما

اقتضاه إطلاقهم ولا ينافيه قولهم لانها آخر صلاة يصلونها بمعنى لانه باعتبار الافضل لهم من البقاء بها الى النفر الثاني وتأخير الظهر الى المحصب (وغیره) اي الحاج (كهو) فيما ذكر من التكبير من ظهر النحر الى صبح آخر أيام التشريق (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ويختم) على القولين (بعصر) اي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق) والعمل على هذا في الاعصار والامصار للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم وتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاً له لكنه ضعفه في غيرها وبتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار أنه الاصح وفي الروضة انه الاظهر عند المحققين ثم رايت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومن ان ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والاظهر أنه يكبر في هذه الايام للفائقة) المفروضة او النافلة

أشار الشارح الى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه الى سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيرها) اي غير الظهر قول المتن (ويختم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد على عبارة الرشيدى اي من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العلة اي من قولهم لانها آخر صلاة الخ وإلا فن المعلوم انه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل احد الى الغروب فتنبه له اه (قوله بها) اي بمعنى (قوله) وتأخير الظهر الخ) عطف على البقاء قول المتن (كهو) ضعيف عشر (قوله تبعاله) اي لان الناس تبع للحجيج معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويختم أيضاً بصبح آخر أيام التشريق على ونهاية ومعنى فليراجع هذا مع قول الشارح الاقوي ويختم على القولين بعصر الخ بصري (قوله كعيد الفطر) لا يخفى ما في هذا القياس اذا الكلام في المقيد بصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة او غيرها قبلها كبر واستمرار وقته الى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبيل الغروب كبرو تعبیرهم بالعصر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح سم على حجة اه عشر وما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضية صنيع المحلى والمغنى والنهية حيث لم يقدروا لفظة فعل ونقل عشر عن مر ما وافقه وفي آخره صرح به النهاية بعبارة ما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمردود وإنما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته الى آخر النهار الثالث عشر في اكل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب اه واعتمده شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه اي من وقت صبح عرفه ولو قبل صلاته حتى لو صلى فائتة او غيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج اما هو فلا يكبر الا اذا تحل قبل الزوال او بعده كما قاله القليوبي تبعاً لابن قاسم على ابن حجر وقوله الى العصر اي الى اخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فائتة او غيرها قبيل الغروب كبر في جملة ما يسن التكبير فيه خمسة ايام واندرج فيها ليلة العيد فيسن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيداً من جهة كونه تابعاً للصلوات وإن كان يسمى ايضاً من سلامن جهة كونه واقعاً في ليلة العيد فله اعتبار ان اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهج والنهاية والمغنى وقال عشر هذا هو المعتمد اه (قوله وبتسليمه) أي الضعيف (قوله ثم بين ذلك) اي كونه شديد الضعف (قوله ومر) اي في اوائل الفائدة المهمة (قوله كذلك) اي شديد الضعف قول المتن (انه) اي الشخص ذكر اكان او غيره حاضر او مسافراً منفرداً او غيره مغنى ونهاية (قوله المفروضة) الى قول المتن وصيغته في النهاية والمغنى الا قوله وقيدته الى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن للفائقة سم (قوله تعميم الخ) اي ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم الخ عشر (قوله وغيرها) اي المقيدة بنهاية ومعنى ولو عبر به الشارح اسلم عن توهم استدراك قوله الاقوي والنافلة المطلقة الا ان يعطفه على الضحى (قوله وقيدته) اي قول المصنف والنافلة (قوله) وكذا صلاة الجنائزة اي فيكبر عقبها سم (لانه شعار الخ) لتعليل لما تقدم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى وان اوه صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنائزة فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيرها اي الحاج) قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتمد في كبر في هذه الايام وإن لم يقطع التلبية لا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفه) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة او غيرها قبلها كبر واستمرار وقته الى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبل الغروب كبرو تعبیرهم بالعصر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح (قوله في المتن يختم بعصر التشريق الخ) عبارة الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته الى آخر نهار الثالث عشر في اكل الاقوال وقضية هذه العبارة انه يكبر الى الغروب كما قلنا شرح مر (قوله فيها) متعلق بقول المتن للفائقة (قوله) وكذا صلاة الجنائزة أي ليكبر عقبها

فيها أو غيرها والمنذورة (والراتبة والنافلة) تعميم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضحى والعيد ونحوهما والنافلة المطلقة وقيدته شارح بالملقة ثم أورد عليه نحو ذات السبب والضحى وليس بحسن وكذا صلاة الجنائزة لانه شعار الوقت

للأذان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا للزمن فيسن بعد الصلاة وإن طال قال في البيان ما دامت أيام التشريق باقية لا سجدة تلاوة أو شكر على الأوجه وفاقا للحاملي وآخرين لأنهما ليستا بصلاة أصلا بخلاف ما على الجنائز فإنه يسمى صلاة لكن مقيدة والخلاف في تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت أما لو استغرق عمره بالتكبير فلا منع (وصيغته المحبوبة) أي الفاضلة لاشتغالها على نحو ما صح في مسلم على الصفا وزادتها بأشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة تارة كتتابع التكبير ثلاثا ولها ومن فعل بقية السلف أخرى (الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الحمد ويستحب) كافي الأمام (أن يزيد) بعد التكبيرة الثالثة أي وما بعدها مما ذكر أن أتى به الله أكبر (كبير) والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا أي أول النهار وآخره والمراد جميع الأزمنة لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونهر بده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر

قال نحو ذلك على الصفا (ولو شهدوا يوم الثلاثين) وقبلوا (قبل الزوال)

لأنه مناسب ولأنه صلى الله عليه وسلم

في النهاية والمغنى (قوله وقد بقي الخ) كان حقه ان يؤخر ويكتب بعد قوله أداء مع إبدال وقد باذا كما صنع المغنى
والنهاية قول المتن (برؤية الهلال) اي هلال شوال و (قوله افطروا) اي وجوبوا و (قوله وصلينا الخ) اي ندبا
نهاية ومغنى (قوله فكلوا وشهدوا الخ) اي الآتي في المتن آنفا (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض
وينبغي فيما لو بقي من وقتها ما يسعها او ركعة دون الاجتماع ان يصلوها وحده او بمن تيسر حضوره لتقع
اداء ثم يصلوها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم
محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم والدليل فتسوخ فيه بذلك نهاية وسم قول
المتن (وان شهدوا) اي او شهدا (بعد الغروب) اي غروب الشمس يوم الثلاثين برؤية هلال شوال الليلة
الماضية نهاية ومغنى قول المتن (بعد الغروب) اي او قبله وعدلوا بعده نهاية ومغنى (قوله بالنسبة لصلاة العيد)
قضيته أنه لا يجوز فعلها ليلا لا منفردا ولا في جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلا لاسيما في حق من لم يرد فعلها مع
الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رايت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أصله ثم رايت الاسنوي
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع ع ش عبارة الجبري واستشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاءها ممكن
ليلا وهو اقرب واحوط وايضا فاقضاءه هو مقضى شهادة البينة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتنوى
من الغد اداء مع غلبنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ المخبرين غدد التواتر اه (قوله إذ لا فائدة له الخ) اي لان شوالا
قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم إلا المانع من صلاة العيد نهاية ومغنى (قوله فتصلى من
الغد أداء) قال الشوبري الظاهر ولو للرائي فليراجع كرى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل
في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارة في شرح العباب اما
في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافا لما نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الاجل
ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كما في المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم واستشكل ابن
الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عيثرده الاسنوي والاذرعي بان الحاكم منصوب
للبصالح ما وقع وما يقع وقل ان بخلو هلال عن حق الله تعالى او عبادته فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا انتهى سم
(قوله كاجل الخ) قال عميرة زاد الاسنوي وجواز التضيحية وجوب إخراج زكاة الفطر قبل الغد انتهى
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش (قوله في ذلك) اي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح
الروض وينبغي فيما لو بقي من وقتها ما يسعها او ركعة منها دون الاجتماع ان يصلوها وحده او بمن
تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصلوها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد
يستشكل بان صلاتهم مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط لإعادة كما تقدم في محله اللهم
إلا ان يستثنى هذا العذر مع ندرته ثم رايت في شرح م ر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة
حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم والدليل فتسوخ فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى
أو جماعة لفواتها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة
لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارة في شرح
العباب اما في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافا لما نازع فيه كاحتساب العدة
وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كما في المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم
واستشكل ابن الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عيثرده الاسنوي والاذرعي بان الحاكم
منصوب للبصالح ما وقع وما يقع وقل أن بخلو هلال عن حق الله او عبادته فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن عند
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا اه (قوله في المتن

وقد بقي ما يسع جميع الناس
وصلاة العيد او ركعة منها
(برؤية الهلال الليلة الماضية
أفطروا وصلينا العيد) أداء
لبقاء وقتها أما لو شهدوا
وقبلوا وقد بقي من الوقت
ما لا يسع ذلك فكلوا وشهدوا
بعد الزوال ويسن فعلها
للمنفرد ومن تيسر حضوره
معه حيث بقي من الوقت
ما يسع ركعة ثم مع الناس
(وان شهدوا بعد الغروب
لم تقبل الشهادة) بالنسبة
لصلاة العيد إذ لا فائدة لها
فيها لا يمنع أدائها من الغد
ولما في الخبر الصحيح الفطر
يوم يفطر الناس والاضحى
يوم يضحى الناس وعرفة
يوم يعرف الناس فيصل
من الغد أداء بل بالنسبة
لغيرها كاجل وطلاق
وعتق علق بشوال أو
الفطر أو النحر ونازع
في ذلك ابن الرفعة بما
ردوه عليه

(أو) شهدوا وقبلوا (بين الزوال (٥٦) والغروب افطرتا) وجوبا (وفات الصلاة) أي اذاؤها لخروج وقتها بالزوال

وبما قررت به كلامه علم
أن العبرة بوقت التعديل لا
بوقت الشهادة (ويشعر
قضاؤها متى شاء) مریده
(في الاظهر) كسائر
الرواتب وهو في باقي اليوم
أولى مالم يعسر جمع
الناس فتأخيره للغد أولى
هذا بالنسبة لصلاة الامام
بالناس أما كل على حدته
فالأفضل له تعجيل القضاء
مطلقا وهذا وإن علم
من قوله في صلاة النفل
ولو فات النفل المؤقت
ندب قضاؤه في الاظهر
لكن ذكره هنا لإيضاحا
وتفريعا على الفوات
الذي حكى مقابله بقوله
(وقيل في قول) لا تفوت
بل (تصلي من الغد أداء)
لكثرة الغلط في الالهة
فلا يفوت به هذا
الشعار العظيم

(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس وكسوف
القمر ويقال خسوفان
وللأول كسوف وللثاني
خسوف وهو الأشهر
الأفصح وقيل عكسه
ويوجه شبهة ذلك وكونه
أفصح بأن معنى كسف
تغير وخسف ذهب وقد
بين علماء الهيئة أن كسوف
الشمس لا حقيقة له بخلاف

بالنسبة لغير الصلاة كمدى قول المتن (أو بين الزوال والغروب الخ) أي أو قبل الزوال بزمان لا يسع
صلاة العيد أو ركعة منها كما مر نهاية ومعنى (قوله أن العبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم
بشهادتهم ما نهاية ومعنى وشرح المنهج وفي البجيرمي عليه قرله والعبرة بوقت تعديل يقتضي انه بمجرد الشهادة
لا يثبت المشهود به ولا يعمل عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة
فليتأمل بل هو عام سم اه (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أولى مالم يعسر الخ (قوله فالأفضل له تعجيل
القضاء مطلقا) أي مع من تيسر أو منفردا ثم يفعلها غدا مع الامام كذا يفيد كلام النهاية والمغني والاسنى
خلافا لما في عش (قوله وهذا) أي قول المصنف ويشعر قضاؤها الخ (قوله وتفريعا الخ) عبارة النهاية
والمغني وتوطئة لقوله وقيل الخ اه (قوله الذي حكى الخ) نعمت للفوات ويحتمل مفعول تفريعا والموصول
كنائية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوت به الخ) (خاتمة) قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في
التهنئة بالعيد والاعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه اجاب عن
ذلك بأن الناس لم يزلوا يختلفون فيه والذي أراه مباح لاسنة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد
اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم
لبعض في العيد تقبل الله منا ومنكم وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك
ثم قال ويحتج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في
الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قام إليه طاحنه عبيد الله فنهاه وأقره صلى الله عليه وسلم مغني ونهاية قال ع ش قوله
مر تقبل الله الخ أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنئة ومنه المصاحفة ويؤخذ من قوله في يوم العيد أنها
لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنئة في هذه الأيام ولا مانع منه
لان المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد أيضا ان وقت التهنئة يدخل بالفجر لا
بليلة العيد خلافا لما في بعض الهوامش اه وقديقال لا مانع منه أيضا إذا جرت العادة بذلك لما ذكره من أن
المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤيده نذب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتس التهنئة بالعيد
ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة إن اتحاد الجنس فلا يصافح الرجل المرأة ولا عكسه ومنها
الامر دال جميل وآسن إجابتها بنحو تقبل الله منكم أحياءكم الله لا مثاله كل عام وانتم بخير اه

(باب صلاة الكسوفين)

أي وما يتبع ذلك لو اجتمع عيد وجنازة ع ش (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا في المغني وإلى
قوله فأحاديث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف
أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك مغني عبارة ع ش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض
سم على المنهج وظاهره انه في كل من الشمس والقمر اه (قوله بان معنى كسف تغير الخ) والحاصل ان
الكسوف ما خوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق لان نورها من ذاتها وإنما يستتر عنها بحيلولة
جرم القمر بينهما وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهور غالبا والخسوف ما خوذ من

أو بين الزوال والغروب الخ) عبارة الروض وشرحه أو بعد الزوال أو قبله بزمان لا يسع ركعة مع الاجتماع
قبلت شهادتهما وفات صلاة العيد وينبغي فيما لبقى من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصلحها
وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أداء الخ اه وقضية قوله وفات صلاة العيد بالنسبة لقوله أو قبله الخ مع
قوله وينبغي الخ أنه إذا شهد أو قبل الزوال بزمان لا يسع ركعة مع الاجتماع يحكم بفواتها بالنسبة لصلاة الامام
بالقوم ولا يحكم بفواتها بالنسبة للأحاد وقد يستشكل فليتأمل (قوله علم ان العبرة بوقت التعديل الخ)
يتأمل والله أعلم

(باب صلاة الكسوفين)

فاذا حيل بينهما صار لا نور له وهي مضية في نفسها وإنما يحول بينها وبينها حائل فيمنع وصول (٥٧) ضوءها اليها وكان هذا هو سبب إشارته

في الترجمة وأيضا فاحديث
كسوف الشمس أكثر
واصح واشهر ونازعهم
الآمدى في ذلك بما رددته
عليه في شرح العباب (هي
سنة) مؤكدة لكل من مر
في العبد للامر بها فبهما
رواه الشيخان ويكره تركها
وهو مراد الشافعي في
موضع لا يجوز لأن المكره
قد يوصف بعدم الجواز إذ
المتبادر منه امتواء الطرفين
ولما لم تجب التحيز هل على
غيرها (فيحرم بنية صلاة
الكسوف) مع تعيين أنه
صلاة كسوف شمس أو
قمر نظير ما مر في أنه لا بد
من نية صلاة عيد الفطر أو
النحر وهذا وإن اغنى عنه
ما قدمه أول صفة الصلاة أن
ذات السبب لا بد من تعيينها
ولذا اغتنى عن نظيره في
العيد والاستسقاء أفهمه
من ذلك لكن صرح به هنا
لأنه خفي لندرة هذه الصلاة
ويجوز لمريد هذه الصلاة
ثلاث كيفيات إحداها
وهي أقلها ومحلهما أن نواها
كالعادة أو أطلق أن يصلحها
ركعتين كسنة الصبح وثبت
فيها حديثان صحيحان
ومحل ما يأتي أنه لا يجوز
النقص والرجوع بها إلى
الصلاة المعتادة عند الانجلاء
إذا نواها بالصفة الآتية
خلاف لما زعمه الأسنوي
ثانيتها وهي أكمل من
الأولى ومحلهما كالتالي بعدها

الخسف وهو المحو وهو بالقمر أليق لأن جرمه أوسع وقيل كما رأه بعض بمقابلته نور الشمس فاذا حال جرم
الأرض بينهما عند المقابلة منع من وصول نورها إليه فيظلم ولذلك لا يوجد إلا قليل انصاف الشهور غالبا
شيخنا (قوله فاذا حيل بينهما) أي حال ظل الأرض بينهما وبينه بنية طاعة نهاية (قوله وهي مضية الخ)
أي الشمس (قوله حائل) وهو القمر نهاية ومعنى (قوله فيمنع الخ) أي مع بقاء نورها فيرى لون القمر كذا في
وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءها معنى (قوله وكان هذا) أي انكارهم لكسوف الشمس عرش (قوله
هو سبب إشارته في الترجمة) زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الأشهر اه قال الرشيدى يعنى المعبر عنه بقوله
وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله ونازعهم الخ) أي علماء الهيئة (في ذلك) أي في البيان المتقدم
(قوله مؤكدة) أي قول المتن ويقر في النهاية ما يوافقه إلا قوله خلافا للأسنوي وكذا في المعنى إلا قوله وأطلق
(قوله لكل من مر الخ) عبارة للمعنى في حق كل مخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة اه زاد النهاية
أو مسافرا (قوله إذا المتبادر الخ) عبارة للمعنى من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين اه (قوله إذ
المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر سم (قوله وإنما يجب الخ) أي بالامر المتقدم (قوله غيرها) أي الخمس
معنى (قوله نظير ما مر) أي في العبد (قوله في أنه لا بد الخ) أي من أنه الخ (قوله وهذا) أي قول المصنف
فيحرم بنية الخ (قوله لكن صرح به الخ) عبارة للمعنى لأنها ذكرت هنا لبيان أقل صلاة الكسوف اه
(قوله وأطلق الخ) أي الوالد رحمه الله تعالى بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة
الصبح وأن يصلحها بالكيفية المعروفة نهاية قال عرش قال سم على حج وعليه فهل يتعين إحدى الكيفيتين
بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع
الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني اه أقول ولو قيل بالأول بل هو الظاهر
وتنصرف بمجرد القصد والارادة لما عنيته لم يبعد قياسا على ما لو أحرمت بالحج وأطلق فيصح وينصرف لما صرفه
إليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لو نوى نفلًا فزبد ونقص بمجرد
القصد والارادة اه (قوله أن يصلحها الخ) خبر قوله إحداها (قوله كسنة الصبح) (فرع) لو نذر أن
يصلحها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق
انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة الظهر وأن يصلحها بالكيفية المعروفة وبأنه لو أطلق نية
الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال وجزم ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإنما يزيد أن نواها
بصفة الكمال وأقول قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والفاضلة ويؤخذ بما أفتى به شيخنا صحة
إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جعله نواها كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة لأن إطلاق النية
صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الإمام أو اختاره بعد إطلاقه منهما فإن بطلت صلاة الإمام أو فارقه عقب
الأحرام وجعل ما قصده أو اختاره فينتج البطلان وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة
وقلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأردم فارقته قبل الركوع وأن يصلحها كسنة الظهر فهل يصح ذلك
أم لا فيه نظر والمعتمد الثاني وإن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له
الخروج عنها وإن فارق اه عرش تنصرف (قوله وثبت فيها) أي في هذه الكيفية (قوله ومحل ما يأتي)
أي في المتن آتيا (قوله والرجوع بها الخ) أي بإسقاط ركوع من الركوعين (قوله إذا نواها الخ) خبر
ومحل ما يأتي (قوله لما زعمه الأسنوي) أي من إنكاره هذه الكيفية مستدلا بما يأتي إيجاب (قوله أن يزيد)

(قوله إذا المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لأنه خفي الخ) ولأنه لما احتاج لتصوير هذه الصلاة لخفاة
كيفيةها لكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الأحرام لتسكون كيفيةها مذكورة بتامها فان ذلك أقعد
وأوضح (قوله وأطلق الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن
يصلحها كسنة الصبح وأن يصلحها بالكيفية المعروفة وأفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل
الكمال فيه وإكراهه لاقتصار على ركعة وإذا أطلق وقلنا بما أفتى به شيخنا فهل يتعين إحدى الكيفيتين

أو وشورة قصيرة (ويركع ثم يرفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو وشورة قصيرة (ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) يسجدتين كغيرها (فهذه ركعة

ثم يصلي ثانية كذلك) وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة (ولا تجوز) إعادتها إلا فيما يأتي ولا (زيادة ركوع ثالث) فاكثرت (لتأدي السكوف ولا نقصه) أي أحد الركوعين اللذين نواهما (للانجلاء في الأصح) لأنها ليست نفلا مطلقا وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أربعة وصح أيضا إعادتها أجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعترضه جمع بأنه إنما يصح إذا اتحدت الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لأن سير كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخالفة التي تزيد على سبعة وحيثئذ فالتعارض محقق وعند تحققة يتعين الأخذ بالأصح والأشهر وهو ما تقرر فتأمل وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب وبقتضى حسابه ذلك وعلى هذا يحمل قول من قال محل الكيفية

(الخ) خبر قوله ثانيها (قوله أو وشورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة كركدي قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد الافتتاح والتعوذ نهاية ومعنى قول المتن (ثم يركع) أي ثانيا أقصر من الأول نهاية ومعنى قول المتن (ثم يعتدل) أي ثانيا ويقول في الاعتدال عن الركوع الأول والثاني سمع الله لمن حمده بذلك الحمد كافي الروضة وأصلها زاد في المجموع حمدا طيبا إلى آخره معنى وكذا في النهاية إلا قوله زاد الخ قال ع ش قوله م ر بنالك الحمد أي إلى آخر ذكر الاعتدال على وجه أقول وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد ومام غير محصورين الخ لأن هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده اه (قوله كغيرها) أي وباقى بالطائفة في محلها معنى ونهاية (قوله ولا يجوز عادة صلاتها إلا فيما يأتي) أي قريبا وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه السكوف سم قول المتن (لتأدي السكوف) أي فأولى لغير تباديه سم (قوله أي أحد الركوعين) إلى قوله واعترضه في النهاية والمعنى (قوله وغيره) أي غير النقل المطلق (قوله وفيه الخ) أي في مسلم ع ش (قوله أربعة وصح خمسة) أي ركوعات نهاية (قوله أجابوا) أي الجمهور (عنها) أي عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية الإعادة وأجاب النهاية عنها بما مر انفا عن سم عن الشهاب الرملي بأن أحاديث الركوعين أصح الخ أي فقد مدت على بقية الروايات نهاية زاد المعنى وهذا هو الذي اختاره الشافعي ثم البخاري اه (قوله واعترضه الخ) أي الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أي في الاعتراض المذكور (قوله لأن سير كلامهم) أي تتبع كلام المحدثين (قوله فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل واردا قصرنا على الأقل منه فليتأمل سم (قوله وصورة الزيادة) إلى قوله وكذا قالوه في المعنى والنهاية إلا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله إلا لعذر إلى المتن (قوله والنقص) ينبغي أن يكون من صورته أيضا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله على المقابل) أي مقابل الأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أي وإلا فكيف يعلم في الصلاة أن السكوف يتبادى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لأنه يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله وعلى هذا) أي التصوير سم (قوله ولو صلاها الخ) عبارة النهاية وعلم بما تقرر امتناع تكرير البطء الانجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله سن إعادتها الخ) ويظهر بجى شروط

بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها في تعيينها بأن يكرر الركوع في الركعة الأولى بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني (قوله ولا تجوز إعادتها إلا فيما يأتي) أي قريبا وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى كما رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فاجاب عنه شيخنا الشهاب الرملي بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه السكوف (قوله في المتن لتأدي السكوف) أي فأولى لغير تباديه (قوله وحيثئذ فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين محل كل واردا قصرنا على الأقل منه فليتأمل (قوله وصورة الزيادة والنقص الخ) ينبغي أن يكون من صورة النقص أيضا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله (قوله أن يكون من أهل الحساب الخ) أي وإلا فكيف يعلم في الصلاة أن السكوف يتبادى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل (قوله وعلى هذا) أي التصوير

الآنية أن لا يضيق الوقت ويمكن حمله على ما يأتي في الخسوف قبل طلوع الشمس فوقها حيثئذ ضيق فلا تكون هذه الكيفية فاضلة في حقه حيثئذ ولو صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها سن له إعادتها معهم كما مر وواضح

ان محله بل ومن اراد صلاتها معهم ولم يكن صلاحها قبل ما اذا لم يقع الانجلاء قبل نحره ولا امتنع لانه انشا صلاة مع زوال سببها نالتها (و هي
(الاكمل) على الاطلاق وإن لم يرص بها المأمورون إلا لعذر كما إذا بدأ بالكسوف قبل الفرض كما يأتي (أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة)
وسوايقها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها (وفي القيام الثاني) (٥٩) بعد التعوذ والفاتحة (كأنتي آية)

معتدلة (منها وفي القيام
الثالث) بعد ذلك (مائة

وخمسين) منها (وفي القيام
الرابع) بعد ذلك (مائة)

منها (تقريباً) كذا نص
عليه في أكثر كتبه وله

نص آخر أنه يقرأ في الثاني
آل عمران أو قدرها وفي

الثالث النساء أو قدرها
والرابع المائدة أو قدرها

وليس باختلاف عند
المحققين بل هو للتقريب

وهما متقاربان كذا قاله
ويشكل عليه أنه في الأول

طول الثاني على الثالث
وفي الثاني عكس وهذا هو

الأنسب فإن الثاني تابع
لأول والرابع الثالث فكان

الأول أطول من الثاني
والثالث أطول منه ومن

الرابع ويمكن توجيه الأول
بان الثاني لما تبع الأول

طال على الثالث وهو على
الرابع ويؤيده ما يأتي

في الركوع فيمكن حمل
التقريب على التخيير بينهما

لتعادل علمتهما كما علمت
(ويسبح في الركوع الأول

قدر مائة من) الآيات المعتدلة
من (البقرة وفي الثاني)

الاعادة هنا ويظهر أنها لو انجلت وهم في المعادة أتموها معادة كالو انجلت وفي الأصلية ع (قوله ان
محله) أي سن الاعادة فيما ذكر (قوله بل ومن اراد صلاتها الخ) أي وحل جواز صلاة من اراد الخ (قوله
ولا امتنع) أي ما ذكر من الاعادة والانشاء (قوله إلا لعذر الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه وحل مامر
إذا لم يكن عذره ولا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ
في كل ركوع بالفاتحة وقيل هو الله احد وما شبهها اه سم عبارة البصري قوله إلا لعذر أي فلا تكون
حينئذ هي الاكمل بل الاكمل حينئذ الكيفية الثانية اه (قوله وسوايقها) الأولى وسوايقها (قوله وهي أفضل
لمن أحسنها) أي فان قرأ قدرها مع أحسنها كان خلاف الأولى ع (قوله بل ومن اراد صلاتها الخ) أي وحل جواز صلاة من اراد الخ (قوله
وفي الرابع مائة) أي مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله وله نص اخر الخ) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في
البويطي والام والمختصر في محل آخر أنه يقرأ الخ اه (قوله وهما متقاربان) أي والاكثر على الأول معنى
(قوله أنه في الأول الخ) عبارة النهاية وما نظر به فيما تقرر من ان النص الأول فيه تطويل الثاني على الثالث
وهو الأصل إذا الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ
النساء أطول من آل عمران وبين النصين تفاوت كبير رده به يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل
الثالث على الثاني ونقصه عنه اه (قوله وهذا هو الأنسب الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة لما احتج
به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على
الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فبما علم
فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه سم وفي النهاية والمعنى ما يوافقه وقد
يقال وجه الدلالة ان الثالث لما كان اصلاً غير تابع كان الأنسب تطويله على مطلق التابع الشامل للثاني
والثالث (قوله ويؤيده) أي الأول قول المتن (في الركوع الأول الخ) ظاهره وإن لم يطول القيام ولا مانع
منه لان تطويل الركوع او السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالأولى ان لا يطيله لما فيه من مخالفة
الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام ع (ش) ولك ان تمتع دعوى الظهور بان الكلام هنا في الكيفية الثالثة
(قوله بالسین أوله) أي خلافاً لما في التنبيه من تقديم المنشأة الفوقية على السین معنى قول المتن (والرابع
خمسین) قال العلامة الشوری هلا قال ستین وما وجه هذا النقص اه اقول انه جعل نسبة الرابع للثالث
كنسبة الثاني الأول والثاني نقص عن الأول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين ع (ش) وفي
البجيرمي عن البرماوی وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشرة فقط لانها اقل عقود العشرات اه قول المتن
(تقريباً) أي في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير نهاية ومعنى (قوله انه يسبح في كل ركعة
بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله ويقول

(قوله إلا لعذر كما إذا بدأ الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه وحل مامر إذا لم يكن عذره والا
سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في
كل ركوع بالفاتحة وقيل هو الله احد وما شبهها اه (قوله وهذا هو الأنسب الخ) يتأمل وجه
الانسية ووجه الدلالة لما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار
تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني
او زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فبما علم فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه (قوله
وله نص اخر انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

قدر (ثمانين و) في (الثالث) قدر (سبعين) بالسین أوله (و) في (الرابع) قدر (خمسین تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله
نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته ويقول في كل رفع سمع الله لمن حمده بذلك الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يطول السجدة في
الاصح) كما لا ينبغي التمسك بالجلوس بين السجدة والاعتدال الثاني (قلت الصحيح تطويلها) وهو الأفضل لانه ثبت في الصحيحين ونص

(الخ) عطف على قول المصنف ويسمى الخ قول المتن (في البويطي) أى في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الادنى كان خليفة الشافعي رضي الله تعالى عنه في حلقته بعده مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين نهاية ومعنى قول المتن (وتسن جماعة) وينادي لها الصلاة جامعة كما علم بامروا وتستحب للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا بأس بنهاية ومعنى (قوله وبالمسجد الخ) عبارة النهاية والمعنى وتسن صلاتها في الجامع كتنظيره في العبداء قال ع ش قوله مر كتنظيره في العيد قضيته انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا إلى الصحراء وقال سم على حج قوله وبالمسجد لا لعذر الخ قال في العباد وبالمسجد وإن ضاق هو سكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع هو قوله هنا لا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد ويمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج إلى الصحراء قد يؤدي إلى فواتها بالانجلاء اه (قوله جماعة بالرفع) إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا اقوله وليس إلى بل تمييز وكذا في المعنى لا اقوله ويصح إلى المتن (قوله ويصح جعله حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض سم (قوله وذلك الايهام منتف الخ) محل تأمل لا مكان حمل المطلق على المقيد فلا ينتفي الايهام بصري وسم قول المتن (ويجهر) أى الامام والمنفرد ندبا ومعنى ونهاية (قوله لانها ليالية) أى ان فعلت قبل الفجر (أو ملحقة بها) أى ان فعلت بعده فالوللتنويج بصري وسم (قوله بل يسر) (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالمتجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (قوله ثم يخطب الخ) أى ندبا بعد صلاتها نهاية ومعنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها ام لا فيه نظر والاقرب الثاني ثم رايت في العباد ما نصه ولا تجزئان أى الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله من غير تكبير) وهل يحسن ان يأتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعبارة الناشئ يحسن أن يأتي بالاستغفار لانه لم يرد فيه نص اه ع ش (قوله وتكره الخطبة الخ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذرعى تبعاً للنص انه لو صلى ببلد به وال فلا يخطب الامام إلا بامر به ولا يفكره ويأتى مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفوض السلطان ذلك لأحد بخصوصه ولا لم يحتج لاذن أحد اه (قوله ما اذا اعتيد استئذانه الخ) الاولى الضبط بخشية الفتنة بصري (قوله او كان الخ) أى الامام قول المتن (خطبتين الخ) يعلم منه انه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للاتباع معنى (قوله فسنة هنا) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه (قوله

(قوله وبالمسجد لا لعذر) قال في العباد وبالمسجد وإن ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع اه وقوله هنا لا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله ويصح جعله حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض (قوله وذلك في الايهام منتف) اقول انتفاؤه ممنوع إذ لا معنى للايهام إلا احتمال تقييد سنيتها بالجماعة هو حاصل مع ما ذكر اول الباب لا احتمال تقييده بما افاده ما هنا لان المطلق يحمل على المقيد بل الايهام لازم لما اعترف به من قوله الظاهر الخ اذن من لازم الظهور وجود الاحتمال (قوله او ملحقة بها) أى كما في بعد الفجر (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول او القمر في الثاني فالمتجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر (قوله اما شر وطهما فسنة الخ) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون

الاول والثاني نحو الثاني (وتسن جماعة) وبالمسجد إلا لعذر وذلك للاتباع رواه الشيخان وإنما لم يسن هنا الخروج للصحراء لانه يعرضه للفوات قبل جماعة بالرفع أى فيها ولا يصح نصه حالا لا فتضائه تقييد النذب بحالة الجماعة وليس كذلك اه وفيه نظر بل النصب هو الظاهر وليس بحال بل تمييز مجول عن نائب الفاعل ويصح جعله حالا وذلك الايهام منتف بقوله أولا هي سنة الظاهر في سننها للمنفرد أيضا (ويجهر بقراءة كسوف القمر) إجماعا لانها ليالية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسر للاتباع صححه الترمذي وغيره (ثم يخطب) من غير تكبير كما يحتمل ابن الاستاذ (الامام) للاتباع في كسوف الشمس متفق عليه وقيس به خسوف القمر وتكره الخطبة في مسجد بغير اذن الامام خشية الفتنة ويؤخذ منه أن محله ما اذا اعتيد استئذانه أو كان لا يراها ويخطب امام نحو المسافرین لا امامة النساء نعم ان قامت واحدة فوعظت فلا بأس وكذا في العيد كما هو ظاهر (خطبتين بأركانهما) وسننها السابقة (في الجمعة)

كالعبد نعم تحضل السنة هنا
بخطبة واحدة على ما في
الكفاية عن النص وتبعه
جمع لكن رده آخرون
وهو المعتمد (ويبحث)
الخطيب ندبا الناس (على
التوبة والخير) عام بعد
خاص وحكمة افراده من زيد
الاهتمام بشأنه ويحرضهم على
العتق والصدقة للاتباع
بسند صحيح في كسوف
الشمس وقيش بهما الباقي
ويذكر ما يناسب الحال
من حث وزجر ويكثر
الدعاء والاستغفار (ومن
ادرك الامام في ركوع اول)
من الركعة الاولى أو الثانية
(ادرك الركعة) كغيرها
بشرطه السابق (أو) أدركه
(في) ركوع (نان او في قيام
نان) من الاولى أو الثانية
(فلا) يدركها (في الاظهر)
لان ما بعد الركوع الاول
في حكم الاعتدال وإنما
وجبت الفاتحة وسنت
السورة فيه للاتباع محاكاة
للاول لتميز هذه الصلاة
عن غيرها وفي مقابل
الاظهر هنا تفصيل لسنا
بصدده ويشن هنا الغسل
لالتزين السابق في الجمعة
كاجته بعضهم لخوف فواتها
(وتفوت صلاة) كسوف
(الشمس) إذ لم يشرع فيها
(بالانجلاء) لجميها يقينا
للبعضها ولا إذا شكنا فيه

كالعبد) أي فلا يشترط كون الخطبة عربية خلافا للنهية والمغني (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمغني والنهاية
قول المتن (ويبحث على التوبة) أي من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ونهاية ومغني عبارة
شيخنا أي يأمرهم امرامؤ كداعلي التوبة من الذنوب وهي وان كانت واجبة قبل امره لكنهما كما
افاده القليوبي وقد تكون سنة قبل امره ونجب به كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر اسلم وصي بلغ وذنب تاب
اه (قوله عام الخ) أي ذكر الخير بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويحرضهم) إلى قوله وإنما وجبت في
النهاية والمغني (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط المبداني انه
لا يشترط هنا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة)
أي صدقة التطوع وتحصل بأقل متمول ما لم يعين الامام قدرا من ذلك وإلا تعين على من ندر عليه وضابط
من تجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفي البجيرمي عن الحنفية انه اذا
عين الامام قدرا زاد على زكاة الفطر لزم بشرط ان يكون فاضلا عن كفايته وكفايته مونة بقية العمر الغالب
اه وقال شيخنا في الاستسقاء انه هو المعتمد (والصدقة) أي والدعاء والاستغفار نهاية ومغني (قوله ويذكر
الخ) أي في كل وقت من الحدث والزجر مغني (قوله ما يناسب الحال الخ) أي كالصوم والواجب منه بالامر
يوم وكالصلاة والواجب منها بذلك ركعتان نعم ان عين قدرا من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول
المتن (في ركوع اول) هو بالتثنية وتركه لان اول ان استعمل بمعنى مقدم كان مصرقا وبما في اسبق كان
ممنوعا من الصرف ع ش (قوله فلا يدركها) زاد المحلى أي والمغني أي شيئا منها اه أي فليس المراد انه يدرك
ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام ع ش قول المتن (في الاظهر) محله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة أما
من احرم بها كسنة الظاهر فيدرك الركعة بأدراك الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله
اوفيه واطمان يقيما قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظام صلاتيهما حينئذ (فرع) لو اقتدى
بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فابعد واطاق نيته وقتلنا ان من اطاق نية الكسوف انعقدت
على الاطلاق فهل تنعقد له هنا على الاطلاق ولو ال المخالفة او لا لان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لثلا
تلتزم المخالفة فيه نظرا وظن مر اختيار الاول سم على المنهج اه ع ش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال
ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة للمغني والقول الثاني يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القومة
التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم وفي
الثانية وسلم الامام قام وركع ثم اتى بالركعة الثانية بركوها ولا يفهم هذا المقابل من اطلاق المتن بل
يفهم منه انه يدرك الركعة بكاملها وليس مراد الا خلافا انه لا يدرك الركعة بجملة لها وفي النهاية نحوه (قوله
ويسن) إلى قوله اه في المغني الا قوله ويفرق إلى اما اذا قوله قيل وإلى قول المتن وبها في النهاية الا قوله
وبانه يلزم إلى وبان دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة للمغني والنهاية لا للتنظيف بحاق وقلم كما صرح به
بعض فقهاء اليمن لصيق الوقت ولانه حالة سؤال وذلة ويظهر انه يخرج في ثياب بذلة ومونة قياسا على الاستسقاء
لانه اللائق بالحال ولم ار من تعرض له هو اعتمده شيخنا (قوله اذا لم يشرع) سيد كر محترزه بقوله اما اذا
زال (قوله وتفوت صلاة كسوف الشمس) أي بخلاف الخطبة فانها لا تفوت لان القصدها الوعظ وهو لا
يفوت بذلك فلو انجلي بعض ما كسف فله الشروع في الصلاة كالم لم ينكسف منها الا ذلك القدر نهاية ومغني
(قوله ولا إذا شككنا) عطف على لالبعضها عبارة النهاية والمغني ولو حال سحاب وشك في الانجلاء او
الكسوف لم يؤثر فيعلم في الاول دون الثاني عملا بالاصل فيهما اه (ولا نظر في هذا الباب لقول المتجملين
الخ) أي فاذا قالوا انجلت او انكسفت لم تعمل بقوله فصل في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذا

الخطبة عربية شرح مر (قوله لا التزين الخ) عبارة شرح الروض واما التنظيف بحاق الشعر وقلم الظفر
فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن فانه يضيئ الوقت اه (قوله ولا إذا شككنا فيه) لحيولة سحاب
الخ قال في الروض فان حال سحاب وقال منجم أي او أكثر كما في شرحه انجلت او كسفت لم يؤثر اه قال في

ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين مطلقا وان كثروا لانه تخمين وان اطرذو ويفرق بين هذا وجواز عمل المنجم في الوقت والصوم بعلمه بان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها وبانه يلزمه القضاء في الصوم وان صادف كما يأتي فله جابر وهذه لا قضاء فيها كما مر فلا جابر لها وبان دلالة دلالة على ذنبك اقوى منها هنا وذلك لقوات سببها اما اذا زال أثناءها فانه يتمها قيل ولا توصف باداء ولا قضاءه والوجه صحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمى الجمار ولو بان وجود الانجلاء قبل الشروع فيها فالوجه انها ان كانت كسنة الصبح وقعت نفلا مطلقا كالأحرار بفرض او نفلا قبل وقته جاهلا به أو كالهئية السكاملة بان بطلانها اذا نفل على هيئتها يمكن انصرافها اليه (وبغروبها كاسفة) لزوال سلطانها والانتفاع بها (و) تفوت صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) لجميعة كما مر في الشمس (وطلوع الشمس) لزوال سلطانها (لا) بطلوع (الفجر) وهو خاسف فلا تفوت (في الجديد) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع بضوئه وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر

الأصل عدمه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ويفرق الخ (عش (قوله خارجة عن القياس) في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح سم (قوله وبانه يلزمه القضاء الخ) في لزوم القضاء كلام باقي في محله وقد يعكس الفرق بهذا فيقال لما لم يمكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لثلاث تفوت راسا ولا كذلك الصوم سم (قوله دلالة علمه) أي المنجم (على ذنبك) أي الوقت والصوم (قوله وذلك الخ) أي فواتها بالانجلاء بصري (قوله اما اذا زال) أي انجلي جميعها نهاية ومعنى (قوله) فانه يتمها) أي وان لم يدرك ركعة منها نهاية ومعنى أي وان علم عند الاحرام ان الباقي لا يسع الصلاة كما يأتي في النسخ (قوله قيل ولا توصف الخ) صنيعة النهاية والمعنى صريح في انه راجع لقوله اما اذا زال أثناءها الخ لكن ظاهر صنيعة الشارح وصريح ما يأتي عن سم اننا في طاق صلاة الكسوف (قوله والوجه صحة وصفها بالاداء) أي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وقديقال ينبغي ان توصف بهما لان لها وقتا مقدرا كسنة مبهم فان ادركها او ركعة منها قبل الانجلاء فادام وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة فقضاء سم بخذف (قوله ولو بان الخ) أي لو شرع فيها ظلما بقاءه ثم تبين انه كان انجلي قبل تحرره بهانها (قوله وقعت نفلا الخ) عبارة النهاية انقلب نفلا قال عش قوله انقلب الخ كالحصر يريح في انه اذا علم بذلك في أثناءها انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من انه اذا احرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلا بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجمل الى الفراغ منها فان علم ذلك في أثناءها بطلت فيحمل هذا على ما هناك فتصور المسئلة بما اذا لم يعلم انجلاءها الا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الان اه اقول بل الظاهر هنا الاطلاق اذ يغتفر في التأخر عن الوقت كما هنا ما لا يغتفر في التقدم عليه كما هناك وايضا يغتفر في صلاة الكسوف ما لا يغتفر في غيرها (قوله كالهئية الخ) الاولى على الهئية (قوله قبل الشروع) الى الباب في النهاية الا قوله ولو بعد الفجر (قوله لجميعة) أي يقينا شايخنا قول الماتن (وطلوع الشمس) أي ولو بعضا شايخنا (قوله لزوال سلطانها) الى قوله وكذا ان نوى في المغنى (قوله لا بطلوع الفجر) أي وان كان في ليل يقطع بانه وان لم يكن كاسفا لا يوجد في ذلك الوقت كما مر الشهر كما يصرح به قوله الاتي ويجاب الخ عش (قوله اذا خسف بعد الفجر الخ)

شرحه فيصلي في الاول لان الأصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الأصل عدمه (ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين) أي فاذا قالوا الانجاء او انكسفت لم يعمل بقولهم فبصلي في الاول اذ الأصل بقاء الكسوف دون الثاني اذ الأصل عدمه مر (قوله خارجة عن القياس) أي في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح (قوله وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ) في لزوم القضاء كلام باقي في محله وقد يعكس الفرق بهذا فيقال لما لم يمكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لثلاث تفوت راسا ولا كذلك الصوم (اما اذا زال أثناءها فانه يتمها) يحتمل ان محله ما اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بان بقي طلوع الشمس أو غروبها ما لا يتصور ابقاء جميع الصلاة فيه اما اذا كان الباقي كذلك فلا تنعقد مع العلم بالحال وكذا مع الجمل بالهئية المعروفة بخلافها كسنة الظهور لانها على صورة النفل المطلق ولا يتصور ان يعلم زوال الكسوف قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب لان زواله غير مضبوط فليتأمل ثم رايت قول الشارح وله الشروع فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر (قوله والوجه صحة وصفها بالاداء) أي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وبوجه بان القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدر له شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فكفي في كونها اداء صحة الاحرام بها وقد يرد على هذا الوجه ان الاداء فعل انبي في وقته المقدر له شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد القيل المذكور الا ان يمنع اعتبار ما ذكر في الاداء فليتأمل وقد يقال ينبغي ان توصف بهما لان لها وقتا مقدرا كسنة مبهم فان ادركها او ركعة منها قبل الانجلاء فادام وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة فقضاء لكن اذا حصل الانجلاء قبل الاحرام بها امتنع فليتأمل وفي العياض فرع انما يدرك المسبوق الركعة بادر الكوع الاول مع الامام فان كان أي الكوع الاول الذي ادركه من الثانية صلى بعد سلام الامام ركعة بهيأتها ان بقي الكسوف وإلا لم تبطل لكن يخففها اه وقوله فان كان من

وإن علم طلوع الشمس فيها لأنه لا يؤثر (ولا تفوت بغروبها خاسفا) ولو بعد الفجر كما لو غاب تحت السحاب خاسفا مع بقاء محل ساطعائه والانتفاع به قال ابن السدي هذا شكل وان اتفة واعاياه لأنه قد تم ساطعائه في هذه الليلة اه وبجواب (٦٣) بأنهم انظروا الماء زشانه لا بالنظر

ليلة مخصوصة ولاناطة الاشياء

بما من شأنه كثير في كلامهم

ولا يفوت ابتداء الخطبة

بالانجلاء لان خطبته صلى

الله عليه وسلم انما كانت بعده

(ولو اجتمع كسوف وجمعة

او فرض آخر قدم) وجوبا

(الفرض) الجمعة وغيرها

(إن خيف فوته) لان

فعله حتم فمكان اهم في

الجمعة يخطب لها ثم يصليها

ثم الكسوف ثم يخطب له

(ولا) يخف فوته (فلا ظهر

تقديم الكسوف) لخوف

فوته بالانجلاء فيقر ابعد

الفاحة بنحو سورة الاخلاص

(ثم) بعد صلاة الكسوف

(يخطب للجمعة) في صورتها

(متعرضا للكسوف)

ليستغنى بذكره ما يتعلق

بالخسوف عن خطبتين

اخرين بعد الجمعة ويجب

أن ينوي خطبة الجمعة فقط

فان نواها بطلت لانه

شرك بين فرض ونقل

مقصود لان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف

فليس كنية الفرض والتحية

وكذا ان نوى الكسوف

وحده وهو ظاهر فيستأنف

خطبة للجمعة او اطلق لان

القرينة تصرفها للخسوف

وقول الاذرع لا تنصرف

الخطبة اليه الا بقصده لان

خطبته سقطت مبنى على

وكذا فيما إذا كسفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شورى اه بجزمى قول المتن (ولا يغروبه خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطاب انشائها بعد غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم الي فيه نقلا وينبغي ان يصل على الجديد انتهى وهو متجه انتهى اه سم اقول ويصرح بذلك ايضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اه وفي شرح بافضل ولا يغروبه قبل الفجر او بعده وقبل طلوع الشمس خاسفا اه (قوله هذا شكل) اى قول الائمة ولا تفوت بغروبها خاسفا (قوله بأنهم نظروا) عبارة ماغنى باننا لا ننظر الى ليلة مخصوصة صها بل ننظر الى ساطعائه وهو الليل وما الحق به كائنا ننظر الى ساطع الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره اه (قوله ولا يفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء) اى بعد الصلاة شورى قول المتن (ولو اجتمع) عبارة الشبهة والمغنى ولو اجتمع عليه صلاتان فاكثروا بأممن الفوات قدم الا خوف فوتائهم الا كدفعلى هذا لو اجتمع عليه كسوف اه قول المتن (او فرض آخر) اى ولو نذر انماية ومغنى (قوله فى الجمعة يخطب) اى وفى غيرها يصلى الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر مغنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) اى إن بقى او بعضه مغنى (قوله ثم يخطب له) اى وان انجلى كما مر قول المتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب للفصل نهاية واسنى قال ع ش اى وجوبا وظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك فى اول الخطبة او فى آخرها او خلاها اه (قوله فيقرأ) اى فى كل قيام نهاية ومغنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة النهاية والمغنى وما نظر به المصنف من ان ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالوضوح المحمدى الى الفرض رد بان خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه اه (قوله فيستأنف خطبة الجمعة) كان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخ (قوله او اطلق) وهو المعتمد نهاية وسم (قوله لان القرينة) اى تقدر الكسوف على الخطبة (قوله اليه) اى الخسوف (قوله الا بقصده) اى فيكفى الاطلاق لا نصرافها حينئذ الى الجمعة فقط (قوله مبنى الخ) اى وقول شرح الروض وهو الاقرب اه ضعيف ع ش (قوله والعيد) الى قوله انتهى فى المغنى (قوله نعم يجوز هنا قصد هما الخ) اى العيد والكسوف وبقى ما لواطق هل تنصرف لها أو لا فيه نظروا الاقرب ان يقال تنصرف للصلاة التى فعلها عقبها ومحله ما لم توجد منه قرينة إرادة احدهما بان افتتاح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وإن آخر صلاة الكسوف او افتتاحها بالاستغفار فتصرف للكسوف وإن آخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى انها تنصرف اليهما ع ش اقول واليه يميل قول سم وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما اه (قوله بالخطبتين) والظاهر انه يراعى العيد

الثانية الخ عزاه فى شرحه للجموع نقلا عن نص البوطى وقوله لم تبطل قال فى شرحه قضيته ان له جواز خلافة فليراجع له ان يتبعها على هيئتها المشروعة بخلاف لان المؤقتة لا يبطل ما خرج وقتها وإن استحال قضاءها كالجمعة وقوله لكن يخففها اى ندبا كما فى شرحه ثم قال فى العباب ولا تبطل به اى بالغروب او الطلوع فى الاثناء اه (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) اى فليست كالجمعة فى امتناع لإنشائها بعد ضيق الوقت (قوله فى المتن ولا تفوت بغروبها خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطاب انشائها بعد غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم ارفيه نقلا وينبغي ان يصل على الجديد اه وهو متجه ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا كما بعده فالوقت واحد فلم يخرج الخ ما اطاله به من الفوائد الجلية (قوله فى المتن متعرضا للكسوف) قال فى شرح الروض ويحترز عن التطويل الموجب للفصل اه (قوله او اطلق) هو المعتمد مر (قوله نعم يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الاطلاق هنا ينصرف اليهما

أنه لا يحتاج لخطبة وإن لم يتعرض فى خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصلى الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد اصل منه نعم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكله فى المجموع بأنهما سنتان مقصودتان فليضر التثريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة الضحى وسنة الصبح المقضية

ويجاء بأنهما كانتا تابعين (٦٤) للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستنا كالأهلين لأنه يغفر في التوابع ما لا يغفر في غيرهما ثم

رأيت السبكي أشار لذلك (ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوت الوتر لأنه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنازة (أو خسوف) وجنازة قدمت الجنازة خوفا من تغير الميت ثم يفرد طائفة لتشيعها ويشغل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قدمت أن حضر ولو حضر و إلا أفرد لها جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تعليمهم يقتضى وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما اعتد من تأخيرها عنها فينبغي التحذير منه ولما ولي ابن عبد السلام خطابة جامع عمرو رضى الله عنه بمصر كان يصلى عليها أولا ويفتى الحمالين وأهل الميت أى الذى يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها وإنا يشجعه إن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالأخير يسير وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حينئذ قيل اجتماع العيد مع خسوف الشمس محال عادة لأنها لا تكسف إلا فى الثامن أو التاسع

فيكبر في الخطبة لأن التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لأنه غير مطلوب في خطبته لأنه ممنوع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزبائدي انتهى شوبرى اه بحججى (قوله لما كانتا تابعتين للصلاة الخ) أى لأن القصد بهما الوعظ إذ ليست واحدة منها شرط للصلاة غش (قوله أشار لذلك) أى حيث قال وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة انتهى اه سم (قوله ووتر) أى أوتر أويج (قوله فوت الوتر) أى أوتر أويج نهاية ومعنى (قوله لأنه أفضل) أى لمشرعية الجماعة في صلاته زى أى مطلقا غش اه بحججى (قوله ثم يفرد طائفة لتشيعها الخ) أى ولا يشيعها الإمام ولا يشتغل الخ معنى (قوله ببقية الصلوات) بالإضافة (قوله وإلا) أى وإن لم تحضر أو حضرت ولم يحضر الولى معنى ونهاية (قوله فرض اتسع وقته) أى فإن ضاق وقته قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر سم وعش وشيخنا (قوله قدمت) أى وجوبا كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير في تمام سم واغتمده عش وشيخنا (قوله أفرد لها جماعة الخ) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله قال السبكي تعليمهم يقتضى وجوب تقديمها الخ) ينبغى جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل سم على حج أقول وقد يجاب بأن الوجوب محمول بقريته كلامه على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضور من عادتهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز تأخيرها إلا فائدة فيه غش (قوله وبقي الحمالين) قال سم على حج أى المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغى أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشيعه منهم مر اه أى ولا نظر لما جرت به العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه عش (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله وإنا يشجعه الخ) عبارة النهاية وتبينه أن محل حرمة التأخير أن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالأخير إذا كان يسير أو فيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه (قوله فالتأخير) والاولى الموافق لما رافقنا من النهاية والتأخير الخ بالواو الحالية (قوله قيل) إلى الباب فى المعنى (قوله قيل الخ) عبارة المعنى والنهاية واعتضت طائفة على قول الشافعى رضى الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف الخ بأن العيد ما الأول من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع إلا فى الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين الخ (قوله بأنه لا استحالة عند غير المنجمين) أى وقول

(قوله ثم رأيت السبكي أشار لذلك) فى شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك فى الخطبة لحصول القصد بها بخلافه فى الصلاة اه (قوله ولو اجتمع معها فرض الخ) عبارة العياض وجنازة مع فريضة وأمن فوتها قدم الجنازة وإلا فالأخير (قوله ولو اجتمع معها فرض) أى ولو جمعة قدمت أى وجوبا كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتأمل (اتسع وقته) أى فإن خيف فوت الفرض قدم إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر (قوله) وإلا أفرد لها جماعة ينتظرونها لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله قال السبكي تعليمهم يقتضى وجوب تقديمها على الجمعة) ينبغى جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل (قوله وبقي الحمالين) أى المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغى أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

والعشرين ورد بأنه لا استحالة فى ذلك عند غير المنجمين كيف وقد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي ﷺ وروى المنجمين

المتجمين لا عبرة به والله على كل شيء قدير نهاية ومغنى (قوله عن الواقدي) صريح صنيع النهاية والمغنى أنه راجع للمعطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من المحرم ع ش (قوله بأن يشهدان الخ) أي فتشكك في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر وبأن الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة نهاية ومغنى (قوله لا يصلي الخ) عبارة النهاية والمغنى يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعاً للنص اه قال في شرح الروض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لسكنه قياس النافلة التي لا تشرع فيها الجماعة اه واقره ع ش (قوله من نحو زلازل الخ) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لا مر اه سم على حج وفي الاسنى ويسن الخروج الى المحررا وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها اه ع ش (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الظهر وينوي سببها أي الصلاة عبارة شرح الروض وبهذا جزم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا تصلي على هيئة الخسوف قولاً واحداً اه ع ش (قوله مع التضرع والدعاء) لانه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال اللهم اني اسالك خيرا وخير ما فيها وخير ما ارسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به قيل ان الرياح اربع التي من تجاه الكعبة الصبا ومن ورائها الدبور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولكل منها طبع فالصباح حار يابس والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب على اهلها جعلنا الله تعالى ووالديننا مشايخنا واصحابنا منهم مغنى وقوله قيل الخ في النهاية مثله

(باب صلاة الاستسقاء)

أي وما يتبع ذلك ككرامة سب الريح ع ش (قوله هو لغة) الى قوله وليس في النهاية والمغنى إلا قوله قال الى واكتفا (قوله هو لغة طلب السقيا) أي مطلقا من الله تعالى ومن غيره حاجة او بدونها (قوله وشرعا طلب السقيا) أي سقيا العباد كلا أو بعضا ع ش (قوله والاصل فيها الخ) أي قبل الجماع نهاية ومغنى قال ع ش أي في الجملة فلا يثنى ان بعض انواعه مختلف فيه اه قول الماتن (هي سنة) أي ونجب بامر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب سم أي وفي الامداد كرده على بافضل قال البجيرمي ومحل كونها سنة مؤكدة ان لم يامرهم الامام بها ولا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية ثم ظهر انه يكفي بنية السبب شوي ويورده الحنفى بانه كيف لا ينوي الفرضية مع وجوبها واعتماده لا بد من نية الفرضية قياسا على المندورة على الصوم اه (قوله لكل أحد) أي لمقيم ولو بقرية او بادية ومسافروا لو سفر قصر وحرور قيق وبالغ وغيره وذكرنا في شيخنا ونهاية قال ع ش أي ولو عاصيا بسفره أو إقامته اه (قوله بانواعها) أي الاستسقاء والتأنيث باعتبار السنة وهو أولى من قول الرشيدى الصواب بانواعه أي الاستسقاء إذا الصلاة لا تنقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله مجرد الدعاء) أي فرادى او مجتمعين خلف الصلوات اولا ع ش (ولو نفلا) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر ع ش

عن تشييعه منهم مر (قوله من نحو زلازل الصواعق) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لا مر (فرع) هل يصلي الكسوف والنجوم كافي كسوف الشمس والقمر بحث الزركشي انه يصلي له ورد عليه الشارح في فتوى وأطال فيها بما بحثنا معه فيه بما مشها

(باب صلاة الاستسقاء)

(فرع) أخبر معصوم بالقتل باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه الدعاء بالسقيا اولا (قوله في الماتن هي سنة) أي وتجب بامر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب فانه لما ذكر ان الاوجه ان الصوم بأمر الامام يجب ظاهرا وباطنا ويشترط تبييت نيته كما يصرح به كلامهم في الصيام قال ما نصه ومن احتج لعدم الوجوب بان صلاة الاستسقاء تجب بامر الامام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها فقد ابعد لان القائلين بوجوب الصلاة بامرهم إنما تركوا التصريح بوجوب نية

الزيرين بكارو البيهقي عن الواقدي انه مات يوم عاشوراء شهر ربيع الاول وكسفت أيضا يوم قتل الحسين رضي الله عنه وقد اشتهر أنه كان يوم عاشوراء على أنه قد يتصور موافقة العيد للثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقص رجب وتاليه وهي في الحقيقة كوامل (فرع) لا يصلي لغير الكسوفين من نحو زلازل وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين لا صلاة الكسوف على الاوجه مع التضرع والدعاء (باب صلاة الاستسقاء) هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة اليها وسقاه وأسقاه بمعنى والاصل فيها فعله ^{صلى الله عليه وسلم} لها وكذا الخلفاء بعده (هي سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأنواعها الثلاثة أدناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلا

الانوار ويتحول فيها للقبلة عند الدعاء وبحول رداءه واعتراض بأنه من تفردده مع انه صلى الله عليه وسلم استسقى فيها ولم يفعله وايضا استقبال القبلة فيها مكروه بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه انه عبر بيجوز وهو الذي رأيت في نسخة ثم قال بل الذي يتجه ندبه وحينئذ فلا اعتراض إنما يتجه على الثاني واكملها الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الاتية لثبوتها في الصحيحين وغيرهما وليس في القرآن ما ينفيها إذ ترتب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهو د صلى الله على نبينا وعليهما وسلم المراد به الايمان وحقيقته لا ينفي ندب الاستسقاء لانقطاعه الثابت في الاحاديث التي كادت ان تتواتر على ان الاصح في الاصول ان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وبتسليمه فحلته ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للهاء لفقده او ملوحته او قلته بحيث لا يسكني او لزيادته التي بها نفع وان كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة فيسن لغيرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم ان كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم على ما بحث

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا (قوله ويتحول فيها) أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عطف على قوله عبر بيجوز وما بينهما جملة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل يتجه ندبه (قوله ما ينفيها) أي الكيفية الاتية (قوله المأمور به فيه) أي بالاستغفار في القرآن (قوله المراد به الخ) لا يقال انه ان كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدع اعني ترتب الخ بلا خبر او خبر اله لم يصح الاخبار لان مبنى هذه المناقشة ان حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع لجواز عطفه على الايمان والهاء للاستغفار وقوله لا ينفي الخ خبر وترتيب الخ تأمل سم وقوله والهاء الخ أي في حقيقة أي والاستغفار الحقيقي هو الايمان ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على انه لا مانع من ارجاع الهاء للايمان كما هو الاقرب (قوله لا نقطاعه) أي الماء (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة الى الماء ولا نفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء مغني ونهاية زاد شيخنا بل ولا تصح كما قرر الحنفيا واه وقولهم في ذلك الوقت ليس بقيد عند ع ش عبارة قوله عند الحاجة أي ناجزة او غير ما كان طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة اليه حالا حصوله بعد مدة يحتاجون فيها اليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه اه (قوله للهاء) الى قوله وجعل في النهاية والمغني لا قوله على ما بحث (قوله لفقده) أي وتوقف النيل أي ونحوه في ايام زيادته شيخنا (قوله او قلته الخ) (فرع) اخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقياء فليجب عليه الدعاء ام لا سم على حج والا قرب الثاني لان ما كان خارجا للعادة لا ترتب عليه الاحكام وقال شيخنا العلامة الشوبري قد يتجه تفصيل وهو انه ان جوز اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا لدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل ع ش (قوله وان كان الخ) غاية المتن (قوله فيسن لغيرهم الخ) أي وان لم يستسقوا هم ع ش (قوله الاستسقاء لهم) أي ويسالوا الزيادة لانفسهم نهاية ومعنى أي اذا كان فيها نفع لهم (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة انظر لو نذر الاستسقاء فهل يخرج من عهده النذر باحدى الكيفيات المذكورة او يحمل نذره على الكيفية الكاملة فيه نظر والا قرب الثاني لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالمجور فيحمل اللفظ عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكمل فلا يبرم بطلاق الدعاء ولا به خلف الصلوات ع ش ظاهره ولو لم يقدر على الاكمل لعدم فعل اهل محله له (قوله نعم ان كانوا فسقة الخ) أي او بغاة نهاية ومعنى (قوله او مبتدعة) أي وان لم يكفروا ولم يفسقوا بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من اهل الذمة وسالوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي اجابتهم ام لا فيه نظر والا قرب الاول وفاء بزمهم ولا يتوهم من ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم وتحمل اجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش (قوله لم تفعل لهم الخ) قد يقال ان كان على وجه يؤدي الى ما أشير اليه في التعليل فلا يبعد وينبغي ان يلحق بهم ما لو كانوا ابغاة وقطاع طريق وكان اتساعهم في امر المعاش يغريهم على طغيانهم واما اذا عرى عن المفسدة فينبغي فعله اخذا باطلاقهم مع اطلاق النصوص المرغبة في الدعاء للمؤمنين واعل في القرصية اتكالا على كونه معلوما من كلامهم في باب صفة الصلاة وكون الوجوب هنا عارض ومن ثم لم يستقر في الذمة بخلاف المندور لا ينفي ذلك لان ملحظ النية التمييز وهو في الواجب لا يحصل إلا بالتعارض للقرينة سواء وجب قضاءه ام لا لان وجوب القضاء وعدمه لا دخل له في المقصود من النية اه وقال بعد ذلك بعد ان قرر وجوب الصوم بامر الامام ورد تمسكهم بالنص على عدم وجوبه وحكاية قول العباب والنص يقتضي خلافه أي عدم الوجوب مانصه وعلى التنزل فهو أي النص محمول بقريضة كلامه أي الشافعي في باب البغاة على ما اذا لم يامرهم الامام بذلك وبدل له وطهم اذا امرهم بالاستسقاء في الجذب وجبت طاعته فيقاس الصوم بالصلاة وبذلك يدفع قول ابن العباد قضية الاقتصار على الصوم عدم وجوب الخروج والصلاة بامره الى اخر ما اطال به (المراد به الايمان) لا يقال فيه مناقشة لانه ان كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدع اعني ترتب بلا خبر او خبر اله لم يصح الاخبار لانا نقول لان مبنى المناقشة ان حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع

ثلاثا تظن العامة حسن طريقته وجعل شارح من ذلك الحاجة إلى طلوع (٦٧) الشمس ويوجه بأن حبسها يمنع فائدة

السقيا لمنعه نمو التبت
والشمر فكان طلوعها من
تتمة الاستسقاء ويمكن أن
يقال انه من نحو الزوال
الذي مر فيه انه يصلي له
فرادى وهذا هو الوجه
ثم رأيت في كلامهم ما يرد
الاول (وتعاد) بأنواعها
(ثانيا وثالثا) وهكذا (إن
لم يسقوا) حتى يسقيهم الله
تعالى من فضله لخبر ان الله
يحب الملحين في الدعاء
وان ضعف ثم إذا أرادوا
إعادتها بالصلاة والخطبة
إن لم يشق عليهم الخروج
من غد كل خرجة خرج
بهم صياما وان شق ورأى
التأخير أياما صام بهم
ثلاثا وخرج بهم في الرابع
صياما وهكذا (فان
تأهبوا للصلاة) ولوللزيادة
الحجاج إليها (فسقوا قبلها
اجتمعوا للشكر) على تعجيل
مطلوبهم قال تعالى إن
شكرتم لازيدنكم
(والدعاء) بطلب الزيادة
ان احتاجوها (ويصلون)
الصلاة الآتية ويخطبون
أيضا للوعظ ويؤخذ منه
أنهم ينوون صلاة الاستسقاء
ولا ينافيه قولهم الآتي
شكرا (على الصحيح) شكرا
أيضا وبه يفرق بين هذا
ومالو وقع الانجلاء بعد
اجتماعهم ووجهه أن
القصد بالصلاة ثم رفع

اثبات التحفة بصيغة التبرئة اشعار بذلك بل يتقدح إلحاق الكفار ولو حريين بمن ذكر في إجراء هذا التفصيل
وعليه فقيد المسلمين للغالب بصرى وقوله واما إذا عرى عن المفسدة أشار إليه سم بما نصه (قوله ثلاثا تظن العامة
الخ) انظر على هذا الوان هذا الظن اهـ لكن اعتماد البحث المذكور الاسنى والنهاية والمغنى وشرح بافضل
وغيرهم وعلو أو لا بالتأديب والوجز ثم بما في الشرح وقوله ولو حريين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن
عش من التقييد بالذميين (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله او ملوحته
الحق به بعضهم بمشاعدم طلوع الشمس المعتاد والوجه عدم إلحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق
فتسن له الصلاة فرادى اهـ (قوله ويوجه الخ) قد يقال ايضا حبسها في معنى كسوفها سم (قوله
ما ردا الاول) أي ما يحته الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فيه ما مر آنفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية
والمغنى الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره اهـ (قوله وهكذا) إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا
قوله ولوللزيادة إلى المتن وإلى قول المتن على الصحيح في النهاية إلا ما ذكره وقوله وان ضعف (قوله وهكذا
الخ) حكى عن اصبح انه قال استسقى للنيل بمصر خمسة وعشرين يوما متواليه وحضره ابن قاسم وابن وهب
وغيرهما مغنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاول آكد في الاستحباب نهاية ومعنى (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله ان لم يشق الخ) الاول فان لم يشق بل ولم يشق فتأمل
(قوله وراى التأخير) أي واقضى الحال التأخير كانهقطاع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج إليها)
أي التي بها تنفع عبارة النهاية والمغنى إن لم يتضرروا بكثرة المطر اهـ وعبارة سم قوله ان احتاجوها لو قال
بدله ان نفعت كان اوفق بالسياق اهـ (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم
ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى
سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي
ذلك نيتهم بها الاستسقاء عش (قوله الآتي) أي آنفا (قوله شكرا أيضا) علة لقول المصنف ويصلون
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا سم على حج ولعل
الوجه ان يفرق بان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا ان ما هنا بقى اثره إلى وقت الصلاة
بخلاف ما هناك رشيدى (قوله بين هذا ومالو وقع الخ) عبارة عش لك ان تقول ما لفرق بين الاستسقاء
حيث طلعت فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا تطالب فيه هذه الامور
بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه إلا ان يجاب بان التوجيه بمجموع الامرين الشكر وطلب
المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اهـ (قوله ووجه ان القصد الخ) الاخصر الاسبك
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التخويف (قوله كادلت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه
وسلم إنما هذه الآيات يخوف الله بها فاذا رأيتوها فصلوها (قوله وقد زال) أي الخوف أو الكسوف
(قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بعين الحكم إذ السؤال لم يطلب
الشكر هنا دون ثم عبارة البصرى قوله وهنا تجديد الشكر قد يقال ان اراد صلاة الاستسقاء المفعولة
قبل السقيا فالقصد بها طلب السقيا لا الشكر او المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا مكان ان

لجواز عطفه على الايمان والاهاء للاستغفار وقوله لا ينبغي الخ خبر ترتيب تأمل (قوله ثلاثا تظن العامة الخ)
انظر على هذا الوان هذا الظن (قوله ويوجه الخ) قد يقال ايضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله وان
ضعف) أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله بطلب الزيادة) فيه شيء لان السياق افاد ان الغرض
حصول الزيادة المحتاج إليها إلا ان يحمل قوله فسقوا على اعم من حصول كل المحتاج اليه وبعضه وفيه
نظر فلو قال ان نفعت بدل ان احتاجوها كان اوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة
الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله وصلوا صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اهـ (قوله وبه يفرق الخ)
هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى

التخويف المقصود بالكسوف كادلت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك

يقال فليفعل بنظيره في الكسوف شكرا على نعمة إزالته اه أى فالمناسب أن يفرق بما تقدم آنفا عن
 الحواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله قبلها عما
 إذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثباتها اتجهوا جزما كما يشعر به كلامهم اه (قوله لم
 يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى و (قوله
 أو نائبه) عبارتهما أو من يقوم مقامه اه (قوله أو منه) أى من النائب (قوله لا نحو الشوكة الخ)
 يظهر أن المراد بوالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة الا لاني لان ذلك خارج عن
 طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب بصري وقوله متولى أمور السياسة الخ أى وتغلب على غيرها
 بشوكته (قوله وان البلاد الخ) عطف على قوله ان منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكة الخ) يظهر ان المراد بذى
 الشوكة ما ذكره في القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير
 الشارح بقوله لا امام لها باللام لا بها بالياء الموحدة بصري (قوله ويأمرهم الامام والمطاع) ظاهره ولو لمع
 وجود الامام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أى في البلاد التي لا امام فيها اه وفي العباب مع
 شرحه ولو عدم الولاية قدموا أى علماء ذلك المحل وصلاحه أحدهم أى من رأوا فيه صلاحا للجمعة والعيد
 والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم بالصالح ايضا بين المتشاكسين مغنى
 (قوله متتابعة) إلى قوله كما شمله في المغنى وإلى قوله وانتهى في النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه
 الصوم لانه إنما يلزم غير امتثال الامر هو وهذا مقتضى دفعه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية
 وعش (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعة الخ) يتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمرهم بأكثر من اربعة مر
 ويتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمر به الامام أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك سم على حج كما وافق عليه مر
 والطبلاوى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال لانه وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته
 لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا
 يبعد الاستمرار سم على حج (فرع) أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال م لزومهم صوم
 بقية الايام انتهى اقول بوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائدته لم تنقطع لانها بما صار سببا في المزيد
 سم على المنهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الثاني
 لانه كان لا مر وقد فات وبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم إتمام بقية
 الايام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذ من قولهم انه واجب لذاته لا لشق العصا ونقل بالدرس عن شيخنا
 الحلبي وشيخنا الزبائدي ما يوافق ذلك (فائدة) لو رجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم
 ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (فائدة) أخرى لو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا فهل يجب
 عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي وإلا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق
 المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهم حال النداء وبقى ايضا ما لو أمرهم بالصوم بعد
 انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذي يمتنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب
 له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به امرام بمعية بل بطاعة وبقى ايضا ما لو كانت حائضا ونفساء وقت امر

أو بعدها لم يخرجوا الشكر
 ولا لدعاء (ويأمرهم) أى
 الناس ندبا (الامام) أو
 نائبه ويظهر أن منه القاضي
 العام الولاية لا نحو والى
 الشوكة وان البلاد التي لا
 امام بها يعتبر ذو الشوكة
 المطاع فيها ثم رأيت
 الانوار صرح به فقال
 ويأمرهم الامام أو المطاع
 (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة
 (أولا) أى قبل يوم
 الخروج وبصوم الرابع
 الآتى ويصوم معهم لان
 الصوم يعين على رياضة
 النفس وخشوع القلب
 وبأمره بالثلاثة أو
 الاربعة يلزمهم الصوم

(قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي
 ان يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فيهم) ظاهره ولو لمع وجود الامام وفيه نظر (قوله
 ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لانه إنما يلزم غير امتثال الامر هو وهذا مقتضى دفعه فان
 قيل بل ينبغي ان يلزمه لانه للمصلحة العامة وهى تقتضى صومه ايضا فلنابره انه لو لم يأمر لم يلزم احد الصوم
 وان اقتضت المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليتأمل (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم)
 علوه بالامتنال لانه وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في
 الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا يبعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم)

الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الاسرو بقاء ما لو اسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه ام لا فيه نظر والاقرب الاول ع ش وقوله بوجه بان هذا الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يبعد وقوله والاقرب الثاني اخذا الخ ولو فصل وقيل بالوجوب لو خرج في اليوم الثاني مثلاً وعدمه لو تركه لم يبعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك ام لا الخ لعل الاقرب فيه الاول اي جواز الفطر (ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح إن كان فيه مصلحة عامة والواجب بتأكد وجوبه بامره به ومن هنا يعلم انه إذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الان وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقاً من نائب السلطان انه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى يخالف الناس امره فهم عصاة الى الان الامن شربه في البيت فليس بعاص لانه لم يناد على عدم شربه في البيت ايضا ولورجع الامام عما امر لم يسقط الوجوب شيخنا وقوله فهم عصاة الى الان فيه نظر بل الاقرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في مدة امامته فلا يجب بعدم موته وقوله ولورجع الامام الخ امر مثله عن ع ش مع ما فيه (بدليل الخ) محل تأمل فان فيه شبهة مصادرة بصري ولك ان تجيب بانه دليل اني لالهي (قوله) بدليل وجوب تبييت الخ) عبارة النهاية وعلى هذا اي ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووي والسبكي والقمولي والاسنوي وغيرهم وافتاء الوالد رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلم يبيته لم يصح اه قال ع ش قوله مر والتعيين اي كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلم يبيته لم يصح اي عن الصوم الذي أمر به الامام ولا فهو نفل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امتثاله من الامام وعليه فلو كان الامام حنفياً ولم يبيت المأموم النية ثم نوى نهاراً فهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لانه اتى بصوم مجزى عند الامام ام لا فيه نظر والاقرب الاول للعللة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان اه ع ش عبارة سم قياس وجوب التبييت العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهاراً صح وقوعه فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل اه وقوله ولا يبعد الخ لعل الاقرب ما تقدم عن ع ش من التفصيل بين كون الامام حنفياً او كونه شافعياً (قوله) ويظهر أنه لا يجب الخ) اعتمده مر اه سم (قوله) انه لو نوى به نحو قضاء اثم) خالفه النهاية فقال ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمده سم قال ع ش قوله مر ويصح صومه عن النذر الخ قال الزبادي ومثله الاثنان والخميس كما افنى به شيخنا الشهاب الرملي قال سم على حج بعد ما ذكر وقياس ذلك الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فيما إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أو في رمضان وأخروا الشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء اليه وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا بدليل وجوب
تبييت نيته عليهم على المعتمد
كما شمله قولهم يجب التبييت
في الصوم الواجب ويظهر
أنه لا يجب قضاءها لفوات
المعنى الذي طلب له الاداء
وانه لو نوى به نحو قضاء اثم
لانه لم يصم امتثالاً للامر
الواجب عليه امتثاله باطنا
كما تقرر

ظاهر او باطنا) بتجوز لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة ثم روي بوجه لزوم الصوم أيضا إذا أمر به الامام او نائبه لنحو طاعن ظهر هناك (قوله) بدليل وجوب تبييت نيته عليهم) قياس الوجوب العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهاراً صح وقوعه فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل (قوله) ويظهر أنه لا يجب) اعتمده مر (قوله) انه لو نوى به نحو قضاء اثم) فيه نظر والوجه عدم الاثم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد افنى شيخنا الشهاب الرملي بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبأنه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامره بذلك طاعته اه وقياس الا كنفاء بصوم رمضان والقضاء والنذر والكفارة الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فان قيل هذا ظاهر اه إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع امالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له لاذ الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل لفائدة وهو انهم لو اخروا الشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدما ته اليه لزمهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم

وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة أه عش (قوله ومن ثم لو نوى هنا الأمرين الخ) يتأمل سم عبارة
 البصري ينبغي أن يتأمل فإن مقتضاه جواز ذلك وحصولهما معا وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا يخفى
 ما فيه أه وقد يقال لا كان وجوب صوم الاستسقاء لغرض الأمر وكان المقصود وجود صوم في
 تلك الأيام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله وإن الولي لا يلزمه) يتجه
 اللزوم حيث شمل الأمر الإمام الصغير أيضا مراهم على حج أي بأن الأمر بصيام الصبيان عس واعتمده
 شيخنا (قوله ثم رأيت من بحث الخ) وهو شيخ الإسلام في الأسنى ووافقه المغنى وقال سم والنهاية ورده أي
 ذلك البحث شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الأصحاب لما مر من أن
 دعوة الصائم لا ترد أه قال عس قوله مر مطلقا أي ولو مع ضرر يحتمل عادة أه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه
 الفطر للمسافر عند العلامة الرملي إلا إذا تضرر به أي ضررا لا يحتمل عادة لأنه لا يقضى وخالف ابن حجج
 في ذلك أه وعبارة الكردى على بأفضل قال القليوبي ولا يجوز للمسافر فطره لأن تضرر بما لا يبيح التيمم
 قاله شيخنا الرملي وخالفه الزياى كبن حجج وهو الوجه أه (قوله أن تضرر به) أي ضررا يجوز معه الصوم
 لكنه مفضل لكن الأوجه حينئذ الوجوب لأنه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان
 حينئذ مر أه سم وتقدمنا أنفا عن القليوبي ما فيه (قوله وجوب ما مورده) وظاهر أن منهيه كما مورده فيمتنع
 ارتكابه ولو لمباحا على التفصيل في المأمور الذي أفاده الشارح سم (ولو مباحا) يتجه الوجوب في المباح
 حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا لا يظهر الخوف الفتنة الضرر فليتأمل فيما إذا كان وجود المصلحة
 وعمومها بحسب ظن الإمام فظن المأمور عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا سم (قوله غايته
 أن يكون كرمضان) قد يفرق بأن الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا الوجوب حيث
 يكون الفطر ثم أفضل سم (قوله وبحسب الأسنوى) إلى قوله وقوله في النهاية إلا قوله أن سلم إلى أنما يخاطب
 (قوله وبحسب الأسنوى أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة أو عتق يجب) وهو المعتمد قد صرح بذلك الراجح
 في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن المأمور به عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب
 بركة الفطر فمن فضل عنه شيء مما يعتبر ثم لزمه التصديق عنه بأقل متمول هذا إن لم يمين له الإمام قدرا فان
 عين ذلك على كل إنسان فالأنا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل
 ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال أن كان المعين بقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها
 أو في أحد خصال الكفارة قدر بها وإن زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة
 فحيث لزمه بيعه في أحدهما لزمه عتقه إذا أمر به الإمام نهاية وشيخنا وقوله مر فان عين ذلك يأتي في الشرح
 خلافه قال عس قوله مر لكن يظهر تقييده الخ بقي ما لو أمر الإمام بالصدقة وكان عليه كفارة

لصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة وإنما قلنا عن
 رمضان لأنه لا يقبل غير صومه فليتأمل (قوله ومن ثم لو نوى هنا الأمرين) يتأمل (وإن الولي لا يلزمه أمر
 موليه الصغير) يتجه اللزوم حيث شمل الأمر الإمام الصغير أيضا مر (قوله ثم رأيت من بحث أن المسافر
 لا يلزمه أن تضرر به) رده شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الأصحاب
 لما مر من أن دعوة الصائم لا ترد شرح مر (قوله أن تضرر به) أي ضررا يجوز معه الصوم لكنه مفضل
 لكن الأوجه حينئذ الوجوب لأنه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مر (ولو
 مباحا) يتجه الوجوب في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا لا يظهر الخوف الفتنة الضرر فليتأمل
 إذا كان كرم المصلحة وعمومها بحسب ظنه فظهر عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا أه (قوله بل
 ولو مباحا) وظاهر أن منهيه كما مورده فيمتنع ارتكابه ولو لمباحا على التفصيل في المأمور الذي أفاده كلام
 الشارح (غايته أن يكون كرمضان) قد يفرق بأن الصرم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا
 الوجوب حتى حيث يكون الفطر ثم أفضل (قوله وبحسب الأسنوى أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة وعتق

ومن ثم لو نوى هنا الأمرين
 اتجه أن لا أثم لوجود
 الامتنال ووقوع غيره معه
 لا يمتنع وإن الولي لا يلزمه
 أمر موليه الصغير به وإن
 أطاؤه وإن من له فطر رمضان
 لسفر أو مرض لا يلزمه
 الصوم وإن أمر به ثم رأيت
 من بحث أن المسافر لا يلزمه
 أن تضرر به لأن الأمر
 حينئذ غير مطلوب ليكون
 الفطر أفضل منه وفيه نظر
 لاسيما تعليله لإظهار كلامهم
 وجوب ما مورده وإن كان
 مفضولا بل لو مباحا على
 ما يأتي وإنما لم يلزم نحو
 المسافر لأن ما مورده غايته
 أن يكون كرمضان فإذا
 جاز الخروج منه لعذر فالولي
 ما مورده وبحسب الأسنوى
 أن كل ما أمرهم به من نحو
 صدقة وعتق

يجب كالصوم ويظهر أن
الوجوب أن سلم في الأموال
والأفالفق بينها وبين نحو
الصوم واضح لمشقة ما غالبا
على النفوس ومن ثم خالفه
الأذرعى وغيره إنما يخاطب
به الموسرون بما يوجب
العتق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في
الصدقة نعم يؤيده ما يحثه
قولهم يجب طاعة الإمام في
أمره ونهيه ما لم يخالف
الشرع أى بان لم يأمر
بمحرّم وهو هنا لم يخالفه
لأنه إنما أمر بما نذب إليه
الشرع وقولهم يجب امتثال
أمره في التسعير أن جوزناه
أى كاهور أى ضعيف نعم
الذى يظهر أن ما أمر به بما
ليس فيه مصلحة عامة يجب
امتثاله إلا ظاهرا فقط
بخلاف ما فيه ذلك يجب
باطنا أيضا والفرق ظاهر
وأن الوجوب في ذلك على
كل صالح له عينا لا كفاية
إلا أن خصص أمره بطائفة
فيختص بهم فعلم أن قولهم
أن جوزناه قيد لوجوب
امتثاله ظاهرا وإلا فلا
إن خاف فتنة كاهور ظاهرا
فيجب ظاهرا فقط وكذا
يقال في كل أمر محرّم عليه
بان كان بمباح فيه ضرر على
المأمور به وإنما لم ينظر
الأسنوى للضرر فيما أمر عنه
لأنه مندوب وهو لا ضرر
فيه يوجب تحريم أمر
الإمام به للمصلحة العامة

بخلاف المباح

يمن فأخرجها بقصد الكفارة هل يجوز ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المتبادر من لفظ الصدقة
المندوبة وبقي أيضا ما لو أمره بالتصدق بدینار مثلا وكان لا يملك نصفه فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر
والأقرب الأول لأن كل جزء من الدينار بخصوصه مطلوب في ضمن كله وقوله مر أو في أحد خصال الكفارة
يشمل الإطعام والكسوة وعارة ابن حجاج إنما يخاطب به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اه وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اه (قوله
يجب كالصوم) يأتي عن المغنى خلافا (قوله والاخ) أى وإن لم يسلم الوجوب في الأموال فوجه ظاهر فإن
الفرق (قوله) ومن ثم خالفه) أى الأسنوى (الأذرعى وغيره) ووافقه ما المغنى فقال بعد كلام ما نصه
فيؤخذ من كلامهما أى الأذرعى والغزى أن الأمر بالعتق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر اه
(قوله) إنما يخاطب خبران الوجوب (قوله) الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة (كذا مر اه
سم (قوله) وبما يفضل عن يوم وليلة (قوله) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلا عن دينه وهو
المعتمد الآتى له مر (فرع) هل يشترط في العبد المعتق اجزاؤه في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب
الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور ع (قوله) ما لم يخالف (قوله) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به
لأنه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنهج عن مر آخره اشتراط أن يكون فيه مصلحة عامة وأنه
إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستسقاء وجب اه وفي حجة أنه إن أمر بمباح أى ليس فيه مصلحة عامة
وجب ظاهرا أو مندوب أو بما فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا وباطنا اه وخرج بالمباح المكروه كان
أمر بترك رواتب الفرض فلا يجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنة ونقل بالدرس عن
فتاوى الشارح مر ما يوافقه ع (قوله) وهذا يفيد وجوب المباح (قوله) لك منعه بان لا يجب مباح
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف للشرع (أى بان لم يأمر بمحرّم) قضيته أنه يجب امتثال أمر الإمام بالمكروه
وتقدم عن ع (قوله) وشيخنا خلافا له إلا أن يريد بالمحرّم المنهى بقريته قوله الآتى نعم الذى يظهر الخ (قوله
وقولهم الخ) عطف على قوله وقولهم يجب الخ (قوله) أن جوزناه) أى التسعير (قوله) كاهور الخ) أى تجوز
التسعير (قوله) أن ما أمر به الخ) أى من المباح ويعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه إلا أن
خاف فتنة (قوله) بما ليس فيه مصلحة الخ) أقول وكذا بما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر إذا كانت تحصل مع
الامتثال ظاهرا فقط وظاهر أن المنهى كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه
وإن كان مباحا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفى الانكشاف ظاهر إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصاة مع
الانكشاف ظاهرا فقط وقضية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهرا
فقط وجب الامتثال ظاهرا فقط وهو متجه فليتام سم (قوله) وإن الوجوب الخ) عطف على أن ما أمر به
(قوله) في ذلك) أى فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا (قوله) فعلم الخ) أى من الاستدراك المذكور
(قوله) وإلا فلا) أى وإن لم تجوز التسعير كاهور الرجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهرا ولا باطنا (محرّم
عليه) أى على الإمام (قوله) فيما أمر) أى من وجوب المال (قوله) لأنه مندوب) أى ما أمر عن الأسنوى (وهو
لا ضرر فيه) أى المندوب (قوله) يوجب الخ) نعت للضرر المنفى (قوله) للمصلحة الخ) متعلق للامر (قوله)

يجب كالصوم الخ) وهو المعتمد فقد صرح بالتعدي الرافعى في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن المتوجه
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب بركاة الفطر فن فضل عنه شىء مما يعتبر ثم لزمه التصديق عنه
بأقل متمول هذا إن لم يعين له الإمام قدر أقل من ذلك على كل إنسان فالأنا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر
المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب
الواجب بركاة الفطر قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وإن زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل
أن يعتبر بالحج والكفارة لحديث أنه يبعده في أحد هم الزمة عتقه إذا أمر به الإمام شرح مر (قوله) الموسرون
بما يوجب العتق في الكفارة (كذا مر (قوله) بما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا بما فيه مصلحة عامة

مر في المسافر وفي مخالفة
الاذرعي وغيره لاسنوي
إنما هو من حيث الوجوب
باطنا اما ظاهر افلا شك فيه
بل هو اولي ما هنا فتأمل
ثم هل العبرة في المباح
والمندوب المأمور به باعتقاد
الامر فاذا امر بمباح عنده
سنة عند المأمور يجب
امثاله ظاهرا فقط او
المأمور فيجب باطنا أيضا
او بالعكس فيعكس ذلك
كل محتمل وظاهر اطلاقهم
هنا الثاني لانهم لم يفصلوا
بين كون نحو الصوم المأمور
به هنا مندوبا عند الامر
اولا ويؤيده ما مر ان العبرة
باعتقاد المأمور لا الامام
ولو عين على كل غنى قدرا
فالذي يظهر ان هذا من
قسم المباح لان التعمين ليس
بسنة وقد تقرر في الامر
بالمباح انه إنما يجب امثاله
ظاهرا فقط (والتوبة)
لوجودها فور الإجماعا وان
لم يامر بها (والتقرب الى الله
تعالى بوجوه البر والخروج
من المظالم) التي لله والعباد
دما و عرضا وما لا ذكرها
لأنها اخص اركان التوبة
لان ذلك ارجى للاجابة وقد
يكون منع الغيث عقوبة
لذلك لخبر الحاكم والبيهقي
ولا منع قوم الزكاة الاحبس
الله عنهم المطر وفي خبر
ضعيف تفسير اللاعنين في
الاية بدواب الارض تقول

وبهذا يعلم الخ أي بقوله وكذا يقال الى هنا (قوله وفي مخالفة الاذرعي الخ) عطف على قوله في المسافر (قوله
اما ظاهر افلا شك فيه) أي حيث خيف فتنة بترك امثاله كما هو ظاهر (وقوله بل هو اولي ما هنا) أي حيث
وجب عند خوف الفتنة الامتثال ظاهرا مع ان الامر محرم عليه فلا يجب ثم ظاهرا مع خوف الفتنة
بالاولي لان امره لهم ثم بما من مندوب له بصرى (ثم هل العبرة) وإذا اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بما مور او
مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال أي اذا لم يخف الفتنة او يجب مطلقا ويندفع
الاثم لاجل امر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظرو قد يتجه الاستثناء وأنه ليس للامام الامر بحرام عند
المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه سم (قوله حرام الخ) أي او مكروه عند
المأمور الخ (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (بمباح الخ) أي بامر مباح الخ (قوله او بالعكس
فينعكس ذلك) أي فاذا امر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امثاله ظاهرا وباطنا على الاحتمال
الاول وظاهره فقط على الثاني (قوله وباعتقاد الامر الخ) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه
من حيث التركيب ولا فاستظهر رحمه الله تعالى متجه وكان حق العبارة فيما يظهر أن يقول أثر فقط أو سنة
عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا ايضا الخ بصرى أي ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله او
المأمور) عطف على الامر (قوله الثاني) أي ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله مامر) أي في الجملة (قوله
فالذي يظهر الخ) تقدم عن النهاية خلافا (قوله ان هذا من قسم المباح الخ) وقد منع ذلك بان المعين من افراد
المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله إنما يجب امثاله ظاهر الخ) قد ينظر في اطلاق ذلك ويتجه
الوجوب باطنا ايضا اذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة سم قول المتن (والتوبة)
أي بالافلا عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العود اليها نهاية ومعنى (قوله لوجودها الخ) لا يظهر
هذا التعليل عبارة المغنى والاسنى والتوبة من الذنب واجبة على الفور امر بها الامام ام لا وظاهر ان الخروج
من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعظم امرهما وكونهما ارجى
للاجابة افراد بالذكر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحوها قول المتن (بوجوه البر) أي من
عتق و صدقة وغيرهما نهاية ومعنى (قوله أو للعباد) الى قوله الا في مكفى النهاية ومعنى (قوله وذكرها) أي
الخروج من المظالم والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله لانها الخ) متعلق بذكرها اذا كان فعلا وخبر
له ان كان مصدرا (قوله لان ذلك الخ) تعليل للمتن فالشارع اليه كل من التوبة والتقرب والخروج عبارة
شرح المنهج لان لكل من ذلك اثر في إجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أي لترك ما ذكر في المتن (قوله وفي خبر
ضعيف) عبارة النهاية ومعنى وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى ويلعنهم اللاعنون وتلعنهم دواب الارض
تقول تمنع المطر بخطاياهم اه (قوله تمنع القطر) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والذي في النهاية
والمعنى المطر فعلة اختلاف رواية بصرى قول المتن (ويخرجون الخ) أي الناس مع الامام وينبغي للخارج

ايضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتثال ظاهره فقط وظاهره أن المنهى كالما مور فيجوز فيه جميع ما قاله
الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابها وإن كان مبلغا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفى الانكشاف ظاهر اذا
لم تكن مصلحة عامة او حصلت مع الانكشاف ظاهره فقط وقضية ذلك انه لو منع من شرب القهوة لمصلحة
عامة تحصل مع الامتثال ظاهره فقط ويجب الامتثال ظاهره فقط وهو متجه فليتامل (باعتقاد الامر) اذا
اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بما مور او مباح غير حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال او يجب
مطلقا ويندفع الاثم لاجل امر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظرو هل من ذلك الامر بالصوم بعد
انتهائهم من شربها او لا لا نه يجزى لسبب وجعل الاستثناء امر الامام به سببا فيه نظرو قد يتجه الاستثناء
وانه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه (ويؤيده
ما مر الخ) قد يناقش بان هذا الشبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فالذي يظهر ان هذا من
قسم المباح) قد يمنع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة (انما يجب امثاله ظاهره فقط)

تمنع القطر بخطاياهم (ويخرجون) حيث لا عذر (الى الصحراء) للاتباع

إلا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم إلا ذرعى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرف المحل وشعته المفرطة

ولا يتأفیه احضار نحو
الصبيان والبهائم لأنها
توقف بأبواب المسجد
والإنا قل المستسقون
فالمسجد مطلقا لهم الفضل
كما صرح به الدارمي (في
الرابع) من صياهم (صياما)
للخير الصحيح ثلاثة لا ترد
دعوتهم الصائم حتى يفطر
والامام العادل والمظلوم
وفارق ندب الفطر بعرفة ولو
لا هل عرفة كما شمله كلامهم
لأنه آخر النهار فيشق معه
الصوم وهنا بعكسه وقضية
أنه لو وقع هنا آخر النهار
الحق بعرفة وهو محتمل
ويحتمل الفرق بأن الحاج
لا احتياجه بعد الفطر إلى
ما عليه في ليلة النحر ويومها
من المتاعب أو حرج الفطر
من المستسقي فلا يقاس به
(في ثياب بذلة) بكسر
فسكون للمعجمة أي عمل
غير جديدة (و) في تخشع
أي تذلل وخضوع واستكانة
إلى الله تعالى في كلامهم
ومشيهم وجلو سهم مع
حضور القلب وامتلائه
بالهيبة والخوف من الله
تعالى واحتمال عطف تخشع
على بذلة مدفوع بأنه ليس
لنا ثياب تخشع مخصوصة
كذا قيل وفيه نظر بل ثياب
الكبر والفخر والخيلاء
لنحو طول أكامها وأذيالها
وإن كانت ثياب عمل فصح
عطفه على بذلة أيضا خلافا

أن يخفف أكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن مغنى ونهاية (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) خلافا للنهية
والمغنى وشروح الروض وبافضل والارشاد والعباب عبارة الأولى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين مكة
وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لا ناما وورون باحضار الصبيان
وما وورون باننا نجنبهم المساجد اه قال البصري بعد ذكر كلامهم المذكور ويؤخذ من صنيعهم أنه لا فرق في
الصبيان المطلوب حضورهم بين المميزين وغيرهم فإن المأمور بتجنبهم المساجد غير المميزين ولم يصرحا به
فما سياتي ويؤخذ منه أيضا أنهم لا يرضيان الاستثناء الثاني الذي أشار إليه الشارح بقوله والا إن قل
المستسقون الخ وإن لم يتعزضه البنفي ولا اثبات اه وقوله ولم يصرحا به الخ وصرح بذلك الشارح فيما ياتي
واعتمده شيخنا وقوله وإن لم يتعزضه الخ قد يمنع ويدعى دخوله في الباقي بعد الاستثناء (قوله لشرف المحل
وسعته) قضية هذا التعليل استثناء المدينة أيضا لأنه أوسع مسجدها إلا أن (قوله ولا يتأفیه) أي استثناء
مكة وبيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أي كالحيض والمجانين (قوله والا إن قل) وفي شرح العباب
ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخرج إلى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر فقوله
الدارمي أن المسجد افضل عند قلته ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم إلى أن قال وقد يقال قضية هذا التعليل
والتعليل السابق أنهم لو قالوا لا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم أنه ليس المسجد الذي يتجه خلافه
للاتباع ثم رايت الزركشي أشار إلى ما قدمته من أن كلام الدارمي مقالة اه سم (قوله ولو لا هل عرفة)
أي المقيمين فيه (قوله لا نه الخ) أي وقوف عرفة (قوله وقضية أنه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام
هنا لما امر به صار واجبا نهاية ومغنى واقره سم وقد يقال ليس في كلامهم هنا ما يفيد أمر الامام بصوم
يوم الخرج بخصر صومه وأمره بصيام ثلاثة أيام لا يشمل هذا اليوم ففاد كلامهم أن صيام هذا اليوم مندوب
مطلقا أمر به الامام أولا (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله بكسر) إلى قوله
كذا قيل في المغنى وإلى قوله وذلك في النهاية (قوله أي عمل) عبارة المغنى أي مهنة وهو من إضافة الموصوف
إلى صفته أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته اه إذا ذللتها قال
القمي ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا اه قال ع ش قوله من إضافة الموصوف إلى صفته والمعنى
حينئذ في ثياب متبذلة ويمكن كون الإضافة حقيقية لأنه تكفي في الإضافة أدنى ملابسة وهو الظاهر من قوله
مر به أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ وقوله ولا يلبس الجديد أي يطلب منه أن لا يلبسه فلو خالف
وفعل كان مكروها ع ش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحينئذ) أي حين العطف على بذلة (قوله

قد ينظر في إطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا أيضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتمل
عادة (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) وظاهر كلامهم أنه لا فرق شرح مر قال في شرح العباب لكن
قال شيخنا زكريا وعلى قياسه يأتي هنا ما مر ثم أي في العيد في غير المسجدين لكن الذي عليه الأصحاب
استحبابهم في الصحراء مطلقا للاتباع ولتعليلهم بأنه يحضرها الصبيان والحيض والبهائم والصحراء
بهم البق وسبقه إلى ذلك الغزى وما استنداه للأصحاب إنما أخذوا من حيث الإطلاق لكن إذا ظهر تنقييد
البعض وجه وجب الاتباع لا سيما مع قول الأذرعي والزركشي وناهيك بهما وهو حسن وغايه السلف
والخلاف اه فمع ذلك كيف يسوغ الأخذ بالإطلاق بل يتعين الأخذ بالتنقييد اه (قوله والا إن قل الخ)
في شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخرج إلى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو
ظاهر فقوله الدارمي أن المسجد افضل عند قلته ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم إلى أن قال وقد يقال
قضية هذا التعليل والتعليل السابق أنهم لو قالوا لا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم أنه ليس المسجد
والذي يتجه خلافه للاتباع ثم رايت الزركشي أشار إلى ما قدمته من أن كلام الدارمي مقالة اه (قوله
الحق بعرفة) وأجيب بان الامام هنا لما امر صار واجبا ع ش

ففي ذاتهم من باب اولي وذلك للخبر (٧٤) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى اتي المصلى فرق المنبر

ففي ذاتهم الخ) اي فليس متروكا سم (قوله وقول المتولي) الى المتن في النهاية والمغني (قوله استبعده الشاشي الخ) فان ذلك مكروه ويسقط المروءة حيث لم يلق بمثل عرش وشيخنا (قوله ولا يسن لهم تطيب) هذا يشمل ما لو كان يبدنه رائحة لا يزيلها الا الطيب الذي يظهر رائحته في البدن وقد يلزم لان استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود الاستسقاء من اظهار التذلل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان الاتفاق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة عرش (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون الخ) أي مشافة في ذهابهم ان لم يشق عليهم نهاية ومغني زاد شيخنا واما في رجوعهم فالمشي مثل الزكوب اه (قوله ندبا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام سم قول المتن (الصبيان الخ) اي والارقاء باذن ساداتهم نهاية ومغني (قوله والذي يتجه) قضية كلام الاسنوي انها في مال الصبيان وهو كذلك لان الجذب عنهم نهاية ومغني وكذا في الايعاب والامداد كما في الكردى علي بافضل وقال شيخنا بعد ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم ففى من مالهم وان كان لغيرهم ففى علي اولياتهم اه ويصح ان يكون هذا جمعا بين القولين اه (قوله ان مؤنة حملهم) اي الصبيان ونحوهم مغني (قوله كؤن حجهم الخ) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورية سم عبارة عرش ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلم يكن له مال فلا قرب انه لا تخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم على المنهج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب نفقتها عليه او بغيره لانه فلا إشكال في عدم الوجوب او باذنه وهي وحدها ففيه نظر والقلب الى عدم الوجوب اميل لانها لما خرجت لغرضها غاية الامر أنه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها لكانت لم يعشها اليه ولا طلبة منها مؤنة خروجها الزائدة على نفقة التخلف فاولى بعدم الوجوب فليتأمل اه (قوله ضراوتهم) اي غلبتهم وايدأؤهم للخلق كردى (قوله ويؤيد الاول) اي الشمول وجزم به شيخنا كما مر (مستزقون) بكسر الزاى قول المتن (والشيوخ) اي والخنى القبيح المنظر نهاية ومغني (قوله والعجائز) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغني (قوله والعجائز) اي غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقا والعجائز ذوات الهيئات ولا بد من اذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في العيد وغيره بر ماوى اه بجزمى (قوله وهل ترزقون) في معنى النفي اي لا ترزقون عرش (قوله اي لكبر سنهم الخ) عبارة النهاية والمغني والاياعاب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها لانما هو بالتبع وهل المراد بالبهائم ما يشمل نجو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مستزرقة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد انه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى اكله وتزوده لياكله طريا فليتأمل سم على حج اه عرش (قوله فاذا هو بنملة الخ) قال الدميري اسمها عيجلون اه وبعض الجواشي قيل اسمها حرام وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء عرش (قوله رافعة بعض قوائمها) عبارة المغني وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى العبد وقول المتولي لا باس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم استبعده الشاشي قال الاذرعى وهو كما قال ولا يسن لهم تطيب بل تنظيف بسواك وغسل وقطع ريح كريه ويخرجون من طريق ويرجعون في اخر (ويخرجون) ندبا (الصبيان) والذي يتجه ان مؤنة حملهم في مال الولي كؤن حجهم بل اولي (تنبيه) شمل الصبيان غير المميزين عليه تخرج المجانين الذين امنت قطع اضراوتهم ويحتمل التقييد بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم لشعارا بان الكل مستزقون (والشيوخ) والعجائز لان دعاءهم اقرب للاجابة وفي خبر البخارى وهل ترزقون وتنصرون إلا بضغائنكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع اي لكبر سنهم او كثرة غبادتهم واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (وكذا البهائم في الاصح) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيانا الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من اجل شأن النملة وت عزل عنا

ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصبيح والرقه فيكون أقرب الى الاجابة ونازع فيه جمع بما لا يجدى (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك ويظهر أن عمله مالم ير الامام المصلحة في ذلك على أنه يسن للامام المنع من المكروه كما صرحوا به وسيأتى أنه يكره لهم الحضور إلا أن يجاب بأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث لا مصلحة تقتضى ذلك لانهم مستزقون وفضل الله واسع وقد تعجل لهم الاجابة استدراجا وبه يرد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لانه غير مقبول اه على أنه قد يختم له باحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لانه قد يدعو بأثم أى بل هو الظاهر من حاله ويكره لهم الحضور ولنا إحضارهم (ولا يختلطون بنا)

اللهم أنت خلقتنا فان رزقتنا وإلا فأهلكنا اه (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الآدميات سم وفيه توقف لانه يؤدى الى زوال حضور الامهات (قوله ونازع فيه) أى فى التفريق قول المتن (ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا باذن كافى غير الاستسقاء عش (قوله والعهد) الى قوله وبه يرد فى النهاية إلا قوله ويظهر الى لانهم (قوله أو العهد) أى أو المؤمن عش (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا لانه لا يطلب منهم من الخروج فى يومنا وعليه فقوله الآتى ونص الخ الغرض منه حكاية قول متايل لما فهم من كلام المصنف غش (قوله وسيأتى انه يكره لهم الخ) عبارة العباب وشرحه فى هذا الاتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوب ان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما إذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلاوة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منعهم الخروج فى يومنا وقضية ما تقر من ندب المنع إذا لم يتميزوا عنا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الاتى حكاية قول متايل لما فهم من كلام المصنف وفى البحر مى وحاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة وندب المنع كل منهما مختص بما إذا لم يتميزوا عنا (قوله لانهم الخ) تعاليل للتمتن (قوله مستزقون) بكسر الزاى برماوى (قوله وبه يرد الخ) أى بكونهم قد تعجل لهم الاجابة استدراجا ولو قيل وجه الحرمة أن فى التأمين على دعائه تعظياله وتقرير العامة بحسن طريقته لكان حسنا عش (قوله قول البحر يحرم التأمين الخ) اعتمده المغنى (قوله ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد الخ) اقره عش ثم قال فرغ فى استحباب الدعاء للكافر خلاف واعتمد مر الجواز واظن انه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا اراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتى فى الجنازة انصرح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان اراد الله ان اغفر له ان اسلم او اراد بالدعاء بالمغفرة ان يحصل له سببه وهو الاسلام فلا يتجه إلا الجواز سم على المنهج وينبغى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجهه يشعر بالتعظيم ولا امتنع خصوصاً إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان فعل فعلاً دعاه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشعر بتحقير ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله ولقول المالكية فى المغنى إلا قوله وقول شيخنا الى لانه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا أى كراهة خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أى أهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم اقل لكن يكره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضى كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ماتوا فقال الاكثر انهم فى النار طائفة لانهم حكمهم والمحققون انهم فى الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير

أنه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى أكله وتزوده لئلا كله طرياً فلي تأمل (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الآدميات (قوله وسيأتى انه يكره لهم الحضور) عبارة العباب وشرحه فى هذا الاتى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوب ان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما إذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلاوة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منعهم من الخروج فى يومنا وقضية ما تقر من ندب المنع إذا لم يتميزوا عنا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه

أى يكره لنا فيما يظهر تمكينهم من ذلك (٧٦) من حين الخروج الى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا في مصلانا الظاهر انه تصوير فقط ثم

وأيت الاسنوى صرح
بكره الاختلاط لانه قد
يصيبهم عذاب قال تعالى
واتقوا فتنة لا تصيب الذين
ظلموا منكم خاصة ونص
على أن خروجهم يكون غير
يوم خروجنا واستشكل
بانهم قد يسقون فيفتن
بعض العامة ورد بأن في
خروجهم معنا مفسدة
محقة وهي مضاهاتهم لنا
فقدمت على تلك المتوهمه
ولقول المالكية بالمصالح
المرسلة منعهم من الانفراد
وقد يجاب بأن مفسدة
الفتنة اشد من مفسدة
المضاهاة وادعاء تحققها
ممنوع كيف ونحن نمنعهم
من الاختلاط بنا ونصيرهم
متفردين عنا كالبهايم
فأى مضاهاة في ذلك فالاولى
عدم افرادهم بيوم بل
المضاف فيه اشد (وهي
ركعتان كالعيد) للخبر
المار فتكون في وقتها ان
اريد الافضل ويكبر في
الاولى سبعا والثانية خمسا
ويقرأ في الاولى قوس وسميح
وفي الثانية اقربت او
الغاشية بكاملها جهرا (لكن)
تجوز زبادتها على ركعتين
بخلاف العيد وايضا (قيل
يقرأ في الثانية انا ارسلنا
نوحا) لانها لا ثقة بالحال
لذا فيها استغفروا ربكم
الاية (ولا تختص) صلاة
الاستسقاء (بوقت العيد
في الاصح) ولا بغيره

مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرير هذا كما قال شيخنا وغيره انهم في أحكام الدنيا كفار أى فلا يصلى عليهم
ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون فيدخلون الجنة مغنى ونهاية قال ع ش قوله
مر لان ذنوبهم الخ المراد بالذنوب ما يعد ذنبا في الشرع من حيث هو وان لم يتعلق فيه خطاب للصبي لعدم
تكليفه بالزنا والنشر قبل بالكفر الذى هو اعظم الذنوب وعدم تكليفه لا يمنع اتصاله بالقيح وقوله مر وهذا
يقضى الخ معتمد وقوله مر لانهم غير مكلفين الخ عبارة حج في الفتاوى في جواب السؤال عن الاطفال اما اطفال
المسلمين في الجنة قطع ابل إجماعا والخلاف فيه شاذ بل غلط وأما اطفال الكفار فيهم أربعة أقوال أحدها
انهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزوروا زورا اخرى
الثاني انهم في النار تبعا لآبائهم ونسبة النوى للآ كثرين لكنه نوزع الثالث الوقف ويعبر عنه بانهم
تحت المشيئة الرابع انهم يجمعون يوم القيامة وتوجب لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله
تعالى سعيدا ويمسك عنها من كان في علم الله شقيا لو ادرك العمل الخ ملخصا وسئل العلامة الشوبرى عن
اطفال المسلمين هل يعذبون بشىء من أنواع العذاب وهل ورد أنهم يستلون في قبورهم وأن القبر يضمهم وما
الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة فاجاب بانهم اطفال المسلمين لا يعذبون بشىء من أنواع العذاب
على شىء من المعاصى ولا يستلون في قبورهم كما عليه جماعة وافى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر وللحنفية
والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يستل ورجحه جماعة من هؤلاء واستدل له بما لا يصح واطفال المشركين
اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة اقوال الراجح منها انهم في الجنة خدم لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز
أن يكون أحدهم من الاطفال في النار فأجاب بأن الاطفال في الجنة ولو اطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله
تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة وخلقنا اخر يدخلهم النار لا يستل عما يفعل وهم يستلون والعشرة
اقوال التى اشار اليها الشيخ سردها في فتح البارى فليراجع ع ش بحذف (قوله أى يكره الخ) كذا في
النهاية (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله ونص على أن خروجهم) الى قوله ولقول المالكية في المغنى
والنهاية زاد الثانى عقبه قال ابن قاضى وشبهة وفيه نظرا وكانه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب
الخ فبتين من هذا أن المعتمد عند صاحب المغنى والنهاية المنصوص المذكور بصري (قوله يكون الخ) أى
وجوبا اخذا من الرد الا على ع ش (قوله مضاهاتهم الخ) أى مشابهمهم ومساواتهم (قوله فقدمت)
أى سرعاتها سم (قوله على تلك المتوهمه) أى مفسدة مصادفة المساقاة والافتتان (قوله ولقول
المالكية) متعلق بقوله منعهم الخ (قوله بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل الدليل على
اعتباره ولا على إلغائه سم (قوله من الانفراد) أى بيوم (قوله فالاولى عدم افرادهم الخ) كذا في
شروح الارشاد وبافضل ومال اليه شيخنا قول المتن (كالعيد) أى كصلاته في الاركان وغيرهما لا فيما يأتى
نهاية (قوله للخبر المار) أى في شرح في باب بذلة وتخشع (قوله فتكون الخ) في هذا التفريع تأمل عبارة
شيخنا إلا في النية والوقت فينوى بهما صلاة الاستسقاء ولا تنقيد بوقت اه (قوله ويكبر الخ) أى بعد
الافتتاح قبل التعوذ برفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كاية معتدلة وينادى لها الصلاة جامعة نهاية
ومغنى زاد شيخنا ويند كر بينهما واولاه الباقيات الصالحات اه (قوله او الغاشية) أى والاوليان افضل
مغنى ونهاية وشيخنا (قوله تجوز زبادتها على ركعتين الخ) كذا في النهاية وكتب عليه ع ش مانصه قوله
مر بخلاف العيد مثله في ابن حجر ويخط بعض الفضلاء ان هذا في بعض النسخ وان الشارح مر رحمه الله
تعالى ضرب عليه في نسخهته وان المعتمد انه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد انتهى وهو قريب اه
عبارة شيخنا قوله كذا في أى مذبة صلاة الاستسقاء ولا يجوز الزيادة عليها خلافا لابن حجر وما نقل عن الرملى
ان له الزيادة عليهم اضرب عليه كانه بعضهم فالعتمد المعلوم عليه انه لا يجوز الزيادة عليهما اه قول المتن
(قيل بقر الخ) أى بدل اقربت نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) الى قوله واقتضاء الخ في النهاية والمغنى
(قوله فقدمت) أى سرعاتها سم (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل

واقضاء الخبر انه ^{صلى الله عليه وسلم} صلاه في وقت العيد محمول على انه الاكل كامل (ويخطب كد خطبة العيد) في الاركان والسنن دون الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعيد (لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء على ما مر (٧٧) في الكسوف (يستغفر الله تعالى

بدل التكبير) أولهما
في قول استغفر الله الذي لا
إله إلا هو والحي القيوم واتوب
اليه تسعاً في الأولى وسبعاً
في الثانية لأنه لا يليق لوعده
الله تعالى بارسال المطر
بعده في آية استغفر واربعكم
ومن ثم سن اكنثار قراءتها
إلى قوله انهاروا واكنثار
الاستغفار وختم كلامه به
وقيل يكبر كالعيد وانتصر
له بأنه قضية الخبر وكلام
الاكثرين (ويدعو في الخطبة
الأولى) جهراً بأدعيته
^{صلى الله عليه وسلم} الواردة عنه وهي
كثيرة ومنها اللهم اسقنا
غيثاً (أي مطراً) مغنياً) يضم
أوله أي منقذاً من الشدة
(هنيئاً) بالمد والهمز أي لا
ينقصه شيء أو ينمى الحيوان
من غير ضرر (مرثياً) بفتح
أوله وبالمد والهمز أي محمود
العاقبة فالحفي النافع ظاهراً
والمرئ النافع باطنياً
(مرثياً) بضم أوله وبالتحقيق
أي أتيا بالربيع وهو الزيادة
من المراجعة وهي الخصب
بكسر أوله ويجوز هنا فتح
الميم أي ذاربع أي نماء أو
الموجدة من أربع البعير
أكل الربيع أو الفوقية من
رعت الماشية أكلت ما
شأت والمقصود واحد
(غدقاً) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الخبر) أي المار (قوله كما مر) أي آنفاً (قوله على أنه الاكل) ملاحم على أنه اتفاق سم قول
المتن (ويخطب الخ) ويندب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية أي بقدر اذان الجمعة ع ش
(قوله في الاركان والسنن دون الشروط الخ) لا يخفى ما فيه لأن حكمهما واحد من كل وجه والظاهر أنه يعتبر
هنا ما يعتبر في العيد من الاسماع والسماع وكونها عريية على التفصيل المار فيه ثم رأت في المغنى والنهاية في
الاركان والسنن والشروط وهو أقعد من صنيعه رحمه الله تعالى بصري وتكلف سم في تاويل كلام الشارح
فقال قوله في الاركان والسنن كان مراده الاركان والسنن لخطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ أي
الشروط لخطبة الجمعة اه أي كخطبة العيد في لزوم الاتيان بركان خطبة الجمعة وندب الاتيان بسننها
وعدم لزوم الاتيان بشروطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة كما مر الخ (قوله فانها سنة الخ) (فرع) نذر
خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولومع واحد سم (قوله بناء على ما مر الخ)
أي وسبق أن المعتمد خلافه كرهى على بافضل عبارة شيخنا قوله كخطبة العيد أي فلا يكتفي بخطبة واحدة
كافي العيد وقوله في الاركان وغيرها أي لا في جواز تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العيد اه (قوله
ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش
العظيم لا إله إلا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وأن يكثر يا حي يا قيوم برحمتك
نستغيث ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين وأصلح لنا شأننا كله لا إله إلا انت ويسن في كل
موطن اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأية آخر البقرة مغنى قال شيخنا وهو
أي دعاء الكرب في الحقيقة ثناء وإنما سمى دعاء لأنه تقدمه للدعاء الذي بعده ولأنه يتضمن الدعاء اه (قوله
أولها) إلى المتن في المغنى وكذا في النهاية لا أقوله وقيل إلى المتن (قوله فيقول الخ) أي إذا اراد الأفاضل والأولو
اقتصر على استغفر الله كفى وإنما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وإن كان فر من
الزحف شيخنا وفي النهاية ما يوافقه قال ع ش قوله من قالها غفر له الخ ولا تختص تلك بكونها في الخطبة
وبكونها تسعاً مثلاً اه (قوله جهراً) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهمزة من اسقى وصلها من سقى مغنى
وع ش (قوله أي منقذاً الخ) أي بارئاً من نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر ثانيه (قوله والوحدة) عطف
على التحية قول المتن (غدقاً) بفتح المعجمة ودال مهملة مفتوحتين (قوله أو قطره كبار) عبارة المغنى
والنهاية وقيل الذي قطره كبار اه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم مغنى (قوله أي سائر الخ) عبارة النهاية
والمغنى يجمل الارض أي يعمها كجبل الفرس وقيل هو الذي يجال الارض بالنبات اه (قوله للمهملتين)
صوابه للحاء المهملة كافي النهاية والمغنى (قوله من ساح الخ) فيه تأمل عبارة المغنى قال سح الماء يسح إذا سال
من فوق إلى أسفل وساح يسبح إذا جرى على وجه الارض اه (قوله أي يطبق الارض) من الاطباق كافي
الختار أو التطبيق كافي القاموس ع ش (قوله حتى يعمها) عبارة النهاية أي يستوعبها فيصير كالطبق عليها
اه زاد المغنى يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له اه (قوله إلى انتهاء الحاجة الخ) إنما فسر به لأنه لو كان المراد
الدوام الحقيقي لم يصح لأنه يؤدي إلى الهلاك بالفرق ونحوه شيخنا (قوله أي لا يسين الخ) أي بتأخير المطر
نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكبائر اه (قوله ان بالعباد) أي ماعدا الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتباره ولا على الغائه (قوله محمول على أنه الاكل) ملاحم على أنه اتفاق (في الاركان والسنن)
كان مراده الاركان والسنن لخطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة (فرع)
نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر أما على انعقاد نذر النكاح فواضح وأما على عدم انعقاده فظاهر
الفرق لأنه هنا وإن لم يلزم غيره موافقته والحضور معه لكنه متمكن من اسماعها من لم يرد السماع وهي

والخير أو قطره كبار (مجلاً) بكسر اللام أي سائراً للائق لعمومه أو للارض بالنبات كجبل الفرس (سحاً) بفتح فشرة
للمهملتين أي شديد الوقع بالارض من ساح جرى (طبقة) بفتح أوله أي يطبق الارض حتى يعمها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة
اليه (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أي الآيسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والحقاق من الآوا

من عطف المحل على الحال وهما خبران مقدم وقوله مالا نشكو الخ إسماء وخر وقوله من الجهد الخ بيان لما
مقدم عليها شيخنا (قوله أى بلد الخ) أى وفتح اللام شيخنا (قوله والضنك) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا
الخ) أى أخرج لنا الزرع بسبب المطر (قوله وأدر لنا الضرع) أى أكثر لنا دره وهو اللبن ومحل الضرع محل
اللبن من الهيمة وما جرب لا درار اللبن أن يؤخذ الشمر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره
من غسل النحل ويسقى لمن قل لبنها من آدمى وغيره ثلاثة أيام فطورا على الرق فإنه يكثر لبنها شيخنا (قوله
أى المطر الخ) عبارة شيخنا أن خيراتها والمراد بها المطر وقوله من بركات الأرض أى خيراتها المراد بها
النبات والثمار وذلك لأن السماء تجرى مجرى الأب والأرض تجرى مجرى الأم ومنها يحصل جميع الخيرات
بخلق الله تعالى وتدبيره اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها كشمس قاموس (قوله أى السحاب)
أى بارسال ما فيه سم عبارة النهاية والمغنى أى المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب اه (قوله أى
كثيرا) عبارة النهاية والمغنى أى درأ كثيرا أى مطرا كثيرا اه عبارة شيخنا أى كثير الدر متواليا اه
قول المتن (ويستقبل القبلة الخ) أى ندبا ولو استقبل فى الأولى له أى للدعاء لم يعده فى الثانية كإيقاله فى البحر
عن نص امام مغنى ونهاية قال عرش قوله لم يعده الخ أى لا يطلب إعادته بل ينبغي كراهتها وكذا
ينبغي كراهة الاستقبال فى الأولى وإن اجزأ الاستقبال فيها عن الاستقبال فى الثانية اه (قوله أى نحو
ثلثها) إلى قوله وبالصلاة فى النهاية والمغنى (قوله ثم يستقبل الخ) أى وإذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل
على الناس كافى الشرحين والروضة نهاية زاد المغنى لا كما يشعر به كلامه من بقاء الاستقبال فراغها اه أى
الخطبة قول المتن (وبيان الخ) قال فى شرح الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حينئذ أى حين استقباله القبلة
بلا مبالغة فيدعو فيها جهر اه أقول أشار الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حينئذ أى حين استقباله القبلة
بعد صدر الخطبة الثانية سم (قوله حينئذ) إلى قوله وفى كتابى فى المغنى لا أقوله ويكره تركه وإلى قول
المتن ولوترك فى النهاية إلا ما ذكر وقوله وفى كتابى إلى المتن وقوله وينزع مبنى للدفعول (قوله ويجعلون
ظهورا كفهم الخ) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى فى قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لتكون المقصود
برفع البلاء وما قدمه فى القنوت بما قد يخالفه يمكن رده إلى ما هنا بأن يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء
أن طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعا لتحصيل شيء إن دعا بطلب تحصيل شيء عرش
عبارة شيخنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء ولو عند الفاظ التحصيل على المعتمد كما
قاله الحنفى تبع للحنلى والشبراملى لأن القصد رفع البلاء خلافا لما قاله القليوبى وتبعه المحشى برماوى
من أنه يجعل بطونهما إلى السماء عند الفاظ التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كفى سائر الأدعية
ولو فى الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذالم يكن القصد رفع البلاء والارفع الظهور مطلقا
نظرا للقصد دون اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكره له رفع يده متنجسة فإن كان عليها حائل احتمل

حاصله بذلك وأيضا فالاجتماع هنا ولو مع واحد قطعى التيسر عادة بخلاف إيجاب عقد النكاح له فلي تأمل (قوله
أى السحاب) أى بارسال ما فيه (قوله فى المتن ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) قال فى شرح البهجة
فإن استقباله أى الدعاء فى الأولى لم يعده فى الثانية نقله فى البحر عن نص الام اه (قوله فى المتن وبيان الخ)
الدعاء سر أوجرها) قال فى شرح البهجة اما الأولى أى الخطبة الأولى فىسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها
جهر اه أقول أشار الشارح لما فى شرح البهجة بقوله حينئذ أى حين استقبال القبلة بعد صدر الخطبة الثانية
(قوله بخلاف قاصد تحصيل شيء) فإنه يجعل بطن كفيه إلى السماء) وقع السؤال عما لو جمع فى دعائه بين
طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه إلى السماء نظرا للاول أو بطن كفيه إليها نظرا
للتانى فاجيب بالاول لأن دفع المفسد مقدم على جلب المصالح فأورد أنه لا تتصور المسئلة إلا لا يتصور الجمع
بينهما فى لفظ واحد بل لابد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا وأعطني كذا وحينئذ فكل منهما
حكمة (واقول) بل تتصور المسئلة كأن سمع إنسانا يجمع بينهما فى دعائه فيقول هو اللهم ارزقنى مثل ذلك

والجهد أى بفتح أوله وقيل
ضمه قلة الخير والضنك أى
الضيق مالا نشكو أى
بالنون إلا إليك اللهم أنبت
لنا الزرع وأدر لنا الضرع
واسقنا من بركات السماء
أى المطر وأنبت لنا من
بركات الأرض أى المرعى
اللهم ارفع عنا الجهد
والجوع والعري واكشف
عنا من البلاء مالا يكشفه
غيرك (اللهم إنا نستغفرك
إنك كنت غفارا) أى لم
تزل تغفر ما يقع من هفوات
عبادك (فأرسل السماء)
أى السحاب أو المطر
(علينا مدرارا) أى كثيرا
(ريستقبل القبلة بعد صدر
الخطبة الثانية) أى نحو
ثلثها إلى فراغ الدعاء ثم
يستقبل الناس ويكمل
الخطبة بالحث على الطاعة
وبالصلاة على النبي ﷺ
وبالدعاء للمؤمنين
والمؤمنات وقرأ آية أو
آيتين ثم يقول أستغفر الله
لى ولكم (وبيان الخ الدعاء)
حينئذ (سرا) ويسرون
حينئذ (وجهر) ويؤمنون
حينئذ قال تعالى ادعوا
ربكم تضرعا وخفية
ويجعلون ظهورا كفهم
إلى السماء كما ثبت فى مسلم
وكذا يسن ذلك لكل من
دعا لرفع بلاء ولو فى

لأنه المناسب لحال الأخذ وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كافي أصله اللهم أنت امرتنا (٧٩) بدعائك وعدتنا الجانيك وقد دوناك

كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا
اللهم فامتن علينا بمغفرة
ما قارفناه وإجابتك في سقائنا
وسعة في رزقنا (ويحول
رداءه عند استقباله) القبله
(فيجعل يمينه يساره
وعكسه) الاتباع وحكمته
التفاوت بتغير الحال إلى
الرخاء كما ورد ويكره تركه
(وينكسه) أن كان غير
مدور ومثلث وطويل
(على الجديد فيجعل أعلاه
أسفله وعكسه) لما مضى أنه
صلى الله عليه وسلم لم بذلك
فمنعه ثقل خميصته ويحصل
التحويل والتكنيس معاً بأن
يجعل الطرف الأسفل الذي
على شقه الأيمن على عاتقه
الأيسر والطرف الأسفل
الذي على شقه الأيسر على
عاتقه الأيمن أما المدور
والمثلث فليس فيه إلا
التحويل وكذا الطويل أي
البائع في الطول لتعسر
التكنيس فيه وفي كتابي در
الغمامة تفصيل في تحويل
الطيلسان فراجعوه
(ويحول) مع التكنيس كما
أفاده قوله مثله فساوى
قول أصله ويجعل خلافاً
لمن اعترضه على أنه في بعض
النسخ عبر بعبارة أصله
(الناس) أي الذكور وهم
جلوس (مثله) للاتباع أيضاً
(قلت ويترك) الرداء
(يحولاً) منكساً (حتى ينزع
التياب) بنحو البيت لأنهم

عدم الكراهة نهاية ومعنى قال غش قوله مر احتمال العبارة فيما تقدم في القنوت ويكره خارج
الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بجائل فيما يظهر اهـ (قوله) لأنه المناسب الخ) عبارة شيخنا والحكمة في
ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شيء فإنه يحصله ببطونهما اهـ
(قوله) وينبغي الخ) أي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى ونهاية (قوله) حينئذ أي حين استقبال
القبله بعد صدر الخطبة الثانية (قوله) كافي أصله الخ) أي وأسقطه المصنف اختصاراً وكان اللائق ذكره
معنى (قوله) ما قارفناه) أي ما ارتكبناه من الذنوب و (قوله) وسعة) بفتح السين على الإفصح والكسر لغة
قليلة غش (قوله) عند استقباله القبلة) الأقرب أن المراد عقبه عشر وجزءه من شيخنا فقال ومحل التحويل
بعد استقباله القبلة اهـ قول المتن (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالنصب والرفع
بجزمي (قوله) كما ورد) أي من أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن رواه الشيخان
عن انس بلفظ ويعجبني الفأل الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم واحب الفأل الصالح معنى
قول المتن (وينكسه الخ) بفتح اوله مخففاً وبضمة مثقلاً عند استقباله نهاية ومعنى (قوله) بذلك) أي
التكنيس (قوله) خميصته) أي كسائه غش (قوله) ويحصل التحويل والتكنيس معاً الخ) أي وكل
من التحويل والتكنيس على حدته لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع
ذلك القلب خلافاً لما وقع للإمام والغزالي فاختره نجده صحيحاً منه على ذلك الراجح وغيره اسنى وقوله لما
وقع للإمام والغزالي أي وتبعهما الزركشي (قوله) أما المدور الخ) وفي الأيعاب المدور ما ينسج أو يخطط
مقهوراً كالسفرة والمثلث ما له زاوية واحدة في مقابلة زاويتي كركدى على بأفضل (قوله) والمثلث) كذا
في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كاصله يقتضي تغاير المثلث وما قبله وهو ظاهر ولذا عبر جماعة باو
اهـ (قوله) فيه) الأولى التثنية كما عبر بها النهاية (قوله) إلا التحويل) أي قطعاً نهاية ومعنى (قوله) لتعسر
التكنيس فيه) راجع لما قبل وكذا الخ أيضاً كما هو صريح صنيع الاسنى والمعنى (قوله) كما أفاده قوله مثله
في إفادته نظر لأن المفهوم من المائلة الواقعة قيد التحويل أن المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل
المذكور في الخطيب سم (قوله) فساوى قول أصله الخ) هذا عجيب سم (قوله) لمن اعترضه) وافقه المغنى
فقال تنبيه عبر في المحرر بقوله ويفعل بدل يحول وهو أعم لما قدر ويقع في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن
المذكور عن نسخة المصنف يحول اهـ (قوله) أي المذكور) أي فلا تحول للنساء ولا الخنثائي لثلاث تنكشف
عوراتهن شيخنا ونهاية (قوله) للاتباع أيضاً) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي
صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) ويترك الرداء) أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله) بنحو البيت)
أي عند رجوعهم إلى منازلهم نهاية واسنى وشرح بأفضل (قوله) وينزع الخ) خالف فيه المغنى فقال حتى
ينزع بفتح اوله الثياب كل منهما عند رجوعهما لمنازلهما اهـ (قوله) ليعم ذلك الإمام الخ) (فرع) يسن لكل
أحد من يستسقى أن يستشفع بما فعله من خير بأن يذكره في نفسه فيجعله شافعاً لأن ذلك لا يتق بالشهادتكافي
خبر الثلاثة الذين أوفى العاروان يستشفع بأهل الصلاح لأن دعاءهم أرجى للإجابة لا سيما أقارب النبي صلى
الله عليه وسلم كما استشفع عمر رضي الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم أنا كنا إذا قحطنا
توسلنا إليك بنبينا فاستجبنا وأنت أو تسول إليك بعم نبينا فاستجبنا فاسقوا رواه البخاري معنى ونهاية زاد الاسنى وكما
استشفع معاوية بن زيد بن الأسود فقال اللهم أنا نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم أنا نستسقى بزيد بن الأسود
يا زید ارفع يدك إلى الله تعالى فرفع يده ورفع الناس أيديهم فنارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهب لها
ريح فسقوا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم اهـ قول المتن (ولو ترك الإمام الخ) أي ولو لم يكن إمام ولا

إشارة إلى رفع البلاء وحصول النعمة المطلوبة على أنه قد يدعى أن العبرة بالعامل وهو واحد في نحو اللهم ارزقني
واعظني رفع كذا وحصول كذا فليتأمل (قوله) كما أفاده قوله مثله) في إفادته نظر لأن المفهوم من المائلة
الواقعة قبل التحويل مجرد صفة التحويل المذكور في بيانه فتأمل (قوله) فساوى قول أصله) هذا عجيب (قوله)

ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير ردائه قبل ذلك ويترك وينزع مبينان للفعول ليعم ذلك الإمام غيره (ولو ترك الإمام الاستسقاء

من يقوم مقامه بجري وتقدم عن العباب مثله بزيادة قول المتن (فعله الناس) أى البالغون الكاملون جميعهم لانها سنة عين فلا يسقط بفعل بعضهم وإن كان بالغاً عاقلاً لان ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين ع ش (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى والنهاية لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الواو الى البلد حتى ياذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لحوف الفتنة نبيه عليه الاذرعى وغيره انتهى قال ع ش قوله مر لا يخرجون الخ ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة سم على المنهج وقضيته انهم حيث فعلوها في البلد خطبو اولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا باذن اه وفي سم بعد ذكره عن الاسنى ما مر اتفاقه لكنهم لا يخرجون الخ أى يكره الخروج المذكور مر نعم ان امنت الفتنة ولم يعتد الا يستئذان فالتجته عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد ان امنت وإن اعتيد الاستئذان ولم يستأذن اه عبارة الشورى هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه أنه يكره ما لم يظن واحصول الفتنة والإلّا فيحرم اه (قوله من ذلك) أى من الخروج والخطبة كما هو ظاهر صنيع الشارح او الخروج فقط كما هو قضية ما مر عن شيخ الاسلام وغيره ويحتمل ان الإشارة إلى فعل الناس (قوله وبه الخ) أى بقوله نعم الخ (قوله في ذلك) أى في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول المتن (جاز) أى بخلاف العيدو الكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما قال شيخنا الشورى انظر ما مانع الصحة في العيدو الكسوف ولا يقال الاتباع لأنه بمجردده لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد فيحرم اه ع ش وقديقال ان تقديم الخطبة خلاف القياس وما ورد على خلافه يقتصر على مورد (قوله لكنه خلاف الافضل) أى في حقنا مائة ومغنى واسنى (قوله الذى هو الخ) عبارة الاسنى لان ما تقدم أى تأخير خطبة الاستسقاء عن صلاتها كثر رواقه معتضد بالقياس على خطبة العيدو الكسوف اه وقضيته عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالنهاية والمغنى كالصرح في التعدد فليراجع (قوله من تأخير الخطبة الخ) أى خطبة الاستسقاء بجري قول المتن (ويسن الخ) أى لكل احدنهاية ومغنى (قوله أى يظهر) إلى قوله ولو قيل في النهاية إلا قوله وكان المراد إلى وانه لا ول وقوله وصح إلى المتن وكذا المغنى إلى قوله وانه لا ول إلى المتن قول المتن (لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في المحرم او غيره وينبغي أن مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكر شكر الله تعالى زبادى ويحتمل ان يفرق بينهما بان ما يصل من الماء عند قطع الخاجان ونحوها اجزاء لما هو مجتمع في النهر فليس كالمطر فان نزوله الان قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل (فرع) قال شيخنا العلامة الشورى يحرم تأخير قطع الخليج ونحوه عن الوقت الذى استحق ان يقطع فيه كبلوغ النيل بمصرنا ستة عشر ذراعاً ووجه الحرمة ان فيه تأخير اله عن شرب الدواب والانتفاع به على وجه الارض الذى جرت به العادة منه فتأخير هفوت لما يترتب عليه من المنافع العامة اه ع ش (قوله وغيره) أى غير الاول عبارة المغنى بل يسن عند اول كل مطر كما قاله الزركشى لظاهر خبر روى الحاكم اه (قوله وكان المراد بأوله الخ) محل تأمل وكذا تعليقه بقوله لانه الخ بل الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من انه اول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد او لا وان المراد بها الشرعية التى اولها المحرم بصري وتقدم عن ع ش والزبادى الجزم بما استقر به الشارح (قوله لانه المتبادر من التعليل الخ) فيه نظر بل قديقال المتبادر المذكور لا يوافق قوله الاقوى وبه يتجه الخ ان اردو بالتعليل في الخبر يتجه الخ سم (قوله وبه) أى بالتعليل الذى افاده الخبر يتجه ان البروز لكل مطر سنة هذا واضح واما قوله وانه لا ول الخ فافادة التعليل المذكور لذلك محل تأمل وإنما الذى يظهر ان ما خذ الاول لوليه ان قيل بها الاولية فانها تقتضى الشرف بسبب سبقه بالاتصاف بالوجود وهذا

فعله الناس) حتى الخروج للصحره والخطبة كسائر السنن لاسيما مع شدة احتياجهم نعم ان خشوا من ذلك فتنة تركوه كما هو ظاهر وبه يجمع بين ما وقع للمصنف في ذلك بما ظاهره التناق (ولو خطب قبل الصلاة جاز) كما صح به الخبر لكنه خلاف الافضل الذى هو أكثر أحواله صلى الله عليه وسلم من تأخير الخطبة عن الصلاة (ويسن أن يبرز) أى يظهر (لاول مطر السنة) وغيره لكن الاول أكد وكان المراد بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لانه المتبادر من التعليل في الخبر بانه حديث عهد بربه وبه يتجه أن البروز لكل مطر

حتى الخروج للصحره) الذى في شرح الروض مانصه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أى يكره الخروج المذكور مر إذا كان الامام او نائبه بالبلد حتى اذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لحوف الفتنة نبيه عليه الاذرعى وغيره اه ما في شرح الروض نعم ان امنت الفتنة ولم يعتد الا يستئذان فالتجته عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد ان امنت وان اعتيد الاستئذان ولم يستأذن (قوله لانه المتبادر من التعليل) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرر وأنه لا وكل مطر اولى منه لاخره (ويكشف غير غورته ليضاهيه) الخبر مسلم انا صلى (٨١) الله عليه وسلم خسرو به حتى اصابه

المطر وقال انه حديث عهد
بربه اى بتكوينه وتنزيله
وصح كان اذا مطرت السماء
حسر الحديث (وان يغتسل
أو يتوضأ) والافضل ان
يجمع ثم الغسل ثم الوضوء
(في السيل) الخبر منقطع انه
صلى الله عليه وسلم كان إذا سال
الوادى قال اخرجوا بنا
الى هذا الذى جعله الله
طهورا فنتطهر به ونحمد
الله عليه قال الاسنوى ولا
تشرع له نية إذا لم يصادف
وقت وضوء ولا غسل اه
ولو قيل ينوى سنة الغسل
في السيل لم يبعدو الوضوء
فهو كالوضوء المجدد أو
المسنون لنحو قراءة فلا بد
فيه من نية معتبرة بما مر في
بابه ولا يكتفى بنية سنة الوضوء
كما لا يكتفى في كل وضوء
مسنون ولا ترد نية الجنب
إذا تجردت جنابته الوضوء
المسنون ونية الغاسل بوضوء
الميت ذلك لان هذين غير
مقصودين بل تابعا على
أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد
(و) ان (يسبح عند الرعد)
لما صح ان ابن الزبير رضى
الله عنهما كان إذا سمعه ترك
الحديث وقال سبحان من
يسبح الرعد بحمده والملائكة
من خيفته (و) عند (البرق)
لما يأتى عن الماورى ولان
الذكر عند الامور المخوفة

هو سر تاكد اول مطر السماء فيما يظهر وما تقرر يعلم أن كل مطر سابق آكد من لاحقه بصري (قوله سنة)
خبر ان قول المتن (غير غورته) الوجه ان المراد بها عورة المحارم كناية لبر ماوى عن القايونى بجيرى قول
المتن (ويكشف) ينبغى ان هذا هو الاكمل وان كان اصل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وأن قل كالراس
واليد ع (قوله حسر) اى كشف (قوله الحديث) اى كل الحديث المتقدم قول المتن (وان يغتسل
الخ) اى سواء حصل بالاستسقاء او كان في غير وقته ع ش وكتب سم ايضا مانصه قديقتضى ظاهر العبارة
طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على التبرك اه (قوله والافضل أن يجمع) اى
بين الغسل والوضوء وينبغى حينئذ تقديم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كما في غسل الجنابة ع ش قول
المتن (في السيل) ومثله النيل في ايام زيادته شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فتطهر به الخ) هذا
صادق بالغسل والوضوء منها (قوله قال الاسنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل
وشيخنا قال الكردى على بافضل والامداد فى الايعاب ظاهر كلام الاذرى وجوبها فيهما واقره سم اه
عبارة اى سم قوله قال الاسنوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي شرح
العياب وظاهر كلام الاذرى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهروردى اه عبارة ع ش
قوله لم ولا يشترط فيهما نية الخ لعل المراد لحصول اصل السنة اما بالنسبة لكونه ممثلا آتيا بما امر به فلا
يظهر الا بنية كان يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل ثم رايت ابن حنبل قال ولو قيل ينوى سنة الغسل في
السيل لم يبعدا انتهى والقياس انه لا يجب فيه اى في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه
الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في ايام زيادة النيل في كل
يوم من ايام الزيادة وهو محتمل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله إذا لم يصادف وقت وضوء الخ) اى بان
كان متوضئا ولم يصل به صلاة ولم يطلب منه غسل واجب ولا مسنون بجيرى وبصري (قوله إذا تجردت الخ)
اى عن الحدث و (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب و (قوله ونية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب
و (قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والمشار اليه الوضوء المسنون و (قوله لان هذه الخ) اى وضوء الجنب
المذكور وضوء الميت واللام متعلق بلا ترد الخ وتعليل لعدم الورد (قوله هنا) اى في نية الجنب ونية
الغاسل للميت و (قوله بذلك) اى باشتراط نية معتبرة بما مر (قوله لما صح) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله
أذا سمعه) اى الرعد مغنى (قوله ترك الحديث) اى ما كان فيه وظاهره ولو قرأناه وظاهره قياسا على اجابة
المؤذن ع ش (قوله وقال سبحان من يسبح الرعد الخ) اى ثلاثا ع باب واسنى وشرح بافضل (قوله لما يأتى
الخ) عبارة الاسنوى والنهاية والمغنى وقيس بالبرق والبرق والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق
خوفا وطمعا اه (قوله اولان الذ كر الخ) اى كما جاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى
الله تعالى عنه اسنى وابعاب (والرعد) الى قول المتن ويقول في النهاية الا قوله وقال الى قال الى قوله انتهى
في المغنى الا ما ذكره قوله لو قيل مطرا وقوله تنزيها وقوله وقيل (قوله والرعد لك) اخرجه احمد والترمذى
ومححه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنطقت احسن
النطق وضحكت احسن الضحك فالرعد نقطةها والبرق ضحكها اسنى ونهاية ومغنى زاد شيخنا اى لمعان النور من

يقال التبادر المذكور لا يوافق قوله الآتى وبه يتجه الخ ان اردو بالتعليل في الخبر يتجه (قوله وان يغتسل
او يتوضأ الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على
التبرك (قوله قال الاسنوى ولا تشرع له نية الخ) قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي
شرح العباب وظاهر كلام الاذرى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهروردى اه (قوله وعند
البرق) قال في شرح الروض والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا (قوله والرعد لك

وقال ما شبهه بظاهر القرآن قال الأسنوى فالمسموع هو صوته أو صوت سوقته على اختلاف فيه وإطلاق الرعد عليه مجازاً (و لا يتبع بصره البرق)
أو المطر أو الرعد قال الماوردي لأن (٨٣) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا إله إلا الله وحده

فيها عند ضحكها وعلى هذا فالمسموع نفس الرعداه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما شبهه الخ) ما تعجبية
و ضمير النصب يرجع إلى ما قاله مجاهد أي تعجبت من مشابهة ما قاله مجاهد بظاهر القرآن كردى (قوله
صوته) أي صوت تسميحه نهاية (قوله قال الأسنوى الخ) عبارة المغنى وعلى هذا فالمسموع (قوله وإطلاق
الرعد) أي ولا عبرة بقول الفيلسوف الرعد صوت اصطكاك أجرام السحاب والبرق ما ينقدح من اصطكاكها
مغنى (قوله أو الرعد) محل تأمل فإنه لا يقبل الإشارة (قوله يكرهون الإشارة الخ) أي يبصر وغيره ع ش (قوله
فيختار الاقتداء بهم) ويحصل سنة ذلك بمرة واحدة ولا بأس بالزيادة ع ش (قوله أي مطرا) قال الأسنوى
من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى أسفل ع ش (عطاء ناعما) بالقاف أي شافيا للعليل ومن يلا للعاش كما
يؤخذ من مختار الصحاح ع ش والذي في نسخ التحفة والأسنى والمغنى وغيره بالفاء فليراجع (قوله مرتين)
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخره عن قوله فيندب عبارة النهاية والمغنى فيستحب
الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا وفي السكردى على بأفضل أي اللهم صيبا ناعما
رواية البخارى واللهم صيبا هنيئا رواية أبي داود واللهم صيبا ناعما رواية ابن ماجه اه (قوله فيندب الجمع)
أي بأن يقول اللهم صيبا هنيئا وصيبا ناعما بأفضل أي مرتين أو ثلاثا قول المتن (ويدعو بما شاء) أي حال نزول
المطر نهاية عبارة شرح بأفضل وإن يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله تخبر البيهقي) إلى قول
المتن فالنسبة في النهاية (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة حال الجهاد فليؤى اه بجيرمى (قوله
وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له مرفى الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون بقلبه على
ما ذكره البيهقي ثم بين الإقامة والصلاة وبين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمده
الشارح م ر رحمه الله تعالى وأنه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه الأمور توقفية ثم
إذا دعا ينبغي له أن يتيقن حصول المطلوب لا يخبره صلى الله عليه وسلم به فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد
نيته وفقد شروط الدعاء منه ع ش (قوله ورؤية السكبة) ظاهره أن تسكر دخوله أي في المسجد الحرام
ورؤيته لها وكان الزم من قريب ولا مانع منه ع ش (قوله أي أثر نزوله) عبارة المغنى أي بعد المطر أي في أثره كما عبر
به في المجموع عن الشافعي والأصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا
بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء أو أقاد
تعايق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره وهو كما قال شيخنا ظاهر مغنى زاد النهاية والزهر سقط
نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقبته من المشرق مقابله في ساعة في كل ليلة إلى الثلاثة عشر يوما
وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فإن لها أربعة عشر يوما اه (قوله قيل) وافقه المغنى (قوله
ويكره سب الرياح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب إنما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا إذا
شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد السكر اه بذلك لما قدمناه ع ش (قوله ويكره) إلى قول المتن فالسنة في
المغنى (قوله من روح الله) أي رحمته انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم أن تأتي بالعذاب من رحمته أيضا
سم على المنهج أو مطلقا لأنها من حيث صدورها بخلق الله تعالى وإيجاده رحمة في ذاتها وإن كانت تأتي
بالعذاب لمن أراد الله تعالى والأقرب الثاني ع ش ولعل الأولى لأنها تأتي بالرحمة لبعض وإن أتت بالعذاب
لبعض آخر (قوله واستلوا الله) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الريح العاصفة ع ش (قوله

الخ) أخرجه أحمد والترمذي وصححه (قوله مرتين أو ثلاثا) عبارة العباب ويقول مرتين أو ثلاثا عند نزول
المطر الخ (قوله في المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصيد والذبايح من تحريم بسم الله
واسم محمد بن الأيها ثم أشد لا قرآن القول بالفعل مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشروع عند
الذبح ولا فرق كما هو ظاهر في الكراهة وعدم الحرمة بين الاقتصار على بنوء كذا والجمع بينه وبين بفضل الله

لا شريك له سبحانه قدوس
فيختار الاقتداء بهم في
ذلك (ويقول) ندبا (عند
المطر اللهم صيبا) بتشديد
الياء أي مطرا وقيل مطرا
كثيرا (ناعما) للتابع رواه
البخارى وفي رواية صيبا
هنيئا وفي أخرى صيبا أي
يفتح فسكون عطاء ناعما
مرتين أو ثلاثا فيندب الجمع
بين ذلك (ويدعو بما شاء)
تخبر البيهقي أن الدعاء
يستجاب في أربعة مواطن
عند التقاء الصفوف ونزول
الغيث وإقامة الصلاة ورؤية
السكبة (و) يقول (بعده)
أي أثر نزوله (مطرنا بفضل
الله ورحمته ويكره) تنزيها
أن يقول (مطرنا بنوء) أي
وقت (كذا) أي الثريا
مثلا لأنه وإن أنصرف إلى
أن النوء وقت يقع الله فيه
المطر من غير تأثير له البتة
لسكبه يؤهم أن يراد به ما في
خبر الصحيحين ومن قال
مطرنا بنوء كذا فذاك كافر في
مؤمن بالسكوا كب أي
بأن اعتقد أن للسكوا كب
تأثير في الإيجاب استقلالاً
أو شركة فهذا كافر أجماعاً
نعم كان أبو هريرة رضي
الله عنه يقول مطرنا بنوء
الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا ممسك
لها قيل فيستثنى هذا من المتن

وفيه نظر لأن هذا الإيهام فيه البتة فلا استثناء (و) يكره (سب الرياح) للخبر اله جريح الرياح ز روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا ندب
رايتموها فلا تسبوها وأسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر) بتأنيث الكاف باز خشيته: أنه على نحو البيوت

(فالسنة ان يسالوا الله) في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة كأمرو اعقاب الصلوات ومن زعم نذب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد ابعد لان السنة ترد به ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج اليه وعبارة الام صريحة فيما قلناه وفي انه لا يسن (٨٣) هنا خروج ولا صلاة ولا نحو بل

رداء (رفعه) فيقولوا ندبا مارواه الشيخان (اللهم حوالينا) بفتح اللام (ولا علينا) اي اجعله في الاودية والمراعى التي لا يضرها الا بنية والطرق فالثاني بيان للمراد بالاول اشمله للطرق التي حوالهم اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر والآكام بالدمج اكم بضمهتين جمع اكام ككتاب جمع اكم بفتحتين جمع اكمة وهي دون الجبل وفوق الراية والظراب بالطاء المشالة ووم من قال بالضاد الساقط جمع ظرب بفتح فكسر الجبل الصغير وافادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل اي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا بل وفيه تعليلنا لادب هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بانه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه ان لا يتسخط بعارض قارنها بل يسال الله رفعه وابقاها وبان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل

نذب قول هذا) اي دعاء الرفع الآتي (قوله ولا دخل حينئذ) اي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة) اي بالسكيفة المعروفة (قوله فيقولوا) عطف تفسير على قول المتن يسئلوا الله الخ وقوله ندبا لا حاجة اليه قول المتن (حوالينا) اي انزل المطر حوالينا اي الجمات التي تحيط بنا (ولا علينا) اي ولا تنزل علينا اولئلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل شيخنا وفي السكردى على بافضل عن الشوبرى حوالينا مثنى مفردة حوال كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد اي على ضرورة الجمع فليحذر اه وقال شيخنا حوالينا جمع حوال وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) اي ولا علينا (قوله بالاول) اي وحوالينا (قوله لشموله) اي الاول (قوله اللهم) الى افادت في المغنى الى الباب في النهاية الا قوله والا كام الى وافادت (قوله جمع اكمة) اي بفتحتين (قوله وفيه) اي في هذا الدعاء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لادب هذا الدعاء) الاول اسقاط لفظه هذا كما فعله النهاية (قوله واعلامنا) عطف على تعليمنا (قوله اذ لم يثر الخ) اي لم يرد (قوله وقياس ما مر الخ) عبارة لاسنى والنهاية لكن تقدم في الباب السابق انها تسن لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهر ان هذا نحوها فيحمل ذلك اي ولا يصلى الخ على انه لا تشرع الهيئة مخصوصة اه وفي العباب وشرحه ولو خيف الغرق بزادة النيل مثلا او ضرر دوا م الغيم او انحبست الشمس سألوا الله ازالته بلا صلاة بالمعنى السابق اه اي بالهيئة السابقة لا مطلقا (قوله فرادى) اي وينوى بها نية رفع المطر عرش وحلي (خاتمة) روى البيهقي في الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق علمني شيئا يقربنى الى الله تعالى ويقربنى من الناس فقال اما الذى يقربك الى الله تعالى فمستلته واما الذى يقربك من الناس فترك مستلهم ثم روى عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسال الله يغضب عليه ثم انشد

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

مغنى (باب في حكم تارك الصلاة)

اي المفروضة على الاعيان اصاله جحد او غيره و تقديمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور والبق نهاية ومغنى اي من تاخيرها عنها ومن ذكره في الحدود ولا نه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها ع ش (قوله مكلف) الى قوله فانهم ما شرا طافى المغنى الا قوله او وجوب الى المتن وقوله لا ية فان تابوا وقوله دون ازالة النجاسة الى قوله وبحت في النهاية الا ما ذكر وقوله وبلحق الى بخلاف ما (قوله او جاهل لم يعذر) اي امان انكره جاهلا لقرب غمده بالاسلام او نحوه من يجوز ان يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم افاق أو نشأ بعيداً عن العلماء فليس مر تدابل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مر تدا مغنى زاد النهاية ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمداً الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر احد بترك الصلاة والصوم شهر افاكثر الا المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأ الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه اه (بين اظهرنا) اي بيننا ظاهرا كردى (قوله ولا يخرج) اي الجاهل سم اي عن حكم العالم كردى (قوله المجحد) اي الاتى في المتن (قوله لان كونه) اي الجاهل (قوله بحيث لا يخفى) اي وجوب الصلاة (قوله صيره في حكم العالم) اي في التفصيل الاتى (قوله المكتوبة) اي اما تارك المندورة

ورحمته بان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوه كذاب الاتهام في الاقتصار اقوى فاذا لم يحرم فلا يحرم الجمع بالاولى خلافا لما توممه بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذا من خرمه الجمع في بسم الله واسم محمد وما يبطل هذا الاخذ انه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد حرم كما هو ظاهر فعلم انه لا فرق بين الاقتصار والجمع (قوله وقياس ما مر الخ) جرى عليه مر والله اعلم

(باب في حكم تارك الصلاة) (قوله ولا يخرج) اي الجاهل

والنفويض (ولا يصلى لذلك والله اعلم) اذ لم يثر غير الدعاء وقياس ما مر قبيل الباب الصلاة لذلك فرادى (باب في حكم تارك الصلاة) (ان ك) مكلف عالم او جاهل لم يعذر بحمله لكونه بين اظهرنا ولا يخرج المجحد الذى هو انكار ما سبق عليه لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم (الصلاة) المكتوبة التي هي إحدى الخمس كما يصرح به قوله الاتى عن وقت الضرورة لانه إنما يكون لهذه لا غير

أو فعلها وآثر الترك لأجل
التقسيم (جاءوا وجوبها)
أو وجوب ركن مجمع عليه
منها أو فيه خلاف واه أخذنا
بما يأتي (كفر) إجماعا
ككل مجمع عليه معلوم من
الدين بالضرورة لأن ذلك
تدنيب للنص (أو) تركها
(كسلا) مع اعتقاده
وجوبها (قتل) لآية فان
تابوا وخبر أمرت أن أقاتل
الناس فانهم باشر طائفي الكف
عن القتل والمقاتلة الاسلام
واقامة الصلوة وإيتاء الزكاة
لكن الزكاة يمكن الامام
أخذها ولو بالمقاتلة ممن
امتنعوا منها وقاتلوا فكانت
فيها على حقيقة بنحائها في
الصلوة فانها لا يمكن فعلها
بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى
القتل فعلم وضوح الفرق
بين الصلاة والزكاة وكذا
الصوم فانه إذا علم أنه يحبس
طول النهار نواه فأجدي
الحبس فيه ولا كذلك
الصلاة فتعين القتل في حدها
ونحسه بالحديدة الآتي
ليس من إحسان القتلة في
شيء فلم نقل به لا يقال
لا قتل بالحاضرة لانه لم
يخرجها عن وقتها ولا
بالخارجة عنه لانه لا قتل
بالقضاء وان وجب فورا
لانا نقول بل يقتل
بالحاضرة إذا أمر بها أي

من جهة الامام أو نائبه دون غيرها

الموقفة فلا يقتل بها لانه الذي أوجبها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك
الصلاة سم (قوله أو وجوب وكذا الخ) في إطلاقه نظر فلا بد من تقييده هنا يكون ركنيته معلوما من الدين
بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سيأتي واضح بصري (قوله أو وجوب ركن الخ) أي أو شرط كذلك كما
يأتي (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقلد لذلك الخلاف الواهي ان جاز تقليده كما هو ظاهر
وقضية ذلك انه يلحق بالمجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فايراجع
سم وتقدم آنفا عن السيد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذنا بما يأتي) أي آنفا في قوله ويقتل أيضا الخ
وتقدم آنفا تنظير السيد البصري في الاخذ المذكور قول المتن (كفر) أي بالجد فقط لانه مع الترك إذا لم يجد
وحده يقتضي الكفر وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كما مر نهاية ومعنى (قوله إجماعا) قد يشك
على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان يريد إجماعا في الجملة سم (قوله للنص) أي لله ولرسوله ومعنى (قوله فانهم)
أي الآية والخبر (قوله عن القتل) أي في الآية و(قوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله فكانت) أي المقاتلة
الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم الخ قد يقال إنكار
انه إذا علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلاة مكابرة واضحة في الفرق ما لا يخفى سم وقد يجاب على بعد
بكثرة اركان وشروط الصلاة مع خفاء كثرها فلا يجدي العلم بالعقاب بما ذكر في رعايتها (قوله فتعين
القتل في حدها) أي الصلاة أي ولم يحز قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الاتي) أي في المتن
(قوله لا يقال) إلى قوله دون إزالة النجاسة في المغنى إلى قوله أي إلى في الوقت وقوله ويلحق إلى بخلاف الخ
(قوله بل يقتل الخ) عبارة النهاية قتله خارج الوقت وإنما هو للترك بلا عذر على أن يمنع أنه لا يقتل بترك القضاء
مطلقا إذا لم يحل ذلك ما لم يؤمر بها في الوقت ويهدد عليها ولم يقل فعلها واعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما
وقت امر والاخر وقت قتل فوقت الامر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها فيجب حينئذ علينا ان نأمر
الشارك فنقول له صل فان صليت تركناك وان أخر جتعا عن الوقت فتلناك وفي وقت الامر وجهان أحدهما
إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تامة والطهارة والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة
اه قال ع ش قوله مر علينا أي على المخاطب منا وهو الامام أو نائبه وقوله إذا بقي من الوقت زمن الخ أي
بالنسبة لفعله بأخف يمكن اه ع ش (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة شرح المنهج وطريقه أي القتل ان
يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصر وأخرج استحق القتل اه
زاد النهاية والوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طاب غير ترتيب القتل الاتي لانه من
منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير ع ش (قوله دون غيرهما
الخ) خلافا لايهاب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم ظاهر بنائه كغيره الفاعلين
أعني أمر وهدد للفعول أنه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الآحاد وهو ظاهر لما يأتي أنه لو قال تعمدت
التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها ام سكنت فحينئذ الامر والتمديد ليسا شرطين للقتل لما علمت
انه يوجد مع عدمهما وإنما ما فائدتهما علم تعمد تأخير بلا عذر لكنه خالف ذلك في شرح الارشاد فقال متى
قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها ام سكنت كما في المجموع لتحقق جنايته بتعمد تأخيرها أي مع
الطلب في الوقت كما علم بما مر انتهى وقوله أي مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمغنى كما لا يخفى وانظر

(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقلد لذلك
الخلاف الواهي إذن جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك انه يلحق بالمجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف
فيه إذا كان الخلاف واهيا وفيه نظر فايراجع (قوله إجماعا) قد يشك على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان
يريد إجماعا في الجملة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم انه يحبس الخ قد يقال إنكار انه إذا
علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مكابرة واضحة في الفرق ما لا يخفى (قوله دون غيرهما فيما يظهر)
يوجه بان القتل لما كان متعلقا بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما (قوله دون غيرهما

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد أو قول ظاهر كلامهم الأول وقد يصرح به قول البجيرمي عن البرماوى وخرج بالتوعد المذكور وما تركه قبله ولو غالب عمه فلا قتل به أو يأتى ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته على احدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهره انه لا يطالب عند سعة الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات اليه فليجرح رجلي وقال البرماوى تنكفى المطالبة ولو فى اول الوقت واقره شيخنا الحنفى اه بجيرمي (قوله فامتنع) أى لم يفعل بجيرمي (قوله وذلك) أى التارك لعذر (قوله كفاد الطهورين الخ) فى فتاوى الفقهاء لو ترك فاد الطهورين الصلاة متممها أو مس شافعى الذكر أو لمس المرأة أو قرضها لم يترتب عليه الا بقتل لان جواز صلاته مختلف فيه معنى زاد النهاية وقيده بعضهم بحشا بما إذا قلد القائل بذلك رما لا فالدى بتجه قتله والوجه الاخذ بالاطلاق اه فلا فرق بين التقليد وعدمه فى انه لا يقتل ع ش (قوله لانه يخالف فى رجوعها عليه) أى فكان جريان الخلاف شبهة فى حقه مانعة من قتله وان لم يقتل ع ش (قوله ويلحق به) أى بفاد الطهورين التارك للصلاة (قوله وان لم يترتب) أى تلك الصلاة (قوله بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المغنى ويقتل بترك الجمعة ولو قال اصلها يظهر اكمالها فى زيادة الروضة عن الشافعى واختاره ابن الصلاح وقال فى التحقيق انه الاقوى اتركها بلا قضاء إذ الظاهر ليس قضاء عنها خلافا لما فى فتاوى الغزالي وجزم به فى الحاوى الصغير من عدم القتل ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل وتوبته ان يقول لا اتركها بعد ذلك كسلا ومحل الخلاف كما قال الاذرى فيمن تلزمه اجماعا فان أباح حنيفة يقول لا الجمعة الا على أهل مصر جامع اه وكذا فى النهاية ولا قوله خلافا الى ويقتل وقوله وتوبته الى ومحل الخلاف قال ع ش م ر إذ الظاهر ليس الخ قضية انه لو دد عليها فى وقتها ولم يفعلها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال اصلى الجمعة القابلة لكانه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن فى فتاوى الشارح م ر انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم القتل بالقضاء إذ لم يهدده او باصطه كما هنا اه وتقدم عن المغنى ويأتى عن سم عن الناشرى ما هو كالصريح فى خلاف ما نقله عن فتاوى الرملى (قوله اجماعا) أى من الأئمة الاربعة فلو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فهل يقتل لتركها مع القدرة أو لا لعذره بالشك فيه نظر والاقرب الثانى فليراجع ع ش (قوله ويقتل) أى حدا (ايضا) أى كترك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أى بتركه على حذف المضاف (قوله دون إزالة النجاسة) أى لان للباكسية قول مشهور اقويان إزالة النجاسة لا واجبة

فما يظهر) خالف فى ذلك فى شرح العباب فقال ثم ظاهر بنائه كغيره الفعلين أعنى أمر وهدد للفعل انه لا فرق بين صدورهما عن الامام او الاحاد وهو ظاهر لما يأتى انه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لا اصلها ام سكنت حينئذ الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه يوجد مع عدمهما وإنما فادتهما علم تعمد تأخيرهما بلا عذر الى ان قال ثم رايت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول الزركشى رداعلى من زعم ان تقدم الطلب شرط بانه ليس بشرط فى القتل بخلاف بل متى اعترف بتعمد إخراجها عن وقتها استحق القتل وإنما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها ولتعريفه مشروعية القتل فانه قد لا يعرفه اه وهو صريح فى ان من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد امر وتهديد فى الوقت لكانه خالف ذلك فى شرح الارشاد فقال ومتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا اصلها ام سكنت أى كافى المجموع لتحقق جنائيه بتعمد تأخيرها أى مع الطلب فى الوقت كما علم بتمام اه وقوله أى مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وبعبارة الروض وان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل ولو لم يقتل ولا اصلها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد (قوله اجماعا) احتراز عن لا تلزمه كذلك كاهل القرية لا تلزمهم الجمعة عندانى حنيفة كما تقدم فى باب الجمعة (قوله دون إزالة النجاسة) أى لان للباكسية قول مشهور اقويان إزالة النجاسة

فما يظهر فى الوقت غند ضيقه وتوعد على إخراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها لانه حينئذ معاند للشرع عنادا يقتضى مثله القتل فهو ليس لحاضرة فقط ولا لفائتة فقط بل لمجموع الأمرين الأمر والخراج مع التصميم وخرج بكسلا ما لو تركها لعذر ولو فاسدا كما يأتى وذلك كفاد الطهورين لانه مختلف فى وجوبها عليه ويلحق به كل تارك لصلاة يلزمه قضاؤها وان لم يترتب اتفاقا لان إيجاب قضاؤها شبهة فى تركها وان ضعفت بخلاف ما لو قال من تلزمه الجمعة اجماعا لا اصلها إلا ظهرا فان الاصح قتله والقول بأنها فرض كفاية شاذ لا يعول عليه ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط لها أجمع على ركنيته أو شرطيته كالوضوء أو كان الخلاف فيه واهيا جدا دون إزالة النجاسة قال شارح

شرح العباب اه سم (قوله وكذا الخ) أى كالشرط المجموع عليه شرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطية فيقتل به (قوله بتركها) من إضافة المصدر الى مفعوله أى بترك فاقطد الظهورين الصلاة (قوله فالوجه الخ) وفاقت النهاية كما سرفنا (قوله خلاف ذلك) أى فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك المختلف فيه (قوله قتله) أى المكلف (قوله بترك تعلمها) أى الصلاة (قوله وظاهره) أى البحث (أنه) أى التارك المذكور (قوله) لأنه يسامح الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا العالم لا يسامح فى ذلك كما تقرر فى محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه خلاف ولو وأهيا فليراجع سم وقوله إذا العالم الخ برده ما من فى باب شروط الصلاة من أن العامى أو العالم على الوجه إذا اعتقد أن ما فى الصلاة بعضها فرض وبعضها سنة صححت ما لم يقصد بفرض معين التغطية (قوله لا كفرا) الى قوله فان قلت فى المعنى وإلى الكتاب فى النهاية لا قوله على نذب الاستتابة (قوله ليس كذلك) أى تحت المشيئة (قوله بين العبد والكفر) أى بين العبد المسلم وبين انصافه بالكفر اه كرى عن الهاتنى عن شرح المشكاة للشارح (قوله والكفر) والذى فى النهاية والمعنى وشرح بافضل وبين الكفر اه ولعل الرواية مختلفة (قوله محمول على المستحل) أى أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعاً بين الأدلة نهائية ومعنى قول المتن (والصحيح قتله الخ) أى وجوباً معنًى ونهائية قول المتن (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى عبارته فى شرح العباب وظاهر أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقى فقط ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمضى وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (تنبيه) هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكفي أن يبقى ما يسع أداء بان وسع ركعة فيه نظر والثانى غير بعيد فليتأمل سم وتقدم عن النهاية أن اصبح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أى تامة

وكذا ما اعتقد التارك شرطية لأن تركه ترك لها ولكرده بأنه ترك لها عندنا لا إجماعاً ألا ترى الى ما مر فى فاقطد الظهورين أنه لا يقتل بتركها وإن اعتقد وجوبها رعاية لمن لم يوجبها فكذا هنا فالوجه خلاف ما قال وبحث بعضهم قتله بترك تعلمها باركانها وظاهره أنه ترك تعلم كيفيتهما من أصلها وهو ظاهر لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيتهما ولم يميز الفرض من غيره لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز وإنما يقتل بذلك حدا لا كفر المافى الخبر الصحيح أن تاركها تحت المشيئة أن شاء تعالى عذبه وإن شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك بخبر مسلم بين العبد والكفر ترك الصلاة محمول على المستحل (والصحيح قتله بصلاة فقط) لعموم الخبر السابق (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) أى الجمع

للصلاة لا واجبة شرح العباب (قوله ولكرده الى ألا ترى الخ) هذا يراد ما فى شرح الارشاد من تقييد ما نقله عن فتاوى القفال حيث قال نعم الوجهان ما فيه خلاف قوى لا يقتل بتركها فى فتاوى القفال لو ترك فاقطد الظهورين الصلاة متممداً ومس شافعى الذكرا ولمس المرأة وترك نية الوضوء صلى متممداً لم يقتل لأن جواز صلاته بخلاف فيه وينبغى تقييده بما إذا قلد القائل بذلك وإلا فلا قائل بجواز صلاته بذلك فالذى يتجه أنه يقتل لأنه تارك لها عند أمه وغيره الخ اه فقوله هنا ولكرده الخ برده قوله فى شرح الارشاد وينبغى تقييده الخ وهو حقيق بالرد لأن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قوى كان شبهة دافعة للقتل إذا لم يقلد وأما إذا قلد فلا يتخيل أحد أنه يقتل ولا يحتاج عدم قتله الى بيان بل ولا يحتاج لتقييد الخلاف بالقوة بل حيث صح التقليد فلا شىء عليه فتأمل اه وأحذر ما فى شرح الارشاد (قوله) لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا العالم لا يسامح فى ذلك كما تقرر فى محله ولعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو وأهيا فليراجع (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صنيعهم أن اشترط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى ثم رأيت الشارح تعرض لذلك فى شرح العباب فقال وظاهر أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل كما تقرر وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقى فقط فان فائدة هذين تعلم بمجرد الإخراج عن وقت الحقيقى وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير الى ما لا يمكن كونه وقتاً للاداء فى حالة من الأحوال ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين إلا بمضى وقت الضرورة أهو قضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الاصلى كما بينه الشارح فى شرح العباب نعم لو أخر المسافر الظهر بقصد جمعها مع العصر فلما دخل وقت العصر اراد تركها فهل يكفي أمره وتهديده فى هذه الحالة فى وقت العصر فيه نظر (تنبيه) هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها حتى لا يكفي التوعد إذا بقي أقل من ذلك وإن وسع الاداء بان وسع ركعة أو يكفي أن يبقى ما يسع أداء فيه نظر

والطهارة اه (قوله) ويقتل بالصبح بطلوع الشمس) أى وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر
فيطالب إداؤها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جهان الوقت فإن أصر وأخرج استوجب القتل
مغنى وشرح بأفضل (قوله لأن الوقتين) راجع لما قبل ويقتل بالصبح الخ (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل
درو القتل بتلك الشبهة عبارة النهاية والمغنى في شرح ثم يضرب عنقه فإن أبدى عذرا كذسيا أو برد أو
عدم ماء أو نجاسة عليه صحجة كانت الاغذار في نفس الامرام باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم نقتله
لعدم تحقق تعدد تأخيرها عن وقتها من غير عذر نعم فأمره بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وندباً في
الصحيح بان نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال تعددت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها ام
سكت لم تحقق جنايته بتعمد التأخير اه قال ع ش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج ظاهره وإن لم يكن
قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر ان يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر ثم رابت
شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الارشاد اه والا قرب ما يقيد به ابن حجر اه اقول صنيع النهاية والمغنى
كالصريح في التقييد بذلك (قوله ولو ذكر عذرا الخ) أى حين إرادة قتله شرح بأفضل (قوله وإن ظن كذبه)
يخرج ما لو علم كذبه سم وعبارة الحلبي فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوز له
الصلاة بالإيماء اه وقضيته انه يقتل إذا قال صليت على المعتاد وقطع بكذبه (قوله وظاهر ان المراد الخ) عبارة
النهاية ورافى الشيخ بانه يقتل من تلزمه الجمعة اجماعاً بها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها ظهراً عند
ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر رأى عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر
ليس وقتاً لها في حالة بخلاف الظهر (قوله أوجبت التأخير الخ) أى وإن أسنا من ذلك الاجتمال عادة حقنا
للام ما يمكن ع ش قول المتن (ويستتاب) قال في شرح العياد بان يقال له صل والا قتلناك اه فاشار إلى
ان توبته فعل تلك الصلاة المزركة أى قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها فلو جهان التوبة
فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رابت الناشرى قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل الا
بالثوبة لأنها لا قضاء لها اه سم وتقدم عن المغنى ان توبته ان يقول لا تركها أى الجمعة بعد ذلك كسلا
اه (قوله لورا) إلى الكتاب في المغنى الا قوله على نذب الاستتابة (قوله ندبا الخ) قال الاستاذ البكرى
في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها
والمجموع كافي شرح البهجة وغيره وأعلم ان الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف
وهو واجب على الامام والآحاد وينبغي حمل القول بندها على انه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف
جواز القتل عليها فلا يتأتى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتامل ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج
عنه سم (توجب تخليده في النار) أى فوجبت الاستتابة رجاء نجاته من ذلك مغنى ونهاية (قوله بخلاف
هذا) أى بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من

والثاني غير بعيد فليتامل (قوله فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح في أنه لا يكفي ضيق وقت
الضرورة عقوبتها وقياس ما يتأتى انفا في الجمعة خلافاً (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه (قوله)
وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة في فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة إذا ضاق وقتها عنها وعن
الخطبة وسياق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة فيها وقد اعتبر المتن
الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقييد بضيق وقتها انه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث لم يضيق الوقت
ووجه احتمال أن يتذكر واخلل في الصلاة ليعيدها فيدر كما معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك
الشارح في السؤال وجوابه (قوله في المتن ويستتاب) قال الاستاذ البكرى في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا
جاء الامن المرتد وقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كافي شرح البهجة وغيره
قال في شرح المنهج وتسكنى استتابة في الحال لان تأخيرها بفوت صلوات وقيل بمهل ثلاثة أيام والقولان في
الندب وقيل في الوجوب والمعنى انها في الحال او بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة اه (قوله ويستتاب)

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب
الشمس ولا بالمغرب حتى
يطلع الفجر ويقتل بالصبح
بطلوع الشمس لأن الوقتين
قد يتحدان فكان شبهة
دارئة للقتل ومن ثم لو ذكر
عذرا للتأخير لم يقتل وإن
كان فاسداً كما لو قال صليت
وان ظن كذبه وظاهر ان
المراد بوقت الضرورة في
الجمعة ضيق وقتها عن أقل
ممكن من الخطبة والصلاة
لأن وقت العصر ليس وقتاً
لها في حالة بخلاف الظهر فان
قلت ينبغي قتله عقب سلام
الامام منها قلت شبهة احتمال
تبين فسادها واعادتها
فيدركها أوجبت التأخير
للياس منها بكل تقدير وهو
مأمور (ويستتاب) فوراً ندبا
كما صححه في التحقيق وفارق
الوجوب في المرتد ومنه
الجاحد السابق بان ترك
استتابة يوجب تخليده
في النار اجماعاً بخلاف هذا

كون الحدود وتسقط الاثم أنه لا يبقى عليه شيء بالكلية لأنه قد حد علي هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به معنى زاد النهاية نعم إن كان في عزمه أنه إن عاش لم يصل أيضا ما بعده فهو أمر آخر ليس مانحن فيه اه أي فيترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة أن وجد منه عثم (قوله إذا لم يتب) كذا في النهاية وقال المغني أن لم يبدعذرا ثم قال (تنبيهه) قول المتن ثم يضرب عنقه قيده الاسنوي وغيره بما إذا لم يتب ولا حاجة اليه لأن الكلام فيما إذا ترك كما فان صلاها زال الترك اه (قوله بل مع الامتناع من القضاء الخ) أي فالعلة مركبة فإذا ضلت العلة نهابة وهذا صريح فيما مر عن سم عن الايجاب من أن توبته قضاء تلك الصلاة المتروكة (قوله وبصلاته) أي بقضائه لتلك الصلاة المتروكة (يزول ذلك) أي الامتناع قول المتن (ينسخ بجديدة) أي في أي محل كان لئلا ينفى أن يتوقى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالعذيب ونسخه في المقاتل قديفوت ذلك الغرض عثم قول المتن (ويغسل) أي ثم يكفن (ويصلى عليه) أي بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) أي في مقابرهم معنى ونهاية (قوله وعلى نذب الاستتابة الخ) مفهومه أنه يضمه على الوجوب وفي شرح البيهجة لشيخ الاسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستتابة إنسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وإنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كأنه كما قال الأذرعى فيما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك اه وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البيهجة في النهاية مثلا وكذا في المغني الا قوله وما ذكره من وجوب القود الخ (قوله قبل التوبة الخ) عبارة النهاية وتوبته على الفور لأن الامهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل بمهل ثلاثة أيام ولو قتله في مدة استتابة أو قبلها إنسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد الخ وكذا في المغني الا قوله ليس مثله قال عثم قوله لم يرضى عن ذلك في الاختلاف سببه كزان محصن أو قاطع طريق مع تارك صلاة اه (قوله مطلقا) أي سواء كان القتل في مدة الاستتابة أو قبلها كرمى (قوله لكنه يائتم الخ) خاتمة قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة واحلت شرب الخمر واكل مال السلطان كان عثم بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوده نظر وقتل مثله افضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر مغنى ونهاية قال عثم قوله مروا كل مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمنعه عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (فائدة) مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به ومفتطور عليه وثانيها الرجوع اليه بعد الاسلام وهو اقبح ولهذا لم يقبل منه إلا الاسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والقدام وثالثها

(تم) إذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك للامر باحسان القتل وإنما نفعتم التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لأن القتل ليس على الإخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل الواضح على قتله بل (ينسخ بجديدة حتى يصلى أو يموت) ومررده (ويغسل ويصلى عليه) ويدفن في مقابر المسلمين (لأنه مسلم ولا يطمس قبره) بل يترك كبقية قبور أصحاب الكبائر وعلى نذب الاستتابة لا يضمه من قتله قبل التوبة مطلقا لكنه يائتم من جهة الافتيات على الامام

قال في شرح العباب بان يقال له صل والاقبلناك اه فأشار إلى أن توبته فعل تلك الصلاة المتروكة أي قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها قالوا وجه أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رابت الناشري قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا بالتوبة لأنها لا قضاء لها اه (قوله وعلى نذب الاستتابة لا يضمه من قتله) مفهومه أنه يضمه على الوجوب وفي شرح البيهجة لشيخ الاسلام مانصه وذكر في المجموع وغيره أنه لو قتله في مدة الاستتابة إنسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وإنه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قتل على قاتله لقيام الكفر وأنه لا يقتل بترك المنذورة إلى أن قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كأنه كما قال الأذرعى فيما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك وبكل حال فيه دلالة على أن الاستتابة واجبة اه ما في شرح البيهجة وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وإن قلنا بوجوب التوبة الذي هو قضية كلام المجموع كالروضة وأصلها وهو ظاهر لأنه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله

السبب وهو أقيح الثلاثة فانه لا يتدين به وفيه إزراء بأبناء الله ورسوله والقاء الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جريمتهم أقيح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لانه قد يكون فيه له شبهة فتحل عنه والسبب لا شبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للارض منه فهذا ما ظهر في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة اه من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي اه ع

(كتاب الجنائز)

(قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله وقيل بالفتح لذلك الخ) وقيل هما الغتان فيها معنى (قوله وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش معنى ونهاية قال شيخنا فعلى القول الاول يصح أن يقول نويت اصلي على هذه الجنازة بالفتح والكسر اي إن لم يرد بها النعش وعلى القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنازة بالكسر إلا إن أرادها الميت مجازا فان أرادها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة غيره من جنزه (قوله قيل كان الخ) ولقائل ان يقول كان حقه أن يذكر قيل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأملهم سم (قوله بين الفرائض والوصايا) أي مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض بصرى (قوله حق هذا) اي كتاب الجنائز (قوله لكن لما كان الخ) وهذا يجب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع أنها منها شيخنا (قوله أثرها) أي عقب الصلاة اي كتابها (قوله كل مكلف) اي صحيحا كان او مريضا نهاية ومعنى قال ع ش يستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لانه يقطع وفيه سم على حجب محتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله أن يطلب اي ندبا اه (قوله ولا يفهمه الخ) اي ندب اصل ذكر الموت قال سم قد يوجه افهامه له بان طلبه في ضمن الاكثر يدل على أن له مدخلا في المقصود وذلك يشعر بطلبه لانه يحصل بعض المقصود وأما قوله لانه لا يلزمه الخ فغير وارد لانه ليس المدعى للزوم قطعا بل يكفي للزوم في الجملة اه وهذا مع كونه عين قول الشارح الآتي وكونه سنة الخ مرد ما يأتي هناك عن الكردى وعن سم نفسه (قوله وكونه الخ) عطف على الاتيان بالاقول والضمير للاقل (قوله من حيث اندراج الخ) اي ولا يلزم منه كونه سنة فبق المتن قاصرا كردى (قوله وعلى هذا) أي لزوم كون الأقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الحل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) أي استحباب الاكثر (قوله لاستحباب ذكره) اي مطلق ذكره المندرج في الاكثر كردى قول المتن (ذكر الموت) اي بقلبه ولسانه بان يجعله نصب

الذي ليس هو مثله واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينبغي وجوب الاستتابة على الجميع وإن كان في حق الامام اكدي وينبغي حمل القول بتدبها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا يذنبى الخروج عنه

(كتاب الجنائز)

(قوله قيل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولقائل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأملهم (كل مكلف) محتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه المتن) قد يوجه افهامه له لانه دل على طلبه في ضمن الاكثر وطلبه في ضمن الاكثر يدل على أن له مدخلا في المقصود باكثر ذكره وذلك يشعر بطلب اصل ذكره لانه يحصل بعض المقصود وأما قوله لانه لا يلزم الخ فغير وارد لانه ليس المدعى للزوم قطعا بل يكفي للزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الحل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقلبه اه

(كتاب الجنائز)

بفتح الجيم جمع جنازة به وبالكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه من جنز ستر قيل كان حق هذا أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر أثرها (ليكثر) كل مكلف ندبا مؤكدا وإلا فأصل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالي عن الكثرة وإن لم يرد من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الميت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضا اه (ذكر الموت)

عينه نهاية وشرح بافضل (قوله لانه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب
الاكثر من ذكر حديث استحيا من الله حق الحيا وما قامه قالوا انا نستحي يا بني الله والحمد لله قال ليس كذلك
ولكن من استحيا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلا
ومن اراد الاخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء والموت مفارقة الروح والجسد
والروح جسم لطيف مثقب بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا يفنى واما قوله تعالى الله يتوفى
الانفس حين موتها ففقيهه تقدر وهو حين موت اجسادها نهاية زاد المغنى وعند جمع منهم عرض وهو الحياة
الى صار البدن وجودا حيا واما الصوفية والفلاسفة فليس عندهم جسما ولا عرضا بل جوهر مجرد غير
متحيز يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارج عنه اه قال ع ش قوله مرد وما وعى اى ما شتمل
عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن اى يصنعه عن وصول الحرام اليه من الم مطعم والمشرب
وقوله وما حوى ينبغي ان يراد به ما يشمل القلب والفرج وقوله والموت مفارقة الروح الخ وهل الروح
موجودة قبل خلق الجسد او لا فيه خلاف في العقائد والمعتمد منه الاول ع ش (أى من الامل) ويحتمل أن
يكون المراد بالسكثير الشر وبالقليل الخير بصرى قول المتن (ويستعد) لعله بالجزم عطف على يكسر ويؤيده
تعبير المنهج بزيادة اللام (قوله وجوبا) الى قوله قال في المجموع في النهاية والمغنى لا قوله وقد صرح الى
وقضاء دين (قوله ولا فندبا) اى يندب له تجديدها اعتناء بشانها نهاية وشرح بافضل قال البصرى قوله ولا
الخ صادق بما اذا علم ان لاحق عليه لاحد بما اذا شك هل عليه حق لاحد منهم او لا وتصوير ندب الرد في هاتين
الصورتين غريب وبما اذا شك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يعد فيه ندب الرد في نحو الاموال
احتياطا لاحتمال اشتغال الذمة اما بالنسبة للعقوبات فحل تامل لذي يعد كل البعد ان يندب للانسان ان
يمكن الغنى من معاقبة نفسه بمجرد الشك فليتأمل اه عبارة ع ش قوله ولا فندبا اى بان يجدد الندم والعزم
على أن لا يعود وليس ثم مظلة ترددها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب امان لم يتقدم
له ذنب اصلا ففعل المراد بالتوبة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الايعاب او ينزل نفسه منزلة
العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه اه وينبغي ان المراد بندب رد المظالم ان ما
تردد في انه هل لزم ذمته او لا ان برده احتياطا اه (قوله وعلى هذا يحمل الخ) ويمكن الجمع ايضا بان يقال
التعبير بالوجوب على الاصل وبالندب نظر الى ملاحظة صدور والتوبة على قصد الاستعداد للثبوت بصرى
قول المتن (بالتوبة) وهى كما يأتى في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على ان لا
يعود اليه وخرج عن مظلة قدر عليها بنحو تحلل عن اغتباها وسببها نهاية (قوله بان يبادر) بيان للاستعداد
بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) أى الممكن ردها معنى عبارة ع ش وحل توقف التوبة على رد المظالم حيث
قدر عليه كما صرح به قوله مرد وخرج عن مظلة قدر عليها ولا فالشرط العزم على الرادان قدر ومحلها ايضا
حيث عرف المظلوم ولا في تصديق المظالم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب ان يقال هو ما اضائع برده على
بيت المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما ياحذه على مستحقه
ثم لو كان مستحقا لبيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين او لا لانحاء القابض
والمقبض فيه نظر والاقرب الاول هذا وحل التوقف على الاستحلال ايضا حيث لم يترتب عليه ضرر فزنى
بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها واهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفى الندم
والعزم على أن لا يعود اه (قوله رد الاعيان) لا حاجة اليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) أى بما ليس فيه شيء يردده
على المظلوم كالاستحلال من الغيبة وفي حاشية الايضاح لابن حجب ومنها قضاء نحو صلاة وإن كثرت ويجب عليه
صرف سائر منه لذلك ما عدا الوقت الذى يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان
القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول هذا واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير أما لو كان عليه صلوات

لانه ادعى الى امتثال
الاورام واجتناب المناهي
للخبر الصحيح أكثر
من ذكرها ذم الذات أى
بالمهلة مزبلا من أصلها
وبالمهجمة قاطعها لكن
قال السميلى الرواية بالمعجمة
فانه ما ذكر في كثير أى من
الامل إلا قلله ولا قليل
أى من العمل الا كثرة
(ويستعد) وجوبا إن علم
أن عليه حقا ولا فندبا كما
هو ظاهر وعلى هذا يحمل
قول شارح ندبا وقول
آخرين وجوبا (بالتوبة)
بأن يبادر اليها (ورد
المظالم) الى أهلها يعنى
الخروج منها ليتناول رد
الاعيان ونحو قضاء
الصلاة وقد صرح السبكي
بأن تاركها ظالم لجميع
المسلمين

ونازعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم

كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤه زمانا كثيرا فينبغي أن يكون في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فتزوجه صحيح لأنه فعل ما في مقدوره اخذ من قول الشارح مر وخروج عن مظلة قدر عايلها ع (قوله وقضاء دين) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتأمل ما فائدة اه يعني انه داخل في المتن بلا حاجة الى التاويل بالخروج (قوله وذلك) راجع الى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه لئلا يفجأ الموت المفوت له اه (وعطفها) لعل الاولى وعطفه أى الرسم أى ليستغنى عن اكتساب التانيث من المضاف اليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستسقاء ولا نه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهي ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على الايعود ع ش قول المتن (والمريض اكد) ويسن له الصبر على المرض أى ترك التضجر منه وتكره كثرة الشكوى نعم إن سأل نحو طبيب او قريب او صديق عن حاله فاجبه بما فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الا ان كان كافيا في المجموع لكن اشتغاله بنحو التيسير أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين واحوالهم عند الموت وان يوصي اهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وان يحسن خلقه وان يحتبب المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضى من له به علة كخادم وزوجة ولد وجار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض ولو بنحور ومد وفي أول يوم من مرضه مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذى قريب او جار او نحوهما ومن يرجى إسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض والحق الاذرعى بحنا بالذمى المعاهد والمستأمن اذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لانامامورون بمهاجرتهم وان تكون العيادة غافلا يواصلها كل يوم إلا ان يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض او يتبرك به او يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلات لم يفهموا او يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره إطالته مالم يفهم منه الرغبة فيها وان يدعو له بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه واسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائهن سبع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وان يطلب الدعاء منه وان يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وان يوصي اهله وعياله بالرفق به والصبر عليه نهاية وكذا في المغنى وشرح بافضل الا انهم اصرحوا باعتماد تنظير الاذرعى في عيادة أهل البدع او الفجور او المكس قال ع ش قوله مر فلا بأس أى فلا كراهة فهو مباح وقوله مر جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وانها غير مكروهة وقوله مر تشق على المريض أى مشقة غير شديدة وإلا حرمت وقوله مر اذا كانا بدارنا وينبغي مثله في الذمى وقوله مر لانامامورون الخ فضيئته عدم سن عيادتهم بل كراهتها سيما اذا كان في ذلك زجر وقوله مر إلا ان يكون مغلوبا الخ أى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشرام ادوية ونحوها وقوله مر وان يدعو له بالشفاء أى ولو كان كافرا او فاسقا ولو كان مرضه رمد او ينبغي ان يحله مالم يكن في حياته ضرر للمسلمين وإلا فلا بطالب الدعاء له بل لو قبل بطالب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يعد وقوله مر وان يكون دعاؤه الخ هذا مفروض فيما لو عاد و مثله مالم يخضر المريض اليه أو أحضر بل ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله مر والوصية الخ افهم انه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما وإن ظن ان ثم ما يطلب التوبة منه وان يوصى فيه وقوله وان يوصي اهله أى العائد وإن كان غير مراعى عنده أهل المريض اه ع ش وفي الكردى علي بافضل مانصه (فائدة) في فتاوى الشيخ زكريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والانيان لداواته فتخلص منه بقوله لا ينبغي ان يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى أن قال نعم هنادقيقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الاولى وعطفه أى الرد

وقضاء دين لم يبرأ منه
والتمكين من استيفاء حد
أو تعزير لا يقبل العفو أو
يقبله ولم يعف عنه وذلك
لأنه قد يأتيه الموت بغتة
وعطفها اعتناء بشأنها لأنها
أهم شروط التوبة (والمريض
آكد) بذلك أى أشد
مطالبة به من غيره لنزول
مقدمات الموت به
(ويضجع) ندبا (المحتضر)

و هو من حضره الموت
(لجنبه الايمن) فالايسر
(الى القبلة على الصحيح) كما
في اللحد لان القبلة اشرف
الجهات قال في المجموع
والعمل على المقابل أى
الموافق للمذكور في قوله
(فان تعذر) أى تعسر ذلك
(لضيق مكان ونحوه) كعلة
بجنبه (ألقى على قفاه
ووجهه وأخصاه) بفتح
الميم أشهر من ضمها وكسرهما
وهما المنخفض من الرجلين
والمراد بجميع أسفلهما
(للقبلة) لانه الممكن ويرفع
رأسه ليتوجه وجهه للقبلة
(وبلقن) ندبا المحتضر ولو
ميزا على الأوجه ليحصل له
الثواب الآتى به فارق عدم
تأقيته في القبر لانه من
السؤال (الشهادة) أى
لا إله الا الله فقط لخبر مسلم
لقنوا موتاكم أى من
حضره الموت لا إله الا الله
مع الخبر الصحيح من كان
آخر كلامه لا إله الا الله
دخل الجنة أى مع الفائزين
والأفكل مسلم ولو فاسقا
يدخلها ولو بعد عذاب
وإن طال خلافا لكثير من
فرق الضلال كالمعتزلة
والخوارج

ينبغي النطق لها وهي أنه إن رسخ في أذهان العامة أن في الاسبوع أياما مشؤمة على المريض إذا أعيد فيها
فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤذى المريض ويزيد في مرضه اه و ذكر
الشارح في كتابه الافادة فيما جاء في المريض والاعادة لوقيل بكرامة للعبادة في تلك الايام لم يبعد لما فيه من
الايذاء حيث نذر ظاهر ان العبرة في التأذى وعدمه بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لسكرامة الغير
لها اه (قوله وهو من حضره الموت) اى ولم يمت نهاية ومعنى (قوله فالايسر) اى لانه بلغ في التوجه
من استلقاه نهاية ومعنى قول المتن (الى القبلة) أى ندبا أيضا (قوله صلى الصحيح) راجع للاضجاع
ومقابلته ان الاستلقاء افضل فان تعذر اضجع على الايمن نهاية ومعنى (قوله كافى اللحد) راجع لقول
المصنف لجنبه الايمن و(قوله ولان الخ) راجع لقوله الى القبلة (قوله على المقابل) اى مقابل الصحيح
وتقدم بيانه وبذلك يعلم ان قول الشارح المذكور في قوله الخ اى في ضمن قول المصنف فان تعذر الخ وهو
قوله التى على قفاه الخ بقطع النظر عن تفريعه على التعذر (قوله ذلك) اى وضعه على الايسر نهاية ومعنى
(قوله كعلة) الى قول المتن ريقراً في النهاية لإلا قوله بفتح الميم الى وهما وقوله أى مع الى وقول جمع وقوله
ولما القصد الى وبحيث وقوله مع لفظ الى إذا يصير وقوله وإلا الى وان يعيده وكذا في المغنى لإلا قوله
وبحث الى اما الكافر وقوله ولو بذكر (قوله بفتح الميم) قال في الايعاب وبثليث الهمزة يضاعش (قوله
لانه الممكن) علة لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع راسه) اى قليلا نهاية زاد المغنى كان يوضع تحت
راسه مرتفع اه (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر سم اى كما يفيد تقييدهم
رفع الرأس قليلا (قوله ولو يميز الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما
وهو قريب في المميز اه وانظروا لو كان نبيا والوجه انه لا محذور من جهة المعنى سم على حج والمعنى هو
قوله مع السابقين لأن الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة وفي سم على البهجة وقوله وهو قريب
في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك اه عش وما نقله عن سم على حج من قوله والوجه الخ وعلى
البهجة من قوله لا يبعد الخ لا يخفى بعده (قوله وبه الخ) اى بالتعليل فارق الخ حاصله كافى المغنى والنهاية
أن التلقين هنا للمصلحة وشم ثلاثين الميت في قبره والصبي لا يفتن (قوله فقط) أى ولا تسن زيادة محمد
رسول الله نهاية ومعنى قال عش فلوزادها وذكرها المحتضر بعد قوله لا إله الا الله لا يخرج عن كون
التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة اه اقول قد يخالفه ما يأتى من قول الشارح ولما القصد الخ
وقوله كالتنهاية اذا تكلم ولو بذكر لسن كانى عن المغنى ما يوافق له ول هذا هو الاقرب (قوله لى من حضره
الموت) اى تسمية للشئ بما يصير اليه نهاية زاد المغنى كقوله إلى اى اى اعصر خرا اه (قوله اى مع
الفائزين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع
من أن يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لسن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة عش قال
ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر اهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة
وانه لا بد من دخول من لم يعرف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذى تلقنوه عند الموت
كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قربته او عن يعفو
الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلا كما جاء في اللفظ الاخر حرم الله عليه النار اه (قوله وإن طال)

(قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فمل يجرى ذلك في الاضجاع
للجنب فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدر فيه نظرو حيث قلنا لا يعتبر الصدر فهل يكفي عن الوجه فيه نظر
فأجبر (قوله في المتن وبلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما
وهو قريب في المميز اه وانظروا لو كان نبيا والوجه انه لا محذور من جهة المعنى (قوله اى مع الفائزين)
يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع من أن يحصل
هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لسن ذلك لا يخلو عن بعد

وقول جمع بلقن محمد رسول الله ايضا لان القصد منه وعلى الاسلام ولا يسمى مسلما الا بها (٣٩) مردود بانه مسلم وإنما القصد ثم

كلامه بلا إله إلا الله
ليحصل له ذلك الثواب
وبحث تقيينه الرفيق الاعلى
لانه اخر ما تكلم به، ول
الله ﷺ مردود بأن
ذلك لسبب لم يوجد في غيره
وهو ان الله خيره فاختاره
اما الكافر فيلقنها قطعا
مع لفظ أشهد اوجوبه
ايضا على ماسياتي فيه إذ
لا يصير مسلما الا بهما وينبغي
كما قال الماوردي وغيره
تقديم التلقين على الاضجاع
السابق ان لم يمد كنعلمها
معا لان النقل فيه أثبت
ولعظيم فائدته ولئلا يحصل
الزحوق ان اشتغل
بالاضجاع ويسن أن يكون
مرة فقط و(بلا الحاح)
عليه لئلا يضجر في تكلم بما
لا ينبغي لشدة ما يقاسى
حينئذ وان لا يقال له قل
بل يذكر الكلمة عنده
ليتكلم فيذكرها فان
ذكرها ولا سكت يسيرا
ثم يعيدها فيظهر وان
يعيدها إذا تكلم ولو بدأ
ليكون اخر كلامه الشهادة
وليكن غير متم لحو
عداوة أو ارث ان كان ثم
غيره فان حضر عدو ووارث
فالوارث لانه اشفق لقولهم
لو حضروا ورثة قدم
اشفقهم (ويقرأ) ندبا
(عنده يس) للخبر الصحيح
أقروا على موتاكم يس

أى العذاب (قوله وقول جمع بلقن الخ) أى ندبا مغنى ونهاية (قوله مردود الخ) أقول لا محل له لانه من
البين الواضح ان مراد الجمع المذكور بالا سلام والمسلم الكامل و(قوله وإنما القصد الخ) قد يقال عليه
لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كالتمة والرديف للكلمة التوحيد وورد في
كثير من الاحاديث الاقتصار على لا إله إلا مع القطع بان الحكم المرتب عليهما من النجاة من النار ودخول
الجنة مشروطين بزيادة محمد رسول الله وإنما ترك التصريح بها اكتفاء بوضوح المراد فليكن مانحن فيه من هذا
القبيل بصرى (قوله الرفيق الاعلى) أى اریده قال ابن حجب في فتاويه الحديثية قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة
التي هي أعلى الجنة فعناها اسالها بالله ان تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل هو معناه ارید لقاءك يا الله يارفاق
يا أعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله تعالى انتهى اه ع ش
(قوله مردود الخ) أى فلواتي به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه ع ش (قوله فليقنها الخ) أى
الشهادتين وامرهما بالخبر اليهودى وجوبا كما قال شيخى ان رضى اسلامه وإلا فتدبا مغنى ونهاية قال ع ش
وظاهره وجوب ذلك أى التلقين ان رضى منه الاسلام وان بلغ الغرغرة ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون عقله
حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا نرتب عليه احكام المسلمين حينئذاه (قوله لان النقل فيه) أى التلقين
(قوله ان لا يقال له قل) أى ويكره له ذلك ع ش (قوله بل تذكر الكلمة الخ) أى ويقال ذكر الله تعالى
مبارك فنذكر الله جميعا مغنى زاد النهاية وشرح بافضل سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر وينبغي
لمن عنده ذكرها ايضا اه قال ع ش قوله مردود والله اكبر قد يقتضى هذا التمثيل ان اتيان المريض بهذا المثال
لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله إلا الله مع تأخر والله اكبر عنهما سم على البيهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز
ان المراد إذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها ومع ذلك انه قد يقال ان المريض إذا نطق به
لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكر لما كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها اه (قوله إذا تكلم الخ) أى
ولو بكلام نفسى بان دلت عليه قرينة او اخبر بذلك ولى قاله فى الخادم ع ش (قوله ولو بذكر) خلافا
للمغنى عبارته فان قاله لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمرى بخلاف التسبيح ونحوه لانه لا ينافى
أن آخر كلامه لا إله إلا الله اه (قوله وليكن) أى الملقن نهاية (قوله لنحو عداوة الخ) أى كالحسد نهاية (قوله
وارث الخ) ولو كان فقيرا لاشىء له فالوجه ان الوارث كغيره ع ش (قوله فالوارث) بقى ما لو حضر العدو
والحاسد وينبغي تقديم الحاسد ع ش (قوله ندبا) الى قوله وهو اوجه فى النهاية والمغنى (قوله أى من
حضره الموت) يعنى مقدماته مغنى قول الملقن (يس) أى بتامها روى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من قرأها وهو خائف امن او جائع شبع او عطشان سقى او عار كسى او مريض شفى دوى اه ع ش
(قوله لان الميت لا يقرأ الخ) وإنما يقرأ عنده مغنى (قوله واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة للمغنى وان اخذ ابن
الرفعة بظاهر الخبر وعبرة النهاية خلافا لما اخذ به ابن الرفعة كبعضهم من العمل بظاهر الخبر ولك ان تقول
لا مانع من اعمال اللفظ فى حقيقته وبجازه فحيث قيل بطلب القراءة على الميت كانت يس افضل من غيرها
اخذ بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى قبل دفنه إذ المطلوب الان الاشتغال بتجهيزه اما بعد
دفنه فيأتى فى الوصية ان القراءة تنفعه فى بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها اه قال
ع ش قوله مردود افضل من غيرها أى فى الحياة وبعد الممات أيضا فتكريرها افضل من قراءة غيرها المساوى
لما كرره ومثله تكرير ما حفظه منها لولم يحسنها بتامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب فى ضمن طلب
كلها ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غيرها مما هو مشتمل على مثل ما فيها ولعله الاقرب وقوله إذ المطلوب الان
الخ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاشتغال بتجهيزه بطلب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع ش (قوله بقضيته)

(قوله وأخذ ابن الرفعة بقضيته) أى حمله على ظاهره

أى من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه وأخذ ابن الرفعة بقضيته وهو أوجه فى المعنى إذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ
عليه ممنوع لبقاء ادراك روجه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحى وإذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى

أى بظاهر الخبر مغنى (قوله وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والمشيّع قراءة شيء الخ) يذغى حمل ذلك على قراءة تهر اليوافق ما يأتى للشارح مر فى المسائل المنشورة ع ش (قوله يؤيد الاول الخ) اقول غايته انه يدل على ندب قراءتها عند المريض ايضا وهو لا ينافى ندبها على الميت الذى هو ظاهر الحديث السابق بصرى (قوله والحكمة) الى قوله قيل يحرم فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله قيل (قوله فيتذ كر الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهرا ع ش (قوله قيل والردع) كذا عبر فى النهاية وعبر فى المغنى بقوله واستحب بعض الاصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد الخ وهى ظاهرة فى اعتياده بخلاف تعبيرهما بصرى قوله مر والردع اى بتامها ان اتفق له ذلك ولا فائتسر له منها وقوله مر لانها تسهل الخ يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سر او لو امره المحتضر بالقراءة جهرا لان فيه زيادة ايلام له وبقى ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لصحة حديثها ام الردع فيه نظر ويذغى ان يقال بمراجعة حال المختضر فان بان عنده شعور وتذكر باحوال البعث قرا سورة يس ولا قرا الرعد ع ش (قوله ويجرع الماء) كذا اطلقه فى النهاية وقيدته فى المغنى نقلا عن الجليلي بالبارد بصرى (قوله كان يش) أى يفرح كرى (قوله بما زلال) قال فى المصباح الماء الزلال العذب ع ش وفى القاموس يقال ماء زلال اى سريع المر فى الخلق بارد عذب صاف سهل سلس اه (قوله حتى اسقيك) اى فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا ع ش (قوله قيل ويحرم الخ) عبارة المفتى ويكره للحائض ان تحضر المحتضر وهو بالزعر ما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب ويؤخذ من ذلك ان الكلب والصورة وغير الحائض ممن وجب عليه الغسل مثلها وعبر فى الرواق واللباب بلا يجوز بدل يكره اى لا يجوز جواز استوى الطرفين اه قول المتن (وليحسن) من الاحسان أو التحسين كما يؤخذ من القاموس ع ش (قوله ندبا) الى قوله ولا نغايا فى النهاية والمغنى (قوله وكذا المريض الخ) اعتمده مر وعبارته فى شرحه اما المريض غير المحتضر فالمعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه اغلب من خوفه كما مر انتهى اه سم (قوله وان لم يصل الخ) قال فى المجموع ويستحب له تعهد نفسه بتقليم الظفر واخذ شعر الشارب والابطو والعانة ويستحب له ايضا الاستياك والاغتسال والطيب ولبس الثياب الطاهرة مغنى قول المتن (ظنه به) والظن ينقسم فى الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان فى التقويم واروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد فى الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند الحكماء شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فالواجب حسن الظن بالله اى بان لا يظن به سوءا كمنسبته لما لا يليق به وقوله مر والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره فى الاجمال للتصريح به فى عبارة المصنف ولم يذكر المكروه وايضا ولعله لعدم تاتيه وقد يصور بان ظن فى نفسه ان الله لا يرحمه لكثرة ذنوبه اه ع ش (قوله بثلاث) اى من الالبابى (قوله ويسن الخ) والاظهر كفاى المجموع فى حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب فى القران ذكر الرغبة والترهب معا وفى الاحياء ان غلب داء القنوط قال جاء اولى او داء من المكرف الخوف اولى وان لم

وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والمشيّع قراءة شيء من القرآن نعم يؤيد الاول ما فى خبر غريب مامن مريض يقرأ عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا والحكمة فى يس اشتها على احوال القيامة واهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الاحوال الموجبة للثبات قيل والردع لانها تسهل طلوع الروح ويجرع الماء مندبا بل وجوبا فيما يظهر ان ظهرت اماراة تدل على احتياجه له كان يش إذا فعل به ذلك لان العطش يغلب حينئذ لشدة الزعر ولذلك يأتى الشيطان كما ورد بما زلال ويقول قل لا اله غيرى حتى اسقيك قيل ويحرم حضور الحائض عنده ويأتى فى المسائل المنشورة ما يردده (وليحسن) ندبا بالمختضر وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار كما فى المجموع (ظنه به به سبحانه وتعالى) اى يظن انه يغفر له ويرحمه للخبر الصحيح انا عند ظن عبدى بى فلا يظن بى الا خيرا وصح قوله ﷺ قبل موته بثلاث لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه فى رحمة ربه

(قوله وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار الخ) اعتمده مر وعبارته فى شرحه اما المريض غير المحتضر فالمعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه اغلب من خوفه كما مر والواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من ظاهره العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والظواهر بالخبائث فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان فى التقويم واروش الجنائيات

يغلب واحد منهما بان استويا قيل وينبغي حل كلام المجموع على هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله) وبحث الأذرعى وجوبه (الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) الا ان يفرق (الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر آنفاً (قوله) وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر (إشارة إلى ان الياس ليس بكفر خلافاً للحنفية وكذا الآمن من العذاب كرى عبارة سم اعلم انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من الكبائر قال الكمال في حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله كفروا ان الآمن من مكر الله تعالى كفر فان ارادوا اليأس لانكار سعة رحمة الله الذنوب والآمن اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقالا انه رد للقرآن وان ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الآمن فالأقرب ان كلامهما كبير لا كفر اهـ فالياس الذى هو استعظام الذنب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجر إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى إلى كفر لان الاستبعاد قد يشهد إلى ان يصير إنكاراً لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحداً للوجوب فليتامل اهـ قول المتن (فاذا مات غمض) أى ولو اعنى ثلاثاً يقبح منظره بعد الموت ثم رأيت سم على البهجة صرح بذلك ع ش (قوله) ندبا إلى التنبيه في المعنى وإلى قوله لكنه فوق في النهاية (قوله) ان الروح إذا قبض (الخ) فيه تذكير الروح وفي المختار انه يذكر ويؤنث و (قوله) تبعه البصر (زاد في شرح الروض) ثم قال اللهم اغفر لاني سلمه وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه انتهى عميرة اقول وينبغي ان يقال مثل ذلك فيمن يغمض الان فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام ع ش (قوله) ويسن حينئذ أى حين اغماضه بسم الله الخ أى وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله نهاية أى إلى المغتسل ونحوه واما ما يفعل امام الجنازة فسبأ ع ش (قوله) ويحتمل ان المراد (الخ) وقد قيل ان العين اول شئ يخرج منه الروح واول شئ يسرع اليه الفساد نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر اول شئ يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وعميرة اخر شئ تنزع منه الروح اهـ (قوله) يبقى فيه (قوله) أى فى البصر (قوله) من حارها (الخ) عبارة النهاية من اثار الحرارة الغريزية اهـ (قوله) الغريزية (قوله) أى الطبعي (قوله) به) أى بهذا الشئ (قوله) وسبأ (قوله) أى آخر الرهن وضمير قمده يرجع إلى وجودها كرى ويظهر انه يرجع إلى الحكم وان المراد بقيد عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) أى الحيوان (قوله) مع وجودها (قوله) أى الحركة (قوله) عريضة (قوله) إلى قول المتن ووضع في المعنى (قوله) ويربطها) باب ضرب ونصر مختار اهـ ع ش (قوله) ثلاثاً يدخل (الخ) أى وثلاثاً يقبح منظره نهاية (قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلدين اصابعه ليس إلا تلدين مفاصله فدخل في قول المصنف مفاصله سم أى كما جرى عليه النهاية فقال عقبه وترد اصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنيع المعنى مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرد ساعده (الخ) ولو احتاج في تلدين ذلك إلى شئ من الدهن فلا بأس حكاها المصنف عن الشيخ أبى حامد والمحاملى وغيرهما نهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر فلا بأس بظاهرة إباحة ذلك ولو قيل ندبه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه

وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيّنات عند الاحكام اتهمت (قوله) وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر (إعلم انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من الكبائر قال الكمال في حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله تعالى كفروا ان الآمن من مكر الله تعالى كفر فان ارادوا الياس لانكار سعة الرحمة الذنوب والآمن الاعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفاقالا انه رد للقرآن وإن ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الآمن فالأقرب ان كلامهما كبير لا كفر اهـ فالياس الذى هو استعظام الذنب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجر إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى إلى كفر لان الاستبعاد قد يشهد إلى ان يصير إنكاراً لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحداً للوجوب فليتامل (قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلدين اصابعه ليس إلا تلدين مفاصلها فدخل في قول المصنف مفاصله

فهو من النصيحة الواجبة وإنما يأتي على وجوب استتابة تارك الصلاة فعلى ندبها السابق يندب هذا إلا أن يفرق بأن تقصير ذاك أشد وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر بخلاف ذاك (فاذا مات غمض) ندب بالخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم فعله بابي سلمه لما شق بصره بفتح الشين وضم الراء أى شخص بفتح أوليه ثم قال ان الروح إذا قبض تبعه البصر وثلاثاً يقبح منظره فيساء به الظن ويسن حينئذ بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم (تنبه) يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر ان القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح حينئذ تحمد العين ويقبح منظرها ويحتمل انه يبقى فيه عقب خروجها شئ من حارها الغريزي فيشخص به ناظراً اين يذهب بها ولا بعد في هذا لان حركته حينئذ قريبة من حركة المذبح وسبأ أى انه يحكم عليه مع وجودها بسائر أحكام الموتى بقيد (وشد لحياه بعصاة) عريضة تعهما ويربطها فوق راسه ثلاثاً يدخل فاه الهوام (ولينت) اصابعه (مفاصله) عقب زهوق روحه بان يرد ساعده لعضده وساقه لفخذيه وهو لبطنه ثم يردّها

ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وستر) بعد نزع ثيابه الاثني (جميع بدنه بثوب) طرفاه في غير المحترم تحت راسه وزجاليه الاتباع واحترامه (خفيف) اثلا يتسارع اليه (٩٦) الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب او فوقه لكنه فوقه اولى كما يحتمل غير واحد وزعم

اخذه من المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (شيء ثقيل) من حديد كسيف أو مرآة قال الاذرعى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الميتم فان فقد فطين رطب فما تيسر اثلا ينفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكمال السنة لا لاصلها نظير ما مر في ندب المسك فالطيب إلى آخره عقب الغسل من نحو الحميم وان تقديم الحديد لكونه ابلغ في دفع النفخ لسرفيه ويكره وضع المصحف قال الاذرعى والتحريم محتمل اهو يتعين الجزم به ان مس بل او قرب مما فيه قدر ولو طاهر او جعل على كيفية تنافي تعظيمه والحق به الاسنوي كتب الحديث والعلم المحترم فان قلت هذا الوضع إنما يتأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالحضرة قلت يحتمل انه تعارض هنا مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا لان مصلحة الميتم به اكثر ويحتمل انه لا تعارض

بل لو قيل بوجوبه إذا توقف لإصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل إزاره لم يعد اه (قوله ليسهل غسله) أي وتكفينه نهاية (قوله لبقاء الحرارة حينئذ) أي حين زهوق الروح وعقبه فاذا لبنت المفصل حينئذ لانت إلا فلا يمكن تليدها بعد ذلك معنى ونهاية قول المتن (بثوب) أي فقط نهاية ومعنى (قوله في غير المحرم) أي اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه نهاية ومعنى أي وهو ما عدا راسه ع ش أي في الذكر وما عدا الوجه في الانثى (قوله تحت راسه الخ) لثلا ينكشف نهاية (قوله لثلا يتسارع الخ) أي لثلا يحمله فيسرع اليه الفساد نهاية (قوله كما يحتمل) أي قوله لكنه فوقه اولى واعتمده المعنى ومال اليه النهاية (قوله غير صحيح) قد يحجب عنه بان الاخذ انما هو من اسلوب المتن لان البلوغ لا يقدم ولا يؤخر إلا للكتبة (قوله لان فيه) أي في المتن (قوله عطفه) أي وضع الثقل (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن بثوب (قوله بالواو) أي لا يتم (قوله من حديد) إلى قوله والظاهر في المعنى وإلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله او مرآة) ظاهره انه معطوف على سيف ويصرح به قول المعنى عقب المتن كسيف ومرآة ونحو ههما من انواع الحديد اه وفي النهاية نحوه وعدم المرأة من الحديد محل تأمل (قوله ان نحو السيف) أي كالسكين نهاية (قوله فما تيسر) أي كالخجر (قوله واقله نحو عشرين درهما) عبارة النهاية والمعنى وقدره ابو حامد بعشرين درهما أي تقريرا قال الاذرعى وكأنه اقل ما يوضع وإلا فالسيف يزيد على ذلك اه وفي البجيرمي عن الشوبري فان زاد على العشرين فيظهر انه إن زاد قدره لوضع عليه حيا اذا حرم وإلا فلا اه (قوله ان هذا الترتيب) أي بين الحديد أو الطين وما تيسر (قوله ويكره الخ) عبارة المعنى والنهاية ويندب ان يسان المصحف عنه احترامه له ويلحق به كتب الحديث والعلم المحترم كما يحتمل الاسنوي اه (قوله ويتعين الجزم به ان مس الخ) اقره ع ش (قوله او قرب مما فيه قدر الخ) محل تأمل لما مر من ان المذهب كراهة إدخاله الخلا لا حرمة نعم إن كان القرب على وجه يغلب على الظن تاديتة إلى ماسة القدر فلا بعد فيه بصري (قوله فيقدم هذا) أي وضع الثقل على بطنه وهو مستلق على قفاه (قوله وهذا هو الاقرب) مال اليه النهاية وسملو استقرب الاول لم يبعدهم رايت ذكر الاثنى والمعنى المقالة الاتية انفاعن الاذرعى واقرها (قوله ندبا) إلى قوله نعم في النهاية وإلى قوله ويؤيده في المعنى قول المتن (ونحوه) أي ما هو مر تفع كدكة نهاية ومعنى (قوله من غير فراش) أي لثلا يحتمل عليه فيتغير معنى قال الشوبري بل يلصق جلده بالسريير اه (قوله ومن ثم لو كانت صلبة الخ) قد ينظر فيه بان الارض لا تخلو عن تدارة وان خفيت سم قول المتن (ونزعت الخ) أي بحيث لا يرى شيء من بدنه نهاية زاد المعنى ولو قدم هذا الادب على الذي قبله كان اولى اه (قوله ثيابه التي مات الخ) أي سواء كان الثوب طاهرا ام نجسا مما يغسل فيه ام لا اخذا من العلة نهاية وفي المعنى قال الاذرعى وهذا فيمن يغسل لافي شهيد المهر كدو ينغى ان يبقى عليه القميص الذي يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما افاده الشارح وبين ما في النهاية انه إذا لم يخش تغيره من ابقاء القميص بقي وهو محل كلام الاذرعى ومن تبعه بقريئة قوله إذا لمعنى النخ وإذا خشى التغير اخرج القميص ايضا ثم يعاد عند إرادة الغسل وهو محل ما في النهاية بدليل قولها اخذا من العلة وقد اطلق الاصحاح نزاع الثياب ولكن تعليلهم يرشد إلى ان محله عند احتمال التغير على تقدير عدم النزاع اما اذا من التغير كما في الاقطار الباردة فينبغي ان لا يحكم بالنزع حينئذ لا تنفاد المعنى وفي تعبير الوسيط بالمدة إشعار بذلك لان الادفاء مظنة لحصول التغير فتأمل ثم اطلاقهم استثناء الشهيد تبعنا للاذرعى محل تأمل إذ لو فرض عذر أدى إلى تأخير دفنه وغلب على الظن حصول التغير إن لم تنزع الثياب فينبغي ندب (قوله وهذا هو الاقرب) قد يؤيده إطلاق قول المصنف الاثني ووجهه للقبلة كحضر (قوله من غير فراش) أي لا يجعل على فراش لثلا يحتمل عليه فيتغير (قوله ومن ثم لو كانت صلبة لا ندوة عليها) قد ينظر فيه بان

لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصا به وهذا هو الاقرب لكلامهم وان مال الاذرعى إلى الاول النزاع حيث قال الظاهر هنا القاؤه على قفاه كما مر لقولهم يوضع على بطنه ثقيل (ووضع) ندبا (على سريير ونحوه) لثلا تصيبه ندوة الارض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلبة لا ندوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاولى (ونزعت) ندب عنه (ثيابه) التي مات فيها لثلا يحتمل الجسد فيتغير

الزعر حينئذ بصرى عبارة عش قوله ونزعت ثيابه الخ أى ولو شيد على المعتمد وتعاد اليه عند التكفين انتهى زيادى وينبغى ان محل ذلك ما لم يرد تفسيه حالاً ثم رايته في سم على جميع حيث قال قوله نعم بحث الاذرعى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر اه وفي سم على المنهج قال مر ونزعت ثيابه وان كان نياً لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض اكل لحوم الانبياء لان هذا إما يفيد امتناع اكل الارض لا التغير والبلى في الجملة انتهى اه وما ذكره آخر افيه توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافيه الخ كما هو ظاهر (قوله ويؤيده) أى بحث الاذرعى (قوله فلا تنزع عنه) قال في الايعاب هذا ظاهر ان اريد دفنه فوراً ولا قالوا لى نزعه اثم اعادتها عند الدفن خشية التغير كرى على بافضل وتقدم انفا عن البصرى وعش ما يوافقه قول المتن (ووجه للقبلة) أى ان امكن (قوله كمحضر) أى كتوجيهه وتقدم معنى ونهاية (قوله أى جميع) الى قوله خلافاً في النهاية والمغنى الا قوله ان لم يخش الى وذلك (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيتضرر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أوفى محارمه) ظاهره ان الارق وان كان ابعداولى من غيره سم (قوله مع اتحاد الذكورة الخ) أى اخذ من قول الروضة يتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه رجل محرم من المرأة وامرأة محرم من الرجال جاز نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى وهو أى الاتحاد المذكور شرط للندب اه (قوله والانوثة) وبحث الاذرعى جواز مع الاجنبى للاجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قال في شرح الروض ويومى اليه زيادة المصنف لفظه اولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال اولى اه وظاهره ان البحث ان ذلك للمحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نظر ومس جاتزين في الحياة اه وقال عش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الاذرعى المذكور وما الى مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أى فيحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن اه عش (قوله ومثله) أى المحرم قول المتن (إذ اتيقن موته) أى يظهور شىء من اماراته كاسترخاء قدم وميل انف وانحساف صدغه مغنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح في ان المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتى عن الايعاب (قوله ان تحبس) أى تبقى (وقوله بين ظهرانى اهله) بفتح النون أى ظهور اهله عش (قوله ومتى شك في موته الخ) هذا مع مقابلته لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان

الارض لا تخلو عن نداوة وان خفيت (قوله نعم بحث الاذرعى بقاء قبضه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً) يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيتضرر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر (أرفق محارمه) ظاهره ان الارق وان كان ابعداولى من غيره وان كان اقرب ويحتمل ان المراد به من شأنه انه الارق قال في شرح الروض وعبارة الروضة ويتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم والنساء من رجال المحارم جاز قال الاذرعى وفيه اشارة الى انه لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبية ولا بالعكس ولا يبعد جوازه لهما مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويومى اليه زيادة المصنف لفظه اولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال اولى والمحرم فيما ذكر الزوجان بل اولى اه وظاهره ان ذلك للمحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر في نظر ومس جاتزين في الحياة (قوله مع اتحاد الذكورة والانوثة) شرط للندب (قوله ومتى شك في موته الخ) هذا مع مقابلته لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى ان المراد به

نعم بحث الاذرعى بقاء قبضه الذى يغسل فيه اذا كان طاهراً اذ لا معنى لنزعه ثم اعادته لكن يشمر لحقوه لئلا يتنجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدة وسأى أن الشهيد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه (ووجهه للقبلة كمحضر) فيكون على جنبه الايمن الى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع مامر ندبا بأسهل ممكن (أرفق محارمه) به مع اتحاد الذكورة والانوثة ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفقتة (ويبادر) بفتح الدال (يغسله اذ اتيقن موته) ندبا ان لم يخش من التأخير وإلا فوجوباً كما هو ظاهر وذلك لامره صلى الله عليه وسلم بالتعجيل بالميت وعلله بأنه لا ينبغى لجيفة مؤمن أن تحبس بين ظهرانى أهله رواه أبو داود ومتى شك في موته

وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ربح (٩٨) ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له إماما فبعد حديث لم يكن هناك شك خلافا لما يوهمه كلام

شارح وقد قال الأطباء أن كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهرا يدفنون أحياء لأنه يعزاد أركان الموت الحقبى بها إلا على أفاضل الأطباء وحيتند فيتمين فيها التأخير إلى اليقين بظهور نحو التغير (وغسله) أي المسلم غير الشهيد (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم ذكره له وإن ذكره غيره أنه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (ودفنه) وما الحق به كالفاته في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض بشرطها الاتي (فروض كفاية) أجماعا على كل من علم بموته أو قصر لسكونه بقره وينسب في عدم البحث عنه إلى تقصير ويأتي الكافر وكذا الشهيد فهو وكغيره إلا في الغسل والصلاة عليه (واقبل الغسل) ولو بنحو جنب (تعميم بدنه) بالماء لأنه الفرض في الحى فالميت أولى به وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الشيب عند جلوسها على قدميها نظير ما مر في الحى فقول بعضهم أنهم اغفلوا ذلك ليس في محله (بعد أزالة النجس) عنه أن كان ندبا إذ يكفي لهما غسلة واحدة أن زالت عينته بها بلا تغير كالحى والفرق بأن هذا حاتمة أمره فليحفظ له أكثر يردده تصر يحهم الآتى بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرج أو

المراد به التردد باستواء أوجهه إن لكانه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظنا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم يجب المبادرة احتياط الاحتمال اغناء أو نحوه انتهى سم وتقدم عن المغنى وغير ما يوافقه أى الإيعاب (قوله وجب تأخيرها) ينبغى أن الذى وجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فانها بتقدير حياته لا ضرر فيها نعم أن خيف منها ضرر بتقدير حياته امتنع فعلمها عرش (قوله فذكرهم العلامات الخ) ومنها رخا قدمه أو ميل انفه أو انخلاع كفه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيته مع تدلى جلدتيه ما نهاية ويمكن أن يطالع على ذلك التقاصر حاملته وكذا غيرها بأن يقع نظره اليهما بلا قصد عرش (قوله فيتمين فيها) أى فى الاموات من السكتة قول المتن (وغسله الخ) (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا يقال المخاطب بالفرض غيره لجواز أنه إنما خوطب بذلك غير له عجزه فاذا أتى به كرامة كفى (فرع آخر) لو مات انسان موتا حقيقيا وجوز ثم أحيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه أنه يجب له تجمير آخر خلافا لما اتواهم سم على حج وينبغى أن مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفي فتاوى ابن حج الحديث ما حاصله أن من أحيى بعد الموت الحقبى بأن أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وإن الحياة الثانية لا يعمل عليها لأن ذلك نشرع المالم يردده ولا نظيره ولا ما يقاربه وتشرع ما هو كذلك بمنع بلا شك أه أى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وإنما يجب مواراته فقط وأما إذا لم يتحقق موته حكمنا بأنه إنما كان به غشى أو نحوه أه عرش أقول والقلب إلى ما تقدم عن سم أميل ثم رايت أن شيخنا جزم بذلك بلا عزو وقال لو مات انسان موتا حقيقيا ثم جزم ثم أحيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه أنه يجب تجميره ثانيا أه فقول سم خلافا لما اتواهم لعله أشار به إلى ما مر عن الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحمله) كذا فى النهاية والمغنى (قوله أنه قد لا يجب الخ) أى أو أنه من لازم دفنه غالبا فاستغنى به عنه سم وبصرى وشيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح فى شرح النقاط المنبوذ فرض كفاية هذا أن علم به جمع ولو مرتب على المعتمد وإلا لفرض عين أه وقياسه أن يقال بنظيره هنا بصرى عبارة الغزى فى شرح ابن شجاع وأن لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر أه قال شيخنا السكتة تعينه حينئذ عارض لا يخرج عنه كونه فرض كفاية فى ذاته أه (قوله أجماعا) إلى قوله والفرق فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله أو قصر إلى المتن (قوله على كل من علم الخ) أى من قريب أو غيره مغنى (قوله ويأتى الكافر الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء فى ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذى إلا فى الغسل والصلاة فحملها فى المسلم غير الشهيد كما يعلم بما يأتى أه قال عرش وأما الذى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله أه (قوله وكذا الشهيد) أى يأتى الكلام فيه كرى عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه أن كان ذميا أو ذميا أو معاهدا بخلاف الحربى والمردود وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة أه (قوله ولو لنحو جنب) أى من الحائض والنفساء (قوله بالحى) أى فى غسل الحى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) أى مرة نهاية (قوله فالميت أولى) محل نظر (قوله وبه) أى بقوله فالميت الخ (يعلم وجوب الخ) فيه تأمل (قوله أن كان) أى أن وجد النجس على بدنه (قوله ندبا) راجع للمتن (قوله) لاذيكفى الخ) تعليل للندب (قوله والفرق) أى بين الحى والميت (قوله ولم يحتج الخ) أى حاجة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا أن يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب سم (قوله للاستدراك)

التردد باستواء أوجهه إن لكانه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظنا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم يجب المبادرة احتياط الاحتمال اغناء أو نحوه ثم أيده بكلامهم آخر (قوله أنه قد لا يجب بأن يحفر الخ) أو أنه من لازم دفنه فاستغنى به عنه (قوله يردده تصر يحهم الاتي) فيه نظر لأن الاحتياط من وجه لا يقتضى الاحتياط من كل وجه (قوله ولم يحتج للاستدراك هنا للعلم الخ) أى حاجة

أولج فيه لم يجب غسل ولا وضوء بخلاف الحى فاغتفر وأفيه الم يغتفر وفى الحى ولم يحتج الاستدراك هنا للعلم

له اكثر انه لو اجتمع مع
حي وكل بيده نجس والماء
لا يكفي إلا أحدهما قدم
الميت قطعاً وما يأتي أنه
يكفي في الاثواب الثلاثة
وان لم يرض الورثة قلت
ممنوع اما الاول فلان الحي
يمكنه إزالة خبثه بعد
بخلاف الميت فقدم لذلك
واما الثاني فلان الثلاثة
حقه فلم يملك الورثة اسقاطها
(ولا نجس) لصحة الغسل
(نية الغاسل في الاصح)
فيكفي غرقه او غسل كافر)
له للحصول المقصود من
غسله وهو النظافة وإن لم
ينو ويغني ندب نية الغسل
خروجاً من الخلاف
وكيفيتها ان ينوي نحو اداء
الغسل عنه او استباحة
الصلاة عليه (قلت الاصح
المنصوص وجوب غسل
لغيره والله اعلم) لانا ما موون
بغسله فلا يسقط عنا إلا
بفعلنا والكافر من جملة
المكافين ومن ثم لو
شوهدت الملائكة تغسله
لم يكف لانهم ليسوا من
جملة المكافين اي بالفروع
فلا ينافي قول جمع انهم
مكلفون بالايمان به صلى
الله عليه وسلم بناء على انه
مرسل اليهم على المختار
ولما كفي ذلك في الدفن
لحصول المقصود منه وهو
السترأى مع كونه ليس
صورة عبادة بخلاف
الغسل فلا يقال المقصود

أى بان يقول قلت الاصح ان الغسلة تكفي لها كما قال في الطهارة (قوله انه الخ) بيان لما (قوله
لها) أى للحدث والنجس (قوله انه الخ) فاعل يؤيد (قوله وما يأتي الخ) غطف على انه لو الخ
قول المتن (الاصح الخ) وفي نسخ عديدة الصحيح فليحرر بصرى (قوله لانا) إلى قوله اي بالفروع
في المغنى وإلى قوله اي مع كونه في النهاية إلا قوله اي بالفروع إلى وانما كفي (قوله لو شوهدت الملائكة
تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه سم (قوله اي بالفروع)
قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تسكليه بخصوص
هذا سم ويأتى عن البصرى ما يخالفه وعن ع ش ما يوافقه إلا في التقييد بعلم ذكوره الجز (قوله بناء على انه
مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بانه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الملائكة انه مرسل اليهم فيما يتعاق
بهم من الاصول والفروع اللاتفة بهم فالأقعدان يقال في التوجيه السابق اي بالفروع الخاصة بنا التي
من حملتها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله صلى الله عليه وسلم اليهم في الاصول والفروع ومنه يؤخذ ان
الوجه عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الفروع التي كلفوا بها بصرى (قوله
ولما كفي ذلك) اي فعل الملائكة كودي (قوله في الدفن) اي والتكفين نهاية ومعنى اي والحمل
ع ش وشيخنا عبارة سم وظاهر ان الحمل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان اه (قوله بخلاف
الغسل) ومثله الصلاة بل اولى سم (قوله انه لا يسقط بفعلهم) والوجه الاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من
انعقاد الجمعية نهاية ومعنى قال ع ش اي ذكورا كانوا او اناثا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد
الميت والمغسل منهم في الذكورة أو الانوثة واختلافهما في ذلك كالمغسلات المرأة ذكر الاجنبيا فانه وإن
حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنا وفي سم على ابن حجاج تقييد الجنى بالذكورة وقديتوقف فيه اه (قوله
ويكفي غسل المميز) قال في شرح العباب وسيعلم مما سيأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل اولى ثم
رايت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كما ظاهر الحمل والدفن
وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد يتأفاه تعليمهم اجزاه من الكافر بانه من جملة المكلفين
إلا أن يجاب بان هذا لا يقتضى المنع في غير المميز ولا لا يقتضى المنع فيه اي المميز ايضا لانه ليس من جملة
المكلفين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل انتهى اه سم ويوافقه قول النهاية والوجه
سقوطه بتغسيل غير المكلفين اه قال ع ش اي من نوع بنى ادم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قيل
وإن شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله

للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا أن يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب هذا وقد اجاب
بعضهم بان بعد معنى مع كما قالوه في بطننا بعد بطن في الوقف وفيه نظر لان هذا استعمال المتبادر خلافاً وإنما
حملوا عليه في الوقف لان اول الصيغة افاد التعميم وهو قوله اولادى واولادى واولادى ولان الحمل على معنى مع
يخرج ما إذا تقدم إزالة النجس إلا ان يمنع هذا بان المعنى مع وجود إزالة النجس وهو صادق بوجودها واولا
(قوله ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم
إياه (قوله اي بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم
تسكليه بخصوص هذا (قوله بالايمان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الايمان بغيره من الانبياء صلوات الله
عليه وعليهم كما تخرج الفروع على الاطلاق فلينظر هل خروج هذين بناء على ما ذكر مصرح به ثم
انظر من اين ذلك فلا يرجع قد يقال أن الايمان بسائر الرسل قضية الايمان مطلقاً وإنما المختص بنبينا وجوب
اتباعه عليهم فيما يتعلق بالايمان (قوله ولما كفي ذلك في الدفن الخ) وظاهر ان الحمل كالدفن بل اولى وكذا
الادراج في الا كفان (قوله بخلاف الغسل) وكما الغسل الصلاة بل اولى كما هو ظاهر (قوله ويكفي غسل المميز

منه النظافة ايضا بدليل عدم وجوب نيته ويردد النظر في الجن لانهم من المكلفين بشرعنا في الجملة لإجماع ضروريا ثم رأيت ما ساذكره
اول محرمات النكاح انه لا يسقط بفعلهم ويكفي غسل المميز لانه من جملتنا كالفاسق كما يأتي (والاكل وضعه بموضع خال)

عن غير الغاسل ومعينه
(مستور) بأن يكون مسقفا
نص عليه في الام وان خالف
فيه جمع ليس فيه نحو كوة
يطلع عليه منه لان الحى
يحرص على ذلك ولانه قد
يكون بهدنه ما يكره
الاطلاع عليه نعم لوليه
الدخول عليه وإن لم يكن
غاسلا ولا معيننا لحرصه
على مصلحته كما فعل العباس
فان ابنه الفضل وابن اخيه
عليا كانا يغسلانه عليه السلام
وأسامه ينال الماء والعباس
يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ
منه أن الولي أقرب الورثة
لكن بشرط ان توجد فيه
الشروط الاتية في الغاسل
فيما يظهر وان يكون (على)
نحو (لوح) مرتفع لئلا
يصيبه رشاش ورأسه اعلى
ليحذر الماء عنه (و) الاكمل
انه (يغسل في قميص) بال
او سخي ف لما صح انهم لما
أخذوا في غسله صلى الله
عليه وسلم ناداهم مناد من
داخل البيت لا تنزعوا عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قميصه وادعاه
الخصوصية يحتاج لدليل
لانه خلاف الاصل ولانه
استر ثم إن اتسع كفة
وإلا فتق ذخا رصه

عن غير الغاسل) إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمغنى إلى قوله وإن خالف إلى لانه قد (قوله نص عليه)
أى على هذا التصور (قوله على ذلك) أى الستر (قوله ما يكره) أى الميئ (قوله) كأن يغسلانه (الخ) ظاهره
ان عليا والفضل كأن يباشران الغسل وفى ابن حجر على الشائل ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد
والبزار والبيهقي والعقيلي وابن الجوزى عن علي كرم الله وجهه وصانى النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغسله احد غيري
فانه لا يرى عورتي احد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يتناولان الماء من
وراء الستر وهما معصوبان العين قال على رضى الله تعالى عنه فماتنا وتناولت عضوا الا كأنما نقله معي
ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وفى رواية يا على لا يغسلنى إلا انت فانه لا يرى احد عورتي إلا
طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم واسامة وشقران مولا عليه السلام يصبون الماء واعينهم
معصوبة من وراء الستر اه وقوله فانه لا يرى احد عورتي (الخ) لعل المراد لا يرى احد غيرك (الخ) او وانت
تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك عش أى فيجمع بين هذه الروايات بان الفضل كان يعين عليا
تارة ويصب الماء أخرى (قوله ان الولي أقرب الورثة (الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشى بما إذا لم يكن
بينهما عداوة وإلا فكأنه يشرح مر اه سم أى فيكون حضوره خلاف الاول عش (قوله)
أقرب الورثة) فلما اجتمع الابن والاب والعم والجد فهل يستويان ولا ولا يحتل تقديم الابن على الاب
وتقديم الجد على العم وينبغي ان من الاقرب هنامن ادلى بجهتين على من ادلى بجهة فيقدم الاخ الشقيق على
الاخ لآب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالا قرب تقديم الاخ الأم والعم من الام على ابن العم الشقيق
أو للآب وإن كان ابن العم له عصوبة وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا (فرع) لو
اختلف اعتقاد الميئ ومغسله في اقل الغسل واكمله فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل سم على البهجة واما لو اختلف
اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والا قرب ان طالب الاكمل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من
اصله غير مطلوب فلا يطلب الاكل فيه اما الجواز فلا مانع منه عش (وان يكون على نحو لوح) أى كسبر
هـى لذلك ويكون عليه مستاقى كاستلقاء المحتضر لانه امكن لغسله نهاية ومغنى (مرتفع) أى ويستقبل به
القبلة شرح بافضل (بالسخي) أى بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمستحب أن يغطى وجهه بخرق من
اول ما يضعه على المغسل نهاية ومغنى أى لان الميئ مظنة التغير ولا ينبغي اظهار ذلك عش (قوله) لما اخذوا
(الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل نجده ام نغسله في ثيابه فغشيم النعاس وسمعوا هاتفا
يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسلوه في قميصه الذى مات فيه اه قال عش فان قلت
الهاتف بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز ان يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا
هذا الفعل واجمعوا عليه فلا استدلال انما هو باجماعهم لا لسمع الهاتف اه (قوله) ثم ان اتسع كفه (الخ)
عبارة شرح المنهج والمغنى ويدخل الغاسل يده في كفه ان كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فتق

(الخ) قال في شرح العباب وسيعلم مما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في
التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون لوجود المقصود اه ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحمل والدفن وكذا
الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد يناقشه تعليمهم اجزائه من الكافر بانه من جملة المكلفين الا
ان يحجب بان هذا لا يقتضى المنع في غير المميز ولا لا يقتضى المنع فيه ايضا لانه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر
سقوط الغرض بصلاته فالولى الغسل ثم رأيت الزركشى قال ان كلامهم يقتضى صحته من المميز وغيره قال
لا يجوز منه لانه ليس من أهل الغرض وقد علمت ما يرد هذا الاخير فتأمل اه (فرع) لو غسل الميئ
نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال المخاطب بالفرض غيره لجواز انه انما خطب بذلك غيره
لعجزه فاذا اتى به كرامة كفى (فرع اخر) لو مات انسان مواتا حقيقيا وجزئيا ثم احى حياة حقيقية ثم مات
فالوجه الذى لا شرط فيه انه يجب له تجيز اخر خلافتان توهمه (قوله) ويؤخذ منه ان الولي اقرب الورثة
لكن بشرط ان توجد الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشى بما إذا لم يكن بينهما عداوة والا فكأنه يشرح مر

فان فقد وجب ستر عورته وان يكون (بما) مالح و(بارد) لانه يشد البدن والسخن يرخيه (١٠١) نعم ان احتيج له لنحو شدة برد

أو وسخ فلا بأس وينبغي
إبعاد الماء عن رشاشه
كما بأصله وأن يجتنب ماء
زمزم للخلاف في نجاسة
الميت ولم يراع نظيره في إدخاله
المسجد لأن مانعه مخالف
للسنة الصحيحة كما يعلم بما
يأتي (لا يجلسه) الغاسل
برفق (على المغتسل) المرتفع
(مائل إلى ورائه) اجلاساً
رفيقاً لأن اعتداله قد يحبس
ما يخرج منه (ويضع يمينه
على كتفه وإبهامه في نفرة
قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا
يتأيل رأسه (ويسند
ظهره إلى ركبته اليمنى) لئلا
يسقط (ويمر يساره على
بطنه لإسراة بليغا) أي
مكرراً المرة بعد المرة مع
نوع تحامل لا مع شدته لأن
احترام الميت واجب قاله
الماوردي (ليخرج مافيه)
من الفضلات خشية من
خروجه بعد الغسل ولتكن
الجمرة فأحة الطيب من
أول وضعه بل من حين موته
إلى انتهائه وليعتن المعين
بكثرة صب الماء إذا بالعين
الخارج وريحه ما أمكن
(ثم يرضجه لقفاه ويفسل
يساره وعليه آخرقة سواتيه)
قبله ودبره وما حوله كما
يستنجي الحي والأولى خرقة
لكل سواة على ما قاله الامام

رؤس الدخاير يص وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قيص أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة
والركبة اه قال البجيرمي الدخاير يص جمع دخريص بالكسروهي المسماة بالنياقي ورؤسها هي الخياطة
التي في أسفل الكم ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف
عورته ع ش ا ه و في السكردي على بافضل وفي الايعاب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج إلى استئذان الورثة
في الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي أن يحمله حيث لم يكن في الورثة محذور عليه وإلا لم يجز
فتقه المتقص لقيمته اه (قوله) فان فقد وجب الخ) وواضح انه يندب ستر ما زاد عليها لان ستره جميعه مطلوب
بصري (قوله) ستر عورته) عبارة في شرح بافضل ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما اه (قوله)
مالخ) إلى قوله ولم يراع في النهاية والمغنى (قوله) مالح) أي اتصاله فلا يندب مزج العذب بالملح ع ش (قوله)
لانه الخ) أي البارد (قوله) والسخن الخ) وكذا العذب بجيرمي (قوله) فلا بأس) عبارة النهاية فيكون
حيثئذ أولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع اليه الفساد اه (قوله) وينبغي الخ) والأولى ان يعد الماء في إناء
كبير ويبعده عن الرشاش لئلا يقذره أو يصير مستعملاً ويعدمه اناء من آخرين صغيراً ومتوسطاً يعرف
بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع نهاية (قوله) وان يجتنب ماء زمزم
الخ) أي فيكون الغسل به خلاف الأولى ع ش (قوله) في إدخاله المسجد) أي للصلاة عليه (قوله) برفق)
إلى قوله ورد في المغنى وإلى قوله حتى بالنسبة الخ في النهاية قول المتن (مائلاً الخ) أي قليلاً لانه غاية ومغنى (قوله)
لأن اعتداله) لعل المراد به الجلوس بلاميل ويحتمل أن المراد استلقاؤه عبارة النهاية والمغنى ليسهل خروج ما في
بطنه اه قول المتن (في نفرة قفاه) والقفاه مقصور وجوز الفراء مده مغنى (قوله) وهو الخ) أي القفا
(قوله) مع نوع تحامل) أي قليل ع ش (قوله) بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كفته مغنى
ونهاية (قوله) فأحة الطيب) أي منتشرة الرائحة كرى قول المتن (ولتكن الجمرة الخ) وفي البجيرمي عن
القليوبي وإن كان محرماً اه واستظهر ع ش انه لا فرق بين كونه خالياً عن الناس وغيره وفي الاسنى الجمرة
بكسر الميم المبخرة اه (قوله) من أول وضعه) أي على المغتسل (قوله) وليعتن المعين الخ) أي حين مسح البطن
نهاية قول المتن (ثم يرضجه لقفاه) أي مستلقياً كما كان أولاً لانه غاية ومغنى قال ع ش في تعبيره بالاضجاع
تجوز حقيقة انه يلقه على قفاه (قوله) وما حوله) الأولى تثنية الضمير كافي النهاية والمغنى (قوله) كما يستنجي
الحي) أي بعد قضاء حاجته نهاية (قوله) على ما قاله الامام الخ) اعتمده المغنى عبارته وفي النهاية والوسيط
يفسل كل سواة بخرقه ولا شك انه ابلغ في النظافة اه (قوله) بان المباحدة) أي سرعة الانتقال (قوله) لحرمة مس
شيء من عورته الخ) مفهومه جواز مس أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة وإلا حرم كالنظر
بل أولى فليتأمل سم (قوله) حتى بالنسبة لأحد الزوجين) اعتمده ع ش وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة
في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما مشهورة وافقه هم وكذا شيخنا البكري في كنهه
فقال بعد كلام مانعه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وان له
النظر كذلك إذ هو أولى من المس بشرط انتفاء الشهوة اه وبإني انفا عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله) ورد بأن المباحدة الخ) كذا شرح مر (قوله) لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل) مفهومه جواز مس
أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة وإلا حرم كالنظر بشهوة بل أولى فليتأمل (قوله) حتى بالنسبة
لأحد الزوجين) عبارة شرح البهجة ظاهرة في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناه
بها مشهورة (قوله) حتى بالنسبة لأحد الزوجين الخ) تصریح بجرمه مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة
وفيه نظر ويؤيد النظر إطلاق قولهم الآتي ولا مس أي ندباً فإطلاق أن عدم المس مندوب فقط يدل على
جواز مس العورة بلا شهوة ثم رايت شيخنا الامام ابالحسن البكري في كنهه في شرح قول المصنف
الآتي ولا مس بعد كلام قرر مانعه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت
في سائر بدنه وان له النظر كذلك إذ هو أولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رايت

والغزالي ورد بأن المباحدة عن هذا المحل أولى ولف الخرقه واجب لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لأحد الزوجين

(قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدمى والسيد البكري هناك عن المجموع وزاد البكري ويتجه أن السيد كذلك هو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة سم ولعل الأولى حمله على ما إذا لم يكن غاسلا ولا معينه عبارة الشارح في شرح بافضل ويغض الغامل ومن معه بصره وجوب باعما بين السرة والركبة وجزء منها إلا أن يكون زواجا وزوجة ولا شهوة وندابها عند ذلك فنظره بلا شهوة خلاف الأولى إلا الحاجة إلى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالنظر فيما ذكره (قوله ولوللغورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هاللعورة بلا حاجة مر أه سم (قوله يلقى) إلى قوله ويجب في النهاية والمغنى (قوله ويغسل ما أصاب الخ) أي أن تلوث سم ونهاية مغنى (قوله ونحو أشنان) أي كالصابون (قوله ويلقى) من باب رد ع ش (قوله أنه يعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح الاتي ثم يلف أنه يعد ثلاث خرقة لكن الذي يصرح به كلام الأصحاب أنها خرقتان لا غير وأن التي يلفها على أصبعه للاستياك هي الثانية فهو الوجه خلافا لما يقتضيه صنيعة إلا أن يؤول بان مراده بعضا من تلك الخرقة نظيفا لم يصبه شيء من القذر بصري وقال الكردى على بافضل أن ما يأتي خرقة ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى أه أى وكلام الأصحاب في الخرقة الكبيرة التي لليد (قوله على أصبعه) أي السبابة نهاية ومغنى (قوله تلك) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله خلافا إلى المتن (قوله والأولى أن تكون الخ) وفارق الحى حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراسة مغنى أى ويسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فان عدا زام وصل الماء لجوفه حرم وإلا فلا نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحه وإن علم سبق الماء في جوفه ع ش (قوله من هذا) أي من استياك الميت باليسرى (قوله أنا لوقلنا الخ) أي وانه لو سوك الميت بنحو عود كان باليمنى حلبي أه بجزى عبارة البصرى قد يقال قياسه أن الخرقة هنالو كثفت بحيث تمنع نفوذ شيء إلى الأصبع سن كونه باليمنى فلي تأمل أه (قوله ويتعهد الخ) يغنى عنه قوله السابق ويغسل ما بقى الخ (قوله وبعد ذلك كله الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وينبغي أن تأخير الوضوء عنه على وجه الندب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كافى الحى السليم سم قول المتن (ويوضئه كالخى) ويتبع بعودلين ماتحت اظفاره إن لم يقلها وظاهر اذنيه وصماخيه شرح بافضل زاد النهاية والأولى كما

ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره وهو يخالف ذلك (قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر إلى كل بدن في حال الحياة ثم قال وبحال الحياة أى وخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالحرم أه إذا حرم بحرم نظر عورته ولو بلا شهوة وعبارة الدمى يرى هناك فان مات صار الزوج كالحرم في النظر كما افاده في شرح المذهب أه وعبارة كنز الاستاذ شيخنا أنى الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم في النظر كما في المجموع ويتجه أن السيد كذلك أه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله ولوللغورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هاللعورة بلا حاجة مر (قوله ويغسل ما أصاب يده) أي أن تلوث (قوله في المتن ويدخل أصبعه) أي السبابة فيما يظهر قاله في شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به الدارمى واعتمده الأسنوى وغيره أه شرح مر (قوله والأولى أن تكون اليسرى) فارق الحى حيث تسوك باليمنى للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا شرح مر (قوله كسواك الخى) هذا يدل على أن هذا سواك الميت لا يقال هذا يؤيدان أول سنن وضوء الحى السواك لا نأقول ظاهر كلامهم أنه لا يطلب غسل كفى الميت ولا قل هذا كان السواك ولا

بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولوللغورة لأنه أخف (ثم) يلقى تلك ويغسل ما أصاب يده بماء ونحو أشنان و (يلقى) خرقة (أخرى) بيساره أيضا ويغسل ما بقى على يده من قذر ظاهر أو نحس ويجب لفها في العورة كما عرف فعلم أنه يسن كافى المجموع عن الشافعى والأصحاب أنه يعد خرقتين نظيفتين واحدة للسواكين وأخرى لبقية البدن ثم يلف خرقة نظيفة على أصبعه (ويدخل أصبعه) تلك والأولى أن تكون اليسرى خلافا للقمولى لبعض نسخ المحرر (فهو ويمررها على أسنانه) بشيء من الماء كسواك الحى ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا أن الحى يستاك باليسرى أه وليس كذلك لوضوح الفرق فان الأصبع هنا مباشرة للذى من وراء الخرقة ولا كذلك ثم نعم قياسه أنا لوقلنا بحصول السواك بالأصبع أو أرا داف خرقة على أصبع للاستياك بها والذى ينفذ منها لها سن كونه باليسرى (وزيل) بأصبعه اليسرى أيضا وعليها الخرقة والأولى الخنصر (مافى منخريه) بفتح أوله وثالثه وكسرهما

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل ماتحتها والوجه كما بحثه الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المستنون كما في الغسل اه قال ع ش قوله ويتبع بعود اى وجوب ان علم ان تحتها ما يمنع وصول الماء ولا فندبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيما او لا وقوله انه ينوي اى وجوبا وقوله الوضوء المستنون يفيد انه لا بد في وضوء الميت من النية بخلاف الغسل اه ع ش عبارة شيخنا ولا تجب نية الغسل لكن تسن خروجا من الخلاف بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك يلغز ويقال لنا شى واجب ونيته سنة وشى سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوؤه سنة ونيته واجبة اه وعبارة البجيرى قرر شيخنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها شورى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد اه (قوله وضوء) الى قول المتن ويسرهما في المغنى وإلى قول الشارح ولا ينافى في النهاية إلا قوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوءا كاملا) اى ثلاثا ثانياية ومغنى (قوله بمضمضة واستنشاق) ولا يدعى عنهما ما رى قول المصنف ويدخل اصبعه فيه الخ لانه كالسواك وزيادة في التنظيف نهاية (قوله فيهما) اى المضمضة والاستنشاق قول المتن (بسدر) وهو شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة بسدر شيخنا عبارة البجيرى ورق النبق اه (قوله كالخطمى) اى والصابون قول المتن (ويسرهما) اى بعد غسلهما جميعا ويظهر ان هذا هو الاكمل فلو غسل راسه ثم سرحه وفعل هكذا في اللحية حصل اصل السنة ع ش (قوله اى شعورهما) لا يخفى ما فيه فان الاضافة لاحدهما لامية وللآخر بيانية بصرى اى ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز عبارة النهاية والمغنى اى شعر راسه ولحيته اه (قوله ان تلبدت) المعتمدان التلبد شرط التسريح مطلقا شرح مر وفي شرح الروض الاوجه انه شرط لتسريحهما بوسع الاسنان وظاهر المتن ان طلب التسريح وكونه بوسع الاسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لاصل التسريح سم عبارة الرشيدى قوله مر مطلقا اى سواء في ذلك المشط واسع الاسنان وغيره اى خلافا للامداد من جعل التلبد شرط للمشط واسع الاسنان فقط اه وعبارة ع ش قوله مر ان تلبدت مفهومة انه لم يتلبد لا يسن وينبغي ان يكون مباحا اه (قوله فالاولى ان يقدم الرأس الخ) اى ولا يعكس ثلاثا ينزل الماء من راسه إلى لحيته فيحتاج إلى غسلها ثانيا شرح بافضل قول المتن (واسع الاسنان الخ) ينبغي فيما لو سرح بضيق الاسنان او بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر او اكثره ان يحرم ذلك لانه يعد إزراة للبيت والازراة به حرام سم (قوله ولا ينافى هذا الخ) اى قوله قبل ندبا سم (قوله ان نحو الشعر يصلى الخ) وظاهر ان الصلاة على الميت تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل سم (قوله بعد ذلك) إلى قوله ويستحب في النهاية والمغنى إلا قوله لامره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لعدم ما يتوسط بينهما ويتقدم عليه فهو صالح للقول بان اول سنن وضوء الحى السواك وللقول بانه ثم عند المضمضة فليتامل (قوله في المتن ويوضئه كالخى) ان كان في حيز ثم يلف اخرى افاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل ويساره الخ وبين الوضوء وينبغي انه على وجه الاولوية وانه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويحترز عن المس كما في الحى السلام وان لم يكن في حيز ما ذكر صدق بجواز كلا الامرين كما في الحى السليم (قوله اى شعورهما ان تلبدت الخ) المعتمد ان التلبد شرط للتسريح مطلقا مر وفي شرح الروض في قوله ان تلبد اى شعورهما شرط لتسريحهما بوسع الاسنان وتحتمل انه شرط لتسريحهما مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع والاول اوجه اه وظاهر المتن ان طلب التسريح وكونه بوسع الاسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لاصل التسريح (قوله كما بحث) وافق عليه مر (قوله في المتن واسع الاسنان برفق) ينبغي فيما لو سرح بضيق الاسنان او بغير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أو يحرم ذلك لانه يعد إزراة بالميت والازراة به حرام (قوله ولا ينافى هذا) اى قوله قبل ندبا (ان نحو الشعر يصلى عليه) وظاهر اى الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل (قوله ويحرم كبه على وجهه) قال في شرح الروض

(بوضئه) وضوءا كاملا بمضمضة واستنشاق وغيرهما ويميل فيهما رأسه ثلاثا يدخل الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيهما مبالغة (كالخى) ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه (كالخطمى والسدر أولى ويسرهما) أى شعورهما ان تلبدت كما اقتضاه كلام المجموع لازالة ما في أصولها كما في الحى وإذا أراد التسريح فالاولى أن يقدم الرأس كما بحث وأن يكون (بمشط) بضم أو كسر فسكون وبضمهما (واسع الاسنان برفق) ليقل الانتفاخ أو يندم (ويرد ندبا) (المنتفخ) أى الساقط منهما وكذا من شعر غيرهما (اليه) في كنفه ليدفن معه إكرامه ولا ينافى هذا ما يأتي أن نحو الشعر يصلى عليه ويغسل ويسترو ويدفن وجوبا في الكل لان ما هنا من حيث كونه معه وذاك من حيث ذاته (ويغسل) بعد ذلك كله (شقه الايمن ثم الايسر) المقبلين من عنقه لقدمه

(ثم يحرقه) بالتشديد (إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن بما يلي القفا والظهر إلى القدم ثم يحرقه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) لأمه
 فيغسل بالبداء بالمياه من وقدم الشقان (١٠٤) اللذان يليان الوجه لشرهما ولو غسل شقه الأيمن من مقدمه ثم ظهره ثم الأيسر من

مقدمه ثم من ظهره حصل
 أصل السنة ويحرم كبه على
 وجهه (فهذه) الأفعال كلها
 بلانظر لنحو الصدر إذ لا
 دخل له في الغسل كما هو
 واضح فلا يرده عليه (غسلة
 وتستحب) غسلة (ثانية) و
 غسلة (ثالثة) كذلك (و)
 يستحب في كل من هذه
 الثلاث ثلاث غسلات
 وذلك أنه يستحب (أن
 يستعان في) الغسلة (الأولى)
 من كل من الثلاث (بصدر أو
 خطمي) بكسر الخاء في
 الإفصح لازالة الوسخ ثم
 ينزل ذلك بغسلة ثانية (ثم)
 بعدايتين الغسلتين في كل
 غسلة من الثلاث (يصب ماء
 قراح) بفتح القاف أي
 خالص (من فرقه) بقاء ثم
 قاف كما في نسخ وبقاف ثم
 نون كما في أخرى وعبر في
 الروضة بالثاني وهو جانب
 الرأس وفسر الفرق في
 القاموس بالطريق في شعر
 الرأس وظاهر أن المراد من
 العبارتين واحد وهو الصب
 من أول جانب الرأس
 المستلزم لدخول شيء من
 الفرق إذ المراد بتلك
 الطريق المخل الأبيض في
 وسط الرأس المنحدر عنه
 الشعر في كل من الجانبين
 (إلى قدمه بعد زوال الصدر)
 فعلم أن مجموع ما يأتي به
 تسع غسلات لكنه خير

إلى ولو غسل قول المتن (ثم يحرقه) أي يميله ع ش عبارة شرح بأفضل ثم يحوله اه قول المتن (بما يلي القفا)
 الأولى من أول القفا ليدخل القفا وقلوه والظهر يغني عنه قوله إلى القدم بجري قول المتن (فيغسل الأيسر
 الخ) ولا يعيد غسل رأسه ووجهه لحصول الفرض بغسلها أو لا بل يبدأ بصفحة عنقه فاتحتها أسنى وشرح
 بأفضل قول المتن (كذلك) أي بما يلي قفاه وظهره من كفه إلى القدم نهاية ومعنى (قوله) ويحرم كبه على
 وجهه) أي احترامه بخلافه في حق نفسه في الحياة فيكره ولا يحرم لأن الحق له فله فعله معنى ونهاية وأسنى
 وشرح بأفضل ويؤخذ من تعليمهم أنه يحرم فعله بالغير الحي حيث لا يعلم رضاه فليتامل بصري قال ع ش
 قوله مر ويحرم كبه الخ ومعلوم أن محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك ولا إجاز بل وجب اه (قوله)
 إذ لا دخل له الخ) عبارة المعنى لما سيأتي أنه يمنع الاعتدال بها اه (قوله) فلا يرده عليه) أي على المصنف أنه
 كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون محسوبة إلا بعد صبه نهاية قول
 المتن (وتستحب ثانية وثالثة) أي فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فإن حصلت بشفع سن الأيتار بواحدة
 معنى زاد النهاية فإن حصلت بهن لم يزد عليهن كما اقتضاه كلاهما وقال الماوردي واكمل منها خمس فسمع
 والزبادة إسراف اه وياتي في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكي ضمها نهاية ومعنى والذي في المحلى
 وحكي فتحها فليحرر بصري قال ع ش وفي شرح البيهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في المحلى فقوله مر
 وحكي ضمها يحتمل أنه سبق قلم والأصل فتحها ويحتمل أنه لغة اه عبارة شيخنا قوله أو خطمي بكسر الخاء
 المعجمة أو فتحها وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخيزري ومثل الصدر والخطمي نحوهما
 كصابون واشنان ونحو ذلك اه وفي السكري على بأفضل رايت نقلا عن كتاب الطب للآزرقي أن الخطمي
 هو شجرة القرينا بلغة اليمن وهي تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة أنه المعروف بورد الحمار
 يزرعونه في نحو المراكن للتنزه برؤية زهره اه وما تقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح
 القاف) أي وتخفيف الراء نهاية ومعنى (قوله) بقاء الخ) أي بقاء مفتوحة فراء ساكنة فقاف ويصح قراءته
 من فوقه بقاء فواو شيخنا قول المتن (بعد زوال الصدر) أو نحوه فلا يحسب غسلة الصدر ونحوه ولا ما زيل
 به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى
 من الثلاث به هي المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالصدر بل الوجه كما قاله السبكي التكرير به إلى حصول
 الانقضاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة
 كغسل الحى معنى زاد النهاية فالثلاثة تحصل من خمس كما يستفاد من كلام الشارح بأن يغسله بماء وسدر
 ثم بماء مزيل له فمما غسلتان غير محسوبةين ثم بماء قراح ثلاثا أو من تسعة وله في تحصيل ذلك كفييتان الأولى
 أن يغسله مرة بسدر ثم بماء مزيل له ثم بماء قراح فهذه ثلاثة تحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاثة
 الثانية أن يغسله بسدر ثم بمزيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم بماء قراح ثلاثا وهذا أولى فيما يظهر
 اه (قوله) فعلم أن مجموع ما يأتي به الخ) قال شيخنا الله باب البراءى الذى سلكه الجلال المحلى وحاول حمل
 عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة بالصدر وأخرى مزيله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى
 سلكه أى المحلى هو الذى فى الروضة انتهى سم (قوله) بماء مزيله إلى المتن فى النهاية لإقوله وهل
 السنة إلى فان لم يحصل وقوله وبما قررت إلى واقتضاء المتن (قوله) وان يؤليه الخ) وهو الأولى نهاية وشرح

بخلافه في حق نفسه في الحياة يكره (قوله) فعلم أن مجموع ما يأتي به تسع غسلات لكنه خير في القراح الخ) قال
 شيخنا الشهاب البرلى الذى سلكه الجلال المحلى وحاول حمل عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة
 بالصدر وأخرى مزيله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى سلكه هو الذى فى الروضة عند التامل اه أقول
 فالتى بالسدر أشار إليها بقوله وان يستعان الخ تفصيل لقوله فهذه غسلة وبيان للراد من ذلك فليتامل

فى القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنى الصدر وكل غسلة وأن يؤليه بأن يغسل الست التى بالسدر ثم بوالى الثلاث بأفضل
 القراح المحمل أو لاها للامراض وثانيها وثالثها السنة الثلاثى وهل السنة فى صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر فى غسلة

بافضل أى لقلة الحركة فيه عش (قوله فان لم يحصل الانقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بهما ما ذكره بقوله السابق ويستحب فى كل من هذه الثلاث حتى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخمس فى قول الماوردى واكمل منها خمس الخمس الى كل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة فليراجع وليحرره سم جزم السكردى على بافضل بان المراد بهما ما ذكره الخ عبارة حاصل ما ذكره اى الشارح فى شرح بافضل انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بمرة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات الاولى بالسدر أو نحوه والثانية تزيله وهاتان غير محسوبةين ثم ثلاث بالماء القراح وهن المحسوبات ويكون معهن قليل كافور وإن لم يحصل النقاء بمرة من نحوه السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى ان يحصل الانقاء بيزيله عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم ان اراد عقب كل غسلة بماء قراح وان اراد اخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى وجرى فى التحفة على سن ثلاث غسلات وفى كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية مزيلة ثم ماء خالص او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة ومؤخر الثلاث بالقراح إلى عقب الست فهى تسع غسلات على كلا التقديرين ثم إن لم يحصل الانقاء بالتسع زاد إلى ان يحصل الانقاء او قضية كلام النهاية ان المراد بخمس لم يسمع فى كلام الماوردى ما مر عن سم وقضية كلام شيخنا خلافة حيث قال فى شرح قول الغزى ثلاثا وخمسا او اكثر مانصه قوله ثلاثا والسنة ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور وحل الاكتفاء بها حيث حصل الانقاء والاوجب الانقاء وقوله او خمسا والسنة ان تكون الاولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة مزيلة والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره او اكثر اى من الخمس والاكثر منها اما سبع فالأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بنحو سدر والرابعة مزيلة والثالثة بماء قراح او الخامسة مزيلة والسادسة مزيلة والسابعة بماء قراح واما تسع فالأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة مزيلة والسادسة مزيلة والسابعة بماء قراح والسابعة بنحو سدر والثامنة مزيلة والتاسعة بماء قراح فالماء القراح مؤخر عن كل مزيلة ويصح أن يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن ادنى الكمال ثلاث اكمال تسع واسطة خمس او سبع خلافا لقول المحشى واكمله سبعة وما زاد اسراف اه (زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق ان طهارة الحى بحض تعبد وهنا المقصود النظافة شرح البيهجة واسنى ولا فرق فى طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل وغيرهما عش (قوله فسمع) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء عليه فاصورة السبع ولعل صورتها ان يحصل الانقاء بالسادسة فيسن سابعة للابتاراه (قوله والزيادة اسراف) اى على السبع وان كان الماء مسبلا لان السبع هنا كالثلاث فى الوضوء بجامع الطلب وقد قالوا فيه ان استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره عش (قوله ولا يسقط الفرض بغسلة الخ) اقول يؤخذ من ذلك مسألة كثيرة الوقوع بغفل عنها وهى ما اذا كان على شخص غسل واجب فبدل بدنه بنحو اثنان ثم يفيض الماء عليه ناو يرفع الجنابة مثلا فلا ترتفع لان الماء يتغير لما ذكره التغير المضى على ان فى ذلك مانعا اخر وهو وجود الصارف الذى يتعين معه استدامة النية فى الطهارة كما يؤخذ ما تقر فى الوضوء ولتفتن لذلك فانه مهم وكثيرا ما يغفل عنه بصرى (قوله وبما قررت به) يريد قوله يستحب فى كل من هذه الثلاث و (قوله

السدر من التيامن والتياسر
والتحريف السابق لم أرفى
ذلك تصرّحاً ولو قيل تحصل
السنة بكل والاخيرة أولى
لاتجه فان لم يحصل الانقاه
بالثلاثة المذكورة زاد
ويسن وتران حصل بشفع
وان حصل بهن لم يزد عليهن
كما اقتضاه كلامهما وقال
الماوردي هي أدنى الكمال
وأكل منها خمس فسيبغ
والزيادة اسراف اه ولا
يسقط الفرض بغسلة تغير
ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا
لانه يسلبه الطهورية كما مر
سواء المخالطة له وهي الاولى
والمزيلة له وهي الثانية من
كل من الثلاث وبما قررت
به المتن يعلم أنه لا اعتراض
عليه وقولي من كل من
الثلاث هو ما اعتمده جمع
وصرح به خبر أم عطية
فاقتصار المتن والروضة
كالاصحاب على الاولى ان
لم يحمل

(قوله) فان لم يحصل الانقواء بالثلاثة المذكورة هل المراد بها ما ذكره الشارح بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى يكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخمسة في قول الماوروي واكمل منها خمس الخمس التي كل واحدة منها ثلاث حتى يكون مجموع الخمس خمس عشرة ولا ينبغي أن يراد بالثلاث غسلة السدرو من يلمهوا الماء القراح لان هذا لا يوافق قوله فان لم يحصل الانقواء بالثلاث المذكورة زاد لان الزيادة

على ما ذكرته يحمل على انه لبيان (١٠٦) اقل الكمال واقتضاء المتن استواء السدر والخطمي ينارعه قول الماوردي السدر اولى للنص

عليه ولانه أمسك للبدن الا
أن يحمل على الاستواء في
اصل الفضيلة قيل وافهام
الروضة الجمع بينهما غريب
واستحب المزنى إعادة
الوضوء مع كل غسلة (وأن
يجعل في كل غسلة) من
الثلاث التي بالماء الصرف
في غير المحرم (قليل كافور)
مخالط بحيث لا يغيره تغيرا
ضارا او كثيرا مجاورا لما
مرانه نوعان وذلك لانه
يقوى البدن وينفر الهوام
والاخيرة اكد ويكره
تركه ويلين مفاصله بعد
الغسل كاثناثة ثم ينشفه
تنشيفا بليغا لئلا يبتل كفته
فيسرع تغيره ويأتي بعد
وضوئه وغسله بذلك
الوضوء بعده وكذا على
الاعضاء على ما مر ويسن
اجعله من الترابين او
اجعلني وإياه (ولو خرج
بعده) أي الغسل أي وقبل
الادراج في السكفن (نجس)
ولو من الفرج (وجب
ازالته) تنظيها له منه
(فقط) لان الفرض قد
سقط بما وجدوا عليه لاجب
بخروج منيه الظاهر شيء
(وقيل) يجب ذلك (مع
الغسل ان خرج من الفرج)
القبل او الدبر لانه يتضمن
الطهر وطهر الميت غسل
كل بدنه (وقيل) يجب مع
ذلك (الوضوء) كالحى اما
ما خرج من غير الفرج او
بعد الادراج في السكفن فلا

على ما ذكرته) وهو قوله من كل من الثلاث اه كرى (قوله واستحب المزنى إعادة الوضوء الخ) وفيه
نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه شرح مراه سم وبصرى قال ع ش قوله م وفيه نظر الخ معتمد اه (قوله
من الثلاث) إلى قوله ويأتى في النهاية والمغنى لا قوله كاثناثة (قوله في غير المحرم) أي اما المحرم إذ مات قبل
تحلله الاول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله نهاية ومغنى وشرح بافضل فان مات بعده كان كغيره في
طلب الطيب شيخنا (قوله من الثلاث) ظاهر صنيعة ولو فرقا وتقدم التصريح بذلك عن النهاية والكردى
وشيوخنا قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله مخالط) هو المسمى بالطيار
شيخنا (قوله او كثير الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يحمل في المتن للفاعل
سم (قوله مجاورا) أي ولو غير الماء شيخنا (قوله لانه) أي الكافور (قوله ثم ينشفه الخ) ولا يأتى في
التنظيف هنا الخلاف في تنشيف الحى مغنى ونهاية (قوله لئلا يبتل كفته الخ) وبهذا فارق غسل الحى
ووضوءه حيث استحجوا ترك التنشيف فيهما أسنى (قوله ويأتى الخ) عبارة الاسنى قال الاذرى وعد
صاحب الحصال من السنن التشهد عند غسله قال وكأن مراده عند فراغه منه ويكون كاثناث عنه قال
ويحسن ان يزيد اللهم اجعله من التوابين ومن المتطهرين او يقول اجعلني وإياه وقياسه ان يأتى في الوضوء
بذلك وبدعاء الاعضاء (قوله بعد وضوئه وغسله) أي بعد كل منهما (قوله بعده) أي الذى بعد
الوضوء (قوله وكذا على الاعضاء) أي يأتى بذلك الوضوء على اعضائه (قوله اجعله من التوابين)
كان المراد من جملتهم حكما لاحقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أي او وقع عليه نجس في آخر
غسله أو بعده نهاية ومغنى قال ع ش فرع لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت
الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م سم على المنهج وقضية
التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنقطة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى
لو اخرجت المصلحة الصلاة وجبت إعادة ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس
لا جابة المؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أي الغسل) إلى قوله والاصل في النهاية والمغنى الامانة عليه قول
المتن (فقط) أي من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى
ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا يحدث نجس أو غيره لا تنفاه تكليفه اه (شيء) أي الازالة والغسل
والوضوء (قوله يجب ذلك) أي يجب ازالته فيما إذا لم يكف نهاية ومغنى (قوله لانه) أي خروج النجس من
الفرج (يتضمن الطهر) أي يقتضيه (قوله مع ذلك الخ) لعله مقلوب عبارة النهاية والمغنى يجب ازالته مع
الوضوء بالجر على تقدير مع وان كان قليلا اذ حرف المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كما في الحى
اه قال ع ش قوله م بالجر وقد رابن حج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحى)
إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله او بعد الادراج) شامل لما بعد الصلاة عبارة البجيرى والضابط المعتمد
انه يجب ازالته ما لم يدفن م فنجب إذا خرج بعد الصلاة حفى اه (والاصل انه) أي فلا يعترض بكون
الرجل يغسل المرأة وعكسه في صورا ذلك منافى الاصل كما قاله الشارح فهي كالمستثنى نهاية قول المتن (يغسل
الرجل) (تذنيه) لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصده الغسل عن الجنابة مثلا إذا كان

على الثلاث هذا المعنى مطلوبه سر اأتى أو لم يبق فليراجع وليحذر (قوله واستحب المزنى إعادة الوضوء مع
كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخالفه شرح م (قوله من الثلاث التي) ظاهر صنيعة وان فرقا وفيه نظر
لان اثر الكافور فما عدا الاخيرة حيث تذبذبول بغسله السدر الاتية بعده اللهم الا ان يمنع ذلك فليتامل
(قوله او كثيرا) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يحمل في المتن للفاعل (قوله في المتن
وجب ازالته فقط) عا ووضح قبل العملاء لثبوتها على الطهارة من النجس فلو خرج بعد الصلاة فهل يجب
ازالته أولا فيه نظر (قوله يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلى هذا هو الاصل والاول فيهما هو
المنصوب اه اقول نصب الاول هو الموجود في خط المصنف ويحتمل ان يوجه بافادته الحصر اخذ من

جنباً ينبغي وفاقاً بأنه يكفي ولو قلنا باشتراط النية لأن المقصود النظافة وهو حاصل وكما لو اجتمع على
الحى غسلان واجبان فنوى احدهما فانه يكفي سم على المنهج اه ع ش (قوله بالنصب الخ) عبارة المغنى قوله
الرجل الرجل والمرأة والمرأة بالنصب الاول فيها بخطه وذلك ليصح اسناد بغسل المسند للذكر المؤنث
لوجود الفاصل بالمفعول كفاي قولهم اتى القاضي امرأة ويجوز رفع الاول منهما ويكون من عطف الجمل
وبقدر فى الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التانيث اه زاد النهاية على انه يصح ذلك بدون ما ذكر لانه
معطوف فهو تابع ويغتفر فيه ما لا يغتفر فى المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص
ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر اه وفى سم ما وافقه (قوله وخلافه ركيك) مجرد دعوى متنوعة
لا سند لها قاله سم اقول سنده قوله لتفويته الخ (قوله وهى الاشعار) ويحتمل انها افادة الحصر اخذامن
اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاما من الفريقين قد يغسل
الاخر كما سيعلم لانه باعتبار الاصل سم وع ش (قوله ولو امرد) والقياس امتناع غسله للامرد اذا حرمنا
النظر له إلحاقاً بالمرأة نهاية وفى سم بعد ذكر مثله عن الناشئ اقول وامتناع تغسيل المرأة له اذا كان
بالغا حرمة النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أى أو مشتهى كما يأتى قال ع ش قوله مر والقياس الخ
خلافاً للحج (تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت امرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له يمم أيضاً بناء على حرمة النظر
اليه وواقفه مر لكنه قيده بما اذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الراعى من انه لا يحرم النظر للامرد إلا
عند خوف الفتنة وهذا مما ينبتى به فان الغالب ان يغسل المرء الحسن هو الا جانب سم على المنهج وظاهره
وان لم يوجد غيره وينبغى ان يقال ان لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما امكن نظيره ما قالوه فى الشهادة
على الاجنبية إلا ان يفرق بأن للغسل هنا بدلاً بخلاف الشهادة فانه بما يضيع الحق بالامتناع ولا بدل لها
ولعله الاقرب وقوله اذا حرمنا النظر أى بان خيف الفتنة على المعتمد اه ع ش ولو قيل ان الاقرب هو
الاول تجنباً عن ازراء الميت وعملاً باطلاقهم لم يبعد (قوله لما يأتى الخ) أى قبيل قول المصنف واولى الرجال
الخ (قوله كذلك) أى بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) أى يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نحو ام ولد) الى
قوله ويعلم فى المغنى إلا قوله وان جاز الى وليس لها الى قول المتن فان لم يحضر فى النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو
نحو ام ولد الخ) أى كالمدة نهاية ومغنى (قوله بل أولى) أى للملكة الرقية والبضع جميعاً بما ية ومغنى (قوله
ولا ارتفاع الخ) عطف على كالزوجة عبارة النهاية والمغنى والكتابة ترتفع بالموت اه وهى احسن (قوله لا
مزوجة الخ) فى عطفه على ما قبله تامل ولعل الحمزة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن متزوجة الخ وفى
المغنى نحوها (قوله ومعتدة) أى ولو من شبهة ع ش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة اما ملوكة بالسي
والاصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها أولى او غيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر اليها
بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لانا نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به فى المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاما من الفريقين قد يغسل
الاخر كما سيعلم لانه باعتبار الاصل واما توجيهه بامتناع رفع الاول لعدم تانيث الفعل فلا يسند الى المؤنث
الحقيق المعطوف بدون الفصل بمفعوله فيرد عليه ان الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبامكان تقدير فعل
مؤنث للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليتأمل (بالنصب) قد يوجه من جهة المغنى بان فيه
اشارة الى الاهتمام بالميت وانه المقصود بالذات وان الفاعل هنا إنما ذكر بالتبع فليتأمل (قوله وخلافه
ركيك) مجرد دعوى متنوعة لا سند لها (قوله ولو امرد) فى الناشئ تنبيه اخر اذا حرمنا النظر الى الامرد
إلحاقاً بالمرأة فالقياس امتناع تغسيل الرجل له اه اقول وامتناع تغسيل المرأة له اذا كان بالغاً حرمة
النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة اما ملوكة بالسي والاصح حل التمتع بها ما سوى
الوطء فغسلها أولى او غيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لانا
نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به فى المجموع فاشبهت المعتدة بجامع تحريم

بالنصب وخلافه ركيك
لتفويته نكتة تقديم
المفعول على خلاف الاصل
وهى الاشعار بأهمية
ما الكلام فيه وهو الميت ولو
أمرد لما يأتى فى الخنثى ولانه
من الجنس (الرجل والمرأة)
كذلك (المرأة) إلحاقاً لكل
بجنسه (ويغسل أمته) ولو
نحو أم ولد ومكاتبة وذمية
كالزوجة بل أولى ولا ارتفاع
الكتابة بالموت لا مزوجة
ومعتدة ومستبرأة ومشرقة
ومبعضة

فاشتهت المعتدة بجناح تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أى من كل أمة تحرم عليه كجوسية نهاية ومعنى (قوله غير المبعضة) سياق فى هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور كبة المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليتنظر هذا التقييد سم (وليس لها) أى للامة (قوله ببقاء آثار الزوجية الخ) أى بدليل التوارث نهاية ومعنى قول المتن (وزوجته) أى وان تزوج اختها ونحوها أو أربع أسواها معنى ونهاية (قوله غير الرجعية) أى فلا يغسلها لحرمة المس والنظر وان كانت كالزوجة فى النفقة ونحوها ومثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أى المعتدة بشبهة لما عدا ما بين السرور والركبة نهاية وسم (قوله ولو ذمية) أى وان لم يرز به رجال محارمها من اهل ملتها نهاية قول المتن (وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمته هو ظاهر ولا ينافى هذا ما يأتى له من اهلها لاحق لها فى ولاية الغسل لان الكلام هنا فى الجواز ع (قوله اجماعا) ولقول عائشة لو استقبلت من امرى ما استبرأت ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه واما ابو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زاد النهاية أى لو ظهر لها فو لها مذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا نساؤه لمصلحة من بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان جميع بدنه يحل لمن نظره حال حياته ولان ابكر اوصى بان تغسله زوجته اسماء بنت عيسى فقغت ولم ينكره احد اه (قوله ان الذمية إنما تغسل الخ) فى المبالغة بهاشى وفى كثر الاستاذ البكرى وغسل الذمية لزوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد انها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد انها لا تمسك من التغسيل فقيه نظر لانه لا يلزم من عدم الالوية عدم الجواز ثم رایت بهامش عن شرح الروض والبيهجة أنه يكره تغسيل الذمية وزوجها المسلم وان شيخنا الزبائدى اعتمدوه وهو صريح قول المحلى إلا ان غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه اه (قوله أى السيد) الى قوله فان خالف فى المعنى (قوله أى السيد) أى فى تغسيل امته (واحد الزوجين) أى فى تغسيل الاخر نهاية ومعنى (قوله ولا مس الخ) مس اسم لا ومن احدهما متعلق به وينبغى الخ خبره كرى أى و (قوله لشيء الخ) متعلق بمس أو بضميره المستتر فى يصدر ولا يخفى ما فى تعبير الشارح من التعقيد ولذا عدل النهاية والمعنى عنه فقالا ولا مس واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبغى ذلك اه قال ع ش قوله مر أى لا ينبغى ذلك أى لا يحسن فالمس مكروه فى غير العورة اما فيها حرام كما مر فى قوله مر ولف الخرقه واجب لحرمة مس شيء من عورتها بلا ساترا (قوله لا يقال هذا) أى قول المصنف ويلفان خرقه (قوله لان ذلك فى لف واجب الخ) هذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التى تغسل السواطين اما الخرقه الثانية التى لغير العورة فواضح كون لفها مندوبا بالواجب ويمكن دفع التكرار بطريق آخر بأن يقال ما مر بالنسبة لاصل الذنب وما هنا بالنسبة لئلا كده فلا تسكر اربصرى (قوله وهو) أى اللف الواجب (قوله شامل لها) منه يعلم حرمة مس احد الزوجين عورة الاخر كراهة مس ما عداها كما صرح به ابن حج فيما تقدم ونقل سم على حج هناك عن الشارح مر جواز مس العورة من كل منهما وعليه

وكذا نحو وثنية على الاوجه لحرمة بضعهن عليه وان جاز له نظر ما عدا ما بين سرور كبة غير المبعضة كما يأتى فى النكاح وليس لها ولو مكاتبه وأم ولد أن تغسل سيدها لانتقالها للورثة أو عتقها بخلاف الزوجة لبقاء آثار الزوجية بعد الموت (وزوجته) غير الرجعية والمعتدة عن شبهة وان حل نظرها لتعلق الحق فيها بأجنبي ولو ذمية (وهي) أى غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل (زوجها) اجماعا وان اتصلت بزواج بأن وضعت عقب موته ويعلم بما يأتى ان الكافر لا يغسل مسلما ان الذمية إنما تغسل زوجها الذمى (ويلفان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) ندبا (ولامس) من أحدهما ينبغى أن يصدر لشيء من بدن الميت حفظا لطهارة الغاسل إذ الميت لا ينتقض طهره بذلك فان خالف صحح الغسل لا يقال هذا مكرر مع ما مر من لف الخرقه الشامل لاحد الزوجين لان ذلك فى لف واجب وهو شامل لها كما مر وهذا فى لف مندوب وهو خاص بهما فلا تسكرار نعم الذى يتوهم

لأنما هو شگرت هذا مع من
غير بأنه يسن لكل غاسل
لف خرقة على يده في سائر
غسله ومع ذلك لا تكرار
أيضا لأن هذا بالنظر
لكرامة اللبس وما هنا
بالنظر لا تنقض الطهر به
(فان لم يحضر إلا أجنبي)
كبير وأصح والميت امرأة
(أو أجنبية) كذلك والميت
رجل (بم) الميت (في
الأصح) لتعذر الغسل
شرعا لتوقفه على النظر
والمس المحرم ويؤخذ منه
أنه لو كان في ثياب سابقة
ويحضر قنبر مثلا وأمكن
غمسه به ليصل الماء لكل
بدنه من غير مش ولا نظر
وجب وهو ظاهر على أن
الأذرع وغيره أطالوا
في الانتصار للمقابل مذهبا
ودليلا وقضية المتن
ككلهم أنه ييمم وإن
كان على بدنه خبث ويوجه
بتعذر إزالته كما تقرر وحل
توقف صحة التيمم أي
والصلاة الآتي في المسائل
المشورة على إزالة النجس
إن أمكنت كما أما
الصغير بأن لم يبلغ حدا
يشتهى والخنثى ولو كبيرا
لم يوجد له محرم فيغسله
الفريقان أما الأول
فواضح وأما الثاني

فأذكرهم وهما من الذنب مخصص لغموم قوله ثم ولف الخرقة واجب وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر
قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المش ولو للعودة عندهم ومكروها لأحراما ع ش (قوله إنما هو) أي
المتوهم (تكرر هذا) أي ما هنا (مع من عبر الخ) أي هناك (قوله ومع ذلك) أي التعبير بأنه يسن لكل غاسل
الخ (قوله لأن هذا) أي قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر
كافر ومسئلة أجنبية غسلة الكافر لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسئلة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله
واضح) مفهوماه أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبيين ولم يصرح به وقد
يوجه بالقياس على عكسه سم على حجج اه ع ش أقول وكذا مفهوم قول الشارح كبير أن الصغير ذكر أو
أنثى يغسل الرجل والمرأة الأجنبيين وقد يوجه بالقياس على عكسه الآتي والله أعلم (قوله امرأة) أي مشتهة
وإن لم تبلغ أخذ ما يأتي في محترضاها (قوله كذلك) أي كبيرة واضحة قال سم فرع قد يؤخذ من قوله السابق
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أتم
الغاسل اه وتقدم عن ع ش الجزم بذلك (قوله رجل) أي مشتهى وإن لم يبلغ أخذ ما يأتي قول المتن (بم)
الخ) أي وجوباً نهائياً ومعنى قال ع ش أي يحاطل كما هو معلوم وفي سم على حج هل تجب النية أم لا اه أقول
الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشوبري على
المنهج جزم ابن حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه وفي البجيرى عن الحلبي ولا يجب في هذا
التيمم نية إلحاقه باصله اه أي فالخلاف هنا مبني على الخلاف في نية غسل الميت قول المتن (في الأصح) ولو
حضر له من غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالتيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة وهذا هو
الأظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة
مالو حضر بعد الدفن فلا ينش لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كالدفن بلا غسل فإنه ينش
لأجله ذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي أن مثل الدفن لإدلاؤه في القبر فتنبه له فإنه دقيق ونقل عن
بعضهم في الدرر خلافه فليحرج ع ش (قوله لتعذر الغسل) إلى قوله على أن الأذرع في النهاية (قوله لتعذر
الغسل) عبارة النهاية والمعنى إلحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء اه قال ع ش وذلك بأن يكون الماء في محل لا يجب
طلبه منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها إلى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا اه (قوله
ويؤخذ منه) أي من التعليل بالتوقف على النظر أو المس (قوله وأمكن غمسه به) أي أو صب ماء عليه يعمه
سموع ش (للمقابل) أي مقابل الأصح وهو أن يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويفض
طرفه ما أمكنه فان اضطر إلى النظر نظر للضرورة نهاية ومعنى ولعل الأولى في زمننا تقليده تجنباً عن التعبير
والإزار اه (قوله أنه ييمم وإن كان على بدنه خبث الخ) أي فلا يزاله الأجنبي والأوجه كما قاله شيخنا أنه يزاله
ويفرق بان إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر معنى ونهاية وشيخنا قال
سم وكذا قال مر وفي شرح البهجة فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ اه وقال ع ش قوله مر أنه يزاله أي
الأجنبي رجلاً أو امرأة أي وإن كانت العورة فلو عمت النجاسة بدنها وجبت إزالتها ويحصل بذلك الغسل
وينبغي أن مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بأن له بدلاً بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب
ما وقع السؤال عنه من أن رجالات مغزو جته وقت جماعه لها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الأجنبيين

الذمية لزوجها المسلم ومكروه اه (قوله كبير واضح) مفهوماه أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل
الرجل والمرأة الأجنبيين ولم يصرح به وقد يوجه بالقياس على عكسه (فرع) قد يؤخذ من قوله السابق
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أتم
الغاسل (قوله وأمكن غمسه به) أي أو صب ماء عليه يعمه (قوله وجب) مشى عليه مر (قوله أنه ييمم
وإن كان على بدنه خبث) أي فلا يزاله الأجنبي كما لا يغسله قال مر في شرح البهجة والأوجه خلافه ويفرق
بان إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر في محله وكذا في شرح

إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة أيا ومسا (قوله إن أمكنت كما) أي في باب التيمم في شرح قول المصنف ويساره يمينه في تنبيهه فراجع بصري (قوله أما الصغير) إلى المتن في النهاية والمغنى إلا قوله ندبا (قوله أما الصغير) أي ذكر الواثني ع (قوله والخثي الخ) وكذا من جهل ذكر أو اثني كان اكل سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر اه سم على المنهج اه ع (قوله فيغسله) أي كلاما من الصغير مطلقا والخثي المشكل إذ لم يوجد له محرم (قوله الفريقان) أي يجوز لكل منهما تغسيله لأنها يجتمعان على غسله وينبغي اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء ع (قوله أما الأول فواضح) أي لحل النظر والمس له مغنى ونهاية (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله أحد الفريقين امتنع على الآخر تغسيله سم (قوله ويغسل) أي الخثي عند فقد المحرم من (فوق ثوب) أي وجوبه ع (قوله ويحتاط الغاسل الخ) ويفرق بينه وبين الاجنبي أي حيث حرم على المرأة تغسيله وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم نهاية ومغنى (قوله ندبا) قال الناشري (تسمية) قال الاستنوي حيث قلنا أن الاجنبي يغسل الخثي فينتجه اقتصاره على غسله واحدة لأن الضرورة تندفع بها سم على المنهج اه ع عبارة الأيعاب قال الماوردي ينبغي أن يغسل في ظلمة وأن يكون مغسله أو ثقب والاسنوي ينبغي أن لا يثلك اه (قوله في الغسل) أي إذا اجتمع من أقاربه من يصلح لغسله نهاية قول المتن (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده سم على حج والأقرب الثاني لأنه لم تنقطع العلقه بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع (قوله ولو قيل بأقربية الأول لم يبعد (قوله وسيأتي) أي في الفرع الآتي أنهم رجال العصباء من النسب ثم الولاء نهاية (قوله أن الألفقه) إلى قوله والفقيه في النهاية والمغنى (قوله والفقيه الخ) كذا في شرح المنهج قال البجيرمي عليه قوله والفقيه أي الألفقه وقوله من غير الفقيه أي غير الألفقه لأنه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حقه اه وقد رد عليه أنه حيث لا يكون مكررا مع ما قبله ولعل الأولى أن يقال أن الفقيه هنا محمول على المعنى العرفي (لأن القصد الخ) راجع لقوله أن الألفقه الخ (قوله ونثم) أي في الصلاة (قوله والحاصل) إلى المتن في شرح المنهج وكذا في النهاية والمغنى إلا قوله قالوا في قوله ومن قدمهم إلى فالرجال (قوله قالوا) أي الإمام أو نائبه شرح المنهج (قوله قالوا) الخ علم منه مع قوله الاتي في جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذي الولاء في الرجل على ذي الأرحام سم قال النهاية وإنما جعل الولاء في غسل الذكور وسطا لقوة الولاء فيهم ولهذا يورثونه بالاتفاق وأخر في غسل الإناث فقد تمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء فيه لأنهن أشفق منهن ولضعف الولاء في الإناث ولهذا لا يرث بولاء إلا عتيقها أو منتهى إليه بنسب أو ولاء (فندوا الأرحام) هذا موافق لما ذكره في الصلاة من تقديم السلطان على ذي الأرحام وسيأتي في هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذي الأرحام على السلطان طريقة المرازمة وتبعهم الشيخان وقياسه أن يكون هنا كذلك سم (قوله إذ لم ينتظم أمر بيت المال) أي بان فقد الإمام أو بعض شروط الإمامة كان جائرا كإحدى أي كافي زمننا وقبله بمئين من الأعوام (قوله فالزوجة) كلامهم يشمل الزوجة الامة وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين أو جهه بالحق لها بعد ها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الاتي نهاية أي لنقص الانوثة والرق بخلاف الزوج العبد سم عبارة ع (قوله

فللضرورة مع ضعف الشهوة بالموت ويغسل من فوق ثوب ويحتاط الغاسل ندبا في النظر والمس (وأولى الرجال به) أي بالرجل في الغسل (أولاهم بالصلاة) عليه وسيأتي لكن غالبا فلا يرد أن الألفقه بباب الغسل أولى من الأقرب والاسن والفقيه ولو أجنبتا أولى من غير فقيه ولو قريبا عكس الصلاة على ما يأتي فيها لأن القصد هنا إحصان الغسل والألفقه والفقيه أولى به وثم الدعاء ونحو الاسن والأقرب أرق فدعاؤه أقرب للإجابة والحاصل أنه يقدم رجال عصبية النسب قالوا لا قالوا إلى فندوا الأرحام ومن قدمهم على الوالي حمل على ما إذا لم ينتظم بيت المال فالرجال الأجانب

الروض فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله أحد الفريقين امتنع على الآخر تغسيله (قوله في المتن وأولى الرجال به أو لا هم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده (قالوا لا قالوا إلى فندوا الأرحام) علم منه مع قوله الاتي في جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذي الولاء في الرجل على ذي الأرحام (قوله قالوا إلى فندوا الأرحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح في الصلاة من تقديم السلطان على ذي الأرحام وسيأتي في هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذي الأرحام على السلطان طريقة المرازمة وتبعهم الشيخان

فالزوجة فالنساء المحارم (و) اولى النساء (بها) اى المرأة (قربانها) المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لانهن اشفق قبل قال الجوهرى
القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا اهـ (١١١) وبجواب أخذنا من علمته بصحة هذا

الجمع لان القربات أنواع
محرم ذات رحم كالام
ومحرم ذات عصوبة
كالأخت وغير محرم كبنات
العم (ويقدم على زوج في
الاصح) لان الاناث يمثلن
اليق (وأولاهن ذات
محرمية) من جهة الرحم
ولو حائضا وهى من لو فرضت
رجلا حرم عليه نكاحها
بالقربة لانهن أشفق فان
استوى ثنتان محرمية فالتى
فى محل العصوبة كالعمة
مع الخالة أولى ثم ذات رحم
غير محرم كبنات العم وتقدم
القربى فالقربى فان استوى
ثنتان درجة قدم هنا بما
يقدم به فى الصلاة فان
استوى فى ذلك أقرع ولا
ترجيح بزيادة إحداهن
بمحرمية رضاع إذ لا مدخل
له هنا أصلا قاله الاستوى
لكن خالفه البلقينى فبحث
الترجيح بذلك حتى فى بنت
عم بعيدة ذات رضاع على
بنت عم قريبة ليست كذلك
وبمحرمية المصاهرة ووافقه
الأذرعى على الأولى (ثم)
ذات الولاء ثم محرم الرضاع
ثم المصاهرة بناء على ما مر
عن البلقينى ثم (الاجنبية)
لأنها أوسع نظرا من بعدها
(ثم رجال القربة كترتيب
صلاتهم) لأنهم أشفق

مر أو جهما لاحق لها أى يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
كأتقدم لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القربة وأى فرق بين الذكر والانثى
الرفيقيين ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من اهل الولايات فى الجملة ولا كذلك الامه اهـ (قوله
واولى النساء) الى قوله ويجاب فى المغنى الا قوله قيل والى التنبيه فى النهاية إلا قوله ولو حائضا وقوله ولا
ترجيح الى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لان المصدر الخ) اى الذى للنوع كرى
(قوله ويجاب الخ) هذا على النزول لإفا فاده الجوهرى وعمل تأمل لان منع جمع المصدر مادام باقيا على
مصدريته واما بعد نقله الى معنى آخر كما هنا فحل تأمل بصرى عبارة عرش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ
لكن يحتاج لتقدير مضاف اى ذوات قربانها او يجعل القربة بمعنى القرية مجازا ليصح الحل اهـ قول
المتن (ويقدم) أى القربات (قوله لان الاناث الخ) اى وإن كان منظور الزوج أكثر لان حل نظره
عارض وحل نظره من اصلي سم (قوله وهى من) الى قوله وشرط المقدم فى المغنى إلا قوله ولا ترجيح الى
قاله الاستوى (قوله فالتى فى محل العصوبة الخ) أى فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت فان
استويا فى الجميع ولم يتشاحا فذاك وإلا أقرع بينهما نهاية (قوله كالعمة) ظاهره ولو بعدت عرش
عبارة سم عن الشهاب البرلسى على شرح البهجة قوله فالتى فى محل العصوبة أولى ينبغى ان يكون محله
عند الاستواء فى القربى كتنظيره الاق فى غير المحارم ولا يمكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم
وإن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة جدا على الخالة اهـ (قوله وتقدم القربى فالقربى
الخ) يحتمل رجوعه أيضا لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ (قوله فان استويا) كان
الظاهر التانيث (قوله ذات رضاع) اى اذا كانت اما او اختا من الرضاع مثلا معنى (قوله وبمحرمية الخ)
عطف على قوله بذلك (قوله على الأولى) يعنى الترجيح بمحرمية الرضاع كذا فى المغنى وقضية كلام النهاية
ان الموافقة لتمامه الترجيح بمحرمية المصاهرة فليراجع (قوله ثم ذات الولاء) اى صاحبة الولاء بان كانت
معتقة اما العتيقة فلا حق لها فى الغسل عرش قول المتن (ثم رجال القربة) اى من الابوين او من احدهما
نهاية ومغنى (قوله وشرط المقدم الخ) أى شرط كونه أو بالتقديم على غيره ماذكر وعليه فلا يمتنع

وقياسه أن يكون هنا كذلك (قوله فالزوجة) وكلامهم يشمل الزوجة الامه وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين
أوجهما لاحق لها لبعدها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الاق شرح مر وظاهر
كلامهم الاق فى الزوج انه يقدم على ما ياتى وإن كان رقيقا ويمكن الفرق بين الزوجة والزوج بانها ابعد
عن المناصب والولايات لنقصى الانوثة والرق وليراجع ما لو كان القريب من ذكر او انثى رقيقا فان كان له
حق فيوجه بقوة القربة وأجاب مرسائلا باطلاق انه ينبغى أنه لاحق لرقيق لأنه لا ولاية فى الجملة والرقيق غير
اهل لها (قوله لان الاناث يمثلن اليق) اى وإن كان منظوره أكثر لان حل نظره عارض وحل نظره من
اصلي (قوله وتقدم القربى فالقربى) يحتمل رجوعه ايضا لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل
العصوبة أولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلسى بهاء ش شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية
فالتى فى محل العصوبة أولى مانصه ينبغى ان يكون محله عند الاستواء فى القرب كتنظيره الاق فى غير المحارم
ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم وإن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة
جدا على الخالة اهـ (قوله فان استويا الخ) عبارة شرح البهجة فى ذلك بالنسبة للآق لا محرمية لهن فان
استويا فى القرب قدمت التى فى محل العصوبة على قياس ما مر كبنات العمة مع بنت الخالة فان استويا فى
جميع ذلك أقرع اهـ فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فيما لا محرمية لهن تقدم القربى فالقربى فان
استويا فالتى فى محل العصوبة فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة فان استويا أقرع (قوله ثم ذات الولاء)

(قلت إلا ابن الغم ونحوه) وهو كل قريب غير محرم (فكالاجنبى والله أعلم) أى لاحق له فى الغسل اذ لا يحل له النظر ولا الخلوة (ويقدم
عليهم) أى رجال القربة (الزوج فى الاصح) لانه ينظر ما لا ينظر وانه نعم تقدم الاجنبية عليه وشرط المقدم فى الكل الجرية الكاملة والعقل

وان لا يكون كافرا في مسلم ولا قاتلا (١١٣) ولا عدوا ولا فاسقا ولا صياوان ميز على الاوجه (تنبيه) قضية كلامها بل صريحه وجوب

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره للاقرب ايثار الا بعد ان اتحد جنس الميت والمفوض اليه ولا فلا لكن اطال جمع متاخرون في ندبه وانه المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل تحلل العمرة او فعل التحلل الاول للحج ولو بعد دخول وقته كما اطلقوه خلافا لمن الحق دخوله بفعله لان العبرة بحاله في الحياة ودخول وقته لا يبيح شيئا من المحرمات (طيبا) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وظفره) اي لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاء اطلاقهم واعتمده الزركشي وغيره اذ مبنى النسك على ان الغير لا ينوب في بقيته وذلك ابقاء لاثر الاحرام وللخبر الصحيح في محرمات لا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا وصريحه حرمة لباس ذكر يخطا وستروجه امرأة وكفها بقفاز نعم لو تعذر غسله لا يجملقه لتلييد راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره الا بقلبه ولا باس بالتخير عند غسله كجلوس المحرم عند متبخر ولا فدية على حاله وطيبه خلافا للبلقيني

على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن الحلبي انه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم ع (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم اي ولو بالعكس عبارة النهاية والاتحاد في الاسلام والكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد اولى بالكافر من المسلم اه وبغارة المغني والروض واقارب الكافر الكفار اولى به اه اي بتجهيزه من غسله ونحوه اسنى (قوله) ولا قاتلا اي لليت ولو بحق كافي ارثه نهاية واسنى قال ع ش عن شرح البهجة وهذا عاده السبكي الى غير غسله فقال ليس لقاتله حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في السكافية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله) للاقرب اي قوله لكن اطال في المغني والنهاية (قوله) ولا فلا اي فليس لرجل تفويضه لامر او عكسه مغني زاد الاسنى وهو على طريقة هؤلاء اعنى الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذكور اما على استحبابه وهو ما قدمته عن جماعة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطلب ثم ساق كلام الجويني مساق الاوجه الضعيفة بل كلام ولده الامام يشعر بانه انما اراد له فالمعتمد الجواز غايته ان المفوض ار تكب خلاف الاولى لتفويته حق الميت عليه بنقله الى غير جنسه اه (قوله) في ندبه (الخ) تقدم عن الاسنى انه المعتمد فيجوز للرجال التفويض للنساء وبالعكس لانه خلاف الاولى اه وظاهر صنيع الشارح اعتماده ايضا خلافا لما في البجيرمي حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب او مندوب ذهب جمع الى الاول ووافقهم ابن حجج والمعتمد الثاني ثم قال ويؤخذ من كلام الحلبي ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة وبالعكس حرم حفتي اه وفي ع ش اخذا من كلام النهاية ما يوافق هذا التفصيل (قوله) وانه المذهب الظاهر عطفه على ندبه (قوله) او فعل التحلل الاول (الخ) اي فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب كاسياق نهاية ومغني (قوله) ولا يخلط (الخ) عبارة النهاية والمغني اي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمنع فعله في كفته اه (قوله) اي لا يجوز الى قوله وصريحه في النهاية والمغني (قوله) اي لا يجوز ذلك اي تحرم ازالة ذلك منه نهاية ومغني قال في شرح البهجة ثم ان اخذ من ذلك شيئا وانتف بتسريح أو نحوه صرفي كفته ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل ان ما انفصل من الميت او من حي ومات عقب انفصاله من شعر او غيره ولو يسير يجب دفنه لكن الافضل صره في كفته ودفنه معه مر (قوله) غيره اي غير الحلق نهاية ومغني (قوله) على ان الغير اي غير الميت نهاية (قوله) لا ينوب اي المحرم (في بقيته) اي بقية النسك عبارة النهاية والمغني لا يقوم به كالمو كان عليه طواف او سعى اه (قوله) وذلك اي حرمة ما ذكر من التطيب والاخذ (قوله) لا تمسوه (الخ) بفتح الفوقية والميم لغير ان داود وله بضمها وكسر الميم قسطلاني اه ع ش (قوله) وصريحه اي الخبر (قوله) وجب حلقه على الاوجه وكذا (الخ) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) ولا باس الى قوله ومن ثم في النهاية والمغني الا قوله خلافا للبلقيني (قوله) عند غسله بل ولا قبله من حين الموت ع ش (قوله) كجلوس المحرم (الخ) ولا ياتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرائحة للحاجة الى ذلك هتاجلا خلافا هناك نهاية عبارة سم التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه اه (قوله) ولا فدية على حاله (الخ) اي ولو لغير عذر قول المتن (وتطيب المعتدة (الخ) اي لا يحرم تطيبها نهاية ومغني وينبغي كراهته خروج من الخلاف ع ش (قوله) من التفجع اي على الزوج نهاية (قوله) بالموت

وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الاثاث لانهن اشفق منهن واضعف الولاء في الاثاث ولهذا لا يرث امرأة بولاء الاعتيقا او متممها اليه بنسب او بولاء شرح مر (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم بقى عكسه (قوله) ولا فلا اي فليس للاب تغسيل ابنته مع وجود اجنية (علي الاوجه وكذا) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) كجلوس (الخ) التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه نبه على ذلك

(وتطيب المعتدة) الحدة (في الاصح) لزوال المغني المحرم للطيب عليها من التفجع وميلها للازواج أو ميلهم اليها بالموت ومن متعلق ثم جاز تسكينها في ثياب الزينة (والجديد أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفرو شعر ابطه وعانته وشاربه) لانه لم يرد فيه نهى بل يستحب لما فيه

متعلق بزوال المعنى قول الماتن (الظاهر كراهته الخ) أى وإن اعتاد إزالته حياً ثم محل كراهة إزالة شعره
 ما لم تدع حاجة إليه وإلا كان لبدراسه وطيبته بصيغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجمدهما بحيث لا يصل
 الماء إلى أصوله إلا بأزالته وجبت كما صرح به الأذرعى في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر
 وجبت الخ وينبغي أن مثل ذلك ما لو شق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق
 فيجب وينبغي جواز ذلك إذا تربع على عدم الخياطة بمجرد خروج أمعائه وإن أمكن غسله لأن في خروجها
 هتكاً لحرمته والخياطة تمنعه وبقي ما لو كان بيدن الميت طبوع يمنع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر
 حينئذ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على ما اعتمدته الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعفى عن
 الطبوع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبوع وصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً
 لشيخ الإسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في إزالته مثله كاللحية أما غيره كشعر الأبط والعانة
 فتجب إزالته والذى ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعور لأن في إزالة الشعر من الميت هتكاً لحرمته في جميع
 البدن اه (قوله لأنه محدث) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد
 الشرع ع ش (قوله حرم ختنه وإن عصى بتأخير) كذا في النهاية (قوله ختنه الخ) قال في العباب كالأنوار قلع
 سنه سم أى الميت مطلقاً محرماً أو لا (قوله أو تعذر الخ) أى وإن وجب إزالة شعر يمنع الغسل والفرق
 ظاهر مر سم على حج ثم ماذا كظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا ييمم على
 معتمد الشارح مر بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله ابن حج من أنه يصح التيمم مع النجاسة
 إذا تعذرت إزالته ييمم ويصلى عليه وبقي ما لو وجد تراب لا يكفي الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه
 نظر والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا عيم به الميت يصلى عليه الحى صلاة فاقد الطهورين وإذا تيمم به
 الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى به ع ش عبارة شيخنا وما تحت قلفة الألف فلا
 بد من فسحها وغسل ماتحتها إن تسروا وإلا فإن كان ماتحتها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً فلا ييمم بل يدفن بلا
 صلاة كفاقد الطهورين على ما قاله الزملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر ييمم للضرورة
 وينبغي تقليده لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلفته وإن عصى
 بتأخير اه (فصل في تكفين الميت) وحمله وتوابعهما (الميت) إلى قوله ويقدم في النهاية والمعنى (قوله
 بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليشمل التيمم ثم رايته عبر به في النهاية بصري فتعبر الشارح بالغسل جرى
 على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يجوز
 ولكن يعتقد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فالراجح وفي سم على المنهج (فرع) هل يجوز
 التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعا لكنه سائر في الحال فيه نظرو ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد
 لأزراء بالميت انتهى اه (قوله ومزعر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطبق عليه المازعر
 عرفا ع ش (قوله لالرجل وخنى) فيمتنع تكفينهما في المازعر والحريز مع وجود غيرهما لا
 المعصفر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المغنى

من النظافة (قلت الاظهر
 كراهته والله أعلم) لأنه
 محدث وقد صح النهى عن
 محدثات الامور التي لم يشهد
 الشرع باستحسانها وزعم
 أنه تنظيف يعارضه احترام
 أجزاء الميت ومن ثم حرم
 ختنه وإن عصى بتأخير أو
 تعذر غسل ماتحتها كما
 اقتضاه إطلاقهم وعليه
 فييمم عما تحتها
 (فصل في تكفين الميت
 وحمله وتوابعهما (يكفن)
 الميت بعد غسله) بما له لبسه
 حيا) فيجوز حريز ومزعر
 للرأى والصبي والمجنون
 مع الكراهة لالرجل وخنى

الجو جري بر (قوله ومن ثم حرم ختنه) قال في العباب كالأنوار وقلع سنه (قوله أو تعذر غسل ماتحتها قلفته)
 أى وإن وجب إزالة النجاسة يمنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعليه فييمم عما تحتها) بقى ما لو كان
 تحتها نجس لا يزول إلا بعد الختان

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (فرع) المتجه فيمن مات لبس حريز لحاجة أنه ان وجد
 بعد الموت مقتضى طلب دفنه فيه كمن استشهد وهو لا لبسه لمسو غ لم يجب نزع بل يدفن فيه لأن دفن الشهيد في
 أثوابه التي قتل فيها مطلوب شرعا وإن لم يجد ذلك كن لبسها نحو جرب وقل ومات فيها وجب نزعها ثم
 رأيت أن شيخنا الشهاب الزملى افتى بجميع ذلك ولو تعدى لبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى
 به فينزع مر (قوله لالرجل وخنى) ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

واما المعصفر فتقدم الكلام فيه في فصل اللباس اذ قال ع ش قوله م لا المعصفر فانه مكروه (قوله حله) اى حل ما ذكر من الحرب والمزعر للرجل والخنثى (قوله فيه) اى الوجوب (حينئذ) اى حين فقد غير ما ذكر (قوله ولقتيل المعركة) عطف على قوله اذالم يجد غيره اى وبحسب الاذرعى ايضا حلة لقتيل المعركة وهو الشهيد كرى (قوله بشرطه) اى بان يحتاج اليه للحرب مغنى ظاهره لادفع نحو قتل لكن صرح النهاية بشموله ايضا عايرته ولو استشهد في ثياب حرير لبسها ضرورة كدفع قتل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها كما سيأتى من ان السنة تكفينه في ثيابه التى استشهد فيها لاسيما اذا تاملت بدمه كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى تبع الاذرعى في آخر كلامه ولهذا الولبس الرجل حرير الحكة او قتل وملا واستمر السبب المبيح لذلك الى موته حرم تكفينه عملا بعموم النبى افق به الوالد رحمه الله تعالى ايضا هو اعتمد سم قال ع ش قوله م راض ورة فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى فينزع م ر سم على حجب وقوله م ر جاز تكفينه الخ قضية التعبير بالجواز انه لا يكون اولى وقضية ايضا جواز التعدد وهو ظاهر لان لبسه في الاصل الحاجة فاستدبت اه ع ش (قوله لكانه) اى الاذرعى (خالفه) أى بحسب الحل لقتيل المعركة (قوله ويقدم على نحو حرير الخ) وفاقا لاسنى وخلافا للنهاية والمغنى والشهاب الزمى عبارة سم المعتمد تقديم الحرير م راه قال ع ش وهل يقتصر على ثوب واحد ام تجب الثلاثة نقل سم عن م ر انه لما جاز للضرورة وهى تندفع بالواحد فليقتصر عليه والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحى لادنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل بل ولا تجمل وما هنا اولى اه (قوله وجد غيره) اى ثوبا طاهرا بخلاف ما اذالم يكن يجد طاهر افيكفن في المتنجس أى بعد الصلاة عليه عاريا اذ لا تصح مع النجاسة سم على البهجة اه ع ش (قوله وإن حل لبسه الخ) اى في خارج الصلاة نهاية (قوله ولينظر في هذا مع ما مر الخ) وجواب بانه يصلى عليه ولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين وإلا فبعد تطهيره وتكفينه فيه او بعد ستره بنحو الاذخر او الطين ثم يكفن فيه اى في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها اى الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما مر) كانه يريد به قوله في شرح يعم في الاصح ومحل توقف التيمم اى والصلاة وحينئذ قضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفينه سم (قوله ان محله) اى الشرط المذكور (قوله وحينئذ) اى حين ان محله ان امكن الخ (قوله ولا سومح به) اى المتنجس فبصلى عليه مكفنا فيه هذا مفاد كلامه ومر عن سم وع ش أنفا ما يخالفه وفسر الكردى ضمير به بالحرير ولعله سبق قلم (قوله وتكفن) الى قوله ويحرم في المغنى الى قوله مع ان القياس في النهاية (قوله وتكفن محدة الخ) اى مع الكراهة اخذنا م ر عن ع ش في تطييبها (قوله في ثوب زينة) اى كما يباح تطييبها سم (قوله كما مر) اى قبيل الفصل (قوله وجد غيره) اى من الاثواب ولو حرير اع ش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولولم يوجد الا حب فمل يجب التكفين فيه بادخال الميت فيه لانه سائر فيه نظرا ولا يبعد الوجوب قال مروى بوجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لان التطيين مع وجوده ازرابه سم (قوله بجمرة ستر الجنائز الخ) اى وستر توابيت الاولياء ع ش (قوله

وبحث الاذرعى حله اذالم يجد غيره وظاهر ان مراده بالحل ما يشمل الوجوب اذ لا خفاء فيه حينئذ ولقتيل المعركة اذالبسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لكانه خالفه في مواضع اخر وبحسب هو وغيره انه يحرم التكفين في متنجس سيما لا يعنى عنه وجد غيره وان حل لبسه في الحياة ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرهما ولينظر في هذا مع ما يأتى في المسائل المنشورة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع ما مر آنفا ما يعلم منه ان محله ان امكن تطهيره وحينئذ فان امكن تطهير هذا تعين والا سومح به وتكفن محدة في ثوب زينة وان حرم لبسها له في الحياة كما مر ويحرم في جلد وجد غيره لانه مزر به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيما يظهر (فرع) افق ابن الصلاح بجمرة ستر الجنائز بحرير

شرح م ر (قوله ويقدم على نحو حرير غيرهما) المعتمد تقديم الحرير م ر (قوله ولينظر في هذا مع ما يأتى الخ) بجواب بانه يصلى عليه ولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين وإلا فبعد تطهيره وتكفينه فيه او بعد ستره بنحو الاذخر او الطين ثم يكفن فيه اى في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها قبل التكفين والستر (قوله ومع ما مر) كانه يريد به قوله في شرح يعم في الاصح ومحل توقف صحة التيمم اى والصلاة والخ وحينئذ قضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفينه (قوله وتكفن محدة في ثوب زينة) اى كما يباح تطييبها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن

وكل ما المقصود به الزينة
 ولو امرأة كما يحرم ستر
 بيتها بحريز وخالفه الجلال
 البلقيني فجوز الحرير فيها
 وفي الطفل واعتمده جمع
 مع أن القياس هو الأول
 (وأقله ثوب) يستر العورة
 المختلفة بالذكورة
 والانوثة دون الرق
 والحرية بناء على الاصح
 الذي صرح به الرافعي
 أن الرق يزول بالموت وإن
 بقيت آثاره من تغسيله
 لامته وقول الزركشي لو
 زال ملكه لم يغسلها برده أنه
 يغسل زوجته مع زوال
 عصمتها عنه ثم الاكتفاء
 بساتر العورة هو ما صححه
 المصنف في جميع كتبه إلا
 الايضاح ونقله عن
 الاكثرين كالخبي ولأنه
 حق لله تعالى وقال آخرون
 يجب ستر جميع البدن إلا
 رأس المحرم ووجهه
 المحرمة لحق الله تعالى كما
 يأتي عن المجموع ويصرح
 به قول المذهب أن ساتر
 العورة فقط لا يسمى
 كفنا أي والواجب
 التكفين فوجب الكل
 للخروج عن هذا الواجب
 الذي هو لحق الله تعالى
 وأطال جمع متأخرون

وكل ما المقصود به الزينة) لعل المراد به مما يحرم كالأزفة والافستر البيت بما لا يحرم المقيس عليه مكره
 لأحرام وقد يقال إن كان الستر مع وضع نحو قفص فينبغي التحريم لأنه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه
 فينبغي الحل لأنه حينئذ كالتدثر ثم رأيت كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة ظاهر في تصوير الحل
 بما ذكرته بصري (قوله) وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلا متعلقا
 بيدها وهو جائز لها فهم ما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلي الذهب
 ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين أي ولا عليها دين مستغرق ولا يقال أنه تضییع مال لأنه تضییع
 بغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مرسم على حج أي ومع ذلك فهو
 باق على ذلك الورثة فلو أخرجهما سبل أو نحوه جاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لأخراجه لما فيه من هتك
 حرمة الميت مع رضاهم بدفعه معها فلو تعدوا وفتحوا القبر وأخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه عرش وزاد
 شيخنا عقب مثل ما مر عن سم لكنه مع الكراهة اه وقول سم ودفعه معها الخ باق في شرح ويجوز
 رابع وخامس ما يقتضي خلافه وإلى رده أشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله وفي الطفل) أي الصبي شيخنا
 (قوله واعتمده جمع) وهو أوجه نهاية قول الماتن (ثوب) أي واحد معنى (قوله يستر العورة) أي عورة
 الصلاة عرش (قوله المختلفة بالذكورة الخ) أي فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا أوجهها وكفها محارة كانت
 أوامة وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يقع في الفتنة غالبا شرح
 مر اه سم (قوله وإن بقيت الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لأن ذلك ليس
 لكونها باقية في ماكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع أن ماكه زال عنها اه
 (قوله وإن بقيت آثاره الخ) لك أن تقول الاقتصار في ستر عورتها على ما بين السرة والركبة أيضا اثر من
 آثار الرق فان وجد نص من الشارع من التفرقة بين اثر وأثر فليذكر ولا فالفرقة تحكم بحسب بصرى هذا
 مجرد بحث وإلا ففي النهاية والمعنى والأسنى وغيرها مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة باز في اتباع الاثر
 الأول ازراء للميت دون الثاني (قوله مع زوال عصمتها) أي ولهذا جاز نكاح اختها وأربع سواها سم
 (قوله وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجمع ابن المقرئ بين الوجهين فروضه فقال وأقله ثوب
 يعم البدن والواجب ستر العورة فحمل الأول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت وهو جمع حسن
 معنى (قوله فوجب السكل) أي كل البدن (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ الخ (قوله وأطال جمع
 الخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة
 كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأذرى تبعها جمهور الحراسانيين وفما بحق
 الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق
 الله تعالى وفي المعنى نحوه وأعبارة شيخنا قالوا يجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرمة
 على المعتمد وإن كان محجورا عليه بالفلس ولو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة من ثلاثة أجيب الغرماء
 بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فإنه يجاب الورثة ولو اتفقت الورثة
 ولولم يوجد إلا حب فهل يجب التكفين فيه بادخال الميت فيه لأنه ساتر فيه نظر ولا يبعد الوجوب قال مر
 ويتجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين لأن التطيين مع وجوده إزاراه (وخالفه الجلال البلقيني فجوز)
 هو الذي اعتمده مر (قوله) وخالفه الجلال البلقيني الخ) أي لأن ستر سريرها يعد استعلا متعلقا بيدها
 وهو جائز لها فهم ما جاز لها فعله في حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلي الذهب ودفعه
 معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال أنه تضییع مال لأنه تضییع لغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه
 وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر (قوله دون الرق والحرية) أي فيجب ما ستر من الأثني ولورقيقة
 ما عدا الوجه والكفين وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنة غالبا شرح مر
 (قوله مع زوال عصمتها عنه الخ) أي ولهذا جاز له نكاح اختها وأربع سواها (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا

في الانتصار له وعلى الاول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بساترها او الورثة بسابغ كفن في السابغ اتفاقا فان الزائد على ساترها من السابغ حق (١١٦) مؤكد للبيت لم يسقطه فقدم به على الغرماء كالورثة فيأمن بمنعه وإن لم يكن واجبا في التكفين

والغرماء على ثلاثة جاز بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فتى كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوبا اه (قوله في الانتصار له) اي لما قاله آخرون (قوله وعلى الاول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله بساترها) أي العورة (قوله بسابغ) أي لجميع البدن (قوله فيأمنون) أي الغرماء والورثة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجبا من حيث حق الميت قلنا الواسع عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب سم (قوله ولا لا فقد جزم الخ) أي وإن لم نقل باستثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الآتي لم يصح ما تقدم عن المجموع عن الماوردي وغيره لانه قد جزم الخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبع الشيخ الاسلام من أن ساتر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منعه وفاقا للنهاية والمغنى وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الاتي يحمل قول الخ (قوله من تا كده) أي السابغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابغ (قوله اعتمد الاول) أي أقل الكفن سائر العورة (قوله لانه) أي ساتر العورة فقط (قوله ولا) أي وإن لم يحمل قول البعض المذكور على ما تقرر من تا كدا لا استحباب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لم يبق خلاف الخ) ولك منع الملازمة بالجمع السابق عن النهاية والمغنى (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرماء) أول منع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) عطف على قوله من تا كده الخ والضمير الاول للسابغ والثاني للميت (قوله بانه يسقط الخ) أي الزائد على الساتر (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ وصيته الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعني أن السابغ حق وكده (قوله لا للخروج الخ) عطف على قوله للميت (قوله كما أفاده) أي قوله لا للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) أي إذا قطع الاول يسلب كون الزائد حقا لله تعالى والقطع الثاني يثبت له ولك مع التناقض بان المراد بالقطع الاول أن وجوب الساتر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني أن وجوب الزائد لحق الميت مشوب بحق الله تعالى كما يأتي (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقات المجموع على حسب فهمه منه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكد للبيت (قوله وبما تقرر) أي في توجيه ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكتفاء بساتر العورة وتوجيه قول جمع انه يجب ستر جميع البدن الخ المفيد أن الخلاف بينهما إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله يرد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين الأصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجبا من حيث حق الميت قلنا الواسع عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل المعنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب (قوله وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض الخ) أقول هذا الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده وذلك لانه قال في الروض مانصه وأقله ثوب يعم البدن والواجب ستر العورة اه فقال في شرح قوله وأقله ثوب يعم البدن مانصه ولعل مراده هنا انه وجب لحق الميت بالنسبة للغرماء اخذا من الاتفاق الاتي في كلام الماوردي وغيره لا لحق الله تعالى وإلا فهو متناقض لقوله والواجب ستر العورة اه بحروقه وهذا لا يتوجه عليه الرد الذي ذكره لأن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكد أمره لقوة الخلاف في وجوبه ولا لا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقرر من تا كده وتقدمه به يحمل قول بعض من اعتمد الاول انه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به ولا لا يبق خلاف في أن الواجب ساترها أو السابغ فعلم انه بالساتر يسقط حرج التكفين الواجب عن الامة ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرماء ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بانه يسقط بايصانه باسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضي الله عنه إذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض ولكنه أخل بحقه صريح فيما قرره انه واجب للميت كما أفاده قوله ولكنه أخل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتفاء بستر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا أن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فانه لا تناقض فيه

وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد انه لحق الميت بالنسبة للغرماء اخذا من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى وإلا فهو متناقض يرد بأن الحق أنه تناقض وأن ذلك الحل لا يصح لأن الخلاف

في وجوب ساترها او الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في توجيههما (١١٧) وبأني عن المجموع التصريح به في

ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لأن الوجوب فيه لحق الأدنى فهو مبنى على ان الواجب ساترها لحق الله والزائد لحق الأدنى ويعلم منه بالاولى تقدمه بالزائد عليهم على وجوب الزائد لحق الله فصح الاتفاق ولا بد من ستر البشارة هنا كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد الفاء والبناء للمفعول ويجوز عكسه (وصيته باسقاطه) أي ساتر العورة لما تقرر أنه حق لله تعالى بخلافها بما زاد عليه خلافا لما في المجموع عن جمع فانه إنما يأتي على الضعيف أن الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى فقوله لحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر عنه في التفريع على الاول الذي صححه أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق ومامر عن الشافعي فان قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تنفذ باسقاطه وإن قلنا أنه حقه لأن إسقاطه له مكروه ووصيته به لا تنفذ قلت كون وصيته باسقاطه مكروه بمنوع كيف وفيه من المساحة بحقه للورثة او الغرماء مالا يخفى وبه

التناقض في عبارة الروض بذلك الحمل سم (قوله) إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (الخ) تقدم عن النهاية والمغني رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت ثم قال لا ما حاصله ان المكف من النسبة لحق الله تعالى فقط ثوب ستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشو باحق الله تعالى ما يستر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الساتر للعورة والسابع للبدن لا يسقط بوصية ولا بغيرها والثالث الذي هو محض حق الميت من الثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية وجمع الغرماء لا الورثة كلا أو بعضا واعتمده متعقبو كلامهما (قوله) وبأني (أي أنفا) عن المجموع (الخ) عطف على قوله تقرر (الخ) (قوله) التصريح به (أي بان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى) (قوله) في ان الوصية باسقاط (الخ) أي في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله) ولا ينافي ذلك (أي ان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى) (قوله) الاتفاق المذكور (أي عن المجموع عن الماوردي وغيره) (قوله) لان الوجوب (أي وجوب الزائد) (فيه) أي الاتفاق المذكور (قوله) (قوله) أي الاتفاق المذكور ان الواجب ساترها لحق الله تعالى (الخ) اعتمده النهاية والمغني وغيرهما كما مر (قوله) ويعلم منه (أي من تقدم الميت بالزائد على القول بأنه لحق الأدنى) (قوله) عليهم (أي الغرماء) (قوله) على وجوب الزائد (أي على القول بان وجوب الزائد) (الخ) (قوله) بتشديد الفاء (إلى المتن في النهاية واقتصر المغني على الاول) (قوله) بخلافها بما زاد (الخ) أي بخلاف الوصية باسقاط الزائد على ستر العورة فتنفذ (قوله) خلافا لما في المجموع عن جمع (الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق الله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظرا لثباته حق الله تعالى مر اه سم وتقدم عن النهاية والمغني مثله واعتمده شيخنا (قوله) لما في المجموع (الخ) أي المار أنفا من ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى (قوله) (قوله) أي قول المجموع المتقدم أنفا (قوله) صريح في البناء (الخ) يدفعه مامر أنفا عن سم وقوله لما تقرر النجيج عنه بان علة الوجوب مركبة ذكر احد جزاها هناك والجزء الاخر هنا (قوله) ومامر (الخ) عطف على قوله نقله (الخ) (قوله) ظاهر كلامهم (الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله) ممنوع (قوله) قد رد أن السائل لم يدع مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المساحة بحقه (الخ) يجاب عنه بأنه ليس حقا له وحده بل فيه حق لله تعالى مر اه سم (قوله) هو (أي ستر العورة فقط) (قوله) مزربه (أي يجعله ذاعيب) (قوله) إسقاطه (أي الزائد كدي قول المتن) (والا فضل الرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من

الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يقال أن ذلك الحمل لا يصح لأن الخلاف النجيج قصد دفع التناقض في عبارة الروض كما يصرح به قوله لعل مراده قوله ولا إلهوا فمناقض لقوله النجيج ولا إشكال في اندفاع التناقض عن عبارة الروض بذلك الحمل ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق الله تعالى لجواز ان يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما يعم لكنه جعل وجوبه مشو باحق الله تعالى وحق الميت ومحض وجوب ساتر العورة لحق الله ولا يمنع من هذا الجعل كونه خلاف مرادنا ويل ذلك القول لو سلم ذلك لجواز ان يوافق في الحكم ويخالفه في صفته وسببه فليتامل (قوله) خلافا لما في المجموع عن جمع (الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق الله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظر الثابتة حق الله مر (قوله) والوصية به لا تنفذ (قوله) قد رد عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهة أو محرمة مع انها نافذة بشرط اجازة الورثة ويجاب بالفرق بين الوصية المكروهة والوصية بالمكروه كما فيما نحن فيه فليتامل ويجاب ايضا بالفرق بان المكروه هنا وقع الايصاء به قصد او ثم وقع الايصاء به تبعا لغير مكروه بل لمسنون وهو الايصاء بالثلث او اقل لا يقال قضيته انه لو وصى ثم بالزيادة قصد لم تنفذ لاننا نقول هذا لا يتصور لعدم تميز الزيادة بدليل أنه لو وصى بثلث لكانت له ثلثا ثم بشئ آخر لآخر مثلا ورد الورثة الزيادة اشتركا في الثلث بالنسبة فليتامل (قوله) قلت كون وصيته باسقاطه مكروهة ممنوع (قوله) قد رد ان السائل لم يدع مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المساحة بحقه للورثة (الخ) يجاب بأنه ليس

يندفع ما يقال هو مزربه فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال (والا فضل الرجل)

التركة لأنها وإن كانت واجبة فلا تقتصر عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية
ومعنى (قوله أى الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمعنى لا قوله ووجه محرمه (قوله أى الذكر) أى
بالفكان أو صيدا أو محرما معنى ونهاية قال ع ش أى أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه اه (قوله ووجه محرمه)
استطردى بل ينبغي إسقاطه (قوله لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة
لفائف قميصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع اه
(قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا أو بعضهم محجور عليهم ويوافق قوله
الأنى ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم
محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم محل ذلك أى جواز الرابع والخامس إذا كان
الورثة أهلا للتبوع ورضوانه فإن كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا زاد المعنى
أو كان الوارث بيت المال فلا اه (قوله لكن مع الكراهة) عبارة المعنى وأما الزيادة على ذلك أى الرابع
والخامس فهى مكروهة وإن أشعر كلام المصنف بحر منها ويحتمل في المجموع اه (قوله كما أطلقوه) اعتمده
النهاية والمعنى (قوله تحريمه) أى الاكثر سم (قوله فهو الاصح) من كلام الأذرى (قوله لأنه اضاعة مال
الخ) يمنع استلزامه للتحريم بما تقدم عن سم وغيره في دفن المرأة مع حليها من أنه تضييع لغرض وهو
إكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز ويأتى عن البجيرمى ما يوافق (قوله أى المرأة) إلى قوله لنظير
ما تقر فى النهاية والمعنى لا قوله أو من مال المورسين لفقد ما ذكره وقوله لنا كدما ره إلى وإذا قلنا (قوله أى
المرأة) قضية إطلاقه وما مر عن النهاية فى الرجل ولو صغيرة (قوله وتكره الزيادة الخ) عبارة الروض وتكره
الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها الخ (فرع) هل الخمسة
للرأة كالثلاثة الرجل فلا شىء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه سم أقول يصح بالثانى قول
شرحى الروض والمنهج أمامه أى الوارث من الزائد على الثلاثة ولو فى المرأة فجاز بالاتفاق كما حكاه الإمام
وبه علم أن الخمسة ليست متأكدة فى حق المرأة كالثلاثة فى حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر
على الثلاثة وبه صرح فى الروضة اه قال البجيرمى قوله وليست الخمسة فى حق غير الذكر كالثلاثة الخ
فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز إلا رضا
الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليهم وإن الثلاثة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها
ولا تتوقف على رشد هم اه (قوله وتكره الزيادة عليها) قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها لم يبعد شرح
المنهج قال البجيرمى قوله ولو قيل بتحريمها الخ ضعيف والمعتمد لاحرمه فى الزيادة على الخمسة لأنه لغرض
شرعى وهو إكرام الميت اه (قوله هذا كله) أى الأفضل والجائز فى الرجل وغيره (قوله ممن تلزمه نفقته)
أى من سيد وزوج وقريب نهاية ومعنى (قوله أو من بيت المال الخ) فنحرم الزيادة عليه من بيت المال كما
يعلم من كلام الروضة وكذا لو كفن ما وقف للتكفين كما أفنى به ابن الصلاح ولا يعطى الخنوط والقطن فإنه
من قبيل الأمور المستحبة التى لا تعطى على الأظهر نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر فتحرم الزيادة عليه الخ
أى ويحرم على ولى الميت أخذه وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولى الميت دون أمين بيت المال لكنه
طريق فى الضمان ولا يجوز لواحد منهما أن يشه لتقصيرهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخنوط الخ أى من

حقاله وحده بل فيه جق لله مر (قوله لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة
لفائف قميصا وعمامة جاز قال فى شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع اه
(قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا أو بعضهم محجور عليهم ويوافق قوله
الأنى ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم
محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر مر (قوله لكن مع الكراهة) أى الاكثر (قوله وتكره الزيادة
عليها) عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها

أى الذكر (ثلاثة) يغم كل
منها البدن غير رأس محرم
ووجه محرمه اتباعا لما فعل به
صلى الله عليه وسلم (ويجوز)
بلا كراهة لكنه خلاف
المستحب (رابع وخامس)
برضا الورثة المطلقين
التصرف وكذا أكثر لكن
مع الكراهة كما أطلقوه
قال فى المجموع ولا يبعد
تحريمه لأنه اضاعة مال إلا
أنه لم يقل به أحد اه وقال
الأذرى جزم ابن يونس
بالتحريم وهو قضية أو
صرح كلام كثيرين فهو
الأصح (و) الأفضل (لها)
أى المرأة ومثلها الخنثى
(خمس) لطلب زيادة الستر
فيها وتكره الزيادة عليها
هذا كله حيث لا دين وكفن
من ماله وإلا وجب الاقتصار
على ثوب ساتر لكل البدن
أن طلبه غريم مستغرق أو
كفن ممن تلزمه نفقته ولم
يتبرع بالزائد أو من بيت
المال أو وقف إلا كفاف

او من مال الموسرين لفقدهما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها واكثر او اتفقوا على (١٩) ثوب واحد او كان فيهم محجور عليه

فالثلاثة ولهم الزيادة عليها
الا ان كان فيهم محجور عليه او
الورثة والغرماء المستغرقون
في سائر العورة والبدن
فسائر البدن لما مر انه
حقه يتقدم به عليهم لتأكده
امره بقوة الخلاف في
وجوبه وان اسقطه وهذا
فارق لإجابتهم في منع سائر
المستحبات وإذا قلنا باجبار
الغرماء والورثة على السابغ
كما تقرر فليس مثله بقية
الثلاثة بالنسبة للغرماء بل
للورثة فاذا اتفقوا على ثوب
اجبرهم الحاكم على الثلاثة
لنظير ما تقرر انها حقها
بالنسبة لهم فقدم عليهم
مالم يسقطها لا لكونها
واجبة من حيث التكفين
وفارق الغرماء الورثة هنا بان
حقه في الثلاث اضعف
منه في السابغ فلم يمنع الغرماء
تقديما لبرائة ذمته ومنع
الورثة لانه لا معارض
لحقه وقول المجموع القول
بوجوب الثلاث شاذ بحمله
القول بوجوبها من حيث
واجب التكفين وليس
كلامنا فيه وانما هو في
وجوبها من حيث انها حقها
ولم يسقطه ولا مغارض
ومن ثم قال السبكي والاذري
يجبرهم الخادم على الثلاث
وان كان فيهم محجور قال
الاذري او غائب وقول
الاذري الاجبار انما يتأتى
على الوجه الشاذ ان الثلاث
واجبة علم رده مما تقرر في

بيت المال والموقوف الزوج وغيرهم اه ع ش (قوله او من مال الموسرين الخ) أي ولم يتبرعوا بالزائد كما
هو ظاهر قال البصري ما مضى بطلانها اه وقال البجري عن ع ش والمراد بالموسر من يملك كفاية
سنة لمونه وان طالب من واحد منهم تعين عليه ثلاثتا كلوا اه وباقى ما يتعلق به (قوله او كان الخ) غطف
على قوله اختلف الورثة الخ (قوله محجور عليه) أي او غائب نهاية (قوله فالثلاثة) أي ثوب وانها قال ع ش
(فرع) هل يجب التكفين الذي في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاقتصار على واحد كما لمسلم
في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم وقد رافق مر على ذلك سم على المنهج اه (قوله محجور عليه) أي او غائب
نهاية (قوله ان اسقطه) غاية لقوله بقوة الخلاف الخ (قوله ربهذا) أي بقوله لتأكده امره الخ (قوله
فليس مثله) أي مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله بالنسبة للغرماء) فلو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة
في ثلاثة اجيب الغرماء نهاية ومعنى (قوله بل للورثة) أي بالنسبة للورثة فيجبرون على بقية الثلاثة فلا يسقط
الثاني والثالث الا بايصاء او منع الغريم سم (قوله فاذا اتفقوا) تفريع على قوله بل للورثة (قوله
اجبرهم الحاكم) حاصل ما اعتمدته الشارح أن الكفن ينقسم على اربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر
العورة وهذا لا يجوز لا حد اسقاطه مطابقا حق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا الميت اسقاطه بالوصية
دون غيره وحق الغرماء هو الثاني والثالث فلا غرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة حق
الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة اسقاطه والمنع منه ووافق الجلال الرملي والمغني على هذه الاقسام
الا الثاني منها فاعتمد ان فيه حتم الله وحتم الميت فاذا اسقط الميت حقها بقي حق الله فليس لاحد اسقاط شيء
من سابغ جميع البدن عندهما كرى على بافضل (قوله الغرماء الورثة) فاعل ففعل (وقوله هنا) أي حيث
اجببت الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجبروا على الثلاثة (قوله مالم يسقطها) أي بقية
الثلاثة (قوله بان حقها) أي الميت (قوله فلم يمنع) أي حقها في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله الا في
ومنع الخ (القول بوجوب الخ) أي الوجه القائل بوجوب الخ (قوله ومن ثم) أي لاجل كون قول
المجموع محمولا على ذلك (قوله ذلك الوجه) أي الشاذ (قوله ومن ثم) أي لاجل رد قول الاذري المذكور
بذلك المقرر (قوله ذلك) أي قول الاذري المذكور (قوله انها) بيان لما (قوله قال) إلى قوله بحث في

الخ (فرع) هل الحنيفة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه (قوله فليس
مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء) اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لحق الميت وانه لا يسقط الثاني
والثالث الا بايصاء او منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أي ليس له المنع من
ثلاث لفائف ما نصه وظاهر قولهم لفائف انهم لو ارادوا ثلاثة لكانت لفائف لم يجابوا وهو محتمل لما فيه من
مخالفة السنة المتأكدة في مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رايت الشارح يعني الجورجى بحث
ان ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب وانه لو اراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة اللفائف ومنع
بعضهم منها لم يجب الممتنع ولو اتفقوا على المنع منها وادوا ثلاثة لاعتلى هيئتها لم يمنعوا اه ما في شرح
الارشاد وظاهر كلامهم ان الثلاث واجبة لحق الميت لا مستحبة واما وجوب كونها لفائف فحل نظر
وسياتى فيه كلام عن الاسعاد فان قلت وجوب الثلاثة يتأق قول المصنف كغيره والافضل للرجل ثلاث
قلت ممنوع لجواز ارادة انها افضل في الجملة ويكفي تحقق الافضية في بعض الصور كما لو كفن من غير التركة
فالافضل للمكفن تكففيه في الثلاث وهذا لا يتأق وجوبها من التركة بشرطه وجواز ارادة الاقتصار
عليها افضل كما يشعر به قوله ويجوز رابع وخامس وهذا لا يتأق وجوبها في نفسها (فرع) منع الغريم
من الثاني والثالث ثم بعد الدفن ابرام ثلاث من نيش الميت وسرق كفته فهل يجب الثاني والثالث او لا نظرا
لان منعه منع التعلق بالتركة فلا يعود اليها فيه نظر واحتمال (فرع اخر) هل يجب تكفين
الذي في ثلاث حيث لا يمنع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث او لا كما هو ظاهر اطلاقهم
فيه نظر (قوله بل للورثة) أي بالنسبة للورثة (قوله فلم يمنع الغرماء) الضمير في يمنع يرجع لحقه

تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لأنها لجماله كما يترك الملبس دست ثوب

النهاية والمغنى (قوله قال) أى السبكي (قوله دفع المنة الاول) ومن ثم لا يكفى فيما تبرع به اجنبى عليه الا ان قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان بما يقصد تكفينه لصلاحه او علمه فيتعين صرفه اليه فان كفه في غير مردود لمالكه والا كان لهم اخذه وتكفينه في غير نهاية وامداد قال ع ش قوله مر لا يكفى اى لا يجوز وقوله مر الا ان قبل جميع الورثة اى ان كانوا اهلا وقوله مردود لمالكه اى وجوبا واخذ من هذا حكم ما يقع كثير من انه اذا مات شخص يوتى له با كفان متعددة من انه يكفى في واحد منها وما افضل يرد لمالكه ما لم يتبرع به المالك للوارث او تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الدافع بذلك كنعوا اعتقادهم صلاح الميت والا كففى في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به ولا يكفى في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد وقوله مر والا اى ان لا يقصد تكفينه الخ اه ع ش (وهو وجه مدر كالانقلا) محل تأمل إذ غاية تقييد اطلاق لغنى يقتضيه ولا محذور فيه وكمن تقييد صادر من متأخر لا طلاق كلام المتقدمين واعتداه الشارح وغيره بل وقع كثيرا للشارح ايضا انه يقيد اطلاق من سبقه ويرتضيه ويقرره حيث كان المغنى والقواعد تقضى به وما هنا كذلك إذ ملاحظة برامة ذمتها وخلص كفه عن الشبهة او خفتها واحاجة أطفاله اولى بالاعتناء من دفع المنة فالحاصل ان تقييد الاذرى رحمه الله تعالى خلى عن الانتقاد وحري بالاعتناء بصرى وهو الظاهر وان اشعر اقرار النهاية والمغنى الفرغ وسكوتهم ما عن بحث الاذرى باعتماد اطلاق الفرع (ومثله قول واجداخ) أى فيجاب الاول دفعا للعار عنه عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى تكفينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه سم (قوله اى الذكر) الى قول المتن ويسن في النهاية الا قوله على مالى اولا وكذا في المغنى الا قوله اى الا فضل الى كباى (قوله وغيره) اى من الاثنى والخمى قول المتن (لفائف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على هيئة اللائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفه السنة فى كفه نهاية واعتداه شيخنا وكذا ع ش عبارته وأفاد قوله فهى لائف انه لا يكفى القميص او الملوطة عن احداها وهو موافق لما ياتى عن الاسعاد فتنبه له اه وقوله لما ياتى الخ نفى به ما قدمناه انفا (قوله متساوية الخ) وقيل متفاوتة فالاسفل من سترته الى ركبته وهو المسمى بالازار والثانى من عنقه الى كعبه والثالث يستر جميع بدنه مغنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله متساوية الخ اى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله فى عمومها لجميع البدن الخ) اى غير رأس المحرم ووجه المحرمة كما سيأتى مغنى ونهاية (قوله اى الا فضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة قول ع ش اى ان تستر جميع البدن اه لا يناسب التفرع الاثنى (قوله ان الاول الخ) اى المبسوطة او لا من اللائف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساويها وهو الوجه كما افاده الشيخ شروها لجميع البدن وإن تفاوتت نهاية (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية ومغنى قول المتن (زبدقيص الخ) لم ار لا تمتنار رحمهم الله تعالى شيئا فى بيان قيص الميت وظاهر الاطلاق

ايحابها لحق الله تعالى فلا تسقط وان أوصى باسقاطها اه (فرع) قال وارث اكفنه من مالى وقال اخر من التركة اجيب دفعا لمنة الاول عنه وبحث الاذرى ان الحاكم يعتبر الاصلح فيجب المتبرع لاستغراق دين او خبث التركة او قلتها مع كثرة أطفاله وهو وجه مدر كالانقلا وقال وارث اكفنه من المسبلة واخر من مالى اجيب الاول على ما بجته الزركشى والوجه ما نقله الاذرى عن السرخسى انه يجاب الثانى دفعا للعار عنه ومثله قول واحد من مالى واخر من بيت المال أو قال وارث ادفعه في ملكه واخر في مسبلة اجيب الثانى لانه لا عار هنا بوجه (ومن كفن منهما) اى الذكر وغيره (بثلاثة فهى لائف) متساوية فى عمومها لجميع البدن ثم فى عرضها وطولها اى الا فضل فيها ذلك فلا ينافى ما ياتى ان الاول اوسع لان المراد ان اتفق فيها ذلك كما ياتى ليس فيها قيص ولا عمامة للرجل ولا ازار وخمار للمرأة اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (وان كفن فى خمسة زيد قيص وعمامة) لغير محرم (تحتن) اى اللائف كما فعله ابن عمر رضى الله عنها بولده

(قوله اجيب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفى فيما تبرع به اجنبى عليه إلا أن قبل جميع الورثة شرح مر (قوله) ومثله قول واحد من مالى واخر من بيت المال عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى تكفينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله فى المتن لائف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على وجه اللائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفه السنة فى كفه نهاية واعتداه شيخنا وكذا ع ش عبارته وأفاد قوله فهى لائف متناع نقص المرأة عن الخمسة لخالفه السنة فى كفنهم السكن قوله ومن كفن منها الخ افاد جواز الثلاثة للائف لها يكون الواجب لها اما الخمسة المذكورة فى قوله ان كفنت فى خمسة واما الثلاثة للائف (قوله فى المتن)

على ما بين سرتها وركبتها
أولا (وخار) على راسها
ثالثا (وقيص) على بدنها
ثانيا (ولفافتان)
متساويتان اتباعا لفعله
صلى الله عليه وسلم بيئته
أم كلثوم (وفي قول
ثلاث لفائف) الثالثة
عوض عن القميص إذ لم
يكن في كفته صلى الله عليه
وسلم (وازار وخار
ويسن) القطن لانه صلى
الله عليه وسلم كفن فيه
(والابيض) لذلك وللخبر
الصحيح البسوا من ثيابكم
البياض وكفنوا فيها
موتاكم (ومحله) الاصل
الذي يجب منه كسائره مؤن
التجهيز (أصل التركة)
التي لم يتعلق بعينها حق كما
بأن أول الفرائض لا تلتها
فقط ولا أصلها في مزوجة
بموسر لما سجد كره ويقدم
من طلب التجهيز منها على
من طلبه من ماله كما مر
ويراعى فيها حاله سعة
وضيقا وان كان مقترا
على نفسه في حياته ولو كان
عليه دين على ما شمله إطلاقهم
ويفرق بينه وبين نظيره
في المفلس بأن ذلك يناسبه
إلحاق العار به الذي رضيه
لنفسه لعله ينزجر عن
مثل فعله بخلاف الميت
وتجهيز المبعوض في ملكه
وعلى سيده بنسبة الرق

مع السكوت أنه كقميص الحى فليراجع نعم رأيت في شرح السكوت للزين بن نجيم الحنفى مانصه والقميص
من المنسكب الى القدم بلا دخار يص لانهما تفعل في قميص الحى ليتسع اسفله للشي وبلا جيب ولا كمين ولا
تسكف اطرافه والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر اه وهذا هو الذى عليه العمل إلا ان قوله لا تسكف
اطرافه هل المراد به عدم كف الجنبيين بعضهم الى بعض او عدم كف الذيل محل تأمل بصرى وقوله ولم ار
لا تمتنا الخ اقول ما تقدم انفا عن المغنى وغيره والثانى من عنقه الى كعبه وسكوت العلماء حتى في كتبهم على
الذى عليه العمل كالصريح في بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح السكوت وقوله هل المراد به الخ
الظاهر ان المراد ما يشمل ذينك جميعا فلا يكف شي منهما كما عليه العمل قول المتن (وان كفتت في خمسة
فازار الخ) تصریح بانه لا يجب فيما إذا زاد على اللوائف اذا كفتت في خمسة التعميم سم (قوله لغير مجرم)
راجع للقميص ايضا (قوله وفي قول الخ) اى فيما إذا كفتت المرأة في خمسة (قوله الثالثة عوض الخ) عبارة
النهاية والمغنى اى واللفافة الثالثة بدل القميص لان الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفته
صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الابيض) وسأيت أن المغسول أولى من الجديدنهاية ومغنى (قوله
والابيض الخ) ولو قيل بوجوبه لان لم يبعد ما في التكفين في غيره من الازراء لكن اطلاقهم بخالفه وينبغى
ان ذلك جائز وان اوصى بغير الابيض لانه مكروه والوصية لا تنفذ ثم ظاهر اطلاقهم ندب الابيض ولو كان
الميت ذميا عس (قوله وكفنوا فيها الخ) ويكره ان يكون في الكفن غير البياض كجعل نحو عصفر فوق
راسه واسفل قدميه شيئا (قوله الاصل) الى قوله لا تلثها في النهاية والمغنى قول المتن (اصل التركة فان لم
تسكن الخ) ولا يشترط وقوع التكفين من مكلف كما في المجموع وفيه عن البندنجى وغيره ولو مات انسان
ولم يوجد ما يكفن به إلا ثوب مع مالك غير محتاج اليه لزمه بذله بالقيمة كاطعام المضطر زاد البغوى في فتاويه
فان لم يكن له مال فجاءنا لان تسكفنيه لازم للامة ولا بذل يصار اليه مغنى ونهاية واسنى اقول قد يقال قولهم
ولا بذل الخ محل تأمل لتصریحهم باجزاء الحشيش والطين عند فقد الثوب فليتأمل وايضا فينبغى ان يكون
محل ذلك حيث كان من الموسرين ولا يغنى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كما هو ظاهر لانه قد
يحتاج ثمنه بصرى وقوله لتصریحهم باجزاء الحشيش الخ في تقريره نظر ظاهر إذ الثوب غير مفقود هنا
بالنسبة لجميع من علم بالميت وقوله حيث كان من الموسرين اى اولم توجد الاغنياء مثلا كما في سم عن مر
(قوله التي لم يتعلق بعينها) اى جميعها كما هو المتبادر ويفيده قوله كما يأتى الخ وبه يدفع ما سلم هنا (قوله
ولا اصلها الخ) لا يخفى ما فيه من الركة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الاصل من لزوجها
مال ويلزمه نفقتها فسكفنها ونحوه عليه فى الاصح الاقوى اه وهى سالمة عنها (قوله كما مر) اى فى
الفرع (قوله ويراعى) الى المتن فى النهاية إلا ما أنبه عليه (قوله ويراعى) أى وجوبا قال سم وظاهر
انه يحرم تسكفنيه ولو كان فى ذمته دين مستغرق فى غير اللائق به لانه ازاراه وهو حرام اه (قوله فيه)
اى فى التجهيز من الترك (قوله سعة وضيقا) فان كان مكثرا فن جياذ الثياب او متوسطا فن متوسطا
او مقلنا فن خشنا شرح المنهج (قوله ولو كان الخ) غاية عس (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية
كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاولى عن فعله كاعبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

وان كفتت في خمسة فازار الخ) تصریح بانه لا يجب فيما إذا زاد على اللوائف اذا كفتت في خمسة التعميم فكلام
الاسعاد المار فى غير ذلك خصوصاً وقد علل بمخالفته السنة وما هنا غير مخالف لوافقته ما فعل بينت رسول
الله ﷺ (قوله متى لم يتعلق الخ) فى اطلاق هذا التقييد نظر لان الحق إذا لم يستغرقها لا يمنع انها محل
(قوله وان كان مقترا الخ) اعتمد مر (قوله لو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم) اعتمدهم وعبارة
شرح الروض رينغى حله على ما إذا لم يكن عليه دين مستغرق إلا فى بنغى اعتبار تقيده كما اعتبروه فى المفلس
ويحتمل الفرق بتعذر كسب الميت بخلاف الحى يمكنه كسب ما يلقى به غالباً وظاهره انه يحرم تسكفنيه
فى غير اللائق به لانه ازاراه وهو حرام (ويفرق بينه وبين نظيره فى المفلس) انظر ما لو مات المفلس (قوله

والحرية (الخ) عبارة النهاية وأما المبعوض فان لم تكن يدينه وبين سيده مهاياة فالحكم واضح وإلا الخ قال ع ش قوله مر فالحكم واضح أى فى أنها عليهما فعلى السيد نصف لفاقة لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعيض لفاقة واحدة وفى مال المبعوض لفاقة ونصف نيكل له لفاقتان فيكفن فيهما ويراد ثالثة من ماله وبقي ما لو اختلف هل موته فى ذمة السيد او نوبته وبذبحى انه كالمولم تسكن مهاياة لعدم المرجح اه (قوله تركه) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى لا قوله كما فاده الى فؤنة التجهيز (قوله واستغفرها دين) أى متعلق بدين التركة بصرى وسم قول المتن (فعلى من عليه نفقته الخ) ولومات من لومه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تبنى إلا بتجهيز واحد هما نقط فالوجه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انه يقدم الميت الثانى لثبته عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال ع ش قوله فالوجه الخ ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه يبين ان تجهيزه ليس واجبا على الثانى لعجزه اه قول المتن (من قريب) أى اصل او فرع صغير او كبير نهاية ومغنى (قوله كمال الحياة) عبارة النهاية والمغنى اعتبارا بحال الحياة فى غير المكاتب ولا نفسا خا بموت المكاتب اه (قوله ولد كبير فقير) أى قادر على الكسب بصرى (قوله فان لم يكن) الى قوله كما افهمه فى المغنى لا قوله فى وقف الا كفان وقوله أى هو كحله وكذا فى النهاية لا قوله جملة محله (قوله فى وقف الا كفان ثم فى بيت المال) انظر ما وجه الترتيب بين وقف الا كفان وبيت المال مع ان كلا منهما جهة مصرف لما ذكر بصرى وقديوجه بان تعلق حق الميت بالموقوف للتكفين اقوى واتم من تعلقه بما فى بيت المال الصالح له ولغيره ثم زابت فى ع ش ما نصه ويقدم على بيت المال الموقوف على الا كفان وكذا الموصى به لالا كفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به او يقدم الموصى به او يتخير فيه نظرا والاقرب الثانى لان الوصية تمليك فهى اقوى من الوقف اه (قوله فعلى اغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر اه سم قال ع ش المراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذاها ماش وهو موافق لما فى الروضة فى الكفارة وفى المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجع اه ولو قيل بالترتيب بينهما لم يعد فيجب على الاغنياء بالمعنى الثانى ثم على الاغنياء بالمعنى الاول ثم على الانزل منه فالانزل الى غنى الفطرة والله أعلم قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا محل الكفن ايضا الزوج الموسر ولو بما انجر اليه من ارثها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته حرة كانت او ممة رجعية او بائنا حاملا لوجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة بان اعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة وعن بعضه جهزت او تم تجهيزها من مالها نهاية وكذا فى المغنى لا قوله ولو بما انجر ارثها وياتى فى الشرح ما يوافقه قال ع ش قوله مر الموسر أى بما ياتى فى الفطرة اه (قوله أى هو كحله) أى الذى هو اصل التركة فلو قال كاصل التركة كان أولى (قوله غير المملوكة له الخ) عبارة

والحرية وان لم يكن مهاياة ولا فعلى ذى النوبة (فان لم تسكن) تركه ولا ما ألحق بها وهو الزوج كما أفاده سياقه أو كانت واستغفرها دين أو بقي ما لا يكفي (ف) مؤنة التجهيز كلها أو ما بقي منها (على من عليه نفقته من قريب وسيد) ولولا م ولد ومكاتب كحال الحياة نعم يجب تجهيز ولد كبير فقير ولا يرد لانه الآن عاجز والعاجز يجب مؤنته فان لم يكن له منفق وجب فى وقف الا كفان ثم فى بيت المال فان لم يكن أو ظلم متوليه بمنعه فعلى أغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطف على جملة محله أصل التركة أى هو كحله فيلزمه مؤنة تجهيز زوجته وخادما غير المملوكة له وغير المكنترة على الأوجه

أو كانت واستغفرها دين) هذا يقتضى تقديم الدين على التكفين وهو ممنوع ولهذا قال فى الروض كغيره وهو أى كفن الميت مع سائر مؤن تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى ذمته ويصرح بذلك ايضا قوله السابق ولو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم وما مر نقله فيه عن شرح الروض اللهم إلا ان يريد بالدين ما تعلق بعين التركة (قوله فى المتن وسيد) لومات السيد بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تبنى إلا بتجهيز واحد هما فقط فالذى افق به شيخنا الشهاب الرملى أنه يقدم السيد لثبته عن تجهيز غيره شرح مر (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر قال فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن البند نيجى وغيره ولومات انسان ولم يوجد ثم ما يكفى به إلا ثوب مع مالك غير محتاج اليه لومه بدلهه بالقيمة كالطعام للبسطر زاد البغوى فى فتاويه فان لم يكن له مال فجاءنا لان تكفينه لازم للا مة ولا بد له بصار اليه اه وعبارة العباب فان لم تسكن تركه فجاءنا اه وظاهره أنه لا يجب حينئذ قيمته على أغنياء المسلمين فليُنظر على هذا ما محل الوجوب عليهم فان كان محله إذا كثروا لا ثواب فلم وجب عليهم إذا كثرت ولم يجب إذا لم يوجد إلا واحد ثم أوردت ذلك على مر حمله على ما إذا لم توجد الاغنياء مثلا (قوله فيلزمه مؤنة تجهيز زوجته وخادما) ولومات الزوجة

النهاية هذا إذا كانت مملوكة لها فان كانت مكتراة أو أمته أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخذها
إياها بالانفاق عليها كانت مال عيش قوله وأمه أي فيجب عليه تسكينها لكونها ملكة لا لكونها خادمة
وقوله مر أو غيرهما أي بان كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب اه عيش (قوله) إذ ليس لها
الخ) أي فلا يجب عليه تسكينها عيش (قوله) بخلاف من صحبتها الخ) أي فيجب عليه تجهيزها عيش وبصري
(قوله) وبائن الخ) عطف على زوجته (قوله) مطلقا) أي حامل منه أو لا (قوله) وإن أيسرت الخ) أي الزوجة
حرة كانت أو أمه (قوله) ودعوى عطفه على أصل الخ) رد للجلي وتبعه النهاية عبارة وبما تقرر أي في حل
المتن علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح راد الما قبل أن ظاهره يقتضي أن
محل وجوب السكف على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف لما في الروضة وأصلها اه (قوله) على أهل
وجده) أي على الخبر فقط لا على مجموع الخبر (قوله) بلزما ركة الممنوع أي إذ مدلول التركيب حينئذ
ومحل السكف الزوج مثله ولا خفاء في ركنه وقول سم وال لزوم ممنوع قطعا منعا ظاهرا إذ حاصل المعنى
حينئذ أن محل أصل التركة في غير المزوجة وفي المزوجة وإى ركة في ذلك اه إن أراد بحاصل المعنى
المدلول الصناعي فكارة أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كما يأتي في الشرح (قوله) والغاؤه (قوله) كذا الخ)
هو ممنوع أيضا إذ يكفي أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد
ذلك إن كان العطف من قبيل المفردات كما دل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحواشي والقر يشترط
تساويهما جنسا وقدرًا وكذا حلوله واجلا وصحة وكسرافى الأصحاب فتأمل ولا تغفل اه وقد يقال إن أراد
بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العدة كما هنا فما استدلل به من كلام المصنف ليس من العدة فلا يتم تقريبه
أو الفضلات فقط فاهنا ليس منها (قوله) إلا بتكلف) لعله بأن يراد بالمحل المقدر بالعطف أصل التركة الذي
هو فرد من مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فعنى التركيب حينئذ وأصل التركة الزوج مثله
وقال السكردى أي بتأويل الجملة بالمفرد والتقدير والزوج المماثل له في أنه محله أيضا اه ولا يخفى أنه لا يزيل
ركة المعنى (قوله) قائل ذلك) أي العطف المذكور (قوله) المعطوف) مفعول أراد (قوله) لا الصناعة) أي لا
بالنسبة للتركيب كرى (قوله) إذا أصل الخ) توجيه للعطف بالنسبة للمعنى الخ يعنى فكانه قال أصل التركة
محل السكف والزوج مثله أي أصل التركة (قوله) انه الخ) بيان لما تقرر (قوله) قلت يلزمه الخ) اللزوم
ممنوع لما علمت من دلالة استقراء كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد إلا إذا كان
العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما تبين سم ومرافيه وايضا يمنع نسبة ذلك التوهم إلى الشارح
(قوله) على من ذكر الخ) وإلا لقال على أصل التركة لانه هو المعطوف عليه لا من عليه نفقة الميت (قوله)
فساد إجراء الخ) الاضافة للبيان (قوله) وجود الزوج) ولعل صوابه الموافقة لما قدمه في السؤال فقد الزوج
وعليه يظهر ما ذكره من لزوم إجراء الخلاف الخ إذ المتبادر حينئذ رجوع في الأصل للحال كما هو الغالب
في القبول المتعددة بلا عطف واما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه اللزوم وتوجيه السكردى له بما
نصه قوله قلت يلزمه الخ أي يلزمه أن لا يجري الخلاف في الزوج كما لا يجري في الأصل فإجراء المصنف

وخادما معا ولم يوجد إلا تجهيز إحداهما فالوجه تقديم من يخشى فسادها وإلا فالزوجة شرح مر (قوله)
يلزمها ركة المعنى) هذا ممنوع قطعا منعا ظاهرا إذ حاصل المعنى حينئذ أن محل أصل التركة في غير الزوجة
والزوج في المزوجة وأى ركة في ذلك وقوله والغاؤه كذا هو ممنوع أيضا إذ يكفي أن من فوائده بيان
اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ مفيد ذلك وإن كان العطف من قبيل عطف المفردات
كما دل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحواشي والقر يشترط تساويهما جنسا وقدرًا وكذا حلوله واجلا
وصحوة كسرافى الأصحاب فتأمل ولا تغفل وقوله قلت يلزمه الخ اللزوم ممنوع لما علمت من دلالة استقراء
كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما
تبين (فرع) أسلم على أكثر من العدد الشرعى وأسلمن أو كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار ينبغي

إذ ليس لها إلا الأجرة
بخلاف من صحبتها بنفقتها
وبائن حامل منه ورجعية
مطلقا وإن أيسرت وكان
لها تركة كما أفهمه عطفه
المذكور ودعوى عطفه
على أصل وخده يلزمها
ركة المعنى والغاؤه كذا
الخبر به عن الزوج إلا
بتكلف كما لا يخفى أو أراد
قائل ذلك العطف بالنسبة
للمعنى المقصود لا الصناعة
إذ أصل هو الخبر عنه في
الحقيقة بأنه المحل فالزوج
كذلك فان قلت بل
الصناعة صحيحة وكذا حال
أي ومحل الزوج حال
كونه كالأصل فيما تقرر
أنه إذا فقد يكون على نحو
القريب وهذا اعتبار
صحيح حامل على العطف
المذكور قلت يلزمه فساد
إجراء الخلاف في كونه
على من ذكر عند وجود
الزوج

وليس كذلك وعلى كل
اندفع زعم إيهام المتن
اشترط فقرها ثم رأيت
ابن السبكي أجاب بذلك
وغيره نازعه فيه بما لا يجدى
وبحث جمع أنه يكفي ملبوس
فيه قوة وقال بعضهم لا بد
من الجديد كما في الحياة
والذي يتجه اجزاء قوى
يقارب الجديد بل إطلاقهم
أولوية المغسول على الجديد
يؤيد الاول وهل يجري
ذلك في الكفن من حيث
هو أو يفرق بأن مال الزوجة
معاً وضة فوجب أن يكون
كما في الحياة وهي فيها إنما
يجب لها الجديد بخلاف
كسوة القريب لا يجب فيها
جديد كما هو ظاهر للنظر في
ذلك مجال والأوجه الاول
كما يصرح به قولهم أن من
لزمه تكفين غيره لا يلزمه
للاثوب واحد وأنها امتناع
لاتمليك وأنها لا نصير ديناً
على المعسر وأن العبرة
بحال الزوج دونها بخلاف
الحياة في الكل بل نقل عن
أكثر الأصحاب وانتصر
له جمع أن كفنها لا يلزم
الزوج مطلقاً وحينئذ فلا
فرق بينها وبين غيرها فيما
ذكر وخروج بالزوج
ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة
أبيه وإن لزمه نفقتها في
الحياة (في الأصح)

الخلاف في الزوج يكون فاسداً وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أي ولا خلاف
فيه وهذا كما يدل مفاد إضافة الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أي من احتمال العطف (قوله زعم إيهام
المتن الخ) أي ما قيل إن ظاهره يقتضي أن وجوب الكفن على الزوج إنما هو حيث لم يكن للزوجة تركه وهو
خلاف ما في الروضة وأصلها معنى (قوله بذلك) أي بأنه عطف على قوله وعمله أصل التركة كلا أو بعضاً لا على
قوله من قريب وسيد (قوله أنه يكفي) أي في تكفين الزوجة عس (قوله يؤيد الاول) أي بحث الجمع ومال
إليه سم على المنهج عس (قوله وهل يجري ذلك) أي الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أي سواء
كان الكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بأن الزوجة) أي من الكفن (قوله وهي فيها) أي الزوجة في الحياة
(قوله في ذلك) أي في ترجيح أحد الأمرين من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والاوجه
الاول) أي عدم الفرق وجريان الخلاف في مطلق الكفن اللازم على الغير (قوله لا يلزمه للاثوب
واحد الخ) وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه الزوجة
ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يلقها أصلاً نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب
فقط كمل من تركتها ويبنى حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا قاهاً في الجملة
مر اه سم على حج اه عس وكردى على بافضل أقول لو قيل في الصورة الاولى بوجوب الثاني والثالث
أيضا في تركه الزوجة لم يبعد (قوله وإنما الخ) عطف على أن من لزمه الخ والضمير لمؤن التجهيز (قوله
امتناع الخ) وعليه فينبغي أنه لو أكل الزوجة سبع مثلاً والكفن باق رجوع للزوج لا للزوجة بجري (قوله
أن كفنها لا يلزم الزوج الخ) أي لفوات التمكين المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقاً) أي لزمه نفقتها في
الحياة والا (قوله وحينئذ) أي حين مخالفة حال الملمات بحال الحياة فيما ذكر مع نقل مقابل الأصح هنا
عن أكثر الأصحاب وانتصار جمع له (قوله بينها) أي الزوجة (قوله فيما ذكر) أي من جريان الخلاف
في مطلق الكفن (قوله وخارج) إلى قوله لا من خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولومات
زوجاته دفعة بنحو هدم ولم يجد إلا كفناً فهل يقرع بينهما أو تقدم المعسرة أو من يخشى فسادها أو من
مرتبا هل تقدم الاولى أو المعسرة أو يقرع احتمالات اقربها أو لها فيها معنى وعبارة النهاية ولومات زوجاته
دفعة بنحو هدم ولم يجد إلا كفناً واحداً فالقياس الاقراغ إن لم يكن ثم من يخشى فسادها وإلا قدمت على
غيرها أو مرتباً فالوجه تقديم الاولى مع أمن التغير وقال البندنجي لومات أفاربه أي الذين تجب نفقتهم
عليه وهم الاصول والفروع دفعة بهدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فسادها فان استووا قدم
الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين اسنهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال
تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقاً نظراً ولا وجه لتقديم الفاجر الشقي على البر التقي وإن كان
اصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر الكل ويشبه أن يجيء فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسيأتي
بعض ذلك في الفرائض ولومات الزوج وخادمها معاً ولم يجد إلا تجهيزاً أحدهما فالوجه اخذاً بما مر تقديم
من يخشى فسادها وإلا فالزوجة لأنها الأصل والمتبوعة اه قال عس قوله مر ولا وجه لتقديم الفاجر
الخ أي من الاخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجر اشقياً ومعلوم أن المراد بالاخوين ولدان للمعسر
والانفقة الا لا وليست واجبة ولا تجهيزه اه وقال سم (فرع) اسلم على أكثر من العدد الشرعي واسلمن
أو كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لاداء ما عليه إلا بذلك الاختيار
وقد امتنع منه فلومات قبل الاختيار بعدموتهن يبنى وجوب تجهيز الجميع من تركته اه وقال شيخنا ولو
كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكتابية وماتت معاً ولم يجد إلا ما تجهيزه لإحدهما فهل يقدم كل من الحرة
والمسلمة على الأمة والكتابية لشرعها أو يقرع بينهما والظاهر الثاني اه (قوله كالحياة) إلى قوله لا من
خصوص الخ في المعنى (قوله كالحياة) أي كما عليه نفقتها في الحياة (قوله نحو ناشئة الخ) هل يشمل القرناء
أن يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لاداء ما عليه إلا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلومات قبل الاختيار بعد

والرقاق والمريضة التي لا تحتمل الوطء أو لافيه نظرا والأقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج
 و(قوله وصغيرة) أي لا تحتمل الوطء ع ش (قوله نعم أن أعسر الخ) أي فإن أعسر الزوج عن تجهيز الزوجة
 الموسرة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها نهاية ومعنى أي بان لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا
 لوجود مانع قام بها ككفرها واستغراق الديون تركتها المتعلقة بها أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كفنها على
 الديون سم على حج بالمعنى اه ع ش (قوله أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل تكفينها مراه
 سم وفي ع ش عن م ر خلافة عبارة مشي م ر على أنه ينبغي فيها لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل
 له مال قبل تكفينها أنه يجب عليه تكفينها لبقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماده (قوله
 والا الخ) أي وإن لم يرث لمانع كقتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاتية سم (قوله وهو متجه) اعتمده م
 اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعا (قوله بمن ليس عنده الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م
 اه سم واعتمده ع ش كاه م (قوله فان لم يكن لها تركة) أي أو تعلق بعينها دين (قوله أولم تجب نفقتها
 الخ) أي لنحو نشوزها (قوله فعلى من عليه نفقتها) أي قريب وسيد (قوله فالوقوف الخ) استقرب
 ع ش تقديم الوصية عليه كاه م (قوله ولو غاب) إلى قوله كما بحثه في المغني وإلى قوله ويظهر في النهاية الاقوله كما
 بحثه إلى وقياس نظائره (قوله وهو موسر) أي ويجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل للمال غير الورثة
 فقول النهاية والمغني فجهزت الزوجة الورثة الخ جرى على الغالب (قوله يراه) أي يستحسن التكفين بما
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من
 مال نفسه ع ش أي باذن الحاكم فالأشهاد (قوله وعلى شقه الثاني الخ) وهو التكفين بغير اذن الحاكم
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي لم يتيسر استئذانه بلامسقة وبلا تأخير مدة يعد
 التأخير إليها ازراء بالميت عادة وكعدم وجود الحاكم ولو امتنع من الاذن الا بدراهم وان قلت ع ش (قوله
 ليرجع به) فلو فقد الشهود فهل يرجع أو لا لأن فقد الشهود دنا در كماله في هرب الجمل فيه نظر والأقرب
 الثاني ع ش ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الرجوع بطريق الظاهر إذا
 نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث
 لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وإن لم تكن من راس المال لعدم

موتهن ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل
 تكفينها م ر وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركة الزوجة
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الزوج لم يلقها بل لاقاه ابتداء وهو لا يجب عليه الاثوب
 واحدا لا يقال بل لاقاها السكن الزوج تحمل عنها كالفطرة لا تمنع ذلك ويؤيد المنع أنه لو لاقاها الزوج
 لوجب الاثوب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كمل من تركتها
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الزوج في هذه الحالة لاقاها في الجملة ولو ماتت زوجته دفعة
 بهدم أو غيره ولم يجد الا كفنا واحدا فالقياس الأقراخ أن لم يكن ثم من يخشى فسادها أو الاقدمت عليها أو
 مرتبافالا وجه تقديم الأولى مع امن التغير اخذا بما مر وقال البندنجي لو ماتت أقاربه دفعة قدم في
 التكفين وغيره من يسرع فسادها فاستؤا قدم الاب ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الاخوين اسنهما
 ويقرع بين الزوجين وذكرك بعضهم احتمال تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن طلقا نظرا ولا وجه
 لتقديم الفاجر الشقي على البر التقى وإن كان أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر السكل ويشبه أن
 يحى فيه خلاف الفطرة والنفقة اه وسياق بعض ذلك في الفرائض شرح م (قوله والا) أي وإن لم يرث
 لمانع كقتل واختلاف دين كافي المتزوج بكتاتية (قوله وهو متجه) اعتمده م (قوله ويظهر ضبط المعسر
 الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

كانت وصية لوارث لانها اسقطت (١٢٩) الواجب عنه وانما يكن ايضاؤه بضاء دينه من الثالث كذلك لانه لم يوفّر على احد

تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموصّر مرسوم (قوله كانت وصية لوارث) اي فتوقف على اجازة الورثة ع ش زاد سم عن مروينيغي ان يعتبر من الثالث لانه شان التبرع وهذه تبرع وقياس كونها وصية للزوج اعتبارا بقوله بعد الموت اه (قوله كذلك) اي وصية لوارث مع انه بذلك وفر عليهم فهو في معنى الايصاء لهم سم (قوله وفي كل ما بعده) اي الى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (واوسعها) اي واطولها نهاية ومعنى (قوله ان تفاوتت الخ) عبارة النهاية والمراد اوسعها ان اتفق لما مر من انه يندب ان تكون متساوية والمراد بتساويها هو الوجة كما افاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان تفاوتت اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنى الا قوله مر كما افاده الشيخ مانصه فقول الشارح ان تفاوتت الخ فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كفّن منها بثلاثة فهي لفائف اه (قوله ويظهر فيما اذا تعارض الخ) اهل محله فيما اذا ضاق الحسن بحيث لو جعل اعلى لم يمكن لفه على الآخر اما اذا امكن لفه على المتسع الذي هو دون في الحسن فينبغي ان يتعين تقديم الاحسن كما يؤخذ من تعليمهم جعل الاوسع اعلى بامكان لفه على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك ان محل ما ذكر من تقديم المتسع مطلقا حيث لم يمكن لف الضيق عليه اما اذا امكن لف كل منهما على الآخر فلا تر جميع الان نحو حسن فليتامل بصري ويوافقه قول سم ولعل الوجة ان يقال ان كانت اي اللفائف سابعة طول او عرضا قدم الاحسن فيبسط او لا والاقدم الاوسع فليتامل اه (قوله فان اتفقت سعة) يغني عنه قوله ان تفاوتت حسنا فتأمل (قوله وهي التي) الى قوله ثلاثا في النهاية والمعنى (قوله كما يجعل الخ) هذا لا يفيد وجه تقديم الاوسع ولذا زاد النهاية والمعنى واما كونها وسع فلا مكان لفه على الضيق بخلاف العكس اه قول المتن (وبدر الخ) اي في غير المحرم نهاية ومعنى (قوله منهن) اي اللفائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن او على هن في الشرح (قوله قبل الخ) متعاقب يذّر (قوله بتخيرهن) اي وما زاد (قوله بالعود) اي الغير المطيب بالمسك شرح بافضل (قوله في غير محرم) الاولى تقديمه على كل واحدة او تاخيرها عن ثلاثا ليرجع لكل من الذر والتبخير (قوله من الامر بها) اي بالتبخير وكونه بالعود وكونه ثلاثا (قوله وهو اولي) اي العود قول المتن (مستلقيا) وهل يجعل يده على صدره اليمنى على اليسرى او يرسلان في جنبه لا نقل في ذلك فكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية الا قوله لا نقل في ذلك (قوله هو نوع) الى قوله ويعرض في النهاية والمعنى الا قوله بل قال الى المتن (قوله على نحو صندل وذريعة) وهما بنوعيه اي الاحمر والابيض من انواع الطيب يجيرى (قوله يشتمل الخ) قاله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط الميت نهاية ومعنى (قوله للاهتمام الخ) الاولى او بدل الواو (قوله كالحفاظ) اي بان تكون مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في المستحاضة نهاية ومعنى (قوله عليه حنوط)

والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لانها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من راس المال لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموصّر مرسوم (قوله وصية لوارث) ينبغي ان يعتبر من الثالث لانه شان التبرع وهذه تبرع م اقول فيه نظر لان الوصية للوارث موقوفة على الاجازة وان خرجت من الثالث قال م ر وقياس كونها وصية للزوج اعتبارا بقوله بعد الموت اه م (قوله) وانما لم يكن ايضاؤه بضاء دينه من الثالث كذلك) اي مع انه بذلك وفر عليهم فهو في معنى الايصاء لهم (قوله في المتن واوسعها) قال في شرح الروض والمراد اوسعها ان اتفق لما مر من انه يندب ان تكون متساوية والمراد بتساويها هو الوجة شمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجه قائل بان الاسفل ياخذ ما بين شترته وركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث يستر جميع بدنه اه فقول الشارح ان تفاوتت فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدمه في قول المصنف ومن كفّن منها بثلاثة فهي لفائف (واوسعها) فلو تعارض الاحسن والاولى فيحتمل تقديم الاحسن

بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقي (ويبسط) او لا نذبا هنا وفي كل ما بعده (احسن اللفائف واوسعها) ان تفاوتت حسنا وسعة ويظهر فيما اذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فان اتفقت سعة وتفاوتت حسنا قدم احسنها (والثانية) وهي التي تلي الاولى حسنا وسعة (فوقها) وكذا الثالثة فوق الثانية كما يجعل الحى احسن ثيابا به الاعلى وما يليه (ويذر) بالمعجمة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الاخرى فوقها (حنوط) بفتح اوله لانه يدفع سرعة بلاءهن ويستحب تبخيرهن او لا بالعود في غير محرم ثلاثا لما صح من الامر بها وهو اولي من المسك وقال ابن الصلاح بل هو اولي لانه اطيب الطيب وقد اوصى على كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن ان يحنط بمسك كان عنده من فضلة حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع الميت فوقها) (يرفق مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط) وهو نوع من الطيب يختص بالميت يشتمل على نحو صندل وذريعة وكافور فعطفه عليه بقوله (وكافور) لافادة ندب وضعه صرفا ايضا وللإهتمام بشانه

اي

ثلاثا يغفل عنه مع انه يقويه ويصلبه ويذهب عنه الهوام والريح الكريه ومن ثم ندب تعميم البدن به واتشد الياء بخرفة) كالحفاظ بعد دس قطن بينهما عليه حنوط حتى يتصل

بالحلقة ويبالغ في شدة حتى يمنع الخارج ويكره دسه إلى داخل الحلقة بل قال (١٢٧) الأذرى ظاهر كلام غير الدارنى

تحريره لما فيه من انتهاك
حرمته اه ويجاب بانه
لعذر فلا انتهاك (ويجعل
على كل) منفذ من (منافذ
بدنه) الاصلية كعين
واذن وفم ومنخر والطارئة
بنحو جرح وعلى كل
مسجد من مساجد السبعة
السابقة والانف (قطان)
حليج عليه غنوط دفعا
للموام واكراما للمساجد
(ونلف عليه اللقائف)
بان يثنى كل منها من طرف
شقه الايسر على الايمن
ثم من طرف شقه الايمن
على الايسر كما يفعل الحى
بالقباء ويجعل الفاضل
عند رأسه أكثر (ويشد في)
غير المحرم بشداد ويعرض
بعرض ثدى المرأة وصدرها
لثلا ينتشر عند الحركة
والحمل (فاذا وضع في
قبره نزع الشداد) لوزال
مقتضيه والكرامة بقاء
شئ معقود معه فيه (ولا
يلبس المحرم) قبل التحلل
الاول (الذكر محيطا) قال
الجرجاني ولا تشد عليه
اكفانه ولا يستر رأسه
ولا وجه المحرم المحرمة
ولا كفاهما بقفازين لما
مر مع امتناع ان يقرب
طيبا وان يؤخذ شئ
من نحو شعره قبيل الفصل
والخنثى يكشف وجهه او

أى وكافور نهاية ومغنى (قوله بالحلقة) أى حلقة الدبر نهاية (قوله ويكره دسه الخ) أى الالة يخاف خروج
شئ بسببها شرح بافضل (قوله كعين الخ) الكف استصائية وإبدال المغنى الكاف بمن (قوله وعلى
كل مسجد الخ) أى ولو كان صغيرا فمما يظهر اكراما لوضع السجود من حيث هى عش ومثل الصغير
كما استقر به الاطفيحي مسلم يسجد أصلا ويأتى عن النهاية ما يشمل الكل (قوله من مساجده الخ) أى
الجبهة والركبتين وباطن الكفنين واصابع القدمين نهاية (قوله قطان حليج) بالحمام المملة أى مندوف
عش وفي السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد أى منزع الحب اه (قوله للمساجد) أى مواضع
السجود من بدنه عش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أى ما لم يكن محرما حيا (قوله عند رأسه الخ) أى
عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر نهاية ومغنى أى فوق رأسه عش قول الماتن (وأشد)
أى عليه اللقائف ولا يجوز ان يكتب على الكفن شئ من القرآن او الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد
ولان يكون للديت من الشيا مائة زينة كفى فتاوى ابن الصلاح وعله يجوز على زينة محرمة عليه حال
حياته نهاية وكذا فى المغنى لإقوله او الاسماء المعظمة وقوله وعله الخ (قوله فى غير المحرم الخ) أى كفى
تحرير الجرجاني لانه شبهه بقعد الا زار نهاية ومغنى وفيه دلالة على ان استثناء المحرم على سبيل الذنب لا
الوجوب ويندفع بذلك التردد الاق عن البصرى واعتراض سم بما نصه قد يقال مطاق الشدة لا يمنع على المحرم
فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه وإنما الممتنع نحو العقد والربط فهلا طاب الشد فيه بغير نحو
العقد والربط اه (قوله ويعرض الخ) عبارة شرح البهجة ويشد على صدر المرأة ثوب لثلا يضطرب ثديها
عند الحمل فتنتشر الا كفان قال الاثمة ثوب سادس ليس من الا كفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر
اه ومقتضى التعليل المذكور الا اكتفاء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشد بهما من الانتشار لكن الظاهر
انه غير مراد لان مثل هذا قد بعد ازماوان المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه ابلغ فى عدم ظهور
الثديين عش اقول وقول الشارح يعرض بعرض ثدى المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لثلا
ينتشر الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لا يسن لها ذلك عش ويؤخذ
من التعليل ايضا ان الصغيرة ليست بقيدة فالكبيرة التى ليس لها ذلك كذلك قول الماتن (فاذا وضع فى قبر
نزع الشداد) وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومغنى قول الماتن
(ولا يلبس المحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومغنى (قوله قبل التحلل) الى قوله لانه لا يكتفى فى النهاية والمغنى
الا قوله الخنثى الى الفرع وقوله ومع هذا الى او كان قول الماتن (محيطا) أى ولا ما فى معناه مما يحرم على المحرم
لبشه نهاية ومغنى (قوله ولا تشد عليه كفانه) ان كان المراد لا يندب فمحتمل او لا يجوز قبل تأمل إذا
كان بنحو خيط او فى محل التكة فليتأمل بصرى وفى سم نحوه وصنيع النهاية والمغنى ظاهر فى الاول
كما مر قول الماتن (ولا يستر رأسه الخ) أى يحرم ذلك نهاية ومغنى أى فلو خالفوا وفعلوا وجب الكشف
ما لم يبدفن الميت متنها عش أى المحرم والمحرمة (قوله قبيل الفصل) متعاقب بقوله مر (قوله ينبغى الخ)
عبارة النهاية والمغنى ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا قال عش ظاهره انه لا يكره سم على البهجة اه
وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الا من حل او من اثر صالح بخلاف القبر فانه يسن اتخاذ اه (قوله كفنا
الخ) أى ولا يكره ان يعد لنفسه قبرا يدفن فيه قال العبادى ولا يصبر احق به مادام حيا مغنى واسنى قاله عش

فيبسط او لا ولعل الوجه ان يقال ان كانت سابعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيبسط او لا ولا قدم
الاوسع فليتأمل (قوله وعلى كل مسجد من مساجده) هل يشمل الطفل الذى لا يميز نظر الماء من شان النوع
(فى غير المحرم) قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه وانما
الممتنع نحو العقد والربط فهلا طاب الشد فيه بغير نحو العقد والربط (قوله ولا تشد عليه كفانه) ظاهر
هذا امتناع الشدة مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشده ازاره ويمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرع
ينبغى ان لا يعد لنفسه كفنا) قال فى شرح الروض قال أى الزر كشى ولو اعد له قبرا يدفن فيه فينبغى ان لا يكره

رأسه لما يأتى فى إحرامه (فرع) ينبغى أن لا يعد لنفسه كفنا

أى فلفيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجره عليه لأجل حفره مر اه وظاهر أنه في القبر المعد في غير ملكه
والأفليس لغيره أن يسبقه في الدفن فيه بل قضية ما يأتي في تعيين الكفن المعد أنه لا يجوز لو أرتنه دفنه في غيره
بلا غدر فليراجع (قوله إلا أن سلم الخ) أى لحسن اعداده وقد صح فعله عن بعض الصحابة مغنى واسنى
(قوله ومع هذا لا يحتاج الخ) محل تأمل بصرى عبارة سم قديم منع عدم الاحتياج بأنه إذا عمت الشبهة ولم
تتفاوت اتجه حينئذ لا كتفاء بكونه من آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها اه (قوله تعين) وفاقا للنهاية (قوله
وترجيح الزركشى الخ) اعتمده الاسنى والمغنى (قوله والفرق ظاهر) أى إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث
بخلاف ما هنا نهاية قال ع ش قوله مر إذ ليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه
أن يقول بعد اعداده كفتونى في هذا أو نحو ذلك أما ما أعده بلا لفظ يدل على طالب التكفين فيه كان
استحسن لنفسه ثوبا أو أخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفن له فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى
ذلك كافي ثياب الشهيد ثم رأت في سم على الهبة بعدم مثل ما ذكر ما نصه قد وجه ظاهر العبارة بأن إدخاره
بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتامل انتهى اه وما قاله سم هو الأقرب (قوله ولو
سرق) إلى قوله والمتجه في المغنى والنهاية والاسنى إلا قوله ويظهر إلى فان لم تقسم (قوله وظاهر الخ) خبر
مقدم لقوله أن الصورة الخ (قوله أن الصورة هنا الخ) عبارة غش وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر
والأفلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النش كمن دفن ابتداء بلا تكفين ويرتب على ذلك
أنه لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتها بلا كفن انحوبلائه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع
الثوب عليه ولا يضمه فيها لأن فيه انتها كاله وقد يقال إذا أمكن له في الكفن بلا إزاره وجب بخلاف ما إذا
توقف على إزاره كان قطع أو خشي تقطعه بلفه مر ويجب إعادة الكفن كما بلى وظهر الميت والوجوب
على من تلزمه نفقته في الحياة كما تجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر في درسه فقلت هلا وجب على
عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقدق لهم إذا سرق الكفن بعد القسمة لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم
يكن في الورثة من يلزمه نفقة الميت حيا سم على المنهج ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من وجوبه
على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة وإلا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم على
عموم المسلمين أخذا بما يأتي في الشارح مر ويدخل في قوله مر ويجب إعادة الكفن كما الخ أن ما يقع
كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لانهادها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته
إن كان وعرف ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين اه (قوله فان لم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق
الخ (قوله جدد وجوبا) أى سواء كان كفن أو لا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن
العلة في المرة الأولى الحاجة وهي موجودة أسنى ومغنى قال سم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كافي
الابتداء اه أقول الظاهر أخذ من قولهم أن وجوب الثانى والثالث للجمال وما تقدم عن الاسنى والمغنى
انفا أن العلة الحاجة وعن ع ش عن مر في مسألة الفسقية من التعبير بالستران الواجب هنا السابغ
فقط (قوله وكذا أن قسمت الخ) خلافا للنهاية عبارة فلو قسمت لم يلزمهم أى الورثة لكن يسن ومحل كما
بحشه الأذرعى إذا كان قد كفن أو لا في الثلاثة التى هي حق له إذا التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر
أما لو كفن منها بواحد فينبغى أو يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن
له مال فكأن مات ولا مال له اه ويأتى عن سم ما يوافقه بزيادة (قوله وقال الماوردى ندبا) أقره
الاسنى وقال المغنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان كفن

إلا أن سلم عن الشبهة أو هي
فيه أخف ومع هذا لا يحتاج
أن يقال أو كان من أثر من
يتبرك به لأنه لا يكتفى
بكونه من آثاره إلا أن خفت
شبهته فيدخل في الأول
ثم إذا عينه تعين كما قال
أقضى دينى من هذه العين
وترجيح الزركشى جواز
إبداله كثياب الشهيد فيه
نظر والفرق ظاهر ولو
سرق كفن له ولو بعد دفنه
ويظهر أن بلاه مع بقاء
الميت كسرقة فيما يأتى
وظاهر أخذا بما يأتى من
عدم النش للكفن للحصول
المقصود منه بستره في
التراب فلا تنتهك حرمة
أن الصورة هنا أن السارق
أخذ الكفن ولم يطعم التراب
عليه أو طمه فنش لغرض
آخر فرؤى بلا كفن فان لم
تقسم التركة جدد وجوبا
وكذا إن قسمت عند المتولى
وقال الماوردى ندبا

لأنه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن يونس اه (قوله ومع
هذا لا يحتاج أن يقال أو كان الخ) قديم منع بأنه إذا عمت الشبهة ولم تتفاوت اتجه حينئذ لا كتفاء بكونه من
آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها (قوله ثم إذا عينه تعين) كذا مر (قوله جدد وجوبا) هل يجب ثلاثة أثواب
حيث لا مانع كافي الابتداء (قوله وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان

ثوب واحد وجب أن يكفن بثان وثالث لأنهما حقهما ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لأنه حقه كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفينه بما وقف للاكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق الخ وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النذب لأنه باعتبار خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافقه (قوله والمتجه الاول) خلافا للنهاية والمغنى والاسنى وسم كما سر (قوله وكذلك لو كان المكفن الخ) أي يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التتمة وقياس الماوردي خلافه سم وتقدم عن غش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التتمة (قوله إلا أن كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا أو بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زيد أنه إن كان الميت ممن يقصد تكفينه لصلاحه أو عليه تعين صرفه إليه فإن كفناه في غيره ردوه إلى مالكه وإلا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله لأنه حينئذ عارية الخ) أي فيرد المال له قبل الممتن (وحمل الجنازة الخ) وبحرم حمل الميت بهيئة مزرية كحمله في غرارة أو قفة أو بهيئة يخشى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير أو لوح أو يحمل وإي شيء حمل عليه اجزا فان خيف تغيره وانفجاره قبل أن يباله ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يوصل إلى القبر اسنى (قوله لفعل الصحابة) إلى قوله وتشيع الخ في النهاية والمغنى (قوله وورد عنه الخ) أي وحمل النبي ﷺ سعد بن معاذ بسند ضعيف نهاية ومغنى قال عش قوله مر وحمل النبي الخ المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم بأثر حملة ويجوز أنه امر بحمله كذلك فنسب إليه اه وبقي في الشرح ما يصرح بالاول وقال البجيرمي قرر شيخنا الحنفى الثاني وقال لم يثبت مباشرة لجله بأجديث اه (قوله هذا) أي كون الحمل بين العمودين افضل (قوله وإلا فالافضل الجمع) أي خروجا من الخلاف في إيهما افضل اسنى وإيعاب (قوله تارة كذا الخ) أي تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة الترييع نهاية قول الممتن (وهو أن يضع الخشبتيين الخ) فلو عجز عن الحمل اعانته اثنان بالعمودين وياخذ اثنان بالموخرتين في حالتي العجز وعدمه فخالوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومغنى زاد الاسنى وشرح بافضل واما ما يفعله كثير من الاقتصار على اثنين أو واحد فمكروه إلا في الطفل الذي جرت العادة بحمله على الأيدي اه قول الممتن (على عاتقيه) والعاتق ما بين المنكب والعنق وهو مذكروا قبيلا وثنت نهاية ومغنى قال عش قوله وهو مذكروا هذا على خلاف قاعدة أن ما تعد في الإنسان وثنت اه (قوله لا واحدا الخ) أي وإنما تأخر اثنان لم يعكس لأن الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه ولو وضع الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أي غالبا ولا يفديكون حامل المؤخر أقصر من حامل المتقدم سم

كفن بثوب واحد وجب أن يكفن بثان وثالث لأنهما حقهما ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لأن حقه كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفينه بما وقف للاكفان فن بيت المال فن اغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق الخ ولو اراد سقوطه راسا اشكل وجوب التجديد على المنفق وبيت المال وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النذب لأنه باعتبار خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافقه (قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق) أي يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التتمة وقياس الماوردي خلافه (قوله إلا أن كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا أو بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ما ذكر خلافا فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زيد أنه إن كان الميت ممن يقصد تكفينه لصلاحه أو عليه تعين صرفه إليه فإن كفناه في غيره ردوه إلى مالكه وإلا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح (قوله وأدى

والمتجه الاول وكذا لو كان المكفن المنفق أو بيت المال ولو أكل الميت سبع مثلا فهو للورثة إلا أن كان من اجنبي لم ينوبه رفقههم بأداء الواجب عنهم لأنه حينئذ عارية لازمة (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من الترييع في الاصح) لفعل الصحابة رضى الله عنهم له وورد عنه ﷺ هذا أن أراد الاقتصار على كيفية وإلا فالافضل الجمع بينهما بأن يحمل تارة كذا وتارة كذا (وهو) أي الحمل بينهما (أن يضع الخشبتيين المتقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من الجانب الايسر لا واحد لأنه لو توسطهما لم ينظر الطريق وإن حمل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع (١٣٠) أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) ولادناه في حملها بل هو مكرمة وبره من ثم فعله ^{عليه} ^{السلام}

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلية وغيرها بصري قول المتن (ان يتقدم رجلا الخ) اي يضع احدهما العمود والاين على عاتقه الايسر والاخر عكسه ويحمل الاخران كذلك فيكون الحاملون اربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع فان عجز الاربعة عنها حملها ستة او ثمانية او اكثر اشفا بما يحسب الحاجة وما زاد على الاربعة يحمل من جوانب السرير او تزداد عمدة معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر فانه كان جسيما واما الصغير فان حمله واحد جاز إذ لا زدراء فيه ومن أراد التبرك بالحل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كنفه ثم بالايسر من مؤخرها ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيأخذ الاين المؤخر او بهيمة التريع بدأ بالعمود الايسر من مقدمها على عاتقه الاين ثم بالايسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيبدأ بالايين من مقدمها على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك او بالهيئتين اتى بما تاتي به في الثانية ويحمل المقدم على كنفه مقدما له ومؤخرا من مؤخره (قوله ولادناه الخ) اي ولا سقوط مروءة اسنى ومغنى (قوله وتشيع الجنازة الخ) أى الرجال ويندب مكثهم الى أن يدفن ويكره القيام لمن مرت به ولم يرد الذهب معها والامر به منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره للنساء الخ) وللرجل بلا كراهة تشيع جنازة كافر قريب قال الاذرعى وهل يلحق به الجار كافي العيادة فيه نظرا له واما زيارة قبره في المجموع الصواب جواز به وقطع الا كثرون ولا يتولاهاى حمل الجنازة إلا الرجال وان كان الميت امرأة لضعف النساء غالبا وقد يشكك منهن شئ ولو حان فيكره لهن حمله لذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن اسنى وقال في شرح المنهج وفي معناه الخائف فيما يظهر اه (قوله وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوتت الجنازات فالجنازة التي يشيعها عشرة مثلا إذا بعد عنها نحو خمسين ذراعا مثلا قد يقطع العرف نسبتة اليها والتي يشيعها عشرة الاف مثلا لا يقطع العرف نسبتة اليها ولو بعد عنها نحو مائتي ذراع مثلا فليتامل بصري اقول بل نحو خمسمائة ذراع عبارة الكردى على بافضل حاصل ما في الايعاب انه ان بعد عنها المنعطف او كثرة مشيع حصل فضيلة التشيع وإلا فلا اه قول المتن (والمشى الخ) اي للشيخ هانهاية (قوله افضل) الى الفصل في المغنى والنهاية لا قوله وهل مجرد المنصب الى المتن وقوله لكن انتصر الى وكونه وقوله اى رؤية كاملة (قوله بل يكره الخ) اي في ذهابه معها ولا كراهة في الركوب في العود نهية ومغنى (قوله كضعف) أى وبعد المقبرة كما قاله الماوردى وظاهره أنه لا كراهة حينئذ وان اطاق المشى بلا مشقة وقد يوجه بان من شأن البعيد ان فيه نوع مشقة املو فرض انقطاعها قطعا فالوجه الكراهة لإيعاب (قوله وغيره) اي كالشفعة (قوله يعكر عليه) اي يشكل على الفرق (قوله هنا) اي مع الجنازة (قوله وكون المشى امامها الخ) اي ولو كان بعيدا ولو مشى خلفها كان قريبا منها فيما يظهر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشى امامها مع البعد هل يقدم الاول او الثانى فيه نظر والاقرب الثانى لورود النهى عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يرادى اه والاقرب مراعاة الامام وان بعد عن ش (قوله افضل) اي ولو مشى خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة دون كمالها ولو تقدمها الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار إن شاء قام حتى توضع الجنازة وان شاء قد نهية ومغنى وقولها لم يكره لكن فاته فضل الاتباع عاب (قوله للاتباع الخ) واما خبر امشوا وخاف الجنازة فضعيف نهية ومغنى (قوله وكونه بقربها افضل) اي من بعدها بان لا يراها لكثرة الماشين معها نهية ومغنى واسنى (قوله اى رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة بصري (قوله خيب) أى زيد في الاسراع ويكره القيام

الى تنكيس رأس الميت) قد لا يؤدى كالمكان المتقدم طويلا والمتأخر اقصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار الميت على نسبة واحدة (قوله في المتن والتربيع) قال في شرح الروض واما ما فعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد فمكروه ومخالف للسنة لكن الظاهر ان محله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الايدى اه (قوله في المتن والمشى امامها) لو شيعها نسما وان كره لهن ذلك فهل يطلب أن يكن امامها فيه نظر ولا يبعد ان يطلب ذلك لإلحاحه نظر محرم او اختلاط بالرجال مر

ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعى رضى الله وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يتحش منه فتنه وإلحرم كاهن وقياس نظاره وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبتة اليها (والمشى) افضل من الركوب للاتباع بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قياسا على ما ياتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق اوجه فان قلت يعكر عليه ما سر ان فقد بعض لباسه اللاتق عذرى الجمعة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواضعوا ومثالا للسنة فلا تنخرم به مروءتهم بل تزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم اللاتق بهم وكون المشيع (امامها) افضل للاتباع ولا يكره شفعاء سواء الركب والمائى ونقل الاتفاق على ان الركب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوى غلط لكن انتصر له الاذرعى بصحة الخبر به وبان في تقدمه اذا مال المشاة وكونه (بقربها افضل) للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت راءهاى رؤية كاملة (ويسرع بها) ندب الصحة الامر به بأن

يكون فوق المشى المعتاد ودون الخيب (ان لم يخف تغييره) بالاسراع وإلا تاتي به ولو خاف التغيير ان لم يخف الخيب الجنازة

(فصل في الصلاة عليه) قبل هي من خصائص هذه الامة وفيه ما يثبت في شرح العباب ومن جملة الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنه وصححه الحاكم انه عليه السلام قال كان ادم رجلا شعر طوالا كانه نخلة سموق (١٣١) فلما حضره الموت نزلت الملائكة

للمجنزة إذ امرت به ولم ير ذالذهاب معها كما صرح به في الروضة وجرى عليه ابن المقرئ خلافا لما جرى عليه المتولي من الاستحباب قال في المجموع قال البندنجي يستحب ان مرت به جنازة ان يدعو لها ويثني عليها اذا كانت اهل لذلك وان يقول سبحان الحى الذى لا يموت او سبحان الملك القدوس وروى عن انس انه عليه السلام قال من راي جنازة فقال الله اكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما كتب له عشرين حسنة مغنى زاد النباهة واجاب الشافعي والجمهور عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها مندوخ اه قال ع ش قوله لم يزيد في الاسراع اى وجوبه وقوله من الاستحباب اى استحباب القيام لها كبر اى كان الميت او صغيرا او معلوما ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه التماثيل الميت نال في شرح الروضة والذى قاله المتولي هو المختار وقد صحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القعود لاحديث على رضى الله عنه وليس صريحا في النسخ وقوله منسوخ اى فيكون القيام مكرها وقوله لم يرد اى كانت اهل لذلك اى فاذا كانت غير اهل فهل يذكرها بما هي اهل له ولا يذكر شيئا نظر الى ان الستر مطلوب او يباح له ان يثني عليها شر او الاقرب الثاني وقوله مر وان يقول سبحان الحى الخ ظاهره ولو جنازة كافر اه ع ش

(فصل في الصلاة على الميت (قوله قيل الخ) اعتمده المغنى والنهاية واقره سم عبارة الاول وهى من خصائص هذه الامة كما قاله الفسكهانى المالكي في شرح الرسالة زاد الثاني ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة ادم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقوله لم يرد اى ادم هذه سنتكم فى موتكم لجواز حمل الاول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على اصل الفعل اى وهو يحصل بالداء ع ش (قوله وفيه) اى في ذلك من القول (ومن جملة) اى ما في شرح العباب (قوله فافعلوا) لعل الفاء زائدة (قوله لنحو التكبير والكيفية) اى المشتملة على الفاتحة والصلاة على النبي عليه السلام وهما من شريعتنا بحججهم (قوله وقتل احد) جواب عن معارضة هذه القصة للحديث المتقدم (هل شرعت صلاة الجنزة بمكة) استظهره في اليعاب (قوله وظاهر حديث انه عليه السلام الخ وما في الاصابة الخ) في الاستناد الى كل منهما انظر اما الاول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة عند موته واما الثاني فلا مانع من وجوبها بمكة بعد موته وقبل خروجه عليه السلام فان بينهما مادة كما هو مقرر بصري وقد يجاب بان ما ذكره من الاحتمال لا ينافي لما ادعاه الشارح من الظهور ولذا قال ع ش بعد سر د كلام الشارح وإنما قال وظاهر حديث انه لا احتمال انها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما في الاصابة الخ) عطف على قوله حديث الخ (قوله انها لم تشرع بمكة الخ) اقره ع ش واعتمده شيخنا والبحيرى (قوله اى الميت) الى قول الماتن وقيل في النهاية والمغنى (قوله المحكوم باسلامه) خرج به اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياتي ذلك سم قول الماتن (اركان) اى سبعة نهاية ومغنى (قوله لحديثها السابق) اى في الوضوء وهو انما الاعمال بالنيات كردى (قوله كوقت نية غيرها) كذا في المغنى والنهاية تبعه المشرح المحقق وقد يقال الاولى ان يقال كوقت غيرها من نيات الصلوات لما في الاول من تقدير مضافين ومن تشييت الضميرين بخلاف الثاني فان فيه تقدير مضاف فقط ويسلم من التشييت المذكور بالكلية فليتامل مع التحلي بالانصاف بصري (قوله فتجب الخ) قال في شرح العباب واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى فن ذلك نية الفعل والقرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق المرأة وان وقعت لها نفلا واقرانها بتكبيره الاحرام وانه ليس هنا ما سن ثم وفي الاضافة هنا الوجهان المعروفان ومع كونها نفلا منهما يجب فيها القيام للقادر ولا يجوز الخروج منها على الاوجه انتهى ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية القرضية في صلاة الصبي للخمس

(فصل في الصلاة عليه (قوله قيل هي من خصائص هذه الامة الخ) ذكر الفاكهانى المالكي في شرح الرسالة ان الايصاء بالثلث من خصائص هذه الامة شرح مر (قوله اى الميت المحكوم باسلامه) خرج

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين سنين على الاصحاح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (صلاته) اى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (اركان احدها النية) لحديثها السابق (ووقتها) هنا (ك) وقت نية (غيرها) فيجب مقارنتها لتكبيره التحريم كما مر اول صفة الاله لالة

عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ سم عبارة ع ش والراجع من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح م عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فقويت مشابقتها للفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية بخلاف المكتوبة منه فانها لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة التقلية فيها فلم يشترط فيها نية الفرضية اه (قوله وتجب نية الفرض) أى ولو في صلاة امرأة مع رجال نهاية زاد سم نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكاف بخلاف الصبي كافي غير ها ونها إذا تعينت صلاته الاجزاء. نظر اه قال ع ش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره بها بل وضربه عليها ويجب عليهن امره بنية الفرضية وأن لم يشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس م انتهى وهو ظاهر في انه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع اه (قوله فحينئذ تسكني نية الفرض الخ) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وان عرض تعيينها لانه عارض م اه سم وع ش (قوله ويرد بانها تسكني الخ) قد يقال ان اريد بحسب الواقع فلا يفيد والالم يجب تعيين العيد بانها فطر او اضحى بل لم يجب تعيين في معينة مطلقة او بحسب الملاحظة لانا وى ثبت ما ادعاه الخصم فليتامل ثم رايت المحشى استشكله بذلك نعم يمكن منع ما استند اليه الخصم من عدم التمييز مستند إلى انه اى التمييز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصرى وفيه نظر ووجه ع ش كلام الشارح بما نصه والمراد ان الفرض المضاف للبيت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للمعنيين بوضعين والالفاظ متى اطلقت او لوحظت حلت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيرها وبهذا يجاب عما اورده سم هنا اه (قوله وقايه الخ) اى قياس سن الاضافة ندب نية كونه مستقبلا للقبلة كردى (قوله كونه) عبارة النهاية قوله اه (قوله وقد يقال الخ) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية

(و) تجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية فحينئذ (تسكني نية الفرض) وان لم يتعرض لفرض الكفاية كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين (وقيل اشترط نية فرض كفاية) لتمييز عن فرض العين ويرد بانها يكفى بميمز ا بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما وتسنى الاضافة الى الله تعالى وقايه ندب كونه مستقبلا

أطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياق ذلك (قوله وتجب نية الفرض) قال في العباب النية كالمكتوبة قال في شرحه واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الا ما استثنى فن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الاثنى وان وقعت لها فلا كما ياتى قياسا على ما ذكره في الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الاثنى وإن لم نقل به في المعادة لا مكان الفرق ووافقنا بتكبيره الاحرام وان يسن هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الاضافة هنا الى الله تعالى الوجهان المعروفان اه ثم قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا قال في شرحه وانما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لوصلي الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منها تجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر اول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الاوجه كما مر ويفرق بينهما وبين عدم لزوم الجهاد لها بحضور الصف بان الصلاة محتاط لها اكثر اه ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ (قوله ويرد بانها يسكني الخ) لا يبعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه نظر الاصلها والتعين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكاف بخلاف الصبي كافي غير ها ونها اذا تعينت صلاته للاجزاء نظر (فرع) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد الركعات في بقية الصلوات نعم لو عين واخطا كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات او فرق فيه نظر وما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاتى وان نوى بتكبيره الركنية بل من نوى بتكبيره الركنية فهو يعتقدها خمس مثلا فليتامل (قوله اختلاف معنى الفرضية) قد يقال هذا

ولا يتصور هتائية اداء وحده ولا نية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد (١٣٣) التكبيرات لما ياتي انها بمثابة الركعات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي ادنى ميز كعلي هذا أو من صلى عليه الامام واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب اى باسمه ونسبه والا كان استثناء وهم فاسدا برده تصریح البغوى الذى جزم به الانوار وغيره بأنه يكفي فيه ان يقول على من صلى عليه الامام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمده فى المجموع وتبعه اكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز بل ندب قال فى المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطاً من ثم عبر الزركشى بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا اشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه أنه لا فرق بينه وبين الحاضر وافاد قولنا عزم أنه يكفي فى الجمع قصدهم وإن لم يعرف عددهم كما بأن لا بعضهم وإن صلى ثانياً على البعض الباقي لوجود الابهام المطلق فى كل من البعضين (فان عين الميت) وأخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد فبان عمرا (بطلت) صلاته أى لم تتعد كما باصه مالم يشر اليه نظير ما روى فى الامام (وإن حضر موتى نواهم) اى

عدد الركعات فى بقية الصلوات نعم لو عين واخطأ كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه نظر وبما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاقوى وان نوى بتكبيره الركنية اه بل من نوى بتكبيره الركنية فهو يعتقد انها خمس مثلاً فليتنا مل سم (قوله) ولا يتصور هتائية اداء (الح) اى فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى اللغوى فلا تبطل غش انظر ما الفرق بين الاطلاق والمعنى اللغوى وينبغى أن لا تبطل أيضاً لو اراد بالاداء الصلاة على الميت ابتداءً وبالقضاء الصلاة عليه ثانياً وكان الامر كذلك فليراجع (قوله) ولا معرفته) إلى قوله واستثناء جمع فى النهاية والمعنى (قوله) استثناء جمع الغائب (الح) جرى عليه النهى والمعنى فقيد الميت فى المتن بالحاضر ثم قال لا اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجل الحضرى وعزى إلى البيهقي زادا الاول نعم لو صلى الامام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر اه قال غش قوله مر بقلبه اى لا باسمه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أى بقلبه كما تقدم فى الشرح اه (قوله) (الا) اى بان ارادوا لا باسمه ونسبه (قوله) كان استثناءهم فاسداً) اى لعدم الفرق حينئذ بينهما عبارة الكردى على بافضل ولا فرق بين الغائب والحاضر فى ذلك اى فى عدم وجوب التعيين كما اعتمده فى النخبة وغيره زقيد فى شرح المنهج بالحاضر فاقضى انه لا بدنى الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح فى الامداد ما يفيد ان الخلف لفظى والحاصل انه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما أى الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضاً ولو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل ندب قال الامر الى انه لا خلف بينهما اه (قوله) برده (الح) خبر واستثناء جمع (الح) (قوله) يكنى فيه) اى فى الميت الغائب (قوله) من تصح الصلاة عليهم) قال فى الايعاب لا بد من هذا القول او ما يمنعاه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائباً الغيبة المجوزة للصلاة عليه وحينئذ فان تذكر هذا الاجمال ونواه واضح وإلا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه كردى على بافضل (قوله) فالوجه أنه لا فرق بينه (الح) أى فيكنى فى كل منهما ادنى تمييز (قوله) يكنى فى الجمع) إلى قول المتن الثانى فى النهاية والمعنى لا قوله كما باصه (قوله) لا بعضهم (الح) اى لا يكنى فى الجمع قصد بعضهم على الابهام قال غش ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلاث والرابع اه اى فلا يكنى (قوله) كما ياتى) اى انفا بقوله إجمالاً (قوله) الميت) اى الحاضر او الغائب نهاية ومعنى (قوله) على زيد فبان (الح) اى او على الكبير او الذكر من اولاده فبان الصغير او الانثى نهاية ومعنى (قوله) مالم يشر اليه) فان أشار اليه صحت تغليباً للاشارة نهاية ومعنى أى بقلبه غش (قوله) فى الامام) أى فى تعيينه (قوله) إجمالاً) اى وإن لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله) ذكر عددهم) اى بالقلب (قوله) كما مر) اى فيجب على المأموم نية الاقتداء والجماعة بالامام كما مر فى صفة الاتمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما ياتى نهاية ومعنى قال غش وقياس ما مر انه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمطابقة فى تكبيرة على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار كثير اه (قوله) لم يصح) أى لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين نهاية ومعنى قال سم بوجه ان محله مالم يلاحظ الاشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الاشخاص الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا احد عشر فالمنجى الصحة واجزاء اه واقره غش عبارة البصرى من الواضح انه ينبغى تقييده بما إذا لم يشر اما إذا اشار فينبغى الصحة تغليباً للاشارة اه (قوله) او على حى وميت (الح) او على ميتين ثم نوى قطعها عن احدهما بطلت نهاية قال غش قوله بطلت اى فيهما وبقى لو قال

الاختلاف بمن فى الواقع والمعتبر كون المميز فى النية بان يقصد ما بمن فهذا لا يصلح الرد (قوله) لا بعضهم) أى على الابهام (قوله) لم يصح) بوجه أن محله مالم يلاحظ الاشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا احد عشر فالمنجى الصحة والاجزاء (قوله) او على حى وميت (الح) او على

الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عددهم وإن عرفه وحكم نية القدوة هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تضح أو عكسه صح أو على حى وميت صحت ان جهل وإلا لالتلاعبة ويؤخذ من قوله نواهم أنه لو حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حينئذ

نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني
 لانهم بنو الصلاة عليها ويحتمل الصحة كمن نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالحال او لعل هذا الاحتمال هو
 الاقرب تغليبا للاشارة (قوله فبعد سلامه الخ) قد يفيد صحته الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لئلا يقال إذا
 تعددها مع العلم بعدم كفايتها كان متلعا فلو وجه البطلان بنيتها سم واقره الشوبري (قوله اوسدس) إلى
 قول المتن ولو خمس في النهاية والمغنى (قوله ولم يعتد البطلان) أى وإلا كان متلعا بما سم عبارة النهاية
 والمغنى نعم لو زاد على الاربع عمدا معتقد البطلان بطلت كذا ذكره الاذرعى اه قال ع ش و لعل وجه
 البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله وان نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره
 انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقه او لا ولو قيل بالضرر في الاول لم يكن بعيدا وفي سم على حج لو زاد
 على الاربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالمعتقد بجميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق
 ويؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى
 ع ش (قوله اوسدس مثلا) ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدوا وتكره الزيادة عليها للخلاف في
 البطلان بها وحيث زاد قالوا لوله الدعاء ما لم يسلم ليقائه حكما في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرا
 الفاتحة في الاولى اجزائه حيثئذ فما يظهر ثم رايت سم على حج صرح بما استظهرناه ((فرع)) لو زاد
 الامام وكان المأموم مسبوقا فاق بالاذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان ادرك الامام بعد الخامسة
 فقرأ ثم لما دبر الامام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها
 معه ثم دعا للبيت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم انها زائدة
 او جهل ذلك او يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كافي بقية الصلوات فيه نظر ومال من الاول فليحجر سم
 على المنهج اقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الاربع اذكار محضة للامام فالمسبوق في الحقيقة
 إنما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس انه هنا كذلك ((فرع))
 موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير
 الاولى او لا قال مر لا يجوز بل تعيذت عليه بالشروع فتعين عليه الاثنيان بها فان تخلف لنحو بطء قراءتها
 تخلف وقراها لم يشرع الامام في التكبير الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم وإلا ففيه نظر ظاهر فليحجر
 وليراجع سم على المنهج والاقرب الميل إلى النظر ع ش (قوله وذلك) أى عدم البطلان (لثبوته) أى
 الزائد على الاربع (قوله ولانه) أى التكبير (قوله أما سهو الخ) أى أو جهلا بنهاية (قوله عمدا) لم يذكره
 النهاية والمغنى ولعله لتعيين محل الخلاف نظير ما تقدم اتفاق المتن (لم يتابعه) أى المأموم من نهاية قال ع ش
 قال سم على البيهجة هذا شامل للمسبوق اه أى فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن
 بقية ما عليه لان حسبان ما عليه محله بعد سلام الامام وما زاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه
 اه (قوله ندبا) أى لا تسن له متابعتها في الزائدة بنهاية ومغنى أى بل تكره خروجها من خلاف من أبطل بها
 ع ش (قوله لا مدخل لسجود السهو الخ) ((فرع)) قرا اية سجدة في صلاة الجنازة وسجد الوجه
 بطلان الصلاة إن كان عمدا عالما مر انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه فارق الخ) عبارة
 شرح العباب وفارق هذا ما عرفت في تكبير العيد بان ذلك فيه خلاف محترم باق إلى الان بخلاف الزيادة على

فبعد سلامه تجب عليها
 صلاة أخرى (الثاني أربع
 تكبيرات) بتكبيره
 الاحرام إجماعا (فان خمس)
 أوسدس مثلا عمدا ولم يعتد
 البطلان (لم تبطل) صلاته
 (في الاصح) وإن نوى
 بتكبيره الركنية خلا فالجميع
 متأخرين وذلك لثبوته
 في صحيح مسلم ولانه ذكر
 زيادته ولو ركننا لا تضر
 كتكبير الفاتحة بقصد
 الركنية أما سهوا فلا يضر
 جزما ومر أنه لا مدخل
 لسجود السهو فيها (ولو
 خمس أمامه) عمدا (لم يتابعه)
 ندبا (في الاصح) لان ما فعله
 غير مشروع عند من يعتد
 به لما تقرر من الاجماع

ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مر (قوله فبعد سلامه تجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة
 الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لئلا يقال إذا تعددها مع العلم بعدم كفايتها كان متلعا فالوجه
 البطلان بنيتها (قوله في المتن فان خمس الخ) لو زاد على الاربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالمعتقد بجميع افعال الصلاة فروضا
 اعتقد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق بان تلك الافعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا
 بخلاف الزائد على الاربع هنا فانه غير مطلوب راسا وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية
 بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله ولم يعتد البطلان) أى وإلا كان متلعا بما سم (قوله وبه فارق

الاربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به انتهى سم (قوله مامر في تكبير العيد) عبارته هناك نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنائز خمسة ارباب التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الابطال بخلافه هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان يأتي بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول المتن (بل يسلم) أي بنية المفارقة وإلا بطلت صلاته لانه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مر اه سم على البهجة اه ع ش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه ذكر امع تأخره رتبة اقتفاء بالاصحاب في تقديمهم ما يعل عليه الكلام تقريبا على الافهام نهاية (قوله حال كونه) أي على مذهب من يجوز مجيء الحال من الخبر (قوله او هو الخ) أي على مذهب الجمهور من عدم جوازه (قوله فيما مر الخ) عبارة المغنى والنهية في كفيته وتعدده ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لمن قال يسن ذلك وانه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة ويجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الا شهر اه قال ع ش قوله وتعدده أي فان اقتصر على واحدة أتى بها من جهة يمينه وقوله مر عدم سن زيادة الخ أي ولو على القبر او على غائب اه ع ش (قوله على ما مر فيه) أي في ركن السلام كرى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير الامام ما بعدها فينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنائز لو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ قبل تكبير الامام ما بعدها ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنائز وفاقا لم مر اه سم على البهجة وقوله ان يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها ونقل بالدرس عن اليعاقبة لحجج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام سن له قراءة السورة اه وفيه وقفة والاقرب ما قاله سم اه ع ش (قوله فبدها) إلى قوله وتعينها في النهاية والمغنى لا قوله أي طريقة مألوفة (قوله فبدها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على حجج أنظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببديل الدعاء قراءة اذكر من غير ترتيب بينهما ومعه فيه نظر والمتجه الجريان انتهى ع ش (قوله وروى البخاري الخ) ولعموم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نهاية ومعنى (قوله قرأها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنائز وقال الخ وفي رواية قرأ بأم القرآن فجربها وقال إنما جهرت لتعلموا انها سنة نهاية ومعنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة ع ش أي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعيينها فيها) أي الذي اختاره الراعي قول المتن (قلت تجزى الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشيرازي حفظه الله ما نصه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو ان شافعي اقتدى بما لى كبره في تابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الاولى فلما سلم أخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذا غاب أمر امامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضى البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج اليها

وبه فارق مامر في تكبير العيد (بل يسلم او ينتظره ليسلم معه) وهو الافضل لتأكيد المتابعة (الثالث السلام) حال كونه أو هو (ك) سلام (غيرها) فيما مر فيه وجوبا وندبا إلا وبركاته فسنة هنا فقط على مامر فيه (الرابع قراءة الفاتحة) فبدها فالوقوف بقدرها لما مر في مبحثها وروى البخاري ان ابن عباس قرأ بها هنا وقال لتعلموا أنها سنة أي طريقة مألوفة ومحلها (بعد) التكبيرة (الاولى) وقبل الثانية لما صبح أن أبا امامة رضى الله عنه قال السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الاولى بأم القرآن وعلى تعيينها فيها لو نسيها وكبر لم يعتد له بشيء مما يأتي به كما أفهمه قولهم فما بعد المتروك لغو

الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا مامر في تكبير العيد بان ذاك فيه خلاف محترم باق إلى الآن بخلاف الزيادة على الاربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به اه (قوله وبه فارق مامر في تكبير العيد) عبارته في باب العيد نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنائز خمسة ارباب التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الابطال بخلافه هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان يأتي بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم (قوله في المتن كغيرهما) يؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك تشرح مر (قوله وندبا) بدخل فيه الالتفات حتى يرى خذه (قوله فبدها فالوقوف بقدرها) انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى

(قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) (١٣٦) وقول الروضة واضلها بعدها او بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن زعم

تخالفهما (والله أعلم) أما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فتعين لا يجوز خلوه محلها عنه ولما كان في الفرق عسر اختصار كثير من الاول وجزم به المصنف نفسه في تبيينه وانتصر له الاذرعى وغيره وقد يفرق بان القصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقبوله ومن ثم سن الحد قبلها كما يأتي فتعين محلها الوارد ان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز خلوه الاولى عنها وانضمامها الى واحدة من الثلاثة اشعارا ايضا بان القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ) لانه من السنة كما رواه الحالم عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم وصححه (بعد الثانية) اى عقبها فلا تجزئ في غيرها لما تقرر من تعيينها فيها بخلاف الفاتحة في الاولى فزعم بناء هذا على تعيين الفاتحة في الاولى بردها قدمت آتفا (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) كغيرها بل اولى لبنائها على التخفيف نعم تسن وظاهر ان كيفية صلاة التشهد السابقة افضل هنا ايضا

في الصلاة خلف المخالف وظاهر ان الحكم جار حتى فيما لو كان الامام يرى حرمه القراءة في صلاة الجنائز كالحنفى اذ لا فرق نظر الى ما وجه به الشيخ ابقاء الله اى ولا نظر الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة ولا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتقد وجوب البسملة واما ما قد يقال انه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فثبت غير صحيحة عند الشافعى فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عقيدة رشيدى (قوله تجزئ الفاتحة الخ) فيه امران الاول انه شامل لما اذا اتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثانى انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذى لم يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الاولى اكن اذا آخرها للمسبوق يتجه ان تجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان ياتي بقدر ما ادركه لا يلزمه زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الاولى) اى من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صحح المصنف في تبيانه تبع الظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم ويترتب عليه لزوم خلوه الاولى على ذكر والجمع بين ركنتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب اى بين الفاتحة وبين واجب التكبيرة المنقول اليها ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في اخرى لعدم وروده نهاية زاد المغنى وكالفاتحة فيما ذكر عند المعجز عنها بدلها اه (قوله اما غير الفاتحة) الى قوله ولما كان في النهاية والمغنى (قوله وجزم به المصنف في تبيانه الخ) والفتوى على ما في التبيان وفاقا للنص والجمهور اسنى وشرح المنهج (قوله خلوه محلها منه) اى محل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطلب الاسراع بالجنائز سم (قوله كما يأتي) اى قبيل قول المصنف السادس (قوله وانضمامها الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسى انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرة المنقولة اليها ام لا انتهى اقول الظاهر انه لا يجب سم على المنهج اى فله ان ياتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا او بعدها بتمامها لانه ياتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لا اشتراط الموازنة فيها عس وتقدم عن المغنى والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقلها اللهم صل على محمد ويجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا تجزئ فيها ما يجزئ في الخطبة من الحاشى والماسحى ونحوهما وصرح بذلك في العباب فقال وأقلها كافي التشهد عس (قوله لانه) الى قوله وظاهر تعيين الخ في النهاية والمغنى لا قوله وظاهر الى ويندب (قوله لانه) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز نهاية قول المتن (بعد الثانية) اى لفعل السلف والخلف نهاية ومغنى (قوله عقبها) اى قبل الثالثة مغنى (قوله فزعم بناء هذا) اى تعيينها بعد الثانية نهاية (قوله وظاهر ان الخ) اعتمده شيخنا (قوله قولهم ثم) اى في صلاة التشهد (قوله وهنا اى في صلاة الجنائز) (قوله خروجها من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة سم عبارة عس

اذ لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدله قراءة او ذكر من غير ترتيب بينهما او معية فيهما نظر والمتجه الجريان (قوله في المتن قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) فيه امران الاول انه شامل لما اذا اتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثانى انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فللمسبوق الذى لم يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الاولى ويحتمل انه لا يجب الا قدر ما ادركه لانه هو الذى خوطب به لمصلا ولعل هذا الوجه لكن اذا اخرها يتجه ان تجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان ياتي بقدر ما ادركه لا يلزمه زيادة عليه كالور كع امام بقية الصلوات لا يلزم للمسبوق الا قدر ما ادركه (وقد يفرق بان القصد الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القراءة من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطلب الاسراع بالجنائز (قوله خروجها من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما

وانه يندب ضم السلام للصلاة كما افهمه قولهم ثم انما لم يحتج اليه لتقديمه في التشهد وهذا بتقديم فللسن خروجها من الكراهة وفي

ويفارق السورة بانه لا جدل كما لها فلو نذبت لادت إلى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا (١٣٧) ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

عقب الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فانه الاكمل (السادس الدعاء للبيت) بخصوصه باقل ما ينطلق عليه الاسم لانه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له وصح خبر إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء وظاهر تعيين الدعاء له باخروى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وأن الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء له كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذرعى قال يستثنى غير المكلف فالاشبه عدم الدعاء له وهو عجب منه ثم رأيت الغزى نقله عنه وتعبه بانه باطل وهو كما قال وليس قوله اجعله فرطاً إلى آخره مغنيا عن الدعاء له لانه دعاء بالالزام وهو لا يكتفى لانه إذا لم يكف الدعاء له بالعموم الذى مدلوله كلية محكوم بها على كل فرد فرد مطابقة فالوى هذا (بعد الثالثة) أى عقبها فلا يجزى به بعد غيرها جزماً قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها دليل واضح اه ومع ذلك تابع الاصحاب على تعيينها دون الاولى للفاتحة قال غيره وكذا ليس لتعيين الصلاة فى الثانية ذلك (السابع القيام على المذهب إن قدر) لانها فرض كالخمس فيأتى هنا

وفى سم على شرح البهجة ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة فى ذلك بنساقها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصار على الصلاة افضل اه ونقله شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج عن الشارح مر ويوافقه ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام فى غير الوارد اه (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نذبت سورة من قصار المفصل كافى المغرب لم يؤد الى ترك المبادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين) أى بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد الخ) أى بأى صيغة من صيغته المشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغى الاتيان بها ع ش (ولو عكس الخ) عبارة النهاية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه اولى كافى زيادة الروضة اه قال ع ش قوله مر بين الصلاتين أى الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله بخصوصه) أى فى عموم غيره بقصده فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده شيخنا (قوله باقل ما ينطلق عليه الاسم) أى كاللهم ارحمه او اللهم اغفر له نهاية ومعنى (قوله وما قبله الخ) شامل للفاتحة لكن ينافيه ما قدمه فى الفرق (قوله وظاهر) الى قوله ثم رأيت الخ أقره ع ش واعتمده شيخنا (قوله لا بنحو اللهم) عبارة شيخنا فلا يكتفى بدنيوى الا ان ال الى اخره نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو فى صغير او نبى لما علمت من ان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب اه (قوله وأن الطفل الخ) أى ومن بلغ مجنوناً ودام الى موته نهاية (قوله فى ذلك) أى فى وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أى من وجوب الدعاء للبيت مغنى (قوله وليس قوله اجعله فرطاً الخ مغنياً) يأتى عن النهاية والمغنى وشيخنا خلافه (قوله وهو لا يكتفى) تقدم عن شيخنا تقييده (قوله فالوى هذا) قد تمنع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الاقوى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهره فى الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله أى عقبها) الى قوله قال غيره فى النهاية والمغنى (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها) يمكن ان يقال بل له دليل واضح وهو ما صح من خبر ابن امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه انه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد التكبيرة على الترتيب الذى ذكره لا ان تلك الجمل تولى قبل التكبيرات او بعدها او بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى الخ معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص معناه بعد الثالثة فليتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمل ذلك الصبي والمرأة إذا صلياً مع الرجال وهو الوجه خلافنا شرى نهاية قال ع ش ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي كافى الايباب اه قول المتن (ان قدر) أى فان عجز صلى على حسب حاله نهاية (قوله لانها) الى قوله الاعلى غائب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله والحقها الى المتن وقوله أى الامام الى المتن (قوله

تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نذبت سورة من قصار المفصل كافى المغرب لم يؤد الى ترك المبادرة (قوله فالوى هذا) قد تمنع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى ان قول المصنف الاقوى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهره فى الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء فى التكبير بنحو اللهم شفعه فى اهله واهل عصره واجعله فرطاً لهم وهو بعيد الا ان يفرق بانه سومع فى الطفل لانه مغفور له فليتأمل (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها دليل واضح) يمكن أن يقال بل لتخصيصه بها دليل واضح وهو ما صح من خبر ابن امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للبيت ويسلم وذلك لان الظاهر منه انه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد التكبيرة على الترتيب الذى ذكره لا ان تلك الجمل تولى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للبيت

القيام هو المقوم لصورتها في غنمه (١٣٨) محو لصورتها بالكيفية (ويسن رفع يديه في كل من (التسكيرات) الاربع حذو منكبيه

ويضعهما تحت صدره
وبأني هنا في كيفية الرفع
والوضع ماسر ويجهر ندا
بالتسكيرات والسلام اى
الامام او المبلغ لاغيرهما
نظير مامر في الصلاة كما هو
ظاهر (واسرار القراءة)
ولوليلاماصح عن أبي امامة
انه من السنة وعلم منه ندب
اسرار التعوذ والدعاء (وقيل
يجهر ليلا) بالفاتحة
(والاصح ندب التغوذ) لانه
سنة للقراءة كالتأمين (دون
الافتتاح) والسورة الاعلى
غائب او قبر على مامر وذلك
لطولها في الجملة (ويقول)
ندب بحيث لم ينحش تغير الميت
والاوجب الاقتصار على
الاركان (في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك
الى اخره) وهو كما باصله
خرج من روح الدنيا وسعتها
اى يفتح اولها نسيم ربحها
واتساعها ومحبوبه واحباؤه
فيها اى ما يحبه ومن يحبه
وهو جملة حاله لبيان
انقطاعه وذله ويجوز جره
بل هو المشهور الى ظلمة
القبر وهو ما لاقيه اى من
جزاء عمله ان خيرا وآخر وان
شرا فشر كان يشهد ان لا اله
الا انت وأن محمدا عبدك
ورسولك وأنت أعلم به
احتاج اليه ليعبر من عمدة
الجزم قبله اللهم انه نزل بك

محو صورتها الخ) فيه شئ سم قول المتن (ويسن رفع يديه الخ) أى وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفى فيما
يظهر لان ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفى للعلة المذكورة اى قلو
ترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الا ما نصروا فيه على السكراهة واما ترك الاسرار
فقياس مامر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا ع (قوله) وعلم منه) اى من سن
اسرار القراءة (قوله بالفاتحة) اى خاصة ما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الاسرار بهما
اتفاقنا به ومعنى (قوله كالتأمين) أى فاستحب كالتأمين نهاية ومعنى (قوله الا على غائب أو قبر) خلافا
للتناهية والمعنى وسم تبعاً للشهاب الرملى عبارة الاول وشمل ذلك اى قوله دون افتتاح والسورة ما لوصلى على
قبر او غائب وهو كذلك كما افاده الورد رحمه الله تعالى في فتاويه لبناؤها على التخفيف خلافا لابن العماد اه
قال ع ش وتبعه ابن حج فقال ياتي بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر او غائب اه (قوله وذلك) اى
عدم سن الافتتاح والسورة (قوله وهو) اى اخره (كما باصله) اى في المحرور وترك المصنف لشهرته نهاية
ومعنى (قوله اى) كان الاولى تأخيرها وايضاله بقوله نسيم الخ (قوله بفتح اولها) اى على الافصح والافجوز
في الروح الضم وفي السعة السكسر ع ش وشيخنا (قوله ومحبوبه الخ) بالرفع مبتدأ (قوله فيها) خبره والواو
للحال او بالجر عطفاً على ما قبله وقوله فيها حال والواو للعطف شيخنا (قوله لبيان انقطاعه الخ) اى ذكر هذه
الجملة لبيان الخ اى ليحصل الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له (قوله ويجوز جره) اى عطفاً على
روح الخ (اى ما يحبه) اى الشئ الذى كان يحبه الميت عاقلاً كان اولاً (قوله ومن يحبه) اى والشخص الذى
كان يحب الميت (قوله بل هو) أى الجرح (قوله كان يشهد الخ) اى في الظاهر شيخنا (قوله احتاج اليه الخ)
عبارة شيخنا قوله وانت اعلم به من اى في الباطن والمقصود به تفويض الامر الى الله تعالى خوفاً من كذب
الشهادة في الواقع اه (قوله اللهم انه نزل بك الخ) المقصود به التمهيد للشفاعة ليحصل الرفق منه تعالى بالميت
فيقبل الشفاعة له شيخنا (قوله واصبح فقيراً) اى صار فقيراً الى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى انه كان فقيراً
الى رحمته تعالى قبل الموت ايضاً شيخنا (وقد جئناك الخ) اى قصدناك شيخنا قال ع ش هل ذلك مخصوص
بالامام كافي القنوت وان غيره يقول جئتكم شافعاً واما في الامام وغيره فيقول المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر
والا قرب الثاني اتباعاً للوارد ولانه ربما يشار كفي الصلاة عليه ملائكة وقديود ذلك ماسياتى في كلام
الشارح مرفى الصلاة على جنازته صلى الله عليه وسلم اه (قوله محسناً) اى بعمل الطاعات والاعمال الصالحة
(قوله في احسانه) اى في جزء احسانه وثوابه (قوله وإن كان مسيئاً الخ) هذا في غير الانبياء اما فيهم فياى
يما يليق بهم وقال بعضهم باق بذلك ولو في الانبياء اتباعاً للوارد ويحمل على الفرض فالمعنى وإن كان مسيئاً
فرضا او على أنه من باب حسنات الابرار سيئات المقر بين فالمراد بالسيئات الامور التى لا تليق بمرتبتهم وإن
كانت حسنات لكون غير ها اعلى منها فتعبد بالنسبة لمقامهم سيئات شيخنا عبارة ع ش والذى يظهر ان الاولى
ترك قوله وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه في حق الانبياء لما فيه من ايام انهم قديون مسيئين فيقتصر على غيره
من الدعاء بربدان شاء على الوارد ما يليق بشانهم صلى الله عليه وسلم عليهم اجمعين وبقي ما لترك بعض الدعاء هل
يكراهه ولا يقيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله فاغفر له الخ) عبارة غيره فتجاوز عنه باسقاط اغفر له (ولقه)
بسكون هاء الضمير وكسر هاء الاشباع ودونه اى اذل الميت وأعطه (قوله وقه فتنة القبر) أى احفظه
من التلجج في جواب سؤال المسكين وفي هاء ما تقدم انفا من التسكين والسكسر مع الاشباع ودونه والمراد
من ذلك توفيقه للجواب وإلا فالسؤال عام لكل احد وإن لم يقبر كالغريق والحريق وإن سحق وذرق الهواء

معناه بعد الثالثة فليأمل (قوله محو صورتها بالكيفية) فيه شئ (قوله في المتن في التسكيرات) فان قلت هل
يستفاد من لفظه ان المراد في كل تكبيرة قلت نعم لان لفظ التسكيرات جمع محلى بال وهو من صيغ العموم
والحكم في العام على كل فرد وإفرا اذا جمع العام آحاد لا جموع على الصحيح (قوله لا على غائب او قبر) المعتمد

وأنت خير منزل به اى هو ضيفك وأنت الاكرم على الاطلاق وضيف السكرام لا يضام وأصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غنى عن
عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له اللهم إن كان محسناً فزد في احسانه وإن كان مسيئاً فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر

أو أكلته السباع فالنقييد بالقبر جرى على الغالب نعم يستثنى من عمومه إلا نبياء وشهداء المعركة وكذا الأطفال فلا يستلون على المعتمد لعدم تكليفهم و(قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص و(قوله وافسح له الخ) أى وسع له فيه بقدر مد البصر أن لم يكن غريباً وإلا فن محل دفنه إلى وطنه والقبر أمار وضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار و(قوله وجاف الأرض) أى باعدها والمراد منه تخفيف ضمة القبر عليه و(قوله ولقه الخ) ليه ما تقدم و(قوله من عذابك) أى الشامل لما فى القبر ولما فى يوم القيامة و(قوله حتى تبعته) أى إلى أن تبعته شيخنا (قوله وهذا النقطة) إلى قوله وظاهر أن المراد فى النهاية والمغنى لإقوله وليحذر إلى وفى الخنثى وقوله وفى نص الشافعى إلى إنما يأتى وقوله وظاهر أنه أولى (قوله وهذا النقطة الشافعى الخ) يريد أنه لم يرد فى حديث واحد هكذا سم على المنهج عن الشيخ عميرة اه ع ش (قوله وفى الاثنى الخ) عبارة شيخنا قوله هذا عبدك أى هذا الميت الحاضر متذلل وخاضع لك و(قوله وابن عبدك) المراد بهما أبو الميت و أمه هذان كان له أب فإن لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمتك وهذا فى الذكر وأما الاثنى فيقول فيها هذه أمتك و بنت عبدك إن كان لها أب فالأب فالأب كبت الزنا فالقياس أن يقول و بنت أمتك وفى الخنثى يقول هذا مملوكك يولد عبدك إن كان له أب فالأب قال ولد أمتك ويجوز التذكير مطلقاً على إرادة الشخص والتأنيث مطلقاً على إرادة النسمة فإن كانا اثنين مذكرين أو مذكرة أو مؤنثا قال هذان عبدك و ابنا عبدك أو مؤنثين قال هاتان أماتك و بنتا عبيدك وإن كانوا جمعا مذكرة أو مؤنثا قال هؤلاء عبيدك و ابنا عبيدك أو مؤنثا قال هؤلاء أماتك و بنات عبيدك و برأى جميع ذلك فيما بعد إلا فى قوله و أنت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وإفراده وإن كان الميت أنثى أو اثنين أو جمعا لأنه ليس عائد على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير و أنت خير كريم منزل به فتعليل المحشى بقوله لأنه عائد على الله فيه نظر وإن اشتبه فإن أنه على معنى و أنت خير أنثى منزل بها كغير لا ستلزم ذلك تأنيث الله تعالى أو على معنى خير ذات منزل بها لم يكفروا كذا أن جمعه على معنى و أنت خير كريم منزل بهم شيخنا (قوله يبدل العبد بالامة) هذا على المشهور أما على قول ابن حزم أن العبد يشمل الامة فلا حاجة إلى الإبدال وينبغي أن يختار فى هذا المحل بخصوصه وقوامع لفظ الوارد فتأمل و(قوله كعكسه) أن أراد الجواز الصاغى فواضح لسكن الأولى اجتنابه لأنه تغيير للوارد من غير ضرورة بصري (قوله بارادة النسمة) أى النفس كرى عبارة المغنى على إرادة لفظ الجنابة اه (قوله وليحذر من تأنيث به الخ) أى ضمير به فإنه راجع إلى الله تعالى ع ش وفى البجيرى بعد ذكر مثله عن الزبائى وغيره مانصه واعترض بأنه عائد على موصوف مقدراى خير كريم منزل به ويجوز تقدير المحذوف جمعا أى خير كريماء فيجمع الضمير أى بهم ومؤنثاى خير ذات فيؤنث أى بها وقال شيخنا الحنفى وهو متعين وما وقع فى الحواشى من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلا اه أى لأنه يصير التقدير عليه و أنت يا الله خير منزل بالله وهذا معنى له اه وتقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الأولى من صور التقدير الثلاث المتقدمة عن شيخنا (قوله كمملوكك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما فى الاثنى ع ش (قوله ذكر وراثت) الظاهر أن المراد الجنس ولو واحد بصري (قوله بقوله الخ) مبتدأ خبره قوله إنما يأتى الخ و(قوله وفى نص الشافعى وابن عبدك) جملة اعتراضية (قوله وفيما إذا اجتمع ذكر الاب) عبارة النهاية والقياس أنه لو صلى على جمع معا يأتى فيه بما يناسبه فلو قال فى ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما فى به والدرجته الله إذ لا اختلال فى صيغة الدعاء أما اسم الإشارة فلقول أئمة النحاة أنه قد يشار بالواحد للجمع ولما سأل عن الفقهاء من جواز التذكير فى الاثنى على إرادة الشخص وأما لفظ العبد فلا أنه مفرد مضاف لصفة فيعم أفراد من أشير إليه اه (قوله وإنما يأتى فى معروف الاب) محل تأمل بل يمكن إبقاؤه فيه على الوارد أيضا نظر الأصول اه وبالنظر إلى إطلاق اللغة والعرف العام فليتأمل بصري (قوله وفى مسلم دعاء طويل الخ) وبأنى فيه ما سأل من التذكير والافراد وضدهما فلو أخره وذكره بعد هذا

عند شيخنا الشهاب الرملى عدم هذا الاستثناء

وعذابه وافسح له فى قبره
وجاف الأرض عن جنيبه
ولقه برحمتك الامن من
عذابك حتى تبعته الى
جنتك يا أرحم الراحمين
وهذا النقطة الشافعى من
مجموع أحاديث وردت
واستحسنه الأصحاب وفى
الاثنى يبدل العبد بالامة
ويؤنث الضمائر ويجوز
تذكيرها بارادة الميت أو
الشخص كعكسه بارادة
النسمة وليحذر من تأنيث
به فى منزل به فإنه كفر لمن
عرف معناه وتعمده وفى
الخنثى والمجهول يعبر بما
يشمل الذكر والاثنى
كمملوكك وفيما إذا اجتمع
ذكر وأنثى الأولى
تغليب الذكور لأنهم
أشرف وقوله وابن
عبدك وفى نص الشافعى
وابن عبدك بالافراد إنما
يأتى فى معروف الاب
أما ولد الزنا فيقول وابن
أمتك وفى مسلم دعاء
طويل عنه صلى الله
عليه وسلم

الدعاء كما في النهاية والمعنى كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسنى وهذا أصح دعاء الجنائز كما في الروضة
عن الحفاظ اه (قوله واعف عنه) أي عماد صدر منه عش (قوله بالماء والتلج والبرد) هذه الثلاثة بالتنكير
في النهاية والمعنى (قوله وزوجا خيرا من زوجها) قضيتها أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سم على البهجة
اه عش (قوله وظاهر أن المراد بالابdal الخ) قد يقال ما يأتي في إلحاق الذرية والزوجة إنما هو في الجنة
والغرض الآن الدعاء بما يزيل الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك
كما وردت ثبوت ذلك للاختيار في كثير من الأخبار فلا مانع أن يراد بالابdal في الذوات فقط ويحمل على ما تقرر
أو فيها وفي الصفات فيشمل ما في الجنة أيضا فليتأمل وبه يعلم اندفاع تنظيره الاتي في كلام شيخ الاسلام
بصري (قوله لقوله تعالى الخ) وقوله ولخير الخ نشر على ترتيب اللف (قوله رايت شيخنا قال الخ) هذا الذي
حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه
وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجها فيمن لا زوجة له وفي المرأة إذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بان
يراد في الأول ما يعم الفعل والتقدير وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئة اه وفي قوله في الأول
وقوله في الثاني للتعليل ومراده أنه أراد في هذا الدعاء بالابdal الأعم من الفعل والتقدير لاجل أن يتناول
الأول فإن الإبدال فيه تقديري ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني فإن الإبدال فيه إبدال
صفة لا ذات والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن
إبدال الذات كما فيمن طلقت زوجته وماتت في عصمة غيره وإبدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى
تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيناه فقوله فيه يراد بإبدالها الخ
معناه يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك فيما فقد ظهر اندفاع النظر
الاتي سم ويأتي عن النهاية سئل ما حكاه عن شرح الروض (قوله لمن لا زوجة الخ) أي بالنسبة له (قوله يصدق
الخ) خبر وقوله الخ (قوله أن لو كانت الخ) كلمة أن هنا بفتح الهززة وسكون النون مفسرة للضمير المجرور
في قوله بتقديرها الخ (قوله يراد بإبدالها) أي بإبدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة (قوله ما يعم إبدال

وظاهر أنه أولى وهو اللهم
اغفر له وارحمه واعف عنه
وعافه وأكرم نزله ووسع
مدخله واغسله بالماء
والتلج والبرد ونقه من
الخطايا كما ينقى الثوب
الابيض من الدنس وأبدله
دار أخيرا من داره وأهلا
خيرا من أهله وزوجا
خيرا من زوجته وأدخله
الجنة وأعذه من عذاب
القبر وفتنته ومن عذاب
النار وظاهر أن المراد
بالابdal في الأهل والزوجة
إبدال الأوصاف لا
الذات لقوله تعالى
ألجقنا بهم ذرياتهم ولخير
الطبراني وغيره أن نساء
الجنة من نساء الدنيا أفضل
من الحور العين ثم رايت
شيخنا قال وقوله وزوجا
خيرا من زوجته لمن
لا زوجة له يصدق بتقديرها
له أن لو كانت له وكذا في
المزوجة إذا قيل أنها الزوجا
في الدنيا يراد بإبدالها زوجا
خيرا من زوجها ما يعم
إبدال

(قوله ثم رايت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا
ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجها فيمن لا زوجة له
وفي المرأة إذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بان يراد في الأول ما يعم الفعل والتقدير وفي الثاني ما يعم
إبدال الذات وإبدال الهيئة اه ولا يخفى أنه لم يرد بقوله بان يراد في الأول الخ أن المراد بالنسبة للأول
بخصوصه الأعم من الفعل والتقدير حتى يكون الإبدال بالنسبة لمن لا زوجة له تارة يكون فعليا وتارة
يكون تقديرية أو يتوجه حينئذ أن هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون إلتقديرية ولا بقوله وفي
الثاني الخ أن المراد بالنسبة للثاني بخصوصه الأعم من إبدال الذات وإبدال الصفة حتى يكون الإبدال
بالنسبة للمرأة المذكورة تارة يكون إبدال ذات وتارة يكون إبدال صفة ويتوجه حينئذ أنه لا يتصور
كونه إبدال ذات بل إنما يتصور كونه إبدال صفة بل لفظة في التعليل والمراد أنه أراد في هذا الدعاء بالابdal
الأعم من الفعل والتقدير لاجل أن يتناول الأول فإن الإبدال فيه تقديرية فلو لم يرد بالابdal الأعم
لم يشمله ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني إذا لا إبدال فيه إبدال
صفة لا ذات فلو لم يرد الأعم لم يشمله والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير
كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات كما فيمن طلقت زوجته وماتت في عصمة غيره وإبدال الصفة كما فيمن
ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيناه
فقوله فيه يراد بإبدالها الخ معناه يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك
متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشأ له لإلعدم التأمل فتأمل (قوله يراد بإبدالها) أي بإبدال
الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم إبدال الذوات أي كما إذا قلنا أنها ليست لزوجها في الدنيا كما

الذوات وابدال الصفات هو ارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوج في الدنيا فيه نظار وكذا (١٤١) قوله اذا قبل كيف وتدمج الخ به

وهو ان المرأة لا خرازا وجها
روته ام الدرداء لمعاوية
لما خطبها بعد موت ابي
الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن
مات وهي في عصمته ولم
تزوج بعده فان لم تكن
في عصمة اخدم عند موته
احتمل القول بانها تخير
وانها للثاني ولو مات اخدم
وهي في عصمته ثم تزوجت
وطلقت ثم ماتت فهل هي
للال اول للثاني ظاهر
الحديث انها للثاني وقضية
المدرك انها للاول وان
الحديث محمول على ما اذا
مات الاخر وهي في عصمته
وفي حديث رواه جمع لكه
ضعيف المرأة منار بما يكون
لها زوجان في الدنيا فتتو
ويموتان ويدخلان الجنة
لايها هي قال لا حسنهما
خلقا كان عندها في الدنيا
(ويقدم عليه) ندبا (اللهم
اغفر لحيينا وميتنا وشاهدا
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
وذكرنا وانثانا اللهم من
احبيته منا فاجبه على
الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
على الايمان) اللهم لا تحرمنا
اجره ولا تضلنا بعده لان هذا
اللفظ صح عنه صلى الله عليه
وسلم (ويقول في الطفل)
الذي له ابوان مسلمان (مع
هذا الثاني) في الترتيب
الذكرى (اللهم اجعله
فرطا لابويه) اي سابقا
مهيأ لمصالحهما في الآخرة
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم أنا

الذوات) أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كما دل عليه قوله اذا قبل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة
(وقوله وابدال الصفات) اي كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا وهذا يتدفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في
قول الشيخ ان يراد بابدالها للزوجة المذكورة فليتامل سم وياتى عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في
المسئلة (قوله بابدالها لزوجها) الانسب تذكر الضمير بن (قوله فيه نظر) علم جوابه بما تقدم
وقوله وكذا قوله الخ يجوز ان يكون مراد شيخ الاسلام اذا قال قائل او اعتراض معترض بانها لزوجها كما صح
به الخبر فكيف يطلب ابدالها بالنسبة اليها فيجيب بأنه يراد بالابدال حينئذ ما يعم الخ لأن مراده تضعيف
هذا القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا غبار عليه فالحمل عليه اولى من اعتراضه ثم رايت في نسخة من شرح
الروض عبارتها اذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بصري وياتى عن النهاية مثل ما في هذه النسخة (قوله
كيف وقد صح الخبر الخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر فتأمل سم ويصرح بثبوت الخلاف في
المسئلة قوله النهاية ما نصه وصدق قوله وابدله زوجا خير من زوجه فيمن لا زوجة له وفي المرأة اذا قلنا بانها مع
زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقديرى وفي الثاني وما يعم ابدال الذات
وابدال الهيئة اى الصفة غش (قوله ويؤخذ منه انه) محل تأمل لأن لفظ الحديث صادق بهذا وبالضرورة
التي ذكرها عقب ذلك وتردد فيها اى فتكون للثاني بمقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى
لا يخصص بصري وقد يفرق بين الصورتين بان الصورة الاولى صريح الحديث والثانية ظاهرة كالثالثة إذ لفظ
الازواج اظهر في بقاء العصمة حين الموت (قوله ظاهر الحديث الخ) اي في الصورة الثالثة وكذا في الثانية
بالاولى (قوله انها للثاني) اقول وهو كذلك بصري (وقضية المدرك انها للاول) لم يظهر توجيهه فليتامل
بصري وقد يقال وجهه دوام العصمة في حياة الاول دون الثاني (قوله وان الحديث الخ) عطف على قوله انها
الخ (قوله لا حسنهما خلقا الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر سم قول المتن (عليه) اي على الدعاء المار
نهاية (قوله ندبا) الى قوله وفي ذكره في النهاية والمعنى لا قوله واغفر لنا وله وقوله ومن ثم الى والظاهر (قوله
لان الخ) متعلق بقول المتن ويقدم الخ عبارة النهاية والمعنى وقدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء
للبيت بخلاف ذلك فان بعضه مروي بالمعنى وبعضه باللفظ اه قول المتن (ويقول الخ) اي استحبابا بنهاية
ومعنى واسنى قول المتن (اللهم اجعله الخ) وياتى فيه ما مر من التذكير وضده وغيرهما ويكتفي في الطفل هذا
الدعاء ولا يعارضه قوله لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم لو دعا بخصوصه كفى
فلوشك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ او يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع
بينهما احتياطانية ومعنى واعتمده سم وشيخنا قال عش قوله مروى كفى في الطفل الخ خلافا لابن حج وقوله
مر لثبوت هذا الخ اي على ان قوله اجعله فرطا الخ حيث كان معناه سابقا مهيأ لمصالحهما في الآخرة دعاء له
بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك وقوله مروى والاحسن الجمع الخ
اى فلو لم يات بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه عش (قوله سواء امات الخ)
قاله الاسنوى وقال الزركشى محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اتى بما يقتضيه الحال وهذا
اولى نهاية ومعنى واسنى اى ما قاله الزركشى عش (قوله امات في حياتهما الخ) يمكن توجيهه بانه وان مات
بعدهما لا عاقلة في النشأة الخشربة من نحو الشؤال والحساب عن ورود الجوض وما بعده بخلافهما فلا
بعد في تقدمه عليهما فيها وان تقدم ما عليه بالنسبة للنشأة البرزخية بصري (قوله وللظاهر في ولد الزنا الخ) فيه

دل عليه قوله اذا قبل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أى كما اذا قلنا انها لزوجها في
الدنيا وهذا يتدفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في قول الشيخ بان يراد بابدالها للزوجة المذكورة
فليتامل (قوله وكذا قوله اذا قبل كيف وقد صح الخبر به الخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر
فتأمل (قوله قال لا حسنهما خلقا كان عندها في الدنيا) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر (قوله ويقول في
الطفل الخ) ويكتفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قوله لا بد من الدعاء للبيت بخصوصه كما مر لثبوت هذا

فرطكم على الحوض وشوا امات في حياتهما أم بعدهما أم بينهما خلافا لشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه وفي من أسلم تبعا لأحد

أصوله أن يقول لأصله المسلم ويحرم الدعاء بخروى الكافر وكذا من شك في إسلامه ولو هو والديه بخلافه من ظن إسلامه ولو بقرينة كالدار
هذه هو الذي يتجه من اضطراب في ذلك (١٤٣) (وسلفا وذخرا) بالمعجمة شبه تقدمه لها بشيء نفيس يكون أمامها مدخرا إلى وقت

نظر يعلم بما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لاخروى لكافر على احتمال هنا
دون ما تقدم ظاهر (قوله وكذا من شك الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الأذرى فلو جهل إسلامهما
فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والأحوط تعليقه على إيمانهما لاسما في ناحية كثر الكفار فيها ولو
علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شك فيه لم يخف الحكم بمأمره قال ع ش أى من أنه يدعو المسلم منهما
ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم ما تقرر كله فمألو علم الإسلام الميت أو ظن فلو شك إسلامه
كالملك الصغار حيث شك في أن السابى لهم مسلم فيحكم بأسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال
ابن حجج الأقرب أن لا يصلى عليه أه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلى عليه ويعلق النية كما لو اختلط مسلم
بكافر ويؤيده قول الشارح م ر الآنى في شرح ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بإسلامه
وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه أن كان مسلما أه واعتمد شيخنا ما قاله ابن حجج (قوله مدخرا)
خبر ثان ليسكون عبارة شيخنا والذخر بالمعجمة الشيء النفيس المدخرف شبهه الصغير لكونه مدخرا أمامها
لوقت حاجتها له فيشفع لها كما صح في الحديث أه (قوله اسم المصدر الخ) انظر هلا كان مصدرا غاية الأمر
أنهم تصرفوا فيه بتعويض هاته عن واوه كوعدة ووهب هبة ورشيدى عبارة البحرى والظاهر أنه مصدر
كعدة لأنه عوض من المخدوف التاء أه (قوله الذى هو الخ) عبارة النهاية بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى
واعظا والمراد به وما بعده غاية وهو الظفر المطلوب من الخبر وثوابه أه وعبارة المغنى بمعنى اسم مفعول
أى موعظة أو اسم فاعل أى واعظا أه قول المتن (ونقل به الخ) هذا لا يتأتى في إلا بون الكافرين بحيرى
(قوله أى بثواب الصبر الخ) هذا التقدير مبنى على أن نفس المصيبة لا يثاب عليها وسيأتى تحريره في كلام
الشارح في مبحث التعزية بصري (قوله هذا الخ) أى قوله وأفرغ لصبر بحيرى (قوله لا يتأتى إلا فى حى)
تقدم عن النهاية أن المراد به غاية من الثواب (قوله زاد) إلى قوله وأتيا ن الخ في النهاية والمغنى (قوله إذا الفتنة
يكفى بها) لكن لا يظهر حينئذ نسكته التقييد بالبعدية بصري وسم (قوله وذلك) أى الدعاء للوالدين نهاية
(قوله ندبا) إلى قوله وضابط الخ في النهاية والمغنى إلا قوله وفى رواية ولا تضلنا بعده (قوله بضم أوله وفتح ه)
أى من أحرمه وحرمه والثانية أفصح شيخنا قول المتن (أجره) أى أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة فإن المسلمين
في المصيبة كالشيء الواحد مغنى ونهاية (وأغفر لنا وله) أى ولو صغير إلا أن المغفرة لا تستدعى سبق ذنب
ع ش زاد شيخنا ولا بأس بزيادة وللمسلمين أه (قوله فيسن ذلك) نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى
بالسنن فالقياس كما قاله الأذرى الاقتصار على الأركان نهاية ومغنى واسنى وسم وشيخنا أى بل يجب ذلك
الاقتصار أن غلب على ظنه تغيره بالزيادة ع ش وتقدم في الشرح مثله (قوله أن يلحقها الخ) أى أن تكون
مقدار الثانية (قوله أو تطويلها الخ) عبارة النهاية وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث
الوارد فيه أه وأقره سم قال ع ش قوله كما بين التكبيرات أى الثلاثة المتقدمة وظاهره م ر حصول
السنة ولو بتكرير الأدعية السابقة أه وقال الرشيدى الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين
تكبيرتين من أى التكبيرات ويغدان يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فليراجع أه وعبارة شيخنا
ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن
حواله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ اليا بلى نعم وردت هذه في بعض الأحاديث أه قول المتن (فلم يكبر حتى

بالنص لخصومه شرح م ر ولو دعا له بخصومه كفى ولو شك في بلوغه فهل يدعو له بهذا الدعاء لأن الأصل عدم
البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا شرح م ر (قوله إذا الفتنة يكفى بها عن
العذاب) لا ينظر حينئذ معنى بعده (فرع) لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنن فالقياس الاقتصار
على الأركان قاله الأذرى شرح الروض (قوله قيل وضابط التطويل) وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما

حاجتها له بشفاعته لها كما
صح (وعظة) اسم المصدر
الذى هو الوعظ أى واعظا
وفى ذكره كاعتبار أو قدما
أو أحدهما قبله نظر
إذ الوعظ التذكير
بالعواقب كالاغتبار وهذا
قد انقطع بالموت فإن أريد
بهما غايتهما من الظفر
بالمطلوب اتجه ذلك
(واعتبارا) يعتبر أن يموت
وفقده حتى يحملهما ذلك
على عمل صالح (وشفيعا
ونقل به) أى بثواب الصبر
على فقده أو الرضا به
(موازينهما) وأفرغ الصبر
على قلوبهما) هذا لا يتأتى
إلا فى حى زاد فى الروضة
وغيرها ولا تقتنهما بعده
ولا تحرمهما أجره وأتيا ن
هذا فى الميتين صحيح إذ
الفتنة يكفى بها عن العذاب
وذلك لو ردد الأمر بالدعاء
لابويه بالعافية والرحمة
ولا يضرب ضعف سنده لأنه
فى الفضائل (و) يقول (فى
الرابعة) ندبا (اللهم لا تحرمنا)
بضم أوله وفتح ه (أجره ولا
تفتنا بعده) أى بارتكاب
المعاصى لأنه صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان يدعو
به فى الصلاة على الجنائز وفى
رواية ولا تضلنا بعده زاد
جمع وأغفر لنا وله وصح
أنه صلى الله عليه وسلم

كان يطول الدعاء عقب الرابعة فيسن ذلك قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان أه
وهو تحسك غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى

كبر امامه اخرى) اى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات (١٤٣) فكان التخلف بتكبيره فاحشا كمو

بركعة وخرج بحجى كبر مالمو
تخلف بالارابعة حتى سلم لكن
قال البارزى تبطل أيضا
واقره الاسنوى وغيره
لتصريح التعليل المذكور
بان الرابعة كركعة
ودعوى المهمات أن عدم
وجوب ذكر فيها ينفى كونها
كركة بمنوعة كيف
والاولى لا يجب فيها ذكر
علي مامر وهى كركعة
لاطلاعهم البطلان بالتخلف
بها ولم ينبوه على الخلاف في
ذكرها اما اذا تخلف بعذر
كنسيان وبطء قراءة وعدم
سماع تكبير وكذا جعل
عذر به فيما يظهر فلا بطلان
فيراعى نظم صلاة نفسه قال
الغزى لكن هل له ضابط
كافي الصلاة لم ارفيه شيئا اه
ويظهر الجزى على نظم
نفسه مطلقا لما مر ان
التكبير بمنزلة الركعة وقد
قالوا بعد التكبير هنا انه
يجرى على نظم نفسه وبعد
الركعة في الصلاة لايجرى
على نظم نفسه فافترقا وكان
وجهه انه لا مخالفة هنا
فاحشة في جرية على نظم
نفسه مطلقا بخلافه ثم وقع
لشارح أن الناسى يقتضيه
التاخر بواحدة لا بشنتين
وذكره شيخنا في شرح
منهجه وغيره مع التبري منه
فقال على ما اقتضاه كلامهم
اه والوجه عدم البطلان
مطلقا لانه لو نسى فتأخر

كبر امامه الخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراخ
المأموم هل نقول بالصحة ام بالبطان هو محل نظر انتهى عميرة اقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم
يتخلف حتى كبر امامه اخرى ع ش قول الماتن (اخرى) وظاهر ان الاخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى
الا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب منه ان يتاخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية
لا يقال سبقه بشيء ع ش (قوله اى شرع) الى قوله لكن قال الخ في النهاية والمغنى والاسنى (قوله) وخرج
بحجى كبر مالمو تخلف بالارابعة الخ) أى فلا تبطل فيأتى بها بعد السلام وهو وكذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست
كالركعة خلافا لما صرح به البارزى في التمييز من البطان مغنى ونهاية واسنى وشيخنا ويأتى في الشرح
اعتماد مقالة البارزى وعن سم رده وقال السيد البصري ينبغي ان يفصل في المتخلف بالارابعة الى سلام
الامام فيقال بالبطان ان اتى فيها الامام بذكر لفحش التخلف كبقية التكبيرات وقول الشيخين كغيرهما
حتى كبر الخ تصوير فلا ينافيه وان الى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم فحش مخالفة اه وهذا
وان كان وجيبا من حيث المدرك لكنه كاحداث قول في مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله) لتصريح
التعليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ (ودعوى المهمات الخ) اى ويؤيد الما فمهم الماتن من عدم البطان
بالتخلف بالارابعة (قوله) كيف والاولى لا يجب الخ) يفرق بانها محل الواجب بالاصالة وبهذا يندفع قوله ولم
ينبوه الخ سم (قوله) على مامر اى من تصحيح المصنف (قوله) وهى كركعة لاطلاعهم البطلان الخ) يتأمل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبيره الاحرام ولا معنى للتخلف بها الا عدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم زاد البصرى واقتصار أصل الروضة على التخلف
بالثانية او الثالثة وعدم تعرضه للاولى مشعر بمغايرتها في الحكم للتكبير تيزو لعل وجهه ماشرت اليه من
عدم تصوره وقد اخذ في المهمات من عدم التعرض للارابعة مخالفتها لما ذكر اى في البطان وايضا قول
المنهاج لو تخلف المقتدى الخ مخرج للتخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتدو بعده لم يتخلف بها فليتأمل
اه (قوله) اما اذا تخلف الى قوله فيراعى في النهاية والمغنى (قوله) فلا بطلان عبارة النهاية فلم تبطل بتخلفه
بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم اه وكذا في المغنى الا أنه عبر بلى ما بديل كما قال ع ش قال
سم على ابن حجيج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق التخلف بتكبيرتين الا بعد شروع الامام في الرابعة
اه (قوله) هل له اى للتخلف بعذر (قوله) ضابط اى كشروع الامام في الثالثة (قوله) مطلقا اى ولو
شرع الامام في الرابعة (قوله) بعد التكبير اى بعد التخلف بتكبير واحدة فقط بعذر (قوله) فافترقا اى
التكبير هنا والركعة في الصلاة فكان الاول تانيث الفعل (قوله) مطلقا اى سواء تخلف بتكبير او اكثر
(قوله) لشارح الخ) وافقه النهاية والمغنى كما مر (قوله) والوجه عدم البطان مطلقا الخ) ويمكن حمل النسيان
على نسيان القراءة وحيث فلا اعتراض ع ش عبارة البجيرى قوله والوجه الخ مسلم في نسيان الصلاة او
الاقتداء دون غيره كنسيان القراءة حجابى وشورى اه وعبارة شيخنا فان كان بعذر كبطء قراءة ونسيان
او عدم سماع تكبير او جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبير بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا
محمول على ما اذا نسي القراءة ومثله بطؤها واما اذا نسي الصلاة فالمتعمدان لا تبطل ولو بالتخلف لجميع

أفاده الحديث الوارد فيه شرح مر (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بانها محل الواجب بالاصالة
وبهذا يندفع قوله ولم ينبوه الخ (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الى إطلاعهم البطان بالتخلف بها) يتأمل
هذا الكلام فان الاولى هى تكبيره الاحرام ولا معنى للتخلف بها الا عدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها (قوله) وذكره شيخنا في شرح منهجه الخ) عبارة شرح
المنهجه فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبير قبل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم اه
ومثله في شرح البهجة وكتب شيخنا الشهاب البرلى بما مشه ما نصه اقضى هذا انه لو استمر في الفاتحة لبطء
القراءة مثلاً حتى شرع الامام في الثالثة بطلت فالواجب عليه حيثئذ ان يقطع الفاتحة ويتابعه قبل شروعه في

عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى ولو تقدم عمدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح رجرى عليه شيخنا أيضا

التكبيرات اه أى ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل (قوله ويشكل عليه أى على عدم البطلان بالتقدم المذكور (قوله فالتقدم بها أولى) لا يعتمد على النهاية والمغنى والزيادة وشيخنا وقال البصري اقول إذا قيل بان التقدم كالتأخر فهل يصور بنظير ما ذكره فى التأخر فلا تبطل صلاته إلا إذا شرع فى تكبيرة ولم يأت إمامه بالقبلى قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيرة لم يفعلها الإمام وإن شرع الإمام فى التألفظ بها عقب فراغه منها محل تأمل والذي يظهر أنه إن كان مرادهم الأول اتجه ما قالوه لوجود ما يضر مع التأخر مع التقدم الخش أو الثانى اتجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيرة المخالفة فيه يسيرة جدا لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فليتأمل ولو جمع بين الكلامين بتنزيل كل على حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وبما بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متغلبا لم يضر لأنه زيادة ذكر فى تكبيرة لا تقديم تكبيرة ويتردد النظر فى حال الإطلاق اه وجزم ع ش بالبطلان فيها عبارته قوله مر ولو تقدم على إمامته بتكبيرة الخ أى وقصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فإن قصد بها الذكر المجرد لم يضر كالوكرر الركن القولى فى الصلاة اه قول المتن (ويكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر لإحرامه عن إحرام الإمام فى الأولى أو عن تكبيرة فيما بعدها وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكثر لا اصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة الخ برماوى وسم قول المتن (ويقرأ الفاتحة) أى إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى إن شاء وإن شاء أخرىها لتكبيرة أخرى سم زاد شيخنا لأنها لا تتعين بعد الأولى وقال الشيخ غرض تتعين بعد الأولى فى حق المسبوق دون الموافق اه ويؤيد ما قاله سم من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الآتى وفى النهاية والمغنى ما يوافقهم نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (قوله فى تكبيرة غيرها) أى كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء نهاية ومغنى سم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبيرة الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها فى محلها الاصلى ولو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تأخيرها سواء

ويشكل عليه ما مر أن التقدم الخش فإذا ضر التأخر بتكبيرة فالتقدم بها أولى ويمكن أن يحجب بان التأخر هنا أخش إذ غاية التقدم أنه كزيادة تكبيرة وقدمه أن الزيادة لا تضر هنا وإن نزلوا التكبيرات كالركعات بخلاف التأخر فإن فيه فحشا ظاهرا (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام فى تكبيرة (غيرها) أى الأولى لأن ما أدركه أول صلاته فإعنى ترتيب نفسه

الثالثة هذا قضية كلامه رحمه الله اه ولقائل أن يقول لا يتجه البطلان بمجرد التخلف إلى شروع الإمام فى الثالثة وإنما تبطل بتخلفه ومشيه على نظم صلاته لأن التكبيرتين هنا بمنزلة الأكثر من ثلاثة أركان فى باقى الصلوات ولا بطلان هناك بمجرد التخلف إلى تلبس الإمام بالأكثر بل بالتخلف والمشى على النظم بعد التلبس بالأكثر فليتأمل ومعلوم أن عبارة شرح المنهج المذكورة فى أعم من النسيان سكن يتعين فى النسيان ما قاله الشارح لما بينه مما هو فى غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال قياس أن التخلف بتكبيرة إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدها كما أفاده قوله حتى كبر الإمام أخرى أن التخلف بتكبيرتين إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدهما فالتخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شروع الإمام فى الرابعة فى قول شيخنا اقتضى هذا أنه لو استمر فى الفاتحة لبطء القراءة مثلا حتى شرع الإمام فى الثالثة الخ فيه نظر بل قياس ما قلنا أنه يقرأ حتى شرع الإمام فى الرابعة إلا أن يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهى الرابعة (فالتقدم بها أولى) لا يعتمد هم (قوله ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام فى غيرها) أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته فيشمل من أدرك بعد إحرامه قدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا اصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة إذ لو أراد الاصطلاحى لكان قوله ويقرأ الفاتحة منافيا له ومع قوله بعده ولو كبر الإمام أخرى الخ وقوله وإن كبرها وهو فى الفاتحة الخ من القرائن الواضحة على أنه أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته ويقول ويقرأ الفاتحة أنه يجب عليه قراءتها إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى وهذا التقدير لا ينافى قوله نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (ويقرأ الفاتحة) أى إن شاء وإن شاء أخرىها لتكبيرة أخرى (فى المتن وإن كان الإمام فى غيرها) أى بان أدرك الإمام بعد الثانية مثلا (قوله فى المتن)

قرأ ما يمكن فيه أو لافيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط حيث قرأ ما تمكن وإذا أخرها يتجه أن تجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون الا كاملة اه سم بتصرف قول المتن (قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية اطلاقه ولو احرم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى كما تقدم عن سم خلافا لما نقل عن الجوهري من تأخير القصد المذكور (قوله نظير ما مر الخ) أي من انه لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحملها عنه نهاية ومعنى (قوله) وقد يقال الخ) سيأتي عن النهاية والمغني ما يوافق (قوله) هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الاصل (قوله) الا على الضعيف) أي أنها لا تجزى. بعد غير الاولى (قوله) فلعله الخ) أي على تقدير هذه الارادة سم قول المتن (تركها الخ) أي فلما اشتغل بكامل الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه ر سم على المنهج اقول ولعل شرطه عدم طول المكث ع ش قول المتن (وتابعه في الاصح) ويتحمل عنه باقيها كالمركب الامام والمسبوق في اثناء الفاتحة ولا يشكل هذا أي سقوط الفاتحة بعضها هنا وكلاهما قبله بما مر ان الفاتحة لا تتم في الاولى لان الاكمل قراءتها فيها فيتحملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيرة المسبوق لم تسقط عنه القراءة مغني ونهاية (قوله) ان لم يكن) الى قوله وان حولت في النهاية والمغني (قوله) ان لم يكن اشتغل بتعوذ) أي ولا افتتاح نهاية (قوله) والا قرا بقدره الخ) وتحريره انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية او الثالثة ازم التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعد ان غلب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله ويكون متخلفا بعد زوي ينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافقة للقراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها فتخلف لا تمام الواجب عليه اه وبعبارة سم قوله ولا قرا بقدره لا يبعد على هذا ان يقال فان قرا بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبر هو ولحقه واذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارقوه وعلى هذا فهل يغني عن المفارقة قصد تاخيرها الى تكبيرة اخرى لعدم تعيين الاولى للقراءة اه اقول قضية ما مر من قول النهاية ازم التخلف الخ عدم الاغناء والله اعلم قول المتن (وإذا سلم الامام الخ) يتردد النظر فيما لو سلم الامام والمسبوق في اثناء الفاتحة او قبل الشروع فيها فهل تسقط عنه بقيتها في الاول وكلها في الثاني او لا محل تأمل ثم رايت كلام المغني والنهاية مصرحاً بالثاني بصري وقد مرنا انفاً (قوله) لان الجنازة ترفع حينئذ) أي فليس الوقت وقت تطويل نهاية

ولو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة الخ) لو احرم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى فكبر الامام اخرى قبل مضى زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبوق حقيقة ولا اعتبار بقصده تاخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها او لا لان قصد تاخيرها صرفها عن هذا المحل فيه نظروا كذا يقال لو تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تاخيرها سواء قرأ ما تمكن منه او لا وكيف الحال فيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط في الاولى ولا اعتبار بقصده المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما تمكن (قوله) في المتن قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم (قوله) هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الاصل (قوله) لا يتأتى إلا على الضعيف) أي أنها لا تجزى. بعد غير الاولى (قوله) فلعله الخ) أي على تقدير هذه الارادة (قوله) ولا قرا بقدره) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لانه لما شرع في القراءة في محلها الاصل تعيين لها ويجوز التأخير الى تكبيرة اخرى لعدم تعيين القراءة بعد الاولى وحينئذ يقرأ جميع ما ازمه إذ لا يجوز توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظروا علق بعض الطلبة من تقرير مر في الدرس في بعض الاعوام الثاني (والا قرا بقدره) لا يبعد على هذا ان يقال فان قرا بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبر هو ولحقه وإذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارقوه على ما تقدم فيما اذا اراد الامام الهوى للسجود قبل ان يتم المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح أو تعوذ بما فيه وعلى هذا فهل يغني عن المفارقة قصد تاخيرها الى تكبيرة

(ولو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير ما مر في المسبوق في بقية الصلوات وهذا إنما يأتي على تعين الفاتحة عقب الاولى كذا قيل وقد يقال بل يأتي على ما صححه المصنف ايضا لأنها وان لم تتعين لها هي منصرفة اليها إلا ان يصرفها عنها بتأخيرها الى غيرها جري السقوط نظرا لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة إن اراد به الوجوب لا يتأتى إلا على الضعيف فلعله ترك التنبيه عليه للعلم به مما مر (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) إن لم يكن اشتغل بتعوذ ولا قرا بقدره نظير ما مر (وإذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها) وجوبا في الواجب وندبا في المندوب (وفي قول لا تشترط الاذكار) فيأتي بها نسقا لان الجنازة ترفع حينئذ وجوابه

(قوله يسن إبقاؤها الخ) والمخاطب بذلك هو الولي في أمره بتأخير الحل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشرين للمحل وأن اردوا الحل استحب للأحاديثهم بعدم الحل اه ولو قيل المخاطب بذلك المباشرين ثم الولي ثم الاحاد لم يبعد (قوله حتى يتم المقتدون) عبارة شرح الروض ويستحب ان لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتة فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع وقضيته أن الموافق كالمسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشی بها فصلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وأن يكون محاذيا لها كالماوم مع الامام اه زاد النهاية على القول بذلك المار في صلاة الجماعة اه وزاد المغني على تلك ايضا وان بعدت بعد ذلك اه قال ع ش قوله مر بشرط ان يكون قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومفهومه انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقد يشعر كلام حج بخلافه وقوله مر أكثر من ثلثائة الخ اي يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل يزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الأصل عدم التقدم وقوله مر وأن يكون محاذيا لها أي بأن لا تتحول عن القبلة وقوله على القول بذلك الخ اي القول المرجوح اه ع ش (قوله وان حولت عن القبلة) يظهر انه تعميم لقوله وبعده فقط لا لقوله قبل الخ ايضا (قوله مالم يزد الخ) ظاهره انه قيد في الثاني فقط او فيهما وعلى كل ففيه مخالفة لما تقرر في المغني من ان البعد في الدوام لا يضر جاز ما به جزم المذهب فليراجع وليحرر بصرى اقول تقدم اتفاق ع ش حمل كلام النهاية على ما يوافق كلام المغني والحاصل انه لو احرم على جنازة وهي قارة لم يضر بعد ذلك رفعها وتحويلها عن القبلة والزيادة بينهما على ثلثائة ذراع ووقوع حائل بينهما كفي الجبري عن الحلبي ويقيده ايضا كلام المغني والنهاية وشيخنا واما لو احرم عليها وهي سائرة فيشترط كل من عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثمائة وعدم الحائل عند التحريم فقط على ما مر عن المغني وع ش ووافقهما شيخنا في جميع ذلك إلا في عدم الزيادة فاشترطه وفاقا لزيادى وسم في الدوام ايضا وقال ماجرى عليه سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام ايضا ضعيف اه وظاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم الزيادة وعدم الحائل في الدوام ايضا قول الماتن (ويشترط شروط الخ) أي يشترط في صلاة الجنائز شروط غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبال نهاية ومغني (قوله والقعدة) اي ان اراد الاقتداء سم ولعل المناسب اي لو فرض الاقتداء بالميت (قوله لو فرض) اي السجود (قوله ذلك) اي النظر محل السجود لو فرض النظر (قوله وهذا هو الوجه) اي سن النظر محل السجود (قوله وذلك) اي اشتراط ما ذكر (قوله وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله كما يأتي) اي في المسائل المنشورة (قوله بلا طهارة) اي للميت (قوله وإنما المراد منه) أي من كلام الرافعي و (قوله ان كون الحاضر) أي الميت

أخرى لعدم تعين الأولي للقراءة (قوله) وأنه لا يضر رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وان حولت عن القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب ان لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتة فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قال في المجموع وقضيته ان الموافق كالمسبوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشی بها وصلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وأن يكون محاذيا لها كالماوم مع الامام ولا يضر المشي بها الخ اه ومثله في شرح العباب فليتأمل مع قول الشارح قبل إحرام المصلي مع قوله وان حولت عن القبلة وبالجملة فالعتمدان من احرم بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وان بعدت وتحولت عن القبلة ومن احرم بعد رفعها اشترط عدم البعد والتحول فان بعدت او تحولت قبل سلامه بطلت صلاته (فرغ) لو رفعت قبل فراغ المسبوق وبعدت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعدها والوجه عدم صحة الاقتداء بل عدم انعقاد نفس الصلاة اخذنا ما تقدم خلافا لما توهمه طلبة فانهم توهموا اغتفار البعد في حقه تبعا لاغتفاره في حق امامه (قوله والقعدة) أي ان اراد الاقتداء

أنه يسن إبقاؤها حتى يتم المقتدون وأنه لا يضر رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وان حولت عن القبلة مالم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد (وتشترط شروط الصلاة) والقعدة أي كل ما مر لها مما يتأتى بحجته هنا وظاهر أنه يكره ويسن كل ما مر لها مما يتأتى بحجته هنا أيضا نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنائز وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذا من بحث الباقيين ذلك في الاعنى والمصلي في ظلية وهذا هو الوجه وذلك لانها صلاة وتقدم طهر الميت كما يأتي وقول ابن جرير كالشعبي تصح بلا طهارة رد بأنه خارق للاجماع وابن جرير وان عد من الشافعية لا يبعد تفرده وجها لهم كالمرني ووقع للاسنوي أنه فهم من كلام الرافعي وجوب استقباله القبلة تنزيلا له منزلة الامام كما نزلوه منزلته في منع التقدم عليه ورد بأنه تخيل فاسد إذ الميت غير مصف فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الرافعي لا يفهمه وإنما المراد منه

الحاضر و (قوله أمام المصلي) أي قدامه و (قوله ابتداء) أي في ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فإنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء و (قوله مانع) أي من انعقاد الصلاة كروى (قوله بالرفع) إلى قوله وكون الخ في النهاية والمغنى إلا قوله ولا ينافيه إلى المتن (قوله لانهم الخ) هذه علة لعدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا لا شفعم الله فيه وانما وصلت الصحابة على النبي ﷺ فرأى كبارواه البيهقي قال الشافعي لعظم امره و تنافسهم في ان لا يتولى الصلاة عليه احد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يوم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقدما في كل شيء ويتعين للخلافة ومعنى صلوا فرادى قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه ﷺ فاذا هم ثلاثون الفا ومن الملائكة تسون الفالان مع كل واحد ملكين وما وقع في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين الفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعله اراد من المدينة والا فقد روى ابو زرعة المروزي انه مات عن مائة الف واربعة وعشرين الفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه اه قال ع ش قوله مر ما من رجل الرجل مثال وقوله مر فيقوم على جنازته أي بان صلوا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهره وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع اه ع ش وقال الرشيدى قوله أي جماعات بعد جماعات لعل معناه انهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلي كل واحد وحده من غير امام حتى يلائم ما قبله فتاهل وقوله لان مع كل واحد ملكين ظاهر هذا ان الحفظة يشاركون في العمل فايراجع وقوله كلهم له صحبة الخ أي اماما من ثبتت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا صامع اسفاره وانتقالاته قاصرا على هذا فالواحد منا يتفق له ان يجتمع بنحو هذا العدد أو اكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة الف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن سمع وروى فهم كثير ايضا فتدبر اه (ولا ينافيه) أي قوله لعذر عدم الاتفاق الخ عبارة ع ش قد يقال يشكل عليه ما تقرر ان الولي اولى بامامتها وقد كان الولي موجودا كعنه العباس رضي الله تعالى عنه وقد يجاب عن ذلك بان عادة الساق جرت بتقديم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا إلى التأخير إلى تعين الامام وفيه نظرا اه (قوله لانه لو تقدم الخ) قد يقال إن كان معروفا في زمنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة الجنازة مفوضة إلى الولي فلا إيهام إذ لاحق للولي فيها أو إلى الولي ان كان الجديد معترضا ولا يفيد دعوى الخصوصية بصري وسم ولك ان تمتع ثبوت توقف الجديد على كون التفويض إلى الولي مشهورا في زمنه صلى الله عليه وسلم وكمن حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فجر دجربان عادة الاولياء في ذلك الزمن بتقديم الامام الأعظم في صلاة الجنازة كاف في التوهم كما هو ظاهر ايضا (قوله لتوهم انه الخليفة) أي فربما تبت على ذلك فتنة ع ش (قوله به) أي بالامام الأعظم و (قوله إذ ذاك) أي في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو صليا) أي ميزاتهما ومعنى (قوله لانه) تعليل للمتن (قوله والحصول المقصود) وهو الدعاء للبيت (قوله ويجزى) إلى قوله ومراخفه وقفه وسكت عنه النهاية والمغنى لكنه اقره ع ش ثم قال وبقي ما لو كان لا يحسن إلا الفاتحة فقط هل يكررها أو لا فيه نظرا والقرب بل المتعين الاول لقيامها مقام الادعية اه أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومر آخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين) عبارة هناك فقال أي الاذرعى في باب الجنائز من لا يسقط تيممه الفرض وفاقد الطهورين ان تعينت على احدهما صلى فيل الدفن ثم اعادها اذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فاجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز اه (قوله لها) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب) أي لسقوط فرضها نهاية (لانه) إلى قوله على ما

(قوله لا اختصاص الامامة به اذ ذاك) ان اريد حتى امامة الجنازة فهذا التخصيص ينافي ان الحق شرع الاولى اذ مقتضى ذلك علم الصحابة وعملهم بذلك او امامة ما عدا الجنازة اشكل لتعليل التوهم بذلك (ولو لمع وجود

أمام المصلي ابتداء مانع
(الاجماع) بالرفع فلا
يجب بل تسن لانهم صلوا
عليه صلى الله عليه وسلم
فرادى وإن كان لعذر عدم
الاتفاق على امام خليفة بعد
ولا ينافيه الجديدا لا لأنه
لو تقدم الولي لتوهم انه الخليفة
لاختصاص الامامة به إذ
ذاك (ويسقط فرضها
بواحد) ولو صليا مع
وجود رجل لانه لا يشترط
فيها الجماعة فكذا العدد
كغيرها وكون صلاة الصبي
نظرا لا يؤثر لانه قد يجزى
عن الفرض كالمبلغ بعدها
في الوقت والحصول المقصود
بصلاته مع رجاء القبول
فيها كشر ويجزى الواحد
ايضا وان لم يحفظ الفاتحة
وغيرها وقف بقدرها ولو
مع وجود من يحفظها فيما
يظهر لان المقصود وجود
صلاة صحيحة من جنس
المخاطبين وقد وجدت وم
أو اخر التيمم حكم صلاة
فاقد الطهورين ومن لا يغنيه
تيممه عن القضاء فراجع
(وقيل يجب اثنان وقيل
ثلاثة) لانه صلى الله عليه
وسلم قال صلوا على من
قال لا إله إلا الله

واقل الجمع اثنان او ثلاثة (وقيل اربعة) كما يجب اى على هذا القول ان يحملها اربعة لان مادونه اراء بالميت ولا تجب الجماعة على كل وجه (ولا تسقط بالنساء) ومثلن الخنثى (وهناك) اى بمحل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه اخذا بما ياتى عن الوافى (رجال) اورجل ولا يخاطبن بها خيئذ بل اوصى يمين على ما يحتمه جمع قيل وعليه يلزم من امره بفعلها بل وضربه عليه اه وهو بعيد بل لا وجه له وانما الذى يتجه ان محل البحث اذا اراد الصلاة والاتوجه الفرض عليهن (فى الاصح) لان فيه استهانة به ولان الرجال اكمل فدعاؤهم اقرب للاجابة اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما يحتمه المصنف لكن نوزع فيه بان الجمهور على خلافه وانما لزمتهن ولم تسقط بفعلهن مع وجود الصبي المريد لفعلها على ذلك البحث لان دعاه اقرب للاجابة منهن وقد يخاطب الانسان بشيء وتوقف صحته منه على شيء آخر ولك ان تقول اقرية دعائه تاتى حتى فى اجتماعه مع الرجال ولم ينظر واليهما خيئذ وكونه من جنسهم لا جنسهن لا اثر له هنا على

بحته فى النهاية والمغنى الا قوله اخذ الى المتن (قوله وقل الجمع الخ) اى الذى دلت عليه الواو فى صلوا الخ عرش (قوله وقل الجمع اثنان او ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع رشيدى (قوله كما يجب الخ) عبارة المغنى بناء على معتقده فى حل الجنازة انه لا يجوز النقصان عن اربعة لان الخ فالصلاة اولى اه (قوله ولا تجب الجماعة) اى فيصلون فرادى ان شاؤوا فى المجموع عن الاصحاب لوصلى على الجنازة عددزائد على المشر وطوقت صلاة الجميع فرض كفاية مغنى ونهاية ويأتى فى الشرح مثله (قوله اى بمحل الصلاة الخ) عبارة النهاية والمغنى والوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر اه (قوله مما يأتى) اى فى شرحه ويصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم ان كان الرجل او الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر اه سم (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس و (قوله اوصى) قد يشمله المتن لان الرجال قد تطلق بمعنى الذكور كما فى حديث فلاولى رجل ذكر سم وفى المغنى ولو عبر بقوله وهناك ذكر يميز شمل ما ذكر ولكن اخصر اه (قوله قيل وعليه الخ) اعتمده المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملى (قوله يلزم من امره بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فلا يبعد ان تجزى صلاتهن قاله سم وقد يفيد قول الشارح وانما الذى يتجه ويصرح بذلك قول المغنى والاولى ان يقال ان امتنع اجزأت صلاتهن والا فلا اه (قوله لان) الى قوله ولك فى النهاية والمغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية والمغنى ذكر اى ولا خنثى فيما يظهر اه ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله فتلزمهن الخ) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الا إعادة انتهى ولو حضر بعد إحرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب سم وشورى وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط الخ ولعل عرش لم يطلع على ذلك النقل فقال ما نصه والقياس انه يجب على الخنثى او غيره من الرجال اذا حضر بعد الدفن ان يصلى على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهن) وإذا صالت المرأة سقط الفرض عن النساء نهاية ومغنى اى فلم يأتى عرش (قوله وتسكن لهن الجماعة الخ) وهو المعتمد كما فى غير هامن الصلوات وقيل لا تستحب لهن وقيل تسكن لهن فى جماعة المرأة مغنى (قوله وانما لزمتهن الخ) فيه ان الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شىء اخر) اى كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على الخ) اعتمده م ر (قوله اى بمحل الصلاة الخ) فان قيل القياس عموم الخطاب انها لا تسقط بالنساء فى محله مع وجود رجال ولو بمحل آخر وان بعدوا وظنوا انه ليس فى محله الانساء غاية الامر انهم ان قربوا وجب الحضور للصلاة والاصول بانهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحله اذا لم يظن ان فيهم غيرهم من الرجال بالفرض ويمنع الاخذ بما يأتى باختلاف المقامين ومدر كم ما قلنا يأتى فى ذلك كلامهم كقولهم انه لو صالت المرأة لفقد الرجل ثم حضر لم تلزمه الصلاة إلا أن يحمل على ما اذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بمحل الميت الانساء قبل صلاة النساء والا لزمته الصلاة (قوله اى بمحل الصلاة الخ) والوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر شرح م ر (قوله رجال اورجل) نعم ان كان الرجل او الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر (قوله اورجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس (قوله اوصى يمين) قد يشمله المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما فى حديث فلاولى رجل ذكر (قوله قيل وعليه يلزم من امره) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فهل يصلين لحرمة الميت وتجزيهن صلاتهن ولا تجزى ولا بد من الصلاة عليه بعد الدفن اذا اطاع الصبي او حضر بالغ وصلاتهن انما كانت لحرمة الميت فيه نظرو الاول غير بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الا إعادة اه ولو حضر بعد إحرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب (بحته المصنف) عبارة الروض وصلاتهن فرادى افضل قال فى شرحه وتعبيره بذلك اولى من قول

انها إنما تقتضي انه يندب لمن الاتهام به لا منع صحة صلاتهن ودعوى انه قد يخاطب الانسان الى اخره تحتاج لتأمل فان اطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذي يشهد له ان ثبت انهم في صورة ما وجبوا على واحد او جمع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بفعله إذا اراد غير

المخاطب به التبرع به فان ثبت ذلك ايد ذلك البحث وإلا كان مع عدم انضاح معناه خارجا عن الفواعل على انه مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال فلا يقبل فتأمل وفي المجموع والرجل الاجنبي وان كان عبد الولي من المرأة القريبة والصبيان اولي من النساء اه قيل هذه العبارة مشككة لاقتضائها سقوطها بهامع وجود البالغ ورد بان الصورة انهم اردن الجماعة ومعهم بالغ او بمنزلة تقديم أحدهما أولى من تقديم احدها اه وعجيب ذلك الاستشكال باقتضائها ما مر مع انها صريحة في ان الكلام إنما هو في الاولوية بالامامة لا غير وجيئنا فكل ما ينبغي الراد ذكر ذلك لا ما ذكره لانه موهم ولو اجتمع خشي وامرأة لم تسقط بهاعنه لا احتمال ذكره بخلاف عكسه (ويصلي على الغائب عن البلد) بان يكون بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا اخذنا من قول الزركشي عن صاحب الوافي واقره ان خارج السور القريب منه كداخله يؤخذ من كلام الاستوى ضبط القرب هنا بما يجب الطالب منه في التيمم

أنها) أي أقرية دعاء الصبي للإجابة (قوله لا منع صحة صلاتهن) انظر من أين لزوم على هذا البحث منعها سم (قوله بان اطلاقها) الباء بمعنى اللام متعلق بتحتاج الخ والضمير للدعوى (قوله وإنما الذي يشهد له ان ثبت انهم في صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بانهم في هذه الحالة خوطبوا بأمروهم وضربهم لا بفعل الصلاة كما اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة أي على وجه الوجوب سم (قوله على انه مخالف الخ) فيه ان كثير ما يراد بالرجال المذكور سم أي يشمل الصبي (قوله فلا يقبل) أي ذلك البحث (قوله سقوطها بها) أي صلاة الجنائز بالمرأة (باقضائها) أي عبارة المجموع والجار متعلق بالاستشكال (قوله مع انها صريحة الخ) أي صراحة فيه سم (قوله فكان ينبغي الراد ذكر ذلك) قد يقال كلام الراد ظاهر في ذلك وان لم يصرح بما ذكر بل قد يدعى انه صريح فيه وقول الشارح لانه وهم محل تأمل بصرى (قوله ذكر ذلك) أي ان الكلام الخ (قوله لا ما ذكره) أي قوله ان الصورة الخ حاصلة انه كان ينبغي الراد ان يذكر في الجواب عن الاشكال ما قلنا وهو ان الكلام الخ لا ما قاله وهو ان السورة الخ اه كرى (قوله لانه الخ) أي ما ذكره (موهم) أي لصحة امامة احدها مع وجود الذكر (قوله ولو اجتمع) الى المتن في النهاية (قوله ولو اجتمع خشي وامرأة) قياس ذلك انه لو اجتمع خثائي لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم منهم لان كلامهم يحتتمل ذكره وانوته من عداه فيجب على كل منهم فعلها تأمل سم وغش (قوله لم تسقط بها عنه الخ) خلافا للبغي عبارته والظاهر الاكتفاء صلاة كل من الخشي والمرأة كما اطلقه الاصحاب لان ذكره غير محقق اه (قوله بخلاف عكسه) أي يسقط الفرض بفعل الخشي عن المرأة معنى قول المتن (ويصلي على الغائب الخ) أي خلافا لاني حنيفة ومالك معنى قول المتن (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء فتجوز صلاة الغيبة عليهم ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وان قال مر بالمنع سم على البهجة والمراد بالانبياء الذين يكون المصلي من اهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهما السلام ع ش والقلب الى ما قاله مر اميل بل قضية اطلاق الحديث الاتي انتهى عن الصلاة عليهم في غيبتهم ايضا (قوله بان يكون) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمعنى (قوله من قول الزركشي) عبارته من كان خارج السور ان كان اهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه والاوجه ان القرى المتقاربة جدا اثما كالقرية الواحدة نهاية (قوله وهو متجه الخ) اقره ع ش (قوله ولا يشترط) الى قوله ولا تسقط في النهاية والمعنى لا قوله وجاء الى ولا بد الخ (قوله اخبر الخ) ببناء الفاعل عبارة شرح المنهج والمعنى اخبرهم اه (قوله لانها الخ) عبارة النهاية لانها أي الرؤية ان كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبشة بباب المدينة لوجب ان تراه الصحابة ايضا ولم

أصله فان لم يكن رجل صليين منفردات قال في المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعي والاصحاب وفيه نظر وينبغي ان تسن له الجماعة كما في غير ما عليه جماعة من السلف اه وبه يعلم ان المصنف معترف بان الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوزع الخ اه (قوله لا منع صحة صلاتهن الخ) انظر من أين لزوم على هذا البحث منع صحة صلاتهن (قوله وإنما الذي يشهد له ان ثبت انهم في صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بانهم في هذه الحالة خوطبوا بأمروهم وضربهم لا بفعل الصلاة كما اشار اليه ذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة على وجه الوجوب (مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال) فيه ان كثيرا ما يراد بالرجال المذكور (قوله صريحة في ان الكلام الخ) أي صراحة فيه (قوله ولو اجتمع خشي وامرأة الخ) قياس ذلك انه لو اجتمع خثائي لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم منهم لان كلامهم يحتتمل ذكره وانوته من عداه فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله في المتن ويصلي على الغائب) يشمل النبي ويتصور في السيد عيسى

وهو متجه ان أريد به خد الغوث لا القرب ولا يشترط كونه في جهة القبلة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشي يوم موته وصلى عليه هو واصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره وقع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا بفرض صحته لا يبنى الاستدلال لانها وان كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن

أن الميت غسل كما شمله اطلاقهم نعم الاوجه ان له أن يعلق النية به فينوي الصلاة عليه ان غسل ولا تسقط هذه الفرض عن اهل محله كذا اطلقوه وظاهره انه لا فرق بين ان يمضى زمن يقصرون فيه بترك الصلاة وان لا ويمكن بناء ذلك على ان المخاطب بذلك اهله او لا او الكل ومرا ان الارجح الثاني وحيث ان عدم السقوط مع عدم تقصيرهم ومع استواء كل من علم بموته في الخطاب بتجهيزه فيه نظر ظاهر اما من بالبلد فلا يصلي عليه وان كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس كما شمله اطلاقهم وعند الحضور يشترط كما يأتي أن يجمعها مكان وان لا يتقدم عليه او على قبره وان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع نظير ماسر في الماسوم مع امامه (ويجب تقديمها) اي الصلاة (على الدفن) لانه المنقول فان دفن قبلها اثم كل من علم به ولم يعذر وتسقط بالصلاة على القبر (وتصح) الصلاة (بعده) اي الدفن للاتباع قيل بشرط بقاء شيء من الميت اه وفيه نظر لان غيب الذنب لا يفي كما هو مقرر في محله

ينقل وان كانت لان الله تعالى خلق له ادراكا فلا يتم علي مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وايقضوا وجب ان تبطل صلاة الصحابة اه قال ع ش (فرع) لو بعد الميت عن المصلي بان كان على مسافة القصر فاكثرا مثلا لكان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل تصح صلاته من البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد ولا تصح مع ذلك لانه حاضر او في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر والمتجه عندي الاول وان اجاب مر فورا بالثاني سم على البهجة وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته وصلاة الصحابة معه على النجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصيره حاضرا ع ش اي وايضا تفسير الشارح للغائب بقوله بان يكون بمحل بعيد الخ كالصريح فيما استوجهه سم والله اعلم (قوله ان الميت غسل) اي او يمى و (قوله ان غسل) اي طهر نهاية (قوله ولا تسقط الخ) عبارة النهاية والاسنى والمغنى وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية الا ما حكي عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه (قوله وظاهره) اي ظاهر اطلاقهم (قوله بناء ذلك) اي السقوط وعدمه (قوله فيه نظر الخ) تقدم عن النهاية والاسنى والمغنى اعتماده (قوله اما من بالبلد الخ) المتجه ان الاعتبار المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر اه سم على حيج وقد يفيد قوله مر ولو تعذر الخ ومنه ايضا يستفاد ان العبرة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التمثيل للعدول بالمرض ع ش (قوله وعذر الخ) خلا للنهاية والمغنى عبارتهما ولو تعذر على من في البلد الحضور بحبس او مرض لم يعد الجواز كما بحثه الا ذرعى وجزم به ابن ابي الدم في المحبوس اه زاد الاول لانهم قد علموا المنع يتيسر الذهاب عليه وفي معناه اذا قتل انسان ببلد وأخفى قبره اه فتأمل قوله وفي معناه الخ هل المراد في معنى الغائب اي فتصح بلا خلاف او في الحاضر المعذور فتكون على الخلاف والاقرب الثاني لكن ينبغي انه اذا علم انه دفن بلا صلاة ان تجزى الصلاة عليه قطعا وان قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدي الى تعطيل فرض الكفاية بصري (قوله كما يأتي) اي في المسائل المشنورة (قوله ان يجمعها مكان واحد الخ) اي عند التحريم فقط كما تقدم (قوله نظير ماسر) ولو صلى على من مات في يومه او سنته وطهر في اقطار الارض جاز وان لم يعينهم بل يسن لان الصلاة على الغائب جائزة وتعينهم غير شرط نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ولو صلى على من مات الخ هل يدخل من في البلد تبعوا وقد ينقاس عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه إلا مع حضوره سم على البهجة ومحلها ايضا اخذ امامنا له سم ما لم تشق الصلاة عليهم في قبورهم وإلا شملتهم وقوله مر وان لم يعينهم الخ واشمل من ذلك ان ينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه من اموات المسلمين فيشمل من مات من بلوغه ثم ينبغي ان يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم محسنا فزد في احسانه ومن كان منهم مسيئا فتجاوز عن سيئاته لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه ع ش قول المتن (قوله ويجب تقديمها) اي وتاخيرها عن الغسل او التيمم عند وجود مسوغه نهاية ومعنى (قوله اي الصلاة) الى قول المتن الاصح في النهاية والمغنى (قوله كل من علم به الخ) اي من الدافنين والراضين بدفنه قبلها ويصلي عليه وهو في قبر ولا ينبش لذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعده نهاية ومعنى (قوله وتسقط بالصلاة) وهل يسقط بفعلها على القبر الا اثم الظاهر نعم بصري والظاهر ان الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط دوام الاثم لاصله (قوله وفيه نظر لان عجب) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك

اذا مات بعد نزوله وان امتنعت على قبره كما يأتي فليراجع (نعم الاوجه) اعتمده مر (قوله ولا تسقط هذه الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجهه ان فيه ازراء وتهاونا بالميت لكن الاقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر ان محله اذا علم الحاضرون اه (قوله اما من بالبلد) المتجه ان الاعتبار المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر والاوجه في القرى المتقاربة جدرانها كالقرية الواحدة

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام أى خلافاً لابي حنيفة ولا بمدة بقائه قبل بلائه ولا بتفسيخه اه قال ع ش قوله مر وعلم من ذلك الخ ظاهر لإطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها على ان غير المنبوشة يتحقق انفجاره عادة ونجاسة كفته بالصديد ويصرح بالتعميم قول الشارح مر ولا يتقيد بثلاثة أيام الخ وقوله مر السابق ولو صلى على من مات في يومه وسنته الخ اه وقول النهاية بالشرط الذي الخ يعنى به كون المصلى من اهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) اى صحة الصلاة على القبر مغنى زاد النهاية والغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على للقبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فرق واضح اه وقد يفرق بضيق الوقت في الحاضر دونهما وبان في التأخير فيه الى حضور البالغ ازراء وتها وناظرا دونهما (قوله حينئذ) اى حين الموت (مسدا ظاهرا) اى بخلاف الكافر والخائض يومئذ نهاية (قوله من طرا تكليفه الخ) أى بان بلغ وافاق بعد الموت اى او من طرا إسلامه أو طهره عن نحو الحيض بعده (قوله فيه) اى فيما اقتضاه كلامهما (قوله ومن ثم جزم بعضهم الخ) اعتمد مر اه سم عبارة النهاية والمغنى واعتبار الموت يقتضى انه لو بلغ وافاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة انفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم ياثمون بل لو زال المانع بعد الغسل او بعد الصلاة عليه وادرك زمانا يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحينئذ فينبغي الضبط بمن كان من اهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شرح الروض والمنهج عن الاسنوى مثل ذلك وأقره وقوله بل لو زال المانع الخ قال البجيرى اى بأن بلغ وافاق واسلم او طهرت من الحيض او النفاس سم اه (قوله وذلك) راجع لما فى المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال فى المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يوقى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها لمن نافلة وهى صحيحة وقال الزركشى معناه انها لا تفعل مرة بعد اخرى اى من صلاها لا يعيدها اى لا يطلب منه ذلك ولكن ياتى انه لو أعادها وقعت له نافلة وكان هذا مستثنى من قوله ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لم تنعقد اى ما لو صلى عليها من لم يصل او لا فانها تقع له فرضا مغنى ونهاية واقره سم قال ع ش قوله مر لو أعادها الخ اى ولو مزار او منفردا كما ينه عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) اى والصبي المميز بجيرى (قوله وقد ورد عليه) اى على التعليل المذكور (قوله وذلك) اى غير المكلف والمسلم والظاهر عند الموت (قوله ولا ينافى

(والاصح تخصيص الصحة)
 بمن كان من اهل (أداء
 (فرضها وقت الموت)
 بأن يكون حينئذ مكلفا
 مسلما طاهرا لانه يؤدي
 فرضا وطب به بخلاف من
 طرا تكليفه بعد الموت ولو
 قبل الغسل كما اقتضاه
 كلامهما وان نوزعافية ومن
 ثم جزم بعضهم بأن تكليفه
 عند الغسل بل قبل الدفن
 كهو عند الموت وذلك لان
 غير المكلف متطوع وهذه
 الصلاة لا يتطوع بها وقد
 يرد عليه صلاة النساء مع
 وجود الرجال فانها محض
 تطوع إلا ان يحاج بأنهن
 من اهل الفرض بتقدير
 انفرادهن وذاك لم يكن
 كذلك فكانت صلاته
 محض تطوع مبتدأ ولا ينافى

(قوله فى المتن والاصح تخصيص الصحة بمن كان) عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فرق واضح (ومن ثم جزم بعضهم) اعتمد مر اه (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشى معناه لا تفعل مرة بعد اخرى وقوله لا تفعل مرة بعد اخرى سياقى فى شرح قول المصنف ومن صلى لا يعيدها على الصحيح انها تفعل مرة بعد اخرى الا ان يريد انه لا تندب ان تفعل مرة بعد اخرى فليتماثل بعد فان هذا لا يناسب المنع الذى الكلام فيه وقال فى المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يوقى بصورتها ابتداء من غير شيب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة لمن مع صحتها ولو أعيدت وقعت نافلة خلافاً للقاضى ولعله مستثنى من قوله ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم ان كان عدم الطاب لم الذاتها وهما ليس كذلك بل لا مر خارج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهما انه لا يتفعل بها اى ما لو صلى عليها من لم يصل او لا فانها تقع له فرضا وقد اعترض ابن العماد قول المجموع بخلاف الظاهر بانه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز ابتداء فعله من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والاسباب التى يؤدى بها الظاهر ثلاثة الاداء والقضاء والاعادة وردة شيخنا الشهاب الرملى بان ما قالوه

هذا الزومها لمن اسلم او كلف قبل الدفن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيرها (ولا يصلى على قبر رسول الله

ﷺ) وغيره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم (بحال). اى على كل قول للخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد اى بصلاتهم اليها كذا قالوه وحينئذ فنى المطابقة بين الدليل والمدعى فنظر ظاهر الا ان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه وظاهر ان الكلام فى غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عاياه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليلهم المنع انه لم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم فى صحاحى حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لان تجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته يرد عليهم المذكورة فلانظر لتعليله بخشية الافتتان على انه لا خشية فيه واستدلاله باحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يبقى فى قبره ليس فى محله لان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت فى

الاحاديث الكثيرة الصحيحة أن الانبياء احياء فى قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك قياسا على ما قبل الدفن لانها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن إلا انها ليست حقيقية من كل وجه (فرع) مر

تعريفه (الجديد أن الولي) أى القريب

(هذا) يحتمل أن المشار اليه باقى المتن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور آنفا وهو الاقرب (قوله) لان هذه حالة ضرورة (قد يقال) وتلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر اذ الشان كثرة وجود المسكفين بالنسبة للصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلى الخ) اى لا يجوز نهاية (قوله) وغيره الى قوله اى بصلاتهم فى النهاية الا قوله اى على كل قول والى قوله الا ان يقال فى المغنى الاما ذكر (اى على كل قول) يخالفه قول المغنى وقيل يجوز فرادى لاجتماعه فكان ينبغي ان يقول اى لافرادى ولا جماعة (قوله) الخبر الصحيح (ولا نال من سكن من أهل الفرض وقت موتهم نهاية ومغنى (قوله) كذا قالوه) اى فى الاستدلال (اتخذوا قبور انبيائهم) قال السيوطى هو فى اليهود واضح وفى النصارى مشكل اذ نبيهم لم تقبض روحه إلا ان يقال ان لهم انبياء غير رسل كالحواريين ومرمى فى قولوا والجمع بازاء المجموع اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكبار اتباعهم فاكتفى بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم او المراد بالانخذاع من الابتداء والاتباع فاليهودا بتدعو والنصارى اتبعوا الهه ع وش ولا يخفى ان اولى الاجوبة أو سطها وأدناها آخرها (قوله) الا ان يقال اذا حرمت اليه لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ يشمل الفعل مرة مثلاً سم وفيه توقف اذ المراد بالصلاة اليه اتخاذ قبلة وتعظيمه كتعظيم المعبود الحقيقى بخلاف الصلاة عليه كما هو ظاهر (قوله) وفيه الخ) اى فى الجواب (قوله) وظاهر ان الكلام فى غير عيسى الخ) الالوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية فى عموم الامن بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى فى خادمه الصواب أن علة المنع النهى عن الصلاة فى قوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود الخ شرح مر اه سم وقضية لإطلاق شيخ الاسلام والمغنى عدم استثناء سيدنا عيسى ايضا صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (قوله) ففيه يجوز) الاخصر فيجوز الخ (قوله) كما يصرح به الخ) تقدم انه لا عبرة بهذا التعليل وإنما علة المنع النهى (قوله) انه لم يكن الخ) اى بانه الخ (قوله) وقول بعضهم الخ) اعتمدته النهاية كما مر (قوله) ترد عليهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله) لتعليله) اى البعض (قوله) لا تمنع ذلك) اى جواز الصلاة على قبورهم (قوله) لانها) اى حياتهم فى قبورهم قول المتن (فرع) وجه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر فى المصلى وصفاته التى يقدمها عند المزاخرة فلما تسكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يتفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله) اى القريب الخ) هذا التفسير يقتضى تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما يأتى من تقديم الامام عليه إلا ان يقال ان هذا تفسير للولى فى الجملة وإن تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعتق وعصبته ع وش وقد يقال ان ما ذكر تفسير لما فى المتن فقط وبيان لم راده (قوله) يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى فقالا اى احق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب كانه عليه سم والكردى على بافضل وقضية تعبير الروض والمنهج ومتن بافضل باولى النذب كانه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا وقال ع وش قوله مر اى احق اى اولى فلو تقدم غيره كره ان حج اه واعتمدته

(١) قول المحشى العلم لعلة الصلاة اه

الشورى

الذكر ولو غير وارث (اولي) يحتمل انه هنا بمعنى احق فيكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في الغسل بما فيه ويحتمل انه على

ظاهره فيكون الترتيب للتدب وهو نظير ما يأتي في الدفن وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطلاع أقرب كان ذلك أحب للميت لانه مظنة للستر أكثر فان قلت الامامة ولاية بتفاخر بها ولا كذلك الغسل قلت لكن لما قوى الخلاف وكثر القائلون بأنه لاحق له فيها ضعفت ولايته ثم رأيت في الروضة عبر بأنه لا بأس بانتظارولي غاب وظاهره أنه لا فرق بين كونه اذن لمن يؤم قبل غيبته وان لا فيكون ظاهرا في الثاني (بامامتها) أي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنة لانها من حقوق الميت فكان وليه أولى بها والقديم وبه قال الائمة الثلاثة الاولى الوالي فامام المسجد فالوالي كبقية الصلوات وقد علمت وضوح الفرق وايضا فدعاء القريب اقرب للاجابة لحزنه وشقيقته فكان لتقديمه هنا وجهه مسوغ بخلافه ثم يؤخذ منه بالاولي ان القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الاثنى فيقدم الذكر عليها ولو اجنبا فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورها كما بحث وظاهر تقديم الحنثي عليها في امامته ولو غاب الاقرب

الشورى ومال سم إلى الحرمة كما يأتي (قوله الذكر) سيد ذكر محترزه (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولى سم (قوله ما فيه) أي من ان المذهب ندب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية ما في الذخائر من انه لو تقدم غيره من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مراه سم اقول ويمكن حمله ايضا على سقوط الفرض لا على عدم الاثم (قوله وعليه) أي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاة والدفن (قوله على ما لا يحبه الميت) أي لا يحب الاطلاع عليه سم (قوله الامامة ولاية الخ) أي فقتضاها وجوب الترتيب فيه بالاولي (قوله لما قوى الخلاف الخ) أي كما يأتي آنفا (قوله بأنه لاحق له) أي للولي (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا ضمير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) أي في التدب (قوله أي الصلاة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى إلا قوله وظاهره إلى ولو غاب (قوله على الميت) أي ولو امرأته (قوله حيث لا خشية فتنة) أي من الوالي والاقدم الوالي مطلقا معنى ونهاية (قوله كبقية الصلوات) راجع لقوله الاولى الوالي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) أي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله وايضا الخ) اقتصر النهاية والمعنى على هذا فالا وفرق الجديد بان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب الخ (قوله بخلافه ثم) أي في بقية الصلوات (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق الثاني (قوله ان القريب الخ) اعتمده النهاية والمعنى والاسنى قال سم يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالغسل ايضا اه وخالف السيد عمر البصري فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد اه (قوله فان لم يوجد إلا النساء الخ) عبارة المعنى والاسنى والمرأة يصلى وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهية واما رد بعضهم ذلك بان الواجهة انه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما ولا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لهن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لهن فاذا اردنها قدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرح على النص (قوله ويفرق بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق بعلم ما فيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يفرق بان ولاية النكاح اقوى من ولاية الصلاة هنا للقطع بان الترتيب في تلك للوجوب وانه لو تصرف البعيد وزوج فتزوج به غير صحيح بخلافها هنا للتردد في ان الترتيب في تلك للوجوب او للندب وعلى القول بانه للوجوب لو تقدم البعيد او اجنبي فتصح صلاته والافتداء به وإن كان متعددا كما هو واضح ونقل عن المجموع ايضا فلضعف الولاية هنا قلنا

الكلام على المصلى وما يتعلق به (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولى (قوله) ويحتمل انه على ظاهره في احتمال اولى هنا مع حملة على الوالي لغير معنى احق نظر ظاهر إذ لا يمكن الاخبار عنه بنحو افضل خصوصاً مع تعلق بامامتها به فتأمل (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية ما في شرح الروض عن الذخائر فيما لو احتج بالاقراع من انه لو تقدم غيره من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مراه سم (قوله مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت) أي يحب الاطلاع عليه (قوله فالولي كبقية الصلوات) انظر ما معنى الوالي في بقية الصلوات وكان قوله كبقية الخ راجع لتقدم الوالي فامام المسجد (قوله ان القريب الحر أولى من السيد) يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالغسل ايضا (قوله فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورها) عبارة شرح الروض والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكرا واما رد بعضهم ذلك بان الواجهة انه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما ولا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لهن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لهن فاذا

بان القاضي فيه كولي اخر ولا كذلك البعيد وهذا لاحق للوالي مع وجود اخدم من الاقارب فانتقلت للابن وقدّم من الاقارب الاقرب
فالاقرب نظر المزيد الشفقة اذ من كان (١٥٤) أشفق كان دعاؤه أقرب الاجابة (فيقدم الاب ثم الجد) للاب (وان علائم الابن ثم ابنه)

بالانتقال للابعد بمجرد الغيبة من غير ائانة بخلاف النكاح فتأمله سالكا جادة الانصاف بصرى (قوله بان
القاضي الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم
(قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظرو وكذا قوله وهذا لاحق للوالي الخ فيه نظر سم (قوله ويقدم الخ)
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) اي وائانة كما قاله ابن المقرئ وكثير الاب ايضا ئائته (ثم الجد) ابو
الاب (وإن علا) اي لان الاصول اكثر شفقة من الفروع ونهاية ومعنى قول المتن (ثم الابن الخ) وخالف ذلك
ترتيب الارث بأن معظم الغرض هنا الدعاء للبيت فقدم الأشفق لان دعاءه أقرب إلى الاجابة ومعنى (قوله
وإن سفل) بثلاث الفاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع وأشفق من الحواشي نهاية ومعنى (قوله
والام الخ) ردليل مقابل الاظهر (قوله دخل هنا) اي في امامة الرجال نهاية ومعنى (قوله لان المدار الخ)
عبارة النهاية والمعنى اذ لم يدخل في الجملة لانها اتصلت مامومة ومنفردة وامامة للنساء عند فقد غيرهن فقدم
بها اه (قوله لاقرية الدعاء) اي للقبول بصرى (قوله لايقال هي الخ) اي الاقرية الموجهة الخ (قوله
لان الامام الخ) علة للنفي لا للنفي (قوله ويجرى) إلى قوله وانما قدم في النهاية والمعنى لا قوله ويوجه إلى
وقدم وقوله كما هو الاولى إلى ولا مدخل وقوله ولا يرد إلى فان استويا سنا وقوله ودخل إلى فالوجه (قوله
ويجرب ذلك) اي الخلاف الذي في المتن (قوله في نحو ابني عم الخ) اي كابي معتق بجبري (قوله احدهما
اخ لام) اي فيقدم الذي هو اخ لام على غيره وان كان في الارث سواء ع ش (قوله ثم بعدهما) اي الاخ
لابوين والاخ لاب ولو افرد الضمير راجعا إلى الاخ كان اخصر قول المتن (ابن الاخ لابوين) اي وإن سفل
ع ش (قوله من النسب الخ) من تعليلية أي العصبية من أجل النسب فمن أجل الولاء فمن أجل الامامة
العظمى فقوله فالولاء الخ بالجر عطا على النسب كذا في الجبري ويؤيده قول الشارح الا في ثم بعد عصبية
الولاء الخ وعبارة النهاية والمعنى ثم العصبية النسبية اي بقيتهم على ترتيب الارث فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن
عم كذلك ثم غم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبية النسب يقدم المعتق ثم عصبية النسبية ثم معتقه
ثم عصبية النسبية ثم السلطان وائانة عند انتظام بيت المال اه وقضية هذا الصنيع ان قول الشارح فالولاء
بالرفع عطا على العصبية (قوله في غير ابني عم الخ) يعني عنه ما قدمه آ نفا (قوله أحدهما أخ لام) أي فانه يقدم
هنا الاخ سم (قوله كما يأتي) اي انفا (قوله بقبده) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذوو الارحام)
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كما سرف الغسل نهاية ومعنى اي ولو خطا او قاتلا بحق قياسا على عدم ائنه
وتقدم انه لاحق له فيه وقياسه هنا انه لاحق له في الامامة ع ش (قوله ويوجه) اي تاخر الاخ لام عن ابني الام
(قوله وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمد اه (قوله وإن اوصى بخلافه الخ) اي فلا تنفذ وصيته باسقاطها نهاية
ومعنى اي لا يجب تنفيذها لكونه اولى كما يأتي ع ش (قوله ولا ينافيه) اي التعليل (قوله مامر) اي في شرح

أردنها قدم نساء القرابة بترتيب المذكور (قوله بان القاضي فيه كولي آخر الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء
القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي (قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر (قوله
وهنا لاحق للوالي) فيه نظر ونقل الاذرعى ايضا عن القفال ان ولى المرأة هل هو اربى بالصلاة على امتها
كالصلاة عليها ام لا لان المدار في الصلاة على الشفقة والمتنجه الاول اي حيث لا اقارب للامة اخذا بما تقدم
شرح مر (قوله وإن لم يكن لها دخل) هل يأتي مع ما تقدم ان النساء تقدم بمرض الذكورة (قوله في غير ابني
غم أحدهما أخ لام) أي فانه يقدم هنا الاخ (قوله فالسلطان بقبده) ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى
الارحام جزم به في الروض من زيادته قال في شرحه وبه صرح الصيمري والمتولى اه وجزم بذلك في شرح
المنهج لكن ذكر الاذرعى في القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المرازمة وتبعهم الشيخان
وان طريقة العراقيين عكسه وذكر منهم الصيمري والمتولى واختارها عنى الاذرعى (قوله وقدم في الذخائر

وإن سفل) (ثم الاخ) والاظهر
تقديم الاخ لابوين على
الاخ (الاب) كالارث
والام وإن لم يكن لها دخل
هنا صالحة للترجيح لان
المدار على الاقرية الموجهة
لاقرية الدعاء لا يقال هي
حاصلة مع كون الاقرب
ماموما لان الامام ربما
يعجله عما يفرغ وسعه فيه
من الدعاء لقريبه بمجامع
الخير ومهباته ومن تدبر
ذلك وتأمله علم أن الاقرية
يزداد بها انكسار القلب
المقتضى لزيادة الخشوع
المقتضية للسكال وهو في
الامام آ كد منه في المأموم
ويجرب ذلك في نحو ابني عم
احدهما اخ لام (ثم) بعدهما
(ابن الاخ) لابوين ثم لاب
ثم العصبية من النسب فالولاء
فالسلطان ان انتظم بيت
المال (على ترتيب الارث)
في غير ابني عم احدهما اخ
لام كما يأتي (ثم) بعد عصبية
الولاء فالسلطان بقبده
(ذوو الارحام) الاقرب
فالاقرب ايضا فيقدم أبو
الام فالخال فالعم للام نعم
الاخ للام يقدم على الخال
ويتأخر عن ابني الام ويوجه
بانه وإن كان وارثا لكونه
بدلي الام فقط فقدم عليه من
هو اقوى في الادلاء بها

وهو أبو الام وقدم في الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويتبع من
ذلك كله وإن أرى بخلافه لانها حق الولي كالارث ولا ينافيه مامر أنها من حقوق الميت لان الولي يخلفه فيها قهر اعليه فلم يملك إسقاطها

وما ورد بما يخالفه محمول
 على أن الولي أجاز الوصية كما
 هو الأولى جبرا لحاظر
 الميت ولا مدخل للزوج هنا
 أي حيث وجد من مر كاجت
 بخلاف نحو الغسل والدفن
 (ولو اجتماعا) أي اثنان
 (في درجة) كابن أو أخوين
 أو ابني عم وليس أحدهما
 أخالام وكل أهل للإمامة
 (فالاسن) في الاسلام
 (العدل أولى) من الأئمة
 ونحوه (بني النص) بخلاف
 ما مر في بقية الصلوات لأن
 الغرض هنا الدعاء ودعاء
 الاسن أقرب للإجابة أما إذا
 كان أحدهما أخالام فيقدم
 وإن كان الآخر اسن ولا
 يرد على المتن لأنهم يستويا
 حيثما لم يأم أن قرابة الام
 مرجحة فان استويا سنا قدم
 الاحق بالامامة بفقهاء غيره
 بما مر فان استويا في الكل
 أقرع ودخل في الأهل من
 لا يعرف غير مصحح الصلاة
 فيقدم الامع الاستواء في
 الدرجة فالأوجه تقديم
 الفقيه على نحو الاسن وغير
 الفقيه وللأحق الانابة وإن
 غاب بخلاف المستويين
 لا بد في الانابة من رضا الآخر
 وخرج بقولنا وكل أهل
 للإمامة غير الأهل نحو
 الفاسق والمبتدع والذي
 يتجدد أنه لا يقدم نائبه

من الوالي (قوله وما ورد بما يخالفه) أي من أن أبابكر وصى أن يصلي عليه صهييب فصلى وإن عاشته وصت أن يصلي عليها أبو هريرة فصلى وإن ابن مسعود وصى أن يصلي عليه الزبير فصلى نهاية واسى ومغنى (قوله كما هو الأولى) أي تنفيذ وصيته بالإمامة عليه (قوله ولا مدخل الخ) عبارة النهاية والمغنى وأشهر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ومحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الجانب والا فالزوج مقدم على الجانب اه (قوله حيث وجد من مر) أي وإذا فالزوج يقدم على الجانب سم (قوله بخلاف نحو الغسل الخ) أي كالتكفين (قوله أي اثنان) أي وليان ولو كان أحد المستويين زوجا قدم وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطي وقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة نهاية ومغنى وأقره سم (قوله لمامر) أي انما (قوله فان استويا الخ) عبارة النهاية والمغنى فان استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع كافي المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح اه أي ولا اثم كما استقر به حجج عرش (قوله أقرع) أي وجوبا إن كان عند الحاكم قطعا للنزاع وندبا فيما بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب عرش (قوله ودخل في الأهل الخ) عبارة النهاية وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لأن محلها في متشاركين في الفقه فكان دعاء الاسن أقرب بخلافه هنا فان الاسن ليس دعاءه أقرب لأنه لم يشارك الفقيه في شيء اه (قوله الامع الاستواء) أي الذي الكلام فيه سم (قوله وللأحق الانابة وان غاب) المفهوم من هذه العبارة أن له الانابة غاب أو حضروا أن نائبه مطلقا يقدم والأفلا كبير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت قال شيخنا الشهاب الرملي أنه المعتمد لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة أيضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن على مفضولها كالأفقه وليس مرادا في شرح الروض أي والنهاية والمغنى وفي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقرس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد يجاب عن الشارح بحمل الأحق في كلامه على الأقرب والمستويين فيه على المستويين في بحر الدرجة اعم من استوائتهما أيضا في نحو السن والفقه أو لاسم قال عرش قوله مر على نائب فاضلها أي وإن كان حاضر أو قوله مر ونائب الأقرب الغائب وكذا الحاضر كما مر اه (قوله نحو الفاسق والمبتدع) أي فلا حق لها في الإمامة نهاية ومغنى أي مع وجود عدل المألو عم الفسق الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يفسق بيده أم لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذي

الخ وهو المعتمد شرح مر (قوله أي حيث وجد من مر الخ) وإذا فالزوج يقدم على الجانب شرح مر (قوله ولو الأخ للام) انظر أي حاجة إلى هذا مع قوله السابق نعم الأخ للام الخ (قوله بخلاف نحو الغسل والدفن) أي والتكفين مر (قوله في المتن فلو اجتماعا في درجة الخ) فلو كان أحد المستويين درجة زوجا أي كابي عم أحدهما زوج قدم وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطي وقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح مر (قوله فان استويا في الكل أقرع) ولو صلى غير من خرجت قرعته صح مر (قوله الامع الاستواء) أي الذي الكلام فيه (قوله فالأوجه تقديم الفقيه الخ) في شرح الروض أنه قضية كلامهم وأنه ظاهر (قوله وللأحق الانابة وإن غاب) المفهوم من هذه العبارة أن له الانابة غاب أو حضروا أن نائبه مطلقا يقدم على من بعدهم والأفلا كبير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت فإنه صرح بأن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضر والذي في الاسنوى تقديم نائب الغائب دون نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرملي ما مش شرح الروض أن المعتمد ما في القوت وإن ما ذكره الاسنوى لا اعتماد عليه اه لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة أيضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن على مفضولها كالأفقه وليس مراد في شرح الروض وفيه أي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقرس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه نعم هذه العبارة تفهم موافقة الاسنوى فيما تقدم

نفسه يدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدع ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلاً وقضية كلام الشارح من أن تسكب خاتم المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيداً عن شغل لعل الشارح أراد ادخاله بزيادة لفظة نحو على ما في النهاية والمغني (قوله) وإنما قدم الخ ونقل الأذرع عن القفال أن ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أولاً لأن المدار على الشفقة والمنتهى الأول أي حيث لا أقارب للامة اخذنا ما تقدم شرحه من قول المتن (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي من قول المتن (على العبد) أي وعلى المبعوض أيضاً ينبغي أن يقدم في المبعوضين أكثرهما حرية وإن يقدم المبعوض البعيد على الرقيق القريب عس (قوله) ولو وافقه إلى قوله أو اظهاراً في النهاية والمغني الا قوله وأفاد إلى المتن (فهو بالامامة اليق) أي لأن الامامة ولاية نهائية ومعنى (أما حرصي) أي ولو أقرب كادل عليه السياق ونبه عليه شيخنا البرلسي اه سم (قوله) فن بالغ ظاهره ولو اجنبياً كما في البجيرمي لكن يأتي عن العباب خلافه ويؤيد الأول لتعليل النهاية والمعنى بانه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلفه يجمع على جوازها بخلافه خلف الصبي كما في المجموع اه (قوله) وأما عبد قريب أي ولو صدياً وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أرثه حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراً جنبياً اه و (قوله) فيقدم على الحر (الاجنبى) ظاهره ولو وافقه أو فقها سم وقد يقتضى ما ذكره تقديم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبى البالغ وفيه توقف والظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح يحول على ما إذا كانا بالغين أو صبيين والا فالبالغ مقدم على الصبي مطلقاً اه (قوله) وأفاد الخ وفي المجموع أن التقديم في الاجانب معتبر كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال عس هذا قد يقتضى أن الاجانب يقدم فيهم الا فقه على الاسن وقياس ما في القريب خلافه اه قول المتن (ويقف الخ) والا قرب وفاقاً لم ر في الجزء الموجود انه إن كان العضو الراس أو منه في الذكرا والعجز أو منه في المرأة حاذاه المصلى في الموقف وإن كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اه عس (قوله) المستقل خرج به الماموم الا في سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الذكرا ولو صدياً و (قوله) وعجزها بفتح العين وضم الجيم أي إليها نهائية ومعنى وفي البجيرمي ما نصه ويوضع راس الذكرا لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافاً لما عليه عمل الناس الآن ويكون راس الانثى والخنثى لجهة يمينه على عادة الناس الآن عس والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصلى فيخيل أن يكون راس الذكرا لجهة يسار المصلى والانثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالأفضل جعل راسها على اليسار كراس الذكرا ليكون راسها جهة القبر الشريف سلوكاً للأدب كما قاله بعض المحققين اه ويأتى أن شاء الله تعالى ما نقله عن عس^(٩) بعبارة تهاو عن سم ما يوافقه (قوله) أي المرأة أي ولو صغيرة نهائية ومعنى (قوله) ومحاولة الخ عطف على الاتباع عبارة المغني وحكمة المخالفة المبالغة في ستر الانثى والاحتياط في الخنثى اه (قوله) أو اظهار الخ لعل أو بمعنى الواو (قوله) به أي بالستر

عنه وقد يجاب عن الشارح بحمل الاحق في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في بحر الدرجة اعم من استوائهما ايضاً في نحو السن والفقه والا وقد يفهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقديم الاسن غير الفقيه على نائب الفقيه فليراجع (قوله) في المتن البعيد أي القريب بدليل ما يأتي (قوله) أما حر صبي أي ولو أقرب كادل عليه السياق (أما حر صبي فيقدم عليه) كذا في شرح المذهب قال شيخنا البرلسي وقضيته أن الحكم كذلك ولو كان الصبي أقرب وهو ظاهر اه (قوله) وأما عبد قريب أي ولو صدياً وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أرثه حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراً جنبياً اه (قوله) فيقدم على الحر (الاجنبى) ظاهره ولو وافقه أو فقيها (قوله) ولو على قبر المستقل خرج الماموم الا في (قوله) في تابوت واحد ما مانع إذا كانا في تابوتين من مراعاتهما بأن يجعل رأسه عند عجزها ويدل عليه ما يأتي عن شرح الروض

وانما قدم في امامة الصلاة في ملك نحو امرأة نائبها لانه ليس لمغني في ذاتها بل خارج عنها وهو المملكية وذلك غير موجود هنا (ويقدم الحر) البالغ العدل (البعيد على العبد القريب) ولو وافقه وأسنى أو فقيها كهم خر على أخقن لانه أكل فهو بالامامة أليق ودعاؤه اقرب للاجابة اما حر صبي فيقدم عليه فن بالغ لانه أكل وأما عبد قريب فيقدم على الحر الاجنبى وأفاد بهذا ما في اصله بالاولى أن الحر في المستويين درجة أولى (ويقف) ندبا المصلى ولو على قبر المستقل (عند راس الرجل) للاتباع حسنه الرمزى (وعجزها) أي المرأة للاتباع رواه الشيخان ومثلها الخنثى ومحاولة لسترها أو اظهاراً للاعتناء به ولو حضر رجل وأنثى في تابوت واحد

٩ قوله بعبارة كذا بأصل الشيخ ولعل الاولى التذكير او من هامش

حقيقة كل محتمل ولعل
الثاني أقرب أما المأموم
فيقف حيث تيسر
والأفضل إفراد كل جنازة
بصلاة إلا مع خشية نحو
تغير بالتأخير (ويجوز على
الجنازة صلاة) واحدة
برضا أوليائهم اتحدوا أم
اختلفوا كما صح عن جمع
من الصحابة في أم كلثوم
بنت علي وولدها وقد قدم
عليها إلى جهة الامام رضى
الله عنهم أن هذا هو السنة
وصلى ابن عمر علي تسع
جنازة رجال ونساء وقد تم
اليه الرجال ولأن
الفرض منها الدعاء والجمع
فيه ممكن وإذا جمعوا
وحضروا معا ويظهر أن
العبرة في المعية وضدها
بمحل الصلاة لا غير واتحد
النوع والفضل أقرع بين
الأولياء ان تنازعوا
فيمن يقرب للامام
ولا يقدم من قدموه ولا
نظر لما قيل الحق للبيت
فكيف سقط برضا غيره
لأن الفرض تساوهم في
الحضور فليس لاحد منهم
حق معين أسقطه الولي
فان اختلف النوع قدم
اليه الرجل فالصبي فالخنثى
فالمرأة أو الفاضل قدم
الأفضل بما يظن به قرب
إلى الرحمة كالورع

(قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) بقى احتمال رابع في غير من بتابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل
عجيزة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيها والمتجه ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح
به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض سم اقول وظاهر ان الجعل المذكور يتأتى في تابوت واحد
ايضاً بان يزداد في طوله وعرضه ففى الشرح مفروض فيما إذا جعل رأسهما في جانب واحد (قوله بقربه
الخ) أى بان يغلب على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى لورعه وتقواه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده
مر اه سم (قوله اما المأموم) إلى قوله ثم يقرع في المعنى لإاقوله ويظهر إلى فان اختلف وقوله نعم إلى اما
إذا (قوله والأفضل) إلى قوله فان لم يرضوا في النهاية إلا ما ذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا
فالوجه ان المطلوب وقوفه عن يمين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسر له الوقوف
بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة المعنى
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى سم (قوله والأفضل) أى كما يفهمه تعبيره فيما يأتى بالجواز
(افراد كل جنازة الخ) أى لانه أكثر عملا وارجى قبولا والتأخير لذلك يسير نهاية ومعنى (إلا مع خشية الخ)
أى فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا نهاية أى بان غلب على ظنه ذلك ع ش (قوله نحو تغير) أى كالانفجار
نهاية قول المتن (ويجوز على الجنازة الخ) أى سواء كانوا ذكورا أم إناثا مذكورا أو إناثا نهاية ومعنى (قوله
برضا أوليائهم) تيسر كرحمته (قوله اتحدوا الخ) أى الجنازة نوحا (قوله عن جمع الخ) أى نحو ثمانين نهاية
(قوله وولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما نهاية ومعنى (قوله وقد قدم عليها الخ) أى
وجعل الامام وهو سعيد بن العاصى الغلام بمائليه وجعلها بمائلي القبلة نهاية (قوله إن هذا الخ) أى وقولهم
في مقام الثناء عليه ان هذا هو السنة ع ش (قوله منها) أى صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وهل
يتعدد الثواب لهم وله بعدد هم أو لافيه نظر والأقرب الاول ومثله يقال في التشديد لهم ثم رأيت له مر قبيل
قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح بذلك ع ش (قوله أقرع الخ) أى نذ بالتمكن كل واحد من
صلاته بنفسه على ميته ع ش وقضيته وقوب الاقراع عند خشية نحو التغير بالتأخير (قوله وإلا) أى إن لم
يتنازعا (قوله برضا غيره) وهو الاول (قوله وقدم اليه) أى إلى الامام في جهة القبلة ع ش (قوله تساوهم
في الحضور) أى والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذى برأس الرجل عجيزة المرأة
انتهى اه سم وفي ع ش عن ابن عبد الحق مثله (قوله في المرأة) أى البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر
حفى (قوله أو الفضل الخ) أى فان كانوا رجالا أو نساء جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد إلى جهة القبلة
ليحاذى الجميع وقدم اليه افضلهم نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر واحدا خاف واحد الخ أى والشرط
ان لا يزيدما بينهما على ثلثائة ذراع اه (قوله تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع إلى المرأة (قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) قد يقال بقى احتمال رابع في
غير من بتابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل عجيزة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيها والمتجه إلى
ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض فينبغى
ان يحمل تردد الشارح على ما لا يزداد أن يحاذى برأس الرجل عجيزة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكونا
في تابوت واحد اه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده مر (قوله اما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان
المأموم واحدا وتعارض وقوفه على يمين الامام وبازاء رأس الرجل أو عجيزة المرأة فالوجه ان
المطلوب وقوفه على اليمين ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسر له الوقوف بازاء
ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة المعنى
المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى (قوله في المتن ويجوز على الجنازة صلاة) علم من
تعبيره بالجواز ان الأفضل افراد كل بصلاة شرح مر (قوله فالمرأة) قال في شرح الروض ويحاذى برأس
الرجل عجيزة المرأة (قوله نعم بحث الاذرعى ومن تبعه تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت

فيقدم الخ) أي إلى الامام نهاية (قوله السابق) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الامام سم (قوله مطلقا) أي وإن كان المتأخر افضل نهاية ومعنى قال ع ش لو كان المتأخر نيا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخر له السابق فيه نظر ثم رايت حج ترد فيه في فتاويه وما إلى أنه لا يؤخر له اه (قوله نحيبت امرأة للكل) أي آخرت على الرجل والصبي والخشي نهاية ومعنى (قوله صفوا واصلوا) هو كلام الاصحاب وعلل بان جهة اليمين اشرف وقضية هذه العلة ان يكون الافضل في الرجل الذكر جعله على يمين المصلي فيقف غندراسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخشي السنة ان يقف عند عجزتها فينبغي ان يكون جهة راسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحديث يتج من ذلك ان معنى جعل الخشائي صفاء عن اليمين ان يكون رجلا الثاني عند راس الاول وهكذا في التامل سم على المنهج اه ع ش وفي هامش المغني لصاحبه والاولى كما قال السهوي في جوائى الروضة جعل راس الذكور عن يسار الامام ليكون معظمه على يمين الامام اه (قوله عن يمينه الخ) ويقدم إلى اليمين الامام اسبقهم ان ترتبوا وفضلهم ان لم ترتبوا بغيري (قوله راس كل منهم الخ) جملة حالية فكان الاولى ورأس الخ بالواو كما في المغني (قوله عند الرجل الآخر) أي فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا عميرة وتقدم عن ع ش مثله (قوله وعند اجتماع جنائز) أي معا او مرتبين (قوله بواحد الخ) أي بامامة واحد وإن لم يكن منهم (قوله ولا) أي وان لم يعينوه وتنازعوا في التعيين (قوله قدم ولي السابقة) أي ان اجتمعوا مرتبين (قوله ثم يقرع) أي بين الاولياء اذا حضرت الجنائز معانهاية أي ندب التمكن كل واحد من صلته بنفسه على ميتة ع ش (قوله ولو صلى) ببناء المفعول (قوله بمامر) أي بما يظن به قربه إلى الرحمة الخ (قوله ولا) أي بان اتحدوا في الفضل او اختلفوا فيه وتنازعوا في التقديم ويؤيد الاحتمال الثاني ما يأتي آنفا عن سم (قوله اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع سم (قوله وفارق مامر) أي في التقريب إلى الامام بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهنا لما يقدم به اذارضوا ولا اقرع سم (قوله بان ذاك) أي القرب إلى الامام و (قوله من هذا) أي التقدم بالصلاة عليه (قوله من على شك في إسلامه) يدخل فيه مسألة السبي المذكورة وكذا يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اخذنا ما يأتي في شرح رولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال الخ سم عبارة الكردى قوله من شك في إسلامه أي بعد العلم بكفره كما يدل عليه قوله الآن وبقي اصل بقائه على كفره فلا يتأني ما يأتي وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا اه (قوله كشهادة عدل الخ) أي والدار كردى (قوله وإن لم يثبت) أي الاسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كما مر أي مع قوله إن كان مسلما او شهد واحد وواحد فلا خلافا للمتولى اه سم (قوله ومحله) أي وجوب الصلاة على من شهد

أما إذا تعاقبوا فيقدم السابق مطلقا ان اتحد النوع ولا نحيبت امرأة للكل وخشي لرجل وصبي لاصبي لبائع ولو حضر خشائي معا او مرتبين صفوا واصلوا احدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لثلاث تقدم أنثى على ذكر وعند اجتماع جنائز ان رضى الاولياء بواحد وعينوه تعين ولا يقدم ولي السابقة وإن كانت أنثى ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ولو صلى على كل وحده والامام واحد قدم من يخاف فساد ثم الافضل بامر ان رضىوا ولا اقرع وفارق مامر بأن ذاك أخف من هذا (وتحرم) الصلاة (على) من شك في إسلامه دون من يظن إسلامه ولو بقريته كشهادة عدل به وإن لم يثبت ومحله ان لم يشهد عدل آخر بموته على الكفر ولا تعارضنا

(قوله فيقدم السابق مطلقا) ينبغي ان المراد السابق إلى الموضع بين يدي الامام (قوله ثم يقرع) قال في شرح الروض ولك ان تقول لم يقدموا بالصفات قبل الاقراع كما يأتي نظيره انتهى وفرق غيره بان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الاقراع بخلافه في نظيره المذكور أي القرب إلى الامام فانه مجرد فضيلة القرب إلى الامام فائرت فيه الصفات الفاضلة وفرق بغير ذلك ايضا فراجعه وقد يشكل على الفرق المذكور انه يقدم بعض الاولياء على بعض بالصفات مع أنه ولاية إلا أن يجاب بأن ما هنا فيه ولاية على ميت الغير (قوله ولا اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع (قوله وفارق مامر) أي في التقريب إلى الامام أي حيث يقدم هناك بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهنا لما يقدم به اذارضوا ولا اقرع (قوله على من شك في إسلامه) يدخل فيه مسألة السبي المذكورة ويشمل يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اخذنا ما يأتي في شرح رولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا الخ (قوله وإن لم يثبت) أي الاسلام أي بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كما مر أي مع قوله إن كان مسلما او شهدوا واحد وواحد فلا خلافا للمتولى انتهى

وبقي أصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من أطلق عند شهادة واحد باسلامه الصلاة عليه ومن أطلق دمه ويتردد النظر في الأرقام الصغار المعلوم سيدهم مع الشك في اسلام سايهم ولا قرينة ومر عن الأذرعى انه يسن امرهم بنحو الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة هنا عليهم او يفرق بان ذاك فيه مصلحة لهم بالفهم لها بعد البلوغ ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني (١٥٩) اقرب وعلى (الكافر) بسائر انواعه

لجرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا الآية ومنهم اطفال الكفار فتحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من اهل الجنة سواء وصفوا الاسلام أم لا لانهم مع ذلك يعاملون في احكام الدين من الارث وعشرة معاملة الكفار والصلاة من احكام الدنيا خلافا لمن وهم فيه ويظهر حل الدعاء لهم بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (ولا يجب) علينا (غسله) لانه للكرامة وليس هو من أهلها نعم يجوز لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر غلبا بغسل والده وتكفينه لكنه ضعيف (والاصح وجوب تكفين (الذي) والحق به المعاهد والمستامن (ودفته) من ماله ثم منفقه ثم من بيت المال ثم من ميسائر المسلمين وفاء بذمته كما يجب إطعامه وكسوته إذا عجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصمهما بنا فقال في وجوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعمله بما ذكر الدال على

عدل باسلامه (قوله وبقي أصل بقائه) يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي أمالو أخبر شخص بارتداد مسلم واخر ببقائه على الاسلام الى الموت فيصل على عليه لان الأصل بقاءه على الاسلام بصري وتقدم عن الكردى ما يوافقه (قوله وبهذا) اي بقوله ومحله الخ (قوله ومر) اي في اوائل الصلاة كردى (قوله والثاني اقرب) اي فلا تجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتمادا وعن عرش ان الاقرب انه يصلى عليه ويعلق النية كالواختلاط مسلم بكافر اه ولعل هذا هو الاحوط (قوله بسائر انواعه) الى قوله ومنهم في النهاية والمغنى (قوله لجرمة الدعاء) اي لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به نهاية ومعنى (قوله قال الله تعالى) هذا دليل ثان فكان الاولى العطف كافي النهاية والمغنى (قوله فتحرم الصلاة الخ) اعتمد عرش وشيخنا وغيرهما (قوله مع ذلك) اي كونهم من اهل الجنة (قوله ويظهر الخ) اقره عرش (قوله بالمغفرة) قد يناقش فيه بانها لا تكون إلا عن معصية او مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجماع فلو قال برفع الدرجات اسلم من ذلك والامر سهل إذ ما ذكر متافسة في المثال لافي الحكم بصري وتقدم عن عرش وشيخنا الجواب بان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب (قوله بخلاف صورة الصلاة) التفرقة بين الدعاء لهم والصلاة عليهم محل تأمل فان صورة كل منهما صادرة من فاعله في الدنيا والغرض منه طاب امرهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق بجواز اصل الدعاء لمطلق الكافر بخلاف الصلاة (قوله علينا) الى قوله وقيد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه ضعيف وقوله والمستامن (قوله علينا) اي ولا على الكفار نهاية ومعنى (قوله نعم يجوز) اي وان كان حرييا وسوا في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره نهاية ومعنى قال عرش اراد مر بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر انه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى اه عبارة سم قوله يجوز اي ولو على الصفة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم ان قصد بذلك اكرامه وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر إذا قصد تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفين الذي) خرج به الحر في فلا يجب تكفينه ولا دفنه بل يجوز إغراء الكلاب عليه إذ لا حرمة الاولى دفنه ثلاثا ينادى الناس برأحتهم والمراد بالحر في مغنى ونهاية (قوله من ماله) انظر مع قوله وقيد في المجموع الخ قسم وقد يجب بان قوله الا في قوة استثناء كون ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله ثم منفقه) اي ماله (قوله وقيد في المجموع الوجهين الخ) هكذا صور الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة واصلمها بصري (قوله وغيره) منه النهاية والمغنى (قوله بما إذا لم يكن له مال) اي ولا من تزمه نفقته ومعنى ونهاية ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله وخصمهما الخ) كلام الروضة واصلمها صريح في هذا التخصيص بصري (قوله بنا) اي بالمسلمين (قوله إذا لم يكن له مال) اي ولا منفق كما مر عن النهاية والمغنى (قوله بما ذكر) وهو الوفاء بذمته (قوله على انه الخ) اي ما تقدم من التكفين والدفن (قوله وجوبها) اي مؤنة التكفين والدفن (قوله الخطاب به الخ) وفي شرح البهجة ما حاصله ان وجوب الفعل لا يختص بنا والمؤنة تختص بنحو تركته ان كانت فقول الشارح المخاطب به ان اراد بالمال فواضح والفعل فشكل مع قوله نظير ما مر في المسلم سم

(قوله نعم يجوز) أي ولو على الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم قصد بذلك اكرامه وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر إذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله من ماله) انظر مع قوله بعد وقيد في المجموع الخ (قوله وفيما إذا كان له مال او منفق) الخطاب به الورثة او المنفق الخ

أنه لا يجب على الذميين من الحيثية التي لا جملها زنا ذلك وهي الوفاء بذمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم مكلفون بالفروع وفيما إذا كان له مال او منفق الخطاب به الورثة او المنفق ثم من علم بوته نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع اخر قد ذكرنا ان للمسلم غسله ودفنه لان مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لانه الذي قدمه فيه ولا قوله في موضع اخر ويجوز غسله وتكفينه ودفنه لانه مسوق فيما اجمعوا عليه بدليل تعقيبه لذلك بقوله واما وجوب التكفين ففيه خلاف وتفصيل سبق واضع في باب

غسل الميت وأشار بذلك لما ذكرته (١٦٠) عنه أولا فتأمل ذلك ولا تنتر بخلافه أما الحربي فيجوز إغراء الكلاب على جيفته

وكذا المرتد والزنديق (ولو وجد غضو مسلم) أو نحوه كشعره أو ظفره ووجه من نقل عن المجموع خلافه وقضية كلامهما التوقف فيما في العدة أنه لا يصلي على الشعرة الواحدة واخذ به غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي أن الصلاة في الحقيقة إنما هي غلى الكل وإن كان تابعا لما وجد (علم موته) وإن هذا الموجود منه انفصل بعد الموت أو وحركته حركة مذبح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر أن المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الإسلام بأن الأصل الحياة فلا تنقل أحكامها عنه الأبيقين وإضافا لموت هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الإسلام فإنه من جملة التوابع لأحكام الموت وإضافا لا سلام يكتب في به بالتعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوبا كما فعله الصحابة رضى الله عنهم لما ألقى عليهم بمكة طائر نسر يدعى الرحمن ابن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل وغرفوها بخاتمته (قوله معاوية الخ لعل الصواب مع عائشة فإن وقعة الجمل لم تكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطائفة والزبير رضى الله عنهم اهـ صحيح

وسميت وقعة الجبل لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا الجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا بها إلى على فبكى وبكت واعتذر كل منهما للآخر ومكث مدة عنده في البصرة ثم جهزها وارسلها إلى المدينة رضي الله تعالى عنهم اجمعين بحيرى (قوله) أنهم كانوا عرفوا (الخ) أى قبل انفصالها سم (قوله) وستر بخرقه) يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف عرش عبارة سم هل يجب ثلاث خرق سابعة إذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويفرق بين الجزء والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراته (الخ) والقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجملة من حفرة تمنع رائحة الجملة ونش السبع عليها وأنه يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجهت للقبلة سم وافرده عرش فى الثانى ثم قال ويتجه أنه يجب الدفن فيما يمنع الرائحة فى الميت الذى جف دون الشعر (قوله) فانه يسن ذلك) ظاهره أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من الغسل والستر والمواراة لكن اقتصر المغنى والنهاية على الأخيرين عبارة أما ما انفصل من حى أو شككنا فى موته كيد سارق وظفر وشعر وعلقة ودم فصد ونحوه فيسن دفنه إما كراما لصاحبها ويسن لف اليد ونحوها بخرقه أيضا (قوله) قال عرش قوله مر كيد سارق وينبغي إذا دفنت أن يجعل باطنها لجهة القبلة وقوله مر وشعر ومنه ما يزال بحاق الرأس وينبغي أن المخاطب به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحائط يفعله سقط عنه الطلب (قوله) ويسن مواراة (الخ) أى ولا تجوز الصلاة عليه سم (قوله) ولو ما يقطع للختان) فرع هل المشيمة جزء من الأم أو من المولود حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء ولا لأنها لا تعد من أجزاء واحد منهم ما خصوصاً المولود فيه نظر فليتأمل سم على المنهج أقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء عرش عبارة البحيرى أما المشيمة المسماة بالخلاص التى تقطع من الولد فى جزء منه وأما المشيمة التى فيها الولد فليست جزء من الأم ولا من الولد قليلى وبر ماوى (قوله) وكالمسلم فى ذلك) أى فى تجهيز الكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجهول أو بعضه بيلا دنأ صلى عليه إذا الغالب فيها الإسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه إذا وجد فى موات لا ينسب إلى دار الإسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذى لا يذب عنه أحدهم وكذلك (قوله) وعبارة المغنى ولو جهل كون العضو من مسلم صلى عليه أيضاً إن كان فى دار الإسلام كالو وجد فيها ميت جهل إسلامه (قوله) لكن الغالب فيها الإسلام) أى ولا فرق فى ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة الدار عرش (قوله) فكالمقيط فيما يأتى) أى من أنه إن كان فيها مسلم فمسلم وإلا فكافر عرش (قوله) وتجب نية الصلاة (الخ) وإن علم أنه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده إذا لجزء الغائب تابع للحاضر نهاية وقال المغنى نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو نوى الصلاة على العضو وحده كإجزم به ابن شهية (قوله) ويأتى عن مر مثله (قوله) على الجملة) أى فيقول نويت أصلى على جملة من انفصل منه هذا الجزء بحيرى (قوله) أن علم أنه غسل (الخ) أى ولا وجبت نهاية

والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد عنه ولو ترك تغسيله مع إمكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب فهل له ذلك أو يمتنع إلا بعد تغسيله مع إمكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر بحيرى فى الواجب بعض أجزاء الحاضر إن أراد تغسيل ما عدا المبدأ وتخصيصه بالصلاة عليه ومال مر إلى الثانى فليراجع (قوله) والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أى قبل انفصالها (قوله) وستر بخرقه) هل يجب ثلاث خرق سابعة إذا أمكن ذلك من تركته كفى بالجملة أم لا ويفرق بين الجزء والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة (قوله) ومواراته) هل يعتبر فيها ما يعتبر فى الجملة من حفرة تمنع رائحة الجملة ونش السبع عليها أم يكفي ما يصاب من التعرض له غالباً به نظر وأهل الأقرب الثانى وهل يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على العضو الذى يكون عليه لو كان متصلاً بالجملة ووجهت للقبلة فيه نظر ولا يبعد الوجوب (قوله) وتسن مواراة كل ما انفصل من حى) أى ولا تجوز الصلاة عليه (قوله) وتجب نية الصلاة على الجملة) أى ومع ذلك هى صلاة على حاضر نظر للجزء الحاضر واستتباعه للباقي الغائب فلها أحكام الصلاة

والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو واستفاضة ويجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وستره بخرقه ومواراته وإن كان من غير العورة لما مر أن ما زاد عليها يجب ستره لحق الميت بخلاف ما لا يصلى عليه كيد من جهل موته فانه يسن ذلك فيها وتسن مواراة كل ما انفصل من حى ولو ما يقطع للختان وكالمسلم فى ذلك مجهول الحال بدارنا لأن الغالب فيها الإسلام فان كان بدارهم فكالمقيط فيما يأتى فيه وتجب نية الصلاة على الجملة فلو ظفر بصاحب الجزء لم تجب أعادتها عليه إن علم أنه غسل قبل الصلاة

ومغنى (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده مر وينبغي أن تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنية فقط مرهم وكتب البصرى أيضا ما نصه قول الزركشي وإلا هو صادق بما إذا شك ويتجه حينئذ ما افاده الشارح وبما إذا علم عدم غسلها ويتجه حينئذ ما افاده الزركشي فعلم ما في صنيع الشارح رحمه الله تعالى إنا قولنا نقل المغنى عن الزركشي الثاني فقط عبارة وقال الزركشي محل نية الصلاة على الجثة إذا علم أنها قد غسلت فإن لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فإن شك في ذلك نوى الصلاة عليها إن كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اهـ (قوله ويظهر بناؤه الخ) وحله النهاية والمغنى على ما إذا صلى على أحدهما قبل طهر الآخر (قوله ولا تكفي الصلاة الخ) (فرع) ولمن حضر بعد الصلاة على الميت فعلمها جماعة وفردى والاولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه وينوى الفرض لو قوعا منه فرضا نهاية وشرح الروض قول الماتن (والسقط الخ) وهو كما عرفت أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما أتى بذلك الولد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي المغنى نحوه وفي سم عن افتاء السيوطى ما يوافقه خلافا لما يأتى في الشرح وفاقا لشيخ الاسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمى اهـ (قوله لأن هذا) أى من استهل أو بكى قبل تمام انفصاله (قوله مستثنى الخ) قضية هذا أنه لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجرى في النازل ما تقدم في قول المصنف ولو وجد عضو مسلم الخ كما مال إليه سم (قوله وما عدا هذين) أى ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتنقضى به العدة اهـ (قوله وإلا تعلم حياته) أى بان لم يستهل ولم يبكى نهاية ومغنى قول الماتن (كاختلاج) أى أو تحرك نهاية ومغنى أى ولو دون أربعة أشهر إن فرض ع ش (قوله اختياري) بما إذا يتمز عن الاضطرار أى بصري (قوله لاحتمال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله عليها) أى الحياة أى الدالة عليها قول الماتن (ولم يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما أى لم يظهر خلقه نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لم يغسل) أى لم يجب غسله سم قول الماتن (وكذا ان بلغها) أى أربعة أشهر أى مائة وعشرين يوما حد نفخ الروح فيه عادة أى ظهر خلقه فالعبرة فيما ذكر بظهور خالق الادمى وعدم ظهوره كما تقرر فالتمبير ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهور خالق الادمى عندها وعبر بعضهم بمن إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما ذكر مغنى وعبارة النهاية وأعلم ان السقط أحوالها ما لا حاصلها أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمى لا يجب فيه شيء نعم يسن ستره بخزقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة أما هي فممتعة كما مر فإن ظهر فيه أمارات الحياة فكذلك كبير اهـ (قوله كما صرحوا به في قولهم

الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت وإلا نوى العضو وحده وفيه نظر بل الذى يتجه أنه ينوى الجملة وإن لم يعلم ذلك معلقا نيته بكونه قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجثة صلى على كل ولا تكفي الصلاة على أحدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه يجب نية الجزء فقط (والسقط) بتثليث اوله من السقوط (ان) علمت حياته كان (استهل) من أهل رفع صوته (أو بكى) بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم وليس في عمله لأن هذا مستثنى من أنه إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا حزر رقبته حينئذ فيقتل جاره وفي الروضة وغيرها أخرج راسه وصاح فخره آخر قتل لانا تيقنا بالصياح حياته وما عدا هذين حكمه فيه حكم المتصل (ككبير) للخبر الصحيح على كلام فيه إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (ولأن) تعلم حياته (فإن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) اختياري (صلى عليه) وجوبا (في الاظهر) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً (وإن لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد نفخ الروح فيه (لم يغسل عليه) أى لم تجز الصلاة عليه لأنه

على الحاضر مر (قوله وبحث الزركشي تقييد الخ) اعتمده مر وينبغي تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنية الجزء فقط مر (قوله بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم الخ) في شرح العباب ولو انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال آخرون محققون يثبت له ولعله الأقرب أمالو لم ينفصل الباقي فلا يصلى عليه لأن الجنتين متى لم ينفصل كله يكون كما لو لم ينفصل منه شيء إلا في بعض المواضع وقول الأذرى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه اهـ ولا يخفى أن قضية الاول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أى مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنانه قبل انفصال شيء منه ثم مات وانفصل ميتا أنه لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة وفيه نظر ولعل الوجه الثبوت فليحرر (قوله لأن هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بهضه ونزل دون باقيه فهل يجرى في النازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم الخ (قوله وما عدا هذين) يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتنقضى به العدة (قوله) ومن ثم لم يغسل

فصاعدا ولم تظهر اماراة الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) لمفهوم الخبر وبلوغ او ان النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة اى الكاملة وكذا النوى لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قديحصل (١٦٣) النوى للتسعة مع تخاف نفخ الروح فيه

لا سرا اراده الله تعالى اه ولك ان تقول سلمنا النفخ فيه هو لا يستكتفي بوجوده قبل خروجه واذا قال جمع بأن استهلاله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتقد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين ان الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بها عنه فافتاء بعضهم في مولود لتسعة لم يظهر فيه شيء من امارات الحياة بانه يصلى عليه إنما يأتي على الضعيف المقابل وزعم ان النازل بعد تمام أشهره لا يسمى سقطا لا يجدى لانه بتسليمه يتعين حمله على أنه لا يسما لغة إذ كلامهم هنا موضح كما علمت بانه لا فرق في التفصيل الذي قاله بين ذى التسعة وغيره ثم رأيت عبارة أئمة اللغة وهي السقط الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه وهي محتملة لان يريدوا قبل تمام خلقه بان يكون قبل التصوير أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام مدته وحينئذ يحتمل أن المراد بمدته أقل مدة الحمل أو غالبها أو أكثرها وحينئذ فلا دلالة في عبارتهم هذه بوجه ثم

الخ) ويأتى عن السيوطى ما يخالفه (قوله فصاعدا) والاشبه تخصيصه بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لمفهوم الخبر) اى المتقدم في شرح ككبیر وقد يقال ان مفهومه يتنافى الاظهر السابق انفا (قوله وبلوغ او ان النفخ الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله وجود) اى النفخ (قوله للتسعة) اللام بمعنى الى (قوله هو الخ) الاسبك وهو بالواو (قوله قبل خروجه) اى من الجوف (قوله وإذا قال جمع الخ) اى كما تقدم في شرح اوبكى (قوله قبل تمام الخ) متعلق باستهلاله (قوله لا يعتد به) خبر ان (قوله فكيف به) اى وجود النفخ في السقط (قوله ومن ثم) اى لا جل ان الاعتداد بنفخ الروح فيه وهو كله في الجوف في غاية البعد (قوله ان الخلاف) اى السابق في شرح اوبكى (قوله في وجودها) اى الحياة (قوله منه) اى في الجوف فمن معنى في (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى سم اى ووافقه النهاية والمغنى ومن بعدهما (قوله لتسعة) بل لتسعة كما مر عن النهاية وغيره (المقابل) اى مقابل الاظهر (قوله وزعم ان النازل) وبهذا اتى الرملى فقال السقط هو النازل قبل تمام أشهره أى أقل مدة الحمل أما النازل بعد تمامها هو ستة أشهر ولحظتان فلا يسمى سقطا فيجب فيه ما يجب في الكبير من وجوب الغسل والتكفين والدفن والصلاة عليه وان نزل ميتا والتفصيل إنما هو في السقط كرى (قوله لا يجدى لانه بتسليمه يتعين) هذا غير صحيح نهاية (قوله موضح الخ) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل) اى بظهور اماراة الحياة وعدمه (قوله محتملة لان يريدوا الخ) وظاهر ان المتبادر هو الاحتمال الاخير فينبغي حملها عليه وفي سم عن افتاء السيوطى ما نصه قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ أبى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على أن المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اه (قوله وحينئذ) اى حين اخذ الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدته أقل مدة الحمل) وظاهر ان هذا هو المتبادر فتعين إرادته (بما ذكرته) اى من انه لا فرق في التفصيل الذى قاله الخ (قوله يغسل) الى قوله لتوهم الخ في المغنى لا قوله او فاعل إلى المتن وكذا في النهاية لا قوله حتى ينص القرآن (قوله وإلا سن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما سم (قوله بها) أى بالاربعة (قوله بما تقرر) ما معنى هذا مع أن المتن إنما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا اى فيما قررر سم ولك ان تقول ان معناه بيان ورود الخلاف بين الاظهر الثانى ومقابله (قوله وغيره) اى وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الادى وعدمه (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فمعدنها يجب ما عدا الصلاة اى بناء على الغالب من ظهور خلق الادى عندها فان لم يظهر

أى لم يجب غسله (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله فافتاء بعضهم في مولود الخ) في افتاء السيوطى سقط لم يستهل ولم يختلج وقد بلغ سبعة أشهر فصاعدا هل تجب الصلاة عليه ام لا فاجاب بقوله قديهم من عبارة الرافعى في شرحه حيث قال وإن بلغ اربعة أشهر فصاعدا ولم يتحرك ولا استهل ففي الصلاة عليه ولان اظهرهما لا يصلى عليه ولو بلغ سبعة أشهر مثلا حيث قال فصاعدا وكذا من تعليله بانه لا يرث ولا يورث ومن تعليل غيره انه قد يتخلف نفخ الروح لا مر اراده الله تعالى والاشبه تخصيص قوله فصاعدا بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ أبى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه القول الاول يدل على أن المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اه (والا سن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما (قوله بما تقرر) ما معنى هذا مع أن المتن إنما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فمعدنها يجب ما عدا الصلاة اى بناء على الغالب

رأيت شيخنا أفتى بما ذكرته ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً إن ظهرت خلقه آدمى وإلا سن ستره بخرقه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانها أضيق منه لما مر أن الذى يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وأفهمت تسوية المتن بين الاربعة وما دونها أنه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق الادى وغيره ولم يبين ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يغسل الشهيد)

ففعيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له (١٦٤) بالجنة أو يبعث وله شاهد بقتله وهو دمه أو فاعل لأن روحه تشهد بالجنة قبل غيره (ولا يصلي

حينئذ وجب ما عدا الصلاة سم (قوله ففعيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للمعنى اللغوي المنقول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة في النقل والإحقاق الشرعية من مات في قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيها بصري (لأنه الخ) عبارة النهاية والمعنى سمى بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة ولا يبعث وله شاهد بقتله إذ يبعث وجرحه يتفجر دما ولا يملأ تلك الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه (قوله أي يحرم ذلك) أي كل من الغسل والصلاة (قوله لأنه حتى بنص القرآن) قد يقال حياتهم لا تمنع ذلك نظير ما تقدم في حياة الأنبياء (قوله وابقاء لا يشهداتهم) عبارة غير هذه الحكمة في ذلك إبقاء أثر الخ قال البيهقي وفيه أن هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم واجيب بأن الحكمة لا يلزم إقرارها اهـ (قوله لتوهم النقص الخ) يعني لو أمر بغسلهم والصلاة عليهم لتوهم أنه لا جل نقص فيهم بخلاف الأنبياء فإن أحدا لا يتوهم نقصا فيهم بحال كإحدى (قوله وبه فارقوا الخ) أي بالتعليل الأخير وعط الفرق تقييد التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله لذلك) أي ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وإن القصد به التشريع) فيه تأمل (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله لأنه حتى (قوله ضعيف الخ) بل خطأ قال الشافعي ينبغي لمن رواه أن يستحى على نفسه معنى (قوله نعم) إلى قول المتن ويكفي في النهاية الإقوله وخرج إلى بخلاف الخ وكذا في المعنى الإقوله تنبيه إلى المتن (قوله نعم صح) عبارة الاسنى والمعنى والنهاية وأما خبر أنه عليه السلام خرج الخ فالمراد كافي المجموع أنه دعا لهم كدعائه للميت لقوله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم والاجماع يدل على هذا لأن عندنا لا يصلي على الشهيد وعند المخالف وهو أبو حنيفة لا يصلي على القبر بعد ثلاثة أيام اهـ (ولادليل فيه) أي للنخصم وإلا فهو وارد علينا ولا يجدي في دفعه قوله لأن المخالف الخ ولا يتم تفريع قوله فتعين إلا بالنسبة لالزام الخصم فليتأمل بصري قول المتن (وهو الخ) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل من مات نهاية ومغنى (ولو قنا أنثى) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أو لا فاجبت عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه بصدده ولو بخدمته للغزاة أو نحوها عرش أقول قضية إطلاق قولهم ولو صغيرا أو مجنونا الأول وقضية تعليل المحشى أن المميز الذي يصدق القتال شهيد (غيره كالف) أي صغيرا أو مجنونا أسنى ومعنى قول المتن (في قتال الكفار) أي سواء كانوا أحرار بين أم مرتدين أم أهل ذمة قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك معنى ونهاية قال عرش قوله قصدوا الخ احترز به عما لو قتل واحد منهم مسلما غيلة اهـ (بسيه أي القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخذون سردا تحت الأرض يماؤنه بالبارود فاذمهم المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محلها وأهلك المسلمون (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج ففيه نظر والظاهر أنه شهيد أم لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا اهـ سم على البيهجة (فرع) قال في تجريد الباب لو دخل حربي ببلادنا فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً ولو رمى مسلماً إلى صيد فاصاب مسلماً في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين سم على المنهج اهـ عرش أقول قولهم الاتى أنفا كان أصابه سلاح مسلم قتله كالصريح في أنه شهيد (خطا) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يقصد كافر أو يصيبه أولا ولا مانع منه عرش وهذا صريح في خلاف ما قدمه عن القاضى حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه) أي وإن لم يكن عليه أثر دم نهاية ومعنى (قوله أو غيره) أي غير القتال (قوله فليس بشهيد) أي الشهادة المخصوصة سم (قوله الأصح) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله واحد منهم) أي مثلاً (قوله وإن قطع بموته) كذا في أصله رحمه الله تعالى والأولى

عليه) أي يحرم ذلك وإن لم يؤد الغسل لازال دمه لأنه حتى بنص القرآن وابقاء لا يشهداتهم وتعظيما لهم باستغنائهم عن دعاء الغير وتطهيره لتوهم النقص فيهم وبه فارقوا غسله عليه السلام والصلاة عليه لأن كل أحد يقطع بأنه غير محتاج لذلك وإن القصد به التشريع وزيادة الزاني فقط فلم يحتاج لإظهار استغناء ولا أنه عليه السلام لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الأحاديث التي كادت أن تتواتر وخبر أنه عليه السلام صلى عليهم عشرة عشرة ضعيف جدا نعم صح أنه خرج بعد ثمان سنين فصلى عليهم صلاته على الميت ولا دليل فيه لأن المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت (وهو من) أي مسلم ولو قنا أنثى غير مكلف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (بسيه) أي القتال كان أصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو تردى بوهدة أو رفته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمات بسببها أو غيره لأن الظاهر موته بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لا سير صبرا فليس بشهيد

على الأصح بخلاف ما لو انكسروا أو اتبعناهم لاستنصاهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منا فإنه شهيد على الأوجه (فإن مات بعد انقضائه) أي القتال وقد بقي فيه حياة مستقرة وإن قطع بموته من جرح به (أو) مات أجدا من أهل العدل (في قتال

البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيغسل ويصلى عليه اما الاول فلانه كقبول بسبب (١٦٥) اخروا اما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

هم لو قتله كافر استعانوا به
كان شهيدا اما من حر كنه
حر كنه حر كنه مذبح عند
انقضاء قتال الكفار فشهد
جزما ومن هو متوقع الحياة
حينئذ فغير شهيد جزما
(وكذا) لا يكون شهيدا
اذا مات (في القتال) مع
الكفار (لا بسببه على
المذهب) بان مات فجأة او
بمرض او قتله مسلم عمدا
(ولو اشتد جنبا فلا يصح
أنه لا يغسل) عن الجنابة
فيحرم غسله لان الشهادة
تسقط غسل الموت فكذا
غسل الحدث ولان الملائكة
غسلت حنظلة رضى الله عنه
لا تشهاده يوم احد جنبا
لخروجه عقب سماعه الدعوة
وهو مع اهله اليها كما صح
ولو وجب غسله لم يسقط
بفعل الملائكة كما مر (و)
الاصح أنه (تزال) وجوبا
(نجاسة غير الدم) الذي هو
من أثر الشهادة وإن أدت
إزالتها لازالته كما أفاده
أصله لأنه لا فائدة لا بقائها
إذ ليست أثر عبادته (تنبيه)

هل للنجاسة الحاصلة من أثر
الشهادة حكم دمه او يفرق
بان المشهود له بالفضل الدم
فقط ولان نجاسته اخف
في كلامهم شبه تناف في ذلك
لكنه إلى الثاني اميل
(ويكفي) ندبا (في ثيابه)
التي مات فيها (المطخة بالدم)
وغيرها لكن المطخة

كافي المحلى والمغنى والنهاية ترك ان لا يهاهما جريان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كما صرح به
بصرى قول المتن (فغير شهيد الخ) اي سواء اطال الزمان ام قصر نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لو قتله كافر
استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مربي مالم يستعان اهل العدل بكفار قتلوا
واحد من الغباة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر سم على حج والا قرب انه شهيد وبقي مالم يشك في
كون المقتول مقتول مسلم او كافر والا قرب انه ليس بشهيد ع ش اقول والقلب في الاول الى عدم الشهادة
أميل اذ مقتلة الكفار فيه تبع لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور انه مات في قتال الكفار (قوله)
او قتله مسلم الخ) اي لم يستعن به الكفار اخذ اعمام قول المتن (جنب) اي او نحوه كحائض ونفساء
نهاية ومغنى (قوله) وهو مع اهله) الجملة حال من ضمير سماعه الفاعل في المعنى (قوله اليها) اي الدعوة والجار
متعلق بالخروج (قوله كما مر) اي في الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) اي الشهيد وان حصلت بسبب
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر ان المراد النجس الغير المعفو عنه نهاية اي اما المعفو عنه فتحرم
إزالته إن أدت إلى إزالة الدم ع ش (قوله غير الدم الذي الخ) اي اعدام الشهادة الخالي عن النجاسة فتحرم
إزالته الاطلاق النهي عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة وإتمام تحريم إزالة الخلو من الصائم مع انه اثر عبادة
لانه المغفوت على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغيره لم يحرّم عليه ذلك وقد مرّت الإشارة إلى
ذلك في باب الوضوء نهاية ومغنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) اي بخلاف الدم فانه ممتنع إزالته بالغسل
بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزيله بالكيفية عينا واثر ازالته بنحو عود يزيل العين دون الاثر م
اه (قوله او يفرق الخ) معتمد ع ش (قوله لكنه) اي كلامهم (الى الثاني اميل) عبارة النهاية والثاني
اقرب اهاى الفرق (قوله ندبا) إلى قوله ويظهر في المعنى الا قوله إن لاقت به ولي قول المتن فان لم يكن في النهاية
إلا ما ذكر (قوله ندبا) اي ان لم يختلفوا في ذلك ولا فوجوبا كما ياتي في قوله والاوجه الخ (قوله التي مات فيها)
اي واعتيد لبسها بالنهاية ومغنى اي وان لم تكن بيضاء بقاء لاثر الشهادة وعليه فحمل سن التكفين في
الايض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش (قوله فالتقييد لذلك) عبارة المغنى والنهاية فالتقييد في
كلام المصنف كاصله بالمطخة لبيان الاكمل وعلم بالتقييد بندبا انه لا يجب تكفينه فيها كسائر الموتى اه
(قوله والاوجه) عبارة المغنى وشرح الوضوء والنهاية ولو اراد الورثة نزعا وتكفينه في غير ما جاز سواء
كان عليها اثر شهادة ام لا ولو طالب بعض الورثة النزع وامتنع بعضهم اجيب الممتنع في احد احتمالين يظهر
ترجيحه اه (قوله لا يجاب احد الورثة) اي بخلاف جميع الورثة) بدليل قوله ندبا سم (قوله ان لاقت
به) اي بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعا وتكفينه في اللاتق م راه سم (قوله نظير ما مر في الثلاث) اي كالم
قال بعضهم تكفينه في ثوب وامتنع الباقيون نهاية (قوله رعاية لمصلحته) قال في شرح العباب فان قلت اصل
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بثيابه قلت الذي استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق
الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا عدم النزع انتهى سم (قوله وينزع ندبا الخ) اي

(قوله) من ثم لو قتله كافر استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مربي مالم يستعان
اهل العدل بكفار قتلوا واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر (قوله في المتن تزال نجاسة
غير الدم) اي بخلاف الدم فانه ممتنع إزالته بالغسل بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزيله بالكيفية
عينا واثر ازالته بعود يزيل العين دون الاثر م (قوله والاوجه انه لا يجاب احد الورثة) اي بخلاف
جميع الورثة بدليل قوله ندبا (قوله ان لاقت به) اي بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعا وتكفينه في
اللاتق م (قوله نظير ما مر في الثلاث) فيشكل التنظير بما مر ان الذي تحرر وجوب التكفين في ثلاثة
اثواب وان اتفق الورثة على المنع من الثاني والثالث بخلاف تكفين الشهيد في ثيابه المذكورة فانه
مندوب لا واجب قال في شرح العباب فان قلت اصل التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بثيابه قلت
الذي استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا

اولى فالتقييد لذلك وذلك للتابع والاوجه أنه لا يجاب أحد الورثة لنزعا إن لاقت به رعاية لمصلحته نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا

نحو درغ وفرو وثوب
جلد وخف ويظهر أن محله
حيث كان ملكه ورضى به
وارثه الرشيد والواجب
نزع (فإن لم يكن ثوبه سابغا
تم) الواجب وجوباً وغيره
ندباً هذا حكم شهيد الدنيا
فقط وهو من قاتل لنحو
حمة أو الآخرة وهو من
قاتل لتكون كلمة الله هي
العليا ما الشهيد الآخرة فقط
كغريق ومبطون وحريق
والحق به من مات بصاغة
وميت زمن طاعون وقد
يؤخذ منه أن حرمة الفرار
من بلد الطاعون والدخول
إليه محله أن لم يعم ذلك الأقليم
لكن الأوجه ما أطلقوه
كما يشهد له تعليل الأول بعدم
القيام بالياقين وتجهيزهم
والثاني بأنه ربما أصابه
فيسند له دخوله فإن قلت
غايته أنه نوع من العدوى
وهي إنما تقتضي الكراهة
فقط قلت ممنوع بل هذا
يصدق عليه عرفاً أنه من
اللقاء باليد إلى التهلكة
ومقتول ظلماً وميت عشقاً
لمن يحل نكاحها بشرط العفة
والكتم كما في الخبر ولا
يبعد في عاشق غيرها
اضطراراً أنه شهيد أيضاً
بل واختياراً أيضاً إذا
عف وكنتم كمن زكب
بحر المعصية لأن الجهة منفكة

ولو فرض أنه بعد إزراء لا التفات إليه لورود الأمر به ع (قوله نحو درغ الخ) عبارة غيره آلة حرب
كدرع وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالباً كخف وجبة ومشوة الخ (قوله أن محله) أي محل ندب نزع ما ذكر قول
المتن (سابغا) أي ساتراً لجميع بدنه و (قوله تم) أي وجوباً نهائياً ومعنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة
أثواب إذا كفن من ماله ولادن عليه زبادة (قوله هذا) أي الفصل في المغنى الأقوله والحق به إلى ومقتول
وكذا في النهاية إلا قوله بل واختيار (قوله هذا الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية الشهداء كما قاله في المجموع
ثلاثة الأول شهيد في حكم الدنيا بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثواباً خاصاً وهو
من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من
قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنime أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم
الآخرة فقط كالمقتول ظلماً من غير قتال والمبطون إذا مات بالبطن والمطعون إذا مات بالطاعون والغريق
إذا مات بالغرق والغريب إذا مات بالغربة وطالب علم إذا مات على طلبه ومن مات عشقاً أو بالطلق أو بدار
الحرب أو نحوه ذلك واستثنى بعضهم من الغريب العاصي بغرته كالآبق والناشرة ومن الغريق العاصي
بركبه البحر كان كان الغالب فيه عدم السلامة أو استواء الأمرين أو ركبه لشرب خمر ومن الميت
بالطلق الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة ويأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وهو من
قاتل لتكون كلمة الله الخ) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم ويظهر أنه من القسم الأول
وإن المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لأمرد ذيوى والله أعلم (قوله ومبطون) أي
كالمستسقى وغيره خلافاً لمن قيده بالأول نهاية قال الرشيدى قوله خلافاً لمن قيده بالأول يعني قيد المبطون
بمن مات بمرض البطن المتعارف أي الأسهال اه (قوله وحريق الخ) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب
عليه العلامة الشوبرى قال شيخنا ابن عبدالحق في تنقيح الباب واحد أو حمله بعضهم على ما إذا قتل على غير
السكينة المأذون فيها أو الأوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأثماً انتهت أقول الأقرب
أنه شهيد مطلقاً سواء أزيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرب الخمر ومات أو مات بسبب
الولادة من حل الزنا ونحوهما ع ش (قوله وميت زمن طاعون) أي وإن لم يطعن وظاهره وإن لم يكن
من نوع المطعونين بان كان الطعن في الأطلاق والارقاء وهو من غيرهم ع ش عبارة شيخنا أو في زمن
الطاعون ولو بغیره لكن كان صابراً محتسباً أو به بعده اه (قوله وقيد خدمته) أي من إطلاق أن
الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تقييده بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لي وجه الأخذ (قوله
لكن الأوجه ما أطلقوه الخ) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الأقليم أو لا (قوله تعليل
الأول) أي حرمة الفرار و (قوله والثاني) أي حرمة الدخول (قوله أنه نوع الخ) أي الطاعون (قوله إنما
تقتضي الكراهة) أي كراهة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الاتى وميت الخ عطف على غريق
(قوله ظلماً) أي ولو هيئة كان استحق شخص حزر قبته فقد نهضين شيخنا وتقدم استعجاب ع ش
أن المقتول حد شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمحبوبه لم يتجاوز
الشرع و (قوله السكتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعتمده المغنى والنهاية وشيخنا
(قوله في عاشق غيرها) أي كأمرد نهائياً ومعنى (قوله بل واختيار الخ) رفاقاً للمغنى وخلافاً لظاهر النهاية قال
ع ش قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرملى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان
الفرض العفة والسكتمان بل قال الطيلاوى ومرد وإن كان السبب المؤدى إلى عشق الأمرد اختيارياً
حيث عارضه اضطراباً وعفركم والله أعلم اه ومعنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به حصل بينهما
فاحشة بل غزم على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والسكتمان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محبوبه اه (قوله
لأن الجهة منفكة) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال إن كان الموت معصية كان تسببت في القاء الجمل
عدم النزع اه (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

وميتة طلقا فهو كغيره غسلا وصلاة وغيرهما (فصل في الدفن وما يتبعه) (١٦٧) (أقل القبر) المحصل للواجب

(حفرة تمنع) بعد طمها
(الرائحة) أن تظهر فتؤذي
(والسبع) أن ينشبهه ويأكله
لان حكمه وجوب الدفن
من عدم انتهاك حرمة
بانتشار ريحه واستفاد
جيفته واكل السبع له لا
تحصل إلا بذلك وخرج
بحفرة وضعه بوجه الارض
وسره بكثير نحو تراب
أو حجارة فانه لا يجزى
عندما مكان الحفر وان منع
الريح والسبع لانه ليس
بدفن وبتنميع ذنك ما يمنع
احدهما كان اعتادات
سباع ذلك المحل الحفر عن
مواته فيجب بناء القبر بحيث
تمنع وصولها اليه كما هو ظاهر
فان لم يمنعها البناء كعض
النواحي وجب صندوق كما
يعلم مما يأتي وكالفاسق
فانها بيوت تحت الارض
وقد قطع ابن الصلاح
والسبكي وغيرهما بحرمة
الدفن فيها مع ما فيها من
اختلاط الرجال بالنساء
وادخال ميت على ميت قبل
بلاء الاول ومنعها للسبع
واضح وعدمه للرائحة
مشاهد فقول الرافعي
الغرض من ذكرهما ان
كانا متلازمين بيان فائدة
الدفن وإلا فيان وجوب
رعايتهما فلا يكفي أحدهما
يتعين جملة على أن التلازم
بينهما باعتبار الخصال
فبالنظر اليه الجواب

فماتت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعصيان بالسبب
المستلزم للعصيان بالمسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان قارنها معصية لانه لا تلازم
بينهما اه قال عش ومنه مالو صاد حية وهو ليس حادقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن
حادقا في صنعتته بخلاف الحاذق فيهما فانه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه اه (قوله وميتة مطلقا)
اي ولو كانت حاملا من زنا نهاية ومعنى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب اما شهيد الاخرة الخ
(فصل في الدفن وما يتبعه) (قوله وما يتبعه) أي الدفن كالتعزية رشيدى (قوله المحصل) الى قوله
فقول الرافعي في النهاية والمعنى لا قوله وبتنميع الى كالفاسق (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن (تمنع
الرائحة والسبع) هذا ضبط الدفن الشرعي فان منع ذلك كفي وإلا فلانهاية قال عش هذا يفيد انه لا بد
من منع الرائحة والسبع وان كان الميت في محل لا تصل اليه السباع اصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان
لم تكن لرائحة اصلا كان جف اه وباتي عن سم ما يوافقه (قوله وان تظهر) اشارة الى تقدير مضاف
وكذا قوله ان ينشبه اشارة اليه (قوله فتؤذي) اي الحى نهاية ومعنى (قوله ويأكله) عبارة النهاية والمعنى
لا كل الميت اه (قوله من عدم انتهاك حرمة الخ) يفيد انه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وان لم يتاذ به
احد لان فيه انتهاك حرمة سم (قوله لا تحصل الخ) (فرع) لولم يوجد محل يدفن فيه إلا ملك انسان غير
محتاج اليه لزمه بذلك بالقيمة فان لم يكن له فجانا على قياس ما تقدم في السكفن على ما مر فيه سم (قوله
وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت كالفاسق ان
كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما يأتي سم (قوله وسره الخ) عبارة
النهاية والبناء عليه بما يمنع ذنك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينة والساحل بعيد او به مانع
فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين او نداء ثلاثا ينتفخ ثم يلقى لينبذه البحر الى الساحل وان
كان اهله كفارا الاحتمال ان يحده مسلم فيدفنه ويجوز ان يثقل اي بنحو حجر لينزل الى القرار وان كان
اهل البر مسلمين اما إذا امكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال عش
قوله مر والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي
اه وتقدم أنفان سم ما يخالفه (قوله وبتنميع الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان اعتادات الخ)
مثال لمنع الريح دون السبع (قوله كالفاسق) مثال لمنع السبع دون الريح بصرى (قوله وصولها اليه)
اي وصول السباع الى الميت (قوله مما يأتي) اي في المسائل المشورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ
(قوله وكالفاسق) اي المعروف ببلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فانها بيوت تحت الارض الخ)
اي فلا يكفي الدفن فيها فانه كوضعه في غار ونحوه ويسد بابها معنى (وعدمه للرائحة) متعلق بالضمير ففيه
نظر سم (قوله بتعين الخ) عبارة النهاية والاسنى والمعنى وظاهر انها غير متلازمين كالفاسق التي
لا تكتم الرائحة منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها اه (قوله بتعين حمله الخ) كلام الرافعي ليس فيه
دعوى التلازم حتى يحتاج الى الحل والتاويل بصرى وسم (قوله فبالنظر اليه) اي الى التلازم غالبا (قوله
لعدمه) اي لعدم التلازم على قلة (قوله بالاول) اي التلازم قول المتن (ويندب ان يوسع الخ) وينبغي

(فصل في الدفن وما يتبعه) (فرع) لولم يوجد محل يدفن فيه إلا ملك انسان غير محتاج اليه لزمه بذلك
بالقيمة فان لم يكن له مال فجانا على قياس ما تقدم في هاش قول المصنف في فصل السكفن فان لم يكن فعلى من
عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح فماله لم يوجد إلا ثوب مع مالك غير محتاج اليه على ما مر
فيه (قوله في المتن حفرة تمنع الخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت كالفاسق
ان كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما يأتي (من عدم انتهاك حرمة بانتشار
ريحه) يفيد انه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وان لم يتاذ به احد لان فيه انتهاك حرمة (وعدمه للرائحة)
للرائحة متعلق بالضمير ففيه نظر (قوله بتعين حمله) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل فضلا عن تعيينه كما يدرك

ما ذكره أولا وبالنظر لعدمه الجواب ما ذكره ثانيا فجزم شارح بالاول فيه تساهل (ويندب أن يوسع)

(ويعمق) بالمهملة وقبل المعجمة للخبر الصحيح في قتلى احدا حفر واوا وسعوا واعمقوا وان يكون التعميق (قائمة) لرجل معتدل (وبسطة) بان يقوم فيه ويبسط يده مرتفعة وصحح الراعي ان ذلك ثلاثة اذرع ونصف والمصنف أنه أربعة ونصف لا تعارض إذا الاول في ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة والثاني في ذراع اليد (واللحد) بفتح أوله وضمه وهو ان يحفر في أسفل جانب القبر والاولى كونه القبلي قدر ما يسع الميت (افضل من الشق) يفتح أوله (ان صليت الارض) لخبر مسلم ان سعد ابن ابى وقاص امر ان يجعل له لحد وان ينصب عليه اللبن كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر ضعيف اللحد لنا والشق لغيرنا اما في رخوة فالشق افضل خشية الانهيار وهو حفرة كالنهر يبنى جانبها ويوضع بينهما الميت ثم تسقف والحجر اولى ويرفع قليلا بحيث لا يمسسه ويسن أن يوسع كل منهما ويتأكد ذلك عند راسه ورجليه للخبر الصحيح به (ويوضع) ندبا (رأسه) أى الميت في النعش (عند رجل القبر) أى مؤخره الذى سيكون عند سفله رجل الميت (ويسل من قبل رأسه

أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزله القبر ومن يدفنه لأزيد من ذلك لان فيه تحجيراً على الناس عش (قوله بان يزداد) الى قوله ويسن في النهاية الا قوله والاولى كونه وقوله وفي خبر الى اما في رخوة وكذا في المغنى إلا انه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الراعي واعتمد الاول قول المتن (ويعمق) أى بان يزداد في نزوله مغنى (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب عش قوله واوسعوا واعمقوا هما من باب الافعال فهمزهما مفتوحة (قوله وان يكون التعميق) إشارة الى ان قول المصنف قائمة الخ خبر ليسكون المحذوفة (قوله ويبسط يده) أى غير قابض لا صابعها عش (قوله ولا تعارض) جرى عليه مر اه سم (قوله إذ الاول في ذراع العمل الخ) أى الذى اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع النجار أى وهى تقرب من الاربعة ونصف بذراع الادى فلا تخالف بينهما عش (قوله السابق بيانه) وهو انه ذراع وربع بذراع اليد فيكون التفاوت بينهما ثمن ذراع لان الثلاثة ونصف بذراع العمل بأربعة ونصف إلا ثمننا بذراع اليد فقوله فلا تعارض أى تقريبا بحججى قول المتن (واللحد افضل من الشق) ولا يكفى وضع الميت في القبر كما هو المعهود الآن أى في الفساق فالتناس آثمون بترك الدفن في اللحد الشق شيخنا (قوله القبلي) أى وان حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره عش قول المتن (ان صليت) بضم اللام من الصلاة وهى البيوسة والشدة (قوله اللحد لنا) يحتمل ان المراد للمسلمين ويحتمل لاهل المدينة أصلاً بآرضهم ويلحق بهم من في معنائهم بصرى (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر ويبنى جانباه بلبن او غيره مما لم تمسه النار اه قال عش قوله مر مما لم تمسه الخ أى الاول ذلك اه (قوله يبنى جانباه) هل يسن ذلك البناء بحيث يكره تركه وان كانت الارض في غاية الصلابة وإنما هو فيما إذا كان في الارض نوع رخوة بخلاف ما إذا كانت في غاية صلابة لا يخشى من الانهيار أصلاً فلا يندب البناء كما يفيد قول المغنى او يبنى الخ باو ثم رايت قال شيخنا على الغزى مانصه قوله ويبنى جانباه الخ ظاهرة انه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعيناً بل يمكن الاختصار على احدهما فتجعل الواو بمعنى او ثم تجعل او مانعه خلوتجوزاً لجمع فصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع بينهما اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقاً او يفصل بين ان تكون من صديد الموتى كفى المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها او من غيره كبول او غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوبرى والوجه هو الاول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثانى شيخنا (قوله ثم يسقف) بلبن او خشب او حجر مغنى (قوله ويرفع قليلا) هل ذلك وجوباً لئلا يزرى به سم على حج والظاهر انه كذلك لليلة المذكورة عش (قوله ويسن الخ) عبارة المغنى والنهاية عبارة المجموع كالجهور ويستحب ان يوسع من قبل رجله ورأسه أى فقطر وكذا رواه ابو داود وغيره والمعنى يساعده ليصونه ما يلى ظهره من الانقلاب اه قال عش وما ذكره مر عن المجموع محمول على الشق واللحد لاقول المصنف ويندب ان يوسع الخ وفرضه حج فيها او يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصرى عبارة الاسنى ويوسع من زيادته أى يوسع اللحد ندباً للعموم الخبر السابق ريتا كذلك عند راسه ورجليه للاسرى به في خبر صحيح في ابى داود اه ففهم منه تخصيص تأكد توسعة محل الرأس الرجاين اللحد وعبارة النخبة مصرحة بعموم التأكد المذكور اه (قوله عند راسه ورجليه) أى فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى إلا قوله ندبا وقوله لما سر الى المتن وقوله وقد يشكك الى وبعدده الحجارم وقوله وهو محتمل الى فقنها قول المتن (ويسل الخ) أى

بأدنى تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلا الخ) هل ذلك وجوباً لئلا يزرى به (قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع والجهور ثم هذه العبارة تنيد سن النوسيع في غير ما يلى راسه ورجليه ايضاً خلاف ما تقدم عن المجموع وغيره واقتصر في شرح الروض على الموضوع الثانى (قوله عند راسه ورجليه) أى فقط شرح مر

السنة وهو في حكم المرفوع (ويدخله) ولو انى ندبا (القبر الرجال) لانه عليه السلام أمر أباطلة أن ينزل في قبر بنته ام كلثوم لارقية وإن وقع في المجموع وغيره لانه عليه السلام عندما موتها كان يدير ولاهم أقوى نعم يتولين حملها من المغتسل الى النعش تسليمها لمن بالقبر وحل شدادها فيه (واولاهم) بالدفن (الاحق بالصلاة) عليه وقد مر لكن من حيث الدرجة والقرب دون الصفات اذ لا فقه هنا مقدم على الاسن الاقرب عكس الصلاة كما مر في الغسل ولا خلاف ان الوالى لاحق له هنا قال ابن الرفعة ونازع الاذرى بان القياس أنه أحق فله التقديم او التقدم (قلت إلا ان تكون امرأة مزوجة فاولاهم الزوج) وإن لم يكن له حق في الصلاة (والله أعلم) لانه ينظر مالا ينظرون وقد

يشكل عليه تقديمه عليه السلام أباطلة وهو أجنبي مفضل على عثمان مع انه الزوج الافضل والعذر الذى أشير اليه في الخبر على راي وهو انه كان وطى سرية له تلك الليلة دون ابى طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انها واقعة حال ويحتمل ان عثمان لفرط الحزن والاسف

لم يثق من نفسه

يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القبر (قوله برفق) أى سلابرفق لا بعنف (قوله لما صح الخ) عبارة النهاية لان السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما السلب فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي المغنى وشرح المنهج نحوها وعلم بذلك ما في صنيع الشارح من إيهام ان ذلك علة للسلب اوله وللوضع (قوله ندبا) خلافا للمغنى عبارة وظاهر ما في المختصر وكلام الشامل والنهاية ان هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمكنهم واستظهره الاذرى وهو ظاهر اه قول المتن (الرجال) أى اذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا نهاية ومغنى قال ع ش وينبغي ان المراد بالرجال ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة وانع لو فعله الاناث كان مكروها خروجا من خلاف من حرمة وتبعه الخطيب اه (قوله امر أباطلة الخ) أى مع انه كان لها محارم من النساء كقاطمة وغيره ارضى الله تعالى عنهم نهاية ومغنى (قوله وان وقع الخ) أى انها رقية نهاية ومغنى (قوله عندما موتها) أى ودفنها نهاية أى رقية (قوله ولاهم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله أقوى) أى من النساء وبخشي من مباشرتهن هتك حرمة الميت وانكشافهن مغنى (قوله نعم يتولين الخ) أى ندبا مغنى ونهاية (قوله حملها من المغتسل الخ) وكذا من الوضع الذى هو فيه بعد الموت الى المغتسل ان لم يكن فيه مشقة عليهن ع ش وشيخنا (قوله وتسليمها لمن بالقبر) فيه توقف (قوله بالدفن) أى الادخال في القبر (قوله دون الصفات) أى المعتبرة في الصلاة فلم يقدم هنا بل بعكسها فلا يقال ان تقديم الافقه على الاسن تقديم بالصفات فيناقي قوله دون الصفات سم وع ش (قوله اذ لا فقه الخ) أى والبعيد الفقيه اولى من الاقرب غير الفقيه هنا والمراد بالافقه الا علم بذلك الباب نهاية ومغنى (قوله ولا خلاف الخ) عبارة النهاية والمغنى والوالى هنا لا يقدم على القريب جز ما اه قول المتن (فاولاهم الزوج) والوجه كما قال الاذرى ان السيد فى الامه التى تحل له كالزوج واما غيرهما فليكون معها كالا جنى واولا الاقرب نعم الا ان يكون بينها محرمية واما العبد فهو احق بدفنها من الا جانب حتما مغنى واسنى وكذا في النهاية لا فى المسئلة الثانية فقال فيها الوجه لا وان لم يكن بينها محرمية لانه فى النظر ونحوه كالمحرّم وهو اولى من عبد المرافة اذ المالكية أقوى من المملوكية اه واعتمده الحلبي وأقره ع ش (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب سم عبارة البصرى هذا لا يلائم ما تقدم نقله له واقره من انه مقدم على الا جانب وجزم به صاحب المغنى والنهاية وحيث ذق الغاية ان يقال وان كان مؤخرا عن الاقارب اه (قوله وقديشكلى عليه) أى على قول المصنف فاولاهم الزوج (قوله انهم لا يعتبرونه) أى الوطء مانعا (قوله لكن يسهل ذلك) أى يزيل الاشكال (قوله انها الخ) أى الواقعة في الخبر كرى

(قوله اذ لا فقه هنا مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الافقه على الاسن تقديم بالصفات فيناقي قوله دون الصفات لانا نقول قوله دون الصفات المراد فيه الصفات المعتبرة في الصلاة ولم يقدم هنا بل بعكسها وعبارة شرح البهجة يقدم هنا الافقه أى بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد كالعم الفقيه على الاقرب أى والاسن اخذنا قبله بالاولى لانه اذا قدم الافقه على الاسن مع المشاركة فى اصل الفقه مع عدم المشاركة فى اصله بالاولى كاخ غير فقيه موثم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو لما مر ثم اه لسكن الذى تقدم ثم فى كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محله عند الاستواء فى الدرجة وهنا لا يتقيد بذلك كما تقيد عبارة شرح البهجة المذكورة إلا ان تحمل على ذلك قد يقال لاحاجة لقوله البعيد الفقيه الخ مع ما قبله فتأمل (فرع) تقدم ان قضية كلاهما بل صريحه ان الترتيب السابق فى الغسل واجب واما هذا الترتيب المذكور فى الدفن ففى شرح الروض من جملة كلام انه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لائح فليتاامل (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم فى الغسل ان الزوج احق من رجال الاقارب

بأحكام الدفن فأذن أوانه
^{صلى الله عليه وسلم} رأى على آثار العجز
 عن ذلك فقدم إياها بطمحة من
 غير أذنه وخصه لكونه لم
 يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ
 من الخبر أن الأجانب
 المستوين في الصفات يقدم
 منهم من بعدهم بالجماع
 لأنه أبعد عن مذكري يحصل
 له لو ماس المرأة وبعده
 المحارم الأقرب فالأقرب
 كالصلاة وظاهر كلامه
 تقديم الزوج على المحرم
 الألفه بل الفقيه وهو
 محتمل لكن محله في الثانية
 أن عرف ما قدم به فقنها
 فمسوح فجبوب فخصي
 اجنبي لضعف شهورهم
 ولتفاوتهم في هياتهم كذلك
 فعصبة غير محرم كابن عم
 ومعتق وعصبة بترتيبهم في
 الصلاة فذو رحم كذلك
 فصالح اجنبي فان استوى
 اثنان قربا وفضيلة أقرع
 وفارق ما ذكر في فقه امام
 ان الامة لا تغسل سيدها
 لانقطاع الملك بأن الملاحظ
 مختلف اذ الرجال ثم باخرون
 عن النساء وهنا يتقدمون
 ولو اجانب عليهم وقتها أولى
 من الاجانب كابن العم لان
 لنا خلافا انه يغسلها ونحو
 ابن العم لا يغسلها قطا وهذا
 الترتيب مستحب كما سمرع
 الفرق بينه وبين الغسل
 (ويكونون) أي الدافنون
 (ونراه ندبا واحدا فثلاثة

وهكذا

(قوله بأحكام الدفن) بكسر الهمزة أي اتقانه (قوله لم يقارف) أي لم يجامع (قوله يقدم منهم من بعدهم) (الخ) ولا يرد أنهم قالوا في الجملة أنه يسن أن يجامع ليتمها ليكون أبعد عن الميل إلى ما يرام من النساء لانا نقول
 الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أن يكون أبعد من تذكر النساء وبعد
 العهد منهن أقوى في عدم التذكر عش (قوله وبعده) أي بعد الزوج سم وكردى وبعبارة النهاية والمعنى
 وبليته الألفه ثم الأقرب الخ (قوله المحارب الأقرب فالأقرب كالصلاة) أي فيقدم الأب ثم أبوه وإن علا ثم
 الابن ثم ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ الأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ الأب ثم العم الشقيق ثم
 العم للأب ثم أبو الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبدها أي الميته ويشبه أن يقدم على عبيدها محارم
 الرضاع ومحارم المصاهرة أسنى وفي سم عن شرح البهجة مثله (قوله أن عرف ما قدم به) يعني أحكام الدفن
 وهل المراد الأحكام الواجبة فقط أو هي والمدنوبة ينبغي الثاني نظر المصاحبة الميت بصري أقول قول الشارح
 بل الفقيه كالصريح أو صريح في الأول (قوله فقنها) والاشبه كما قاله الشيخ تقديم محارم الرضا ومحارم
 المصاهرة على عبيدها نهاية قال عش وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضا على محارم
 المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رايته في سم على المنهج (قوله فخصي الخ) قال الأذرعى وقديقال أن العنين والهم
 من الفحول اضعف شهوة من شباب الخصبان فيقدمان عليهم نهاية (قوله ومعتق) لم يرتبه مع ما قبله سم
 أقول بل رتبته بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله فذو رحم كذلك) أي غير محرم كبنى خال وبني عمه سم ونهاية
 (قوله فصالح اجنبي) أي ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخثاني كالنساء نهاية والمعنى
 قال عش وينبغي تقديم الخثاني على النساء لاجتماع ذكرهم اه (قوله فان استوى اثنان الخ) أي
 وتنازعا نهاية ومعنى (قوله أقرع) أي ندبا عش (قوله لانقطاع الملك) أي وهو بعينه موجود هنا أسنى
 (قوله اذ الرجال الخ) في تقريبه تأمل (قوله ثم) أي في غسل المرأة (قوله وهنا الخ) أي في دفن المرأة
 سم (قوله كابن العم) أي كان قبلها أولى من ابن العم (قوله أنه الخ) أي قبلها (قوله ونحو ابن العم) ادخل
 في النحوا الأجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اعتمده النهاية والزبادى قال سم وفي شرح الروض
 أنه قضية كلامهم اه (قوله أي الدافنون) أي قول المتن ويسد في النهاية والمعنى لا قوله وإن كانت إلى
 حرم وقوله وصح إلى ولومات (قوله أي الدافنون) أي المدخلون للميت في القبر نهاية ومعنى (قوله ندبا
 الخ) أي أاما الواجب في المدخل فهو ما تحصل به الكفاية نهاية (قوله فثلاثة) ينبغي ندبا موافقة لما
 فعل به صلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم رايته عبارة الروض وشرحه ترشدا إلى ما ذكرته

(قوله يقدم منهم من بعدهم بالجماع لأنه أبعد) قديغارض بأن القريب العهد اسكن نفسا من ذلك
 اخذ ما قالوه في خبر من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة (قوله وبعده) أي بعد الزوج المحارم الأقرب
 فالأقرب عبارة شرح البهجة فمحرم من العصبة ثم ذوى الأرحام فيقدم الأب ثم أبوه وإن علا ثم الابن ثم
 ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم العم الشقيق ثم العم
 للأب ثم أبو الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبدها أي الميته ويشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضا
 يمكن محرم فعبد من تطم أي التي تدفن اه وفي شرح الروض ويشبه أن يتقدم على عبيدها محارم الرضا
 ومحارم المصاهرة اه قال في شرح الروض قال الأذرعى والمتبادر من كلامهم أنه لاحق للسيد في الدفن
 والوجه أنه في الامة التي تحل له كالزوج واما غيرها فهل يكون معها كالأجنبي أو لا فيه نظر والأقرب نعم
 إلا أن يكون بينها محرمية واما العبد فهو لاحق بدفنه من الأجانب حتما اه شرح الروض وقضية تقيدهم
 بقولهم من الأجانب أن الأقارب أحق منه وهو قياس ما قدمه الشارح في الصلاة وقلنا بما مشه أن قياسه
 الغسل (قوله ومعتق) لم يرتبه مع ما قبل (قوله كذلك) أي غير محرم كبنى خال وبني عمه (قوله اذ
 الرجال ثم باخرون) أي في غسل المرأة (قوله وهنا يتقدمون) أي في دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب
 مستحب) في شرح الروض أنه قضية كلامهم (قوله كما سمر) أي في أول الفرع السابق

بحسب الحاجة لما صح أن دافنيه عليه السلام علي والعباس والفضل رضي الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة بزيادة شقران مولاه صلى الله عليه وسلم وقم بن العباس رضي الله عنهم بحتمل أنه عد فيهما من ساعد في نقل أو مناولة شيء (١٧١) احتاجوا إليه على أن بعض الحفاظ صححها واقتضى كلامه أنها

وهي يستحب أن يكون عددهم وعدد الغاسلين ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة انتهت بصري (قوله) بحسب الحاجة) أي فلو انتهت الحاجة باثنين مثلاً زيد ثالث مراعاة للتورية عش (قوله) في نقل الخ) بلاتونين (قوله) أو الشق) عبارة النهاية والمغنى أو غيره اه وهو له ومه اولى (قوله) ويكره الخ) أي ولا ينشئ مغنى (قوله) لنقل الخلف الخ) جعله النهاية والمغنى علة للوضع على اليمين وعللا وجوب توجيئه للقبلة بقوله لها تنزيلا له منزلة المصلي ولثلاثتهم أنه غير مسلم اه (قوله) ومراخ) وقع السؤال في الدرس عمالومات ملتصقان ماذا يفعل بهما ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما لوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافق عش وفيه توقف ولو قيل بالاقرار لم يعد (قوله) مستدبرا) أي أو منحرفا (قوله) أو مستلقيا) أي أو منكبا على وجهه شيخنا (قوله) المضطجع) لعله المستلقى سم أي كما عبره الشيخ عميرة (قوله) وإن كان رجلاه الخ) أي وإن جعل إحصاء للقبلة ورفعت راسه قليلا كما يفعل بالمحضر عميرة اه وسياق ذلك في كلام الشارح مر أيضا عش (قوله) على الأوجه) اعتمد عميرة والنهاية كما مر عن عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه فيه نظر ظاهر (قوله) ونش الخ) أي وجوبها والمراد بالتغير الثنتين كما قاله الماوردي وهو المعتمد خلافاً لما قاله المراد به إلا انفجار شيخنا (قوله) أي القبر) أي اللحد أو الشق قول المتن (ونحوها) أي كطين نهاية (قوله) نحو لبنة) أي كحجر نهاية ومغنى (قوله) إليه) أي إلى نحو اللبنة سم (قوله) دخوها الخ) أي اليد اليمنى أي في شملها لفظ نحو لبنة (قوله) ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله) نفخت فيه الروح) أي بلغ أربعة أشهر عش قال شيخنا فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لانه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله اولى اه (قوله) أو كارة الخ) أي أما المسئلة فتراعى لا ما في بطنها عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة ولا يدفن المسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يخفى أنه حرام انتهى ولولم يوجد موضع صالح لدفن الذي غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حينئذ في مقبرة المسلمين ولولم يمكن دفنه إلا في الحدو احدث مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لانه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليحذر سم على المنهج ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه إلا مع الذميين عش (قوله) وجعل ظهرها الخ) أي وجوبها نهاية ومغنى (قوله) ليتوجه) أي الجنين للقبلة نهاية قول المتن (ويسد فتح اللحد) وكذا غيره (قوله) بلبن) أي طوب لم يحرق نهاية ومغنى قال عش قوله ويسد أي وجوبه وقوله بلبن أي ندبا (فرع) لو وضع الميت في القبر في غير الحدو لاشق واهبل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مر افتى بحرمة ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا لبن لغائب هل يجوز أخذه كافي الاضطرار لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله) بنحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطين ونحوهما اه قال البجيرمي قوله وطين نه به عن أن اللبن وحده لا يكفي ولا يندب الاذان عند سدده خلافاً لبعضهم بما وى اه (قوله) اتباعا) إلى قوله وظاهر في المغنى وإلى قول المتن ثم هيال في النهاية إلا قوله بأن كان إلى ووقع (قوله) غيره) أي

(قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله) في المتن للقبلة) هذا السلم فلا يجب الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله) ومر في المصلي المضطجع) لعله المستلقى وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله) إليه) أي إلى نحو اللبنة (قوله) نفخت فيه الروح) أي كافئ به الاستوى قال وإن كان قبله دفنت أمه كنفساء أهلها لأن دفنه حينئذ لا يجب فاستقباله اولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسطر دما اعترض

دفن بمقابر الكفار لأجراء أحكامهم الدنيوية عليه ومن ثم لم يصل عليه كافر أو كافرة ببطنها جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين مقابر أو مقابرهم وجعل ظهرها للقبلة ليتوجه لأن وجهه إلى ظهرها (ويسد فتح) بفتح فسكون (اللحد بلبن) بأن يبنى به ثم يسد ما بينه من الفرج بنحو كسر لبن اتباعا لما فعل به عليه السلام ولأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام وكاللين في ذلك غيره وآثرة

يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخوها في نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن الذل فيها هو من جنس اللبنة أظهر ولومات صغير أسلم

لانه المأثور كما تقرر وظاهر صنيع المتن أن أصل سد اللحد مندوب كسابقه ولا حقه فتحوز إهالة التراب عليه من غير سند به صرح غير واحد لكن بحث غير واحد وجوب السد كما (١٧٢) عليه الاجماع الفعلي من زمنه عليه السلام الى الان فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الأضرار

كالطين نهاية ومعنى (قوله لانه المأثور الخ) ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنة التي وضعت في قبره عليه السلام تسع نهاية ومعنى أي فيندب كون اللبنة تسعاً شيخنا (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للبيت على وجه يعد أزاراً سم أقول هذا الحمل من الحمل على المجال العادي قوله مر فهذا أولى الخ ظاهره وإن لم يصل التراب الى جسد الميت للعلّة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيداً ثم رايت عبارة شيخنا الزياي وأما أصل السد فواجب أن أدى عدمه الى إهالة التراب عليه وإلا فمندوب اه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب أن السد مندوب عش وتقدم ما في ذلك الحمل (قوله ما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله عقب دفنه) أي فلو انهار قبل تسوية القبر وسده وجب إصلاحه فليؤنى وبر ماوى اه يجزى (قوله وجب إصلاحه الخ) أي أو نقله اخذاً بما مر بصرى قول المتن (وبحثوا الخ) أي بعد سد اللحد عش (قوله ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) أي الدفن وهو شامل للبعيد أيضاً واستظهره العراقي وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التاكيد نهاية وكذا في المعنى لا قوله على انه يمكن الخ قال عش قوله مر وهو شامل للبعيد الخ اي وللنساء أيضاً ومعلوم أن محله حيث لم يؤدقربها من القبر الى الاختلاط بالرجال اه (قوله بيديه جميعاً) أي وإن كانت المقبرة منبوشة وهناك زطوبة عش قول المتن (ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى قال عش ولعل أصل الستة يحصل بغير ترابه أيضاً سم على المنهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يشير اليه بيديه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون (فائدة) وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العلوى عن خط والده قال وجدت ما مثاله حدثني الفقيه ابو عبدالله محمد الحافظ أن رسول الله عليه السلام قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال إرادته وقرأ أنا أنزلنا في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يذهب ذلك الميت في القبر انتهى علمقى وينبغي اولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبوشة لا في الكفن لنجاسته اه (قوله ويقول في الاولى الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لقنه عند المسئلة حجته وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لوجه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه نهاية قال عش قوله حجته أي ما يحتج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يستل كالطفل وإطلاقه يشمل أيضاً ما لو قدم الآية على الدعاء أو آخرها وينبغي تقديم الآية على الدعاء أخذاً من قوله زاد المحب الخ اه (قوله والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحلى ما يشعر بأن الأفصح الاول عش (قوله ثم بعد حثي الحاضرين الخ) مقتضاه انتظار حثي جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم جد التفويته المبادرة فليتأمل بصري (قوله كذلك) أي ثلاث حثيات التراب قال النهاية والمعنى وإنما كان الإهالة بعد الحثي لانه أبعد عن وقوع اللبنة وعن تأذي الحاضرين بالغبار اه (قوله أي يردم) أي يصب التراب على الميت اية (قوله مثلاً الخ) عبارة النهاية والمعنى يفتح الميم جمع مسحاة بكسرها وهي آلة نصح الارض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرقة قاله الجوهري والميم زائدة لانها مأخوذة من السحر أي الكشف وظاهر أن المراد هناهي أو ما في معناها وحكمة ذلك أسرع تكميل الدفن اه (قوله إذ ذى الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله بخلاف المجرقة) أي فانها تكون من الحديد ومن غيره عش (قوله على ترابه) أي القبر معنى (قوله أي أن كفاه الخ) أي وإن لم يرتفع بترابه شبرا أو أوجه كما قال شيخنا به عليه (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للبيت على وجه يعد أزاراً (قوله ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) هو المعتمد شرح مر (قوله في المتن ثلاث حثيات) انظر لو تعدد الحثي فهل تطلب الإشارة اليه بيديه فيه نظر

وهتك الحرمه وإدأحر موا مادون ذلك ككبه على وجهه وحله على هيئة مزرية فهذا أولى اه ويجزى ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهدم القبر تحجير الولي بين تركه وإصلاحه ونقله منه الى غيره اه ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في غيره وألحق بانهدامه انه يار ترابه عقب دفنه وواضح أن الكلام حيث لم يخش عليه سبع أو يظهر منه ربح وإلا وجب إصلاحه قطعاً (ويخو من دنأ) الى القبر بأن كان على شفيره كما نص عليه ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر وقد يجمع بحمل الاول على التاكيد (ثلاث حثيات تراب) بيده جميعاً من قبل رأس الميت الاتباع وسنده جيد ويقول في الاولى منها خالقنا كم وفي الثانية وفيها نميدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (تنبيه) بين بالجمع بين يخو وحثيات المناسب ليحثي لا ليخو انه سمع حثا يخو حثراً وحثوات وحثي يحثي حثيا وحثيات والثاني أفصح (ثم) بعد حثي الحاضرين كذلك ويظهر ذب

الفورية كما يفهمه التعليل الآتي خلاف ما تقتضيه ثم (يهال) أي يردم والاولى كونه (بالمساحي) مثلاً لانه أسرع لتكميل الدفن إذ ذى جمع مسحاة بالكسر ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرقة ولا يزداد على ترابه أي أن كفاه ثلاثاً يعظم شخصه

(ويرفع) القبر ان لم يحش نبشه من نحو كافر او مبتدع او سارق (شبرا فقط) تقريرا ليعرف (١٧٣) فيزار ويحترم وضح ان قبره ^{صلى الله عليه وسلم}

رفع نحو شبر فان اجتبيح في رفعه شبر التراب اخره زيد عليه كما بحث (والصحيح ان تسطيحه اولى من تسنيمه) لما صرح عن القاسم ابن محمد ان عمته عائشة رضي الله عنهم كشفت له عن قبره ^{صلى الله عليه وسلم} وقبر صاحبيه فاذا هي مسطحة مبطوحة يطلحاء العرصة الخمراء ورواية البخاري انه مسنم حملها البيهقي على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره واصلح زمن الوليد وقبل عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه وكون التسطيح صار شعار الروافض لا يؤثر لان السنة لا تترك لفعل اهل البدعة لها (ولا يدفن اثنان في قبر) اي لحد او ثقب واحد من غير حاجز بناء بينهما اي يتدب ان لا يجمع بينهما فيه فيكره ان اتحدا نوعا او اختلفا ولو احتملا كخشيئين اذا كان بينهما محرمية او زوجية او سببية ولا يحرم فالنفي في كلامه للكرهية تارة والحرمة اخرى وما في المجموع من حرمة بين الام وولدها ضعيف ويحرم ايضا ادخال ميت على اخر وان اتحدا قبل بلى جميعه اي لا يحب الذنب فانه لا يبلى كما مر على انه لا يحس فلذا لم يستنوه ويرجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد عظمة قبل كمال الحفر طمه وجوبا

ان يزاد لهذا معنى ويأتي في الشرح مثله قول المتن (ويرفع الخ) أي ندبا نهاية ومعنى (قوله ان لم يحش) إلى قوله من غير حاجز في النهاية والمعنى لا قوله ورواية البخاري إلى وكون التسطيح الخ (قوله ان لم يحش نبشه الخ) أي وإن خشى من ذلك فلا يرفع نهاية ومعنى قال ع ش هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فعلمهم به ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أي كعدو نهاية ومعنى قول المتن (شبرا الخ) أي فلور زاد عليه كان مكروها ع ش (قوله زيد عليه) أي ولو من المقبرة المنبوشة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الريح قبل إتمام حفرة او قل تراب الارض لكثرة الحجارة اه قول المتن (أن تسطيحه) أي جعله مسطحا مستويا له سطح (أولى من تسنيمه) أي جعله مسنما كالجلون على هيئة سنام البعير شيخنا (قوله وكون التسطيح الخ) رد لدليل المقابل (قوله لان السنة لا تترك الخ) اذ لو روي ذلك لادى إلى ترك سنن كثيرة معنى قول المتن (فلا يدفن اثنان الخ) وينبغي ان يلحق بهما واحد وبعض بدن اخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد او فسقية كما توضع الامتعة بعضها على بعض فهل يسوغ النباش حينئذ ليو ضعو ا على وجه جائز ان وسع المكان ولا نقلوا محل اخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله اي يتدب الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافه للنهاية والمعنى ومن تبعهما عبارة الاول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل يفر دكل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلو دفنها ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة ولو أأمع ولدها ولو كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة كما جرى عليه المصنف تبعا للسر خسي اه (قوله فيكره الخ) والمعتمد التجريم حيث لا ضرورة مطلقا ابتداء ودواما وإن كان هناك محرمة واتحد الجنس لان العلة في منع الجمع التأذي لا الشهوة شيخنا ويجري (قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث سم (قوله وما في المجموع الخ) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي و (قوله بين الام وولدها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضا الخ) اعتمده النهاية والمعنى ثم قالوا وعلم من تعليمهم ذلك بهتك حرمة عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم يظهر له رائحة أو لا هنك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم اه وأقره سم قال ع ش قال سم على المنهج وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيما إن كان هناك هنك لحرمة من بها كان تظهر رائحته كأن كان قريب عهد بالدفن وكذا إن لم يكن هناك هنك إلا الحاجة كان لم يتيسر له مكان مر اه ثم ذكر كلاما يعطى قوته ان ما ذكره يجرى في حق السكفار ايضا حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد واحد بلا ضرورة (فرع) لو شك في ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال أن قرب زمن الدفن جرم وإلا فلا اه (قوله لإدخال ميت على اخر الخ) وفي الزيادة ومحل تحريره عند عدم الضرورة أما عندها فيجوز كافي لا ابتداء رملي اه ع ش (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النباش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر اه سم (قوله على انه الخ) أي عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله نحاه) أي نحى العظم من

(قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث (وما في المجموع ضعيف) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي (قوله من حرمة بين الام وولدها) وبين الرجلين والمرأتين (قوله ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر) علوه بهتك حرمة ويؤخذ منه عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم تظهر له رائحة أو لا هنك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم شرح مر (قوله قبل بلى جميعه) أفهم جواز النباش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر (قوله بان كثر الموتى) ينبغي الاكتفاء بالسرو وإن لم يكسر الموتى وإن

ما لم يحتج اليه أو بعده نحاه ودفن الآخر فان ضاق بأن لم يمكن دفعه إلا عليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

القبر بأن يجعله في جانب أو في موضع آخر كرى وحلى وزيادى (قوله وليس ببعيد الخ) ظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كالوفرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع عرش اقول قد يوافق ذلك الظاهر قول شيخنا ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها اه (قوله بان كثر) إلى قوله وعلم بما مر في النهاية والمغنى إلا أنهم اعبروا بالكاف بدل الباء في بان كثر (قوله بان كثر الموتى) ينبغى الاكتفاء بالعسر وإن لم يكثر الموتى وإن يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بان لم يتيسر مواضع متقاربة سم وفيه نظر والظاهر ما في عرش مما نصه فتى سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ويسهل زيارته وغايته تعدد التراب وإى مانع منه وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصر ناهى عن الاحتياج لدرهم تصرف للتكلم على التربة في مقابلة التمسكين من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قديم يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اه (قوله اولم يوجد إلا كفن الخ) أى ويجعل بينهما حاجز ندبا أخذنا بما أتى عرش (قوله فأكثر الخ) أى بحسب الضرورة نهاية ومغنى (قوله ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله حاجز تراب) أى ونحوه كاذخر بجيرى (قوله وهذا الحجز مندوب الخ) أى وإن لم يكن مس ولا وجب برماوى اه بجيرى (قوله وإن اختلف الجنس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اتحد الجنس اه لجعل الغاية اتحاد الجنس وذلك لا اختلاف الملاحظة فانه قد يلحق لا يحل محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبغى ان لا يندب فاشار إلى نفيه وقد يلحق آخر ان محل الندب عند الاتحاد اما عند الاختلاف فينبغى الوجوب فاشار الشارح إلى رده ثم رأيت فى الروضة ما يشعر بخلاف فى طلب الحاجز عند اتحاد الجنس وفى الفرر احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين اشار إلى رد احدا للخالفين بصرى اقول ويمكن الجمع بحمل الندب على ما إذا لم يكن مس والوجوب على خلافه كما مر عن البرماوى ولقول الشوبرى عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك اى الجمع فى كفن واحد تماس عورتهم الا مكان ان يحجز بينهما باذخر ونحوه اه (قوله بما يقدم به فى الامامة) اى للسابق فى قول المصنف الجديد أن الولى أولى بامامته فاقدم الاب الخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغنى وهو اى الفصل الا حقا بالامامة اه وقال سم كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور فى شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك اه (قوله وإلا) اى بان اختلف النوع شم (قوله نخشى الخ) وهل التقديم فى الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع او يتخير مطلقا فيه نظرسم والا قرب الاول كما يأتى عن عرش ما يؤيده (قوله نعم يقدم اصل الخ) اى وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله الاسنوى فيقدم اب على ابنه وإن سفل وكان افضل منه لحرمة الابوة وام على بنت كذلك نهاية ومغنى (قوله فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظرسم على حج والا قرب الثانى لان الاصلالة محقة واحتمال الذكورة مشكوك فيه عرش (قوله مما مر) اى فى شرح وتجوز على الجنائز صلاة (قوله إلا ما استثنى) تبع فيه شرح الروض وظاهره انه إذا سبق وضع المرأة مثلا فى اللحد نحيب للذكر ولا يخلو عن إشكال ويتجه خلافه مر

يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة (قوله ويجعل بينهما حاجز تراب) كيف يتأتى فى صورة الكفن الواحد (قوله بما يقدم به فى الامامة) كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور فى شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة ويؤيده قول الرافعى فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك (قوله وإلا) أى بأن اختلف النوع (قوله نخشى فأمراة) وهل التقديم فى الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع او يتخير مطلقا فيه نظر (قوله فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله وانهم لو ترتبوا لم ينح الاسبق الخ) ذكر فى شرح الروض ان هذا هو

وليس ببعيد لان الايذاء هنا أشد (إلا لضرورة) بان كثر الموتى وعسر أفراد كل ميت بقبر أولم يوجد إلا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ فى دفن اثنين فأكثر مطلقا فى قبر واحد لانه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى ثوب ويقدم أقرؤهما للقبلة ويجعل بينهما حاجز تراب وهذا الحجز مندوب وإن اختلف الجنس على الأوجه كتقديم الأفضل المذكور فى قوله (فيقدم) فى دفنها إلى القبلة (أفضلهما) بما يقدم به فى الامامة عند اتحاد النوع وإلا فيقدم رجل ولو مفضولا فصبي نخشى فأمرأة نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الابوة أو الامومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفضية الذكورة وعلم بما مر أنه لو استوى اثنان أقرع وأنهم لو ترتبوا لم ينح الاسبق المفضول إلا ما استثنى (ولا يجلس على القبر)

اه سم عبارة ع ش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم اذا تساووا في الفضيلة يقرع بينهم وأنهم اذا تربعوا لا ينحى الا سبق وإن كان مفضولا لا الا ما استثنى يأتي هنا وأن ما ذكرهنا من استثناء الاب والام يأتي هناك ايضا انتهى وقد سئل م ر عن هذا الكلام وانه يدل على انه اذا سبق وضع احدهما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تاخير من وضع اولافى اللحد لغيره وإن كان اني وذلك الغير اياه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وإنما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذه ووضع في اللحد ولا الا فيما استثنى فليتأمل اه وانظر لو دفن ذميان في اللحد لم يقدم إلى جدار القبر اخفهما كقبرا وعصيانا سم على المنهج اقول القياس نعم اه (قوله الذي لمسلم الخ) عبارة المغني المحترم اما غير المحترم كقبر حربي ومردو زنديق فلا يكره ذلك وإذا مضت مدة يتيقن انه لم يبق من الميت في القبر شيء اى سوى عجب الذنب فلا بأس بالانتفاع به ولا يكره المشى بين المقابر بالعمل على المشهور اه زاد النهاية والظاهر انه لا حرمة لقبر الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم اه قال ع ش قوله لم يكره ذلك اى الجلوس والوطء وينبغي عدم جرمه البول والتغوط على قبرهم لعدم حرمة ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لم يكره المشى بين المقابر بالنعل اى ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة فيحرم ان مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا وقوله لكن ينبغي اجتنابه اى وجوبه بالبول والغائط وندبا في نحو الجلوس اه ع ش (قوله ولو مهدرا كحارب) وزان محض وتارك صلاة بشرطه (قوله ولا يستند اليه) اى بظهوره (ولا يتكأ عليه) اى بجنبه فهما متغايران حفى (قوله وظاهر) إلى المتن اقره الشوبزى وع ش (قوله ويحتمل إلحاق ما قرب منه الخ) التعليل بالا احترام يقتضى ترجيح هذا الاحتمال ولو لم تطلق عليه المحاذاة بصرى (قوله احتراماً) إلى قوله وبحث الخ في المغنى لا قوله ويحتمل إلى اتمامتها وقوله ضعيف وكذا في النهاية إلا ما ذكر وما انبه عليه (قوله إلا ضرورة) المراد بالضرورة ما يشتمل الحاجة (قوله بان المراد) اى بالجلوس في الخبر (قوله القعود عليه الخ) اى وهو حرام بالاجماع نهاية ومغنى (قوله لقضاء الحاجة) اى للبول والغائط نهاية قول المتن (كقبره منه حيا) نعم لو كان عادته معه البعد وقد اوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كالأذن له في الحياة قاله الزركشى اما من كان يهابه في حال حياته لسكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا عبرة بذلك نهاية ومغنى (قوله احتراماً له) يؤخذ منه كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من دقهم التوايت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التاديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيماً لهم واما ع ش (قوله وتقبيله) اى تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نهاية ومغنى (قوله بدعة الخ) نعم إن قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما افق به والدرجته الله فقد صرحوا بانه إذا عجز عن استلام الحجر يس ان يشير بعصا وان يقبلها وقالوا اى اجزاء البيت قبل خشن نهاية قال ع ش قوله لم يرتقبيل اضرحتهم ومثلها غيرها كالا عتاب وقوله فقد صرحوا بالخ اى يقاس عليه ما ذكر وقوله بانه إذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدي احمد البدوي إذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر او يؤدي إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل

الذى اسلم ولو مهدرا فميا يظهر ولا يستند اليه ولا يتكأ عليه وظاهر أن المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فانه قد يكون غير محاذ له لاسمافى اللحد ويحتمل إلحاق ما قرب منه جدا به لانه يطلق عليه عرفا انه محاذ له (ولا توطأ) إحتراما له إلا لضرورة كان لم يصل لقبر ميتة وكذا ما يربذ بارتبه ولو غير قريب فميا يظهر أو لا يتمكن من الحفر الا به والنهي في هذه كلها للكرامة وقال كثيرون للحرمة واختير لخبر مسلم المصرح بالوعيد عليه لكن اولوه بأن المراد القعود عليه لقضاء الحاجة (ويقرب) ندبا (زائره) من قبره (كقبره منه) إذا زاره (حيا) إحتراما له والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة (والتعزية) بالميت وألحق به

وسيد ومولى ولو صغيرا نعم الشابة لا يعزى لها الا نحو محرم أى يكره ذلك كابتدائها بالسلام ويحتمل الحرمة وكلامهم اليها أقرب لان فى التعزية من الوصلة وخشية الفتنة ما ليس فى مجرد السلام اما تعزيتها فلا شك فى حرمتها عليها كسلامها عليه وذلك لخبر ضعيف من عزى مصابا فله مثل أجره وفى خبر لابن ماجه انه يكسب حلل الكرامة يوم القيامة وبحث بعضهم أنه لا يسن لأهل الميت تعزية بعضهم لبعض وفيه نظر ظاهر لمخالفته للبعث وظاهر كلامهم والافضل كرتها (قبل دفنه) ان رأى منهم شدة جزع ليصبرهم وإلا فبعده لا اشتغالهم بتجهيزه (و) تمتد (بعده ثلاثة أيام) تقريبا لسكون الحزن بعده غالبا ومن ثم كرهت حينئذ لانها تجدده وابتدأوها من الدفن كفى المجموع واعترضه جمع بان المنقول انه من الموت هذا ان حضر المعزى والمعزى وعلم وإلا فن القدوم أو بلوغ الخبر وكغائب نحو مريض أو مجوس ويكره الجلوس لها وهى الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الأجر والتحذير من

يتمكن من الوقوف فيه بلامشقة ويقر أمانيسرو ويشير بيده ونحوها إلى الولي الذى قصد زيارته أى ثم قبل ذلك اه ع ش واعتمد شيخنا ذلك أى ما تقدم عن النهاية وع ش وقال البصرى بعد ذكر كلام النهاية المتقدم وذكر السيوطى فى التوشيح على الجامع الصغير انه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الأسود تقبيل قبور الصالحين انتهى اقول فى الاستنباط المذكور مع صحة النهى عما يشعر بتعظيم القبور توقف ظاهر ولو سلم فينبغى لمن يقتدى به ان لا يفعل نحو تقبيل قبور الاولياء فى حضور الجملاء الذين لا يميزون بين التعظيم والتبرك والله أعلم (قوله مهيبة نحو المال) أى ولو هرة شيخنا ويجزى قول المتن (سنة) أى فى الجملة وكدة وخرج بقولنا فى الجملة تعزية الذى بذى فانها جائزة لا مندوبة ومعنى ونهاية (قوله لكل من يأسف عليه الخ) وتندب البداءة باضعفهم عن حمل المصيبة معنى وشيخنا (قوله ولو صغيرا) أى نوع تمييز وبعده هو امش الصحيحة وتسن المصافحة هنا ايضا انتهى وهو قريب لان فيها جبر الالهل الميت وكسر السورة الحزن بل هذا اولى من المصافحة فى العيد ونحوه وتحصيل سنة التعزية بمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروها ما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار فى الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة التكرير فى الثلاثة سيما اذا وجد عند اهل الميت جزعا عليه ع ش وهو ظاهر وان قال شيخنا بكراهة التكرار فيها (قوله لا نحو محرم) عبارة المغنى والنهاية إلا محارمها وزوجها وكذا من الحق بهم فى جواز النظر كما يحتمل شيخنا اه أى كعبدها ع ش (قوله أى يكره ذلك) وكذا يكره رد الا جانب عليها اذا عزت شيخنا (قوله ويحتمل الحرمة الخ) ذكر فى شرح العباب ان الاسنوى اخذ الحرمة من كلام أبى الفتوح سم عبارة البصرى يتأمل فيه أى فى الاحتمال المذكور وفى مستنده وتعليله فان التعزية حال اشتغال القلب عادة من الطرفين خالية عن دواعى الفتنة والحصر فى كلامهم يجوز ان يكون للندب والمشرعية الذى يقتضيه السياق لا للجواز اه وقوله فان التعزية الخ فى عموم وجوده باطنا ايضا تأمل (قوله اما تعزيتها) أى للاجنبي (فلا شك فى حرمتها عليها) وكذا رداه على الاجنبى المعزى بنحو تقبيل الله منك حرام سم وع ش وشيخنا (قوله كلامها الخ) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة وهو ظاهر سيما اذا قطع باتقاء الرية ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعتمده ع ش وكذا شيخنا عبارة ويسن لأهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما اجاب به الرملى فيسن للأخ ان يعزى اخاه لان كلامهم مصاب ويسن كما استظهره ابن حجر أى والنهاية اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا او تقبل الله منك ومنه قولهم لان ما احديشى لك فى سوء اه (قوله وظاهر كلامهم) بالجر عطفا على المعنى (قوله والافضل) إلى قول المتن ويعزى المسلم فى النهاية والمعنى لا قوله من الدفن إلى من الموت (قوله تقريبا) أى فلا يضرب زيادة بعض يوم شيخنا أى لا تكرهه (قوله حينئذ) أى بعد الثلاثة أيام فان وقع الموت فى اثناء يوم تتم من الرابع ع ش (قوله بان المنقول انه من الموت) وهو المعتمد هنا ومعنى ومنهج (قوله هذا ان حضر المعزى الخ) أى وان بعدت المسافة بينهما فى البلد وينبغى ان مثل البلد ما جاوزوها ع ش (قوله وكغائب نحو مريض الخ) أى بما يشبهه من اعدار الجماعة وتحصل بالمكاتبة من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بمرض ونحوه وفى غير المعذور وقفه نهاية (قوله ويكره الجلوس لها) عبارة النهاية والمعنى ويكره لأهل الميت الاجتماع بمكان لتأنيهم الناس للتعزية اه قال ع ش وينبغى أن محل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبتهم المعزى إلى كراهته لم حيث لم يجلس لتلقيهم ولا لاقتبغى الكراهة بل قد يكون الجلوس واجبا ان غلب على ظنه لو لم يجلس ذلك اه وفيه وقفة (قوله وهى) أى التعزية اصطلاحا نهاية (قوله الامر بالصبر الخ) ظاهره ان التعزية إنما تحقق بمجموع ما باتى والظاهر انه غير مراد فايراجع رشيدى (قوله بالصبر) هو حبس النفس على كربه لتحمله اولد يذيقا رقه وهو بمدوح مطلوب ع ش قوله بوعده الاجراى ان كان

ويحتمل الحرمة) ذكر فى شرح العباب ان الاسنوى اخذ الحرمة من كلام أبى الفتوح (قوله اما تعزيتها) بنحو تقبيل الله منك وهو نظير رداه سلامه (قوله وابتدأوها من الدفن كفى المجموع) واعترضه جمع بان

(و) حيثئذ يعزى المسلم بالمسلم) أى يقال فى تعزيتة (اعظم الله اجره) أى جعله عظيماً بزيادة الثواب والدرجات فاندفع ما جاء عن جمع من كراهته لانه دعاء بتكثير المصائب ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب كما تقرر قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجره اعلى ان هذا هتار واه الطبرانى عنه رحمه الله لما عزى معاذ ابان له (تنبيه) وقع للعزى عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل فى الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنوب اذ لا يشترط (١٧٧) فى المكفر ان يكون كسباً بل قد يكون غير كسب كالبلاء

فالمخرج لا يمنع التكفير بل هو معصية اخرى وردت بقل الاسوى كالرويانى عن الام فى باب طلاق السكران ما يصرح بان نفس المصيبة يثاب عليها لتصريحه بان كلا من المجنون والمريض المغلوب على عقله ماجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالا جر مع انتفاء العقل المستلزم لاتفاء الصبر ويؤيده خلافا لمن زعم ان ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً فيه انه يحصل له ثواب بمثل لفعله الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى وحيثئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض وغيره جزا من اى احدهما لنفسها والاخر للصبر عليها وحيثئذ اندفع ما مر انه لا ثواب إلا مع

مسلمه ارشيدى (قوله حيثئذ) أى حين إذ ذنبت التعزية أو حين إذ أرادها قول المتن (ويعزى الخ) بفتح الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجره الخ) ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ان فى الله عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل مالك ودر كامن كل فائت فبا لله فتقوا و اياه فارجو فان المصائب من حرم الثواب مغنى زاد النباية وورد انه صلى الله عليه وسلم عزى معاذ ابان له بقوله عظم الله لك الاجر والهمك الصبر ورزقنا و اياك الشكر ومن احسنه كما فى المجموع ان الله ما اخذوا له ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى اه (قوله اى جعله) الى قوله علم ان هذا فى النهاية (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) اى الدعاء المذكور (هنا) اى فى التعزية (قوله لتصريحه) اى الام وكذا الضمير المستتر خكم (قوله ويؤيده) محل تأمل بصرى ويأتى عنه وعن سم ما يتبين به وجه التأمل (قوله خبر الصحيحين) فاعل يؤيد (قوله من نصب) اى تعب (ولا وصب) اى مرض (قوله لفعله الخ) اى لثوابه هذا إذا كان قوله ثواب عائل تركيباً وصفياء واما إذا كان تركيباً إضافياً فلا حذف ولا تقدير (وحيثئذ افاد الخ) بما يتعجب منه بصرى (قوله وحيثئذ افاد مجموع الحديثين الخ) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المريض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير سم زاد البصرى و لك ان تقول ان كلاما من الثواب والعقاب قد يطلق على نعمة ونقمة تصل الى العبد من ربه فى مقابلة كسب يناسبه وهذا المعنى هو الذى يكثرونه فى الاطلاقات الشرعية وقد يطاق بازاء النعمة والنقمة الواصلان الى العبد من مولاة ومنه قولهم فى الكتب الكلامية ان له عز وجل انا ابنا العاصى وتعذيب المطيع فيجوز ان يكون الواقع فى كلام العز من الاول وفى النص من الثانى فلا تعارض لتغير المورد وفى تعليل العز اشعار بان لم يتف مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفى النص اناطة الثواب بالمرض الذى ليس من الكسب فى شئ فتماله سال الكجادة الانصاف مغضياً عن ثنية التكلف والاعتساف اه اقول قولها لا ثوابا بالخ ظاهر المنع وما زاده السيد عمر البصرى ناشئ عن كمال العلم لكنه مشوب بالتكلف (قوله انه الخ) اى النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع ذلك بانه يتصور فى ابتداء الشرع فى الجنون قبل تمام زوال التمييز سم ولك ان تجيب بغرض بعض افراد الجنون دفعة بلا تدريج وبان النص كالصريح فى حصول الاجر لاجل مرض بعد زوال العقل مطلقاً (قوله لنفس المصيبة وللصبر) اى ثواب لنفس المصيبة وثواب لآخر للصبر عليها (قوله ومنه) اى من الغير (قوله وان من انتفى) عطف على قوله ان من اصاب الخ (قوله فان كان لعذر كجنون) يقتضى حصول ثواب الصبر ايضا وهو محل تأمل اللهم إلا إذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فمحتمل اخذ من الحديث المار

المنقول أنه من الموت هذا هو المعتمد شرح مرو أول فى شرح الروض عبارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح (وحيثئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض وغيره جزا من) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المريض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير (و) مثل ذلك لا يتصور فى المجنون (قد يمنع

(٢٣) — شروانى وابن قاسم — ثالث) الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زوال عقله برده انه سوى بين المريض والمجنون فى الثواب ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون فالخلى المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره فى المجنون ثم رابت بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه لمح ما ذكرته والحاصل ان من اصاب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك مما ورد فى السنة وبينته فى كتابى فى العيادة وان من انتفى صبره فان كان لعذر كجنون فهو كذلك

أو لنحو جزع لم يحصل له من ذنبك الثوابين شيء. فإن قلت المقر في المذهب وإن أختير خلافه أن من تخلف عن الجماعة لعذر مرض لا يحصل له ثوابها قلت يتعين حمله على أنه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بكاله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قراءة

بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصويره (قوله أو لنحو جزع) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله لم يحصل الخ) فيه وقفة فإن قياس الصلاة في الغصوب أن يحصل له ثواب المصيبة ومعصية الجزع (قوله فإن قلت) أي معترضا على قول الشارح ومنه كتابة الخ (قوله قلت يتعين حمله) في التعيين كالحمول نظر ظاهر إذ لا مانع من ظاهر الأحاديث أنه يحصل كمال الثواب سم (قوله وما في معناه) أي ونظائر من الأحاديث (قوله ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت مخصص بأن نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها الثواب غير التكفير وقد علمت أن كلا من الحديثين السابقين لا دلالة فيهما على ذلك بصري وقوله وقد علمت الخ ما مر ما فيه (عام مخصوص) أي منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض وقول الكردى يعني مخصوص بغير من أصابته المصيبة بسبب الاجتماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما مر انقاع البصري (قوله على أن الخ) متعلق بالاجماع (قوله فيثاب عليهما) فيه نظر في الأول سم ويحاج عنه بأن المراد بالاثابة على الدعاء حصول خير له بسببه (قوله وقدم المعزى) بفتح الزاى قول المتن (بالكافر) أي الذي نهاية ومعنى (قوله ويضم إليه) أو صبرك الخ) كذا في شرحي الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمغنى أعظم الله أجرك وصبرك وخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحو ذلك الخ أن وصبرك لا بد منه في حصول الثواب وإنما التردد فيما بعده (قوله فيمن يخلف) أي فيما إذا كان الميت ولدا أو نحوه ممن يخلف بدله استنى عبارة النهاية والمغنى قال أهل اللغة إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال خلف الله عليك بالهمز لأن معناه رد عليك مثل ما ذهب منك وإلا خاف عليك أي كان الله خليفة عليك من فقدته اه (ولا يدعو) إلى قول المتن ويجوز البكاء في النهاية والمغنى لا قوله بل قال الأسنوي إلى فيقال وقوله فليس إلى بل قال شارح (قوله أن أحترم) يشمل المؤمن والمعاهد فلا يرجع (قوله ويعزى الكافر الخ) أي جواز ما لم يرج إسلامه ولا فدية بانهية ومعنى (قوله لا كحري) أي ومرتد نهاية ومعنى (قوله وتسبب تعزيتة الخ) أي الكافر ولو غير محترم نهاية ومعنى قول المتن (غفر الله مايتك الخ) وقدم الدعاء هنا للبيت لأنه المسلم فكان أولى بتقدمه تعظيما للإسلام والحلي كافر ولا يقال اعظم الله أجرك لأنه لا أجر له نهاية ومعنى قال ع ش وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير من الناس في التعزية من قولهم لا مشي لكم أحد في مكروه وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز أو حرام لأن فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بأن الظاهر فيه الجواز لأنهم إنما يريدون بذلك الدعاء لأهل الميت بعدم توالي الهوموم وترادفها بموت غير الميت الأول بعده قريابته اه (قوله وتباح تعزية كافر محترم الخ) أي لم يرج إسلامه وإلا فندبا كما مررت الإشارة إليه نهاية ومعنى (قوله بل قال الأسنوي يتجه الخ) ينبغى أن يجري نظير هذا الكلام في تهمة الطامام من جيران أهل الكافر فيقال تباح إذا كان الكافر محترما بل يتجه نده لمن تسن عبادته على بحث الأسنوي فلا يرجع سم (قوله ولا نقص عددك) ينصبه ورفع نهاية ومعنى أي مع تخفيف القاف وبتشديدها مع النصب ع ش (قوله فليس فيه دعاء الخ) فيه شيء مع قوله أي لتكثير الجزية الخ فتامله سم (قوله بل قال شارح) وهو ابن النقيب نهاية ومعنى (قوله بخلاف نحو محارب الخ) ظاهره أنه يسن

ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشروع في الجنون قبل تمام زوال التمييز (قوله أو لنحو جزع لم يحصل له من ذنبك الثوابين شيء) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله قلت يتعين حمله الخ) في التعيين كالحمول نظر ظاهر إذ لا مانع من ظاهر الأحاديث أنه يحصل كمال الثواب (قوله فيثاب عليهما) فيه نظر في الأول (قوله قال الأسنوي يتجه الخ) ينبغى أن يجري نظير هذا الكلام في تهمة الطامام من جيران أهل الكافر فيقال تباح إذا كان الكافر محترما بل يتجه نده لمن تسن عبادته على بحث الأسنوي فلا يرجع (قوله فليس فيه دعاء بدوام كفر) فيه شيء مع قوله أي لتكثير الجزية الخ فتامله (قوله

الاخلاص تعدل ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وإن ليس للإنسان إلا ما سعى لأنه عام مخصوص بالاجماع على أن الميت يصل إليه دعاء الغير وصدقته فيثاب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (واحسن عزاءك) بالمد أي جعل سلوكك وصبرك حسنا (وغفر لميتك) وقدم المعزى لأنه المخاطب وقيل يقدم الميت لأنه أحوج (ويعزى المسلم) بالكافر (أي يقال له) اعظم الله أجرك (ويضم إليه) (وصبرك) وأما وجبر مصيبتك أو نحوها وأما وخلف عليك فيمن يخلف أو وخلف عليك في نحو اب أي كان خليفة عليك ولا يدعو للبيت بنحو مغفرة لحرمته (و) يعزى (الكافر) أن أحترم لا كحري فتحرم تعزيتة على ما قاله الأسنوي والذي يتجه الكراهة نعم أن كان فيها توقيره حرمت حتى لذي وقد تسن تعزيتة أن رجي إسلامه (بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم لمثله بل قال الأسنوي يتجه نده لمن تسن عبادته فيقال له أخلف أو خاف الله

عليك ولا نقص عددك أي لتكثير الجزية بهم للمسلمين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة
فليس فيه دعاء لدوام كفر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلا أي لأنه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر تعزية

وظاهره انه لا تسن ثعزية مسلم بمردا وحرى بخلاف نحو محارب وزان محسن وتارك صلاة وإن (١٧٩) قتل حدا (ويجوز البكاء) هو

بالقصر الدمع وبالمدرع
الصوت (عليه) اى الميت
(قبل الموت) اجماعا (وبعده)
لما صح انه صلى الله عليه وسلم دمع
عيناه وهو جالس على قبر
بنته وزار قبر امه فبكى وابكى
من حوله نعم هو اختيار
خلاف الاولى بل مكروه
كافى الاذكار عن الشافعى
والاصحاب للخبر الصحيح
فاذا وجبت فلا تسكين
باكية قالوا وما الوجوب
يارسول الله قال الموت
وحكمته انه اسف على ما
فات وقضية كلام الروضة
نדה قبل الموت وبه صرح
القاضى قال اظهار الكراهة
فراقه وغدم الرغبة في ماله
وقضيته اختصاصه بالوارث
قال شارح والاولى ان لا
يكون بحضرة المحتضر
(ويحرم التذنب بتعديده)
الباء زائدة اذ حقيقة التذنب
تعداد (شمائله) نحو
واكهفاه واجبلاله لما فى
الخبر الحسن ان من يقال
فيه ذلك يوكل به ملكان
يلمزان ويقولان له اهاكذا
كنت والله زدفع في الصدر
باليد مقبوضة واشترط في
المجموع للتحريم اقتران
التعداد بالبكاء وغيره
اقتراانه بنحووا كذا والا
دخل المادح والمؤرخ ومع
ذلك المحرم التذنب لا البكاء
لان اقتران المحرم بجائز لا
يصيره حراما خلافا لجمع
ومن ثم رد أبو زرعة

تعزية المسلم بنحو محارب الخ لكن في البجيرى عن البرماوى مانصه وتكره لنحو تارك صلاة ومبتدع اه
فليراجع (قوله وظاهره انه لا يسن الخ) (قائده) سئل ابو بكره عن موت الاهل فقال موت الالب قسم
الظهر وموت الولد صدع في الفؤاد وموت الاخ قص الجناح وموت الزوجة جزن ساعة ولذا قال الحسن
البصرى من الابدان لا يعزى الرجل في زوجته وهذا من تفرداته ولما عرى صلى الله عليه وسلم في بنته رقية قال الحمد
لله دفن البنات من المكرمات رواه العسكرى في الامثال مغنى وكتب بعضهم في هامشه مانصه قوله حزن
ساعة اى حيث لا اولاد له منها ولا فهو حزن كثير لا سيما اذا تزوج فانه لا مهاله عيش فكلما محمول على
عدم الاولاد اه (قوله هو بالقصر) الى قوله وقضيته الخ في النهاية والمغنى (قوله هو بالقصر الخ) اى والكلام
فيه واما البكاء بالمدفن ومكروه عند الرملى قاله شيخنا ولعله غير النهاية واما فيه ففيه تفصيل يأتى (قوله
اجماعا) لكن الاولى تركه بحضرة المحتضر نهاية ومغنى ويأتى في الشرح مثله (قوله على قبر بنته) وهى ام
كثوم عش قول الماتن (وبعده) اى ولو بعد الدفن مغنى (قوله نعم هو الخ) اى البكاء بعد الموت نهاية
(قوله اختيارا) اى اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف عش عبارة البصرى لاحاجة اليه اى قيد
الاختيار لان موردا الاحكام لتمامه فعل المكلف الاختيارى فذكره لمجرد الايضاح اه (قوله خلاف
الاولى) وهو المعتمد مغنى قال شيخنا هذا فى البكاء بعد الموت وأما قبله فباح اه (قوله كما فى الاذكار
الخ) قال السبكي وينبغي ان يقال اذا كان البكاء لرفقة على الميت وما يخشى عليه من عقاب الله تعالى واهوال
يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره او يحرم اه
والثانى اظهر قال الرويانى ويستثنى ما اذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر وهذا
ظاهر قال بعضهم وإن كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل وإن كان لما قدم من علمه
وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالح حاله فيظهر كراهته لتضمنه عدم
الثقة بالله تعالى قال الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت اما بمجرد دمع العين فلا منع منه اه مغنى وشيخنا
وكذا فى النهاية الا قوله والثانى اظهر قال عش قوله مر قال بعضهم الخ معتمد اه (قوله وقضية كلام
الروضة الخ) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول قال فى الروضة كاصلها والبكاء قبل
الموت أولى منه بعده وليس معناه كما قال الزركشى أنه مطلوب وإن صرح به القاضى وابن الصباغ بل أنه أولى
بالجواز لانه بعده يكون اسفعا على ما فات اه (قوله وقضيته اختصاصه) هذه القضية مسلمة إن كانت العلة
مرتبة ولا فقضية الاولى العموم بصرى (قوله قال شارح الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر قول الماتن
(شمائله) جمع شمال كمال وهو ما انصف به الميت من الطباع الحسنة مغنى (قوله نحووا كهفاه) الى قوله
واشترط فى المغنى الى قوله وسياق فى النهاية الا قوله لما فى الخبر الى واشترط وقوله وغيره الى ومع ذلك (قوله
لما فى الخبر الخ) سياق أنه محمول على من أوصى به أو كان كافرا مغنى (قوله واشترط فى المجموع) المعتمد كلام
المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشمائل من غير بكاء لا يحرم حلبي اه بجيرى (قوله والا) اى وإن لم يشترط
الاقتران بما ذكر (قوله دخل) اى فى التذنب الحرام (المادح والمؤرخ) اى مع ان تعدادهما شمائل الاموات
ليس بحرام والمؤرخ من يذكر التوارىخ كرى (قوله المحرم التذنب) إن اراد فى ذاته بقطع النظر عن الاقتران

نعم هو اختيار اخلاف الاولى الخ) وبحت السبكي أنه إن كان البكاء لرفقة على الميت وما يخشى عليه من عذاب
الله واهوال القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره او
يحرم قال الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت اما مجرد دمع العين فلا دفع منه واستثنى الرويانى ما اذا
غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر وهذا ظاهر وفصل بعضهم فى ذلك فقال إن كان لمحبة
ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل وإن كان لما قدم من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته
فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى شرح مر
(قوله بل مكروه) أى بعد الموت (قوله ومع ذلك المحرم التذنب لا البكاء) قد يشكل الاشتراط حينئذ

قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء جائز مطلقا

وهذه الأمور محرمة مطلقاً (١٨٠) وسياقي في الشهادات في اجتماع التحرمة والامباحة ما يؤيد ذلك (و) يحرم (النوح)

ولومن غير بكا وهو رفع الصوت بالنذب لما صح في النائحة من التغليظات الشديدة ومن ثم كان كبيرة كالذي بعده (و) يحرم (الجزع بضرب صدره ونحوه) كشق ثوب وشر أو قطع شعر وتغيير لباس أوزى أو ترك لبس معتاد كما قاله ابن دقيق العيد وغيره ولا تغتر بجملة المتفهمة الذين يفعلونه قال الامام ويحرم الافراط في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب

(فرع) لا يعذب ميت بشيء من ذلك وما ورد من تعذيبه به محمول عند الجمهور على من أوصى به وقيل يعذب ما لم يته عنه لان سكوته يشعر برضاه فيتأكد نهى الاهل عن ذلك خروجاً من هذا الخلاف فان في احاديث صحيحة ما يشهد له بل الاطلاق (قلت هذه مسائل منشورة) أي مبددة بعضها من الفصل الاول وبعضها من الفصل الثاني وهكذا (يبادر) بفتح الدال ندبا (بقضاء دين الميت) عقب موته إن أمكن مسارعة لفك نفسه عن حبسها بدنيها عن مقامها الكريم كما صح

بالبكاء فينا في ما تقدم عن المجموع وإن أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعليل الآتي فلعل الظاهر ما مر انفاعن الحلبي من ان كلامها جائز في ذاته ثم رابت سم والرشيدى اشاراً الى الاشكال المذكورة فقال الاول قوله ومع ذلك المحرم النذب الخ قد يشكل الاشتراط حينئذاه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع الخ هذا لا يلتزم مع قوله الا في ومع ذلك المحرم الخ اذ هو صريح في ان النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء ام لا فتأمل اه (قوله) وهذه الامور محرمة الخ فيه نظر بالنسبة للنذب كما مر (قوله) بان البكاء الخ متعلق برد (قوله مطلقاً) أي مع البكاء وبدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيدى (قوله) ويحرم النوح الخ ويكرهه رثي الميت يذكر مآثره وفضائله للنهي عن المرائي والاولى الاستغفار له ويظهر حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم او على فعله مع الاجتماع له او على الاكثر منه او على ما يجدد الحزن دون ما عدا ذلك فزال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء بفعله قالت فاطمة بنت رسول الله ﷺ

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا صبت على مصائب لو انها صبت على الايام عدت لياليا

نهاية ومغنى وياتي ما يوافقه في الشرح (قوله) ولو من غير بكاء الى قوله وقيل في النهاية والمغنى لا قوله ومن ثم إلى المتن (قوله) وهو رفع الصوت بالنذب) فالنوح مركب من شيئين رفع الصوت والنذب فان فقد احدهما فلا حرمة فما يقع الان من ان بعض الناس يقول كان عالماً او كان كريماً لا حرمة فيه بل يسن الخبر اذكروا محاسن موتاكم ومن ذلك المرئية التي تفعل في العلماء شيخنا (قوله) ومن ثم كان كبيرة الخ اعتمده شيخنا ومال ع ش إلى خلافه فقال كل من النذب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب وفي ابن حجر ان النوح والجزع كبيرة اه (قوله) كشق ثوب الخ) أي وتسويد وجهه والقاء الرماد على الراس نهاية ومغنى قال ع ش ومثله الطين بالاولى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدن وغيرهما اه (قوله) ونشر الخ) أي وضرب يد على اخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش (قوله) وتغيير لباس) يغني عنه ما بعدد ولذا اسقطه النهاية والمغنى (قوله) لو ترك الخ) عبارة غير هو ترك الخ بالواو (قوله) معتاد) أي المصاب ع ش (قوله) كما قاله ابن دقيق العيد الخ) قال الاول ام والضابط ان كل فعل يتضمن اظهار جزع ينافي الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم نهاية ومغنى (قوله) ويحرم الافراط الخ) خرج غير الافراط سم (قوله) محمول عند الجمهور الخ) والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد محمول على الكافرو وغيره من اصحاب الذنوب مغنى ونهاية (قوله) أي مبددة الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب والفطن برد كل مسئلة منها إلى ما يناسبه مما تقدم ولانما جمعها في موضع واحد لانه لو فرقها لاحتاج إلى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فيؤدي إلى التطويل المنافي لغرضه من الاختصار نهاية ومغنى زاد سم فان قلت فهل لافعل كذلك في بقية الابواب قلت لقلة الزيادات فيها بالنسبة لهذه اه (قوله) ندبا) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمغنى لا قوله وإن قال إلى فان لم يكن وقوله بل صرح به كثير منهم وما انبه عليه (قوله) عقب موته) أي قبل الاشتغال بغسله وغيره من امور نهاية ومغنى (قوله) لفك نفسه) أي روحه نهاية (قوله) وان قال جمع الخ) أي لان ما قاله ليس قطعياً فالاحتياط المبادرة مطلقاً سم عبارة غ ش افاد هذه الغاية انه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخلف وقامو وغيره وبين من عصى بالاستدانة وغيره اه (قوله) عن حبسها بدنيها الخ) ومن ذلك ما اخذ بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كان اشترى شراء فاسداً وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله اما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبل كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقياً وبدله ان كان تالفاً ولا مطالبة لاحد منهما في الاخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما لائم الاقدام على

(قوله) ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله) أي مبددة) أي باعتبار محالها للاتفة وانما لم يذكر كلا منها في محله لانه يؤدي الى الطول لاحتياجه حينئذ الى أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله أعلم فان قلت فهل لافعل ذلك في بقية الابواب قلت لقلة الزيادات فيها بالنسبة لهذه (قوله) وان قال جمع

فيمن لم يخلف وفاء أو فِيمَن عصى بالاستدانة فان لم يكن بالتركة جنس الدين أى أو كان ولم يسهل القضاء منه فوراً فيما يظهر سال ندباً بالولى غرامة
أن يحتالوا به عليه وحينئذ فغير أذمتهم بمجرد رضاهم بمصيرهم في ذمة الولي وان لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعي والأصحاب بل صرح به كثير منهم
وذلك للحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله في المجموع قال (١٨١) الزركشي وغيره أخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم
امتنع من الصلاة على مدين
حتى قال أبو قتادة على دينه
وفي رواية صحيحة انه لما
ضمن الدينارين للذين عليه
جعل صلى الله عليه وسلم
يقول هما عليك والميت
منهما برى قال نعم فصلي
عليه أن الأجنبي كالولي في
ذلك وانه لا فرق في ذلك بين
أن يخلف الميت تركه وان
لا وينبغي لمن فعل ذلك أن
يسأل الدائن تحليل الميت
تحليلاً صحيحاً ليبرأ بيقين
وليخرج من خلاف من زعم
أن المشهور أن ذلك التحمل
والضمان لا يصح قال جمع
وصورة ما قاله الشافعي
والأصحاب من الحوالة ان
يقول للدائن اسقط حَقَّك
عنه أو أبرئه وعلى عوضه
فاذا فعل ذلك برى الميت
ولزم الملتزم ما التزمه لانه
استدعاء مال لغرض
صحيح اهـ وقولهم أن يقول
الى اخره مجرد تصوير لما
مر عن المجموع أن مجرد
راضيهما بمصير الدين في
ذمة الولي يبرىء الميت
فيلزمه وفاءه من ماله وان
تلفت التركة وبُحث بعضهم
أن تعلقه بها لا ينقطع بمجرد
ذلك بل يدوم رهنها بالدين
الى الوفاء لان في ذلك

العقد الفاسد عش (قوله محله) أى الحبس بالدين كردى (فان لم يكن الخ) محترز قوله ان أمكن عبارة
النهاية والمغنى فان لم يتيسر حالاً سال وليه غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه نص عليه الشافعي الخ
(قوله فغير أذمتهم الخ) هل للولي حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبرع
فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر سم وباتى عن البصري استظهار
الثاني ويؤيده قول الشارح الاتي فيلزمه وفاءه من ماله وان تلفت التركة ويؤيد الاول البحث الاتي
وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لا حسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أى البراءة بذلك
نهاية ومغنى (قوله قاله) أى قوله وحينئذ فغير أذمتهم الخ (قوله قال الزركشي الخ) اقره عش (قوله
ان الأجنبي الخ) مقول الزركشي وغيره بصري (قوله اسقط حَقَّك الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى
بصيغة الأمر في الاسقاط والماضى في الأبراء وكان الانسب جريانها على منوال واحد ويمكن ان يقرأ البرئه
على صورة الأمر المؤكد بالنون لئلا يناسب اسقط بصري اقول ورسم النسخة المصححة على اصل الشارح
مراراً ظاهر في أنه بصيغة الأمر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أى التزامه (قوله وقولهم) أى الجمع
(قوله بمجرد ذلك) أى التراضى (قوله وبُحث بعضهم الخ) يظهر أن محل ما ذكر بتسليمه فيما إذا انحصرت
التركة في الملتزم وإلا فيتعلق بتسليمه دون نصيب من عداه من الورثة ولا يتعلق بها بالكلية حيث كان
اجنبياً وقلنا انه كالولي فإذا كر بصري اقول قضية تعليل الباحث بان في ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم
الاختصاص بضرورة الانحصار المذكورة (قوله بساعده) أى البحث وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله لان
ذلك ليس قطعي الخ) أى اولاً انه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة سم عبارة البصري
او يقال برأية موقوفة فان تبين الاداء تحققنا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققنا البقاء
والتعلق بالتركة اهـ (قوله استجلاباً) الى قوله وفي المجموع في المغنى والنهاية (قوله وبُحث الاذرعى الخ)
جزم به النهاية والمغنى (قوله وجوب المبادرة) أى بقضاء دين الميت و (قوله عند التمكن) أى تمسك
القضاء من التركة و (قوله وطلب المستحق) أى مع طلبه حقه و (قوله ونحو ذلك) أى كان عصى بتأخير
بطل أو غيره كضمان الذهب بالبرقة وغيرهما نهاية و سم (قوله وكذا في وصية نحو الفقراء الخ) أى
فيجب المبادرة بتنفيذها عبارة النهاية والمغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند
المسكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها اهـ قال الرشيدى قوله او كان

محله الخ) أى لان ما قالوه ليس قطعياً فلا احتياط بالمبادرة مطلقاً (قوله فغير أذمتهم بمجرد رضاهم) هل للولي
حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا
التوفية من غير حصته منها فيه نظر (قوله اخذوا من الحديث الصحيح الخ) قد يناقش في اخذ بان الذى في
الحديث ظاهر في الضمان وهو لا يشترط فيه ان يكون على الضامن دين فكيف يؤخذ منه ان الأجنبي كالولي
في الحوالة التى يشترط فيها ان يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر
من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان ويدل عليه أن الظاهر لو مات الضامن قبل الوفاة ولا تركة لا يسقط
الدين عن الميت وإنما فائدة الضمان وجود مزج في الحال للدين فليراجع ثم رايت قول الشارح الاتي
وبُحث بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعياً) أى اولاً انه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق
بالتركة (قوله وتنفيذ وصيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة في
الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها شرح مر (قوله ونحو ذلك) أى

مصلحة للميت أيضاً ونوزع فيه ويحاجب بأن احتمال أن لا يؤدى الولي يساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لان ذلك ليس قطعياً بل
ظانياً فاقتضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر في التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلاباً للبر والدعاء له وبُحث الاذرعى
وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا في وصية نحو الفقراء وإذا وصى بتعجيلها (ويكره تبنى الموت لضر نزل به) أى يبدنه

أمواله للنهي الصحيح عنه (لافتنة دين) (١٨٢) أي خوفها فلا يكره بل يسن كما أفتى به المصنف اتباع الكثير وبحث الأذرعى نذب تمنيه

بالشهادة في سبيل الله كما
صح عن عمر وغيره وفي
المجموع يسن تمنيه ببلد
شريف أي مكة أو المدينة
أو بيت المقدس وينبغي
أن يلحق بها محال الصالحين
وبحث أن الدفن بالمدينة
أفضل منه بمكة لعظم ما جاء
فيهها وكلام الأئمة يردده
(تمنيه) تنافي مفهوم ما
كلامه في مجرد تمنيه والذي
يتجه أنه لا كراهة لأن
علتها أنه مع الضر يشعر
بالترحم بالقضاء بخلافه مع
عدمه بل هو حيثن دليل
على الرضا لأن من شأن
النفوس النفرة عن الموت
فتمنيه لا لضر دليل على
محبة الآخرة بل حديث
من أحب لقاء الله أحب الله
لقاءه يدل على نذب تمنيه
محبة للقاء الله كمو ببلد
شريف بل أولى (ويسن
التداوى) للخبر الصحيح
تداوا فان الله لم يضع داء
إلا لا وضع له دواء غير الهرم
وفي رواية صحيحة ما أنزل
الله داء إلا أنزل له شفاء فان
تركه توكل فهو فضيلة قاله
المصنف واستحسن
الأذرعى تفصيل غيره
بين أن يقوى توكله فتركه
أولى وأن لا ففعله أولى
ثم اعترضه بأنه صلى الله
عليه وسلم سيد المتوكلين
وقد فعله ويجاب بأنه
تشريع منه صلى الله عليه
وسلم ثم رايه بعضهم

قد أوصى الخ معطوف على قوله طالب المستحق أي وكذا أن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها اه (قوله
أمواله) أي أوصى في دنياه أو نحو ذلك مغنى ونهاية أي كتحديد ظالم عش (قوله أي خوفها) أي أو
خوف زيادتها عش (قوله كما أفتى به المصنف) أي في فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعي
وهو المعتمد ونهاية ومغنى (قوله وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية أما تمنيه لغرض آخرى فمحبوب كتمنى
الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يتمن نبى الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم اه زاد المغنى وقال غيره
إنما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه (قوله نذب تمنيه الخ) ينبغي أن يسن تمنى الموت أيضا شوقا إلى لقاء
الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الأرواح المقدسة كالأنبياء والأولياء كما صرح الشارح بالاول ويشمل ذلك
قولهم أما تمنيه لغرض آخرى فمحبوب ويشهد له الحديث الشريف واسألك شوقا إلى لقاءك من غير ضراء
مضرة ولا فتنة مضلة أي غير مشوب بشئ من العلل الدنيوية والدينية بصرى (قوله يسن تمنيه ببلد الخ)
بالتأمل الصادق يظهر أن تمنى الشهادة وتمنى الموت بمحل شريف ليس من تمنى الموت بل تمنى صفة أو لازم له
عند عروضة بصرى أقول وهذا فيما إذا تمنى ذلك وأطلق وأما إذا تمنى ما ذكره وقيد به بنحو سفر أو عام مخصوص
فظاهر أنه من تمنى الموت عبارة عش ولا ينافى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمناه حالا أو في وقت معين أما
بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفيتى فتوفى شهيدا أو في مكة الخ كما قيل به في الجواب عن قول سيدنا
يوسف صلى الله وسلم على نبينا وعليه توفى مسلما والحقى بالصالحين اه (قوله وكلام الأئمة يردده) أن
كان للأئمة كلام في خصوص الدفن فسلم وإن كان من عموم تفضيل مكة فمحل تأمل لأن تفضيل مكة بمعنى أن
العمل بها أكثر ثوابا من العمل بالمدينة لا غير وهذا لا ينافى أن لمن دفن بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن
بمكة إذ من المعلوم أن بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد في بعض الأحاديث ما يقتضى خصوصية
الدفن بالطائف عليه بصرى (قوله تمنيه) إلى المتن أقره عش (قوله تنافي مفهوم ما كلامه) أي إذ مفهوم
لضر الخ عدم الكراهة ومفهوم لفتنة الخ الكراهة (قوله كمو ببلد الخ) في هذا القياس ما لا يخفى سم
قول المتن (ويسن) أي للمريض (التداوى) ويجوز الاعتماد على طب الكافرو وصفه ما لم يترتب على ذلك
ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه نهاية ومغنى ومنه الأمر بالمداواة بالنجس سم وعش (قوله للخبر)
إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى إلا قوله ثم رايته إلى ونقل وقوله واعترض إلى وفارق وقوله قال شارح
وما أنبه عليه (قوله غير الهرم) وهو كبر السن عش (قوله فهو فضيلة) عبارة المغنى فهو أفضل اه وقال
سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على أن التداوى أفضل اه عبارة البصرى الذى يظهر أن التداوى أفضل
لأنه سنته صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا ودعوى أنه تشريع محض تكلف لاحمال عليه اه (قوله قاله
المصنف) أي في المجموع نهاية ومغنى (قوله واستحسن الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قال لا يمكن
حمل كلام المجموع عليه اه (قوله بين أن يقوى توكله) أي بأن لا يخشى على نفسه من التضجر بدوام
المرض ورزق الرضا به (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضى أنه فيه كغيره
كما في غير ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفي في التشريع مجرد الجواز سم (قوله وجها بوجوبه)

كان كان قد عصى بالتأخير لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة كما أفصح بذلك عن الأذرعى في
شرح العباب (قوله كما أفتى به المصنف) في الفتاوى على المشهور (قوله نذب تمنيه) أي الموت
(قوله كمو ببلد شريف) في هذا القياس ما لا يخفى (قوله فان تركه توكل فهو فضيلة) هذا يدل على أن
التداوى أفضل (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بأن إطلاق التشريع يقتضى أنه فيه وفي غيره كما في غير
ذلك من المواضع إلا أن يقال يكفي في التشريع مجرد الجواز (قوله واعترض بأن لنا وجها بوجوبه) إذا
كان به جرح يخاف منه التلف في باب ضمان الولاية من الأنوار عن البغوى أنه إذا علم الشفاء في المداواة
وجبت اه ولعل محل الشفاء بما يخاف منه التلف ونحوه لا نجو بطء البرء قال مر في شرحه ويجوز
الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه شيء ومنه

أجاب به ونقل عياض الإجماع على عدم وجوبه واعترض بأن لنا وجها بوجوبه إذا كان به جرح يخاف منه التلف وفي

وفارق وجوب نحو إساءة ما غص به بخمر ووربط محل الفصد لتيقن نفعه (ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي التداوى وتناول الدواء لأنه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للنهي الصحيح لا تكرهه أمرضاكم على الطعام (١٨٣) والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم

واعتمد في ذلك على تحسين الترمذى له وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كما في المجموع (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كاصداقائه (تقبيل وجهه) لما صح أنه عليه السلام قبل وجه عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته ومن ثم قال في البحر أنه سنة وقيد السبكي بنحو أهله والأوجه حمله على صالح فيسن لكل أحد تقبيله تبركا به وعلى ما في المتن فالتقبيل لغیر من ذكر خلاف الأولى حملا للجواز فيه على مستوى الطرفين كما هو ظاهر (ولا بأس بالاعلام بموته) بل يندب كافي المجموع بالنداء ونحوه (للصلاة) عليه (وغيرها) كالدعاء والترحم لأنه عليه السلام نعى النجاشي يوم موته بخلاف نعى الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاخره فيكره للنهي الصحيح عنه ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للنهي عنها ومحله حيث لم يوجد معها الذنب السابق والإحرامت وجبت حملت على تجديد سببها واشعرت بتبرم أو فعلت في مجامع قصدت لها ولا بأن كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه (ولا ينظر الغاسل) ولا يمس من غير خرقه شيئا

وفي الأنوار على البغوى في باب ضمان الولاية أنه إذا علم الشفاء في المداواة وجبت له ولعل محله الشفاء مما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطء البرء سم (قوله وفارق) أي عدم وجوب التداوى (قوله بخمر) الأولى ولو بخمر بصرى (قوله لتيقن نفعه) هذا صريح في أنه لو قطع بإفادة التداوى وجب وهو قريب عش وتقدم عن الأنوار مثله قوله الماتن (ويكره إكراهه الخ) أي الإلحاج عليه وإن علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به إلا إكراه الشرع الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلما إلى آخر شروطه عش (قوله قال شارح الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا إكراهه على الطعام كما في المجموع لما في ذلك من التشويش عليه وأما حديث لا تكرهه أمرضاكم الخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذى أنه حسن اه وفي سم عن شرح العباب ما يوافقه ويعلم بذلك أن قول شارح الخ لا يفسد في الاستدلال بالحديث المذكور لا في الحكم ويندفع ما هنا بذلك للسيد البصرى من أن اقتصار الشارح على النقل عن شارح قد يناقض لما في النهاية والمغنى من نقل هذا الحكم عن المجموع (قوله واعتمد في ذلك الخ) أي يعتمد في التصحيح على التحسين بصرى (قوله فقد ضعفه الخ) أي فيقدم على من قال أنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى عش (قوله كاصداقائه) إلى قوله والأوجه في النهاية والمغنى قول الماتن (تقبيل وجهه) أي أويده أو غيرهما من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد عش (قوله لما صح أنه الخ) أي ولما في البخارى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومغنى (قوله والأوجه حمله على صالح الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة ما ينبغي ندبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي وجوازه لغیرهم وفي زوائد الروضة ولا بأس بتقبيل الميت الصالح فقيده بالصالح أو ما غيره فينبغي أن يكره اه وأقره سم قال غش قوله مر وينبغي ندبه لأهله الخ أي ولو كان غير صالح وقوله مر وجوازه لغیرهم أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبيل الميت أي في أي محل كان كما يفيد إطلافاً له ما هو معلوم من الكلام حيث لا شهوة أو انه للتبرك أو الرقة والشفقة عليه وقوله مر وما غيره فينبغي الخ هو ظاهر إن كان الغير معروفا بالمعاصي أما إذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا بفساد فينبغي أن يكون مباحا عش (قوله لغیر من ذكر) أي لغیر أهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب) إلى قول الماتن ولا ينظر في البهاية والمغنى (قوله بل يندب الخ) أي لوليه عش وظاهر أنه ليس بقيد (قوله ونحوه) أي كارسال من بخبر أهل البلد فردا فردا (قوله للصلاة عليه الخ) أي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المغنى فان قصد الاعلام بموته لم يكره أو قصد به الأخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب (قوله كالدعاء الخ) أي والمحالة نهاية ومغنى (قوله نعى النجاشي) أي أوصل خبره لأصحابه عش قول الماتن (نعى الجاهلية) بسكون العين وبكسرها مع تشديد الياء مصدر نعاها نهاية ومغنى (قوله ترثيته بذكر محاسنه) الباء زائدة إذ حقيقة تهاذرك محاسنه كافي الذنب كمدى (قوله الذنب السابق) أي المقرون بالبكاء غش (قوله على تجديد حزن) أي لغیر نحو علمه (قوله أو فعلت في مجامع) أي أو كانت بغیر حق أخذاً بما أتى بصرى (قوله ولا بأن كانت بحق الخ) وينبغي أن تكرهه أيضا إذا كانت بحق وخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو مبتدع بصرى أي كما يفيد قول شارح في نحو عالم (قوله ولا يمس) إلى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغنى الا قوله الا نظر إلى ونظر المعين (قوله فيكره ذلك) أي كل من النظر والمس اعتمده النهاية والمغنى (قوله ورأى ما يسيء الخ) أي رماى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسيء به ظنا نهاية ومغنى (قوله ويؤيد الأول) أي السكره قول الماتن (لا بقدر الحاجة) قد يتوقف في تصوير الحاجة للبس بلا حائل بصرى قول الماتن

الأمر بالمداواة بالنجس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) جزم في العباب بكرهه هذا ونقله في شرحه عن الروضة وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمده مر وفي زوائد الروضة أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل

(من بدنه) فيكره ذلك كافي الروضة وغيرها لأنه قد يكون به ما يكره اطلاع أحد عليه ورماى ما يسيء مظهره به وصحح في المجموع أنه خلاف الأولى ويؤيد الأول الخلاف في حرمة (لا بقدر الحاجة) كمرقة المغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى لعذر

ومحل جواز ذلك ان مس او نظر (من غير العورة) ولا حرم اتفاقا الا نظر احد الزوجين او السيد بلا شهوة والا الصغير لما بقي في النكاح ونظر المعين لغيرها مكروه إلا (١٨٤) لضرورة ويسن تغطية وجهه من اول غسله إلى آخره ويحرم كبه عليه كما مر (وهو من تعذر غسله)

لفقد ماء أو لنحو حرق أو لدغ ولو غسل تهرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوبا كالحى وليحافظ على جثته لتدفن بها لها وليس من ذلك خشية تسار الفساد اليه لقروح فيه لانه صائر للبلل ومرحكم ماله وجد الماء بعد تيممه (ويغسل الجنب والحائض) ومثلها بالنفساء (الميت بلا كراهة) لانها طاهران وفيه تضعيف لما قاله المحاملى من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجه بمنعهما للملائكة الرحمة لما في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب إذ لو نظر لذلك لحرم تفصيلهما له ايضا ولا قائل به وتوهم فرق بين المحتضر والميت لا يجدى لاحتياج كل إلى حضور ملائكة الرحمة (وإذا ماتا غسلا غسلا فقط) للوث لا نقطاع ما عليهما به (وليكن الغاسل أمينا) وكذا معينه ندبا فيهما لان غيره لا يوثق به في الأتيان بما طلب منه نعم يجوزى غسل فاسق كالكافر وأولى ومع ذلك يحرم على الامام تفويض غسل موتى المسلمين اليه نظير ما مر في اذانه وكذا لمن لم يعلم ما لا بد منه فيه ويعلم بما مر في الاجتهاد أنه يكفي قول الفاسق والكافر غسلته

(من العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرح مر اه سم أى سواء كان ذكر أو أنثى (قوله ولا حرم الخ) ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لزالها عن (قوله الا نظر احد الزوجين الخ) اخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره الخ ما فيه كالنظر سم عبارة هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدميرى والسيد البكرى هناك عن المجموع ولا يخفى انه إذا حرم النظر حرم المس لانه ابلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة اه (قوله إلا الصغير) أى الذى لم يبلغ محل الشهوة ذكر أو أنثى وإن كان الناظر اجنبيا ع (قوله ونظر المعين الخ) عبارة المغنى واما غير الغاسل من معين وغيره فيسكروه النظر إلى غير العورة إلا لضرورة اه (قوله ولو غسل الخ) جملة حالية (قوله أو خيف الخ) عطف على تهرى أى ولو غسل تهرى الميت أو خيف على الغاسل من سريته السم اليه كرى (قوله لفقد ماء الخ) وليس من الفقهاء ماله وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط وأظهر الحى فيجب تقديم غسل الميت لأن الحى تمكنه الصلاة عليه بالتيمم ان وجد ترايا أو فاقد للظهور بخلاف ماله تطهر به الحى فان ذلك قد يؤدى إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع ش قول المتن (يم) ظاهر كلامهم انه لا يجب في هذا التيمم النية إعطائه حكم مبدله وهو الغسل إيجاب (قوله كالحى) أى قياسا على غسل الجنابة نهاية ومعنى (قوله وليحافظ الخ) عطف على قوله كالحى (قوله وليس من ذلك) أى من التعذر (قوله ومر) أى في التيمم كرى عبارة النهاية والمغنى ولو يعمه لفقد الماء ثم رجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال ع ش قوله مر ثم وجدته قبل دفنه مفهوما انه بعد الدفن لا ينش للفصل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء لا وهو ظاهر لفعلا ما كلفنا به وهو التيمم اه (حكم ماله وجد الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه (قول المتن بلا كراهة) أى ولو مع وجود غيرهما ع ش قال البصرى لكن يظهر انه خلاف الأولى للحديث الا ترى اه (قوله وفيه) أى في قوتهم ويغسل الجنب الخ (قوله ووجه الخ) أى ما قاله المحاملى (قوله إذ لو نظر الخ) علة للتضعيف وذلك إشارة إلى ما قاله المحاملى كرى أقول بل إشارة إلى منعهم الملائكة الرحمة (قوله به) أى بالموت كما تقدم في الشهيد الجنب وانقرد الحسن البصرى بإيجاب غسلين معنى (قوله وكذا معينه) إلى قول المتن ويكره في النهاية والمغنى إلا قوله ويعلم إلى المتن وقوله والصلاة والدفن وما انبه عليه (لا يوثق به بالآتيان الخ) أى وقد يظهر ما يظهر له من سر ويسر عكسه نهاية (قوله ومع ذلك) أى الاجزاء (قوله يحرم على الامام الخ) أى لانه امانة ولا ية وليس الفاسق من اهلها نهاية قال ع ش وقياس ما مر عنه مر في الاذان من ان التولية صحيحة وان كان نصبه حراما ان يقال بمثله هنا أى على مختار الرملى دون الشارح حج (قوله في اذانه) أى الفاسق (قوله وكذا الخ) أى يحرم التفويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل قضية قول النهاية والمغنى ويجب ان يكون عالما بما لا بد منه في الغسل اه عدم الاجزاء قول المتن (فان رأى خيرا ذكره الخ) قد يقال يجب كتم خيرا من متجاهر بنحو فسق او مستتر عند من يعلم حاله ان خشى ترتب ضرر على ذكره ويجب ذكر شره من ذكره ان غلب على ظنه ان ذكر ذلك يؤدى إلى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفا به بصرى وما استظهره ولا يأتى في الشرح (قوله كسواد وجهه) أى وتغير رائحة وانقلاب صورة نهاية ومعنى (قوله لانه غيبة) أى لمن لا يأتى الاستحلال منه (غربة) حكى ان امرأة بالمدينة في زمن مالك غسلت امرأة فالتصقت يدها على فرجها فتحير الناس في امرها هل تقطع بد الغاسلة او فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوها ما قالت لما وضعت يدها عليها فسالوها فقالت قلت طال ما عصى هذا الفرع

وجه الميت الصالح ففنده بالصالح واما غيره فينبغى ان يكره شرح مر (قوله في المتن من غير العورة) أى وهي ما بين سرته وركبته مر (قوله الا نظر احد الزوجين) اخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره

لا غسل (فان رأى) الغاسل أو معينه (خيرا) كطيب ربح واستنارة وجهه (ذكره) ندبا لانه أدعى لكثرة المصلين عليه والداعين ربه له (أو رأى) (غبره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لانه غيبة وقد صرح الامر بالكف عن ذكر مساوى الموتى (إلا المصلحة) فيهما فيسر الخبر

في نحو متجاهر بفسق او بدعة للايغتر به ويظهر الشرف فيه لينزجر عن طريقته غير بل بحث وجوب السكتم في الاول وهو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) او غيرهما من كل اثنين استويا قريبا ونحوه ولا مرجح (اوزوجتان) ولا مرجح ايضا (اقرع) بينهما في الغسل والصلاة والدفن قطعاً للنزاع وقضيته وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه (١٨٥) ذلك وهو متجه (والكافر احق

بقريبه الكافر) تجهيزه لانه وليه (ويكره) على المذهب نقلاً لا وصية كما مر آخر اللباس (الكفن المعصفر) للرجل وغيره ويكره المزعفر للبراة ويحرم المزعفر كله وكذا اكثره لمن يحرم عليه الحزين قياساً عليه واعتمد ابن الرفعة وغيره قول القاضي ابي الطيب لا تسكره الخبرة وهي بكسر ففتح نوع مخطط من ثياب القطن وعمله ان لم يكن يقصد للزينة اخذاً من قول شرح مسلم واعتمده الاذرعى يكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة اه وظاهره او صريحه انه لا فرق بين المصبوغ قبل النسج وبعده وهو ظاهر وقول القاضي يحرم الثاني ضعيف وان صوبه الزركشي وقد قال القاضي وغيره يحرم على الحي ليس الثاني ان صبغ للزينة وهو ضعيف ايضا كما بينته بما فيه في شرح العباب (و) يكره حيث لا دين عليه مستغرق ولا في ورثته غائب او محجور ولا احرمت (المغلاة فيه) بار تفاع نمته عما يليق به للنهي الصحيح عنه رواه ابو داود اما تحسينه ببياضه ونظافته وسبوغه وكشافته

ربه فقال مالك هذا قذف اجلدها ثمانين تتخلص يدها فجلدها ذلك فخلصت يدها فن ثم قيل لا يفتى ومالك في المدينة مغنى وبصرى (قوله في نحو متجاهر بفسق) لعل الاولى في متجاهر بنحو فسق الخ اي كالظلم (قوله ويظهر الشرف فيه الخ) وينبغي كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن المستتر بدعة عند المطلعين على حاله المائتين اليها لعلهم ينزجرون اه نهاية اقول وعلى قياسه ياتي ذلك في الفاسق المستتر بالنسبة للمطلعين على حاله المائتين اليه وفي كتم خير راه في الفاسق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصرى (قوله بحث الخ) اعتمده المغنى والنهاية في المبتدع دون الفاسق عبارة الاول والوجه كما قال الاذرعى ان يقال اذاراى من مبتدع اماره خير كتمها ولا يبعد ايجابه لئلا يحمل الناس على الاغراء ببدعته ويسن كتمانها من المتجاهر بالفسق والظلم لئلا يغتر بذلك اه امثاله اه (قوله في الاول) اي فيما اذاراى خيراً في نحو متجاهر بفسق او بدعة (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله وجوب الاقراع) اي على نحو قاض الخ ولا ينافيه كون الترتيب مستحباً لانه بحسب قطع النزاع وقطعه متوقف على الفرقة فوجب لذلك اما بالنسبة اليهما فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز لكل منها مخالفة الترتيب مع عدم التساوى فكيف معه بصرى وعش قول المتن (والكافر احق الخ) من قريبه المسلم نهاية ومغنى (قوله لانه وليه) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض فان لم يكن تولاه المسلم نهاية ومغنى (قوله نقلاً لا وصية) اي الحكم مبنى على ما نقل عن الشافعي من نصه على حل المعصفر لا على وصيته فانها تدل على الحرمة كردهى (كما مر آخر اللباس) عبارته هناك وكذا المعصفر على ما صحت به الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعي على حله تقديره بالعمل بوصيته اه اي بانه اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله للرجل) الى قوله كله في النهاية والمغنى (قوله وكذا اكثره الخ) اي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفر في العرف على ما قدمه مر وينبغي مثل ذلك في كراهة المعصفر (فرع) وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقرانا من جعل الحناء في يد الميتم ورجليه واجبتا عنه بان الذي ينبغي ان يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان عش عبارة البصرى قوله وكذا اكثره ينبغي ان يكون المعصفر كذلك ان قلنا بتحريمه اه (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج به نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة سم (قوله وعمله) اي عدم السكراة (قوله وظاهره الخ) اي قول شرح مسلم (قوله انه لا فرق الخ) اي في السكراة (قوله يحرم الثاني) اي المصبوغ بعد النسج (قوله وهو ضعيف الخ) اي قول القاضي وغيره ويحرم الخ (بار تفاع نمته) الى قوله واعتراض في النهاية لا قوله وقيل الى المتن الى قوله والظاهر في المغنى لا ما ذكر (قوله عما يليق به) اي وان اعتاد الجياد في حياته بر ماوى اه بجري (قوله وسبوغه) اي كونه سابغا كردهى عبارة عش اي كونه سابلا اه (قوله فليحسن الخ) اي يتخذة ابيض نظيفا سابغا نهاية (قوله فانهم يتزاورون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمرار الا كفان حال تزاورهم وهو لا نهاية له وقد ينافي ذلك ما مر في الحديث قبله ان يسلب سلبا مريعا قلت يمكن ان يجاب بانه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهد فيها كغير الميتم وانهم اذا تزاوروا يسكون على صورته التي دفنوا بها وامور الاخرة لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصح به عش (قوله وقيل المراد بتحسينها الخ) يتجه اعتبار الامرين سم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يجاب بانه لم يتيسر للبيش الصالح بنحو السبوغ والكشافة جمعا بين الدليلين سم (قوله

وعليها خرقه سواتيه ما فيه كالنظر (قوله كما مر آخر اللباس) اي انه يحرم وصية (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة (قوله وقيل المراد بتحسينها كونها من حل) يتجه اعتبار الامرين (قوله ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكشافة جمعا

والظاهر انه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبش وان لم يبق فيه قوة اصلا وموافيه (والصبي كالبغ في تكفينه باثواب) والصبي كالبغ في ذلك ايضا وقد مر او اشار باثواب الى انه مثله عددا لصفة لحل الحرير للصبي دون البالغ (والحنوط) اي ذره السابق (مستحب) فلا يتقيد بقدر ولا يفعل الا برضا الغرماء لكن في المجموع عن الام انه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وجزم به في الانوار وظاهر ذلك انه مفرع حتى على النذب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتساح به غالبا مع مزبدا المصلحة فيه للبيت ولا يتنافيه قول الام بعد ذلك بسطرين ولولم يكن حنوط (١٨٦) ولا كافور في شيء من ذلك رجوت ان يجزى لان هذا في الاجزاء المنافي للجواب والاول في انه مع

نذبه لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزى خلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في العنبر والمسك عند الكل وافتى ابن الصلاح بان ناظر بيت المال ووقف الا كفان لا يعطى قطنا ولا حنوطا اي الا ان اطرد ذلك في زمن الواقف وعلم به لانه حينئذ كشرطه كما يأتي (وقيل واجب) فيكون من راس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا للاجماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس (ولا يحمل الجنابة الا الرجال وان كانت) خنثى او (انثى) لضعف النساء عنه فيكره لهن كالتحناني ويحمل على سرير او لوح او حمل واي شيء حمل عليه اجزا قاله في المجموع (ويحرم حملها على هيئة مزرية) يحمل في نحو قفة او غرارة وكمحل كبير على نحو يد او كتف (وهيئة بخاف منها سقوطها) لانه تعريض لاهاته مالم يحش تغيره قبل تهيشه ذلك

انه باتفاقهم) أي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله وم) أي في التكفين (قوله والصبي) أي قول المتن مستحب في النهاية والمغنى (قوله والصبي) أي والخنثى مغنى (قوله لكن في المجموع) أي قوله ولا يتنافيه اقره ع ش (قوله وظاهر ذلك الخ) أي ما في المجموع عن الام (قوله ولا يتنافيه) أي ما مر عن المجموع (من ذلك) أي من الا كفان والاعتسال (قوله لان هذا) أي ما في الام اخر او الجار متعلق بعدم المناقاة و (قوله والاول) أي القول الاول في الام (قوله عند جمع) أي ويجزى عند جمع اخر نهاية (قوله وافتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر في الغسل (قوله الا لان اطرد ذلك الخ) لعل المراد الاطراد من التزكات لتحققه دائما او غالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات سم (قوله لانه حينئذ كشرطه الخ) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم الا ان يفرق بسوالة امر القطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن الايعاب ما نصه قال ابن الاستاذ ان قد اوافق اي بالا كفان بالواجب والا كمل اتبع وان اطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه اه (قوله كما يأتي) أي في الوقف (قوله فيكون) الى قوله كذا قالوه في النهاية والمغنى (قوله كافي المفلس) أي حال خيابة فترك له الكسوة وجو بادون الطيب قول المتن (الا الرجال) أي نذبانهاية (قوله لضعف النساء عنه الخ) أي عن الرجل فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن نهاية ومغنى (قوله فيكره لهن) أي وان ادى الى ازراء حرم سم (قوله اجزا) أي كفي في سقوط الطالب وشرط جواز ان لا يكون الحمل على هيئة مزرية ومنه جملة على ما يليق به ع ش (قوله وكحل كبير الخ) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف سم وينبغي ان يراد بالكبير هنا الكبير بالجنسة فنحو ابن عشر سنين حكمه حكم البالغ فليراجع (قوله ويتجه الخ) معتمد ع ش (قوله مطلقا) أي دعت حاجة لذلك ام لا ع ش (قوله كذلك) أي على الايدي والرقاب قول المتن (ويندب للراة) ومثلها الخنثى نهاية ومغنى (قوله يعني) الى قوله وروى البيهقي في المغنى الا قوله قال في المجموع قيل (قوله يعني قبة الخ) عبارة المغنى والنهاية وهو سرير فوق خيمة او قبة او مكبة لانه استبرها اه (قوله وروى البيهقي الخ) رجحه النهاية عبارة واول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله ﷺ ثم بعدها زين بنت جحش وكانت راته بالحبيشة لما هاجرت واوصت به فقال عمر نعم خباء الظعينة اه والظعينة اسم للراة في اليهود ج ع ش (قوله اول ما اتخذ) مبتدا وما مصدرية و (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبر ان و (قوله بامر) متعلق بالتخذ (قوله باطل) خبر وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبفرض صحة ذلك) أي مارواه البيهقي (قوله التي راته الخ) صفة من فعل الخ

بين الدليلين (قوله لان اطرد الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما او غالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات (لانه حينئذ كشرطه) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم الا ان يفرق بسوالة امر القطن والحنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان ادى الى ازراء حرم (وقوله كحل كبير على نحو يد او كتف) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف (قوله قال في المجموع قيل هي اول من حمل كذلك وروى البيهقي) قال مر في شرحه واول من

فلا بأس بحمله على الايدي والرقاب كذا قالوه ويتجه ان محله مالم تغلب على الظن تغيره قبل ذلك والا وجب حمله كذلك ولا (قوله) بأس في الطنل بحمله على الايدي مطلقا (ويندب للراة ما يسترها كنبوت) يعني قبة مغطاة لا يصامام المؤمنين زينب رضي الله عنها به وكانت قد راته بالحبيشة لما هاجرت قال في المجموع قيل هي اول من حملت كذلك وروى البيهقي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت ان يتخذ لها ذلك لفدوه فان صح هذا فهو قبل زينب بسنين كثيرة وزعم ان ذلك اول ما اتخذ في جنازة زينب بنته ﷺ بامر باطل اه ملخصا وبفرض صحة ذلك قد يقال هو لا يتنافى ما قيل ان اول من فعل به ذلك زينب لان المراد اول من فعل به ذلك الذي راته بالحبيشة

علت ذلك من زينب
فاستحسنته وامرت به (ولا
يكراه الركوب في الرجوع
منها) أي الجنائز لفعله صلى
الله عليه وسلم له رواه مسلم
بخلافه في الذهاب لغير عذر
كما مر (ولا بأس باتباع)
بالتشديد (المسلم جنازة
قريبه الكافر) فلا كراهة
فيه خلافا للرواية التي خبرني
داود وغيره بسند حسن
وواقع في المجموع باسناد
ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم
أمر عليا كرم الله وجهه أن
يأمر أبا طالب قال الأسنوي
ولادليل فيه لأنه كان يلزمه
تجهيزه كونه في حياته ويرد
بأنه كان له اولاد غيره
وبفرضه فلا يلزمه تولى
ذلك بنفسه فكان الدليل في
تولي له بنفسه ويجوز له
زيارة قبره أيضا كالقريب
زوج ومالك قال شارح
وجاروا اعتراض بان الاوجه
تقييده برجاء اسلام أي
لنحو قريبه او خشية فتنة
وافهم المتن حرمة اتباع
المسلم جنازة كافر غير نحو
قريب وبه صرح الشاشي
(ويكره اللفظ) وهو رفع
الصوت ولو بالذكر والقراءة
(في المشي مع الجنائز)
لان الصحابة رضى الله عنهم
كرهوه حينئذ رواه البيهقي
وكرهه الحسن وغيره استغفروا
لاخيك ومن ثم قال ابن عمر
لقائله لا يغفر الله لك بل
يسكت متفكرا في الموت

(قوله وفاطمة) مبتدأ وجملة الظاهر أنها الخ خبره قول المتن (ولا يكره الركوب الخ) أي لا بأس به معنى (قوله
أي الجنائز) إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا قوله خلافا للرواية وقوله ووقع في المجموع باسناد ضعيف وقوله
قال شارح وقوله واعترض إلى وافهم وكذا في المعنى إلا قوله ويرد إلى ويجوز (قوله لغير عذر) أي كضعف
وبعد مكان نهاية ومعنى قول المتن (باتباع المسلم) أي مشيه عشي قول المتن (جنازة قريبه الكافر) ولا يعد
كما قاله إلا ذكرى إلحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العيادة فيما يظهر نهاية
ومعنى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) بدل من خبراني داود عبارة النهاية والمحلى لما رواه أبو داود وغيره عن
علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الضال
قد مات قال انطلق فواره اه (قوله ولادليل فيه) أي في الخبر على مطلق القرابة نهاية ومعنى (قوله لانه) أي
عليا كرم الله وجهه نهاية (قوله ويرد) أي نزاع الأسنوي (قوله وبفرضه) أي فرض لزوم تجهيز أي طالب
على كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه الخ) أي إذا كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته
نهاية (قوله ويجوز له الخ) أي مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله زيارة قبره) أي قبر قريبه الكافر نهاية (قوله
وكان قريب زوج الخ) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما يأتي عن الشاشي
ولو قبل بكرأهته هنا كان المعتمد كراهة اتباع جنازة لم يكن بعيدا هذا وسياتي للشارح من ان زيارة قبور
الكفار مباحة خلافا للباوردي في تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالا باحة عدم
الكراهة إلا ان يراد بها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابله بكلام الماوردي عشي (قوله واعترض) أي على
ذلك الشارح (قوله بان الاوجه تقييده الخ) خلافا للبغي والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكر لاوجه
للتخصيص بالجاء فلينأمل بصري (قوله أي لنحو قريبه) أي قريب الجار واللام متعلق باسلام (قوله وافهم
المتن حرمة الخ) سيأتي خلافا في هامش وزيادة القبور الرجال سم وتقدم عن عشي ان المعتمد الكراهة
(قوله وبه) أي بالتحريم قول المتن (اللفظ) بفتح الغين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذكر الخ) فرضوا كراهة
رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد
الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع سم على حج اه عشي (قوله كرهوه
حينئذ) عبارة النهاية والمعنى كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر والختار والصواب كافي
المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال عشي ولو قبل بنسب ما يفعل الان
امام الجنائز من التيامية وغيرهم لم يبعد لان في تركه اذراء بالميت وتعرضا للتكلم فيه وفي ورثته فليراجع اه
وفيه وقفة ظاهرة (قوله استغفروا لاخيك) أي قول المنادى مع الجنائز استغفروا الخ نهاية (قوله
لا يغفر الله لك) كان مراده رضى الله تعالى عنه لا يستغفر له أي لا يشتغل به الان باللسان جهرا لكونه
بدعة ثم ابتدأ الدعاء بقوله غفر الله لك امرك بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة في تركها
خروجه مخرج الزجر ثم الظاهر أنه حيث غلب على الظن ان اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية
كنحو غيبة نزول الكراهة بصري اقول تاويله الحديث بما ذكر حسن جيد في الغاية وجملة سم على
ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق
لسكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوته عبارة النهاية والمعنى بل

غطى نعشاه في الاسلام كما قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هذا زينب بنت جحش
وكانت رأتها بالحشة لما هاجرت واوصت به شرح مر (قوله ويجوز له زيارة قبره) أي مع الكراهة شرح
مر (قوله برجاء اسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافا في هامش زيارة
القبور للرجال (قوله ولو بالذكر والقراءة) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك
في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك
فليراجع (قوله ومن ثم قال ابن عمر الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء

يستغل بالتفكر في الموت الخ وهي أحسن (قوله لا جبراً لانه بدعة الخ) وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتعطيل وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره نهاية ومعنى قال ع ش قوله لحرام الخ أى وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرقضاء ونحوهم اه قول المتن (واتباعها بنار) ظاهره ولو كافر أو لا مانع منه لأن العلة موجودة فيه ع ش (قوله نعم الوقود عندها الخ) عبارة النهاية نعم لو احتجج إلى الدفن ليلاً في الليالي المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ) يتردد النظر في اشتباه المحرم بغيره ويظهر انه من حيث نحو الطيب براعى المحرم لان فعل ذلك يؤدي إلى ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غايته ترك سنة بالنسبة لغيره وامان من حيث التكفين فلو قلنا ان الواجب سائر العورة وان الاقتصار عليه لا يؤثم فالامر واضح ولا فحل نظر بصري عبارة ع ش وكتب العلامة الشوبري مانصه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي راس الجميع احتياطاً للستر او لا احتياطاً للحرام وقد يتجه الثاني لأن التغطية محرمه جزماً بخلاف ستر ما زاد على العورة اه والا قرب الاول لأن التغطية حق للميت فلا يترك للفريق الاخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رايت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه وقوله ثم رايت في كلام سم الخ فيه نظر بل ميل كلام سم كما يأتى إلى الاول (قوله من يصلي عليه) إلى قوله وقول الاسنوى في النهاية والمغنى لا قوله من بيت المال إلى المتن (قوله لم تظهر فيه اماره حياة) عبارة النهاية والمغنى او سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه اه (قوله ولا أخرج من تركه كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالموات شخص لا مال له وبقي ماله كان المشتبه مرتداً او حر يبا كيف يكون الحال فيه لانهما لا يجهزان من بيت المال اللهم إلا ان يقال يجهزان هنا ويعتقد ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم ع ش أى كاهو ظاهر إطلاق المتن وقضية تعليل الشارح الاتي (قوله بالقرعة الخ) يظهر ان الأقراع ليس للاخراج بل لتخصيص المخرج وإن كان كلامه إلى الاول أميل بصري وقد يدفع بذلك ما تقدم آفناعن ع ش (قوله ويغتفر الخ) هل المراد منه ان يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى الاغتفار احتمال ان القرعة تؤدي إلى ان يجهز الواحد منهم بما اخرج من تركه الغير بحسب نفس الامر او المراد انه يخرج من تركه كل تجهيز بلا تفاوت بينهم ومعنى الاغتفار أنا حينئذ لم نعتبر ما هو الاول من كون تجهيز كل لا ثقبه محل تأمل فان كان المراد الثاني فيظهر اننا نعتبر اقلهم لانه احوط بصري اقول كلام الشارح كالصريح في الاول كما مر منه (قوله لا بذلك) أى تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله وقول الاسنوى الخ) أى معارضنا للعللة المذكورة (قوله هذا) أى تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله تردد) بصيغة الماضي (قوله بين واجب) أى نظراً لاحتمال الفريق الاول وحرام أى نظر الاحتمال الثاني (قوله على القاعدة) أى قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله يرد الخ) خبر وقول الاسنوى الخ (قوله بانه لا يكون حراماً الخ) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر راس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل للفتاف اولى مع حرمة على المحرم فليتأمل اه وتقدم استقراء ع ش القضية المذكورة وأما قول سم ولا يبعد الخ هذا في نفس الكفن بقطع النظر عن ستر الراس وعدمه كاهو ظاهر خلافاً لما مر عن ع ش (قوله على ان ذلك الخ) اقتصر على هذا الجواب النهائية والمغنى ولعله لان الجواب الاول يمكن ان يعارض بمثله فيقال لا يكون واجباً إلا مع العلم بعينه الخ (قوله لذلك) أى الجواب العلوى (قوله صلاة واحدة) إلى قول المتن ويشترط

على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله يرد بانه لا يكون حراماً إلا مع العلم بعينه) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر راس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على

قبل بجرمته وكذا عند القبر نعم الوقود عندها المحتاج اليه لا بأس به كاهو ظاهر ويؤيده ما مر من التجمير عند الغسل (ولو اختلط) من يصلي عليه بمن لا يصلي عليه كان اشتبه (مسلمون) أو مسلم (بكفار) أو شهيد أو سقط لم تظهر فيه اماره حياة بغيره وتعدر تمييز بعضهم من بعض (وجب غسل الجميع) وتكفينهم ودفنهم من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والا أخرج من تركه كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويغتفر كما أشار اليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة (والصلاة) عليهم اذ لا يتحقق الاثنيان بالواجب الا بذلك وقول الاسنوى هذا ترد بين واجب وحرام فليقدم الحرام على القاعدة يرد بانه لا يكون حراماً إلا مع العلم بعينه وأما مع الجهل فلا على أن ذلك لا يرد في الصلاة أصلاً لانه يخصها بالمسلم وغير نحو الشهيد في نيته ولا في غسل الكافر لا باحته ثم رأيت شيخنا أشار لذلك (فان شاء صلى على الجميع) صلاة واحدة (ب قصد المسلم) وغير نحو

ويقول هنا في الأولى اللهم اغفر للمسلم منهم (أو علي واحد أو أحدنا وبالصلاة عليه إن كان (١٨٩) مسلماً) أو غير نحو شهيد ويغذر في تردد.

الثنية للضرورة واعتراض
بأنه لا ضرورة لا مكان
الكيفية الأولى وبجواب
بأنها قد تشق بتأخير من
غسل إلى فراغ غسل الباقي
بل قد يتعين إن أدى التأخير
إلى تغير وكذا تتمعين الأولى
لو تم غسل الجميع وكان
الأفراد يؤدي إلى تغير
المتأخر (ويقول) في
الكيفية الأولى اللهم اغفر
له إن كان مسلماً ولا يقول
في اختلاف نحو الشهيد بغيره
اللهم اغفر له إن كان غير
شهيد بل يطلق ويدفنون
في الأولى بين مقابرنا ومقابر
الكفار (ويشترط) اتفاقاً
(لصحة الصلاة تقدم غسله)
أو تيممه بشرطه لأنه المنقول
وتنزيل للصلاة عليه منزلة
صلاته ومن ثم اشترط
طهارة كفنه أيضاً إلى فراغ
الصلاة عليه (وتكره قبل
تسكينه) واستشكل الفرق
مع أن كلا من المعنيين
وجود فيه وقد يجاب بأنه
أخف بدليل التبش للفسل
دونه وإن صلى بلا طهر
يعيد وعارياً لا يعيد ثم
رأيت شيخنا أجاب بذلك
(فلومات بهدم ونحوه)
كوقوعه في عميق أو بحر
(و) قد (تعذر إخراجه)
منه (وغسله وتيممه لم
يصل عليه) لفوات الشرط
واعترضه الأذرعى

في النهاية لإلا قوله ويقول هنا إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله
ويرد الخ (قوله ويقول هنا في الأولى) أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة وهي صورة اختلاط المسلمين
بتكفار بخلاف بقية الصور كاختلاط الشهيد بغيره بصرى أي فيطلق الدعاء فيها أخذاً بما يأتي (قوله أو غير
نحو الشهيد) أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو الذي يصل عليه مغنى ونهاية (قوله
للضرورة) أي كمن نسي صلاة من الخمس نهاية (قوله بل قد يتعين) أي أفر اذكر بصلاة (قوله إن أدى التأخير
إلى تغير) أي لشدة حر وكثرة الموتى نهاية (قوله في الكيفية الأولى الخ) قد يقال فيه مع ما مر تكرر بصرى
(قوله ولا يقول الخ) عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لا تنفاه المحدثون وهو دعاؤه
بالمغفرة للكافر ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً
وفي المجموع عن المتولى لو مات ذى فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه
ولا حرمان قريبه الكافر بخلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان أحدهما القبول
أما قال غش وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله غير شهيد) أي أو سقط لا يصل عليه (قوله
ويدفنون في الأولى الخ) أي سواء كان الميت الكافر بالغاً أو صبياً لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال
المشركين فيها كفار ع ش قول المتن (وتكره قبل تسكينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأولى
المبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه
ع ش (قوله واستشكل الفرق الخ) أي بين الغسل والتكفين بأن جعل أحدهما شرطاً لصحة الصلاة دون
الأخر مع أن كلا من المعنيين المذكورين في الغسل من كونه منقولا وتنزيل الصلاة عليه منزلة صلاته
موجود في التكفين أيضاً كرى (قوله بأنه أخف) أي ترك الستر أخف من ترك الطهارة مغنى عبارة النهاية
بأن باب التكفين أوسع من الغسل أ (قوله وقد تعذر إخراجه منه وغسله الخ) يؤخذ منه أنه لا يصل على
فأقد الطهورين الميت سم ومرعن ع ش ما يوافق بل قول الشارح كالتأخير ويرد الخ صريح في ذلك (قوله
وتيممه) الو أو بمعنى أو كما عبرته النهاية والمغنى قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو المعتمد خلافاً لجمع من المتأخرين
حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر الخ نهاية عبارة المغنى لم يصل عليه كما نقله الشيخان عن المتولى وأقراء وقال
في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور إلى
أن قال وبسط الأذرعى الكلام في المسئلة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل لكن الذي تلقيناه عن
مشايخنا ما في المتن أ (وينبغي تقليد ذلك لجمع لا سيما في الفرق على مختار الرافعى فيه نحرزاً عن إزار الميت
وجبر الخطأ ر اهله (قوله بما منه) أي بآلة بعضها قوله بل أمته أي أقواها عطف على قوله منه وأفراد الضمير
باعتبار لفظ ما (قوله ولا كذلك هنا) أي فإن الشارع لم يحدد أصلاً وقفاً وجوب تقديم الصلاة على الدفن
لا يستدعى إلحاق ذلك بالوقت المحدود ع ش (قوله لصحة الصلاة) إلى قوله ولما تقر في النهاية والمغنى إلا قوله
هو لقب إلى سهل (قوله أن لا يتقدم الخ) ويشترط أيضاً أن يجمعهما مكاناً واحداً كما قاله الأذرعى وأن لا يزيد
ما بينهما في غير المسجدة على ثلثمائة ذراعاً تقريباً تنزيراً للميت منزلة الإمام مغنى زاد النهاية ويؤخذ منه كراهة

الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللاتفاق أولى مع حرمة على المحرم فليأمل (قوله ويقول هنا في الأولى)
أي وأما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لأن الشهيد وإن امتنعت الصلاة عليه لا يمتنع الدعاء به بنحو المغفرة
وسياق في كلام الشارح (قوله تقدم غسله وتيممه) انظر فأقد الطهورين (قوله وقد يجاب الخ) قد يقال هذا
الجواب إنما يصح فرقاً لولد على اختلاف الحكم (قوله وقد تعذر إخراجه منه وغسله وتيممه لم يصل عليه)
يؤخذ منه أنه لا يصل على فأقد الطهورين الميت (قوله ويرد بأن ذاك الخ) قد يتنازع في هذا لرد وجوب
الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تغن عن القضاء كصلاة المتيمم في الحضر فقد راعوا حرمة هنا كما راعوا حرمة ثم
(قوله في المتن أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة الخ) وفي الروض ويشترط أن لا يكون بينه أي الإمام وبينها

وغيره وأطالوا بما منه بل أمته أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فأقد الطهورين بل وجوبها ويرد بأن ذلك إنما
هو لحرمة الوقت الذي خد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة

ولا على (لقبر على المذهب فيها) اتباعا للاولين وكالاتا امام الغائبه لا يؤثر فيها كونها وراما على كاسر (وتجوز الصلاة عليه) بل اثن (في المسجد) لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء اى هو لقب امها ومعناه كفلان ايض نقاء العرض من الدنس والعيب سهيل واخيه في المسجد وزعم انهما كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الاصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسى كالصلاة هنا يكون لها بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال اصحابنا اني قتلت زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه بخلافه في أن قدفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشي في بحره وقال أنه نفيس بعد قوله مفهوم ظرف المكان حجة عند الشافعي (١٩٠) وقوله مقتضى كلام النجاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف اهـ ولك ان تقول ما قاله

في القاعدة له وجه وجهيه لان الظرف المسكن من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعدلازم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه اجنبى عن الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط واما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتشبه على مرجع الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد به الزحر عن انتهاك حرمة وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتول فان قلت هل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود

مساواة وقد مر بعض ذلك اهـ ويؤخذ منه أيضا أنها مفعولة لفضيلة الصلاة كاسر في صلاة الجماعة على الخلاف فهما كما اشار اليه في شرح الروض بصرى (قوله ولا على القبر) اى الحاضر سم اى على المحل الذى تيقن كون الميت فيه ان علم ذلك وإلا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام فان تقدم فيها بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع ع ش (قوله هو لقب امها الخ) فيه نوع تناف بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فرادو ومعناه بحسب اصل الوضع لا في حال كونه لقباً لانه حينئذ لا دلالة له على الشخص وكان ماخذه كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى إيراد ما ذكر عليه واما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها انصبا واسمها اى اخى سهيل هل البيضاء وصف امها واسمها عدو في تكملة الصغاني اذا قالت العرب فلان ايض وفلان ايضاء فالمعنى نقي العرض من الدنس والعيوب اهـ بصرى (قوله في المسجد) اى في مسجده صلى الله عليه وسلم وصلى ايضا في مسجد بنى معاوية على ابى الربيع عبدالله بن عبدالله بن ثابت بن قيس ابن هنة قال صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود ع ش (قوله ولما تقرر الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله بعد فاعله ومفعوله) اى فاعل ومفعول عامله (قوله في الفعل الحسى) اى بعده (قوله ومن ثم قال اصحابنا الخ) إن كان المراد بالحسى المدرك بحاسة البصر خاصة اتجه هذا التفريع وإلا فاعل تامل لان القذف محسوس بحاسة السمع بصرى (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) أى لازما أو متعديا (قوله بعكسه) أى بشرط وجود القاذف لا المقدوف (قوله لما ذكره) اى عن الاصحاب من اشتراط وجودهما في المثال الاول والفاعل فقط في الثاني (قوله لكن المبحوث) اى الذى يبحث (قوله في هذه) اى صورة الابدال بالبدال (قوله فتامل ذلك كله فانه الخ) لا يخفى على المتامل ما في هذا الذى اطلب به وقال انه مهم فعليك بالتامل مع رعاية القواعد سم (قوله وخبر) إلى المتن في النهاية والمعنى لا اقوله وقد صلى إلى نعم (قوله ضعيف) صرح بضعة احمد وابن المنذر والبيهقي معنى (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله على هذا جماع بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن في قوله تعالى وإن اسأتم فلها نهاية (قوله منه) اى من إدخاله (حرم) اى إدخاله نهاية (قوله حيث كانوا سنة) الخ مفهومه ان مادون السنة لا يطلب منه ذلك وفي سم

أى الجنائز في غير المسجد فوق ثلثائة ذراع تقريرا اهـ قال في شرحه وأن يحجمهما مكان واحد تنزىلا للجنائز منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات تاتي هنا (في المتن ولا القبر) اى الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتامل وجه حسنتهما في هذا المثال دون الاى (قوله فتامل ذلك فانه مهم) لا يخفى على المتامل ما في هذا الذى اطلب به وقال انه مهم فعليك بالتامل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كانوا سنة فاكثر) قال في العباب فان كانوا سنة فقط وقف واحد مع الامام في صفه والاربعة صفان فان كانوا

أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسى في أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف على فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقدوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المسجد قرينة إلى اخره ما لو أبدله بالدار كان قتلته أو قدفته في الدار ولا نية له ومقتضى القاعدة بناء على أن القتل منزل منزلة الحسى أنه يشترط فيه وجودهما فيها ولى القذف وجود القاذف فقط لكن المبحوث في هذه انه لا بد من وجودهما فيها في الصورتين ويوجه بان هذه القاعدة لما لم تظردو وجب تخريجها على القاعدة المطردة وهى أن القيد المتأخر يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبره من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ضعيف والرواية المشهورة فلا شيء عليه وقد صلى عمر والصحابه على أبى بكر رضى الله عنهم فيه واوصى عمر بالصلاة عليه فيه فنقدتها الصحابة وكل من هذين في معنى الاجماع نعم إن خيف تلويث المسجد منه حرم (ويسن) حيث كانوا سنة فأكثر (جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) للخبر الصحيح من صلى

على ثلاثة صفوف فقد
 اوجب اى غفر له كما فى
 رواية والمقصود منع النقص
 عن الثلاثة لا الزيادة عليها
 ومن ثم قال فاكثر وفى مسلم
 ما من مسلم يصلى عليه امة
 من المسلمين يبلغون مائة
 كلهم يشفعون له الا شفعوا
 فيه وفيه ايضا مثل ذلك فى
 الاربعين وبحث الزركشى
 وفاقا لبعضهم ان الصفوف
 الثلاثة فى مرتبة واحدة فى
 الفضيلة وهو ظاهر لا فى
 حق من جاء وقد اصطف
 الثلاثة فالأفضل له كما هو
 ظاهر أن يتحرى الأول
 لانا إنما سويت بين الثلاثة
 لئلا يتركوها بتقديم كلهم
 للاول وهذا منتف هنا ولو لم
 يحضر إلا ستة بالامام وقف
 واحد معه واثنان صفا
 واثنان صفا (واذا صلى عليه
 فحضر من لم يصل صلى) ندبا
 لانه صلى الله عليه وسلم صلى
 على قبور جماعة ومعلوم
 انهم إنما دفنوا بعد الصلاة
 عليهم ومن هذا أخذ جمع
 انه يسن تأخيرها عليه الى
 بعد الدفن وتقع فرضا
 فينبويه ويثاب ثوابه وإن
 سقط الحرج بالاولين لبقاء
 الخطاب به ندبا وقديكون
 ابتداء الشئ سنة واذا وقع
 وقع واجبا كحج فرقة تأخروا
 عن وقوع باحرارهم الاحياء
 الا (ومن صلى) ندب له
 انه (لا يعيد على الصحيح)

على حج بعد كلام مانصه فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى
 العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة صفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام او صفا واحدا لعدم
 ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظرو الاول غير بعيد بل هو وجيه اه وقضيته انهم لو كانوا اثلاثة
 وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفا لم يعد لقربه من الصفوف الثلاثة التى طلبها
 الشارع واما لو كانوا اربعة فينبغى وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من
 الثلاثة صفوف ايضا ع ش وقوله ولو قيل الخ يأتى فى الشرح ما يؤيد وقوله واما لو كانوا اربعة الخ
 لا ينجى انه عين ما قدمه عن سم (قوله والمقصود) اى من الخبر (قوله لا الزيادة) بالجر عطفًا على النقص
 (قوله قال) اى المصنف (قوله وبحث الزركشى) عبارة النهاية ولهذا اى للخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة
 الصف الواحد فى الافضية كما قاله الزركشى عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض
 بها اه قال الرشيدى قوله مر ان الاول بعد الثلاثة كدأى ما بعده اه عبارة البصرى قوله مر بعد الثلاثة
 لعله بعد استكمالها وعبارة المغنى وهما فضيلة الصف الاول وفضيلة غيره سواء بخلاف بقية الصلوات للنص
 على كثرة الصفوف هناك ومقتضاها بل صريحهم ان الثلاثة فاكثر بمنزلة الصف الواحد فى الفضيلة خلافا
 للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا فى حق من جاء الخ) اقره ع ش (قوله ان يتحرى الاول) اى بعد الثلاثة
 كما تقدم عن النهاية ويحتمل ان المراد الاول من الثلاثة (قوله لو لم يحضر الخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث
 كانوا ستة الخ (قوله وقف واحدا معه) الخ قضيته ان اقل الصف اثنان ولا يجعل الخمسة صفين والامام
 صف ع ش (واثنان صفا) (فرع) بتأ كد كفى البحر استحباب الصلاة على من مات فى الاوقات الفاضلة
 كيوم عرفة والعيدو عاشورامو يوم الجمعة وليلتها وحضور دفنه نهاية ومعنى قال ع ش ولعل وجه التاكيد ان
 موته فى تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اختير له الموت فى تلك
 الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اه قول المتن (فحضر من لم يصل) اى قبل الدفن او بعده ومعنى
 ونهاية (قوله ندبا) الى قوله فيجوز فى النهاية لا قوله ندبا واما انه عليه وكذا فى المغنى لا قوله ومن هذا الى
 وتقع (قوله انه يسن تأخيرها) اى لمن حضر بعد الصلاة عليه مسارعة دفنه ع ش وسم (قوله وتقع فرضا)
 اى تقع صلاة من لم يصل فرضا كالاولى نهاية ومعنى (قوله سقط الخ) عبارة النهاية والمغنى لا يقال سقط
 الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لانا نقول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو ووضح ذلك
 السببى رحمه الله تعالى فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل تجد مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم
 وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل
 فرض باثم بتركه مطلقا اه (بالاولين) الاول بالاولى (ندبا) ينبغى إسقاطه كما علم بامر عن النهاية والمغنى
 (وقديكون) جواب ثان اى لو سلمنا ان الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية نفلا لانه قد يكون الخ
 (قوله كحج فرقة) عبارة الايعاب والنهاية والمغنى كحج التطوع واحده خصال الواجب المخير (قوله الآتى)
 اى فى السير كرى قول المتن (ومن صلى) اى على ميت جماعة او منفردا لا يعيدها اى لا يستحب له إعادتها
 لا فى جماعة ولا انفرادا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لا يستحب له إعادتها اى فتكون مباحة اه اى

خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذى طلبه الشارع وهو الثلاثة
 الصفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام او صفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة
 فيه نظرو الاول غير بعيد بل هو وجيه (وبحث الزركشى) عبارة شرح الروض قال الزركشى قال بعضهم
 والثلاثة بمنزلة الصف الواحد فى الافضية اه (قوله لا بعد الدفن) أى بعد وجوب الصلاة عليه قبل
 الدفن كما هو ظاهر لما تقدم أنه يجب تقديمها على الدفن ويجزى م دفنه قبلها (قوله ندب له انه لا يعيد) قال فى شرح
 الروض اى سواء صلى منفردا او جماعة أعادها فى جماعة او منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو بعده
 اه ففيه تصريح بعدم استحباب إعادتها فى جماعة بخلاف بقية الصلوات التى تطلب الجماعة فيها قال

وان صلى منفردا لان صلاة الجنائز

خلافاً للتحفة (قوله لا يتنفل بها) أي بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعاً نهاية (قوله ومرفي التيمم الخ) عبارة المغني نعم فاقداً الطهورين إذا صلى ثم وجد ماءً يتطهر به فإنه يعيد كما أفتى به الفقهاء اه زاد النهاية وقياسه أن كل من لم يمتعه إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد أيضاً لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أو لا فيه احتمال والاقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال سم وقوله مر فإنه يعيد الخ ينبغي أن محل طلب إعادته ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء اه وفي الأيعاب ومحل أيضاً في التراب إذا كان بمحل يغلب فيه فقد الماء اخذاً ما مرفي التيمم اه وقال ع ش قوله مر بل لا ينبغي الخ عبارة في باب التيمم والوجه جواز صلاته أي التيمم عليه مطلقاً وإن كان ثم من يحصل الفرض به اه ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه ثمة اه (قوله وإذا أعاد الخ) أي ولو كان منفرداً وفعلها مراراً ع ش عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز إعادتها ولو منفرداً أو أكثر من مرة ووجهه أن المقصود الدعاء انتهى (قوله وقعت له نفلاً) أي كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضاً كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بأن المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء له وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقيناً نهاية ومغني (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لأنها نقل لا يقال تقاس على المعادة لأن المعادة مطلوبة لإعادتها وأيضاً اختلف فيها هل الفرض الأولى أو الثانية أو ما هنا فالأولى غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين أن يصلي منفرداً أو في جماعة ويقطعوها ع ش عبارة سم هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بانها من فروض الأعيان اه (قوله أي لا يندب) إلى قوله بل يظهر في النهاية إلا قوله وقضيته إلى المتن وقوله لأن قتلى إلى ويحرم وكذا في المغني إلا أنه مال إلى ما اختاره السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي لانتظار مائة أو أربعين الخ) أي انتظار كلهم إذا كان الحاضرون دونهم لأن هذا العدد مطلوب فيها وفي مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر للاربعين قيل وحكمته أنه لم يجتمع أربعون إلا كان الله فيهم ولى وحكم المائة كالاربعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم مغني قال ع ش وجرت العادة الآن بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعبدان يقال بسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه اه (قوله للحديث) أي المتقدم في شرح ويسن جعل صفوفهم الخ (قوله للامر السابق) أو تمسكهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومغني وقال ع ش ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر آخر لزيادة المصاين حيث آمن من تغييره على هذا يحمل ما تقدم بالهامش عن سم على المنهج عن مر اه (قوله والجماعة الخ) عطف على قول المتن لزيادة مصليين سم (قوله لم يلحقوا) أي الصلاة الأولى إذا صلى عليه من يسقط به الفرض مغني (لحضور ولى) أي عن قرب نهاية ومغني (قوله وعبر في الروضة الخ) وتبعاً للنهاية والمغني (قوله بلا باس بذلك) أي بانتظار الولي إذا رجع حضوره عن قرب نهاية ومغني (قوله على ما مر الخ) أي من الخلاف في وجوب الترتيب في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتضد الخ) أي فصيح الاجتهاد به (قوله لم يصل الخ) أي وصلت عليه الصحابة مغني قول المتن (أو عكس) أي كل منهما نهاية (قوله وبه) أي

مر ظاهر كلامهم جواز إعادتها ولو منفرداً أو أكثر من مرة ووجهه أن المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم فاقداً الطهورين) في شرح مر نعم فاقداً الطهورين إذا صلى ثم وجد ماءً يتطهر به يعيد قاله الفقهاء في فتاويه وقياسه أن كل من لم يمتعه إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد أيضاً لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليه أو لا فيه احتمال والاقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي أن محل طلب إعادته ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج منها) هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بانها من فروض الأعيان (قوله أو الجماعة آخرين) عطف على قول المتن لزيادة المصلين (والجمهور بانها للزجر عن مثل فعله) إن كان غيره عليه الصلاة

لا يتنفل بها ومرفي التيمم حكم ما إذا وجد الماء بعدها مع حكم صلاة نحو فاقداً الطهورين وإذا أعاد وقعت له نفلاً فيجوز له الخروج منها (ولا تؤخر) أي لا يندب التأخير (لزيادة مصليين) أي أكثرهم وإن نازع فيه السبكي واختار وتبعه الأذرعى والزركشي وغيرهما أنه إذا لم يخش تغييره ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجي حضورهم قريباً للحديث أو لجماعة آخرين لم يلحقوا وذلك للامر السابق بالاسراع بها نعم تؤخر لحضور الولي إن لم يخش تغييره وعبر في الروضة بلا باس بذلك وقضيته أن للتأخير ليس بواجب وينبغي بناؤه على ما مر أول فرع الجديد (وقائل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) وغيرهما لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم ومسلمة برا كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر وهو مرسل اعتضد بقول أكثر أهل العلم وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه أجاب عنه ابن حبان بأنه منسوخ والجمهور بأنه للزجر عن مثل فعله (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يصلي العصر وبه

علم بالاولى جواز اختلافهما
 في حاضرين او غائبين
 (والدفن بالمقبرة افضل)
 لكثرة الدعاء له بتكرير
 الزاثرين والمارين ودفته
 صلى الله عليه وسلم بحجرة
 عائشة لان من خواص
 الانبياء انهم يدفنون حيث
 يموتون وافناء القفال بكرامة
 الدفن بالبيت ضعيف
 وبحث الاذرعى ندب غير
 المقبرة لنحو شبهة بأرضها
 او ملوحة او نداوة او
 لنحو مبتدعة او فسقة
 فسقا ظاهر اياها وندب دفن
 الشهيد بمحلة اى ولو بقرب
 مكة ونحوها مما يأتى لان
 قتلى احد تقولوا للمدينة
 فامر صلى الله عليه وسلم
 بردهم لمضاجعهم فردوا
 اليها صححه الترمذى وبحرم
 نقله المقبرة إن أدى
 لانفجاره بل يظهر انه لو
 خشى انفجاره من حمله عن
 محل موته وجب دفنه به إن
 امكن ولو مله (ويكره
 المييت بها) لغير عذر كما
 هو ظاهر لما فيه من الوحشة
 نعم لو قيل بنده حيث ييقن
 انتفاء الوحشة وحمله ذلك
 على دوام تذكر الموت
 واليلى المستلزم للاعراض
 عما سوى الله تعالى لم يبعد
 اخذا من الخبر الا اني انها
 تذكر الاخرة (ويندب ستر
 القبر بثوب) مثلاً عند إدخال
 الميت فيه (وإن كان) الميت
 (رجلاً) لثلاً ينكشف

بما فى المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالحاصل اربع مسائل ولو قال المصنف ولو نوى الماموم الصلاة على غير من
 نواه الامام لشمل الاربع معنى ونهاية قول المتن (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن فى افضل مقبرة بالبلد
 كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورثة يدفن فى ملكى او فى ارض التركة والباقيون فى المقبرة
 اجيب طالما ان دفنه بعض الورثة فى ارض نفسه لم ينقل او فى ارض التركة فللباقين لا للمشترى نقله والاولى
 تركه وله الخيار إن جهل والمدفن له إن بلى الميت او نقل منه وإن تنازعوا فى مقبرتين ولم يوص المييت بشئ قال
 ابن الاستاذ إن كان الميت رجلاً اجيب المقدم فى الصلاة والغسل فان استووا اقرع وإن كان امرأة اجيب
 القريب دون الزوج وهذا كما قال الاذرعى محله عند استواء الترتين ولا فيجب ان ينظر الى ما هو اصلح
 للميت فيجيب الداعى اليه كما لو كان احدهما اقرب او اصلح او بجواره الا خياره والاخرى بالضم من ذلك
 بل لو اتفقوا على خلاف الاصلح منهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مغصوبة واشترها
 ظالم بمال خبيث ثم سلبها او كان اهلها اهل بدعة او فسق او كانت تربتها فاسدة للملحة او نحوها او كان
 نقل الميت اليها يؤدى الى انفجاره فالافضل اجتنابها بل يجب فى بعض ذلك كما هو ظاهر ولو مات شخص
 فى سفينة وامكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لزمهم التاخير ليدفنه فيه ولا جعل بين لو حين
 لثلاثين نفخ والتي لينبذه البحر الى من اعلاه يدفنه ولو نقل بشئ لينزل الى القرار لم يأثموا واذا القوه بين لو حين
 او فى البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف ولا يجوز دفن مسلم فى مقبرة
 الكفار ولا عكسه واذا اختلطوا دفنوا فى مقبرة مستقلة كما رم مقبرة اهل الحرب اذا اندرست جازان تجعل
 مقبرة للمسلمين ومسجدا لان مسجد النبي ﷺ كان كذلك ولو حفر شخص قبراً فى مقبرة لا يكون احق
 به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري بأى ارض يموت لكن الاولى ان لا يزاحم عليه اى اذا مات وجضر ميت
 آخر ولم يدفن فيه احد مغنى ونهاية (قوله وافناء القفال الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية وفى فتاوى القفال
 ان الدفن بالبيت مكروه قال الاذرعى لان تدعو اليه حاجة ومصلحة على ان المشهور انه خلاف الاولى
 لا مكروه اه قال سم ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما
 احده المناخرون كما تقرر فى محله اه (قوله لنحو شبهة الخ) اى شبهة غصب وادخل بالنحو كون ثمنها خبيثاً
 (قوله او لنحو مبتدعة الخ) اى كظلمة ولعل العبرة بغالب اهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى او كان
 اهلها اهل بدعة الخ (قوله وندب الى اخر) عطف على ندب غير المقبرة (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية
 هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه به سم الا ان ثبت ما يصرفه عن الوجوب (قوله ويحرم نقله) اى نقل
 الميت مطلقاً بنهاية ومغنى (قوله ولو مله) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره المييت بها) اى المقبرة
 وفى كلامه لشعار بعدم الكراهة فى القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء
 او فى بيت مسكون انتهى والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة
 نهاية ومغنى (قوله لما فيه من الوحشة) يؤخذ منه ان محل الكراهة حيث كان منفرداً فان كانوا جماعة كما
 يقع كثير فى زماننا فى المييت ليلة الجمعة لقراءة قرآن او زيارة لم يكرهه بنهاية ومغنى (قوله عند إدخال الميت الخ)
 مفهومه انه لا يندب ذلك عند وضعه فى العرش وينبغي ان يكون مباحاً (قوله لثلاً ينكشف) اى ولانه
 ستر قبر سعد بن معاذ مغنى ونهاية (قوله كان الخنى أو امرأة آكد) أى منه لرجل وامرأة

والسلام ايضا لم يصل عليه أشكل جواب الجمهور بانه يقتضى جواز تركها ايضا والمفهوم من المذهب
 خلافه لان يقال الزوج يمثل ذلك خاص به عليه السلام وإن كان غيره عليه السلام صلى عليه لم يحتاج لجواب
 (وافناء القفال بكرامة الدفن بالبيت ضعيف) قال فى شرح الروض غلى ان المشهور انه خلاف الاولى
 لا مكروه اه ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما احده
 المتأخرون كما تقرر فى محله (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه
 (قوله فردوا اليها صححه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلب رده اليه

(بسم الله) أى أدخلك (وغل) (١٩٤) ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدفئك للتباع بشند صحيح وفي رواية سنة بدل

آكد من الخنثى نهاية ومعنى قول المتن ويقول (بسم الله الخ) ويسن ان يزيد من الدعاء ما يناسب الحال
معنى ونهاية أى كاللهم افتح ابواب السماء لروحه واكرم نزهه ووسع مدخله ووسع له في قبره عش (قوله
الذى يدخله) أى وإن تعدد عش (قوله أى ادفئك) يمكن تعلّق الظرفين به سم (قوله وفي رواية سنة الخ)
قد يقال وعليها فينبغي الجمع بينهما بأن يقول وعلى ملة رسول الله وعلى سنة رسول الله وهو اكمل او على ملة
رسول الله وسنته (قوله وفي أخرى زيادة وبالله) لم يبين الشارح محلهما والذي عليه العمل ذكرها اثر باسم
الله فليحذر جميع ما ذكر بصري عبارة العباب وشرحه بسم الله وبالله وعلى ملة او سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم اه وفيها إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول وعلى ملة وسنة رسول الله وتصريح بمحل الله قول المتن
(ولا يفرش تحته شيء) قال البغوى لا بأس بأن يبسط تحت جنبه شيء لانه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة
حمر اه واجاب الاصحاب بأن ذلك لم يكن صادرا عن جل الصحابة ولا برضاهم وإنما فعله شقران كراهية ان
يألبسها احد بعده ^{صلى الله عليه وسلم} وفي الاستيعاب ان تلك القطيفة اخرجت قبل ان يحال التراب مغنى ونهاية قال
عش قوله مروفي الاستيعاب الخ معتمد اه (قوله ولا يوضع) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله قيل وإلى
المتن في النهاية (قوله بكسر الميم) وجمعها مخاد بفتحها سميت بذلك لانها آلة لوضع الخد عليها نهاية ومعنى
(قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وان كان من التركة وفي الوارث قاصروا له لغير مراد
سم (قوله لما فيه من إضاعة المال) أى بل يوضع بدلها حجر او لبنه فيفرض بخده اليه او إلى التراب كما مر
الإشارة اليه مغنى ونهاية (وان اخرجت من الفرش) أى وهو الصواب مغنى (قوله وكان قائله غفل عن
قول الشاعر الخ) أى وعن نص النحاة على جواز مثله في المتن وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو
انفردت بعطف عامل مزال قديم معمول وعن تمثيلهم لذلك بقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى
والقوا الايمان سم (قوله عطف العيون الخ) بالجر بدل من قول الشاعر ويحتل نصبه بنزع الخافض أى
بعطف الخ (قوله المتعذر) صفته (قوله إضمار الخ) مفعول له للعطف او حال من فاعله المحذوف قول
المتن (في تابوت) أى او نحوه من كل ما يحول بينه وبين الارض عش (قوله لانه بدعة) إلى قوله فان لم يوص
في النهاية والمغنى إلا قوله بل لا يبعد إلى وتنفذ (قوله بتخفيف التحتية) أى وسكون الدال مغنى (قوله بكسر
اوله الخ) وهو افصح من فتحه وحكى فيه الضم ايضا نهاية (قوله او تهرى الخ) أى الميت يهزى او لدغ
نهاية ومعنى وذلك معطوف على كون الدفن الخ (قوله او كان إمراة الخ) أى كما قاله المتولى لئلا يمسها الا جانب
عند الدفن وغيره مغنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولى بقوله فيه نظر اه (قوله
بل لا يبعد وجوبه الخ) اقره عش (قوله وتنفذ الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تنفذ وصيته به إلا في هذه
الحالة اه أى حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة في المتن والشرح (قوله إن رضوا) يتأمل مع
إطلاقهم الا في الفرائض فيؤن التجهيز وتصريحهم بالحنوط مع انه من المندوبات بصري أقول تقدم
في شرح والحنوط مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله بما كره) أى فيما إذا كان لغير عذر قول المتن
(ويجوز الدفن الخ) أى للمسلم اما مولى اهل الذمة فسيأتى إن شاء الله تعالى في الجزية ان الامام يمنعهم
من إظهار جنازتهم نهاية ومعنى (قوله بلا كراهة) كذا في النهاية والمغنى (قوله لما صح الخ)

(قوله أى ادفئك) يمكن تعليق الظرفين به (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وإن كان من
التركة وفي الورثة قاصروا له لغير مراد (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) لا حاجة إلى الاستناد
في الرد لقول الشاعر فانه بمجرد لا يفيد شيئا كما لا يخفى فان النحاة نصوا على جواز مثل ذلك في المتن وقد
ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قديم معمول ومن امثلة ذلك قوله
تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى والقوا الايمان (قوله او كانت إمراة) قال في شرح الروض
لئلا يمسها الا جانب (قوله او كانت إمراة لا يحرم لها) نقله في شرح الروض عن حكاية الاذرعى له
عن المتولى وغيره وعقبه بقوله قلت فيه نظر اه

ملة وفي أخرى زيادة وبالله
(ولا يفرش تحته شيء ولا)
يوضع تحت رأسه (مخدة)
بكسر الميم أى يكره ذلك
لما فيه من إضاعة المال أى
لكنه لنوع غرض قد
يقصد فلا تنافي بين العلة
والمعلل لان محل حرمة
إضاعة المال حيث لا غرض
اصلا قيل تعبيره فيه ركة
لان المخدة غير مفروشة فان
أخرجت من الفرش لم يبق
لها عامل يرفعها اه وهو
عجيب وكان قائله غفل عن
قول الشاعر

وزججن الخواجب والعيونا
عطف العيون لفظا على
ما قبله المتعذر اضمار العاملة
المناسب وهو كحان فكذا
هنا كما قدرته (بكره بدعة في
تابوت) إجماعا لانه بدعة
(إلا) لعذر ككون الدفن
(في ارض ندية) بتخفيف
التيحية (أو رخوة) بكسر
اوله وفتحها او بها سباع
تخفر ارضها وإن احكمت
أو تهرى بحيث لا يضبطه
إلا التابوت او كان إمراة
لا يحرم لها فلا يكره للمصلحة
بل لا يبعد وجوبه في مسألة
السباع إن غلب وجودها
ومسئلة التهري وتنفذ
وصيته من الثلث بما ندب
فان لم يوص فن رأس المال
إن رضوا ولا تنفذ بما كره
(ويجوز الدفن ليلا) بلا

كراهة خلافا للحسن وحده مع انه استدل بخبر في مسلم لا يدل له وذلك لما صح انه ^{صلى الله عليه وسلم} فعله وكذا الخلفاء الراشدون عبارة

(ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكالصلاة ذات السبب الآتي (إذا لم يتجره) لأن سببه وهو الموت متقدم أو مقارن أما إذا تجراه في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كما يأتي لخبر مسلم عن عقبه بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات هنا رسول الله ﷺ عن الصلاة فيهن وإن نقر فيهن موتانا أو ذكروا أو استأمو أو الطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع أنهم اجابوا عنه بان الإجماع دل على ترك العمل بظاهره في الدفن وعن آخرين أنهم اجابوا بان النهي انما هو عن تحرى هذه الاوقات (١٩٥) للدفن فهذا هو المكروه وهو مراد الحديث قال وهذا احسن

من الاول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر الى الغروب فلا يحرم فيه وان تحرى كما قاله الاسنوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الاصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد انه لا فرق وعليه فليس من التحرى التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليمهم البطالان في التحرى بان فيه مراغمة الشرع وهذا لا مراغمة فيه بوجه وان لم يندب كما مر (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه انه لا فرق فيما ذكره هنا بين حرم مكة وغيره ويشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة وما يؤيد اتحاد المحلين المعتمد المذكور انه لا فرق بين الاوقات الزمانية والفعلية كما هو ثم وان الاصحاب اطلقوا الكراهة عند التحرى واختلفوا ثم هل تسكره او تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع فقياسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وان تحرى كموثم واقتراحهما

عبارة النهاية والمغنى لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً قول المتن (ووقت كراهة الصلاة الخ) أي بلا كراهة نهاية ومغنى (قوله كالصلاة الخ) أي وقياساً عليها (قوله الآتي) أي انفاً في التنبيه (قوله متقدم) أي باعتبار الابتداء (أو مقارن) أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) أي متى تحترزه في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح ما أمراً ولا فلحصول المقصود وأما ثانياً فلأنه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المؤداة إذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر إذا تحرى بها وقت الاصفرار فإنها مع كراهة التأخير تنعقد سم عبارة النهاية فإن تجراه كرهه كما في المجموع اهـ زاد المغنى واقتضاه كلام الروضة وان اقتضى المتن عدم الجواز وجرى عليه شيخنا في شرح منبهه ويمكن حمله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عقبه الخ (قوله كما يأتي) يعني بالمغنى الآتي عن المجموع (قوله وأن نقر) بضم الباء وكسر هاء نهاية (قوله وذكر الخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم بجري (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الاصفرار سم (قوله اجابوا عنه) أي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وهو الخ) أي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم) أي ولا يكره مغنى ونهاية (قوله بالخبر) أي المار انفاً ومفهوماً (قوله لكن نوزع فيه الخ) عبارة المغنى والنهاية وصوب في الخادم كراهة تحرى الاوقات كلها وهو الظاهر اهـ (قوله فلا فرق) أي بين الاوقات الزمانية والفعلية فيسكره في كلها مع التحرى (قوله وعليه) أي النزاع المذكور (قوله لتعليمهم الخ) متعلق بقوله فلا يسر الخ (قوله البطالان) أي بطلان الصلاة في وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) أي التأخير الى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) في قول المصنف ولا تؤخر زيادة المصلين (قوله فيما ذكره الخ) أي من الكراهة أو الحرمة مع التحرى (هنا) أي في الدفن (قوله عليه) أي عدم الفرق هنا (قوله مامر) أي في الصلاة (قوله اتحاد المحلين) أي الدفن والصلاة (قوله المعتمد الخ) فاعل يؤيد (قوله انه الخ) بيان للمعتمد المذكور (قوله كموثم) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الاصحاب الخ) عطف على قوله المعتمد ومحط التأييد قوله قال جمع الخ (قوله فقياسه) أي التحريم في الصلاة (قوله كموثم) أي كاستثناء في الصلاة (قوله واقتراحهما) عطف على اتحاد المحلين يعني بما يؤيد افتراق المحلين امران احدهما مامر قبيل التنبيه عن الاسنوي والثاني ما قالوه الخ ولكنهم مامرون لما يظهر من قوله ولك الخ فثبت انهما متحدان فقوى الاشكال ثم اجاب عنه بقوله ويفرق الخ كردى (قوله بخلافه ثم) أي التحريم في الصلاة فيعتمد التحرى وعدمه (قوله ولك ان تقول الخ) أي راد التأييد الافتراق بما ذكر (قوله فمن ثم انتفى النهي) في هذا التفريع تأمل (قوله وبهذا) أي بعدم افتراق المحلين فيما ذكر (قوله واختلفا في حرم مكة) أي حيث يكره الدفن مع

(قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح ما أمراً ولا فلحصول المقصود وأما ثانياً فلأنه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المرادة إذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر إذا تحرى بها وقت الاصفرار فإنها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) وهو الاصفرار (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده مر

عن الاسنوي وغيره من قصر التحريم عند التحرى على الاوقات الزمانية بخلافه ثم ما قالوه هنا انه عند عدم التحرى لا كراهة بخلافه ثم ولك ان تقول ما هنا من جيز ذى السبب المتقدم او المقارن كما تقرروا ما هو كذلك لحرمة او كراهة فيه الا عند التحرى فكذلك انما انتفى النهي عند عدم التحرى نظر للسبب بسميه هنا وثم وبهذا يتجه ترجيح المعتمد المذكور انه لا فرق بين الوقت الفعلي والزمانى لان المدار على التحرى وهو عام في الوقتين ثم فهكذا هنا ويفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بان الصلاة لما تميزت فيه عليها في غير بالمضاعفة

الآتية التي لا توجد أصلا في غيره (١٩٦) ناسب أن يوسع فيه لم يدها وان تحراها فيه ولم يؤمر بتأخيرها إلى خارجها خيازة لتلك

المضاعفة التي لا توجد في غيرها وإيضاحا لتحري المنتج لمراعاة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع ^{صلى الله عليه وسلم} لا تمنعوا أحدا طاف وصلى أية ساعة شاء ولا كذلك الدفن في الأمرين فإنه ليس من شأن الميت أن يخرج به من الحرم فلا يخشى فوات شيء وإيضاحا لتحري الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخيرها إلى خروج الوقت المكروه فيه مراعاة ظاهرة فتأمل ذلك فإنه مهم والحاصل أن من شأن المصلي كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسع له اغتنام الحرم ولم يتصور منه مراعاة الدفن ليس من شأنه ذلك فتصورت المراعاة فيه (وغرها) أي الليل ووقت السكرامة وهو ما بقي من النهار (افضل) للدفن منهما أي فاضل عليهما لأنه مندوب بخلافهما نعم إن خشي من التأخير إلى الوقت المندوب تغير حرم أو زيادة على الأسراع المطلوب ندب تركه فيما يظهر (ويكره) تجصيص القبر أي تبييضه بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما أو أحدهما لا تطيينه (والبناء) عليه في حريمه وخارجته نعم إن خشي نبش أو حفرت سبيل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم

التحري فيه بخلاف الصلاة (قوله الآتية) أي في الاعتكاف كرده (قوله فيه) لعله متعلق بمريدها والضمير لحرم مكة (قوله وإن تحراها) أي أوقات السكرامة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ) عطف على قوله ناسب الخ (قوله إلى خارجها) أي خارج حرم مكة والثاني باعتبار المضاف إليه وكذا ضمير في غيرها (قوله في الأمرين) أي فوت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المراعاة بالتحري (قوله فإنه الخ) علة لا تنفاد الأمر الأول (قوله وإيضاح الخ) علة لا تنفاد الأمر الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل الأمرين المقتضيين لاختلافهما في حرم مكة (قوله أن من شأن المصلي كونه الخ) أي وقد أذن له الشارع في أن يصلي فيه في أية ساعة شاء بقرينة قوله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم ياذن الشارع بفعله في أية ساعة أريد بل نهى عن تحري أوقات السكرامة (قوله فتصورت الخ) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التحري فيه سم (قوله افضل للدفن منهما) (فرع) يحصل من الاجر بالصلاة على الميت المسبوق بالحضور معه أي من منزله مثلاً قيراطو ويحصل منه بها بالحضور معه إلى تمام الدفن لا للواراة فقط قيراطان لخبر الصحيحين من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قيراطو ومن شهدا حتى تدفن وفي رواية البخاري حتى يفرغ من دفنها فله قيراطان قليل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين ولمسلم أصغر هما مثل أحدهما ذلك بقيراط الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قراريط فيه احتمال لسكن في صحيح البخاري في كتاب الإيمان التصريح بالأول ويشهد الثاني ما رواه الطبراني مرفوعاً عن شيع جنائز حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراريط وما تقرر علم أنه لو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل له القيراط الثاني كما صرح به في المجموع وغيره ولكن له أجر في الجنلة ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل يتعدد القيراط بتعدد ما ولا نظر الاتحاد الصلاة قال الأذرع الظاهر التعدد وبه أجاب قاضي حماد البارزي وهو ظاهر مغنى وكذا في النهاية لا قوله قيل إلى وما تقرر قال ع ش قوله لم وضلي عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه أي ولم يصل على الجنائز (قوله أي فاضل) إلى قوله نعم في النهاية لا قوله أو زيادة إلى الماتن وقوله بل يجبان نظير ما مر وكذا في المغنى لا قوله وسيعلم إلى الماتن (قوله بخلافهما) أي فانهما خلاف السنة (قوله بالجص) بفتح الجيم وكسر هاءير ماوى (قوله وقيل الجير) وهو النورة البيضاء نهاية (قوله لا تطيينه) أي لا يكره تطيينه لأنه ليس الزينة نهاية (قوله والبناء عليه) أي ويكره البناء على القبر في حريم القبر وهو ما قرب منه جدا وخارج الحريم هذا في غير المسئلة وما الحق بها كما يشير إليه الشارح وأما فيما سياتي كرده (قوله لم يكره البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسئلة محل تأمل ثم رابت الشارح صرح به فيما سياتي بصرى عبارة ع ش ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا أن من ذلك ما يجعل في بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينبش قيل بلاء الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي أيضا الخ سياتي عن سم مثله (قوله والتجصيص) لعل المراد به هنا البناء بالجص لا المعنى المتقدم أي التبييض والأدلا مدخل له في دفع نحو النبش (قوله بل قد يجبان الخ) أقره ع ش (قوله نظير ما مر) أي في شرح أقل القبر حفرة تمنع الرائحة (قوله وسيعلم من هدم ما في المسئلة الخ) أي فافهم أن ذلك مخصص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه) أقر المغنى الاعتراض عبارته (تنبيه) ظاهر كلامه أن البناء في المقبرة المسئلة مكروه ولكن يهدم فإنه اطلق في البناء وفصل في الهدم بين المسئلة وغيرها ولكن صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المعتمد فلو صرح به هنا كان أولى فإن قيل يؤخذ من قوله هدم الحزمة أجيب بالمنع فقد قال في الروضة في آخر

(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد يعكس ذلك لأنه لما كان من شأن المصلي ما ذكر كان فيه مراعاة (قوله فتصورت المراعاة فيه) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التحري فيه (قوله وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرمة البناء فيها) أي فافهم أن ذلك مخصص لما هنا

ما بالمسئلة حرمة البناء فيها إذا لاصل أنه لا يهدم إلا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والسكتا به عليه) للنهي الصحيح شروط

عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند راسه أو في غيره نعم بحث الأذرعى حرمة كتابة (١٩٧) القرآن لتعريضه للامتهان بالدوس

والتنجيس بصديد الموتى
غدت تكرار الدفن ووقوع
المطر وندب كتابة اسمه لمجرد
التعريف به على طول
السنين لاسيما قبور الانبياء
والصالحين لانه طريق
للاعلام المستحب ولما
روى الحاكم النهي قال
ليس العمل عليه فان ائمة
المسلمين من المشرق الى
المغرب مكتوب على قبورهم
فهو عمل اخذه الخلف عن
السلف ويرد منع هذه الكلية
وبقرضها فالبناء على قبورهم
اكثر من الكتابة عليها في
المقابر المسجلة كما هو مشاهد
لاسيما بالحرمين ومصر
ونحوها وقد علموا بالنهي
عنه فكذا هي فان قلت هذا
اجماع فعلى وهو حجة كما
صرحو به قلت ممنوع بل
هو اكثرى فقط لاذلم يحفظ
ذلك حتى عن العلماء الذين
يرون منعه ويفرض كونه
اجماعا فعليا فحل حجته كما
هو ظاهر انما هو عند صلاح
الازمنة بحيث ينفذ فيها
الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد تعطل ذلك
من منذ ازمنة (فرع)
يسن وضع جريدة خضراء
على القبر الاتباع وسنده
صحيح ولا نه يخفف عنه ببركة
تسبيحها لاذ هو اكمل من
تسبيح اليا بسة لما في تلك من
نوع حياة وقيس بها ما اعتيد

شروط الصلاة ان غرس الشجرة في المسجد مكره ثم قال فان غرس قطع وتجمع بعضهم بين كلامي المصنف
بحمل الكراهة على ما اذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر والحرمة على ما اذا بنى على
القبر قبة او بيتا يسكن فيه والمعمدة والحرمة مطلقا اه و قوله وجمع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله عن الثلاثة)
وهو التجصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمه) نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن
ذلك بكتابة اسم صاحبه لمزيد احترامه حينئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليتأمل إيعاب اه سم وتقدم
وبأتى مثله عن ع ش (وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الأذرعى حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتهان
بالدوس الخ) هذا المخدور غير محقق فالمعمدة اطلاق الاصحاب اى الشامل لكتابة القرآن ويكره ان يجعل
على القبر مظلة لان عمر رضى الله تعالى عنه اى قبة فبناها وقال دغوه بظله عمله وفي البخارى لما مات الحسن
ابن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم ضربت امراته القبة على قبره سنة ثم رفعت فسمعوا صائحا يقول
الاهل وجدوا ما فقدوا فاجابه اخر بل يسوا فانقلبوا مغنى وكذا في النهاية لا قوله لان عمر الخ وفي البصرى
بعد ذكره عن المغنى كراهة المظلة مانصه وقد يقال ينبغي أن يكون محل ذلك إذا لم يكن ثم غرض صحيح في
التظليل وإلا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحرو البرد اه (قوله
وندى كتابة اسمه) عطف على حرمة كتابة القرآن واعتمده النهاية بلا عزو إلى الأذرعى ونقل شيخنا عن
شرح البهجة اعتماده مع العزو إلى الزركشى واقره (قوله لمجرد التعريف به الخ) اى ليزا نهاية (قوله النهي)
اى عن الكتابة (قوله فهو) اى كتب الاسم على القبور (قوله ويرد) اى قول الحاكم فان ائمة المسلمين الخ
(قوله اكثر من الكتابة) فيه نظر ظاهر (قوله فكذا هي) اى فلا يكون اتفاقهم على الكتابة خجة لندبها
(قوله هو اجماع) اى عمل كتابة الاسم لمجرد التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب
اما لا يرون الخ بزيادة لا واسقاط لفظه حتى (لا يسن) الى قوله عرف في المغنى الا قوله وسنده الى وقيس
وقوله اعرض عنه وقوله ولذا قيدوا الى المتن وقوله لغير حاجة الى او نحو نحويط وقوله وهل من البناء الى المتن
والى قوله واعترض في النهاية إلا ما ذكر (يسن وضع جريدة الخ) وينبغي انه لو ثبت عليه حشيشا كفى به
عن وضع الجريد قياسا على زول المطر الآنى ويحتمل خلافا فهو يفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى
لامعنى لها الحمول المنقصر من تمديد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة
رحمة للميت بتسبيح الجريد ع ش (قوله ولانه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)
اى من الاشياء الرطبة و (قوله يحرم اخذ ذلك) اى على غير مالكة نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر من
الاشياء الرطبة يدخل في ذلك الرسم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير مالكة اى اما
مالكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة جرم عليه أخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثير الا يعرض
عن مثله عادة لم يحرم سم على المنهوج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليا الى الاعيان ونحوها
على القبور فيحرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من وضعه ع ش ولعل محل الحرمة اذا
لم تطرد عادة اهل البلد بوضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لمن باخذه واعراض واضعه
عنه بالكلية وإلا فلا يحرم اخذه فليراجع (قوله لفوات حق الميت) قد يناقشه قوله السابق اذ هو اكل

(قوله وندى كتابة اسمه لمجرد الخ) عبارة شرح العباب وندب أى وبحث الأذرعى والزر كشفى ندى
كتابة اسم الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسيما قبور الصالحين فانها لا تعرف عند تقادم السنين الا بذلك
واجابا اخذنا من كلام الحاكم بان النهي عن الكتابة منسوخ او محمول على الزائد على ما يعرف به
الميت والمذهب خلاف ذلك كله اه نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن ذلك بكتابة
اسم صاحبه لمزيد احترامه حينئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب اه فليتأمل

من طرح الريحان ونحوه ويحرم اخذ ذلك كما بحث لما فيه من تفويت حق الميت وظاهره انه لا حرمة في اخذ يابش أعرض عنه لفوات
حق الميت بيبسه ولذا قيدوا ندى الوضع بالخضرة وأعرضوا عن اليابس بالكلية نظرا لتقييده بالتسبيح بالتخفيف بالاخضر بما لم ييبس

الثاني وهل من البناء ما اعتيد من جعل اربعة ا حجار مربعة محيطه بالقبر مع لصق رأس كل منها بلصق الاخر بحص محكم او لانه لا يسمى بناء عرفا والذي يتجه الاول لان العلة السابقة من التأييد موجودة هنا (في مقبرة مسجلة) وهي ما اعتاد اهل البلد الدفن فيها عرفا أصلها ومسبلها ام لا ومثلها بالاولى موقوفه بل هذه اولى حرمة البناء فيها قطعاً قاله الاسنوى واعترض بان الموقوفة هي المسجلة وعكسه ويرد بان تعريفها يدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسبلا لا موقوفا فصح ما ذكره (هدم) وجوب الحرمة كما في المجموع لما فيه من التضييق مع ان البناء يتا بد بعد ان تحقق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد اُفتي بجمع هدم كل ما بقراة مصر من الابنية حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله عنه التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل احد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتعين الرفع للامام اخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شئ من المسبلة وان تيقن بلي من بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البلى بحمول على المملوكة (ويندب أن يرش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكفى للاتباع

الخ بصيغة أفعل قول المتن (ولو بنى الخ) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دائرة خشب كقصوره لوجود العلة ايضا فليتامل سم على حج وهي التضييق ع ش (عاصر) اى فى شرح والبناء (قوله او نحو تحويط الخ) اى كبيت او مسجد او غير ذلك معنى ونهاية (قوله من جعل اربعة ا حجار مربعة الخ) اى مسبة بالتركيبة غش (قوله والذي يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلائه سم وعش (قوله لان العلة السابقة) فى اى محل نعم سيأتى الاشارة اليها سم قول المتن (فى مقبرة مسجلة) ومن المسبل كما قال الديميرى وغيره قراة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن العاص اعطاه المقوقس فيها مالا جزيلا وذكر انه وجد فى الكتاب الاول اى الثوراة انها تربة اهل الجنة فكانت عمر بن الخطاب فى ذلك فكتب اليه انى لا عرف اى اعتقد تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوها موتاكم وقد اُفتى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها معنى زاد النهاية ويظهر جملة على ما اذا عرف حاله فى الوضع فان جعل ترك حمل على وضعه بحق كفى الكنائس التى تفر اهل الدمة عليها فى بلدنا وجهلنا حالها وكفى البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع اه ويندفع بذلك قول الشارح الآتى حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله بالاولى) الاولى ليظهر الاضراب الا فى اسقاطه (قوله ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها ويملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدى الى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول إطلاقهم صحة احياء الموات سم ويؤيده ايضا قول الاسنوى والنهاية قال الاذرعى ويقرب الحاق الموات بالمسبلة لان فيه تضييقا على المسلمين بما لمصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء اه وبأتى آتفاعن الايعاب ما قد يصرح بذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتى ولا يجوز زرع شئ الخ صريح فى الثانى وهو الظاهر والله اعلم (قوله يدخل مواتا الخ) قديقال وكذا يدخل موقوفة للدفن اعتادوا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الاسنوى المقتضى للباينة بينهما (قوله وجوبا) الى قوله مع ان البناء فى النهاية والمعنى (قوله وقد اُفتى جمع الخ) الاوجه خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى فى بناء بعينه والافامن بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل للوضع بحق فليتامل سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله حتى قبة امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه) هذا الافتاء مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم عش (قوله يحول على المملوكة) هل الموات كالمملوكة فى ذلك سم اقول قد يصرح بذلك قول الشارح فى الايعاب ما نصه ويجوز زرع تلك الارض اى التى تيقن بلاء منها وبنائها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الاصحاب ذكر ذلك كله فى المجموع وينبغى فرضه فى مقبرة مملوكة او موات لا مسبلة لحرمة نحو البناء فيها مطلقا اه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ كالصريح فى خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بأن يحمل ما فى الايعاب على ما اذا ترك اهل البلد الدفن فى ذلك الموات حالا مع عزيمهم على تركه استقبالا ايضا وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندب ان يرش القبر) اى بعد الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر عش (قوله ما لم ينزل مطر الخ) اقره عش (قوله للاتباع) اى لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم معنى ونهاية

(قوله فى المتن ولو بنى) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دائرة خشب كقصوره لوجود العلة ايضا فليتامل (قوله والذي يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو كان جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله لان العلة السابقة) فى اى محل نعم ستأتى الاشارة اليه (قوله ويرد بان تعريفها يدخل مواتا) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها ويملك المحي ذلك ويقرب بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدى الى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول إطلاقهم صحة احياء الموات (وقد اُفتى جمع) الاوجه خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى فى بناء بعينه وإلا فامن بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل للوضع بحق فليتامل (محمول على المملوكة) هل المراد كالمملوكة فى

والامر به وحفظ التراب وتفاوت لا تبريد المضجع ومن ثم ندب كون الماء طهورا وبارد ويكره (١٩٩) بالنجس او يحرم قاله الاذرعي

ويكره طليه بخلق ورشه بما
ورد قال السنوي ولو قيل
بالتحريم لم يبعد ويرد بان
فيه غرض طيبه وحسن
ريحه ومن ثم اختار السبكي
انه اذا قصد يسيره حضور
الملائكة لسكونها تحب الريح
الطيب لم يكره (و) ان
(يوضع عليه حصي) صغار
(و) ان (يوضع عند راسه)
ولوائى (حجر او خشبة)
للاتباع رواه في الاول
الشافعي في قبر ابراهيم
والثاني ابو داود بسند جيد
في قبر عثمان بن مظعون
وفيه التعبير بصخرة وقضيته
ندب غظم الحجر ومثله نحوه
ووجه ظاهر فان القصد
بذلك معرفة قبر الميت علي
الدوام ولا يثبت كذلك إلا
العظيم قيل وتوضع اخرى
عند رجليه وفيه نظر لانه
خلاف الاتباع (و) يندب
(جمع الاقارب) ونحوهم
كالزوجة والمماليك
والعتقاء بل والاصدقاء فيما
يظهر في موضع للاتباع ولانه
اسهل على الزائر واروح
لارواحهم ويرتبون
كتر تبيهم السابق في القبر
فيما يظهر (و) تندب
(زيارة القبور) التي
للمسلمين (لارجال) اجماعا
وكانت محظورة لقرب
عهدهم بجاهلية وربما
حملتهم على ما لا ينبغي ثم
لما استقرت الامور نسخت

(قوله الامر به) ظاهر صنيعة أنه غير الاتباع وقضية اقتصار غيره على الاتباع خلافة (قوله وحفظا) الى
قول المتن زيارة القبور في النهاية والمعنى الا قوله وفيه نظر الى المتن وما نبه عليه (قوله بتبريد المضجع)
بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضجع مصباح اه عش (قوله ومن ثم) اى مر اجل التفاؤل
(قوله طهور الخ) اى ولو لمالحا عش عبارة الرشيدى اى لا مستعلا اه (قوله ويكره بالنجس) اعتمده
الايعاب والمعنى (قوله ان يحرم) اعتمده النهاية (قوله قاله الخ) اى قوله ندب الى هنا قال عش وسكت
عن المستعمل ومفهوم قوله طهورانه خلاف الاولى اه (قوله ويكره طليه بخلق ورشه الخ) اى لانه
اضاعة مال نهاية ومعنى قال عش وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر ما قصد به اكرام صاحب القبر
كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ويرد) اى ما قاله
الاسنوي (قوله يسيره) اى ماء الورد نهاية ومعنى اى ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه
حيث لم يبعد شيئا قول المتن (ويضع عليه حصي) وهل يجوز بناء ذلك اى تنبيته بنحو حصي في مسجلة
محل تامل ولعل الاقرب الجواز والفرق بينه وبين المربعة التي مر ذكرها واضح فان تنبيت ما ذكر لا تحجير
فيه ولا منع من الوصول الى الهرب بوجه بخلافها بصري قول المتن (حجر او خشبة) اى ونحو ذلك نهاية ومعنى
(قوله رواه في الاول الشافعي) فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابنه ابراهيم وروى انه رأى على قبره
فرجة فامر بها فسدت وقال انها لا تضر ولا تنفع وان العبد اذا عمل شيئا احب الله منه ان يتقنه معنى (قوله
وفيه الخ) اى ما رواه ابو داود (قوله قيل الخ) اقره النهاية والمعنى والاسنى عبارة عنهم وذكر الماوردي
استحبابه عند رجليه ايضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان هذا وان لم يرد لكنه في معنى ماورد
بجامع أن في كل تمييز ايعرف به القبر عش (قوله كالزوجة الخ) بيان لنحو الاقارب (قوله والمماليك الخ)
اى والمحارم من الرضاع والمصاهرة نهاية (قوله ويرتبون الخ) اى يقدم ندبا الاب الى القبلة ثم الاسن
فالاسن على الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في واحد نهاية ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال
في شرح العباب لا يسن السفر لزيارة قبر غير نبي او عالم او صالح اخر جامن خلاف من منعه كالجويني فانه قال
ان ذلك لا يجوز انتهى اه سم عبارة المعنى قال الاذرعي والاشبه ان موضع التندس اذا لم يكن في ذلك سفر
لزيارة فقط بل في كلام الشيخ انى محمد انه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر نبينا صلى الله عليه وسلم ولعل مراده
انه لا يجوز جواز مستوى الطرفين اى فيكره اه وقال عش ويتا كذلك في حق الاقارب خصوصا
الابوين ولو كانوا ابدا اخر غير البلد الذى هو فيه اه (قوله التى للمسلمين) لم يبينوا ان الزائر يزور قائما
او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا واللا كابر بالقيام في زيارة
النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجماعا) الى قوله وقول بعضهم فى المعنى (قوله فربما حملتهم) اى الزيارة
بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور فرورها الخ) ولا تدخل النساء
في ضمير الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانابكم ان شاء الله لا حقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقم معنى (قوله ثم من كان الخ) عبارة المعنى وذكر
القاضى ابو الطيب في تعليقه ما حاصله انه من كان يستحب له زيارة في حياته من قريب او صاحب فيسن له
زيارة في الموت كافي حال الحياة واما غيرهم فيسن له زيارة له اذا قصد بها تذكر الموت والترحم عليه او نحو

ذلك (قوله او يحرم) اعتمده مر (قوله ويرد) اعتمده مر (قوله فى المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال
في شرح العباب ولا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير نبي او عالم او صالح اخر جامن خلاف من منعه كالجويني
فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يبينوا ان الزائر يزور قائما او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان
الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا واللا كابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في
تقسيم الزيارة واما الاداء حق نحو صديق والد الخبر ابى نعيم من زار قبر والده او احدهما يوم الجمعة كان

وأمروا بها بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فرورها فانه تذكر الآخرة ثم من كان تسن له زيارته حيا لنحو صداقة
واضح وغيره بقصد بيارته تذكر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تسكرير الذهاب بعد الدفن لقراءة على القبر ليس بسنة منوع إذ يسن

ذلك قال الاسنوي وهو حسن اه قال في الايعاب وإنما تسن الزيارة للاعتبار والرحم والدعاء اخذ من قول الزركشي إن ندب الزيارة مقيد بقصد الاعتبار والرحم والاستغفار أو التلاوة والدعاء ونحوه ويكون الميت مسلماً إلى ولو اجنبياً لا يعرفه لكنهما فيمن يعرفه كدفعه لا تسن زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وإذا كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزيارة أنها المجرى تدن كالموت والآخر فتكفي رؤية القبور من غير معرفة أصحابها وأما لنحو الدعاء فتسن لكل مسلم وأما للتبرك فتسن لأهل الخير لأن لهم في برازهم تصرفات وبركات لا يحصى عددها وأما لاداء حق صديق ووالد الخبر اني نعم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة وأما رجعة له وتأسيساً لما روى انس ما يكون الميت في قبره إذا رأى من كان يحبه في الدنيا وصح ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام وتما كذا الزيارة لمن مات قريبه في غيبته اه اختصاراً (قوله كأنص الخ) أي ويأتي في المتن (قوله قراءة الخ) نائب فاعل يسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في المعنى وعش (قوله بل قيل تحرم الخ) عبارة النهاية والمعنى أما زيارة قبور الكفار فباحة خلافاً لما ورد في تحريمها اه قال عش قوله لم خلافاً لما ورد في الخ عبارة المناوي أما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ويجوز على الأصح نعم أن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتدكير الموت فهي مندوبة مطلقاً يستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صديحة الجمعة ويمكن أن يوجه بأن الأرواح تحضر القبور من عصر الخميس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لأنه تحضر الأرواح فيه أهو لعل المراد حضور خاص والافلارواح ارتباط بالقبور مطلقاً وزيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت لعله لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الأعمال المطلوبة فيه من التكبير وغيره سم على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر مما نصه ويجوز له زيارة قبره أيضاً كالقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا اعتراض بأن الأوجه تقييده برجاء اسلام أو خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي انتهى قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كما قطع به إلا كثرون وصوبه في المجموع انتهى وظاهر قطع الأكثرين هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والاجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضاً في اتباع جنازته لقريب واجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا إكراه ولا تعظيم في الزيارة والاتباع وإلا حرماً وقضية الإباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مكرهه زيارة قبر القريب سم ومأثله عن شرح العباب من انقاع النهاية والمعنى مثله وقوله وقضية الإباحة عدم الكراهة الخ قال عش إلا أن يحمل أن المراد بها أي بالإباحة عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته أي في النهاية بكلام الماوردي أي القائل بالتحريم اه (قوله للخثاني) إلى قوله والحق في النهاية والمعنى إلا قوله والعلامة (قوله للنساء) من المتن لكنه كذلك في أصل الشارح من غير أن يميز بما يؤذن بأنه من المتن اه بصري (قوله مطلقاً) أي ولو عجزوا تذهب في نحو الهودج (قوله نعم يسن لمن

كأنص عليه قراءة ما تيسر على القبر والدعاء فالبعدة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على أن من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كما لا يخفى ويسن الوضوء لها أما قبور الكفار فلا تسن زيارتها بل قبل تحرم ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب قياساً على ما مر في اتباع جنازته (وتكره) للخثاني و(للنساء) مطلقاً خشية الفتنة ورفع اصواتهن بالبكاء نعم تسن لمن زيارته صلى الله عليه وسلم

كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله مانصه ويجوز له زيارة قبره أيضاً كالقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا اعتراض بأن الأوجه تقييده برجاء اسلام أو خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي اه قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كما قطع به إلا كثرون وصوبه في المجموع اه وظاهر قطع الأكثرين هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والاجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضاً في اتباع جنازة لقريب واجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا إكراه ولا تعظيم في الزيارة والاتباع وإلا حرماً وقضية الإباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مكرهه زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر
الانبياء والعلماء والاولياء
قال الاذرعى ان صح
فأقاربها أولى بالصلة من
الصالحين اه وظاهره أنه
لا يرتضيه لكن ارتضاء
غير واحد بل جزموا به
والحق في ذلك أن يفصل
بين أن تذهب لمشهد
كذهاها للمسجد فيشترط
هنا ما مر ثم من كونها عجوزا
ليست مزينة بطيب ولا
حلى ولا ثوب زينة كما
في الجماعة بل أولى وأن
تذهب في نحو هودج بما
يسر شخصها عن الجانب
فيسن لها ولو شابة إذ
لا خشية فتنة هنا ويفرق
بين نحو العلماء والاقارب
بأن القصد إظهار تعظيم
نحو العلماء بأحياء مشاهد
وأىضا فزوارهم يعود
عليهم منهم مدد أخرى
لا ينسكه إلا المحرمون
بخلاف الاقارب فاندفع
قول الاذرعى ان صبح الى
آخره (وقيل تحرم) للخبر
الصحيح لعن الله زورات
القبور وعمل ضعفه حيث
لم يترتب على خروجهن فتنة
ولما فلاشك في التحريم
ويحمل عليه الحديث
(وقيل تباح) إذا لم تخش
محدورا لأنه صلى الله عليه
وسلم رأى امرأة بمقبرة

الح) أى على كل من الأقوال الثلاثة بل هى أعظم القربات للذكور والاناث نهاية ومعنى قال غش
ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن لها الزوج أو السيد والولى اه وأولم الخلو فقط اخذا بما مر في العيد
والجماعة (قوله قال بعضهم الح) عبارة المغنى والحق الدمهورى قبور بقية الانبياء والصالحين والشهداء وهذا
ظاهر وان قال الاذرعى لم اره للمتقدمين قال ابن شبة فان صح ذلك فينبغى ان يكون زيارة قبر ابوها واخوتها
وسائر اقاربها كذلك فانهم أولى بالصلة من الصالحين اه والاولى عدم إلحاقهم بهم لما تقدم من تعليل
الكرامة اه وعبارة النهاية وينبغى أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة
والقمولى وهو المعتمد وان قال الاذرعى لم اره للمتقدمين والاوجه عدم إلحاق ابوها واخوتها وبقية اقاربها
بذلك اخذا من العلة وان بحث ابن قاضى شبة الإلحاق اه وما فهم ما من نقل بحث إلحاق الاقارب عن ابن
شبة مخالف لقول المصنف قال الاذرعى ان صبح الح (قوله والعلماء) أى العاملين (والاولياء) أى من اشتهر
بذلك بين الناس ع ش (قوله فأقاربها أولى الح) هذا ممنوع سمى أى كما يأتى في الشرح ولما تقدم من
علة الكرامة (قوله وظاهره أنه لا يرتضيه) أى ظاهر صنيع الاذرعى أنه لا يرضى بقول بعضهم وكذا الح
(قوله والحق في ذلك) أى فى سن زيارتها لسائر الانبياء والعلماء والاولياء (قوله كذهاها للمسجد) أى فى
داخل الملاية بدون ما يسر شخصها من نحو هودج (قوله فيشترط هنا) أى فى سن زيارتهن لقبور نحو العلماء
(قوله وان تذهب في نحو هودج الح) الظاهر ان محل اشتراط ما ذكره حيث كان ثم احده من الجانب وإلا فلا
وجه لا شتراطه بصرى وقوله حيث كان ثم الح أى عند المشهد وطريقه كما يأتى عن سمى انفا (قوله فتسن
لها الح) أى ولا أجنب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها وفى طريقها سمى
(قوله وبفرق الح) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله بين نحو العلماء والاقارب) أى حيث يسن زيارتهن
لقبور نحو العلماء على التفصيل الماردون قبور اقاربهن فلا تسن لهن زيارتها مطلقا بل تنسكه كما هو صريح
صنيعهم (قوله بخلاف الاقارب) أى ما لم يكونوا علماء أو اولياء ع ش أى أو صلحاء أو شهداء (قوله
ويحمل عليه الحديث) أى على ما يترتب على خروجهن فتنة عبارة النهاية وحل أى الخبر المذكور على ما إذا
كانت زيارتهن للتعبد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو لان فيه خروجها مباح (قوله إذا لم تخش
الح) عبارة المغنى وقيل تباح جزم به فى الاحياء وصحة الروايات إذا امن الافتتان عملا بالاصل والخبر فيما
إذا ترتب عليها بقاء ونوح ونحو ذلك اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة الح) يمكن ان يجاب بانها
واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لمجرد الزيادة سمى قول المتن
(ويسلم الزائر) عبارة العباب ويقول وهو قائم واقعة مقابل وجه الميئ السلام عليكم الخ وفى شرحه عقب
وهو قائم أو قاعد كما فى المجموع عن الحافظ أى موسى الاصبهانى قال كما ان الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو
قاعدا أو مارا وروى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة
القرآن جالسا أفضل وصرح به المصنف فى التبيان ايضا وقضيته ان من اراد القراءة عند القبر سن له الجلوس

القريب اه (قوله قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله فأقاربها أولى بالصلة الخ) هذا ممنوع مر (قوله
وان تذهب في نحو هودج الخ) أى ولا أجنب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها
وفى طريقها لكن يشكل على ذلك ان وجودهم عندها لا يذب على وجودهم فى المسجد مع ان كلامهم صريح
فى حضورها المسجد مع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم فى المسجد لا يتضح (قوله
لانه صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة بمقبرة ولم ينسكه عليها يمكن أن يجاب بأنها واقعة حال فعلية محتملة
لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا لمجرد الزيارة (قوله فى المتن ويسلم الزائر) عبارة العباب
ويقول وهو قائم أو قاعد مقابل وجه الميئ السلام عليكم الخ وفى شرحه عقب وهو قائم أو قاعد كما فى المجموع
عن الحافظ أبى موسى الاصبهانى قال كما ان الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو قاعدا أو مارا وروى القيام من
حديث جماعة اه واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة القرآن جالسا أفضل وصرح به

ندبا على أهل المقبرة عموماً ثم خصوصاً (٢٠٢) لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء

الله بكم لاحقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم والاستثناء للتبرك والدفن بتلك البقعة أو للوث على الاسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبر أنه تحية الموتى قاله لمن سلم عليه به ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرامته أو أن العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (ويقراً) ما تيسر (ويدعو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقبها أرجى الاجابة ويكون الميت كحاضر ترجى له الرحمة والبركة بل تصل له القراءة هنا وفيما إذا دعى له عقبها ولو بعيداً كما يأتي في الوصية (ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ويأتي حكم ما بعده (الى بلد آخر) وإن أوصى به لأن فيه هتكاً لحرمته وصح امره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم لما ارادوا نقلهم ولا ينافيه ما مر لاحتمال أنهم نقلوه بعد فأمرهم بردهم اليها وقضية قوله بلد آخر أنه لا يحرم نقله لترتبه ونحوها والظاهر أنه غير مراد وأن كل ما لا ينسب لبلد الموت يحرم النقل اليه ثم رايه غير واحد جزموا بحرمته نقله

سم أى مستقبل لوجه الميت كما يأتي (قوله ندبا) الى قوله وقيل في النهاية إلا قوله عموماً الى الخبر الخ والى قول المتن ويحرم في المغنى إلا ما ذكر وقوله انه تحية موتى القلوب لكرامته (قوله على أهل المقبرة الخ) أى من المسلمين مستقبل لوجهه مغنى زاد النهاية ما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليهم كافي حال الحياة بل أولى اه قال ع ش وينبغي أن يقرب منه عرفاً بحيث لو كان حياً لسمعته ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيداً لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت المسلم لا يصل الى جنانهم لو كانوا أحياء اه (قوله دار الخ) أى أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء ويجوز جره على البدل مغنى أى من الضمير (قوله لاحقون) زاد النهاية والمغنى اسأل الله لنا ولكم العافية اه (قوله والاستثناء الخ) أى قوله إن شاء الله نهاية (قوله للتبرك الخ) أى أو أن بمعنى إذ كقوله تعالى خافوني أن كنتم مؤمنين مغنى ونهاية (قوله أو للوث على الاسلام) وواضح أن هذا التوجيه خاص بنا ولا يأتى فيه ^{صلى الله عليه وسلم} فليتنبه له بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال القاضي حسين والمتولى لا يقل السلام عليكم لأنهم ليسوا أهلاً للخطاب بل يقلو عليكم السلام فقد ورد أن شخصاً قال عليك السلام يا رسول الله قال لا نقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى واجب الأول بان هذا اخبار عن عادة العرب لا تعام لهم اه وفي الأعياب بعد نحوها ودعوى أنهم ليسوا أهلاً للخطاب بمنوعة للخبر السابق ما من أحد يرمي قبر أخيه الخ على أن في كل من الصيغتين خطأ بالجملة كونهم أهلاً للخطاب في إحداها دون الأخرى تحكم اه (قوله ويرد) كلام القليل (قوله هذا الخبر) أى خبر مسلم المار انفا (قوله ومعنى ذلك) أى خبر انه تحية الموتى (قوله ما تيسر) أى من القرآن وأولاه أول البقرة وأخرها ياسين إيعاب قول المتن (ويدعوله) قال المصنف ويستحب الاكثر من الزيارة وأن يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل اسنى ومغنى (قوله بعد توجهه للقبلة) عبارة المغنى وعند الدعاء يستقبل القبلة وإن قال الخراسانيون باستحباب استقبال وجه الميت اه (قوله ويكون الميت الخ) عبارة المغنى ويقرا عنده من القرآن ما تيسر وهو سنة في المقابر فإن الثواب للحاضرين والميت كحاضر يرجى له الرحمة وفي ثواب القراءة للميت كلام يأتي إن شاء الله تعالى في الوصايا اه (قوله بل تصل له القراءة الخ) أى وإن لم يهد ثواب ذلك اليه إيعاب (قوله كحاضر) أى كحاضر في محل القراءة (قوله هنا) أى فيما إذا قرأ بحضرة الميت (قوله ولو بعيداً) غاية للدعوى فقط أى ولو كان الميت بعيداً عن محل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) أى من بلد موته نهاية ومغنى قال ع ش يؤخذ منه أن دفن أهل انبابة موتهم في القرافة ليس من النقل المحرم لأن القرافة صارت مقبرة لاهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلاً عن مقبرة محل موته وهو انبابة رسم على المنهج أى ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في انبابة فيما يظهر ومثله بقا فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازبكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في أي أشاء لانهام مقبرة بلده بل لذلك وإن كان ساكناً بقرب أحد هاجد اللة المذكورة اه (قوله قبل الدفن) الى قوله وينقل في المغنى إلا قوله وصح امره الى وقضية الخ وقوله وكذا البقية والى قول المتن ونشبه في النهاية إلا ما ذكر وقوله وفيه ما نظر (قوله ويأتى الخ) أى في مسألة نبشه مغنى (قوله ما مر) أى في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كرى (قوله وصح امره الخ) قد يشكك على هذا الاستدلال ما تقدم من الاستدلال به على ندب دفن الشهيد بمحله سم (قوله لاحتمال أنهم نقلوه بعد الخ) أى ولعلمهم فهموا أن الأمر للإباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفتهم وإن بعضهم ممن لم يبلغه الأمر نقل بعض القتلى فأمرهم بردهم سم أى وأن الأمر إنما ورد بعد نقل بعضهم بعض القتلى (قوله وقضية قوله الخ) عبارة النهاية والمغنى وتعبيره

المصنف في التبيان أيضاً وقضيته أن من أراد القراءة عند القبر سن له الجلوس (قوله وصح امره ^{صلى الله عليه وسلم} الخ) قد يشكك على الاستدلال به الاستدلال بامر الله عليه وسلم بردهم الى مضاجعهم بعد نقلهم الى المدينة على ندب دفن الشهيد بمحله كما تقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله لاحتمال أنهم نقلوه بعد) أى ولعلمهم فهموا أن الأمر للإباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفتهم وإن بعضهم ممن لم يبلغهم الأمر نقل

إلا أن يكون بقرب مكة) أي حرما وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن نوزع في

ثبوته عنه أو قربة بها صلحاء
على ما يحسنه المحب الطبري
قال جمع وعليه فيكون أولى
من دفنه مع أقاربه في بلده
أي لأن انتفاعه بالصلحين
أقوى منه بأقاربه فلا يحرم
ولا يكره بل يندب لفضلها
ومحله حيث لم يخش تغيره
وبعد غسله وتكفينه
والصلاة عليه وإلّا حرم
لأن الفرض لعاق بأهل
محل موته فلا يسقطه حل
النقل وينقل أيضا للضرورة
كان تعذر أخفاء قبره ببلاد
كفر أو بدعة وخشى منهم
نشهوا وابتدأوه وقضية ذلك
أنه لو كان نحو السيل يعم
مقبرة البلد ويفسد هاجاز
لهم النقل إلى ما ليس كذلك
وبحث بعضهم جواز
لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا
أوصى به ووافقه غيره
فقال بل هو قبل التغير
واجب وفيهما نظر وعلى كل
فلا حجة فيما رواه ابن
حبان أن يوسف صلى الله
على نبينا وعليه وسلم نقل
بعد شنين كثيرة من مصر
إلى جوار جده الخليل صلى
الله عليهما وسلم وأن صح
ما جاء أن الناقل له موسى
صلى الله على نبينا وعليه
وسلم لا يجعله من شرعه
(ونشه بعد دفنه) وقبل
بلى جميع أجزاء الميت
الظاهرة عند أهل الخبرة

بالبلد مثال فالصحراء كذلك وحينئذ فينظم كما قاله الأسنوي منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جوازه
في البلدتين المنصليتين أو المتقاربتين لاسيما والعادة جارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد بمسافة
مقبرتها اه قال ع ش قوله مر أربع مسائل هي نقله من بلد البلد أو لصحراء أو من صحراء للصحراء أو بلد
وقوله مر بمسافة مقبرتها يعني فلواراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة اه قول المتن
(إلا أن يكون بقرب مكة الخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الزركشي وينبغي
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته
حيث قرب وامن التغير كما قاله الأذري نهاية ومعنى قال ع ش قوله لا يتغير فيها الخ أي غالباً ولو زادت
على يوم ومن التغير انتفاخه أو نحوه وقوله مر وينبغي استثناء الخ أي من النقل فيحرم وقوله مر من
الأماكن الثلاثة أي أما غير هاهنا فيحرم تنفيذها وقوله مر نفذت وصيته الخ أي ولو دفن بغيرها نقل وجوبا
عملاً بوصيته على ما يأتي والمعتمد منه عدم النقل مطلقاً اه ع ش (قوله أي حرماً الخ) ويظهر أن النقل
من حرماً مكة إليها مندوب لتيزها على بقية وان النقل من محل منه إلى محل آخر منه كذلك حيث كان في
المنقول إليه مزية ليست في المنقول منه كمجاورة أهل صلاح مثلاً وإلّا فيحرم فيما يظهر لإذ لا معنى له
حينئذ وعليه إن تم يحرم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالأولى ثم جميع ما ذكرنا في المدينة
وبيت المقدس والافصيل يعلم بالمقاييس على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكرنا في شيء منه نقلاً فليتأمل
وليحرر بصري وقوله وإلّا فيحرم الخ وقوله يحرم النقل من مكة الخ تقدم عن ع ش ما يفيد تقييده بما إذا
لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرماً أو مثلها بمسافة وإلّا فيجوز (قوله^(١)) بحرمة نقله إلى محل
أبعد من مقبرة الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل رشدي
وتقدم عن ع ش مثله (قوله) وكذا البقية أي ما يأتي في المتن وهو المدينة وبيت المقدس وفي الشارح
وهو قرية بها صلحاء يعني المراد بها جميع حریمها كردد (قول المتن نص عليه الخ) أي لفظها وحينئذ
فلا استثناء عما أدى إلى السكراهة ويلزم منه عدم الحرمة أو اليها معاً وهو أولى كما قاله الأسنوي عملاً بقاعدة
الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله) وإن نوزع في ثبوته الخ) أي إذ من حفظ حجة على من لم يحفظ
نهاية (قوله) أو قربة بها الخ) أي أو بقرب قبر صالح كالامام الشافعي ونحوه شيخنا (قوله) على ما يحسنه المحب
الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) فلا يحرم الخ) راجع للمتن (قوله) ومحله الخ) أي محل جواز النقل إل
الأماكن الثلاثة وما ألحق بها (قوله) فيكون أولى الخ) وهو الظاهر ومعنى ونهاية (قوله) وبعد غسله الخ) تطف
على قوله حيث الخ (قوله) وينقل الخ) أي يجوز ذلك ع ش (قوله) وقضية ذلك) أي جواز النقل للضرورة
المذكورة (قوله) يعم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغي أن محل جواز النقل ما لم يتغير وإلّا دفن بمكانه ويحتاط في أحكام قبره
بالبناء ونحوه كجعله في صندوق ع ش (قوله) إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من
الفساد ع ش (قوله) وبحث بعضهم الخ) ضعيف ع ش (قوله) وقبل بلاء) إلى قوله ودفنه في مسجد في المغنى
إلا قوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإن غرم إلى أن اهتك وقوله
أي إلا إلى المتن (قوله) وقبل بلاء الخ) عبارة المختار بلى الثوب بالسكسر بلى بالقصر فان فتحت باء المصدر
مدت اه وهي تفيدان ما هنا يجوز فيه السكسر مع القصر والفتح مع المد ع ش (قوله) الظاهرة) احتراز عن
عجب الذنب فإنه عظم صغير جداً لا يحس (قوله) ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر آنفاً سم أي من البحث
الضعيف (قوله) كان دفن بلا غسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله) أو تيمم) الأولى الواو

بعض القتلى فأمرهم بردهم (قوله) في المتن إلا أن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله) ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر

بتلك الأرض (لنقل) ولو لنحو مكة (وغيره) كتكفين وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هتكاً لحرمة (الضرورة) فيجب (بأن) أي
كان (دفن بلا غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بنتن أو تقطع (١) حقه أن يقدم على قول المتن إلا أن يكون الخ اه من بعض هوا مش

على الأوجه لأنه واجب لم
يخلفه شيء فاستدرك (أوفى
أرض أو ثوب مغصوبين)
وان تغير وإن غرم الورثة
مثله أو قيمته مالم يسامح
المالك نعم إن لم يكن ثم غير
ذلك الثوب أو الأرض فلا
لأنه يؤخذ من مالكة قهرا
وليس الحرير كالمغصوب
لبناء حق الله تعالى على
المساحة ودفنه في مسجد
كهو في المغصوب فينبش
ويخرج مطلقا على الأوجه
(أو وقع فيه) أي القبر
(ماله) ولومن التركة وإن
قل وتغير الميت مالم يسامح
مالكة أيضا وتقييد المذهب
بطلبه رده في شرحه بأنهم لم
يوافقوه عليه وفارق
تقييدهم نبشه وشق جوفه
لاخراج ما ابتلعه لغيره
بالبطلان فينبذ يجب وإن
غرم الورثة مثله أو قيمته
من التركة أو من مالهم
على المعتمد بأن الهتك
والإيذاء والعار في هذا
أشد وأخش وأيضا
فكثير من ذوى المروآت
يستبشعه فيسامح به أكثر
من غيره أما إذا ابتلع مال
نفسه فلا ينبش قبره
لاخراجه أي لا بعدلائه
كما هو ظاهر (أو دفن لغير
القبلة) وإن كان رجلاه
اليها على الأوجه خلافا
للمتولى كما سرفيجب ليوجه

اليها مالم يتغير استدراكا للواجب

كما عبر به النهاية والمغنى (قوله أو تيمم الخ) وفهم أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز نبشه وإن كان تيممه في الأصل
لفقد الغاسل أو الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عش (قوله وإن غرم الخ) فيه ما ياتي في نظيره
الآتي (قوله مالم يسامح المالك) هذا صادق بصرفي الطالب والسكوت عنه وعن المساحة وكذا الأمر فيما
ياتي بصري وقيد النهاية والاياعاب والمغنى وجوب النيش هنا بطلب مالهما ثم قال الأولان فإن لم يطلب
المالك ذلك حرم النيش كما جزم به الاستاذ قال الزركشي مالم يكن محجورا عليه أو بمن يحتاط له وهو ظاهر
ويكره له طلب النيش ويسن في حقه التركاه وأقره سم قال عش قوله م فإن لم يطلب المالك الخ شمل مالم
سكت عن الطالب ولم يصرح بالمساحة فيحرم إخراجا ومقتضى كلام ابن حج وجوب نبشه عند سكوت
المالك وقد يمنع بأن في إخراج الميت إزارا والمساحة جارية بمثله فالأقرب عدم جواز نبشه مالم يصرح
المالك بالطلب اه (قوله فلا) أي فلا يجوز النيش مغنى ونهاية (قوله لأنه يؤخذ من مالكة الخ) أي ويعطى
قيمه أي الثوب من تركة الميت إن كانت وإلا فن منقعه إن كان وإلا فن بيت المال فيياسير المسلمين إن لم
يكن هو منهم عش ويأتي ما ذكر في أجرة الأرض أيضا (قوله في مسجد) ينبغي ونحوه كالمدرسة والرباط
وينبغي أيضا استثناء مالوبي مسجد أو عين جانبها منه لدفن نفسه فيه مثلا واستثناءه عند قوله جعلته مسجدا
مثلا فليراجع (قوله ويخرج مطلقا) أي ضيق على المصلين أو لاسم وقال عش أي تغييرا لاه (قوله
ولومن التركة) أي ولو من بيت المال لإيعاب (قوله وإن قل) أي كخاتم مغنى ونهاية (قوله وإن تغير)
أي الميت لأن تركه فيه إضاعة مال مغنى ونهاية (قوله مالم يسامح) أي سواء طلبه مالكة أم لا نهاية (قوله وإن تغير)
الميت من عدم الطالب السكوت وهو يقتضى أنه لو نبش عنه لم ينبش وهو ظاهر اه (قوله وتقييد المذهب
الخ) اعتمده المغنى عبارة وقيدته في المذهب بطلب مالكة وهو الذي يظهر اعتماده قياسا على الكفن وأما قوله
في المجموع ولم يوافقوه عليه فقد رد موافقة صاحب الانتصار والاستقصاء اه عبارة شيخنا وقيدته في
المذهب بطلب مالكة وهو المعتمد اه (قوله بأنهم لم يوافقوه) قال الأذرع لم يبين المصنف أن الكلام هنا في
وجوب النيش أو جوازه ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند
الطلب فلا يكون مخالفا لاطلاقهم اه مغنى ونهاية (قوله على المعتمد) خلافا للنهاية والاياعاب عبارتهم
واللفظ للاول ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كأنقله في الروضة عن
صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه ودفع مالكة اه قال عش قوله ولم يضمن بدله أي أمالو ضمنه
أحد من الورثة أو غيرهم أو دفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت
عن انتهاك حرمة اه (قوله أما إذا ابتلع) إلى قوله واخذ في المغنى لا قوله أي إلا إلى المتن وقوله وإن كان
إلى فيجب وقوله أرخو شلل إلى أو يلحقه وقوله أي في غير المسبلة إلى لما فيه (قوله فلا ينبش الخ) أي
لا استهلا كما ماله في حال حياته مغنى ونهاية قال عش يؤخذ من هذا التعليل أنه لا يشق وإن كان عليه دين
لا هلاكه قبل تعلق الغرماء به اه (قوله وإن كان) إلى واخذ في النهاية لا قوله أي في غير المسبلة إلى لما فيه
(قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة

أنفا (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله وإن تغير الخ) كذا شرح مر (قوله مالم يسامح المالك) فإن لم يطلب
المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي مالم يكن محجورا عليه أو بمن يحتاط له وهو
ظاهر شرح مر (قوله ويخرج مطلقا) أي ضيق على المصلين أو لا (قوله في المتن أو وقع فيه مال) أي وإن لم
يطلبه مالكة شرح مر (قوله وإن قل وتغير الميت) كذا مر (قوله مالم يسامح مالكة أيضا) قد تشتمل عبارته
اعتبار هذا القيد وعدم اعتبار الطالب أيضا فإذا كان من التركة أيضا (قوله على المعتمد) أي وفاقا لما نقله
في المجموع عن إطلاق الاحتجاب من الوجوب فينبذ وإن ضمنه الورثة راداه على ما في العدة من أن الورثة
إذا ضمنوه لم يشق لكن جزم في الوض بمافي العدة فقال ولم يضمنه أي مثله أو قيمته أحد أي من الورثة أو
غيرهم كافي شرحه (قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه ومقدم بدنه بحيث استقبل بوجهه

وتقدم عن الشيخ عميرة وابن حجب التصريح بالحرمية وان رفع رأسه أى ومقدم بدنه حيث كان القبر ممتد من قبلى إلى بحرى ع ش وفيه وثقة وقال سم بعد ذكر ما يوافقه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله له غير القبلة وقول الشارح فيجب ليوجه إليها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر عن ع ش ثم (قوله على ما جرت الخ) لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ (قوله وقد حصل الخ) أى مع ما في نبشه من هتكه نهاية (قوله او دفنت الخ) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد لولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة انه زوجها وان هذا الولد لها منه وطلبت ارثها منه واقام كل بينة فانه نبش فان وجد خنى قدمت بينة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجا قال الاذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش واخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ياتى في الجزية او كفته احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخراج ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإزاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرى أن المراد الزائد على الثلاثة شرح مر اه سم وقوله قدمت بنية الرجل خالفه المغنى فقال تعارض البيتان على الاصح ويوقف الميراث وقال العبادى في الطبقات انه يقسم بينهما اه قال ع ش قوله مر قدمت بينة الرجل أى لان بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة لظنها حصول الولد منه مستندة لمجرد الزوجية وقوله مر لم يلزمهم إجابته أى ونجوز فينبش لاخراج ع ش (قوله ترجى حياته) أى بان يكون له ستة اشهر فاكثر اسنى ونهاية ومغنى (قوله اخردفنها الخ) أى ولو تغيرت اثلايدفن الجمل حياع ش وبصرى (قوله غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلغ ستة اشهر أو لا لعدم تيقن حياته ع ش (قوله او علق الطلاق والنذر او العتق الخ) أى كان قال إن ولدت ذكر افانت طالق طلقة او اثنى فطقتين او قال ان رزقنى الله ولدا ذكرا فله على كذا او بشر بولد فقال إن كان ذكر فعبدى حرا واثنى فامتنى حررة فمات المولود فى جميع ذلك ودفن ولم يعلم حاله نهاية ومغنى (قوله بصفة فيه) أى كالدكورة او الانوثة سم (قوله فينبش الخ) ظاهره وجوبا (قوله او بعده) كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر او بعده بصرى (قوله وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله لعلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لانه ليس مغاير لها بل هو من أفرادها كما هو مقتضى صنيع غيره إلا ان يختار الاول ويقطع النظر عن التفرع (قوله اوليشهد على صورته الخ) على ما قاله الغزالى والاصح خلافه شرح مر اه سم عبارة المغنى ذكره الغزالى فى الشهادات وسيأتى ما فيه اه (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة غيره اشتدت الحاجة اه (قوله عند تنازع الورثة فيه) أى فى ان المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمره ذلك فى المنازعات نهاية

ومقدم بدنه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله له غير القبلة وقول الشارح فيجوز التوجه إليها (قوله فى المقتن او دفن لغير القبلة) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد لولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة انه زوجها وان هذا الولد لها منه وطلبت ارثها منه واقام كل بينة فانه نبش فان وجد خنى قدمت بينة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجا قال الاذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش واخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ياتى في الجزية او كفته احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخذ ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد فى العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرى ان المراد الزائد على الثلاث شرح مر (لا للتكفين) أى فلا ينبش ويخرج بالنش ما لم يوار بالتراب فينبش وجوب إخراجها للتكفين إذ لا انتهاك وقد يقال نفس إخراجها انتهاك ويمنع بانه لهذا الغرض ليس انتهاكا (قوله ترجى حياته) كما فى شرح الروض بأن يكون له ستة اشهر فأكثر اه (قوله بصفة فيه) أى كالدكورة او الانوثة اوليشهد على صورته الخ قاله الغزالى والاصح خلافه شرح مر (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة شرح الروض واشتدت الحاجة (قوله اوليلحقه القائف باحد متنازعين فيه) قیده البغوى

(لا للتكفين فى الاصح)
لان غرضه الستر وقد حصل بالتراب او دفنت ويطنها جنين ترجى حياته ويجب شق جوفها لاخراجه قبل دفنها وبعده فان لم ترج حياته آخر دفنها حتى يموت وما قيل انه يوضع على بطنها شئ ليوت غلط فاحش فليحذر أو علق الطلاق أو النذر أو العتق بصفة فيه فينبش للعلم بها أو بعده أو ليشهد على صورته من لم يعرف اسمه ونسبه إذا عظمت الواقعة أو ليلحقه القائف بأحد متنازعين فيه أو ليعرف ذكوره أو أنوثته عند تنازع الورثة فيه أو نحو شلل عضو عند تنازعهم مع جانب فيه

(قوله أو يلحقه الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله أو ندأوه) هذا قد يغني عما قبله أسنى قال ع ش قوله أو ندأوه أي ولو قبل ما عند ظن حصو لها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه ص ول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بمحل بعيد اه (قوله فينبش الخ) متفرغ على قوله أو يلحقه الخ (قوله في الكل) أي في كل من قوله أو ليشهد الخ وما بعده بل من قوله أو علق وما بعده (قوله بما لم يتغير) أي فإن تغير كذلك لم ينبش وإن كان له مال وتنازع فيه وحيث لم ينبش وقف الأمر إلى الصلاح ع ش (قوله وأنه يكتب في الخ) عطف على التقييد (قوله أو لما كان فيه الخ) عطف على للعادة الخ (قوله ولو انعمق الميت الخ) أي عند أهل الخبرة مغنى ونهاية (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك كما قاله المؤلف ابن حنزة في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته والامتنع نبشه عند الانمحاق وأيده ابن شعبة بجواز الوصية لعامة قبور الأولياء والصالحين لما فيه من أحياء الزيارة والتبرك إذ قضيته جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارة في المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) أي النبش قضية ذلك أن يجوز البناء عليه ولو في مسئلة لأنه انما حرم البناء لأنه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انمحاق الميت وهذا انما يتناقض فيما يجوز التصرف فيه والانتفاع به بعد انمحاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح أي في غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغي أن يتقيد جواز البناء بأن يكون فيما يمتنع النبش فيه سم (قوله بعمارة قبور الصالحاء) أي والعلماء والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها ع ش وتقديم عن سم مثله (قوله ويؤيده الخ) قد يقال إذا قيد بغير المسئلة فأي تأييد فيه فليتأمل على أن تجوز عمارة لغرض أحياء الزيارة لا ينافي جواز نبشه والدفن عليه وإيضاع عمل السلف يردده فقد دفن على الحسن عدة من أهل البيت ودفن في البقيع من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصري وما ذكره ثانيا فقد يقال إن الدفن على الصالح بزيل دوام احترام قبره لا تنسأ به بذلك للغير وما ذكره ثالثا يقال أنه من الوقائع الفعلية المختلطة لوجوهها ما ذكره ولا فظا هو ولذا انظر فيه سم كما مر واسقط ذلك القيد النهاية والمغنى كما بينهما وكذا لا يعاب عبارة فالذي يشجها أنه يجوز فيها أي في قبور الصالحين في المسئلة تسوية التراب ونحوها مما يمنع اندراسها ويديم احترامها اه وقوله ونحوها شامل للبناء في حريم القبر كما مر عن سم وغ ش (قوله واخذ من تحريمهم الخ) ومن سبق إلى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب ردت رابه عليه وإن وجدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب وجاز دفنه معه روض اه سم قال ع ش وينبغي أن يعلم أن ما جرت به العادة الآن من حفر الفساق في المسئلة وبنائها قبل الموت حرام لأن الغير وإن جاز له الدفن فيه لكنه يمتنع منه احتراماً للبناء وإن كان محرماً وخوفاً من الفتنة مع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرر ماصرفه الأول في البناء لأن فعله هدر اه (قوله للآخر الصحيح الخ) أي لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لأخيك وأسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل نهاية زاد المغنى رواه البزار وقال الحاكم أنه صحيح الاسناد اه قال ع ش قوله وأسألوا له التثبيت أي كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو اتوا بغير ذلك كالدرك على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وإن حصل لهم ثواب على ذكره وبقاياهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ومثل ذلك بالاولى الاذان فلو اتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم ع ش وقوله فلو اتوا بغير ذلك كالدرك الخ ينبغي استثناء الاستغفار للميت لما مر من الأمر به (قوله وأمر به الخ) عبارة المغنى وروى مسلم عن عمرو بن العاص أنه قال إذا دفنته فاقموا بعد ذلك حول قبري ساعة فدرما تخرج جزرو ويفرق لحما

أو يلحقه سيل أو ندأوه فينبش جوازا لينقل ويظهر في الكل التقييد بما لم يتغير تغيراً يمنع الغرض الحامل على نبشه وأنه يكتب في التغير بالظن نظراً للعادة المطردة بمحله أو لما كان فيه من نحو قروح تضرع إلى التغير ولو انمحق الميت وصار ترايا جاز نبشه والدفن فيه بل تحرم عمارة وتسوية ترابه في مسئلة لتحجيره على الناس قال بعضهم إلا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز وإن انمحق ويؤيده نصريحهما بجواز الوصية بعمارة قبور الصالحاء أي في غير المسئلة على ما يأتى في الوصية لما فيه من أحياء الزيارة والتبرك واخذ من تحريمهم النبش إلا لما ذكر أنه لو نبش قبر ميت بمسئلة ودفن عليه آخر قبل بلاته ثم طمه لم يجز النبش لأخراج الثاني لأن فيه حينئذ هتكاً لحرمة الميتين معاً (ويسن أن يقف ساعة جماعة بعد دفنه عند قبره يسألون له التثبيت) ويستغفرون له للآخر الصحيح بذلك وأمر به عمرو بن العاص

قد رما تنحر جزور ويفرق لهما وقال حتى استأنس بكم وأعلم ماذا أراجع به رسول ربى ويستحب تاتين بالغ عاقل أو مجنون سبق له تكليف ولو شهيدا كما اقتضاء اطلاقهم بعد تمام الدفن لخبر فيه وضعفه اعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام

أنه بدعة وترجيح ابن الصلاح أنه قبل إهالة التراب مردود بما في خبر الصحيحين فإذا أنصرفوا أتاه ملكان فتأخيره بعد تمامه أقرب إلى سؤاها (و) يس (لجبر ان أهله) ولو كانوا بغير بلده إذا عبرة ببلدهم ولا قاربه إلا بعد ولو ببلد آخر (تهية طعام يشبعهم يومهم وليتهم) للخبر الصحيح أصح والأل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم (ويلع عليهم في الكل) ندبا لأنهم قد يتركونه حيا ما وفرط جزع ولا بأس بالقسم أن علم أنهم يبرونه (ويحرم تهينته للنائمات) أو لناحية واحدة وأريد بها ما يشمل النادية ونحوها (والله أعلم) لأنه إغانة على معصية وما اعتيد من جعل أهل الميت طعاما ليدعوا الناس عليه بدعة مكروهة كاجابتهن لذلك لما صح عن جرير كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دفنه من النياحة ووجه عده من النياحة ما فيه من شدة الاهتمام بالمر الحزن ومن ثم كره اجتماع أهل الميت ليقصدوا بالعزاء قال الأئمة بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم

حتى استأنس بكم الخ (قوله قد رما ينحر الخ) متعلق بضمير به الرجاء بالوقوف (قوله ويستحب) إلى قوله ولو شهيدا في النهاية والمغنى (قوله تلقين بالغ الخ) ويقعد الملقن عند رأس القبر معنى عبارة فتع المعين فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن أمة الله الخ وعبارة النهاية ويقف الملقن عند رأس القبر وينبغي أن يتولاه أهل الدين والصلاح من أقاربه ولا فخر غيرهم اه (قوله بالغ عاقل الخ) فلا يسن تلقين طفل ولو مرأقا ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم اقتنائهما نهاية ومعنى (قوله ولو شهيدا) خلافا للنهاية وشيخنا عبارة الأول واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلح عليه وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسلون لأن غير النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه اه قال ع ش قوله مر واستثنى بعضهم شهيد المعركة الخ أى لا يسألون أى فلا يلقنون اه ع ش (قوله بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رحمت بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن إماما وبالسكينة قبلة وبالمؤمنين إخوانا ومعنى زاد النهاية وإنكر بعضهم قوله يا ابن أمة الله لأن المشهور دعاء الناس بأبائهم يوم القيامة كانه عليه البخارى في صحيحه وظاهر أن محله في غير المتن وولد المتن على أن المصنف خير فقال بافلان ابن فلان أو يا عبد الله بن أمة الله اه (قوله لخبر فيه) أى في التلقين عبارة المغنى لحديث ورد فيه قال في الروضة والحديث وإن كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد من الأحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على العمل به من العصر الأول في زمن من يقتدي به وقد قال تعالى وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين وأحوج ما يكون العبد إلى الله في هذه الحالة اه (قوله مردود) خبر وترجيح الخ قول المتن (لجبر ان أهله) أى ولو لأجانب ولما عرفهم وإن لم يكونوا جيرانا كافي الأنوار نهاية (قوله ولو كانوا) إلى قوله ووجه عده الخ في النهاية (قوله ولو كانوا) أى أهل الميت معنى قول المتن (يشبعهم) أى أهله الأقارب معنى قول المتن (يومهم وليتهم) قال الأسنوى والتعبير باليوم والليلة واضح إذا مات في أوائل اليوم فلو مات في أخره فقياسه أن تضم إلى ذلك الليلة الثانية أيضا لاسيما إذا تأخر الدفن عن تلك الليلة ومعنى ونهاية (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضمه شاذ يعاب (قوله يبرونه) بفتح الباء مضارع بر وبالسكسر ع ش (قوله ونحوها) أى كالمزنى (قوله من جعل أهل الميت طعاما الخ) أى قبل الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلوم أيضا ع ش (قوله بدعة مكروهة) عبارة شيخنا بدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفة وإخراج الكفار وصنع الجمع والصحيح أن كان في الورثة محجور عليه إلا إذا وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اه (وصنعهم) فى أصله رحمه الله صنيعهم بالياء بصرى أقول وكذلك فى الأسنى والمغنى والنهاية وصنعهم بالياء (ووجه عده) مبتدأ وخبره قوله لما فيه الخ (قوله من هذا) أى من كراهة اجتماع أهل الميت الخ أخذ من قوله الآتى لأنه متضمن الخ ويحتمل من كراهة ما اعتيد الخ (قوله متضمن للجلوس الخ) أى المسكروه (قوله وبه) أى بالبطلان (صرح فى الأنوار) اعتمده فى الإيعاب فقال فى شرح قول العباب وصنعت ليجتمع الناس عليه مكروه مانصه ويؤخذ من كراهته عدم نقوذ الوصية به وبه صرح فى الأنوار فى بابها وتبعه الغزى وغيره اه (قوله ان فعل لاهل الميت) لى فعله نحو

قال فى الروض ومن سبق إلى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب رد ترابه

عزاهم وأخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية المكروه بطلانها بطعام المغزين لكرهاته لأنه متضمن للجلوس للتعزية وزيارة وبه صرح فى الأنوار نعم ان فعل لاهل الميت مع العلم بأنهم يطعمون من حضرهم لم يكره

وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن بمنوعة ومن ثم خالف ذلك بعضهم فافق بصحة الوصية بالطعام المعزى وأنه ينفذ من الثلث وبالغفقة عن الامة وعليه فالتقييد باليوم والليلة في (٢٠٨) كلامهم له الا فضل فيسن فعله لم اطعموا من حضرهم من المعزى ام لا ماداموا مجتمعين

ومشغولين لالشدة الاهتمام
بامر الحزن ثم محل الخلاف
كما هو واضح في غير ما اعتيد
الان ان اهل الميت يعمل لهم
مثل ما عملوه لغيرهم فان
هذا حينئذ يجري فيه
الخلاف الا في النقوط
فن عليه شيء لهم يفعل
وجوبا وندبا وحينئذ لا
تتأني هنا كراهته ولا يحل
فعل ما للثلاثات او المزين
على الاول من التركة الا اذا لم
يكن عليه دين وليس في الورثة
محجور ولا غائب ولا اعموا
وضمنوا والذبح على القبر
قال بعضهم من صنيع
الجاهلية اه والظاهر
كراهته لانه بدعة فلا تصح
الوصية به ايضا (فائدة)
ورد ان من مات يوم الجمعة
أوليلتها أمن من عذاب
القبر وفتنته واخذ منه انه
لا يسئل وإنما يتجه ذلك ان
صح عنه صلى الله عليه وسلم
أو عن صحابي اذ مثله لا يقال
من قبل الراي ومن ثم قال
شيخنا يسئل من مات برضان
اوليلة الجمعة لعموم الادلة
الصحيحة

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح وشرع اسم
لما يخرج من مال او بدن
على الوجه الاتي سمي

جيران اهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أي مأخوذ الجميع نظر كرى ويحتمل أن مرجع الضمير قوله
نعم إن فعل الخ (قوله فافق الخ) تفسير بالخالفه (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور هذا ظاهر صنيعه
لكن لا يظهر حينئذ وجه تفريع ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل
الخ وهو الاقرب معنى (قوله فالتقييد الخ) أي المار في المتن كرى (قوله فيسن الخ) أي فاذا كان تهيئة
الطعام سنة مطلقا سواء في اليوم الاول وغيره سواء اطعموا المعزى ام لا فيسن فعله من الجيران والاقارب
البعيدة لاهل الميت اطعموا الخ كرى (قوله ثم محل الخلاف) في كراهة صنع الطعام للحاضرين (قوله)
يعمل لهم مثل ما عملوه الخ) أي يعمل غير اهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل اهل الميت له في مصيبتهم على
قصد ان ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيبتهم فيكون كالدين عليه كرى (قوله الخلاف الاتي) أي في
فصل الاقراض (في النقوط) من انه هبة او قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الافراح لصاحب
الفرح كرى (قوله فن عليه الخ) أي من نحو جيران اهل الميت و (قوله لهم) أي لاهل الميت (قوله على
الاول) وهو مأخوذ الجميع قاله السكردي ويظهر أن المراد بالاول الاعتياد السابق من جعل اهل الميت طعاما
الخ فموا احتراز عما اعتيد الان ان اهل الميت يعمل لهم الخ واما على ما قاله السكردي فهو احتراز عما مر بقوله
وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن بمنوعة ومن ثم الخ (قوله ولانما الخ) أي الفاعلون للطعام للثلاثات او
المعزى (قوله) واخذ منه انه لا يسئل الخ) صريح في ان الفتنة غير السؤال سم عبارة لا يعاب في شرح
وفه فتنة القبر في الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر ان المراد بالفتنة هنا غير حقيقتها لاستحالتها فيمن
مات على الاسلام بل نحو التلجلج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو بحىء الممسكين على صورة غير حسنة
المنظر اه (قوله) وإنما يتجه ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعموم الادلة الخ) (خاتمة) صح ان
موت الفجأة اخذت اسف أي غضب وروى انه استعاذ من موت الفجأة وروى المصنف عن ابي السكن
الهجرى ان ابراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا فجأة ويقال انه مات الصالحين وحمل
الجمهور الاول على من له تعلقات يحتاج الى الايصام والتوبة اما المستيقظون المستعدون فانه تخفيف ورفق
بهم وعن ابن مسعود وعائشة أن موت الفجأة راحة للمؤمن وأخذة غضب للفاجر مغنى وفي العباب ما يوافقه

(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة) الى قوله والظاهر في المعنى الا قوله والاصلاح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد افلح
من زكاها أي طهرها أي طهرها من الادناس معنى (قوله والنماء) بالنماء الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما
(قوله والمدح) قال تعالى فلا تزكوا انفسكم اي لا تمدحوها واطلاق ايضا على البركة يقال زكت النفقة
اذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكا اي كثير الخير شيخنا ومعنى (قوله لوجود تلك المعاني
كلها الخ) أي لانه يطهر المخرج عنه عن تدنسه بحق المستحقين والمخرج عن الانتم ويصلحه وينمو المال
ببركة اخر اجه ودعاء لاخذله ويمدح مخرجه عند الله حتى يشهد له بصحة ايمانه فالمناسبة بين المعنى الشرعى
واللغوى موجودة على كل من المعاني اللغوية شيخنا (قوله نحو واتوا الزكاة) أي وقوله تعالى خذ
من اموالهم صدقة معنى (قوله بمجمل) أي لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وإنما
بينها السنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعنى على ترجيح انها بمجمل (قوله مشتق) أي كلمة

عليه وإن وجدها بعد تمام الدفن جعلها في جانب وجازد فنه معه اه (قوله) وأخذ منه أنه لا يسئل) هذا
صريح في ان الفتنة غير السؤال والله اعلم

(كتاب الزكاة)

(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن ان يفرق بان معنى الشراء الشرعى هو او

بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والاصل في وجوبها الكتاب نحو واتوا الزكاة والظاهر انها بمجمل لاعامة
ولا مطابقة ولا يشك عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا ذكل مفردة مشتق

اشتقاقية

واقترنا بأل فتر جميع عموم تلك وإجمال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة فأجره الشرع خارج عن الأصل ومالم يجرمه موافق له فعملنا به ومع (٢٠٩) هذين يتعذر القول بالاجمال لانه الذي لم

تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالاته من غير إلهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تضاح دلالة على معناه وإما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد الجممل ويدل لذلك فيهما أحاديث البابين لانه عليه السلام اعترف بأحاديث البيوعات الفاسدة في الربا وغيره فأكبر منها لانه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا ببيان البيوعات الصحيحة كتفاه بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا ببيان ما لا يجب فيه كتفاه بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فن انكر اصلها كقروكذا بعض جزئياتها الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية اصناف من المال النقدين

اشتقاقية فيشمل المشتق منه كاهنا ويندفع بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله واقترنا) الانسب الاخصر اقترن بحذف الواو والالف (قوله دقيق) اي غير ظاهر (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة ويمكن ان يفرق بان معنى البيع الشرعي هو او ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضحة فليتنا مل سم (قوله لأصل الحل) اي قبل ورود الشرع (قوله مطلقا) اي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله ومع هذين) اي الموافقة لأصل الحل مطافا والموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (قوله دلالاته) اي دلالة الآية عليه (قوله وإما إيجاب الزكاة الخ) عدل قوله بان حل البيع الخ فكان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله مع إجماله) الاولى حذفه (قوله لذلك فيهما) يعني لموافقة حل البيع للأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل (قوله بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وفي قوله فأكبر منها من أحاديثها (قوله لا ببيان البيوعات الخ) عطف على قوله بأحاديث الخ كرى (قوله والسنة) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله والسنة الخ) عطف على الكتاب اي كخبر نبي الاسلام على خمس نهاية ومعنى (قوله بل هو معلوم الخ) عبارة المعنى وهي اصدار كاز الاسلام فيكفر جاحدها وان اتى بها ويقابل الممتنع من ادائها وتؤخذ منه قهرا كما فعل الصديق رضى الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها اما المختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وزكاة الثمار والزرع في الارض الخراجية والزكاة في غير مال المكلف فلا يكفر جاحدها لا اختلاف العلماء رضى الله تعالى عنهم في وجوبها اه وفي النهاية والعياب نحوها (قوله فمن انكر اصلها) اي انكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الاموال ع ش (كفر) اي ومن جهلها عرف فان جحدنا بعد ذلك كفر نهاية (قوله وكذا بعض جزئياتها الضرورية) اي دون المختلف فيه كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة نهاية زاد العباب وفطرة اه قال شيخنا وليس زكاة الفطر منه لان خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كما قيل وليس كل خلاف جاء معتبرا ه الا خلافا له حظ من النظر

اه (قوله بعد صدقة الفطر) والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان اطفحى اه بجري (قوله التقدين) اي الذهب والفضة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) اي الابل والبقر والغنم الانسية معنى

(باب زكاة الحيوان)

(قوله ولانه الخ) الاولى إسقاط الواو (قوله ابدل شيخنا الخ) اي وفاة لاني شجاع و (قوله ثم ذكر الخ) اي وفاقا لشارحه ابن قاسم الغزوي (قوله باه اعم الخ) قال شيخنا لانها تشمل كل دابة اه (قوله وليس بصحيح الخ) محل تأمل وليس فيما استند اليه إنبات للدعي لجواز ان يكون كل من المذكورين اقتصر على الاشهر او على ما احاط به وقد قال الامام الشافعي لا يحيط باللغة الانبي ولو كان عدم الذكر يدل على العدم للزم بطلان

ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعا لم يكن معلوما لهم لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ غير متضحة فليتنا مل (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله فمن انكر اصلها كقروكذا الخ) عبارة العباب هي اصدار كان الاسلام حيث تجب إجماعا فيكفر جاحده لا حيث اختلف فيه كال غير مكلف

(٢٧) - شرواني وابن قاسم - ثالث - والانعام والقوت والقر والغنم ثمانية اصناف من الناس يأتي بيانهم في قسم الصدقات (باب زكاة الحيوان) أي بعضه وبدأ به وبالابل منه اقتداء بكتاب الصديق رضى الله عنه ولانه أكثر أموال العرب (تنبيه) أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكما وإبدالا فالذي في القاموس

أنها الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الآتي ان اتخذ نوع الماشية وقوله ولوجوب زكاة الماشية شرطان (٢١٠) الى اخره (لما تجب) منه (في النعم) وجمعه انعام يذكرو ويؤنث سميت بذلك

لكثرة انعام الله فيها (وهي الابل والبقر) الاهلية (والغنم) وتقيدها بالاهلية ايضا غير محتاج اليه لان الظباء لما تسمى شياء البر لا غنمها كما اقتضاء كلامهم في الوصية وبقرض انها تسماء فهو لم يشتمر اصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا الخيل والرقيق) وغيرهما غير تجارة لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والمتولد من) ما تجب فيه وما لا تجب فيه كالمتولد بين بقر اهلي وبقر وحشي وبين (غنم وظباء) بالمد جمع ظبي ويأتي بيانه اخر الخيل لانه لا يسمى بقر او لا غنما ولا يمازج المحرم جزاؤه تغليظا عليه اما متولد مما تجب فيهما كابل وبقر اهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الاوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسن كاربعة متولدة بين ضان ومعز فتعتبر بالاكثير كما بينته في شرح الارشاد (ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمسا) لخبرهما ليس فمادون خمس من ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان و) في (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين اربع) من الشياه (و) في (خمس وعشرين

كل من النقلين بصرى عبارة عرش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها أعم عرفا اه (قوله أنها) أي الماشية (قوله ومنه) أي من إطلاقها مساوية له قول المتن (في النعم) هو اسم جمع لا واحد له فان قيل لو حذف المصنف لفظة النعم كان اخصر واسلم اجيب بانه افاد بذكره اسمية الثلاث نعا مغنى ونهاية (قوله انعام) كذا في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان انعام بدون ياء فضرب عليه فليحذر بصرى وكذا في النهاية والمغنى انعام بلا ياء (قوله يذكرو ويؤنث) أي يرجوع الضمير عليه وهذا تخالف لقول الجوهري وأسماء الجروع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدمي لزمها التأنيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم غش (قوله سميت الخ) حقه ان يؤخر عن قول المتن وهي الابل الخ (قوله لكثرة انعام الله الخ) أي لانها تتخذ للنماء غالبا لكثرة منافعها نهاية ومغنى قول المتن (وهي الابل والبقر والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحمل واحمال والبقر اسم جنس جمعي واحده بقرة وباقور للذكور والانثى فالتاء للوحدة والغنم اسم جنس افرادي يصدق على القليل والكثير وعلى الذكور والانثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شيخنا (قوله وتقيدها الخ) أي تقييد الغنم بالاهلية لاخراج الظباء غير محتاج الخ كردى (قوله ايضا) أي كالبقر (قوله فهو الخ) أي إطلاق الغنم على الظباء قول المتن (لا الخيل) هو مؤنث اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والانثى سميت بذلك لاختيائها في مشيها ووجيها ابو حنيفة في الاناث من الخيل وحدها ومع الذكور والرقيق اسم جنس افرادي يطلق على الذكر وغيره وعلى الواحد والمتعدد شيخنا ومغنى وكذا في النهاية لا قوله ووجيها الى والرقيق (قوله لغير تجارة) الى قوله لكن بالنسبة في النهاية لا قوله ويأتي الى لانه وكذا في المغنى لا قوله ولما لزم الى اما متولد (قوله جمع ظبي) وهو الغزال نهاية ومغنى (قوله لانه) أي المتولد (قوله ولما لزم الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لان الزكاة واساة فناسها التخفيف والجزاء غرامة للمتعدى فناسبه التغليظ اه قال سم قوله ولما لزم الخ يتأمل اه ولعل وجهه انه لا يتوهم المناقاة هنا حتى يحتاج الى دفعه بذلك لانهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحشي (قوله بالنسبة للعدد) أي كالبقر في هذا المثال (قوله كأربعين الخ) أي كما يعتبر السن في أربعين الخ (قوله فيعتبر بالاكثير) أي سنا كردى (قوله كما بينته في شرح الارشاد) عبارته ثم فيعتبر بالاكثير كما يأتي في الاضحية فلا يخرج هنا إلا ماله سنتان اه بصرى وعش زاد سم وقديقال قياس اعتبار الاخف عدد اعتباره سنا ثم ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما او لا اه (قوله لخبرهما) أي الصحيحين قول المتن (ففيها شاة) أي ولو ذكر ولما وجبت الشاة وإن كان وجوبها على خلاف الاصل للفرق بالفرقين لان إيجاب البعير بئير بالمالك وإيجاب جزء من بعير وهو الخس مضربة وبالفقرام بالتبميمض مغنى ونهاية (قوله فلا يرد الخ) أي إطلاق قوله وخمس وعشرين بنت مخاض فانه مقيد بقيد الذكور والكبار بقريته ما يأتي (قوله ويجزى) الى قوله لكن فيه في النهاية والمغنى (قوله لاجزائهما الخ) راجع لقوله ويجزى عنها بنتا لبون ايضا قول المتن (وست وسبعين بنتا لبون) أي تعبدا لا بالحساب ولا بقتضى الحساب ان تجبا في اثنتين وسبعين لان بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله وإحدى وتسعين حقتان وقوله ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون أي تعبدا لا

وزكاة تجارة وفطرة اه (قوله النعم) أي وهي ثلاثة (قوله ولما لزم) يتأمل (قوله في شرح الارشاد) عبارته ثم بحث انه يزكى زكاة اخفهما اه وهو ظاهر بالنسبة للعدد واما بالنسبة للسن فكأن أربعين مستولدة بين ضان ومعز فمعتبر بالاكثير كما يأتي نظيره في الاضحية فلا يخرج هنا إلا ماله سنتان اه وقديقال

بنت مخاض) وسيأتي ان في الذكور ذكروا في الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت لبون و) بالحساب (في ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا لبون (و) في (إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا لبون لاجزائهما زاد (و) في (ست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان و) في (مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) فان نقصت الواحدة أو بهضم الم يجب سوى الحقتين

(ثم) ان زادت على ذلك تغير
الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة
عشر عشر فينتد (في كل
اربعين بنت لبون و) في
(كل خمسين حقة) لحبر
البخاري عن كتاب ابى بكر
لانس رضى الله عنهم اما
وجمه الى البحرين على الزكاة
بذلك لكن فيه ما يشكل
على قواعدا وقد ذكرت
الجواب عنه في شرح المشحة
وعلم بما تقرر ان في مائة
وثلاثين بنتى لبون وحقة
وفي مائة واربعين حقتين
وبنت لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حقائق وللواحدة
الزائدة على العشرين قسط
من الواجب فلو تلفت واحدة
بعد الحول وقبل التمكن
سقط جزء من مائة واحد
وعشرين جزءا من ثلاث
بنات لبون وما بين النصب
بما ذكر عفو لا يتعلق به
الواجب ولا ينقص بقصه
لو كان معه تسع ابل فالشاة
في خمس منها فقط فلو تلفت
اربع لم يسقط منها شيء
﴿فرع﴾ ملك ست ابل
ثلاثة احوال ولم يتركها الزمه
ثلاث شياء لانه اذا اخرج
في كل سنة شاة كان الباقي
نصا باقالة الشيخ ابو حامد
قال العمراني وانما يصح
ان كانت قيمة كل من الست
تساوي قيمة شاة في الحول
الثاني وقيمة شاتين في الحول
الثالث

بالحساب والالوجبت الحقتان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحقة في ست واربعين ووجبت ثلاث
بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه شيخنا (قوله) ثم ان زادت على ذلك
تغير الواجب (الخ) والحاصل ان بنات اللبون الثلاث تجب في مائة واحدة وعشرين وتستمر الى مائة
وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين
حقة وبنتا لبون وفي مائة واربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا شرح بافضل
وباقى في الشرح مثله (قوله) لما وجهه (الخ) ظرف لكتاب ابى بكر (قوله) الى البحرين) هي بلفظ التثنية
اسم لا فليمن مخصوص من البن وقاعدته هجر (فائدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير
ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله تعالى ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون
من وجبت عليهم والانبياء مبرؤون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال
المنائوي في شرحها مانصه وهذا بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي
خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الزملي القول بوجوب الزكاة عليهم ع ش (قوله) لكن فيه
اى في ذلك الكتاب (قوله) بما تقرر) وهو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب (الخ) (قوله) وللواحدة (الخ)
كلام مستأنف (قوله) الزائدة على العشرين) اى في مائة واحدة وعشرين (قوله) ان كانت (الخ) اى لانها
اذا تساوت في الثاني قيمة شاة وهى الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعدواجب الاول نصا باو في
الثالث قيمة شاتين اى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعدواجب الاول والثاني نصا باو

قياس اعتبار الاخف عددا اعتبارا سنائمه ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما
اولا وقد يؤيد بانه لو اعتبر الصورة لاحدهما كان القياس الحاقه به في سائر احكامه اه (قوله) ان كانت
(الخ) اى لانها اذا تساوت في الثاني قيمة شاة اى وهى الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعدواجب
الاول نصا باو في الثالث قيمة شاتين اى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعدواجب
الاول والثاني نصا باهنا معنى كلام العمراني فيما يظهر فتأمل ثم رايت الفقى شيخ المصنف قال معترض اعلى
القمولى الصواب حذف لفظة كل من كلام العمراني فتأمل اه ومع ذلك ففيه نظر ايضا وان تبعه المصنف
فقال في تجريد اعتبار كونها بقيمة شاتين في الثالث لا يتجه وفي تخصيصه ذلك بالشاتين نظر ايضا وقول الفقى
الصواب (الخ) لانه اذا تساوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد قدر واجب
الاول والثاني نصا بافتأمل وانما الذى يتجه في هذا المحل ان يقال انه يشترط في الشاة في الخمس ان تساوى نحو
قيمة خمس بنت مخاض و امرى ايضا انما المستحقون شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص
عفو فلا تتعلق به الزكاة وبهذا الاخير يتبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد مبنى على الضعيف ان الواجب يتعلق
بالوقص ايضا ما على الصحيح والشاة في الحول الثاني متعلقة بالخمسة فقط فيلزمه وقصها وكذا في الثالث فلا
فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب ان
حكم ذلك حكم الخمس فيما قدمه فيه انما وعلى التنزل واعتماد كلام الشيخ يوجه ما ذكره بان المستحقين
شاركون في الحول الثاني بقيمة شاة والغالب نقصها عن قيمة واحدة من الست وفي الثالث شاركون بقيمة شاتين
والغالب فيهما ذلك ايضا فصح قول الشيخ تعليلا لما ذكره اه اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا بافتأمل
ذلك فانه مما يشبهه ومن ثم غلط فيه المصنف وغيره اه واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على
المذكورين بالغفلة والغلط الى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة والبيعير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به
الزكاة فهو كعدمه فلا يجب للعام الثاني والثالث شيء لنقص النصاب وهو الخمس لملك المستحقين بتمام العام
الاول مقدار شاة منها ولقائل ان يقول لاذنقص النصاب بتمام العام الاول لملك المستحقين ما ذكره كل من
البيعير السادس ولا تكون التكملة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتكملة حينئذ غير زائدة فينقص
الحول الثاني لتحقق النصاب بالتكملة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وبهذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله واعترض بان الصواب إسقاط كل) أي وأبدالها بلفظ واحدة فيقال أن كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر أنه المراد وإنما كان الصواب ذلك لأنه إذا ساوت واحدة فقط ماذا كر أي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني والثالث بعد قدر واجب الأول والثاني نصا باقتامه سم (قوله كما بينته في شرح العباب) عبارة هناك بعد كلام نصه وإنما الذي يتجه في هذا المحل أن يقال يشترط في الشاة في الخمس أن تساوي نحو قيمة خمس بنت مخاض وسمان المستحقين شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وإن الوقص عفو فلا يتعلق به الزكاة وبهذا الأخير يتبين أن ما قاله الشيخ أبو حامد مبنى على الضعيف أن الواجب يتعلق بالواقص أيضا ما على الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالخمسة فقط فيلزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الخمس والست وما فوقها إلى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وإنما الصواب أنه تلزم شاة فقط للأول انتهى وأقول لا يخفى أن الشارح استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط إلى أن الوقص لا يتعلق به الزكاة والبعير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب العام الثاني والثالث شيء من نقص النصاب وهو الخمس بملك المستحقين بتمام العام الأول مقدار شاة منها ولقائل أن يقول إذا نقص النصاب بتمام العام الأول بملك المستحقين ماذا كر كمل من البعير السادس ولا تكون التسكيلة وقصا لأن الوقص ما زاد على النصاب والتسكيلة حينئذ غير زائدة فينقد الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتسكيلة بالنسبة إليه أيضا وهكذا يظهر أن ما ادعاه من الغفلة والغلط لا منشأه إلا الغفلة والغلط نعم يرد عليهم شيء آخر غير ما ذكره وهو أنه إذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الأول واحدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان لأن يجب بانه إذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوي قيمة شاتين فهي قدر واجب العام الأول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليتامل اه سم بحذف (قوله وكله الخ) أي من أقوال الشيخ أبي حامد والعمراني ومن اعترضه (قوله كاملة) إلى قول الماتن وقيل ستة في النهاية والمعنى لا قوله وحينئذ إلى وهذا (قوله كاملة) عبارة المحلى والشرطي والرهلي أي وغيرهما وطعن في الثانية وكذا في البقية والظاهر أنه لا تخالف وأن مرادهم ما به يتحقق كمال السنة فلا يصري (قوله لأن ما الخ) أي سميت به لأن الخ نهاية (قوله فتصير ما خضا الخ) فيه تفريع الشيء على نفسه عبارة النهاية والمعنى فتصير

واعترض بان الصواب إسقاط كل والتعبير بشاة في الثالث أيضا وكله مبنى على ضعيف أن الوقص يتعلق به الزكاة خلافا لمن غلط فيه كما بينته في شرح العباب قبيل قسم الصدقات بما يعلم منه أن الواجب شاة في الحول الأول فقط فانظره فإنه مهم (وبنت المخاض لها ستة) كاملة لأن أمها أن لها أن تحمل ثانيا فتصير ما خضا إلى حاملا

لا منشأه إلى الغفلة والغلط فنعوذ بالله من الهجوم على تغليط الائمة من غير تثبيت ومراجعة للافاضل السنين العديدة نعم يرد عليهم شيء آخر غير ما ذكره وهو أنه إذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة وفي الثالث قدر قيمة شاتين وفرضا أن قيمة كل في العام الأول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الأول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الأول واحدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان وبالأولى البعض إذا فرضا أن قيمة كل في العام الأول دون قيمة شاة مع أن إطلاقهم شامل لذلك فليتامل إلا أن يجب بانه إذا صارت مع كل ابتداء الحول الثالث تساوي قيمة شاتين فهي قدر واجب العام الأول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليتامل (قوله واعترض بان الصواب إسقاط كل) أي وأبدالها بلفظ واحدة فيقال أن كانت قيمة واحدة من الست تساوي الخ كذا يظهر أنه المراد (قوله كما بينته في شرح العباب الخ) قال في العباب ولو لم يترك أربعة غنما أو خمس من الأبل حولين ولم تتولد منهم زكاه من غير ما لو من عينهم الزمته شاة فقط للحول الأول اه أي لأن المستحق شريره فهو شريك في المثال الأول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والحاطة معه غيره وضرورة لإدراكه عليه لعدم تعيينه ثم قال في العباب أو أي لم يترك ستا أي من الأبل ثلاثة أحوال لزومة ثلاث شياه إذا كان إذا أخرج لكل سنة في النصاب قال الشارح في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ أبي حامد وعلموه بانه إذا أخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقتام العمراني وهذا صحيح أن كان قيمة كل واحدة من الست تساوي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

(واللون سستان) كاملتان لان اهما آن لها ان تلد ثانيا ويصير لها البن (والحققة ثلاث) كاملة لانها استحققت ان تتركب ويحمل عليها ويظهرها
الفحل ويقال للذ كرحق لانه استحق ان يطرق (والجدعة اربع) كاملة لانها تجذع (٢١٣) مقدم اسنانها اى تسقطها وظاهر

كلامهم انه لا عشرة هنا
بالاجذاع قبل تمام الاربع
وحينئذ يشكل بما يأتى فى
جدعة الضان وقد يفرق بان
القصد ثم بلوغها وهو يحصل
باحد امرين الاجذاع
وبلوغ المسنة وهنا غاية
كالحا وهو لا يتم إلا بتام
الاربع كما هو الغالب وهذا
آخر اسنان الزكاة وهو
نهاية الحسن درا ونسلا
وقوة واعتبر فى الجميع الا نواة
لما فيها من رفق الدر والنسل
(والشاة) الواجبة فمادون
خمس وعشرين من الابل
(جدعة ضان لها سنة) كاملة
وان لم تجذع او اجذعت
وان لم تبلغ سنة (وقيل ستة
اشهر او ثنية معز لها سستان)
كاملتان (وقيل سنة) وقيدت
الشاة هنا بالجدعة او الثانية
حملا للطاق على المقيد كما
فى الاضحية (والاصح انه
خيز بينهما) اى الجدعة
والثنية (ولا يتعين غالب
غنم البلد) اى بلد المال بل
يجزى اى غنم فيه لصدق
الاسم ولا يجوز العدول
عنه هنا وفيما يأتى فى زكاة
الغنم إلا لمثله او خير منه
قيمة وحينئذ قد يمتنع
التخيير المذكور ويتعين
الضان فيما لو كانت غنم
البلد كلها ضائنة وهى اعلى
قيمة من المعز وبشترط
كما صححه فى المجموع خلافا

من المخاض اى الحوامل اه (قوله ويصير لها الخ) الاولى ابدال الواو بالفاء كافى النهاية والمغنى قول المتن
(واللون) معطوف على المخاض (قوله والحققة) معطوف على بنت الخسم قول المتن (وبنت المخاض الخ)
قال العاقمى فى شرح الجامع الصغير وهو اى الابل حوار بضم الحاء وبالراء ثم بعد فصله من امة لفصيل ثم فى
السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفى الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفى الرابعة حق وحققة وفى الخامسة
جذع وجذعة وفى السادسة ثنى وثنية وفى السابعة رباعى ورباعية بفتح الراء وفى الثامنة سدس بفتح
السين والدال وسديسة وفى التاسعة بازل وفى العاشرة مخلف بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة اه زاد شرح
الروض ثم لا يختص هذان اى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر فاذا كبر بان جاوز
الحسن سنين بعد العاشرة فهو عود وعود بفتح العين وإسكان الواو فاذا هم فالذ كرحم بفتح القاف وكسر
الحاء المهملة والانى ناب وشارف انتهى اه ع ش (قوله ان يطرق) اى وان يحمل عليه ايضاح ش (قوله
او اجذعت الخ) عطف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين
الاجماع نهاية ومغنى (قوله حملا للطلق على المقيد) اى بجامع ان فى كل شاة مطلوبة شرعا بحجى (قوله
اى بلد المال) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمغنى الا قوله هنا الى المثلثة وقوله وحينئذ الى ويتعين
(قوله اى بلد المال) شامل لغنمه هو سم اى المالك (قوله لصدق الاسم الخ) عبارة النهاية والمغنى لخبر فى كل
خمس شاة والشاة تطلق على الضان والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم بلد المال الى
غنم بلد آخر نهاية ومغنى (قوله هنا) اى فى الغنم المخرج عن الابل (قوله وفيما يأتى فى زكاة الغنم الخ)
كذا فى المنهج والاسنى (قوله وحينئذ قد يمتنع الخ) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه سم
(قوله ويتعين الخ) عطف على تفسير (قوله ويتعين الضان الخ) اى عن الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه سم
ونهاية قال ع ش وقياسه انه لو كان غنم البلد كلها من المعز وان التثنية منها على قيمة من جدعة الضان
تعيث ثنية المعز واقتصار الشارح مر على الضان نظر للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز اه
(قوله كما صححه فى المجموع) وهو المعتمد نهاية قال ع ش قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض
تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى ان ابله مثلا لو اختلفت صحة ومرضى اخرج صحيحة قيمتها
دون قيمة المخرج عن الصحاح الخاص وقياسه ان يقال يخرج هنا صحيحة عن المراضى دون قيمة الصحيحة
المخرجة عن السليمة واما مجرد كون الشاة فى الذمة والمعيب لا يثبت فها لا يستلزم مساواة قيمة المخرجة
عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره يأتى فيما لو كان الابل صغارا (قوله صحة الشاة الخ)
اى بخلاف بغير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجزى ولو مريضة إن كانت ابله او اكثرها
مراضا على المعتمد شوبرى اه بحجى (قوله بخلافه فيما يأتى الخ) اى فان الواجب ثم فى المال نهاية (قوله فان لم

فى الحول الثالث وفيما قاله العمرانى نظر ظاهر (قوله فى المتن واللون) معطوف على المخاض وقوله
والحققة معطوف على بنت (حملا للطاق على المقيد كافى الاضحية) الحل كافى الاصول بالقياس فليحذر
القياس هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم البلد هنا وفيما يأتى فى زكاة الغنم الخ) مثله فى الروض
وشرحه وقد يفهم منه انه فى زكاة الغنم لا يجزى مادون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يتخفى إشكاله للقطع
باجزاء المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزى إخراج مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه
لا يتعين الاخراج من عين غنمه والوجه ان المراد انه لا يجزى مادون غنم البلد اذا كان اى غنم البلد دون
غنمه او مثله اما اذا كان اعلى واخرج من دونه الذى هو كغنمه هو فلا وجه الا للاجزاء بل هذا من غنمه لانه
لا يجب الاخراج من عينه بل يجوز بما اثمها ولو بالشراء بل قد يقال غنم البلد فى قوله لا يجوز العدول عنه شامل
لغنمه وقلية تامل (وحينئذ قد يمتنع) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه اه (ويتعين الضان)

لما قد يقضى تصحيحه كلام الروضة وأصلها صحة الشاة وكالحا وإن كانت الابل مريضة او معيبة لان الواجب هنا فى الذمة فلم يعتبر
فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيما يأتى بعد الفصل

يحد) إلى قوله كمن فقد الخ في المغنى (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر سم اه بصرى (قوله فرق قيمتها الخ) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة غير منضبطة لتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة تجزئة ولو اقلها سم (قوله ولا بالتثنى) أى لا فى ملكه ولا بالتثنى (قوله ولو عن اناث) إلى قوله بناء فى النهاية والمغنى إلى قوله إذ تأو هالى المتن وقوله ثم بدلها إلى الا انه (قوله اصدق اسم الشاة) أى فى الخبر (قوله للوحدة) أى للتأنيث شرح بافضل (قوله وبه فارق) أى بانها من غير الجنس اه (قوله أى ما يجب فيها) هذا التفسير يخرج الشاة أى من الابل وكلام غيره كما صرح بدخولها وهو متجه لانها إذا أجزأت فى الخمس والعشرين وما فوقها فما دونها بالاولى وحينئذ فالاولى تفسيره بما يجزى فيها بصرى (قوله وهو بنت مخاض الخ) هل يشترط الصحة والكمال فيها وان كانت ابلة مراضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب فى الذمة إذ الواجب ليس فى المال إذ الواجب اصاله هو الشاة وهى فى الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فیه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثانى قول الشارح الاقوى ولا جزائه عنها الخ وتقدم انفا عن الشورى اعتماد وكلام المغنى والنهاية كالصرح فيه عبارتها وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أنثى بنت مخاض فافرقها كما فى المجموع وكونه مجزئة عن خمس وعشرين فان لم تجز عنها لم تقبل بدل الشاة اه وكذا فى شرح المنهج إلا قوله وكونه الخ قال ع ش قوله وكونه مجزئا الخ يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلاً كلها معيبة فاخرج بنت مخاض معيبة من جنس الخرج عنه فتجزى وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت ابلة مراضا وبين ما لو اخرج بنت مخاض معيبة عمادون خمس وعشرين مريضه بان المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضه فتجزى عمادونها بالاولى والشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس واوجبها الشارع وجب ان تكون صحيحة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم آنفا عن المغنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ فى الروض ما يوافقه وفى شرح الارشاد للشارح وتجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما يأتى وفى كلام المجموع ما ينافى ذلك خلافا لما فهمه الاسنوى وتبعه شرح المنهج وكذا شيخنا الامام ابو الحسن البكرى فقال ولا يجزى ابن لبون وان اجزا فى غير هذا المحل (وقوله عند فقدها) افادته لا يجزى مع وجودها انتهت وعبرة السكرى على بافضل قوله كابن لبون عند فقدها نقله فى شرحى الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام فى شرحى البهجة وصرح به فى الاسنى وجرى عليه الزيادة فى حواشى المنهج وسم

أى عن الابل (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان فى البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر (قوله فوق قيمتها درهم) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة تجزئة ثم بقى انه هل يعتبر قيمتها بالبلد مطلقا وان كان جديفها شئ قبل او لا مطلقا راجعه (قوله لا يثنى على الاصح انه اصل) أى هنا (قوله وهو بنت مخاض فما فوقها الخ) هل يشترط الصحة والكمال فى بنت المخاض وما فوقها وان كانت ابلة مراضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب فى الذمة إذ الواجب ليس فى المال إذ الواجب اصاله الشاة وهى فى الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فیه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله ثم بدلها عند فقدها) يوافقه قول الروض فرع تجزى بنت مخاض ثم بدلها فى خمس من الابل إلى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلها فى نسخة او بدلها كما قاله فى شرحه وقوله بدلها قال فى شرحه من ابن لبون او نحوه كما يأتى وكلام المجموع لا ينافى ذلك بل يقتضيه خلافا لما فهمه الاسنوى اه لكن قال فى المنهج ويجزى بغير الزكاة قال فى شرحه وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أنثى بنت مخاض فما فوقها كفى المجموع اه وقضيته عدم اجزاء الذكر هنا وان اجزأ عن خمس وعشرين عند فقده بنت المخاض واعتمده

فان لم يجد صحبة فرق قيمتها دراهم كمن فقد بنت المخاض مثلا فلم يجدها ولا ابن لبون ولا بالتثنى فيفرق قيمتها للضرورة (و) الاصح (انه) يجزى الذكر ولو عن اناث وهو جذع ضأن أوثنى معز كالاضحية لصدق اسم الشاة عليه إذ تأو هالى للوحدة كما يأتى فى الوصية ولانها من غير الجنس وبه فارق منع اخراج الذكر عن الاناث فى الغنم والفرق بانه هنا بدل وثم اصل لا يثنى على الاصح أنه اصل أيضا إلا أن يراد البدلية من حيث القياس إذ هى لا تنافى الاصاله من حيث الاجراء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا بغير الزكاة) أى ما يجب فيها وهو بنت مخاض فما فوقها ثم بدلها كابن لبون

خمس وعشرين) وان نقص
عن قيمة الشاة بناء على الاصح
انه الاصل أى القياس وان
كانت الشاة هي الاصل أى
المنصوص عليه فالواجب
احدهما لا بعينه وبهذا
يجمع بين الخلاف في ذلك
ولا جزاءه عنها فعداؤها
أولى فلو أخرجه عن خمس
مثلا وقع كله فرضا لتعذر
تجزيه بخلاف نحو مسح كل
الراس في الوضوء فان قلت
بل يمكن تجزيه بنسبة قيمة
الشاة الى قيمته بدليل ما روجه
الركشي في اخراج بذت
اللبون عن بذت المخاض انه
لا يقع فرضا إلا ما يقابل
خمس وعشرين جزءا من
سنة وثلاثين بدليل اخذ
الجبران في مقابلة الباقي
قلت ممنوع لان الواجب
ثم الشاة اصاله وهي من غير
الجنس فتعذر تجزيه لان
القيمة تخمين وهما من
الجنس ففيه زيادة بحسوبة
مهروقة بالاجزاء من غير
نظر لقيمة فأمكن فيه
التجزى وخرج بغير الزكاة
ابن المخاض وما دون بذت
المخاض (فان عدم) من
عنده خمس وعشرون
(بذت المخاض) بان تعذر
اخراجها وقت ارادة
الاخراج ولولته حورهن
بموجب مطلقا أو بحال
لا يقدر عليه او غصب يجزى
عن تخليصه أى بان كان فيه

في شرح أبي شجاع ونقل الشوري عن الشيخ عميرة اجزاء ابن اللبون ولو مع وجود بذت المخاض وظاهر
الخطيب والجمال الرملي عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزى) أى عوضا عن الشاة
اتحدت او تعددت نهاية ومغنى قال عرش ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه وينبغي ان يقال
بافضليتها لانه من الجنس وإنما اجزاء غيره رفقا بالمالك ومحل افضليته على الشاة ان كانت قيمته أكثر من قيمة
الشاة فان تساوى من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس او الشاة لانها المنصوص عليه او يتخير بينهما
كل محتمل والا قرب الثالث اه (قوله ولا جزاءه) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جزاءه الخ)
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلو أخرجه الخ) عبارة النهاية وهل يقع فيما لو أخرجه عما دونها
كله فرضا او بعضه كخمس من خمسة فيه وجهان يجريان فيها لو ذبح المتمتع بدنة او بقرة بدل الشاة هل تقع
كلها فرضا او تسبعا وفيمن مسح جميع راسه في وضوئه او اطال ركوعه او سجوده فوق الواجب ونحو ذلك
وافقوا الدرر رحمه الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الراس ونحوه بوقوع
قدر الواجب فرضا والباقي نفلا والضابط لذلك أن ما لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض
فرضا والباقي نفلا كما مر اه وفي المغنى بعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال عرش قوله مر وما أمكن
يقع البعض الخ أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الراس او ببدله كما لو أخرج بذت لبون عن
بذت مخاض بلا جبران كما يأتى اه (قوله انه الخ) بيان لما روجه الزركشي والضمير للشاة (قوله
إلا ما يقابل خمسة وعشرين الخ) الاخصر الواضح لا تقدر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو احد
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) أى في اخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة
تخمين الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة اصلا سم (قوله وهما)
أى في اخراج بذت اللبون عن بذت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ سم
عبارة المغنى بان لم تكن في ملكه وقت الوجوب اه وعبارة الروض وشرحه يؤخذ ابن لبون ولو غشى
ومشتري عن بذت مخاض لم تكن في يده يعنى في ملكه وكذا حق وما فوقه وان كان كل منهما اقل قيمة منها ولا
يكلف تحصيلها بشراء أو غيره اه (قوله بان تعذر) الى قوله بخلاف الكفارة في النهاية إلا قوله أى بان
كان الى المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله او غصب) أى او ندو يجزى

شيخنا الامام أبو الحسن البكري في شرحه فقال ولا يجزى ابن لبون وان أجزأ في غير هذا المحل اه فقد تبعنا
ما قاله الاسنوى فليتامل (قوله عند فقداه) افادته لا يجزى ومع وجودها (قوله فلو أخرجه عن خمس مثلا
وقع كله فرضا لتعذر تجزيه بخلاف مسح كل الراس في الوضوء) في شرح العباب في قول العباب في باب الوضوء
ولذا عزم راسه ولو دفعة فمأيقع عليه الاسم فرض والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد ان ذكر خلافا
في ذلك مانصه ومن نظائر ذلك ما لو طول قيام الفرض او الركوع او السجود زيادة على قدر الواجب ففيل
الواجب الجميع وقيل القدر الذى لو اقتصر عليه اجزاءه ولو أخرج بغيره عن خمس من الابل ففيل الواجب
الخمس وقيل الواجب الجميع وما لو نذر ان يهدي شاة او يضحى بها فخرج بدنه ففيل الواجب السبع وقيل
الواجب الجميع والاصح الاول الى ان قال اه وما روجه من ان الباقي تطوع جرى عليه ايضا في التحقيق هنا
وفي الروضة في باني الدماء والاضحية وفي المجموع في النذر لسكنه رجح في الزكاة ان الزائد في غير ما فرض وفي
بقية الصور نفلا وقال ان الاصحاب متفقون على تصحيحه وكلام الروضة واصلها بما يفهمه ونقله الاتفاق
عليه يعلم انه المعتمد اه وبجواب السؤال الذى أورده هنا يظهر الفرق بين مسألة الزكاة ما لو نذر ان يهدي
شاة او يضحى بها لان شاة نحو النذر والاضحية مقابلة شرعا يجزى من البدنة (قوله لان القيمة تخمين) قد يقال
هذا لا يمنع امكان التجزى مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخمينيا فيما لا يخص من المسائل وفيه ما يأتى
في الفصل الاتى (قوله لان القيمة الخ) وايضا فالشاة ثم قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها
فلا يتصور نسبة اصلا (قوله في المتن فان عدم) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ

(فان لبون) او خشي ولد لبون يخرج عنها وان كان اقل قيمة منها ولا يكلف شراءها وان قدر عليها بخلاف الكفارة لبناء الزكاة على التخفيف ولا يجزى الخشي من اولاد الخاض قطعاً لعدم تحقق الاثوثة كذا قيل وفيه نظر لجريان خلاف قوي باجرام ابن الخاض فلا قطع وله اخراج بنت المليون مع وجود ابن (٢١٦) اللبون لكن ان لم يطلب جبرانا ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض او ابن لبون اما

لذا لم يعد بنت المخاض بان وجدها ولو قيل الاخراج فيتعين اخراجها ولو معلوفة بخلاف ما لو وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المعتمد والفرق ظاهر وبحت الاسنوي انها لو تلفت بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره فان قلت ينافيه ما بحثه ايضا ان العبرة في التعذر بوقت الاداء المعبر عنه فيما تقرر بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك اخر حتى تلفت فان قلت يلزم عليه انه يلزمه البقاء على تلك الارادة بان لا يعدل لما يتاخر اخراجه عنها قلت ليس ذلك بعيد لان هذا التعين حينئذ فيه احتياط تام للمستحقين فدولته عنه ببقيدته المذكور تقصير اي تقصير وممرانه اذا لم يجدها ولا ابن لبون فرق قيمتها ومحلها ان لم يكن بماله سن مجزى وامكن الصعود اليه مع الجبران والا وجب على ما بحثه شارح وايداه غيره بان ابن اللبون بدل وقد الزموه تحصيله فكذا هنا اه وفي كل من البحث والتأييد نظر ظاهر

عن الامساك فيما يظهر وعليه فينبغي ان يفسر العجز بنظير ما فسر به الشارح في النصب بصري (قوله فان لبون او خشي الخ) اي لانه جاء في رواية ابى داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فان لبون ذكر وقوله ذكر اراد به التاكيد لدفع توهم الغلط والخشي اولى ولواراد ان يخرج الخشي مع وجود الانثى لم يجزه لاحتمال ذكر كونه مغنى ونهاية (قوله وان كان) اي ولد اللبون ذكر او خشي (قوله منها) اي من بنت المخاض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة للمغنى على شراء بنت مخاض اه (قوله وفيه نظر) اي في قوله قطعاً (قوله فلا قطع) اي فان الخشي ولد المخاض اولى من ابن المخاض (قوله او ابن لبون) اي او حقاً وخشي ولد لبون او حق شرح المنهج (قوله بان وجدها) اي في ملكها اسنى (قوله لو وجدها وارثه) اي بان مات المورث بعد تمام الحول وقبل الاداء فقوله بين الخ متعلق بقوله وارثه (فلا يتعين على المعتمد) المعتمد التبعين كالمورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مراره سم غبارته مع الماتن وان عدم بنت المخاض حال الاخراج على الاصح حتى لو ملكها او وارثه من التركة لزمه اخراجها اه فقيد تعينها على الوارث لكونها من التركة خلافا لما حكاه سم عنه من الاطلاق (قوله امتنع ابن اللبون) الا وجه عدم امتناعه اعتباراً بحالة الاداء شرح مراره سم عبارة ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من اخراجها فلا وجه عدم امتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافاً للاسنوي اه قال ع ش اي وان كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقه وذكر ابن حج عن بحث الاسنوي ما يخالفه واطال في تأييده ولم يردده اشار الشارح مر بقوله خلافاً للاسنوي اه (قوله ينافيه) اي البحث المذكور (قوله فيما تقرر) اي في حل الماتن فقوله بارادة الاخراج اي بوقتها على حذف المضاف (قوله هنا) اي في البحث الثاني (قوله ثم مع ذلك) اي مع التمكن وقت الارادة (قوله يلزم عليه) اي على ذلك المراد كرى (قوله انه يلزمه) اي المالك (قوله بان لا يعدل الخ) يعنى عن تلك الارادة لارادة اخراج نحو ابن اللبون غرضاً عن بنت المخاض الموجودة حتى تلفت (قوله لما يتاخر اخراجه عنها) ضمير اخراجه يرجع الى ما وعنها الى بنت المخاض و (قوله ذلك) إشارة الى قوله انه يلزمه البقاء الخ كرى (قوله لان هذا التعين) اي تعين اخراج بنت المخاض حينئذ اي حين تلفها بعد التمكن بالمعنى المذكور ويحتمل ان المراد بقوله هذا التعين البقاء على تلك الارادة وبقوله حينئذ حين كون المراد ما ذكر (قوله فيه) اي في هذا التعين وكذا ضمير عنه و (قوله ببقيدته المذكور) هو قوله مع هذا التمسك هذا ما ظهر لى في حل هذا المقام ثم رايت في السكردى ما نصه قوله حينئذ يرجع الى قوله ان مراده الخ والضمير في فيه وفي عنه يرجعان الى هذا التعين وقوله ببقيدته المذكور إشارة الى قوله لما يتاخر الخ وقوله تقصير اي تقصير اي تقصير عظيم فيصير ائها (قوله وم) اي قبيل قول المصنف وانه يجزى الذكر (قوله ومحل) اي مامر (قوله سن مجزى الخ) شامل للثنية التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة وليست من اسنان الزكاة (قوله والاوجب الخ) اي الصعود اليه (قوله على ما بحثه شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ عميرة ثم نقله عن العراقي في النسكت ع ش (قوله تحصيله) اي اخراج ابن اللبون (قوله انه الخ) بيان للنقول والضمير لمن عدم بنت مخاض وبدله (قوله ويجزى ذلك الخ) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل الماتن الانثى (قوله في سائر اسنان الزكاة الخ) عبارة شيخنا لمن عدم واجبا من الابل ولو جذعة في ماله ان يصعد درجة ولو للثنية وبأخذ جبرانا بشرط ان تكون الله سليمة او ينزل درجة ويعطى الجبران اه (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر)

(قوله فلا يتعين على المعتمد) المعتمد التبعين كالمورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مر (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر) قد يقال الاصل الاخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة (قوله في الماتن

أما البحث فلا لأنه مخالف للنقول في الكفارة وجرى عليه الاسنوي والزر كشي وغيرهما أنه مخير بين اخراج القيمة والصعود بشرطه كما حرره في شرح العباب ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب غير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه واما التأييد فلوضوح الفرق بين البذل والاصل فكيف يقاس احداهما بالآخر حتى يقال إذا لم يتم تحصيل البذل فكذا بتحصيل اصل اخر

(والمعينة كمعدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكلف) بنت مخاض (كريمة) أي دفعها أو ابلة مهازيل بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم كما يأتي للخبر الصحيح أيابك وكرائم أمواهم (لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (٢١٧) (ابن لبون) وحقا (في الاصح) لوجود بنت

مخاض يجوز ثمة بماله فلزمه شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها لانه اولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها فلا يؤخذ (في الاصح) وفارق اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بان فيه مع ورود النص زيادة سن عليها توجب تميزه بفضل قوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع والتفاوت بين الحق وبنت اللبون لا يوجب هذا الاختصاص (ولو اتفق فرضان) في ابلة (كما تقي بعير) فرضا خمس بنات لبون أو أربع حقائق لانها خمس اربعينات وأربع خمسينات (فالذهب) انه لا يتعين أربع حقائق (بل) الواجب (هن) او خمس بنات لبون) حيث لا غبط لما يأتي لان كلا يصدق عليه انه واجب ولا يجوز اخراج حقتين وبنت لبون ونصف وان كان غبط للتشقيص وقضيته اجزاء ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلا إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو الا غبط وهو كذلك لكن يشكل عليه ان من خيرين شيتين لا يجوز لها تبعيضها كما في كفارة اليمين وقد يفرق

قد يقال الاصل الآخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة سم قول المتن (والمعينة الخ) أي والمقصود العاجز عن تحليصها والمرهونة مؤجل أو محال وعجز عن تحليصها مغنى وتقدم في الشرح وعن النهاية مثله (قوله فيخرج) الى قوله مثلا في النهاية والمغنى الا قوله حيث الى لان قول المتن (ولا يكلف كريمة) اشارة الى جواز دفعها وظاهران محله في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة انه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها وقياس ذلك انه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم اقول يأتي عن الاسنى ما يصرح بما قاله اولاً وما قاله ثانياً ففي البجيرمي عن الاطفيحي انه لو كان بعض ابلة كراما وبعضها مهازيل يخرج كريمة بالقسط الا في فيما إذا كان بعضها صحاحا وبعضها مرصدا (قوله ولا بلة الخ) أي بقيتها اسنى (قوله مهازيل) أي هزالا ليس عيبا سم (قوله بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم) أي فيلزمه اخراج كريمة مغنى ونهاية (قوله كما يأتي) أي في الفصل الا في شرح وخيار (قوله لا بلة) وكرائم أمواهم) وكرائم الاموال نفائسها التي يتعلق بها نفس مالكمها لعتها بسبب ما جمعت من جميل الصفات فان اطوع بها فقد احسن اسنى (قوله مع ورود النص) أي في اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله لا يوجب هذا الاختصاص) أي اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا نهاية ومغنى (قوله في ابلة) أي او بقره ولا يكون ذلك الا فيهما حقتي أي بجيرمي (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف وإن وجدتهما الخ (قوله وقضيته) أي قضية تعليل عدم الجواز بالتشقيص (قوله اجزاء ثلاث مع حقتين) أي بزيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرعا (قوله واربع مع حقة) أي بان يزداد على الواجب ربع بنت لبون (قوله إذا كان) متعلق بالاجزاء والضمير المستتر راجع لاجزاء كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين واربع بنات لبون مع حقة (قوله هو الا غبط) هل او المساوي في الغبطة سم أي كما يؤيد مسئلة المتن مع قول الشارح حيث لا غبط (قوله وهو كذلك) أي كافي الروض وشرحه وان لم يذ كر الشرط المذ كر رسم وقوله كافي الروض الخ أي والنهاية والمغنى وقوله وان لم يذ كر الشرط الخ أي هنا صريحنا لا يؤخذ من سابق كلامه اعتبار الشرط المذ كر هنا ايضا (قوله لكن يشكل عليه) أي على اجزاء ما ذكر قول المتن (فان وجد بماله الخ) عبارة المغنى والنهاية واعلم ان هذه المسئلة خمسة احوال لانه اما ان يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين او باحدهما دون الآخر او يوجد بعضه بكل منهما او باحدهما ولا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه وقد شرع بيان ذلك فقال فان وجد الخ اه (قوله كاملا) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله او بصفة الكرم (قوله كاملا) أي تاما مجرد ثنائية ومغنى قول المتن (اخذ) أي وان وجد شيء من الآخر اذ الناقص كالمعدوم شرح المنهج واسنى وشيخنا (قوله ان لم يحصل الاخر الا غبط) أي والا تعين الا غبط وينبغي او المساوي في الغبطة أي ولا يتعين ما بماله سم ويوافقه قول المغنى والنهاية وقوله اخذ قد يقتضى انه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ وعبارة الروضة والمحرم لا يكاف تحصيل الاخر وإن كان اغبط وهي

ولا يكلف كريمة) اشارة الى جواز دفعها وظاهر أو محله في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة انه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها وقياس ذلك انه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الا واحدة فمزيله جاز اخراجها مع كريمة فليراجع ذلك (قوله ولا بلة مهازيل) أي هزالا ليس عيبا (قوله إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الا غبط) هل او المساوي في الغبطة (قوله وهو كذلك) أي كما في الروض وشرحه وان لم يذ كر الشرط المذ كر (قوله

(٢٨) - شرواني وابن قادم - ثالث) بان التخيير ثم بالنص مع ان كل ختملة مقصودة لذاتها ولا كذلك هنا ويؤيده تعين الا غبط هنا لانهم (فان وجد بماله احدهما) كاملا (اخذ) ان لم يحصل الاخر الا غبط ولا يلزمه تحصيله وان سهل على المعتمد

ولا يجوز زهنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة اليه (ولا) يوجد بماله احدهما كاملا بان فقد كل منهما او بعض كل او بعض احدهما او
وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء او بصفة (٢١٨) الكرم (فله تحصيل ماشاء) منهما اى كله او تمامه بشراء او غيره وان لم يكن اغبط

لمشقة تحصيل الاغبط
وتعلم بما ياتي ان له ان يصعد
او ينزل مع الجبران فله في
تلك الاحوال الخمسة ان
يجعل الحقائق اصلا ويصعد
لاربع جذاع فيخرجها
وياخذ اربع جبرانات وان
يجعل بنات اللبون اصلا
وينزل الخمس بنات مخاض
فيخرجها مع خمس جبرانات
فعلم ان له فيما اذا وجد بعض
كل منهما كثلث حقائق
واربع بنات لبون ان
يجعل الحقائق اصلا فيدفعها
او بعضها والباقي من بنات
اللبون مع الجبران لكل
وبنات اللبون اصلا فيدفعها
او بعضها والباقي من الحقائق
وياخذ الجبران لكل وفيها
اذا وجد بعض احدهما كحقة
ان يجعلها اصلا فيدفعها مع
ثلاث جذاع وياخذ ثلاث
جبرانات او بنات اللبون
اصلا فيدفع خمس بنات
مخاض مع خمس جبرانات
(تنبيه) قضية كلامهم
انه فيها اذا فقدما يجوز
له جعل الحقائق اصلا ويدفع
اربعة بنات لبون مع اربع
جبرانات لا جعل بنات
اللبون اصلا ويدفع خمس
حقائق وياخذ خمس جبرانات
وجد عين الواجب هنا
فامتنع اخذ الجبران كذا
قيل وهو متجه في الثانية

ان لم يحصل الاخر الاغبط) اى والاتعين والاغبط وينبغي أو المساوى في الغبطة اى ولا يتعين ما بماله (قوله
ولا صعود) اى بالجبران (قوله والاى يوجد بماله احدهما) اى واحد منهما (قوله او بعض احدهما) لعل الاولى
بدل هذا او احدهما وبعض الاخر فتأمل (قوله او بعض احدهما) اى او فقد بعض احدهما ولا يخفى
ان المفهوم منه انه وجد احدهما وبعض الاخر دون بعض وليس يصحح ولا مراد او عبارة شرح المنهج في
هذا المقام والاى وان لم يوجد احدهما بماله بصفة الاجزاء لم يوجد شيء منهما او وجد بعض كل
منهما او بعض احدهما او وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله او بعض
احدهما السكونه في شرح المنهج عبر بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بالقد علم يصب المقصود
فتأمل اقول الشارح اصلا هذا المحل طب (قوله في تلك الاحوال الخمسة) اى المذكورة بقوله فان
فقد كل منهما الخ (قوله مع الجبران لكل) اى من الباقي (قوله كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا
القول فانه قال وظاهر انه يجوز له ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الى اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع
جبرانات ثم قال وكلامهم يقتضى ذلك (قوله عن الآخر) كانه اعتراف عما ذكر قبل التنبيه ان يصلح فيه احد

وأما الاولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضى ما ذكر فيها لأن أحد الواجبين الخير فيهما لا يصلح للبديلة عن (قوله
الآخر بل إذا وجد هو أو بعضه فامتنع عن نفسه ثم يكمل من غيره وفيما إذا كان له أربع مائة لم يخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون

إذ لا تشقيص لأن كل مائتين أصل براسها ولا يشكك عليه ما يأتي من تعين الاغبط لحل هذا غلي ما إذا استويا في الاغبطية او كان في اجتماع الحقائق وبنات اللبون أغبطية ويأتي أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الاغبط للفقراء) أي الاصناف وغلب الفقراء منهم لكن أكثرهم وشهرتهم لان استواءهما في القدرة عليهما كوفي وجودهما الآتي ويرد بوضوح الفرق وليس له (٢١٩) فيما ذكر أن يصعد أو ينزل الدرجتين كان يجعل بنات اللبون أصلا

(قوله إذ لا تشقيص الخ) أي بخلاف ما مر في المائتين معنى (قوله ما يأتي من تعين الاغبط) أي وهو لا يكون إلا احدهما شرح الروض اه نسيم (قوله لحل هذا) أي ما هنا (قوله على ما إذا استويا) أي كل واحد من الفرضين والمجتمع منهما (قوله وما يأتي) أي في شرح فالصحيح الخ (قوله لان استواءهما في القدرة الخ) عبارة المغنى والنهاية لان استواءهما في العدم كاستواءهما في الوجود وعند وجودهما يجب إخراج الاغبط كما سيأتي اه (قوله بوضوح الفرق) وهو ان في تكليف الاغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا ع ش (قوله فيما ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله تعين الاغبط) أي وان كان المال محجور عليه ع ش (قوله أي لا نفع) إلى المتن في النهاية الا قوله بان كان إلى وانما تخير (قوله إن كان من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا في بقوله فان قلت بنا في الاغبط هنا الخ سم (قوله بان كان الخ) تصوير للانفع اول للاغبط والمآل واحد (قوله إذ لا مشقة الخ) تعليل للتمتع (قوله وانما تخير) رد الدليل مقابل الصحيح (قوله فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين درهما سم (قوله وفي الصعود الخ) عطف على في الجبران (قوله والنزول) أي بينهما سم عبارة النهاية وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله اه (قوله اولي) أي لا واجب سم عبارة البصري أي ثم لا متعين اه (قوله إن تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولي سم (قوله لان الجبران الخ) متعلق بقوله وانما تخير في الجبران (قوله واحد الفرضين الخ) بالنصب عطف على الجبران (قوله ولا مكان الخ) متعلق بقوله وانما تخير في الصعود والنزول (قوله أي الاغبط) إلى قول المتن وقبل في النهاية الا قوله مالم يعتد إلى المتن وقوله لان القصد إلى ويجوز وكذا في المغنى الا قوله لا من الماخوذ وقوله لا بنصف حقة قول المتن (ان دلس او قصر الساعي) او يصدق من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك او تقصير الساعي ع ش (قوله ولو في الاجتهاد) أي بأن أخذه عالما بالحال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ما ذا مغنى ونهاية عبارة شرح المنهج بان لم يجتهد وان ظن انه الاغبط اه من غير اجتهاد (قوله فرد عينه الخ) أي فيلزم المالك إخراج الاغبط ويرد الساعي ما أخذه ان كان باقيا وبدله ان كان تالفانهاية ومغنى قال ع ش هل ذلك البديل من ماله لتقصيره بعدم التحري او من مال الزكاة فيه نظر والاقرب الاول للعلة المذكورة اه قول المتن (والاصح الخ) والثاني لا يجب بل يسن لان المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب معه شيء اخر كما إذا أدى اجتهاد الساعي إلى اخذ القيمة بان كان حنفيا فانه لا يجب معها شيء اخر مغنى ونهاية (قوله مالم يعتد الخ) هلا قدم

الواجبين عن بعض الآخر لكن قد يتوجه أنه حيث صلح للبديلة في البعض فليصلح في الكل والاحتاج لفرق واضح (قوله ولا يشكك عليه ما يأتي من تعين الاغبط) قال في شرح الروض وهو لا يكون الا احدهما (قوله مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ (قوله إن كان من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا في بقوله فان قلت بنا في الاغبط هنا الخ (قوله وانما تخير فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين درهما (قوله والنزول) أي بينهما (قوله والاغبط فيهما اولي) أي لا واجب (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولي (قوله مالم يعتد الساعي الخ) هلا قدم هذا غقب قوله ولا يجزى غيره فتامله (قوله

الجبران ثم في الذمة فتخير دفعه كالسكفارة وأحد الفرضين هنا متعلق بالعين فروعيت وصاحبة مستحقة ولا مكان تحصيل الفرض هنا بينه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزى غيره) أي الاغبط (ان دلس) المالك بان اخفى الاغبط (او قصر الساعي) ولو في الاجتهاد في أهم الأغبط فرد عينه ان وجد ولا قيمة له (والا) بدلس ذاك ولا قصر هذا (فيجزى) عن الزكاة لان رده مشق (والاصح) بناء على الاجزاء مالم يعتد الساعي حل اخذ غير الاغبط بفرض الامام له ذلك لاجراء غير الاغبط حينئذ (وجوب قدر التفاوت) بينهما وبين الاغبط

ويصعد لخمس جذاع ويأخذ عشر جذرات او الحقائق أصلا وينزل الاربع بنات مخاض ويدفع ثمان جذرات لكثرة الجبران مع إمكان تقليله ومن ثم لورضى في الاول بخمس جذرات جاز (وان وجدتهما) بماله بغير صفة الاجزاء فكالعدم كما مر أو بصفته حال الإخراج ولا انظر لحال الوجوب كما علم بما مر فيما إذا وجد بنت المخاض قبل الإخراج نعم لا يبعد أن يأتي هنا نظير بحث الاسنوي السابق من انه لو قصر حتى جنى تلف الاغبط لم يجزئه غيره (فالصحيح تعين الاغبط) أي الانفع منهما إن كان من غير الكرام إذ هي كالمقدمة كما بحثه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه بان كان أصاح لهم لزيادة قيمة أو احتياجهم لنحو در أو حرث أو حمل إذ لا مشقة في تحصيله وانما يخبر فيما يأتي في الجبران وفي الصعود والنزول والاغبط أولى ان تصرف لنفسه لان

إذا كانت الاغبطية بزيادة القيمة لانه لم (٢٢٠) يدفع القرض بكامله فاذا كانت قيمة احد القرضين اربعمائة والآخر اربعمائة وخمسين واخرج

الاول رجع عليه بخمسين (ويجوز اخرجه) دنانير او (دراهم) من نقد البلد وان امكنه شرا كامل لان القصد الجبر لا غير وهو حاصل بها وهذا أظهر من وجوه اخرى علل بها لانها كلها مدخولة كما يظهر بتأملها ويجوز ان يخرج بقدره جزءا من الاغبط لا من الماخوذ فلو كانت قيمة الحقائق اربعمائة وبنات اللبون اربعمائة وخمسين واخذ الحقائق فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين تحصيل شقص به) من الاغبط ومن (ومن) لومه بنت مخاض فعدمها وابن لبون في ماله وامكنه تحصيلهما (وعنده بنت لبون دفعها) ان شاءم (واخذ شاتين) بصفة الاجزاء لان رضى ولو بذكروا احدلان الحق له (او عشرين درهما) لاسلامية نقرة اى فضة خالصة وهى المراد بالدرهم حيث اطلق نعم لولم يحدها وغلبت المعشوشة جاز بناء على الاصح من جواز التعامل بها لخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب اما اذا وجد ابن لبون فلا يجوز بنت لبون الا اذا لم يطلب جبرانا كاسر (او) لومه

هذا عقب قوله ولا يجزى غيرهما فقام له سم (قوله اذا كانت الاغبطية الخ) خرج بذلك ما اذا كانت بغير ذلك بما تقدم سم (قوله بزيادة القيمة) اى والا فلا يجب معها شىء كما قاله الراعى نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) تعليل للاصح (قوله احد القرضين) اى كالحقائق (قوله والاخر) اى كبنات اللبون نهاية (قوله دنانير او دراهم الخ) قضيته ان غيرهما لا يجزى وان اعتيد تعامل اهل البلد به ولعله غير مراد وان التعبير بهما للغالب فيجوز غيرهما حيث كان هو نقد البلد ويقتضيه اطلاق قول المحلى ومرادهم بالدرهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عميرة ما نصه اى لا خصوص الدراهم وهى الفضة عش اقول وكذا يقتضيه قول الشارح الا ترى لان القصد الخ (قوله من الاغبط) اى لانه الاصل نهاية (قوله فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون) وظاهر ان محله حيث لم يتفاوت التقويم بين الصحيح والكسر ولا فينبغى ان يزداد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهم ما الضعف الرغبة في الكسر ويشمله قوله آفنان يخرج بقدره جزءا فليتأمل حق التامل بصرى (قوله بخمسة اتساع بنت الخ) عبارة النهاية والمغنى بخمسين وبخمسة اتساع الخ اه (قوله لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون الخ) اى ونسبة الخمسين للتسعين خمسة اتساع لان تسع التسعين عشرة بجبرى (قوله وابن لبون) الى قول المتن وفي الصعود في النهاية لا قوله وامكنه تحصيلها وكذا في المغنى لا قوله نعم الى اما اذا (قوله وابن لبون) بالنصب عطفًا على الهاء (قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وامكنه الخ) بنظر وجه هذا التقييد فانه اذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعينة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو بخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاء سم ولعل لدفع ذلك النظر قال النهاية وان امكنه الخ ويحتمل سقوط ان الوصاية من قلم الناسخ (قوله بصفة الاجزاء) اى بصفة الشاة المخرجة فيمادون خمس وعشرين من الابل في جميع ما سبق وفاقا وخلافا لالان الساعى لودفع الذكرو رضى به المالك جاز قطعها نهاية (قوله لان الحق له) اى فله اسقاطه شرح المنهج قول المتن (او عشرين درهما) والحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند الميا غاليا وليس هناك حاكم ولا قوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصرة والفطرة ونحوهما زيادى (قوله لاسلامية نقرة) والدرهم النقرة يساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم اوى يساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلى لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاتين لان الكلام في شاة العرب وهى تساوى نحو احد عشر نصف فضة بل اقل وليس المراد به الدرهم المشهور حفى اه بجبرى وقد يخالفه قول الشارح كغيره وهى المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة الاسنى والنهاية او غلبت (قوله وهى) اى الفضة الخالصة معنى (قوله قدر الواجب) اى اقل اذ ارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الا ان يحسب أولا يكون له قيمة سم (قوله كاسر) اى فى شرح فان عدم بنت المخاض فان لبون قول المتن (فعدمها) اى فى ماله نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لومه سن فقده الخ) ولو صعد من بنت المخاض مثلا الى بنت اللبون قال الرركشى هل تقع كلها زكاة او بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد اخذ الجبران فى مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا وستة وثلاثين جزءا ويكون احد عشر فى مقابلة الجبران

إذا كانت الاغبطية بزيادة القيمة (ولا فلا يجب شىء) مقالة الراعى شرح مر وخرج ما اذا كانت بغير ذلك بما تقدم (وامكنه تحصيلها) ينظر وجه هذا التقييد فانه اذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وإن جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعينة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو بخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاءم ويحجب (قوله لخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب) اى اقل اذ ارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب التطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الا ان يحسب او لا يكون له قيمة

(بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين) بصفة الشاة التى فى الابل فى جميع ما مر فيها (او عشرين نهاية درهما) دفع (حتموا اخذ شاتين او عشرين درهما) كما رواه البخارى عن كتاب ابن بكر رضى الله عنه وكذا كل من لومه سن فقده

وما نزل منزلته له الصعود لا على منه ولو غير من زكاة واخذ الجبران والنزول لأسفل منه ان كان من زكاة ودفع الجبران وخرج بعدهما ما اذا وجدها
فيمتنع النزول وكذا الصعود ان طلب جبرانا ونحو المعيب والكريم هنا كعدم نظير مامروا لما منعت بنت المخاض الكريمة ابن لبون كإيم
لان الذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أعظم من الصعود والنزول (والخيار ٢٢١) في الشاتين والدراهم) وأحدهما

هو مسمى الجبران الواحد
(لدافعها) مالكاً كان أو
ساعياً لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء اخذاً ودفعاً
كما يلزم وكيله وولي رعاية
مصلحة المالك (و) الخيار
(في الصعود والنزول للمالك
في الاصح) لانهما شرعا
تخفيفاً عليه حتى لا يكلف
الشراء فناسب تخييره ولو
مع الجمع بينهما كما إذا لزمه
بنتا لبون فنزل عن احدهما
لبنت المخاض مع اعطاء
جبران وصعد عن الاخرى
لحقة مع اخذه لكن ان
وافقه الساعي وإلا اجب
هذا ما بحثه الزركشي
والذي يتجه المنع مطلقاً لان
الواجب واحد فاما ان يصعد
واما ان ينزل واما الجمع
فخرج عن القياس من غير
حاجة اليه ومحل الخلاف ان
دفع غير الاغبط والالوم
الساعي قبول الاغبط جزماً
(إلا أن تكون ابله معيبة)
بمرض او غيره فلا يجوز له
الصعود لمعيب مع طلب
الجبران إلا ان رآه الساعي
مصلحة لان الجبران للتفاوت

نهاية (قوله وما نزل الخ) عطف على الهاء (قوله وخرج بعدهما الخ) أي في موضعين (قوله ما إذا وجدها)
أي ولو معلوفة كما تقدم عش (قوله فيمتنع النزول) أي مطلقاً معنى (قوله كعدم الخ) أي فوجود
الكريمة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجود بنت مخاض كريمة العدل إلى ابن لبون نهاية ومعنى وسم
(قوله نظير مامروا) أي في شرح تعين الاغبط (قوله كإيم) أي في الماتن قبيل ولو اتفق فرضان (قوله لا مدخل
له في فرائض الابل) أي لم يجب منها ذكر واما اخذه عند فقد بنت المخاض فهو بدل عنها لا فرض عش
(قوله فكان الانتقال اليه) أي مع وجود بنت المخاض في ماله قول المتن (لدافعها) أي فيدفع ما شاء منهما وان
كان قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع للمالك فان كان الدافع الساعي راعى الاصلح كما ذكره الشارح
بقوله لكن يلزمه الخ وبقى ما لو تعرض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والولى عليه دفعاً ومصلحة الفقراء
على الساعي اخذاً فهل يراعيهم ويراعى مصلحة الفقراء فيه نظراً والذي يظهر ان الساعي ان كان هو الدافع
راعى مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وان كان الدافع هو
الولى او الوكيل وجب عليه مراعاة موكله او موليه كما يفيد ذلك قولهم والخير للدافع عش ويصرح بهذا
قول المغني والنهاية فان قيل كيف يلزمه مراعاة الاصلح والخير للمالك اجيب بانه يطلب منه ذلك فان اجابه
فذاك والاخذ منه ما يدفعه ذلك اهـ ووجبوا في جبر على اخذه عش (قوله لكن يلزمه) أي الساعي رعاية
مصلحة الخ ويسن للمالك اذا كان دافعاً اختيار الانفع لهم نهاية ومعنى (قوله اخذاً) أي للاغبط للجبران
لثلاثين ما قبله ويمكن ارادته بان فوض المالك الخير بين اخذ الشاتين واخذ العشرين اليه فلا تنافي او المراد
بالاخذ طلبه وإن لم يلزم المالك موافقته شوبرى وتقدم الجواب الاخير عن المغني والنهاية (قوله هذا
ما بحثه الزركشي) أي واقره الاسنى (مطلقاً) أي وافقه الساعي او لا (قوله ومحل الخلاف) أي قول المتن
ولا تجزى شاة في المغني وكذا في النهاية لا قوله إلا ان رآه الساعي مصلحة (قوله ومحل الخلاف) أي الذي في المتن
(قوله إلا ان رآه الساعي الخ) أي فيجوز كما اشار اليه الامام قال الاسنوى وهو متجه اسنى ومعنى وسم
وخالف النهاية فقال فلورأى الساعي مصلحة في ذلك فالوجه المنع ايضاً اخذاً بعموم كلامهم خلافاً للاسنوى
اهـ (قوله لان الجبران الخ) تعليل للمتن (قوله ومن ثم) أي لا جل ذلك التعليل قول المتن (وله صعود درجتين
الخ) أي كالمووجب عليه بنت لبون فصعد إلى جذعة عند فقد بنت لبون والحقة مغني ونهاية (قوله في جهة
الخرجة) أي التي يريد اخراجها وجمعها ما بينها وبين الواجب الشرعى بجمري (قوله فلا يصعد عن بنت
مخاض للحقة الخ) أي وإن كان فيه منفعة للفقراء لتنزيل الدرجة القربى منزلة الواجب عش (قوله
للزائد) عبارة غير الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقاً) أي تعذر الدرجة القربى او لا (قوله وصعود ونزول
الخ) أي وحكم الصعود والنزول ثلاث درجات كدرجتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقدها والحقة
وبنت لبون بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض جذعة عند فقد ما بينهما ياخذ
ثلاث جبرانات مغني ونهاية (قوله كما ذكر) أي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

(قوله كعدم نظير مامروا) أي فوجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول (قوله أو ساعياً لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء الخ) لو تعارض رعاية الساعي مصلحة الفقراء اخذاً ورعاية الوكيل او الولي مصلحة المالك دفعاً
(قوله ان دفع غير الاغبط) يفيد جواز غير الاغبط (قوله إلا ان رآه الساعي مصلحة) نقله الاسنوى عن اشارة
الامام اليه وقال انه متجه (قوله كما ذكر) أي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو عدل لسليم مع طلب الجبران جازوله النزول لمعيب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ونزول درجتين
مع) دفع (جبرانين) كما إذا أعطى بدل الحقة بنت مخاض (بشرط تعذر درجة) قربى في جهة الخرجة (في الاصح) فلا يصعد عن بنت المخاض
للحقة ولا ينزل عن الحقة اليها إلا عند تعذر بنت لبون لا مكان استغناء عن الجبران الزائد نعم لو صعد درجتين ورضى بجبران واحد جاز قطعاً
مطلقاً وصعود ونزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كما ذكر وخرج بقولنا في جهة الخرجة ما لو لزمه بنت لبون

فقدما والحققة لله الصعود للجدعة واخذ جبرائيل وإن كان غنده بنت مخاض لانها وإن كانت اقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجدعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي مالها خمس سنين كاملة (بدل جدعة) فقدما (على أحسن الوجهين) لانها ليست من أسنان الزكاة (قلت الاضح عند الجمهور الجواز والله أعلم) لانها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت كجدعة بدل حق ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصاله انتفاء

نيابتها ولا تعدد الجبران باخراج ما فوقها لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة كافي الاضحية أما إذا لم يطلب جبرائيل يجوز جزما (ولا تجزى ثمانية وعشرة دراهم) عن جبران واحد لان الحديث اقضى التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزى مخرطة ثالثة كما لا يجوز في كفارة مخيرة اطعام خمسة وكسوة خمسة نعم ان كان الاخذ المسالك ورضى بالتفريق جاز لان الحق له (وتجزى شاتان وعشرون لجبرائيل) لان كلا مستقل فاجبر الآخر على القبول (ولا شيء في (البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع) وهو (ابن سنة) كاملة لانه يتبع امه في المسرح وتجزى تبعة بالاولى (ثم في كل ثلاثين تبيع) وفي (كل اربعين مسنة) واستغنى بهذا عما يوجد في بعض النسخ وفي اربعين مسنة وهي ما (لها سنتان) كاملتان لتكامل اسنانها ويجزى تبيعان بالاولى وبحث ان في كل اربعين تبيعا تبيعا الظاهر انه وهم لان المخرج عنه حيث كان في سن تجب فيه الزكاة لا نعتبر موافقة منه للخروج وسياتي

القربي في جهة المخرجة وظاهر أن المراد بالقربي في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعددت إحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقييله سم (قوله ولا يتعدد الجبران الخ) أي فغاية درجات الصعود مع الجبران أربع بان يصعد من بنت المخاض إلى الثنية فيأخذ أربع جبرائيل وغاية درجات النزول ولا يكون إلا مع الجبران ثلاث بان ينزل من الجدعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرائيل بحجري (قوله لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة الخ) أي دون ما فوقها ولان ما فوقها تنهاى نموها أسنى ونهاية وقضية هذا التعليل أن الساعى لا يجبر على قول ما فوق الثنية مطلقا لكن قول لم ولا يتعدد الجبران الخ قد يقتضى انه يجبر عليه بجبران واحد فليراجع قول المتن (ولا تجزى ثمانية وعشرة دراهم الخ) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا بذلك لان الحق لله تعالى سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله نعم إن كان الاخذ المالك الخ) أي بخلاف الساعى كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا عصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والاقرب المنع نظر الاصل وهذا عارض نهاية قال عس ويجزى ذلك في كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكتفى وارضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتي لبون ونصفا مع حقتين فيما لو اتفق فرضان اه (قوله لان الحق له) أي وله إسقاطه بالكلية مغنى ونهاية قول المتن (ويجزى شاتان وعشرون الخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيره ما لاخر فهل يتمتع نظر القصد ما لا يصح شرعا لا يبعد الامتاع فليحذر بصرى (قوله لان الحديث) إلى التنبيه في النهاية والمغنى إلى قوله واستغنى إلى وهي وقوله وبحث إلى وذلك (قوله لان كلا مستقل الخ) ولو توجه عليه ثلاث جبرائيل فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين درهما وعن أخرى شاتين او عشرين درهما جاز مغنى (قوله لانه يتبع الخ) أي سمي بذلك لانه الخ نهاية (قوله وتجزى تبعة) أي وإن كانت اقل قيمة منه لرغبة المشركى في الذكور لغرض تعلق بهاعش (قوله عما يوجد في بعض النسخ) أي قبل قوله ثم في كل الخ (قوله لتكامل اسنانها) أي سميت بذلك لتكامل الخ نهاية (قوله بالاولى) عبارة النهاية والمغنى على الاصح (قوله تبيعا تبيعا) الاول تمييز والثاني لإسم ان سم (قوله الظاهر انه وهم الخ) وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة وعبارتها ولو ملك إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور انه يجب ثلاث جبرائيل وفي الحاوى وجه انها تكفيه وحدها حذر امن الاجحاف وليس بشيء اه فالبحث المذكور إنما يتخرج على الوجه المرجوح بصرى (حيث كان في سن الخ) أي كافي الاتبعة سم (قوله يجب فيه الزكاة) الجملة صفة سن (قوله لا نعتبر الخ) خبر ان (قوله موافقة سنة للخروج) لعل الانسب موافقة المخرج له فيه (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله لا يتغير إلا بزيادة عشرين الخ) أي في ستين بقرة تبيعان وفي سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبع نهاية ومغنى (قوله في مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة اتبعة) أي يتفق فيه فرضان مغنى (قوله تفصيل ما مر الخ) أي من خلاف وتفرع مغنى (قوله هنا) أي في زكاة البقر نهاية (قوله

القربي في جهة المخرجة وظاهر أن المراد بالقربي في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعددت إحداهما دون الأخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقييله سم (قوله في المتن ولا تجزى ثمانية وعشرة دراهم) ظاهره وان انحصر المستحقون ورضوا بذلك لان الحق لله تعالى سم (قوله وبحث ان في كل اربعين تبيعا تبيعا) الاول تمييز والثاني اسم ان (قوله حيث كان في سن تجب فيه الزكاة)

في رد إشكال إخراج الصغير ما يصرح بذلك وذلك للخبر الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الأربعين لا يتغير إلا كما بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة ويأتى فيها تفصيل ما مر في الماتنين إلا أنه لا جبران هنا كالغنم لعدم وروده (ولا شيء في (الغنم حتى تبلغ اربعين فثاة جدعة ضان او ثنية معز وفي مائة واحدى وعشرين شاتان او في (ماتنين

رواه البخارى (تنبيه)
اكثر ما يتصور من الوقف
في الابل تسعة وعشرون
ما بين إحدى وتسعين ومائة
واحدى وعشرين وفي
البقر تسع عشرة ما بين
اربعين وستين وفي الغنم
مائة وثمانية وتسعون ما بين
مائتين وواحدة واربعائة
(فصل) في بيان كيفية
الاخراج لما مر وبعض
شروط الزكاة (ان اتحد
نوع الماشية) كان كانت
لأبله كلها أرحبية أو مهرية
أو بقره كلها جواميس أو
عرايا أو غنمه كلها أضأن أو
معزا (أخذ الفرض منه)
وهذا هو الأصل نعم ان
اختلفت الصفة مع اتحاد
النوع ولا نقص وجب
اغبطها كالحقاق وبنات
اللبون فيما مر ولا نظر
لامكان الفرق بان الواجب
ثم اصلان لانه لا يلزم
القياس انه لا حيف على
المالك في المسئلتين فلا ينافي
هذا الفرق الا في خمس
وعشرين معيبة وفارق
اختلاف الصفة هنا
اختلاف النوع بانه اشد
فان قلت ينافي الاغبط هنا
ما ياتي انه لا يؤخذ الخيار
قلت يجمع بحمل هذا على
ما اذا كانت كلها خيارا
لكن تعدد وجه الخيرية
فيها او كلها غير خيار بازل
يوجد فيها وصف الخيار

كما في كتاب الصديق رضى الله عنه (الخ) ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان
واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدن لزمته الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدن وفي كل اربعين لا تلمه إلا
شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لزمته الزكاة أى ويدفع زكاته
للامام لانه الذى له نقل الزكاة ويقال مثله فيما ياتي اه عبارة شيخنا فان اجتمع المستحقون في البلدن
اعطاها الشاة في هاتين المسئلتين وإلا اعطاها للامام وهو يعطيها لمن شاء لان له نقل الزكاة اه
(فصل في بيان كيفية الاخراج) (قوله) وبعض شروط الزكاة) إنما قال ذلك لانه تقدم من شروطها
كونها نعمًا وكونها نصابا ع ش قول الماتن (نوع الماشية) سميت بذلك لرعيها وهي تمشى نهاية ومعنى
(قوله كان كانت) إلى قوله فان قلت ما وجه الخ في النهاية إلا قوله ولا نظر إلى فان قلت وقوله وقدم إلى
وذلك وقوله واخرج هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا في المغنى إلا قوله فان قلت إلى الماتن (قوله أرحبية)
نسبة إلى أرحب بالمهماتين والموحدة قبيلة من همدان (قوله أو مهرية) بفتح الميم أى وسكون الهاء نسبة
إلى مهرة بن حيدان أبو قبيلة أسنى وكردى قول الماتن (أخذ الفرض منه) أى من نوعه لا من خصوص ماله
ع ش (قوله وهذا هو الأصل) تمهيد لما ياتي من تصحيح تفريع فلو الخ على ما قبله (قوله نعم) إن اختلفت
الصفة) أى بان تفاوتت في السن مغنى ولعل الباء بمعنى السكاف (قوله ولا نقص) وانسابه في الزكاة خمسة
المرض والعيب والذكورة والصغر ودرامة النوع بان كان عنده من الماشية نوعان احد هماردى وكردى
(قوله وجب اغبطها) أى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمغنى
والأسنى فعامة الاصحاب كما في المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفعها اه قال ع ش أى انفع
الموصوفين بالصفات المختلفة وينبغى ان ياتي هذا نظير ما تقدم من انه لا يجوزى غيره إن دلس المالك او قصر
الساعى الخ اه (قوله كالحقاق وبنات اللبون) أى قياسا على وجوب الاغبط هناك (قوله ولا نظر لامكان
الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله ثم) أى فيما مر سم (قوله فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق
مفعوله سم عبارة السكردى أى لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق الآتى اه (قوله وفارق اختلاف
الصفة) أى حيث رجب معه الاغبط (قوله اختلاف النوع) أى الاق حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة
شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع ففي لزوم الاخراج من
اجودها زيادة إجحاف بالمالك انتهت لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى
شرطه سيان فأى إجحاف فى الاخراج من اجودها فضلا عن زيادته لا نأمنع انهما سيان وهو ظاهر سم (بانه)
أى اختلاف النوع كردى (قوله ينافي الاغبط هنا) أى وجوب الاغبط عند اختلاف الصفة (قوله ما ياتي)
أى عن قريب فى قوله ولو كان البعض ارد الخ (قوله وقدم) أى فى شرح تعين الاغبط (قوله وذاك) أى
وحمل ما ياتي قول الماتن (عن ضان) هو جمع مفردة للمذكر ضائن والدوئث ضائفة بهجرة قبل الزمن ومعنى
وزيادى قول الماتن (معزا) هو بفتح العين وسكونها جمع مفردة للمذكر معزول والدوئث معزولة والمعزى بمعنى
المعزوه هو منون منصرف فى التشكير إذ الفقه لا يلاحظ لالتنايت مغنى وع ش قول الماتن (جاز فى الاصح) هذه

أى كما فى الاتبعة

(فصل فى بيان كيفية الاخراج الخ) (قوله وجب اغبطها) أى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع
هنا (قوله وبنات اللبون) قال فى شرح الروض نقله فى المجموع عن العمرانى عن عامة الاصحاب (قوله ثم)
أى فيما مر (قوله ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله (قوله وفارق اختلاف الصفة) أى
حيث رجب معه الاغبط (قوله اختلاف النوع) أى الاق حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة شرح الروض
ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع ففي لزوم الاخراج من اجودها زيادة
إجحاف بالمالك اه لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه سيان فأى إجحاف

الاقى وقدمر أن الاغبطية لا تنحصر فى زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ
(فلو أخذ) الساعى أو أخرج هو بنفسه (عن ضان معزاً أو عكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(أجاز في الاصح) لاتحاد الجنس ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر (بشرط رغبة القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد أو اتحد قيمة الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تستوى قيمة ثنية المعز وجذعة الضان وتبيع العرب وتبيع الجواميس ودعوى أن الجواميس دائمة تنقص عن قيمة العرب بمنوعة ولو تساوت قيمتنا الأرحبية والمهرية أجزأت أحدهما عن الأخرى قطعاً على ما قيل وكان الفرق أن التمايز بين الضان والمعز والعرب (٢٣٤) والجواميس أظهر جري فيهما الخلاف تنزيلاً لهذا التمايز منزلة اختلاف الجنس بخلاف

الأرحبية والمهرية فإن قلت ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقضى عدم الأجزاء مطلقاً قلت وجه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأصل كما تقرر لا لانحصار الأجزاء فيه (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) وكارحبية ومهرية وجواميس وعرب (ففي قول يؤخذ من الأكثر) وإن كان لاحظ خلافه تغليباً للغالب (فإن استويا فالأغبط) هو الذي يؤخذ أي لأنه لا مرجح غيره وقيل يتخير المالك (والأظهر أنه) أي المالك (يمخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة) رعاية للجانبين (فاذا كان) أي وجد (ثلاثون عنزاً) وهي اثني المعز (وعشر نعجات) ضانا (أخذ عنزاً أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز) بجزئة (وربع نعجة) بجزئة وفي عكسه ثلاثة أرباع نعجة وربع عنز والخيرة للمالك كما أفاده المتن لا للساعي فعنى قوله أخذ أي أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال في الأبل والبقر فلو كانت قيمة عنز بجزئة دينار أو نعجة بجزئة

الصورة ليس من اختلاف النوع إلا في قوله وإن اختلف الخ لأن ما هنا مفروض فيما إذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه ع ش (قوله لاتحاد الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعة ضان عن أربعين من المعز وثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة نهاية (قوله تعدد الخ) أي المخرج (قوله قيمة الواجب) مفعول تساوى (قوله ودعوى أن الجواميس الخ) عبارة النهاية وقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس لم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمنه وإلا فقد يزيد قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب في زمانها (قوله وكان الفرق) أي بين الأرحبية والمهرية وبين نحو المعز والضان حيث اختلف في الثاني دون الأول كردى (قوله ما وجه تفرع فلو الخ) يجوز كون الفاء في فلو مجرّد للعطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال ع ش ولو عبر بالواو كان أظهر اه (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المخرج عليه وبما جعل التفرع قرينة الإرادة سم وفيه أن عدم صحة المعنى لا يصلح أن يكون قرينة (قوله كما تقرر) أي حيث قدر قوله وهذا هو الأصل عقب قول المصنف أخذ الفرض منه (كارحبية) إلى قوله نعم في النهاية وكذا في المغنى لإلا قوله كما أفاده إلى فلو كانت (قوله تغليباً للغالب) أي اعتباراً بالغلبة مغنى (قوله وهي أثني المعز) تقدم أن أثني المعز معز فالعنز والماعزة مترادفان ع ش (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من أخذ سم عبارة المغنى لو عبر المصنف بأعطى دون أخذ لكان أولى لأن الخيرة للمالك اه (قوله كما أفاده المتن) أي بقوله يخرج ماشاء وقوله أي أخذ ما اختاره المالك أي بدليل ماشاء (قوله فكذا يقال في الأبل الخ) فلو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشر مهرية أخذ منه على الأظهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية نهاية (قوله نعم) إلى قوله أي مع اعتبار الخ في الأسنى مثله (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لاختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيهما وذلك أن لم يؤكد اعتبار القيمة ما نفاه سم قول المتن (ولا تؤخذ مريضة الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر والرداء فقال ولا تؤخذ الخ (قوله بما يرد) إلى قوله كذا عبروا في النهاية لإلا قوله فلو ملك إلى ويؤخذ (قوله بما يرد به المبيع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه كردى على ما فصل (قوله أي المراض الخ) أي بأن تمحضت ماشيته منها نهاية ومغنى (قوله ولو كان البعض) أي من المراض أو المعيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم أخرج من أجود النوع فيما مر أنفاً إلا أن

في الأخراج من أجودها فضلاً عن زيادته لأننا نمنع أسهاسيان وهو ظاهر (قوله ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقضى الخ) يجوز كون الفاء في فلو مجرّد للعطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المخرج عليه وبما جعل التفرع قرينة الإرادة (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من أخذ م (قوله كما أفاده المتن) أي بقوله يخرج ماشاء (قوله أخذ ما اختاره المالك) أي بدليل ماشاء (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر) أي لاختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيهما وذلك أن لم يؤكد اعتبار القيمة ما نفاه (قوله ولو كان البعض) أي من المراض والمعيبات (قوله إخراج الوسط) لم أخرج من أجود النوع فيما مر أنفاً إلا أن يفرق بأن أخذ الأجلود ثم باعتبار القيمة لاختلاف

دينارين لزمه في المثال الأول عنز أو نعجة قيمتها دينار وربيع وقس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة في كل نوع أخرج يفرق من أي نوع شاء لكن من أجوده أي مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به المبيع عطف عام على خاص للنهي عن ذلك رواه البخاري (الأمثلة) أي المراض أو المعينات لأن المستحقين شركاؤه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط في المعيب ولا يلزمه الخيار جمعاً بين الحقين فلو ملك خمساً وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الأجلود وأخرى دونها تعينت هذه لأنها الوسط

يفرق بأن أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجحف
وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة ايضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر انفا بخلافه هنا سم
(قوله بخلافه هنا) بحرر هنا لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا سم وقد يجاب اخذا
مما قدمه الشارح في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بان اختلاف المعيب اشد فلو أخرج الاعلى
منه أجحف (قوله) ويؤخذ ان لبون خنثى عن ابن لبون (الخ) لم يبين وجه اجزائه هنا ولعله انه لا يتخلو من
الذكورة والانوثة فان كان أنثى قم وأرقى من بنت المخاض وإن كان ذكر أجزأ عن بنت المخاض بخلافه في
البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والانوثة ع ش (قوله) ولو انقسمت ماشيته (الخ) اى واتحدت
نوعا نهاية ومعنى (قوله) نصفها سليم (الخ) وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين جزءا من
اربعين جزءا من قيمة مريضة او معيبة وبجزء من اربعين جزءا من قيمة صحيحة وذلك دينار ورربع عشر دينار
وعلى هذا فقس نهاية ومعنى (قوله) تؤخذ سليمة بقيمة نصف سليمة (الخ) ولو لم توجد في ماله صحيحة تفى قيمتها
بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة اربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من اربعين
فقيمة الصحيحة المجزئة احدى اربعين درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فيما لو
انقسمت ماشيته لصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة بالقسط ع ش (قوله) اخذ صحيحة بالقسط مع مريضة
هذا التعبير محل تأمل فليراجع وليحرر والذي رايت بخط بعض الافاضل نقلا عن شرح المذهب بصحيحة
ومريضة بالقسط وهو الذى يظهر وقول الشارح فوجه الخ لا يخفى ما فيه على التبيين والحاصل ان من تأمل
كلامهم في هذا المحل ادنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط يقطع بان صواب العبارة ما تقدم عن شرح المذهب
ويعلم ما وقع فيه الشارح رحمه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح العباب للنور بن عراق مانعه وإن كان الكامل
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة اى بالتقسيم كفى المجموع بحيث تكون
نسبة قيمة المخرج الى قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الى النصاب رعاية للجانبين انتهى اه بصرى وفي سم
ما يوافق (قوله) كذا عبروا به اى قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله) مع اختلاف
مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب العيب (قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله) او صحيحتان) عطف على
قوله بنت لبون صحيحة (قوله) بان تكون نسبة قيمتهما (الخ) اى بان تكون كل واحدة منهما باربع

النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجحف وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا
وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر انفا بخلافه هنا وقد يشك على اخذ الا غبط المتقدم اول الفصل وجوابه
ما اشير اليه ثم (قوله بخلافه هنا) بحرر لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا اه
(قوله) كذا عبروا به اى قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة (قوله) فوجه ان القيمة (الخ) فيه بحث
لان من لازم تقسيط الصحيحة التقسيط على المريضات لانها تقسط على الصحيحة وعلى المريضات بان تساوى
جزأ من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة وخمسة وسبعين جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة مريضة فلو منع
اختلاف مراتب المرضى التقسيط لمنعه هنا فليتأمل فلما منع من تقسيط المريضة ايضا بان تساوى خمسة وسبعين
جزأ من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة فليتأمل ثم رأيت في العباب في نظائر هذا المثال مانعه وإن كان الكامل
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة بالتقسيم اه وظاهره اعتبار التقسيط في
المريضة ايضا وهو ظاهر لكن اعترضه الشارح في شرعه بان كان ينبغي ان يجعل بالتقسيم عقب كاملة
ويؤخر ناقصة عنه لانه قيد في الكاملة فقط كما علم عما تقرر قال وكأنه تبع قول المجموع مريضة وصحيحة بالقسط
والفرق بين العبارتين ظاهر فان بالقسط في هذه متعلق بما يابيه فقط وهو صحيحة وفي عبارة المصنف متعذر
ذلك اه وفيه نظر ظاهر لما ذكرنا من تقسيط الصحيحة يستدعى تقسيط المريضة فليتأمل (قوله) مع
اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف (قد تمنع هذه التفرقة) (قوله) او صحيحتان اخذنا مع رعاية القيمة قال

ولما لم يجز الاول كإعبط
في الحقائق وبنات اللبون
لأن كلاً ثم أصل منصوص
عليه ولا حيف بخلافه هنا
ويؤخذ ان لبون خنثى عن
لبون ذكر مع أن الخنوثة
عيب في المبيع ولو انقسمت
ماشيته لسليمة ومعيبة
أخذت سليمة بالقسط ففي
أربعين شاة نصفها سليم
ونصفها معيب وقيمة كل
سليم ديناران وكل معيبة
دينار تؤخذ سليمة بقيمة
نصف سليمة ونصف معيبة
بما ذكر وذلك دينار ونصف
ولو كانت المنقسمة سليمة
ومعيبة ستا وسبعين مثلاً
فيها بنت لبون صحيحة أخذ
صحيح بالقسط مع مريضة كذا
عبروا به وظاهره أن وعليه
المريضة لا يعتبر فيها قسط
فوجه أن القيمة تنضبط مع
اختلاف مراتب الصحة
لا مع اختلاف مراتب
العيب او صحيحتان أخذتا
مع رعاية القيمة بأن تكون
نسبة قيمتهما الى قيمة الجميع
كذلك استدل الى الجميع (ولا
ذكر)

لان النص ورد بالاناث (الا اذا وجب) كابن لبون او حق في خمس وعشرين ابلا عند فقد بنت المخاض وكجذع او ثني فيما دونها وكتبيع في ثلاثين بقرة (وكذا) يؤخذ الذكرا فيما (لو تمحضت) ماشيته غير الغنم (ذكورا) وواجبها في الاصل اثني (في الاصح) كما تؤخذ معيبة من مثلها نعم يجب في ابن لبون اخذ في ست وثلاثين ان يكون أكثر قيمة منه في خمس وعشرين لثلاثي سوي بين النصب ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة الماخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي خمسان وخمس خمس اما الغنم فكذا على وجه والاصح اجزاء الذكرا عنها قطعا وخرج بتمحضت مالوا انقسمت الى ذكور واناث فلا يؤخذ عنها الا الاناث كالمتمحضات اناثا لكن الاثني الماخوذة في المختلطة تكون دون الماخوذة في المتمحضات لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها فان تعدد واجبها وليس عنده الاثني واحدة جازاخراج ذكر معها وايراد هذه على المتن نظرا الى انها لم تتمحض

وسبعين جزأ من ستة وسبعين جزأ من قيمة مريضة وبجراين من ستة وسبعين جزأ من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحةين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخرجهما بل له تحصيل صحيحتين يكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة سمى اى فان لم يجد هافرق قيمتهما كما ياتي و مر (قوله لان النص) الى قوله فان لم توجد في المغنى الا قوله وواجبها في الاصل اثني وكذا في النهاية الا قوله على وجه الى قطعا وقوله في غير الغنم (قوله او حق) اى او ما فوقه اسنى (قوله وكجذع) اى من الضان (او ثني) اى من المعز سمى (قوله وكتبيع الخ) اى وتبيعين بدلا عن المستنة اه كرى على بافضل (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهره ولو كانت اناثا عشا قول بل هو متعين ولا التكرار مع قول المصنف وكذا لو تمحضت الخ (قوله غير الغنم) اى وسناتى الغنم انما سمى قول المتن (وكذا لو تمحضت الخ) لو تمحضت ماشيته خناتى فبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكورتها وانوثتها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها وجرم بذلك في العباب سمى واقره الشوبرى وعش (قوله في الاصل) لعلمه اراد به على ما اقتضاه اطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) اى من الماخوذ في خمس الخ (قوله فلو كانت قيمة الماخوذ) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية كذا افاده المحشى سمى والا قرب ان الماخوذ في خمس وعشرين اقل ما يصدق عليه اسم ابن لبون حيث لا مانع من نحو عيب فيقوم ثم يزد عليه بالنسبة بصري (قوله على الجملة الثانية) متعلق بالزيادة ومتعلق بالنسبة محذوف اى الى الجملة الاولى بجزئى (قوله فكذا) اى كالا بل والبقرة في الخلاف المتقدم (قوله والاصح اجزاء الذكرا الخ) اى حيث تمحضت ذكورا ولعل الفرق بين الغنم وغيرها ان تفاوت القيمة بين ذكورها وانثاهما يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر افوات الدر والنسل فلم ينظر واليه لتيسر تحصيل الاثني بقيمة الذكرا عشا (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط) الوجه في بيان التقسيط هنا ان يقال لو كان في الخمس والعشرين هنا خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني بجزئة تساوى ثلاثة اخماس قيمة اثني بجزئة وخمسة قيمة ذكرا بجزئى سمى (قوله فان تعدد واجبها) اى كما اثني شاة (قوله جازاخراج ذكر معها) ينبغى مع مراعاة التقسيط السابق سمى (قوله وايراد هذه) الاشارة في الروض وان كان فيها اى نعمه صحيح قدر الواجب فافوقه وجب صحيح لاثني بماله مثال اربعون شاة نصفها مراض او معيب وقيمة الصحيحة اى كل صحيحة ديناران والاخرى اى وكل مريضة او معيبة دينار لزمه صحيحة دينارون ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين اجزاه من اربعين من قيمة مريضة وجزء من اربعين من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق لاثني بماله قال في شرجة ان يكون نسبة قيمته الى قيمة الجميع كنسبته الى الجميع جمعا بين الحقين اه فقول الشارح مع رعاية القيمة أى بالنسبة المذكورة بأن تذكر كل واحد منهما بأربعة وسبعين جزء من ستة وسبعين جزء من قيمة مريضة وجزء من ستة وسبعين من قيمة صحيحة فلو زادت قيمة الصحيحةين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخرجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة (قوله كجذع) اى من الضان (قوله وثنى) اى من المعز (قوله في المتن) وكذا لو تمحضت ذكورا (لو تمحضت ماشيته خناتى فبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكورتها وانوثتها او عكسه بل يجب اثني بقيمة واحد منها وجرم بذلك في العباب (قوله غير الغنم) أى وسناتى الغنم انما سمى (قوله لو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هنا ان لو كان في الخمس والعشرين خمسة عشر اثني وعشرة ذكور وجب اثني بجزئة تساوى ثلاثة اخماس قيمة اثني وخمسة قيمة ذكرا بجزئى (قوله فان تعدد واجبها) اى كما اثني شاة (قوله جازاخراج ذكر معها) ينبغى مع مراعاة نظير التقسيط السابق

لأن هذه حالة ضرورة نظير ما مر في السام والمعجب (وفي أواخر) إذا ماتت الأموات عنها وبني حوله على حوله كما يأتي أو ملك أربعين من صغار المعزومضى عليها حول فاندفع استشكل ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعده تبايع حد (٢٢٧) الاجزاء (صغيرة في الجديد) لقول

الصديق رضى الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها والعناق صغيرة المعزوم ما لم تجذع ويحتد الساعى في غير الغنم وليحتز عن التسوية بين ما قل وكثر فيؤخذ في ست وثلاثين فصيلة فصيلة فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست واربعين فصيلة فصيلة فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهكذا والكلام فيما إذا اتحد الجنس في خمسة اربعة صغار تجب جذعة أو ثنية لأنها كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مروا كذا يقال فيما شق (ولا) تؤخذ (رب) أي حديثة عهد بنتاج ناقة كانت أو بقرة أو شاة وان اختلف اهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدها ويستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها أو إلى شهرين قولان لاهل اللغة والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى حديثة عرفا لانه المناسب لنظر

راجعة لقوله فان تعدد واجبه الخ عش (قوله لأن هذه الخ) لعل الاولى أن يقال لما تعينت الانثى لجمعة الزكاة صارت ماشيته بعد هذا كورا متمحضة فاخرج منها بقية الواجب ذكرها أو ما ملل به اشرح فقد كتب عليه الفاضل المحشى سم أنه فيه ما فيه اه أي أن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وان كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة لأن المراد لا يدفع الايراد بصري (قوله حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا سم (قوله إذا ماتت الأموات الخ) أي وقد تم حوله لنهاية (قوله ما لم تجذع) أي لم تبلغ سنة مغنى وعش (قوله وكثر) الاولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أي وأما الغنم فقد اختلف واجب أنصافها بالعدد (قوله فصيلة فوق المأخوذ الخ) ينبغى أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة المغنى والنهاية وبحل اجزاء الصغير إذا كان من الجنس فان كان من غيره كخمسة اربعة صغار أخرج عنها شاة لم يجز إلا ما يجزى في الكبار اه (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لاقعة فالقيمة ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغى ان الواجب كبيرتان بالقسط بان تساويامائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزء من صغيرتين سم (قوله وجبت كبيرة الخ) وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الاخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والنزول في الابل كما تقدم نهاية واسنى (قوله به) أي بالقسط عش (قوله كما مروا) أي في شرح ولا يتعين غالب غنم البلد كروى (قوله فيما سبق) أي فيما وجب فيه القسيط مما اختلف ماشيته نوعا وسلامة وعيبا وانما يؤذ كورا ونحوها ولم يجد ما في بالتقسيط فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) إلى قوله والذي يظهر في النهاية والمغنى الا قوله وإن اختلف إلى سميت قول المتن (رب) يضم الرام وتشديد الباء الموحدة والقصر نهاية (قوله والذي يظهر الخ) اقره عش (قوله ان العبرة بكونها الخ) قد يقال لا يعدل إلى العرف إلا عند فقد ضابط شرعى ولغوى والثاني موجود هنا قليلا مل وقد يقال لما اختلفت قول اهل اللغة ولم يظهر ترجيح احد القولين تعين المصير إلى العرف بصري (قوله بفتح فضم) أي مع التخفيف نهاية ومغنى قول المتن (وحامل) أي ولو بغير إلا قوله كذا قيل إلى فيظهر (قوله بفتح فضم) أي مع التخفيف نهاية ومغنى قول المتن (وحامل) أي ولو بغير ما كور شم وظاهره وان كان غير الماكور نجسا كالوزنى خنزير على بقرة حملت منه ويوجه بان في أحدهما الاختصاص بما في جوفها عش (قوله التي طرقها الفحل الخ) وهو المعتمد ومحل ان لم تدل قرينة على انها تحمل منه عش (قوله لغلبة حمل البهائم الخ) وبقي ما لودفع حائلا فتبين حملها هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظر والاقرب الاول فيسردا عش (قوله ولا تألم تجزى) أي الحامل (قوله وهو غير متجه) قد يقال ما روجه عدم اتجاهه بصري عبارة سم فيه نظر اه أي لأن المدار في العموم والخصوص على المفهوم وهو موجود هنا لأعلى الاستعمال والارادة سيما الخالي عن القرينة (قوله والمراد الخ) علة وبيان

(قوله لأن هذه) فيه ما فيه (قوله لأن هذه حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا (قوله فوق المأخوذ الخ) ينبغى أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يوجد لاقعة فالقيمة اه ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغى أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساويامائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزء من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

الفقهاء (وأكولة) بفتح فضم أي مسمنة للأكل (وحامل) وألحق بها في الكفاية عن الأصحاب التي طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات ولأنما لم تجزى في الاضحية لأن مقصودها اللحم ولحمها ردىء وهناك مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل إنما يكون عيبا في الآدميات (وخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف اخي

غير ما ذكره وحيتنذ فيظهر ضبطه بأن يزيد قيمة بعضهم بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو انطاح وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار (٢٢٨) التي ذكرها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها اعتبارا بالمظنة وذلك لخبر إياك وكرامهم

للبغاية (قوله غير ما ذكر) أي من الرئي والاكولة والحامل عش (قوله وأنه لا عبرة الخ) عطف على قوله ضبطه (قوله وذلك) إلى المتن في المعنى (قوله لخبر وإياك الخ) أي ولقول عمر رضي الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الرئي ولا الماخض أي الحامل ولا لخل الغنم نهاية ومعنى (قوله كاسر) أي في شرح ولا يكلف كريمة كردى (قوله لان الحامل حيوانان) أي في اخذها اخذ حيوانين بحيوان نهاية قول المتن (إلا برضى المالك) وينبغي أن محله في الرئي إذا استغنى الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حيثنذ عش قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أي بأن كان بينهما مال مملوك لهما بقدر أو غيره كان ورثاه عش (قوله في جنس) إلى قوله وقد يفهم في المعنى (قوله في جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك في غنم وبقر ونحوهما نهاية (قوله أو أقل ولا أحدهما نصاب) أي وإن لم يتم إلا بحصته من المشترك بدليل قوله الاتي لاحدهما ثلاثون انفرد بها سم (قوله ولا أحدهما الخ) قيد لقوله أو أقل و (قوله بنحو ارث) متملق باشتراك بصري (قوله وبهذا) أي بالتعليل الثاني (قوله فارتقت) أي زكاة الخلطة (قوله نظائرها) أي من كل حق محتاج إلى نية أدى عن غيره بغير اذنه فانه لا يسقط بخلاف زكاة الخلطة لأنها تجعل المالكين كالأحد كردى (قوله ونقل الزركشى الخ) اعتمده النهاية فقال وظاهر كلامهم كالخبر انه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن نقل الزركشى عن القاضي أبي محمد المروزي أن محله إذا أخرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالخبر يحول عليه أي على ما نقله الزركشى اهـ (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحدهما ف يرجع وإن لم يأذن الآخر كما سأتى ثم ذلك في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوخ التي الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه نعم يتصور فيه بنحو ما إذا كان بينهما أربعون شاة لاحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة الشاة أربعة دراهم فإن أخذت من العشرين المربعة رجع صاحب الأربعة عشر على الآخر بنصف درهم كافي شرح الروض عن ابن الرفعة سم (قوله أنه لا فرق) أي في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره كردى (قوله رجع ذلك) أي عدم الفرق (قوله ثم قد يفيدهما) إلى قوله ونصو في النهاية والمعنى إلى قوله وكان اشتركا إلى وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار إليه بقول المصنف ولو اشترك الخ وهو من نوعي الخلطة المسمى بخلطة شركة ويعبر عنها أيضا بخلطة الأعيان وخالطة الشيوخ نهاية ومعنى (قوله كتمانين) أي شاة (قوله لاحدهما ثلثان) أي والآخر ثلثها نهاية (قوله ويأتى ذلك) أي ما ذكر من الأقسام (في خلطة الجوار) وهي الثاني من نوعي الخلطة الذي أشار إليه

أموالهم نعم إن كانت ماشيته كلها خيارا أخذ الواجب منها كما مر إلا الحوامل لان الحامل حيوانان (إلا برضا المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا واطلاق أهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهما مثال (في) جنس واحد وإن اختلف النوع من (ماشية) نصاب بنحو إرث أو شراء (زكيا كرجل) كخلطة الجوار الآتية بل أولى وقد يفهم من قوله زكيا أنه ليس لاحدهما الا أفراد بالخراج بلا إذن الآخر وليس مرادا بل له ذلك والأفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد ف يرجع بعدل ما أخرجه عنه لأذن الشارع في ذلك ولأن الخلطة تجعل المالكين مالا واحدا فسلطته على الدفع المبرىء الموجب للرجوع وبهذا فارتقت نظائرها ونقل الزركشى أن محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر أن أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجع ذلك ثم قد يفيدهما الاشتراك

(قوله أو أقل ولا أحدهما نصاب) أي وإن لم يتم إلا بحصته من المشترك بدليل قوله الاتي ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها (قوله ونقل الزركشى الخ) والظاهر أن كلامهم والخبر يحول عليه أي على نقله الزركشى شرح مر (قوله أن أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعي من مال أحدهما ف يرجع وإن لم يأذن الآخر كما سأتى (قوله أن أدى من المشترك) أي اشتركا في خلطة الجوار فلعل المراد بالمشترك فيها المتجاور وهذا في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوخ التي الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب مثلا على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه بنحو ما في شرح الروض حيث قال أو تفاوت قدر المالكين

تخفيفا كتمانين بينهما سواء وتقيلا كأربعين كذلك وتقيلا على أحدهما وتخفيفا على الآخر كتمانين لاحدهما ثلثاها المصنف وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا يفيد شيئا كتمانين سواء

وأتى في ذلك خلطة الجوار
أما إذا لم يكن لأحدهما
نصاب فلا زكاة وإن بلغه
بمجموع المالكين كان انفراد
منهما بتسعة عشر واشتركا
في اثنين أو خلطا ثمانية
وثلاثين وميزاشاتين دائما
(وكذا الخلط) أى أهلا
الزكاة (مجاورة) بأن كان
مال كل معيافا لنفسه فيزيان
كرجل اجسعا ولخبر
البخارى عن كتاب الصديق
رضي الله عنه لا يجمع بين
مفروق ولا يفرق بين مجتمع
خشية الصدقة وخرج بأهل
الزكاة ما لو كان أحدا المالكين
موقفا أو لذى أو مكاتب
أو لبيت المال فيعتبر الآخر
أن بلغ نصابا زكاه وإلا فلا
(بشرط) دوام الخلطة سنة
في الحولى فلو ملك كل
أربعين شاة أول المحرم
وخلطها أول صفر لم تثبت
في الحولى الأول فإذا جاء
المحرم أخرج كل شاة وثبتت
في الحولى الثاني وما بعده
وبقائها في غير الحولى وقت
الوجوب كبدا صلاح الثمر
واشتداد الحب ونصوا
عليه مع اشتراطها قبله
وبعده أيضا بدليل اتحاد
نحو الملقح والجوين لأنه
الأصل ولأنهما غير مطردين
إذ لو ورث جمع نخلا مشمرا

المصنف بقوله الآتي وكذا لو خلط الخ ويسمى أيضا خلطة أو صاف نهاية ومعنى (قوله) ويأتى ذلك في
خلطة الجوار) كان الأولى أن يذكره قبيل المتن الآتي (قوله) كان انفراد الخ) هذا من خلطة الشيوخ
الذى فيه الكلام (قوله) الآتي أو خلط الخ) من خلطة الجوار الآتي ولذا ذكره النهاية في الكلام
عليه (قوله) أو خلط ثمانية الخ) أى أو كان ملك كل منهما عشرين من الغنم خلطًا تسعة عشر بمثلها
وتركاشاتين منفردتين نهاية ومعنى (قوله) دائما) ليس بقيد قول المتن (وكذا الوخلط مجاورة الخ)
وينبغي للولى أن يفعل في مال المولى عليه ما فيه من المصلحة له من الخلطة وعدمها قياسا على ما سياتى
في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه
فيه نظروا الأقرب الأول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل
بعقيدته فلو خلط شافعى عشرين بمثلها الصبي حنفى وجب على الشافعى نصف شاة عملا بعقيدته
دون الحنفى عشرين (قوله) ولخبر البخارى الخ) ما المعطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالاجماع
ولخبر الخ وهو ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة قديمة ما نصه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى اجماعا
ولخبر الخ ثم ضرب على اجماعا أهى فسها القلم ولم يلحق الوأو (قوله) لا يجمع بين مفروق ولا يفرق الخ)
نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعى عنهما خشية سقوطها
أو قلتهما والخبر ظاهر في الجوار ومثلها الشيوخ وأولى نهاية (قوله) وخرج بأهل الزكاة الخ) عبارة المغنى
والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد في الخليطين فلو كان أحدا المالكين موقفا الخ أه (قوله) فيعتبر الآخر) أى
نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاة) أى زكاة المنفرد نهاية ومعنى (قوله) فلو ملك الخ) عبارة النهاية
والمغنى ومحل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفراد فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرات الخلطة فان
اتفق حولا لها بان ملك كل الخ وان اختلف حولا لها بان ملك هذا غرة محرم وهذا غرة صفر وخلط غرة
شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بلغ ماله نصابا زكاه ومن
لا فلا أه وقولها فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال الكردي على بافضل أى في الحول الأول وأما
فما بعده فشاة نصفها على الأول في المحرم والآخرى على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر
عشرين بصفر وخلطها حينئذ في الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وفى كل
حول بعده عليها شاة على ذى العشرين ثلثها حوله وعلى الآخر ثلثها حوله أه (قوله) لم تثبت الخ) أى
الخلطة نهاية (قوله) المحرم) الأولى التنكير (قوله) وبقائها الخ) عطف على دوام الخلطة (قوله) عليه)
أى على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب (قوله) مع اشتراطها قبله الخ) أى قبل وقت الوجوب (وقوله)
لأنه) متعلق بنصوا والضمير لوقت الوجوب كرى (قوله) ولأنها) أى اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب
واشتراطها بعده (قوله) إذ لو ورث الخ) علة للعلة الثانية (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا الخ) عبارة العباب
وما أى وينبى على ثبوت الخلطة ما لو ورثنا نخلا مشمرا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة
حينئذ أه قال الشارح في شرحه قوله زكاة الخلطة أى خلطة الشيوخ وقوله حينئذ أى وقت الوجوب وقد
صرح صاحب الحاوى الصغير فروعها بان ما لا يعتد به حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبدا صلاح الثمر
في الثمر ومرادهم خلطة الشيوخ أما خلطة المجاورة فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم
الاتحاد في الماء الذى تسقى منه الأرض والحراث وملك النخل والجداد والجوين ونحو ذلك أه وسياق
كان كان بينهما أربعين شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة
الشاة أربعة دراهم فان أخذت من العشرين المربعة ربع صاحب الأكر على الآخر بنصف درهم قاله
ابن الرفعة أه (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا مشمرا الخ) عبارة العباب وما أى وينبى على ثبوت الخلطة ما لو ورثنا
نخلا مشمرا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة حينئذ أه وقوله زكاة الخلطة قال الشارح في
شرح أه خلطة الشيوخ وقوله حينئذ قال في شرحه أى وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوى

فانقسموا بعد الزهول منهم زكاة الخلطة لا شترأ كهم حالة الوجوب والحاصل ان مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهو في الثمر كذا في الحاوي وفروعه ومرادهم خلطة الشيوع اما خلطه المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الما والجوين (ان لا تتمين) (٢٣٠) ماشية احدهما عن ماشية الاخر (في المشرع) اى محل الشرب ولا في الدلو والانية التي

تسرب فيها ولا فيما تجتمع فيه قبل السقي وما تنحى اليه لا يشرب غيرها بان لا تنفرد احدهما بمحل لا ترد فيه الاخرى لا بان يتحد في محل واحد كما ذكر دأئها وكذا في جميع ما ياتي فعمل ان ما يعتبر الاتحاد فيه لا يشترط اتحاد بالذات بل ان لا يختص احد المالكين به وان تعدد إلا الفحل عند اختلاف النوع كما ياتي (والمسرح) الشامل للرعى وطريقه اى فيما تجتمع فيه لتساق للرعى وفيما ترعى فيه والطريق اليه لانها مسرحة في الكل (والمراح) بضم الميم اى ما واه ليللا (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكونها وقد يطلق على اللبن وهو اعنى محل الحلب المحلب بفتح الميم اما بكسرهما فهو الاناء الذى يحلب فيه ولا يشترط اتحاد كالحالب) وكذا الراعى والفحل) لكن ان اتحد النوع والام يضر اختلافه للضرورة حينئذ (في الاصح) وان استعير او ملكه احدهما (لاية الخلطة في الاصح) لان مقتضى لتأثير الخلطة هو خفة المؤنة باتحاد ما ذكر وهو موجود وان لم تنو ويشكل عليه السوم فان

كلامه هنا يصرح بأن المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار إلا أن ذكر الاقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط إنما هي لخلطة الجوار رسم (قوله فاقسموا الخ) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجوار سم اى التي فيها الكلام (قوله وان لا تتمين الخ) ويشترط في خلطة الجوار في النقد ان لا تتمين احدهما بصندوق يضع فيه كيسه ولا بحارث يجرسه له ونحوهما قال سم في شرح ابن شجاع لو كان غنمه ودائع لا تبلغ كل واحد منها نصا باجملة في صندوق واحد جميع الحول الظاهر ثبوت حكم الخلطة لا نطبق ضابطها عليه ونية الخلطة لا تشترط واما التجارة فيشترط في الجوار فيها ان لا يتميز في الدكان والحارس والجمال ومكان الحفظ من خزانة ونحوها وان كان مال كل زاوية اى ركن كافى الايعاب والاسنى والميزان والوزان والكيل والمكيال والذراع والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالان ان كرى على بافضل وما نقله عن رسم فيه توقف ان أقره ع ش أيضا إلا ان بأذن أصحاب الودائع في الجمل المذكور فانه وان لم يذكر تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة وظاهر انه لا عبرة بها إلا اذا كان بفعل او اذن المالك او الولي فليراجع (قوله ماشية احدهما) الى قول المتن والظاهر في النهاية لا قوله ولا الدلو الى ولا فيما وقوله ويشكل الى ويضروكذا في المغنى لا قوله ومن ثم الى ويصدق (قوله احدهما) اى لاجدى الماشيتين (قوله بان يتحد) اى المالكين (قوله كباقي) اى انفا في الشرح (قوله مصدر) اى وهو المراد هنا نهاية ومعنى (قوله بطاق) اى بضبطه (قوله فلا يشترط اتخاذه كالحالب) اى وكما لا يشترط اتحاد الالجز ولا خلط اللبن في الاصح نهاية ومعنى قال ع ش وكذا لا يشترط اتحاد الجز اذ قياسا على الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياسا لاشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز اه عبارة السكردى وكذا لا يشترط اتحاد الجواز وآلة الجز اه قول المتن (وكذا الراعى والفحل الخ) ويجوز تعدد الرعاة قطعا بشرط عدم انفرد كل براع والمراد بالاتحاد ان يكون الفحل او الفحول مرسله فيها تنزو على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية كل بفحل عن ماشية الاخر وان كانت ملكا لاحدهما او معارة له اولها إلا اذا اختلف النوع كضان ومعز فلا يضر اختلافه جز ما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاء كالحالب نهاية ومعنى واكثر ذلك موجود في الشرح (قوله اختلافه) اى الفحل (قوله وان استعير الخ) اى الفحل (قوله وهو موجود الخ) اى المقتضى (قوله ويشكل عليه الخ) اى على عدم اشتراط نية الخلطة ويحتمل ان مرجع الضمير التعليل المذكور (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) اى ليست موجبة للزكاة في جميع صورها بل الموجب بالنصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم الخ قال الجبرمى وحاصله ان السوم له مدخل تام في الايجاب ولذا يلزم من انتفاءه عدم الوجوب بخلاف الخلطة فانه لا يلزم من وجودها الجواب ولا يخفى ما فيه وبالجمل في هذا الفرق خفاء فليحذر الله لان يكون باطلاقها متعلقا بليست ويراد بالاطلاق موافقة الاصل بقريته ما بعده (قوله مطلقا) اى ولو بلا بقصد معنى ونهاية (قوله اويسير) بفتح السين (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) اى بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ

الصغير وفروعه بأن مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبذو الصلاح في الثمر ومرادهم خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الما الذى تسقى منه الارض والحراث وملقح النخل والجداد والجوين ونحو ذلك اه وشيأ كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار إلا ان ذكر الاقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط إنما هي لخلطة الجوار (قوله فاقسموا بعد الزهر) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجوار اه

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد من قصده إلا أن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة أو باطلاقها بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصده الاعتلاف لانه لما يوجب كان موافقا للاصل ويضر الافتراق في واحد بما ذكر او ياتي زمنا طويلا كئلانه ايام مطلقا او يسير بتمعن احدهما له او بتقريره للتفريق

ويجزى أيضا أخذ الساعى
 الواجب من مال أحدهما
 فيرجع على شريكه بحصته
 من القيمة لأن الخلطة صيرت
 المالين كالمال الواحد ومن
 ثم اجزأت نية أحدهما عن
 الآخر ويصدق فيها لأنه
 غارم (والأظهر تأثير خلطة
 الثمر والزرع والنقد وعرض
 التجارة) باشتراك أو مجاورة
 لعموم خبر ولا يفرق بين
 مجتمع خشية الصدقة ولو
 جود خفة المؤنة بالخلطة
 هنا أيضا (بشرط أن
 لا يتميز في خلطة الجوار
 (الناطور) هو بالمهمة
 حافظ النخل والشجر وحكي
 أعجابه وقيل الأول حافظ
 السكرم والثاني الحافظ
 مطلقا (والجرين والدكان
 والحارس) ذكره بعده
 الناطور من ذكر الأعم
 بعد الاختصاص على غير الخبر
 (ومكان الحفظ ونحوها)
 كما تشرب به وحرث
 ومتعهد وجداد نخل
 وميزان ومكيال ووزان
 وكيل وجمال قاله في المجموع
 ولقاط وملقح ونقاد ومناد
 ومطالب بالاثمان لأن
 المالين إنما يصيران كالمال
 الواحد بذلك واستشكل
 البلقيني الجرين وهو بحجم
 مفتوحة موضع تجفيف
 الثمار وتخليص الحب وقيل
 محل تجفيف الزبيب

أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما لو قاله الآخرى وغيره ضرا (قوله ويجزى أخذ الساعى الخ) عبارة
 المغنى والنهاية والاسنى ويجوز للساعى الأخذ من مال أحد الخليطين وإن لم يضطر إليه أى بان كان مال كل
 منهما كاملا ووجد فيه الواجب كماله الأخذ من مالهما فإن أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما
 يخصه من قيمتها لا منها غير مثلية فلو خلط مائه بمائة وأخذ الساعى من أحدهما شاتين رجع على صاحبه
 بنصف قيمتهما لا بشاة ولا بنصف شاتين فإن أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما إذ لم يؤخذ من
 كل منهما إلا الواجب لو انفرد فلو كان لزيد مائة ولعمرو وخمسون وأخذ الساعى الشاتين من عمرو ورجع بثلاثي
 قيمتهما أو من زيد رجع بالثلاث وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلاث قيمة شاتيه وعمرو بثلاثي قيمة شاتيه
 وإذا تنازع في قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر
 أربعون منها فواجبهما تباع ومسته على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعهما وعلى صاحب الأربعين أربعة
 أسباعهما فإن أخذهما الساعى من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما وإن أخذهما
 من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتهما وإن أخذ التباع من صاحب الأربعين والمستنه من الآخر رجع
 صاحب المستنه بأربعة أسباعها وصاحب التباع بثلاثة أسباعه وإن أخذ المستنه من صاحب الأربعين
 والتباع من الآخر فالمتصرف أنه لا رجوع لواحد منهما على الآخر لأن كلا منهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه
 اه (قوله فيرجع على شريكه الخ) أى كما تقدم أى وإن لم يأذن كما هو ظاهر شتم ونهاية (قوله ويصدق
 فيها) أى الشريك في القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله باشتراك) إلى قوله
 وقيل في المغنى والنهاية (قوله باشتراك الخ) متعلق بخلطة الخ (قوله أيضا) أى كوجودها في الماشية (قوله
 في خلطة الجوار) أى في الزرعة نهاية ومغنى (قوله حافظ النخل والشجر) كذا في المحلى والذى في المغنى
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والدكان) أى وبشرط أن لا يتميز في خلطة الجوار في
 التجارة والدكان وهو يضم الدال المهمة الحانوت مغنى ونهاية (قوله على غير الأخير) والآخر هو قول
 القيل على احتمال الأعجام قول المتن (ومكان الحفظ) أى كخزانة ولو كان مال كل بناحية منه نهاية ومغنى
 (كاه) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله واستشكل إلى وصورة الخ (تشرب) أى الأرض وكان الأولى
 التثنية عبارة النهاية والمغنى وما يسقى لها اه (قوله وحرث) أى وحصادنهاية ومغنى (قوله وميزان)
 أى وذراع كردى على أفضل (قوله ونقاد) أى صراف (ومناد) أى دلال (قوله لأن المالين إنما
 يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن جماعة ودعوا غند شخص دراهم ومضى على
 ذلك سنة هل تجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصابا أم لا فيما
 يظهر فلا يرجع ثم رأيت في سم على الغاية مانصه (فرع) عنده ودائع لا تبلغ كل منها نصابا فجعلها في
 صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لأنطبقا بطلان نية الخلطة
 لا تشترط انتهى اه ع ش زاد البجيرمى فوجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم اه وظاهر ذلك وإن لم

(قوله فيرجع على شريكه) أى كما تقدم أى وإن لم يأذن كما هو ظاهر قال في الروض فرع قد ثبت التراجع في
 في خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما خمس من الأبل فيعطى الشاة أحدهما أى فيرجع على الآخر بنصف
 قيمتها فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل شاة تراجع أيضا فاذا تساوى اتقاصا اه قال في شرحه وما ذكر من
 التراجع المبني عليه التقاص إنما يأتى على ماسر عن الامام وغيره ما على الأصح فلا تراجع كما صرح به في
 المجموع اه وقال في الروض قبل ذلك إن كان لزيد أربعون من البقر وعمرو ثلاثون فأخذ التباع والمستنه
 من عمرو رجع بأربعة أسباع قيمتها أو من زيد رجع بثلاثة أسباع فإن أخذ من كل فرضه فلا تراجع قال
 في شرحه كما مر نظيره خلافا لما رافعى تبع الامام وغيره في قوله يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المستنه وعمرو
 بأربعة أسباع قيمة التباع اه (قوله ويصدق فيها) أى القيمة (قوله في المتن وعرض التجارة) يشمل الرقيق
 (قوله وقيل الأول حافظ السكرم والثاني الخ) الأول هو الناطور بالمهمة والثاني هو بالمعجمة (قوله

فقله البيدر للحنطة والمريد للتمر بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجرين بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه ويجاب بان الاخراج لما توقف على التجفيف كان العرف بعد (٢٣٢) توقف الارتفاق بالخلطة عليه فان اوضح وجه عدمه على ان قوله انما الى آخره خير صحيح كما

علم بما مر انفا وصورة خلطة المجاورة في ذلك ان يكون لكل صف نخيل او زرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد او امعة تجارة في دكان واحد ومن ما يعلم منه انه ليس المراد بما يجب اتحاد كونه واحدا بالذات بل ان لا يظهر تميز احد المالين به وإن تعدد (لوجوب زكاة الماشية) التي هي النعم كما عرف مما قدمه ومر على ما فيه انه الوضع للغوى ايضا فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى في تحويل مكر الليل الى الزكاة فيها كما باصه ويصح كونها بمعنى اللام (شرطان) غير مامرو ياتي من النصاب وكالملك وإسلام المالك وحرية احدهما (مضى الحول) كله وهي (في ملكه) خبر لاذكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو ضعيف بل صحيح عند أبي داود على انه اعتضد بانثار صحيحة عن كثيرين من الصحابة بل اجمع التابعون والفقهاء عليه وان خالف فيه بعض الصحابة رضى الله عنهم سمي حولا لانه حال اى ذهب واتى غيره (لكن ما نتج) بالبناء للمول لا غير (من نصاب) قبل تمام حوله ولو بلحظة (بى كى بحوله) اى النصاب لما مر عن ابي بكر

باذن اصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلموه وفيه توقف إذ الخلطة وان لم تسترط نيتها لكان الظاهر انه لا بد من فعلها وحصولها بفعل المالك او الولي او باذنه فلا يراد (قوله فقله) اى مثل الجرين في الاستشكال (قوله البيدر) اى بفتح الموحدة والدال المهملة (للحنطة) اى موضع تصفية الحنطة (والمربد) اى بكسر الميم وإسكان الراء (قوله بان الخلطة الخ) متعاق باستشكل (قوله بان الاخراج) اى للزكاة (قوله عليه) متعاق بتوقف الخ والاول ان يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفا عليه (قوله وجه عدمه) اى للجرين واتحاده من شروط الخلطة (قوله علم ما مر الخ) كانه في قوله اذ لو ورث جمع نخل مامرا الخ وحينئذ ففيه بحث إذ للبقين ان يراد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يراد عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعدها فليتأمل سم و اشار الكردى الى الجواب عنه بما نصه وهو اى ما مر انفا قوله الى وقت الاخراج قبيل قول المصنف ان لا يميز (قوله في ذلك) اى ما تقدم في الماتن (قوله ان يكون لكل الخ) اى من الخاططين خلطة جوار عبارة النهاية لكل منهم ما نخل او زرع مجاور لنخيل الآخر او لزرعه او لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق الخ اه (قوله في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط سم اى في بستان فلا خلطة (قوله وكيس الخ) الو او بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان احد الكيسين ودبة عند الآخر سم وظاهر اطلاقه وجوب الزكاة في الودبة ايضا وان لم ياذن صاحبه للآخر بوضعها مع دراهمه في صندوق واحد وفيه ما مر انفا (قوله ومر الخ) اى في شرح ان لا يميز في المشرع (قوله التى) الى قوله ضعيف في النهاية الا قوله ومر الى فلا اعتراض (قوله بمقدمه) اى قدمه المصنف في اول الفصل (قوله ومر) اى في اول الباب كردى (قوله انه الوضع الخ) فاعل مر والضمير لمساواة الماشية للنعم (قوله ويصح كونها الخ) اى والاضافة للبابسة (قوله غير مامر) الى قوله ضعيف في المغنى (قوله ويأتى) الاولى وما يأتى و (قوله من النصاب) بيان لما مر و (قوله وكال نصاب الخ) بيان لما يأتى (قوله احدهما) اى المشرطين (قوله سمي) الى قوله ورد في النهاية والمغنى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية والمغنى لقول امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اساعيه اعتد عليهم بالسخلة اه (قوله لمساو) عن ابي بكر) اى في شرح وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله وان مات) اى الاصل سم (قوله فاذا كان الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بلحظة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت الامهات وبقي منها دون النصاب او ماتت كلها وبقي النتاج نصا باقى الصورة الثانية او ما يكمل به النصاب فى الاولى زكى بحول الاصل اه (قوله وجب شاتان) اى كبيرتان ع ش اى بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كامر (قوله او عشرين لم ينفد كفى الروضة الخ) عبارة النهاية وذ كر فى الروضة والمجموع أن فائدة الضم انما اظهر اذا بلغت بالنتاج نصا باخرا بان ملك مائة شاة فتبعت إحدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة فقط لم ينفذ انتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم تبلغ به نصا با آخر وذلك عند التالف بان ملك اربعين سنة اشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الامهات عشرون قبل انقضاء الحول وكذا لو مات فى الصورة التى مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فاننا نوجب شاة لحول الامهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا فى المغنى الا قوله

(كما علم ما مر) يحتمل ان يريد قوله السابق وبقائه في غير الحول وقت الوجوب الخ (قوله كما علم ما مر) كانه في قوله اذ لو ورث جمع نخل مامرا الخ وحينئذ ففيه بحث إذ للبقين ان يراد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يراد عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حالة الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعدها فليتأمل (قوله لكل صف نخيل او زرع في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان احد الكيسين ودبة عند الآخر (قوله وإن مات) اى الاصل

ووافقه عمر ورضى الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج نساء عظيم فتبع وكذا الاصل في جرائه وان مات فاذا كان عنده مائة فولدت إحدى وعشرين قبل الحول وجب شاتان او عشرين لم ينفذ كفى الروضة والمجموع

لأنها لم تبلغ بالتاج ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم مات من الامهات عشرون ويرد بان كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا يرد عليهم ما هذا قيل يرد الاول على المتن لأن العشرين يصدق عليها انها نتجت من نصاب ومع ذلك لا تزكى بحوله ويرد بأنه علم من كلامه أن الامهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٣) زائد على الأربعين فالتاج أولى فايزاد

مثل ذلك عليه تساهل أو أربعون شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة واستشكل الاسنوي هذا بأنه يقتضي أن السوم لا يجب في جميع النصاب واجيب بفرض ذلك فيما إذا كان التاج قبل آخر الحول بنحو يمين بما لا يؤثر العلف فيها وفيه نظر لمناقضاته لكلامهم وبأن السخلة المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا لأن اللبن كالكلال لأنه ناشئ عنه وبأن اللبن الذي تشربه السخلة لا يعد مؤنة عرفا لأنه يستخلف إذا حلب كالماء واجيب بغير ذلك أيضا بما فيه نظروا أحسن من ذلك كله أن يجاب بأن التاج لما أعطى حكم امهاته في الحول فارلى في السوم فحل اشتراطها في غير هذا التابع الذي لا تتصور اسامته ثم رأيت شيخنا اشارة لذلك وياتي عن المتولى ما يخالف ذلك مع رده وخرج بنتج ما ملك بنحو شراء كما ياتي وبقوله من نصاب ماتت عشرين كعشرين نتجت عشرين فحولها من حين تمام النصاب وبقوله بحوله ما حدث بعد الحول او مع اخره فلا يضم للحول الاول بل

وكذا لو مات الخ قال ع ش قوله عشرة صوابه عشرون كما عبر به خج اه (قوله واعترض) أقره النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ورد) تقدم عن النهاية انفا ما يرد هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) اى ولادة المائة عشرين فقط وقوله هذا اى ولادة أربعين عشرين و (قوله يرد الاول) اى ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) اى على طرده (قوله بأنه) اى الشان و (قوله من كلامه) اى المفيد ان ما بين النصابين وقص (قوله أو أربعون) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله بفرض الى بان السخلة وقوله بما فيه نظروا قوله ثم رأيت الى وخرج وقوله وبقوله الى ويشترط (قوله أو أربعون الخ) معطوف على قوله مائة الخ (قوله وماتت) اى الأربعين الامهات كلها (قوله فيجب شاة) اى صغيرة ع ش (قوله واستشكل الاسنوي هذا) اى قولهم لكن ماتت من نصاب الخ وكذا الاشارة في قوله بفرض ذلك (قوله لمناقضاته لكلامهم) اى الشامل لما إذا كان التاج في نصف الحول (قوله اى لأن اللبن كالكلال الخ) على انه لا يشترط في الكلال ان يكون مباحا على ما ياتي بيانه نهاية ومغنى (قوله لانه يستخلف) اى ياتي من عند الله تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شبيه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية (قوله بغير ذلك) راجع النهاية والمغنى ان رمته (قوله فحل اشتراطها) اى الحول والسوم (قوله ياتي) اى قيل المصنف فان علقت الخ (قوله كما ياتي) اى في المتن انفا (قوله وبقوله بحوله ما حدث الخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغنى محترزا ما قدره كالشارح من قيد قبل تمام حوله ولو لم يلحظه فقلنا فان انفصل التاج بعد الحول او قبله ولم يتم انفصاله الا بعده كجنين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله الا بعد تمام الحول لم يكن حصول النصاب حوله لا نقضاء حوله اصله اه قال ع ش أفهم كلامهم ر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حوله اصله حوله لكن كلام ابن حج يفيد خلافه اه (قوله او مع اخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر سم ومرانفا عن النهاية والمغنى ما يفهم خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغنى عقب المتن بشرط كونه مملوكا لملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ثم قالوا وخرج بقولنا ان يكون مملوكا و اوصى الموصل له بالحل به قبل انفصاله لملك الامهات ثم مات ثم حصل التاج لم يترك بحول الاصل كما نقل في السكفاية عن المتولى وأقره اه قال الرشيدى قوله بالسبب الذي ملك به النصاب يعنى أنه انجر اليه ملكه من ملك الاصل لانه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب اه (قوله فلو اوصى به) اى بالتاج (لشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفريع اعتبار شرط اخر لم يصرح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان وجه تعرضه له توهم ان ما ذكره مغنى عنه وليس كذلك فقد يتحد السبب ويختلف المالك كما إذا اوصى بها لشخص و بنتاجها لاخر ثم رابت عبارة المغنى والنهاية بشرط أن يكون مملوكا لملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب اه بصرى (قوله وكذا لو اوصى الموصل له بالحل به الخ) كان اوصى زيدا لملك لأربعين من الغنم بحماها لعمرو ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالحل ثم اوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للامهات بالارث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزى التاج بحول الاصل لانه ملك التاج بسبب غير الذى ملك به الامهات ع ش (قوله وانفصال كل التاج الخ) مكرر مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المملوك الخ) اى الى ما عنده و (قوله او غيره) اى كارت ووصية و هبة نهاية ومغنى (قوله لانه) الى قوله نعم في النهاية

(قوله فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله او مع اخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر انه ان وقع الموت قبل اخر الحول او مع اخره فلا زكاة

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - ثالث) للثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الامهات والتاج فلو اوصى به لشخص لم يضم لحول الوارث وكذا لو اوصى الموصل له بالحل به قبل انفصاله لملك الامهات ثم مات ثم نتجت له يترك بحول الاصل وانفصال كل التاج قبل تمام الحول ولا فلا زكاة واتحاد الجنس فلو حلت البقر بابل ان تصور فلا ضم (ولا يضم المملوك بشراء او غيره في الحول)

لا يلزم ثم له حول والنتاج إنما خرج (٢٣٤) عنه للنص عليه وخرج بني الحول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فاذا اشترى غرة

الحرم ثلاثين بقرعة وعشرة
أخرى أول رجب فعليه في
الثلاثين تباع عند محرم
والعشرة ربع مسنة عند
رجب ثم عليه بعد ذلك في
باقى الأحوال ثلاثة أرباع
مسنة عند محرم وربعا
عند رجب وكذا ومن ثم
لو طرات الخلطة على
الانفraz لزم السنة الأولى
زكاة الانفraz والمأبدها
زكاة الخلطة (فلو ادعى)
المالك (النتاج بعد الحول)
أو نحو البيع أثناء أو غير
ذلك من مشقات الزكاة
وخالفه الساعى واحتمل
قول كل (صدق) المالك
لأن الأصل عدم الوجوب
مع أن الأصل في كل حادث
تقديره بأقرب زمن (فإن
انهم) من الساعى مثلا
(حالف) ندبا فان أبى ترك
ولا يحلف ساع ولا مستحق
(ولو مات) المالك في الحول
انقطع فيستأنفه الوارث
من وقت الموت نعم السائمة
لا يستأنف جوارها منه بل
من وقت قصده هو لا سامتها
بعد عليه بالموت ومثل ذلك
ما لو كان مال مورثه غرض
تجارة فلا ينعقد حوله حتى
يتصرف فيه بنية التجارة
وأما إفتاء البلقينى
بالاكتفاء هنا وفي السائمة
بقصد المورث فهو مخالف
لكلام الأصحاب فأحذره
وإن وافقه الأذرعى في

والمغنى لا قوله ومن ثم إلى المتن وقوله مع أن الأصل إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) لأنه لم يتم له حول (الخ)
أى وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهاية ومغنى (قوله) والنتاج إنما خرج عنه (أى من اشتراط الحول
(لنص عليه) أى فبقى ما عداه على الأصل نهاية ومغنى (قوله) فاذا اشترى غرة محرم ثلاثين (الخ) أى أو
ورثها أو نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله) ومن ثم لو طرات (الخ) لا يظهر وجه تفريعه على ما قبله فكان الأولى
أن يقول كما لو طرات (الخ) قول المتن (بعد الحول) أى أو مع آخره كما قدمه أنفا خلافا للنهاية والمغنى
(قوله) أو نحو البيع (الخ) عبارة المغنى والنهاية أو أنه استفاده بنحو شراء وادعى الساعى خلافه اه (قوله)
أو نحو البيع أثناء (الخ) أى ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والمغنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم
رد عليه بعيب أو أقاله استأنفه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة
بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لاخراجها لا يبطل به الرد قبل التحكم من ادائها فان
سارع لاخراجها ولم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر فان أخرجهما من المال أو غيره بان باع منه بقدرها
واشترى بثمانه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة وله الارش ولمن أخرجهما من غيره رد إذ لا رد حقيقة بدليل
جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان المالك للبايع بان كان الخيار له أو موقوفا بان
الخيار لها ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف
البايع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد اه (قوله) واحتمل قوله كل (الخ) أى بخلاف ما لو قطعت
قراين الأحوال بكذب أحدهما كان ثم الحول في رمضان والنتاج بنحو أربعة أشهر وادعى المالك حين طلب
الساعى في نصف شوال الزكاة أنها بعد الحول فلا يبالى بكلامه كما يأتي عن البصرى (قوله) مع أن الأصل
في كل حادث (الخ) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضى خلافه بصرى وقد يجاب بان هذا
راجع لما في المتن فقط (قوله) ندبا) أى احتياطاً لحق المستحقين (فإن أبى) أى نكل (ترك ولا يحلف ساع) أى
لا يزكى (ولا مستحق) أى لعدم تعيينهم نهاية ومغنى قال شيخنا وكذا إيمان الزكاة كلها مسنونة اه وياتى
عن عرش ما يوافقه (قوله) ولو مات المالك) أى للنصاب نهاية (انقطع (الخ) وملك المرتد زكاته وحوله
موقوفات فان عاد إلى الاسلام تبين بقاء ملكه وحوله وجوب زكاته عليه عند تمام حوله والأفلا نهاية
ومغنى (في الحول) وظاهره أن وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه
وجب إخراجها من التركة م (قوله) منه) أى من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لا سامتها بعد علمه
بالموت) هذا صريح في أنه لو كان الراعى هو الوارث قد أسامها غير عالم بموته مورثه فلا تعتبر هذه الأسامة
كما اعتمده عرش (ومثل ذلك) في الروض مثله (قوله) حتى يتصرف) أى الوارث بعد علمه بموته مورثه كما
يفيده التشبيه (قوله) هنا) أى في عرض التجارة (قوله) في بعضه) أى في السائمة كما يأتى (قوله) أو زال
ملكه (الخ) أى عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره نهاية ومغنى أى كهيئة شرح بافضل قول المتن (فعاد)
أى بشراء أو غيره نهاية ومغنى أى كرديع وبأقاله وهبة كرى على بافضل قول المتن (أو بادل بمثله)
أى كابل بابل مغنى (مبادلة) أى قوله وكذا فى المغنى وكذا فى النهاية الأقوله وفى الوجيز لم يشر (قوله)
مبادلة صحيحة) أى أما المبادلة الفاسدة أى كالمعاطاة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تزيل
الملك فلو عارض غيره بأن أخذ منه مائة عشر ديناراً بمثلها من عشرين ديناراً زكى الدينار للحول والتسعة
لحلولها نهاية ومغنى قال عرش قوله فلو عارض صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيما خرج عن ملكه
دون ما بقى وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه (الخ) استأنف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال
في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيرها إلا أن يقال المراد استأنف فيما بادل فيه وأجاب عنه سم على حجج
ناقلة عن بعضهم بأن محل انقطاعه بها أى بالمعاوضة إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام للنصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة

بعضه (أو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة

المتمم له ع ش (قوله في غير نحو قرض الخ) عبارة النهائية في غير التجارة اه زاد المغني بغير الصرف قال
 الرشيدى قوله في غير التجارة اى بالنسبة لغير الصرف كما ياتى ولا يعترض به لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل
 لا يعترض به ه قال ع ش اى اما هي فلا يضر المبادلة فيها اثناء الحول على ما ياتى اه فلعل الشارح
 ادخل بالنحو غرض التجارة (قوله ويكره) اى كراهة تنزيهه نهاية ومغنى وشيخ الاسلام عبارة السكردى
 على بافضل وهو المعتمد فى المذهب اى الكراهة اه (قوله ذلك) اى ازالة ملك النصاب او بعضه اثناء
 الحول بمعاوضة او غيرها (قوله ان قصده الفرار) اى فقط بخلاف ما اذا اطلق او كان الحاجة فقط او لها
 وللفرار فلا يكره نهاية ومغنى وشيخنا (قوله وفى الوجز يجرم الخ) اى اذا قصد بذلك الفرار من الزكاة
 مغنى (قوله) ان هذان الفقه الخ) عبارة المغنى وان ابا يوسف كان بفعله والعلم علمان ضار ونافع وهذا
 من العلم الضار اه (قوله وهو كذلك) اى فانهم يستأنفون الحول كلها بدلوا ولذلك قال ابن سريج
 بشر والاصيارفة بانه لا زكاة عليهم نهاية ومغنى وشيخنا قال ع ش قوله مر فانهم يستأنفون الخ اى بشرط
 صحة المبادلة من الحول والنقايض والمماثلة عند اتحاد الجنس والحول والنقايض فقط عند اختلافه
 والاجاب والقول مطلقا ع ش (قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين
 اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما اذا سبق حول التجارة سم وجزم بذلك الشيخ باعشن فى شرح
 بافضل وبفهمه ايضا اما عن النهاية والمغنى فتفيد المبادلة بغير التجارة (قوله والشرط الثانى) الى قوله
 اى ما لم يكن فى المغنى الا قوله واعتمد الى والاسنوى الى قوله وفيه ما فيه فى النهاية الا ما ذكر (قوله بفعل
 المالك الخ) اى مع علمه بملكها ع ش وشيخنا وتقدم فى الشرح انفا ما يفيد وعبارة شرح بافضل
 لباعشن ولا بد ان يكون السوم من المالك المملوك العالم بملكه لها او من نائبه ولو حاكما (قوله او وليه) قال
 الاذرعى والظاهر ان اسامة ولى المحجور كاسامة الرشيدى لكن لو كان الحظ للمحجور فى تركها فهذا موضع
 تامل انتهى ولا يحتاج الى تامل بل ينبغى القطع بعدم صحة الاسامة فى هذه الحالة مغنى زاد النهاية وهل تعتبر
 اسامة الصبي والمجنون ماشيتهم او لا اثر لذلك فيه نظر ويبعد تخييرهما على ان عمد هما عمدا لا هذا اذا كان
 لهما تميز ويحتمل ان يقال ان اعتلفت من مال حرى لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجاعت بل ارغى ولا
 علف والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت سائمة ضم اليها فى الحول والافلا اه قال ع ش قوله
 مر ويبعد تخييرها الخ اى فيكون الراجح انه لا اعتبار باسامةها (قوله لا يضمن) اى بان لم يكن له امان
 و (قوله ان السوم لا ينقطع) معتمدا اه عبارة سم بعد ذكر مقالة الاذرعى المارة قوله فهذا موضع
 تامل لا يبعد بناء على انه يجب على الولى مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامةه اذا اقتضت المصلحة خلافها كان
 كان العلف يسيرا اجدا بالنسبة لما يجب اخر اجبه فى الزكاة وما تصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها بخلاف
 ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها
 وكذا الاستوى الاسمان فيما يظهر فليتأمل وينبغى ان يجرى جميع ذلك فى الحاکم لغيبه المالك مثلا اه
 قال السكردى على بافضل واقول ينبغى ان يكون الوكيل كذلك اه يعنى الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق
 بماشيته واما وكيله فى خصوص اسامة ماشيته بان امره بما يفتد بها مطلقا كما هو ظاهر (قوله لما ياتى الخ)

(قوله فينقطع الحول ايضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا
 كما اذا سبق حول التجارة (فرع) قال فى الروض فلو عارض اى بان اخذ من غيره تسعة عشر دينارا بتسعة
 عشر من عشرين زكى الدينار لحوله اه اقول لا يخفى اشكاله اذ بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رايت
 جردا استشكل ا ذلك وبعضهم اجاب ان محل انقطاعها اذ لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتمم
 له (قوله لثبوت بدله) ان كان ثبوت البدل يقارن ملك المقرض والافه ومشكل (قوله او وليه) قال الناشرى
 ما نصه تنبيهه قال الاذرعى والظاهر ان اسامة ولى المحجور كاسامة الرشيد ماشيته ولو كان الحظ للمحجور
 فى تركها فهذا موضع تامل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهم ما ولا اثر لهما فيه نظر ويبعد تخييرهما

فى غير نحو قرض النقد
 (استأنف) لانه ملك جديد
 فاحتاج لحول ثان وأنى
 بالقاء ومثل ليفهم
 الاستئناف عند طول الزمن
 واختلاف النوع بالاولى
 ويكره له ذلك ان قصده
 الفرار من الزكاة وفى
 الوجز يجرم زاد فى الاحياء
 ولا تبرأ به الذمة باطنا وان
 هذان الفقه الضار وقال
 ابن الصلاح بأثم بقصده
 لا بفعله وشمل الماتن بيع
 بعض النقد الذى للتجارة
 ببعض كما يفعله الصيارفة
 وهو كذلك وكذا لو كان
 عنده نصاب سائمة للتجارة
 فبادلها بمثلها فينقطع الحول
 أيضا ولو أقرض نصاب
 نقد فى الحول لم ينقطع عنه
 لان الملك لم يزل بالكية
 لثبوت بدله فى ذمة المقرض
 والدين فيه الزكاة كما ياتى
 (و الشرط الثانى) كونها
 سائمة (بفعل المالك
 أو وكيله أو وليه أو الحاكم
 لغيبته مثلا لما ياتى أنه
 لازكاة فى سائمة بنفسها

علة للتقييد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والسائمة الراعية في كلام مباح) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل قوله اما المملوك الخ (قوله في كلام مباح) والسكلا بالهمز الحشيش مطلقا رطبيا او يابسوا والحشيش هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقاء الماء وسقيها اياه لا يضر في وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة في الماء ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف للمملوك الذي قيمته غير يسيرة شيخنا (قوله وذلك) اي اشتراط كونها سائمة (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الادميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته ونورده مر بانه بتسليم صحته ليس للتقييد الا بنقل سم على حجج اه ع ش عبارة النهاية ولو اسيمت في كلام مملوك كان ثبت في ارض مملوكة لشخص او موقوفة عليه فهل هي سائمة او معلوفة وجهان اصحهما كما افق به القفال وجزم به ابن المقرئ او لها لان قيمة السكلا تافهة غالبا ولا كلفة فيها ورجح السبكي انها سائمة ان لم يكن للسكلا قيمة او كانت يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نماها والافعلوفة ولو جزه واطعمها اياه في المرعى او البلد فعلوفة اه زاد المغني والسكلا المغصوب كالمملوك فيما ذكره اه قال ع ش قوله مر كان ثبت في ارض مملوكة اي او اشتراه ولو بقيمة كبيرة ومثل ذلك ما يستنبته الناس كان استاخر ارضا للزراعة وبذر بها حبا فثبت فهو من السكلا المملوك في الراعية له الخلاف المذكور وقوله اصحهما كما افق به القفال الخ اي انها سائمة فتجب فيها الزكاة وقوله معلوفة اي ان كان ما كونه من الجزوز قدرا لا تعيش بدونه بلا ضررين اه ع ش (قوله على ما رجحه السبكي) اعتمدته مر ا همم اي في غير النهاية وكذا اعتمدته شرح المنهج وشيخنا وكذا الشارح في الحاصل الاتي وان تبراها عنه (قوله انه يؤثره مطلقا) اي وان قلت اعتمدته في شرحي بافضل وفي السكردي عليه وكذلك في الاسنى وشروح الارشاد والعباب للشارح وظاهر المغني والنهاية اعتيادها ولو رعت ما اشتراه او المباح في محله فساممة وان جزه فعلوفة اه (قوله والاسنوي وغيره افتاء القفال الخ) وكذا اعتمدته النهاية والمغني بشرط عدم الجز كما مر وظاهر هذا الافتاء ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدم عن ع ش وضعفه الحنفى فقال لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حجج اه (قوله قال القفال الخ) اعتمدته النهاية (قوله وان قدمه الخ) اي ان جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله اي ما لم يكن الخ) اي ما قدمه لها (قوله لانه لا يملك) اي ولهذا لا يصح اخذه للبيع نهاية (قوله قاله ابن العباد) اقره ا نهاية والضمير راجع لقوله اي

على ان عمد هما عمد او لا اذا كان لها تمييز ويحتمل ان يقال لو اعتلفت من مال حربي لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالمملوك ولا رعى لان ذلك لا يؤثر والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت هي السائمة ضم اليها في الحول والا فلا وتقدم اول الباب في المتولد بين زكويين وجوب الزكاة فيه لكن يشكل باي اصلية يلحق ويذبح على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافي الناشى وقوله فهذا موضع تامل لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامته اذا اقتضت المصلحة خلافا كان كان العلف يسير اجد بالذمبة لما يجب اخر اجه في الزكاة وما يصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها كان كان الواجب بذت مخاض تساوى عشرين دينارا و اجرة راعيها في العام خمس دنانير وكان العلف بنحو دينارين بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها وكذا لو استوى الامر ان فيما يظهر فليتامل وينبغي ان يجرى جميع ذلك في الحالك لغية المالك مثلا (قوله والسائمة الراعية في كلام مباح) لم يتعرض لاعتبار سقيها من ماء مباح او عدم اعتباره (قوله فافهم انه لا زكاة الخ) قد يقال التقييد بالسوم في الاحاديث خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له كما تقرر في الاصول الا ان يمنع ان السوم بما لا ينبغي التوقف فيه فليتامل (قوله اما المملوك) اي كان ثبت في ارض مملوكة له او موقوفة عليه شرح مر (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الادميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته ونورده مر بانه بتسليم صحته ليس للتقييد الا بنقل (قوله على ما رجحه السبكي)

والسائمة الراعية في كلام مباح وذلك للتقييد بالسوم في الاحاديث في الابل والغنم والحق بها البقر فافهم انه زكاة في معلوفة لان مؤنتها للملم تتوفر لم تحتمل المواساة اما المملوك فان قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة نماها فهي سائمة ولا فهي معلوفة على ما رجحه السبكي واعتمد الجلال البلقينى انه يؤثر مطلقا والاسنوي وغيره افتاء القفال بانها لو رعت ما اشتراه في محله فساممة والافعلوفة قال القفال ولو رعاها ورقا تناثر فساممة وان قدمه لها فعلوفة اي ما لم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لانه لا يملك وانما ثبت لا خذ نوع اختصاص فاذا علفها به فقد علفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن العباد وفيه ما فيه لان الممدار على السكفة وعدم الاعلى ملك المملوف

والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف او وثقة تقديم المباح لما ان عداهل العرف تاذن في مقابلة بقائها او ثباتها في باقيه على سواها
ولا فلا فان قلت يشكل على هذا ما ياتي في العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشرة طائقات
يفرق بان ما هنا فيه النظر للعلوف وذاك فيه النظر لزمه فليط كل بما يناسبه على ان المدرك (٢٣٧) فيهما واحد في الحقيقة كما يعلم بما ياتي فان

شراء الماء لا يسقط الوجوب

من اصله فلم ينظر فيه لتألفه
وغيره بخلاف العلف هنا
ويظهر اتيان ذلك ايضا
فما لو استاجر من برعاه
بأجرة فيفرق بين كثرة
الاجرة وقتلتها ولا اثر
لشرب النتائج لبن امه لانه
ناشئ عن الكلا المباح مع
كونه تابعا ولذا لم يفرد
بحول وقول الاسنوي
عن المتولى لا يضم لامه
حق يسام بقية حوله اعترض
بأنه يلزم منه أنه يركى ما
دام صغيرا لانه لا يجتزى
بالسوم عن لبن امه وهو
باطل وخرج باسامة من
ذكر سائمة ورثها وتم
حولها ولم يعلم فلا زكاة فيها
خلافا لما بحثه الاذرعى وما
لو أسامها غاصب أو مشتر
شراء فاسدا (فان علفت
معظم الحول) ليلا ونهارا
(فلا زكاة) فيها لكثرة
مؤنتها حينئذ (والا) تألف
معظمه كان كانت تسام
نهارا وتعلق ليلا (فالاصح)
انها (إن علفت قدر تعيش
بدونه بلا ضرر بين) اما لقلة
الزمن كيوم او يومين فقد
قالوا انها تصبر عن العلف
اليومين لا الثلاثة واما
لاستغنائها بالرعى فلا

لم يكن الخ (قوله والحاصل الخ) اعتمده شيخ الاسلام في المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع
والجمال الرملي في شرح البهجة كرى على بافضل وكذا اعتمده الحنفى وشيخنا والبجيرى (قوله يشكل على
هذا) اى الحاصل المذكور (قوله ما ياتي الخ) اى انفا في المتن (قوله مطلقا) اى وإن كانت قيمة الماء تأفة
(قوله قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزمه سم ويأتى نظيره في قول
الشارح فان شراء الماء الخ (قوله) يظهر) ينبغى لمن يتامل فيه ويجرر فان اصل الرخصة إطلاق وجوب الزكاة
في الماشية المستاجر على رغبها بصري وقد يجاب بان شأن المتأخرين تقييد إطلاق المتقدمين بما يظهر لهم (قوله)
إتيان ذلك الخ) اى الحاصل المذكور وهل يأتى ذلك ايضا فاجرت به عادة ولألا الجور من اخذ شيء من
رعاة المواشى في مقابلة رعيهم من الكلا المباح لما فيه من الكلفة او يقال هي في الحقيقة راعية في كلا مباح ولا
نظر لهذا لما خرد مجل تامل بصري وجزم عشرين بالثاني (قوله فيفرق بين كثرة الاجرة الخ) اى إن عدت
كثرة فعلة ولا فاسامة كرى (قوله ولذا) اى ولو لكون النتائج تابعة للامهات (قوله وخرج) إلى المتن
في النهاية والمغنى (قوله وخرج باسامة من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس عمالو أسامها الوارث على ظن
بقامورته ثم تبين وفاته وأنها في ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع
كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعه له ام لا اقول فيه نظرا والاقرب الثاني وقديده له
كلام سم على المنهج غش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني (قوله خلافا لما بحثه الاذرعى)
تقدم ردها سم (قوله وما لو أسامها الخ) عطف على قوله سائمة الخ (قوله شراء فاسدا) اى كالمعاطاة
عش (قوله ليلا ونهارا) اى ولو مفرقا مغنى ونهاية ويأتى في الشرح ما يوافقه (قوله واما لاستغنائها
بالرعى الخ) ولو كان يسرحها نهارا ويأتى لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر نهاية (قوله فلا يتغير الخ) جواب
ان غلفت الخ وكان حق هذا المرجح ان يزيد واو العطف قبل وجبت الا في المتن (قوله كما اقتضاه
إطلاقهم الخ) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا وتعلق ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم
فالاصح ان غلفت قدر الخ مصرح به اه (قوله ومحل ما ذكر) إلى قوله ويفرق في النهاية والمغنى لا قوله
مطلقا وقوله أو لغاصب وقوله وصح إلى وزن الخ (قوله ومحل ما ذكر) اى قول المصنف فالاصح ان غلفت
الخ (قوله ولا انقطع به) قيده النهاية والغرر والاشئ بان يكون متمولا قال في الايعاب فان لم يتموا لم يؤثر
قطعا اه كرى على بافضل عبارة الاول ولا اثر لجزئية العلف ولا لعلف يسير كما مر إلا ان قصد به قطع
السوم وكان ما يتمول اه قال عش وقياسه انه لو استعملها قدر يسير او قصد به قطع الحول سقطت الزكاة
اه وفيه وقفة لانه قد ينافيه قولهم لانها معدة الخ (قوله مطلقا) اى وإن قل او كان قدر تعيش بدونه بلا
ضرر بين شرح بافضل لعاشن قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعى
الدواب في نحو الجزائر فهي سائمة وأما ما يأخذه المتكلم عليها من نحو المئزر من الدراهم فهو ظلم مجرد لا يمنع

اعتمدهم (قوله قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزمه (قوله خلافا
لما بحثه الاذرعى) تقدم ردها (قوله فان غلفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه لوجود
علف مؤثر فهل يصدق بلا بيئة او لا بد من بيئة لان العلف بما يظهر ويمكن إقامة البيئة فهو كالمواضع هلاك
الخروج بسبب ظاهر لم يعرف فانه يحتاج لبيئة بوقوعه ثم يصدق في التلف به كإسياتى ذلك فيه نظرو لو
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثر او لا فهل يلزمه الزكاة لانه ثبت السوم والاصل بقاؤه
وعدم انقطاعه فيه نظر فليراجع (قوله كما اقتضاه إطلاقهم) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا

يتغير حكمها بالعلف حينئذ كما جزم به الرويانى (وجب) زكاتها الخفة مؤنتها (وإلا) تعش أصلا أو مع ضررين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة
سواء كان ذلك القدر الذي علفت به متواليا ام غير متوال كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر لما تقررت ان المدار على قلة المؤنة وكثرتها ومحل ما ذكر
حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم ولا انقطاعه مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلا زكاة بناء على الاصح انه يشترى لم قصد السوم

(أو اعتلفت السائمة) بنفسها القدر المأثور فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وتهدد العالف غير شرط لجوؤه إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت حوامل) للمالك ولو لم يحرّم أو باجرة أو لغاصب (في حرثه ونضج) وهو محل الماء المعد للشرب (ونحوه) كحمل (فلا زكاة في الأصل) لأنها معدة لاستعمال مباح فأشبهت ثياب البدن وصح ليس في البقر العوامل شيء وفي رواية ليس على العوامل شيء وزمن كونها حوامل يقاس بزمن علفها فيما روي ويفرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعملة في محرم ووجوبها في حلى محرم بانها متصلة في التقدير من ثم لم يحتج

لقصده ولا فعل فلم يسقطها فيه الأقوى والمحرم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت إلى اسامة وقصد فتأثرت بادنى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم) وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده (ندبا للامر به رواه احمد ولا نه اسهل ولا يكلفون حينئذ ردها للبلد ولا الساعي ان يتبع المراعى (والا) ترد الماء لنحو استغنائها بالكل فحند بيوت اهلها) وافتيهم فيكفون الرد اليها لانه اضبط ويظهر فيما لا ترد مامولا مستقر لا اهلها الدوام انتجاعهم معها تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته اهون من كلفة تسكينهم ردها الى محل اخر ثم رابت المتولي قال اللازم للمالك التمكن من اخذ الزكاة دون حملها الى الامام ثم استشكله بان واتوا الزكاة يقتضى وجوب الحمل اليه حتى لو كان بعير اجوحا لزمه العقال وعليه حمل قول ابى بكر رضى الله عنه لو منعوني عقالا اعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه اه والقاضى قال يلزمه التسليم بالعقال

من الاسامة ومعلوم أنه لا تجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة وبقى ما لو كانت ترعى في كلام مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلقها إذا رجعت إلى بيوت اهلها قدر الزيادة التام ودفع ضرر يسير يلحقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح م ر ولو كان يسرحها نارا و يلقى لها شيئا لم يؤثر انها سائمة ع ش (قوله) واعتلفت السائمة بنفسها) أى أو علفها الغاصب أو المشتري شراء فاسد انهاء ومعنى قول المتن (أو كانت حوامل الخ) أى وإن أسيمت (تنبيه) وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل نتائج هل تجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها ع ش وقوله إذا تم نصابه وحوله الخ أى وسومه بشرطه (قوله ولو لم يحرّم) أى كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما قاله الماوردى لإيعاب اه كرى على بافضل (قوله) أو لغاصب (لعل وجه الاتيان به دفع توهم وجوب زكاتها إذا استعملها غاصبها لانه لا مؤنة لها على مالكيها كالسائمة فلتجب زكاتها (قوله) وهو محل الماء المعد للشرب) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو محل الماء للشرب فليحرر بصري قال ع ش قوله لم روه وهو محل الماء للشرب لعل المارده بإخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام المحلى من أن النضح السقي من ماء بئر أو نهر بيعير أو بقرعة ويسمى ناضحا اه (قوله) وزمن كونها الخ) عبارة ته في شرح بافضل وشرط تأثير استعمالها ان يستمر ثلاثة ايام أو أكثر وإلا لم يؤثر اه أى متواليه ام لا كما يفيد القياس على زمن الفعل (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ووفق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمه الا ما رخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى اصلها ولا ينظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في اصله اه (قوله) بانها الخ) أى الزكاة (قوله) والمحرم الخ) أى الاستعمال المحرم (قوله) للاس) إلى قوله ثم رابت في النهاية والمغنى (قوله) ولا نه اسهل) أى على كل من المالك والساعي نهاية زاد المغنى ولو كان له ماشيتان عند ما ين امر بجمعهما عند احدهما لا ان يعسر عليه ذلك اه (قوله) حينئذ أى حين اعتياد الماشية ورود الماء (قوله) لنحو استغنائها الخ) عبارة المغنى بأن استغنت عنه في زمن الربيع بالكل اه (قوله) بالكل) عبارة النهاية بالربيع اه (قوله) وافتيهم) عطف تفسير (قوله) لو منعوني الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى بدون والله والذي في المغنى والنهاية وغيرهما والله لو منعوني الخ فليحرر بصري ولك ان تقول اقتصر الشارح على ما يتوقف على الحل (قوله) والقاضى الخ) عطف على المتولى كرى (قوله) واعتمده في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية متوحشة بعسر أخذها وامسا كما فعل رب المال تسليم السن الواجب الساعى ولو توقف ذلك على عقال لزمه ايضا وهو يحمل قول ابى بكر رضى الله تعالى عنه والله لو منعوني عقالا لان العقال هنا من تمام التسليم اه قال ع ش قوله ولو توقف ذلك على عقال لزمه الخ أى ويتصرف فيه الساعى بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعى على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعى ايضا إن تلفت في

وتعلف ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم فالأصح ان علفت قدرا الخ مصرح به (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الزكاة الخ) فرق ايضا بان الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمه إلا ما رخص فاذا

ثم يسترده واعتدته في الكفاية فقال مؤنة أيضا لها إلى الساعى أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقال في الجوح وعليه حمل يده اصحابنا ما ذكر عن ابى بكر رضى الله عنه اه ويوافقه قول المجموع عن صاحب البيان واقروه مؤنة إحضار الماشية إلى الساعى على المالك لانها للتمكين من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا بوجوب الدفع إلى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعده فان أرسل ساعيا وجب تمكينه من القبض ولو بنحو عقال الجوح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاحتكامها إلى محله ان بعد لان في ذلك مشقة لا تطاق

وبهذا التفصيل يجمع بين كلام التتمة وغيره وتعليل المجموع يشير لما ذكرته فتأمل وفيه عن الانحباب يلزمه بعث السفاة لاخذها
 اي من لا يعلم منهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عددها إن كان ثقة) وللأساعي عددها (والا) يكن ثقة أو قال
 لا أعرف عددها (فتعد) أي وجوباً كما هو ظاهر والأولى كون العد (عند مضيق) (٢٣٩) تمر به واحدة فواحدة ويبد كل

واحد من الآخذ والمخرج
 قضيب يشير به اليها
 ويضعه على ظهرها لأنه
 أسهل وأبعد عن الغلط
 فان ادعى أحدهما الخطأ
 بما يختلف الواجب به أعيد
 العد ويسن لأخذ الزكاة
 الدعاء لمعطيا ترغيبا
 وتطيبيا لقلبه وقيل يجب
 ويكره لغير نبي أو ملك
 افراد الصلاة على غير
 نبي أو ملك وقيل يحرم
 والسلام كالصلاة فيكره
 لافراد غائب به أي إلا
 في المكتبات أخذها بما
 يأتي في السير لأنها منزل
 منزلة المخاطبة ثم رأيت
 المجموع صرح بذلك
 هنا فقال وما يقع في غيبة
 في المراسلات منزل منزلة
 ما يقع منه خطايا ويسن
 لمعطى نحو صدقة أو
 كفارة أو نذر ربنا
 تقبل منا إنك أنت السميع
 العليم ويسن الترضى
 والترحم على كل خير ولو
 غير صحابي خلافا لمن خص
 الترضى بالصحابه

﴿باب زكاة النبات﴾
 أي النبات وهو اما شجر

يده بلا تقصير اه وقوله أي ويتصرف الخ تقدم ويأتي في الشرح خلافه ولعله لم يطلع عليه (قوله) وبهذا
 التفصيل) أي قوله ان قلنا الخ (قوله يجمع بين كلام التتمة) أي بجملة على الشق الأول منه و (قوله وغيره)
 أي القاضي بجملة على الثاني منه (قوله وتعليل المجموع) أي قوله لانها للتمكين الخ و (قوله لما ذكرته)
 أي قوله او بعده فان ارسل الخ (قوله وفيه) أي وفي المجموع قوله يلزمه أي الامام (قوله او نحو كيله) إلى
 الباب في النهاية إلا قوله وقيل يجب وقوله وقيل يحرم وإلى قوله ويسن الترضى في المغنى إلا قوله أي وجوباً
 وقوله أو ملك (قوله أو نحو وكيله) أي كونه نهاية ومعنى (قوله من الآخذ والمخرج) شامل لنائب
 الساعي وولي المالك ونائبه (قوله ويضعه الخ) الو او بمعنى او كما عبر به شيخ الاسلام والمغنى (قوله أعيد العد)
 أي وجوباً ع ش (قوله لأخذ الزكاة) أي من الساعي أو المستحق (قوله الدعاء لمعطيا الخ) أي فيقول
 آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت ولا يتعين دعاء نهاية ومعنى (قوله ويكره
 لغير نبي أو ملك) أي امام منهما فلا كراهة مطلقاً لانها حقهما فلمالا انعامها على غيرهما لخبر انه صلى الله
 عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى و (قوله على غير نبي أو ملك) أي إذ ذاك خاص بالانبياء والملائكة
 ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كالآل نعم من اختلف في نبوته كلقمان ومريم لا كراهة في افراد الصلاة والسلام
 عليهم لا ارتفاعاً عن حال من يقال رضي الله عنه نهاية (قوله وقيل يحرم) وقيل يستحب وقيل خلاف
 الأولى مغنى (قوله لمعطى نحو صدقة الخ) أي كافر أدرس وأصديق واقضاء نهاية زاد المغنى وانيان ورداه
 قال ع ش وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره ان يقول ذلك لان تعبه في التحصيل عبادة اه (قوله على كل
 خير) عبارة النهاية على غير الانبياء من الاختيار اه قال البصري هل المراد بالخبر ظاهره وهو من تميز بعلم
 أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم لان المسلم الفاسق الجاهل أخرج إلى طاب الرضا له من الله تعالى من غيره
 ينبغي ان يرجع ويحرم اه اقول كلامهم كالصريح في الأول ويؤيده ان الترضى دعاء مشوب بالتعظيم
 فلا يناسب في حق الفاسق ﴿باب زكاة النبات﴾

(قوله أي النبات) لما كان النبات يستعمل مصدر او اسماً بمعنى النبات فسر به ما هو المراد هنا (قوله وهو)
 أي النبات (قوله مثلاً) أي أو تدوايا قول الماتن (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما نهاية والمعنى قول
 الماتن (والارز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ عند أكله لانه خلق من نوره بلا واسطة وكل ما نبت في
 الارض فيه دام ودوام إلا الارز فان فيه دوام ولا داء فيه شيخنا وبجيرى (قوله بفتح ضم فتشديد في اشهر
 اللغات) أي السبع والثانية كذلك إلا ان الهززة ضموحة أيضاً والثانية بضمها وتخفيف الزاى على وزن
 كتب والرابعة بضم الهززة وسكون الراء كوزن قفل والخامسة حذف الهززة وتشديد الزاى والسادسة
 رز بنون بين الراء والزاى والسابعة بفتح الهززة مع تخفيف الزاى على وزن عضد ع ش قال شيخنا والشائع
 على الالسنه الخامسة اه قول الماتن (والعدس) بفتح العين والدال المهملتين وما اشتهر من أنه أكل على
 سماء سيدنا ابراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الارز والباذنجان والهريسة
 كما قال الجمهور

أخبار رز ثم باذنجان * عدس هريسة ذوو بطلان

استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الحسيس وان استعمل الحلى في ذلك
 فقد استعمله في أصله شرح مر ﴿باب زكاة النبات﴾

وهو على الاشهر ماله ساق وامانجم وهو مالا ساق له كالزروع والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تخصيص بالقوت) وهو
 ما يقوم به البدن غالباً لان الاقليات ضرورية للحياة فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنعماً أو تأدماً
 مثلاً كما يأتي (وهو من الثمار الرطب والعنب) إجماعاً (ومن الحب الحنطة والشعير والارز) بفتح لضم فتشديد في أشهر اللغات (والعدس

وسائر المقتات اختياراً ولو نادر (٣٤٠) كالحصر والبلا والبائلاء والذرة والدخن وهو نوع منها واللوبيا وهو الدجرو والجلبان والماش

وشيخنا وبجيرى (قوله كالحصر) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشتهر على الالسنه من ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) وهو حب كروى اكبر من الدحرج (قوله والبائلاء) بالتشديد مع القصر او بالتخفيف مع المد وهو الفول شيخنا وبجيرى (قوله والذرة) بضم الدال المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالدال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبيا) بالمد والقصر (قوله وهو الدجر) بتثنية الدال وسكون الجيم كرى على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم غش وفي القاموس كعثمان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشرى كرى على بافضل (قوله ان الدقسه) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها بمكة ونواحيها مقتاة اختياراً بل قد تؤثر كثير على بعض اذكر للخبر الصحيح فيما سمت السماء والسيول والبهل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وإنما يكون ذلك في الثمر والخطة والحب فاما القماء والبطيخ والرمات والقصب اى بالمعجمة وهو الرطبة بفتح فسكون فمقو غفا عنه رسول الله ﷺ وقيس بما فيه غيره بجامع الاقيبات وصلاحيه الادخار فيما تجب فيه وعدمها فيما لا تجب فيه سواء زرع ذلك قصدا ام نبت اتفاقا كافي المجموع حا كيا فيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول شيخنا في متن تحريره وشرحه تبعاً لاصله وان زرعه مالكة او نائبه فلا زكاة فيما يزرع بنفسه او زرعه غيره بغير اذنه كمنظيره في سوم النعم اه وفي الروضة واصلاها حاصله ان مائتات من حب مملوك بنحو ربح او طيرزكى وجرى عليه شراح التنبيه وغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوك بنفسه زكى وعليه يفرق بين هذا والمائتة بان لها نوع اختيار فاحتيج لاصارف عنه وهو قصد

شيخنا وبجيرى (قوله كالحصر) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشتهر على الالسنه من ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) وهو حب كروى اكبر من الدحرج (قوله والبائلاء) بالتشديد مع القصر او بالتخفيف مع المد وهو الفول شيخنا وبجيرى (قوله والذرة) بضم الدال المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالدال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبيا) بالمد والقصر (قوله وهو الدجر) بتثنية الدال وسكون الجيم كرى على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم غش وفي القاموس كعثمان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشرى كرى على بافضل (قوله ان الدقسه) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها بمكة ونواحيها مقتاة اختياراً بل قد تؤثر كثير على بعض اذكر للخبر الصحيح فيما سمت السماء والسيول والبهل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وإنما يكون ذلك في الثمر والخطة والحب فاما القماء والبطيخ والرمات والقصب اى بالمعجمة وهو الرطبة بفتح فسكون فمقو غفا عنه رسول الله ﷺ وقيس بما فيه غيره بجامع الاقيبات وصلاحيه الادخار فيما تجب فيه وعدمها فيما لا تجب فيه سواء زرع ذلك قصدا ام نبت اتفاقا كافي المجموع حا كيا فيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول شيخنا في متن تحريره وشرحه تبعاً لاصله وان زرعه مالكة او نائبه فلا زكاة فيما يزرع بنفسه او زرعه غيره بغير اذنه كمنظيره في سوم النعم اه وفي الروضة واصلاها حاصله ان مائتات من حب مملوك بنحو ربح او طيرزكى وجرى عليه شراح التنبيه وغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوك بنفسه زكى وعليه يفرق بين هذا والمائتة بان لها نوع اختيار فاحتيج لاصارف عنه وهو قصد

اسامتها بخلافه هنا وايضا فنبت القوت بنفسه نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتيج لقصد مخصوص ويظهر القصد ان يلحق بالمملوك ما حمله سليل الى ارضه بما يعرض عنه فنبت وقصد تملكه بعد النبت او قبله وكذا يقال فيما حمله سليل من دار الحرب

فثبت بدارنا وبه يخص إطلاعهم أنه لا زكاة فيه كمنخل مباح وثمار موقوفة على (٢٤١) غير معين كمسجد أو فقراء إذ

لا مالك لها معين بخلاف المعين كاولاد زيد مثلا ذكره في المجموع وأفتى بعضهم في موقوف على إمام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاته كالمعين وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه لأن المقصود بذلك الجهة دون شخص معين كما يدل عليه كلامهم في الوقف وبعضهم بأن الموقوف المصروف لأقرباء الواقف فيما ياتي كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضا لأن الواقف لم يقصدهم وإنما صرف إليهم حكم الشرع ومن ثم لا زكاة فيما جعل نظرا أو أضحية أو صدقة قبل وجوبها ولو نذرا معلقا بصفة حصلت قبله كان شفي مريض ففعل ان تصدق بشمر نخلي فشفي قبل بدو صلاحه فان بدا قبل الشفاء فان قلنا ان النذر المعلق بمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب والإا وجبت وسيأتي تحرير ذلك في النذر (تنبيه) في المجموع ان غلة الارض الموقوفة على معين تركي قطعاً وينبغي حمله على ما نبت فيها من بذر مباح يملكه الموقوف عليه بخلاف المملوك لغيره فإنه للمالك فعليه زكاته سواء أنبت في أرض موقوفة أو مملوكة وقد قالوا أنت زرع نحو المغصوبة يزكيه مالك البذر وان الثمر المباح وماحله

القصد استيلا وهو بعيد خصوصاً إن ثبت في غير أرضه انتهى وهو ما تقدمت الإشارة إليه إلا أن اختياره أنه غنيمة محل تأمل إذ الظاهر أنه في بصرى وقال ع ش أقول ينبغي ان يقال إن كان هذا مما يرض عنه ملكه من نبت هو في أرضه بلا قصد فان ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالخطب ونحوه وإن كان مما لا يرض عنه لكن تركه خوفاً من دخولهم بلادنا فهو في موات قصدوه فمنعوا بقتال فهو غنيمة لمن منعهم اهـ وهذا هو الظاهر إلا أنتم في الشق الثاني وهو كونه مما لا يرض عنه كل من الترك والقصد المذكورين كما هو موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله سم من أنه غنيمة بشرطها (قوله فثبت بدارنا) أي نبت بارض واحد منا وقصد تملكه بعد النبت أو قبله وجبت فيه الزكاة والإفلاو (قوله به يخص الخ) أي بهذا التفصيل يخص إطلاعهم الخ يعني ان إطلاعهم محمول على ما إذا لم يقصد تملكه كردى أقول لا يبعد ان يحمل إطلاعهم المذكور على ما إذا نبت في أرض مباحة في دارنا عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حيا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فإنه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحراء الخ اهـ قال ع ش قوله فثبت بارضنا انى محل ليس بملوك كالأحد كالموات اهـ زاد شيخنا هذه المسائل خارجة في الحقيقة بالملك فالتعبير بالاستثناء فيها صورى أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح هنا باشتراط الملك مع أنه لم ينبه عليه إتكالاً على علمه بما سبق اهـ (قوله وثمار موقوفة الخ) ظاهر صنيعة أنه معطوف على نخل مباح وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية والمغنى وكذا أي يستثنى من إطلاق المصنف ثمار البستان وغلة القرية الموقوفة في على المساجد والربط والقناطر والمسالكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس له مالك معين اهـ قال ع ش قوله وغلة القرية الخ أي والحال ان الغلة حصلت من حب مباح وبذر الناظر من غلة الوقف اما لو استاجر شخص الارض وبذر فيها حيا يملكه فالزرع لصاحب البذر وعليه زكاته اهـ (قوله بل الوجه خلافه) معتمد ع ش (قوله وبعضهم الخ) أي وأفتى بعضهم الخ ع ش (قوله فيما ياتي) أي فيما لو وقف على غير اقاربه وفقاً منقطع الآخر فانتقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى اقرب رحم الواقف ع ش (قوله كالوقف على معين) أقول هو متجه فليتا مل بصرى أي تعين المالك هنا الان (قوله لان الواقف الخ) قد يقال ان جعل الواقف الوقف منقطع الاخر في قوة أو يقول ثم لا قرب رحمى وايضا ان المدار على تعين المالك ولو من الشرع (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر تفريعه على ما قبله عبارة الروض مع شرحه فرغ لو ملك نصاً بافتذر التصديق به أو بشيء منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه لعدم ملك النصاب اهـ (قبل وجوبها) أي الزكاة (قوله فان بدا) أي صلاح الثمر المذكور (قوله قبله) أي الوجوب (قوله وسياتي تحرير ذلك الخ) قال هناك في موضع وينعقد معلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف هناك قبل حصول المعلق عليه كما ياتي آخر الباب انتهى اهـ سم (قوله وينبغي حمله على ما نبت فيها الخ) هلا حمله على ما نبت فيها من بذر المملوك له كذا قاله الفاضل المحشى وكأنه إشارة إلى التوقف في تقييده بالمباح بصرى (إن زرع نحو المغصوبة الخ) أي كالمشترأة شراء قاسداً (قوله وان الثمر الخ) يظهر أنه معطوف على ان غلة الارض الخ (قوله المباح) أي كالنخل المباح في الصحراء (وما حمله السيل من دار الحرب) أي ونبت بارض مباحة ع ش وشيخنا (قوله وخرج) إلى قوله وهو الا شنان في النهاية الا الحلية وكذا في المغنى الا التمس والسمسم (قوله

الاعراض اهـ (قوله فثبت بدارنا) ظاهره ان من قصد تملكه ملك جميعه فلينظر وجه ذلك وهلا جعل غنيمة أو فتابل لا ينبغي الا ان يكون غنيمة إن وجد استيلاء عليه أو جعائنا القصد استيلاء وهو بعيد خصوصاً ان ثبت في غير أرضه (قوله فثبت بدارنا) أي فتجب فيه اذا قصد تملكه قبل النبت أو بعده (قوله وبه يخص إطلاعهم الخ) عبارة رم في شرحه ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حيا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فإنه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحراء انتهى (قوله وسياتي تحرير ذلك في النذر) قال هناك في موضع وينعقد معلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف هناك قبل حصول المعلق عليه كما ياتي آخر الباب اهـ (قوله وينبغي حمله الخ) هلا حمله على ما نبت فيها من بذر المملوك له (قوله

يؤكل تدوايا او تادما او تنعما (٢٤٢) كالقرطم والثرمس وحب الفجل والسهم وباختيار امانة تات احظارا كحب الحنظل والحلبة

والغاسول وهو الاشنان وضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الادميون لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيارا اى ولا عكس اذا الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك وعلى زارع ارض فيها خراج واجرة الزكاة ولا يسقطها وجوبها لاختلاف الجهة والخبر الثاني لاجتماعها ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤديها من حبها لا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع لو اجر الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر ارض اخذ اجرتها من حبها قبل اداء زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما بيده ونصفه كما لو اشترى زكوايا لم تخرج زكاته ولو اخذ الامام او نائبه كما لقاضى بشرته الا في آخر الباب الخراج على انه بدل عن العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد والاصح اجزاؤه او ظلمها لم يجز غناها وإن نواها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحتمل الاجزاء يرد بان الفرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكاة لان العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الاخذ اما معه كان قصدا لا اخذ جهة

كالقرطم الخ) اى والتين والسفرجل والخوخ والرمان واللوز والجوز والتفاح والمشمش مغنى (قوله والثرمس) بضم التاء وقد تفتح وبالميم معروف يدق بمصر وتغسل به الا يادى و (حب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسهم) بكسر السينين وسكون الميم (قوله كحب الحنظل) يغسل مرات الى ان تزول مرارته ثم يقات به حال الضرورة و (قوله والغاسول الخ) قال في الصحاح حب الاشنان حب يخبز ويؤكل في الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقتات كذلك) اى اختيارا سم (قوله وعلى زارع) الى قوله والخبر في المغنى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق في وجوب العشر او نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما لعموم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية لاذ فتحها الامام عنوة ثم تعوضها من الغائبين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا وفتحها صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقط بالاسلام فان سكنوها به ولم تشتترط هي لنا كان جزية يسقط باسلامهم اه (قوله واجرة) الواو بمعنى او التي منع الخلو (قوله لاجتماعها) اى العشر والخراج نهاية (قوله ولا يؤديها) اى الخراج والاجرة (قوله فالخراج على المالك) اى لا على المستأجر سم (قوله لم يملك) اى المؤجر (قوله ولو اخذ) الى قوله او ظلم في النهاية والمغنى الا قوله او نائبه الى الخراج (قوله ولو اخذ الامام الخ) ولو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاء على المأتمن حيث كان الاخذ لها مسلفا فقير او نحوه من المستحقين شيخنا (قوله على انه بدل عن العشر الخ) ينبغي ان الخراج المأخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء عندنا بشرط نية المالك ان يدفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ سم وباتى عن غش عدم شأنا بنية المالك حينئذ (قوله والاصح اجزاؤه) اى يسقط به الفرض فان نقص عن الواجب تمهنا به ومغنى وروض قال غش اى تقوم بنية الامام مقام نية المالك كالمعتنع وليس منه ما يآخذ الملتزمون بالبلاد من غلة او دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام في قبض الزكاة ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تعميم في البلاد ونحوه اه بخلاف ما يأخذ الملتزمون لا عشار البلاد من الامام بمقدار معين من النقود او غيرها فيسقط به الفرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم نائبون عن الامام (قوله او ظلم) اى لمجرد قصد الظلم بدون ان ينضم اليه قصده انه بدل العشر كما يفيد المقابلة وقوله الخ وقوله ويؤيد الخ وقول المغنى والروض مع شرحه والخراج المأخوذ ظلم لا يقوم مقام العشر وإن اخذه السلطان على ان يكون بدل العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد ليسقط به الفرض اه (قوله يرد بان الفرض الخ) قضيته انه لو اطاق الاخذ من الامام او نائبه ولم يقصد حين الاخذ الغصب ولا كره نه بدلا عن الزكاة بجزى خلافا لما يفيد قوله وهذا يعلم الخ فليراجع ثم راي ان سم رجح تلك القضية كما باتى (قوله انه قاصد الظلم) اى فقط (قوله محله عند عدم الصارف الخ) فديقتضى انه لو دفع الزكاة بنيتها لفقير فاعتقد الفقير انها هدية او غن دين وقصد اخذها من هذه الجهة لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤيده) اى تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الاخذ (قوله يحمل الاجزاء) اى اجزاء الخراج المأخوذ ظلم

ولا تقتات كذلك) اى اختيارا (قوله وعلى زارع ارض فيها خراج الخ) عبارة الروض وتجب وإن كانت الارض مستأجرة او ذات خراج قال في شرحه فتجب الزكاة مع الاخرة او الخراج ثم قال واما خبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم فضعيف قاله في المجموع اه (فالخراج على المالك) اى لا على المستأجر (على انه بدل عن العشر) ينبغي ان الخراج المأخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزاء عندنا بشرط نية المالك ان دفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ (قوله على انه بدل عن العشر) فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد انظر هل يشترط في هذه الحالة نية المالك ولا يكفي نية الامام لان المالك غير معتنع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نيته ولا اعتبر اعتقاد الاخذ وقد يقال لا اعتبار بنية المالك واختياره إلا ان راي جواز ذلك ولو بتقليد من يراه (قوله عند عدم الصارف قد

بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعول على نية الدائع وبهذا يعلم ان المكس لا يجزى عن الزكاة إلا ان اخذه الامام او نائبه على انه بدل عنها باجتهاد او تقليد صحيح لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه كما بسطت الكلام عليه في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر وفي غيره وسياق لذلك مزيد (تنبيه) أخذ الزر كشى من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أنكر إفتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية بان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهي ليست كذلك فتجب الزكاة اى حتى على قواعد الحنفية واجيب بانه بنى ذلك على ما جمع عليه الحنفية انها فتحت عنوة وان عمرو وضع على رؤس اهلها الجزية (٢٤٣) وارضا الخراج وقد اجمع المسلمون

على أن الخراج بعد توظيفه اى على أرض بيت المال لا يسقط بالاسلام وباتى قبيل الامان ما ردد جزمهم بفتحها عنوة وصرح ائمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من اراضيها ولا يعلم اصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه بحق وملك اهلها لها فلم التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد الملك وحينئذ فالوجه ان أرض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف في فتحها أهو عنوة أو صلح في جميعها او بعضها كما باتى بسطه قبيل الامان صارت مشكوكا في حل اخذها منها وقد تقرر ان ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاخذ المذكور (تنبيه آخر) قدم مخالف لشافعي او باعه مثلا مالا يعتقد تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي فهل له اخذه اعتبارا باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال ما وضوئه الحالي عن النية وفرقوا بينه وبين ماسر في اعتبار اعتقاد المقتدى بان سبب هذا رابطة

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله وبهذا يعلم الخ) اى بقوله ولو اخذ الامام الخ (قوله وسياق الخ) اى في آخر فصل اداء الزكاة (قوله لذلك مزيد) ياتي فيه كلام آخر سم اى بما حاصله انه ينبغي ان يكون حالة إطلاق اخذ الامام المكس بان لا يقصد شيئا من الغصب وبدل الزكاة كاخذه باسم الزكاة باجتهاد او تقليد صحيح فيجزى عن الزكاة إذا نواها المالك حين الاخذ لعدم الصارف حينئذ فالمنع من الاجزاء قصد الامام نحو الغصب وينبغي ان يقرن هذا القصد بالغصب فلو تقدم لم يضراهم وفيه فسخة في حق التجار إذا الظاهر عدم مقارنة قبض ناظر المكس بقصد نحو الغصب والظلم وأيضا أن أصل وضع السكر كفى بعض كتب الحنفية بقصد جعله زكاة مال التجارة والظاهر ان هذا يعلمه سلطان الوقت ويقصده وهو كاف في سقوط الزكاة به إذا نواها المالك وإن لم يعلمه ولم يقصده ناظر السكر كانه نائب عن السلطان (قوله ان أرض مصر الخ) مفعول اخذ (قوله ثم نقل الخ) اى تايدا لعدم كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعنى زكاة النابت في أرض مصر (قوله بان الخ) متعلق بانكر (قوله اى حتى على قواعد الحنفية) اى من عدم الزكاة في الارض الخراجية (قوله واجيب الخ) اى عن طرف الحنفي (قوله وباتى الخ) رد لما اجمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح) الى قوله وملك الخ في المغنى ولى قوله وحينئذ في النهاية (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي التي الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج لا ينافى ملكها وفي بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك ايضا سم (قوله وحينئذ فالوجه الخ) اقره ع شر (قوله من ذلك) اى من تلك النواحي (قوله في حل اخذه) اى الخراج (قوله فاندفع الاخذ الخ) اى اخذ الزر كشى (قوله قدم مخالف لشافعي الخ) اى احضر له المخالف طعاما ماليا كاه كرى (قوله مالا يعتقد الخ) تنازع فيه قدم وباع (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعنى ان الشافعي يعتقد تعلق الزكاة به دون المخالف كرى (قوله كما اعتبروه الخ) اى قياسا عليه (قوله بان سبب هذا) اى اعتبار اعتقاد المقتدى دون الامام و (قوله رابطة الافتداء) قد يقال مقتضى هذه الرابطة العكس اى اعتبار اعتقاد الامام لا الماموم (قوله ولا رابطة ثم) اى في ماء الوضوء وقال الكردي اى في استعمال الماء اه (قوله وهذا الخ) اى عدم الرابطة وقال الكردي اى الفرق المذكور اه (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله كما اعتبروه الخ و (قوله وباتى الخ) عطف على قوله مر الخ (قوله على فعله) اى ما يحل عنده (قوله اتفاقا) متعلق بقوله نقر الخ (قوله اولا) عطف على قوله اخذه الخ اى وليس للشافعي اخذ ذلك (قوله ويجاب عن الاول) اى عن القياس على اعتبار عقيدة المخالف في استعمال الماء (قوله المؤدى الخ) صفة اعتبار الخ و (قوله احتياطا) متعلق به اى بالاخبار (قوله لا يقاس الخ) خبر ان (قوله وعن الثاني والثالث) اى ويجاب عن القياس بما رى و القياس بما ياتى (قوله باننا وان لم نناقير المخالف لكن يلزمنا الخ) قضية هذا الجواب عدم جواز الاخذ ايضا في عكس

يقضى هذا أنه لو دفع الزكاة بنيتها لفقير فاعتقد الفقير أنها هدية أو عن دين وقصد أخذها عن هذه الجهة لم تجز وليه نظروا له بالنسبة لهذا غير مراد (قوله وسياق لذلك مزيد) ياتي فيه كلام آخر (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من اراضيها الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج على الارض لا ينافى ملكها وفي

الافتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعي وهذا بعينه موجودهنا وأيضا مر أنه يحرم على شافعي لعب الشطرنج مع حنفي لان نية إعانة على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفي إذ لا يتم اللعب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعي له وياتى ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم عند الشافعي لا نافر من اجتهاد أو قل من يصح تقليده على فعله اتفاقا أو لا اعتبار بعقيدة نفسه ويجاب عن الاول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطا مع انه لا مخالفة مالا مانا به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحریم اما من النواحي كل ما تعلق به الزكاة قبل اخراجها وعن الثاني والثالث باننا وإن لم نناقير المخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى وهو تحریمه لعمارة له بالاولى

وهذا هو الذي يتجه ترجيحه خلافاً لما إلى الأول وغبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها أن من تصرف فاسداً اختلفت المذاهب فيه فأراد قضاء دين به لمن (٣٤٤) يفسده ففيه خلاف والأصح أن من يصححه إن كان قوله بما ينقض لم يحل له وكذلك لم ينقض

مسئلة الشارح بأن قدم مخالف لشافعي أو باعه مثلاً ما يعتد المخالف تعاق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي وفيما لو أعطى حنفي لشافعي مالك نصاب لا يفي لغالب عمره ما يقطع أو يظن ظناً غالباً أنه زكاة أو نحوها فليراجع (قوله وهذا) أي الثاني من عدم الجواز (هو الذي يتجه) أقره ع ش وسم (قوله أن من تصرف فاسداً الخ) الأولى أن من تصرف تصرفاً اختلفت المذاهب في فساد أي كاستبدال الوقف والمعاطاة (قوله به) أي بما وقع نحو ثمن في ذلك التصرف (قوله لمن يفسده) أي يعتد فساداً كإدى أي هل يجوز له أخذه (قوله ففيه الخ) أي في جواز أخذه وحله (قوله أن من يصححه) أي يعتد صحة ذلك التصرف (قوله أن كان قوله بما ينقض) أي لكونه مخالفاً للنص مثلاً (قوله لم يحل له) أي لمن يفسده (قوله وكذا إلى لم ينقض) أي لكونه مخالفاً للقياس الحنفي مثلاً (قوله ما لم يتصل به) أي بصحة ذلك التصرف وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لأنه) أي حكم القاضي (فيما باطن الأمر فيه كظاهره) أي بخلافه فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة فينفذ ظاهر الإلّا باطناً فلا يفيد الحل باطناً ولا يضيع (قوله بفتح) إلى قول المتن ونصابه في النهاية والمغني إلا قوله ولودون إلى المتن وما أنبه عليه (قوله ولودون نصاب الخ) يعني لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كإدى وبصرى (قوله فيما عدا الزعفران) أي وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلى والذي في النهاية والمغني فيما عدا الورس والحق الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه الخ) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة (تنبيه) مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب أحمد تجب فيما يكال أو يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعي قاله في القلائد بأعشن قول المتن (خمس أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فبحسبه فلا وقص فيها والأوسق

جمع وسق وهو بالفتح على الألف مصدر بمعنى الجمع سمي بذلك لجمعه الصيعان شيخنا ونهاية ومغني قال ع ش والمراد هنا الموسق بمعنى المجموع اه (قوله لخبر) إلى قوله قال بعضهم في النهاية والمغني إلا قوله قال الروباني إلى وإنما وما أنبه عليه (قوله لجملة الأوسق) أي فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعاً كانت الجملة ثلثمائة صاع شيخنا (قوله والصاع أربعة أمداد الخ) أي فاذا ضربت أربعة أمداد في الثلثمائة صاع صارت الجملة ألفاً ومائتي مدو (قوله والمد رطل وثلاث) أي فتصير الجملة ألفاً وستمائة رطل بالبغدادى شيخنا (قوله وقدرت) أي الخمسة أوسق (قوله لأنه الرطل الشرعى) أي الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأسرع ش (قوله ورطل بغداد عند الراعى مائة وثلاثون درهماً) أي فيضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكرناه نهاية قول المتن (لأن الأصح أن رطل بغداد الخ) بيانه أن تضرب ماسقط من كل درهم وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زاد المغني لأن الباقي بعد الاستقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهماً وسبعاد درهم فائتاً ألف وخمسة آلاف ومائتا درهم في مقابلة ثلثائه وأثنى وأربعين رطلاً والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر درهماً وسبعاد درهم في مقابلة ستة أسباع رطل لأن سبعة وخمسة وثمانون وخمسة أسباع اه (قوله تحديد) أي فلا زكاة في أقل منها إلا في مسئلة الخلطة السابقة شرحها بفضل (قوله على الأصح) وهو المعتمد ووقع في شرح مسلم والمجموع ورؤس المسائل أنه تقريب وعليه لا يضرب نقص رطل أو رطلين قال المحاملى وغيره بل وخمسة وأقرهم في المجموع كإدى على بفضل (قوله والاعتبار بالكيل) أي على الصحيح مغنى زاد النهاية بما كان

بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضاً

وقلنا المصيب واحد أي وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لأنه فيما باطن الأمر فيه كظاهره ينفذ ظاهراً وباطناً كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بفتح فسكون نبت أصفر بالين يصغ به ولو دون نصاب أقله حاصلها غالباً (والقرطم) بكسر أوله وثالثه وضمها حب العصف (والعسل) من النحل كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الأول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لأنار فيما عدا الزعفران عن الصحابة لكونها ضعيفة (ونصابه خمسة أوسق) من وسق جمع أو حل لخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهي ألف وستمائة رطل ببغدادية) لأن الوسق ستون صاعاً أجماعاً لجملة الأوسق ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث وقدرت بالبغدادى لأنه الرطل الشرعى (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلاً وثلثان) لأن رطل دمشق ستائة درهم ورطل بغداد عند الراعى مائة وثلاثون درهماً (قلت الأصح) أنها بالرطل الدمشقي (ثلثمائة)

رطل (واثنان وأربعون) رطلاً (وسنة أسباع) من رطل (لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً في أربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) وتقدير الأوسق بذلك تحديد على الأصح والاعتبار بالكيل

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) اي واذا وافق الكيل نهاية ومعنى زاد شرح بافضل فان
اختلفا فبلغ بالارطال ماذ كرو لم يبلغ بالكيل خمسة اوسق لم تجب زكاته وفي عكسه تجب اه عبارة
البجيرمي قوله استظهارا اي طلبا للظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال مرفلو
حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا يرد ان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في
الوزن لانه اخف ع ش انتهت (قوله والمعتبر فيه) اي في الوزن من كل نوع (الوسط) اي فانه يشتمل
على الخفيف والرزين معنى ونهاية قال الكردي مثلا نوع الحنطة بدضه في غاية الثقله وبعضه في غاية الخفة
وبعضه متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا نوع الشعير وغيره اه ستة ارادب الاسدس ارادب
الخ اعتمده الشارح في كتبه وفي الاسنى هو الوجه وايدى سم في شرح اني شجاع وقال القمولى ستة ارادب
وربع ارادب واعتمده الخطيب في المغنى ومرفى النهاية والدهو بالارادب المدنى ستة ارادب صما كردي
على بافضل (قوله كما حرره السبكي الخ) وضبطها القمولى بالكيل المصرى ستة ارادب وربيع ارادب
وهذا بحسب زمانه واما الان فحرروها باربعة ارادب ووبيه لان الكيل قد كبر عما كان عليه شيخنا
عبارة البجيرمي وقال بعض المحققين هذا بحسب السابق والا فالنصاب الان بالكيل المصرى اربعة ارادب
وسدس بسبب كبر ما يكال به الان حتى صارت الاربعة ارادب وسدس بقدر الستة ارادب والربع من
الارادب المقدرة نصابا سابقا اه (قوله بناء على ان الصاع قدحان الخ) اي وكل خمسة عشر مدا سبعة اقداح
وكل خمسة عشر صاعا اوبية ونصف وربع فثلاثون صاعا ثلاث وبيات ونصف فثلاثمائة صاع خمسة
وثلاثون وربة وهي خمسة ارادب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وقال القمولى
كيله بالارادب المصرى ستة ارادب وربع ارادب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة
اليمين وعليه فالنصاب ستمائة نهاية ومعنى قول المتن (ويعتبر تمر اوزيبيا) قال في الروض فان اخذ الزكاة
اي في ايجاف رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يجز انتهى وقوله لم يجز هو المعتمد لانه
ليس بصفة لوجوب عند القبض بخلاف ما سياتى في المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله
مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأ أو لا رد التفاوت أو أخذه وذلك
لان عنده القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه سم (قوله لخبير مسلم ليس في حب ولا تمر الخ)
اي فاعتبر الاوسق من التمر معنى قول المتن (ولا لافرطبا وغنبا) قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم
ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مرانتهى سم على حرج وقوله نعم ان لم يأت
منه رطب اي غير ردى كما يؤخذ مما يأتى اه ع ش (قوله فيوسق رطبا وغنبا) اي بتقدير الجفاف

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال اوساط الانواع مختلفة ثقلا وخفة فيلزم اختلاف مقدار
النصاب باختلافها (وهو بالارادب المصرى ستة ارادب الاسدس الخ) وقال القمولى ستة ارادب وربيع
في مد القدحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويعتبر تمر اوزيبيا
الخ) قال في الروض فان اخذ الساعى الزكاة رطبار دها او هل محل ردها ان بين والا كان تبرعا كما يأتى في باب
زكاة النقد فيما اذا اخذ الردى عن الجيد او المكسور عن الصحيح او يفرق فيه نظر والقلب الى الاول اميل
فليراجع قال في الروض فان اخذ الساعى الزكاة رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يجز اه
وقوله قيمتها أى بناء على أنه متقوم كما بينه في شرحه وقوله لم يجز هو المعتمد لانه ليس بصفة الوجوب عند
القبض كما لو قبض المستحق سخلة فكملت بيده لا تجزى بخلاف ما سياتى في المعدن انه اذا قبضه الساعى
مختلط بغيره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه او لا رد التفاوت لو اخذه وذلك لانه بصفة الوجوب
مختلط بغيره ومثله مالو قبض الحب بعد جفافه في قشرة ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه او لا رد التفاوت
او اخذه وذلك لانه عند القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه (في المتن ولا لافرطبا وغنبا)
قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه م

قال الروبانى عن الاصحاب
بمكيال اهل المدينة اي للخبير
الآتى أول زكاة النقد
ولما قدر بالوزن استظهارا
والمعتبر فيه من كل نوع
الوسط وهو بالارادب
المصرى ستة ارادب إلا
سدس ارادب كما حرره
السبكي بناء على أن الصاع
قدحان بالمصرى إلا سبعمى
مد (ويعتبر) الرطب والغنم
اي بلوغه خمسة اوسق حالة
كونه (تمر اوزيبيا ان تتمر
او تزيب) لخبير مسلم ليس في
حب ولا تمر صدقة حتى
يلبغ خمسة اوسق (ولا)
يتتمر ولا يتزيب (هـ) يوسق
(رطبا وغنبا)

فلو كان عنده ستة أوسق مما لا يتجفف قدرنا جفاها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أوسق وجبت زكاتها وقل منها فلا شيخنا وعش أي وإن شك فلا قرب عدم الوجوب لانه الاصل اخذنا بما ياتي في الارز الصغير (قوله ويخرج منه) أي ويقطع باذن الامام وتخرج الزكاة منه في الحال شرح المنهج ونهاية وهذا صريح في انه لو جعله دبشا ثم اخرج الزكاة من الدبس لم يجز (قوله ويضم غير المتجفف) أي بتقدير الجفاف هنا وفيما ياتي مما الحاق بذلك (قوله وما يحف ردينا كما لا يحف الخ) أي فيعتبر رطبيا ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب رطبيا شرح المنهج (قوله وله قطع مما لا يحف الخ) ويجب استئذان العامل في قطعه كافي الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزروا على الساعي ان ياذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب نهاية ومعنى وباتي بعضه في الشرح قال ع ش قوله هر ويجب الخ أي على المالك ثم هذا واضح فيما إذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام وناثية ولو فوق مسافة العدوى اه ولو لم يكن في هذا الاقليم امام ولا ذر شوكة فهل يجب استئذان اهل حله وعقده اخذنا من نظائره فليراجع (قوله أي وما الحق الخ) أي بما يحف ردينا وما يطول زمن جفافه (قوله وكذا ماضر اصله الخ) أي وإن كان يحف سم (قوله لنحو عطش) ولو اذ دفعت بقطع البعض لم تجز الزيادة عليه نهاية ومعنى (قوله او خيف عليه) أي على الاصل الضرر (قوله قبل اوانه) متعلق بالقطع وكذا الضمير راجع اليه (قوله وان كان رطبيا) فيه إشعار بانه لم يصل حدا يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه لا يجزى بدونه فليتأمل سم أي كما ياتي في الشرح (قوله لزومه تمر جاف) أي أوزيب جاف قال سم لزوم التمر الجاف هو بحث الرافي الآتي في الفروع آخر الباب اه (قوله وعلى كل منهما) أي لزوم التمر او القيمة (قوله لم تتعلق بعينه) أي بالتمر او القيمة (قوله فيبطل البيع في الكل) فيه نظر سم (قوله لعدم العلم الخ) يكفي العلم عند التوزيع سم (قوله وللساعي قبضه الخ) أي قبض مما لا يحف وما الحاق به بخلاف ما يحف كما ياتي في التنبيه كردى وسم (قوله على النخل) أي قبل القطع روض أي مشاعا (قوله ثم يقسمه بالخرص) أي بان يخرصه ويعين الواجب في نخلة او نخلات اسنى (قوله وبعد قطعه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة وما تقدم عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعي رطبيا وان ثمر في يده ولم ينقص لا يخالف هذا لانه مفروض في غير ذلك وهل للساعي اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم (مشاعا) أي بتسليم جميع المقطوع للساعي اسنى (قوله ثم يقسمه) أي بكيل او وزن (قوله بناء على الاصح الخ) راجع لكل من الشقين وكذا قوله وله بعد قبضه الخ أي ولو قبل القسمة ايضا راجع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للساعي

ويخرج منه لان هذا اكل احواله ويضم غير المتجفف للمتجفف في إكمال النصب لاتحاد الجنس وما يحف ردينا كما لا يحف وكذا ما يطول زمن جفافه كسنة كما يحفه الرافي وله قطع مما لا يحف أي وما الحاق به كما هو ظاهر وان لم يضر لانه لا نفع في بقاءه وكذا ماضر اصله لنحو عطش قال بعضهم او خيف عليه قبل اوانه وتخرج منه وإن كان رطبيا للضرورة ومن ثم لو قطعه من غير ضرورة لزومه تمر جاف او القيمة على ما ياتي آخر الباب وعلى كل منهما له التصرف المقطوع لان الزكاة لم تتعلق بعينه كما قبل وفيه نظر لما يعلم مما ياتي قبيل الصيام في شاة واحبة في خمسة ابرة ان المستحقين شركاء بقدر قيمتها فيبطل البيع في الكل لعدم العلم بما غدا قدر الزكاة وللساعي قبضه على النخل ثم يقسمه بالخرص وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه بناء على الاصح أن قسمة المثلثات افرزوله بعد قبضه بيعه لمصلحة المستحقين ولولا لساك وتفرقة ثمنه

(قوله وكذا ماضر) أي وإن كان يحف (قوله وان كان رطبيا للضرورة) فيه إشعار بانه لم يصل حدا يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه لا يجزى بدونه فليتأمل (قوله لزومه تمر جاف) لزوم التمر الجاف هو بحث الرافي الآتي في الفروع آخر الباب (قوله لان الزكاة لم تتعلق بعينه) أي بل بالتمر الجاف او القيمة (قوله فيبطل البيع في الكل) فيه نظر (قوله لعدم العلم) يكفي العلم عند التوزيع (قوله وللساعي قبضه الخ) كانه متعلق بما تقدم ان له قطع مما لا يحف وما ماضر اصله او خيف عليه ثم رايت عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكر وترتبه عليه وحينئذ فقوله وبعد قطعه مشاعا الخ المصرح بصحة القبض والاجزاء لا يخالف ما في هذه الحاشية الاخرى عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعي رطبيا لانه غير ذلك (قوله وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة فالقول بان قبضه رطبيا لا يجزى وان ثمر في يده لا يخالف هذا لانه مفروض في غيره (قوله وبعد قطعه) وهل له اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه (قوله وله بعد قبضه بيعه الخ) عبارة الروضة

إن لم يمكن تجفيفه وتثمرة بعد القطع وإلا لزمه على الأوجه ليس له ثمرا وبحث بعضهم أن للمالك (٢٤٧) الاستقلال بالقسمة وبؤيده إطلاق

قول التثمة عن جمع تجوز
القسمة بين المالك والفقراء
كيلا او وزنا ولا ربا لان
للمالك ان يدفع لهم اكثر
من نصيبهم فيستظهر بحيث
يعلم ان معهم زيادة ويلزم
على هذه الطريقة تجوين
القسمة على النخل بان يسلم
اليهم نخيلا يعلم أن ثمرتها
اكثر من العشره ويجب
على المعتمد استئذان العامل
لانهم شركاؤه فاحتيج لاذن
نائبهم فان قطع بغير اذنه
وقد سملت مراجعته عزز
وسياتي ان القاضي يستفيد
بولاية القضاء ولا ية الزكاة
مالم يول لها غيره فحينئذ هو
قائم مقام العامل في جميع
ما ذكر (تنبيه) ما افهمه
ما ذكر من صحة قبض الساعي
لرطب ليس إطلاقه مرادا
بل ما يحفل لا يصح قبضه له
فيلزمه رده ان بقي وبذله ان
تلف فان اخره عنده حتى
جف وسأوى قدر الزكاة
اجزا فان زاد رد الزائد او
نقص اخذ ما بقي هذا ما نقله
عن العراقيين ثم ما لا الى
قول ابن كج لا يجوز بحال
لفساد القبض من اصله
اه وهذا هو القياس وان
اختار في المجموع الاول
وقد يوجه بأن الزكاة لما
خرجت عن قياس
المعاملات سوح فيها
باجزاء ما وجد شرط
إخراجها ولو بعد قبض

أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه لاحظ اه وياتي في الشرح
قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ مثله اه وعبارة الروض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيعه لمن شاء من
المالك وغيره قال في الاصل او يبيع هو والمالك ويقسمان الثمن اه (قوله إن لم يمكن تجفيفه الخ) لعله
فما ضارصله لنحو عطش او خيف عليه (قوله وإلا لزمه) ظاهره لزوم الساعي فليراجع سم اي بناء على
ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يمكن الخ لقوله وله بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله وللساعي الخ فيفيد
لزوم للمالك كما يفيد قوله ليس له ثمرا (قوله وبحث بعضهم الخ) انظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل
ينقطع بنفس الخ حرص سم عبارة السكردى والمعتمد خلاف هذا البحث اه ولعل هذا مجنى على ما يأتي
فيه انفا ان قول الشارح ويجب الخ مقابل لهذا البحث وياتي ما فيه (قوله ويجب) الى قوله وسياتي تقدم
عن النهاية والمغنى مثله (قوله ويجب الخ) اي فيما اذا احتيج للقطع فيما لا يجف وما الحق به ع ش وسم
قال السكردى هذا مقابل لبحث البعض اه اقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يجف الخ كما هو صريح
صنيع النهاية والمغنى (قوله استئذان العامل) اي في القطع سم (قوله لانهم) اي المستحقين سم (قوله
فان قطع بغير اذنه وقد سملت الخ) مفهوه أنه لا يعز ر إذا عسرت مراجعته ولعله إذا احتيج للقطع ثم هذا مع
قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال بهادون القطع سم (قوله عزز) اي ولا ضمان
ع ش عبارة الروض مع شرحه عصي وعز ر ان علم بالتحرير اي عززه الامام ان رأى ذلك قاله في المذهب قال
ولا يفرضه ما نقص لانه لو اشتأذنه وجب عليه ان ياذن له في القطع وان نقصت به الثمرة اه اي إذا الكلام فيما
إذا احتيج للقطع لنحو عطش (ما افهمه ما ذكر) اي قوله وللساعي الخ (قوله بل ما يجف الخ) اي لا رد يثا ولا
مع طول الزمن إذ هما لا يجف كما تقدم ومثل ما مضى أصله أو خيف عليه سم (قوله فيلزمه رده ان بقي الخ)
لعله فيما إذا بين وإلا كان تبرعا كما يأتي في باب زكاة النقد إذا اخذ الردي عن الجيد والمكسور عن الصحيح سم
(قوله ثم ما لا الى قول ابن كج الخ) اعتمدهم شرح الروض اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما يأتي (قوله
وهذا) اي قول ابن كج و (قوله وان اختار في المجموع الاول) اي ما نقله عن العراقيين من الاجزاء
(وقوله ويوجه) اي الاول وهو الاجزاء كردى وياتي في شرحه ويجب ببذول صلاح الثمر الخ جزءه بالاجزاء
(قوله ويظهر الخ) اعتمده النهاية (قوله وما مبتدأ) أي والخبر فعشرة أو سق و (قوله أو معطوف الخ)
اي فيقدر في هذه الصورة حالا والتقدير ويعتبر ما ادخر في قشره مقشورا فيناسب ما عطف هو عليه كردى
اشار به الى دفع اعتراض سم بما نصه قوله او معطوف على فاعل يعتبر فيه حزاة مع قوله فعشرة او سق اه
(قوله ولو قشرته الحرام) اي اللاحقة بالحلب يعني نصابه عشرة أو سق وان كان في قشرته الحرام فقط كردى

في الشق الاول ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه لاحظ
لهم اه وسكت عن ذلك في الشق الثاني والظاهر انه كالاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة
الروضة المذكورة انه لا يلزم واحد من الساعي او المالك تجفيفه وان امكن خلاف قول الشارح وإلا لزمه
على الأوجه لكن قول الروضة يفعل ما فيه لاحظ يفيد ان عليه مراعاة الحظ فقد يؤخذ منه وجوب التخفيف
إذا كان أحظ (قوله وإلا لزمه) ظاهره لزوم الساعي فليراجع (قوله وبحث بعضهم أن للمالك الاستقلال
بالقسمة) انظر هذا مع ما يأتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخ حرص (قوله استئذان العامل) اي في
القطع (قوله لانهم) اي المستحقين (قوله فان قطع بغير اذنه وقد سملت الخ) مفهوه أنه لا يعز ر
إذا عسرت مراجعته ولعله إذا احتيج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال
بهادون القطع (قوله بل ما يجف) أي لا رد يثا ولا مع طول الزمن إذ هما لا يجف كما تقدم ومثل ما مضى
أصله أو خيف عليه (قوله ثم ما لا الى قول ابن كج) اعتمدهم ر (قوله او معطوف على فاعل يعتبر) فيه
حزاة مع قوله فعشرة أو سق (قوله ولو في قشرته الحرام) اي السفلى وهذه المبالغة تقتضى ان نصابه عشرة

الساعي له فاسدا (و) يعتبر (الحب) أي بلوغه نصابا حال كونه (مصنى من) نحو (تبنه) وقشر لا يؤكل ولا يدخر معه ويظهر اغتفار
قليل فيه لا يؤثر في الكيل (وما) مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (ادخر في قشره) الذي لا يؤكل معه (كالارز) ولو في قشرته الحرام

عبارة سم أراد بهذا أن الحرام أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى اشكاله وقد يجاب بأن الوار للرجال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه اه عبارة النهاية والمغنى ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب اه قال ع ش قوله مر ولا اثر للقشرة الخ اي خلافا لحج اه (قوله بفتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما) كذا في النهاية والمغنى (قوله ولا يدخر في قشره الخ) اي الذي لا يؤكل معه ولا وارد عليه ما سئذ كره سم (قوله فكاف التشبيه الخ) عبارة النهاية فالكاف استقصائية اه اي انها دلت على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات ع ش (قوله اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصحاب له الخ) فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الاوسق من دون العشرة اعتبرناه دونها نهاية زاد المغنى ولم يحصل من العشرة خمسة اوسق فلا زكاة فيها وانما ذلك جرى على الغالب اه قال ع ش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشهاب الرملي مانصه سئل عن عليه زكاة ارز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار ايض لم يحصل منه اصله مثلا ثم اخرجه عن الارز الشعير هل يجوز اه ولا فأجاب بأنه لا يجوز ما اخرجه عن واجبه اه اقول هذا قد بنا فيه قول الشارح مر فعلم أنه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء وبوجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على النقص في حقهم وإنما سقط عنه تبييضه تخفيفا عليهم وليس فيه تفويت على الفقراء بل فيه رفق لهم بتحمل المؤنة عنهم وبني مالو لم يضربه وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة اوسق او لا هل يجب عليه الزكاة ام لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا او لا ولا يشكل ذلك بما لو اختلف اناء من ذهب وفضة وجعل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسبك وغيره مما ذكر ثم لانه هناك تحقق الوجوب وجعل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في اصل الوجوب اه (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبار الخ (قوله غالبا) اي وقد يكون خالصها من ذلك دون خمسة اوسق فلا زكاة فيها او خالص مادونها خمسة اوسق فهو نصاب اي يجب فيه الزكاة شرح المنهج وتقدم عن المغنى والنهاية مثله (قوله فيعتبر) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده الشارح في شرح بافضل قال السكردى عليه وكذلك في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في الاذنى وشرح المنهج والخطيب في المغنى ومر في النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في الايعاب اه (قوله واعتمده ايضا ابن الرفعة الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله اعتمده الاذرى) اي ما نقله الماوردى الخ وكذا اعتمده والنهاية والمغنى وسم كما مر انفا (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله على ما اعتمده) وقالوا لانها غليظة غير مقصودة انتهى وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فترد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره سم (قوله ثم رجح الدخول) أي دخول قشرة الباقي السفلى في الحساب قال سم لا يخفى ان قضية الدخول في قشرة الارز الحرام اه اي بطريق الاولى (قوله واعتمده الاذرى الخ) اي الدخول وهو المعتمد نهاية ومغنى قول المتن (ولا يكمل الخ) اي في النصاب نهاية (قوله إجماعا) الى

أوسق سواء كان في قشرته السفلى وهي الحرام أي فقط أو كان في العليا المستلزم لكونه السفلى أيضا ولا يخفى اشكاله إذ كيف يكون الخاص من القشرة خمسة على تقدير كونه في القشرة الواحدة وكونه في القشرتين وقد يجاب بأن الوار في ولو كان الخ واول الحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه (قوله ولو في قشرته الحرام) أراد بهذا ان الحرام أيضا لا تدخل في الحساب (قوله ولا يدخر في قشره) اي الذي لم يؤكل معه ولا وارد عليه ما سئذ كره (قوله فيعتبر) اعتمده مر (قوله وكذا ضعف أيضا نقل الماوردى عن اكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى الخ) ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب شرح مر (قوله ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب) قال الشيخان لانها غليظة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فترد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره (قوله ثم رجح الدخول) أي في قشرة الارز الحرام

(والعسل) بفتح أوليه ولا يدخر في قشره غيرهما فكاف التشبيه حينئذ لا فائدة عدم انحصار الافراد الذهنية لا الخارجية فلا اعتراض عليه (ف) نصابه (عشرة أوسق) تحديدا اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصله له وابقى بالنصف لان خالصه يحصى منه خمسة اوسق غالبا وقول أبي حامد قديمي من الارز الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وإن كان ظاهر كلام الرافي اعتماده واعتمد ايضا ابن الرفعة وغيره وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى إذا بلغ بها خمسة اوسق وجبت زكاته واعتمد الاذرى وخرج بلا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره في الحساب لانه يؤكل معه وتنحيته عنه نادرة كتمشير الحنطة ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب فنصابه عشرة على ما اعتمدها لكن استغربه في المجموع ثم رجح الدخول واعتمده الاذرى وغيره (ولا يكمل جنس بحسب إجماعا في التمر والزبيب وقياسا

في نحو البر والشعير (ويضم النوع الى النوع) كتمر معقل وبرنى وبر مصرى وشامى لاتحاد الاسم ومران الدخن نوع من الذرة وهو صريح في انه يضم اليها لكونه مشكلا لا خلافا فيها صورة ولو ناوطا وطعما ومع الاختلاف في هذه الاربعة تتعذر النوعية اتفاقا اخذا من الخلاف الاتى في السلت فليحمل كلامهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في اكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) ومرايضان الماش نوع من الجلبان

فيضم اليه (ويخرج من كل بقسطه) لانه لا مشقة فيه بخلاف المواشى المتنوعة كأم (فان عسر) التفسير لكثرة الانواع (اخرج الوسيط) لاعلاها ولا ادناها رعاية للجانبين فان تكلف واخرج من كل بقسطه فهو افضل (ويضم العاس) وهو قوت نحو اهل صنعاء في كل كأم حبتان واكثر (الى الحنطة لانه نوع منها) عبر هذا هنا مع قوله قبله النوع الى النوع ليعين ان مال العبارتين والمقصود منها واحد (والسلت) يضم فمسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانها كتسبب من تركيب الشبهين الاتيين طبعا انفرد به فصار اصلا مستقلا براسه (وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه مثلها لونا وملاسة (تنبيه) يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير والذى يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجوز اخرج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل احدهما بالآخر فما كمل نصابه اخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر عام وزرعه

قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله في نحو البر والشعير) أى كالعسد مع الحص مغنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تباينا في الجودة والرداءة واختلف مكانها نهاية ومغنى (قوله وطبعا) محل تأمل فقد صرح الاطباء بانها باردان يابسان بصري وقد يجاب باختلاف ما في درجات البرودة واليبوسة (قوله على نوع من الذرة) الموافق لقوله السابق ومراح على نوع من الدخن يساوى الذرة سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين او الانواع نهاية ومغنى قال عس مفهوم المتن انه لو اخرج من احد النوعين عنهما يكفي وان كان ما اخرج منه اعلى قيمة من الآخر وليس مرادا لانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف المواشى) أى فان الاصح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كأمرو لا يؤخذ البعض من هذا البعض من الآخر للامشقة نهاية ومغنى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوع نهاية ومغنى (قوله لاعلاها) أى لا يجب اخرجها فلو اخرج الاعلى زاد خيرا عس اه بجمري (قوله من كل بقسطه الخ) أى او من الاعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العاس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله واكثر) عبارة النهاية والمغنى وثلاثة (قوله ليعين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الاول اذ لا وجود للجنس الا في ضمن النوع (قوله فلا يجوز الخ) يتأمل المراد به سيد عمر ويظهر ان المراد بذلك انه لا يحسب من الواجب فقوله ولا يدخل الخ عطف تفسير له (قوله ولا) أى بان كثير بحيث لو ميزا في النقص (قوله اخرج عنه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة النقص فاذا بلغ خالص المغشوش نصابا او كان عنده خالص بكملة اخرج قدر الواجب خالصا او من المغشوش ما يعلم ان فيه قدر الواجب فلو كان لحجور تعين الاول ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها انه لا يجوز اخرج الثاني لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم تزد او رضوا اه وقال سم قوله وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه بان ظاهر كلامهم اجزاء اخرج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ولا يجوز بمغشوش عن خالص اه وينبغي ان هذا كله يجوز نظيره هنا ايضا لو انما سكتوا عنه هنا اكتفاء بما ياتى اه فقول الشارح من غير المختلط أى ومن المختلط ما يعلم ان فيه قدر الواجب (قوله في تكميل النصاب) الى قوله لجريان العادة في النهاية والمغنى قول المتن (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضموم واختلافه كان سقى أحدهما بمؤنة والآخر بدونه اشرح بافضل قول المتن (واختلف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه ولم يبلغ نصابا جاز له التصرف فيه ثم اذا ادرك باقيه وكمل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول باقيا او تالفا فان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا عس ويأتى في الشرح قبيل قول المتن وتجب ببذو صلاح الثمر مثله (او محله) أى حرارة وبرودة كنجود وتهامة اذ تهامة حارة يسرع ادراك ثمرها ونجد باردة نهاية ومغنى (قوله

(قوله فليحمل كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافق لقوله السابق ومر الخ ان يقول على نوع من الدخن يساوى الذرة الخ (قوله في المتن ويضم العاس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله ليعين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) (الى) ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاق ثمر العام الثانى قبل جذا الاول اجماعا (ويضم ثمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف نوعه او محله لجريان العادة الالهية ان ادراك الثمار ولو في النخلة الواحدة لا يكون في زمن واحد إطالة لى من التفكك فلو اعتبر التساوى في الادراك تعذر وجوب الزكاة

فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجماعا على ما حكى وهو اربعة اشهر على ما في الكفاية عن اصحاب الجريان العادة بان ما بين اطلاق النخلة الى بدو صلاحها ومنتهاى إدراكها (٢٥٠) ذلك لكن رد بان المعتمد اثنا عشر شهر انظير ما يأتى (وقيل ان اطلع الثاني بعد جدد الاول)

فاعتبر وقوع القطع في العام الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد أن العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده وهو المعتمد فيضم طلع نخلة الى الاخر ان طلع الثاني قبل جدد الاول وكذا بعده في عام واحد وفي الكردي على بافضل وكذلك الايعاب والامداد واعتمده شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشربيني والجمال الرملى وغيرهم وجزم شيخ الاسلام في منهجه بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد وهو وجه اه (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشرح بافضل ايضا (قوله نظير ما يأتى) اى في الزرعين كردي (قوله بفتح الجيم) اى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله يحمل في العام مرتين الخ) اى بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما خرج متتابعا بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في الكبر فكله حمل واحد ع (قوله مرتين) اى او أكثر كما ان في الروم نوعا من السكرم المعروف فيه انه يشمر في كل عام مرات (قوله بل الحملان كشمرة عامين) اى فلا يضم احدهما للاخر نهاية ومعنى (قوله ان كان كل الخ) الاول ان كان الثاني بعد جدد الاول الخ (قوله ويرد اياه الخ) حاصله ان ما في المتن مقيد بالغالب وقد يجاب عن هذا الرد بان المراد لا يدفع الايراد (وان صح ما قاله من الحكم) اعتمد هذا الحكم النهاية والمغنى وشرح المنهج ايضا (قوله وبهذا) اى النقل (وقد يقال الخ) اى جمعا بين القولين (قوله وان استخلفا) اى قول المتن وواجب الخ في النهاية والمغنى لا قوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا الخ) عبارة النهاية والمغنى والمستخلف من أصل كذرة سنبلت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره من السكرم والنخل لانها لا يندرج كل حمل كشمرة عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع تعجل إدراك بعضه اه قال ع ش قوله مر يضم الى الاصل ظاهره وان طالبت المدة ولم يقع حصدا اجماعا في عام ويمكن توجيهه بانه لما كان مستخلفا من الاصل نزل منزلة أصله اه (قوله او اختلفا زرعاً) ولو توأما اصل بذر الزرع عادة بان امتد شهر او شهرين متلاحقا إعادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصده في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض واما ان تفاضل البذر بان اختلف اوقاته عادة فانه يضم ايضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد اى في اثني عشر شهرا ربيعية سواء وقع الزرعان في سنة واحدة ام لا كردي على بافضل وباعشن ونهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه وفيه تصريح بأن ما توأما اصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف إطلاق المصنف والشارح اه (قوله فارق الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الخ لا باعتبار زرع العام مطلقا إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر سم وصنيع ما مر عن النهاية والمغنى صريح فيما رجاه قول المتن (وقوع حصديهما الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين أى عند النهاية والمغنى ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صالح للانتفاع به بسائر اوانواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للادمين الحب خاصة فاعتبر حصده ع ش (قوله ولا عبرة بابتداء الزرع) اى فيضمان إذا وقع حصدهما في سنة وان

(قوله فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجماعا الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد ان العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه (قوله لكن رد بان المعتمد الخ) اعتمده هذا المعتمد مر ايضا (قوله وفارق ما مر ان حمل العنب الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلف الخ لا باعتبار زرع العام مطلقا إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر (في المتن) الاظهر اعتبار وقوع حصديهما في سنة) والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما افاده الكمال بن ابي شريف وقال ان تعليمهم يرشد اليه شرح مر وعبارة الروض فصل وان توأما اصل بذر الزرع شهر او شهرين متلاحقا اى عادة فذلك زرع واحد وان تفاضل واختلف اوقاته

بفتح الجيم وكسر هاء وإعجم الذال وإهما لها اى قطعه (لم يضم) لحدوثه بعد انصرام الاول فاشبه ثمر العام الثاني ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزما قيل قضية كلامه انه لو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين ضم احدهما الى الاخر وليس كذلك بل الحملان كشمرة عامين إن كان كل بعد جدد الآخر أو وقف نهايته ويرد لإيراده وإن صح ما قاله من الحكم بان كلامه جرى على الغالب المعتاد فلا ترد عليه هذه الصورة النادرة وإن نقل ثقات كثرته في مشارق الحبشة وبهذا اعترض من عبر بالاستحالة وقد يقال ان اريد ان العرجون بعد جدد ثمره يخلف ثمر آخر فهو المحال عادة لاننا لم نسمع بمثله أو أنه يخرج بحجب تلك العراجين عراجين أخرى قبل جدد تلك أو بعده فهو موجود مشاهد في بعض النواحي (وزرعا العام يضمان) وان استخلفا من اصل او اختلفا زرعاً وجدادا كالذرة تزرع ربيعاً وصيفاً وخریفاً وفارق ما مر ان حمل العنب والنخل لا يضمان بان هذين يرادان للدرام فكان كل حمل كشمرة عام بخلاف الزرع لا يراد لنا أن يدف كان ذلك كزرع واحد تعجل إدراك بعضه (والاظهر اعتبار وقوع حصديهما في سنة) لم بأن يكون بين حصدي الاول والثاني دون اثني عشر شهراً ربيعية ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنده يستقر الوجوب

لم يقع الزرع في سنة نهاية ومعنى (قوله ونازع الاسنوى في ذلك) أى في الاظهر المذكور عبارة النهاية
والمعنى وجلة ما فيها عشرة اقوال اصحها ما ذكره المصنف ونقله عن الاكثرين وهو المعتمد وإن قال
الاسنوى انه نقل باطل يطول القول بتفصيله والحاصل اني لم ار من صححه فضلا عن عزوه إلى الاكثرين
الحق قال الشيخ في شرح منبهه ويجاب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظها
(قوله ويكفي عنه) أى عن الحصاد في الزرع عبارة النهاية والمعنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل
كما افاده السكال بن أبي شريف اهـ (قوله وعن الجداد) أى على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاطلاع خلافا
للهيئة والمعنى (قوله زمن إمكانها الخ) أى حصولها بالقوة لا بالفعل كدوى قول المتن (وواجب ما شرب
الخ) ولا تجب في المعشرات زكاة غير السنة الاولى بخلاف غير هالانها انما تتكرر في الاموال الدائمة وهذه
منقطعة النماء معرضة للفساد نهاية ومعنى وبقي في الشرح مثله (قوله من نهر الخ) أى وساقية حفر
من النهر وإن احتاجت مؤنة نهاية (قوله او الناج) عطف على المطر ويحتمل على نهر (قوله او شرب
عروقه الخ) أى عطف على الضمير المستتر مع الفصل (قوله به) الباء هنا كالباء في المتن بمعنى من اول السببية
كما يفيدها قوله ويصح جره الخ وقال السكردي الباء هنا للتعدية أى اشربه الماء عروقه على ان يكون
الماء مفعول اشرب وعروقه فاعله اهـ وفيه ما لا يخفى (قوله ويصح جره) أى عطف على المطر (قوله
ويسمى) إلى قوله من ماء الخ في النهاية والمعنى الا قوله واستاجرته (قوله بنضح بنحو بعير الخ) أى بنقل
الماء من محله الى الزرع بحيوان او غيره كالنطالة والشادوف ويعتبر في صورة الحيوان ان يكون بغير
إدارة كأن يحمل الماء في رواية على نحو حمل ويؤتى به الى الزرع فيسقى به شيخنا وبحيرى (قوله
سائية) بسين مهملة ونون ومثناة من تحت نهاية ومعنى أى ساقية وفى المختار والسائية الناضحة وهى
الناقة التى يستقى عليها بحيرى (قوله ما يدبره الحيوان) أى والادميون شيخنا (قوله او ناعورة) عطف على
دولاب (قوله يدبرها الماء نفسه) وحيث كان الماء يدبرها بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر لحقة المؤنة
عش واجيب بانه لما كان محتاجا لاصلاح الالة إذا انكشرت كان فيه مؤنة بحيرى (قوله او استاجرته)
يتأمل فيه الا ان يقال غايبة الامر فساد الاجارة فلم يخرج الماء عن كونه بعوض سم (قوله او بدلو)
معطوف على قول المصنف بنضح (قوله او جوب ضمائه) أى عوضه راجع لجميع ما تقدم ويحتمل رجوعه
لما عدا الشراء الصحيح (قوله من ماء الخ) بيان لما في قول المتن بما اشتراه كدوى (قوله فافى المتن الخ) عبارة
المعنى الاولى قراءة ما مقصورة على انها موصولة لا ممدودة اشبه الماء المعروف فانها على التقدير الاول تعم
الناج والبرد بخلاف الممدودة وقول الاسنوى وتعم على الاول الماء النجس ممنوع إذ لا يصح شراؤه انتهت
وقد يقال الماء النجس داخل على التقديرين ان اريد صورة الشراء الصادقة بالصحيح والفاقد وخارج على
كليهما ان اريد حقيقة فهو الصحيح فاما لمحض الاسنوى في التخصيص وقد يقال لعل ملاحظه ان الماء المطلق لا
يطلق شرعا على النجس بصرى (أى العشر) الى قوله فان قلت في المعنى وكذا في النهاية الا قوله ومن ثم حكى فيه
الاجماع (قوله والمعنى فيه) أى فيما ذكر من وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر ونصفه فيما شرب بنحو
النضح (قوله هنا) أى في النبات و (قوله ثم) أى فى الماشية (قوله قلت الخ) ويمكن الفرق بان الثمر

ونازع الاسنوى في ذلك
واطال بما لا يحصى ويكفى
عنه وعن الجداد في الثمر
زمان إمكانها على الوجه
ويصدق المالك أنه زرع
عامين ويحلف ندبان أنهم
(وواجب ما شرب بالمطر)
او الماء المنصب اليه من نهر
أو جبل أو عين أو الناج أو
البرد (أو) شرب (عروقه)
به ويصح جره أى أو شرب
بعروقه (لقربه من الماء)
ويسمى البعل (من ثمر
وزرع العشر) واجب
(ماسق) من بر أو نهر
(بنضح) بنحو بعير أو بقرة
يسمى الذكر ناضحا والائى
ناضحة وكل منهما سائية (أو
دولاب) بضم اوله وقد يفتح
وهو ما يدبره الحيوان أو
ناعورة يدبرها الماء بنفسه
أو بدلو (أو بما اشتراه)
شراء صحيحا أو فاسدا أو
غصبه أو استاجرته لوجوب
ضمائه أو وهب له لعظم المنفعة
من ماء أو ناج أو برد فافى
المتن موصولة (نصفه) أى
العشر للاخبار الصحيحة
الصريحة في ذلك ومن ثم حكى
فيه الاجماع والمعنى فيه
كثرة المؤنة وخفتها كما في
السائمة والمعلولة بالنظر
للاجوب وعدمه فان قلت
لم تؤثر كثرة المؤنة إسقاط
الوجوب من أصله هنا
وأثرته ثم قلت لان المقصد
باقتناء الحيوان نمائه

ضم ما حصل حصاده في سنة واحدة اهـ وفيه تصريح بأن ما توصل زرع واحد وإن لم يقع حصاده في سنة
واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح (في المتن بنضح) يشمل حمل الماء على الناضح الى الارض بدون
ساقية أو دولاب أو غير ذلك (قوله أو استاجرته) يتأمل فيه الا ان يقال غايبة الامر فساد الاستجار ولم يخرج
الماء عن كونه بعوض (قوله فى متن موصولة) أى لا ممدودة (قوله فان قلت لم تؤثر الخ) يمكن الفرق بان
مشروعية الزكاة لدفع حاجة الفقراء مثلا والحاجة الى الثمر والزرع اشد بيل ذلك ضرورى لا يمكن
الاستغناء عنه فشرعت زكاته مطابقا بخلاف الحيوان والحاصل ان الثمر والزرع من الاقوات التى لا يقوم
البدن بدونها فوجبت زكاتها مطلقا وان اختلف قدر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون

لا نفسه فنظر للواجب فيه بالحاصل منه كما مر قبيل الباب ومن الحب والثمر عينه فنظر اليها مطلقا ثم اوجبوا التفاوت بحسب المؤنة وعدمها
نظر الى انه مواساة وهي تكثروا وتقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأمل له وللبقيني افتاء طويل في المسقي بماء عيون او دية مكة حاصلة ان المسقي منها

بمشتري فاسد للقرار او مع
الماء او للماء وحده او
مخصص مثله فيه نصف
العشر مطلقا لانه مضمون
عليه وكذا اذا توجه البيع
الى الماء وحده في كل زرة
ولم فرضت صحته بخلاف
شرائه مطلقا او مع القرار
وفرضت صحته فان ما سقى
به او لافيه النصف للمؤنة
بخلاف المسقى به بعد
فان فيه العشر لان الثمن
لما يقابل الاول دون ما
بعده فلا مؤنة في مقابلته اه
وما فصله في الصحيح فيه
نظر ظاهر والذي يتجه
وجوب النصف فيه مطلقا
كما ظاهر كلامهم انه حيث
ملك بمؤنة لم يلزمه سوى
النصف في ستة الشراء وما
بعدها ولا نسلم ان الثمن
مقابل الاول ماء فقط بل
لكل ما حصل منه قال وإذا
لم يملك محل النبع لم يملك الماء
فيجب العشر مطلقا اه
وقضية وجوب العشر في
تلك العيون مطلقا لانها
تخرج من جبال غير مملوكة
واصل منبعها الذي يتفجر
منه الماء غير مملوك بل ولا
معروف ولك ان تقول هذا
وإن كان هو القياس إلا أن
قولهم لو وجد نهر يسقى
ارضين لجماعة ولم نعرف
انه حفر او انخرق بنفسه

والزروع من الاقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب زكاتها مطلقا وإن اختلف قدر الواجب بخلاف
الحيوان فان الحاجة اليه دون الحاجة اليها فلم تتعلق به الزكاة مطلقا سم زاد الشوبري وبان من شان
العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شانه خفة المؤنة بل الاباحة اه (قوله فنظر اليها) اي الى عين (قوله
للو واجب) اي للوجوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على باقتناء الخ الحب والثمر (قوله مطلقا)
اي كثرت المؤنة ولا (قوله بحسب المؤنة الخ) الانسب لما قبله بحسب كثرة المؤنة (قوله نظر الى انه) اي
الواجب كرده (قوله في المسقي الخ) اي من الزروع او الثمر (قوله بمشتري فاسدا) كذا في اصله بخطه رحمه
الله تعالى فهو صفة مفعول مطلق اي شراء فاسدا بصري (قوله للقرار) اي لمحل الماء وحده كرده (قوله
مثلا) اي او بمشروق (قوله مطلقا) اي في السنة الاولى وما بعدها كرده (قوله في كل زرة) اي فيما
يحتاج اليه كل زرع بخصوصه من وقت زراعته الى وقت إدراكه وهذا التفسير مع ظهوره في الفهم وفي
الخارج يغني عما في البصري مما نصه قوله في كل زرة كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى ولعل يحله إذا
اكتفت الزرة بسقمية واحدة فلو عبر بسقمية بدل زرة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) اي
الماء وحده (مطلقا) اي بدون النوقيت بمدة كسنة (قوله او مع القرار) بقى ما لو اشترى القرار وحده شراء
صحيحا فالظاهر ان ما سقى به فيه العشر مطلقا فانه لا مؤنة حينئذ في مقابلة الماء اصلا فليراجع ثم رايت ما يأتي
عن سم انفاء وهو صريح فيما قلت (قوله وفرضت صحته) اي الشراء مطلقا او مع القرار (قوله وما فصله في
الصحيح) وهو قوله فان ما سقى به او لا الخ كرده (قوله انه حيث الخ) بيان لكلاهم (قوله في سنة الشراء
الخ) تفسير لقوله مطلقا (قوله قال) اي البقيني (قوله لم يملك الماء) اي لا يكون ملكا لا حبل بصير مباحا
(قوله في تلك العيون الخ) اي في المسقى بها من الزروع والثمار (قوله مطلقا) اي عن التفصيل الذي تضمنه
الحاصل المذكور (قوله ولك ان تقول الخ) اي مناقضا لقضية قول البقيني كرده (قوله هذا الخ) اي
القضية المذكورة (قوله ارضين) بفتح النون (قوله ظاهر الخ) خبر ان (قوله لكن قال الا ذرعى الخ) منع
للدناقضة المذكورة فيثبت المطلوب وهو وجوب العشر في اودية مكة كرده (قوله على ان مياهها) اي
مكة اي مياه عيونها (قوله كما يأتي) اي في احياء الموات كرده (قوله وعليه) اي ما قاله الا ذرعى (قوله لان ماء
عيونها مباح) قد يقال هو وان كان مباحا الا انه لم يحصل الا بمؤنة ولا اثر لمجرد الاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجده
ان الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء اي ولو مع القرار فان كان القرار اي وحده
فالتجده العشر لانه حينئذ كالسقي بالقنوات فليتأمل سم وفي السكردي على بافضل ما نصه وبحسب سم في
حواشي التحفة في حصر المباح بكافة وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجيلي ان ما يأخذه السلطان او
حافظ النهر لا يدخل العشر وهذا ان لم يمكن استرداده من آخذه يظهر أنه مثله فخره اه أقول تقدم عن ع
ان ما يؤخذ من المتسكلم على نحو الجزائر من نحو الملتزم من الدرام على رعى الدواب فيها فهو ظلم مجرد لا يمنع من
الاسامة اه وقضية ان ما يؤخذ من ظلم على الماء لا يمنع العشر مطلقا (قوله وكذا السواقي) الى قوله فتعبيده
في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) القناة هي الابار المتصل بعضها

الحاجة اليها فلم تتعلق به الزكاة مطلقا (قوله لا نفسه) قد يقال قصد عين الثمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل
والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها تاكلون فنفسه مقصودة ايضا (قوله لان ماء عيونها
مباح) قد يقال هو وان كان مباحا إلا أنه لم يحصل إلا بمؤنة ولا اثر لمجرد الاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجده ان
الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فان كان القرار فالتجده العشر لانه حينئذ
كالسقي بالقنوات فليتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) ما نسبتهما للقنوات

حكم لهم بذلك ظاهر في ذلك ما تارك لعيون ومن ثم أجمع أهل الحجاز قديما وحديثا على أن مياهها مملوكة لأهلها لكن قال الا ذرعى ببعض
كأيا في محل قولهم ما جعل اصله ملك لذوى اليد عليه إن كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه بوات او يخرج من نهر عام كدجلة فان باق
لأباحتها وعليه فيجب في اودية مكة العشر لان ماء عيونها مباح لان جميع منابعها في موات قطاعا (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة

من النهر العظيم (كالمطر على الصحيح) ففي الماشق بها العشر لانه لا تكلف في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الارض والعين او النهر واحياها او تهيئها لان يجرى الماء فيها بطبعة الى الزرع بخلاف المسقى بنحو الناضح فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه (و) في (ماسقيهما) اي النوعين (سواء) او جهل حاله كما ياتي (ثلاثة ارباعه) اي العشر رعاية للجانيين (فان غالب احدهما ففي قول (٢٥٣) تعتبره) ترجيحاً للغلبة (والاظهر) أنه (يقسط) كما هو القياس

فان كان ثلثاه بنحو مطر وثلثه بنحو نضج وجب خمسة اسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلث واعتبر الغلبة على الضعيف والتقسيم على الاظهر (باعتبار عيش الزرع) او الثمر (ونماها) لانه المقصود بالسقي فاعتبرت مدته من غير نظر الى مجرد الانفع فتعبر به بالنماء المراد به مدته وجد اولاً (وقيل بعدد السقيات النافعة بقول الخبراء فاذا كان من بذره الى إدراكه ثمانية أشهر فاحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بنحو مطر وفي شهرين زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقى بنحو نضج فيجب على المعتمد ثلاثة ارباع العشر وربيع نصف العشر فان احتاج في اربعة اشهر لسقية بمطر واربعة لسقيتين بنضج وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا لو جهل المقدار من نفع كل باعتبار المدة اخذاً بالاستواء لثلاث يلزم التحكم

ببعض تحت الارض والساقية هي المحفورة من النهر وجه الارض (قوله بل في عمارة الارض) عبارة المغنى لان مؤنة القنوات إنما تخرج لعمارة القرية والانهار إنما تحفر لاجياء الارض فاذا انتهت وصل الماء الى الزرع بطبعة مرة بعد اخرى اه (قوله واحياها) اي الارض والعين والنهر ابتداء (قوله او تهيئها) اي هذه الثلاثة دواما (قوله اي النوعين) اي كطرو نضج قول المتن (سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماها اخذاً بما ياتي ان الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كما ياتي) اي انفا بقوله وكذا لو جهل المقدار الخ (قوله الى مجرد الانفع) أي ولا الى عدد السقيات نهاية (قوله المراد به مدته الخ) أي اء (قوله النافعة) الى قوله وهذا في المغنى لا لقوله فان احتاج الي وكذا (قوله بقول الخبراء) ينبغي الا اكتفاء في ذلك باختيار واحد اخذاً من الاكتفاء منهم به في الخارص الا في ارجعه ع ش (قوله فاذا كان) الى قوله هذا في النهاية الا قوله ولا فرق الى ويضم (قوله فاذا كان الخ) اي عيش الزرع ومدته (قوله فسقيا) اي الثلاث سقيات فالضمير مفعول مطلق عددي (قوله وكذا لو جهل المقدار الخ) ويظهر انه يعمل بما كان في نفس الامر عند زوال الجهل بصري أي أخذاً من قول الشارح الا في أن يعرف الحال (قوله أخذاً بالاسوأ الخ) وقيل وجب نصف العشر لان الاصل برائة الذمة من الزيادة عليه محلي ومغني وفي بعض النسخ بالاستواء (قوله ولو علم ان احدهما اكثر الخ) تبع شيخه في شرح الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره الشارح فيها عن الماوردي واقره وقد سوى الرافعي في الحكم بين هذه الصورة والتي قبلها كما نقله عنه في الخادم وكذا سوى بينهما في الجواهر نقل عن ابن شريح والجمهور ثم حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي ان يكون المعتمد فيها التسوية لما ذكره بصري أقول وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج مثل ما في الشرح الا أنه زاد الثاني ذكره الماوردي اه والاول قاله الماوردي وهو ظاهر اه فبعد اتفاق هذه الشروح على اعتماد ما في شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه تبعاً لما انفرد السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ اليقين الخ) قال سم انظر ما اليقين الذي ياخذ به وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدره الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب ع ش وقوله وان تصرف المالك الخ يخالف قول الشارح والنهاية الى أن يعرف الحال وقول المغنى ويوقف الباقي الى البيان وعقب الحنفى كلام غ ش بمأنه وفي الرشيدى ما نصه قوله فيؤخذ اليقين اي ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى اخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فاي ارجع اه فلو علمنا انه سقى ستة اشهر باحدهما وشهرين بالآخر وجهل عين الاكثر فاخرج ذلك الزرع ثمانين اردباً مثلاً فعلي تقدير ان الاكثر هو الذي بماء السماء يكون الواجب ثلاثة ارباع العشر وربيع نصف العشر وذلك سبعة اردب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة ارباع نصف العشر وربيع العشر وذلك خمسة اردب فاليقين اخراج خمسة اردب ويوقف اردباً الى علم الحال فان اردباً الذمة اخرجهما اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة المغنى وسواء في جميع ما ذكر في السقي بماءين انشا الزرع على قصد السقي بهما ام انشاء قاصدا السقي باحدهما ثم عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصده اه (قوله وان اختلف الواجب) اي وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني نهاية (قوله وبهذا) اي بقوله ويضم المسقى الخ (قوله يعلم ان من له الخ)

(قوله في المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع ونماها اخذاً بما ياتي أن الغلبة باعتبار ذلك

ولو علم ان احدهما اكثر وجهل عينه فالواجب بنقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين الى أن يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر بين ان يقصد السقي بماء فيعرض خلافه وان لا ويضم المسقى بنحوه طر الى المسقى بنحو نضج في اكمال النصاب وإن اختلف الواجب وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالباً يعلم أن من له اراض في محال متفرقة ولم يتحصل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وإن ظن حصوله بمزرعه او سبزرعه ويتحدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب

الامر كذلك والمسئلة مضرح بها في الروضة والعز يزوالجواهر وغيرها بصري (قوله بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) اي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبذله ان كان تالفاعش (قوله ويصدق) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ويصدق المالك في كونه مسقيا الخ) اطلقوا تصديق المالك وان اتهم مع ان قرأت الاحوال قد تقطع بكذبه كزارع بفلاة لا ماء فيها ولا فميا قرب منها يحتمل السقي منه بنحو ناضح فلعلم كلامهم محمول على غير ما ذكر فقد صرحوا بان له لو قال المالك هلك بحريق وقع في الجرين وعلما انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع المتن فلو ادعى المالك النتائج بعد الحول او غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل صدق المالك الخ وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجمه وكان له لم يستحضره (قوله فيما مر) اي من الشرع والزروع (قوله ولو في البعض) الى قوله نعم في النهاية والمغنى الا قوله قال الى ولا يشترط (قوله ولو في البعض) وان قل كجبة عيش وباعشن وكردى على بافضل (قوله ضابطه) اي بدو الصلاح نهاية (قوله في البيع) اي في باب الاصول والثمار مغنى قول المتن (واشتداد الحب الخ) اي وحيث اشتد الحب فينبغى ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغى اجتناب الفريك ونحوه من الفول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عميرة اه عيش ومثل الزرع فيها ذكر الثمر كما ياتي في الشرح (قوله قال اصله) اي اصل المنهاج وهو المحرر (قوله فلو اشترى الخ) ولو اشترى نخيلا بشمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك وهو البائع ان كان الخيار له او المشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان امضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذا لم يبق الملك له واخذ الساعى الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار لها فالزكاة موقوفة فن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخيل بشمرتها او ثمرتها فقط كافر او مكاتب فبدا الصلاح في ملكه ثم ردها بعيب او غيره كاقالة بعد بدو الصلاح لم تجب زكاتها على احد اما المشتري فلانه ليس اهلا للوجوب واما البائع فلانه لم تكن في ملكه حين الوجوب او اشترى ما مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردها على البائع فمهر التعلق الزكاة بها فهو وكعيب حدث بيده فلو اخرج الزكاة من الثمار لم يردها وله الارش او من خيرها فله الرد اما لو ردها عليه برضاه فجاز لا يسقط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فاذا لم يررض البائع بالا بقاءه فله الفسخ لنضره بمص الثمرة ماء الشجرة ولو رضى به واتي المشتري الا القطع لم يكن للشيرى الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه وللبيع الرجوع في الرضا بالا بقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه اخذها الساعى من الثمرة رجع البائع على المشتري (فرع) قال الزركشي لو بد الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث يد البائع قبل القبض فينبغى ان يثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بد بعد اللزوم ولا فله ثمرة استحق ابقاءه في زمن الخيار فصار كالشروط في زمنه فينبغى ان يفسخ العقد ان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق بالعقد شرح الروض ومغنى زاد النهاية والارحج عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في المقيس عليه لما وجدته العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي اه (قوله وحذفه) اي حذف المنهاج قول اصله المذكور (قوله من حيث تعلية الخ) اي تعلية المصنف الوجوب بدو الصلاح كركدى (قوله ومؤنة نحو الجداد الخ) اي كالدباس والحل وغيرهما يحتاج الى مؤنة نهاية ومغنى (قوله من خالص ماله الخ) فلو خالف واخرجهما من مال الزكاة وتعدراسترداده من اخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه عيش (قوله لا يجب الاخراج الا بعد النصفية الخ) اي لا الارز والعلس فانه يؤخذ واجبهما في فشرهما كما مر مغنى ونهاية اي ويجوز اخرجهما خالص عن القشر عيش (قوله فيما يجب) اي لا رد ثبانا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة اصله او خوف عليه (قوله بل لا يجزى قبلهما) فلو اخرج في الحال الرطب والعنب بما يتنمر (قوله ومع وجوبها الا يجب الاخراج الا بعد النصفية الخ) ومحل ما تقر في غير الارز والعلس اماهما فيؤخذ

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مسقيا بماذا ويحلف ندبا ان اتهم (وتجب) الزكاة فيما مر (بيدو صلاح الثمر) ولو في البعض وياتي ضابطه في البيع لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بلع او حصرم (واشتداد الحب) ولو في البعض ايضا لانه حينئذ قوت وقبلة بقل قال اصله فلو اشترى او ورت نخيلا مثمرة وبد الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لان السبب انما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر المؤن من خالص ماله وكثير يخرجون ذلك من الثمر او الحب ثم يزكون الباقي وهو خطا عظيم ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد النصفية والجفاف فيما يجب بل لا يجزى قبلهما

لعمري يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيهما يتعين مجيئهما فانه لو جوب بذلك انه ادوسد الجوب الاخر ايج اذا صادد الزو زيبا او حبا مصفى فعلم ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل او رطبا عند الحصاد أو الجداد حرام وان نوابه الزكاة ولا يجوز لهم حسابه منها الا ان صنى او جف وجدوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح (٢٥٥) بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان

فرض ان الآخذ من أهل الزكاة قد أخذ قبل مجله وهو تمام التصفية وأخذه بعدها من غير اقباض المالك له او من غير نيته لا يبيحه قال وهذه امور لا بد من رعاية جميعها وقد تواطأ الناس على اخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتعبدين يرونه احل ما وجد وسببه نبد العلم وراء الظهور اه واعترض بما رواه البيهقي أن أبا الدرداء أمر أم الدرداء أنها إذا احتاجت تلتقط السنابل فدل على ان هذه عادة مستمرة من زمانه عليه السلام وانه لا فرق فيه بين الزكوى وغيره توسعة في هذا الامر وإذا جرى خلاف في مذهبننا ان المالك ترك له نخلات بلا خرص يأكلها فكيف يضايق بمثل هذا الذي اعتيد من غير تكبير في لاعصار والامصار اه وفيه ما فيه فالصواب ما قاله بجلي ويلزمهم اخراج زكاة ما عطوه او يرجع في مقداره لغلبة ظنه كما مر عن عرش (قوله كالوا تلفوه) اى النصاب كله او بعضه بنحو الاكل (قوله على مامر) اى في التنبيه الذى قيل قول المصنف والحب مصفى من تبنه (قوله لانه يغتفر الخ) قد يمنع اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى (قوله لما ذكر الخ) لعله ببناء المفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) أى الزركشى (قوله اورادت) محل تامل بصري اى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تزيد المائتة على واجبهما في قشرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فينا في قوله هنا وجدوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بدله^(١)) عبارته فيما مر لو قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف او القيمة على ما ياتي آخر الباب اه

أو يتزبب غير ردى لم يجزه ولو أخذ لم يقع الموقع وان جففه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل العراقيون خلافه وبرده حنانيا كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب نهاية ومغنى وكذا في الاسنى الا انه اختار رد القيمة عند التلف قال عرش قوله مر وهو المعتمد هذا بخلاف ما لو اخرج حبابي تبنه او ذهبان المعدن في ترابه فصفاه الآخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كما نافي ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فبما اخرجه غايته انه اختلط بالتراب او التبن فتمخض المختلط من معرفة مقداره فاذا صنى وتبين انه قدر الواجب أجزأ ازوال الابهام اه وتقدم عن سم مثله (قوله نعم ويأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هناك فينا في قوله هنا وجدوا اقباضه سم وقد يدفع المناقاة بحمل قوله هنا وجدوا الخ على ما يشتمل تجديد النية بقرينة تاييده بكلام المحلى المشتمل عليه صراحة (قوله يتعين مجيئهما) اى خلافا للاسنى والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله بذلك) اى يبدو الصلاح والاشتداد (قوله انعقاده سيال الجوب الاخراج الخ) عبارة غيره ان عقاد سبب وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) اى بعدد واشتداد الحب فان لم يشتد او شك فيه فلا زكاة فيها ولا يحرم التصرف فيها باعشن (قوله اورطبا) الاولى كونه بفتح الراء وسكون الطاء (قوله حرام) نعم ان يحمل زكاة ذلك بما عنده من الحب المصفى او الثمر الجاف جاز وسيأتى جواز التصرف في الثمر بعد الخرص والتضمين وقوله باعشن (قوله وجدوا الخ) يقتضى تعينه وانه لا يكتفى بنية المالك حينئذ ولا عند الاقباض الاول كما صرح بهذا الثانى قوله وان نوابه الزكاة وقوله السابق نعم ياتي في المعدن الخ صريح في الاكتفاء بالنية ابتداء او بعد نحو التصفية كما يعلم بمراجعة ماسياتي في المعدن بصري وتقدم جواب الاشكال الاول واما الاشكال بمنافاته لقوله السابق الصريح في الاكتفاء بالنية ابتداء فقد يجاب عنه بان يحمل التفصيل فانه على المنقول فقط لا على ما يشمل ما بحثه هناك من الاكتفاء بالنية ابتداء ايضا (بذلك) اى بقوله ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله ان الآخذ) اى للسنابل عند الحصاد (قوله بعدها) اى بعد تصفية المستحق (قوله وهذه امور) اى اقباض المالك ونيته بعد التصفية (قوله واعترض) اى ما قاله المحلى (قوله على ان هذه) اى التقاط السنابل والثاني لرعاية الخبر (قوله وانه لا فرق فيه) اى في جواز التقاط السنابل (قوله وإذا جرى خلاف الخ) اى كما ياتي (قوله اه) اى كلام المعترض (قوله وفيه ما فيه) اى من كونه قول صحابي وكونه واقعة حال قابل للحمل على غير الزكوى (قوله فالصواب الخ) اى الاصوب والا فلا اعتراض قوى جدا (ويلزمهم الخ) غطف على قوله حرام و (قوله اخراج زكاة ما عطوه) اى ويرجع في مقداره لغلبة ظنه كما مر عن عرش (قوله كالوا تلفوه) اى النصاب كله او بعضه بنحو الاكل (قوله على مامر) اى في التنبيه الذى قيل قول المصنف والحب مصفى من تبنه (قوله لانه يغتفر الخ) قد يمنع اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى (قوله لما ذكر الخ) لعله ببناء المفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) أى الزركشى (قوله اورادت) محل تامل بصري اى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تزيد المائتة على

واجبهما في قشرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فينا في قوله هنا وجدوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بدله^(١)) عبارته فيما مر لو قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف او القيمة على ما ياتي آخر الباب اه

والحصاد خروجا من خلاف من أوجبه لورود النهى عن الجداد ليلا ومن ثم كره فافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت به الزكاة وغيره ويجاب بان الزركشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويجعل على ما لا زكاة فيه وعلم انه زكى اورادت اجرة جمعه على ما يحصل منه فكذا يقال هنا (١) قول المحشى (قوله فيلزمه بدله الخ) ليضرب وجوده في نسخ النسخ التي يابدين

وأما قول شيخنا الظاهر العموم وإن كان ظاهر المعنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن الأولى بكلامهم ما قدمته
أولاً ومن لزوم إخراج زكاته باطلاقهم (٢٥٦) المذكور في الحب مع أنه لا يتركى إلا مصفى ولا خرس فيه ويرد بتعين الحمل في مثل هذا على

مالاً زكاة فيه وقد صرحوا
بان من تصدق بالمال الزكوى
بعد حوله تلزمه زكاته ولم
يفرقوا بين قليله وكثيره
فتمين حل الزكوى ليجمع
به أطراف كلامهم ولا ينافي
ذلك بما ذكره عس عن الشارح وأقره (قوله ويأتى الخ) عطف على قوله ولا ينافي الخ سم (قوله
وضعف ترك شيء الخ) عطف على رد الخ (قوله واحاديث الباء كورة وأمر الشافعي الخ) أى الدالان على
جواز التصرف في الزكوى قبل إخراج زكاته قال الكردى الباء كورة المعجل الادراك من كل شيء (قوله
في منع بيع هذا) أى القول الرطب (قوله عليه بانه) أى المنع (قوله وكلام الخ) عطف على الاجماع (قوله
وعليه) أى جواز البيع (قوله كذلك) تأكيد لقوله وكلام الخ (قوله لا ينظر) ببناء المفعول (قوله فيما
نحن الخ) وهو منع ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله كلامهم) أى الاكثرين (قوله وان اعترض
بنحو ذلك) أى انه خلاف الاجماع الفعلى الخ (قوله إذا المذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ وغلة لعدم
النظر (قوله فاذا زادت الشقة الخ) أى كما هي ظاهرة (قوله في التزامه الخ) أى التزام مذهب الشافعي في منع
التصرف قبل إخراج الزكاة (فلا عتب الخ) بفتح العين وسكون التاء المشاة الفوقية أى لا يمنع شرعا (قوله
كذهب أحمد الخ) وبه قال الامام والغزالي كما يأتى واعلم أنه يكفى هنا تقليد الآخر فقط كما مر اول باب النبات
كردى وفيه ان ما مر كما يعلم بمراجعته إنما هو فى اخذ الامام أو نائبه بخصوصه فمأخذ فيه من اكل المالك بنفسه
وأطعامه لعياله وأحبائه أو للفقراء فلا بد فيه من تقليد المالك ايضا وإضاعا على ما قاله الامام والغزالي ما تصرف
فيه المالك بحسب عليه كما يعلم بما يأتى بخلاف الذهب الامام أحمد (قوله فانه يجبر التصرف الخ) والمصرح به
في كتب الحنابلة ان شرطه ان لا يجاوز الربع او الثلث (قوله وكذا ما يهديه الخ) الذى رايته في كتب الحنابلة
أنه لا يجوز له أن يهديه شيئا منه فتنبه له كردى على بافضل أقول يحتمل أن جواز الاهداء فيه خلاف عند
الحنابلة وأطلع الشارح على ما لم يطلع عليه المحشى الكردى من ترجيح جواز الاهداء عندهم قول المتن (ويسن
خرص الثمر الخ) قضيته صنيع شرح البهجة دخول الخرص والتضمين ما لا يحجب فليتأمل وليراجع سم وتقدم
عن غش وشيخنا الجزم بذلك (قوله الذى تجب) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وما أطال ما وردى الخ)
أى وتبعه الرويانى قال وهذا فى النخل اما السكر لمهم فيه كغيره من نهاية ومغنى (قوله والحق بهم الخ) ببناء
المفعول عبارة النهاية والمغنى قال السبكى وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف فى اهل البصرة
يجرى عليه حكمهم (قوله ونقل فيه الاجماع) فقال يحرم خرصها بالاجماع نهاية ومغنى قول المتن (إذا بدا
صلاحه الخ) ويجوز خرص الكل إذا بدا صلاحه فى نوع دون آخر فى اقيس الوجهين مغنى ونهاية وأقره سم

(قوله وأما قول شيخنا الظاهر العموم) أى عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد ولا يحمل
ما ذكره على الزكوى (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة (قوله وضعف
ترك شيء الخ) عطف على رد (قوله فى المتن ويسن خرص الثمر الخ) فى البهجة
فان يضمن (أى الخارص) * بالصريح المالك الثمر الجاف ويقبل ذلك * فنانا فى كاه تصرفه وبعدان
يضمن لو لم يتلفه يضمنه بحجفا اه فقوله الثمر الجاف قال فى شرحه أى ان كان يحجب وقوله يضمنه بحجفا
قال فى شرحه ان كان يحجب فان لم يحجب أو اتاه قبل الخرص أو التضمين أو القبول ضمنه رطبا لا جافا فيغرم
القيمة اه ولا يخفى ان هذا الصنيع الذى فى شرحه قد يقتضى دخول الخرص والتضمين ما لا يحجب
فليتأمل وليراجع وقوله فيغرم القيمة الأوجه انه انما يغرم المثل كما يعلم بما يأتى (قوله إذا بدا صلاحه

الذى تجب فيه الزكاة وإن كان من نخيل البصرة وما أطال به الماوردى من استثنائه ونقل فيه الاجماع
لأنهم لا يمتنعون منه مختارا فيخرجون أكثر مما عليهم والحق بهم من هو مثلهم فى ذلك ردوه بانه طريقة ضعيفة تفردها (إذا بدا صلاحه)

أو صلاح بعضه (على مالكة) للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبخبره بعضهم على الاول إذا علم الامام أو نائبه تصرف الملاك بالبيع وغيره قبل الجفاف والحرص التخمين فهو هنا حزر ما يجي من الرطب والعنب تمر أو (٢٥٧) زيبا بان يرى ما على كل شجرة ثم إن شاء

وهو الاول قدر عقبرؤية كل ما عليها رطباً جافاً وإن شاء قدر الجميع رطباً ثم جافاً بشرط اتحاد النوع وخرج بالثر المراد به الرطب والعنب الحب لتعذر الحزر فيه لكن بحث بعضهم ان للمالك إذا اشتدت الضرورة لشيء منه اخذه وبحسبه واستدل بما لا يتأتى على قواعدنا فهو ضعيف وإن نقل عن الأئمة الثلاثة ما قيل أنه يوافقه ويبعدو الصلاح قبله لتعذر خرصه ولعدم تعاق حق الفقراء به (والمشهور إدخال جميعه في الخرص) لعموم الأدلة الموجية لعشر الكل ونصفه من غير استثناء شيء لا كله واكل عياله ونحوهم لكن يشهد بالاستثناء خبر صحيح به وحمله كالشافعي رضى الله عنه في اظهر قوله على أنه يترك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه في أقاربه وجيرانه وفي تضعيف المتن مدرك هذا المقابل انظر مع شهادة الحديث وبعد تأويله ومن ثم قال الاذرى ليس عنه جواب شاف وهو مذهب الحنابلة واختاره بعضهم إذ ادعت حاجة المالك اليه ولم يجد خارصاً يثق به ونوى ان يخرج بعد الجداد عما يأكله واستشهد له بتناوله رضي الله عنه الباكورة قبل بعث

واعتمده ع (قوله أو صلاح بعضه) أى ولو حبة أخذاً بما قالوه فيما لو بدأ صلاح خبة في بستان أنه يجوز بيع الكل بلا شرط قطع ع (قوله وبخبره الخ) أى وجوب الخرص (على الاولى) أى على سن الخرص (قوله والحرص) إلى قوله وفي تضعيف المتن في النهاية والمغنى إلا قوله لكن بحث إلى ويبعد الخ (قوله والحرص التخمين الخ) عبارة للمغنى والحرص لغة القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون واصطلاحاً ما تقرروا حكمته الرفق بالمالك والمستحق اه (قوله بان يرى ما على كل شجرة) أى ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتها نهاية ومغنى (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله لتعذر الحزر فيه) أى لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمرة نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم يرو لأنه لا يؤكل غالباً الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير سم على البهجة والحكم إذا كان معللاً بعلمين يبق ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه اه (قوله فهو ضعيف) فيه تأمل فان شدة الضرورة تبيح الحرام المحض فضلاً عن المشترك بالاشتراك الغير الحقيقي مع نية إخراج زكاته فلا ير جمع (قوله وإن نقل عن الأئمة الثلاثة الخ) تقدم عن أحد ما يوافقه بل ما هو ابلغ منه سم (قوله قيل انه) ما فائدة زيادته (قوله ويبعدو الصلاح) عطف على قوله بالثر (قوله قبله) الاول ما قبله لا نه فاعل خرج المقدر بالعطف قال ع ش ومنه أى بما قبل البدو والبائع الذى اعتيديعه قبل تلونه اه (قوله لتعذر خرصه) أى لعدم انضباط المقدار لكثرة العادات قبل بدو دنياه قول المتن (إدخال جميعه) أى جميع الثمر والعنب نهاية (قوله أو نصفه) أى لنصف العشر (قوله نحوهم) أى كاحبائه وضعيفانه (قوله لكن يشهد الخ) عبارة للمغنى والثاني انه يترك للمالك ثمر نخلة ونخلات يأكله اهله واحتج به بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خرصتم فخذوا من الثمن ما تدعو الثالث فدعوا للربع رواه أبو داود وصححه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عياله وقلتهم و اجاب الشافعي رضى الله تعالى عنه بحمله على انه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخرص ليفرقه الخ زاد النهاية إذ فى قوله خذوا ودعوا الإشارة لذلك أى إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخرص واتركوا له شيئاً ما خرص فجعل الترك بعد الخرص مقتضى الإيجاب فيكون المتروك له قدر يستحقه الفقراء ليفرقه هو اه (قوله وحمله الخ) أى حمل الأئمة ذلك الخبر تبعاً للشافعي الخ نهاية (قوله من الزكاة شيء) أى لا من الأشجار بعضها من غير خرص نهاية (قوله وفي تضعيف المتن) أى بتعبيره بالمشهور ولا بالأظهر (قوله مدرك هذا المقابل) الاول ما بعده إسقاط لفظ مدرك (قوله وهو) أى هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله واختاره الخ) أى مطلق الاستثناء الذى أضحمه المقابل عبارة الكردى الضمير يرجع إلى المقابل بالمعنى الأعم وهو لا يدخل جميعه في الخرص سواء خرص ولم يدخل الجميع أو لم يخرص اه أى فلا ينافى قوله الآتى ونوى الخ (قوله ومر الجواب) وهو أنه محمول على ما لا زكاة فيه قول المتن (وأنه يكفى خارص) ولا يجوز للحاكم بعثه إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفى مجرد قوله ع ش (قوله واحد) إلى قوله ولا يكفى في المغنى وإلى قوله وبتحكيمة في النهاية (قوله لا نه يجتهد الخ) ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً أول ما تطيب الثمرة غنى وشرح المصنف (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بقى مالمو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما فى الميامان يقدم الاكثر عدداً ع ش (قوله ولو فقد خارص الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً كما عدى إلى عدلين عالين بالخرص يخرصان الخ اه قال ع ش قضيته انه لا يكفى خرصه هو ولو احتاط للفقراء أو كان عارفاً بالخرص وهو ظاهر لانتهاه اه

أو صلاح بعضه) نعم إذا بدأ صلاح نوع دون آخر فى جواز خرص الكل وجهان فى البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الأقيس كما قاله ابن قاضي شهبة الجواز شرح مر (قوله لتعذر الحزر فيه) فى تعذره فى الشعير نظر (قوله وإن نقل عن الأئمة الثلاثة ما قيل انه يوافقه) تقدم عن أحمد ما يوافقه بل ما هو ابلغ منه

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) الخارص ومر الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكفى خارص) واحد لانه يجتهد ويعمل بقول نفسه فهو الحاكم ولو اختلف خارصان توقفتنا حتى يعرف الامر منهما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعى

حكم المالك عدلين يخرضان عليه ويضمنانه كما يأتي ولا يكفي واحدا احتياط الحق الفقراء لأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك فيبحث بعضهم أجزاء واحدا ويرد بذلك ويتحكم بهما (٢٥٨) مع التضمنين لأن المفيد للتصرف رد ابن الرفعة والاستاذ قول الغزالي كاماه

(قوله حكم المالك عدلين) كذا في الروض وغيره سم (قوله كما يأتي) أي تضمينا صريحا فقبله المالك (قوله على خلاف الأصل) أي لأن الأصل فيه أن يكون من المتخصصين وهما من المالك فقط (قوله يرد بذلك) أي بالتعليل الثاني (قوله ويتحكم بهما الخ) متعلق بقوله لا يرد الخ (قوله ينفذ التصرف الخ) أي بلا حرمة (قوله وحمل ما لا قاه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع قولها فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمنين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انقاسم وبصري قول الماتن (وشرطه الخ) أي الخارص واحدا كان أو اثنين معنى (قوله العلم بالخرص) أي لأنه اجتهدوا الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد نهاية ومعنى (قوله بالاستفاضة) يظهر أن مثلها علم من يبعثه من امام أو نائبه بأنه عالم بالخرص بصري قول الماتن العدالة أي في الرواية بحلى ومعنى وهذا أقعد مما سلكه الشارح وإن كان المال واحدا بصري (قوله ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها سم قول الماتن (وكذا الحرية الخ) وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد أن يكون ناطقا وبصيرا إذا الخرص اخبار وولاة وافتاء وحرف مما ذكر يمنع قبول الخبر نهاية (قوله ومر الخ) أي في شرح ويجب الا غبط للفقراء قول الماتن (ويصير الخ) معطوف على أن حق الخ لا على ينقطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الرابط إلا أن يجعل الثروة والزيب حاليين يتاويلهما بالنكرة بصري ويجوز أن يجعل التمر الخ خبر البصير والظرف حالا منه مقدما عليه (قوله إن لم يتلفا) إلى قوله ويأتي في النهاية والمغنى إلا قوله أي كل منهما وقوله وأخذه بكذا وما نبه عليه (قوله إن لم يتلفا) أي قبل التمكن نهاية والمغنى والاولى أفراد الضمير بارجاعه إلى التمر الشامل للرطب والعنب كافي النهاية والمغنى (قوله بغير تقصير منه الخ) فإن تلف بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وإما لم يضمّن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمنين لبناء امر الزكاة على المساهلة لأنها علة ثبتت من غير اختيار المالك بقاء الحق مشروط بإمكان الاداء نهاية (قوله أي كل منهما) هلا فسر الهاء بالثر فلا إشكال حينئذ في أفراد ضمير جفافه وتنشئة ضمير ليخرجهما لأن مرجع الاول حينئذ مفرد وهو الثروة والثاني مثنى وهو الثروة والزيب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المبني على اتحاد المرجع في الموضعين فير دال الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل سم (قوله من الساعى) عبارة النهاية والمغنى عن الخارص أو من يوقم مقامه اه أي ومنه شريكه ع ش ثم قال المغنى والمضمن هو الساعى أو الامام اه عبارة شرح بافضل وشرح الروض وإذ خرص واراد نقل الحق إلى ذمة المالك فلا بد أن يكون ماذون له من الامام أو الساعى في التضمنين (قوله أو الخارص) ال للجنس فيشمل الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرح وانه يكفي خارص من اشترط تعدد المحكم (قوله لنحو المالك) أي من وليه أو وكيله أو شريكه (قوله كضمنتك اياه بكذا) أي نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تروا أو زيبا نهاية ومعنى (قوله أو أخذه بكذا) أي أو أقرضتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تروا أو زيبا بجري قول الماتن (وقبول المالك) أي فوراً ويرشد لذلك قول الشارح أي شيخ الاسلام فيقبل حيث عبر بالفاء بجري وقد يفيد ايضا قول النهاية والمغنى فإن لم يضمّن او ضمّن فلم يقبل المالك بقى حق الفقراء بحاله اه ثم رايت قول العباب مع شرحه ويقبل ذلك المالك الاهل أو وكيله والا يكن اهلا فويله ويجب في القبول أن يكون فوراً اه (قوله بل الكل) أي ولو بغير اذن شريكه كما يأتي (قوله كما يجوز أن يضمّن زكاة حصة المسلم شريكه اليهودى) قضيته صحة ذلك وإن لم ياذن له المسلم في القبول ع ش (قوله

ينفذ التصرف في الرطب قبل الجفاف فيما عدا قدر الزكاة بالاجماع والامتنع الناس من الرطب وحمل ما قاله آخرون على ما بعد الخرص والتضمنين (وشرطه) العلم بالخرص ويظهر الاكتفاء فيه حيث لا شاهدان به بالاستفاضة و (العدالة) وتأتى شروطها وحيث اطلت اريد بها عدالة الشهادة لكن لا لجل حجية الخلاف صرح ببعض ما خرج بها فقال (وكذا الحرية والذكرة في الاصح) لأنه ولاية وليس من لم تكمل فيه شروط عدالة الشهادة اهلا لها (فاذا خرص) وضمن (قالاظهر أن حق الفقراء) أي المستحقين ومرحمة تغليبهم (ينقطع من عين الثمر) بالثلثة (ويصير في ذمة المالك التمر) بالمشاة (والزيب) إن لم يتلفا بغير تقصير منه فإن تلفا بغير تقصير منه قبل التمكن من الاداء فلا ضمان عليه (ليخرجهما بعد جفافه) أي كل منهما لأن الخرص مع التضمنين يبيع له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقهم منه (ويشترط)

(قوله حكم المالك عدلين الخ) كذا في الروض وغيره (قوله وحمل ما لا قاه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع قولها فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمنين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انقاسم (قوله صرح ببعض ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها (قوله في الماتن بعد جفافه) هلا فسر الهاء بالثر فلا إشكال

في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الساعى أو الخارص المحكم في الخرص (بتضمنيه) أي حق الفقراء لنحو كما المالك كضمنتك اياه بكذا (وقبول المالك) أو وليه أو وكيله للتضمنين (على مذهب) لأن الانتقال من العين إلى الذمة يستدعى رضاها ويأتي قريبا ما يعلم منه جواز تضمين الساعى أحد شريكين قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضمّن زكاة حصة المسلم شريكه اليهودى

كما يأتي وبحث اخذنا من هذا ومن انه يجوز له اخراجها من غيره انه لو ضمن حصته او اخرجهما اقساما حل له التصرف في ماله وإن لم يخرج شريكه حصته بناء على ان القسمة افرز قال غيره او يبيع وقد اقتسم بعد الجفاف للضرورة إذ لا يكلف بغيره مع صحة القسمة وتبعية الزكاة للمال اه وفيه نظر إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال الملاك بالقسمة التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فليحمل ذلك على ما إذا انقطع حقهم من عينه بتضمن صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمة وان اخراج أحدهما قبلها أو بعدها حصته يشيع في المال كله فتبطل في حصته الشريك لعدم إذنه ولم يحسب للمخرج إلا الربع ان تناصفا وحينئذ لا يجوز له التصرف في شيء من المال (٢٥٩) لبقاء تعلق الزكاة بخصته ونظيره

مالو باع شريكه عبد بن بغير إذن شريكه يبطل في نصف كل لافي أحدهما اه وهذا كله مبنى على ضعف لما مر أن المنقول المعتمد أن الخطة أي شيوعا أو جوارا في الحيوان والمعرش وغيرهما كما صرحوا به تجعل المالكين كالمال الواحد فيجوز لأحد الشريكين الاخراج من ماله ولو بغير إذن شريكه اكتفاء باذن الشارع ويرجع على الشريك بخصته ما لم ينو التبرع وحينئذ فني أخرج أحد شريكين أو خليطين جاز له التصرف في قدر حقه كما لو ضمن قدر الزكاة تضمينا صحيحا لا يجاب ساع طلب قسمة ما يحلف أو غيره قبل القطع بأن يفرد الزكاة بالحرص في نخلة أو أكثر إن قلنا القسمة يبيع وإلا أجيب وكذا بعد القطع وقبل الجفاف وعلى المنع بقبض الساعي الواجب من المقطوع مشاعا بقبض الكل وبه

كما يأتي (أي في آخر الباب (قوله أخذنا من هذا) أي من جواز تضمين الساعي أحد شريكين قدر حقه الخ (قوله من غيره) أي غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بناء الفاعل من الثلاثي يعني لو قبل تضمين الساعي حصته له (قوله أو اخرجهما) أي بما عنده من الحب المصفي أو الثمر الجاف (قوله وان لم يخرج شريكه الخ) أي لم يضم (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطفًا على قوله افرز (قوله إذ لا يكلف بغيره) يعني بما يتعلق بخصه شريكه (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله الغير (قوله إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفى من تبته سم أي من قول الشارح وبحث بعضهم ان للمالك الاستقلال بالقسمة الخ وقد يجاب بأن ما تقدم في قسمة المالك بينه وبين المستحقين وما هنا في قسمة الشريك بينهما (قوله فليحمل ذلك) أي ما قاله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو اخرجهما ومع ذلك ينقطع حقهم من العين إلا ان يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا اخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وان اخراج الخ) عطف على بطلان القسمة (قوله لبقاء تعلق الزكاة) أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي ما قاله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الاطلاق (قوله ولا يجاب) إلى قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمة ما يحلف) أي بما يضر اصله ونحوه كما يؤخذ من كلام الروض ويقيده أيضا قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله بان تفرد الخ) إنما فسر القسمة بذلك لانها ليست حقيقة بل المراد بها تعيين شيء من الزكاة ليتصرف المالك في الباقي توفيقا كإحدى (قوله ان قلنا القسمة يبيع) أي لا امتناع ببيع الرطب بالرطب إيجاب (قوله وإلا) أي بان قلنا انها افرز وهو ما صححه في المجموع إيجاب وتقدم في الشرح انه الاصح (قوله وعلى المنع) أي المرجوح (قوله من المقطوع الخ) إنما قيد به لان غير المقطوع الذي يحلف لا يتصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يحلف فهو كالمقطوع كما مر أيضا كإحدى أقول تقدم ان المراد بما يحلف من كلام الشارح نحو ما يضر اصله وتقدم عن الروضة والروض أنه مثل المقطوع فللساعي قبضها مشاعا بقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وان يقطع ويفرق بينهم بفعل ما فيه الاحت (قوله ويلزمه فعل الاحت) أي من البيع أو التفريق أو التجفيف (قوله مع بقاء الثمرة) أي التي لا تحلف أو تضر اصلها وروض (قوله فان تلفها الخ) أي الثمرة التي لا تضر بالاصل أو تحلف رديا وروض (قوله وقت التلف) أي أو الاتلاف أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لزوم قيمة الواجب رطبا هنا (ما مر) أي في شرح وإلا فطبا وعنا

حينئذ في افراد ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التأويل الذي ارتكبه المجنى على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتامل (قوله إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال الملاك بالقسمة الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب يصفى من تبته (قوله فليحمل ذلك على ما إذا الخ) ان أراد حمل البحث المذكور فلا يخفى ما في هذا الحمل كما يدرك بالتأمل (قوله على ما إذا انقطع حقهم) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو

يبرأ المالك ويملكه المستحقون بقبض نائهم ثم يبيعه أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الاحت وليس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة أي إلا باجتهاد أو تقليد صحيح كاعلم ما مر في الخلطة فان اتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه قيمة الواجب رطبا وقت التلف ذكر في المجموع قال وفارق هذا ما مر في مسئلة العراقيين بأنه ثم يلزمه بقاءها إلى الجفاف حتى يدفع الجاف فاذا قطع قبله فقد تعدى الجاف وهنا لا إبقاء عليه لأن الفرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثربل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه غموض فتأمل (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الحرص) لأن التضمن لم يرد وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان

من لزوم التمر الجاف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف ولو ادعى هلاك المخروص
 الخ فإنه يفيد (قوله ما تلف بغير تقصير) أي كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو
 الجرين قبل الجفاف من غير تفریط نهاية ومعنى (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لانه) إلى قوله
 وتبعه في المغنى والنهاية (قوله واستبعده الخ) أي إطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمنين
 مغنى ونهاية (قوله يصرفه الخ) أي يظن أنه يصرفه الخ (قوله لاحظ لهم) أي للمستحقين (قوله فقال)
 أي الغير (قوله إنما يضمنه) أي يضمن الامام أو نائبه للمالك (قوله فان ظنها فاخاف ظه الخ) أي فان
 ضمنه على ظن أنه موثر انفذ التضمنين ثم ان بان أنه معسر يتلف الثمر كله باع الامام من الثمر أو غيره مما
 يملكه ما يفي بما ضمنه وبذلك يندفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على
 هذا البحث اه لان الباحث انما بحث عدم جواز التضمنين بان علم اسارته لافساد اياها اذ اتيين خلاف
 ظنه (قوله أي حيث لم يبين الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يبين الخ (قوله وبحث بعضهم الخ) جزم به
 النهاية (قوله اما قبل الخ) أي قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في
 السكك أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك البعض معيناً كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله
 الآتي أنفاو مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم التصرف مطلقاً في السكك والبعض معيناً أو شائعاً لانه
 تصرف في حق الغير أي المستحقين لان لهم في كل حبة حقاً بغير اذنه لكنه مع الجريمة يصح وينفذ فيما عدا قدر
 الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سياتي آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم
 (قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف) كذا في الروض وشرحه لسن يخالفه قول النهاية والمغنى وقد يفهم
 كلامه امتناع تصرفه قبل التضمنين في جميع المخروص لا في بعضه وهو كذلك فنفذ تصرفه فيما عدا الواجب
 شائعاً لبقاء الحق في العين لا معيناً فيحرم اكل شيء منه اهـ لان الاكل انما يرد على معين بخلاف البيع
 يقع شائعاً بغير مسمى (قوله مع كون الشركة الخ) جواب سؤال عبارة الاسنى فان قلت لا جاز التصرف
 فيه ايضا في قدر نصيبه كما في المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقية بل المغالب فيها جانب التوثق فلا يجوز
 التصرف مطلقاً (قوله لان المغالب فيها الخ) أي فلا يقال لا جاز التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك
 سم (قوله فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً وكذا ظاهر عبارة
 الروض واصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من
 كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فينتجه عدم التحريم سم
 اخرجها ومع ذلك فيقطع حقهم من العين الا ان يقال كلامه بالنسبة لشريكه فانه لم يوجد منه ضمان ولا
 اخرج فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن) وإذا ضمن (و محل جواز التضمنين اذا كان المالك موسراً
 ينفى ولو بالشجر فان كان معسراً فلا شرح مر (قوله باع الامام الخ) ما المراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق
 الزكاة بحاله على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في السكك أو البعض شائعاً كما في شرح الروض وكذلك
 البعض معيناً كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفاو مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم
 التصرف مطلقاً سواء كان في السكك أم في البعض معيناً أم شائعاً وجه الجريمة أنه تصرف في حق غيره لان
 ما وقع التصرف عليه من السكك أو البعض مطلقاً للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير اذن
 صاحب الحق فيحرم لكنه مع الجريمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في
 البيع على ما سياتي في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه خص التصرف بغير حق المستحقين فليتأمل وقضية
 ذلك انه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير اذن شريكه الا ان يفرق بالنسبة للبعض
 بان المغالب هنا التوثق (قوله لان المغالب فيها جانب التوثق) أي فلا يقال لا جاز التصرف في قدر نصيبه كما
 في المشترك (قوله فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً وعبارة الروض
 (فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخرص قال في شرحه لكن أن تصرف في الكل أو البعض شائعاً يصح

لما يأتي أنه لا يضمن ما تلف
 بغير تقصير (وإذا ضمن)
 وقبل على الأول (جاز
 تصرفه في جميع المخروص
 بيعاً وغيره) لانه ملكه
 بذلك ولم يبق لاحد تعلق
 به وهذا هو فائدة التضمنين
 واستبعده الاذرعى في
 معسر يصرفه في دينه أو
 ياكله وبقاؤه في ذمته
 لاحظ لهم فيه وتبعه غيره
 فقال إنما يضمنه حيث
 يرى المصلحة ولا مصلحة
 هنا فان ظنها فاخلف ظنه
 باع الامام جزم من الثمر
 أو الشجر أي حيث لم يكن
 مرهوناً وبحث بعضهم انه
 متى امكن الاستيفاء من
 الشجر أو غيره فغرض عليه
 وضمنه وإلا فلا اما قبل
 الخرص والتضمنين أو
 القبول فلا ينفذ تصرفه
 ببيع أو غيره الا فيما عدا
 قدر الزكاة كما يأتي ومع ذلك
 يحرم عليه التصرف في شيء
 منها لتعلق الحق بها مع
 كون الشركة غير حقيقية
 لان المغالب فيها جانب
 التوثق فحرم التصرف مطلقاً

وهذا يعلم ضعف افتاء غيره واجد بان المال قبل النضمة من الاكل إذ انوى انه يخرج الجاف لأن حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز
أكله بنية غرم دله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) أو بعضه (بسبب خفي كسرقه) جعلها من الهلاك لأن الغالب ان المسروق يخفى ولا
يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (أو ظاهر) كحريق (عرف) دون عمومه أو معه (٣٦١) ولكن انهم وفي هلاك الثمرة (صدق

بيمينه) في دعواه ما ذكر
واليمين هنا وفي سائر ما يأتي
مستحبة (فان لم يعرف
الظاهر) بان عرف عدمه
اولم يعرف شيء (طواب
بيينة) بوقوعه (على الصحيح)
لمسورة اقامتها (ثم يصدق
بيمينه في الهلاك به) أي
بذلك السبب لاحتمال
ندامة ماله بخصوصه ولو
اقتصصر على دعوى الهلاك
من غير تعرض لسبب قبل
قوله ويحلف ندبا إن انهم
(ولو ادعى حيف الخارص)
عليه باخباره بزيادة عمدا
قليلة وكثيرة لم تسمع دعواه
الا بيينة كدعوى الجور
على الحاكم (أو غلطه بما
يبعد) وقوعه عادة من عالم
بالخرص كالربع (لم يقبل)
للعلم ببطلان دعواه نعم يحط
عنه القدر الممكن الذي لو
اقتصر عليه قبل (أو
بمحتمل) بفتح الميم وبين
قدره كواحد في مائة
وكسدر أو عشر على ما قاله
البندنجي واستبعد في
السدر وقدمه الرافعي
بنصف العشر (قبل)
وحلف ندبا إن انهم (في
الاصح) لان صدقه ممكن
هذا كله ان تلف الخروص
ولا اعيد كيله (فرع)

وتقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد جواز النصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وهذا يعلم ضعف الخ
وفاقا للنهاية والمغنى وشرحي الروض والمنهج (قوله) أو بعضه (إلى الفرع في المغنى) الا قوله بان عرف الى
المتن وقوله واستبعد الى المتن وكذا في النهاية الا قوله أو كسدر إلى المتن (قوله) كحريق (أي أو براد ونهب
نهاية ومعنى (قوله) ولكن انهم الخ) أي وان لم يثبت صدق بلاعين نهاية ومعنى (قوله) في دعواه ما ذكر (أي
في دعوى التالف) بذلك السبب نهاية ومعنى (قوله) بان عرف عدمه (فيه توقف ظاهر ثم رابت في شرح
العباب وشرح الروض ما نصه وان لم يعرف وقوعه ولم يمكن كأن قال تلف بحريق وقع في الجرين وعلينا خلافا
لم يلتفت الى قوله ولا إلى بيئته اتفاقا اه وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج ما يوافقه قول المتن (أو غلطه الخ)
ولو لم يدع غلطه غير انه قال لم اجده الا كذا اصدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره
اسنى ونهاية ومعنى (قوله) العلم ببطلان دعواه (عبارة النهاية والمغنى لم يقبل الا بيينة للعلم ببطلانه عادة في
الغلط اه (وبين قدره) أي والا لم يسمع دعواه سم ونهاية ومعنى (قوله) كواحد الخ) عبارة النهاية
وكان مقدار ما يقع عادة بين السكيلين كرسق في مائة وسق قبل في الاصح وحط عنه ما ادعاه فان كان أكثر
بما يقع بين السكيلين بما هو محتمل أيضا كخمسة اوسق في مائة قبل وقوله وحط عنه ذلك القدر اه وكذا في
المغنى والاسنى الا انهم اذا ادعوا كخمسة اوسق في مائة قال البندنجي وكعشر الثمرة وسدسها اه (قوله)
هذا كله) أي قوله او بمحتمل وبين قدره إلى هنا منهج ونهاية ومعنى (قوله) والا اعيد كيله (أي وعمل به
نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي قوله اعيد كيله أي وجوبا والتعبير بالاعادة لتنزيل الخرص منزلة
السكيل ويمكن أنه كيل أولا بعد الجذاذ ثم ادعى بعده الغلط اه (قوله) علم مامر (لعل من قول المصنف
المصنف فاذا خرس فلا ظن ان حق الفقراء إلى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الشارح في شرحه (أو قبل
ذلك) أي قبل الخرص او النضمين والقبول ايعاب واسنى (قوله) لا خوف ضرر) أي فان كان لخوف
ذلك ونحوه فقد تقدم ان اللازم حينئذ قيمة الواجب رطبا (قوله) لزمه مثله (أي عشر الرطب او نصفه قال
سم لزوم المثل هو الاوجه مر اه وتقدم عن المغنى والنهاية ما يفيد ترجيحه وعن ع ش انه المعتمد
(قوله) وترجيح الروضة) اعتمده الا يعاب والاسنى (قوله) هنا) انما قال هنا فانه رجح في باب الغصب
لزوم المثل كما مر (قوله) القيمة) أي قيمة عشر الرطب ان سقى بلامؤنة ايعاب واسنى (كأرا عوا ضد ذلك)

فما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع
بأنه لا يؤمن ان يتلف ما عدا قدر الزكاة وإن لم يلزمه فيما إذا تلف بغير تقصير لإحصاء الواجب من ذلك الباقي
كما يدل عليه قول الاتي آخر الصفحة أو بعضه ذكر الباقي والاول دفعه بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف
فيه من كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم إن استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فيتجه عدم
التحريم (قوله) لأن الغالب ان المسروق الخ) قد يجاب ايضا بان المراد بالهلاك فواته عن يده (قوله) في المتن
أو بمحتمل (قال الاسنوي أي وكان مقدار يقع بين السكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال إنما قيدنا
المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين السكيلين احترازا عما فوق ذلك مما هو محتمل ايضا كالخمس في المائة فان
الرافعي قد جزم بانه يقبل ويحلف عند النهمة وحكي الوجوبين فيما يقع بين السكيلين خاصة فلذلك
شرحنا به كلامه هنا اه ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين السكيلين عدم تحقق النقص واحتمال
انه من تفاوت السكيل (قوله) وبين قدره (أي وإلا لم يسمع دعواه) (قوله) لزمه مثله (لزوم المثل
هو الاوجه مر (قوله) وترجيح الروضة) عبر في الروض بقوله لزمه عشر الرطب فقال في شرحه أي قيمته

علم بما مر أنه إذا ألتف الثمر الذي يخف بعد الخرص والنضمين والقبول لزمه زكاته جافا أو قبل ذلك لا خوف ضرر أصله لزمه
مثله لانه مثلي على تناقض فيه وترجيح الروضة هنا القيمة هو منصوص الشافعي والاكثرين ووجهه هنا وإن كان خلاف القياس رعاية
مصلحة المستحقين خشية فساد الرطب قبل وصوله إليهم كأرا عوا ضد ذلك حيث ألزمه فيما إذا ألتف نصاب الماشية عين الحيوان الواجب

وإن كان متقومارعاية للجنس ما أمكن (٢٦٢) بخلاف مالواتلفه اجنبي لا تلزمه إلا القيمة فقر قوا بين المالك وغيره وايد ذلك جمع بقولهم

أى فأوجبوا المثل فى اتلاف المتقوم (قوله وإن كان متقوما) الواو للحال (قوله رعاية للجنس الخ) الانسب لما قبله مافى الاسنى والاياعاب لان الماشية انفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر اه (قوله بخلاف مالواتلفه اجنبي) ان كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه الا القيمة فى غاية الظهور سم اقول وجزم السكردى بذلك وعليه يقول الشارح فقر قوا الخ اى فى الماشية لكن فى الجزم نظر لاحتمال رجوعه الى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين او بعده (قوله وايد ذلك) أى ايد ترجيح الروضة هنا القيمة كرى (قوله عن بحث الرافعى الخ) أى فيما إذا أتلّف الثمر الذى يخلف قبل الخرص والتضمين والقول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافعى وعلّة قوله بوجوب الثمر الجاف (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كرى (قوله ولا فرق الخ) يظهر انه من الشرح وليس من مقول الجمع (قوله فى لزوم القيمة) اى قيمة عشر الرطب على ترجيح الروضة (قوله ولو تلّف) الى قوله قال الخ فى النهاية والمغنى (قوله ولو تلّف) اى باقة سماوية او غيرها كدسرة قبل جفافه او بعده إيعاب (قوله بعد ذلك) أى الخرص والتضمين والقول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (زكى الباقي) أى بحصته وإن كان دون نصاب إيعاب ونهاية (قوله ولو أتلّف المال بعدهما) اى بعد الخرص والتضمين كما عبر به فى العباب وشرحه عن الدارمى سم (قوله إن ضمن الجاني قال فى شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسرا لا حرييا فيما يظهر اه سم (قوله ولا فلا) اى كالتلف باقة لإيعاب (قوله فلا شئ) عليه) اى لان الزكاة متعلقة بالعين إيعاب (قوله الغاصب) اى المتلف بعد التضمين اوقبله (قوله وعليه) اى على ما قاله الدارمى (قوله إن غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبى على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان ضمانه هنا بالمثل سم اقول قضية قول الشارح المارنا بخلاف مالواتلفه اجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله وإذا لزمه الثمر) يحتمل ان هذا فيما إذا أتلّف الاجنبي بعد الخرص والتضمين وقوله المتقدم ان غرم فيما إذا أتلّف قبلهما ويحتمل ان هذا متبنى على بحث الرافعى وما تقدم على ما رجحه الروضة ومال اليه الشارح فى اتلاف المالك ولعل هذا هو الاقرب (قوله مافى ذلك) اى من السؤال والجواب (قوله وفى المجموع) عبارته فى الايعاب فى المجموع قال الامام إذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخيل فخرص أحدهما على الآخر والزم ذمته لتمر اجا قال صاحب التقرير تصرف الخروص عليه فى الجميع ولزمه لصاحبه الثمر كما يتصرف فى نصيب المساكين بالخرص قال الامام وما ذكره بعيد فى حق الشركاء وما يجرى فى حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء فى املاكهم المحققة اه كلام المجموع وضد ابن عدلان ما قاله صاحب التقرير اه (قوله فيلزمه) اى يلزم الثمر على الخروص عليه (قوله ويتصرف) اى الخروص عليه فى الجميع لعله فيما إذا وجد خروص وتضمين آخر من الساعى أو الامام بعد خروص والزام الشريك كما يفيد ما مر انفا عن الايعاب والافاطلافة مشكل فليراجع (قوله واغفر) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقرير (عدم رضا بقية الشركاء) اى على خروص احد الشريكين على صاحبه والزامه بحصته تمرا (قوله خلاف القسمة) اى بان يصح الاول المذكور ان قلنا ان القسمة افرأوان لا يصح ان قلنا انها بيع (قوله ويؤيد ما قاله) اى صاحب التقرير (فله الخ) اى لملك فى الاصل والعامل فى العكس (قوله وللساعى ان يضمن)

(قوله بخلاف مالواتلفه اجنبي) ان كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه الا القيمة فى غاية الظهور (جوابا عن بحث الرافعى) اى فيما إذا أتلّف الثمر قبل ذلك فقوله فى شرح قوله السابق ويذكر تمر اوزيبيا الخ لزمه تمر جاف او القيمة على ما باتى آخر الباب بنى فيه قول لزمه تمر جاف على بحث الرافعى المذكور (قوله ولو أتلّف المال بعدهما) اى بعد الخرص والتضمين كما عبر به فى العباب وشرحه عن الدارمى (قوله إن ضمن الجاني) قال فى شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسرا لا حرييا فيما يظهر اه (وعليه ان غرم القيمة) قياس جريان الاجنبى على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان ضمانه هنا بالمثل

جوابا عن بحث الرافعى وجوب التمر الجاف لانه واجبه وقد فوته لا نقول واجبه الجاف إلا إذا جف او ضمنه بالخرص وساطعناه عليه ولا فرق فى لزوم القيمة بين ما يتمر وغيره ولو تلّف كله بعد ذلك قبل امكان الاداء بلا تقصير لم يلزمه شئ او بعضه زكى الباقي قال الدارمى ولو أتلّف المال بعدهما اجنبي لزم المالك الزكاة ان ضمن الجاني ولا فلا او قبل التضمين فلا شئ عليه ويطالب الغاصب اه وعليه ان غرم القيمة وقلنا هى الواجب يدفعها المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كما هو ظاهر كلام الروضة واصلها وغيرهما وإذا لزمه الثمر فقال له المالك ادعنى عما عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القابض والمقبض الا إذا قلنا فيمن قال للمدينه اشتر لى كذا بما عليك انه يصح ويرالان الاتحاد وقع ضمنا لا قصدا وياتى رابع شروط البيع واخر الوكالة مافى ذلك وفى المجموع عن الامام عن صاحب التقرير لاحد الشريكين فى رطب خرصه على صاحبه والزامه بحصته تمرا فيلزمه ويتصرف فى الجميع واغفر عدم رضا بقية الشركاء وهم المستحقون لما باتى ان شركتهم غير

حقيقية لبناء الزكاة على الرفق ولا يأتى هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم اخر المساقاة لو خاف المالك على الثمر العامل او عكسه فله خرصه عليه وتضمينه اياه بتمر قال جمع متقدمون وللساعى ان يضمن

يهوديا الخ) اي ولا نظر لكون الذمي ليس من اهل الزكاة لان التضمين كما علم بما مر منزل منزلة القرص ايعاب
(قوله لانهم) اي اليهود (قوله رابن رواحة من الغانمين) بيان للواقع اذ مجرد ذكره ساعيا كاف في صحة
التضمين (قوله فتضمينه لهم الخ) اي تضمين ابن رواحة لليهود وذا ظهر في ان اليهود ملكوا ذلك الرطب ببذله
الثابت في ذمتهم وهو النمر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا علة لقوله انهم شركاؤهم في التمر و (قوله
قال السبكي الخ) رد لما قد يتوهم وروده على قوله فتضمينه الخ فكان المناسب ايصال العلة بمعلولها والمؤيد
اسم فاعل بمؤيده اسم مفعول (قوله وزعم انه يغتفر) اي هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة
الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع سم

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض الخ) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهبا
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقدا اسم (قوله لمن زعم الخ)
وهو الاسنوي مغنى (قوله اختصاصه بالمضروب) اي من الذهب والفضة مغنى (قوله الوزان) اي صاحب
الوزن كردى (قوله وهو صريح الخ) قد يمنع الصراحة بجواز ان له معنى آخر سم عبارة النهاية اصل النقد
لغة الا عطاء ثم اطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وللنقد اطلاقان احدهما على ما
يقابل العرض والدين فشمول المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناض له
اطلاقا ايضا كالنقد اقال الرشيدى قوله لم رغبة لا عطاء ظاهره ولو لغير المنقود فليراجع وقوله ثم اطلق
على المنقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله وللنقد اطلاقان
اذهو كالصريح في انه ليس له غير هذين الاطلاقين اهر قال عس قوله ورو للنقد اطلاقان اي في عرف الفقهاء
وقوله مر والناض له اطلاقان الخ اي من الذهب والفضة اه (قوله وحيث) اي حين اذ كان للنقد معنيان
غري عام ولغوى خاص كردى (قوله شمل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره
في باب من تلزمه الزكاة الا في لانهم لم يبين هناك قدر نصابه سم (قوله والاصل) الى قوله قال بعض في المغنى
الا فوله ولا بعد الى المتن والى قول المتن ولا شئ في النهاية لا فوله وقيل الى قال وقوله او البر سباوى (قوله
الكتاب) اي قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والكبر ما لم تؤدوا زكاته والنقدان من اشرف نعم
الله تعالى على عباده اذ هما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بهما بخلاف
غيرهما من الاموال فمن كنزهما فقد اطل الحكمة الى خافاها كمن حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج
الناس نهاية ومغنى (تحديد) اي يقينا ليطهر قوله فلما نقص الخ (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل

(قوله وزعم انه يغتفر) اي هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع

باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهبا
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقدا فلا يكون ضد النقد المفسر
بالذهب والفضة من حيث هو فليتأمل (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاة فيه نظر ولا
يبعد انه كالغائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخر اجه بنحو دواء فهل يلزمه لاداء
الزكاة والاتفاق منه على عمومته واداء دين حال طواب به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخر اجه بلا ضرر ان يلزمه
اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخر اجه كافي دينه الحال على مواسم مقروان يلزمه اخر اجه كنفقة المومن والدين
فلو مات قبل اخر اجه فهل يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخر اجه بلا ضرر فترك استحققت الزكاة عليه فتخرج
من تركه ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر له اخر اجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو
بالتعدي يشق جوفه وجبت تركيته والا فلا (وهو صريح في ان وضعه للغوى الخ) قد تمنع الصراحة بجواز ان
له معنى آخر في اللغة (قوله شمل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره في باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شريك مسلم زكاته
لان ابن رواحة رضى الله
عنه ضمن يهود خبير زكاة
الغانمين لانهم شركاؤهم في
التمر وابن رواحة من
الغانمين فتضمينه لهم ظاهر
في انهم ملكوا ذلك ببذله
من التمر المستقر في ذمتهم
لانه صلى الله عليه وسلم
ساقاهم بشطر ما يخرج
وهم لا تلزمهم زكاة قال
السبكي وزعم انه يغتفر في
معاملة الكفار مالا يغتفر
في غيرها لا يرتضيه ذواب
(باب زكاة النقد)

اي الذهب والفضة وهو
ضد العرض والدين فيشمول
غير المضروب ايضا خلافا
لمن زعم اختصاصه
بالمضروب كذا قاله غير
واحد والذى في القاموس
النقد الوزان من الدراهم
وهو صريح في ان وضعه
للفوضى المضروب من
الفضة لا غير وحيث فلا وجه

للاختلاف المذكور لانه
ان اريد النقد في هذا الباب
شمول الكل اتفاقا والوضع
للفوضى فهو ما ذكر
والاصل فيه الكتاب
والسنة والاجماع (نصاب
الفضة ما تتدراهم و) نصاب
(الذهب عشرون مثقالا)
اجماعا تحديدا فلو نقص
في ميزان وتم في آخر

تلزمه زكاة فيه نظرا ولا يبعد انه كالعائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم اداءها حتى يخرج فلو تيسر اخراجه بنحو دواء فحل يلزمه لاداء الزكاة والاتفاق منه على موته واداء دين حال طواب به فيه نظر وبوجه فيما لو تيسر اخراجه بلا ضرر ان يلزمه اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخراجه كان دينه الحال على موته مقرر وان يلزمه اخراجه لنفقة المومن والدين فلو مات قبل اخراجه فقد يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخراجه بلا ضرر فترك استحق الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالنقد يشق جوفه وجبت تركه ولا فلا سم على حج قال شيخنا الشوبري ابتلاءه قريب من وقوعه في البحر وقد صرحوا بانها تلف فليكن هنا كذلك اها قول قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبه العائب كما قاله سم اعمش (قوله فلا زكاة) اي وان راجع واج التام نهاية (قوله للشك) اي في النصاب مغنى (ولا بعد في ذلك) اي في نقصه في ميزان وتماه في آخر سم (ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما) سياقي انه حدث فيه ايضا تغيير (قوله لم تقشر) بناء المفعول من الثلاثي (اختلف وزنه) وكان غالب المعاملة في زمنه عليه السلام والصدور الاول بعده بالدرهم البغلي الاسود وهو مائة دوانيق والطبري وهو اربعة دوانيق قال المجموع عن الخطابي وكان اهل المدينة يتعاملون بالدرهم عد عند قدمه صلى الله عليه وسلم فارشداهم الى الوزن وجعل العيار وزن اهل مكة وهو ستة دوانيق ايعاب زادعش عن شرح البهجة والطبرية نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بتصيدين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته اه (قوله ثم استقر الخ) اي ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر او عبد الملك واجمع عليه المسلمون قال الاذري كالسبكي ويجب اعتقاده ان كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تاويل خلاف ذلك نهاية و ايعاب (قوله والدائق الخ) قال في المصباح الدائق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبة خرنوب وان الدرهم عندهم اثنا عشر حبة خرنوب والدائق الاسلامي حبة خرنوب وثلاث حبة خرنوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر وجمع المكسور دوائق وجمع المفتوح دوانيق زيادة ياء قاله الازهرى ع ش (قوله وخمسة حبة) اي حبة شعير كما عبر به العباب سم وبصري (قوله فعلم منه متى زيد الخ) اي لان ثلاثة اسباعه احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا ضمت هذه للخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المثلث (قوله ومتى نقص من المثلث الخ) اي لان ثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيخنا (قوله بقراريط الوقت) وهي الاربعة والعشرون رشيدى والقيراط ثلاث حبات من الشعير يجرمى (قوله قال شيخنا الخ) وقد نصاب الذهب بالبندقى سبعة وعشرون الاربعاء ومثله البندقى والمحجوب ثلاثة واربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريمه لذلك ان هذا اصطلاحى وهو غير معمول عليه واما بالمثلث الشرعى المعمول عليه فنصاب البندقى الكامل به عشرون لانه حرر فوجد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الحجر الكامل امكنه فيه غش بمقدار شعيرة فالنصاب به عشرون وثلاثون نصاب الفضة بالريال ابي طاقة ثمانية وعشرون ريال ونصف ريال مع زيادة نصف درهم بناء على ان الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريال بناء على ان الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريمه ان هذا بالدرهم الاصطلاحي واما بالدرهم الشرعى وهو المعمول عليه فنصاب الريال ابي طاقة و ابي مدفع عشرون ريال لانه حرر الاول فوجد احد عشر درهما وثلاثة اسباع درهم والثاني احد عشر درهما وثلاثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقدره بعضهم في الانصاف المعروفة بستمائة نصف وستة وستين وثلاثي نصف لان كل

فلا زكاة للشك ولا بعد في ذلك مع التحديد لا اختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها (بوزن مكة) للخبر الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والمثقال ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية واسلاما ثم استقر على انه ستة دوائق والدائق ثمان حبات وخمسة حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسة حبة والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم فعلم انه متى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثلث ثلاثة اعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا واربعة اخماس قيراط بقراريط الوقت وقيل اربعة عشر قيراطا والمثقال اربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثاني قال شيخنا ونصاب الذهب بالاشرف خمسة وعشرون وسبعان وتسع اه

الآتي لانهم يبين هناك قدر نصابه (قوله ولا بعد في ذلك) اي في نقصه في ميزان وتماه في آخر وقوله مع التحديد يتامل (قوله وخمسة حبة) اي حبة شعير كما عبر به في العباب

والظاهر أن مراده
بالأشرفي القايقاني أو
البرسباني وبه يعلم النصاب
بدناير المعاملة الجادة
الآن على أنه حدث أيضا
تغير في الميثقال لا يوافق
شيئا مما سرفيتنبه له وليجهد
الناظر فيما يوافق كلام
الأئمة قبل التغيير
(وزكاتها ربع عشر)
لخبرين صحيحين بذلك
ويجب فيما زاد بحسابه
إذ لا وقص هنا وفارق
الماشية بضرر سوء المشاركة
لو وجب جزم وإنما تكرر
الواجب هنا بتكرر السنين
بخلافه في الثمر والحب
لا يجب فيه ثانيا حيث لم
ينوبه تجارة لأن النقد نام
في نفسه ومتبني الارتفاع
والشراء به في أي وقت
بخلاف ذينك (ولاشي في
المغشوش) أي المخلوط
من ذهب بنحو فضة ومن
فضة بنحو نحاس (حتى
يبلغ خالصة نصابا) لخبر
الشيخين ليس فيما دون
خمس أواق من الورق
صدقة فإذا بلغ خالص
المغشوش نصابا أو كان
عنده خالص يكمله أخرج
قدر الواجب خالصا أو
من المغشوش ما يعلم أن
فيه قدر الواجب ويصدق
المالك في قدر الغش فلو
كان لمحجور تعين الأول

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما فالجملة ما تندرهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن
السابق من الانصاف الكبيرة الخالصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش شيخنا وفي السكردى
قال السيد محمد أسعد المديني في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي ينقص عن المديني بقدر ثمنه فينقص ثمن المائتين
وهو خمسة وعشرون ويبقى مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثمان دراهم ثم قال وأما
الربية سكة ملوك الهند فالنصاب منها اثنان وخمسون ربية وأما الديوانية وهي التي يقال لها في مصر أنصاف
الفضة فحيث لا يمكن ضبطها بالعدد الفاحش الاختلاف في وزنها رجعتنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك
مائة وخمسة وسبعون درهما مدنيا وبقي سكة فضة يدخلها النحاس تضرب في أسلا مبول يقال لها زلطة بضم
الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن
لا ينضبط عددها وكذلك القرش وهو وإن كان أقل منها نحاسا فهو كثير بالنسبة إلى الريال وهما لا ينضبطان
بالعدد لتفاوت أوزانهما وإنما يرجع إلى الوزن في أنواعهما (تتمه) والنصاب من الفضة بالدرهم
العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السنين في الأولى والثانية غير ثمن درهم إلى آخر ما قاله في الرسالة
المذكورة اه (قوله القايقاني) وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن عش واقصر النهاية على
القايقاني قال القليوبي لأنه الذي كان في زمن شيخ الإسلام اه قول المتن (وزكاتها ربع عشر) وهو
خمسة دراهم في نصاب الفضة ونصف ميثقال في نصاب الذهب فان وجد عنده نصف ميثقال سلمه للمستحقين
أو من وكلوه منهم أو من غيرهم وإن لم يوجد سلم إليهم متقالا كاملا نصفه عن الزكاة ونصفه مائة عندهم ثم
يتفاضل معهم بأن يبيعوه لأجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة
لأنه يكره للإنسان شراء صدقته ممن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا ونهاية ومعنى قال
عش قوله مر ممن تصدق عليه مفهوما أنه لو اشتراه ممن انتقل إليه من المتصدق عليه لم يكره اه وفيه
وقفة فليراجع (قوله لخبرين) إلى المتن في المغني (قوله لخبرين صحيحين الخ) عبارة المغني لما روى الشيخان
أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري وفي الرقة ربع
العشر ولما روى أبو داود والبيهقي بإسناد جيد ليس عليك شيء حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت
وحال عليها الحول ففيها نصف دينار اه (قوله ويجب فيما زاد بحسابه الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم ففي
المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهمان ونصف فالجملة سبعة دراهم ونصف شيخنا (قوله إذ لا وقص
هنا) أي كالمعشرات (قوله وإنما تكرر الواجب هنا) أي كالماشية (قوله بخلافه) أي الواجب
(قوله لا يجب فيه) أي فيما ذكر من الثمر والحب (قوله أي المخلوط) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغني
إلا قوله ويصدق إلى فلو كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المغني أي المخلوط بما هو أدون منه اه (قوله
لخبر الشيخين الخ) ولخبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله أواق) بالتثنية على وزن جوار وبإثبات
النحتية مشددا وخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد النحتية وفي لغة بنحذف الألف وفتح الواو وهي أربعون
درهما بالاتفاق كردى على الأفضل (قوله من الورق) بكسر الراء وفتحها مع فتح الواو وفيها ويجوز أن يكون
الراء مع تثنية الواو وفيه خمس لغات يقال رقة أيضا أي والهام عوض عن الواو شيخنا (قوله أو من المغشوش
الخ) عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصودة فيشترط أن يكون
وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخالصة أي الكاملة اه وقوله الفضة المقصودة الخ أي
والدينار المقصود (قوله ما يعلم) أي يقينا عباب (قوله أن فيه قدر الواجب) أي ويكون متطوعا
بالغش شرح بأفضل ونهاية ومعنى (قوله ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن

(قوله ويصدق المالك في قدر الغش) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص في المغشوش
كذا وكذا صدق وحلف إنهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهدى إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي

قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهادي الى انه كذا وكذا لم يكن للساعي قبوله منه إلا بشاهدين من اهل الخبرة بذلك انتهت سمى وإلا فيخير بين ان يسبكه ويؤدى خالصا وان يحتاط ويؤدى ما يتقن ان فيه الواجب خالصا كرى على بافضل (قوله ان نقصت) اى بخلاف ما لو ساوت اوزادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذ لا فائدة حينئذ في السبك إذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثلها او اقل سمى (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والمغنى أى ان كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله المحتاج اليه) أى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش ولا تعين لان في الاخراج من المغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنته وفي إخراج الخالص السلامة منهما سمى (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت ويفهم منه ان التعيين المذكور فيما إذا كان للغش قيمة وإلا فلا فليراجع ثم رايت ما يأتى عن المغنى والنهاية والاياعاب عند قول الشارح ويكره للامام الخ فله الحمد (قوله وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ) قد ينظر فيه من وجهين احدهما أن هذا في الاخراج عن المغشوش وما يأتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا كى كى يأتى في الشرح عن المجموع والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى الايعاب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ثم قال ولا يجزى بمغشوش عن خالص انتهى ونازه الشارح فيما قاله ثانيا بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرر سمى أقول بل يأتى في الشرح عن المجموع ان المغشوش لا يجزى عن الخالص (قوله بخلاف ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذ لا فائدة لهم مع تعب السبك سمى (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) اى وان كانت هذه غيره مسئلة المتن إذا مال هنا خالص وهناك مغشوش سمى (قوله لو اخرج خمسة عشر الخ) هنا وفيما يأتى قريبا كذا فى اصله رحمه الله تعالى فليحرر فان الذى فى اصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة الخ بصري

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجزى. إخراج الثانى لاضرارهم حينئذ بخلاف ما إذا لم يزد أو رضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين

قبوله منه إلا بشاهدين من اهل الخبرة بذلك اه (قوله ان نقصت) أى بخلاف ما لو ساوت اوزادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذ لا فائدة حينئذ في السبك إذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثلها او اقل وقد يشكك التعيين فى المثل إذ لا خسارة على المولى والولى رضى بتحمل العيب (قوله مؤنة السبك) قال فى شرح الروض اى ان كان ثم سبك لان إخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك (قوله المحتاج اليه) اى بأن لا يوجد خالص فى غير المغشوش ولا تعين لان فى الاخراج من المغشوش فوات الغش وفى السبك غرامة مؤنته وفى إخراج الخالص السلامة منهما (قوله وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ) قد ينظر فيه من وجهين احدهما ان هذا فى الاخراج عن المغشوش كى يصرح به سياقه وما يأتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه الخ مع ان كلام هؤلاء إنما هو فى الاخراج عن الخالص ولا يلزم من جريان هذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لو سلم جريانه فى الاخراج عن الخالص بل قد يلزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا بهذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لان المخرج فى الاول ليس كالخارج عنه بخلافه فى الثانى والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى العباب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا اه ثم قال ولا يجزى بمغشوش عن خالص اه وقوله او لا او بمغشوش الخ قال فى شرحه وحينئذ يكون متطوعا بالنحاس كذا كرهه الشيخان وغيرهما الخ اه وقوله ثانيا ولا يجزى الخ نازعه فى شرحه فى ذلك بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرر (قوله ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذ لا فائدة لهم مع تعب السبك (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان

(قوله خالصة) الاولى الثنية (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصف فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية و (قوله ويخرج الباقي من الخالص) يذبحى او من مغشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتامل سم (قوله وقول اخرين لا يجزى لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجريد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل امان نجعله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لو علق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقع وملكها ولا نظر كافى الروضة الى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له اقول ان كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قضية الصنيع انه لا يلتفت الى التكليف فى الاخراج عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله ولا يذبحى الخ (قوله فى اخرجه) أى المالك و (قوله بينه) أى المغشوش (قوله وبين الردى) أى لنحو خشونة اذا اخرجته عن الجيد لنحو نعومة سم (قوله وان له الخ) عطف تفسير على قوله اخرجته الخ (قوله الا اذا استهلك) كان مراده لقلته سم وهذا مبنى على ان الاستثناء راجع الى قول الشارح لم يجزئه الخ وأما اذا رجع الى قوله وأن له الاسترداد كما هو صريح ما باقى عن النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هلاك الخ الخارج المغشوش او الردى وتلفه (قوله فيخرج التفاوت) ويأتى عن الايعاب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى فى المجموع (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله ان بين عند الدفع الخ) أى ولا فلا يسترد نهائة ومعنى قال الرشدى قوله ولا فلا الخ وهل يكون مسقطا للزكاة ولا يراجع اه والظاهر هو الاول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتلف فى يد المستحق فيخرج التفاوت (قوله انه عن ذلك المال) أى الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الاجزاء) أى عدم اجزاء المغشوش عن المغشوش الذى هو قول الآخرين وحله الشارح على ما اذا زادت مؤنة السبك الخ ويحتمل انه راجع ايضا الى عدم اجزاء المغشوش عن الخالص الذى ذكره عن المجموع واقره وهو الاقرب (قوله فى يده) أى الساعى والمستحق (قوله والتراب الخ) أى يعنى وما فى تراب المعدن والمغشوش ولو قال والواجب فى التراب والمغشوش بصفته الخ كان أولى (قوله ويكره) الى المتن فى النهاية والمعنى لا قوله وما لا يروج الى ولا يكره (قوله ويكره الامام) أى لخبر الصحيحين من غشنا فليس منا فان علم معيارها أى قدر الغش صححت المعاملة بهامينة وفى الذمة اتفاقا وإن كان يحجوا لافيه اربعة اوجه اصحها الصحة مطلقا ولو كان الغش قليلا بحيث لا يأخذ حظام الوزن فوجوده كعدمه معنى زاد النهاية ويحمل العقد عليها ان غلبت أى فى محل العقد اه اذا ايعاب قال الصيمرى ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخالص إلا ان علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا اثر فى الوزن وبيع الدراهم الخالصة او المغشوشة بذهب مخلوط بفضة لما قيمة لا يجوز ايضا لانه

كانت هذه غير مسئلة المتن إذا المال هنا خالص وهناك مغشوش (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية وقوله ويخرج الباقي من الخالص يذبحى او من مغشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتامل (قوله وقول اخرين لا يجزى لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجريد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل امان نجعله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لو علق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقع وملكها ولا نظر كافى الروضة الى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له اقول ان كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا (قوله لما فيه من تكليف المستحقين) قضية الصنيع انه لا يلتفت الى التكليف فى الاخراج عن المغشوش (قوله بينه وبين الردى) أى لنحو خشونة اذا اخرجته عن الجيد لنحو نعومة (قوله الا اذا استهلك) كان مراده لقلته فيخرج التفاوت عبارة شرح الروض وإذا قلنا له استرداده فان كان باقيا اخذه ولا يخرج التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفاوت

خالصة فيظهر القطع بأجزاء ما فيها من الخالص عن قسطه ويخرج الباقي من الخالص وقول اخرين لا يجزى لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه بل سوى فى المجموع فى اخرجته عن الخالص بينه وبين الردى. وأن له الاسترداد لأنه لم يجزئه عن الزكاة إلا اذا استهلك فيخرج التفاوت ثم قال ولو أخرج عن مائتين خالصتين خمسة عشر مغشوشة فقد سبق أنه لا يجزئه وأن له استردادها اه وحل الاسترداد ان بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وعلى عدم الاجزاء لو خالص المغشوش فى يد الساعى والمستحق أجزاء كافى تراب المعدن بخلاف سخله كبرت فى يده لأنها لم تكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره ويكره للامام ضرب المغشوش

حينئذ من قاعدة مدعوجة كما يعلم بما يأتي فيها (قوله) وغيره ضرب الخالص (الخ) عبارة العباب مع شرحه ويكرهه غير الامام الضرب لدرهم او دنانير ويذبح ان يلحق بهما الفلوس للعلة الاتية بغير اذنه ولو ضرب ذلك خالصا لانه من شان الامام ولان فيه افتاء عليه والامام تعزيره قال القاضي وتعزيره للبغشوش اشد وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك اذا جاز الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له ضرب الخالص وهذا تعلم ان قول الشيخ الخطيب اي والنهاية ويكرهه غير الامام ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصا ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوش اه (قوله) وما لا يروج ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها ازيد من غش ضربه حرم فهم يظفر لما فيه من التدليس بآهام انه مثل مضروبه بنهاية قال ع ش ومثل المغشوشة المذكورة الجيدة او المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصناعة درهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كره غبته في درهم الامام فتحرم لما في صنعتها من التدليس اه (قوله) موافق لنقد البلد) اي اذا كان نقد البلد مغشوشا ولا فيكره لمساك بل يسبكه ويصفيه نهاية ومعنى (قوله) يدوم لثمه (الخ) خبر قوله وما لا يروج (الخ) وقضية تعبيره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو ظاهر (قوله) ولا يكمل احد النقيدين (الخ) اي لاختلاف الجنس نهاية ومعنى (قوله) ويكمل كل نوع (الخ) اي فيكمل جيد نوع برديته وردى نوع اخر وعكسه كما في الماشية والمعشرات والمراد بالجوذة النعومة والصبر على الضرب ونحوهما وبالرداءة الخشونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القمولى وليس الخلوص والغش من نوع الجوذة والرداءة لإيعاب وفي النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله) إن سهل) اي بان قلت الانواع و (قوله) لا (الخ) اي فان كثرت وشق اعتبار الجميع اخذ من الوسط كما في المعشرات ومعنى ونهاية قال ع ش قوله مر اخذ من الوسط (الخ) اي او يخرج من احدهما مراعى للقيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية اه (قوله) فن الوسط) والا على اولى كما نرى بذلك في المعشرات شرح العباب (قوله) لا عكسهما) اي لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح نهاية ومعنى (قوله) فيستردهما (الخ) اي وله استرداده إن بين عند الدفع انه عن ذلك المال ولا فلا يسترده كالمو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول وإذا جاز له الاسترداد فان بقي أخذه وإلا أخرج التفاوت وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بنحو آخر كان يكون معه مائت درهم جيدة فأخرج عنها خمسة معيبة والخمسة الجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى بخمسة دنانير فيبقى عليه درهم جيد نهاية وإيعاب واسنى قال ع ش قوله مر فان بقي أخذه الخ قضية ما ذكر انه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقاءه ويحتمل انه غير مراد وان المراد جازله أخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله مر ان يقوم المخرج بنحو آخر اي ولا يجوز تقويمه بنحوه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا وقوله مر فيبقى عليه درهم جيد اي وذلك لان نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى خمس دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة اه ع ش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه بالخ فيه أنه لا يبيع هنا أصلا كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه إما إسقاط لفظة نصف وإفرا د لفظة درهمان قوله ان بين اي عند الدفع انه من المال الجيد والصحيح وقياس ما يأتي في التعجيل ان المدار على علم الاخذ لا تبين

وغيره ضرب الخالص الا باذنه وما لا يروج الا بتلبيس كأكثر أنواع السكيمات الموجودة الآن يدوم لثمه بدوامه كما في الاحياء وشد فيه ولا يكره لمساك مغشوش موافق لنقد البلد ولا يكمل احد النقيدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بآخر منه ثم يؤخذ من كل ان سهل ولا فن الوسط ويجزى جيد وصحيح عن ردى ومكسور بل هو أفضل لا عكسهما فيستردهما

(قوله) وغيره ضرب الخالص (لا باذنه) أي يكرهه قال في العباب وللإمام تعزيره وللبغشوش أي وتعزيره للبغشوش اشد اه وقوله وللإمام تعزيره نقله في شرحه عن جماعة قال وجرى عليه الشيخان في الغصب ثم قال وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه إذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يعلم أن التعزير قد يكون على غير الحرام (قوله) لا عكسهما) اي لا يجزى كما عبر به في الروض في نسخة قال في شرحه وهي أوفق بالأصل اه (قوله) فيستردهما) قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أي الردى المخرج عن الجيد فان كان باقيا أخذه وإلا أخرج التفاوت اه وقضية أجزاؤه حال التلف مع وجوب التفاوت لا معه حال بقاءه ويمكن الفرق وقد يقال قياس أجزائه حال التلف مع التفاوت أجزاؤه حال البقاء مع التفاوت

منهما) أى التقدين بأن
اذيبا وصيغ منهما (وجهل
أكثرهما) كأن كان وزنه
ألفا وأحدهما ستمائة
والآخر أربع مائة وجهل
عينه (زكى) إلا أكثر ذهباً
وفضة) احتياطاً ان كان أغير
محجور وإلا تعين التميز
الآتى فيزكى ستمائة ذهباً
وستمائة فضة وحينئذ يبرأ
يقينا ولا يكفى تركية كله
ذهباً لأنه لا يجزى عن الفضة
كعكسه (أو ميز) بينهما
بالنار ويحصل عند تساوى
أجزائه بسبك أدنى جزء أو
بالماء بأن يضع فيه ألفاً ذهباً
ويعلم ارتفاعه ثم ألفاً فضة
ويعلمه وهو أزيد ارتفاعاً
من الأول ثم يضع المختلط
فالى أيهما كان ارتفاعه
أقرب فهو الأ أكثر ويأتى
هذا فى مختلط جهل وزنه
بالكلية لأن علامته بين
علامتى الخالص فان استوت
نسبته اليهما كان يكون
ارتفاع الفضة أصبغا
والذهب ثلثي أصبغ والمختلط
خمس أسداس أصبغ فهو
نصفان وان زاد على علامة
الذهب بشعيرتين ونقص
عن علامة الفضة بشعيرة
فثلثاه فضة وثلثه ذهب
وبأن يضع فيه ستمائة فضة
واربع مائة ذهباً ويعلم
ارتفاعهما

الدافع ع (قوله أى النقدين) الى قول المتن ويذكر فى المعنى الا قوله وإنما لم يجعلوا الى وليس وكذا فى
النهاية الا قوله ومونة السبك على المالك (قوله وجعل عينه) اى عن الاكثر وهو الستمائة قول المتن (زكى
الاكثر) (فرع) لو ملك نصاً بالنصفه بيده وباقية مغصوب او دينه ووجل زكى الذى بيده فى الحال لان
الا مكان اى امكان الاداء شرط للضمان لا الوجوب اى وجوب الاداء ولان الميسور لا يسقط بالمعسور ايعاب
واسنى ونهاية ومعنى قال ع ش اى واما المغصوب والدين فان هـ استخلاصه لكونه حالاً على ملء باذل
وجب زكاته فوراً أيضاً ولا فعند رجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما بأتى اه (قوله ذهباً وفضة) أى
مقدراً كون الاكثر ذهباً وكونه فضة عبارة المعنى وشرعى المنهج والروض والنهاية زكى كلا منهما بفرضه
الاكثر اه (قوله فيزكى الخ) تفريع على ما فى المتن (قوله ويحصل) اى التميز بالنار (قوله عند
تساوى اجزائه) اى بان يكون ما فى كل جزء منهما قدر ما فى غيره من ذلك سم وعش (قوله او بالماء)
عطف على النار (قوله بان يضع الخ) اى بان يضع ماء فى قطعة مثلاً ثم يضع فيه ألفاً مغنى (قوله ثم ألفاً
فضة الخ) اى ثم يخرج الألف ذهباً ثم يضع فيه ألفاً الخ مغنى (قوله وهو أزيد ارتفاعاً الخ) اى لان الفضة
أكثر حجماً من الذهب نهاية ومعنى واسنى (قوله ثم يضع المختلط الخ) ولا شك انه يكتبنى بوضع المخلوط او لا
ووسطاً أيضاً اسنى ونهاية ومعنى (قوله ويأتى هذا فى مختلط الخ) وكذا يأتى فى مغشوشة بنحو نحاس لم يعلم
هل خالصها متان وغشها مائة او بالعكس شيخنا (قوله جهل وزنه بالكلية) ان كان المراد بذلك انه لم يعلم
ان ما فيه من الذهب والفضة متساويان او متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجهل
بالجملة أيضاً فهو مشكل سم (قوله كان يكون ارتفاع الفضة أصبغا الخ) أى فالفضة الموازنة للذهب
يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً رشيدى (فهو نصفان) باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر
من شرح البهجة وما بهامش نستختنا منه سم وبأتى انفاً ما يتبين به ان المراد الثاني (قوله فثلثاه فضة الخ)
اى او بالعكس فبالعكس اسنى ونهاية ومعنى (قوله وبان يضع الخ) اى بان يضع فى الماء قدر المخلوط
منهما معا مرتين فى أحدهما الا أكثر ذهباً والقل فضة وفى الثانية بالعكس ويعلم فى كل منهما علامة ثم
يضع المخلوط فيلحق بما وصل اليه قال الاسنوى ونقل فى السكفاية عن الامام وغيره طريقاً اخر يأتى ايضا مع
الجهل بمقدار كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو ألف مثلاً فى ماء ويعلم كما مر ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الذهب
شيئاً بعد شىء حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر
وزن كل منهما فان كان الذهب ألفاً وما يتبين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه
النسبة اه والمراد انها نصفان فى الحجم لا فى الوزن فيكون وزن الذهب ستمائة وزنة الفضة اربع مائة لان
المختلط من الذهب والفضة إنما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك وبيانه بها انك إذا جعلت كلا

فلينأمل (قوله ان بين) قال فى شرح الروض انه عن ذلك المال (قوله ويحصل عند تساوى اجزائه) المراد كما
هو ظاهر بتساوى اجزائه ان يكون ما فى جزء كل منه من كل منهما مساوياً فى القدر لما فى الجزء الاخر منه (قوله
جهل وزنه بالكلية) ان كان المراد بجهل وزنه بالكلية انه لم يعلم ان ما فيه من الذهب والفضة متساويان او
متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجهل بالجملة أيضاً فهو مشكل إذ لا يتجه حينئذ كون
الموضوع من خالص كل ألفاً إذ لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الاناء ولا يتجه أيضاً الجزم بأن علامة المخلوط بين
العلامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على العلامتين او نقصها عنهما (قوله فهو
نصفان) لم يبين انه نصفان باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرر من شرح البهجة وما بهامش نستختنا منه
(قوله وان نقص عن علامة الذهب بشعيرتين الخ) فى هذا التعبير نظر لان المفهوم من النقص عن علامة
الذهب انه لم يصل اليها وذلك متعذر لان بعضه فضة فيلزم ان يجاوزها لان الفضة أكبر جرماً من الذهب فالمختلط
منها ومن الذهب أكبر جرماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لان علامته بين علامتى الخالص وعبرة
شرح الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ ولا غبار عليها (فثلثاه فضة وثلثه ذهب)

منها أربعائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفاً نهائية وعباب قال
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستائة الخ ايضاح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحمل جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان
الاناء الفا وجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة
الفا إلا إذا كان فيه ستائة ذهباً وأربعائة فضة سم على البهجة وقوله مر وبيانه بها الخ وهذه الطرق
كلها إذا وجد الاناء أما إذا فقد فيقوى اعتبار ظنه ويعضده التخمين في مسألة المذنى والودى اه ديمرى
وسياتى فى كلام الشارح مر ما يخالفه اى من انه إذا علم اصابتها لثوبه وجهل محله وجب غسل الجميع
عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب الفا ومائتين والفضة ثمانمائة علينا الخ يعلم منه ان
الفضة الموزنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفا وسياتى التصريح به لكن فى كلام ابن
الهائم ان جوهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة اسباعا ومن ثم كان المثلقال درهمها وثلاثة اسباع درهم
والدرهم سبعة أعشار المثلقال اه (قوله ويلحق بما وصل اليه) أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين
فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون
اكثره هو الاكثر بما قرب لعلامته سم (قوله وإنما لم يجعلوا الماء معيارا فى الربا) اى كان يكتفوا فى
المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين فى الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر فيه ويكون هذا
قائما مقام الوزن سم (قوله لانه اضيق) اى لان المدار ثم على حقيقة المائلة والوزن بالماء لا يفيد هذا
غاية ما يفيد الظن وهنا على ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المذكورة يفيد اعياب (قوله
فى السلم) عبارته فى الاعياب فى قضاء الديون كالحرص فى المكيلات اه (قوله وليس له الخ) اى ولا يعتمد
المالك فى معرفة الاكثر غلبة الظن ولو تولى اخر اجبا بنفسه ويصدق فيه ان اخبر عن علم نهاية معنى وشرح
الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن
الديميرى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة النهاية والمعنى وإذا تعدد الامتحان وعسر التمييز بان يفقد آلة
السبك الخ اه (قوله ولو فقد آلة السبك الخ) أى ولم يجد سببا كالا بالاً أكثر من أجره المثل كما هو ظاهر
اخذنا من نظائره اعياب (قوله واحتاج فيه لزوم طويل) اى عرفا ويحتمل انه ما زاد على ثلاثة ايام اعياب
(قوله كذا نقله الخ) اى قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله وتوقف الخ) اى الرافعى (قوله ولا يبعد ان يجعل
السبك الخ) معتمد عش قول المتن (من حلى) بضم اوله وكسر مع كسر اللام وتشديد اليااء واحده حلى
بفتح الحاء وسكون اللام معنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالأوائى ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة
فلو كان له اناء وزنه ما تدارم وقيمته ثلاثمائة وجب زكاة مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع اخر
دونه ولا من جنس اخر ولو اعلى او يكسره ويخرج خمسة ويخرج ربع عشره مشاعا نهاية وياتى فى الشرح

قال فى شرح الروض أو بالعكس فبالعكس اه (قوله ثم يعكس) قديقال لا حاجة الى العكس بل لو اقتصر
على وضع ستائة فضة وأربعائة ذهباً وعلم ثم وضع المشتبه فان وصل الى علامة ذلك علم ان الاكثر الفضة
ولاعلم ان الاكثر الذهب ويحاج بان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض بخلاف الدرهم
بدون الصوغ فقد ينبدل محلها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يلزم ان يكون الاكثر من
الاجزاء لجواز ان لا يصل لواحدة من العلامتين وحينئذ فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون اكثره
هو الاكثر بما قرب لعلامته وايضا فقد يكون ما أخذه الموضوع أو لا من الماء سببا لعدم وصوله لعلامة
الاخر فلا بد حينئذ من النظر لما هو اقرب اليه فجرد عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضى انه يصل لعلامة
الاخر وان اكثره من جنس الاخر فليتامل (قوله وإنما لم يجعل الماء معيارا فى الربا) اى كان يكتفوا
فى المائة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين فى الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر ويكون هذا
قائما مقام الوزن (قوله فقال ولا يبعد الخ) قال فى شرح العباب واجيب بان السبك يمكن تقديمه على وقت

ثم يعكس ثم يضع المشتبه
ويلحق بما وصل اليه وإنما
لم يجعلوا الماء معيارا فى الربا
لانه اضيق ولذا جعلوه
معيارا فى السلم وليس له
الاعتماد على غلبة ظنه من
غير تمييز لتعلق حق الغير
به فلم يقبل ظنه فيه ومؤنة
السبك على المالك ولو فقد
آلة السبك أو احتاج فيه
لزوم طويل أجبر على
تزكية الاكثر من كل
منهما ولا يعذر فى التأخير
الى التمكن لان الزكاة
فورية كذا نقله الرافعى
عن الامام وتوقف فيه
فقال ولا يبعد ان يجعل
السبك أو ما فى معناه من
شروط الامكان (وبزكى
المحرم) من النقد (من حلى
وغیره)

ما يوافق بزيادة (قوله بالجر) أى قوله ولا نظرفى النهاية إلا قوله بل هو الى ولومات وكذا فى المغنى إلا قوله
والاحاديث الى ولومات (قوله بالجر) أى عطف على حلى لا بالرفع عطف على المحرم لانه لا يناسب تقييد
المحرم حيثنذ بالحلى تفصيله الا فى بقوله فن المحرم الخ ولان الغير حيثنذ يشمل ايضا غير المكروه وغير المباح
وليس مراداً سم (قوله وكذا المكروه الخ) أى تجب فيه الزكاة ايضا نهاية (قوله كضبة فضة الخ)
قوة الكلام تدل على كراهة استعمال انا فيه ضبة مكروهة سم على البهجة وهى تفيد الكراهة فى
الجميع لافى محل الضبة فقط عرش قول المتن (لا المباح) ينبغى أن يراد به الجائز الذى لم يترجح تركه فيشمل
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتأمل سم (قوله لانه معد الخ) وصح عن ابن عمر انه كان يحلى بناته
وجواربه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيره ارضى الله تعالى عنهم اسنى وايعاب (قوله
لا استعمال مباح) ولو اشترى انا لم يتخذ حلياً مباحاً لحبس واضطر الى استعماله فى طهره ولم يمكنه غيره فبقى
حو لا كذلك فهل تلزمه زكاته الا قرب كما قال الاذرى لانه معد لا استعمال مباح نهاية قال عرش قوله
واضطر الى استعماله الخ أى ولا استعماله للشرب منه لمرضا أخبر من الثقة أنه لا يزيله إلا هو وامسكه لاجله
او اتخذه ابتداء لذلك فقوله فى طهره أى مثلاً اه (قوله على انها الخ) أى تلك الاحاديث و (قوله فيها)
أى فى تلك الافراد (قوله لزمه زكاته) كذا مر اه سم وكذا فى الروض والعباب وافرهما شارحهما
وفى النهاية والمغنى وشرح المنهج وغيرها (قوله لما يأتى) أى فى المتن انفا (قوله على ما فى البحر) عبارة فى
الايعاب كما جزم به فى الجواهر ونقله الاستوى وغيره عن الرويانى ولولده احتمال وجهه فيه إقامة لنية
مورثه مقام نيته وعلى الاول فارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذ دون هذه والاتخاذ مقرب
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غير هذه والاتخاذ اه قال
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصرى قوله هو الصوغ الخ لا يتخلو عن غرابة لان الاتخاذ لا ينحصر
فيه بل يصدق بالشراو الاتهاب بل ذكر الجلال البلقينى فى حواشى الروضة فى مسألة الاتخاذ مانعه وفى
الاستذكار للدارمى فرض المستقلة فى الميراث والشراء الخ فجعل مسألة الميراث من صور الاتخاذ فقطضاه عدم
وجوب الزكاة فيها وإن لم يعلم ومضى حول فلعل ما فى البحر مفرع على مقابل الاصح فى مسألة الاتخاذ اه
وقد قدمنا ان ما فى البحر اتفق المتأخرون على اعتاده فقوله فلعل الخ المخالف لذلك الاتفاق فى قوة خرق
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك انه لا يأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو حلى
المساجد والكعبة او قناديلها بذهب او فضة حرم لانها ليست فى معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف
فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجرير فيزكى ذلك إلا أن جعل وفقاً على
المسجد فلا يزكى لعدم المالك المعين وظاهر كلام شيخنا ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتيج اليه
وإلا فوقف المحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلى كما توهم فانه باطل كالوقف على تزويق المسجد
ونقشه لانه إضاعة مال وقضية ما ذكرناه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح
الاذرى نقلاً عن العمرانى عن ابى اسحق اه وفى الايعاب ما يوافق اه قال عرش قوله مر ولا يجوز

بالجر إجماعاً وكذا المكروه
كضبة فضة كبيرة لحاجة
وصغيرة لزينة (لا المباح فى
الظاهر) لانه معد لا استعمال
مباح فأشبهه أمتعة الدار
والاحاديث المقتضية
لوجوب الزكاة وحرمة
الاستعمال حتى على النساء
جعلها البيهقي وغيره على
أن الحلى كان محرماً أول
الاسلام على النساء على أنها فى
أفراد خاصة فيحتمل أن ذلك
لا سرف فيها بل هو ظاهر
من سياق بعض الاحاديث
ولومات مورثه عن حلى
مباح فضى عليه حول أو
أكثر ولم يعلم به لزمه زكاته
على ما فى البحر لانه لم ينو
امساكه لا استعمال مباح
ورد بأن الموافق لما يأتى فى
اتخاذ شوارب لا قصد عدم
وجوبها ويحجب بما يأتى
ان ثم صار قافواها والصوغ
المقتضى للاستعمال غالباً
ولا صارف هنا أصلاً ولا
نظر لنية مورثه لانها انقطعت
بالموت ولو حليت الكعبة

مثلاً بنقد حرم كتمليق غلى فيها يتحصل منه شيء فان وقف عليها فلا زكاة فيه قطعاً لعدم المالك المعين مع حرمة استعماله ونزع الاذرعى في صحة وقفه مع حرمة استعماله ويجاب بان القصد منه عينه لا وصفه فصحيح وقفه نظراً لذلك وبه يعلم ان المراد وقف عينه على نحو مسجد احتاج اليها للترتين به اما وقفه على تحليته به فباطل لانه لا يتصور حله (ومن) النقد الذهب أو الفضة (المحرم الاناء) كليل ولو لامرأة الا لجلاء عين توقف عليه وذكر هنا للضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرار (والسوار) بكسر السين اكثر من ضمها (والخخال) بفتح الخاء وسائر حلى النساء (لبس الرجل) بأن قصد ذلك باتخاذها فمباح محرمان بالقصد فاللبس اولى بذلك لان فيه خنوة لا تليق بشهامة الرجل بخلاف اتخاذها للباس امرأة او صبي والخنثى كرجل في حلى النساء وكامرأة في حلى الرجال اخذاً بالاسوا (فلو اتخذ) الرجل (سواراً) بلا قصد للباس او غيره (او قصد اجارته لمن له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة) فيه (في الاصح)

استعماله أى حيث حصل منه شيء بالعرض على النار والافو كغير المحلى اه (قوله مثلاً) أى أو مسجد او مشهد عباب (قوله حرم) أى فيزكى روض وعباب (قوله كتمليق غلى) أى مثل تعلق قنديل (قوله بان القصد منه) أى من الوقف عليها (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال (قوله فصحيح وقفه) أى وقف المحلى كانا ونحوه (قوله نظر لذلك) أى القصد العين كروى وقوله هو الاستعمال ولعل الاولى هو التحلية (قوله فان وقف) أى نحو قناديل النقد والمحلة به اسنى وإيعاب (قوله احتاج اليها الخ) يحتمل ان المراد الحاجة اليها في نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا في صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل سم على حج وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه ع ش عبارة السكرى قوله احتاج اليها أى احتاج المسجد الى عين المحلى بنحو اجارته له لتحصيل مصالحه وقوله على تحليته به أى بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو اجارته له الخ فيه وقفه فان هذه الاجارة فاسدة غير جائزة فكان المناسب بنحو التسريح فيها (قوله أى بالمحلى الخ) أى او بالنقد نفسه (قوله فباطل) أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التى امرها البيت المال ع ش (قوله لا يتصور حله) قديم منع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحتها بلا كراهة كافي تضبيب نحو جذعه وبابه بضية صغيرة لحاجة سم وفيه ان كلام الشارح كما هو صريح صنيعة في التحلية لغير حاجة (قوله كليل) الى قوله واذكر في المغنى والى المتن فى النهاية (قوله كليل الخ) ومما اتخذ المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة نهاية وإيعاب قال ع ش أى حيث كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فيجب زكاته كما مر في الضبة الكبيرة لحاجة اه (قوله لا لجلاء عين الخ) أى فهو مباح للضرورة ويجب كسره بعد زواله لان ما يسيح للضرورة يقدر بقدرها شيخنا ولو قيل بجواز امساك لا احتمال طرو الاحتياج اليه بعد لم يعد لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فايراجع (قوله توقف عليه) أى ولم يقم غيره مقامه نهاية قال ع ش أى اما اذا قام غيره مقامه لم يجوز وإن كان الذهب اصلح اه (قوله واذكر هنا) أى الاناء مع بيان حرمة اول الكتاب سم (قوله بكسر السين) الى قول المتن فلا زكاة فى النهاية والمغنى (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة سم (قوله بالاسوا) أى الاحوط مغنى قول المتن (فلو اتخذ الرجل سواراً) أى مثلاً ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتمالان اوجهها عدمه نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذه لها وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم ويأتى فى الشرح ما يوافقه (قوله بلا كراهة) اجترز به عن المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة سم (قوله)

كان وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم (قوله ويجاب الخ) فى شرح العباب وجوابه انه محمول على ما اذا حل استعماله بان احتيج اليه ومن زعم صحته على التحلى فقد وهم اذ هو حينئذ كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاعة مال وقضية ما ذكرناه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى ناقلاً له عن العمرانى عن ابى اسحاق اه (قوله احتاج اليها) يحتمل ان المراد الحاجة اليه في نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا في صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل (قوله فباطل) أى مع بيان حرمة اول الكتاب سم (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحتها بلا كراهة كافي تضبيب نحو جذعه وبابه بضية صغيرة لحاجة (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة (قوله فلواتخذ الرجل سواراً الخ) ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتمالان اوجهها عدمه نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذه لها وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر (قوله بلا كراهة) اجترز عن المكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة

لانه في الاولى بالصياغة بطل
تهيه للاخراج الملحق له
بالناميات اذ القصد بها
الاستعمال غالباً مع افضائها
اليه غالباً فلا ترد السبائك
وفي الثانية يشبه ما مر في
المواشي العوامل وقضية
كلامهم انه لا فرق بين ان
ينوى بذلك التجارة وان
لا وحينئذ فيشكل عليه
ما ياتي فيمن استاجر ارضا
ليؤجرها بقصد التجارة الا
ان يفرق بما ياتي ان التجارة
في النقد ضعيفة نادرة فلم
يؤثر قصدها مع وجود
صورة الحلي الجائز المنافي
لها وخرج بقوله بلا قصد
ما اذا قصد اتخاذه كنزاً
فيزكي وان لم يحرم الاتخاذ
في غير الاناء ولو قصد مباحاً
ثم غير المحرم او عكسه تغير
الحكم ولو قصد اعارته
لمن له استعماله لم يجب
جزماً (وكذا لو انكسر
الحلي) المباح فعليه (وقصد
اصلاحه) فلا زكاة فيه في
الاصح وان دام احوالاً
لدوام صورة الحلي مع
قصد اصلاحه هذا ان
توقف استعماله على
الاصلاح بنحو لحام ولم
يحتاج لصوغ جديد فان لم
يتوقف عليه فلا اثر للكسر
قطعاً وان احتاج لصوغ
جديد ومضى حول بعد علمه
بتكسره زكي قطعاً وانعقد
الحول من حين الكسر
وخرج بقصد اصلاحه

في الاولى) هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله او قصد الخ ع ش (قوله اذ القصد بها) اي
بالصياغة (قوله بذلك) اي الاجارة (قوله المنافي لها) اي للتجارة (قوله وخرج) الى المتن في النهاية
والمغنى (قوله بقوله بلا قصد) اي الى آخره (قوله ما اذا قصد اتخاذه كنزاً) اي بان اتخذه ليدخره ولا
يستعمله لافي محرم ولا في غيره كما لو ادخره ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل
والمرأة ع ش (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكما قصد المالك بالحلي المباح الاستعمال
الموجب للزكاة بان قصد به استعمالاً محرماً او مكروهاً ابتداء الحول من حين قصده وكما غيره الى المسقط لها
بان قصد به استعمالاً محرماً او مكروهاً ثم غير قصده الى مباح انقطع الحول اه (قوله لمن له استعماله) اي
بلا كراهة (قوله المباح) الى قوله كافي اصل الروضة في النهاية والمغنى والاياعاب وشرحي المنهج والروض
الا قوله ومضى حول بعد علمه (قوله فعليه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند
علمه بانكساره ثم قالوا وشمل كلامه ما لو يعلم بانكساره الا بعد حول او اكثر فقصد اصلاحه فانه لا زكاة
فيه ايضاً كما في الوسيط لان القصد بين انه كان مرصداً له فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام
وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه سم وقوله اي الاسنى فالظاهر
الخ يؤيده او يعينه قول الروض بعد وكما قصد الموجب لمبتدا الحول وكما غيره الى المسقط انقطع
انتهى اه (قوله فلا زكاة فيه الخ) اي وان كان علمه بذلك بعد احوال كانه لشيخ الاسلام في شرعي
البهجة والروض والرملي في نهايته والشارح في الاياعاب وغيرهم اه كرى على بافضل اي خلافا لما
يفيده صنيع الشارح (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم
يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذز كوا
وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره سم اقول ويصرح بذلك المفهوم قول
باعشن في شرح بافضل ما نصه اي فان لم يعلم بانكساره فلا زكاة مطلقاً اه اي سواء احتاج اصلاحه الى
سبك وصوغ ام لا وياتي عن الكردى على بافضل مثله (قوله زكي قطعاً) اي وان قصد صوغه كما صرح
به شرح الروض سم (قوله ما اذا قصد الخ وقوله وكذا ان لم يقصد الخ) مفروضان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) اي الصياغة الاستعمال اي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى
اناء ليتخذ به حلياً مباحاً فحبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقى حوله كذلك فهل تلزمه
زكاته الا قرب كما قاله الا ذرعي لا لانه معد لاستعمال مباح شرح مر (قوله في المتن وقصد اصلاحه) قال في
شرح الروض عند علمه بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريره انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام او اكثر
فقصد اصلاحه لا زكاة ايضاً لان القصد بين انه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم
يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب في المستقبل اه
ويؤيد اوبعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كما بيناه (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم
الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان
احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذز كوا وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره
وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لا زكاة فيه وان دارت عليه احوال ان قصد عند
علمه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريره انه لو لم يعلم بانكساره الا بعد عام
او اكثر فقصد اصلاحه لا زكاة ايضاً لان القصد بين انه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب
في المستقبل اه وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكما قصد الموجب اي كان قصد بالحلي
استعمالاً محرماً او مكروهاً ابتداء الحول وكما غيره الى المسقط اي كان غير قصد الاستعمال المحرم او المكروه
الى المباح انقطع اي الحول اه (قوله زكي قطعاً) اي وان قصد صوغه كما صرح به شرح الروض (قوله في المتن

استعمال المنكسر الى الاصلاح والا فلا زكاة كما مر في الشرح آنفا (قوله ما اذا قصد كنزها الخ) اي ولو لمع
 قصد الاصلاح نهاية وشرح بافضل (قوله نحو تبر) اي كالدرهم اسنى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد
 شيئا) اي وقد علم بانكساره والا فلا زكاة مطلقا اه كردى على بافضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المغنى
 وشيخنا تنبيه حيث اوجبنا الزكاة في الحلى واختلقت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا وزنه بخلاف المحرم
 لعينه كالاولا وانى فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حلى ووزنه ما تادروهم بقيمته ثلثا ثمة تخير بين ان يخرج رابع
 عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعى بغير جنسه ويفرق ثمنه على المستحقين او يخرج خمسة صوغاى اكثتم قيمتها
 سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسرة لان فيه ضررا عليه وعلى المستحقين او كان له
 اناه كذلك تخير بين ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج رابع عشرة مشاعا اه
 وزاد في الاسنى في الاول وظاهر انه يجوز اخراج سبعة ونصف نقدا اه واعتاده ع شر والكردى وفي
 العباب مثل ما مر عن المغنى وقال الشارح في شرحه ووافهم كلامه انه اذا خرج خمسة دراهم جيدة تساوى
 لجودة سبكها ولينها سبعة دراهم ونصف لم يجوز ليش كذلك كافي المجموع لانه بقدر الواجب عليه وبقيمته
 وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصف لانها ربا بناء على ان الفقراء ما يكونوا اقدر الفرض
 اه (قوله فيما صنعت محرمة) اي كالاناء والحلى الذى لا يحل لاحد كردى (قوله وفيما صنعت مباحة)
 اي كمكوز ومكسور لم ينو اصلاحه عباب عبارة الكردي اي كالحلى الذى يحل لبعض الناس اه
 (تنمة) قال في المجموع عن الاصحاح كل حلى حرم على الفريقين كانه النقد يحل كسره ولا ضمان فيه
 بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صنعتته اتفاقا لا مكان الانتفاع به اعياب واسنى ومغنى قول
 المتن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض في الرجل والخنثى كما ترى ففهموه
 جواز نحو الاصبع واليد والاملتين للمرأة ويدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحضه لازمة والزينة
 غير متمتعة في حق المرأة بل هي مطلوبة في حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح
 بخلافه لكن خالف مر في ذلك سم ومال ع ش ايضا الى الجواز كما ياتى لكن نقل البجيرمى عن
 جمع خلافة عبارة وقضيته اي الاقتصار على الرجل والخنثى ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذ اصبع من
 ذهب او فضة وينبغي التحريم زيادى وحفى وقلوبى وبرماوى اه ووافهم الشيخ باعشن
 فقال ويحرم على رجل وانثى اصبع من ذهب وفضة اه (قوله والخنثى) الى قول المتن ويحل في النهاية
 الا قوله فاطلاق الى ويحث وقوله والتطريف بالحريرو وكذا في المغنى الا قوله ويؤخذ الى ويحث (قوله
 والخنثى) اي ولو انضح بالانوثة وقدمضى حول او كثر فينبغى وجوب الزكاة لانه في مدة الخنثة ممنوع
 من الاستعمال فاشبه الاولانى اذا اتخذت على وجه محرم ع ش (قوله الا ان صدى الخ) عبارة العباب يحرم
 على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه وعبارة شرح مر ومران الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه
 يلتحق بالذهب اذا صدى على ما قاله البندنيجى كانه نقل في الخادم فلا زكاة فيه في الاظهر وفيه نظراتهم
 اه سم قال ع ش قوله مر وفيه نظر معتمد وجه انه ذهب ذاتا وهيته بخلاف ما صدى فان صداه يمنع صفة
 الذهب عنه اه (قوله بحيث لا يبين) اي فلا حرمة لكن ينبغى كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على
 وجه لا يوجد الا فى النساء حرم لما فيه من التشبه بهن والا فلا ع ش (قوله او غشى) ربما يفهم تعبیرهم
 بالتغشية انه لو غطى بنحو طين او خرقة حل وعليه فهو كالحرير لكنهم لم يشيروا لذلك باعشن اقول يمنع

ما اذا قصد كنزها او جعله
 نحو تبر فيزكى قطعا وكذا
 ان لم يقصد شيئا كما في اصل
 الروضة والشرح الصغير
 لانه الآن غير معد
 للاستعمال وصحيح في
 الكبير في موضع عدم
 وجوبها وصوبه الاسنوى
 ويعتبر فيما صنعتته محرمة
 وزنه دون قيمته الزائدة
 بسبب الصنعة لانها مستحقة
 الازالة فلا احترام لها وفيما
 صنعتته مباحة كلاهما
 تتعلق الزكاة بعينه الغير
 المحترمة فوجب اعتبارها
 بهيئتها الموجودة حينئذ
 (ويحرم على الرجل)
 والخنثى (حلى الذهب) ولو
 في آلة الحرب للخبر الصحيح
 الا ان صدى بحيث لا يبين
 كانه نقل في المجموع عن جمع
 واقرهم ويوجه بزوال
 الخيل عنه حينئذ نظير ما مر
 في اناه نقد صدى او غشى

ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض في الرجل والخنثى كما ترى ففهموه جواز نحو الاصبع
 واليد والاملتين للمرأة ويدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحضه لازمة والزينة غير متمتعة في حق المرأة بل هي
 مطلوبة في حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر في ذلك (قوله الا
 ان صدى) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه ومران الذهب اذا حال لونه
 وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدى على ما قاله البندنيجى كانه نقل في الخادم فلا زكاة فيه في الاظهر وفيه

(لا الانف) لمن زال أنفه
وان أمكن من فضة لانه
لا يصدأ غالبا ولا يفسد
الذهب ولما صح أنه ^{صلى الله عليه وسلم}
أمر به من جعله فضة فأنق
عليه (والانملة) بتثنية أوله
وثالثه فهي تسع أفصحها
وأشهرها فتع ثم ضم
(والسن) وان تعدد فأولى
شدها به عند تحركها وذلك
قياسا على الانف وكل ما جاز
له بالذهب فهو بالفضة
أجوز (لا الأصبع) أو
اليدبل وأكثر من أنملة
من أصبع فلا يجوز من
ذهب وكذا فضة لأنها لا
تعمل فتتمحض للزينة
بخلاف الانملة وأخذ منه
الأذرعى أن ماتحتها لو كان
أشل امتنع ويؤخذ منه
ان الزائدة ان عملت حلت
ولم لا فلا فاطلاق الزركشى
المنع فيها ليس بصحيح
وبحث الغزى إلحاق أنملة
سفلى بالأصبع لأنها لا
تتحرك (ويحرم سن
الخاتم) من ذهب وهو
ما يستمسك به فسه (على
الصحيح) لعموم أدلة
التحريم وفارق ما مر في
الضبة والتطريف بالحري
بأن الخاتم ألزم للشخص
من الاناء واستعماله أودم
(ويحل له) أى الرجل (من)

ما ذكره من الافهام تقييدهم التغطية بكونها بنحو نحاس عبارة شرع بالاضل اما اناء الذهب والفضة اذا غشى
بنحاس او نحوه بحيث ستره فانه يحل اه قول الماتن (لا الانف والانملة والسن) اى فيجوز له اتخاذ ذلك
من الذهب ولا زكاة فيه وان أمكن نزعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردى نهاية ومعنى واياه اب قال ع ش
ويؤخذ من نفى الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة وينبغي ان مثل
الانف العين اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غالبا) اى اذا كان خالصا نهاية
ومعنى قول الماتن (والانملة) أى ولو لكل أصبع والانامل أطراف الاصابع وفى كل أصبع غير الابهام
ثلاث انامل نهاية ومعنى واياه اب واسنى وهذا صريح في دخول انملة الابهام فافى حاشية شيخنا على الغزى عما
نصه ولو قطعت انملته جاز اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع ما عدا الابهام اه لعله من تحريف الناسخ
او سبق قلم نشامن انتقال نظره عن الجملة الاولى الى الجملة الثانية المشتملة على الاستثناء فى كلامهم المذكور
فليراجع (قوله) الفصحى واشهرها الخ قال الدميرى اصحابنا فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهري غيرها اه
عبارة المختار الانملة بفتح الهمزة والميم أيضا وقد يضم أولها أو ما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي
فى المغرب انتهى اه ع ش (قوله وان تعدد) اى بل وان كان بدلا لجميع الاسنان ع ش (قوله وذلك)
اى جواز اتخاذ الانملة والسن من الذهب (قوله اجوز) اى اولى نهاية ومعنى قول الماتن (لا الأصبع) اى
ولو للمرأة م اه سم على المنهج اقول ولو قيل بجوازه لازالة التشويه عن يدها بفقد الأصبع وحصول
الزينة لم يبعد ع ش وتقدم عن سم ما يوافقه وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله واخذ منه) اى من التعليل
(قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل أو من كلام الأذرعى (قوله حلت) اى الانملة من ذهب مثلا فوقها
(فرع) لو اتخذ للرقيق نحو انملة وانف فهل يدخل فى بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الرقيق
حينئذ بذهب او لا للربا وبوجه ان يقال ان التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزعه محذور تيمم صار كالجزء منه
فيدخل فى بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متهم حصص للتعبة غير مقصود بالنسبة لمنفعة الرقيق بخلاف
الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لان الذهب المصفحة به يتأتى ويقصد فصله
عنها بخلاف ما هنا (فرع) آخر حكم ما اتصل بالرقيق بما ذكر الطهارة انه ان صار بحيث يخشى من نزعه
محذور تيمم كفى غسله ولم يجب اتصال الماء الى ماتحته من البدن ولا التيمم عما تحته وإلا فكحه حكم الجبيرة
هكذا ينبغى سم (فيها) اى فى الانملة الزائدة (قوله وبحت الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله إلحاق انملة سفلى
الخ) اى بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ انملة بدل السفلى من انامل الأصبع فلا يجوز لانها لا تتحرك كالأصبع
اتخاذ الأصبع لذلك ومثل الانملة السفلى الانملة الوسطى لوجود دعة منع الانملتين فيها ع ش قول الماتن (ويحرم
سن الخاتم) أى اتخاذ استعماله على الرجل مغنى ونهاية قال ع ش ويحرم عليه أيضا لبس الدماج والسوار
والطوق خلافا للغزالي اه دميرى والدماج يضم الدال واللام ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية
وسواء فى ذلك قليله وكثيره ويفارق ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعى بان الخاتم الخ زاد المعنى نعم ان
صدى به بحيث لا يتبين جاز استعماله نقله فى المجموع واجيب عن قول القاضى بان الذهب لا يصدأ بان منه نوعا
يصدأ وهو ما يخالفه غيره اه (قوله أى الرجل) الى قوله ويجوز فى المغنى الى قوله وبه يعلم فى النهاية
(قوله اى الرجل) ومثله الخشى بل اولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل الرجل الخاتم فى رجله فيه نظر
اه وقد يقال تضيعة قوهم الاصل فى الفضة التحريم إلا ما صح الاذن فيه عدم حله والله اعلم قول الماتن (من)

نظر شرح مر (قوله لا الانف) عبارة العياب لا كتبدل مبان أنف وأنملة ولو من كل الاصابع وأسنان
اولشدها ان تغلقت ولا تزكى وان أمكن نزعه اه وقوله ولا تزكى قال فى شرحه اى كل من هذه
المذكورات يحل استعمالها فهي كالحلى المباح اه وقوله وان أمكن نزعه قال فى شرحه كما ذكره الصيمرى
والماوردى وافرهما القمولى وغيره وهو ظاهر للحاجة اليه اه (قوله حلت) اى الانملة من ذهب مثلا
فوقها (قوله وفارق ما مر فى الضبة) اى على رأى الرافعى شرح مر (قوله فى الماتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

الفضة الخاتم) إجماعا بل يسن ولو في اليسار لكان في اليدين أفضل لأنه لا أكثر في الأحاديث وكونه صار شعار الروافض لا اثر له ويجوز به من منه او من غير ودونه وبه يعلم حل (٢٧٦) الحلقة إذ غايتها انها خاتم بلا فص ويتردد النظر في قطعة فضة بنقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل

تحل لأنها لا تسمى اثناء فلا يحرم اتخاذها وتحرم لأنها تسمى اثناء لخبر الختم ومر اخر الا وان كان ما كان على هيئة الا ناء حرم سواء كان يستعمل في البدن ام لا ومالم يكن كذلك فان كان الاستعمال يتعلق بالبدن حرم وإلا فلا وحيث قد فالوجه الحل هنا ويسن جعل فضة مما يلي كفه للاتباع ولا يكره لبسه للمرأة وال في الخاتم للجنس فيصدق بقوله في الروضة واصلها لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهره جواز الاتخاذ لا اللبس واعتمده المحب الطبري لكن صوب الاسنوي جواز اتخاذ خاتمين وأكثر ليلبسها كلها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني ان يتخذ في كل يد زوجا وقضية حل زوج بيد فرد بأخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لان الاصل في الفضة التحريم على الرجل إلا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الاكثر من الواحد ثم رأيت المحب علل بذلك وهو ظاهر جلي على ان التعدد صار شعار اللحماء والنساء

الفضة الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما وافقه وعن شيخنا الزيادي انه رجوع واعتمد الجواز فله الحد ع ش (قوله بل يسن الخ) أي يسن لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليدين أفضل نهاية (قوله لأنه لا أكثر الخ) ولا نه زينة واليمين اشرف نهاية (قوله وكونه الخ) أي اللبس في اليدين مغنى (قوله لا اثر له) أي لان السنة لا تترك بموافقة بفص اهل البدعة لانها ايعاب (قوله ويجوز بفص الخ) عبارة النهاية ويجوز لبسه فيهما أي الخنصرين معا بفص وبدونه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه اه قال ع ش أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك الى ملاقات النجس كان لبسه في اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء اليه اه عبارة شرح العباب ولا يكره نقشه باسم نفسه او كلمة حكمة او باسم الله تعالى او اسم رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكره الختم بنحور صا ص وحديد ونحاس اه (قوله وخينئذ فالوجه الحل هنا) فيه نظروا يتجه الحرمة لأنها الاصل في استعمال الفضة سم وشيخنا عبارة ع ش وعبارة شيخنا الزيادي وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة بنقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبحت بعضهم الجواز انتهت اه (قوله ويسن جعل فضة الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله ولا يكره الخ) كذا في الايعاب والمغنى (قوله لبسه) أي خاتم الفضة (قوله للمرأة) أي الخلية والمزوجة ايعاب (قوله وظاهره جواز الاتخاذ لا اللبس) وفيه خلاف منتشر والذي ينبغي اعتناؤه فيه ما افاده شيخنا من انه جائز مالم يؤد الى سرف مغنى عبارة النهاية ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه ان لا يعد اسرافا وانما عبر الشيخان بما رأى بالخاتم لانها يتكلمان في الحل الذي لا يجب فيه الزكاة اما إذا اتخذوا ثم ليلبس اثنين منها او اكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحل المكروه اه قال ع ش قوله روي مجوز تعدده الخ ظاهره ولو كثرت وخرجت عن عادة امثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله روي فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد واحد سم عن مر لوجوبها الخ قضيته ان التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لا حرام ع ش أقول هذا الذي ذكره آخر من التقييد بعادة امثاله هو الظاهر دون ما ذكره أو لامن التعميم ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط باللياقة باللباس فمن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقال شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الفضة بحسب عادة امثاله قدر او عددا وحلا ولو اتخذوا ثم ليلبس الواحد بعد الواحد جاز فان لبسها معا جاز مالم يكن فيه اسراف ولو تختم في غير الخنصر جاز مع الكراهة اه (قوله لكن صوب الاسنوي الخ) تقدم عن النهاية والمغنى وغيرهما اعتناؤه لكن بشرط ان لا يكون فيه اسراف (قوله والذي يتجه اعتماده الخ) قال مر ما حاصله انه يجوز لبسها واتخاذا متعدا او متعددا لكن تعدده لبسا مكروه كلبسه في غير الخنصر سم (قوله الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في دواوين (قوله والوجه) أي وفاقا للمغنى والاياعاب ومر (قوله الاول) أي الكراهة (قوله وزعم انه) أي الختم في رجله فيه نظر (قوله وحيث قد فالوجه الحل هنا) فيه نظروا يتجه الحرمة لأنها الاصل في استعمال الفضة ويلزم حل استعمال حبل الفضة بنحو النشر وهو بعيد جدا (قوله وال في الخاتم للجنس فيصدق الخ) فالاعتد ضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في زينة له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلخال للمرأة وعلى ما تقر فالوجه اعتبار عرف امثال اللباس ويجوز تعدده اتخاذا أو لبسا فالضابط فيه ايضا انه لا يعد اسرافا شرح مر وجواز تعدد اللبس منوط باللياقة باللباس فمن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقد يتجه جواز ما نقص عن مثقال وان كان اكثر من عرف اللباس لظاهر قوله في الحديث ولا تبلغه مثقالا ولو اعتبر عرف اللباس مطلقا لزم امتناع ما زاد على الجبة ان زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا

فليحرم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجهان في جواز غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت في القمولى صرح بالكراهة وسببه اليها في شرح مسلم والاذرعى صوب التحريم والوجه الاول وزعم انه من خصوصيات النساء ممنوع

في غير الخنصر (قوله والكلام الخ) أي في تعدد الخاتم اتخاذا ولبسا في وقت واحد ومحل (قوله بحل ذلك) أي
تعدد الخاتم وكونه في غير الخنصر (قوله لكرهتها كما قاله ابن العماد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة
بلبسها في يد واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في يدين فيه نظر سم أقول قضية ما قدمنا عن النهاية وقول
الشارح السابق والذي يتجه الخ عدم اشتراط اليد واحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمغنى
وغيرهما اعتناء (قوله والإحرام ما حصل به الإسراف) هل ما حصل به الإسراف ما عدا الأول وإذ ارتب
وأحدهما إذا لم يرتب سم أقول الإسراف قد يكون بما فوق الثلاثة مثلا فليكن المحرم في المرتب حينئذ
ماعد الثلاثة الأول وفي المعية ما عدا أي ثلاثة اختارها (قوله فانا طوه بالعرف) أي عرف تلك البلدة وعادة
أمثاله فيها فخرج عن ذلك كان إسرافا كما قالوه في خلخال المرأة هذا هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله فالعبرة)
أي في زنته نهاية (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله ويحل) أي للرجل مغنى (قوله
أي تحلية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد
حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كمو سم عبارة الكردى
وغلافه كمو اه وفي باعشن ما خلاصته أن استدلالهم لجواز تحلية آلات الحرب بما ثبت أن قبيلة سيفه صلى
الله عليه وسلم فعله كانا من فضة صريح في جواز تحلية الغمد والكلام حيث لا سرف كتعميم الغمد بالتحلية
والإحرام وفي غير الخارج عن حد نحو السيف أما الخارج عنه فإرام جز ما لكن إجازة أبو حنيفة بشرط كون
بعضه في حد نحو السيف فليقلده من ابتلى به اه قول المتن (والمناطق) لم يشترط الشارح كونها معتادة وفي
الدمير بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكن لبسها من فضة وجبت الزكاة قطعا لأنه غير
معدلا استعمال مباح ع ش عبارة الأعياب ومحل حل التحلية له أن لم يسرف فلو حل منطقة حتى ثقلت وشق
غليه لبسها حرم كذا قيل ويظهر أن المدار على السرف عرفا وأن لم تثقل الآلة المحلاة ولا شق حملها اه (قوله)

مطلقا فالخاصل أنه يجوز لبسا واتخاذا متحدا أو متعددا لكن تعدده مكره وكلبه في غير الخنصر فتجب الزكاة
فهما مر منه ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه أيضا أن لا يعد إسرافا قال ابن العماد إنما عجز
الشيخان بما مر لأنهما يتكلمان في الحلّي الذي لا تجب فيه الزكاة لوجوبها في الحلّي المكروه شرح مر وفي
كلام ابن العماد هذا الإشارة إلى وجوب الزكاة في لبس المتعدد ويبقى ما لو اتخذ المتعدد ليلبس الواحد بعد الواحد
هل يكره لأنه قد يجزى إلى المكروه الذي هو لبس المتعدد كما أفهمه كلام ابن العماد هذا فتجب الزكاة حينئذ أيضا
أولا إذا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما قد يجزى إليه ألا ترى لجواز اتخاذ الحرير وإن كان قد يجزى للبس المحرم
فيه نظروا مال مر لعدم الكراهة (قوله لكرهتها كما قاله ابن العماد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة
بلبسهما في يد واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في يدين فيه نظر (قوله والإحرام ما حصل به الإسراف) هل ما
حصل به الإسراف ماعد الأول وإذ ارتب في الأخذ واحد ما لم يرتب (قوله فالعبرة بعرف أمثال
اللابس) كذا مر (فرع) لو اتخذ للرفيق نحو أئمة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول
هل يصح بيع ذلك الرفيق حينئذ بذهب أو لا للربا ويتجه أن يقال إن التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزعه
مخذور تميم صار كالجزم منه فدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لأنه متمحض للبيعة غير بالنسبة
للمنفعة الرفيق بخلاف الدار المصفحة بالذهب حينئذ حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدجوة لأن الذهب
المصفحة به يتأتى ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا (فرع آخر) حكم ما اتصل بالرفيق بما ذكر في الطهارة
أنه إن صار بحيث يخشى من نزعه مخذور تميم كفي غسله ولم يجب إيصال الماء إلى ماتحته من البدن ولا التيمم
عماتحته وإلا فحكمه حكم الجبيرة هكذا ينبغي (فرع آخر) إذا أوجبنا الزكاة فيما إذا اتخذ خواتم
ليلبس المتعدد منها لكرامة ذلك فهل المراد وجوبها في الجميع أو فيما عدا واحدا بأن يختار واحدا لعدم
الوجوب إن اتخذها معا وإلا فالأول فيه نظر (قوله أي تحلية) قضيته أن الكلام في الفعل وإن جاز جاز
الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا (قوله في المتن كالسيف)

والكلام في الرجل فقد
صرح الرافعي في الودعة
بحل ذلك للمرأة وإذا
جوزنا اثنين فأكثر دفعة
وجبت فيها الزكاة
لكرهتها كما قاله ابن العماد
قال غيره ومحل جواز
التعدد على القول به حيث
لم يعد إسرافا وإلا حرم
ما حصل به الإسراف
وصوب الأذرى ما
اقتضاه كلام ابن الرفعة من
وجوب نقصه عن متقال
للهي عن اتخاذه متقالا
وسنده حسن وأن ضعفه
المصنف وغيره ولم يبالوا
بتصحيح ابن حبان له
وخالفه غيره فانا طوه
بالعرف ونقله بعضهم
عن الخوارزمي وغيره
وعليه فالعبرة بعرف أمثال
اللابس فيما يظهر (و)
يحل من الفضة (حلية)
أي تحلية (آلات الحرب)
للمجاهد أو المرصد للجهاد
كالمرتزق (كالسيف
والرمح والمنطقة)

بكسر الميم وهي ما يشدها الوسط واطراف السهام والدرع والخوذة والرس والخف وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلعة لان في ذلك إرهابا بالسكفار ولا يجوز بذهب لزيادة (٢٧٨) الاسراف والخيلاء وخبر أن سيفه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحتمل انه تمويه

يسير بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ملكه ووقائع الاحوال الفعلية تنشق بمثل هذا على ان تحسين الترمذى له معارض بتضعيف ابن القطان والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عنها فارقت التمويه السابق اول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا حصل منه شيء اولا على خلاف ما مر في الآنية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا مالا يلبسه كالسرج واللبجام) وكل ما على الدابة كبنيتها (في الاصح) كالآنية اما غير نحو مجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كما ارتضاه جمع تبعاً للروايات لكن قضية كلام الاكثرين انه لا فرق ويوجه بانها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يحارب ولان إغاطة السكفار ولو من بدارنا حاصلة مطلقاً وبه يفرق بين هذا وحرمة قنينة كلب لصيد على من لم يصطد به (وليس للمرأة) ولا للخنثى (حلية آلة الحرب) مطلقاً لان فيه تشبهاً بالرجال وهو حرام

بكسر الميم) إلى قوله والتحلية في النهاية والمغنى لإلا قوله يحتمل إلى وتحسين الترمذى (قوله والخوذة) لعل المراد بها البيضة (قوله دون سكين المهنة الخ) أي اما سكين المهنة والمقلعة فيحرم على الرجل وغيره تحليتهما كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرأة نهاية ومغنى قال عرش ومن سكين المهنة المقشط اه (قوله والمقلعة) أي وسكين المقلعة وهو المقشط والمقلعة بكسر الميم وعاء الاقلام عرش اه بجيرى (قوله لان في ذلك إرهابا الخ) وقد ثبت ان قبيلة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة نهاية زاد المغنى وان نعله كان من فضة والقبيلة بفتح القاف كسر الباء الموحدة هي التي تكون على راس قائم السيف ونعل السيف ما يكون في اسفل غمدته من حديد او فضة او نحوهما اه عبارة عرش قبيلة السيف هي ما على مقبضه من فضة او حديد مختار اه (قوله ولا يجوز بذهب الخ) ولو نسجت درع بذهب او طليت بيضة به حرماً على الرجل الا ان فاجاه حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه فيجوز ان للضرورة إيعاب (قوله بغير فعله) أي امره (قوله بتضعيف ابن القطان) أي لذلك الخبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اسنى ونهاية ومغنى قال عرش قوله مر لجزم الاصحاب الخ معتمداً اه (قوله التمويه السابق الخ) أي في الاواني (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارة في شرح العباب وظاهره صنيع المتن انه له تمويهها بفضة سواء حصل منها شيء ام لا ولا ينافيه تعليلهم حرمة التمويه بان فيه اضاءة مال لان ذلك في تمويهه لا حاجة اليه وما هنا فيه حاجة أي من شأنه ذلك اه (قوله وقد يفرق الخ) الفرق متجه جداً وما يتخيل من ان فيه اضاءة مال ليس في محله لان محلها حيث لا غرض مقصود فيها والغرض فيما نحن فيه واضح بصرى (قوله كبرتها) أي والركاب والقلادة والثغرو اطراف السيور نهاية زاد المغنى ولا يجوز تحلية لجام البغل والخيال وترجمها وجمها واحداً لانهما لا يعدان للحرب اه (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) إلى قوله فعلم في المغنى إلا قوله وبه يفرق إلى المتن وإلى قوله كذا قيل في النهاية إلا ما ذكر (قوله انه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد نهاية ومغنى (قوله ولان إغاطة الخ) لعل الاولى وبان الخ بالباء (قوله وبه يفرق الخ) أي بالتوجيه الثاني (قوله مطلقاً) أي لا بذهب ولا فضة وان جاز لمن المحاربة بآلتها نهاية (قوله وجواز قتلها الخ) عبارة النهاية والمغنى لا يقال اذا جاز لمن المحاربة بآلتها غير محلاة فمع التحلية اجوز اذ التحلى لمن اوسع من الرجال لانا نقول لانا جاز لمن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية اه (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقياس ما مر في الآنية الخ) قد يفرق بما فيها من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه ايضا لان التحلى لها اوسع سم (قوله ان مالا يتحصل الخ) الجملة خبر وقياس الخ وما واقعة على المحلى من آلة الحرب (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضيته ان يجري ذلك في قوله السابق لا ما يلبسه الخ بدليل قوله كالآنية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقاً) أي ولو بلا ضرورة ويحتمل ان المراد بالاطلاق ما يشمل المرأة وعدم الضرورة ولا حاجة حينئذ إلى تقدير للمرأة (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله تحل له الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده النهاية وشرح المنهج والاياعاب (قوله وان الحق) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان غلافه كمو) (قوله السابق اول الكتاب) تقدم بها مشه ما ينبغي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) اعتمده الرملى (قوله وقياس ما مر في الآنية الخ) قد يفرق بما فيها من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه ايضا لان التحلى لها اوسع لان يقال ان مالا يتحصل كالمعدوم فلا يعد استعمالاً لتشبهها وفيه ما فيه (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضيته ان يجري ذلك في قوله السابق لا مالا يلبسه الخ بدليل قوله عقبه كالآنية (قوله يحل له تحلية الخ) كذلك اعتمده مر اه (قوله وان الحق بها) أي بالمرأة

كذلكه وجواز قتلها بسلاح الرجل لما فيه من المصلحة نعم ان كان محلى لم يجز لها استعماله إلا عند الضرورة بان تعين القتال ويوجه عليها ولم تجد غيره فعلم انه لا يحل استعمال المحلى إلا لمن حلت تحليته كذا قيل وقياس ما مر في الآنية المموهة مالا يتحصل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله مطلقاً ويؤخذ من تعليل ما ذكر بالتشبه بالرجال ان الصبي او المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وان الحق بها في المحلى

ويوجه بان فيه شبهة من النوعين إذ لا شبهة له فاشبه النساء وهو من جنس الرجال (٢٧٩) فكان القياس جواز حلي الفريقة من له

(ولها) وللصبي والمجنون
(لبس انواع حلي الذهب
والفضة) كظوق وخاتم
وسوار وخلخال ونعل
ودراهم ودنانير معراة
اي لها عرى تجعل في القلادة
قطعا او مثقوبة على الاصح
في المجموع لدخولها في
اسم الحلي وبه رد الاسنوي
وغيره ما في الروضة وغيرها
من التحريم بل زعم
الاسنوي انه غلط لكنه
غلط فيه وما يؤيد غلطه قوله
تجب زكاتها لبقاء نقديتها
لانها لم تخرج بالنقص عنها
اه والوجه انه لا زكاة فيها
لما تقرر انها من جملة الحلي
الا ان قيل بكرهاتها وهو
القياس لقوة الخلاف في
تجريمها لكن صرح
الاسنوي بقلا عن الرويات
وأقره بعدمها وحينئذ فهو
قائل بوجوب زكاتها مع
عدم حرمتها ولا كراهتها
وهو كلام لا يعقل كما قاله
الزركشي وقول الاذرعى
النعل اولى بالمنع من خلخال
وزنه ما تنماثقال مردود
ويوجه بان الكلام في نعل
لا يعد مثله سرفا في جنسه وبه
فارق الخلخال وكناج كما
صرح به في المجموع وينبغي
أن ما وقع في جملة لها خلاف
قوى بكره لبسه لها لانهم
نزلوا الخلاف في الوجوب
او التحريم منزلة النهي كما
في غسل الجمعة وما كره هنا

ويوجه الخ) أى ذلك المأخوذ (قوله بأن فيه) أى كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلي
الفريقة) أى أن لا حرمة على وليهما فى الباسهما حلى الرجل والمرأة (قوله وللصبي) أى قوله او مثقوبة فى
النهاية والمغنى (قوله وللصبي والمجنون) وقائدة أن لهما ذلك انه لا حرمة على وليهما فى الباسهما ما ذكر رسم
(قوله ودنانير معراة) أى فلا زكاة فيها لأنها ومغنى وعباب (قوله أى لها عرى الخ) عبارة البجيرى والمعراة
هى التى يجعل لها عيون ينظم فيها سواها كانت العيون منها او من غيرها ولو من حريز قاله الحلبي وقيد بعضهم
بكرن العيون منها او من نحو نحاس وهو المعتمد اه وما ل ع ش أيضا الى التقييد المذكور كما يأتى (قوله
تجعل فى القلادة) القلادة كناية عن دنانير او دراهم كثيرة تنظم فى خيط وتوضع فى رقبة المرأة بجيرى (قوله
قطعا) أى اتفاقا (قوله او مثقوبة الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج وخلافا للنهاية والمغنى (قوله لدخولها
الخ) هذا التعليل فى غايه الظهور ولم يذكر واعلة التحريم الذى فى الروضة وغيرها حتى تتامل فيها
(قوله وبه) أى بما فى المجموع (قوله على ما فى الروضة الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة تهما ولو تقلدت دراهم
أو دنانير مثقوبة بان جعلها فى قلادتها زكاتها بناء على تحريمها وهو المعتمد كما فى الروضة وما فى المجموع فى باب
الباس من حال المحرم على المرأة لانها صرحت بذلك عن جهة النقد الى جهة اخرى بخلاف غيرها اه قال
ع ش قوله مر محمول على المرأة وهى التى يجعل لها عرو من ذهب او فضة ويلقى بها فى خيط كالسبحة
وإطلاق العرو يشمل ما لو كانت من حريز او نحو هو فيه نظر اه وعبارة شيخنا وكذا ما علق من النقدى على
النساء والصغار فى القلاد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل
بها المعاملة والا فلا حرمة كالصفا المعروف اه وقوله من غير جنسها الخ فيه وقفه وخالف لصريح ما مر عن
ع ش والبجيرى ولا طلاق ما مر عن النهاية والمغنى (قوله من التحريم) أى للمثقوبة اعتمده مر اه سم
(قوله انه الخ) أى ما فى الروضة الخ (قوله وما يؤيد الخ) محل تامل (قوله غلطه قوله الخ) مفعول ففاعل
وضمير هما الاسنوي (قوله لبقاء نقديتها) أى صحة المعاملة بها وكونها معدة لها وإطلاق اسم الدراهم او
الدنانير عليها عرفا (قوله والوجه الخ) هل يجزى هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون سم ويأتى عن ع ش
ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر فى شرح لبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذها لبس امرأة أو
صبي (قوله الا ان قيل بكرهاتها الخ) سياق اعتماده فى قوله وينبغى الخ (قوله بعدمها) أى عدم الكراهة
(قوله فهو) أى الاسنوي (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد منع بان حاصل كلام الاسنوي ان الحلى قسمان
ما بقى نقدية وتسميته درهما او دينار او المعاملة به ففيه زكاة مطلقا وما لم يبق فيه ذلك فباحه لا زكاة فيه وغيره
تجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبر وقول الاذرعى الخ (قوله ويوجه) أى الرد (قوله وكناج) أى
وإن لم يتعود نه مغنى عبارة النهاية ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقا وإن لم تكن ممن اعتاده كما هو الصواب فى
باب اللباس عن المجموع وهو المعتمد اه قال ع ش قوله مر فيحل لها ومثلها الصبي والمجنون فذكر
المرأة للمتمثيل اه (قوله منزلة النهي) أى عن الترك فى الاول وعن الفعل فى الثانى كرى (قوله لبسه)
أى التاج اسنى (قوله نعم لا يعنى ناحية) والمختار بل الصواب الجواز مطلقا من غير تردد لعموم الخبر
ولدخوله فى اسم الحلى ايعاب واسنى (قوله الا ان يقال الخ) هذا واضح إذا كان معتادا للرجال لبس تاج من
النقدى اما لو كان معتاد لبسه من غيرهما فقد يقال فى لبسها له تشبه بالرجال وإن جعله منهما بصرى
وهذا مجرد بحث فى الدليل والا فقد مر عن النهاية والمغنى اعتماد الحل مطلقا (قوله لها) وفى نسخة أى من
النهاية ولمن ذكر ممن مر ع ش (قوله لبس ما نسج بهما) افهم ان غير اللبس من الاقراش والتدثر بذلك

(قوله وللصبي والمجنون) قائدة أن لهما ذلك انه لا حرمة على وليهما فى الباسهما (قوله معراة) أى فلا زكاة فيها
شرح مر (قوله وبه رد الاسنوي وغيره ما فى الروضة من التحريم) أى للمثقوبة واعتمده مر ما فى الروضة
(قوله والوجه) هل يجزى هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون (قوله كما صرح به فى المجموع) اعتمده

تجب زكاته واعتياد عظام الفرس لبسه لا يحرمه عليهم نعم لا يبعد فى ناحية اعتاد الرجال فيها لبسه تحريمه عليهم إلا أن يقال أنه محرم على
الرجال فلا نظر لاعتيادهم له ولا لعدمه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا أقرب (وكذا) لها (لبس ما نسج بهما) أى الذهب والفضة (فى الاصح)

لا يجوز قال السيد في حاشية الروضة لم يتعرضوا لافتراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال
البلقيني وينبغي ان يبنى حل ذلك على القولين في افتراش الحرير قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الافتراش
هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شوري وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد
في الفرش الجواز ايضا ع (قوله لعموم الادلة) اي ولان ذلك من جنس الخلي مغني ونهاية قول المتن
(والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كالا يحرم اتخاذ اساور و خلاخيل لتلبس الواحد منها بعد
الواحد وباتي في لبس ذلك معا ما مر في الخواتيم للرجل نهاية ومعنى عبارة الشارح في شرح قول العباب ويتجه
حل لبس عدد لا ثقب اهو التقييد باللاتق ما خوذ من قولهما ما لم يسرفن حيث جمع بين خلاخل جاز ما لم بعد
الجمع بينهما لاسرافا عرافاه (قوله في كل) الى المتن في المغني والى قوله خلافا في النهاية (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تأمل وما المانع حيثئذ من حل الاولى وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فرديته منزلة ملبوس
واحد (قوله ولا يكتفى نقص نحو المتقالين الخ) اي بل لا بد ان يكون بحيث يعد زينة ولا تنفر منه النفس (قوله
التعليل الاتي) وهو قوله وذلك لا تتفاء الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وفاقا للنهاية والمغني والاسنى
والايعاب (قوله الاتي) اي في قوله اما الزكاة فتجب بادنى سرف (قوله وجبت زكاة جميعه الخ) اي وان لم
يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والخلي المكروه يجب فيه الزكاة وظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء
اسنى وايعاب (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن وتعليل له (قوله لا تتفاء الزينة الخ) يؤخذ من هذا اباحة
ما يتخذ النساء في زينت من عصابات الذهب والتركيب وان كثرت ذهبها لان النفس لا تنفر منها بل هي في
نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيثئذ مر قال ع ش قوله
مر من عصابات الذهب الخ المراد بها هي التي تفعل بالصوغ وتجعل على العصابات اما ما يقع لنساء الارياض
من الفضة المنقوبة او الذهب الخبيطة على القماش فحرام كالدرهم المنقوبة المجعولة في القلادة كما مر وقياس
ذلك ايضا حرمة ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على راس الاولاد الصغار وهو قضية قوله مر
الاتي وكالمرأة الطفل في ذلك اهر هذا كله على مسلك النهاية والمغني من حرمة اتخاذ قلادة من الدراهم
او الدنانير المنقوبة الغير المعروفة اما على ما اعتمدته الشارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث
المدر ك فلا حرمة في شيء مما ذكر وينبغي تقليده لاهل بلد اعتادوه (واعتبر في الروضة الخ) هو الاوجه مر اه
سم وع ش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الاول وخرج بتقييده السرف
تبعا للحرر بالمبالغة ما اذا اسرفت ولم تبالغ فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة كما يؤخذ من كلام ابن
العباد وفارق ما سياتي في آله الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة جملها
للزاة بخلافها الغيرها فاعتفرت لها قليل السرف اه وزاد الثاني واما تقرر من اغتفار السرف من غير
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العباد وجرى عليه بعض المتأخرين والاوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
والمبالغة فيه جرى على الغالب اه قال ع ش قوله ولم تبالغ الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد
بالسرف في حق المرأة ان تجعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما يشعر به قوله مر السابق بل تنفر منه النفس

مر (قوله في المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كالا يحرم اتخاذ اساور و خلاخيل لتلبس
الواحد منها بعد الواحد وباتي في لبس ذلك معا ما مر في الخواتيم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تأمل وما المانع حيثئذ من حل الاولى وان حرمت الاخرى (قوله وذلك لا تتفاء الزينة الخ) يؤخذ
من هذا التعليل اباحة ما يتخذ النساء في زينت من عصابات الذهب والتركيب وان كثرت ذهبها اذ النفس
لا تنفر منها بل في نهاية الزينة شرح في مر بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيثئذ
مر (قوله واعتبر في الروضة الخ) هو الاوجه مر

لا احداهما فقط خلافا لمن
وهم فيه (مائتا دينار) أى
مثقال ومن عبر بمائة اراد
كل فردة منه على حيالها
لكنه يوم ان هذا شرط
وليس كذلك بل المدار
على المائتين وإن تفاوت
وزن الفردتين ولا يكتفى
نقص نحو المتقالين عن
المائتين كما يفهمه التعليل الاتي
وحيث وجد السرف الاتي
وجبت زكاة جميعه لا قدر
السرف فقط ولم يرتض
الاذرى التقييد بالمائتين
بل اعتبر العادة فقد تزيد
وقد تنقص وبحث غيره
ان السرف في خلخال
الفضة أن يبلغ ألفي مثقال
وهو بعيد بل ينبغي
الاكتفاء فيه بمائتي مثقال
كالذهب كما يصرح به
التعليل الاتي المأخوذ
منه ان المدار على الوزن
دون النفاسة وذلك
لاكتفاء الزينة عنه المجوزة
لن التحلي بل ينفر الطبع
منه كذا قالوه وبه يعلم
ضابط السرف واعتبر
في الروضة كالشرح
مطلق السرف ولم يقيده
بالمبالغة كالمغن ويجمع
بان المراد بالسرف ظهوره
فيساوى قيد المبالغة فيه
المذكورة في المتن ثم
رايته في المجموع صرح

بما ذكرته من أن المراد السرف الظاهر لا مطلق

الخو عليه فلا فرق فيه بين الفقراء والاغنياء اه (قوله ثم هذا كله الخ) وكالمراة الطفل في ذلك لكن لا يقيد
بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمراة الرجل والخشي فيحرم عليهما لبس حلي الذهب والفضة على مامر
وكذا ما نسج بهما إلا أن في آلتها الحرب فيما يظهر ولم يجد غير نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي المراد بالطفل
غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا يقيد بغير آلة الحرب أى كما قيدت المراة به فيجوز له استعمال حليهما
ولو في آلة الحرب اه (قوله ومرا الخ) أى فى شرح ولها لبس أنواع حلي الذهب الخ (قوله وبهذا) أى
التعليل (قوله فاغتفر لها الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية كما مر قول المتن (وجواز تحلية المصحف الخ)
وينبغى كما قاله الزركشى إلحاق اللوح المعدل لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك نهاية ومغنى وأسنى وإيعاب
قال سم اقول ينبغى ايضا إلحاق التفسير حيث حرم منه بالمصحف بل على قول الشارح يعنى ما فيه قرآن الخ
لا فرق اه قال ع ش قوله مر المعدل لكتابة القرآن أى ولو في بعض الأحيان كاللواح المعدة لكتابة
بعض السور فيما يسمونه صرافة اه (قوله يعنى ما فيه قرآن ولوللترك الخ) خرج بذلك ما لو كتب ذلك
على قيص مثلا ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين ع ش وفيه نظر
وتعليقه ظاهر المنع (قوله وغلافه) إلى التنبيه في النهاية والمغنى إلا قوله تحلية ما ذكر وقوله كتخليتها إلى اما
بقية الخ (قوله وغلافه) أى بيت جلده ع ش (قوله وغلافه الخ) أى لا كرسية ولا علاقته شرح العباب قول
المتن (وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة
مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة
فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شىء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل
لأنه لا يزيد حيث تد على الاناء المموه الذى لا يحصل منه شىء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل
كما تقدم في باب الاجتهاد سم (قوله تحلية ما ذكر) شامل لغلاف المصحف ولذا قال باعشن يحل للمرأة تحلية
ما فيه قرآن ولو لو حاول للترك غلافه بذهب اه لكن قضية كلام المغنى انه لا يجوز باتفاق عبارته ويحل
تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجموع خرام بلا خلاف
نص عليه الشافعى والاصحاب اى وإن اتمام بجز للمرأة ذلك لأنه ليس حلية مصحف اه فليراجع قول المتن
(للمراة بذهب) والطاغل في ذلك كله كالمراة نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أى في جواز تحلية بالذهب
وغيره مما يحل لها كما قدمه في اللباس وقد مر أن المجنون مثله اه (قوله كتخليتها به) اى قياسا
على تزين المراة بالذهب (قوله مطلقا) أى سواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها نهاية ومغنى أى وسواء
كانت الرجل والمرأة بالفضة او الذهب (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيرهم الخ) يتذكر ما سلفناه يعلم ما فى
هذا التنبيه فلا تغفل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله حرمة التمويه هنا الخ الوجه عدم الحرمة واضاعة المال
لغرض جائزة مر اه بصرى (قوله مطلقا) أى حصل منه شىء أو لا كرى أى وسواء كان الرجل
او للمرأة (قوله بكل) اى من التمويه والتحلية (قوله يؤيد الاطلاق) اى إطلاق التزين الشامل

(قوله فى المتن وجواز تحلية المصحف) وينبغى كما قاله الزركشى إلحاق اللوح المعدل لكتابة القرآن
بالمصحف فى ذلك شرح مر اقول ينبغى ايضا إلحاق التفسير حيث حرم منه بالمصحف بل على
قول الشارح يعنى ما فيه قرآن الخ لا فرق (قوله فى المتن وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا
كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر وأطلق فى ذلك كله كالمراة
شرح مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجرته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو
القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شىء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير
الحل لأنه لا يزيد حيث تد على الاناء المموه الذى لا يحصل منه شىء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل
كما تقدم فى باب الاجتهاد (قوله حرمة التمويه هنا) الوجه عدم الحرمة واضاعة المال لغرض جائزة مر

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد احسن ولا زكاة عليه قلت يفرق بانه يغتفر في اكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقة وجلد
علي أنه لا يتأتى اكرامها الا بذلك فكان (٢٨٢) مضطرا اليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الاكرام فيه بالتجلية فلم يحتج للتبويه فيه رأسا (وشرط

زكاة النقد الحول) كافي
المواشى نعم لو ملك نقدا
نصا باستة اشهر ثم اقرضه
لاخر لم ينقطع الحول كما مر
فاذا كان موثرا او عاد اليه
زكاة عند تمام الستة الاشهر
الثانية كما قاله الشيخ ابو حامد
وجعله اصلا مقيسا عليه
وذكره الراجعي اثناء تعليل
واعتمده البلقيني وغيره
ولو حلى خيو انا بنقد حرم
ولزمته زكاته (ولا زكاة
في سائر الجواهر كاللؤلؤ)
واليواقيت لعدم ورودها
في ذلك ولانها معدة
للاستعمال كالماشية العاملة
(باب زكاة المعدن)
هو بفتح فسكون فكثير
مكان الجواهر المخلوقة فيه
ويطلق عليها نفسها كنقد
وخديد ونحاس وهو المراد
في الترجمة من عدن كضرب
اقام ومنه جنات عدن
(والركاز) هو ما دفن
بالارض من ركز غرزاو
خفي ومنه او تسمع لهم ركزا
اي صوتا خفيا (والتجارة)
وهي تقليب المال بالتصرف
فيه لطلب النماء (من
استخرج) وهو من اهل
الزكاة (ذهبا او فضة من
معدن) من ارض مباحة او
ملوكة كذا اقتصر واعليه
وقضيته انه لو كان من
ارض موقوفة عليه او على

للتبويه عبارة الكردي أي إطلاق الجواز سواء التحلية والتبويه اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتمده
العباب والاسني والنهاية والمغني (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل
او للمرأة وهو كذلك نهاية ومعنى وإيعاب (قوله فقد احسن) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض
على الناسم (قوله اكرامها) أي حروف القرآن (قوله لا بذلك) أي بالتبويه قال الكردي أي كتب
القرآن اه (قوله فكان) أي التبويه وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أي في اكرام حروف القرآن أوفى
كتبا (قوله بخلافه) أي الاكرام (قوله في غيرها) أي غير حروف القرآن (قوله نعم) إلى قوله
كما مر في النهاية والمغني (قوله ستة اشهر) أي مثلها نهاية ومعنى (قوله كما مر) أي في شرح ولوزال ملكه فعاد
كردي (قوله فاذا كان) أي الاخر (قوله موسرا) أي وباذلا (قوله كاللؤلؤ) إلى الباب في النهاية والمغني
(قوله والياواقيت) أي والزبرجد والفيروزج والمرجان مغني زاد النهاية ومثلها المسك والعنبر ونحوهما اه
(خاتمة) لا يجوز تنقيب الأذان للقرطوان ابيح القرط لانه تعذيب بلا فائدة ووجب القصاص على
المنقب إن وجدت شروطه كما قاله في الأنوار ويجوز ستر الكعبة بالحرير لفعل السلف والخلف له تعظيما
لما بخلاف ستر غيرها به واخذ بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره عليه السلام به وينبغي اعتياده قال ابن
عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالقناديل أي من غير النقدين والشموع التي لا توقد لانه نوع احترام مغني
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات أي زكوا من خيار ما
كسبتم أي من المال وبما أخرجنا لكم من الارض أي من الحبوب والثمار وخبر الحاکم في صحيحه أنه عليه السلام
أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها
الفرع بضم الفاء وإسكان الراء مغني ونهاية (قوله هو) إلى المتن في المغني والنهاية (قوله وهو) أي
الاطلاق الثاني ومن الاطلاق الاول قول المصنف من استخرج ذهبا او فضة من معدن (قوله ومنه
جنات عدن) أي إقامة مغني (قوله وهو) إلى قوله كذا في النهاية والمغني (قوله وهو من أهل الزكاة) خرج
به المكاتب فانه يملك ما يأخذ من المعدن ولا زكاة عليه فيه واماما ياخذ العبد فلسيده فتلزمه زكاته مغني
ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صديعا ع (قوله وقضيته) أي قضية اقتصرهم على ما ذكر (قوله
والذي يظهر) إلى قوله وإن ترددوا في حاشية شيخنا بلا ع ووالى قوله ويؤيد في البجيرمي عن الزياي
(قوله ونحو المسجد) أي وملكة المسجد ونحوه يصرف في مصالحها شيخنا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على النار
وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل وللمرأة وهو كذلك وإن نازع فيه الاذرعى شرح الرملي
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله ملكه الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول أنه نزل منزلة ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره
شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ايضا فليظن ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يتمتع بالتصرف فيه
ولو لجهة الوقف (لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ولا يبعد ان يفعل به ما
يفعل بالثمرة غير المؤثرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع بقاء عيته كجملة حليا
مباحا ينتفع به بمباح ليس او اعادة او اجارة وجب ولا فعل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل ان له حكم الارض
فلا يفعل به الا ما يفعل بالارض (قوله وإن ترددوا فكذاك) المفهوم منه ان المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

جهة عامة أو من أرض نحو مسجد وورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد الذي يظهر في ذلك أنه إن
أمكن حدوثه في الأرض وقال أهل الخبرة أنه حدث بعد الوقفية أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كريع الوقف ونحو المسجد ولزم مالك
الامين زكاته أو قبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وإن ترددوا فكذاك ويؤيد ما نقرر من أنه قد يحدث قو لهم إنهم لم يجب إخراج الزكاة للمدة

الماضية وان وجدته في ملكه
لانه لم يتحقق كونه ملكه
من حين ملك الارض
لاحتال كون الموجود
بما يخلق شيئاً فشيئاً والاصل
عدم وجوب الزكاة
وحديث أن الذهب
والفضة مخلوقان في
الارض يوم خلق الله
السموات والارض
ضعيف على أن المراد
جنسهما لا بالنسبة لمحل
بعينه (لزمه ربع عشره)
للخبر الصحيح به وخرج
بذهباً وفضة غيرهما فلا
زكاة فيه (وفي قول
الحنس) قياساً على الركاز
الآتي بجامع الاخفاء في
الارض (وفي قول ان
حصل بتعب) أي كطحن
ومعالجة بنار (فربع
العشر ولا تخمسه) ويجاب
بأن من شأن المعدن
التعب والركاز عدمه
فأفطنا كلا بمطلته (ويشترط
النصاب) استخرجه واحد
أو جمع لعموم الأدلة
السابقة ولأن ما دونه
لا يحتمل الموازنة بخلافه
(لألحول) لانه إنما اعتبر
لأجل تكامل البناء
والمستخرج من المعدن تمام
كله فأشبهه الثمر والزرع
(على المذهب فيهما) وخبر
ألحول السابق مخصوص
بغير المعدن لانه يستنبط
من النص معنى يخصه

يتأمل مع ماسيأتي في الركاز من جعله من زوائده بصري عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول
الوقف له وصحته بالنسبة اليه فليظن ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يمتنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف
ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمره الغير المؤبدة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال ان أمكن الانتفاع به مع
بقاء عينه كجعله حلياً بما يمتنع به بمباح لبس أو إعاره أو إجارة وجب وإلا فعل به ما يفعل بالثمره ويحتمل ان
له حكم الارض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض اهـ وجرى شيخنا على هذا الاحتمال فقال وإن كان موجوداً
حال الوقفية فهو من اجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اهـ (قوله ولزم مالكة المعين الخ) أي بان وقف
على معين لأن وقف على جهة عامة ونحو مسجد كردى (قوله وان ترددوا فكذاك) المفهوم منه أن المعنى
انه لازكاة فيه لانه من عين الوقف وقديتوقف في الحكم بوقفيته مع احتمال حدوثه سم عبارة البصري
قوله وان ترددوا فكذاك أما عدم وجوب الزكاة فواضح لأن الاصل برأه الذمة ومع احتمال تقدمه على
الوقفية لازكاة وأما جعله من عين الوقف كما يقتضيه صيغة فحل تأمل لأن الاصل في كل حادث ان يقدر
بأقرب من ولهذا إذا شك في كون الركاز جاهلياً أو اسلامياً كان له حكم الاسلامي لا يقال لولو حظ ما ذكر
فينبغي ان تجب الزكاة ايضاً لا نأقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه
شيء فمعين العمل به لا يقال يلزمه تبعض الاحكام في أمر واحد لا نأقول لا مانع عند اختلاف المدارك
بل هو متعين حيثئذ وله نظائر شتى فلي تأمل ثم رايت الفاضل المحشي قال وقديتوقف في الحكم بوقفيته الخ اهـ
(قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده
فلم يأخذه حتى مضت احوال زكي لتلك الاحوال جميع ما علم انه كان موجوداً حيثئذ وهو ظاهر كالا يخفى
سم عبارة البصري مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه زكي لسائر الاحوال ومقتضى ما يأتي
ان الوجوب في المعدن بحصول النبل في يده انه لا يزكي لعدم انعقاد سبب الوجود فليحرر اهـ وقديقال
أن تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول النبل في يده بل من أفراده قول المتن (لزمه
ربع العشر) أي سواء كان مديوناً ولا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استخرجه مسلم من دار
الحرب كان غنيمه خمسة نهاية واسنى قال ع ش قوله مر بناء على أن الدين الخ أي وهو الراجح اهـ (قوله
للخبر الخ) ولا تجب عليه زكاة في المدة الماضية إذا وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك
الارض لا احتمال كون الموجود بما يخلق شيئاً فشيئاً والاصل عدم وجوب الزكاة مغنى ونهاية وتقدم في
الشرح مثله وعن سم والبصري ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد
نهاية ومغنى (قوله أي طحن الخ) أي وحفر نهاية ومغنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو
بضمه الى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه او عرض تجارة يقوم به روض ويأتي في الشرح مثله (قوله او
جمع) عبارة الروض والنهاية والمغنى ولو استخرج اثنان من معدن نصاباً زكاة للخطة اهـ زاد العباب
ويتجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اهـ قال الشارح في شرحه أي نظير ما مضى في الخطة من اعتبار
الاتحاد في تلك الامور السابقة فيها حتى يصير المالان كالمال الواحد وقدينازع فيه بأنهم كالم يشترطوا
هنا ألحول لانه تمام محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق ايضاً باشتراط اتحاد ما ذكر
وهذا أقرب للمعنى ولكلامهم اهـ (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى
على (قوله معنى يخصه) أي كتكامل البناء هنا (قوله ووقت وجوبه) الى قوله أي ان نوى في

الوقف وقديتوقف في الحكم بوقفيته مع احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو
تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت احوال زكي لتلك الاحوال
جميع ما علم انه كان موجوداً حيثئذ وهو ظاهر كالا يخفى (قوله أي كطحن الخ) لم يجعل من التعب حفر الارض
وقطعه منها (قوله استخرجه واحد او جمع) قال في الروض فرع إذا استخرج اثنان نصاباً زكاة للخطة اهـ

النهاية والمغنى (قوله) ووقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فيما لو ملك الارض باحياء وعلم أن فيه معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى إخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل سم اى وقولهم ووقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) ووقت (الخ) اى وقت وجوب إخراج زكاة المعدن نهاية ومغنى (قوله) بعد التخليص والتنقية (الخ) اى عقب التخلية والتنقية من التراب ونحوه كما أن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الإخراج التنقية ويجبر على التنقية كافي تنقية الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التنقية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتقدم في شرح وتجب بيده وصلاح الثمر واشتداد الحب ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) ووجب قسط ما بقى) اى وان نقص عن النصاب كتلف بعض المار قبل التمكن مغنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما من نظيره (الخ) اى كونه الحصاد والدياس مغنى واسنى وإيعاب (قوله) ثم) اى فى تنقية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى إخراجيه قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما من نظيره فى إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها ضمن فيلزمه رده إن كان باقيا وبده إن كان تالفا ويصدق بيمينه فى قدره إن اختلفا فيه قبل التلف او بعده إذا لا اصل برادة الذمة فان تلف في يده قبل التمييز له غرمه فان كان تراب فضة قوم ذهب او تراب ذهب قوم بفضة فان اختلفا فى قيمته صدق الساعى بيمينه لانه غارم قال فى المجموع فان ميزه الساعى فان كان قدر الواجب أجزاء أو لا الرد التفاوت أو أخذه ولا شئ للساعى بعمله لتبرعه اه قال ع ش قوله هر ضمن اى من ماله لتقصيره فى الجملة بقبضه اه (قوله) اجزاء) اى فقوله السابق فلا يجزى إخراجيه (الخ) اى مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حينئذ) اى بعد التمييز (قوله) ان نوى) اى المالك المخرج كرى (قوله) وإنما فسد القبض) يحتمل ان المراد الفساد ظاهر او انه بالتمييز يتبين الاعتداده وإلا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أى فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالتراب فى الموضوعين المعدن المخرج نهاية ومغنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما يأتى (الخ) يقدح فى هذا الفرق ما تقدم من ان شرط الاسترداد فى إخراج الردى عن الجيدى النقود ان يبين انه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والخاص ان الاوجه التقييد كافي مسألة إخراج الردى عن الجيدى والمغشوش عن الخالص ثم رابت الفاضل المحشى اشار الى ذلك بمن يدبسط فعليك بمراجعتي بصرى (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط فى الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى فى ذاته أقرب

(قوله) ووقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فيما لو ملك الارض باحياء مثلا وعلم أن فيها معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين الملك وان يجزى إخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل (قوله) ووجب قسط ما بقى) اى وان نقص عن النصاب روض (قوله) فلا يجزى إخراجيه قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما من نظيره فى إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما (قوله) فكان قدر الواجب) عبارة شرح الروض عن المجموع فان كان قدر الواجب أجزاء أو لا الرد التفاوت أو أخذه ولا شئ للساعى بعمله لانه متبرع اه (قوله) اجزاء (الخ) فقوله السابق فلا يجزى إخراجيه (الخ) اى مادام كذلك لا مطلقا (قوله) فسد القبض) يحتمل ان المراد الفساد ظاهر او انه بالتمييز يتبين الاعتداده وإلا فالاجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) اى فيما إذا تلف في يده قبل التمييز وغرمه قال فى شرح الروض فان اختلفا فى قيمته صدق الساعى لانه غارم اه (قوله) وعليه يفرق (الخ) قد يفرق بأن الإخراج قبل الوجوب يناسب التبرع (قوله) فاشترط فى الرجوع به شرطه) قد يقال ما لا يجزى فى ذاته أقرب الى التبرع بما يجزى فى ذاته فليحتج

ووقت وجوبه حصول النبل بيده ووقت الإخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى ومؤنة ذلك على المالك كما من نظيره ثم فلا يجزى إخراجيه قبلها ويضمنه قابضه ويصدق فى قدره وقيمه ان تلف لانه غارم ولو ميزه الآخذ فكان قدر الواجب أجزاء أى ان نوى به الزكاة حينئذ وكذا عند الإخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسد القبض لاختلاطه بغيره وبه فارق ما لو قبض سحلة فكبرت فى يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه (تنبيه) ظاهر اطلاقهم هنا ضمان قابضه انه يرجع عليه به وان لم يشرط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما يأتى فى التعجيل بأن المخرج ثم يجزى فى ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط فى الرجوع به شرطه

الى التبرع بما يجزى في ذاته فليحتج للشرط بالاولى سم (قوله فانه غير مجزى الخ) لك ان تمنعه بأنه لو كان غير مجزى في ذاته لما جاز اذا مزه فكان قدر الواجب سم (قوله ففساد القبض الخ) هذا صريح في ان مدار الفرق فساد القبض فقد ينقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بخذف قول المتن (ويضم بعضه الخ) اى بعد نيته (قوله ان اتحد) الى قوله بخلاف الخ في النهاية إلا لفظة نخوف في غير نحو نزهة وكذا في المعنى إلا قوله اى لغيره الى ثم عاد (قوله ان اتحد المعدن لان تعدد الخ) عبارة المعنى والنهاية ان اتحد المعدن أى المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق الخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقارباً وتباعداً اذا غالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه فافاد انه يشترط اتحاد المخرج ايضا بان كان جنسا واحداً ويمكن ان المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملهما وبالضمير المستتر في قوله لان تعدد الخ المعنى الثاني فقط على طريق الاستخدام (قوله وكذا الركاز) الاولى تقديمه على قوله لان تعدد الخ ليفيد الاشتراك في الشروط الاتية أيضا (قوله وان اتلف أو لا فأولا) أى كان كان كلما اخرج شيئا باعه او وهبه الى ان اخرج نصا با فيه زكاة الجميع ويتبين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدده قياسا على ما ذكره ابن حجر في زكاة الثابت ع ش اه بجزمى (قوله اى لغير الخ) عبارته في الايعاب اى الحاجة كما هو ظاهر اه (قوله اى لغير نحو نزهة) يقتضى انه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج انه يكون عذرا وهو محل تأمل لانه لا عراض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان متجهائهم رأيت الا ذرعى قال وينبغى ان يفرق بين سفر وسفر والزر كشي عن ابن عبد السلام ان المسئلة مصورة بالسفر بغير اختياره بصري اقول ما ذكره متجه معنى لكن قضية إطلاق شرح المنهج والروض والمعنى السفر وتقييد التحفة كالنهاية والايعاب بما تقدم بحثنا ان الاطلاق هو المنقول وانهم لم يرتضوا بما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله والا يقطعه بعذر) اى بان قطعه بلا عذر نهاية ومعنى (قوله فلا ضم الخ) نعم يتسامح بما اعتيد للاسراحة فيه من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله بخلافه هنا) ينبغى أن يجزى على ما لا يقال هنا فمألو أخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله فانه غير مجزى في ذاته ففساد القبض الخ) صريح في ان مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء وحينئذ فقد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة النقد بما نصه واللفظ للروض وشرحه لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح كالواخرج مريضة عن صحاح وله استردادها كما يأتى في الفرع الاقنى ثم قال وإذا اخرج رديا عن جيد كان اخرج خمسة معيبة عن مائتين جيدة فله استرداده كما لو بخل الزكاة فتلف ماله قبل الحول هذا ان بين ذلك عند الدفع وإلا فلا يسترده اه فقد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كما ترى فان قلت هذا الكلام إنما أفاد اشتراط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد هو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من مبحث التعجيل فسيأتى فيه انه يكفي في الاسترداد مجرد قوله هذه زكأتى المعجلة وان لم يشترط الاسترداد على انه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر وفرق الشارح المذكور مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظرا لفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزى في ذاته مع فساد القبض قلت لا نسلم انه غير مجزى في ذاته وإنما لم يجزى إذا مزه فكان قدر الواجب (قوله ففساد القبض الخ) قد يشكل فساد القبض من اصله مع ما تقدم من الاجزاء إذا مزه الساعى فكان قدر الواجب (قوله ان تعدد الخ) وظاهر اى ما اخرجه من احد المعدنين يضم الى ما اخرجه من الاخر قبله في كمال النصاب كما يعلم بما يأتى آنفا (قوله وكذا الركاز) قال في شرح الروض نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط بقاء الاول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الروض وان اتلفه او لا فأولا اه ولا يخفى اشكال ذلك لان النصاب حينئذ لم يجتمع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه هنا فانه غير مجزى في ذاته ففساد القبض من اصله فلم يحتج لشرط (ويضم بعضه الى بعض ان) اتحد المعدن لا ان تعدد وإن تقارب وكذا الركاز (وتتابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول بملكه وان اتلف أو لا فأولا (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل على الجديد) لانه لا يحصل غالبا إلا متفرقا (واذا قطع العمل بعذر) كاصلاح القوهرب اجبر ومرض وسفر أى لغير نحو نزهة فيما يظهر أخذا بما يأتى في الاعتكاف ثم عاد اليه (ضم) وإن طال الزمن عرفا لانه عا كلف على العمل متى زال العذر (ولا يقطع بعذر) فلا ضم وإن قصر الزمن عرفا لانه عراض ومعنى عدم الضم

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساح بأكثر منه كما قال المحب الطبري أنه الوجه وهو مقتضى التعليل
 نهاية (قوله في إكمال النصاب) أي حتى يركب الأول سم (قوله بخلاف ما يملكه) أي بان كان في ماله
 عند حصول الأول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وإن استخرج دون النصاب من
 معدن أو ركاز وفي ماله نصاب من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به زكي المستخرج في الحال أضمه إلى ما في
 ماله لأن كان ماله غائباً فلا يلزمه حتى يعلم سلامته فيتحقق لزوم وكذلك لو كان الملك دون نصاب
 أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب كان ملكاً مائة درهم فنال من المعدن مائة فيركب المعدن في الحال اه وفي
 العباب مع شرحه ما يوافق (قوله فانه الخ) أي الأول (قوله اليه) أي ما يملكه (قوله نظير ما يأتي) أي
 اتفاق قول المصنف كما يضمه الخ قول المتن (ويضم الثاني إلى الأول) أي إن كان باقياً نهاية ومعنى عباب
 قال عش أي فان تلف قبل إخراج باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكل هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء
 الأول الخ لأن ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصري ما يوافق (قوله ولو
 بغير المعدن) دخل ماله ماله من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارث) أي وهبة وغيرهما
 نهاية (قوله بشرط عليه ببقائه) أي بقاء ماله الغائب وقت الحصول عباب وروض (قوله ثم استخرج تمام
 النصاب) أي مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير غنر ايعاب (قوله فان كمل) إلى قوله ولو كان الأول
 في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله ثم اذا خرج الخ) عبارة المغنى وينعقد الحول على المائتين من حين
 تمامها اذا خرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل
 إن كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا
 المثال وإن أخرج من غيرهما النقص النصاب إلى حين الإخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن
 يأتي هنا ما قيل في نظائر ذلك أن تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد أن قال وأخرج زكاة النيل من
 غيرهما قال مانصه ومرويات في نظائره بسط فأعرفه اه ولعله إشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في
 جوابه بما قيل في نظائره فليتامل سم (أي المراكز) إلى قوله نظير ما يأتي في النهاية لا قوله وكان سبب إلى المتن
 وكذلك في المغنى لا قوله واليدله (إذا استخرجاه أهل الزكاة) خرج به المكاتب فلا زكاة فيما وجدته مع أنه يملكه
 وما وجدته العبد فلسيدة فلزمه الزكاة وما وجدته المبيع فلهذا النوبة أن تهايا وإلا فلهما كرهى على بأفضل
 قول المتن (مصرف الزكاة) المصروف بكسر الراء محل الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر مغنى قول المتن
 (وشروط النصاب) أي واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم عش (قوله أو الفضة) الأولى الواو (قوله
 فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل الخ) سكنت عما اذا قطع الإخراج بعذرا وبغيره ثم أخرج هل يضم كل من الأول
 والثاني إلى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فإيراجع سم أقول كلام العباب كما الصريح في أن الركاز

تعد لم يضم تقار بأو تباعداً وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه (قوله في المتن فلا يضم الأول
 إلى الثاني) أي حتى يركب الأول (بخلاف ما يملكه) أي بان كان في ماله عند حصول الأول تمام النصاب
 (قوله ولو بغير المعدن) دخل ماله ماله من معدن آخر ولو دون نصاب (ومضى حول من حين كمال المائتين)
 عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل إن كان نقد في شرح الروض وكذلك لو كان الملك
 دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب فيركب المعدن في الحال وينعقد الحول عليهما من حين النيل إن كان
 نقداً اه وأخرج زكاة المعدن من غيرهما في المثال المذكور أي وهو ماله ملكاً مائة درهم ونال من المعدن مائة
 اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا المثال وإن أخرج من غيرهما النقص النصاب إلى
 حين الإخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي هنا ما قيل في نظائر ذلك أن تصور ثم رايت
 الشارح في شرح العباب بعد أن قال وأخرج زكاة النيل من غيرهما في المثال المذكور أي وهو ما تقدم عن شرح
 الروض قال مانصه ومرويات في نظائره بسط فأعرفه اه ولعله إشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في
 جوابه بما قيل في نظائره فليتامل (قوله فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده) سكنت عما اذا قطع الإخراج

أنه لا (يضم الأول إلى الثاني) في إكمال النصاب بخلاف ما يملكه بغير ذلك فانه يضم اليه نظير ما يأتي (ويضم الثاني إلى الأول كما يضمه إلى ما يملكه) من جنسه أو عرض تجارة تقوم بجنسه ولو (بغير المعدن) كارث وإن غاب بشرط عليه ببقائه (في إكمال النصاب) فان كمل به النصاب (زكي الثاني) فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج تمام النصاب لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما قبلها فيزكيها لعدم الحول ثم اذا أخرج حق المعدن من غيرهما ومضى حول من حين كمال المائتين لزمه زكاتها ولو كان الأول نصاباً ضم الثاني اليه قطعاً (وفي الركاز) أي المركز اذا استخرجاه أهل المتفق عليه ولعدم المؤنة وبه فارق ربع العشر في المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة وقتها مفهوم في المعشرات (يصرف) كالمعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض كالحب والتمر وبه اندفع قياسه بالنقي (وشروطه) النصاب والنقد والذهب أو الفضة ولو غير مضر وبه (على المذهب) كالمعدن فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده (لا الحول) إجماعاً

وكان سبب عدم جريان
خلاف المعدن هنا الحصول
هنا دفعة فلم يناسبه الحول
وذلك بالتدريج وهو قد
يناسبه الحول (وهو) أى
الركاز (الموجود) يدفن
لاعلى وجه الارض او
على وجهها وعلم ان نحو
سبل أظهره فان شك أو
كان ظاهرا فلقطة (الجاهلي)
اي دفن الجاهلية وهم
من قبل الاسلام أى بعثه
صلى الله عليه وسلم وبعبارة
اصله على ضرب الجاهلية
والروضة دفن الجاهلية
ورجعت بان الحكم منوط
بدفنهم إذ لا يلزم من
كونه بضربهم كونه دفن
في زمن الاحتمال إن مسلما
وجده ثم دفنه كذا قاله
وأجيب بان الاصل
والظاهر عدم أخذه ثم
دفنه ولو نظر لذلك لم يوجد
ركاز أصلا قال السبكي
والحق انه لا يشترط العلم
بكونه من دفنهم لتعذره
بل يكتب في علامة تدل عليه
من ضرب أو غيره ولو
وجد دفن جاهلي بملك من
عاصر الاسلام وعاند فهو
فيه (فان وجد اشلامي)
كان يكون عليه قرآن أو
اسم ملك إسلامي (علم
مالكه) بعينه (فله) فيجب
رده اليه (ولم) يعلم مالكه

على تفصيل المعدن وفي الايعاب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن في تنعيم النصاب
وجميع هذه التفرعات سواء وفاقا وخلافا اه وبعبارة الكردى على بافضل وما اخرج من ركاز تارة
يضم بعضه إلى بعض وذلك إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كاصلاح القوهر باجير
وسفر لغير نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الاول وذلك إذا انقطع
العمل بغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من ذلك العمل او تعدد الركاز ثم
معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الاول دون عكسه وجوب الزكاة في
الثاني فقط فلو وجد مائة مثلاثم وجد مائة أخرى من ذلك المحل ولم يكن ثم ما يقطع المتتابع بينهما كما هو حيث
وإن لم تسكن المائة الاولى باقية عنده كان اتلف الاول ولو وجد مائة الاخرى في ركاز ثان او كان ثم ما
يقطع المتتابع بين الاخرين زكى المائة الثانية حالا دون الاولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذى
يملكه من غير الركاز نصاب فأكثر وجنسهما متحدان نال الركاز مع تمام حوله الذى يملكه من غير
الركاز كما هو حالا او نال الركاز في اثنا حول ماله زكى الركاز حالا وماله الحوله وإن كان ماله الذى يملكه دون
نصاب وماله من الركاز يكمل النصاب زكى الركاز حالا وانعقد الحول من تمام النصاب بحصول النيل وهذا
التفصيل جميعه يجرى في المعدن اه (قوله إجماعا) عبارة النهاية والمعنى بلا خلاف اه (قوله) وكان سبب
الخ لا يخفى ما فيه سم عبارة المعنى فلا يشترط أى الحول بلا خلاف وإن جرى في المعدن خلاف المشقة فيه اه
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) أى في موات مطلقا سواء كان بدار الاسلام ام بدار الحرب وإن كانوا
يذبون عنه وسواء أحياءه الواجد ام أقطعه ام لانهية وشرح الروض ويأتى في الشرح ما يوافقه (قوله) بدفن
الخ عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفونا فلو وجد ظاهر او علم ان السبل أو السبع أو نحو ذلك
أظهره فركاز او انه كان ظاهرا فلقطة فان شك فبكالو ترد في كونه ضرب الجاهلية او الاسلام اه (قوله) وهم
من قبل الاسلام) شامل للؤمنين حينئذ ومن قبل عيسى وغيره مر اه سم عبارة الرشيدى ويشمل ما إذا
دفنه احد من قوم موسى او عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذرى ما يفيد انه ليس بركاز وان لم يورثهم
أى إن علموا أو لا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فإيراجع اه (قوله) ورجعت) أى عبارة الروضة كردى (قوله)
قال السبكي الخ) وهو متعين نهاية ومعنى (قوله) بل يكتب في علامة من ضرب الخ) أى كان يوجد عليه اسم
ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعدمبعثه ^{صلى الله عليه وسلم}
فلا يكون ركازا بل فيئا غش (قوله) ولو وجد الخ) عبارة النهاية والاسنى ويعتبر في كونه ركازا أن
لا يعلم ان مالكه بلغته الدعوة وعاند أو لا فهو فى كافى المجموع عن جمع واقعه وقضيته ان دفن من ادرك
الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز اه قال عش قوله مر ولم تبلغه الدعوة أى او بلغته ولم يعاند اه
(قوله) وعاند فهو فى) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث وإلا لوارثه إن لم يكن هو وجودا وما لم يكن
موجودا أو يؤخذ قهر اعليه أو بنحو سرقه أو لا فهو غنيمة سم (أو اسم ملك إسلامي) لو أريد بالاسلامى أى
في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والمعنى
وهى اسم ملك من ملوك الاسلام ظاهرة في عدم الشمول وتقدم عن عش ما يفيد ان ما وجد عليه اسم ملك
كافر علم وجوده بعد البعثة في قول المتن (علم مالكه) شامل لنحو الذى ولا ينافيه ما سياتى في التنبيه لان ذلك في
بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الاول والثاني إلى الآخر مطلقا وعلى تفصيل المعدن فليراجع (قوله)
وكان سبب الخ) لا يخفى ما فيه (قوله) وهم من قبل الاسلام) شامل للؤمنين حينئذ ومن قبل عيسى وغيره مر
(قوله) يملك من عاصر الاسلام وعاند الخ) قال في شرح الروض ويؤخذ منه ان دفن من ادرك الاسلام ولم
تبلغه الدعوة ركاز اه (قوله) وعاند فهو فى) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث وإلا لوارثه إن لم يكن هو
موجودا وما لم يكن موجودا أو يؤخذ قهر اعليه أو بنحو سرقه أو لا فهو غنيمة (أو اسم ملك إسلامي) لو أريد
بالاسلامى أى في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل (قوله)

الجاهلي المجهول الموجود بغير الملك وللحربي وظاهر ان حكمه كبقية امواله وفي الروض وان وجد في ملك
اي لحربي في دار الحرب فله حكم النبي . إن أخذ بغير قهر كافي شرحه لان دخل بامانهم اي فيرد على مالكة وجوبا
وان اخذ اي قهرا فهو غنيمة اه وفي العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنيمة مطلقا قال في شرحه اي سواء
اخذ قهرا ام غير قهر كسرقة واختلاس واما قول الامام في القسم الثاني انه في اي الذي اعتمده الروض
فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ ما لهم بلا قهر امان ياخذ غنيمة فيكون سارقا او
جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض الاسنوي ما ذكره من اختصاص الاخذ بهما بان
الصحيح الذي عليه الاكثر ان غنيمة خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ
بماعد الخمس سم (قوله كذلك) اي بعينه (قوله هذا الخ) اي قول المصنف والافلطة (قوله بنحو موات)
اي كسجد وشارع (قوله بدارنا الخ) اي بخلاف الملو وجد بمملوك في دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو
غنيمة او بامانهم فيجب رده على مالكة كودي على بالفضل وتقدم عن سم مثله بزيادة (قوله بقيدة) وهو
عدم العلم بمالكة ووجوده بنحو موات (قوله تغلبا الخ) اي ولان الاصل في كل حادث ان يقدر باقرب
من بصرى قول المتن (لذا وجد الخ) اي وكان من اهل الزكاة وهل يشمل الاهل الصبي والمجنون لان الظاهر
ملكهما ما استخرجاهم والزكاة تجب في مالهما سم وتقدم عن ع في المعدن الجزم بالشمول (قوله ولو بدارهم
الخ) وسواء احياء الواجد ام قطعاهم لا معنى (قوله جاهلية) راجع لما قبل القبور ايضا (قوله اوفي موقف
عليه الخ) قال سم على المنهج فرع في اصل الروضة ان وجده بموقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب انتهى
اي فهو له كما اعتده مر فلو نفاه من بيده الوقف فينبغي ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا
فلعن ملك منه ان ادعاه وهكذا الى المحي وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود
لناظر او للمستحق لان الحق له والنظر انما يتصرف له الاقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل
ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغي نفاه ناظر لا يصح نفيه فليحرر كل ذلك ع ش (قوله واليدله)
ظاهره وان كان اليد عليه لغيره قبل وهو وقفة قضية كلام سم وع ش (قوله نظير ما ياتي عن المجموع الاتي)
ليس زائدا على هذا الا بالقيد الاتي سم (قوله بما فيه) اي من قوله انه محمول على الظاهر فقط الخ (قوله فان
كان) اي ما وجد فيه الركاز (قوله صرف لجهة الوقف) يتامل هذا مع ما تقدم في المعدن المعلوم وجوده حال
الوقفة بصرى وقد يفرق بجزئية المعدن من الارض الموقوفة خلقة دون الركاز (قوله ويوجد ذلك) اي قوله
اوفي موقف عليه (قوله في ارض) الى المتن في النهاية (قوله فغنيمة) اي فللغائبين (قوله ففيه) اي فلاهل
النبي . نهاية قول المتن (او شارع) اي او طريق نافذ نهاية (قوله لان يد المسلمين الخ) اي ولان الظاهر انه

في المتن علم مالكة) شامل لنحو الذي ولا ينافيه ماسيات في التنبيه لان ذلك في الجاهلي المجهول الموجود
بغير الملك وللحربي وظاهر ان حكمه كبقية امواله وفي الروض وان وجد في ملك اي لحربي في دار الحرب
فله حكم النبي . اي ان اخذ بغير قهر كافي شرحه لان دخل بامانهم اي فيرد على مالكة وجوبا وان اخذ
اي قهرا فهو غنيمة اه وفي العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنيمة مطلقا قال في شرحه اي سواء اخذ
قهرا ام غير قهر كسرقة واختلاس واما قول الامام في القسم الثاني انه في اي الذي اعتمده الروض
فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان واخذ ما لهم بلا قهر امان ياخذ غنيمة فيكون سارقا او
جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض الاسنوي ما ذكره من اختصاص الاخذ بهما بان
الصحيح الذي عليه الاكثر ان غنيمة خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ
بماعد الخمس (قوله في المتن ولما يملكه الواجد وتلزمه الزكاة الخ) اي ان كان اهلا
للزكاة وهل يشمل الاهل الصبي والمجنون لان الظاهر ملكهما ما استخرجاهم والزكاة تجب في مالهما
(فرع) المكاتب يملك ما ياخذ من المعدن اي والركاز ولا زكاة عليه وما ياخذ العبد فليسيده اي
فتلزمه زكاته روض (قوله نظير ما ياتي عن المجموع) الاتي ليس زائدا على هذا الا بالقيد الاتي

كذلك (فلطقة) فيعطى
احكامها من تعريف وغيره
هذا ان وجد بنحو موات
اما اذا وجد بمملوك بدارنا
فهو للمالكة فيحفظ له حتى
يؤيس منه فان ايس منه فهو
لبيت المال وان كان عليه
ضرب الاسلام لانه مال
ضائع (وكذا) يكون لطقة
بقيدة (ان لم يعلم من اي
الضربين هو) كتب ورحلى
وما يضرب مثله جاهلية
والسلاما تغلبا لحكم
الاسلام (ولما يملكه) اي
الجاهلي (الواجد) له
وتلزمه الزكاة فيه (اذا
وجد في موات) ولو بدارهم
ولان ذبوا عنه ومثله خراب
او قلا او قبور جاهلية
(او ملك احياء) او في
موقوف عليه واليد له نظير
ما ياتي عن المجموع بما فيه
فان كان موقوفا على نحو
مسجد او جهة عامة صرف
لجهة الوقف على الاوجه
ويوجه ذلك بأنه لتبعيته
للارض نزل منزلة زوائدها
لعدم المعارض ليد عليه
(فان وجد في ارض غنيمة
فغنيمة اوفي ففيه او في
(مسجد او شارع) ولم
يعلم مالكة (فلطقة على
المذهب) لان يد المسلمين
عليه وقد جهل مالكة

وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له وان ماسبله الامام طريقا من (٢٨٩) بيت المال يكون لبيت المال وان

المسجد لو علم أنه بنى في موات
فهو ركاز ولا يغير المسجد
حكمه قال وصورة الماتن
مالا إذا جعل حاله وتعجب
منه الغزى بأن المسجد
والشارع صار فى يد المسلمين
واختصوا بهما ويرد بأن
اختصاصهم بهما أمر حكى
طارىء فلم يقتض يداهم
على الدفن فلم يبقوا بمحاله
ولا يقال الواقف ملكه
لأنه يكتفى في مصير مسجدا
بنيته وما هو كذلك لا يحتاج
لتقدير دخوله بملكه وبأنه
يلزمه ان من وجده بملكه
لا يكون له بل لمن انتقل منه اليه
ولا قائل به ويرد بان هذه
ليست نظرية مسئلتنا لان
فيها تعاور أملاك ومسلتنا
ليس فيها الاطرو ومسجدة
أو شارعية وقد علمت أنها
لا تقتضى ملكا ولا يداحسية
فلم يخرج ما قبله عن حكمه
وقوله لا قائل به يرده قول
الأذرعى وتبعوه بل نقله
شارح عن الأصحاب ان من
ملك مكانا من غيره بنحو
شراء يكون له بظاهر اليد
ولا يحل له أخذه باطنا بل
يلزمه عرضه على من ملكه
منه ثم من قبله وهكذا إلى
الحجي ويأتى هذا فى واقف
نحو مسجد ملك أرضه بنحو
شراء فاليد له ثم لورثته
ظاهرا كالمشتري (أو)

لمسلم أو ذمى ولا يحل تملك مالها بغير بدل قهر انما به (قوله وبحث الأذرعى الخ) والوجه حمل كلام الأذرعى
على ما لو لم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما إذا
مضى ما ذكر لأنه قبل المضى يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا للمسبيل ولم يخرج عن ملكه
بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد التسبيل وأنه كان مملوكا لبعضهم
بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا فى تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتمال
صدقه ولو على بعد الخ سم وبصرى وزاد الاول وهذا كله فى مملوك سبل وامالو بنى مسجدا فى موات فانه
يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن دفنه
فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على اباحته فليملكه واجده إذا لم يسبق ملك احد عليه وان وجد بعد مضى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لان اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه (قوله طريقا) أى أو مسجدا انما به
وسم (قوله يكون له) قد يقال القياس ان يقال يكون له ان ادعاه وإلا فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى ثم رايت
الشارح ذكر هذا فى الصفحة الآتية سم (قوله طريقا) أى أو مسجدا انما به (قوله مالا إذا جعل حاله) أى
حال المسجد كرى (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد النهاية ما قاله الغزى وتقدم عن سم والبصرى
الجمع بين ما بحثه الأذرعى وما قاله الغزى (قوله ويرد) أى ما قاله الغزى (قوله يلزم بقاؤه الخ) أى فيكون
للمسبيل ان سبق ملكه الأرض على التسبيل وإلا فلو واجده (قوله ولا يقال الخ) أى فيما لو بنى مسجدا
فى موات (قوله لأنه الخ) متعلق بالنفى وعلته (قوله وبأنه الخ) عطف على بان المسجد الخ وخمير يلزمه
يرجع إلى الأذرعى كرى (قوله ويرد) أى قول الغزى انه يلزمه الخ (قوله بان هذه الخ) أى مشئلة من
وجده فى ملكه وكذا الضمير فى قوله لأن فيها الخ (قوله أنها) أى المسجدية أو الشارعية وكذا ضمير قوله
ما قبلها (قوله وقوله) أى الغزى (قوله يرده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول الماتن الآتى او فى ملك شخص
الجمع التامل فتأمل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرح بها فى اصل الروضة وعبارتها وما إذا كان
الموضع الذى وجد فيه السكنى للواجد فان كان قد أحياء فلو واجده ركازا وإن كان انتقل اليه من غيره لم يحل
له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهى إلى المحي انتهى اه (قوله ويأتى هذا) أى
قول الأذرعى ان من ملك مكانا الخ (قوله فاليد له) أى الواقف (ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يعض بعد
الواقف ما يمكن فيه السكنى أما إذا مضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتى فى مسئلة

(قوله وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له) قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه وإلا
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى وقياس بحث الأذرعى المذكور انه لو وقف ملكه مسجدا كان له أى ان ادعاه وإلا
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى ثم رايت الشارح ذكر هذا على ما يأتى وقد يقال ما بحث فى المسائل الثلاثة ظاهرا
باطنا وكذا ظاهر امام يعض بعد التسبيل والبناء مدة تحتل الكثرة إذ لا بد حينئذ للمسبيل مع الاحتمال
والوجه حمل كلام الأذرعى على ما لو لم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس
التسبيل وكلام الغزى بعد على ما إذا مضى ما ذكر لأنه قبل المضى يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون
ملكاً للمسبيل ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد
التسبيل وأنه كان مملوكا لبعضهم بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا فى تنازع نحو البائع
والمشتري من قوله هذا ان احتمال صدقه ولو على بعد الخ فتأمل وهذا كله فى مملوك سبل وامالو بنى مسجدا فى
موات فانه يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن
دفنه فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على اباحته فليملكه واجده إذا لم يسبق ملك احد عليه وإن وجد بعد مضى
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لان اليد صارت للمسلمين كما تقدم (قوله وتعجب منه الغزى الخ) اعتمد
ما قاله الغزى (قوله يرده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول اتن الآتى او فى ملك شخص الجمع التامل فتأمل
(قوله فاليد له ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يعض بعد الواقف ما يمكن فيه السكنى أما إذا مضى ذلك فاليد

وأيذله على ما في المجموع عن البغوى (٣٩٠) مشيرا إلى التبرى منه بما أبدته في شرح العباب مع بيان أن غيرى سبقنى إليه

وأنه محمول على الظاهر فقط
أو الباطن إن كان وارث
الواقف مستغرقا لتركته
(فله ان ادعاه) أو لم ينفعه عنه
على ما صوبه الاسنوى
لكنه مردود بلايين كامتعة
الدار وقال الاسنوى لا بد
منها ان ادعاه الواجد وهو
ظاهر (ولا يدعه) (هـ) هو
(لمن ملك منه) ثم لمن قبله
(وهكذا) يجرى كما تقرر
(حتى ينتهى) الاسم (إلى
الحجى) للأرض أو من أقطعه
السلطان إياها بأن ملكه
رقتها وإن لم يعمرها والقول
بتوقف ملكه على إحيائها
غلط أو من أصابها من غنيمة
عامرة أو عمرها فتكون له
أو لوارثه وإن لم يدعه بل
وإن نفاه كما يصرح به كلام
الدارى لأنه ملكه بالأحياء
أو نحوه تبعا للأرض ولم
يزل ملكه عنه ببيعها لأنه
مسدود منقول فيخرج
خمس الذي لزمه يوم ملكه
وزكاة باقية للسنين الماضية
كضال وجده فان قال بعض
الورثة ليس لمورثى سلك
بنصيبه ما ذكر فان ايس
من مالكة تصدق به الامام
أو من هو في يده ولا ينافى
هذا ما مر في نظيره أنه
ليت المال لأن ماليت
المال للامام ومن دخل

التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لأن بده ثابتة في الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحيث
فالقياس ان ما وجد فيه لقطعة فليتامل سم (قوله) (واليدله) خرج به مالو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر
حيث تدو يتجه انه له إن لم يحتمل سبق وضع يد الموقوف عليه ودفعه إياه وإلا فلا لأن بده نائبة عن الموقوف عليه
سم (قوله على الظاهر فقط) أى وما فى الباطن فلا يحل له ايعاب (قوله ان كان) أى الواجد (قوله اولم
ينفعه) إلى قول المتن ولو تنازعه في النهاية إلا قوله بأن ملكه إلى فيكون وقوله بل وإن نفاه إلى لأنه ملكه وكذا
في المغنى إلا قوله وقال الاسنوى إلى المتن (قوله) (وإن لم ينفعه عنه) عبارة المغنى والنهاية وكذا قالوا وقال ابن
الرفعة والسبكي الشرط انه لا ينفعه قال الاسنوى وهو الصواب كسائر ما بيده والمعتمد ما قالوا وبفارق سائر
ما بيده بانها ظاهرة معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال ان غيره دفعه اه (قوله) (والا يدعه)
أى بأن سكنت عنه أو نفاه نهاية ومعنى قول المتن (فلن ملك منه) ويقوم ورثته مقامه بعد موته فان نفاه
بعضهم سقط حقه وسلمك بالباقي ما ذكر مغنى ونهاية قال ع ش (قوله فلن ملك منه) (الخ) قياس ما قدمه
فيمن وجده في ملكه انه لا يكفي هنا مجرد عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقرر انه لمن ملك منه او ورثته
ظاهر ان علموا به وادعوا لم يعلموا واعلمهم بذلك واعلامهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بان من
نسب له شئ من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى واتهامه بان هذا بعض ما وجده فهل يكون ذلك عذرا
في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته ابداء ويجوز له صرفه مصرف بيت المال كن
وجد ما لا ايس من ملاكو وخاف من دفعه لامين بيت المال ان امين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظروا
بيده الثاني للعذر المذكور وينبغي له ان امكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره إن كان مستحقا بيت المال
اه (قوله بل وإن نفاه الخ) كذا في الايعاب لكن اقتصر العباب والروض وشرحه وشرح المنهج والنهاية
والمغنى على ما قبله واعتمده سم فقال قوله وان نفاه الخ فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الأحياء قطعيا
وحيث تدو فاذا نفاه هو او ورثته حفظ فان ايس من مالكة فليبت المال اه وعبارة ع ش قوله مر وإن لم يدعه
قال سم أى ما لم ينفعه فالشرط فيمن قبل الحجى ان يدعيه وفى الحجى ان لا ينفعه مر انتهى لكن فى الزيادة
ما نصه قوله فيكون له وإن لم يدعه أى وإن نفاه كما صرح به الدارمى انتهى والا قرب ما فى الزيادة اه قال
البيجورى اعتمد ما قاله الزيادة الحياى والحفى اه القلب إلى ما قاله سم اميل والله اعلم (قوله) (وزكاة باقية للسنين
الماضية) أى ربع العشر كما هو ظاهر رشيدى (قوله) (فان قال بعض الورثة ليس لمورثى سلك بنصيبه ما ذكر)
هذا مفروض فى شرح الروض فى ورثة من قبل الحجى ثم قال فى الحجى فان مات الحجى قام ورثته مقامه وإن لم ينفعه
بعضهم اعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من مالكة تصدق به الامام او من هو فى يده انتهى وهو يفهم
أن من نفاه منهم انتهى عنه وقضيته انتفاؤه بنى الحجى سم وأقول ومثل صنيع شرح الروض صنيع المغنى فى
الموضعين واقتصر النهاية على ذكره فى ورثة من قبل الحجى (قوله) (سلك بنصيبه الخ) أى وسلم نصيب من قاله انه
لمورثنا اليه كرى (قوله) (او من هو فى يده) ظاهره التخيير بينهما ولو قيل إذا كان الامام جاثرا يصرفه هو لمن
يستحقه لم يكن بعيدا ويمكن ان اوفى كلامه للتبويب قال بعضهم ويجوز لو اجدته ان يكون منه نفسه ومن تلزمه

للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتى فى مسألة التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لأن
يده ثابتة فى الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحيث تدو فالقياس ان ما وجد فيه لقطعة فليتامل (قوله) (واليدله)
خرج مالو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر حيث تدو يتجه انه له إن لم يحتمل سبق وضع يد الموقوف عليه ودفعه
إياه وإلا فلا لأن بده نائبة عن الموقوف عليه (قوله) (بلايين) اعتمد دم (قوله) (وقال الاسنوى الخ) اعتمده
أيضا مر (قوله) (بل وإن نفاه) فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الأحياء قطعيا وحيث تدو فاذا نفاه
هو او ورثته حفظ فان ايس من مالكة فليبت المال (قوله) (وإن نفاه) فيه نظر وعبارة شرح الروض تخالفه
فالوجه خلافه وعليه فهل قياس قول المصنف السابق وإلا فلقطعة انه هنا لقطعة او مال ضائع (قوله) (فان قال
بعض الورثة) هذا مفروض فى شرح الروض فى ورثة من قبل الحجى ثم قال فى الحجى فان مات الحجى قام ورثته

مؤنته حيث كان من يستحق في بيت المال بجيرى أى كما هو قياس نظائره (قوله أى الركاز) إلى قوله ولو ادعاه
 اثنان في النهاية إلا قوله سكنت وكذا في المغنى لا قوله وفى نسخة إلى الماتن (أى الركاز الموجود) ليس المراد
 بالركاز هنا دفين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الاقنى بان لم يمكن
 دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفنته الخ بل المراد دفين الجاهلية فى الاصل لا باعتبار الحال وهذا
 ظاهر وان خفى على بعض الضعفة سم (قوله بملك) بالتنوين (قوله إيشارها) أى الواو (قوله وفى نسخة او)
 أى فى قوله ومعير ع ش (قوله الاشارة الخ) محل تأمل (قوله أو قال البائع الخ) أى أو قال ذو اليد ذلك وقال
 المالك ملكته الخ إيعاب واسنى فقول الشارح البائع أى ونحوه قول الماتن (صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان
 المصدق البائع أى ونحوه اذا تنازع اقبل القبض سم (قوله هذا) أى تصديق ذى اليد (قوله ان احتمل
 صدقه) أى بان امكن دفن مثله فى مثل زمن يده اسنى ونهاية (قوله لم يصدق) أى لا يقبل قوله قال فى المجموع
 ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك بلا خلاف اسنى وإيعاب (قوله وكان) عطف على
 قوله احتمل الخ كرى (قوله قبل عود العين) أى إلى البائع او المسكرى او المعير و (قوله والا فسكر
 الخ) أى فبائع مغنى (قوله وامكن) أى بان مضى زمن من حين الردي يمكن دفنه فيه إيعاب ويظهر ان قول
 الشارح وامكن راجع لقوله سكنت ايضا (قوله لأنه الخ) أى المالك نهاية ومغنى (قوله فنسخت) أى يد
 المشتري والمستاجر والمستعير اسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل فى المغنى (قوله وقد وجد بملك غيرهما)
 أى ولم يدعه عباب (قوله لا يمكن ذمى) هذا التعبير على نحو ما عبر فى الروض وشرحه وهو ظاهر فى الركاز
 الجاهلى وعبر فى العباب بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان اخذ قبل ذلك
 منه شيئا ملكه ولا شئ عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به فى شرح الروض
 ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم مما مر فى الاصل والحاشية فى غير ما وجد
 بملكه وادعاه سم قال الشارح فى شرح قول العباب ويمنع ندبا مانصه كما صرح به الدارمى واقتضته عبارة
 الشيخين آخر الكن قضية قياسها المنع على منعه من الاحياء بدارنا الوجوب وكلام المجموع ظاهر فيه وعلى
 الاول يفرق بما مر من تابد ضرر الاحياء اه وقول سم ويحتمل انه اراد الخ أى كما حله الشارح فى شرحه
 عليه ويفيده ايضا كلام العباب ان ما فى وسع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع بما بدار الاسلام لا مطلقا
 (قوله نعم) ما اخذه قبل الازعاج بملكه الخ قال فى شرح الروض ويفارق ما احياه بتابد ضرره اه فان
 قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذمى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لا متناع اخذه واحياه بدار
 الاسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر ان ما وجد بملكه فى دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به ان ادعاه فى

مقامه وان لم ينفع بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من مالكة تصدق به الامام أو من هو فى
 يده اه وهو يفهم ان من نفاه منهم انتفى عنه وقضيته انتفاؤه بنفى المحي (قوله أى الركاز الموجود) ليس
 المراد بالركاز هنا دفين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الاقنى بان لم
 يمكن دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال ان دفنته الخ بل المراد دفين الجاهلية فى الاصل لا باعتبار الحال
 وهذا ظاهر وان خفى على بعض الضعفة (فى الماتن صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تنازع اقبل
 القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذمى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر فى الروض وشرحه وهو ظاهر فى الركاز
 الجاهلى وهو ظاهر وعبر فى العباب بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان
 اخذ قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شئ عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به فى شرح
 الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم مما مر فى الاصل والحاشية فى
 غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذمى) ان اخذ معدن أو ركاز من دارنا قال فى شرح الروض كما
 يمنع من الاحياء ما قوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملكه كقطها قال فى شرح الروض ويفارق ما احياه بتاب
 ضرره اه فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذمى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لا متناع اخذه

أى الركاز الموجود بملك
 (بائع ومشتري ومكر ومكتر
 ومعير) وفى نسخة أو قالوا
 بمعناها وكان سبب إيشارها
 الاشارة إلى مغايرة يد
 المستعير ليد المستاجر
 (ومستعير) بان ادعى كل
 منهما انه له وانه الذى دفنه
 أو قال البائع ملكته
 بالاحياء (صدق ذو اليد)
 وهو مشتري ومكتر ومستعير
 لان يده نسخت اليد
 السابقة (ييمينه) كبقية
 الامتعة هذا إن احتمل
 صدقه ولو على بعدو الابان
 لم يمكن دفنه فى مدة يده لم
 يصدق وكان تنازعها قبل
 عود العين والا فسكر أو فعير
 ان سكنت أو قال دفنته بعد
 العود إلى وأمكن لان قال
 دفنته قبل نحو الاعارة لانه
 سلم له حصول الدفين فى يده
 ونسخت اليد السابقة ولو
 ادعاه اثنان وقد وجد بملك
 غيرهما فلن صدقه المالك
 (تنبيه) لا يمكن ذمى من
 أخذ معدن وركاز من
 دارنا لانه دخل فيها نعم
 ما أخذه قبل الازعاج بملكه

كحطبها

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابن المنذر وقد اجمع على وجوبها عامة اهل العلم اى اكثرهم وصح خبر وفي البر صدقته وهو الثياب المعدة للبيع والسلاح وزكاة العين لا تجب في هذين فتعين حملها على زكاة التجارة وروى أبو حامد مرفوعا الامر باخراج الصدقة عما يعد للبيع وبذلك يعلم ان نفي الوجوب في العبد والفرس في الخبر السابق محمول على ما لم يعد منهما للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها نعم النصاب هنا انما يكون (معتبرا باخر الحول) اى فيه لانه حالة الوجوب دون ما قبله لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطريقه) قياسا للاول بالآخر (وفي قول بجميعه) كالواشى (فعلى الاول (الاظهر) وكذا على الثاني بالاولي لحذفه لذلك اولا لانه ليس من غرضه (لورد) مال التجارة (الى التقدا الذى يقوم به اخر الحول بان يبيع به مثلا (في) خلال الحول وهو دون النصاب) اى ولم يكن بملكه

الركاز وذلك لاحتمال انه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك اما في المعدن فلا احتمال انه ملكه تبعاً لملك محله بنحو الشراء واما في الركاز فلا احتمال انه من نحو موات قبل الازعاج ثم كثره في ملكه وعلى هذا فقول الشارح السابق اما اذا وجد بمملوك بدارنا فيحفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذى وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذى وكذا قوله السابق فان وجدا سلاى علم مالكه شامل للذى لانه يتصور ملكه كما تقرر فيتأتى ان يعلم انه مالك الموجود فليتأمل اه

(فصل في زكاة التجارة) (قوله في زكاة التجارة) اى وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة عيش والتجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح اسنى ومعنى وإيعاب وهذا هو المراد بما تقدم في الشرح انها تقلب المال بالنصرف فيه لطالب النماء اذ المواد بالنصرف فيه البيع ونحوه من المعاوضات كما نيه عليه عيش فشرام بزر البقم ليزرع ويبيع ما ينبت ويحصل منه ليس من التجارة وان خفى على بعض الضعفة فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما اذا اشترى نحو بزر سمسم او كنان او قطن ليزرع ويبيع ما يحصل منه كما هو عادة الزراع ان تجب زكاة التجارة فيما ينبت منه اذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصابا وهو ظاهر الفساد وياتى فيه زيادة بسط ان شاء الله تعالى (قوله قال) الى قوله وفائدة الخ في النهاية لا لقوله اى ولم يكن الى المتن وقوله هو دون الى وهو نصاب وكذا فى المعنى الا قوله اى اكثرهم (قوله اى اكثرهم) اى فلا يردان ابا حنيفة لا يقول بوجوبها عيش (قوله وصح خبره في البر الخ) والبر بباء موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البزازين على السلاح قاله الجوهرى نهاية ومعنى (قوله وزكاة العين لا تجب في هذين) اى فى الثياب والسلاح بالا جماع عيش (قوله جملة) اى الخبر (قوله وبذلك) اى خبر أن داود (قوله في الخبر السابق) اى فى أوائل زكاة الحيوان قول المتن (الحول) ويظهر انعقاده بأول متاع يشتريه بقصدها وينبى حول ما يشتري بعده عليه شوبرى اه بجرى وياتى ما يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا) حل معنى والا فالظاهر ان قول المصنف معتبرا الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول بجميعه) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب فى لحظه انقطع الحول فان كمل بعد ذلك استأنف الحول من حينئذ نهاية (قوله فعلى الاول) وهو اعتبار اخر الحول نهاية (قوله وكذا على الثاني الخ) اى والثالث أيضا نهاية ومعنى وسم (قوله الذى يقوم به) اى كما يفيد ذلك جعل ال للعهد نهاية ومعنى زاد سم وفيه انه لا قرينة اه (قوله بان يبيع به) شامل للبيع بعين وفى الذمة سم (قوله مثلا) اى او يؤجر او يهب به (قوله اى ولم يكن بملكه الخ) اقول هو متجه بل هو ما خوذ بما يأتى بالاولى للنضوض هنا بالفعل بخلافه فيما يأتى فانه يقوم لا غير فاذا ضم مع التقويم فلان يضم مع النضوض بالاولى ثم رايت الفاضل المحشى قال لعل هذا هو الوجه وإن كتب شيخنا الشهاب البرلسى بها مش شرح

واحياؤه بدار الاسلام قلت هذا منوع بل الظاهر أن ما وجد بملكه فى دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به ان ادعاه فى الركاز وذلك لاحتمال انه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك اما فى المعدن فلا احتمال انه ملكه تبعاً لملك محله بنحو الشراء واما فى الركاز فلا احتمال انه اخذه من نحو موات قبل الازعاج ثم كثره فى ملكه وعلى هذا فقول الشارح السابق اما اذا وجد بمملوك بدارنا فيحفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذى وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذى وكذا قوله السابق فان وجدا سلاى علم مالكه شامل للذى لانه يتصور ملكه كما تقرر فيتأتى أن يعلم انه مالك الموجود فليتأمل (كحطبها) قال فى الروض ولا يلزمه شىء اى بناء على ان مصرف المعدن مصرف الزكاة

(فصل في زكاة التجارة) (وكذا على الثاني بالاولى) لك ان تقول ان اريد الاولوية حتى بالنظر للخلاف الذى فى قوله فالاصح فهو ممكن وان اريد الاولوية فى مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا ان الخلاف داخل فى التفرع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذى يقوم به الخ) اى كما يفيد ذلك جعل ال للعهد وفيه انه لا قرينة (قوله بان يبيع به مثلا) شامل للبيع بعينه وفى الذمة (قوله اى ولم يكن فى

المنهج خلافه أخذ باطلا قه انتهى بصرى أقول بل المسئلة مصرح بها في العياب عبارة مع شره وان باعه
 اى عرضها أثناء الحول بدون نصاب منه اى من نقدها ولا يملك تمامه انقطع حولها او بدون نصاب من
 عرض أو من نقد آخر اى غير نقد التقويم بنى حوله على حول مال التجارة اه (قوله نقد من جنسه الخ)
 لعل تقييده بالنقد لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئا لم ينقطع الحول
 وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح المنهج سم (قوله اخذ ما باقى) اى فى شرح فالاصح
 انه يبتدأ حول الخ بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله الا ان يفرق) تقدم عن سم والبصرى اعتماد عدم الفرق
 (قوله لتحقق نقص النصاب الخ) برده عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو ناقص من ذلك النقد رشيدى
 (قوله لانه مضمون الخ) يؤخذ من أنه لو علم في أثناء الحول ان مال التجارة لا يساوى نصابا باستانف الحول من
 حينئذ حرر شيخنا اه بجيرى برده ما مر عن العياب والرشيدي وقول النهاية والمغنى والثاني لا ينقطع كما
 لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باعه بدون النصاب من نقد
 التقويم في أثناء الحول انقطع أو من عرض أو نقد آخر بنى أى حوله على حول مال التجارة كما إذا باعه بنصاب
 اه (قوله عرض آخر) اى ولو دون نصاب كما مر عن العياب والروض والنهاية والمغنى (قوله كان باعه
 بدرام) اى ولو دون نصاب كما تقدم عن العياب والروض عبارة شرح بافضل كان باع في أثناء الحول عرضا
 اشتراه بنصاب ذهب او دونه بمائة وخمسين درهما فاضاه اه (قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير) اى
 اما لكونه اشتراه بها او كونها غالب نقد البلد عش (قوله فلا ينقطع الحول الخ) جواب اما (قوله
 وفائدة الخ) مبتدأ خبره انه لو ملك الخ (قوله فى الثالثة الخ) اى فى الرد لنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم
 يشتر به شيئا (قوله الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله زكاة) اى مال التجارة لا المجموع فالنقد الاخر
 مضموم اليه فى النصاب دون الحول سم (قوله الذى) الى قوله لان التجارة الخ فى النهاية والمغنى قول المتن
 ملكه نقد من جنسه يكمله الخ) فيه أمران الاول لعل هذا هو الوجه وان كتب شيخنا الشهاب
 البرلى بهامش شرح المنهج خلافه أخذ باطلا قه كما سنحكيه عنه والثاني ان تقييده بالنقد فى قوله نقد من
 جنسه لعله لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئا لم ينقطع الحول وقد جزم
 بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه بهامش شرح المنهج بصورة ما كتبه تقييده لو نض المال ناقصا وكان فى ملكه
 من النقد ما يكمل به نصابا فلا اثر له فى استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم نعم لو بقى من عرض
 التجارة شىء لم ينض ولو قل فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصا ولو باع جميعه بنقد ناقص عن
 النصاب يقوم به ولو لكن فى ذمة المشتري ثم اعتاض عنه ما لا يقوم به ولو فى المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف
 عكسه اه صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصا يحتمل ان محله ان لم يكن
 حوله سابقا حول الذى لم ينض وإلا فالعبرة بحول الذى لم ينض ويضم هذا اليه فيه اخذ من كلام ذكره فى
 المجموع فى نظير ذلك حيث قال مانصه فلو اشترى العرض بالمائة اى المائة الدرهم التى معه فلما مضت ستة
 اشهر استفاد خمسين درهما من جهة اخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الخمسين
 لم يتم حولها لانها وان ضمت الى مال التجارة فالتزم اليه فى النصاب لا فى الحول لانها ليست من العرض ولا
 من ربحه فاذا تم حول الخمسين زكى الى المائةين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضا للتجارة فى اول المحرم
 ثم استفاد مائة اول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة ثالثة فى اول شهر ربيع فاشترى بها عرضا اخر فاذا
 تم حول المائة الثانية قوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصابا زكاهما وان نقصا عنه فلا زكاة فى الحال
 فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا زكاه وإلا فلا اه وفى القوت مانصه اشارة تظم اموال
 التجارة بعضها الى بعض فى النصاب وان اختلفت حولها اه وينبغى حمله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم
 ما سبق حوله الى ما تاخر حوله فى النصاب فى الحول فليتأمل (قوله اخذ ما باقى) اى فى قوله
 الآتى قريبا ومحل الخلاف الخ (قوله يكمله زكاة) اى هو لا المجموع فالنقد الآخر مضموم اليه

نقد من جنسه يكمله أخذ
 مما باقى إلا أن يفرق
 واشترى به سلعة فالاصح
 أنه ينقطع الحول ويبتدىء
 حولها من وقت (شراؤها)
 لتحقق نقص النصاب حسا
 بالتنضيض بخلافه قبله لانه
 مضمون اما لو لم ير دالى النقد
 كان بادل بعرضها عرضا
 آخر أو رد لنقد لا يقوم به
 كان باعه بدرام والحال
 يقتضى التقويم بدنانير أو
 النقد يقوم به وهو دون
 نصاب ولم يشتر به شيئا
 أو وهو نصاب فلا ينقطع
 الحول بل هو باق على حكمه
 لان ذلك كله من جملة
 التجارة وفائدة عدم
 انقطاعه فى الثالثة التى
 ذكرها شارح وفيها ما فيها
 لمن تأمل كلامهم الصريح
 فى أن قول المتن واشترى به
 سلعة تمثيل لا تقييد انه لو
 ملك قبيل آخر الحول نقدا
 آخر يكمله زكاة ثم رأيت
 أن المتن قول المعتمد خلاف
 ما ذكره وهو أنه ينقطع
 الحول إذا لم يملك تمامه
 لتحقق النقص عن النصاب
 بالتنضيض (ولو تم الحول)
 الذى لمال التجارة (وقيمة
 العرض دون النصاب
 فالاصح انه يبتدىء الحول

ويبطل الاول (فلاتجب زكاة حتى يتم حول ثان وهو نصاب ومحل الخلاف إذا لم يكن له من جنس ما يقوم به ما يكمل نصابا وإلا كان ملك مائة درهم فاشترى بنصفها عرض تجارة وبقى نصفها عنده وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين ضم لما عنده ولزمه زكاة الكل آخره قطعا بخلاف ما لو اشترى بالمائة وملك خمسين بعد فان الخمسين إنما تضم في النصاب دون الحول فاذا تم حول الخمسين زكى المائتين ﴿ تنبيه ﴾ لا زكاة على صير في بادل ولو للتجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره لأن التجارة في النقدين ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة عين فقلبت واثرت فيها انقطاع الحول بخلاف العروض وكذا لا زكاة على وارث مات مورثه عن عروض تجارة حتى يتصرف فيها بنيتها حينئذ يستأنف حولها (ويصير عرض التجارة) كله أو بعضه ان عينه وإلا لم يؤثر على الاوجه

(ويبطل الاول) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال الفينة عرضا للتجارة أول المحرم ثم بياقيه عرضا آخر أول صفرانه لا زكاة في واحد منهما إذا لم يبلغ قيمة كل واحد نصابا لانه باول محرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أو لا ينقصه عن النصاب ويبتدأه حول من ذلك الوقت وباول صفر من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه ثانيا كذلك وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصابا وليس مراد ابل زكى الجميع آخر حول الثاني عش وياتي عن الایعاب وغيره ما يوافق (قوله إذا لم يكن الخ) أي من أول الحول مغنى (قوله) ولزمه زكاة الكل الخ) أي المائتين لتاتم النصاب لإيعاب (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة الخ) أي عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغي زكاتها لحولها والخمسين لحولها سم (قوله) وملك خمسين بعد) أي بعد ستة أشهر مثلا لإيعاب (قوله فان الخمسين الخ) ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرض تجارة أول المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة أول شهر ربيع فاشترى بها عرضا فاذا تم حول المائة الأولى وقيمة عرضها نصاب زكاهار وإلا فلا فاذا تم حول الثانية وبلغت مع الأولى نصابا زكاهما وإلا فلا فاذا تم حول الثالثة والجميع نصاب زكاه وإلا فلا انتهى كلام المجموع ملخصا لإيعاب وكذا في سم عن الشهاب عميرة بهامش المنهج (قوله فان الخمسين إنما تضم) أي إلى مال التجارة في النصاب دون الحول أي لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه لإيعاب (قوله فاذا تم حول الخمسين زكى المائتين) هذا كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه أي والایعاب مانصه فان نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقدمه به له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكى الجميع لحول الموهوب من يوم وهبه له لا من يوم الشراء لانقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله لا نقطاع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا عميرة من قوله والظاهر ان مال التجارة يزكى عند تمام حوله سم على حجج اه ع ش (قوله ولو للتجارة) اول الفرار من الزكاة نهاية (قوله لان التجارة في النقدين) الظاهر ان المراد بالنقدين ما هو اعم من المضروب فلا زكاة على تاجر يتجر في الذهب والفضة الغير المضروبين وان لم يسم صيرفيا في العرف بصرى (قوله نادرة) محل تأمل بصرى ويدفع التوقف قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله الزكاة الواجبة الخ) أي بالنص والاجماع نهاية (قوله فقلبت) أي زكاة العين على زكاة التجارة في النقدين (قوله واثرت فيها) أي في زكاة النقدين فكان الظاهر التفريع ويحتمل ان الضمير لزكاة العين والواو للتفسير (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله وإلا لم يؤثر على الاوجه وقوله عند جمع (قوله حتى يتصرف فيها الخ) ظاهره أنه لا يتعقد الحول إلا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا يتعقد حول إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر رشيدى (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه واقرب الوجهين تأثير بعض غير معين كما قاله شيخنا الشهاب الرملى ويرجع في ذلك البعض إليه انتهى سم (قوله وإلا لم يؤثر الخ) وفاقا في النصاب دون الحول لكن قوله زكاة لا يوافق قوله الآتي فاذا تم حول الخمسين وما بهامشه عن الروض وشرحه فليتأمل (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة) أي عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغي زكاتها لحولها والخمسين لحولها (قوله فاذا تم حول الخمسين زكى المائتين) كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانصه فان نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقدمه به له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكى الجميع لحول الموهوب من يوم وهبه له لا من يوم الشراء لانقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل وقوله لا نقطاع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة يزكى عند تمام حوله اه وسياق في الحاشية وشرحه في نظيره عن الاصل والربح خلافاه وأن كلا يزكى لحوله لكن الفرق بين الربح وغيره لا تخ فليتأمل (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه فيما إذا نوى الفينة ببعض عرض التجارة ولم يعينه وجهان حكاهما الماوردى وأقر بهما كما قاله شيخنا الشهاب الرملى التأثير ويرجع في ذلك البعض إليه اه

فينقطع الحول بمجرد نيتها
بخلاف عوض القنية
لا يصير للتجارة بنية التجارة
لأن القنية الحبس للانتفاع
والنية محصلة له والتجارة
التقليب بقصد الأرباح
والنية لا تحصله على أن
الاقتناء هو الأصل فكفى
أدنى صارف إليه كما أن
المسافر يصير مقما بالنية
عند جمع والمقيم لا يصير
مسافرا بها اتفاقا
﴿ تنبيه ﴾ لو نوى القنية
لاستعمال المحرم كلبس
الحرير فهل تؤثر هذه
النية قال المتولي فيه وجهان
أصلهما أن من غزم على
معصية وأصر هل يأثم
أولا اه والظاهر أن
مراده بأصر ضم لأن
التصميم هو الذى يختلف
في أنه هل يوجب الأثم أولا
والذى عليه المحققون أنه
يوجبه ومع ذلك الذى
يتجه ترجيحه أنه لا أثر لنيته
هنا وإن أثرت ثم ويفرق
بأن سبب الزكاة وهو
التجارة قد وقع فلا بد من
رافع له والنية المحرمة
لا تصلح لذلك وإنما أثم
بها لمعنى آخر لا يوجد هنا
وهو التغليب والرجح عن
الركون إلى المعصية على
أن قضية التغليب عليه بنية
المحرم عدم الانقطاع هنا

للاسى وخلافا للمغنى والنهاية وعبارتهما قال الماوردى ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه في
تأثيره وجهان أقربهما كما قال شيخى أنه يؤثر ويرجع في التعيين إليه وإن قال بعض المتأخرين أقربهما
المنع اه قول المتن (للقنية) بكسر القاف وضمها ومعنى القنية أن ينوى حبسه للانتفاع به بحجى قول المتن
(بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بلانية قنية فإنه لا يؤثر مغنى وروض وعباب وشرح بأفضل (قوله)
فينقطع الحول بمجرد نيتها) أى ولو كثر جدا بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يجبس للانتفاع به ويصدق
في دعواه القنية ولودلت القنية على خلاف مادعاه عش (قوله التقليب) أى بالبيع ونحوه عش
(قوله يصير مقما بالنية الخ) أى بنية الإقامة وهو سائر لكن المعتمد خلافا كما تقدم بصري عبارة المغنى يصير
مقما بمجرد النية إذا نوى وهو ما كثر ولا يصير مسافرا إلا بالفعل اه (قوله لاستعمال المحرم) الأولى التوصيف
(قوله الذى يظهر ترجيحه أنه لا أثر الخ) خلافا للآسى وللمغنى والنهاية وعبارتهما قضية إطلاق المصنف أنه
لا فرق بين أن يقصد بنيتها استعمالا جائزا أو محرما كلبس الدباج وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو
أحد وجهين في التهمة يظهر ترجيحه اه قول المتن (إذا اقترنت نيتها الخ) أى نية التجارة بهذا العرض بكسب
ذلك العرض وتملكه بمعاوضة وتقدم ايضا أن التجارة تقلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب النماء
فتبين بذلك أن البذر المشتري بنية أن يزرع ثم يتجر بما ينبت ويحصل منه كبر البقم لا يكون عرض تجارة
لا هو ولا ما نبت منه أما الأول فلأن شراءه لم يقترن بنية التجارة به نفسه بل بما ينبت منه وأما الثانى فلأنه لم يملك
بمعاوضة بل بزرعة بذر القنية ولا يقاس البذر المذكور على نحو صبيغ اشترى ليصبيغ به للناس بعوض لأن
التجارة هناك بعين الصبيغ المشتري لا بما ينشأ منه بخلاف البذر المذكور فإنه بعكس ذلك ولا على نحو سمس
اشترى ليعصرو ويتجر بدنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حسا وجز منه حقيقة لا ناشئ منه فالتجارة
هناك بعين المشتري ايضا ولا على نحو عصير عنب اشترى ليتخذ خلا ويتجر به لأن العصير لا يخرج بصيرورته
خلا عن حقيقة إلى أخرى بل هو باق على حقيقة الأصلية وإنما المتغير صفته فقط فالتجارة هناك ايضا بعين
المشتري لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر المذكور فإنه بعكس ذلك وما يتوهم من أن تعليمهم عدم صيرورة
ملح اشترى ليعجن به للناس بعوض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وغدوم وقوعه مسلما لهم يفيد أن البذر
المذكور يصير مال تجارة لأنه لم يستهلك بالزراعة بل انبثت اجزؤه في نباته كسريان اجزاء الدباغ في الجلد
فقد تقدم ما يرد من الفرق بينهما ولو سلم فتعليمهم المذكور من الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء
مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ماذا كركله فيما إذا كانت الأرض التى
زرع فيها البذر المذكور عرض تجارة وإلا فسيأتى عن العباب وغيره ما يفيد أن الثابت في أرض القنية
لا يكون مال تجارة مطلقا نعم لو كان كل من البذر والأرض التى زرع هو فيها عرض تجارة كان اشترى كل
منهما بمتاع التجارة أو بنية التجارة في عينه كان الثابت منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطها كما يأتى عن
العباب وغيره لكن لعام لإخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع لئلا يعام الماضية إلا لما
علم بلوغه فيه نصا بان شاهده لا نكشافه بنحو سبل ولا يكفى الظن والتخمين اخذنا ما تقدم عن سم
والبصري في زكاة المعدن وأما إذا كان أحدهما للقنية فلا يكون الثابت حينئذ مال تجارة لقول العباب مع
شرحه والروض والبهجة مع شروحهما واللفظ الأول وإن كان المملوك بمعاوضة للتجارة نخلا مشمرة أو غير
مشمرة فأثمرت أو أرضا مزروعة أو غير مزروعة فزرعها ببذر التجارة وبلغ الحاصل نصا باوجبت زكاة العين
لقوتها في الثمر والحب العشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك فيهما مال تجارة فلا تسقط عنهما زكاة
اه فتقيدهم بكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيد أنه متى كان أحدهما للقنية لا يكون الحاصل مال

(قوله والظاهر أن مراده بأصر ضم) قد يقال لا حاجة لذلك بل لا لزوم زيادة قيد الأصرار بل العزم بمعناه المراد
لهم محل الخلاف وموجب الأثم عند المحققين قال الكمال المقدسى في حاشية جمع الجوامع وشيخه شيخ الاسلام
والخامسة أن من مراتب ما يجري في النفس العزم أى الجزم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين اه

فاتحدا فتأمله (ولما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها

تجارة وإنما أطلت في المقام لكثرة الاوهام قول المتن (بكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الامداد ولا بد من اقترانها بكل تملك الى ان يفرغ راس مال التجارة باعشن وفي البجيرى عن الحلبي والاطفيحي ما يوافقهم ويأتى ما يتعلق به قول المتن (بمعاوضة كسراء) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين احدهما ان قوله معاوضة عام اريد به خاص بقرينة ما يأتى فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج ان فيه معاوضة إلا انها غير محضة علم ان مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما ان يجعل قوله كسراء تنميما للتصوير لا تمثيلا والمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم ان المعاوضة فيه محضة بصرى (قوله محضة) اى وستأتى غير المحضة سم قول المتن (كسراء) أى ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه ناويا للتجارة مرأه سم عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه بجهة ذات ثواب او صالح عليه ولو عن دم وقرض اه قال ع ش قوله او قرض مثله في الزيادة وقضيته انه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قيل انه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيدا لانه قبضه عوضا عما في ذمة الغير فانطبق عليه الضابط اه وقوله ولو قيل انه مال تجارة الخ وسيأتى عنه عن سم على المنهج الجزم بذلك (قوله وكاجارة) عطف على كسراء وكذا ما يأتى من قوله وكاقتراض وكسراء نحو دباغ كرى (قوله وكاجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة المغنى والنهاية ومن المملوك بمعاوضة ما اجر به نفسه او ماله او ما استاجره او منفعة ما استاجره بان كان يستاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اه وكذا في العباب وشرحه إلا انه ابدل المنافع بالمستغلات وفي الروض وشرحه إلا قولهم بان كان الخ قال سم وقوله او ما استاجره عطف على نفسه اى من المملوك بمعاوضة ما اجر به ما استاجره وقوله او منفعة ما استاجره عطف على قوله ما من قوله ما اجر به نفسه اى من المملوك بمعاوضة ما استاجره وكذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فلي تأمل اه وقال ع ش قوله او منفعة ما استاجره يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بمنفعتها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد من قوله او ما استاجره العوض الذي اخذ عن منفعة ما استاجره بان اجر ما استاجره بدراهم فبى مال تجارة ومن قوله او منفعة الخ نفقش المنفعة كان استاجرا ما كن بقصد التجارة فنفقها مال تجارة اه فالمراد من قولهم او منفعة الخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه ان يستاجر المنافع الخ ويأتى ما فيه (قوله ومنه) اى من التملك بمعاوضة (قوله المنافع) أى المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة لإيعاب (قوله تلزمه زكاة التجارة الخ) فيه وقفة لظهور انه لا فرق بين مامضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما وجر وتلفت الاجرة قبل تمام الحول او عقبه قبل التمكن من إخراج زكاتها وسيأتى ان الثاني لازكاته فيه فليكن الاول مثله في عدم الزكاة بل اولى ثم رايت السكردى على بافضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال مانصه وفيه ان المنفعة قد تلتفت بمضى الزمان من غير مقابل فما الذى يزكاه وبالجلة ان ما قاله الشارح هنا وان سكنت عليه سم واقره الرشيدى مشكل لا يسوغ القول به إلا أن بو جدد نقل صحيح صريح فيه فليراجع (قوله على مال التجارة) أى وهو منفعة الارض سم (قوله نقدا عينا) اى ولم يستملكه كما هو ظاهر ويأتى عن ع ش فى هامش ليعمل به الخ ما يفيد (قوله يأتى فيه ما سرو ما يأتى) كان مراده بما سرنحو قوله لورد الى النقد الخ فاذا اجرها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتى الى الدين الحال او المؤجل يأتى في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الاقنى سم عبارة السكردى قوله مامرراجع الى غينا ويأتى الى ديننا يعنى في صورة كون النقد عينا

بكسبه بمعاوضة) محضة
وهى ما نفسد بفساد
عوضه (كسراء) بعرض
أو نقد أو دين حال أو
مؤجل وكاجارة لنفسه
أو ماله ومنه أن يستاجر
المنافع ويؤجرها بقصد
التجارة ففما إذا استاجر
أرضا ليؤجرها بقصد
التجارة فضى حول ولم
يؤجرها تلزمه زكاة
التجارة فيقومها بأجرة
المثل حول ولا يخرج زكاة
تلك الاجرة وان لم تحصل
له لانه حال الحول على
مال للتجارة عنده والمال
ينقسم الى عين ومنفعة
وان اجرها فان كانت
الاجرة نقدا عينا أو
دينا حالا أو مؤجلا
تأتى فيه مامر ويأتى

فلي تأمل (قوله محضة) أى وستأتى غير المحضة (قوله في المتن كسراء) أى ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه ناويا للتجارة مرأه (قوله وكاجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا اى من المملوك بالمعاوضة ما اجر به نفسه او ماله او ما استاجره بل او منفعة ما استاجره اه وقوله او ما استاجره عطف على ما من قوله ما اجر به نفسه اى من المملوك منفعة ما استاجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذى قد يلتبس فلي تأمل (قوله لانه حال الحول على مال للتجارة) أى وهو منفعة الارض (قوله ما سرو يأتى) كان مراده بما سرنحو قوله لورد الى النقد الخ فاذا اجرها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتى

أو عرضا فان استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكافترض كما

شمله كلامهم لكن قال جمع متقدمون لا يصير للتجارة وإن اقترنت به النية لأن مقصوده أي الأصلي الارتفاع لا التجارة وكشراء نحو دباغ أو صبيغ ليعمل به للناس بالعوض وإن لم يملكه عنده حولا لا لامتعة نفسه ولا نحو صابون وملح اشتراه ليغسل أو يعجن به للناس فلا يصير مال تجارة فلا زكاة فيه وإن بقي عنده حولا لأنه يستهلك فلا يقع مسلما لهم أي من شأنه ذلك ويعد هذا الاقتران لا يحتاج لنيته في بقية المعاملات ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل المملك ما يأتي في كناية الطلاق (وكذا) المعاوضة غير المحضه وهي التي لا تفسد بفساد المقابل ومنها المال المصالح عليه عن دم و (المهر) وعوض الخلع) كان زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوى به التجارة لصديق المعاوضة بذلك كله (في الأصح) ولهذا تثبت الشفعة فيما ملك به (لا) فيما ملك (بالهبة) المحضه بأن لم بشرط فيها ثواب معلوم وإلا فهي بيع (والاحتطاب) والاصطياد والارث وأن نوى الوارث أو غيره ممن ذكر حال ملكه التجارة بما ملكه لأن التملك مجانا لا يعد تجارة وافتاء البلقيني بأنه يورث مال

يأتي فيه ما مر من أحكام النقد العين وفي صورة كون النقد دينيا يأتي فيه ما يأتي في أحكام الدين النقد وهما ظاهران اه (قوله أو عرضا فان استهلكه الخ) وكذا الحكم إذا كانت غنيما نقدا واستهلكه كما هو ظاهر ويأتي عن عث في هامش ليكمل الخ ما يفيد (قوله وإن نوى التجارة فيه الخ) وكذا الاطلاق اخذ من قوله الاتي وبعد هذا الاقتران الخ سم (قوله وكافترض) إلى قوله وافتاء البلقيني في النهاية والمغنى إلا قوله ويظهر إلى المتن (قوله لأن مقصوده الخ) أي ما لو قبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيو انا ثم قبض مثله الصوري كذلك فالنتيجة أنه مال تجارة سم على المنهج اه عث (قوله وكشراء نحو دباغ الخ) أي كشراء شحم ليدهن به الجلود عباب (قوله ليعمل به للناس الخ) أي فتلزمه زكاة بعد مضى حوله نهاية أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبيغ أو مما اشتراه به من الصبيغ أو كان الأول باقيا في يده كلا أو بعضا فتجب زكاة غش (قوله وإن لم يملكه عنده الخ) قد يقال إذا مكنه عنده حولا فواضح أنا نقوم تلك العين في آخر الحول وأما إذا خرجت في أثناء الحول دفعة أو بالتدريج فهل تقوم في آخر الحول بفرض بقاءها إليه أو عند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ ويوزع على العين والصنعة ويجمع ما يقابل العين ويخرج منه محل تردد ولعل الثالث أقرب ثم يحمل قوه لم وان لم يمكن الخ على ما لا ذالم ينص بخمس راس المال وإلا فمعلوم أن الحول ينقطع بصرى أي بشرطه قال عث قضية كلامهم أنه لا فرق في الصبيغ بين كونه تمويها وغيره وقضية ما يأتي من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر أنه غير مراد اخذ باطلا قهم وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصبيغ لون مخالف لأصل الثوب يبقى بقاءه فنزل منزلة العين بخلاف الصابون فإن المقصود منه مجرد إزالة القوسخ والثوب والآخر الحاصل منه كونه الصفة التي كانت موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين اه (قوله لا لامتعة الخ) عطف على للناس (قوله ولا نحو صابون الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي أن يقول ولا شراء نحو صابون وملح ليغسل الخ (قوله ما يأتي في كناية الطلاق) والمعتمد منه إلا كتفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتي به الزوج حتى لو خالعه بكنايته ولم ينو مع لفظه فلغو وإن نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الا كتفاء هنا بها وإن اقترنت بالقبول وعبرة شيخنا الزياي ويبنى اعتبارها في مجلس العقد انتهت اه غش عبارة السكردي على بافضل قال في الامداد هل العبرة باقترانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للبيع أو من الإيجاب بالنسبة للشئ أو بول العقد كل محتمل وقياس ما يأتي في الكناية في الطلاق ترجيح الأول أو الثاني على الخلاف الاتي ثم ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشي التحفة عن الشيخ عميرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد اه (قوله كان زوج أمته الخ) أي أو تزوجت الحرة بذلك أسنى وإيعاب قال غش أمالو زوج غير السيد موليته فان كان مجبرا فالنية منه حال العقد وان كان غير مجبر فالنية منها مقارئة لعقد وليها أو توكله في النية اه (قوله أو خالعه الخ) أي حرا أو عيدا أسنى وإيعاب (قوله فيما ملك به) أي بصلح أو نكاح أو خلع (قوله والاصطياد الخ) أي والاحتشاش نهاية ومعنى (قوله بأنه يورث الخ) ببناء الفاعل من التورث (قوله أو الرد) إلى قول المتن يضم في النهاية والمغنى

أن الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الآخر أج قبل قبضه التفصيل الآتي (قوله أو نوى قبضه ثم قوله وإن نوى التجارة فيه) بقي الاطلاق ويتجه فيه استمرار التجارة اخذ من قوله الاتي وبعد هذا الاقتران الخ (قوله لكن قاله جمع متقدمون لا يصير الخ) اعتمده مر (قوله لأن مقصوده أي الأصلي الخ) قد يقتضى هذا التعليل أنه لو قبض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيو انا ثم قبض مثله الصوري كذلك كان مال تجارة فلا يرجع (قوله وبعد هذا الاقتران الخ) قد يؤخذ منه إلا كتفاء في مسئلة الارض السابقة بقصد التجارة عند استجارها بخلاف ما قد يقتضيه قوله وإن نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - ثالث)

تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختياره لجهار على اختياره الضعيف أيضا أن الوارث لا يشترط صدقه للسوم ككتفاء بقدر مورثه (والاسترداد) أو الرد (بعيب) كالباع عرض قنية بما وجد به عيبا فردده واسترد عرضه

او فرد عليه بغير قصد به التجارة (٢٩٨) او اشترى بعرض قنية شيئا ولو عرض تجارة او بعرض تجارة عرض قنية فرد عليه كذلك

فلا يصير مال تجارة لا تنفاه
المعاوضة ومثله الرد بنحو
اقالة او تحالف (وإذا ملكه)
اي مال التجارة (بنقد) اي
بعين ذهب أو فضة ولو غير
مضروب (نصاب) او دونه
وبملكه باقية كان اشتراه
بعين عشرين دينار او مائتي
درهم أو بعين عشرة وملكه
عشرة اخرى (خوله من
حين ملك) ذلك (النقد)
فيبني حول التجارة علي
حوله لا اشترا كهما في قدر
الواجب وجنسه كما يبنى
حول الدين على حول العين
وبالعكس من النقد بخلاف
مالو اشتراه بنقد في الذمة ثم
نقد ما عنده فيه فانه لا يبنى
عليه لان صرفه إلى هذه
الجهة لم يتعين بخلافه فيما إذا
اشترى بعينه فيتعين ابتداء
حوله من الشراء كافي قوله
(أو) ملكه بعين نقد (دونه)
اي النصاب وليس في ملكه
باقية (أو بعرض قنية) أي
كحلي مباح (أو) حوله (من
الشراء) لان ما ملكه به لم
يكن له حول حتى يبنى عليه
(وقيل ان ملكه بنصاب سائمة
بني على حوله) لانها مال
زكاة جار في الحول كالنقد
والصحيح المنع لاختلاف
الزكاتين قدر او متعلقا
(ويضم الربح) الحاصل
أنشاء الحول أو مع آخره
في نفس العرض كالسمن
أو غيره كارتفاع السوق
(إلى الاصل في الحول ان لم

لا قوله كما يبنى إلى بخلاف ما (قوله أو اشترى الخ) قد يغني عما قبله (١) (قوله فلا يصير مال تجارة الخ)
اي فلا يعود ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف الرد بعين او نحو من اشترى عرضا للتجارة بعرض لها فانه يبق
حكمها كما لو باع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضا ولو تابع التاجر ان ثم تقابلا يعاب واسنى ومغنى ونهاية
(قوله بنحو اقالة) اي كفلس نهاية ومغنى (قوله اي بعين ذهب الخ) ولو اشتراه بعين احدهما ثم عوض عنه
عرضا مثالا فوجه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غير مضروب) أي إذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف
نحو الحل كما ياتي رشيدى (قوله كان اشتراه بعين الخ) اي سواء قال اشترى بهذه الدراهم او بعين هذه لان
المعقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشترى بهذا الدينار فانه يتخير بين الشراء به وبين
الشراء في ذمته بخلاف ما إذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل
عش (قوله بعين عشرين دينار) أي أو بعشرين في الذمة ونقد ما في المجلس كما لو ذكره الشهاب حج أي وكان
ما قبضه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو قبضه عن الفضة ذهبا او عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره
الشهاب عميرة الرلى رشيدى ويأتى عن سم مثله قول المتن (خوله من حين ملك النقد) اي من غير الحل
المباح لما ياتي ان الحل المباح من عرض القنية عش (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) اي كان
ملك عشرين دينار مثلا وأقرضها في أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) أي كان استوفى في أثناء الحول
نصا بأقرضه (قوله بخلاف ما اشتراه بنقد في الذمة الخ) يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كما لو اشتراه بعين
النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرلى وهو ظاهر
فعليه لو اشترى بفضة في ذمته ثم عين عنها في المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما في الذمة اه
سم (قوله ثم نقد ما عنده) أي أعطى حالا النصاب الذي عنده في هذا الزمن (قوله لا يبنى عليه) اشارة إلى
انه ينقطع حول ما عنده (قوله بخلافه فيما إذا اشترى بعينه) اي فان صرفه إلى تلك الجهة معين وهو صورة
المتن (قوله فيتعين الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشتراه بنقد الخ كرى وقوله اي أعطى حالا الخ في إطلاقه
نظر يعلم مما مر عن سم والرشيدى وعبارة النهاية والمغنى اما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول
النقد ويبتدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين اه قال عش قوله مر ثم نقده
اي بعد مفارقة المجلس سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله مر إذ صرفه الخ اه
(قوله اي كحلي مباح) اي وكنصا سائمة سم قول المتن (او دونه الخ) ولو شك هل اشترى بنصاب او دونه
خوله من الشراء والاحتياط البناء يعاب (قوله الحاصل) إلى قول المتن في الاظهر في المغنى لا قوله او مع آخره
(قوله النصاب) إلى قوله فعل في النهاية لا ما ذكر (قوله أو مع آخره) كذا في الاسنى والايعاب (قوله في
نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان المضموم زيادة القيمة إلا ان يجعل في للسببية فلا تسامح بصري
عبارة النهاية والمغنى سواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق اه

أي بعين ذهب أو فضة) لو اشتراه بعين أحدهما ثم عوض عنه عرضا مثالا فهل يختلف الحكم فيه نظر والوجه
عدم الاختلاف (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين وبالعكس) نظر فيه البلقيني بان الزكوى
في غير التجارة لا بد أن يبقى بعينه كل الحول وهنا ليس كذلك وأجاب باننا كما يبنى المشتري بالنقد على حول
حصول بدل بخلاف فلان نبنى مع حصول بدل موافق أو لى قال ولا يتخرج هذا على مبادلة النقود لعدم
القصد اليها في القرض وإنما القصد به الارفاق اه (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) أي كان
ملك عشرين دينار مثلا وأقرضها في أثناء الحول (قوله بخلاف ما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقد ما عنده فيه)
يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كما لو اشتراه بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي
وغيره قال شيخنا الشهاب الرلى فيها كتيبها مش شرح المنهج وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بفضة في
ذمته مثلاً ثم عين عنها في المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما في الذمة اه (قوله اي كحلي مباح)

ينض) بكسر النون بما يقوم به (١) قوله عما قبله كذا بأصل الشيخ رحمه الله ولعل الأولى عنه ما قبله اه من هامش (قوله

قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضا نلوا شترى في المحرم
عرضا بمائتين فساوى قبيل اخر الحول ثلثمائة او نض فيه ما هو على ما يقوم به زكى (٢٩٩) الجميع عند تمام الحول لان الربح كامن غير

متميز (لان نض) أى صار
ناضا ذهبيا وفضة من جنس
راس المال النصاب وامسكه
الى اخر الحول أو اشترى به
عرضا قبل تمامه فلا يضم
الى الاصل بل يزكى الاصل
بحوله ويفرد الربح بحول
(فى الاظهر) ومثله اصله
بان يشتري عرضا بمائتين
درهم ويبيعه بعد ستة أشهر
بثلثمائة ويمسكها الى تمام
الحول او يشتري بها عرضا
يساوى ثلثمائة آخر الحول
فيخرج اخره زكاة مائتين
فاذا مضت ستة أشهر اخرى
أخرج عن المائة لان
الربح متميز فاعتبر بنفسه
ولكونه غير جزء من الاصل
فارق النتائج مع الامهات
ولهذا رد الغاصب النتائج
لا الربح فلم انه لو نض بغير
جنس المال فكسب عرض
بعرض فيضم الربح للاصل
وكذا لو كان راس المال
دون نصاب ثم نض بنصاب
وامسكه لتام حول الشراء
وانه لو نض بما يقوم به بعد
حول ظهور الربح أو معه
زكى بحول اصله للحول
الاول واستؤنف له حول
من نضوده (والاصح ان
ولد العرض) من الحيوان
غير السائمة كخيل وجوار
ومعلوفة (وتمره) ومنه هنا
صوف وغصن شجر وورقه

(قوله قبيل آخر الحول) عبارة المغنى قبل آخر الحول ولو بلحظة اه (قوله أو نض فيه) أى فى الحول ولو قبل
اخره بلحظة نهاية (قوله وهى على ما يقوم به) فيه مع قوله بهانوع خزانة عبارة النهاية والمغنى أو نض فيه بما
لا يقوم به اه (قوله كامن) أى مستتر كرى قول المتن (لان نض) أى السكل مغنى (قوله ذهبيا وفضة الخ)
عبارة النهاية والمغنى أى صار ناضا بتقدير يقوم به ببيع أو اتلاف اجنبى اه (قوله من جنس) قد يقال لو قال
بما يقوم به لكان اولى لان جنس راس المال قد يكون عرضا إلا ان يقال ان مراده بجنس راس المال ما يقوم
به بصرى وقد رددت ان المراد لا يدفع الا برفع الا برفع الا برفع (فى الاظهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بعشرين دينارا
ثم باعه لسته أشهر باربعين دينارا واشترى بها عرضا آخر وبلغ اخر الحول بالتقويم أو بالتضيض مائة
زكى خمسين لان راس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فتزكى الثلاثون الربح مع اصلها العشرين
لانه حاصل فى اخر الحول من غير نضوض له قبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين الربح كان باعه
اخر الحول الاول زكاهما أى العشرين الربح لحولها أى لسته أشهر من مضى الاول وزكى ربحها وهو
ثلاثون لحوله أى لسته أشهر اخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح زكى ربحها وهو
الثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حولها مغنى وروض وعباب (قوله أو يشتري بها الخ) عطف على
يمسكها الخ (قوله فلم انه لو نض الخ) محترز قوله من جنس راس المال (قوله وكذا لو كان راس المال دون
نصاب الخ) ظاهره انه فى حين فعله وان الربح هنا يضم للاصل فيكون محترز تقييده بالنصاب فى قوله السابق
أى صار ذهبيا وفضة من جنس راس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما فى الروض وشرحه كغيرهما مما
نصه وإذا اشترى عرضا بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين منها ولم يشتري بها عرضا زكى كلا
من العشرين لحوله بحكم الخلطة الخ فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع سم وقوله كغيرهما أى كالعباب
وشرحه للشارح وما ذكره ايضا قضية اسقاط النهاية قيد النصاب السابق وعبارة المحلى والمغنى ولو كان راس
المال دون نصاب كان اشترى عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتين درهم وامسكها الى تمام حول
الشراء زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل واعتبرنا بالنصاب اخر الحول فقط ولا زكى مائة الربح بعد ستة
أشهر اه قال الشهاب عميرة فى حاشية الاول قوله ان ضمنا الربح أى الناض وذلك على مقابل الاظهار اه
(وانه لو نض) الى المتن فى الاسنى والعباب وشرحه مثله (قوله وانه لو نض) معطوف على قوله انه لو نض الخ
كردى (قوله زكى بحول اصله للحول الاول) أى سواء اظهر ربحه قبل الاخراج والتسكن من الاداء ام لا
ايما (قوله واستؤنف له) أى للربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت فى المغنى (قوله غير السائمة)
كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير السائمة مع انه
يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليأتى مل سم (قوله ومنه) أى الثمر (قوله وصوف)
أى ووبر وشعر مغنى (قوله ونحوها) أى كالتين ايعاب واللبن والسمن عميرة (قوله وعلى الجديد فى كونه

أى وكنصاب سائمة (النصاب) بأتى محترزه ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها فى زكاة
الزائد معها وجهان الوجهان الوجوب شرحه رولى ينظر هذا وإن زادت ولو قبل التسكن الخ (قوله وكذا
لو كان راس المال دون نصاب) ظاهره انه فى حين فعله وان الربح هنا يضم للاصل فيكون هذا محترز تقييده
بالنصاب فى قوله السابق لان نض أى صار ذهبيا وفضة من جنس راس المال النصاب لكن انظر هذا مع
ما فى الروض وشرحه كغيرهما نصه وإذا اشترى عرضا بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين
منها ولم يشتري بها عرضا زكى كلا من العشرين لحوله بحكم الخلط فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع (قوله
غير السائمة) كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير
السائمة مع انه كان يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليأتى مل (قوله وعلى الجديد فى كونه

ونحوها (مال تجارة) لانها جزآن من الام والشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (وواجبها) أى التجارة أى مالها
(ربح عشر القيمة) انفاقا فى ربع العشر كالنقد لان عروضها تقوم به وعلى الجديد فى كونه من القيمة لانها متعلق هذه الزكاة

(الخ) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر مافي يده سم عبارة المغنى والقديم يجب الاخراج من عين العرض لانه الذى يملكه والقيمة تقدير وفى قوله بتخير بينهما لتعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله وإن زادت فى النهاية (قوله بما مر) اى فى اول الفصل (قوله وإن زادت ولو قبل التمكن الخ) وفاقا للعباب والروض وخلافا للنهية والمغنى عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال فى المجموع ما حاصله لو قوم العرض اخر الحول بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة او عين ضمت الزيادة الى الاصل فى الحول الثانى دون الاول سواء كان قبل إخراج الزكاة أم بعده لأن الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها وإن قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بانقص نظران قل النقص بان يتعابن به لم يلزمه الا زكاة ما يبيع به وإن كثر كان باع ما قوم باربعين بخمسة وثلاثين زكى الاربعين وكان باع ما قومه بثلاثمائة بثمانين حال كونه مغبونا ومحاييا زكى ثلثمائة لأن هذا النقص بتفريطه هكذا فصله اصحابنا اه مافي المجموع ثم قال واذا اشترى بمائتى درهم او بمائة مائتى قفين حنطة وقيمتها اخر الحول مائتان لزمه خمسة دراهم فلو اخرا داهم الزكاة فعادت قيمتها الى مائة نظر فان كان ذلك قبل مكنة الاداء زكى الباقي فقط بدرهمين ونصف اذ لا تقصير منه أو بعده اى مكنة الاداء زكى الكل بخمسة دراهم لان النقص من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن او بعد الاتلاف لم يلزمه شىء للحول السابق فاذا زادت فى المثال المذكور مائتين ولو قبل الامكان او اتلف الحنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعده اربعمائة لزمه خمسة دراهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن او الاتلاف اه وفى الروض وشرحه ما يوافق وغبرة الاخيرين ولو باع الفرض بدون قيمته زكى القيمة او باكثر منها فى زكاة الزائدة معها وجهان او جهما الوجوب اه قال ع ش قوله لم يروى باع العرض أى بعد حوله لان الحول وقوله زكى القيمة اى لا ما باع فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق فى قدر ما فوته اه ع ش (قوله ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الخ) بل الذى يظهر ان على المالك حيث لا ساعى تحكيم عدلين عارفين قياسا على الحرص المار بجامع ان كلامهم اتخمين لا تحقيق فيه واما عدل الماشية فامر محسوس محقق فنامله حق التامل بصرى عبارة ع ش قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع بواحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج به ويتجه أنه لا يجوز ان يكون هو احد العدلين وإن قلنا بجوازها فى جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء اشاروا ثم الى ما يضبط الماشية فيبعداتها فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا يضبط لها اه ثم المعتبر فى تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اى فى الاخذ به سم على البهجة اى فى مثلى ذلك العرض حالا فاذا فرض انها الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا فى اوقات كثيرة بلغ العين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون الالفين قيمته اه وما تقدم عن الاستاذ اعتمده الشارح فى الايعاب (قوله نظير ما مر فى عدل الماشية) وقد يفرق بان متعلق العدمتين ويبعد الخطا فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتماع المقوم وهو مظنة للخطا فالتهمة فيه اقوى ومن ثم لم يكتف بخبره للشمر بل لولم يجد خالص من جهة الامام حكم بعدلين بخبر صان له كامر ع ش (ولو غير نقد) الى قوله او بنقد لا يقوم به فى النهاية والمغنى لا قوله او مغشوشا وقوله اى بعين الى المتن وقوله بنقد الى المتن وقوله أو كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله وإن كان غير مضروب الخ) حاصله مع قوله اى بعين المضروب انه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاقرب غير المضروب فيما مر سم عبارة الكردى على بافضل فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بعين المضروب الخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله اى بعين المضروب الخالص) يعنى ان ملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد وفى الذمة (قوله والا الخ)

فلا يجوز إخراجها من عين العرض وعلم بما مر انها إنما تعتبر باخر الحول فان أخر الاخراج بعد التمكن ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وإن زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا يعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف ولا ساعى تصديقه نظير ما مر فى عدل الماشية (فان ملك) العرض (بنقد) ولو غير نقد البلد وفى الذمة إن كان غير مضروب أو مغشوشا (قوم به) أى بعين المضروب الخالص ولا يفهم مضروب أو خالف من جنسه

(الخ) وعن القديم أنه يخرج عشر مافي يده (قوله وإن كان غير مضروب) حاصله مع قوله أى بعين المضروب اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاقرب غير

اي وان لم يملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله وان كان غير الخ كرى أى ولو حذف قوله وان كان
 الخ ثم قال اي بعين ذلك النقدان كان مضروباً بالصا والافضروب الخ كان اخصر مع السلامة عن الركافة
 قول المتن (قوله ان ملك بنصاب) وان ملكه بنصابين من النقدين كان اشتراطاً باثني درهم وعشرين ديناراً
 قوم احدهما بالآخر لمعرفة التقسيط يوم المالك فان كان قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما
 نصفين أو عشرة من الدنانير قوم آخر الحول ثلثه بالدراهم وثلاثة بالدنانير وكذا يقوم احدهما بالآخر
 لو كان احدهما او كلاهما دون النصاب فيزكيان ان بلغا في الاحوال كلها انصابين في آخر كل حول فان لم يبلغا
 نصابين فلا يزكيان وان بلغهما المجموع لوقوم الكل باحدهما وان بلغ احدهما نصاباً زكى وحده شرح
 الروض زاد شرح العباب فعلم انه لا بد من تقويمين فيقوم احدهما بالآخر يوم المالك لمعرفة التقسيط ثم آخر
 الحول لمعرفة وجوب الزكاة اه (قوله وان ابطله الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف قوم كافى النهاية
 والمغنى (قوله وان بلغه بنقد آخر) أى ان كان اشترى عرضاً بدنانير وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر
 الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيما باعه به وان كان نقد البلد لانهم لم يتبايع بما قومت به
 نصاباً او يتداولوا حول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون كرى على بافضل (قوله لان الحول
 الخ) علة لما في المتن عبارة غير لانه اصل ما بيده فكان اولي من غيره اه وهى اولى (قوله او ملكه بنقد
 وجهل الخ) ولو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان علم انه ملك بعشرين مثقالاً من احدهما
 وثلاثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يقوم احدهما
 بالآخر مرتين مع فرض ان الاكثر الذهب في إحدى المراتين والفضة في الاخرى ثم يقوم العرض بهما
 مرتين كذلك ويزكى الاكثر من كل منهما في المثال لوقومنا الفضة بالذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب
 فساوت العشرون مثقالاً من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة
 فساوت العشرون مثقالاً من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة ويزكى
 باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة ارباعه بالذهب وثلاثة اسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة ارباع القيمة
 ذهباً وثلاثة اسباعها فضة وانما وجب ذلك لان احداً الجنس لا يجوز ان يكون ملكاً بهما وجهل قدر كل
 منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان
 قوم جميع العرض ماعدا ما يساوى أقل متمول بكل منهما فليراجع سم عبارة ع ش قال سم على البهجة
 فلو جهلت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائهما او علم احدهما اكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين في برامة
 ذمته أن يفرض الاكثر من كل منهما وهل التأخير الى التذكر ان رضى اه أقول لا يبعد أن له ذلك
 بل قياس ما تقدم عن الدميرى انه يكفي غلبة الظن انتهت (قوله جهل ونسى) كذا في شرحي الروض
 والعباب (قوله او نكح نكاح الخ) عطف على بعرض (قوله او خلع) أى او صلح عن دم مغنى ونهاية
 قول المتن (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كما قال الماوردى وهو الاصح نهاية قال ع ش والعبارة
 بالبلد الذى فيه المال وقت حولان الحول الذى فيه المالك ذلك الوقت وعبارة سم على البهجة أى بلد
 الاخراج كما قال الماوردى وجزم به في العباب أى وبلد الاخراج هى بلد المال الماهو معلوم من عدم جواز نقل
 الزكاة اه (قوله اقرب البلاد اليها) أى بلد الاخراج لإيعاب (قوله وبه الخ) أى بالتعليل و (قوله فارق
 مامر الخ) أى من عدم وجوب الزكاة و (قوله باحد ميزانين) أى دون الآخر (قوله فيها) عبارة المختار
 الميزان معروف اه ومقتضاه أنه مذكور ع ش وقديم ع ش بأن تذكير المختار وخبر الميزان لسكونه مما يذكر
 ويؤث قول المتن (بالانفع للفقراء) ضعيف ع ش وكردى على بافضل (قوله نظير مامر) أى في شرح
 المضروب في مامر اه (قوله او ملكه بنقد وجهل ونسى الخ) لو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر
 منهما كان علم انه ملك بعشرين مثقالاً من احدهما وثلاثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو
 الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بأن يقوم احدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب في

أبطاله السلطان وحيتنذ فان
 بلغ به نصاباً زكاه وإلا فلا
 وإن بلغه بنقد آخر لأن
 الحول مبنى على حوله فهو
 أقرب اليه من نقد البلد
 (وكذا) إذا ملكه بنقد (دونه)
 أى النصاب (فى الاصح) لانه
 أصله ولو ملك من جنسه
 ما يملكه قوم بذلك الجنس
 ولا يجزى فيه هذا الخلاف
 لانه اشترى ببعض ما انعقد
 عليه الحول اذا ابتدأه من
 حين ملك النقد (او) ملكه
 بنقد وجهل أو نسى أو
 (بعرض) لقنية او بنحو
 نكاح أو خلع (ف) يقوم
 (بغالب نقد البلد) إذ هو
 الاصل فى التقويم فان بلغ
 به نصاباً زكاه وإلا فلا وان
 بلغه بغيره فان لم يكن بها
 نقد لتعالمهم بالفلس مثلاً
 اعتبر نقد اقرب البلاد اليها
 (فان غلب) فى البلد (نقدان)
 على التساوى أو كان الاقرب
 فى صورته المذكورة بلدين
 اختلفت نقدهما فيما يظهر
 وبلغ مال التجارة (باحدهما)
 فقط (نصاباً قوم) مال
 التجارة كله اذا ملك بغير
 نقد وما قابل غير النقد اذا
 ملك بنقد وعرض كما يأتى
 (به) لبلوغه نصاباً بنقد غالب
 يقيناً وبه فارق مامر فيما لو
 تم النصاب بأحد ميزانين
 أو بنقد لا يقوم به على أن
 الميزان أضبط من التقويم
 فائق التفاوت فيها لافيه
 (فان بلغه) (بهما) أى بكل

منهما (قوم) بالانفع للفقراء) يعنى المستحقين نظير مامر مع ذكر حكمه لإيثار الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات اللبون

(وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كعطي الجبران وصححه في أصل الروضة واقتضاه كلام المجموع وغيره واعتمده الاسنوي وغيره ويؤيده ما يأتي في الفطرة في أقوات لا غالب فيها أنه يتخير ولا يتعين الأنفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكر بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فسوخ هنا أكثر (وان ملك بنقد و عرض) كاتفي درهم و عرض قنية (قوم ما قابل النقد به و) قوم (الباقي بالغالب) من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين إذا بلغه به فقط كما مر لأن كلا منهما لو انفرد كان حكمه ذلك ويجرى ذلك في اختلاف الصفة أيضا كان اشى بنصاب دنائير بعضها صحيح وبعضها مكسر وتفاوتا فيقوم ما يخص كلا به لكن ان بلغ بمجموعهما نصابا زكى لاتحاد جنسهما ويفرق بين التقويم بالمكسر هنا دون غير المضروب فيما مر بأن كسره لا ينافي التقويم به بخلاف غيره (وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها) لاختلاف السبب وهو المال والبدن فلم يتداخل كالقيمة والجزاء في الصيد (ولو كان العرض شائعة)

وقيل يجب الا غبط للفقراء كردى قول المتن (وقيل يتخير) هو المعتمد ع ش وكردى على بافضل (قوله كعطي الجبران) أى كتخير بين شاق الجبران ودرأه مناهية ومعنى (قوله واعتمده الاسنوي الخ) وكذا اعتمده المنهج والنهاية والمعنى (قوله وعليه) أى على تخير المالك هنا (قوله اجتماع ما ذكر) أى الحقائق وبنات اللبون قول المتن (قوله وان ملك بنقد و عرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد سم وقضية ما مر في شرح فان ملك بنقد قوم به أنه ليس من ذلك وينبغى حمل ما مر على ما إذا لم يقابل الغش بشئ من المبيع لقلته وجريان العادة بالتطوع به وما قاله سم على خلافه (قوله كاتفي درهم) الى قوله فيقوم في النهاية والمعنى الا قوله او من احد الى لان الخ قول المتن (قوم ما قابل النقد به والباقي الخ) أى ما قابل العرض ويعرف مقابله بثقويته ووقت الشراء وجمع قيمته مع النقد ونسبته من الجملة فلو كان اشترا ببعشرة درهم وثوب قيمته خمسة فقابله ثلث مال التجارة فيقوم بغالب نقد البلد ولو اختلف جنس النقدين المقوم بهما لم يكمل نصاب احدهما بالآخر ولا تجب زكاة فيما لم يبلغ نصابا منهما او من احدهما قليلى ومر عن الاسنى مثله (قوله وان كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول المصنف الباقي (قوله أو من أحد الغالبين) عطف على من نقد البلد (قوله كما مر) أى في شرح فان غلب نقدان وبلغ باحدهما الخ (قوله ويجرى ذلك) أى التقسيط وروض (قوله فيقوم ما يخص كلا به) أى فيقوم ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر وروض (قوله فيما مر) أى في شرح فان ملك العرض بنقد قوم به (قوله لاختلاف السبب) الى قوله او اشترى في المعنى الا قوله وهو المال والبدن وقوله الى المتن وقوله وانفق الى المتن وقوله اذلا تظم الى المتن الى قوله ولا يتصور في النهاية الا ما ذكر (قوله وهو المال والبدن) فيه نظر تأمل شوبرى ووجه النظر أن البدن ليس سببا لزكاة الفطر وانما سببها إدراك جزء من رمضان وجزء من شوال شيخنا اه بغير موى وقديجاب بان البدن سبب أيضا ولو بعيد الما يأتى أنها طهرة للصائم (قوله في الصيد) أى المملوك اذا قتله المحرم نهاية (قوله أو ثمر أو حبا) ولو قال المصنف ولو كان العرض مما يجب الزكاة في عينه

إحدى المراتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويذكرى الا أكثر من كل منهما بقى المثال وقومنا الفضة والذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب فساوت العشرون مثقالا من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشرون مثقالا من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة يركى باعتبار الاكثر فهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويذكرى عن ثلاثة أرباع القيمة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لأن أحد الجنسين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك بهما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع العرض ما عدا ما يساوى منه اقل متمول بكل منهما فليراجع (قوله فيقوم بأيهما شاء) في الباب وشرحه للشارح ولو اشتراه أى عرض التجارة بنصابين أو قل من النقد قوم بهما جميعا بنسبة التقسيط يوم الملك بان يقوم أحد النقدين بالآخر فان اشترى عرضا بمائتي درهم وعشرين دينار افساوت المائتان عشرين مثقالا او عشرة فنصف العرض في الاولى وثلاثة في الثانية مشترى بدرأهم ونصفه في الاولى وثلاثة في الثانية مشترى بالدنانير وكذا يقوم آخر الحول وبهذا مع ما قبله علم انه لا بد من تقويمين فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التقسيط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة فيزكيان ان بلغا في الاحوال كلها نصابين في آخر كل حول وان لم يبلغا نصابين فما بلغ منهما نصابا زكاة وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصابا وان بلغه لوقوم الكل بأحد النقدين إذ لا يضم أحدهما الى الآخر اه وعبرة الروض وشرحه وان ملكه بنصابين من النقدين قوم أحدهما بالآخر لمعرفة التقسيط يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الحول بهما نصفين الخ اه (قوله في المتن وان ملك بنقد و عرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد (قوله فيقوم ما يخص كلا به) عبارة شرح الروض فيقوم

لكان أعم واستغنى عن تقدير هذا معنى (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلا مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها يبذر التجارة سم وعباب (أو اشترى دنانير) ليتأمل بصرى عبارة الايعاب ويأتى ما تقرر فى الثمر والحب كما بحثه بعض المحققين فيما لو كان المملوك للتجارة نقدا كان اشترى لها دنانير مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أولغيرها نقدا بنقد كما يفعله الصيارفة فان الحول ينقطع بذلك ومن ثم لازكاة على الصيارفة اه (قوله مثلا) لعل راجع للشراء والدنانير ايضا أى قتل الشراء سائر المعاوضات ومثل الدنانير الدراهم ومثل الحنطة بقية العروض (قوله كتسع وثلاثين الخ) أى وكتسعة عشر من الدنانير قيمتها مائتان وعشرين منها قيمتها دون المائتين فى مسألة ابن النقيب أى وغالب نقد البلد الدراهم (قوله أو كل نصابهما) أى كاربعين شاة قيمتها مائتا درهم معنى (قوله واتفق الخ) الأولى حذف الواو قول المان (فزكاة العين) قال فى شرح المنهج أى والمغنى والنهاية فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما فى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اه وخرج بقوله كغيره فبدا قبل حوله الخ مالو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر فليتامل سم قال ع ش وعليه فقد يقال وجوب الزكاة فى الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين فى مال واحد لانه زكى الثمر عند تمام الحول لدخولها فى التقويم وزكى عنها بعد بدو الصلاح فتكرر فيه زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين اه (وإذا اخرج زكاة العين فى الثمر والحب الخ) أى فيما إذا بدا صلاح الثمر واشتداد الحب قبل حول التجارة وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والارض فهل يسقط زكاتها لعدم تمام نصابهما أو يضم الشجر إلى الثمر والارض إلى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاته وتسقط زكاة العين فيه نظرا لأقرب اخذا من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام النصاب ع ش اقول ويصرح بالاول قول الشارح إن بلغت نصابا الخ وما نذكر فى حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط الخ) قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجداد لا من وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدأ أى فى الاحوال الآتية هو الظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهما سم (فى قيمة عروضها) أى التجارة (قوله إذ لا تضم الخ) تعليل لمفهوم قوله ان بلغت الخ وهو ما لو لم تبلغه بصرى عبارة العباب وشرحه ولا يسقط باخراج العشر زكاة التجارة لجذوع والتبن والارض لكن إذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة والحب لانه ادى زكاتها ما ولا خلاف حكمها كما علم مما تقرر اه (إذ لا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اه (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلات مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها يبذر التجارة (قوله فى المان زكاة العين) قال فى شرح المنهج فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما فى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اه قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجداد لا من وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدأ أى فى الاحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهما وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ مالو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر (قوله إذ لا تضم القيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو حبا قال ابن النقيب أو اشترى دنانير للتجارة بخنطة مثلا (فان كل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الزكاتين فقط) كتسع وثلاثين من الغنم قيمتها مائتان وكاربعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كمل (نصابهما) واتفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هى الواجبة (فى الجديد) لقوتها للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة وإذا أخرج زكاة العين فى الثمر والحب لم تسقط زكاة التجارة فى قيمة عروضها من نحو الجذع والارض وتبى الحب إن بلغت نصابا إذ لا يضم لقيمة الثمر والحب (فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لوسبق حول التجارة بان) أى كان اشترى بما لها بعد ستة اشهر من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم اسامها بعد ستة اشهر ولا يتصور سبق حول العين فى السائمة

الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيا بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حو لها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه زكى في الصورة المذكورة للجميع لحول التجارة الثاني لاذ لم تبلغ قيمة الثمر والحب نصابا ايضا ولا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله لانه الخ) اى السوم (قوله ماهر) اى آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اى في قيمة العروض لا العين كما مر كدى عبارة ع ش وليس فيه وجوب زكاتين لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيمته خاليا عن الثمر اه (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحول لان واشترى ماهر ضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص في نصاب السائمة اى حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل اى إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة انتهى اه سم (قوله بل بالقسمة) إلى الباب في النهاية والمغنى (قوله فواضح) اى ولا رجوع له على العامل ع ش (قوله وعليه الخ) اى على ذلك الضعيف (خاتمة) يصح بيع عرض التجارة قبل إخراج زكاته وإن كان بعد وجوبها او باعه بعرض قنية لان متعلق زكاته القيمة وهى لا نفوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانهما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق زكاة العين وكذا لو جعله صداقا او صلحا عن دم او نحوهما لان مقابله ليس بمال فان باعه محاباة فقد ر المحاباة كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة مغنى ونهاية وشرح الروض وشرح العباب قال ع ش قوله ورجع في الباقي اى ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه ولا فلا مام التعلق بما بقى لانه حق الفقراء اه

(باب زكاة الفطر)

(قوله سميت) إلى قوله كافي المجموع في المغنى لا قوله كذا إلى ويقال (قوله سميت به الخ) كذا في المغنى وقول الشارح وإنما يتأتى الخ بمنوع اما الاول فلجواز أن يكون مراد قائل ذلك أن جوبها يتحقق به لاذ هو الجزء الاخير من الملة وايضا فباء السببية لا يتعين ان يكون مدخولها هو السبب التام واما الثاني فواضح جدا وما ادرى ما منشأ الحل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال ان منشأ قوله به اى بالفطر لانا نقول المرجع زكاة الفطر والتذكير على تاويل اللفظ) او الاسم سائغ شائع ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وإنما يتأتى الخ فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره

الثمر والحب الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيا بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حو لها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه زكى في الصورة المذكورة للجميع لحول التجارة الثاني لاذ لم تبلغ قيمة الثمر والحب نصابا ايضا ولا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم (قوله ماهر) اى آتفا بقوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) اى في قيمة العروض لا العين كما مر كدى عبارة ع ش وليس فيه وجوب زكاتين لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيمته خاليا عن الثمر اه (قوله وما مضى من السوم) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا فاذا اتفق الحول لان واشترى ماهر ضاى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه اما اذا كان لا يبلغ نصابا إلا باحدهما فالحكم لما بلغه به فلو حدث نقص في نصاب السائمة اى غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة اه والله تعالى اعلم

(باب زكاة الفطر)

(قوله وإنما يتأتى على ضعيف) فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره ايضا مع فمولا ينافى كون الوجوب بالجزاين ر قوله وان الاضافة بيانية هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز اداء مرجع الضمير المذكور للفظ زكاة الفطر

الثمر والحب بان يبدو الصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كما علم مما مر انه يخرج زكاة العين ثم زكاة التجارة آخر حو لها (فلا يصح وجوب زكاة التجارة لتام حو لها) لئلا يحبط بعض حو لها ولان الموجب قد وجد ولا معارض له (ثم) من انقضاء حو لها (يفتتح حولا لزكاة العين ابدأ) أى فى سائر الاحوال وما مضى من السوم فى بقية الحول الاول وغير معتبر (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور) بل بالقسمة وهو الاصح (فعلى المالك زكاة

الجميع) ربها ورأس مال لانه ملكه (فان اخرجها) من عنده فواضح او (من مال القراض حسبت من الربح فى الاصح) كمون المال من نحو أجرة دلال وفطرة عبد تجارة وفداء جنابة (وإن قلنا) بالضعيف انه (يملك) الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لها (والمذهب) على هذا الضعيف (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لتمكنه من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فهو كدين حال على ملىء وعليه فابتداء

وان الاضافة بيانية وهو خلاف الظاهر انها بمعنى اللام وهو اب العبارة اضيفت اليه (٣٠٥)

لانه جزء من موجبها المركب

الآتي ويقال زكاة الفطرة بكسر الفاء وقول ابن الرفعة بضمها غريب لانها تخرج عن الفطرة اى الخلقة اذ هى طهرة للبدن كما يأتى وتطابق على المخرج ايضا وهى مولدة لاعربية ولا معربة بل هى اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كما فى المجموع عن الحاوى واما ما وقع فى القاموس من انها عربية فغير صحيح لان ذلك المخرج يوم العيد لم يعلم إلا من الشارع فاهل اللغة يجملونه فكيف ينسب اليهم ونظير هذا اعنى خلطة الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية ما وقع له فى تفسيره التعزير بانه ضرب دون الحدويأتى فى باب التنبيه عليه مع بيان انه وقع له من هذا الخلط شئ كثير وكله غلط يجب التنبيه له وفرضت كرمضان ثانى سنى الهجرة ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوبها ومخالفة ابن اللبان فيه غلط صريح كفى الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقص الصوم كما تجبر السجود نقص الصلاة ويؤيده الخبر الصحيح انها طهرة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب شهر رمضان معلى بين السماء والارض لا يرفع إلا بزكاة الفطر (تجب باول ليلة العيد) اى بادراك هذا

ايضا معه فهو لا ينافى كون الوجود بالجزأين و (قوله وان الاضافة بيانية) هو مسلم إن كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز ان مرجع الضمير المذكور لفظ زكاة الفطر كما ان مرجع الضمير فى بدخوله الفطر انتهى اه بصرى ولك ان تسلم رجوع الضمير الى الفطر وتمنع الثانى بان المراد جعل الفطر جزءا من الاسم وله نظائر (قوله وان الاضافة الخ) عطف على قوله ضعيف (قوله ويقال) الى قوله ويؤيده فى النهاية إلا قوله كما فى المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة) وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطابق) اى الفطرة بالكسر و (قوله ايضا) اى كما اطلقت على الخلقة سم (قوله وهى) اى للفطرة بمعنى المخرج سم وعش وقوله مولدة أى نطق بها المولدون و (قوله لاعربية) وهى التى تكلمت بها العرب بما وضعها واضع لغتهم و (قوله ولا معربة) والمعرب هو لفظ غير عربى واستعملته العرب فى معناه الاصلى بتغيير ما اى فى الغالب ع ش عبارة الرشيدى قوله مولد لاعربى الخ بمعنى ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع بدليل قوله فتكون حقيقة شرعية وإلا فالمولد هو اللفظ الذى ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) اى فى القدر المخرج والانساب ان يقول حقيقة عرفية او اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية ما اخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رايت سم على البهجة قال ما نصه فان قلت كار الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهى صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لاشبهة فى صحتها وإن كان المتبادر من النسبة فى شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولى هى ما كان بوضع الشارع فليتامل انتهى ع ش (قوله فغير صحيح) قد يقال يجوز ان يكون مراد صاحب القاموس بالعربية غير المعربة فيشمل الحقيقة الشرعية وتسلم ان مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت مقدم على النافى ولا مانع من كون اهل الجاهلية يعتادون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمر الى زمنه ^{عليه السلام} او انقطع بعد بعثته وبالجملة فتاويل كلام الاجلاء وحمله على تحمل حسن اولى بحسب الامكان وهذا على تقدير تصريحه بانها عربية فان كان كما نقله الفاضل المحشى من ان عبارة الفطرة صدقة الفطر فليس تصريحها فى كونها عربية وعدم التنبيه على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه بشهرته اه بصرى بخذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده فى المغنى إلا قوله ونقل الى قال (قوله ثانى سنى الهجرة) كان الظاهر الثانى قال ع ش لم يبين فى اى يوم من اى شهر وعبارة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن اللبان ويحاج عنه بانه شاذ منكر فلا يخرق به الاجماع او يراد بالاجماع فى عبارة غير واحد ما عليه الا كثرون ويؤيده قول ابن كج لا يكفر جاحدا نهاية (قوله تجبر نقص الصوم الخ) وجه الشبهة وإن كانت هذه واجبة وذاك مندوبا ع ش (قوله ويؤيده) اى قول وكيع (قوله والخبر الحسن الغريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كناية عن توقف ترتب ثوابه العظيم على اخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافى حصول اصل الثواب ويتردد النظر فى توقف الثواب على اخراج زكاة صومونه وظاهر الحديث التوقف على اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه وإنما هو بطريق التبع على انه لا يبعد ان فيه تطهير اله ايضا اتحاف لان حج اه ع ش زاد البجيرمى عن الشوبرى والبرماوى ما نصه ولا يعلى صوم المومن بالمعنى المذكور إذا لم تؤد عنه الفطرة إلا بتقصير منه اه (قوله اى بادراك هذا) الى قول المتن ويسن فى النهاية إلا قوله وباول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط الغنى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولو شك الى المتن (قوله مع إدراك آخر جزء الخ) قال الاسنوى ويظهر

كما ان مرجع الضمير فى بدخوله للفطر (قوله وتطابق) اى الفطرة وقوله ايضا اى كما اطلقت على الخلقة (قوله وهى) اى بهذا المعنى اه (قوله واما ما وقع فى القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

أثر ذلك فيما إذا قال لعبدته أنت حر أول جزء من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه اه
 اى قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهاياة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم او نفقة قريب بين اثنين كذلك وما
 اشبه ذلك فهي عليهم ما لان وقت الوجوب حصل في نوبتها معنى عبارة شيخنا ولو قال لعبدته انت حر مع آخر
 جزء من رمضان وجبت على العبد لا درا كذا الجزاين بخلاف ما لو قال انت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا
 تجب على احد ولو كان هناك مهاياة بين اثنين في رقيق الخ (قوله) كما يفيد قوله فتخرج الخ في افادته ما ذكر
 نظر لجواز أن الاخراج عن مات مجرد أنه أدرك أول ليلة العيد وان عدم الاخراج عن ولد لمجرد أنه لم
 يدرك أول ليلة العيد سم (قوله) وقوله فيما بعده لتعجيل (وجه الدلالة منه ان في التعبير به اشعار بان لرمضان
 في وجوبها دخلا فهو سبب اول والا لما جاز اخر اجها فيه لانحصار سبب وجوبها حينئذ في اول شوال وكتب
 عليه سم على حج مانضه قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من
 رمضان بل يقتضى انه رمضان إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو
 ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله
 وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع إدراك جزء من رمضان وهذا في غاية
 الظهور لسكونه قد يشبهه مع عدم التأمل اه ع ش (قوله لا ضافتها) اى زكاة الفطر (قوله فرض رسول الله)
 اى اظهر فرضيتها او قدرها او اوجها بان فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه (قوله على الناس)
 اى ولو كفارا إذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر (قوله صاعا الخ) يجوز ان
 يكون بدلا وحالا وإنما اقتصر على التمر والشعير لكونها الذن كانا موجودين في زمنه إذ ذاك بجبري
 (قوله وبأول الليل الخ) اى لا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بادراك الجزء الاول فلا يقال ليس في
 الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان قاله البجيرى وقال السكردي هذا
 جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول كلام المصنف لا يدل على ان الموجب مركب فالجواب بان قوله اول
 الليل يدل على التركب اه واقول الظاهر المتعين انه تنمة لدليل المتن وهو قول الشارح لا ضافتها الخ فكانه
 قال والفطر المذكور إنما يتحقق بأول ليلة العيد (قوله وعلى فيه) اى في الخبر (قوله حتى القن الخ) قد
 يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف المتنقل
 للغير وفيه نظر ظاهر لان المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا سم (قوله ولما تقرر) عطف
 على قوله لا ضافتها الخ (قوله طهرة للصائم) اى من اللغو والرفث نهاية (قوله عند تمام صومه) اى وإنما يتم
 بأول ليلة العيد (قوله وافهم المتن انه) قال الأذرى وهو المذهب نهاية ومعنى (قوله ثم مات المخرج) بكسر
 الراء (قوله وجب الاخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم القابض انها زكاة معجلة

فيخرج (في افادته ما ذكر نظر لجواز أن الاخراج عن مات مجرد أنه أدرك أول ليلة العيد فليتأمل (قوله
 وقوله فيما بعده الخ) قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضى انه رمضان
 إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو
 واضح ان السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل
 الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع إدراك اخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لسكونه قد يشبهه
 مع عدم التأمل (قوله حتى القن) قد يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو
 الوجوب المستقر بخلاف المتنقل للغير وفيه نظر (قوله ثم مات المخرج الخ) ومن مات قبل الغروب عن رقيق
 ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعد فطرة عنه وعنهم اى الارقا في التركة
 مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبدا وصى به غيره قبل وجوبها وجبت في
 تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردّها فعلى الوارث فلو مات
 الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك الميت وفطرته في التركة أو يباع جزء

كما يفيد قوله فتخرج الى
 آخره وقوله فيما بعده له
 تعجيل الفطرة من أول
 رمضان (في الاظهر)
 لا ضافتها في خبر الشيخين
 الى الفطر من رمضان وهو
 فرض رسول الله ﷺ
 زكاة انظر من رمضان على
 الناس صاعا من تمر أو صاعا
 من شعير على كل حر أو عبد
 ذكر أو أنثى من المسلمين
 وبأول الليل خرج وقت
 الصوم ودخل وقت الفطر
 وعلى فيه على بابها خلا فامن
 أو لها بعن لان الاصح أن
 الوجوب يلاق المؤدى عنه
 أو لاحق القن كما يأتي ولما
 تقرر انها طهرة للصائم
 فكانت عند تمام صومه وافهم
 المتن أنه لو أدى فطرة عبده
 قبل الغروب ثم مات
 المخرج

وكرت السيد موت العبد فيسند هاسيده ع ش أى بشرطه (أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك اول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزءان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الميراث أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزءان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزءان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى في عيده مشترك مثلاً فوقع احدى الجزين آخر نوبة احدىهما والاخر اول نوبة الاخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدىهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مراه سم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله أو اطلاق) قال سم على الهبة لو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انه تسقط فطرتها عنه لانها لم تدر كجزءين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنهما ولو علق طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الحليم كذلك لان الطلاق يقع مقارنا للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو اول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة ع ش وتقدم عن الاستوى وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر لانها لم تدر كجزء الاول (قوله أو اعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه اعتق القن قبله عتق ولزمه فطرتة وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف الاولى فانه يريد نقلها إلى غيره شرح مراه سم قال ع ش قوله مراه سم ولزمه الخ أى لزم السيد وقياس ذلك انه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرتها عنه وقوله مراه سم فانه يريد نقلها إلى غيره أى وهو العبد بتقدير يساره بطروا مال له قبل الغروب أو بنما ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده مراه سم قول الماتن (بعد الغروب) أى أومعه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله ممن يؤدى عنه) بيان لمن في عن من مات كردى أى فيؤدى ببناء المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة الخ) مفهومه انه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجناية ولا فقيه نظراً لانه مادام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله ع ش (قوله عنده) أى وقت الغروب (قوله واستغناء القريب) أى الذى يؤدى عنه كردى (قوله وإنما سقطت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولو قبل التمكن عبارة النهاية والمغنى ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرتة على الاصح في

منه إن لم يكن له تركه سواه وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان فى ملكهم شرح مراه سم وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبداً فغربت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرتة على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا بالوقف لذلك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه الملك فطرتة مراه سم وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد إذا استغفره خيارهما إلى أن يتبين من آل إليه الملك فليراجع (قوله أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك اول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزءان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الميراث أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزءان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزءان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على احدى وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى في عيده مشترك مثلاً فوقع احدى الجزين آخر نوبة احدىهما والاخر اول نوبة الاخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة احدىهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مراه سم (قوله أو اعتق الخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه اعتق القن قبله عتق ولزمه فطرتة وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف

أو باعه قبله وجب الاخراج على الوارث أو المشتري وإذا قلنا بالاطهر (فتخرج عن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكن ممن يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كموته وإنما سقطت زكاة المال بتلفه قبل التمكن للتعليق بعينه وهنا الزكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ومن ثم لو تلف ماله هنا قبل التمكن سقطت كإفى تلك (دون من ولد)

زوجة وقن وإسلام وغنى
بعد الغروب لعدم إدراكه
المسوجب ولو شك في
الحدوث قبل الغروب
أو بعده فلا وجوب كما
هو ظاهر للشك (ويسن
أن) تخرج يوم العيد لا
قبله وأن يكون آخر اجها
قبل صلاته وهو قبل
الخروج اليها من بيته
أفضل للامر الصحيح به
وأن (لا تؤخر عن
صلاته) بل يكره ذلك
للخلاف القوي في الحرمة
حينئذ وقد صرحوا بأن
الخلاف في الوجوب
يقضى كراهة الترك فهو في
الحرمة يقتضى كراهة
الفعل وبما قرره أن
الكلام في مقامين ندب
الاخراج قبل الصلاة وإلا
مخلاف الأفضل وندب
عدم التأخير عنها وإلا
فسكروه وأن كلام المتن
إنما هو في الثاني يندفع
الاعتراض عليه بأنه يوم
ندب إخراجها مع الصلاة
ووجه اندفاعه ما تقرر أن
إخراجها معها من جملة
المندوب وإن كان الأفضل
إخراجها قبلها فما أوجه
صحيح من حيث إطلاق
النديية من غير نظر إلى
خصوص الافضلية التي
توهمها المعترض وأن تبعه
شيخنا جري على أن إخراجها
معها غير مندوب والحق

المجموع بخلاف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفقرة بالذمة اهـ (قوله أي تم انفصاله) أي ولو
خرج بعضه قبل الغروب اهـ سم عبارته النهاية وبوخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب
وباقية بعده لم يجب لأنه جنين ما لم يتم انفصاله اهـ قال ع ش قوله مر وباقية بعده قال سم علي المنهج وينبغي
أو معه لأنه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شيء من رمضان بل اول شوال اهـ (قوله وتجدد)
أي حدث نهاية (قوله وإسلام وغنى) فيه حرازة إذ التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى سم (قوله بعد
الغروب) أي أو معه شيخنا (قوله بعد الغروب) أي في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام سم
(قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده
فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أو لا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت
الوجوب سم قال ع ش بعد نحو ما ذكره والأقرب الاول للعللة المذكورة ورجح هذا الأصل على كون
الأصل عدم الوجوب لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجية الذين هما سبب الوجوب اهـ (قوله أن
تخرج) إلى قوله للخلاف في المغنى وكذا في النهاية لإقوله لا قبله (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم لو
شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالأمر مس فأخرجها ليلاً أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قيل بوجوب
إخراجها فيه حينئذ لم يعد فراجع اهـ كردى على بأفضل (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه سم (قوله
وأن يكون إخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو الثاني
فيه نظروا لا يبعد الثاني ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع ع ش وجزم بذلك باعشن (قوله
للامر الصحيح به) أي بالاخراج قبل الخروج إلى صلاة العيد نهاية ومغنى (قوله بل يكره ذلك) أي تأخيرها
عن الصلاة إلى آخر يوم العيد مغنى ونهاية وشيخنا (قوله فهو) أي الخلاف (قوله وبما قرره الخ) متعلق
بقوله يندفع الخ كردى (قوله ندب الاخراج الخ) أي الاول ندب الخ (قوله وإلا) أي بأن إخراجها مع
الصلاة (قوله وندب عدم التأخير الخ) أي والثاني ندب عدم التأخير الخ الشامل للمعية (قوله وأن كلام المتن
الخ) عطف على قوله أن الكلام الخ (قوله عليه) أي على المتن كردى (قوله بأنه يومهم ندب إخراجها مع
الصلاة) أي وظاهر الحديث رده مغنى (قوله ما تقرر) أي ما يفهم مما تقرر كردى (قوله فما أوجه) أي المتن
من أن إخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التي توهمها) صفة لافضلية (قوله وإن تبعه شيخنا الخ) أي والمغنى
(قوله لجري على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال أن تعبير المنهاج
صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج على المقام
الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لأنه غير مندوب بل لأنه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية
إخراجها قبل الصلاة سم (قوله والحق الخوارزمي الخ) وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما يخرجهما قبل
العيد يوم أو يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الاخراج ليلاً سم أي

الاولى فانه يريد نقلها إلى غيره شرح مر (قوله أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله
وإسلام وغنى) فيه حرازة إذ التقدير دون من تجدد من إسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أي في المخرج عنه في
الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت أو الطلاق
أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أو لا لأن الأصل
عدم الوجوب وعدم إدراك الوقت الوجوب فيه نظر (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه (قوله وإن
تبعه شيخنا جري على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال أن تعبير
المنهاج صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج
على المقام الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لأنه غير مندوب بل لأنه خلاف غرضه من
إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة فليتأمل وفي الناشئ تنبيه اعلم أن من العبادات ما يستحب تأخير
فعله عن اول وقت وجوبه وزكاة الفطر دون ذلك اهـ (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الاخراج ليلاً

قال الأسنوي وإناطة ذلك بالصلاة للغالب من فعلها أول النهار فلو أخرت عنه سن إخراجهم أو له ليتسع الوقت للفقراء نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جار مالم يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبه مال (٣٠٩) أو مستحق لفوات المعنى المقصود

وهو اغناؤهم عن الطلب في يوم السرور ويجب القضاء فورا لعصيانه بالتأخير ومنه يؤخذ أنه لو لم يعص به لنحو نسيان لا يلزمه الفور وهو ظاهر كنظاره (تنبيه) ظاهر قولهم هنا كغيبه مال أن غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافته بعضهم أنها تمنع مطلقا أخذنا بما في المجموع أن زكاة الفطر إذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذا دعاها أن الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل يجتمع به أطراف كلامهم وهو أن الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لم تملكه لا نه حينئذ كالحاضر لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبه مال أو لمرحلتين فإن قلنا بمارجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لأنه غني كان كالقسم الأول أو بما عليه الشيخان أنه كالمعذور في أخذها لم تلزمه الفطرة لأنه وقت وجوبها فقير معدوم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشقة كما صرحوا به (ولا فطرة) ابتداء ولا تحملا (على

من الإخراج نهارا) (قوله قال الأسنوي) إلى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى (قوله وإناطة ذلك) إلى قوله نعم جزم بذلك النهاية والمعنى بلا عزو (قوله وإناطة ذلك الخ) أي إخراج الفطرة كردى أي قولهم يسن الإخراج قبل الصلاة (قوله نعم يسن الخ) عبارة النهاية وسياق في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتي مثله هنا مالم يؤخرها عن يوم الفطر اه عش وقياس ما يأتي أنه لو أخرها لغرض من هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته لما يأتي ثم إن التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس من العذر انتظار الإحوج عش قال سم هل من العذر عدم تبين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخر قبول الموصى له به اه (قوله كغيبه مال الخ) أي لا كانتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فإنه يجوز تأخيرها له أن لم يشتد ضرر الحاضرين شيخنا (قوله أو مستحق) ينبغي أن يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة إليه حلي اه بجري (قوله تأخيرها عنها) أي تأخير الفطرة عن الصلاة كردى (قوله ويجب القضاء الخ) قال في المجموع وظاهر كلامهم أن زكاة المال المؤخرة عن التمكن تكون أداء والفرق أن الفطرة مؤقتة بزمن محدود كالصلاة ومعنى ونهاية (قوله فورا) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالوطولب الموسر بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي عش عقب حكاية هذا التنبيه بتمامه ما نصه وقضية اقتصار الشارع مر على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير أن المعتمد عنده مر الوجوب مطلقا وإنما اغتفر له جواز التأخير لعذره بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار الشارع الخ أي والمنهج والمعنى (قوله مطلقا) أي سواء كان لمرحلتين أو دونها عش (قوله إذا دعا الخ) علة لقوله كافته بعضهم الخ وتوجيه للنظر في ذلك الافتاء (قوله أو لمرحلتين الخ) عطف على قوله لدون مرحلتين (قوله كان كالقسم الأول) أي تلزمه الفطرة مع جواز التأخير إلى حضور المال (قوله ابتداء) إلى قوله وولدان في أب في النهاية لا لقوله وإنما اجز إلى وجزم وقوله ويعمل إلى اما المرتد وقوله ووجهه إلى اما المكاتب وكذا في المعنى لا لقوله ومن ثم إلى وجزم وقوله وظاهره إلى اما المرتد قول المتن (على كافر) فلو خالف وخرجها حينئذ قال أقرب أنه يعاقب عليه في الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة إخراجها بأن يأتي بكلمة الاسلام ونقل بالدرس عن ابن حنبل في شرح الأربعين خلافا وفيه وقفة ولو اسلم ثم أدا إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارع مر من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في الكفر عدم صحة أدائه هنا وقد يقال يصح ويقع تطوعا ويفرق بان الكافر ليس من أهل الصلاة مطلقا بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في الجلة إذ يعتمد بصدقة التطوع منه فإذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا خصوص وقوعها فرضا ووقعت تطوعا عش أي وهو الأقرب (قوله أصلي) سيذكر محترزه (قوله وللخبر) أي السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم يعاقب عليها الخ) أي بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز أنه لا للمسلم هو الذي يمثل سم (قوله مستولدة) الأولى ولو مستولدة (قوله المسئلة) أي إذا

(قوله نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جار مالم يخرج الوقت اه) عبارة الناشئ لو أخر الأداء إلى قريب الغروب بحيث يتضيق الوقت فالقياس أنه يائمه بذلك لأنه لم يحصل الاغناء عن الطلب في ذلك اليوم إلا أن يؤخرها لا انتظار قريب أو جار فقياس الزكاة أنه لا يائمه مالم يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كغيبه مال الخ) هل من العذر عدم تبين المالك إذا بيع بشرط الخيار لها أو تأخر قبول الموصى له به (قوله ويجب القضاء فورا) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذرها (قوله وهو ظاهر) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالوطولب الموسر بالدين الحال مر (قوله نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها) أي بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة وهذا منها وقد يستدل عليه بقوله تعالى ولم نك نطعم المسكين أي نخرج

كافر) أصلي إجماعا وللخبر ولأنها طهارة وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها (إلا في عبده) أي قته ومستولدة (وقريبه) وخادم زوجته (المسلم) كل ممن ذكر وزوجته المسئلة دونه وقت الغروب (في الأصح) فتلزمه كالنفقة

ولان الاصح ان الفطرة
تجب ابتداء على المؤدى عنه
ثم يتحملها المؤدى وعلى
التحمل فهو كالحوالة ومن
ثم لو أعسر زوج الحرة
الموسرة لم يلزمها الاخراج
كما يأتي وإنما جزأ اخراج
المتحمل عنه بغير اذن
المتحمل نظر الكونه طهارة
له فلا تأيد في هذا للضمان
خلافا لمن زعمه وأما الجواب
بكونه نوى ففيه نظر ظاهر
لان أجزاء نيته هو محل
النزاع وجزم في البسيط
بأنها تصح من الكافر بغير
نية ونقله في الروضة واصلها
عن الامام لعدم صحة نيته
وعدم صائر الى أن المتحمل
عنه ينوى لكن في المجموع
عنه يكفي اخراجه ونيته لانه
المكلف بالاخراج اه
وظاهره وجوبها ويعمل بأنه
غلب فيها المالية والمواساة
فكانت كالنكفارة اما المرتد
ومونه فهي موقوفة ان
عاد الى الاسلام وجبت
ولا فلا (ولا) فطرة على
(رقيق) لاعتن نفسه ولا
عن غيره لان غير المكاتب
لا يملك وهو ملكه ضعيف
لا يجتمل المواساة
ولا استقلاله نزل مع
السيد منزلة أجنبي فلم
تلمزه فطرته

أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف في العدة مغنى ونهاية عبارة سم (فرع) أسلمت الزوجة وتخلف
الزوج وجبت الفطرة ان أسلم في العدة مر اه وفي حاشية شيخنا على الغزى مثله بلا عزو زاد الشوبري وإلا
فيتمين فرقتهما من حين أسلمها فلا لزومية ولا وجوب ويظهر ان الفطرة حينئذ عليها اه (قوله لان الاصح)
والثاني انها تجب على المخرج ابتداء نهاية ومغنى (قوله وعلى التحمل فهو كالحوالة) اي فوجوبها على المؤدى
بطريق الحوالة وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى عليه جمع متأخرون محتجين بأنه لو اداها المتحمل
عنه بغير اذن المتحمل اجزأه وسقط عن المتحمل نهاية (ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحوالة لا للضمان
(قوله لم يلزمها) يعني لو كان كالضمان للزمها الاخراج (قوله كما يأتي) يريد به قول المصنف قلت الخ كردى
(قوله وإنما جزأ الخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر الكونه طهارة له الخ) لا يخفى ما في هذا
الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) اي عن استدلال القائلين بكونه بطريق
الضمان بالأجزاء المذكور (قوله بكونه نوى) اي بأنه اغتفر عدم الاذن لكون المتحمل عنه قد نوى نهاية
(قوله لان أجزاء نيته) أي المتحمل عنه (قوله تصح من الكافر) أي عن مسلم بارمه مؤنته (قوله ونقله في
الروضة واصلها عن الامام الخ) عبارة المغنى وعلى الاول اي انه كالحوالة قال الامام لا صائر الى أن المتحمل
عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية اه زاد النهاية ومعلوم ان المغنى عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه
يكفي اخراجه ونيته لانه المكلف بالاخراج انتهى وظاهره وجوبها اه قال ع ش قوله لم يرو ظاهره وجوبها
معتمداى وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا التقرب اه وفي البصرى مثله (قوله عنه) اي الامام (قوله
وظاهره وجوبها) أي وجوب النية للتمييز لا للعبادة كردى وشيخنا عبارة سم والبصرى عبارة العباب
فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله غلب فيها) اي الفطرة (المالية) اي على العبادة
(والمواساة) اي الاغطاء كردى (قوله اما المرتد ومونه الخ) وكذا العبد المرتد نية زاد المغنى ولو غربت
الشمس ومن تلزم الكافر نفقة من تلم تلزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام اه قال ع ش بقى ما لو ارتد الى اصل
او الفرع وينبغي ان يأتى فيه ما قيل في العبد اه (قوله فهي موقوفة الخ) اي فطرة المرتد ومونه ولو أسلم على
عشرة فسوة قبل غروب الشمس ليلة العيد وأسلم من أيضا قبله فالوجه وجوب فطرة أربع منهن نهاية قال
ع ش وينبغي ان توقف فطرته على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعجيل ويحتمل وجوب اخراج
زكاة أربع فور التحقق الزوجية فيهن مبهمه ثم اذا اختار أربعاً تعين لمن اخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني اقرب
اه (ولا فطرة على رقيق) اي استقرارا فلا ينافى قوله السابق وعلى ما بها الخ ولا ما يأتى سم اي في شرح
ولا العبد فطرة زوجته (قوله هو الخ) اي المكاتب (قوله فلم تلمزه) اي السيد (فطرته) اي المكاتب قول

زكاة الفطر ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز انه لان المسلم هو الذى يمتثل ويحتمل عدم
الوجوب على الكافر مطلقا فلا يعاقب عليها في الاخرة (قوله ولان الاصح ان الفطرة الخ) قال في شرح
الروض ويجب القطع بان محله اذا كان المؤدى عنه مكلفا ولا فتجب على المؤدى قطعا اه وقد يمنع بان
خطاب غير المكلف إنما يمتنع اذا كان مستقرا اما اذا كان منتقلا عنه الى غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لان
المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا (قوله ومن ثم لو أعسر زوج الحرة) لا يخفى ان المراد
اعساره وقت الوجوب والمعسر حينئذ لا يخاطب بها فامعنى تعلقها به تعلق حوالة (قوله نظرا لكونها
طهارة) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب الخ) اي كما
في شرح الروض (قوله ظاهره وجوبها الخ) عبارة العباب فيجزى دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه
(قوله فهي موقوفة ان عاد الى الاسلام وجبت وإلا فلا) قال مر وكذا يقال في العبد المرتد كما قال في شرح
الروض ان ذلك هو المرافق لكلام الجمهور وذلك لان الفطرة لا تجب إلا عن مسلم خلافا لما
صححه المارردى من الوجوب وان لم يعد الى الاسلام (قوله في المتن ولا فطرة على رقيق)
اي استقرارا فلا ينافى قوله السابق وعلى ما بها الخ ولا ما يأتى

المتن (وفي المكاتب وجهه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه سم زاد عش وانظر ولد الزنا وولد الملا عنه هل فطرته على أمه أو لافيه نظروا الأقرب الأول فلو استأق النبي لعان الزوج لحزه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته المستحقين غباب وفي بعض الهوامش تقييده بما إذا انفقت بلا إذن من الحاكم ولا ترجع وهو قريب هو قوله وفي بعض الهوامش الخ أقول في شرح العباب ما يؤلفه (قوله عنه) أي عن المبعوض (قوله هذا) أي التقييط (أن لم تكن مهايأة) أي أو كانت ووقع جزء من رمضان في نوبة أحدهما وجزء من شوال في نوبة الآخر باعثن ويأتى عن سم مثله (قوله ولا لزمت الخ) أو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بأن كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغي تقييط الواجب عليهما سم على البهجة عش زاد سم على حج ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه اه (قوله ان المؤن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله ولا فعلى كل قدر حصته) نقل سم على البهجة عن الشارح اعتماده بقي ما لومات المبعوض أو ماتا معا وشككنا في المهايأة وعدمها فهل تجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظروا الأقرب الثاني وهذا كله ان علم قدر الزق والحرية فان جهر ذلك فالأقرب المناصفة عش (قوله كما تقرر) أي بقوله عن نفسه (قوله اما مملوكه) إلى المتن في النهاية (قوله اما مملوكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبد الزوم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت أمة سم وعيارة عش وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقية أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقية كما فتى به شيخنا الشهاب الرملى اه زيادى (قوله فيلزمه كل زكاته) أي يلزم المبعوض كل زكاة كل واحد من المملوك والقريب مطلقا أي سواء كانت مهايأة أو لم تكن كرى (قوله كما هو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط في مومه أيضا باعثن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر له اخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لأنه جيتنذ غير قادر وان كان مال الكالقدر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين اتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاؤه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو شرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر اخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقهما بالعين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجهه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتدين وجوبها على السيد أو لا لان الفسخ إنما يرفع من الان فقد كان مستقلا من الوجوب فيه نظروا الظاهر الثاني فليراجع (قوله سيده جزء ما) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا ان لم يكن مهايأة الخ) وإذا وقع زمن الوجوب في نوبة السيد ولزمته الفطرة لزمت المبعوض فطرة نحو قريبه ولا ينافيه انه في نوبة السيد له حكم الرقيق لانه بالنسبة لغير ذلك كما هو ظاهر ثم رايت الشارح صرح به انفا (قوله ولا لزمت من وقع زمن الوجوب في نوبته) بقى ما لو وقع أحد جزأيه في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر كان تمت نوبة أحدهما بآخر جزء من رمضان وكان أول نوبة الآخر ليلة العيد فهل تجب عليهما أو لا تجب على واحد منهما فيه نظروا الأقرب الأول كما لو لم تكن مهايأة لان عدم اختصاص احدهما بمجموع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه فانه قال مانصه فان غربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر قلنا يجب بالوقت لزمتهما اه ولا يضرب في التأييد والتصريح تفريعه على مرجوح كالا يخفى (قوله ان المؤن النادرة) التي منها الفطرة (قوله اما مملوكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت أمة (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة
صحيحة (وجهه) أنها تلزمه
في كسبه عن نفسه ومومه
وجهه أنها تلزم سيده
لان الكل ملكه أما المكاتب
كتابة فاسدة فتلزم سيده
جزما (ومن بعضه حر
يلزمه) من الفطرة عن
نفسه (قسطه) بقدر
ماله من الحرية وباقيها
عنه على مالك الباقي
كالنفقة هذا ان لم تكن
مهايأة ولا لزمت من
وقع زمن الوجوب في
نوبته بناء على الاصح عند
الشيخين وان اعترض ان
المؤن النادرة تدخل في
المهايأة وكذا شريكان في
قن وولدان في أب تهايا
فيه ولا فعلى كل قدر
حصته والكلام في نفس
المبعوض كما تقرر اما مملوكه
وقريبه فيلزمه كل زكاته
مطلقا كما هو ظاهر (ولا)
فطرة على (معسر)

لا تتعلق إلا بالذمة مرسم على حج وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعاقب الفطرة بالذمة لا يدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فإن العلة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج إليه وهذا واجد بالقوة ويؤيد ما ذكره ابن حج من الوجوب على من له مال غائب عرش أقول وقد يصرح بالوجوب قول الأيعاب والمغني ما نصه تنمة أفتى الفارق بأن المقيمين بالأربطة التي عليها أو قاف عليهم الفطرة وإن كان الوقف على غير معين لأنهم ملكوا الغلة قطعاً لهم اغنياء بخلاف ما لو وقف على الصوفية مطلقاً فإن الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط إلا بالنسبة لمن دخل قبل غروب شمس آخر رمضان علي عزم المقام فيه لتعينه بالحضور نعم لو شرط لكل واحد قوته كل يوم فلا زكاة عليهم وكذا متفقاً المدارس فإن جرائتهم مقدرة بالشهر فإذا اهل شوال والوقف غلة لم تتم الفطرة وإن لم يقبضوها ثبتت ملكهم على قدر المشاهدة من جملة الغلة اهـ (قوله وقت الوجوب) إلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله وقول البغوي إلى وهو هنا وكذا في المغني إلا قوله واستقلالاً (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي أنه لو أيسر مع أول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر السكره موسراً وقت الوجوب وقد يستشكل بأن الجزء الأخير من رمضان صادفه معسر أهل يصلح للعيلة مع ذلك أو لا يصري أقول والذي يفيد كلام عرش والكردي على الأفضل أن العبرة في الاعسار واليسار بالجزء الأخير فقط أي وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) أي والمرافق للصحيح الاستقذار على الابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبه على الابن بطريق الحواله وهو الأصح بل تستمر على الابن لا تقطع التعليل بالحواله اهـ (قوله وهو) أي المعسر مبتدأ خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (فمن لم يفضل) بضم الصاد وفتحها نهاية ومعنى أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ سم قول المتن (عن قوته وقوت من في نفقته الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد من الكعك والنقل ونحوهما لوجود ما زاد منه على يوم العيد وليتم لا يقتضي وجوبها عليه فإنه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجته عرش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما هيأ للعيد من كعك وسمك ونقل كلوز وجوزوز بيب وتمر وغير ذلك اهـ قول المتن (شيء) أي يخرج منه فطرته نهاية ومعنى قول المتن (فمعسر) ولو تكلف المعسر باقتراض أو غيره وأخرجهما هل يصح الإخراج وتقع زكاة كالمالك لو تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فليراجع سم على المنهج وقياس الاعتداد به أو نده حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض أو نحوه وأخرج عرش (قوله لأن القوت الخ) أي وإنما اعتبر الفضل عما ذكر لأن الخ إيعاب (قوله إخراجها) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل عرش عن العباب أنها تقع واجبة لكن عبارة العباب لا تفيد كما يظهر بالمراجعة (قوله أنه لا يجب الكسب) وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المأوى فاضلاً عن راس ماله

وقت الوجوب) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لماطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالاً القدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حتى أتى بما عليه ومن له دين حال على موسر تعدر استيفاءه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث رجيت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الإخراج في الحال بتعلقها بالدين بخلاف الفطرة لأنها تتعلق بالذمة مر (قوله مبنى على ضعيف) أي والمرافق للصحيح الاستقرار على الابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف) وهو أي المعسر مبتدأ خبره بخلافه (في المتن فمن لم يفضل) أي وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ (قوله إخراجها) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب إجماعاً وإن أيسر بعد وقول البغوي لو أعسر الأب وقت الوجوب ثم أيسر قبل إخراج الابن لزمت الأب مبنى على ضعيف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليبا بل واستقلالاً شائع بل حقيقته عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (ليلة العيد ويومه شيء فمعسر) ومن فضل عنه شيء فموسر لأن القوت لا بد منه ويسن لمن طرأ يساره أثناء ليلة العيد بل قبل غروب يومه فيما يظهر إخراجها وأفهم المتن أنه لا يجب الكسب لها أي أن لم تصرف في ذمته لتعديده وإنما أوجبوه لنفقة القريب لأنه كالنفس

وضيعة ولو تسكن بدريهما وبفارق المسكن والخدام بالحاجة الناجزة نهاية ومغنى وعباب قال ع ش قوله
 م ر و ه ر كذلك مثله بالاولى الاولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء او نحوه فانه لا يكلف ذلك لان الامور
 الحارة الامانة لا تبنى عليها الاحكام وقوله م ر و ضيعة كالمضيعة الوظيفية التي يستغلها فيكف النزول عنها
 ان امكن ذلك بعوض على العادة في مثلها ع ش (قوله في الابتداء) سيد ك ر محترزه (قوله عن دين الخ) وفاقا
 لشيخ الاسلام وخلافا للنهابة والمغنى وع ش وشيخنا (قوله ويفارق) اي الدين هنا حيث يمنع الوجوب اذا
 لم يكن المخرج فاضلا عنه (قوله ان الدين) بيان لما ياتي (قوله بتعلقها الخ) متعلق بقوله ويفارق (قوله وعن
 دست ثوب الخ) الى قوله وان الفقه في النهاية والمغنى الا قوله لتعديه الى وخرج (قوله وعن دست ثوب) ومنه
 قيص وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والتجمل بما يترك للنفلس شرح بافضل
 وفي السكردي عليه وزاد في الفلاس في الاعباب ودراعة يلبسها فوق القميص وتسكة ومنديل وقلنسوة تحت
 العمامة وطيلسان وخف وكل ما اعتاده وازرى به فقده يترك له او يشتري له ويترك له ما يحتاج اليه للبرد وان
 كان من صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يصدد الاحتياج اليه شتاء انتهى اه (قوله لا تقي به و بمعمونه) اي منصبها
 ومروءة قدر او نوعا مانا ومكانا كما هو واضح ليعاب قال السكردي على بافضل بعد ذكر ذلك عنه مانصه
 ويفهم منه ومن غيره مما بينته في الاصل انه لا بد ان يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة امثاله من التجمل به
 يوم العيد وهو ظاهر اه وفي باعثن ما يوافقه (وعن لا تقي به) فيه مع ما قبله شبه تسكرار ولو قال وعن لا تقي به
 وبمعمونه من دست ثوب ونحو مسكن الخ لسلم منه (قوله من نحو مسكن الخ) اي ولو مستاجر اله المدة طويلة
 ثم الاجرة ان كان دفعها للدو ج ر او استاجر بعينها فلا حق له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه
 وهو لا يمنع الوجوب على المستدم والمنفعة وان كانت مستحققة بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض
 كالمسكن لا احتياجه لها ع ش قول المتن (يحتاج اليه) نعم ان امكن الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى
 بالاجرة او لنيسر مسكن مباح بنحو مدرسة فلا يبعد ان ياتي هنا نظير ما سيجيء في الحج ليعاب اي من انه
 يلزمه صرف النقد الذي معه للحج (كافي الكفارة الخ) وقياس ما ياتي في التقليل وقسم الصدقات انه يترك له
 هنا ايضا نحو كتب الفقه بتفصيلها الا في ثم وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه الى الخادم او
 المسكن فيكالعدم ليعاب وباعثن (قوله اما لو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء سم (قوله لا لعمله في
 ارضه الخ) قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية اي فيقال هي ان يحتاجه لسكنه او سكن من تلزمه
 مؤنته لا لحبس دوابه او خزن ثمن مثله افي ع ش (قوله غيره) اي النفيس من الثوب ونحو المسكن والخدام
 كركدي على بافضل (قوله وان الفقه) اي غير اللائق معتمد ع ش (قوله لما سر في الكافر) اي من انه لا تلزمه
 فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) وتسقط عن الزوج والقريب الموسرين باخراج
 زوجته او قريبه للفطرة عن نفسه باقتراض او غيره ولو تغير لاذنهما عباب وشرحه وروض وشرحه
 وتقدم وياتي في الشرح ما يفيد (قوله بقرابة) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله بقرابة) قال في

فاضلا عن دين الخ على القول بانه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل اذا قدمت على الدين مع ان الدين
 يقدم على المسكن والخدام لان المقدم على المقدم مقدم مع انهم اخروها عنهما كما تقرر اللهم الا ان يحجب
 بمنع ان المقدم على المقدم مقدم كليا او بان الدين انما يقدم عليهما السهولة تحصيلها بالسكرامو اعتياد ذلك بخلاف
 الفطرة مع قلتها بالنسبة اليهما (قوله اما لو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء (قوله في المتن ومن لزمه
 فطرته الخ) ولو اسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهن محبوسات بسببه ولا تلزمه
 الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية اي وصورة المسئلة ان يسلمن قبل غروب
 الشمس ليلة العيد فان اسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي شرح م ر وينبغي وجوب فطرة اربع
 لان فيهن اربع زوجات قال في الروض ولا تجب فطرة ولد ملك قوت يوم العيد وليته فقط اي او قدر
 على كسبه كما في شرحه ولو صغيرا لسقوط نفقته عن الولد ايضا لا عساره اه (فرع) اسلمت

(ويشترط) في الابتداء
 (كونه) اي الفاضل عما
 ذكر (فاضلا عن) دين ولو
 مؤجلا على تناقض فيه
 ويفارق ما ياتي في زكاة
 المال ان الدين لا يمنعها
 بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين
 مانعا لها لقوتها بخلاف هذه
 اذ الفطرة طهرة للبدن
 والدين يقتضي حبسه بعد
 الموت ولا شك ان رعاية
 الخاص عن الحبس مقدمة
 على رعاية المطهر وعن دست
 ثوب لا تقي به وبمعمونه وعن
 لا تقي به وبهم من نحو
 (مسكن) بفتح الكاف
 وكسرها (وخادم يحتاج
 اليه) اي كل منهما لسكنه
 او لخدمته ولولمصلحة او
 ضخامته او خدمة بمونه
 لا لعمله في ارض وماشية
 (في الاصح) كافي الكفارة
 بجامع ان كلا مطهر اما لو
 ثبتت الفطرة في ذمته فيبيع
 فيها كل ما يباع في الدين من
 نحو مسكن وخدام لتعديه
 بتأخيرها غالبا وبه يفرق
 بين هذا وحالة الابتداء
 ويندفع استشكل الاذرعى
 لذلك وخرج بلا تقي غير فاذا
 امكنه ابداله بلا تقي واخراج
 النفوت لزمه وان الفقه
 (ومن لزمه فطرته) اي كل
 مسلم لما سر في الكافر لزمه
 فطرة نفسه ليساره (لزمه
 فطرة من تلزمه نفقته)

بقراءة أو ملك أو زوجية لم يقرن بها (٣١٤) مسقط نفقة كنشوز إذا كانوا مسلمين ووجدا ما يؤدبه عنهم لخبر مسلم ليس على المسلم في

عبد ولا فرسه صدقة الا
صدقة الفطر (لكن لا يلزم
المسلم فطرة العبد والقريب
والزوجة الكفار) وإن
لزمه نفقتهم لما روى يظهر
في قن سبي ولم يعلم اسلام
سايه انه لا فطرة عنه في حال
صغره وكذا بعد بلوغه ان
لم يسلم عملا بالاصل بخلاف
من في دارنا وشككنا في
اسلامه عملا بان الغالب
فيمن بدارنا الاسلام (ولا
العبد فطرة زوجته) ولو
حررة وان لزمه نفقتها في نحو
كسبه لانه ليس اهلا لفطرة
نفسه فغيره اولى ومر
وجوبها على المبعوض
ووجد دخوله اعنى العبد
في القاعدة ان الاصح ان
الوجوب يلاقيه ثم يتحمله
السيد عنه فيصدق حينئذ
أنه لزمه فطرة نفسه لامونه
(ولا الابن فطرة زوجته ايها
وسريته ولو مستولدة وان
لزمته نفقتها لانها لازمة
للأب مع الاعسار فتحملها
عنه ولأن فقدها يساطم
على الفسخ فيحتاج لا عفاه
ثانيا بخلاف الفطرة فيهما
(وفي الابن وجه) انها تازمه
كالنفقة وانتصر له الاذرعى
ومن يجب نفقته دون فطرته
ايضا مطلقا عبيد بيت المال
والمسجد وموقوف على
جهة او معين ومن على
مياسير المسلمين نفقته ومن
تجب هذه على واحد وتلك

الروض وشرحه ولا تجب على الاب فطرة ولد له ملك قوت يوم العيد وليته فقط أو قدر على كسبه ولو
صغر السقوط نفقة عنه بذلك تسقط ايضا عن الولد لا عساره انتهى عبارة باعثن فلو قدر على قوت يوم
العيد وليته فقط لم تجب اى فطرته على اصله ولا فرع بل ولا يصح إخراجها عنه إلا باذنه وهذا كثير الوقوع
فليتنبه له اه (بقراءة أو ملك الخ) وباب المخرج عنه أولا فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع عرش (قوله
أوزوجية) وتجب فطرة رجعية وكذا بائن حامل ولوامة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها
فيلزمها فطرة نفسها لا يعاب وعش (قوله لخبر مسلم الخ) اى فى الرقيق والباقي بالقياس عليه بجامع وجوب
النفقة نهاية ومعنى (قوله لاسم) اى لقوله ﷺ فى الخبر السابق من المسلمين معنى ونهاية قول المتن
(فطرة العبد) اى الرقيق نهاية (قوله ولو حررة) الى قوله ووجه الخ فى النهاية والمعنى (قوله) ومر وجوبها على
المبعض ان اراد وجوب فطرة نفسه فالذى مر وجوب القسط فقط او فطرة زوجته فلم يبر فليحرر سم
عبارة المعنى واحترز به اى العبد عن المبعوض فيجب عليه المقدار الذى يجب على نفسه وقد سبق بيانه اهو تقدم
عن شرح العباب ما يوافق عن سم توجيهه وعبارة النهاية واحترز به عن المبعوض فتجب عليه فطرة اصله
وفرعه وزوجته ورقيقه اه قال عرش اى كاملة كما تقدم عن الزيادة عن الرملى اه (قوله فى القاعدة
اى قول المصنف من لزمه الخ) (قوله ان الوجوب) اى الفطرة نفس العبد (وقوله لانها) اى نفقة
زوجة الاب سم (قوله فيهما) اى فى العتقين (قوله) ومن تجب الى قوله ومن آجر فى النهاية والى قوله وهل
الحررة فى المعنى الا قوله فى شرط الى من آجر (قوله ايضا) اى مثل ما ذكر فى المتن (قوله مطلقا الخ) اى سواء
كان مسلما او كافرا كردى ويحتمل ان المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله والمسجد) اى سواء كان العبد
مالكا له وقفا عليه معنى ولا يعاب اسنى (قوله) من على مياسير المسلمين اى الحر الفقير عن الكسب معنى
وكردى (قوله) فن شرط عمله مع عامل الخ اى شرط العاجز نفقته عليه نهاية عبارة سم قال فى الروض فى باب
المساقاة ونفقتهم اى عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرطت فى الثمرة لم يجز او على
العامل جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف انتهى (قوله وهل الحررة الغنية الخ) قيد بالغنية لىأتى التردد فى انها
تلتزمها فطرة نفسها ولا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغى ان يحمله المالك لىأتى الزوج موسر ولا
فقطرته على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها حيث يسرف فطرتها عليه والا فعلى زوج المخدومة
ويجوز ذلك فيما اذا كانت امة ووجبت نفقتها على زوجها بان سلمت له ليلا ونهارا فان كان حراما وسرا
فقطرته عليه او خرا فعلى سيدها ان كان موسرا والا فعلى زوج المخدومة حيث خدمتها بنفقتها خدمة
لانزع التسليم ليلا ونهارا وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدومة لانها الاصل فيها فليتأمل
سم (قوله بغير استئجار الخ) عبارة المعنى ودخل فى عبارته اى المصنف ما لو اخدم زوجته التى تخدم عادة
امتهم او اجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا تجب
عليه نفقتها وكذا الذى صحبها لخدمتها بنفقتها باذنه لانها فى معنى المؤجرة كما جزم به فى المجموع وان قال
الرافعى فى النفقات تحت نظرتها وكذا فى النهاية لانه قال وقال الرافعى الخ وهو القياس وبه جزم المتولى
ثم جمع بما يأتى انفا قال عرش قوله مر المؤجرة لخدمتها اى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكسر وقوعه فى مصر

وقراها الزوجة وتخلف الزوج وجبت الفطرة ان اسلم فى العدة مر (قوله ومر وجوبها على المبعوض) ان
اراد وجوب فطرة نفسه فالذى مر وجوب القسط فقط او فطرة زوجته فلم يبر فليحرر (فى القاعدة) اى
قواه ومن لزمه الخ (قوله ان الاصح ان الوجوب) اى فطرة نفسه (قوله فيصدق حينئذ انه لزمه الخ)
فيصدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظر (قوله لانها) اى نفقة زوجة الاب (قوله) مع عامل قراض او
مساقاة قال فى الروض فى باب المساقاة ونفقة عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو
شرطت فى الثمرة لم يجز أو على العامل جازا ولم يقدر فالعرف كاف اه (قوله وهل الحررة الغنية الخ)

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن آجر قننه وشرط نفقته على المستاجر ومن
حج بالنفقة لفطرة الاول والثانى على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحررة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار تازمه

من استئجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشيء معين فإنه لا فطرة له لكونه مؤجر الآجارة صحيحة أو فاسدة بخلاف مالو استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوجة ويحتمل الفرق بأن خادماً الزوجة استخدمه واجب كزوجته بخلاف من يتعلق الزوج مثلاً فإنه لا يجب استخدمه وهو متمكن من أن يخدم نفسه فإن فرض استخدمه بلا إيجار كان كالنهرج بالنفقة فلا فطرة عليه اهـ واعتمد الاول باعشن والثاني شيخنا وقد يؤيده ما ذكره الشارح كالغنى فيمن حج بالنفقة (قوله) بناء على ما جزم به في المجموع (الخ) والوجه حمل الاول اى ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني اى ما قاله الرافعى كالتولى من الوجوب على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها كالامام شرح مراه سم وهذا الجع حسن بالغ كرى على الفضل وكذا اعتمده باعشن عبارة واما خادماً زوجته التى يخدم مثلها عادة فان أخذها أمته أو أمتها أو أجنبية ولم يكن لها شيء معين من نفقة أو كسوة أو أجرة ولو باجارة فاسدة لزمه فطرتها وإن عين لها شيء فلا فطرة لها عليه وبمثله يقال فى خادمه اهـ (قوله) انه لا يازمه (اى زوج المخدم) (قوله فطرة نفسها) فاعل يازمها و (قوله اعتبارها) اى بنفسها يعنى لاجل اعتبار نفسها مستقلة لا تابعة للزوجة (قوله اولاً) عطف على يازمها كرى (قوله) والثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وإن لم تجب فطرة المخدمة لكفرها ولا مانع فليراجع عبارة فى شرح العباب لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانه فى نفقته كما تمتها التى بنفقها اهـ اى بان تخدمها امته وبنفق عليها فيجب فطرتها كما بينته فى العباب وشرحه قبل ما ذكر سم واعتمده شيخنا عبارة ته ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس الاجيران كان خراموسراو غلى سيده إن كان رقيقاً نعم المستاجر لخدمة الزوجة بالنفقة له حكمها فتجب فطرتها مثلها اهـ وقال البصرى والقلب إلى الاول اميل أخذنا من تعليل المجموع عدم لزوم فطرتها للزوج بانها فى معنى المؤجرة اهـ (قوله وعكس ذلك) المشار اليه ما ذكر فى قول المصنف لكن لا يازم الخ يعنى ما ذكر فى انه تجب النفقة دون الفطرة وعكسه وهو المكاتب وما بعده فى انه تجب الفطرة دون النفقة (قوله) ومسائل المساقاة (الخ) عطف على مكاتب و (قوله المذكورة) إشارة إلى قوله من شرط الى ومن حج (الخ) و (قوله)

قيد بالغنية ليتأتى الرد فى أنها تازمها فطرة نفسها أولاً (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغى أن محله ما لم يكن لها زوج بوسر ولا فطرتها على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها لحيث ايسر ففطرتها عليه والا فعلى زوج المخدمة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على المعسر بخلاف الفطرة وفى هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوج المخدمة بالادام ولها فطرة واحدة لان الفطرة لا تعدد وانتقال فطرتها عن زوجها اذا عسر الى زوج المخدمة لا ينافى ما مران التحمل من قبيل الحواله لان الحواله انما تمنع الرجوع على المحيل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البدل والترتيب كما هنا ويجرى ذلك فيما اذا كانت الزوجة امة وجبت نفقتها على زوجها فان سلمت له ليلاً ونهاراً فان كان حراموسرا ففطرتها عليه او خراموسرا فعلى سيدها ان كان موسراو لا فعلى زوج المخدمة حيث خدمتها بنفقته اخدمة لا تمنع التسليم ليلاً ونهاراً وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدمة لانها ما الاصل فيها فليتأمل (قوله) بناء على ما جزم به فى المجموع (الخ) والوجه حمل الاول اى ما جزم به فى المجموع على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها الامام شرح مراه (قوله) والثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة المخدمة لكفرها ولا مانع فليراجع عبارة فى شرح العباب وكذا الحرة التى صحبتها اتخذها بنفقته باذنه كما جزم به فى المجموع وتبعه القمولى وغيره لانها فى معنى المؤجرة لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانها فى نفقته كما تمتها التى بنفقها اهـ اى بان تخدمها امته وبنفق عليها فليجب فطرتها كما بينته فى العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله) وعكس ذلك مكاتب كتابة فاسدة (الخ)

بناء على ما جزم به فى المجموع وتبعه القمولى وغيره أنه لا تلزمه فطرتها خلافاً للرافعى كالتولى فطرة نفسها مع أن نفقتها على زوج مخدمتها اعتباراً بها أولاً لانها تابعة للزوجة وهى لا تلزمها فطرة نفسها وإن كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني أقرب إلى حكمها إلا فى مسائل استثنوها ليست هذه منها أما المستأجرة فعليها فطرة نفسها كما هو ظاهر لان نفقتها عليها والواجب لها إنما هو الاجرة لا غير فهمى كأجير لغير الزوجة وعكس ذلك مكاتب كتابة فاسدة ومسائل المساقاة والقراض والاجارة المذكورة تلزم السيد الفطرة لا النفقة

وكذا زوجة حيل بينهما وبين زوجها (٣١٦) فتلزمه فطرتها لانفقتهما (ولو اعسر الزوج) وقت الوجوب (او كان عبدا فلا ظهر انه يلزم

زوجته الجرة فطرتها) إذا كانت موسرة بها (وكذا سيد الامة) بناء على الاصح السابق ان الوجوب يلاقى المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل المؤدى فاذا لم يصلح للتحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وإن ايسر المؤدى بعدوا إذا قلنا بالاصح فقول هو كالضمان وانصر له الا سنوى واطال والاصح في المجموع انه كالحالة ومن ثم لو اعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الاخراج كما سيصحه التحول الحق إلى ذمة المتحمل فهو كاعسار المحال عليه ولو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى باخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه ولم يستحقه لانه لا تصح الحوالة على غير الجنس وان صح ضمانه ولا يلزم المؤدى نية الاخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية اخراج مالزومه منها في الجملة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الاخراج بغير إذن على الضمان وبه على الحوالة ومراعاة اخرج المتحمل عنه لانه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتج لأذن بخلافه على الحوالة لكن مراعاة لا يحتاج اليه ولو عليها (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) الغير الناشئة ولو عتيقة لكن يسن لها خروجا من الخلاف (والله اعلم) وتلزم شيد الامة والفرق ان

وكذا زوجة الخ) عطف على مكانب اه كرى (قوله وعكس ذلك مكانب الخ) أى يجب فطرتها دون نفقته كما يذكره سم (قوله وكذا زوجة حيل الخ) وقالوا لانه ما يغنى والروض وشرحه ولا يعاب عبارته وفطرة الناشئة عاها ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولول نحو صغر ومعتدة عن شهة بخلاف نحو مريض لان المرض عذر عام ومن حيل بين الزوج وبينها كافي المجموع عن كلام الاصحاب اه وصريح صنيعة ان من حيل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعتدة السابقتين في كلامه وعليه فاعل المراد بين حيل الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فليراجع قال ع ش قوله مر زوجة حيل بينهما الخ ظاهره وإن كانت الحيلة رقة الوجوب ويتامل وجهه حيثئذ ومن الحيلة الحيل والظاهر ولو كان حسبها بحق اه وهذا قد يخالف ما سمن الا يعاب انفا (قوله بلاق المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الامة (قوله فاذا لم يصلح الخ) أى لا عساره اوراقته (قوله بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله وإذا قلنا بالاصح) أى السابق أن الوجوب الخ (قوله فليل هو) أى التحمل (قوله لم يلزمها الاخراج) يعنى لو كان كالضمان للزمها الاخراج (قوله كما سيصحه) أى بقوله قلت الاصح الخ كرى (قوله لتحول الحق إلى ذمة الخ) انظر وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت الوجوب المقضى لعدم مخاطبته رأسا سم وقد يجاب بأن التحول إنما يقتضى انقطاع ادنى التحيل ولا يستلزم مطابقة المحال عليه بان يكون موسرا كما اشار اليه الشارح بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو اعسر الخ عبارة المغنى ومن فوائد الخلاف ما لو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى ببلد اخر واختلاف قوت البلدين فان قلنا بالحوالة رجب ان يؤدى من بلد المؤدى عنه وهو الامح وإن قلنا بالضمان جاز ان يؤدى من بلد المؤدى لانه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها دعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعائها وقيل غير ذلك اه (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم يدل على الجواز سم (قوله منها) أى من زكاة الفطر (قوله لكن مر الخ) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله ولو عليها) أى الحوالة قول المتن (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حنفيا والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما عملا بعتيقة كل منهما وفى عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملا بعتيقته وعليها عملا بعتيقته فإى واحد منهما اخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعى يوجب اخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفى لا يوجب ذلك فان كان الغالب البر واخرج الزوج الشافعى عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى عندها وإن اخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر فى الذى اخرجته فان كان من التمر أو الزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك فى عتيقة الشافعى فيلزمه ان يخرج عنها بحسب عتيقته صاعا من البر وإن اخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم اربعة ارطال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة ارطال وثلاث بالبغدادى فاذا اخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزم الزوج الشافعى اخراج رطل وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرى على بافضل وبعاشن فى شرحه (قوله الغير الناشئة) أى أما الناشئة فتلزمها فطرة نفسها نية وإيعاب وسم (قوله ولو عتيقة) كذا فى النسخ وكان الظاهر ولو غنية كفى الفتح وشرح بافضل (قوله لكن يسن) إلى قول المتن ولو انقطع فى النهاية والمغنى لا قوله والمعسر إلى وفى المجموع وقوله وقوى إلى لو غاب (قوله يسن لها) أى للحرة المذكورة اخراج فطرتها عن نفسها (قوله خروجا من الخلاف) أى وتطهيرها نية قال ع ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج فى مذهبه فان كانت

أى يجب فطرتها دون نفقته كما يذكره (قوله لتحول الحق إلى ذمة المتحمل) أنظر وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت المقضى لعدم مخاطبته رأسا (قوله وإن صح ضمانه) راجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم يدل على الجواز (قوله لكن مر) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب مع ذلك فطرتها على الزوج الموسر إذا سادت له ليلا ونهارا لأن يساره لا يسهط تحمل السيد بل يقتضى تحمله عنه والموسر ليس من أهل التحمل فافتراقا وما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع ولكن الذى في موضع آخر منه (٣١٧) كالروضة وأصلها أنها تلزمها لأنه

ليس أهلا للتحمل بوجه
بخلاف الحر الموسر وفي
المجموع ليس للمؤدى عنه
مطالبة المؤدى بأخراجها
وقوى الأسنوى والأسنوى
مطالبة ولو حسبه ولو غاب
قال في البحر للملزوجة افتراض
نفقتها للضرورة لا فطرتها
لأنه المطالب بها وكذا بعضه
المحتاج (ولو انقطع خبره)
أى القن مع توأصل الرفاق
(فالمذهب وجوب إخراج
فطرتها في الحال) ليلة العبد
ويومه لأن الأصل بقاء
حياته (وقيل) لا يجب إلا
(إذا عاد) كزكاة المال
الغائب وفرق الأول بأن
التأخير إنما جاز ثم للماء
وهو غير معتبر هنا (وفي
قول لا شيء) يجب مدة غيابه
لأن الأصل براءة الذمة نعم
يلزمه إذا عاد إخراج لما
مضى كذا قيل تفريعا على
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم
عليه اتحاد مع الثاني إلا أن
يقال ظاهر كلامهم بل
صريحه أنها على الثاني
وجبت وإنما جازله التأخير
إلى عوده رفقا به لاحتمال
موته فعليه لو أخرجهما عنه
في غيبته أجزأه لو عاد وأما
على الثالث فلا يخاطب
بالوجوب أصلا مادام
غائبا فلا يجزىء إخراج
حيث أنه فان عاد خوطب
بالوجوب الآن للحال ولما
مضى وحيث أنه فالفرق بين

مخالفة راعت مذهبها (قوله وإنما وجب الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بما سلمه سيدها
ليلا ونهارا أو الزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد
بل يحملها الزوج عنه اه (قوله تحمله عنه) أى تحمل الزوج عن السيد (قوله فافتراقا) أى سيد الأمة والحرة
(قوله وما ذكر في زوجة العبد) أى من عدم لزوم فطرتها عليها (قوله وهو ما في المجموع) اعتمده النهاية والمغنى
وشيوخ الإسلام (قوله لأنه) أى الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للمؤدى عنه الخ) اعتمده النهاية والمغنى
(قوله مطالبة ولو حسبه) أقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها أى الزوجة هذا ولو قيل بأن لها المطالبة
لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد عس وتقدم عن الشورى والبرماوى ترجيح
عدم التعليق إذ لا تقصير من المؤدى عنه (قوله للضرورة الخ) عبارة غيره افتراض نفقتها دون فطرتها
لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب بأخراجها اه (قوله لأنه المطالب) أى
وطريقه أن يוכל من يدفعها عنه ببلدها أو يدفعها للقاضى لأنه نقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت
في ذمته إلى الحضور ويعذر في التأخير عس وقوله أو يدفعها للقاضى أى أن كانت الزوجة من محل
ولايته كما يأتى في الشرح (قوله وكذا بعضه الخ) أى فله الافتراض على منفقة الغائب لنفقة دون فطرتها
(قوله أى القن) إلى قول المتن وفي قول في النهاية والمغنى (قوله أى القن الخ) أى الغائب ولم تعلم حياته
ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته نهاية ومغنى (قوله مع توأصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف سم
(ويومه) الواو بمعنى أو كما عبر بها المغنى (قوله لا يجب الخ) أى فطرتها أى إخراجها (قوله يجب مدة الخ)
عبارة المغنى والنهاية أى لا يجب شئ بالكسبية لأن الأصل براءة الذمة منها وهذا القول محله إذا استمر
انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعاد إلى سيده وجب الإخراج وإن لم يعد إلى يده فعلى الخلاف في
الضال ونحوه اه أى الذى في المتن وعبارة الروض وشرحه وتلزم مالك المدبر وأم الولد والمعلق عنقه
والمرهون والجاني والموصى بمنفعته والمغضوب والضال والابق وإن انقطع خبره ما لم تنته غيبته إلى مدة
يحكم فيها بموته في الحال اه (قوله اتحاده) أى الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الأسنوى أى والنهاية والمغنى
في تقرير هذا الوجه أى الثانى وقيل أنها تجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد انتهى سم يعنى ولا
يناسب هذا الجواب تقرير الشارح لهذا الوجه بما قدمه (قوله لو عاد) أى اتفاقا وكذا لو بان حياته وإن
لم يعد على المعتمد (قوله فلا يجزىء الخ) وهو ثمرة الخلاف (قوله وإلا لم يجب اتفاقا) أى ومحل عدم
الوجوب ما لم يتبين وجوده كما هو ظاهر سم (قوله ومحل الخلاف) إلى قوله فان تحقق في النهاية والمغنى إلا
قوله وكان وجه إلى واستشكل وقوله وعين إلى فالذى يتجه (قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه
تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة سم قال عس وهو أى عدم الاشتراط قضية
كلام الشارح مر وقال الزيدادى جزم ابن حجج بأن مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملى فقال لا بد من
الحكم بموته وفي تصور الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصورها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين
بفطرة عبيد فادعى موته وانكره المستحق لحكم القاضى بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله تجب لفقره
بلد العبد) أى ومن غالب قوت بلده (قوله وذلك متعذر) أى لأنه لا يعرف موضعه نهاية (قوله تردد

الزوم للنفاضة (قوله وإنما وجب مع ذلك الخ) قال في شرح الروض قولا واحدا (قوله وهو ما في المجموع)
قال في شرح الروض وهو المعتمد (قوله مع توأصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر
كلامهم بل صريحه أنها على الثانى الخ) عبارة الأسنوى في تقرير هذا الوجه وقيل أنها تجب ولكن لا يجب
إخراجها إلا إذا عاد اه (قوله وإلا لم يجب اتفاقا) أى ومحل عدم الوجوب ما لم يتبين وجوده كما هو ظاهر
(قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته الخ) فيه تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة

القولين ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنته مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المفقود وإلا لم تجب اتفاقا وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه
في بقية الأحكام أنه محض حق الله تعالى فسوح فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالا بانها تجب لفقره بلد العبد وذلك متعذر وتردد

الأسنوى وغيره بين استثنائها وإخراجها في آخر بلدهم وصوله اليه لأن الأصل بقاؤه فيها وإعطائه للقاضي لأن له نقابها وتفريقها إلى مالم يفوض قبضها الغير وعين الغزى الاستثناء وإبطال الأخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته ولم يتحقق ويرد بتحقق كونه في ولايته والأصل عدم خروجه منها إذ الكلام في قاض (٣١٨) كذلك وحينئذ فالذي يتجه في ذلك أنه يدفع البر للقاضي ليخرجه في أي محال ولايته شاء وتعين

البر لأجزائه هنا على كل تقدير لما يأتي أنه يجوز من غيره وغيره لا يجوز عنه فان تحقق خروجه عن محل ولايته القاضي فالأمام فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا بان تعدد المتغلبون ولم ينفذ في كل قطر الأمر المتغلب فيه فالذي يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ أما إذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده وهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لمن زعم عدم الفرق (والأصح أن من أيسر ببعض صاع يلزمه) لإخراجه عن واحد فقط لأنه ميسوره وفارق بعض الرقبة في الكفارة بأن لها بدلا في الجملة والتبعيض هنا معهود (و) الأصح (أنه لو وجد بعض) صاع أو (الصيعان قدم نفسه) لخبر الشيخين لبدأ بنفسك ثم بمن تقول وخبر مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الأصحاب ونفذ منه جمع متأخرون أنه لو وجد كل الصيعان لزومه تقديم نفسه أيضا لأن في تأخيرها غررا باحتمال تلف ماله فبقى لإخراجه عنها وخالف بعضهم فأفتى بأنه لا يجب وهو الوجه مدركا ولا نظر لذلك الغرر لأن الأصل بقاء ماله والسنابل وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخروج وإن أتم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهر اعليه بأنهم توسعوا في نية الحج بالم يتوسعوا به في غير الشدة تشيئه ولزومه ألا ترى أن من نواه في غير أشهر انعقد عمره من نوى بعض حجة أو عمره انعقد كاملا

الأسنوى (الخ) عبارة النهاية والمغنى ورد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بلده علم وصوله اليها وهي مستثناة على هذا أيضا ويدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لأن له نقل الزكاة وهي مستثناة منها أيضا لاحتمال اختلاف اجناس الأقوات نعم إن دفع للقاضي البر خرج عن الواجب بيقين لأنه على الأقوات (قوله بين استثنائها) أي من اعتبار قوت بلد المخرج عنه فيعتبر فيها قوت بلد المخرج شيخنا وإيعاب أي ومن اعتبار فقراء بلد المخرج عنه على ما مر عن النهاية والمغنى (قوله وإخراجها الخ) عطف على قوله استثنائها عطف مغاير على ما مر عن النهاية والمغنى واخذنا من قول الشارح الآتي وهذا مع ما قبله الخ وجري السكردي على أنه من تمة الاستثناء فالتردد حينئذ بين اثنين لا تلافوه ويؤيده قول الشارح وعين الغزى الاستثناء الخ (قوله أي مالم يفوض الخ) أي بان فوضه الإمام لغيره سم عبارة السكردي قوله مالم يفوض الخ أي والألمن فوض اليه اه (قوله بان شرطه الخ) قد يمنع هذا إن لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب وبالانتقال في محل ولايته وإن فرقها في غيره فليراجع م ر اه سم أقول ويؤيد اشتراط ما ذكر تقييدهم القاضي بان يكون له ولاية الزكاة ومعلوم أنه ليس له ولاية الزكاة في خارج محل ولايته (قوله في قاض كذلك) أي كان العبد في محل ولايته ولم يتحقق خروجه عنه ع ش (قوله في أي محال ولايته الخ) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع م سم أقول يأتي في الشرح والنهاية في قسم الصدقات التصريح بامتناعه (قوله فان تحقق) إلى المتن أقره ع ش (قوله بان تعدد الخ) الباء بمعنى الكاف (قوله وإلا م ر الخ) الاخصر لاعم في كل قطر امره (قوله في بلده) أي العبد ع ش (قوله مع ما قبله) لعله قوله وتردد وتردد الأسنوى الخ (قوله يتعين الاستثناء) أي ليخرجها في آخر بلد عهد وصوله اليها كرى أي أو في بلدة السيد ومن قوتها على ما مر عن النهاية والمغنى (قوله لإخراجها) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى لإقوله وفارق إلى المتن وقوله لخبر إلى وخبر (قوله أي في الجملة) أي فلا يفتقض بالمرتبة الأخيرة منها نهاية قول المتن (قدم نفسه) أي وجوباً بنهاية ومعنى ويأتي في الشرح مثله (قوله واخذ منه جمع الخ) قد يورد عليهم أن قضية دليلهم أن من يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة بإخراجها لوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع أن كلامهم مصرح بان الوجوب موسع بيوم العيد نعم أن علم أو ظن التلف إن لم يبادر بالإخراج اتجه وجوب المبادرة وتقديم نفسه سم (قوله وهو الأول) وجه الخ اعتمده م ر أيضا سم (قوله وعلى الأول) أي ماجرى عليه الجمع (قوله فالذي يظهر الاعتداد الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع الاثم ويتجه الاسترداد وإن لم يشترطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله م ر سم على حج وقوله وخالف الترتيب أي ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك ع ش وقد يقال قياس ما مر في إخراج الردي

(قوله مالم يفوض قبضها الغيره) أي بان فوضه الإمام لغيره (قوله بان شرطه الخ) قد يمنع هذا إن لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالانتقال في محل ولايته وإن فرقها في غيره فليراجع م ر (قوله في أي محال ولايته) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فليراجع (قوله وخالف بعضهم الخ) قد يورد على الأول أن قضية دليله أن من يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة بإخراجها لوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع أن كلامهم مصرح بان الوجوب موسع بيوم العيد نعم أن علم أو ظن التلف إن لم يبادر بالإخراج اتجه وجوب المبادرة ويقدم نفسه (قوله وهو الأول) وجه مدركا اعتمده م ر أيضا (فالذي يظهر الاعتداد بالخروج الخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتداد مع

تلف ماله فبقى لإخراجه عنها وخالف بعضهم فأفتى بأنه لا يجب وهو الوجه مدركا ولا نظر لذلك الغرر لأن الأصل بقاء ماله والسنابل وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخروج وإن أتم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهر اعليه بأنهم توسعوا في نية الحج بالم يتوسعوا به في غير الشدة تشيئه ولزومه ألا ترى أن من نواه في غير أشهر انعقد عمره من نوى بعض حجة أو عمره انعقد كاملا

(ثم) ان فضل عنه شيء قدم
(زوجته) لان نفقتها أكد
لأنها معاوضة لا تنسقط
بعض الزمان (ثم) ولده
الصغير) لانه أعجز ونفقته
منصوصة مجمع عليها (ثم
الآب) وان علا ولو من
جهة الام لشرفه (ثم الام)
كذلك لولادتها وقدمت
عليه في النفقة لأنها السد الخلة
وهي أحوج والفطرة
للتطهير والآب أحق به
لشرفه بشرفه ونفقته
الاسنوى بتقديم الولد
الصغير عليهم وهما أشرف
منه فدل على اعتبارهم
الحاجة في البابين ويجاب
بأن النظر للشرف إنما يظهر
وجهه عند اتحاد الجنس
كالإصالة وحينئذ فلا رد
ما ذكره فتأمل (ثم الكبير)
العاجز عن الكسب ثم
الارقاء لشرف الحر وعلاقته
لازمة والملك بصدد الزوال
ولو استوى جمع في درجة
تخير وان تمز بعضهم بفئاتل
فما يظهر لأن الأصل فيها
التطهير وهم مستوون فيه
بل الناقص أحوج اليه
(وهي) أي الفطرة عن كل
رأس (صاع) وحكمته ان
نحو الفقير لا يجد من
يستعمله يوم العيد وثلاثة
أيام بعده غالباً

والسنا بل والرطب غن الجيد والحب والتمر من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه
بالبيان هنا ايضا فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر
بعدها لأنها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها وفا في ذلك لم رسم على المنهج والظاهر أنه لو كان
الزوج موسراً فخرجت الزوجة عن نفسها بغير اذنه لا رجوع لها لأنها متبرعة فليتا مل ولا نهى على الزوج
كالحوالة على الصحيح والمحيل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتا مل ع ش قول المتن (ثم ولده الصغير)
أي وإن تعدد كاهو ظاهر ولا يبعد تقديم ولده صغير ولده الكبير عليه وعلى الآب ايضاً م راهم وقد يدعى
اندر اجه في المتن إذا المراد وان سفل كالحرح به باعثن (قوله لانه أعجز) أي بمن يأتي بعده نهاية ومغنى أي الآب
وما بعده ع ش (قوله كذلك) أي وإن علمت ولو من جهة الام (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونفقته)
أي الفرق المذكور بين باب النفقة والفطرة (قوله العاجز) إلى قوله لا سبغى مد في النهاية والمغنى (قوله)
العاجز عن الكسب) أي وهو ز من او مجنون فان لم يكن كذلك فالاصح عدم وجوب نفقته وشيأتى ايضا
ذلك في باب النفقات مغنى ونهاية (قوله ثم الارقاء) هذا نهاية المراتب وقد يقال ان ذكر جميع المراتب
لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيعان لاجمعيها ويجاب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجد إلا لبعضهم
فتأمله قال في شرح الروض أي والنهاية والمغنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدير ثم بالمعلق
عتقه بصفة اه سم (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كابين وزوجتين نهاية ومغنى قال ع ش قوله كابين
هل مثلها أم الآب وأبو الام لاستوائهما في الدرجة أو يقدم أبو الآب لتقدم ابنه على الام فيه نظر قضية
إطلاقهم الاول اه (قوله تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة وجد صاعاً وبعض
آخرين من يدفع عنه الصاع أو بعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) (فرعان) أحدهما يجب
صرف زكاة الفطر إلى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وشيأتى بيان ذلك في كتاب الصدقات إن شاء الله تعالى
وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء او المساكين لأنها قليلة في الغالب وبهذا قال الاصطخري وقيل يجوز
صرفها لواحد وهو مذهب الاثمة الثلاثة وابن المنذر ثانيهما لو دفع فطرته إلى فقير من تلمه الفطرة فدفعه
الفقير اليه عن فطرته جاز للدافع الاول ان وجد فيه مسوغ لان وجوب زكاة الفطرة لا يتأق أخذ الصدقة
لان اخذها لا يقتضى غاية الفقر والمسكنة مغنى وايعاب عبارة شيخنا واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد
ولا بأس بتقليده في زمنا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعى حياً لافى به اه (قوله وحكمته الخ) لك أن تقول
هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعى من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع

الاثم ويتجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصلهم (قوله في المتن ثم زوجته
الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لأنها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على
من بعدها (قوله في المتن ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كاهو ظاهر وقيل يقدم ولد صغير ولده الكبير على
ولد الكبير وعلى الآب ايضاً وفيه نظر ولا يبعد التقديم عليهم اه (قوله فدل على اعتبارهم للحاجة في البابين)
كيف هذا مع تقديمهم الآب على الام (قوله ثم الارقاء) بهذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع
ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيعان لاجمعيها لكن قد يشكك حينئذ
ذكر الشارح له ويجاب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجد إلا لبعضهم فتأمله قال في شرح الروض وينبغي
ان يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدير ثم بالمعلق عتقه بصفة (قوله ولو استوى جمع في درجة تخير الخ)
ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة وجد صاعاً وبعض آخرين من يدفع عنه الصاع
او بعض الصاع منهما (قوله وحكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله الخ) لك أن تقول هذه الحكمة
لا تأتي على مذهب الشافعى من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع الاقط والجبن
واللبن اللهم إلا ان يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي ﷺ والصدر الاول من جمع

وهو يحمل نحو ثلاثة ارطال ماء فيجىء منه نحو ثمانية ارطال كل يوم رطلان (وهو) أربعة امداد والمد رطل وثلاث وحملها بناء على ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما (ستائة ٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (من درهم) قامت الاصح) أنه (ستائة وخمسة وثمانون

الاقط والجبن واللبن اللهم إلا أن يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدر الاول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه ان الامام وإن جمعها لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتامل سم وقوله لا يلزمه الخ أى ولو سلم الزموم فالكلام في وجوب الصاع ابتداء لا في دفعه بعد الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الاول بما نصه اللهم إلا ان يقال انه نظر لقول من يجوز دفعه الواحد اه (قوله غالبا) أى لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم نهاية ومغنى (قوله وهذا) أى الصاع الذى هو خمسة ارطال وثلاث نهاية (قوله فالمدار على السكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا كالاقط والجبن فمعياره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالسكيل وهو خمسة ارطال وثلاث بالغدادى شرح بافضل ويأتى عن النهاية مثله (قوله قدحان الاسبعى الخ) أى على ما قاله السبكى واعتمده الفارح واما على ما قاله القمولى فقدحان واعتمده النهاية والمغنى كما تقدم ويأتى (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة السكردى على بافضل يعنى ان العبرة بالسكيل فيما يكال وإن زاد او نقص في الوزن وما يستوى وزنه وكميله العدس والماش وقد عار المنصور الصاع النبوى بالعدس فوجد خمسة ارطال وثلاث قال ابن عبد السلام وتفاوته لا يحتفل بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخراج به ولا مبالاة بتفاوت الحب ووزنا اه (قوله وخبر المد الخ) دفع لما رد على قوله السابق والمد رطل وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو سم أقول المتبادر من العبارة ان صاع الحب إذا كيل به الماء يصير كل مد من امداده الاربعة رطلين لثقل الماء (قوله وقد قال مالك) أى الامام (قوله وقال) أى ابن عمر (قوله ولما نازعه) أى مالك (قوله فيه) أى فى كون صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعراق ما ذكر (قوله لما حج) أى الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازعه الخ والضمير الرشيد (قوله وكلهم قال انه) أى فاحضراهل المدينة صيعانهم وقال كل منهم ان ما حضره ورثه الخ (قوله زكاة الفطر الخ) نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أى الصيعان التى احضرها أهل المدينة (قوله كذلك) أى خمسة ارطال وثلاث (قوله وجرى الخ) أى المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) أى جعلهم الوزن استظهارا (قوله بانه يختلف الخ) حاصله ان الاستظهار لا يأتى مع اختلاف الحبوب خفة ونقلا وعدم اختلاف ما يحويه السكيل في القدر عرش (قوله باختلاف الحبوب) أى كالذرة والخص نهاية (قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الثانى والاصل في ذلك السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع النبوى ان وجد او معياره فان فقد أخرج قدر ايتيقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع حفنات بكفى رجل معتدلم انتهى والصاع بالسكيل المصرى قدحان وينبغى أى ندبا ان يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك اه زاد الاول وإذا كان المعتمد السكيل فالوزن تقرب ويجب تقييد هذا بما من شأنه السكيل اماما لا يكال اصلا كالاقط والجبن إذا كان قطعاً كبارا فمعياره الوزن لا غير كما فى الزبا اه عبارة شيخنا وهو اربع حفنات بكفى رجل معتدلم وهو بالسكيل المصرى قدحان وينبغى ان يزيد شيئا يسيرا لاحتمال اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم واما الان فيقوم مقام ذلك كبر السكيل اه (قوله أى الصاع) إلى قول الماتن ويجب في المغنى إلا قوله ويعتبر بالسكيل وقوله والصاع منه إلى وجب وقوله ويعتبر بالوزن إلى ولا فرق (قوله أى الواجب فيه العشر الخ) أى لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس

درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم (والله اعلم) ومر أيضا ان الاصل السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا وإلا فالمدار على السكيل وهو بالسكيل المصرى قدحان الاسبعى مد وقال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وسع منه خمسة ارطال وثلاثا فهو صاع وخبر المدرطالان ضعيف على انه وارد في صاع الماء فلا حجة فيه لو صح وقد قال مالك اخرج لنا نافع صاعا وقال هذا صاع أعطانيه ابن عمر وقال هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فغيرته فاذا هو بالعراق خمسة ارطال وثلاث ولما نازعه فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد لما حج استدعى بصيعان أهل المدينة وكلهم قال انه ورثه عن ابيه عن جده وانه كان يخرج به زكاة الفطر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوزنت فكانت كذلك وقضية اعتبارهم له بالوزن مع السكيل أنه تحدد وهو المشهور وجرى عليه في رؤس المسائل لكن استشكل في الروضة ضبطه

الزكوات وتفرقتها وفيه ان الامام وإن جمعها لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتامل (قوله على انه وارد في صاع الماء) ما هو (قوله ويجزى لبن) قال في شرح العباب ولو من نحو ارب كما اشار اليه الاسنوي والتعليل بقوله كالاقط مما تجب فيه الزكاة ينبغى ان يكون جرى على

الباقى

بالارطال بأنه يختلف قدره وزنا باختلاف الحبوب ثم صوب الدارمى الاعتماد على السكيل بالصاع النبوى دون

الوزن قال فان فقد أخرج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدير بالوزن تقرب اه (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعشر) أى الواجب فيه العشرة أو نصفه ومربياته (وكذا الاقط) بفتح فكسر على الاشهر ويجوز سكون القاف مع تثنية الهمزة

وهو لبن يحفف (في الاظهر) اصبحة الحديث فيه من غير معارض ومجمله ان لم ينزع زبد ولم يفسد (٣٢١) الملح جوهره ولا يضطر ظهوره نعم

لا يحسب فيخرج قدر ايكون
محض الاقط منه صاعا
ويعتبر بالكيل ويجزى
لبن به زبده والصاع منه
يعتبر بما يجيء منه صاع
اقط على ما قاله الخراسانيون
لانه الوارد وجبن شرطي
الاقط بأن من شأنه أن يكال
ويعد الكيل فيه ضابطا
بخلاف اللبن ولا فرق في
هذه المذكورات بين اهل
البادية والحاضرة اذا كانت
لهم قوتا للحلم ومصل
ومحيط وسمن وإن كانت
قوت البلد لا تنفاد الاقيات
بها عادة (ويجب من) غالب
(قوت بلده) يعني محل
المؤدى عنه في غالب السنة
لان نفوس المستحقين إنما
تشوف لذلك وأوفى خبر
صاعا من طعام اى براوصاعا
من اقط او صاعا من شعير
او صاعا من تمر او صاعا من
زبيب ليبان بعض الانواع
التي يخرج منها ولا نظر
لوقت الوجوب خلافا للفرز الى
ومن تبعه ويفرق بين هذا
واعتماد اخر الحول في
التجارة بان القيم مضطربة
غالبا اكثر من القوت فلم
يكن ثم غالب يضبطها
فاعتبرت وقت الوجوب
لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه
هنا ووقت الشراء في بلد
بها غالب بان المدار ثم على
ما يتبادر لفهم العاقدين

الباقى عليه بجامع الاقيات نهاية ومعنى (قوله وهو لبن) الى قول المتن ويجب في النهاية الاقوله ويعتبر
بالكيل وقوله وفارق الى ولا فرق (قوله ولم يفسد الملح الخ) اى ولم يعبه وإن لم يفسده شرح بافضل قال
الكردى عليه فالمراتب ثلاث افساد جوهره وتعييبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزى في الاخير ولا
يحسب الملح دون الاولين فلا يجزى فيهما (قوله جوهره) اى ذاته عرش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم
عن النهاية وشرح بافضل خلافه (قوله ويجزى لبن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب والظبية
والضبيق وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفيه خلاف والاصح منه الدخول سم ونهاية
قال عرش اى فيجزى لبن كل مما ذكره وهل يجزى اللبن المخلوط بالماء لا فيه نظرا والا قرب ان يقال ان
كان اللبن يتأتى منه صاع اجزا ولا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقتاته مخلوطا اما اذا كانوا يقتاتونه خالصا
فالظاهر عدم اجزائه مطلقا كالعيب من الحب اه (قوله على ما قاله الخراسانيون الخ) عبارة النهاية لانه
فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر اه (لانه الوارد) اى الاقط
(قوله بشرطى الاقط) وهما عدم نزاع الزبد وعدم افساد الملح جوهره وذاته وقد يقال اخذ اماما من
شرح بافضل في الاقط انه يشترط هنا ايضا عدم تعيب الملح له (قوله في هذه المذكورات الخ) اى الاقط
واللبن والجبن وقيل تجزى لاهل البادية دون الحاضرة حكاية في المجموع وضعفه معنى (قوله للحلم ومصل
ومحيط الخ) اى ولا شئ اخر مما يغاير الاجناس السابقة في المتن والشرح كالخشب المعروف الذى يقتاتونه
في بعض بلاد الجاوى باتخاذ الخبز منه (قوله ومصل الخ) وكذا الكشك وهو بفتح الكاف معروف معنى
ونهاية قال الكردي وهو ماء الشعير اه اى ونحوه (قوله وإن كانت قوت البلد الخ) اى فلو كانوا لا يقتاتون
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم اخذ من قوله الاتى ومن لا قوت لهم يجزى الخ عرش
(قوله ومصل) هو ماء نحو الاقط اعاب (قوله من غالب) الى قوله خلافا في النهاية الى قوله ومن تبعه في المعنى
(قوله يعنى محل المؤدى عنه) اى بلدا كان ولا (قوله في غالب السنة) فان غلب في بعضها اجنس وفي بعضها
جنس اخر اجزا اذا هما في ذلك الوقت كافي العباب نهاية قال عرش قال الشارح في شرحه على العباب
واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بروسنة من شعير اى اموال غلب أحدهما لم يجز غيره اه (قوله ليبان
بعض الانواع الخ) يعنى ان اوفى الحديث للتنويع للتخيير كما قال به المقابل الاتى كردي (قوله ولا نظر
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الايعاب ويراعى غالب قوت السنة كما صوبه
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافا للفرز الى ومن تبعه كحلى وابن يونس وابن الرفعة وغيرهم اه (قوله
بين هذا) اى اعتبار غالب السنة هنا (قوله ووقت الشراء الخ) عطف على اخر الحول اى واعتبار وقت
الشراء في المشرى مطلقا من غير بيان نوع الثمن كردي وفي المشرى بعرض القنية والمملوك بنحو نكاح
(قوله وهو) اى غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) اى لفهم العاقدين (قوله ومن لا قوت
الى المتن في النهاية والمعنى (قوله من قوت اقرب محل الخ) اى من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله فان
استوى محلان) اى في القرب ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه عرش (قوله واختلغا واجبا)
اى اختلف الغالب في اقواتهما نهاية ومعنى (قوله خير) اى والافضل الاعلى معنى (قوله اعتبارا كثرهما)
اى وجب الاخراج منه فان لم يجد الا نصفان ذاو نصفان ذاو فوجها او وجههما أنه يخرج النصف الواجب
عليه ولا يجزى الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا ووجههما أنه يخرج النصف من الواجب الذى هو الاكثر
ويبقى النصف الباقي في ذمته الى ان يجده اه قال عرش قوله مر وجب الاخراج منه اى من خالف ذلك

الغالب اه (قوله ويجزى لبن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب وقد يخرج دخول الصورة
النادرة في العموم وفيه خلاف في الاصول والاصح منه الدخول (قوله ولو كان الغالب محتاطا كبر بشعير
اعتبرا كثرهما) وعلم من عدم جواز تبعيض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعير او نحوه

لا غير وهو إنما يتبار لذلك ومن لا قوت لهم يجزى

(١٤) - شروانى وابن قاسم - ثالث

يخرجون من قوت اقرب محل اليهم فان استوى محلان واختلغا واجبا خبر ولو كان الغالب محتاطا كبر بشعير اعتبارا كثرهما ولا تخير

ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتبر نوع ماله في زكاة المال وبردهما

مر في تعليل الأول الفارق بينهما (وقيل بتخير بين جميع الاقوات) وبه قال أبو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزى) على الأولين (الأعلى) الذي لا يلزمه (عن الأدنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعينت المواساة منها والفطرة طهرة للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعيين بعضها إنما هو رفق فاذا عدل إلى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه أنه لو أراد إخراج الأعلى فإني المستحق لإلا قبول الواجب أجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي إجابة المستحق حينئذ لأن الأعلى إنما أجزأ رفقاً به فاذا أنى إلا الواجب له فينبغي إجابته كما لو أنى الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق (ولا عكس) أي لا يجزى الأدنى الذي ليس غالب قوت محله (والاعتبار) في كون شيء منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة في وجهه) لأن الأزيد قيمة أرفق بهم (وبزيادة الاقتيات في الأصح) لأنه لا يليق بالفرض من هذه الزكاة كما علم مما تقرر (فالبر خير من التمر والأرز) والشعير

الأكثر وليس له أن يخرج قبحاً مخلوطاً بشعير كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قبحاً خالصاً إن كان الأغلب من البر ولا تخيير بينهما فإما أن يخرج صاعاً من خالص البر أو من خالص الشعير ولا يجوز إخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر شيئاً وعش (قوله ولا يخرج الخ) راجع لما قبله وإلا الخ أيضاً (قوله ما رشح) أي بقوله لأن نفوس المستحقين الخ (قوله بينهما) أي بين زكاة الفطر وزكاة المال (قوله على الأولين) إلى قول المتن وإن التمر الخ في النهاية والمغنى الأقوله ويؤخذ إلى المتن قول المتن (ويجزى الأعلى عن الأدنى) بل هو أفضل لأنه زاد خيراً فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت محض نهاية ومغنى وشرح الروض وشرح العباب (قوله الأعلى) رسمه بالياء هو الصواب لأنه مما يمال غش (قوله قوت محله) أي أو قوت نفسه (قوله متساوية في هذا الغرض) أي في أصله فلا ينافيه قوله الاتي فاذا عدل إلى الأعلى الخ سم (قوله وتعيين بعضها إنما هو رفق) محل تأمل (قوله فاذا عدل إلى الأعلى) كذا في أصله هنا بالف وفي جميع ما يأتي بالياء فليحذر بصرى أي وما يأتي هو الصواب كما مر عن عش (قوله وفيه نظر الخ) محل تأمل فإن الشرع حيث حكم بأجزاء الأعلى بل بأفضليته صار الواجب على المخاطب بها أحداً الأمرين فكيف لا يجاب المالك إلى الأعلى مع تخيير الشرع له بل قوله أنه أفضل في حقه وتنظيره بالدين لا يتخلو عن غرابة وبفرض اعتماد ما قاله يحمل المستحق على الساعي أو على المحصورين ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وإن أمكن الفرق والظاهر الفرق ويجاب المالك بأن الدين محض حق آدمي وتنصور فيه المنة بخلاف ما نحن فيه أه بصرى وما نقله عن الفاضل المحشى ليس فيما يابدين من نسخة عبارة عش بعد سرد كلام الشارح أقول ولعله أي الفرق أن الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل أنه لا يجبر على الإخراج من عين المال بل إذا أخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالمغلب فيها معنى المواساة وهي حاصلة بما أخرجهم ومر أنه لو أخرج ضائعاً من معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع أن الحق تعلق بغيره اه (قوله أي لا يجزى الأدنى) وسكتوا عن المساوى والظاهر إجزاؤه ثم رايت الزركشى نقل عن الذخائر أنه لا يجزى أيضاً لأنه أخرج قيمة وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجز إلا على إيجاب عبارة باعشن وفي المساوى خلاف الصحيح إجزاؤه لسكن في شرعي الإرشاد أنه لا يجزى في الجنس المساوى وإن غلبة النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وبزيادة الاقتيات) أي بالنظر للغالب لا بلدة نفسه مغنى ونهاية (قوله مما تقرر) أي انفا في قوله والفطرة طهرة للبدن فنظر الخ (والشعير والتمر) وينبغي أن يكون الشعير خيراً من الأرز وإن الأرز خيراً من التمر مغنى زاد النهاية لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردي في شرح الحاوى والأرز خيراً من الشعير مبنى على أن المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم أرفيه نصاً ويبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات اه واقره سم وقال السكردي على ما فضل وفي الأعباء نحوها وهو الوجه

تخير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه به عليه الأسنوى فلم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الآخر فوجها أقربهما ما أنه يخرج النصف الواجب والآخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين شرح مر وهل المراد بالنصف الواجب فما إذا استوى الخليطان أحد النصفين الموجودين (قوله وإلا) أي بأن استويا (قوله فتعينت المواساة منها) قد يقال لتعلقها بالعين مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التعيين ومنع الأعلى الادفع لحاجته (قوله فاذا عدل إلى الأعلى) أن أريد إلى الأعلى هذا الغرض نافي قوله متساوية أو في غرض آخر لم يكن أولى إلا أن تخار الأول ويريد التساوى في أصل هذا الغرض (قوله في المتن فالبر خير من التمر الخ) والوجه تقديم الشعير على الأرز والأرز على التمر لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردي في شرح الحاوى والأرز خيراً من الشعير مبنى على أن المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم أرفيه نصاً ويبقى النظر في

والزبيب وسائر ما يجزى (والأصح أن الشعير خيراً من التمر) والزبيب لأنه أبلغ في الاقتيات (وإن التمر خيراً من الزبيب) لذلك والشعير والتمر والزبيب خيراً من الأرز كما بحث وفيه نظر ظاهر لا يمكننا ظاهر كلامهم وكان لعدم كثرة ألف

الصدر الاول فعلم أن الاعلى
البرق الشعير فالتمر فالزبيب
فالارز ويتدرد النظر في
بقية الحبوب كالذرة والدخن
والقول والحص والعس
والماش ويظهر ان الذرة
بقسميها في مرتبة الشعير
وأن بقية الحبوب الحاص
فالماش فالعس فالقول
فالبقية بعد الارز وان
الاقط فاللبن فالجبن بعد
الحبوب كلها وما نصوا على
أنه خير لا يختلف باختلاف
البلاد وقيل يختلف وانتهر
له بعضهم ولا يجوز أن
منزوع النوى كما قاله جمع
بختلف السكيس فيخرج
منه ما ياتي صاعا قبل كبسه
(وله أن يخرج عن نفسه
من قوت) يلزمه الاخراج
منه (وعن) بمو نه نحو (قريبه
اعلى منه) وعكسه لانه ليس
فيه تبعيض الصاع (ولا
يبعض الصاع) عن واحد
من جنسين وان كان احدهما
أعلى من الواجب وان تعدد
المؤدى كشرى كين في فن
لان العبرة ببلده لسن
لوجوب يلاقيه ابتداء وذلك
لظاهر الخبر وكما لا يجوز
في الكفارة للخبرة ان يطعم
خمسة ويكسو خمسة امامن
نوعين جنس فيجوز و قول
ابن ابي هريرة

بما في التحفة وان قال فيها انه ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مر وتقديم الذرة والدخن وتقديم ان
الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انهما في مرتبة واحدة وقوله مر على ما بعد الشعير اى فيكونان في مرتبة
الشعير فيقدمان على الارز زيادى وينبغى تقديم الذرة على الدخن وتقديم الارز على التمر اه ع ش اى
وتقديم الشعير على الذرة كما ياتى عن سم وغيره (قوله له) اى للارز (قوله بقسميها) كانه اراد بقسميها
الثانى الدخن و (قوله في مرتبة الشعير الخ) الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر
والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها
لا تقدم عليه كما لا يقدم بهض انواع البر مثلا على بهض نعم ان ثبت انها ابلغ منه في الاقييات فينبغى تقديمها
والقياس التزام ذلك في انواع نحو البر اذا تفاوت في الاقييات اسكن قضية اطلاقهم خلا فسم عبارة شيخنا
فالاعلى البرسم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الحاص ثم الماش ثم العلس ثم القول ثم التمر ثم الزبيب
ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير منزوع الزبد ثم اجزا كل من هذه لمن هو قوته وقدره بهضهم اذ لك بقوله
بالله سل شيخ ذى رمز حكى مثلا ه عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا
حروف اولها جاءت مرتبة ه اسماء قوت زكاة الفطر لو عقلا

اه زاد باعشن وهذا هو المعتمد وان قدم بهض المتأخر في التحفة اه وعبارة السكردى على شرح بافضل
قال القليوبى في حواشى المحلى جملة مراتب الاقوات اربع عشرة مر موزاها بالبحر ووف اوائل البيت الاول
من هذين البيتين فالباء من بالله للبر والسين من سل للسلت والشين من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها
الدخن والارز والارز والحاصل الحاص والميم للماش والعين للعس والفاء للقول والفاء للتمر والزى للزبيب
والالف للاقط واللام للبن والجيم للجبن اه (قوله وما نصوا الخ) اى اصحابنا وائمتنا (قوله فيخرج منه)
وعليه فليس هو مما يكال كالجن فيعاره الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والمغنى
الاقوله وان تعدد الى كما لا يجوز وقوله وقول ابن ابي هريرة الى واما الخ (قوله وعن بمو نه) اى وعن تبرع
عنه باذنه نهاية ومغنى (قوله نحو قريبه) اى كزوجته وعبد نهاية ومغنى (قوله لانه الخ) اى ولانه زاد
خير او كما يجوز أن يخرج لاحد جبرائيل شاتين والاخر عن عشرين درهما نهاية ومغنى (قوله عن واحد
من جنسين) سيد كرمحترهما (قوله كشرى كين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم
الاخر موافقته لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخر اجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعيض
الصاع فالوجه رجوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل
في الوجوب فليتامل سم (قوله امامن نوعى الجنس فيجوز) اى حيث كانا من الغالب نهاية ومغنى عبارة
الايعاب هل ثم هل المراد الاغلب جنسا فقط حتى يجوز اخرج بهض انواعه وان لم يغلب خصوص ذلك النوع

مراتب بقية المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقييات شرح مر (قوله ويظهر ان الذرة
بقسميها) كانه اراد بقسميها الثانى الدخن (قوله في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب الخ) الوجه تقديم الشعير
على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على
الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بهض انواع البر مثلا على بهض نعم ان
ثبت انها ابلغ منه في الاقييات فينبغى تقديمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البر اذا تفاوت في الاقييات
لكن قضية اطلاقهم خلا فسم (قوله كشرى كين في فن) لو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم الاخر موافقته
لثلا يلزم تبعيض الصاع لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخرج نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعيض
الصاع الذى اطلقوا امتناعه فلا يبعدان الحكم اما اخرج الاخر من الاعلى واما رجوع الاول الى اخرج
الواجب مع هذا الاخر فيتعين ان ما اخرجه من الاعلى لم يقع الموقع فليتامل والوجه وجوب رجوع الاول
الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليتامل (امامن
نوعى جنس فيجوز) قضيةه جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما

لا يجوز زيفه ابن كج وتوقف الأذرعى في (٣٢٤) نوغين متباعدين وأما عن غير واحد كان ملك واحد نصفي قنين فاخرج نصف صاع

أو نوعا حتى لو كان الاغلب نوعا لم يحز نوع غيره وإن اتحد اجنسا قال الاسنوى والثاني واضح انتهى ثم قال وافهم كلامهم انه لو غلب جنس وله انواع جاز التبعيض منها وبه صرح الدارمي وقال ابن ابي هريرة لا يجوز ويؤيده ما مر ان اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزييف ابن كج لما قاله توقف فيه الأذرعى ثم اختار ان النوعين ان تقار باجزاؤا لا قال وظاهر كلامهم انه لا عبرة باختلاف النوع مطلقا وجه بعضهم بانهم لم يمثلوا الا باختلاف الاجناس كالشعير والتمر والزبيب اهـ وتقدم عن باعشن عن شرحى الارشاد ما وافق ما مر عن النهاية والمغنى ثم قال هنا ما مر نوعى جنس فيجوز كافى التحفة وغيره اهـ وهو يؤيد ان انواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها او كان انفع اهـ وظاهر ان الاحوط هو ما مر عن النهاية والمغنى بل يمكن الجمع به بين المقتنين (قوله فيجوز) قضيته جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما دل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) اى اذا غلب احدهما فقط كما مر عن الايعاب واما اذا غلبا فيجوز باتفاق (قوله فاخرج) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله فاخرج الخ) عبارة النهاية والمغنى نصفي عشرين او مبعضين ببلدين مختلفي القوت فانه يجوز تبعيض الصاع اهـ (قوله يجب الاخراج منه) حق التعبير بما يجب الخ ولو قال من الواجب لسكان اخصروا سلم (قوله وان اختلف) غاية وكان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله اى اعلاها) اى فى الاقيتات ايعاب ومغنى قول الماتن (ولو كان عبده) اى اوز وجته او قريبه قول الماتن (بقوت بلد العبد) اى ويدفع لفقره ابلد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل فى زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي وقت الوجوب ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذ اما قاله فيما لو حالف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له فى ذلك الوقت على السفر قبل مجي الوقت فانه لا يكلف ذلك ع ش (قوله اذا وجد الحب) حق المقام اذا عين الحب كافى النهاية والمغنى (قوله فلا تجزى) الى قوله لكن قال فى النهاية الا قوله ومبلول الى وقديم وكذا فى المغنى الا قوله وقديم الى وان كان (فلا تجزى قيمة) اى انفاقا نهاية ومغنى اى مذهبا عن ش (قوله ومنه) اى المعيب (قوله مسوس) بكسر الواو واسنى وايعاب اى وان كان يقاته مغنى ونهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزى بحسب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه او طعمه او ريحه نهاية وعباب (قوله وان كان الخ) اى المسوس او المعيب (لكن قال القاضى) عبارة شرح العباب قال القاضى واقره ابن الرفعة وغيره الا اذا فقدوا غير دواقنا وقال الأذرعى ويجب الجزم به اذا لم يجدسوا له لجدب او جائحة استاصلت زرع الناحية قال الأذرعى كابن الرفعة ويتجه اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا كما ذكر فى الاقط المملح اهـ وقد ينظر فى كلام القاضى وما يفرع عليه بان الذى اقتضاه كلامهم انه لا يجزى ذلك وان كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليما من قوت اقرب البلاد اليه اهـ عبارة ش قال سم على المنهج ولم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال فى العباب ويتجه اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا اهـ ووافق عليهم راهو قضية قول الشارح مر السابق ولو كان فى بلد لا يقاتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخ خلافا له وقوله وقضية قول الشارح الخ ظاهر المنع فتامل (قوله يجوز حينئذ) اى حين اذا كان المسوس قوت بلدهم (قوله مع ذلك) اى بلوغ دقيق المسوس لو اخرج منه قدر دقيق صاع سليم ايعاب (قوله ان يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر سم على حج وتوقف فيه شيخنا وقال الا قرب الثالث اخذ اما تقدم فيما لو فقدوا الواجب من استان الزكاة من انه يخرج القيمة ويكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبر ان ع ش (قوله من غالب قوت اقرب المحال الخ) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اهـ سم (قوله وقد صرحوا

يجب الاخراج منه عن نصف ونصف صاع اعلى ذلك عن النصف الثاني وان من اختلف الجنس فيجوز لتعدد المخرج عنه فلا محذور حينئذ (ولو كان فى بلد اقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ماشاء منها (والافضل اشرها) اى أعلاها كالسكفارة الخيرة (ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) للاصح السابق أنها تلزم المؤدى عنه ثم تحملها المؤدى (قلت الواجب) الذى لا يجزى غيره اذا وجد الحب (الحب السليم) اى من عيب ينافى صلاحية الادخار والاقيتات كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم عما ياتى ان العيب فى كل باب معتبر بما ينافى مقصود ذلك الباب فلا تجزى قيمة ومعيب ومنه مسوس ومبلول اى الا ان جف وعاد لصلاحية الادخار والاقيتات كما علم ما ذكرته وقديم تغير طعمه أو لونه أو ريحه وان كان هو قوت البلد لكن قال القاضى يجوز حينئذ وقيد ابن الرفعة بما اذا كان المخرج يأتى منه صاع وفيهما نظر لانه مع ذلك يسمى معيبا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذى يوافق كلامهم انه يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر (قوله من غالب قوت اقرب المحال اليهم) ظاهره وان بعد وينبغى ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله)

يقتاتوه وان لا ولا نظر
الى ما هو من جنس ما يقتات
وغيره كالخبيض لان قيام
مانع الاجزاء به صيره كانه
من غير الجنس ودقيق
وسويق وان اقتاتوه ولم يكن
له سواه وواية او صاعمان
دقيق لم تثبت (ولو أخرج)
الاب او الجدة (من ماله
فطرة) او زكاة مال من هو
تحت ولايته من (ولده
الصغير) او المجنون او
السفيه (الغني جاز) ورجع
عليه ان نوى الرجوع
(كاجني اذن) لآخر ان
يخرجها عنه ففعل فانها
تجزئه ان نوى الاذن او
المخرج بعد تفويض النية
اليه اخذ ما ياتي اما الوصي
او القيم فلا يجوز له ذلك
كالب لا ولاية له على الاوجه
الا ان استاذن الحاكم فان
فقد قال الاذرعى فلكل اى
من الوصى والقيم اخرجها
من عنده ويجزى اداؤهما
لديته من غير اذن قاض
ويفرق بانه لا يتوقف على
نية على ما ياتي قبيل الشركة
بخلاف الزكاة تتوقف
عليها فاشترط كون المخرج
يستقل بتملك المخرج عنه
لانه اذا استقل بذلك فالتية
أولى وفرق القاضى بغير
ذلك مما لا مدخل له في
الفرق كما يعلم بتأمله
(بخلاف) الولد (الكبير)
الرشد فلا يجوز ان يخرج
عنه بغير اذنه لان الاب

بان مالا يجزى الخ) قد رد على هذا التايد ان كون المسوس في الصورة المذكورة مالا يجزى هو عين محل
النزاع (قوله ودقيق الخ) معطوف على قيمة العباب مع شرحه ولا يجزى دقيق خلافا للانساطى وسويق
وخبر خلافا لجمع من اصحابنا وزعمهم انهما ارفق بالمستحق مردود بان الحب اكمل نفعا لصلاحيته لكل
ما يراد منه اه (قوله لم تثبت) اى ضعيفة بل وهم من ابن عينة لإيعاب (قوله وان اقتاتوه) اى هو دون اهل
البلد ع ش انظر لم يعبر هنا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله الاب) الى قوله فان فقد في النهاية
للا قوله ان نوى الى اما الوصى وكذا في الغنى الا قوله ورجع الى المتن (والجدة) اى من قبيل الاب وان علا
مغنى قول المتن (جاز) اى لان له ولاية عليه ويستقل بتملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه نهاية
ومغنى (قوله ان نوى) اى حين الاداء نهاية وإيعاب قول المتن (كاجني اذن) اى فيجوز إخراجها عنه كافي
غيرها من الديون فان لم ياذن لم يجز قطعها لانها عبادة مفتقرة الى نية فلا تسقط عن المكلف بغير اذنه مغنى
ونهاية زاد لإيعاب قال الزركشي وقياسها على الدين يقتضى ان المؤدى الرجوع اذا شرطه واطلق وكانه
اقرضه إياه اه قال ع ش قوله مر فان لم ياذن لم يجز الخ اى وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج
مروءة وحيث لم يجز لا تسقط عن اخرجهما عنه وله استردادها من الاخذوان لم يعلم بانه اخرج عن غيره وقوله
مر لانها عبادة الخ منه يؤخذ جواب رقع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع اهل الزكاة من دفعها وظفر
بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقع له زكاة ام لا وهو عدم جواز الاخذ ظفر او عدم الاجزاء لمسا على به
الشارح ع ش (قوله ما ياتي) اى في فصل اداء الزكاة (قوله اما الوصى الخ) عبارة العباب وشرحه لا الوصى
والقيم ولو بالام فلا يخرج عن محجورهما من مالهما الا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن
القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى الرجوع ورجع ولا فلا وبحت الاذرعى انه لو كان بمحل لاحاكم
فيه ولاولى جاز للغير إخراج فطرة صبي ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه
سم (قوله فلا يجوز له ذلك) اى الاخير عنه من ماله نهاية اى مال نفسه سواء نوى الرجوع ام لا ع ش (قوله
فان فقد) اى الحاكم (قوله اى من الوصى والقيم الخ) بقى اب لا ولاية له ويفرق بانه لا ولاية له سم قال ع ش
وبنى مالو فقد الوصى والقيم والحاكم هل للاحد الاخراج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت من القوت الاذرعى
ما يفيد الاول اه وتقدم عن الإيعاب مثله فلكلام سم فيما اذا كان لنحو الصغير وصى او قيم (قوله على
ما ياتي الخ) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله وفرق القاضى
الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض اى
والنهاية على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن من له النظر العام
الكامل وهو القاضى بخلاف غير المتعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتامل سم عبارة
ع ش قوله مر لان رب الدين متعين الخ اى فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف
الفقر اذ فانه قد يتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق او لمن غيره احوج منه ويؤخذ من تعليل الشارح م ر أنه
لو انحصر المستحقون جاز للوصى والقيم الدفع لهم اه قول المتن (في عبد) اى رقيق والمعسر محتاج الى خدمته
اما الوصى والقيم فلا يجوز عبارة العباب وشرحه لا الوصى والقيم ولو بالام فلا يخرج عن محجورهما
من مالهما الا باذن القاضى لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن القاضى له في الاداء من ماله كالاب فان نوى
الرجوع ورجع ولا فلا وبحت الاذرعى انه لو كان بمحل لاحاكم فيه ولاولى جاز للغير إخراج فطرة صبي
ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله وتردد في انه هل يعتبر اذن العبد أو سيده وواضح انه لا عبرة
باذن العبد وان قلنا انها تجب ابتداء على المؤدى عنه اه باختصار (قوله اى من الوصى والقيم) بقى اب
لا ولاية له وقد يفرق بانه لا ولاية له (على ما ياتي قبيل الشركة) الذى ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة
الدين في الفرق نظر (قوله وفرق القاضى الخ) الذى فرق به القاضى هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق
الزكاة اه ولم يرد في شرح الروض على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن
لا يستقل بتملكه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطرته ثم اخرجهما عنه (ولو اشترك موصرون في عبد) او امة نصفين مثلا

(لزم الموسر نصف صاع) ولا يلزم المعسر شيء (ولو ايسرا) اي الشريك (واختلف واجبهما) باختلاف قوت محليهما بناء على الضعيف ان العبرة ببلديهما كما افاده كلام المجموع وغيره ولعله اغفله هنا وفي الروضة للعلم به مما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد (اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم) ولا تبعيض للصاع حينئذ لان كلا اخرج جميع ما لزمه من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت محل الرقيق واول بعضهم المتن ليوافق المعتمد المذكور بان الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى واولى منه تاويل الاسنوى له بحمله على ما اذا كان وقت الوجوب بمحل لا قوت فيه واستوى محل سيدي به الذي فيه قوت اليه لما مر ان العبرة في هذا بأقرب محل قوت اليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث امكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليظهم وظاهره تعين اخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل مخير

(وقوله لزم الموسر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا اذا لم يكن بينهما ما يافاه فان كان وصادف زمن الوجوب نوبة الموسر لزمه الصاع كما مر في الاشارة اليه أو المعسر فلا شيء عليه كالبعوض المعسر مغنى ونهاية وإيجاب قول المتن (ولو ايسرا) قال في الروض والمبعوض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرتهما وتخرج من غالب قوت بلديهما انتهى اه سم عبارة العباد فان كان عبدهما بغير بلدهما أخر جافطرته من قوت بلده وكذا المبعوض ومن في نفقة والديه اه قال الشارح في شرحه كما اعتمده جمع متأخرون كالسبكي والاسنوى والاذرعى والبلقيني والزركشي وقال المحاملي انه مذهب الشافعي وحزم به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحينئذ فلا يجوز التبعض في المسائل الثلاث وما يصرح به قول المنهاج واصله ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح الخ فاق في الروضة فيها والمنهاج في العبد من جواز التبعض مفرع على الضعيف انها تجب ابتداء على المؤدى اه (قوله كما افاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولعله) أي المصنف (اغفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المنهاج (قوله للعلم به) أي بالبناء المذكور (مما قدمه) أي هناك في الروضة (قوله ان العبرة) الخ بيان لما قدمه (قوله المعتمد الخ) أي من ان العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معنى) أي لانه لا معنى حينئذ لقول المصنف واختلف واجبهما اذا تفاهما كاختلافه على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد (ولفظا) بحتمل انه اراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذا لا بعد مع اتحاد سياق الكلام سم ويحتمل ان الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة وبمجرد فساد المعنى لا يصلح ان يكون قرينة كما تقرر في محله (قوله تاويل الاسنوى له الخ) اقتصر صاحب المغنى والنهاية على حمل المتن عليه وقال لا إن الحمل عليه اولى من بنائه على الضعيف بصرى (قوله فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لزم تبعيض الصاع فيكون مستثنى من منع التبعض الصاع سم (قوله وظاهره) أي تاويل الاسنوى (قوله وليس كذلك الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلا له ان يخرج من واجب نفسه وان لزم تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا طلاقهم انه لا يبعض الصاع والموافق لذلك اخرج كل منهما من قوت احد البلدين كما لو كان الحر

من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتأمل (قوله في المتن ولو ايسرا الخ) قال في الروض والمبعوض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين اه قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرتهما وتخرج مع غالب قوت بلديهما (قوله واول بعضهم الخ) على هذا التاويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبهما اذا تفاهما كاختلافه على هذا (قوله فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى) يحتمل انه اراد بالفساد معنى انه لا دخل لا اختلاف واجبهما في وجوب الاخراج من واجب العبد فتقييد وجوب الاخراج من واجبه باختلاف واجبهما لا معنى له وان مفهومه انه اذا اتحدوا واجبهما لا يجب الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير بالفساد لفظا بعد الحمل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذا لا بعد مع اتحاد سياق الكلام (قوله واولى منه تاويل الاسنوى الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تاويل عبارتهما أي الروضة والمنهاج بحملهما على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلد المؤدى وحينئذ فكلاهما هنا في رقيق غير مكلف فيجوز للتبعيض حينئذ اه وقوله اعتبر بلد المؤدى أي لا والوجوب في هذه الحالة إنما يلاق المؤدى ابتداء كما صرح به قبيل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وادعى فيه القطع ويحتمل ان يناقش في ذلك بانه لا مانع من ملافاة الوجوب لغير المكلف اذا كان لا يستقر والمخذور إنما هو ملاقة ما يستقر ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وان لزم تبعيض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعيض الصاع (قال وحيث امكن الى قوله لا يعدل الى تغليظهم) قضيته انه بدون التاويل غلط وليس كذلك فان التفريع على احد القولين وان كان مرجوحا لا يكون غلطا (قوله وليس كذلك بل كل مخير الخ) ظاهره انه سلم له ما اقتضاه كلامه من ان كلا له ان يخرج من واجب نفسه وإن لزم

بين الاخراج من اى البلدين شاء واما الجواب بان الفرض هنا فيما اذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد اذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين ههنا لانهم وتعلقها بمحلين يقتضى جواز نقلها كالمالك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز إخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء احد (٣٢٧) البلدين بذمة المالكين بخلاف

ما اذا كانا ببلد واحد فهو بعيد جدا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعول عليه ويفرق بين ما هنا ومسئلة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقسمة في البلدين فلنفكر اكل تعلقها وشركة فيها لكن لما عسر التشقيص وسامت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أجد هما وهم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين الاعلى الضعيف انهما مخاطبان بالفرض أولا فعلى هذا يتجه القياس على مسئلة الشياه

وأما على المعتمد أنها ألزمت العبدان ولا فهو بمحل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينهما وبين مسئلة الشياه بوجه فالقياس عليها حيثما اشتباه من تفرع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل (باب من تلزمه الزكاة) اى شروطه (وما تجب) الزكاة (فيه) اى احواله التى يعلم بها انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتهم له (شرط)

في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبعض كما هو ظاهر سم (قوله بين الاخراج) الاولى في الاخراج (قوله بان الفرض) بالقاء (قوله اذا كانا) اى السيدان (قوله ان العبرة) بيان لما (قوله فهو بعيد الخ) جواب واما الجواب الخ (قوله هنا) اى فى مسئلة الشياه (وتم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مسئلة اشتراك الموسرين (قوله فعلى هذا) اى الضعيف (قوله كالا يخفى الخ) (خاتمة) لو اشترى عبدا فغربت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار مجلس او شرط فطرته على من له الملك بان يكون الخيار لا خدما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار لها فطرته على من يؤل له الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق فطرة رقيقه على ورثته كل بقسطه ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب وان مات قبل الغروب عن ارقاء فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا ووصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة على الموصى له لانه بالقبول يتبين انه ملكه من حين موت الموصى وإن رد الوصية فعلى الوارث فطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد وجوب الفطرة فوارثه قائم مقامه في الردو القبول فان قبل وقع الملك للبيت وفطرة الرقيق في التركة إن كان للبيت تركته ولا يبيع منه جزء فيها وان مات قبل وجوبها او معها فالفطرة على ورثته عن الرقيق إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم مغنى ونهاية وشرح الروض زاد شرح العباب ومثل ذلك يأتى في الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواهب كإفى المجموع اه (باب من تلزمه الزكاة)

اى زكاة المال (قوله اى شروطه) و (قوله اى احواله) لا يخفى ما فيه من التكاثف والتعسف والانساب ان يقدر فى الاول الاحوال ويلاحظ انسحابها على الثانى بمقتضى العطف بصرى (قوله اى احواله) اى ليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وإنما المراد اتصاف المال الزكوى بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجحود والضلال او معارضة بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك نهاية ومعنى (وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم في النهاية لإقوله ويسقط الى وخرج وما انبه عليه (قوله لمناسبتهم له) اى فكان الترجمة شاملة لها فساغ التعبير بفصل ع ش (قوله بانواعه الخ) وهى الحيوان والنبات والنقدان والركاز والتجارة معنى ونهاية (قوله بانواعه) الى قوله وعلم فى المعنى الاقوله ويسقط الى وخرج (قوله اصلى) سياتى حكم المراد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه فى الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنالو اخرجه لا تصح لا قبل الاسلام ولا بعده ويستردها عن أخذها وقد يقال إذا أخرجه بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمه فى زكاة الفطر ع ش (قوله ما مضى) اى عقاب ما مضى او ذات ما مضى لانها تتعلق بذمته وان قلنا انه لا يطالب بها فى الدنيا بصرى ويحتمل ان المراد بطلب ما مضى والمراد بسقوط طلبه عدم مطالبته بتداركه (قوله لما مرانها) مر ايضا انها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة فهي

تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا طلاقهم انه لا يبعض لذلك اخراج كل منهما من قوت احدى البلدين كما لو كان الحر فى محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبعض كما هو ظاهر (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) (قوله لما مرانها الخ) مر ايضا انها تجب على الكافر وجوب عقاب لا مطالبة فهي بالنسبة اليه على وزان

وجوب (زكاة المسال) بانواعه السابق تفصيلها (الاسلام) لقول الضديق رضى الله عنه فى كتابه هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسلمين رواه البخارى فلا تجب على كافر اصلى وجوب مطالبة فى الدنيا بل وجوب عقاب عليها فى الآخرة نظير ما مر فى الصلاة ويسقط عنه باسلامه ما مضى ترغيبا فيه وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر انها تلزم الكافر عن موته

بالنسبة اليه على وزن زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم ما تقرر) أى فى قوله وجوب مطالبة فى الدنيا الخ غش (قوله ان هذا) أى الاسلام (قوله ولا يؤثر فيه الخ) أى فى كون هذا شرطا لوجوب الاخراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرط لاصل الوجوب فلم لم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ كرى (قوله الخ ملة) وسياق الوجوب على البعض سم (قوله لاصل الخطاب) أى شرط لاصل الخ وهو خبر ان الشرط الخ (قوله لان مدار العطف) قد يقال الشرطية المطلقة لاتصح ملاحظتها إذ لا فائدة حينئذ بل الملاحظ الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فممنوع إذا الاسلام ليس شرطا فيه او وجوب الاخراج او هم ان الحرية شرط له وليس شرطا لاصل الطلب فليتامل محصل قول الشارح لان مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكلف والتعسف بصرى وفى نحوه بزيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المعنى وعلى القديم يملك بتمليك سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لازكاة عليه ولا على سيده فى الاصح وان قلنا يملك بتمليك غير سيده فلا زكاة عليه ايضا لضعف ملكه كما مر ولا على سيده لانه ليس له اه (قوله على من فيه رق الخ) هل يشكل بما يأتى فى البعض سم واعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقية وبسيده (قوله كما مر) أى فى الفطرة (قوله الزكاة) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمعنى الا قوله كفطرته إلى ويجزى وقوله ويغتفر إلى اما إذا (قوله الزكاة) أى زكاة المال الذى حال عليه الحول فى رده نهاية ومعنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد وسيد كمرتزه (قوله وقته) أى المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الاسلام ايضا كما تقدم سم (قوله والحق بهما) أى بالمرتد وقته (قوله بعضه وزوجته) أى المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الاسلام ايضا (قوله عدم النية) أى نية التقرب (قوله على ما مر فى الفطرة) لم يتعرض فى الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر فى الاصل فى الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام أنه يكفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزي دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه سم اقول ذكر الشارح هناك المرتد عقب الاصل وفى سياقه فاشار به إلى ان ما ذكره فى الاصل من حيث النية يجزى فى المرتد مثله وذكر هناك ايضا ان ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم انه لا يتأتى من الكافر الا نية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا

زكاة المال فكان التقييد بالمال لان فى المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) هل يشكل بما يأتى فى البعض (قوله الكاملة) وسياق الوجوب على البعض (قوله لان مدار العطف الخ) فيه بحث ظاهر وهو اناسلطنا ان مدار العطف على اشتراكهما فى الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما فى شرطية الشرط المذكور والالزام ان يذكروا فى سياق شروط المذكور ما ليس منها من شروط غيره ولا يخفى قبجه بل فسادة وحينئذ فان كان المشروط هنا اصل الخطاب لم يصح اشتراط الاول فيه وان كان هو وجوب الاخراج فالثاني انما هو شرط لاصل الخطاب وان كان كل منهما فالاول ليس شرطا لكل منهما اذ ليس شرطا لاصل الخطاب وان كان القدر المشترك بينهما فالاول ليس شرطا له لتحقق القدر المشترك فى اصل الخطاب وهو لا يشترط فيه اسلام فاعل الصواب خلاف ما اجاب به ومنه ان يختار الاحتمال الثاني وهو ان المشروط وجوب الاخراج والحرية كما هي شرط لاصل الخطاب شرط او جرب الاخراج ايضا وهذا ليس مراد الشرح بدليل قوله وهما كذلك وان اختلف المراد بهما فتأمل (وقته) أى المسلم وينبغي والمراد ايضا وعليه فيشترط عوده ايضا إلى الاسلام كما تقدم فى الحاشية (على ما مر فى الفطرة) لم يتعرض فى الفطرة لنية المرتد وانما ذكر فى الاصل فى الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام انه يكفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزي دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله والابان زواله من حين الردة) ولا يخفى

وعلم ما تقرر أن هذا شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الاخر (و) هو (الحرية) الكاملة لاصل الخطاب لان مدار العطف على اشتراكهما فى الشرطية لا غير وهما كذلك وان اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وان قل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان ابقينا ملكه) لان أزلاؤه وهما ضعيفان والاصح أنه موقوف فتوقف هى أيضا كفطرة نفسه وقته والحق بهما بعضه وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال فى الردة لتبين بقاء ملكه ويجزى ما اخرجها فى رده ويغتفر عدم النية على ما مر فى الفطرة والابان زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحينئذ فلو كان أخرج فى رده فهل يرجع على أخذها ممن لاحق له فى النية

مطلقا لانه بان أن لاحق له فيما أخذه أو ان علم الحال نظير ما يأتي في (٣٢٩) التغجيل كل محتمل والاول اقرب

ويفرق بأن المخرج ثم له ولاية الاخراج في الجملة فأن ملك الآخذ المعذور بعدم العلم ولا كذلك هذا لانه بان أن لا ولاية له أصلا أما إذا وجبت ثم ارتد فتؤخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في رده المتصلة بموته لم تجزئه لانه بان أنه حالة الاخراج غير غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتمل الاجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج ديونه حينئذ لا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لانه لا يستدعي ولاية لاجزائه من الاجنبي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) لضعف ملكه عن احتمال المواساة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يورث وصرح به لانه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كما سيذكره وكونه لمعين حر الخ فلا زكاة في مال مسجد نقد أو غيره ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمره إن كان غلي جهة أو نحو رباط

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فاعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي فليتنامل سم أي وقوله يرجع ببناء المفعول (قوله مطلقا) أي علم الآخذ الحال أو لم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع مطلقا (قوله ويفرق الخ) والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه اخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبذلك ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المعجلة فالمخرج من اهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التغجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه إنما اخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من بينة فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر باقرب من عش (قوله ثم) أي في الزكاة المعجلة (قوله فأن) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء اسلم أو قتل مغنى ونهاية (قوله ويظهر انه الخ) أي فيما إذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتمل الاجزاء) جزم به النهاية والمغنى قول الماتن (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه عش (قوله لضعف ملكه) الي الماتن في النهاية إلا قوله سيعلم إلى يشترط وقوله تمام الملك إلى كونه وقوله حر إلى اخره وقوله في مال إلى في موقوف وكذا في المغنى إلا قوله وصرح إلى يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حيز زواله وانهاية ومغنى قال عش قوله ولا زكاة على السيد الخ أي لا حالا ولا استقبالا اه (قوله لانه يتوهم الخ) أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة إلى ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال الكتابة وكال الكتابة ديون المعاملة سم ومرو يفيد قول المصنف الاتي أو كان غير لازم خلافا للميرى عش (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة سم (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم فانظر مم يعلم سم وأيضا أي حاجة إلى قوله حر مع سبقه في الماتن وما المراد من قوله إلى آخره (قوله لازكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر إلا ان يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرانه كالحر سم (قوله نقد أو غيره كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حذفها أو زيادة الف اخرى (قوله مطلقا) أي على معين أو غيره كدى (قوله كما سر) أي في التنبيه الاول في باب زكاة النبات كدى (قوله ان كان عفي جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حوالان الجول ويوجه بان تعينهم عارض (فرع) استحق نقد اقدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفة بأشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج إلا ان قبضه أو لا بل هو شريك في اعيان ريع الوقف بقدر ما شرط له الوقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر سم على البهجة واعتمد مر الاول عش وتقدم في زكاة الفطر عن الايعاب والمغنى ما يؤيده (قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعنيين نصاب للشركة وصورته ان يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة عش (قوله وتيقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومغنى أي لان الجنين لا يسمى صبيا عش (قوله من قوف الجنين)

انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا فلا يأتي قوله فهل يرجع فاعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي فليتنامل (قوله وصرح به لانه قد يتوهم الخ) أي أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك (قوله فلا زكاة على مكاتبه) أي عن مال الكتابة (قوله كما سيذكره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم الخ فانظر مم يعلم (قوله فلا زكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر إلا أن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حرانه كالحر (قوله

عبارة النهاية والمغنى مال الحمل الموقوف له بارث أو وصية اه قال ع ش وبقى مالو انفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو غيره إذ اتبين عدم استحقاق الخشي كمالو كيان الخشي ابن أخ فبتقدير انوثته لا يرث وبتقدير ذكوره يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف وبؤيده مالو عين القاضى لكل من غرما المفسل قدران ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فانه لازم كآة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفسل لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعللوه بعدم تعين المستحق مدة التوقف اه (قوله لانه في حال الوقف الخ) عبارة النهاية والمغنى لعدم الثقة بحياته اه قال ع ش اى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون غير حمل كالريح وقياس ما ذكره في مالو انفصل ميتا من انه لازم كآة على الورثة لانه لازم كآة فيه إذ اتبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزيدى وجوب الزكاة فيما لو تبين ان لاهل الحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل ان الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح مر لعدم الثقة الخ انما اذا علمنا حيا ته ووجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة اقول وليس مراد الان خبر المعصوم لا يزيد على انه سماله حيا وانفصله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله اه ع ش (قوله بحث الاسنوى الخ) معتمد ع ش (قوله لم يجب على بقية الورثة الخ) اى في جميع المال الموقوف لليلة المذكرة لا فيما يختص بالجنين لو كان حيا وهو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي الخ) قال الشارح في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال يجب في ماله أى المحجور عليه لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى وجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر اه سم (قوله والمحجور عليه) الى قوله سواء العاى في النهاية والمغنى (قوله والولى مخاطب الخ) وإذا لم يخرجها الولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل يضمن الولى فيه نظر وبنيغى الضمان ان قصر سم وقوله ان قصر لعله احتراز عن نحو ما ياتي في قول الشارح ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا يغلب الخ (قوله منه) اى من مال الصبي الخ (قوله ان اعتقد الوجوب) اى في مالهم نهاية ومغنى (قوله سواء العاى الخ) عبارة المغنى والنهاية بعد ذكرهما إتمام القفال الاتي في الشرح ولو كان الولى غير متمذهب بل عاميا صرافا فان الزمة حاكم بها باخراجهما فواضح كما قاله الاذرى وإلا فالوجه كما قال شيخنا الاحتياط بمثل ما مر عن القفال . الأوجه كما قاله أيضا ان قيم الحاكم يعمل بمذهبه كما حكم آخر يخالفه في مذهبه اه قال ع ش قوله مر بل عاميا صرافا فانه يشعر هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي صحيح والولى مخاطب باخراجهما منه سواء العاى وغيره وزعم الخ وقوله مر بمثل ما مر الخ اى من ان يحسب زكاته الخ

لانه في حال الوقف لم يكن موثوقا به ومن ثم بحث الاسنوى أنه لو انفصل ميتا لم يجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمجنون) والمحجور عليه بسفاه والولى مخاطب باخراجهما وجوبان اعتقاد الوجوب سواء العاى وغيره وزعم أن العاى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

ومن ثم بحث الاسنوى أنه لما انفصل ميتا لم يجب الخ) فزعم بأن الظاهر خلافه وقد قيد الامام بخروج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الصلاح والاشتداد من خيارهما ان من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كونه الملك موقوفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للحمل ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في زمن خياره ونحوه شرح مر (قوله في المتن وتجب في مال الصبي والمجنون) في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال يجب في ماله أى المحجور لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى وجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر وفائدة وجوبها في الذمة وجوب إخراجها بعد تلف المال فيما يظهر اه اقول إذا لم يخرجها الولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل

وذلك إنما كان قبل تدوين

المذاهب واستقرارها
ولا عبرة باعتقاد المولى
ولا باعتقاده غيره المولى
فما يظهر وذلك لخبر ابتغوا
في أموال اليتامى لا تأكلها
الصدقة وفي رواية الزكاة
وهو مرسل اعتضد بقول
خمس من الصحابة وبوروده
متصلا من طرق ضعيفة
والقياس على معشره وفطرة
بدنه الموافق عليهما الخصم
أوضح حجة عليه قال ابن
عبد السلام ولا يعذر وصي
أي يرى وجوبها وهو مثال
نهاه الإمام عن إخراجها
فان خافه أخرجها سرا أه
وهو ظاهر في إمام أو نائبه
يرى وجوبها أما إذا لم يره
ونهاه فينبغي وجوب
امتناله حينئذ لأنه لم يتعده
بالنسبة لاعتقاده إلا إذا
قلنا ليس له حمل الناس على
مذهبه لتعديه حينئذ وكان
هذا هو ملحظ ابن عبد
السلام ومع ذلك ينبغي
تقييده بما إذا لم يغلب على
ظنه أنه يغرمه ما أخرجه
ولوسرا وافق الفقهاء بأن
الاحتياط للولي الحنفى أن
يؤخرها لكمالها فيخبره بها
ولا يخرجها فيغرمه الحاكم
أه والاحتياط المذكور
بمعنى الوجوب أو بالنسبة
لضبطها وأخباره بها إذا
كمل وينبغي للشافعى أن
يحتاط باستحكام شافعى في
إخراجها حتى لا يرفع الحنفى

وله الرفع للحاكم أه ع ش (قوله وذلك) أى قوله لا مذهب للعامة كرى ولا عبرة الخ وفاقا للزيادة وخلافا
لم يكايانى (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفه وطارى الجنون بعد البلوغ سم (قوله
وذلك) أى وجوب الزكاة فى مال الصبي الخ (قوله لخبر) إلى قوله قال فى النهاية لا قوله وهو مرسل إلى والقياس
(قوله لخبر ابتغوا الخ) أى ولشمول الخبر المار لهم ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال ومالها
قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالملكف نهاية ومعنى (قوله وفى
رواية الخ) وروى الدارقطنى خبر من ولى يتماله مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة نهاية (قوله
والقياس) مبتدأ خبره قوله أوضح الخ (قوله الموافق عليها الخصم) أى ولم يصح فى إسقاط الزكاة ولا فى
تأخير إخراجها إلى البلوغ شئ. قال الامام احمد لا اعرف عن الصحابة شيئا صحيحا انها لا تجب معنى (قوله
قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) أى فى ترك الإخراج سم (قوله وهو مثال) أى الوصى فالمراد مطابق ولى
المحجور عليه (قوله نهاه الامام عن إخراجها) أى من مال مولى له عصيان الامام بذلك و (قوله فان خافه)
أى الامام لو أخرجها جهرا (قوله وأخرجها سرا) أى محافظة على الواجب بقدر الامكان و (قوله يرى
وجوبها) أى فى مال المحجور عليه و (قوله أما إذا لم يره) أى كالحنفى لإيعاب (قوله فينبغي وجوب امتناله)
أى ومع وجوب الامتنال فينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة أساسا نعم أن تصور حكم بأن ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه سم عبارة لا يعاب وجب على الولي أن يطيعه
وفيه نظر لما تقرر ان العبرة باعتقاد الولي فلا نظر لاسر الامام بما يخالفه وإن جاز له ذلك فى اعتقاده أه
(قوله إذ ليس له حمل الناس الخ) أى هو المعتمد (قوله وكان هذا) أى ليس للامام حمل الناس على مذهبه
(قوله فينبغي تقييده) أى ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الإخراج مع النهى عنه جهرا أو سرا (قوله
أن يؤخرها الخ) أى أن يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك معنى (قوله والاحتياط المذكور بمعنى
الوجوب الخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج
عليه إذ العبرة كما علم باعتقاد الولي واعتقاده أن لا وجوب سم (قوله وينبغي للشافعى الخ) عبارة لا يعاب
ومن الاحتياط أن يستأذن الولي الشافعى مثلا حاكما شافعى مثلا فى إخراجها أو يرفع الأمر إليه بعد
إخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها إذا كمل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره الفقهاء
ان اعتقاد الولي إنما يدار عليه خطابه بوجوب الإخراج عليه تارة وعدمه أخرى وأما بالنسبة لتعلقها بالمال
حتى يلزم المحجور إخراجها إذا كمل فلا يعتبر فيه اعتقاد الولي وإلا لا وجوب على الحنفى عدم الإخراج ولم
يقولوا لا يلزمه ولم يكن فى ذلك الاحتياط الذى ذكره الفقهاء فائدة بل يكون تمتعا لأنه إذا فرض أن الولي
حنفى وأن العبرة باعتقاد بالنسبة للتعلق بالمال ايضا لم تعلق بالمال شئ فلا يجوز له الإخراج ولا يخرج المولى
إذا كمل وقد ذكر وما يدل على خلاف هذين أه (قوله ولا يخرجها الخ) أى فان أخرجها علما عمدا بتحريم
ذلك عليه فينبغي مع عدم الاجزاء فسقه وانزاله لأنه تصرف فى ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج
حيث لم يفسد كان جهل التحريم ثم قلد من وجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغي الاعتداد بإخراجها
السابق سم على البهجة أه ع ش وقوله فينبغي الخ تقدم عن الإيعاب ما يفيد خلافا (قوله فيغرمه) قد
يقال هذا لا يقتضى الوجوب لأن له أن يرضى بالغرامة سم أى فينبغي أن يراد بوجوب الامتنال عدم

يضمن الولي فيه نظر وينبغي الضمان إن قصر (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع فى البالغ السفه وطارى
الجنون بعد البلوغ (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر) أى فى الإخراج فلا يترك (قوله فينبغي وجوب
امتناله) أى ومع وجوب الامتنال فينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة أساسا نعم أن تصور حكم بأن ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه (قوله يغرمه الخ) قد يقال لا يقتضى الوجوب
لأن له أن يرضى بالغرامة (قوله بمعنى الوجوب الخ) أى فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده
عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج عليه (قوله بمعنى الوجوب) أى العبرة كما علم باعتقاد الولي واعتقاده

فيغرمه ويأتى قبيل الصالح ماله تعلق بذلك

لزوم الاخراج (قوله ولو آخرها المعتقد الخ) لو كان تأخير المعتقد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر سم أقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقييده بما لا يملك غلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفياً الخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في اخراج ما مضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد المولى عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه سم وبصرى عبارة ع ش قال الزبائدي ولو آخرها معتقد الوجوب ثم ولزم المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حنفياً إذ العبرة باعتقاد المولى اه وهو مخالف لما في سم على المنهج تبالم وعبارته (وانظر لو اختلف عقيدة المحجور والمولى بان كان الصبي شافعيًا والمولى حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة المولى لكن حيث لزم الصبي أم الصبي حنفى فلا ينبغي للمولى الشافعى ان يخرج زكاته إلا زكاة عليه اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أبي حنيفة فقلد ابا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذ غايته بعد كماله أنه كشافى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد ابا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المخرجة من مال المولى عبارة المغنى (فائدة) اجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من اموال اليتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ملكهم بان الغش ان كان بمائيل اجرة الضرب والتخليص فيسأح به وعمل الناس على الاخراج منها اه (قوله ان ساوى) أى الغش (قوله وم) أى فى أوائل باب زكاة النقد (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان لمحجور تعين الاول أى اخراج قدر الواجب خالصا ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي إلا أنه ساكت عن اجرة الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لانه ليس من اهله فيكفر بالا طعام والكسوة لكن يبق النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج اليه في العمر الغالب على مافى المجموع وهو المعتمد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثانى على سيده فيه نظر وظاهر إطلاقه الاول فليراجع ع ش (قوله وتجب) إلى قول المتن قيل في النهاية والمغنى إلا قوله سياتى وقوله ولا حائل إلى المتن (قوله وتجب في المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على نزعهما نهاية ومغنى وهذا تقييد لمحل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من عين أو دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن بمن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهداً أو امتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بان يكون له به) أى بالمجود دنياه ومغنى (قوله بينة) أى لا تمتنع عن اداء الشهادة (قوله او يعلمه القاضى) أى فى حالة يقضى فيها بعلمه نهاية ومغنى أى بان كان مجتهداً أى ويسهل الاستخلاص بالبينات وعلم القاضى فان لم يسهل بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده

أن لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى ان المدار على اعتقاده في إخراج ما مضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد المولى عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه وقد يقال قياس قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أبي حنيفة فقلد ابا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذ غايته بعد كماله أنه كشافى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد ابا حنيفة ولو كان تأخير المعتقد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر (قوله حتى يتمكن أو يعود) فيه امران الاول لو عاد بعضه ينتفى وجوب تركيته في الحال وإن كان دون نصاب لتام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الا ان إذا وصل اليه بعضه والثانى انه لو اخرج قبل التمكن والعود اليه فهل له الرجوع مطلقاً ولا مطلقاً وعلى

ولو آخرها المعتقد للوجوب
أثم ولزم المولى ولو حنفياً
فيما يظهر اخراجها إذا كمل
ويسأح بغشها ان ساوى
أجرة الضرب أى المحتاج
اليه والتخلص كما قاله السبكي
ومرافيه (وكذا) تجب
على (من) ملك ببعضه
الحر نصاً باقى الاصح لتام
ملكه ومن ثم كفر كالموسر
(و) تجب (في) المغصوب
والمسروق (والضال) ومنه
الواقع في بحر والمدفون
المنسى بحمله (والمجود)
العين وسيأتى الدين (في)
الاضرار لوجود النصاب
في الحول (ولا يجب دفعها)
أى الزكاة (حتى) يتمكن
من المال بأن يكون له به
بينات أو يعلمه القاضى

ليده غش (قوله أو يقدر هو على خلاصه) أى المغصوب ونحوه نهاية ومعنى (قوله ولا حائل) أى كاعسار وغيبه وهذا راجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين موسرا) عطف على اسم يكون وخبره لكنه لا يظهر له موقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغيره من الشروح أو الدين بدل وسياق الدين ومع ذلك يفتى عنه قوله ولا حائل (أو يعود إليه) فيه امران الأول أنه لو عاد به ضعه ينتفى وجوب تركيته في الحال وإن كان دون نصاب لتام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الآتى إذا وصل إليه بعضه والثاني أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهل له الرجوع أو لا مطلقا أو على تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير سم (قوله إن كانت الماشية سائمة) لعل صورته أن ياذن المالك للغاصب في أسامتها والا فالذى مر أنه إذا أسامها الغاصب لا زكاة فيها ع شر زاد البجيرى أو يغصبها قبل آخر الحول بزمن يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكمها أسامتها وتستمر سائمة وهى ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الأسامة في كل مرة كما قاله العناني اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض الخ) مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر تجب زكاة ما عدا الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضية أنها لو كانت غنما خمسين أو ستة أبل مثلا وجب زكاة ما عدا الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع سم وعش أى وحين انقضاء الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لزمه الإخراج حالا الخ) أى كالدين الحال على ملى مقر نهاية ومعنى (قوله بأن هذا) أى صحة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل ملاحظ الإيجاب كونه الخ (قوله ولزوم الإخراج الخ) أى وبأن لزوم الإخراج الخ (قوله القدرة عليه) أى على التصرف (قوله ويشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه (قوله للثمن المقبوض) أى للبائع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (إخراج زكاته) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى وبالأولى

تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهومه أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر تجب زكاة ما عدا الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضية أنها لو كانت خمسين غنما أو ستة أبل مثلا وجب زكاة ما عدا الحول منها وهذا موافق لما نقله في الفرع المذكور قبيل قول المصنف وبنت غناض لها سنة وقال أنه مبنى على ضعيف فراجع وتام له لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد قبل إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع فقد قال في الروض وشرحه في الشرط الثالث لزكاة المواشى الحول (فرغ) وإن باعه أى النصاب بشرط الخيار له وحكمنا بأن الملك في زمن الخيار للبائع أى بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لها وفسخ العقد فيهما لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن تم أى الحول في مدة الخيار فى الأولى مطلقا وفى الثانية وفسخ العقد زكاة أى المبيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ذكره الأصل اه فقد افاد هذا الكلام أن ابتداء الحول من العقد فى حق المشتري إذا كان الخيار له وحده ولا يكون خياره مانعا من ابتداء الحول وفيهما فى باب زكاة المعشرات فإن اشترى نخيلا وثمرتها بشرط الخيار فبدأ الصلاح فى مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان الخيار له وإن لم يبق الملك له بأن مضى البيع فى الأولى وفسخ فى الثانية وهى أى الزكاة موقوفة إن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لها فمن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه اه وفيه تصريح بأن وقف الملك فى زمن خيارهما لا يمنع الاعتداد به على من ثبت له وبوخذه من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول فى الحول حتى إذا تم العقد كان ابتداء حول المشتري منه أعنى العقد تامله وهذا كله ظاهر وإنما نبهت عليه لآنى رأيت من وهم فيه (بقى) أنه سيأتى أى فى الحاشية فى خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحد هما فهل يغلب الأول فيكون الملك موقوفا أو الثانى فيكون لذلك الاحد وأنه قال فى شرح الروض الظاهر الأول ثم نقل عن الزركشى أن الظاهر الثانى اه (قوله فلا يلزمه إخراج زكاته) أى ما لم يستقر ملكه عليه) وبالأولى إذا لم يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين موسرا به أو (يعود) إليه فحينئذ يزكى الأحوال الماضية إن كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب بما يجب لإخراجه فإذا كان نصابا فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) تجب على المشتري فى (المشتري قبل قبضه) إذا مضى حول من حين دخوله فى ملكه لتسكنه من قبضه بدفع الثمن ومن ثم لزمه الإخراج حالا حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه القولان) فى نحو المغصوب لعدم صحة التصرف فيه ويحاج بأن هذا ليس هو ملاحظ الإيجاب بل كونه فى ملكه ولزوم الإخراج شرطه القدرة عليه وهى موجودة ويشكل على ذلك ولهم للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه

لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما لزمه إخراج زكاة راس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقبضه بدليل أن تعذر المسلم فيه لا يوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري متمكن من الاستقرار كما تقرر لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس متمكنا (٣٣٤) من ذلك لأن قبض المبيع ليس اليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلف به فان قلت يمكنه أن

يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضا فالثمن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتي في مبحث الاستبدال فاشتراط فيه الاستقرار كالأجرة لتام مشابهتها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكفى التمكن من قبضها ويأتي في إصداق المعين ما يؤيد ذلك (وتجب في الغائب ولا يجب دفعه في الحال عن الغائب) إلا (أن قدر عليه) بأن سهل الوصول اليه ومضى زمن يمكنه الوصول اليه فيه لأنه كمال في صدوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان سائرا لم يجب الإخراج عنه حتى يصل للمالك أو وكيله كما اعتمده هنا فقوله في قسم الصدقات أن كان ببادية صرف إلى فقراء أقرب البلاد اليه محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافرا معه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فورا وهو ظاهر أن كان المال بمحل لا مستحق به وبلد

وإذا لم يقبضه وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حيث لا حائل من قبض الثمن (قوله لأن الثمن الخ) عبارة في الإيعاب وما دام المبيع لم يقبض فلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وإنما لزمه الخ) أي المسلم اليه وهو جواب سؤال منشؤه قوله للثمن المقبوض الخ (قوله وإن لم يقبض الخ) ببناء المفعول من الإقباض ونائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم اليه أو المفعول من القبض والضمير للمسلم (قوله وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كما تقرر) أي في قوله لم يمكنه من قبضه الخ (قوله لأن قبض المبيع ليس اليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل سم (قوله لم يكلف به) أي لم يكلف البائع بأقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكفى التمكن) أي تمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عين المبيع (قوله الغائب الخ) يغني عن هذا التكلف قول المصنف الآتي ولا فكمغصوب (قوله لأنه) إلى قوله كما اعتمده في النهاية والمغني (قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي بلد المال أن استقر فيه نهاية ومغني (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائرا) أي إلى مال كرشيدى (قوله حتى يصل للمالك الخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه نظروا الأول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ سم عبارة عن ش أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته لمستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله مر والأوجه اخذنا من اقتضاء الخ اه (قوله أن كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري ويحتمل أن يكون محمولا على ما إذا كان مستقرا بها اه (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذرى سم عبارة البصري عبارة الأذرى على ما نقله في النهاية اللهم إلا أن يكون ثم ساع أو حاكم ياخذ زكاته في الحال انتهت ووضح أن مراده إذا كان من ذكر يأخذها باجتهاد أو تقليد صحيح إذا عنت ذلك تبين لك ما في قول الشارح ولا يتكل الخ وقوله وبه رد الغزى اه وذكر المغني عن الأذرى غير ما في الشرح عبارة فان بعد بلد المال عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الراجح فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم أن كان هناك ساع أو حاكم يأخذ الزكاة دفعها اليه في الحال لأن له نقل الزكاة به على ذلك الأذرى اه وقوله دفعها اليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بلد المال وكلام النهاية قابل للحمل عليه (قوله وإن لا يقدر) إلى قوله وقضية كلام جمع في النهاية وكذا في المغني لإقوله والذي يظهر إلى الممتن

وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس اليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل (قوله ويجب الإخراج عنه في بلدها فان كان الخ) ويجب الإخراج في بلد المال أن استقر شرح مر (قوله حتى يصل للمالك) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه نظروا الأول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى الخ) أنه يأخذها اقتصر

(قوله)

المالك أقرب البلاد إليه أو أذن له الامام في النقل وأما غير ذلك فيظهر أنه يلزمه

التوكيل فورا لمن يخرجها ببلد المال ولا يتكل على أخذ القاضى أو الساعى لها من المال لأنه لا يمتنع على القاضى إخراج زكاة الغائبين على ما يأتي وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها (والا) يقدر عليه لتعذر السفر اليه لنحو خوف أو انقطاع خبره أو للشك في سلامته

(فكمغصوب فان اعدلوه الاخراج لما مضى وإلا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة فيه (٣٣٥))

وفي نحو الغائب يستحق محل

الوجوب لا التمكن (والدين إن كان) معشراً أو (ماشية) لا لتجارة كان أقرضه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم) كال كتابة فلا زكاة) فيه لأن علتها في المعشر الزهر في ملكه ولم يوجد في الماشية السوم ولا سوم فيما في الذمة بخلاف النقد فان العلة فيه النقدية وهي حاصلة ولان الجائز يقدر من هو عليه على إسقاطه متى شامو قضية كلامهم في مواضع ان لا يل للزوم حكمه حكم اللازم وخارج بمال كتابة إحالة المكاتب سيده (بالنجوم فيجب فيه لانه لازم) (أو عرضاً) لتجارة (أو نقداً) فكذا في القديم) لا تجب فيه لانه غير ملكه (وفي الجديد إن كان حالاً) لا يتبداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لأعسار وغيره) كطل أو غيبة أو جحود ولا بينة (فكمغصوب) فلا يجب الاخراج إلا ان قبضه اما تعلقها به وهو في الذمة فباق حتى يتعلق به حق المستحقين فلا يصح الإبراء من قدرها منه (وإن تيسر) بان كان على مقر مليء باذل أو جاحد وبه بينة أو يعلمه القاضي (وجبت تركيته في الحال) وإن لم يقبضه لانه قادر على قبضه فهو كما يسده

(قوله فان عاد الخ) عبارة النهاية والمغنى فيأتي فيه مامر لعدم القدرة في الموضوعين اهـ (قوله فيه) أي في المغصوب رشيدى (قوله يستحق محل الوجوب) أي إن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلاً التي بها المال وعليه فلو تعذر الدفع اليهم بعد وصول المال للمالك فيحتمل وجوب إرساله لمستحق أقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب أو دفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا أقرب وإلا فللمستحقين بأقرب محل اليه ع ش قول المتن (والدين الخ) (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لانه محل المال لانه في ذمته فيه نظرو ويتجه الثاني سم وفيه نظر عبارة البجيرمي قال سم وهل يعتبر بالمدين الدين أو المدين المتجه الثاني ثم رأيت مر اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة بالمدين بل بالمدين وأنه لا يتعين صرفه في بلده بل صرفه في أي بلد اراده معللاً ذلك بان التعلق بالذمة ليس محسوساً حتى يكون له محل معتبر تامل شو برى اهـ (قوله كان أقرضه أربعين شاة الخ) أو خمسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهر) هو يدو الصلاح وهو بفتح الزاى وسكون الهاء مخففة وبضمها مع تشديد الواو ع ش (قوله ولا ان الجائز الخ) عبارة المغنى وأما دين الكتابة فلان للعبد إسقاطه متى شاء ويؤخذ من ذلك انه لو كان للسيد على المكاتب دين أي من المعاملة لازكاة فيه وأنه لو أحال المكاتب سيده بالنجوم على شخص ان الزكاة تجب على السيد وهو كذلك لانه يسقط بتعجيل في الأولى دون الثانية (قوله ان لا يل للزوم حكمه) معتمداً على كثر من للبيع في مدة الخيار لغير البائع ع ش (فتجب فيه لانه لازم) أي ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيل المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما افق به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر اه سم وتقدم عن المغنى ما يوافق قال ع ش قوله مر وعجز نفسه سقط أي ولا زكاة فيه قبل تعجيل المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه بتعجيل نفسه فكان كنجوم الكتابة اهـ (قوله لانه غير ملكه) أي حقيقة فاشبهه دين المكاتب مغنى (قوله ولا بينة) أي ولا نحو هانهاية أي من شاهد ويمين أو علم القاضي ع ش (قوله فلا يجب الاخراج الخ) ولو كان مقرراً له في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج قطعاً قاله في الشامل نهاية ومغنى (قوله وبه بينة أو يعلمه الخ) أي وسهل الاستخلاص بهما فان لم يسلم بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده لبلده ع ش (قوله أو يعلمه القاضي) أي وقلنا يقضى بعلمه مغنى (ونقضه كلام جمع الخ) اعتمده مر اه سم (قوله ان من القدرة الخ) أي فيجب الاخراج حالاً ع ش (قوله مالو تيسر له الظفر الخ) هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال اذ هو غير متمكن من حقه في الحال لانه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لتلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر اه سم (قوله وهو متجه) وفاقاً للنهاية وخلافه للمغنى قول المتن (أو مؤجلاً) عبارة الروض وشرحه وإلا بان كان مؤجلاً ولو على مليء باذل أو حالاً على معسر أو غائب أو مائل أو جاحد ولا بينة ولم يعلمه القاضي فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأصل ونحوه اه ففيه تصريح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البهجة وشرحها والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه اذا كان المدين ملياً ولا مانع سوى الاجل اه سم ويأتي عن النهاية

مر في شرحه على ما ذكره الاذرعى (قوله والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لانه محل المال لانه في ذمته فيه نظرو ويتجه الثاني (قوله فتجب فيه لانه لازم) أي ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيل المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما افق به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله وان لم يقبضه) كذا مر (قوله وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب في الحال اذ هو غير متمكن من حقه في الحال لانه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لتلك قدر حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر (قوله في المتن أو مؤجلاً) عبارة الروض وشرحه وإلا بان كان مؤجلاً ولو

وقضية كلام جمع ان من القدرة مالو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وإن قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافه (أو مؤجلاً)

والمغنى ما يوافقه ويفيده أيضا ما قدمه الشارح من أن الحال إنتهت. كالحال ابتداء في التفصيل السابق وأما ما يذكره في شرح فاجد أنه الخ فجرد بيان ما يفيد الماتن اكتفاء بما قدمه في شرح ولا يجب دفعها حتى يعود (قوله ثابتا) إلى المتن في النهاية (قوله ثابتا الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مرقوله فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر ملى. باذل فالوجه وجوب تركه في الحال مراه سم قال ع ش قوله مرقولا فالوجه أنه كما مؤجل أي فلا تجب الزكاة إلا بعد فراغ المدقة وسهولة الأخذ أو وصوله ليده اه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية فقيه مراه (قوله إلا بعد قبضه) أي أو حلوله وسهولة أخذه كما مر عن الروض والبيهجة وشرحهما عبارة سم قوله إلا بعد قبضه قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده به قبل حلوله فإن هذا الوجه محله إذا كان على ملى. مولا مانع سوى الأجل وحينئذ فتفي حل وجب إلا خراج قبض أو لانهاية ومغنى (قوله ويرد الخ) يتناول سم (قوله بينه) أي الغائب (وسياق الخ) عبارة المغنى والنهاية فائدة قال السبكي إذا أوجبت الزكاة في الدين وقلنا تتعلق بالمال لتعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمه المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصداق والديون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أن له القبض لا جل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يحلف أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باق له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الأبراء من صداقها وهو نصاب وقدم مضى على ذلك أحوال فأبرأته منه فانه لا يقع الطلاق لأنها لا تملك الأبراء من جميعه وهي مسئلة حسنة فتفطن لها فانها كثيرة الوقوع اه قال ع ش قوله لم راي يحتاج إلى الاحتراز الخ أي كأي يقول في ذمته كذا ولي ولاية قبضه وقوله مرقولا على الأبراء من صداقها خرج بذلك ما لو علق طلاقها على أبرائهم من بعض صداقها حيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع وقوله لم وهو نصاب خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب وقوله مرقولها لا تملك الأبراء الخ أي وطريقهما أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئ منه ع ش (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أي ولا يدعى أنه لسم (قوله وهو أوجه) وفاقا للنهائية والمغنى (قوله تختص الشركة) أي شركة المستحقين (بالأعيان) أي ولا توجد في الديون (قوله أن ينزع الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أي من يستحق الزكاة (قوله ولا يجوز الخ) أي ولا يجوز أنه أيضا على الصحيح وقبل يجوز أنه كالمال وكان دعيه شيئا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة شيخنا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك على ملى. باذل أو حالا على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا يئنه ولم يعمله القاضي فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأصل ونحوه اه فقيه تصرح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البيهجة وشرحها والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليئا ولا مانع سوى الأجل اه وعبارة الارشاد وحلول بقدره أي مع قدرته على استيفائه قال الشارح في شرحه بان كان على ملى. حاضر باذل أو جاحد عليه يئنه أو يعمله القاضي أو على غيره وقبضه اه (فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك إلا أن يفرض هذا في غير المقر فتأمل (قوله في الماتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه) مراده قبل حلوله شرح مرقول (قوله ويرد الخ) يتناول ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على ملى. باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مرقوله فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر ملى. باذل فالوجه وجوب تركه في الحال مرقول (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له

ثابتا على ملى. حاضر (فالمذهب أنه كغصب) فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كغائب يسهل إحضاره ويرد قياسه بقوله يسهل إحضاره فانه الفارق بينه وبين المؤجل وقوله قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسنوي أن الصواب قبل حلوله وسياق يتعلق الزكاة بعين المال فعليه بملك المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه له مثلاً بل أنه يستحق قبضه قاله السبكي وهو أوجه من قول الأذرعى تختص الشركة بالأعيان وبحث السبكي أيضا أنه ينبغي للحاكم إذا غلب على ظنه أن الدائن لا يؤدي الزكاة بما قبضه ولا إذاها قبل أن ينزع قدرها ويفرقه على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا أن قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الأداء إليه أو يعطيه من زكاته ثم يردها إليه عن دينه من غير شرط

(ولا يمنع الدين) الذي في ذمة من يده نصاب فأكثره وجلا او حاله تعالى اولادى (٣٣٧) (وجوبها) عليه (في اظهر الاقوال)

لا تطلق النصوص الموجبة لها ولانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه ولو زاد المال على الدين بنصاب وجبت زكاته قطعا كما لو كان له ما يوفيه غير ما يديه والثاني يمنع مطلقا (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد المضروب وغيره ومنه الركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفه لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو ان له ان يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكره وافلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للاسوى دون الظاهر وهو المواشي والزروع والثمار والمعادن ولا ترد هذه على قوله نقدا لانها لا تسمى نقدا لا بعد التخليص من التراب ونحوه لانه ينمو بنفسه بخلاف الباطن (فعلى الاول) الاظهر (لو حجر عليه لدين حال الحول في الحجر فكمنسوب) لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلا بينه وبين ماله فان عاد له المال ببراء او نحوه اخرج لما مضى والا فلا هذا ان لم يعين القاضى لكل غريم عينا وبمكته من اخذها على ما يقتضيه التيسير فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلا زكاة قطعا لضعف الملك

و شرط الدافع ان يقضيه ذلك عن دينه ولا يجزئه ولا يصح قضاءها به او معلوم ان طلب المدين الزكاة ليس بقيد قول المتن (ولا يمنع الدين) اى وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذى) الى قوله وان اعترضه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولما تكلموا الى فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله الله تعالى اولادى) من جنس المال ام لا والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون نهاية ومغنى قال ع ش انما يقدمر بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لا رجوع له بما اداءه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم مالومه من الديون قطعا اه (قوله غير ما يديه) اى من المال الزكوى نهاية (قوله والثاني يمنع) اى كما يمنع وجوب الحج نهاية (قوله مطلقا) اى في المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) اى من النقد وقال المغنى ومن الباطن الركاز (قوله ولما تكلموا الخ) اى في بحث اداء الزكاة كرى وذلك جواب عما قد يقال فلم ذكرها هنا (قوله على ما يشملها الخ) اى زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن اه اقول اشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) اى ما يشملها وقال السكردى اى التكلم اه (قوله ذكروها) اى في تفسير المال الباطن ثم لانها منه ثم لانها كرى (قوله فلا اعتراض عليه) اى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف في المال الباطن (قوله ولا ترد هذه) اى المعادن (قوله لانه الخ) علة لما يفهمه قوله دون الظاهر اى يمنع في المال الظاهر لانه الخ (قوله بخلاف الباطن) اى فانه انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويوجب الى صرفه في قضائه نهاية ومغنى (قوله او نحوه) اى كمضاء الغير دينه (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا ولو لم ملكه لو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية واسى اى ملك كل من الوارث والموصى له اما الوارث فلا حتم قبول الموصى له واما الموصى له فلا حتم عدم قبوله ع ش (فلا زكاة قطعا الخ) عبارة شرح الروض اى والمغنى فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه وسياق في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير سم وأشار النهاية الى رد شرح الروض بما نصه والاوجه عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك اى المال للحجور عليه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله وقيد الخ) اى عدم لزوم الزكاة في المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك م اه سم (قوله مقتضى ما ذكر) اى قوله هذا اذا لم يعين القاضى الخ (انه لا زكاة وان لم ياخذوه) تقدم عن

(قوله ولما تكلموا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن (قوله دون الظاهر وهو الخ) والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون شرح م (قوله فلا زكاة قطعا) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه وسياق في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير ثم قال في شرح الروض ثم عدم ازومها عليه قال السبكي انه ظاهر ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من اخذه بلبيع او تعويض الخ اه اى فان لم يكن من جنس دينهم وجبت الزكاة ولا يجب الاخراج الا عند التمكن (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمد ذلك م تنبيه مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم ياخذوه الخ والاوجه في شرح م عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له بعدم استقرار ملكه وانما لزمت المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا شرح روض (قوله وينافيه ما ياتي في الاجرة انه الخ) اقول وينافيه ما تقدم في الحاشية

(٣٣) شروانى وقاسم ثالث) حيت وقيد السبكي والاسوى بما اذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعترضه الاذرى (تنبيه) مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم ياخذوه وينافيه ما ياتي في الاجرة انه يتبين

الاستقرار يتبين الوجوب وقد يفرق بان المانع ثم عدم الاستقرار المقضى للضعف وقد بان زواله والمانع هنا تعلق حقهم به المقضى للضعف ايضا وعدم اخذهم له بعد الحول لا يرتفع ذلك التعلق من اصله وإنما المرفوع استمراره فالضعف موجود الى آخر الحول اخذوا او تركوا فتأمل (ولو اجتمع زكاة او حجاج او كفارة او نذر ودين ادى في تركه) وضاعت عنهما (قدمت) الزكاة او نحوها مما ذكر وان سبق تعلق غيرها عليها للخبر الصحيح فدين الله احق بالقضاء ولا نها تصرف للادى ففيها حق ادى مع حق الله تعالى نعم الجزية والدين يستويان لانها وان كانت حق الله تعالى فيها معنى الاجرة (وفي قول الدين) لان حق الادى مبنى على المضايقة وكما يقدم القود على قتل نحو الردة ورد بان حدود الله مبناها على الدماء ما امكن والزكاة فيها حق ادى ايضا كما تقرر (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان حق الله تعالى يصرف للادى فهو المنتفع به ولو اجتمعت الزكاة ونحو كفارة قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقى النصاب والابان تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غيرها

النهاية اعتباره وعن الاسنى والمغنى اعتمادا خلافة (قوله ثم) اى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلا فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانه بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزن ما ذكر فى مسألة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا بصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستاجر بل بصدد الاستمرار رسم (قوله او حجاج) الى قول الماتن والغنيمة فى النهاية لا قوله والزكاة فيها الى الماتن وكذا فى المغنى لا قوله لانها وان كانت الى الماتن (قوله او حجاج الخ) اى اوجزاء الصيد نهاية ومعنى قول الماتن (ودين ادى) اى ولو كان الدين لمحجور عليه ع ش (قوله قدمت الزكاة الخ) اى ولو زكاة فطر على الدين نهاية ومعنى وتقدم فى الشرح وفاقا للشيخ الاسلام خلافة (قوله وان سبق تعلق غير هالخ) اى وان تعلق بالدين بالعين قبل الموت كالمروهون نهاية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة عبارة النهاية المذهب فيها معنى الاجرة اه (قوله مبنى على المضايقة) اى لا احتياجه واقتضاه نهاية ومعنى (قوله ورد بان الخ) نشر مشوش (قوله على الدماء) اى الدفع كردى (قوله والزكاة فيها الخ) انظر الحج الذى ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حق ادى ايضا كسجود التمتع والجنابة (قوله كما تقرر) اى انتفاؤه ولا نها تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) اى من حقوق الله تعالى (قوله بان بقى النصاب) اى كله او بعضه نهاية ومعنى (قوله فيوزع عليهما) اى عند الامكان نهاية قال ع ش اما اذا لم يمكن التوزيع كان كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا ينفى فانه يصرف للممكن منهما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد اجير برضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة اما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا يأتى التفرقة بينهما لا مكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان امكن على الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص السكارة عند التوزيع اذا كانت اعتاقا ولم يف ما يخصها برقة هل يشترى به بعضها وان قل ويعتقه او لا لان اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظرا والظاهر الثانى وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اه وقوله والا صرف لغير الحج انظر لوزاد عن الغير شىء هل يصرف الزائد الى الورثة ولهم التصرف فيه او يؤخر لاحتمال ان يوجد من يرضى به او كيف الحال (قوله قدمت الزكاة الخ) اى على دين الادى ولو اجتمعت لزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهم قسطن ان امكن كما فعل به فيما لو اجتمعت فى التركة كما تقدم ع ش (قوله فتقدم) اى الزكاة ولو ملك نصيبا فنذر التصديق به او بشىء منه او جعله صدقة او اضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وإن كان ذلك

فيما اذا كان الخيار للمتباينين ثم فسخ العقد انه يلزم البائع الزكاة بل قد يقال ان الوجوب هنا ولى للحكم بملك المفلس ظاهرا ايضا اللهم إلا ان يفرق بان تسلط البائع اقوى من غيره لتمكنه من ابقاء الملك ودفع المشتري عنه بمجرّد الفسخ بلفظ او فعل لا عشر فيه بخلاف المفلس واحترزت بقولى بمجرّد الفسخ الخ عما يقال المفلس متمكن من ابقاء ما يكو دفع الغرماء بنحو الافتراض وتوفيتهم لان ذلك فى غاية العسر بل الغالب تعذره فليتأمل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلا فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام الا انه بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزن ما ذكر فى مسألة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا بصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستاجر بل بصدد الاستمرار (قوله قدمت الزكاة) اى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالمروهون شرح مر اه (قوله والزكاة فيها حق ادى ايضا) انظر الحج الذى ذكره معها (قوله بان بقى النصاب) اى او بعضه مر (قوله

فيوزع عليهما وخرج بتركه اجتماع ذلك على حى ضائق ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة جزءا من الأقدم حتى الأدمى جزءا مالم تتعلق به بالعين فتقدم مطلقا (والغنيمة قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (ان اختار (٣٣٩) القانون) المسلمون سواء أكانوا كل

الجيش أو بعضه كان عزل الامام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (تمسكها ومضى بعده) أى اختيار الملك (حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيبا او بلغه المجموع في موضع ثبوت الخطبة) بان توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (ولا) توجد هذه كلها بان لم يختاروا وتملكها او لم يمس حول او مضى وهى اصناف او صنف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصيبا او بلغه بالخمسة (فلا) زكاة فيها لعدم الملك او ضعفه فى الاولى بدليل انه يسقط بالاعراض وعدم الحول فى الثانية وعدم علم كل منهم بما يصيبه وكما يصيبه فى الثالثة وظاهر كلامهم فيها انه لا فرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وان لا وليس بعيد وان استعبده الاذرى لانه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوى فى الرابعة وعدم بلوغه نصيبا فى الخامسة وعدم ثبوت الخطبة فى السادسة لانها لا تثبت مع اهل الخمس إذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (ولو اصدقها نصاب شائمة معينة) او بعضه وجدت

فى الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة فى ماله لبقاء ملكه نهاية ومعنى قال ع ش وإن كان ذلك فى الذمة أى اصله فى الذمة ثم عين ما يديه عنه اه (قوله مطلقا) أى حجر عليه ام لا ع ش ورشيدى (قوله) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب) كذا فى النهاية والمعنى (قوله) أى اختيار) إلى قوله نعم فى النهاية إلا قوله توجد إلى يكون وكذا فى المعنى إلا قوله وظاهر كلامهم إلى وعدم المال قول المتن (والجميع صنف زكوى الخ) أى ماشية كانت أو غيرها نهاية ومعنى (قوله) بان توجد شروطها السابقة) فديقال الشروط السابقة إنما هى فى خلطة المجاورة لا فى خلطة الشيوع كاهنا فاللائق أن يكون قوله فى موضع ثبوت الخطبة لبيان بلوغ المجموع نصبا بغير الخمس ثم رايت قال الاستوى فى شرح ذلك كلاما فيه اشارة قوية لما قلنا سم ويشير إلى ما قاله ايضا اقتصار المعنى والنهاية على المعطوف فى تصوير الشارح كما مر (قوله) ويكون الخ) عطف على توجد (قوله) ولا توجد هذه الخ) أى وإن اتفق شرط من هذه الشروط الستة معنى (قوله) وهو اصناف) أى ولزكوية وإن بلغ كل نصيبا اسنى وايعاب (قوله) لعدم الملك) أى على المعتمد من اشتراط اختيار التملك (قوله) أو ضعفه) أى على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين بحجرى (قوله فى الاولى) أى فى صورة انتفاء الشرط الاول (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله أو ضعفه فكان الاولى ان يقدم على قوله فى الاولى كفى النهاية والمعنى (قوله) وعدم الحول) عطف على عدم الملك (قوله) وعدم علم كل منهم ما يصيبه وكما نصيبه) أى فيكون المالك غير معين بالنسبة إلى أى صنف فرض وهو مسقط للزكاة لما مر ان شرطها ان يكون المالك معين ايعاب واسنى وبقولها بالنسبة الخ يندفع قول البصرى فديقال هذه العلة متحققة فيما إذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكبر المال مع أن ظاهر كلامهم عدم الفرق فليتأمل اها الظهور الفرق بين جهل العدد وجهل الصنف (قوله) إذ لا زكاة فيه) أى فى الخمس (قوله) أو بعضه الخ) عطف على نصاب الخ والضمير له قول المتن (لزمها زكاته) ولو طالبت المرأة فامتنع ولم تقدر على خلاصه فكالمخصوب قاله المتولى نهاية ومعنى (قوله) وإذا قصدت سومه) أى واذنت فيه واستتابت من يسومها ع ش (قوله) لانها ملكته الخ) فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع فى نصف الجميع شائما ان أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طالبه الساعى بعد الرجوع واخذها منها وكان قد أخذها منها قبل الرجوع فى بيعتها رجع ايضا بنصف قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخطبة وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر رجع أى على الزوجة ومثل ذلك يجرى فيما لو اطع فى المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رد هاقهر إلا إذا أخرجهما من غير المبيع فان قبله المشتري وأخذ الساعى الزكاة منه رجع بقيمة ما اخذه على المشتري لوجوبها عليه قبل الرد ورضا البائع به جوزرده مع تفريق الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه ونحمل البائع له وقوله مر عند تمام حوله أى الذى يتبدا من الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أى مالم يكن عند احدهما ما يكمل به النصاب اه ع ش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد سم (قوله) من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ماشية الخ كرى

فيوزع عليهما) أى عند الامكان مر (قوله) بان توجد شروطها السابقة) فديقال الشروط السابقة إنما هى فى خلطة المجاورة لا فى خلطة الشيوع كاهنا فاللائق أن يكون قوله فى موضع ثبوت الخطبة لبيان بلوغ المجموع نصبا بغير الخمس ثم رايت الاستوى قال فى شرح ذلك ثم ان الخمس لا زكاة فيه فلا اثر للخلطة معهم ثم قال واما ان يبلغه مجموع الغنيمة حيث تثبت الخطبة حتى لا يؤثر بلوغها بالخمس اه وفيه اشارة قوية لما قلنا فتأمل (قوله) وليس ببعيد) كذا مر (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد (قوله) لبيان الخ) ان كان صلة

خلطة معتبرة (لزمها زكاته إذا) قصدت سومه و (ثم حول من الاصدقاء) وإن لم يقع وطولا قبض لانها ملكته بالعقد ملكا تاما أما غير السائمة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا اصدقها شجر أو زرعاً معيناً فان وقع الزهوفى ملكها لزمها زكاته

واما السائمة التي في الذمة فلا زكاة فيها لانتهاء السوم كما مر فذكر السائمة ايضاح لبيان اشتراط تعيينها لان في الوجوب عن غير السائمة وكالاتفاق في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرقعة بحثا وكذا مال الجعالة أي بعد فراغ العمل لما مر أنها لا تجب في دين جائز (ولو أكرى دارا) يملك منفعتها (أربع سنين (٣٤٠) بثمانين دينارا) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الا على كل جزء مضمي ما يقابله

من الزمن وذكر القبض هنا لتصور الاستقرار بعده مضمي ما يقابله لكن علم مما مر ان القدرة على اخذ الدين كقبضه فيجوز ذلك هنا وحينئذ (فالاظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) دون ما لم يستقر لضعف ملكه له لتعرضه للسقوط بانهدام أو نحوه وفارقت الصداق بانها إنما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلتها استقراره بالموت قبل الوطء وتشطيره بنحو طلاق قبله إنما نشأ بتصرف الزوج المفيد للملك جديدا وليس نقضا للملكها من الأصل كما يأتي فيه وإذا لم يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر وقد تساوت اجرة السنين وأراد الإخراج من غير المقبوض وبقيت بملكه إلى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لأنها التي استقر عليها ملكه الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين) وهي التي زكاها (لسنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لستين) وهي دينار

(قوله وأما السائمة الخ) عبارة النهاية والمغنى وخرج بالمعين مافي الذمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداف النقدين تجب فيهما الزكاة وإن كانا في الذمة اه (قوله كما مر) أي في شرح والدين إن كان ماشية الخ كرى (قوله فذكر السائمة الخ) متفرع على قوله اما غير السائمة الخ (قوله لبيان الخ) ان كان صلة ايضاح فواضح أو علته فقد يقال لا حاجة للبيان مع قوله معينانم ما المانع أنه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق سم وقد يقال المحوج للبيان إهام موصوف المعين (قوله لان في الوجوب) عطف على لبيان الخ (قوله وكالاتفاق) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله لا تجب في دين جائز) أي ومال الجعالة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول الماتن (قوله ولو أكرى دارا أربع سنين الخ) أي كل سنة بعشرين دينار انما هي ومغنى (قوله معينة) إلى قوله ثم التفرقة في النهاية والمغنى إلا قوله لكن علم إلى الماتن قول الماتن (وقبضها) أي من المكترى نهاية قول الماتن (فالاظهر أنه لا يلزمه الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو أنه دمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة فيبقى فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر قال الماوردي والاصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه أو قول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للمستأجر جعته ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصة سم وما حكاه عن شرح الروض ذكره النهاية والمغنى في ذيل القول الثاني الاتي في الماتن وقال ع ش قوله مر لم يرجع بما أخرجه أي بناء على هذا القول ثم رايت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال واقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر و لعل المراد الخ وهو بخلاف لظاهر قول الشارح مر لم يرجع بما أخرجه منها الخ اه (قوله لضعف ملكه الخ) أي وإن حل وطء الجارية المجعولة اجرة لأن الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه نهاية ومغنى (قوله وفارقت) أي الاجرة (قوله وهو لا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف الصداق فانها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطء وإن لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره الخ اه (قوله بنحو طلاق) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في عطفه على قوله واراد الخ تامل (قوله واما إذا تفاوتت الخ) عبارة النهاية وعمل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الاجرة مع جلا فان أدى الزكاة من عينها زكي كل سنة ما ذكرناه ناقصا قدر ما أخرج عما قبلها وما إذا تساوت الاجرة فان اختلف فكل منها بحسابه لأن الاجارة إذا انفسخت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدينين الماضية والمستقبل اه وعبارة المغنى فان قيل أنه بالنسبة الثانية يستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو حصتها وله في ملكه سنتان وإتمام يخرج عنه زكاة السنة الأولى عقب انقضاءها لعدم استقراره إذ ذلك فيكون قدم ملك المستحق من نصف دينار فتسقط خصة ذلك وهكذا قياس السنة الثالثة والرابعة اجيب بانه أخرج الزكاة من غير الاجرة فان قيل إذا أدى الزكاة من غير ما قال في الحول الثاني في ربع الثمانين بكامله من حين اداء الزكاة لا من أول السنة لانه باق على ملكهم إلى حين الاداء اجيب بانه عمل الإخراج قبل حوله لأن كل حوله

ايضاح فواضح أو علته فقد يقال لا حاجة للبيان مع معينانم ما المانع أنه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق (قوله في الماتن وقبضها) قال الاسنوي وقوله وقبضها لانها ان لم تقبض فان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معينة فكالمبيع قبل القبض ولا بد مع القبض من بقائها معه الى اخر المدة والام يصح الجواب وقوله فكالمبيع قبل القبض أي وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه الخ وانظر لم شبهها بالمبيع

(ولتمام الثالثة زكاة أربعين) وهي التي زكاها (لسنة) وهي دينار (وعشرين ثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه (الآن) وهي دينار ونصف (ولتمام الرابعة زكاة ستين) وهي التي زكاها (لسنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي ديناران أما إذا تفاوتت فزيد القدر المستقر في بعضها وينقص في بعضها وأما إذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين

إلا السنة الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول المجموع غن الشافعي والأصحاب في طرو خلطة الشوارع رداعلى من زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بالعين الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو ملحظ كون القمولى لما نقل قول البغوى لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون دينار الزمه (٣٤١) لكل حول نصف دينار إن أخرج

من غير ما قال واعترض عليه بأنه ينبغي أن يكون مفرغا على الضعيف أنها متعلقة بالذمة فعلى تعلقها بالعين ينبغي أن لا تجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جزأ منها اهـ ويوافق قول البغوى قول ابن الرفعة وغيره محل قولهم لو لم يترك أربعين غنما أو لا ولم يزد لزمه شاة للحول الأول فقط إن لم يخرج من غيرها وإلا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف اهـ ونظر بعض المتأخرين لما مر عن المجموع فقال هنا لافرق بين إخراجها من العين والغير لأن الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الزكاة بالعين وإنما يتبين به أن الملك عاد بعد زواله اهـ والجواب الذى يجمع به كلام البغوى وابن الرفعة وغيره ونفيهم الخلاف فيه واخذ الشراح منه محل المتن على ما تقرره أخرج من غيرها وكلام المجموع المنقول عن الشافعي والأصحاب أنه يتعين حمل الأول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا بشرطه أو من غيرها بما لزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلام هذين يمنع تعلق

فلم يتم الحول وللمستحقين حق في المال اهـ (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما في غيرها فالواجب أقل من عشرين سم (قوله فلا يجب) أى نصف الدينار (قوله الإخراج الخ) مقول القول (قوله بل الملك الخ) أى ملك المالك عن قدر الزكاة (زال) أى بتمام الحول (ثم رجع) أى بالإخراج من غير النصاب (قوله وكان هذا أى قول المجموع) (قوله عشرون) كذا بالواو وعلله اسم كان مؤخر اسم (قوله قول البغوى الخ) أى المبني على القول الثانى الاتى (قوله قال) أى القمولى (قوله عليه) أى على قول البغوى (قوله أن لا يجب) أى نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الأولى ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتخفيف العين و (قوله لما راح) صلته (قوله فقال هنا) أى فى مسألة المتن و (قوله لافرق الخ) أى فى كون واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونفيهم الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله الخلاف فيه) أى فى رجوع الفرق بين الإخراجين (قوله واخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الروضة بصرى (قوله منه) أى من كلام البغوى الخ (قوله على ما تقرره) أى قبيل قول المتن فيخرج الخ (قوله وكلام المجموع الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله أنه يتعين الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حمل الأول) أى قول البغوى وما وافقه أى قول ابن الرفعة وغيره و (قوله على ما إذا) متعلق بالحل وجرى على هذا النهاية والمغنى إلا أنهم ما سكتا عن قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أى تعين ما ذكر (قوله المقتضى للخ) أى آخر الحول لانه وقت الوجوب (قوله وأما الثانى فلانه إذا كان الخ) قدير عليه أن مسألة المتن لبيان إخراج واجب ما استقر من الأجرة بخصوصها ولهذا اقتصر النهاية والمغنى على الأول (قوله فلا يتعلق) أى الواجب (قوله فلا ينقص) أى المجموع (قوله زكاة فوق قسطه) بإضافة كل من الزكاة والفوق أى زكاة القدر الزائد على قسط الحول الأول من الأجرة أى كان عجل فيه زكاة أربعين و (لم يجزى) أى تعجيل زكاة القدر الزائد وهو الربع الثانى (قوله لأن الحول لم ينقض الخ) أى لم يستقر ملك المؤجر عليه وقد يقال إن الاستقرار كما صرحوا به شرط للزوم الإخراج دون أصل الوجوب إخراج زكاة الربع الثانى مثلا لسنين (قوله كعشرين الخ) مثال للدون أى كالأخراج زكاة عشرين وقسط الحول الأول خمسة

قبل القبض دون الثمن قبل القبض مع انها شبهه من المنافع قال فى شرح الروض فرع قال فى المجموع لو أنه دمت الدار فى أثناء المدة انفسخت الأجرة فيما بقى فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضى والحكم فى الزكاة كما سرف قال الماوردى والأصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهيار لم يرجع بما أخرجها منها عند استرجاع قسط ما بقى لأن ذلك حق لزمه فى ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اهـ وأقول لعل فاعل الاسترجاع فى قوله عند استرجاع الخ المتأجر ولعل المراد من عدم الرجوع المذكورة أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهيار من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التى أخرجها عن تلك الحصة (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما فى غيرها فالوجوب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون) كذا بالواو وعلله اسم كان مؤخر اسم (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى إلى الإخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الأولى ما ذكر (قوله يتعين حمل الأول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا) أقول فى حمل المتن على هذا نظر من وجوه الأول أن تقييده بالتام فى قوله فيخرج عند تمام السنة الأولى الخ ينافى التعجيل اللهم إلا أن يحمل التام على مشاركة التام والثانى أن اراد أنه يعجل عن كل سنة ما يجب إخراجها عند تمامها قبل دخولها أى فيما عدا

الواجب بالعين أما الأول فظاهر لسبق ملكهم للمعجل على آخر الحول المقتضى للتعلق بالعين وأما الثانى فلأنه إذا كان فى ملكه ما هو من جنس الآخرة فلا يتعلق بالأجرة وحدها بل بمجموع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالتعلق عن النصاب وإنما قلت بشرطه لقول الجواهر والخادم عن والد الرويانى لو عجل فى الحول الأول زكاة فوق قسطه لم يجز لأن الحول لم ينقض فى الزائد وعجل زكاة دون قسط الأول كعشرين وقسط خمسة

وعشرون كرهى أى بأن كانت الأجرة فى مثال المتن مائة (قوله) فإن كان بعد مضى أربعة أخماس (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فإن قدر الزكاة ليس موزعا على أجزاء الحول بل كل جزء منها إنما يجب بتمام جميع الحول فضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها سم (قوله) لأن من لا يعلم (الخ) انظر من ابن لوم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى أربعة أخماس سم وعبرة الكرهى يعنى يحتمل انفساخ الأجرة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وقسط ما مضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الأول عشرين كما فى مثال المتن لا يجوز التعجيل لذلك لأننا نقول المراد بالتعجيل فى مثال المتن الإخراج قبيل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة إلى هذا اليوافق تقييد المتن بتمام أه أى فالتام فيه محمول على مشاركة التام (قوله) لا يجوز (الخ) قد يفرق بين من يعلم أن ملكه نصاب وأن احتمال زوال الملك كما فمنا نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر أيضا لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله) ومن ثم جاز (الخ) تقدم عن النهاية والمعنى جوابه (قوله) لو كانت أى الأجرة (قوله) ومر الفرق (الخ) أى فى شرح فلا يظهر أنه لا يلزمه الخ

(فصل فى أداء الزكاة) (قوله) واعترض (الخ) إلى قول المتن وكذا فى النهاية لا أقوله ولا نظرا إلى ومع عدمه الخ وقوله أو يمضى إلى المتن (قوله) واعترض (الخ) عبارة بالمعنى كان الأولى أن يترجم له بيباب وكذا للفصل الذى بعده فانها غير داخلين فى التيوب فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد فى الروضة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب باب فى أداء الزكاة باب فى تعجيلها وباب فى تأخيرها وه علم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للاعتراض

الأولى لزوم التعجيل بعامين والأصح امتناعه أو بعد دخولها اقتضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلا زكاة عشرين سنتين مع أنه ملك الفقراء من العشرين الثانية التى قال فيها أنه يزكها السنتين مقدار زكاة وحينئذ ينقص العشرون فى السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشرين سنتين ودعوى أنهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئا من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها لا تصح لأن الاستقرار شرط لزوم الإخراج دون أصل الوجوب وإن أراد أن يعجل زكاة الثمانين لم يوافق كلامه لأنه فرغ قوله فيخرج عند تمام السنة الأولى الخ على ما قبله لبيان الإخراج الواجب لأجل ما استقر وفى الأولى لم تستقر زكاة الثمانين اللهم إلا أن يقال المراد بهذا التفريع بيان مقدار ما يجب إخراجها فى الجملة وفى بعض الأحوال لبيان كيفية الإخراج بالفعل فليتأمل والثالث تصوير المسئلة بالتعجيل قد يتأق ما نقله عن الجواهر والخادم عن والد الرويانى لأنه إذا عجل فى العام الأول فهو عند التعجيل لا يعلم أن ملكه نصاب لاحتمال انفساخ الأجرة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو عانى قسط ما مضى دون النصاب لأن قسط تمام الحول نصاب فقط فقسط بعضه دون نصاب قطعا ومن لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجوز له التعجيل فليتأمل (قوله) معجلا لا يقال أو غير معجل غاية الأمر أنه إنما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الإخراج لا من حين الوجوب لما قبلها لأننا نقول هذا لا يأتى مع كون المدة أربع سنين فقط إذ يلزم أن يكون الثانى بعد الإخراج عن الثالثة دون سنة فتمامه وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم إذ غاية الأمر أن يتأخر الحول الرابع من مدة الأجرة وذلك لا يتأق الوجوب (قوله) فإن كان بعد مضى أربعة أخماس الحول (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فإن قدر الزكاة ليس موزعا على أجزاء الحول بل كل جزء منها إنما يجب بتمام جميع الحول فضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها وقوله لأن من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم أن ملكه نصاب وأن احتمال زوال الملك كما فمنا نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل (قوله) لأن من لا يعلم الخ) انظر من ابن لوم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى أربعة أخماس (فصل) فى أداء الزكاة

وعشرون فإن كان بعد مضى أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجوز لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجوز له غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجعل قدرها فبانت نصابا فانها لا تجزئه لعدم جزئه بالنية أه وسياق قبيل الصوم فيما إذا كانت أجرة السنين الأربع مائة ما يتعين استحضاره هنا (و) القول (الثانى يخرج تمام) السنة الأولى (زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكا تاما ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا اثر لاحتمال سقوطها كالصداق ومر الفرق بينهما (فصل) فى أداء الزكاة واعترض بأنه غير داخل فى الباب

إلا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصيح الخ ولم يقل لحسن الخ (قوله ومررده) رأى في أول الباب (قوله فصيح الخ) قد يقال أي باعث على دعوى إدخاله فليكن ترجمة مستقلة وليس كل فصل داخل في ضمن باب فليتنامل ثم رابت الفاضل المحشى أشار إليه بصرى عبارة ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها أه وقد يقال إن الباعث لتلك الدعوى ما قرره من أنه إذا اجتمع الكتاب والباب والفصل فالأول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا لا دام الخ) توجيه للمناسبة (قوله أي أدائها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال أو أعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجه ع ش (قوله أي أدائها) إلى قول المتن وكذا في المعنى (قوله فإن آخر) أي الأداء بعد التمكن (قوله لا تتظار قريب الخ) أي ولم يكن هناك من يتضرر بالجوع أو العرى ولا فيحرم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفصلية شرح بأفضل ونهاية (قوله من تفرقته بنفسه) أي بان كان الامام الحاضر جائرا أو المال باطنا ولم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقة الامام) أي بان كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والامام عادل وغاب أو لا يطلبها فيؤخر لحضوره أو حضور الساعى مادام يرجوه (قوله أو للتروى الخ) أي للنام في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهر أو تردد فيما بلغه من استحقاقه وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعذره إذا لا يجوز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب ع ش ويأتى عن سم ما يوافقه (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد ع ش ويصدق الفقراء في دعواهم أي شدة الضرر بنحو الجوع ما لم تدل قرينة على كذبهم أه (قوله لكنه يضمنه الخ) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله مقبول فأخرج حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن عبارة شرح العباب قال الامام ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير اتفاقا وقره في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر أه وفي العباب لا مدعى تلف ماله المعهود أو وجوب عيال إلا ببينة أه أي لا يعطيه إلا ببينة وينبغي أن التأخير لا قامه البينة إذا لم يوجد غيره مضمن سم قول المتن (بحضور المال) أي وإن عسر الوصول إليه نهاية أي

(قوله ومررده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قلبه وما تجب فيه على ما يشمل الأصناف الزكوية كالمعصوبات والمجودات والديون وتشمل الأزمان والأحوال التي يجب فيها اعم من أصل الوجوب أو وجوب الأداء فيندرج الفصل الأول في الباب لأن بيان وجوب الأداء فوراً بشرطه بيان الزمن وجوب الأداء فوراً ويمكن أن يجاب أيضا بإدخال هذين الفصلين في كتاب الزكاة كالأبواب التي قبلها إذ لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها فتأمل (قوله أو لطلب الأفضل من تفرقته بنفسه) فإن قلت ما معنى التأخير لطلب تفرقه بنفسه إذا كان أفضل فإن تفرقته بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع إلى الامام أو نائبه بحضوره لكن يكون الأفضل تفرقته بنفسه لكون المال باطنا والامام جائرا السكن لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا الجواب ممتنع لأن الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الأصناف لا نأقول يكفي في التمكن حضور الامام أو نائبه كالساعى قال في شرح الروض ثم إن لم يطلبها الامام فلذلك تأخيرها مادام يرجو مجى الساعى ونقله في شرح العباب عن الروضة وغيره ثم ذكر اعتراض الزركشى كالأدعى عليه بما منه أن تأخيرها يضاد وجوب الأداء فوراً ثم قال فالحاصل أن الممتد ما مر عن الروضة ولسكون الدفع إلى الامام فيه البراءة يقينا كما يأتى كان ذلك عذراً في التأخير لأنه أولى بذلك من بعض عذار ذكرها مع جواز التأخير يضمن ما تلف بيده كما يعلم بما يأتى (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر (قوله لكنه يضمنه) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله

ومررده بأنه مناسب له فصيح
إدخاله فيه إذا لا دام مترتب
على الوجوب وكذا يقال في
الفصل بعده (تجب الزكاة)
أي أدائها (على الفور)
بعد الحول لحاجة المستحقين
اليها (إذا تمكن) وإلا كان
التكليف بالمحال فإن آخر
أثم وضمن أن تلف كما يأتى
نعم أن آخر لا تتظار قريب
أو جاز أو أحوج أو أصلح أو
لطلب الأفضل من تفرقته
بنفسه أو تفرقة الامام
أو للتروى عند الشك في
استحقاق الحاضر ولم يشتد
ضرر الحاضرين لم يأثم
لكنه يضمنه أن تلف و مر
أن الفطرة تجب بما مر
وتوسع إلى آخر يوم العيد
(وذلك) أي التمكن
(بحضور المال)

عامة ولا نظر لقدرته على
الاخراج من محل آخر
لانه مشق ومع عدم
الاشتغال بهم ديني او ديني
كاكل وحمام او بعضى مدة
بعد الحول يتيسر فيها
الوصول لغائب
(والاصناف) او نائبهم
كالساعي او بعضهم فهو
متمكن بالنسبة لخصته حتى
لوتلفت ضمنها (وله) اى
للمالك الرشيد او لى غيره
(ان يؤدى بنفسه زكاة
المال الباطن) وليس للامام
ان يطلبها اجماعا على ما فى
المجموع نعم يلزمه اذا علم
او ظن ان المالك لا يزكى
أن يقول له ما بأتى (وكذا
الظاهر) ومر بينهما انفا
(على الجديد) وانتصر للقديم
الموجب لادائها اليه فيه
لانه لا يقصد اخفاؤه فان
فرق بنفسه مع وجوده لم
يحسب بظاهر خذ من
اموالهم صدقة ويحجب
بان الوجوب بتقدير الاخذ
بظاهرة لعارض هو عدم
الفهم له ونفرتهم عنه
لعدم استقرار الشريعة
وقد زال ذلك كله هذا ان لم
يطلب من الظاهر والاوجه
الدفع له اتفاقا ولو جاز ان
علم انه يصرفها فى غير
مصارفها (وله) اذا جاز له
التفرقة بنفسه (التوكيل)
فيمال الرشيد وكذا النحوي كافر
ومع وسقيه ان عين له

لا تساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه ع ش (قوله مع نحو التصفية الخ) أى كجاف الثمار نهاية ومعنى
(قوله ديني) أى كصلة مغنى (قوله أو بعضى مدة الخ) عطف على بحضور المال قول المتن (والاصناف)
ظاهرة وإن لم يطلبوا ع ش (قوله ونائبهم الخ) أى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير
قايض ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة
كما يأتى فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال ع ش قوله مر ولو فى الاموال الباطنة أى فعدم وجوب دفعها
للإمام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الإمام مع عدم المستحقين
اه عبارة الرشيدى أى فحضور واحد من الإمام والساعي مقتضى للوجوب الفورى وان قلنا ان له ان
يفرقها بنفسه اه (قوله كالساعي) أى او الإمام مغنى ونهاية (قوله لوتلفت الخ) عبارة النهاية
والمغنى حتى لوتلف المال ضمن حصتهم اه أى الحاضرين ع ش (قوله او بعضهم الخ) أى ويكتفى فى
التمكن بحضور ثلاثة من كل صنف وجدهم ع ش قول المتن (وله ان يؤدى بنفسه الخ) أى لمستحقها وان
طلبها الإمام نهاية ومعنى (قوله او لى غيره) أى من الصبي والمجنون والسفيه وكان الاولى الواو بدل أو
(قوله وليس للإمام ان يطلبها الخ) أى قهرا كما هو ظاهر سم (قوله على ما الخ) عبارة النهاية والمغنى كما
(قوله نعم يلزمه الخ) ومثل الإمام فى ذلك الاحاد لكن فى الامر بالدفع لافى الطلب ع ش (قوله ما يأتى) أى
انفا فى شرح والصرف الى الإمام (قوله مر بينهما الخ) وهوان المال الباطن النقد وعرض التجارة
والركاز وزكاة الفطر والمال الظاهر المواشى والزروع والثمار والمعادن (قوله لادائها اليه فيه) أى اداء
الزكاة الى الإمام او نائبه فى المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله بظاهر) متعلق
بقوله وانتصر الخ (قوله بان الوجوب) أى وجوب الاداء للإمام (قوله بظاهرة) أى ظاهر الخ والجار
متعلق بالاخذ (قوله لعارض الخ) خبر ان (قوله عدم الفهم) أى الف ائمة من فى او ائمة الاسلام له أى
لاداء الزكاة (قوله ونفرتهم الخ) عطف على عدم (قوله هذا الى قول المتن ونجب فى النهاية الا قوله قاله
الفعال وقوله قال الاذرى الى ومثلها وكذا فى المغنى الا قوله ومثلها الى المتن (قوله هذا) أى الخلاف المذكور
(قوله ولا اوجب الدفع له) ظاهرة وإن حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك
(قوله اتفاقا) أى بذلل للطاعة ويقا تلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا اسلمها لمستحقها لا فتيتهم
عليه بخلاف زكاة المال الباطن اذا نظر له فيها كما مر نهاية ومعنى أى فلا يجب دفعها للإمام وان طلبها بل
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبر المالك بالدفع له كما افاده قول المصنف وله ان يؤدى الخ ع ش (قوله
ولو جاز ان) أى لنفاذ حكمه وعدم انفزاله بالجور نهاية ومعنى (قوله اذا جاز له الخ) أى فى المالين نهاية
ومغنى (قوله فيها) أى فى تفرقة الزكاة وادائها (قوله وكذا النحوي كافر الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل
اطلاقه ما لو كان الوكيل كافر او رقيقا وسفيا او صيبا مميزا نعم يشترط فى الكافر والصبي تعيين المدفوع
اليه اه قال ع ش قضيته انه لا يشترط التعيين فى السفية ولا فى الرقيق والقياس انهما كالصبي المميز
اه (قوله ان عين له الخ) أى لمن ذكر وتشكل هذا على ما يأتى فى الشرح وفى الحاشية عن شيخنا الشهاب

مقبول تأخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رايت فى شرح العباب ما نصه قال الإمام
ولو تردد فى استحقاتهم فله التأخير اتفاقا وقره فى المجموع وغيره وكان المراد لا يمنع الدفع اليهم ولا اوجب
التأخير او اعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفى العباب فى باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ماله للمهود او
وجود عيال الابينة اه أى لا يعطيه الابينة ويذبحى ان التأخير لا قامة البينة إذ لم يوجد غيره غير مضمن
(قوله وليس للإمام ان يطلبها) أى قهرا كما هو ظاهر (قوله ولا اوجب الدفع له) ظاهرة وان حضر
المستحقون وطلبوها (قوله ان عين له المدفوع له) يشكل هذا القيد على ما يأتى فى الشرح وفى الحاشية عن
شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى مع الاقرار فاخذها صبي او كافر ودفعها للمستحق او اخذها للمستحق اجزا
الان يحمل هذا على غير المحذور وذلك عليه مر (قوله ان عين له المدفوع له) قضية ما يأتى عن فتوى

الرملي أنه لو نوى مع الافراز اخذها صبي أو كافر ودفعه للمستحق أو أخذها المستحق أجزأ إلا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر ثم قوله إن عين له المدفوع له هل ودفع بحضرة سم عبارة ع ش ويشترط للراءة العلم بوصولها للمستحق اه والظاهر ولو باخبار من ذكر (قوله افضل) أي من التوكيل مغنى ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه او وكيله نهاية ومغنى (قوله وإن قال اخذها) أي الامام سم ونهاية أي وسواء صرفها بعد ذلك لمستحقها او تلف في يده او صرفها في مصرف آخر ولو حرما مع ش (قوله ويلزمه) ومثل الامام الأحادي في الأمر بالدفع لا الطلب ع ش (قوله أن يقول له الخ) عند تضيق ذلك نهاية وذلك بحضور المال وطلب الاصناف أو شدة احتياجهم ع ش (قوله كأنهم) أي الاصحاب (قوله أن يرهقه) أي يكلفه الامام احدا لا من من الاداء بنفسه او تسليمه إلى الامام حالا (قوله ومثلها) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ما ذكره للامام (قوله او كفارة كذلك) أي فورية او بمعنى الواو قول المتن (ان الصرف إلى الامام) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش قول المتن (افضل) أي من تقريره بنفسه او وكيله للمستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع إلى الامام أولى كما قاله الماوردي نهاية ومغنى (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يجزى ع ش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والمغنى والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تفسير الكلام للاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا اه (قوله فالافضل ان يفرق بنفسه) أي لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم للوكيل افضل منه إلى الجائر لظهور خيانتها نهاية (قوله مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع) اعتراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع إلا الظاهرة فتسليمها إلى الامام ولو جائرا افضل من تفريق المالك او وكيله وقد علم بما قررناه أي بما نقله عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وانها لا تخالف ما في المجموع لانا نقول قوله إلا ان يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد اه قال الرشيدى أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام افضل إلا ان يكون جائرا فليس الصرف اليه افضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا اه (ندب دفع زكاة الظاهر اليه) ثم إن لم يطلبه المالك تأخيرها مادام يرجو بجي الساعي فان ايس من بجيته و فرق فجامو طالبه وجب تصديقه ويحلف ندبا ان اتهم مغنى زاد النهاية ولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالنياية أي عن الفقراء كما

شيخنا الشهاب الرمل من أنه لو نوى عند الافراز كفي أخذ المستحق أنه يكفي اخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وإن لم يعين له المدفوع اليه (قوله إن عين له الخ) هل ودفع بحضرة سم (قوله وافهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع انه افضل كما صرح به عقبه لانا نقول لا يدفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك ايضا إلا ان ما صرح به عقبه قرينة على عدم إرادة ما يفهم منه بل وعلى ارادة ما يفهم من هذا فتامله (قوله وان قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والظاهر ان الصرف إلى الامام افضل) قال الاسنوى محل هذا الخلاف في الاموال الباطنة أما الظاهرة فدفعها إلى الامام افضل قطعا وقيل على الخلاف المذكور لفظ الكتاب يوافق الطريقة المرجوحة اه وحينئذ يمكن توجيه المنهاج ما يرد عليه مما نقله الشارح عن المجموع من ندب دفع زكاة الظاهرة للجائر بحمل قوله والظاهر ان الصرف للامام افضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهرة ولا ينافيه ذكر الخلاف اما لأنه مشى على الطريقة المرجوحة واما لأنه اراد حكاية الخلاف في المجموع لافي الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائرا لان فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيله كنه نفسه في ذلك ثم رايه الاسنوى قال (فروع) لانزاع في ان تفرقة بنفسه او دفعه إلى الامام افضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اه (قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا) هذا لا ينافي

وأفهم قوله له أن صرفه بنفسه افضل (و) له (الصرف إلى الامام) أو الساعي لأنه نائب المستحقين فيبدأ بالدفع له وإن قال أي الامام أخذها منك وأنفقها في الفسق لأنه لا ينعزل به قاله القفال ويلزمه إذا ظن من إنسان عدم إخراجها أن يقول له أدها وإلا فادفعها لي لافرقها لأنه إزالة منكر قال الاذرعى كأنهم أرادوا أن يرهقه إلى هذا أو هذا فلا يكتفى منه بوعد التفرقة لانها فورية ومثلها في ذلك نذر فوري او كفارة كذلك (والاظهر ان الصرف إلى الامام افضل) لأنه اعراف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب

وقبضه مزي يقينا بخلاف من يفرق بنفسه لأنه قد يعطى غير مستحق (إلا ان يكون جائرا) في الزكاة فالافضل ان يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائرا

* (قوله أي الامام) كان نسخة المحشى ليس فيها هذا التفسير وأما النسخ التي بأيدينا ففيها ذلك عقب قال اه من هامش

إنما الأعمال بالنيات (فينوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كهذا زكاة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة ولعل هذا في الزكاة لبيان الأفضل اذ لو اقتصر على نية الزكاة كهذا زكاة كفى لأنها لا تكون إلا فرضا كرمضان بخلاف الصدقة والظهر مثلا ما مر أن العادة نقل (ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لصدقه بالسكفارة والنذر وغيرهما قبل هذا ظاهر أن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة اه ويرد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظرا لصدق منويه بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) فلا يكفي هذا صدقة مالي (في الأصح) لصدقها بصدقة التطوع وبغير المال كالتحميم والتسبيح كافي الحديث (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه في النية فلو كان عنده خمس ابل وأربعون شاة فأخرج شاة ناويا الزكاة ولم يعين اجزا وان ردد فقال هذه أو تلك فلو تلف أحدهما أو بان تلفه جميعها عن الباقي (ولو عين لم يقع عن غير) وإن بان المعين تالفا لأنه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى أن كان تالفا فعن غيره فبان تالفا وقع عن غيره

في تعليق القاضى وهو المعتمد اه قال ع ش قوله لم يمنع من الواجب أى بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد العزل عن ولاية القبض اه (قوله وتجب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها نهاية ومعنى (قوله لخبر) إلى قول المتن ولا يسكنى في المغنى وإلى قوله وبغير المال في النهاية (قوله أو الصدقة المفروضة الخ) أى أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد نهاية زادهم بذليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية مجزئة عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق ويتجه الاول إلا أن يتذكره مطاقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرون اخذوا قدر الزكاة عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة مر اه (كهذا زكاة) أى أو زكاة المال نهاية ومعنى (ولعل هذا) أى التقييد بالفرض والوجوب (قوله كفى) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله مثلا) أى أو غير ما من الصلوات الخمس قول المتن (ولا يكفي فرض مالي) ونقل السبكي في شرحه عن البحر ما يقتضى أنه تكفى نية فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أعم من الزكاة فليتأمل فإن ما نقل من البحر وجيه معنى فإن ما عداها لم يتعلق بالمال أى لم يوجب الشرع في المال من حيث هو ماله كافي الزكاة بل متعلقة الذمة فقط وإن كان للمال دخل في وجوبه كتعين العتق مثلا بالنسبة كقدار غلبه بصرى ولا يخفى أن توجيهه المذكور لا يظهر بالنسبة لنذر ثلث ماله مثلا وقوله أى لم يوجب الخ ليش في النية المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وغيرهما) ما المراد به (قوله قيل هذا) أى عدم كفاية ما ذكر (قوله نظر الخ) علة لعدم العبرة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المغنى أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزئه على المذهب قال في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسألتين أن الصدقة تطلق على غير المال لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} وكل تسكيرة صدقة وكل تحميدة صدقة اه ويتدبره بعلم ما في صنع الشارح ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا مع الإشارة بهذا إلى المخرج الذى هو مال فتأمل وهل باقى قوله وبغير المال مع التصور بصدقة مالي اه بصرى (قوله المخرج) إلى قوله واخذ في النهاية والمغنى لإاقوله أى عند المجلس إلى ولو ادى (قوله اجزا) عبارة السنوى جاز وعينه لما شاء انتهت اه سم أى وظاهره أنها لا تقع بدون تعيين أحدهما (قوله وإن ردد الخ) غاية (قوله جعلها عن الباقي) قضيته أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الأذرى وهو ظاهر وإن كان قضية كلام المجموع أنه لا يحتاج إلى صرف انتهى اه سم على جج اه ع ش (قوله وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فإن بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا أن شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة إذ لا وجه للفرق بينهما خلافا لابن المقرئ واحتجاه بشموله لصدقة الفطر يرده أن ذلك لا يضر بدليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية مجزئة عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق ويتجه الاول إلا أن يتذكره مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المستحضرون اخذوا قدر الزكاة عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة مر (وبغير المال كالتحميم) قد يمنع احتمال هذا مع الإشارة بهذا إلى المخرج الذى هو مالي فتأمل (ايضا وبغير المال) هل ياتى مع تصويره بصدقة مالي (اجزا) عبارة السنوى جاز وعينه لما شاء اه (جعلها عن الباقي) قضيته أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الأذرى وهو ظاهر لكن قضية قول المجموع وساق عبارته أنه لا يحتاج إلى صرف ثم ابدأ الاول ثم فرق فليطالع (وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فإن بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا أن شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال هذه زكاة مالي الغائب فإن بان تالفا استردته اه وقضيته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم المستحق بأنه عن الغائب مع

شرحه كأن قال هذا زكاة مالي الغائب فان بان تالفا استردهاه وقضيته انه لا يكتفي في الاسترداد بمجرد غل المستحق بانه عن الغائب مع بينونة تلفه ثم رايته في شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين المعجل حيث يكتفي فيه قوله هذه زكاة معجلة وان لم يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا ان وصف التعجيل يقتضي انها لم تجب بعد فالقابض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القابض على عهدة الضمان اه سم (اي عن المجلس) عبارة النهاية عن محله اه قال الرشدي قوله لم رونا نصابا غائبا عن محله أي وهو سائر اليه أو في بركة والبلد الذي به المالك أقرب بلد اليها أو كان يدفعها للامام وإلا فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا في محله كما مر اه (قوله أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها ان جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه أو كان غير مستقر ببلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع مالكم مال آخر وهو بركة أو سفينة والبلد أقرب البلاد اليه فان موضع تفريق المالكين واحد قاله في المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء وان لم يكن ببلد أقرب البلاد اليه بل لا يتصور معرفة انه أقرب البلاد اليه ولا مع فرض انه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب اليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين ان ببلد ليس أقرب البلاد اليه فهل يستمر الاجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فليراجع سم (قوله الا ان جوزنا النقل) أي ان دفعها إلى نحو الامام كما هو ظاهر بصري وتقدم ويأتي في الشرح ان اذن الامام له في النقل كالدفع اليه (قوله لو أدى عن مال مورثه الخ) أي لو قال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات فبان موته نهاية ومغنى (قوله لم يجزئه الخ) وينبغي مثله في عدم الاجزاء مالو تردد كان قال هذه زكاة مالي إن كان مورثي قد مات وإلا فعن مالي الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب غ ش (قوله واخذ منه بعضهم ان من شك) هل محل ذلك إذا شك في أصل الزوم أو في الاداء مع تحقق الوجوب أو مطلقاً والوجه الاول بخلاف ما إذا تحقق الوجوب وشك في الاخراج فلا يضر التردد لا اعتضاده بالأصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بأن التردد المعتضد بالأصل لا يضر هنا هذا ما يتحرر في كلام البعض بالنسبة لما في الذمة اما بالنسبة الى عدم الاجزاء عن المعجل حيث قلنا بعدم اجزائه عما في الذمة فمحل نظر وتامل اه بصري بخذف (قوله ان علم القابض الخ) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية المارة سم (قوله وقضية ما مر الخ) إنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد النية في وضوء الاحتياط غير مضر وقد تقدم في كلامه ما يقتضي

بينونة تلفه ثم رايته في شرح العباب صرح بذلك فقال لكن يزده عليه أي قول العباب كمعجل أنه يكتفي ثم قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلافه هنا إذا قال هذه عن المال الغائب فبان تالفا فانه يقع صدقة ولا يرجع إلا ان شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق ان وصف التعجيل يقتضي انها لم تجب بعد فالقابض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القابض على عهدة الضمان اه (اي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها ان جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه أو كان غير مستقر بل سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع مالكم مال آخر وهو بركة أو سفينة والبلد أقرب البلاد اليه فان موضع تفريق المالكين واحد قاله في المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء وان لم يكن ببلد أقرب البلاد اليه بل لا يتصور معرفة انه أقرب البلاد اليه ولا مع فرض انه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب اليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين ان ببلد ليس أقرب البلاد اليه فهل يستمر الاجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فليراجع (قوله ان علم القابض الخ) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان

أي عن المجلس لا البلد إلا إن جوزنا النقل ولو أدى عن مال مورثه بفرض موته وارثه له ووجوب الزكاة فيه فبان كذلك لم يجزئه للتردد في النية مع ان الأصل عدم الوجوب عند الاخراج واخذ منه بعضهم ان من شك في زكاة في ذمته فأخرج عنها إن كانت ولا فمعجل عن زكاة تجارته مثلاً لم يجزئه عما في ذمته بان له الحال أو لا ولا عن تجارته لتردده في النية وله الاسترداد ان علم القابض الحال ولا فلا كما يعلم بما يأتي وقضية ما مر في وضوء الاحتياط أن من شك أن في ذمته زكاة فأخرجها أجزأته إن لم بين الحال عما في ذمته للضرورة وبه يرد قول ذلك البعض بان الحال أو لا ولو أخرج أكثر مما عليه بنية الفرض والنقل

أنه يضر فليحذر على أنه يمكن الفرق بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد فلبتأمل بصرى وقوله ما يقتضى أنه يضر أى اذا تبين الحدث والافكلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة إن لم يكن الحال (من غير تعيين) أى بخلاف ما لو نوى أن نصفه مثلاً عن الفرض والباقي نفل فيصح ويقع النصف عن الفرض (قوله والسفيه) إلى قوله وافق بعضهم في النهاية والمغنى إلى قوله والمغنى عليه إلى المتن (وله تفويض النية للسفيه) قد يقال المميز من أهل النية ايضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال أنه ليس من أهل نية الواجب سم عبارة ع ش قوله للسفيه أى بخلاف الصبي ولو ميزنا في سم على المنهج بل ينبغي كما وافق عليه مر على البدية أنه يكفي نية السفيه وإن لم يفوضها إليه الولي أه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال إلا أن يصور بما إذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة أه أقول قضية قول الشارح كالتبعية والمغنى فان دفع الولي الخ عدم الاكتفاء بدون تفويض الولي النية إليه مطلقاً (قوله وضمن مادفعه) أى واسترده منهم كافى المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وإن لم يشترط الاسترداد وهو قريب ثم رأيت الأذرعى صرح بما يوافقوه وشرط أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقرار المستحق لا الساعى كالأقبل إقرار الوكيل وعجز الولي عن الاسترداد لا يمنع الضمان عنه إيعاب (قال الأسنوى) وتبعه على ذلك الزركشى وغيره إيعاب قول المتن (وتسكنى نية المولى كل) أى ولا يكفي نية الوكيل باذن من المولى عند صرف المولى كل لأنه إنما اغتفرت من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما صرح به ابن حجاج في شرح الأربعين لكنه صرح في باب الوكالة بخلافه ع ش وفي سم عند شرح الروض ما نصه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بان قال له موكله أدركنى من مالك ليصرف فعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية المولى أه (قوله مقارنة لفعله) أى لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العباد سم (قوله وبه فارق) أى بقوله مقارنة لفعله الخ عبارة النهاية والمغنى والثانى لا يكفي نية المولى وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكورة كالأب يكفي نية المستنيب في الحج وفرق الأول بان العباد في الحج فعل النائب فوجب النية منه وهى هنا بمال المولى فكيف نيته أه (قوله ولذلك) أى أن المال للمولى (قوله عند عزل قدر الزكاة) أى ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق و (قوله وبعده إلى التفرقة) أى وإن لم تقارن النية اخذها كفاً في المجموع نهاية (ومغنى) (قوله منه) متعلق بالتفرقة (قوله ومن ثم) أى من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أى تطوعاً عنها ومغنى (قوله اجزا عنها) أى إن كان القابض مستحقاً اما تقديمها على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجوز كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أى باعطاء الصبي الخ اجزاء وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويمسكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها ائفى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية (قوله وافق بعضهم الخ) نقل الناشئ عن غيره ما يوافق هذا الافتاء ثم قال

لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية لمارة قوله وله تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها) قد يقال المميز من أهل النية ايضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال أنه ليس من أهل نية الواجب ثم رأيت قوله الاتى وصي غير مميز ومفهومه الجواز في المميز لكن عبارة شرح الروض كالصريحة في عدم الجواز وعبارة البهجة وشرحها صريحة في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلاً في الدفع والنية جاز ونيتها جميعاً كمل أو غير أهل ككافر وصبي مميز وعبد في اعطاء معين لا مطلقاً صرح واعتبرت نية المولى أه وهو كالصريح فيما ذكر ايضاً (مقارنة لفعله) أى لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العباد (قوله وافق بعضهم بأن التوكيل الخ) في الناشئ نقل عن غيره ما يوافق هذا الافتاء حيث قال إذا وكله أى شخصاً في تفرقة الزكاة أوفى أهله الهدى فقال ذلك أو أهدي هذا الهدى فهل يحتاج إلى توكيله في النية قال الحرادى لا يحتاج إلى ذلك

من اغير تعيين لم يجزى ماو
الفرض فقط صح ووقع
الزائد تطوعاً (ويلزم الولي
النية اذا اخرج زكاة الصبي
والمجنون) والسفيه لانه
قائم مقامه وله تفويض النية
للسفيه لانه من أهلها فان دفع
الولي بلانية لم تقع الموقع
وضمن مادفعه قال الأسنوى
والمغنى عليه قد يؤتى غيره
عليه كما هو مذكور في باب
الحجر وحينئذ ينوى عنه
الولي ايضاً (وتسكنى نية
المولى عند الصرف إلى
الوكيل) من نية الوكيل عند
الصرف إلى المستحقين (في
الاصح) لوجود النية من
المخاطب بالزكاة مقارنة
لفعله إذا مال له وبه فارق نية
الحج من النائب لانه المباشر
للعباد ولذلك لو نوى
المولى عند تفرقة الوكيل
جاز قطعاً وتجوز نيته ايضاً
عند عزل قدر الزكاة وبعده
إلى التفرقة منه أو من غيره
ومن ثم لو قال لغيره تصدق
بهذا ثم نوى الزكاة قبل
تصدقه أجزأ عنها وافق
بعضهم بأن التوكيل المطلق
في إخراجها يستلزم التوكيل
في نيتها وفيه نظر

وهذا مقتضى ما في العزيز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرقني ففعل أجزأ كما لو قال اتعز ديني
 اه و أقول كلام الشيخين والروض هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة البصري وفي اصل
 الروضة ولو وكل وكيلًا وفوض النية إليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط اه وفيه تأييد لما استوجه
 الشارح إذ لو كان التفويض المطلق في الأداء تفويضًا في النية لم يكن للتخصيص على ذلك وجعله فرعًا مستقلاً محل
 فليتأمل اه (بل الذي يتجه) وفاقاً للنهية والمغنى (ويجوز) إلى قوله غير مميز في المغنى وإلى قوله وبه يرد في النهاية
 إلا قوله غير مميز وقوله باذن المالك (وصي غير مميز) مفهومه الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض
 وشرح البهجة صريح بعدم اهلية المميز أيضاً ثم رايت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم اهلية
 الصبي المميز والعبد للنية أيضاً فراجع سم على حججنا الأقرب ما أفهمه كلام ابن حجج من الجواز لأن المميز
 من أهل النية فحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنيته لكن عبارة الزيادة قيد الأذرعى عن هو أهل لها
 بأن يكون مسلماً بالغاً قلاً لا صبياً ولو مميز أو كافراً كما اعتمد شيخنا الرملى ولا رقيقاً اه أقول يتأمل هذا
 مع قوله مر السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في صحة التوكيل
 في الدفع ولا يلزم منه التفويض وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر عرش قوله ويصرح
 بهذا الجواب قول شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في
 أدائها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أى المميز بدليل قوله مع أنه يصح الخ لظهور أن
 غير المميز لا يصح توكيله فهذا تصريح بعدم اهلية المميز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح كآبائه عليه سم
 ثم رأيت في بعض الهوامش المعتبرة ما نصه قوله وصبي غير مميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليه سم واعتراض
 عليه بمخالفته بما في شرح العباب وغيره والذي في النسخ المعتمدة وصبي مميز أى لأن الصبي غير أهل للتفويض
 ولو مميز كما صرح به غيره اه شيخنا أحمد ثم رايت في نسخة الشارح رحمه الله تعالى وصبي مميز وضرب على
 قوله غير اه (لم يتعين لها) أى قل ان يرجع فيه ويدفع بدله رشيدى (قوله باذن المالك) تقدم عن النهاية
 ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه يرد) قد يجاب بان اخذ المستحق الأهل قبض معتبر سم
 (قوله جزم بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملى واعتمدته ولده في النهاية كما مر (قوله

بل يزكى ويهدى الوكيل وينوى لأن قوله ذلك اه يقتضى التوكيل في النية وهذا الذى قاله مقتضى ما في العزيز
 والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرقني ففعل أجزأ كما لو قال اتعز ديني اه و أقول كلام الشيخين
 هنا يقتضى خلاف ذلك وعبارة الروض ولو دفع إلى الامام بلانية لم تجز نية الامام كالتوكيل أى لأنه
 لا تجزى نيته عن الموكل حيث دفعها إليه بلانية وله تفويض النية إلى وكيله اه وهو ظاهر فى ان
 التوكيل فى أداء الزكاة لا يتضمن التوكيل فى النية والالتفات انه لا يجزى نية التوكيل ولم يحتج لقوله وله
 تفويض النية الى وكيله فليتأمل قال في شرحه قال المتولى وغيره وتعين نية التوكيل اذا وقع الفرض بماله
 بان قال له موكله اد زكأتى من مالك لينصرف فعله عنه كما فى الحج نية بالى كفى نية الموكلا اه (لا كافرو صبي
 غير مميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما فى أدائها
 لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أى المميز بدليل قوله مع أنه يصح لظهور أن غير المميز
 لا يصح توكيله فهذا تصريح بعدم اهلية المميز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح ثم رايت فى العباب وشرحه
 للشارح التصريح بعدم اهلية الصبي المميز والعبد للنية فراجع سم (وبه يرد جزم بعضهم) قد يجاب بان اخذ
 المستحق الأهل قبض معتبر (بأنه لو أفرز قدرها بنيتها كفى اخذ المستحق لها) عبارة مر فى شرحه ولو نوى
 الزكاة مع الأفرز فاخذها صبي أو كافراً ودفعها لمستحقها أو اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك
 اجزاءه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويملكها المستحق لكن
 اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها واقضى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

بل الذى يتجه أنه لا بد من
 نية المالك أو تفويضها للوكيل
 وبعضهم بأن المستحق لو
 قال للودى اعطه فلانا
 جاز وكان فلان وكيله عنه
 وفيه كلام مبسوط يأتى فى
 الوكالة ويجوز تفويض
 النية للوكيل الا لا كافراً
 وصبي غير مميز وقن ولو
 أفرز قدرها بنيتها لم يتعين
 لها إلا قبض المستحق لها
 باذن المالك سواء زكاة المال
 والبدن وإنما تعينت الشاة
 المعينة للتضحية لأنه لاحق
 للفقراء ثم فى غيرها وهنا
 حق المستحقين شائع فى المال
 لأنهم شركاء بقدرها فلم
 ينقطع حقهم إلا بقبض
 معتبر وبه يرد جزم بعضهم
 بأنه لو أفرز قدرها بنيتها
 كفى أخذ المستحق لها

من غير أن يدفعها إليه المالك وما يردده أيضا قو لهم لوقال لا خرافة بضم دئي من فلان وهولك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم يأذن له في اخذها فقو لهم ثم اخ صريح في (٣٥٠) انه لا يمكن استبداده بقبضها ويوجه بان للمالك بعد النية والعزل ان يعطى من شاء ويحرم من

من غير أن يدفعها إليه الخ) أى وبلا إذنه في الاخذ شدي (قوله حتى ينوي هو) أى المالك (بعد قبضه) أى الآخر (قوله ثم يأذن له في اخذها) فديقال وجه قو لهم ثم يأذن الخ ان قبضه عن دينه صارف للاعتداد به عن الزكاة فاحتيج إلى قبض تقديري بعد ذلك كما ان اخذ الامام عن المكش صارف عن الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة لا صارف لقبضه عنها فيجوز ان يكون قو لهم ثم يأذن الخ لما ذكر لا لما افاده رحمه الله تعالى فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله صريح في انه الخ قد تمنع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر اه ولعله إشارة إلى ما ذكر بصري (لا يكفى استبداده) أى استقلال المستحق كرى (قوله فامتنع) أى الاستبعاد (قوله ومن ثم) أى من اجل ان للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون) ظاهر العبارة اعتبار النية مع انحصار المستحقين وملكهم فليراجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الاتي قلت لان ملكهم (قوله احتمل ان يقال ملكهم) وهو الاقرب لما اشار اليه بتقديمه (قوله بهذا المعين لها) أى بالقدر الذى افرزه المالك للزكاة بنيتها (قوله فان قلت) متفرع على الاحتمال الثانى (قوله بملكهم) أى المحصورين (قوله خروجاً) إلى التنبيه في المعنى الا قوله والا فضل إلى المتن وقوله لكن الحق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله والمقابل إلى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) أى او نائبه (قوله وان تلفت عنده) أى عند السلطان او نائبه نهاية ومعنى (قوله عند الدفع للسلطان) ينبغى انه لو نوى المالك بعد الدفع إليه اجزا إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون باخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم باخذه بعد نيته فليتأمل سم وقوله كما لو عزل المالك الخ على مختار الشباب الرملى وولده خلافا للشارح قول المتن (لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو المالك بعد الدفع إليه وقبل صرفه وإلا اجز اشرح م ر ويمكن ان يوجد ذلك بانه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المقعد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه ويجزىء فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته امكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهى في يد القابض ثم دفعها للامام أو المستحق لان النية وهى في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعى ما يتمم رطباً وتتم في يده ونوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نيته امكان القبض فأتقدم انه لا يجزىء وان تتمر في يده يحصل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية

شام وتجويز استبداد المستحق يقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصاراً يقتضى ملكهم لها القبض كما باتى في قسم الصدقات احتمل أن يقال ان ملكهم تعلق بهذا المعين لها وحينئذ ينقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبعاد بقبضه واحتمل ان يقال هم كغيرهم في أن حقهم انما هو متعلق بعين المال مشاعاً فيه على ما باتى وذلك لا ينقطع الا بقبض صحيح فان قلت لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت لان ملكهم انما هو في عموم المال مشاعاً كما تقر ولا في خصوص هذا المعين لجواز للمالك التصرف فيه والاخراج من غيره كما هو مقتضى القياس في ان احد الشرىكين لو عين لشرىكه قدر حقه من المشترك او غيره لم يتعين بمجرد الافراز والتعيين فنامله وياتى اول الدعاوى انه لا ظفر في الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته او التضحية عنه انعزل بخروج وقتها على ما بحثه الا ذرعى وقال انه مقتضى القواعد الاصولية (والا فضل أن ينوى الوكيل عند التفريق ايضاً) خروجاً من مقابل الاصح المذكور (ولو دفع الى السلطان) او نائبه كالساعى (كفت النية عنده) أى عند الدفع إليه

وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالدفع إليه كالدفع إليهم ولهذا اجزأت وان تلفت عنده بخلاف الوكيل السابقة والا فضل للامام ان ينوى عند التفرقة ايضاً (فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان او نائبه (لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان)

من غير إذن له في النية لما تقرر انه نائبهم والمقابل قوى جدا فقد نص عليه في الأم وقطع به كثير وزاكن الحق انه ضعيف من حيث المعنى فلا اعتراض عليه (والاصح انه يلزم السلطان النية) عند الاخذ (إذا اخذ زكاة الممتنع) من ادائها (٣٥١) نيابة عنه بناء على الاكتفاء بها

منه المذكورة في قوله (و) الاصح (ان نيته) اي السلطان (تكني) عن نية الممتنع باطنا لانه لما قهر قام غيره مقامه في التفرقة فكذا في وجوب النية وفي الاكتفاء بها كولي المحجور نعم لو نوى عند الاخذ منه قهرا كفي وبرى باطنا وظاهر او تسميته بمتنعا باعتبار ما كان لوال امتناعه بنيته اما ظاهرا بمعنى انه لا يطالب بها ثانيا فيكني جزما (تنبيه) افتى شارح الارشاد الكمال الرداد فيمن يعطى الامام او نائبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجوز ذلك ابدًا ولا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام إنما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بمد الثغور ومنع القطاع والمتلصصين عنهم وعن اموالهم وقد اوقع جمع من ينسب الى الفقهاء وهم باسم الجمل احق اهل الزكاة وخصوصا لهم في ذلك فضلوا واضلوا اه ومر ذلك بزيادة وفصل غيره بعد ذكر مقدمة اشار اليها السبكي وهي ان قبض الامام للزكاة هل هو بمحض الولاية اذ لا يتوقف على توكيل المستحقين له او بحالة بين الولاية انحصار والوكالة فله نظر عليهم

السابقة مر اه سم (قوله من غير إذن له الخ) أي فلو إذن له في النية جاز كثير نهاية ومعنى عبارة سم قوله من غير إذن الخ مفهومه الاجزاء إذا إذن له في النية ونوى اه (قوله والمقابل قوى الخ) فلو عبر بالاصح كافي الروضة كان أولى معنى (قوله فلا اعتراض) لو اراد بعدم صحة تعبير المصنف بالصحيح فظاهر او بعدم حسنة فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى انتهى وما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى هو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله المذكور في قوله الخ) اشار به الى انه كان الانسب تقديم المسئلة الثانية على الاولى عبارة المعنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان أولى لان الوجهين في اللزوم مبنيان على الوجهين في الاكتفاء اه قول المتن (وان نيته تسكني) وتكني نيته عند الاخذ والتفرقة نهاية ومعنى اي او بينهما اخذا مما تقدم وما ياتي عن غش قاله عش ومحل اكتفاء نية السلطان علم المالك بنيته فان شك فيها لم يبرأ لان الاصل عدم النية اه (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع سم (قوله عند الاخذ منه الخ) وكذا لو نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين او بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض غش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله باعتبار ما كان) اي باعتبار ما سبق له من الامتناع ولا لا فقد صار بنيته غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا الماخوذ منه لم يبرأ باطنا وكذا ظاهر اعلى الاصح معنى زاد النهاية ويجب رد الماخوذ إن كان باقيا وبدله إن كان نالفا اه قال عش قوله مر ويجب رد الماخوذ الخ اي علي من المال في يده من المال في يده من امام او مستحق لكن للامام طريق إلى إسقاط الوجوب بان ينوى قبل التفرقة اه (قوله المكس) ومثله المصادرة بصري (قوله فقال الخ) عطف على قوله افتى الخ عطف مفصل على مجمل (قوله) إنما يأخذ ذلك منهم الخ) هذا الحصر ظاهر المنع (قوله اهل الزكاة) مفعول اوقع (قوله في ذلك) تنازع فيه قوله اوقع قوله لرخصه او الاشارة لنية الزكاة من المكس واعتقاد براءة الذمة عن الزكاة بذلك (قوله انتهى) اي قول الكمال الرداد (قوله ومر ذلك) اي في باب زكاة النبات (قوله وفصل غيره) اي غير الكمال (قوله) وهي اي المقدمة (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على مجمل (قوله) (قوله) (ان لم يعلم الخ) اي من يعطى الامام المكس و (قوله اي في ظنه) اي المعطى (قوله) فهو الخ) اي قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يدفع ايضا ما يقال تاييدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد

إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضه من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلاهم باخذه بعد نيته فليتامل (قوله من غير إذن له الخ) مفهومه الاجزاء إذا إذن له في النية ونوى وحينئذ فيحتمل انه وكيل المالك في الدفع إلى المستحق فلا يبرأ المالك قبل الدفع للمستحق إذ لا يظهر صحة كونه نائب المالك ونائب المستحق ايضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى اه وما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى هو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي وكتب بهامش شرح الروض انه القياس لانهم نزلوا السلطان في الممتنع منزله ولذا صح نيته عند الاخذ فتصح عند الصرف ايضا (قوله نيابة عنه) قد يؤخذ منه امتناع نقلها عن الامام في هذه الحالة وانه يفرق بالنيابة لا بالولاية وهو ظاهر إن لم ينو الا عند الصرف فان نوى عند الاخذ ففيه نظر فليحذر (قوله في المتن والاصح ان نيته تسكني) وتكني نيته عند الاخذ والتفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد شرح مر (قوله قام غيره مقامه) يفيد ان السلطان نائب المالك حينئذ (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يدفع ايضا ما يقال تاييدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد الدافع كما هو ظاهر (قوله وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

دون نظر ولى اليتيم وفوق نظر الوكيل أى والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة فالتجته عدم الاجزاء لانه غاصب اي في ظنه فهو صارف لفعله عن كونه قبضا لزكاة فاستحال وقوعه زكاة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

الدافع كما هو ظاهر رسم (قوله إنما هو إذا كان) أي المدفوع إليه (المستحق الخ) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق فحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة إذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم وافر البصري عبارة عن ونقل عن افتاء الشهاب الرمي الى الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا عن الزياي اه وتقدم عن شيخنا انه لو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاء على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقير او نحوه من المستحقين خلافا لما اقي به الكمال الراد في شرح الارشاد من أنه لا يجزى ذلك أبداه وعبارة الشوبري ولو نوى لدافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية او غيرهما فالعبارة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام او نائبه ضرر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد اه (قوله انتهي) اي قول الغير (وانما يتجه ما استظهره) قد يؤيد ما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله ولكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائز اي في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه او بعده بمنزلة النية عند الافراز فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوع سواء كان الواسطة المدفوع اليه من يصح قبضه او لا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليتمكن من صرفها مصرفها ام لا وما الى مر اخذ من اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظرو قد يؤيد الثاني اجزاء الدفع الى الامام الجائر وان علم انه يصرفها في الفسق وقد يفرق بانه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقد يرتد عن تضيقها والتقصير منه بعلمه بالحال لان المالك ولا كذلك مانحن فيه فليتأمل سم وباقى انفا اعتماد السيد عمر البصري الثاني الذي مال اليه الجمل الرمي من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة (ان اخذها الامام باسم الزكاة وينبغي ان يكون حالة الاطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وان يقرن القصد المذكور بالقبض فلو تقدم لم يضر فليتأمل ثم ما اقتضاه كلام القائل المذكور من التفريق بين اعلام الامام وغيره محل تأمل فينبغي ان يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الايصال الى الامام يجزى وان علم منه انه يصرفها في غير مصارفها كما تقدم فما فائدة اعلامه وانما اشترطنا انتفاء القصد المذكور لغرض تصحيح القبض فتأمل جق التامل بصري وتقدم عن الشوبري ما يوافقه والاقرب ان حاله جهل حال الامام حين الاخذ هل قصد نحو الغصب او الزكاة او اطلق كحالة اطلاق الامام اذا اصل عدم الصارف عن صحة القبض مع قولهم ان الايصال الى الامام يجزى وان الدفع له مبرى وان قال اخذها منك او نفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر الى الامام افضل وان كان جائز اي في الزكاة وحمل ماذ كر على ما اذا اخذها باسم الزكاة وقصد ما في غاية البعد كما اشار اليه سم والله اعلم (الا يصرف القابض) اي الامام او نائبه بخلاف المستحق فلا يضر صرفه كما تقدم (قوله ان لم نفوض هي) اي الزكاة وامرهما من طرف الامام (قوله عن غائب) اي عن ماله (قوله والاول

انما هو اذا كان المستحق لبلوغ الحق محله واما الامام فلا بد في الاجزاء من علمه بجهة ماله عليه ولاية والا لكان المالك هو الجاني المقصود وان علمه بها احتمل عدم الاجزاء ايضا واحتمل الاجزاء وهو ظاهر اه ملخصا وانما الذي يتجه ما استظهره ان اخذها الامام باسم الزكاة لا يقصد نحو الغصب لانه بقصد هذا صار لفعله عن ان يكون قبض زكاة وشرط وقوعها زكاة الا يصرف القابض فعله لغيرها لانه حينئذ يقبضها عن جهة اخرى فيستعمل وقوعها في هذه الحالة زكاة ووقع للاستوى وغيره ان للقاضي اي ان لم نفوض هي لغيره والالم يكن له نظر فيها اخراجها عن غائب ورد بانها انما تجب بالتمسك وتمسك الغائب مشكوك فيه ومن ثم جزم جمع بمنع اخراجها قيل والاول ظاهره ويكون تمسك القاضي كتمسك المالك ويمكن جهل الثاني على من علم عدم تمسكه ولم يمض زمن يتمكن فيه بعد اه

انما هو اذا كان المستحق البلوغ الحق محله) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق فحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه (وانما الذي يتجه ما استظهره) قد يؤيد ما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله ولكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائز اي في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (قوله ان اخذها الامام باسم الزكاة) بهذا يندفع ان يرد على عدم الاجزاء قوله السابق وان قال اخذها وانفقها في الفسق لانه في هذا اخذها باسم الزكاة لكن قصد مع ذلك ان يصرفها في غير مصرفها وما هنا فيما اخذها لا باسم الزكاة فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام

ويرد بأن للقاضي نقلا فيحتمل أنه استأذن قاضيا آخر فيه كإتاني وزعم أن تمكنه (٣٥٣) المالك ليس في عمله لأن الوجوب إنما

يتعلق بتمكن المالك لا غير
ونياته عنه إنما هي بعد
الوجوب عليه وحينئذ فلا
فائدة للحمل المذكور لأن
الملحظ الشك في الوجوب
ومادام غائبا الشك موجود
وهذا يندفع اعتقاد جمع
الاول وتوجيه بعضهم له
بأن الاصل عدم المانع
ووجه اندفاعه أن هذا
الاصلا لا يكفي في ذلك لأن
النيابة عن المالك على خلاف
الاصلا فلا بد من تحقق
سببها ولم يوجد مع احتمال
أنه استأذن قاضيا آخر في نقلا
او اخرجها او قدم براه
(فصل في التعجيل
وتوابعه) (لا يصح تعجيل
الزكاة) العينية (على ملك
النصاب) كما إذا ملك مائة
فأدى خمسة لتكون زكاة
إذا تم مائتين وحال الحول
لفقد سبب الوجوب فأشبهه
تقديم اداء كفارة دين عليها
أما غير العينية كان اشترى
للتجارة عرضا قيمته مائة
فعجل عن مائتين أو أربعمائة
مثلا وحال الحول وهو
يساويهما فيجزئهما لما مر
أن النصاب في زكاة التجارة
معتبر بآخر الحول وكانهم
اغفروا له تردد النية إذ
الاصلا عدم الزيادة
لضرورة التعجيل وإلا لم
يجز تعجيل اصلا لأنه
لا يدرى ما حاله عند آخر
الحول وهذا اندفع بالسبكي
هنا ولو ملك مائة وعشرين

(الخ) أي ما وقع للاستوى وغيره والثاني ما رده ذلك كردى (قوله ويرد الخ) أي ما قيل (قوله
فيحتمل أنه) أي الغائب و (قوله فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب (قوله أن تمكنه) أي القاضي (قوله
ونياته عنه) أي نيابة القاضي عن الغائب (قوله وحينئذ) أي حين أن الوجوب إنما يتعلق الخ (قوله
لأن الملحظ) أي ملحظ رد ما وقع للاستوى (قوله وبهذا) أي بقوله لأن الملحظ الخ (قوله
وتوجيه بعضهم الخ) عطف على قوله اعتماد جمع الخ (قوله عدم المانع) أي عن الوجوب (قوله في
ذلك) أي في جواز إخراج القاضي الزكاة عن الغائب (قوله من تحقق سببها) وهو الوجوب (قوله
أو إخراجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله من براه) أي النقل

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله في التعجيل) أي في بيان جواز عدمه وقد منع الامام مالك رضي الله
تعالى عنه صحته وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من أئمتنا (قوله وتوابعه) أي من حكم الاسترداد ومن حكم
الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد ومن ثم أنه لا يضرب غاؤه بها ومن أن الزكاة تتعلق بالمال لتعلق شركة
بجبري قول الماتن (لا يصح تعجيل الزكاة) أي في مال حولي نهاية ومعنى (قوله العينية) أي قول الماتن ويجوز في
النهاية لإلا قوله أي وقد أتى في قوله ولما ظهر إلى جزم وكذا في المعنى لإلا قوله وكانهم إلى ولو ملك (قوله العينية)
سيد كر محترزه قال سم أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول إذ ما دون
النصاب لا يجري في الحول اه (قوله إذا تم) أي المال سم (قوله مائتين) خبر تم على تضمينه معنى
الصيرورة (قوله لفقد الخ) أي وافق ذلك فإنه لا يجوز له لفقد سبب وجوبها وهو المال الزكوي ومعنى ونهاية
(قوله عليها) أي العين (قوله كان اشترى للتجارة عرضا قيمته مائة فعجل عن مائتين الخ) هل يشترط هنا في
التجارة أن يغلب على ظنه أنه يبلغ النصاب في آخر الحول اخذنا ما يأتي عن البحر في الحبوب والثمار كأنقله
صاحب المغنى والنهاية عنه وأقره أو لا ويفرق بتيسر العلم بذلك فيما سياتي بخلاف ما هنا لأنه يتعسر معرفة
القيم في آخر الحول محل تأمل بصرى وقضية إطلاقهم الثاني بل لتعليقهم فيما سياتي بإمكان معرفة القدر وتخميننا
يشير إلى الفرق المذكور (قوله وأربعمائة الخ) عبارة النهاية والمعنى أو قيمته مائتان فعجل زكاة أربعمائة
وحال الحول وهو يساوي ذلك أجزأه اه (قوله يساويهما) ليتأمل في إرجاع الضمير بصرى ويمكن أن يقال
أن الضمير للنصابين المتقدمين على سبيل التوزيع أي يساوي نصاب المائتين في الصورة الاولى ونصاب
أربعمائة في الثانية (قوله تردد النية) أي التردد في النية عش (قوله إذا اصل الخ) علة للتردد و (قوله
لضرورة التعجيل) علة للاغتفار رشدي (قوله وإلا الخ) وأن لم يغتفر والتردد في النية (قوله اصلا) أي لا في
النية ولا في غيرهما لا قبل النصاب ولا بعده (قوله ما حاله) أي المال من حيث القيمة (قوله وبهذا) أي بقوله
وكانهم اغتفروا الخ (قوله ولو ملك مائة الخ) ولو ملك خمسا من الابل فعجل شاتين فبلغت بالتو الدعشرا
لم يجزئ ما عجله عن النصاب الذي كمل الآن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فأشبهه ما لو أخرج زكاة
أربعمائة وهو لا يملك إلا مائتين معنى ونهاية (قوله أي وقدميز الخ) كان مراده أنه ميز واجب النصاب
الكامل عند الإخراج وواجب الذي كمل بعد وقبل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما للماسيات في

يتجه الأجزاء لأن النية عند الدفع إليه أو بعده بمنزلة النية عند الإقرار فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت
الموقع سواء كان الواسطة المدفوع إليه عن يصح قبضه أولا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة
ليتمكن من صرفها مصرفها أم لا وما إلى مر اخذا من إطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع إليه بجهة
الزكاة فيه نظر وقد يؤيد الثاني أجزاء الدفع إلى الامام الجائر وأن علم أنه يصرفها في الفسق وقد
يفرق بانه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقد يرتدع عن تضييعها والتقصير منه بعلمه الحال
لا من المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل (قوله فيحتمل أنه) أي المالك

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله العينية) أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على
تمام الحول إذ ما دون النصاب لا يجزئ في الحول (قوله إذا تم) أي المال (قوله وقدميز) كان مراده أنه

تجزى المعجلة عن النصاب الذي كمل الآن كافي الروضة وغيره من الأثرين وقيل تجزى لأن النتائج آخر الحول كما وجود أوله وظهور وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحاوي (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو عجل شاة عن أربعين ثم ملكت

الامهات لم تجزى المعجل عن السخال (ويجوز) التعجيل للمالك دون نحو الولي (قبل) تمام (الحول) وبعد انعقاده بان يملك النصاب في غير التجارة وتوجد بينهما مقارنة لا أول تصرف وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس فيه قبل الحول ولوجوبها بسببين الحول والنصاب فجاز تقديم على أحدهما كتقديم كفارة العين على الخنث (ولا تعجل لعامين) فأكبر (في الأصح) وإن نازع فيه السنوي وأطال لأن زكاة السنة الثانية لم ينعقد حولها فكان كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين مرسله او منقطعة مع احتمالها أنه تسلف منه صدقة عامين مرتين أو صدقة مائتين لكل واحد جول منفرد وإذا عجل لعامين اجزاء ما يقع عن الأول وقيد السبكي بما إذا ميز واجب كل سنة لأن المجزى شاة معينة لا مشاعة ولا مبهة (وله تعجيل الفطرة من أول شهر رمضان) للاتفاق على جوازه بيمينين فالحق بهما البقية إلا ما فارق ولوجوبها بسببين الصوم

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله أو عجل شاة عن الأربعين الخ) أي سم ولدت أربعين ثم ملكت الخ نهاية (قوله لم يجز المعجل عن السخال) أي لأنه عجل الزكاة عن غيرها نهاية ومعنى (قوله التعجيل) أي قوله وقيد السبكي في النهاية إلا لفظة نحو وقوله وتوجد إلى وذلك وقوله مرسله او منقعة (قوله دون نحو الولي) أي كالمالك غيرة النهاية والاياعاب ومحل ذلك في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيره انعم ان عجل من ماله جاز فيما يظهر اه قال ع ش ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لأنه انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج اه (قوله وبعد انعقاده) أي قول المتن وله تعجيل الخ في المغنى لا قوله بان يملك إلى وذلك وقوله او منقطعة (قوله وتوجد نيتهما) أي نية التجارة (قوله وإن نازع فيه السنوي الخ) أي بان العرايين وجمهور الخراسانيين إلا البغوي على الاجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الرافعي قد حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي السنوي ولم اظفر باحد صح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة اسنى زاد النهاية ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله تسلف) أي تعجل حفي (قوله صدقة عامين) يجوز تدوين صدقة وإضافتها والاول أقرب للجواب بقوله مع احتمال الخ كافي البرماوى بجري أقول على الاول لا مستند فيه للسنوي حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتعين الثاني (قوله وإذا عجل لعامين الخ) أي فأكبر معنى (قوله اجزاء ما يقع عن الاول) أي اجزائه ما يخص الاول والباقي يسترده بجري (قوله وقيد السبكي الخ) وفاقا لاياعاب والاسنى والمغنى عبارة الاولين لكن قيده الاسنى والأذرى كالسبكي بما إذا ميز حصة كل عام ولا فينبغي عدم الاجزاء لأن المجزى عن خمسين شاة مثلا شاة معينة الخ وايداهما بقول البحر لو اخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا اه وخلافا للنهاية عبارته اجزاء عن الاول مطلقا دون غيره سواء في ذلك اكان قدمه من حصة كل عام ام لا كما اقتضاه كلام اصحاب خلافا للسبكي والاسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو اخرج الخ ظاهر اه قال ع ش وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى بما ليس عبادة أصلا فلم يصلح معارضا لما نواه اه ومال إليه سم فقال وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من انه لا فرق فيستراد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنجبه الاول اه قول المتن (وله تعجيل الفطرة) يشعر بان التأخير الفضل وهو ظاهر خروجا من خلاف من منعه ع ش (قوله من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله للاتفاق) أي قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله للاتفاق على جوازه) ان كان المراد به الاجماع فواضح او الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أي وصرح النهاية والمغنى فهو دليل إلزامي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصري (قوله فالحق بهما البقية الخ) أي قياسا بجامع إخراجها في جزء منه نهاية ومعنى (قوله الصوم) أي رمضان نهاية (قوله والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حج ما حاصله ان السبب الاول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير ع ش (قوله ينافيه) أي قوله الصوم والمراد به جميع شهر رمضان (قوله ان الموجب) أي السبب الاول (قوله كما مر) أي في الفطرة (قوله لا أوله) أي أول الصوم (قوله ما ذكر) أي قوله الصوم (قوله قلت لا ينافيه الخ) قد

ميز واجب النصاب الكامل عند الإخراج وواجب الذي كمل به وقيل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما لما سيأتى في قوله وقيد السبكي الخ (قوله وقيد السبكي بما إذا ميز الخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من انه لا فرق فيستراد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنجبه الاول فان عجل الاكثر من عام اجزاء عن الاول وان لم يميز حصة كل عام والفرق بين هذا وفي البحر انه لو اخرج من عليه خمسة

والفطر وقد وجد أحدهما فان قلت ينافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما يوهمه ما ذكر يقال قلت لا ينافيه لأن آخر الجزء إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا

يقال لو تم ما أفاده رحمه الله تعالى لم يجب فطرة من حدث قبل الغروب من ولد أو عبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذ السبب على ما قرره مجموع رمضان وأول جزء من الفطر وباتقاء الجزء ينتفى النكاح وليس كذلك فبين أن السببية منحصر في الجزء الأخير وأن المناقضة محقة فليتامل بصري وتقدم انقاعن عرش عن سم ما يدفع المناقضة بحمل كلام الشارح عليه (قوله إلى الآخر) و(قوله إلى الأول) أي من أجزاء رمضان و(قوله لتحقق الوجوب الخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتعجيل الخ) متعلق بنظر واعلى النسبتين قاله الكردى ويظهر أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ لفظ وان المراد بالتعجيل المذكور التعجيل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول الكردى قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وأن تأخر عن واحد من أجزائه ويلزمه استدراك لفظه حقيقة ولفظه كله قول المتن (منعه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان نهاية ومعنى (قوله لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالى تعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لأعليهما فإن كان له ثلاثة أسباب لم يجز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره إيعاب (قوله لأن وجوبها) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى إلا قوله إلى المتن (قوله لأن وجوبها الخ) وأيضا لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخميناً معنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول المتن (ويجوز بعدهما) ولو أخرج من عنب لا يتزبب أو رطب لا يتزمر أجزاء قطعاً إذ لا تعجيل نهاية ومعنى (قوله ولو قبل الجفاف الخ) لاولى إسقاط ولو عبارة المغنى والنهية أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرفة قدره تخميناً ولأن الوجوب قد أثبت إلا أن الإخراج لا يجب وهذا تعجيل على وجوب الإخراج لا على أصل الوجوب فهو أولى بالإخراج من تعجيل الزكاة قبل الحول اهـ (قوله ولو قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب الذين أراد الإخراج عنهم الما تقدم أنه لو أخرج من الرطب والعنب قبل جفافه لا يجوزى وإن جف وتحقق أن المخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه عرش وقوله لما تقدم الخ أي في النهاية خلافاً للشارح هناك بل قوله هنا ثم إن بان نقص الخ ظاهر في كون الإخراج من نفس الثمر والحب عبارة يتم قال في العباب ويجوز تعجيل زكاة المعسر بعد وجوبها إن غلب على ظنه حصول نصاب منه اهـ قال الشارح في شرحه وعبر الرافعى بالمعرفة والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم يمتنع التعجيل قبل بدو الصلاح والاشتداد لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً انتهى اهـ (وقوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الإسلام في شرح الروض (قوله فهم تبرع) يتأمل سم عبارة البصرى قديقال لم يأتني فيه التفصيل الا في استرداد المعجل فليتامل اهـ (قوله فلو مات) أي المالك عباب (قوله أو بيع) يعنى خرج عن ملكه نهاية وإيعاب (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمعنى فقال والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت بالسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه اهـ (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة

دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع النكاح تطوعاً ظاهر مر (قوله في المتن ويجوز بعدهما) والثاني لا يجوز للرجل بالقدر ولو أخرج من عنب لا يتزبب أو رطب لا يتزمر أجزاء قطعاً إذ لا تعجيل شرح مر (قوله ويجوز التعجيل) قد يقال قضية أن الوجوب بسبب واحد هو البدو والاشتداد أن الإخراج بعدهما لإخراج بعد الوجوب وليس تعجيلاً فهلا قدر الإخراج بعد التعجيل كما هو قضية المتن ثم رايت الاسوى قال لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب والمراد بثبوت الوجوب تعلق حق الفقراء ومشاركتهم للمالك لا الخطاب بإخراجه فلذلك كان الإخراج في هذه الحالة تعجيلاً اهـ (قوله ويجوز بعدهما) قال في العباب إن غلب على ظنه حصول نصاب منه قال في شرحه ذكره في البحر وكذا الرافعى في أثناء الاستدلال وعبر بالمعرفة والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم الخ (قوله فهم تبرع) يتأمل

إلى الآخر بالنسبة لتحقق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتعجيل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله (والصحيح منعه قبله) لأنه تقديم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز لإخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً (ويجوز) التعجيل (بعدهما) ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرها تخميناً ثم إن بان نقص كله أو زيادة فهي تبرع (وشرط أجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه وبقاء المال (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف المال أو بيع وليس مال تجارة لم يقع المعجل زكاة ولا يضر تلف المعجل قيل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالسلام والحرية الوجوب المراد فالتعجيل بالأهلية ليس بجيد اهـ وليس في محله لأن الفرض في تعجيل جائز

عليه كرى (قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتناع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فيثبت غطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) اى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى فى النهاية والمغنى الا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان احصهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض جال الاخراج لاجال الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فعجل ابن لبون اى واما لو اراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبرانا وجب قبولها واذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه يدفعها وقعت الموضع وهو متبرع وان زاد دفعها وطلب الجبر ان فينبغى ان لا يصح لانه لا حاجة الى التعجيل وتغريم الجبر ان للمستحقين وبتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض اخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبر ان للمستحقين ام لا فيه نظروا لا يبعد الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) اى صفته نهاية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) اى بالى اخر جها رشيدى عبارة سم اى بها كما فى الروض او بغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فتأمل اه اى كما يأتى آنفا فى الحاشية (قوله لم تجز تلك) اى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم اخراج بنت لبون لاننا لم نجعل المخرج كالباقي اذ وقع محسوبا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا نجد بد لبنت المخاض لوقوعها وقعتها نهاية زاد الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزمت اخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اخراج بنت لبون اى لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ستا وثلاثين اه (قوله وان صارت بنت لبون الخ) يتجه ان محل ما ذكر من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حيث نذ عن الزكاة اخذ من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينول لم يجز على الصحيح وازنوى السلطان سم على حج اه ع ش (قوله بل يستردها) اى ان كانت باقية رشيدى (قوله او يعطى الخ) عطف على يستردها (قوله قيل ولا ترد هذه على المتن) لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اه واحسن منه حمل المتن على ما اذا لم يتغير الواجب لانه الغالب وهذه تغير فيها فلم ترد لذلك (وكون القابض فى آخر الحول) المراد به هنا وفيها مر وقت الوجوب

وهو يستلزم أن المراد باهلية الوجوب هنا دوام شروطه ومنها عدم ردة متصلة بالموت إلى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب وإلا كان عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين قبل الحول لم تجزى. تلك وإن صارت بنت لبون بل يستردها ويعيدها أو يعطى غيرها قيل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اه واحسن منه حمل المتن على ما اذا لم يتغير الواجب لانه الغالب وهذه تغير فيها فلم ترد لذلك (وكون القابض فى آخر الحول) المراد به هنا وفيها مر وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتناع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فيثبت غطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) اى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى فى النهاية والمغنى الا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان احصهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض جال الاخراج لاجال الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فعجل ابن لبون اى واما لو اراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبرانا وجب قبولها واذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه يدفعها وقعت الموضع وهو متبرع وان زاد دفعها وطلب الجبر ان فينبغى ان لا يصح لانه لا حاجة الى التعجيل وتغريم الجبر ان للمستحقين وبتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض اخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبر ان للمستحقين ام لا فيه نظروا لا يبعد الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) اى صفته نهاية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) اى بالى اخر جها رشيدى عبارة سم اى بها كما فى الروض او بغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فتأمل اه اى كما يأتى آنفا فى الحاشية (قوله لم تجز تلك) اى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم اخراج بنت لبون لاننا لم نجعل المخرج كالباقي اذ وقع محسوبا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا نجد بد لبنت المخاض لوقوعها وقعتها نهاية زاد الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لزمت اخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه (تنبيه) يتجه ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حيث نذ عن الزكاة اخذ من الحاشية السابقة فى الفصل على قول المصنف فان لم ينول لم يجز على الصحيح وازنوى السلطان مر (قوله فى المتن وكون القابض فى آخر الحول مستحقا)

الشامل لنحو بدو الصلاح . اثره لان الحول اغلب من غيره (مستحقا) فلوزال استحقاقه كان (٣٥٧) كان المال والالاخذ اخر الحول بغير

بلده أو مات أو ارتد حينئذ
لم يجزىء المعجل لخروجه
عن الاهلية عند الوجوب
(وقيل ان خرج) القابض
(عن الاستحقاق في اثناء
الحول) بنحو ردة وعاد
في آخره (لم يجزه) أى
المعجل المالك كمالو لم يكن
عند الاخذ مستحقا ثم
استحق اخره والاصح
الاجزاء اكتفاء بالاهلية
فما ذكر وفارقت تلك
بأنه لا تعدى هنا حال الاخذ
بخلافه ثم وقضية المتن
وغيره اشتراط تحقق
أهليته عند الوجوب فلو
شك في حياته او احتياجه
حينئذ لم يجزىء . واعتمده
جمع متأخرون وفرضه
بعضهم فسيما اذا علمت
غيبته وقت الوجوب
وشك في حياته ثم حكى
فيه وجهين وان الروايات
رجح الاجزاء وبه أفق
الحناطى ثم فرع ذلك على
الضعيف انه يجوز النقل
وفرضه المذكور غير صحيح
لانه اذا بنى على منع النقل
لا يحتاج مع علم الغيبة حال
الوجوب الى الشك في
حياته بل وان علمت ولان
الذى صرح به غيره ان
الماوردي والروايات انما
ذكر الوجهين فسيما اذا
تحقق موت الاخذ وشك
في تقدمه على الوجوب
وبان الحناطى انما فرض
افتاده في الشك المجرد

الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك أى فكان
المناسب ان يقول لنحو الجفاف (قوله فلوزال الخ) أى قبل اخر الحول نهاية (قوله) كان المال والالاخذ
اخر الحول بغير بلده) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة بها وقد يفهم انه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في اخر الحول
أى ولو بالاستصحاب فلو غاب عند اخر الحول وقبله ولم يعلم حياته او احتياجه اجزاه المعجل كما في فتاوى
الحناطى وهو اقرب الوجهين في البحرين ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان
المدفوع يجزىء عن الزكاة كما اعتمده الشهاب الرملى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال
عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين اهـ أى ومحل قولهم لا بد من إخراج الزكاة لفقره بلده حولان
الحول في غير المعجلة حقن وفيه شذوذ بعد ذكر مثل ذلك عن الشهاب الرملى وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة
حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولاً ولا بد من الإخراج ثانياً فيه نظر اهـ قال
عشره والا قرب الاول للعللة المذكورة في كلام الشارح مر فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة المال والبدن
اهـ اقول ويأتى عن الاسنى والنهاية ما يصرح بها (قوله اومات) أى ولو معسر انهاية ومعنى (قوله حينئذ)
أى في اخر الحول (قوله لخروجه عن الاهلية الخ) أى والقابض السابق إنما يقع عن هذا الوقت نهاية
ومعنى (قوله بنحو ردة الخ) أى كان غاب المستحق عن بلد المال وعاد اليه في اخره لإيعاب (قوله أى
المعجل المالك) بظهور ان الاول بفتح الجيم والرفع تفسير للضمير المستتر والثاني بالنصب تفسير للضمير
المفعول (قوله كمالو لم يكن) إلى قوله وفارقت في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر) أى في طرف الوجوب
والاداء نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أى الصورة المقيسة وهى مالوزال الاستحقاق في أثناء الحول
ثم عاد (قوله تلك) أى الصورة المقيسة عليها وهى مالو لم يستحق عند الاخذ ثم استحق اخر الحول
(قوله لم يجزىء واعتمده الخ) الاوجه الاجزاء مر اهـ سم وتقدم عن النهاية والمعنى مثله (قوله وفرضه الخ)
أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمده جمع متأخرون (قوله في حياته) أى واحتياجه عند الوجوب
(قوله ثم حكى) أى ذلك البعض (فيه) أى فيما إذا عدلت الخ (قوله وان الروايات الخ) أى وحكى ان الروايات
(وقوله ربه أنى الخ) أيضاً من المحكى كردى (قوله ثم فرع) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من
الوجهين وترجيح الروايات وإتمام الحناطى ويحتمل ان الإشارة إلى الترجيح والافتاء فقط ويرجحه قوله
الانى وحينئذ يندفع الخ (قوله وفرضه) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح) محل تأمل من وجوه عديدة
بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على ما تقدم في الحاشية من اعتماد الشهاب الرملى سم أى ومن وافقه
كالنهاية والمعنى ووجه المنع ما تقدم عن الحنفى ويأتى في قول الشارح وزعم ان حضوره الخ (قوله حال
الوجوب) متعلق بالغيبة (قوله إلى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل وإن علمت) أى بل
لا يجزىء وإن علمت حياته (قوله غيره) أى غير البعض السابق (قوله وبان الحناطى الخ) كذا في النسخ
بالباء ويظهر انه معطوف على قوله ان الماوردي الخ على توهم انه قال هناك ولان غيره صرح بان الماوردي
الخ (قوله في الشك المجرد) أى لامع غلم الغيبة وقت الوجوب كردى (قوله وحينئذ) أى حين

اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يضر كون المال أو القابض في آخر الحول ببلد آخر اهـ وهل يجزىء ذلك
في البدن في الفطرة حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد اخر اجزا اولاً ولا بد من الإخراج
ثانياً إذا كان عند الوجوب في بلد آخر فيه نظر (قوله الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل
بدو الصلاح مع انه قد تقدم امتناع ذلك فتأمل (قوله لنحو بدو الصلاح) أى إذ لا حول هنا (قوله) كان كان
المال أو الاخذ آخر الحول بغير بلده الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الاجزاء فيما لو كان المال
عند اخر الحول بغير بلده كمالو كان الاخذ عنه الحول بغير بلده اهـ قال مر ومحل في الاول اذا انتقل
المال بغير اختياره أو الحاجة ولا لم يجز بخلاف الثانى لانه لا اختيار له في انتقال البدن اهـ فليراجع (قوله
لم يجزىء واعتمده جمع متأخرون الخ) الاوجه الاجزاء مر (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على

و حينئذ يندفع بناء ترجيح الروايات على تجويز النقل واذا لم يؤثر الشك في صورته ففي صورة الحناطى أولى وجمع بعضهم

بين هذا وقول بعض شراح الوسيط (٣٥٨) إذ لم يكن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عذم الاجزاء على من غل

عدم استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم ان حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كما هو ظاهر ويحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل ان المعتمد الموافق للنقول انه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وانه لا اثر للشك لان الاصل عدم المانع وفيما اذامات المدفوع له مثلاً يلزم المالك الدفع ثانياً للمستحقين لخروج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المعجلة لنحو كثرة او تولد ولو بهامع غير هالان القصد بالدفع اليه اغناؤه اما غناه بغيرها وحده فيضروقه الاذرعى كالسبكي بما اذا بقيت او تلفت ولم يؤد تغريمه الى فقره والالم يسترد منه مثلاً يعود لحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بانه دين في ذمته وليس بزكاة فيؤخذ منه وان انفق ولو استغنى بزكاة اخرى معجلة او غير معجلة ضرر كما اعتمده الاذرعى وصورته ان تلفت المعجلة ثم تحصل له زكاة يسد منها بدل المعجلة ثم يبقى منها ما يغنيه وتبقى ويكون حالة قبضهما محتاجا لهما ثم يتغير حاله عند الحول فصار

كون فرضه غير صحيح كرى ويجوز ان المراد حين كون الوجهين فيما اذا تحقق الخ وإفتاء الحناطى في الشك المجرد (قوله بين هذا) اى ما ذكر من ترجيح الروايات وإفتاء الحناطى (قوله بغيبته الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته و (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله) وزعم ان حضوره الخ) تقدم عن الشهاب الرملى وولده والمغنى اعتماده و (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله) وبحمل الاجزاء الخ) عطف على قوله بحمل عذم الاجزاء الخ كرى (قوله) عن محل الصرف الخ) اى ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله) انه لا بد من تحقق قيام مانع الخ) شمل إطلاقه لتحقيق الغيبة بناء على منع النقل سم اى فى المعجلة على مرضى الشارح خلافاً للنهاية والمغنى (قوله) وفيما اذامات الخ) اعلمه عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل انه معطوف على قوله اشتراط تحقق أهليته الخ عبارة النهاية والمغنى وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً فى أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفى المجموع انه قضية كلام الجمهور اه قال عرش قوله معسراً اى موسراً بالاولى اه (قوله) اذامات المدفوع له) شامل لموته موسراً سم و (قوله) موسراً) اعلمه عرف عن معسراً بالعين (قوله) مثلاً) اى اوارتد ردة مستمرة إلى حال الوجوب قول المتن (ولا يضر غناه بالزكاة) وكزكاة الحول فيما ذكر زكاة الفطر اسنى ونهاية قال عرش قوله مر فيما ذكر اى من انه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وانه لو انتقل الفرج للزكاة إلى غير بلد المستحق أجزأته اه ولا يضر غناه بزكاة الفطر المعجلة ولو مع غيرها (قوله) المعجلة) إلى قوله بل نظرى النهاية لا قوله وقيد الاذرعى إلى ولو استغنى وكذا فى المغنى لا قوله كما اعتمده الى ورجح (قوله) لنحو كثرة) عبارة المغنى والنهاية لكثرتها وتولدها وادرها والتجارة فيها وغير ذلك اه اى كاجارتها (قوله) ولو بها مع غيرها) لا حاجة إلى لفظة بها (قوله) وقيد اه) اى قهلم واما غناه بغيرها الخ (قوله) تغريمه) اى التالف (قوله) وإلا) اى بأن أدى تغريمه إلى فقره (قوله) بأنه) اى التالف (قوله) وصورته) اى مسألة الاستغناء بزكاة أخرى (قوله) يسد منها بدل المعجلة) اى يسد بعضها مسد المعجلة كرى (قوله) ورجح السبكي الخ) والاوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تخير فى دفعهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقى والمعتمد عليه كما جرى عليه السبكي ان الثانية اولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية غير معجلة فالاولى هى المستردة وعكسه بمرحمر اى والخطيب وقوله مر وعكسه اى كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حوله اخرج زكاته ثم عجل للحول الذى بعده لانه بتمام الاول افتتح الثانى سم عبارة الرشيدى قوله مر وعكسه اى بأن كانت الثانية هى المعجلة وقوله بعكسه اى فالثانية هى المستردة وهى المعجلة أيضاً (قوله) فيما لو اتفق حول معجلتين الخ) اى اموالاً مختلفاً فينبغى ان المجزى ماسبق تمام حوله سواء اخرجها

يكفيه أحد همارهما بيده ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت احدهما واجبة أولا

أو لا أو ثانياً وبهذا مع ما يأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء
 بغيرها المضرب قو لهم كزكاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى
 فليحرر سم (فالمسترجع المعجلة) هذا ظاهر أن اختلف حولها وسبق حول الواجبة أمالو سبق حول المعجلة
 بأن يحل في رجب ما يتم حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد
 تمام حول المعجلة وقوعها الموقع وأمالو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنه بمجرد تمام الحول
 يتم أمر المعجلة وتقع موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائها بالمعجلة مع تمام أمرها
 فليحرر سم (بعد قبضها) أي الزكاة الواجبة نهاية ومعنى قول المتن (وإذا لم يقع المعجل زكاة) أي لعروض مانع
 وجبت ثانياً كما من نعم لو عجل شاة من أربعين فتلفت في يد القابض لم يجب التجديد أي على المالك لأن
 الواجب القيمة ولا يكمل بها انصاف السائمة معنى ونهاية قال الرشدي أي والصورة أنه عرض مانع من
 وقوعها زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال ع ش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
 النفقة لأنه أنفق على نية أنه لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مغصوباً وعلى المشتري شراء فاسداً
 اه وفي الإيعاب ما يخالفه عبارة قال الزركشي وإذا رجع هل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام
 المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض متبرع لأنه لم ينفق إلا بظن مسكوك من ثم يظهر أنه لو أنفق بعد علمه
 عود ملك الدافع لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم رأيت بعضهم نظراً فيما ذكره الزركشي ويتعين حمله على
 ما ذكره اه قول المتن (إن كان شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن
 يقول هذه زكاتي فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحل أي وغيره في تفسير مثبت
 الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال
 قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع التعجيل سم أي فيغني عنه قوله كما إذا عجل إجرة الخ عبارة النهاية والمعنى
 عملاً بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل الخ اه
 (قوله أما قبل المانع الخ) انظر ما عدله وكتب عليه البصري ما نصه يقتضي أن قول المصنف إن عرض مانع
 قيد لقوله استرد وقول الشارح وأمالو شرطه الخ يقتضي أنه قيد لقوله إن كان الخ وقد يقال هو قيد فيها والله
 أعلم اه (قوله مطلقاً) شرط الاسترداد أو لا (قوله وأمالو شرط من غير ميعن الخ) لا يقال هذا الشرط
 يوجب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه كاف في الاسترداد لا نأقول علم القابض إنما يكفي في الاسترداد عند
 عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز
 الاسترداد لو وجد علم القابض بالتعجيل إذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر أنها معجلة سم ولك أن تمنع لإيجاب

فالمسترجع المعجلة لأن
 الواجبة لا يضرب غرض
 المانع بعد قبضها (وإذا لم
 يقع المعجل زكاة استردان
 كان شرط الاسترداد إن
 كان شرط الاسترداد إن
 عرض مانع) كما إذا عجل
 إجرة دار ثم أنهدمت في المدة
 أما قبل المانع فلا يسترد
 مطلقاً كتبرع بتعجيل دين
 مؤجل وأمالو شرطه من
 غير مانع فلا يسترد

اختلفا فينبغي أن المجزئ ما سبق تمام حولها سواء أخرجه أو لا أو ثانياً فتأمل وبهذا مع ما ذكرناه في الحاشية
 الأخرى المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء بغيرها المضرب قو لهم كزكاة
 أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليحرر سم (قوله فالمسترجع
 المعجلة) هذا ظاهر إذا اختلف حولها وسبق حول الواجبة أمالو سبق حول المعجلة بأن يحل في رجب ما يتم
 حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد تمام حول المعجلة وقوعها
 الموقع وأمالو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنها بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع
 موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغير مستحق لاستغنائه بالمعجلة مع تمام أمرها فليحرر سم (قوله في
 المتن إن كان شرط الاسترداد) هل يتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن يقول هذه زكاتي فإن
 عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحل في تفسير مثبت الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً
 لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع
 التعجيل (وأمالو شرطه من غير مانع فلا يسترد) لا يقال هذا الشرط يوجب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه
 كاف في الاسترداد فينبغي ثبوت الاسترداد لو جوب علم القابض والشرط المذكور إن لم يقوه في ذلك ما نأفاه

بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (والاصح انه لو قال هذه زكاة المعجلة فقط) اي ولم يزد على ذلك (استرد) لانه غين الجهة فاذا بطلت رجوع كالاجرة فيما ذكر وكون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بانه زكاة معجلة اما معه فكانه اناط هذا التبرع بالتعجيل

بوصف كونه زكاة فاذا انتفى الوصف انتفى التبرع وبهذا فارق قوله هذه عن مالى الغائب فبان تالفا يقع صدقة لانه لم يذكر مشعرا باسترداد وعلم القابض بالتعجيل كاف في الرجوع وان لم يذكر كما افاده قوله (و) (الاصح) انه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد) الدافع لتفريطه بعدم الاعلام عند الاخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا اثر لعلم بالتعجيل بعد القبض على احد احتمالين الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه ((تنبيه)) هل يجرى هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظيرها بان كان له سببان فعجل عن احدهما كان ذبح متمتع عقب فراغ عمرته ثم دفعه للمستحقين فبان انه ممن لا يلزمه دم فيقال ان شرط او قال دى المعجل او علم القابض بالتعجيل رجوع والا فلا او يختص هذا بالزكاة ويفرق بانها في اصلها مواساة فرق بمخرجها معجلها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنابة فضيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقا كل محتمل وفرضهم ذلك في

الشرط المذكور لعلم القابض بالتعجيل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو الاسنوى لكن الظاهر الصحة معنى زاد النهاية ان كان عالما بفساد الشرط اه فالقبض فاسد عرش واطلق الشارح في الايعاب عدم الصحة قول المتن (والاصح انه لو قال الخ) اي عند دفعه ذلك ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعاً اذا ذكر التعجيل ولا حاجة الى شرط الرجوع مغنى ونهاية قول المتن (استرد) اي سواء علم حكم التعجيل ام لا نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة نهى نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي نهاية واسنى (قوله وكون الغالب الخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتعجيل) متعلق بالتبرع و(قوله بوصف) متعلق بقوله اناط الخ (قوله لانه لم يذكر مشعرا الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعراً باشتراط البقاء (قوله وعلم القابض بالتعجيل) اي علماً بمقدار القبض المعجل او حادثاً بعده كما رجحه السبكي نهاية ومغنى وباقى في الشرح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذكر) اي التعجيل (قوله كما افاده) اي كفاية العلم قول المتن (ان لم يتعرض للتعجيل) اي بان اقتصر على ذكر الزكاة وسكت ولم يذكر شيئاً نهياً ومغنى (قوله لم يسترد الدافع) اي وان ادعى انه اعطى قاصدا له وصدقه الاخذ اسنى ولا يعاب اي ويكون تطوعاً نهياً ومغنى (قوله لتفريطه) الى قوله ان كان في النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) نظر في الايعاب كردى على بافضل (قوله قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول لذنباهما استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم مم (قوله فبان انه ممن لا يلزمه دم) اي كان عاد الى الميقات واخرم بالحج منه وان لا يبحج في هذا العام (قوله ان شرط) اي الاسترداد ان عرض مانع (قوله او يخص هذا) اي التفصيل قول المتن (وانهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل للمالو اختلاف في نقص المال عن النصاب او تلفه قبل الحول او غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرعى فيه وقفه نهاية ومغنى قال الرشيدى وظاهره انه لما اختلف في هذين اي النقص والتلف على نفي العلم فليراجع اه (قوله وهو ذكر) الى قول المتن ومتى في النهاية والمغنى الا قوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التعجيل الخ) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض بل على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) اي عدم الخلاف (قوله وكان الشارح اشار لذلك الخ) اقول بل اراد الشارح بقوله المذكور ان مثبت الاسترداد منحصراً على مقابل الاصح في شرط الاسترداد واما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه ايضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اي فقط واما

لانا نقول علم القابض انما يكفي في الاسترداد عند عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز الاسترداد لو وجد علم القابض بالتعجيل اذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر انها معجلة (قوله بل نظر شارح في صحة القبض الخ) اعتمد مر الصحة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة نهى نافلة لم تسترد كما صرح به الرافعي شرح مر (قوله وعلم القابض بالتعجيل الخ) اي علماً بمقدار القبض المعجل او حادثاً بعده كما رجحه السبكي شرح مر (قوله الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول لذنباهما استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (في المتن وانهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) اي ومنه نقص المال عن نصاب او تلفه قبل الحول وان قال الاذرعى فيه وقفه ولم ارفيه نصاً شرح مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح او قوله وهو ذكر التعجيل اي مع شرط الاسترداد والا فهو شامل لصورتى اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذه زكاة المعجلة فقط وقوله وشرط الاسترداد اي فقط على مقابل الاصح خلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (وكان الشارح اشار لذلك بقوله

الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها عيلاً للثاني والمدر كيميل للأول فتأمل (و) (الاصح) انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر على التعجيل او علم القابض به على ما فيها من خلاف او شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح اشار لذلك بقوله

على الأصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين
 فينتجه تقديم بينة الدافع لأن معناه زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما إذا لم تعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو
 شهدت أحدهما بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم بشرط
 ذلك ولم يتكلم به تعارضنا لأن النفي هيئة محصورة فليتأمل سم قول المتن (يمينه) أي ويحلف القابض على
 البت ووارثه على نفي العلم بنهاية ومغنى (قوله عدمه) أي المثبت (قوله يحلف) أي القابض بلا خلاف لأنه
 لا يعرف إلا من جهته و(قوله على نفي علمه الخ) أي على الأصح نهاية ومغنى قال سم والظاهر أن هذان
 الحلف على البت والإلكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتأمل اه (قوله باقى) إلى قوله ثم ختم في المغنى إلا
 قوله ولا يجب هنا إلى المتن وقوله وسقوط يد وإلى قول المتن وتأخير الزكاة في النهاية لا قوله وسقوط يد (قوله
 أو تالف الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية ومغنى وبقي ما لو وجدته مرهونا والأقرب فيه أخذ قيمته
 للحيولة أو يصبر إلى فكاكه أخذ ما في البيع غش (قوله بالمثل في المثل) أي كالدراهم (والقيمة في
 المتقوم) أي كالغرم نهاية (قوله مطلقا) أي مثليا أو متقوما غش (قوله ملك المعجل الخ) أي ملك المستحق
 العين المعجلة زكاة أن لم يبق الوجوب ملكه القرض إيعاب فقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق
 مجازى لقوله ملك المعجل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) أي لا يوم التلف ولا بأقصى القيم نهاية زاد
 الإيعاب فإن مات القابض في تركته ذلك البديل من المثل أو القيمة فيرده ووارثه فإن فقدت التركة زكى المالك
 ثانيا ولو استرداها الإمام أو بدلهما صرهما ثانيا بلا إذن جديد وإن كان البديل القيمة اه قول المتن (يوم
 القبض) أي وقته نهاية ومغنى (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرور على لا يزال سم أقول وكان الأولى
 إسقاطه لا به يغنى عنه ضمير عليها (قوله حصل في ملك القابض الخ) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق
 حال القبض أي أو وجد سبب الرجوع قبل التلف أو مع لزومه قيمته وقت التلف لعدم ملكه للزيادة نظير
 ما يأتي في الزيادة المنفصلة وارش النقص في هذه الحالة يجزى أقول في الإيعاب ما يصرح بجميع ذلك إلا قوله
 أو معه فيأتي هو في الشرح (قوله نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومغنى
 (قوله وسقوط يد) كأنها لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة سم (قوله كولد الخ) ولو
 حدث حمل بعد التعجيل واستمر متصلا إلى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاء أو هو للمستحق كالجمل المبيع في
 يد المثل ترى ثم رده ببيع سم وفي الجبري قال شيخنا إن الحل من المتصلة كما امتدده شيخنا مروى نوزع فيه

وشرط الاسترداد) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور وإن مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الأصح
 في شرط الاسترداد وأما على الأصح فلا ينحصر فيه لأن منه أيضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض فقوله
 وشرط الاسترداد على مقابل الأصح أي فقط وأما على الأصح فهي شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمري الله
 أنه في غاية الظهور فالعجب كيف خفي عليه فوقع فيما قال (قوله صدق القابض) وحل الخلاف في غير علم
 القابض بالتعجيل أم فيه فيصدق القابض بلا خلاف لأنه لا يضر لا من جهته ولا من خلفه على نفي العلم
 بالتعجيل على الأصح في المجموع لأنه لو اعترض بما قاله الرافعي ضمن شرحه والظاهر أن هذان الحلف
 على البت والإلكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليتأمل (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين فينتجه تقديم بينة
 الدافع لأن معناه زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما إذا لم تعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو شهدت أحدهما
 بأنه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بأنه في ذلك الوقت والحال لم بشرط ذلك ولم يتكلم به
 تعارضنا لأن النفي هنا محصورة فليتأمل (صدق القابض بيمينه) أي ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي
 العلم ر (قوله وفيما لو اختلفا في علم القابض يحلف على نفي علمه بالتعجيل) قال في شرح العباب ولو اختلفا
 في ذكر التعجيل فعن الماوردي أنه يحلف على البت وهو متجه اه وينبغي أن الاختلاف في شرط
 الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كأنه متعلق بمجرور على لا يزال فتأمل اه (قوله نقص صفة) أي حدث قبل
 وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنها لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة (قوله

فليراجع قلبه وبني واعتمده الزماوى أيضا اه (قوله وصوف الخ) أى بلغ أو أن الجز عرفا فلما يظهر كافي شرح العباب سم (قوله وإن لم يجز) كذا جزم به شارح الروض ورايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الجواهر تقييد الصوف بالجزور فليتأمل وليحرر برصرى أقول وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى وشرح بالفضل ويمكن أن المراد بالجزور في كلام الجواهر ما يشمل ما بالقوة فيوافق ما تقدم عن شرح العباب (قوله والرجوع إنما يرفع العقد من حينه) لعله على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب مع شرحه وحينئذ أى رجحان إذا استرد بشرطه لا يحتاج إلى نقض الملك بل فقط يدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه كافي المجموع عن الامام به يعلم أن ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ وهو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القابض سم أى والدافع عبارة العباب مع شرحه نعم أن حدث الزيادة المنفصلة أو العيب وقد وجد سبب الرجوع أو حدث أحدهما قبله أى قبل وجود ذلك ولكن بان عدم الاستحقاق أى عدم أهلية المالك أو القابض الزكاة وقت النقض رجعهما من المعجل اه (قوله كفن) أى وغنى وكافز إعياب (قوله بها) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص عيناً أو صفة ويحتمل أنه راجع لقوله بها أيضا (قوله لتبين عدم ملكة الخ) أى فيضمن قيمة التالف وقت التالف لا وقت القبض كما سر عن البجيرى (قوله وكذا يضمن الخ) ظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير كافتسارية وهو ظاهر لأن العين في ضمانه حتى يسلمها لما السكها لانه قبضها الغرض نفسه رشيدى (قوله لو وجد سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وإن تأخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لأن الرجوع إنما يرفع العقد من حينه كذا ذكره إلا أن يقال هو وإن رفعه من حينه فمستند إلى السبب فكانه من حين السبب فليراجع سم وتقدم غنى الإعياب النهرج بذلك (قوله قبلهما الخ) أى الزيادة والارش (قوله كالسمن) أى والتعليم مغنى والكبير لإعياب (قوله وإن كان) أى أفرادها بفصل معنى (قوله اختصارا) راجع لقوله غير مترجم لها الخ ع ش (قوله إشارة الخ) بيان للمناسبة كأنه قال فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هى الإشارة الخ فهو يدل من المناسبة أو خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من كونه علة للختم لعدم صحته كما لا يخفى رشيدى ويجوز كونه علة للمناسبة فكانه قال فذكرها هنا للإشارة إلى الخ (قوله الخ) أى الدالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الأمر (قوله ويندفع) فى تأويل المصدر عطفا على قوله حسن الخ ويحتمل أنه بالجزم عطفا على يظهر الخ عطف مسبب على شيب (قوله ما عترضه به الاسنوى الخ) عبارة الاسنوى أعلم أن هذه المسئلة وجميع ما بعدها لا تعلق له بالتعجيل فكان ينبغى أفرادها بفصل كما فعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه أن الفصل للتعجيل وهذا ليس منه فجوابه منع أن الفصل للتعجيل اذ لم يترجم به بل هو جميع ما ذكره فيه وإن كان مبناه أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جمعهما فى فصل واحد فجوابه أن المناسبة بينهما كمنار على علم إذ كل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجبة وكيفية ثبوت حل المستحقين الواجب الاداء أى مناسبة بعد هذا والله أعلم سم (قوله وتأخير المالك) إلى قوله اذلو تأخر فى النهاية والمغنى لا قوله كالصوم والصلاة والحج (قوله بامر) أى فى أوائل الفصل الاول

وصوف) أى بلغ أو أن الجز عرفا فلما يظهر كافي شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القابض (قوله وكذا يضمنهما) لو وجد سبب الرجوع قبلهما ظاهره وإن تأخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لأن الرجوع إنما يرفع العقد من حينه كذا ذكره إلا أن يقال هو وإن رفعه من حينه فمستند إلى السبب فكانه من حين السبب فليراجع سم (فرع) لو حدث حمل بعد التعجيل واستمر متصلا إلى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً أو للمستحق كما لو حمل المبيع فى يد المشتري ثم رده بعيب (غير مترجم لها بفصل وإن كان فى أصله اختصارا الخ) أقول لا يخفى بآدى تأمل أنه لا إشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل وإن كان فى أصله اختصارا فيجوز أن يكون جميع ما فيه مقصودا بعدد مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمل يظهر لك حسن صنيعة ويندفع ما عترضه به الاسنوى وغيره) عبارة الاسنوى أعلم أن هذه المسئلة وجميع ما بعدها لا تعلق

وصوف وإن لم يجز لحصولها فى ملكه والرجوع إنما يرفع العقد من حينه ومن ثم لو بان غير مستحق كفن رجوع عليه بها وبارش النقص مطلقا لتبين عدم ملكه ولفساد قبضه وإن صار عند الحول مستحقا وكذا يضمنهما لو وجد سبب الرجوع قبلها أو معها أما المتصلة كالسمن فتتبع الأصل ثم ختم الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل غير مترجم لها بفصل وإن كان فى أصله اختصارا أو اتكالا على وضوح المراد غلى أن الحق أن لها تعلقا واضحا بالتعجيل إذا تأخير ضده وذكر الصندين فى سياق واخذ مع تقديم ما هو المقصود منهما غير مغيب بل أحسن لما فيه من رعاية التضاد الذى هو من أظهر أنواع البديع وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل أيضا لإشارة إلى أنهم وإن كانوا أشركاء له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لأنها غير شركة حقيقية فتأمل ويظهر لك حسن صنيعة ويندفع ما عترضه به الاسنوى وغيره (وتأخير) المالك لإخراج (الزكاة بعد التمكن) بامر

(بوجوب الضمان) أى
 اخراج قدر الزكاة لمستحقه
 (وان تلف المال) لتقصيره
 بحبس الحق عن مستحقه
 واختلفوا هل التمكن
 شرط للوجوب كالصوم
 والصلاة والحج والاصح
 انه شرط للضمان لا للوجوب
 إذ لو تأخر الامكان مدة
 فابتداء الحلول الثانى من
 تمام الاول لا من الامكان
 أى بالنسبة لما لم يملكه
 المستحقون أخذوا من قولهم
 فى مسئلة الدار السابقة إذا
 أوجرت أربع سنين بمائة
 وقد أدى من غيرها فاول
 الحلول الثانى فى ربيع المائة
 بكماله من حين أداء الزكاة
 لا من أول السنة لانه باق
 على ملكهم الى حين الاداء
 ثم رأيت الاسنوى قال
 هنا إذا قلنا الفقراء شركاء
 المالك فقياسه أن يكون
 أول الثانى من الدفع إذا
 كان نصبا فقط وهو صريح
 فيما ذكرته ولو حدث نتاج
 بعد الحلول وقبل الامكان
 ضم للأصل فى الثانى دون
 الاول ويفرق بين ما هنا
 ونحو الصلاة بان هنا حكمين
 متباينين الضمان والوجوب
 وكل يترتب عليه أحكام
 تخصه وأما ثم فليس الا
 الوجوب والقول به مع
 عدم التمكن متعذر

قول المتن (بوجوب الضمان الخ) أى وإن لم يأتهم كان آخر اطلب الاحوج كما مر مغنى ونهاية (قوله لتقصيره الخ) عبارة النهاية لحصول الامكان وإنما أخر لغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة العاقبة اه (قوله والصلاة) ناقش فيه سم (قوله اخذ الخ) راجع للتفسير (قوله إذا أوجرت الخ) بدل من قولهم الخ (قوله وقد أدى الخ) أى بعد تمام الحلول (قوله أى بالنسبة لما لم يملكه المستحقون) أى وأما بالنسبة لما ملكوه وهو قدر الزكاة فمن حين الاداء (قوله فاول الحلول الثانى فى ربيع المائة بكماله الخ) كذا فى شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لانه الذى يملكه المستحقون لا فبإعاده من بقية ربيع المائة لانه لم يخرج عن ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس ان يكون ابتداء حوله الثانى من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بان كان حصة كل سنة نصبا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكر لانه مضموم الى بقية الحصص لان جميعها يملكها هو المناسب للتعليل بقولهم لانه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربيع بل قدر زكاته فقط ولقول الشارح فى الماخوذ من مسئلة الدار أى بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فتأمل وقد تقول عبارتهم بان المراد ان ابتداء حول مجموع الربيع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله اعلم سم عبارة السيد عمر البصرى قوله فى ربيع المائة بكماله كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو محل تأمل فان المملوك لهم ربيع عشر ربيع المائة فليحرر اه (قوله ولو حدث الخ) عطفت على قوله لو تأخر الامكان الخ (قوله بان هنا حكمين الخ) قد يقال وفى نحو الصلاة الحكمين الوجوب والاداء أى الفعل الذى هو نظير الضمان هنا لان المراد به الاخراج كما تقدم فتأمل سم وقد يجاب بانها غير متميزين إذ لا يتصور وجوب نحو الصلاة بدون وجوب فعله ولو قضاء (قوله وأما ثم) أى فى نحو الصلاة (قوله والقول به) أى بالوجوب فى نحو الصلاة

له بالتعجيل فكان ينبغي افراده بفصل كما فعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه ان الفصل للتعجيل وهذا ليس منه فجوابه منع ان الفصل للتعجيل إذ الم يترجم به بل هو لجميع ما ذكره فيه وإن كان مبنيا انه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جمعهما فى فصل واحد فجوابه ان المناسبة بينهما كشار على علم اذ كل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء أى لمناسبة بعدهما والله اعلم (قوله والصلاة والحج) صريح فى اعتبار التمكن فى وجوبهما فانظر هل فى ذلك مخالفة لقوله الآتى فى الحج مانعه وبقي شرط خامس وهو ان يبقى بعد وجود الاستطاعة ما يمكنه السير فيه لاداء النسك على العادة بحيث لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو فى يوم واحد وليقل واحدة فان اتنى ذلك لم يجب الحج أصلا فضلا عن قضائه خلافا لابن الصلاح لان هذا عاجز فكيف يكون مستطيعا وإنما وجبت الصلاة بأول الوقت قبل معنى زمن يسعها لامكان تنميتها بعده ولا كذلك هنا اه فان هذا الكلام يقتضى اعتبار التمكن فى وجوب الحج دون الصلاة فليتأمل وليراجع (قوله فاول الحلول الثانى فى ربيع المائة بكماله من حين اداء الزكاة) كذا فى شرح الروض واقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لانه الذى يملكه المستحقون لا فبإعاده من بقية ربيع المائة لانه لم يخرج عن ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس ان يكون ابتداء حوله الثانى من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بأن كان حصة كل سنة نصبا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ما ذكر لانه مضموم الى بقية الحصص لان جميعها يملكها هو المناسب للتعليل بقولهم لانه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربيع بل قدر زكاته فقط ولقول الشارح فى الماخوذ من مسئلة الدار أى بالنسبة لما لم يملكه المستحقون فتأمل وقد تقول عبارتهم بان المراد ان ابتداء حول مجموع الربيع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله اعلم (قوله ويفرق بين ما هنا ونحو الصلاة بان هنا حكمين الخ) قد يقال وفى نحو الصلاة الحكمين المذكورين الوجوب والاداء أى الفعل الذى هو نظير الضمان هنا لان المراد به الاخراج كما تقدم فتأمل

فتمين انه شرط للوجوب قبل قوله وان (٣٦٤) قوله وإن كان غير جيد لاقتضائه اشتراك ما قبلها وما بعده في الحكم وان ما قبلها اولى به

وليس كذلك إذ التالف هو محل الضمان واما قبله فالواجب الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم لو تلف المال اه ويرد بما قررت ان معناه وتأخير اخر اجابا بعد التمكن بوجوب الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان ما قبل التالف وما بعده مشتركان في وجوب الاخراج وهو قبله اولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه اذا تلف سقط فاذا لم يسقط مع التالف فالولى مع البقاء (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا تفریط سواء اكان تلفه بعد الحول ام قبله ولهذا اطلق هنا وقيد في الاتلاف ببعده الحول (فلا يلزمه الاخراج لعدم تقصيره مع ان التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) اى النصاب بعد الحول وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعد وقبل التمكن بلا تفریط (فلا يظهر انه يغرم قسط ما بقى) فاذا تلف واحد من خمسة اربعة واجب اربعة اخماس شاة اما لو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة ففيه خلاف والاصح انه تجب شاة ايضا بناء على انه شرط للضمان وان ا لو قص عفو على ان المتن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبةا (وان اتلفه) اى المالك ولو نحو صبي ومجنون كما هو ظاهر او قصر في دفع متلف عنه كان

(وقوله فتمين انه الخ) اى التمكن كرى (قوله قيل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قيل) قوله وان غير جيد الخ) قال في المغنى وفي جعله التالف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان واما قبل التالف فيقال وجب الاداء ولا يحسن القول فيه بالضمان فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد الانعدام والاعدام قد يكون بحسب الظاهر مستند الى اجد كالمالك وقد لا يكون كان يكون باقاة سماوية والمتبادر من قوله وإن تلف المال القسم الثاني فيبقى الاول ولا شك انه اولى بالضمان من الثاني فيقبل قول المعترض فان ذلك هو محل الضمان فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق بصرى ويرد عليه أن قاعدة الغاية تقدير تقيض المذكور ونقيضه هنا عدم التالف لا الاتلاف (قوله اشتراك ما قبلها) اى المقدر وهو عدم التالف (قوله وما بعدها) اى المذكور وهو التالف (وقوله في الحكم) اى الضمان (قوله واما قبله) الانسب واما ما قبله (قوله ويرد بما قررت الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال ضم عبارة الرشيدى فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج انما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالاصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال اه ولا يخفى ان كلامه انك لا جرة انما يلاقى في الاعتراض ويدفعه لو كان الاعتراض بعدم الصحة لا بعدم الجودة والحسن كما هنا (قوله وهذا صحيح الخ) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيد بالتأخير وجوب الاخراج خالى التالف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (وهو) اى المؤخر زكاته بعد التمكن (قبله) اى التالف قول المتن (وتلف قبل التمكن) خرج به بالموات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه ش (بلا تفریط) الى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله ولو نحو صبي الى او قصر وقوله ولو اتلفه اجنبى الى المتن وكذا في المغنى الا قوله لم قبله الى المتن وقوله وكانه الى وقبل التمكن وقوله اما لو اتلف الى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغنى وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حوله لان الحول وايشا كلام المتن وسياقه كالصريح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتأتى في التالف قبل الحول (قوله ام قبله) لكنه لا يقيده بقوله بلا تفریط اذ لا فرق سم (قوله فلا يلزمه الاخراج) الاولى فلا ضمان كما في النهاية والمغنى (قوله لعدم تقصيره) فان قصر كأن وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا نهاية ومعنى قال الرشيدى معنى في صورة ما اذا كان التالف بعد الحول كما هو ظاهر اه (قوله عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول رشيدى (قوله وقبل التمكن الخ) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (انه يغرم الخ) لو عبر باللزم بدل الغرم كان اولى وعبارة المحرر يبق قسط ما بقى مغنى قول المتن (قسط ما بقى) اى بعد اسقاط الوقص نهاية ومعنى (قوله فاذا تلف) اى قبل التمكن نهاية (قوله واحد من خمسة اربعة الخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة اربعة نهاية ومعنى (قوله زائد عليه) اى على النصاب (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بناء على انه) اى التمكن (قوله قد يصدق الخ) اى ارجاع ضمير بعضه الى المال (قوله بهذه) هى قوله لو تلف زائد عليه الخ (قوله يضمن) احتراز عن الحربى (قوله لزمه بدل قدر الزكاة الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح الروض انتقل الحق الى القيمة كالمال قتل الرقيق الجاني أو المراهون اه (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى) وفي شرح الغباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة في الاجنبى

(قوله فتمين انه شرط للوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والحج اه (قوله ويرد بما قررت الخ) اقول يرد ايضا بجعل الواو للحال (قوله وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيد بالتأخير وجود الاخراج خالى التالف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (سواء كان تلفه بعد الحول ام قبله) اى لكنه قبله لا يتأتى التقييد بقوله بلا تفریط اذ لا فرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى

وضعه في غير حرزه) (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتعديده ولو اتلفه اجنبى يضمن لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثلى الى

للمستحقين بناء على الاصح انهم شركاء في العين ويأتي ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمته بالمال قبل التمكن وبعده وكذا يتألف بعد التمكن لاقبله كما في المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعاقد شركة) بقدرها لانها تجب (٣٦٥) بصفة المال جودة ورداءة وتؤخذ

من عينه فمهر عند الامتناع كما يقسم المال المشترك فمهر عند الامتناع من القسمة وإنما جاز الاخراج من غيره على خلاف قاعدة المشتركة رققا بالمالك وتوسعة عليه لكونها وجبت مواساة فعلي هذا إن كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس إبل ملك المستحقون منها بقدر قيمة الشاة وإن كان من الجنس كشاة من أربعين فهل الواجب شائع أي ربع عشر كل أم شاة منها مبهمة وجهان الاصح الاول وعلى الثاني تفريع وإشكال ليس هذا محل بسطه وانتصار بعضهم له وأنه مقتضى كلامهما مردود وإن أطال وتبجح بأنه لم ير من جلا غبار المسئلة وانما انجملت باعتداده له كيف وهو أغنى الثاني لا يتعلل إلا في شياه مثلا استوت فيميتها كلها وهذا نادر جدا فليت شعري ما الذي يقوله معتمده في غير ذلك الذي هو الأعم الاغلب فان قال بعينها مراعى القيمة قلنا يلزم عدم انبهاهما لان المساوية لذلك قد تكون واحدة منها فقط

إلى البدل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية ما مر انفا عن شرح الروض وغيره أنه في الاجنبي القيمة مطلقا وفاقا لظاهر الروضة وغيرها (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البدل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع سم أقول تقدم في مبحث زكاة الدين ان المستحقين يملكون من الذين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لان له ولاية القبض اه وقضيته ان ولاية القبض هنا للمالك ايضا (قوله فيستقر) الظاهر الثالث (قوله في ذمته) أي من تلزمه زكاة الفطر عن نفسه أو غيره (قوله بالتألفه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي تجب في عينه) شيئا يحترزه في التنبيه (قوله وتؤخذ من عينه) أي يأخذها الامام من عين المالك نهاية ومعنى (قوله كما يقسم المال الخ) ببناء المفحول أي يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر النيات (قوله رققا بالمالك الخ) أي ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلي هذا) أي أن تعلقها تعلق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة مجزئة في الزكاة ولو أقل افرادها لصدق الاسم كما مر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرهما قطعنا نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضا سم (قوله وعلى الثاني) وهو الإيهام (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتبجح) أي افتخر كركدي (قوله من جلا) أي أزال (قوله باعتماده له) أي لوجه الثاني (قوله لا يتعلل إلا في شياه الخ) قد يمنع وسنده جواز إخراج أي شاة شاء ما ثم رابت الفاضل المحشى نيه عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الاتي إلا ان هذا لا يأتي إلا الخ انتهى بصرى (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي المتفاوتة قيمتها (قوله الذي الخ) صفة للغير بارادة الجنس من الموصول (قوله يعينها) أي المالك (قوله قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا يرد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا تخرج الزكاة من نفس الأربعين التي في ملكها (قوله قائله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وان ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله ان البائع الخ و(قوله تمنع الخ) صفة مبهمة و(قوله بتعيينه) أي المالك كركدي (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله اقرب) هو خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله ممنوع) خبر وزعم ان ثبوت الخ (قوله عليه) أي الإيهام (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في الكل وقال الكركدي وهو قوله كيف وهو الخ اه (قوله فكيف) أي لا يمنع (قوله وقد علمت) أي ما

الخ في شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة في الاجنبي إلى البدل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف اه باختصار كبير (قوله للمستحقين) ظاهره أنه يسلم البدل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع (قوله بالتألفه) أي بعد دخول وقت الوجوب (قوله بقدر قيمة الشاة) قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا مثلا من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضا (قوله لا يتعلل الخ) قد يمنع هذا المقابل ذلك بل هو متعلل مطلقا بدليل ان له إخراج أي واحدة مطلقا وبهذا يعلم ما في قوله الاتي إلا ان هذا لا يأتي إلا الخ (قوله قد تكون واحدة منها فقط الخ) قد يقال هذا عارض فلا يرد (قوله اقرب) هو خبران وقوله بالشيوخ متعلق بالضرر (قوله

بل قد لا تؤخذ منها ثم رأيت جمعا قالوا يلزم قائله بطلان البيع في الكل لانهم الباطل من كل وجه وستعلم أنصريحهم بصحته فيما عدا قدرها وزعم ان البائع قادر على تمييزها فانه مفوض اليه لا يمنع الجمل بالمبيع عند البيع الذي هو منشأ البطلان في الكل وان ثبوت الشركة بمهمة تمنع بتعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشئ وسوء المشاركة ممنوع لولم يترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد غلبت ترثبه عليه

نعم أن قلنا أن له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل فيعود الفساد السابق وعلى الأول للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها (٣٦٦) قطعا رفقاه ولأن الشركة غير حقيقية لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق قال الاستوى

وهما مخصوصان بالماشية
أما نحو النقود والحبوب
فواجبها شائع اتفاقا على ما
صرح به جمع لكن ظاهر كلام
المجموع ونقله ابن الرفعة
عن الجمهور أنه لا فرق وم
أنها تتعلق بالدين تتعلق شركة
أيضا (وفي قول تعلق رهن)
أي المقلب ذلك وهذا هو
مرادهم على قول فلا يشكل
تفرعهم على بعضها ما قد
يخالف قضيتهم كقولهم على
الأول يجوز ضمانها بالأذن
مع اختصاص الضمان
بالدين اللازم فلم يقطعوا
النظر عن الذمة وسيأتي في
الحالة جواز إحالة المالك
للساعي بها وعكسه بما فيه
وجوزوا الإخراج من
أنواع الحب والتمر كما مر
للشقة ولو كانت حقيقية
لا وجوها من كل نوع
وللوارث الإخراج من
غير التركة المتعلقة ببعضها
زكاة وعلى الرهن فيكون
الواجب في ذمة المالك
والنصاب مرهون به لأنه
لو امتنع من الأداء ولم
يوجد الواجب في ماله باع
الامام بعضه واشترى به
واجبه كما يباع المرهون في
الدين (وفي قوله بالذمة) ولا
تعلق لها بالعين كالفطرة
وفي قول تتعلق بالعين تعلق
الأرض برقية الجاني لأنها

مرآة نفع الجمع (قوله نعم أن قلنا إلخ) أن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح
البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المفروض في بيع الكل ومخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر
الزكاة وأن أتى ذلك القدر وأن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها
ويبطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بحذف (قوله إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل) قد علم
منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا نادر جدا فليت شعري إلخ (قوله
وعلى الأول إلخ) وكذا الثاني كما مر عن النهاية والمغنى (قوله مع نية إخراجها) فيه فصل بين الموصوف
وصفته بمعمول عامل الموصوف (قوله منها إلخ) من الأشياء الأربعين (قوله قال الاستوى) إلى قوله
ومر في المغنى (قوله وهما) أي الوجهان سم (قوله أما نحو النقود إلخ) أي كالزكاة والمعدن والثمار
(قوله أنه لا فرق) أي والخلاف جار في الكل (قوله أيضا) أي كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم
إلخ) كان مراده بهذا أن مرادهم على كل قول أن المقلب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق أنفا
لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردى إلى الجواب عنه بما نصه قوله وهذا هو إلخ
أي المقلب يعني من قال تعلق شركة مراده المقلب به ذلك وكذا الباقي ولا ينافي ذلك ما مر أنفا أن المقلب
فيها جانب التوثيق لأنه مقلب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجاب أيضا بأن المراد بما سبق
المقلب فيها بعد ما جانب التوثيق (قوله على بعضها) أي الأقوال (قوله قضيتهم) أي ذلك البعض (قوله
وسيأتي في الحوالة إلخ) أي مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله ولو كانت) أي الشركة (قوله
وللوارث الإخراج إلخ) أي ولو كانت حقيقة لا وجوها من عين التركة (قوله وعلى الرهن) إلى قوله وفي
قول تتعلق في النهاية وإلى قول المتن فلو باع في المغنى (قوله وعلى الرهن إلخ) عطف على قوله على الأول قاله
الكردى والاصوب أنه استئناف بياني أو عطف على قول المتن وفي قول تعلق رهن (ولم يوجد الواجب في
ماله باع الامام) هذا إنما يأتي في الماشية فقط فمال قول المتن (في قدرها) أي وهو جزء من كل شاة في مسألة
الشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من أن الأصح الأول وصرح به في شرح العباب لقوله ويرده المشتري إلخ
أي بان يرد شاة في مسألة الأربعين بدليل سياق كلامه فإنه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها علينا متبذرا لا
شائعا في الجميع إذ اتقرر ذلك فإن كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متبذرا يصح البيع في جميع ما بقي يده
فيلزم بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم انقلابه يرد المشتري واحدة إلى الصحة في جميع كل واحدة مما عدا
هذه الواحدة وقد ياتزم ذلك وبوجه بأنه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم
ببطلان البيع في جزء من كل وجاز أن يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة إلى البائع وبأن غاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شرهته مع المشتري بمنزلة شرهته مع البائع لأنه فرعه في الملك فاذا رد
واحدة إلى البائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كما لو أخرج البائع شاة اه سم بحذف (قوله فيرده على
البائع) وقضيتهم ما يأتي عن السبكي أن يرداها ويستأذن البائع في إخراجها أو يعلم الامام أو الساعي ليأخذها

نعم أن قلنا إلخ) أن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع
للاعتراض على هذا القائل بأنه يلزمه فيما إذا باع جميع المال بطلان البيع في الجميع وهو مخالف لقولهم بصحته
فيما عدا قدر الزكاة وأن كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها أو يبطل
فيها بخصوصها لاجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد (قوله إلا أن هذا لا يأتي إلا عند تساوى الكل) قد علم
منع هذا الحصر (قوله وهما) أي الوجهان (قوله وهذا هو مرادهم إلخ) كان مراده بهذا أن مرادهم على
كل قول أن المقلب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق أنفا لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق (قوله
في قدرها) أي وهو جزء من كل شاة في مسألة الأشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من أن الأصح أن الواجب

تسقط بهلاك النصاب أي قبل التمكن كما يسقط الأرض بموت العبد (فلو باع) أي الجميع الذي تعلق به (قبل إخراجها منه
فالأصل) بناء على الأصح أن تعلقها تعاقد شركة (بطلانها في قدرها) لأن بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيرده المشتري على البائع لأن له

ولأية إخراج له لأن له الإخراج من غيره وبحيث أنه برده بنية طلع تسلط الساعى على ما بقي بيد المشتري ويؤيده ما مر أن الشركة غير حقة بقية فنزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الإخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعى معارضته فيه وبذلك البحث يتأيد أنه لا مطالبة على المشتري بعد إفراده قدرها وإن ما بحثه السبكي محله إذا باع قبل الإفراد وفيه نظر لما تقرر أن الذى قطع تسلط الساعى إنما هو قبض من له ولاية الإخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكره بمجرد إفراده المشتري ليس كذلك فالوجه أنه لا ينقطع (٣٦٧) به تسلط الساعى وذلك لأننى ما بحثه السبكي هو ما ملخصه

أجر أرضا للزراع وأخذ
أجرهما من حبه قبل إخراج
زكاته فهو كما لو ابتاعه
فلمفقرا مطالبة الساعى
أخذها من المشتري على كل
قول ويرجع بما أخذ منه على
الزراع أن يسر وطريق
براءته أى المؤجر من قدر
الزكاة الذى قبضه أن
يستأذن الزارع فى إخراجها
أو يعلم الإمام أو الساعى
ليأخذها منه فإن تعذر
فينبغى إيصالها للمستحقين
ولم أر من ذكره وينبغى
إشاعته ثم يتردد النظر فى
أنه يؤخذ عشر ما قبضه فقط
أو عشر جميع الزرع إذا
تعذر الوصول للباقي من
المالك أو قوله أن يسر
قيد للمطالبة لا لأصل
الرجوع وقوله فينبغى
إيصالها للمستحقين فيه
نظر لما تقرر أن ولاية
الإخراج إنما هى للمالك
الحب وهو الزارع لا غير
فالوجه حفظها إلى تيسر
الزراع أو الساعى ومنه
القاضى بشرطه السابق
والذى يتجه مما تردد فيه
الأول لما يصرح به كلام

منه فإن تعذر المالك والإمام الساعى فينبغى إيصالها للمستحقين (قوله ويؤيده) أى البحث (قوله ما مر)
أى قبيل قول المصنف وفى قول الخ (قوله منه) أى من المال الزكوى (قوله قدرها) أى كشافة فى مسألة
الاربعة (قوله وإن ما الخ) عطف على قوله أنه لا مطالبة الخ (قوله ما بحثه السبكي) أى الاتى انفا (قوله إذا
باع) الأولى إذا أعطى الأجرة (قوله وفيه نظر) أى فيما قيل (قوله من له الإخراج الخ) أى المالك البائع
(قوله المنزل الخ) صفة القبض (قوله منزلة ما ذكره) أى اختيار البائع الإخراج منه الخ (قوله به) أى بمجرد
الإفراد (قوله مطالبة) أى المؤجر (قوله على كل قول) أى من أقوال التعلق (قوله ويرجع) أى المؤجر
(قوله أو الساعى الخ) قد يشكك لا تنفائية المسالك ونائبه فيها إلا أن ينزل هذا منزلة الامتناع فيسكن فى نية
الساعى أو الإمام عند الأخذ سم (قوله فإن تعذر) أى وصول من ذكره من الزارع والإمام والساعى
(قوله من ذكره) أى ذلك الطريق وكذا ضمير إشاعته (قوله يؤخذ) أى من المؤجر (قوله قيد للمطالبة
أى المفهومة من قوله ويرجع كرى ويجوز إرادة المذكور (قوله الوجه حفظها الخ) يتأمل مع فرض
السبكي كلامه فى التعذر أى تعذر المالك والساعى بهى ويحجب بان المتبادر من كلام السبكي التعذر
فى الحال فلا ينافى التيسر فى المستقبل (قوله أو الساعى) أى والإمام (قوله بشرطه السابق) أى قبيل
الفصل كرى وهو أن لا يفرض أمر الزكاة لغير القاضى (قوله الأول) خبره الذى الخ) ويريد بالاول
أخذ عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله أن الذى يبطل الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله عنه) أى أليت (قوله
أن للمشتري الخ) جواب لومات الخ والجملة خبر أن البائع الخ (قوله ما مر) لعله قوله أن الذى يبطل فيه البيع
هو قدرها من المبيع الخ ويحتمل أنه قوله ولأن له ولاية الإخراج من غيره (قوله ولما تخرج) أى زكاته
(قوله منه) أى عما تحقق الخ وكذا ضمير أكله وشرائه الخ (قوله وفيه نظر) أى يظهر وجهه من قوله الاتى

شائع لا مبهم وأنه فى أربعين شاة ربع عشر كل واحدة ولهذا قال فى شرح العباب فى جملة كلام ومن ثم قال
القمولى وعلى الأول أى فى كيفية الشركة من أن الواجب شائع متعلق بكل واحدة يبطل البيع فى كل
جزء من كل شاة أو قوله لفرده المشتري على البائع أى بان يرد شاة فى مسألة الاربعة بدليل سياق كلامه
فانه ظاهر فى أن المراد أنه يرد قدرها معينا متميزا لا شائعا فى الجميع الاترى إلى قوله فنزل قبض البائع الخ إذ
اختيار الإخراج إنما يعتد به إذا كان متميزا لا فى شائع من كل واحدة وقوله بعد إفراده قدرها إذا تقرر
ذلك فإن كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متميزا أصبح البيع فى جميع ما بقي بيده فيه إشكال لانه يلزم أن
يبطل البيع فى جزء من كل شاة ثم إذا رد المشتري واحدة انقلب البيع صحيحا فى جميع كل واحدة بما عدا هذه
الواحدة وقد يجاب بالتزام ذلك ويوجه بانه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقة بضعف الحكم
ببطلان البيع فى كل جزء وجاز أن يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة إلى البائع أو بازغاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شر كنه مع المشتري بمنزلة شر كنه مع البائع لانه فرعه فى المالك فإذا
جزم واحدة إلى للبائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كالو أخرج البائع شاة فانه يطلع اتفاق المستحق من
كل جزء بما عداها مع أن تعلقه بذلك كان ثابتا من قبل لكن قياس أن الذى يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا
أن الذى يرد المشتري جزء من كل شاة مثلا (أو الساعى) قد يشكك لا تنفائية المالك ونائبه فيها ونية الساعى

المتن وغيره أن الذى يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء كان كل المال الزكوى أم بعضه وإذا تقرر فى بيع بعض النصاب أن الذى يبطل
فيه إنما هو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الأول ثم قدرها الذى فات على المشتري يرجع على البائع بحصته من
الثمن أن قبضه كان المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة مما قبضه ويظهر أن البائع أو الزارع لومات وقلنا للاجتناب أداء الزكاة عنه أن
للمشتري والمؤجر حينئذ إخراج قدرها من ماله وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من المبيع أو الأجرة لانه على ملك مورثهم والزكاة قد سقطت
عنه وأخذ بعضهم بما مر أن ما تحقق وجوب زكاته ولم يخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه يحل أكله وشرؤه سواء أبقاه بنيه أم لا وأه وفيه نظر

قبيل التنبيه وإن أبقاه فعل الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لأن حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نهاية ومعنى (قوله في تخير) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمغنى (قوله في تخير المشتري الخ) أي وإن أخرجهما من محل آخر لانه وإن فعل ذلك فالعقد لا ينقلب صحيحا في قدرها معني زاد النهاية فإن أجاز المشتري في الباقي لزمه قسطه من الثمن اهـ (قوله بناء على قول تفريق الصفقة) راجع إلى المتن عبارة النهاية بناء على تفريق الصفقة اهـ وعبارة المغنى والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قول تفريق الصفقة وباتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة اهـ ويعلم بذلك أن حق المقام اما أفراد القول واما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم هنا حكم تفريق الصفقة كرهى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب ولو بعد البيع كما يدل عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كرهى وفي سم ما يوافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما يصرح به قوله الاتي ثم الاوجه الخ بصرى (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر إطلاق المتن البطلان في قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس أو غيره عـش (قوله ان هذا الخ) أي قول المصنف فلو باعه الخ (قوله او مبهم) عطف على مشاع (قوله كما مر) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الاشاعة في بيع الاربعين شاة (قوله لاجل ذلك) أي الرفق بهذا أي لزوم التشقيق (قوله الملو باع) إلى قوله وكذا لو وهب في النهاية والمغنى (قوله الملو باع البعض الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى ببقائه الزكاة ويفارق إلا هذا الشاة الاتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها مـ (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد الثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقا كما هو ظاهر وكذا قوله الاتي البطلان أي في قدرها أي من المبيع لا مطلقا كما صرح في شرح الروض بذلك سم عبارة المغنى وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في بابه لكن يشترط ذكره أو عشر ام نصفه واما الماشية

لا تسكن في عند الاخذ (قوله ومن ثم اشتراط العلم الخ) إن أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لأن الشرط في تفريق الصفقة إمكان العلم بالباطل ولو بعد البيع لاجل التقويم والتوزيع وإن أريد ولو بعد البيع فهذا يمكن فلا ينبغي الجزم بإطلاق البطلان عن قضية كلام الرافعى (قوله وإلا ففضية كلام الرافعى البطلان) يراجع (قوله الملو باع البعض) فان لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى ببقائه الزكاة ويفارق إلا هذه الشاة الاتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة وهذا جواب استشكل التصحيح الاتي مـ (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد الثاني على اقيس الوجهين عند ابن الصباغ وقره الشيخان وغيرهما ونسب للبحر ايضا نعم لو استثنى فقال بعكك ثمرة هذا الحائط الا قدر الزكاة صح كما جزم به في البيع لكن بشرط ذكره أو عشر ام نصفه كما نقل عن الماوردى والرويانى وقيد مـ ربحنا بمن جهله اما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنهما انه ان عين كقوله إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر والجمع بينه وبين ما سبق عن ابن الصباغ والبحر مشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها اهـ مـ رواقول جواب اشكاله انه هنا بقوله إلا هذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة معينا فان كان بمنزلة إفرازه بنية الزكاة فصح البيع في جميع المبيع وإن قلنا ان الواجب شائع في كل شاة كما هو قضية هذا الاطلاق كالوعزل قدر الزكاة بذمتهم باع الباقي قبل الإخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح إن نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فحل وقفة وقضية الاطلاق الصحة ايضا بخلاف ما سبق عن ابن الصباغ فانه لم يستثن

(وصحته في الباقي) في تخير المشتري إن جهل بناء على قول تفريق الصفقة ومن ثم اشتراط العلم بقدر الواجب وإلا ففضية كلام الرافعى البطلان في الكل وبه يعلم البطلان في الكل في نحو خمسة ابعة فيها شاة للمامر أنهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا يمكن معرفته حتى يختص البطلان بمساغده لأن التقويم تخمين وظاهر المتن أن هذا يتفرع على الوجهين السابقين الاشاعة والابهام لكن بحث السبكي انا ان قلنا الواجب مشاع صح في غير قدر الزكاة كما لو باع عبدالله نصفه او مبهم يطل في الكل كما مر لأن المملوك غير معين ونازعه الغزى وبحث البطلان في الكل حتى على الاشاعة لانه يلزم منه تشقيق الشاة على الفقير وهو يتمتع ويحجب بان هذا اللزوم معتبر لانه قضية القول يتعلق العين الذى فيه غاية الرفق بالمستحقين فلم يبال لاجل ذلك بهذا وقد اغتفروا التجزى والقيمة في مسائل من الزكاة على خلاف الاصل للضرورة فكذا هنا الملو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل

فان عين كقوله إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر هذا كله في بيع الجميع كما اشار اليه بقوله فلو باعها الخ فاما اذا باع بعضها فان لم يبق قدر الزكاة فهو كالو باع الجميع وان ابقى قدرها بنية الصرف فيها او بلانية بطل في قدرها على اقيس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالصحة اجيب بان الاستثناء اللفظي اقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مثله الى قوله على اقيس الوجهين إلا انه زاد عقب وإلا فلا في الاظهر مانصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي قدر الزكاة دل على أنه عينا لها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال ع ش قوله مر وإلا فلا في الاظهر اى فيبطل في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناءه شاة مبهمه وإيهامها يؤدي الى الجمل بالمبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ اى كالمعزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فحل وقفة وقضية لا اطلاق الصحة ايضا وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الاردب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلاتعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القسط بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامل اه (قوله وان ابقاه) اى قدر الزكاة بنية صرفه في الزكاة او بلانية مغنى ونهاية (قوله في قدرها) اى من البيع (قوله فيما عداها) اى ما عدا قدر الزكاة (قوله اى قطعاً) اى وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم الاوجه الخ) اى في صورة الاستثناء كردى (قوله أوربعه) اى ربع العشر في النقود (قوله لنحو ابن الخ) اى كاصوف (قوله حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدى لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه انه لا فرق فتأمل سم اى فالتقييد بذلك لانه هو محل التوهم (قوله لما مر) اى قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) اى عدم التعدى (قوله هذا كله) اى ما ذكر من حكم البيع سم اى قبل إخراج الزكاة (قوله إلا التمر بعد الخرص الخ) اى فانه يصح بيع جميعه قطعاً مغنى ونهاية (قوله لان الخ) علة لما قبل لكن الخ (قوله وكذا لو وهب الخ) عبارة العباب وأما هبتها أى أموال التجارة وعتق رقيقها والمجابهة في بيع عرضها فكبيع الماشية بعد الوجوب ويظهر الخاق جعله عوضاً نحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتحرر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا الوهب الى غيره وسر محله عقب فان باعه بمجابهة الى وان افرز قدرها سم عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض وشرح العباب في زكاة التجارة ولو اغتق عبدة التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد الوجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعاق زكاة التجارة كان البيع يبطل متعاق زكاة العين وكذا الوجه صدقاً أو صاحباً دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعه بمجابهة فقدرها كالمو هوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقاً للصفقة اه (قوله لو وهب او اعتق

قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة عز لها مع النية غاية الأمر أنه إبقاء من غير استثناء وذلك لا يفيد وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الاردب فيصح البيع في جميع المبيع أيضاً كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلاتعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القسط بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامل (قوله فكبيع الكل) اى فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها مطلقاً كما هو ظاهر وكذا قوله الآتى البطلان في قدرها اى من المبيع مطلقاً كما هو ظاهر وهذا الما قال في شرح الروض فاذا باع النصاب او بهضه او رهنه صح لا في قدره عقبه في شرحه بقوله من المبيع او المرهون وإن كان الباقي قدرها في صورة البعض الى ان قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله المستحقين اه (قوله لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدى لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فتأمل (قوله هذا كله) اى ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا الوهب أو أعتق فتم الخ) عبارة

وإن أبقاه فعلي الشركة في صحة البيع وجهان أقيسهما وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطلان أى في قدرها لان حقهم شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم ان قال بعنك هذا إلا قدرها صح فيما عداها أى قطعاً ثم الاوجه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه أو ربعه (تنبيهه) لا يتوهم على تعلق الشركة بتعدى التعلق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الاخراج لما سألها غير حقيقية ومن ثم اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك واعتمده بل كاد بعضهم ينقل فيه الاجماع هذا كله في زكاة الاعيان إلا التمر بعد الخرص والتضمن لما مر من صحة تصرف المالك فيه حينئذ ما زكاة التجارة فيصح بيع الكل ولو بعدد الوجوب لكن بغير مجابهة لان متعلق هذه الزكاة القيمة وهى لا نفوت بالبيع وكذا الوهب أو أعتق فتما وهو غير موسر

فان باعه بمحابة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان افرز قدرها واقى الجلال البلقيني وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أى بما لا يتغابن به كاهو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الحيف عليه بل له الأخير الى

الى أن تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد إلا بأذن لأن محله في غير الخليطين لأذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مردود بأنه يخالف لظاهر كلامهم والخبر لأن الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لأذن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه ومر في الخلطة وزكاة الثبات ماله تعلق بذلك

﴿كتاب الصيام﴾

هو لغة الامساك وشرعا الامساك الاتي بشروطه الاتية واركانه النية والامساك عما يأتي زاد جمع والصائم وهو مبني على عد المصلي والمتوضى مثلاً ركنا ويحتمل عدم البناء والفرق كما مر وفرض رمضان في شعبان ثاني سني الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اما

(الخ) أى فيبطلان في قدر الزكاة ومثلهما كل مزيل للملك ولكن ينبغي سرياً العتق للباقي عند اليسار كالو اعتق جزءاً من مشترك فانه يسرى الى حصة شريكه عش (قوله فان باعه بمحابة الخ) أى كان باع ما يساوى اربعين درهما بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابة وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا قرره شيخنا اه يجزى (قوله من المحابة) أى من القدر المحابة به وهو بيان للوصول (قوله لا يكلف الخ) أى فيما إذا لم يكن عنده نقد لإعاب (قوله بدون قيمتها) أى التي اشترت بها وان كان ثمن مثلها في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصري وهذا ان كان نقلاً فيها وإلا فالظاهر الذي يفيد التعبير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالحيف العكس فالراجح (قوله ولا ينافيه) أى الاغناء المذكور (قوله لأن محله الخ) علة لعدم المناقاة و (قوله لأذن الشرع الخ) علة للعلة (قوله والقول بتخصيصه الخ) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب أنه يرجع على شريكه مع عطف لأن الخلطة الخ على لأذن الشرع فيه ومر في الخلطة عن النهاية وسم اعتمادهما ذلك فيما إذا لم يأذن الشريك الآخر في الاخراج من المشترك (قوله أنه يرجع على شريكه) أى وان لم يأذن له في الاخراج خلافاً للنهاية وسم والله اعلم

﴿كتاب الصيام﴾

(قوله هو لغة) الى قوله وينقص في النهاية والمعنى لإقوله زاد جمع وقوله وهو الى وفرض (قوله هو لغة الامساك) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم إني نذرت للرحمن صوماً أى إمساكاً وسكو تاعن الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرعا الامساك الاتي الخ) أى إمساك مسلم بميزانية عن المفطرات سالم من الخوض والنفاس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الاغناء والسكر في بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما يأتى اية كتب عليكم الصيام نهاية بزيادة من عش والرشيدي (قوله وهو) أى عدالصائم ركنا هنا (قوله كما) أى في صفة الصلاة من ان ماهيته لا وجود لها في الخارج وإتمامه يقتل بتعقل الفاعل لجعل ركنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً لم يحتاج للنظر لفاعله (قوله وفرض رمضان في شعبان الخ) لم يبين هل كان ذلك في أوله وآخره أو وسطه فراجع عش (قوله ومحله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان الخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس إلا بمجموع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جداسم على حج أقول وقد يمنع الحصر ويقال ان لمضان فضلاً من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كغفرة الذنوب لمن صامه إيماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة المعدلصائمه وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصاً أو تاماً واما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص عش وبصري وشيخنا (قوله يفرق) أى الكمال و (قوله لم يكمل له رمضان الخ) أى من تسع رمضانات شيخنا (قوله إلا واحدة) كذا وقع له هنا ووقع له في محلين آخرين إلا سفتان وجرى عليه المنذرى في سننه قاله شيخنا الشربرى وجرى عليه أيضاً الدميرى وقال بعضهم صام أربعة ناقصاً وخمسة كاملاً عش بخذف وجرى شيخنا على ما قاله الشارح هنا (قوله زيادة طعام من) كذا في أصله بخطه وفيه خلوة جملة المصفة عن العائد إلا ان يقرأ أطمين بصيغة المصدر بصري أقول المعنى

العباب وأما هبتها أى أموال التجارة وعتق رقيقها والمحابة في بيع عرضها فكسبها المشايبة بعد الوجوب يظهر إلحاق جعله عوض نحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتحرر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غير موثر محله عقب فان باعه بمحابة الى وان افرز قدرها

﴿كتاب الصيام﴾

(قوله ومحله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه) قد يقال الفضل المترتب على

ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومنذوبه عند سجوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمه أنه هنا صلي الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال

فيما قدمناه (يجب صوم رمضان) إجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرمض (٣٧١) وهو شدة الحر لان وضع اسمه على

مسماه وافق ذلك وكذا
في بقية الشهور كذا قالوه
وهو انما ياتي على الضعيف
ان اللغات اصطلاحية اما
على انها توقيفية اى ان
الواضع لها هو الله تعالى
وعلمها جميعها لادم عند
قول الملائكة لاعلم لنا فلا
ياتي ذلك وهو افضل
الا شهر حتى من عشر الحجة
للخبر الصحيح رمضان سيد
الشهور وبحت ابي زرة
تفضيل يوم عيد الفطر اذا
كان يوم جمعة على ايام رمضان
التي ليست يوم جمعة فيه فطر
وان اطيل في الاستدلال له
وتفضيل بعض اصحابنا يوم
الجمعة على يوم عرفة الذي
ليس يوم الجمعة شاذ وإن
وافق مذهب احمد رضى
الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم
عرفة افضل ايام السنة كما
صرحوا به في فرض شموله
لايام رمضان كما هو الظاهر
يجاب بان سيدة رمضان
مخصوصة بغير يوم عرفة لما
صح فيه بما يقتضى ذلك
وبفرض عدم شموله يجاب
بان سيدة رمضان من
حيث الشهر وسيدة يوم
عرفة من حيث الايام فلا
تناقض بينهما وإنما لم نقل
بذلك فيما ذكر من يومى
العيد والجمعة لانه لم يصح
فيهما نظير ما صح في يوم عرفة
حتى يخرج من ذلك العموم
وياتي في صوم التطوع في
عشر الحجة وعشر رمضان

هنا على الاضافة لا الوصفية وإن تكلف الكردى في تصحيحها بما لا حاصل له والجملة تقع مضافاً اليها وثولا
بالمصدر بلا سالك فلا ضرورة الى قراءته مصدر انعم المصدر أولى ولذا عبر به شيخنا فقال ولعل الحكمة في
ذلك تطمين نفوس من يصومونه ناقصاً من امته الخ قوله فيما قدمناه اى من الثواب المترتب على اصل صوم
رمضان من غير نظر لايامه (قوله إجماعاً) الى قوله وبحت الخ في النهاية والمغنى لا قوله كذا الى وهو افضل
وقوله حتى من عشر الحجة وما انبه عليه (قوله معلوم من الدين بالضرورة) اى فمن جمحد وجوبه كقرمالم
يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر
حبس ومنع الطعام والشراب نهاراً ليحصل صورة الصوم بذلك نهاية ومغنى زاد الايعاب ولا نهراً بما حمله ذلك
على ان ينوبه فيحصل له حينئذ حقيقته اه (قوله لان وضع اسمه الخ) عبارة المغنى والنهاية لان العرب لما
ارادت ان تضع اسماء الشهور وافق ان الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان
لموافقتهمما زمن الربيع اه (قوله وكذا في بقية الشهور) عبارة المصباح في مادة ج م د ويحكى ان
العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق للشهور معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى
استعملوها في الالمنة وإن لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما رمت الارض من شدة الحر وشوال لما
شالت الابل باذناها للطروق وذو القعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذو الحجة لما حجوا والمحرم لما حرموا
القتال والتجارة والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفراً وشهر ربيع لما ربت الارض وامرغت
وجمادى لما جمدا الماء ورجب لما رجبوا الشجر وشعبان لما اشعبوا مثل العود اه ع ش (قوله اما على انها
توقيفية الخ) أى وهو المعتمد ع ش (قوله فلا يأتى ذلك) قد يقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث
بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل كذا افاده الفاضل المحشى وقد يتوقف
في قوله لان الخ اذ وضعه لها ثابت في حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثة نعم قد يقال ما المانع من
كون العرب لها اصطلاح وافق ما ذكر بصرى اقول وايضاً ان العلم وإن كان قديماً تابع للعلم كذا تقر في محله
(قوله في الاستدلال له) اى لابي زرة سم (قوله وتفضيل بعض اصحابنا الخ) اى المستلزم لتفضيل يوم
جمعة ليس من رمضان على ايام رمضان ليست يوم جمعة (قوله فلا دليل فيه) أى لابي زرة (قوله بان
سيدة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة) الباء دخل على المقصور عليه (قوله لما صح فيه) اى في يوم
عرفة (قوله يجاب بان سيدة رمضان الخ) هذا الجواب ياتي على الفرض الاول ايضا بالاولى بل المناسب
لفرض الثاني ان يقال بان سيدة يوم عرفة مخصوصة بغير ايام رمضان فليتأمل (قوله وإنما لم نقل بذلك)
اى بما تضمنته الجواب الاول والثاني (قوله من يومى العيد والجمعة) كانه اراد يوم العيد المصادف ليوم
الجمعة على ما مر عن ابي زرة ومطلق يوم الجمعة على ما مر عن بعض الاصحاب (قوله من ذلك العموم) أى
عموم تفضيل رمضان على غيره كردى (قوله في عشر الحجة) عبارة هناك في تسع الحجة وهى الا صوب
(قوله وعشر رمضان) عطف على صوم الخ والواو بمعنى مع (قوله بذلك) اى بتفضيل رمضان (قوله انه
لا يكره الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله مطلقاً) اى مع قرينة ارادة الشهر وبدونها (قوله للاخبار
الكثيرة فيه الخ) عبارة النهاية لعدم ثبوت النهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في اخبار صحيحة لخبر من صام
رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه قال ع ش قوله مر بل ثبت ذكره الخ انما يتم به
الرد على من اطلق كراهته بدون شهر اما من قيد كراهته باتقاء القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا

رمضان ليس إلا بمجموع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جدار قوله وكذا في بقية الشهور) انظر معنى هذا
في نحو رجب وجمادى (قوله فلا يأتى ذلك) قد يقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث بناء على
حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكر تامل (قوله فلا دليل فيه) اى لابي زرة (قوله
للاخبار الكثيرة فيه) اى بخبر من قام رمضان لا يقال لادالة في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال
الشارع لا يقاس عليه استعمال غيره كذا كروه في مواضع لانا نقول انما يصح ذلك لو ثبت نهى عن ذلك

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم المقتضى انه لا يكره قوله رمضان بدون شهر مطلقاً وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمستند

يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد اهـ (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضا الى ورود النهي عن ذلك واجيب بأنه لم يصح كما بينه الحفاظ سم (قوله لنفسه فقط) ينبغى ولمن اعتقد صدقه سم وبصرى وياتى فى شرح وشرط الواحد الخ ما يفيد (قوله) اورؤية الهلال بعد الغروب الخ لو راه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت فى حق نفسه مر وقد يقال إن كفى لعلم بوجوده بلا رؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لا يابد لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع احدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر سم أقول قد يفرق بينه وبين الجمعة بان الصوم معلق فى النصوص بالرؤية من غير فرق بين افراد الرأى فينبغى الثبوت برؤيته حتى فى حق غيره والملاحظ فى الجمعة كون المحل قريبا بحيث يعد لقربه من محل الجمعة فنظر فى ضبط القريب عرفا لم توسط السمع لان حديد قد يسمع من البعيد عرفا وفى تكليفه فقط او مع غيره حرج تاباه بحاسن الشريعة بصرى وعش (قوله لا بواسطة) الاولى بلا واسطة (قوله) لا بواسطة نحو مرأة) قد يتوقف فيه لانه رؤية ولو بتوسط آلة بصرى ويؤيده ما يأتى عن سم فى مسألة الغيم وكفاية ظن دخول رة رمضان بالاجتهاد كما يأتى (قوله نحو مرأة) اى كالما والبورو الذى يقرب البعيد ويكبر الصغير فى النظر (قوله منه) اى من شعبان (قوله لخبر البخارى الخ) تعليل لقول الماتن اورؤية الهلال (قوله لمن زعمهما) اى وجود الطعن فى سند وقبول مثته التاويل (قوله لم تجز مراعاة الخ) لعل محله ما لم يقلد القائل به فى ذلك عش اقول بل ذلك على إطلاقه لان من شروط التقليد فى حكم ان لا يكون القائل به مخالفا لنص السنة كما هنا (قوله خلاف موجه) وهو احمد فى رواية وطائفة قليلة ايعاب أى عند إطلاق الغيم (قوله وكهذين) الى قوله وإن حصل غيم فى النهاية إلا قوله ولو من كفار الى وظن وقوله ولا يجوز الى نعم وقوله ولكن الى ولا برؤية النبي وقوله وفيه وجه الى فقد حكى وكذا فى المعنى إلا قوله الخبر المتواتر الى ظن دخوله (قوله وكهذين الخ) اى الا كمال والرؤية فى إيجاب صوم رمضان للعموم الناس وجعل النهاية والاياعاب الخبر المتواتر من جملة ما يثبت به الشهر للمخبر فقط بفتح الباء عبارة الاول فى شرح وشرط الواحد الخ وقد علم بما مر ان ما تقرر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أما وجوبه على الرأى فلا يتوقف على كونه عدلا فمن رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم ومثله من اخبر به عدد التواتر اهـ قال الرشيدى قوله مر ومثله من اخبر به عدد التواتر والشهاب بن جحج إنما ذكر هذا بالنسبة للعموم الناس اى فاخيار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهور على العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهر ان صورة المسئلة انهم اخبروا عن رؤيتهم او عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد راهوا أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثير من الاشاعات فينبه اهـ (قوله وظن دخوله الخ) أى عند الاشتباه لنحو حبس شيخنا (قوله كما يأتى) اى فى المتن فى او اخر فصل النية (قوله او بالامارة الظاهرة) ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثى شعبان فتبييت النية اعتمادا عليها ثم تزال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهارا انه من رمضان وقد افقى الوالد رحمه الله تعالى بصحة صومه بالنية المذكورة لبثائها على اصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه تركه مضاءه نهاية وقوله مر ولا قضاء عليه قال سم ما لم يعلم بانها أزيلت للشك فى دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجه بان علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكاه ورفض اليلابطلها اهـ واعتمده شيخنا فقال ولو طفتت القناديل لنحو شك فى الرؤية ثم اوقدت للجزم

وهو الخبر الضعيف أنه من أسماء الله تعالى (باكمال شعبان ثلاثين) يوما هو واضح قال الدارمى ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باستكمال ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط (أو رؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو مرأة كما هو ظاهر ليلة الثلاثين منه بخلاف ما ذالم ير وإن أطبق الغيم لخبر البخارى الذى لا يقبل تأويلا ولا مطعن فى سنده يعتد به خلافاً لمن زعمهما صوموا رؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجهه وكهذين الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم الضرورى وظن دخوله بالاجتهاد كما يأتى أو بالامارة الظاهرة الدالة التى لا تتخلف عادة

فكان حينئذ يثبت السكر اهـ به فى حقنا ولا يرد عليها استعمال اشارة لما ذكر لكن لم يثبت نهى عن ذلك والاصل فيما استعمله اشارة جواز مثله منا (قوله وهو الخبر الضعيف) استند ايضا الى ورود النهي عن ذلك واجيب بأنه لم يصح كما بينه الحفاظ (قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغى ولمن اعتقد صدقه (قوله) اورؤية الهلال بعد الغروب) لوراه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت فى حق نفسه مر وقد يقال ان كفى العلم بوجوده بلا رؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف

بها وجب تجديده النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتمده الرشيدى فقال قوله مر ويعلم بها اى باز انها احتراز عما لو ازالوها بعد نومه او نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فيما اذا علم سبب ازالتها وانه عدم ثبوت الشهر من انه يضر لانه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان نوى عند الازالة الخ خرج به ما اذا حصل له تردد عند الازالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سياتى في كلامه مر من ان النية بعد عقدها لا يبطلها الا رفضها او الرد اه رشيدى (قوله كروية القناديل) اى وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة شيخنا (لا قول منجم) بالجر عطف على الاجتهاد ولو اعاذ الباء ليظهر عطف قوله ولا برؤية النبي الخ عليه لكان اولى (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرملى سئل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكر الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للحالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للحالة الاولى بل والثالثة والعجب من الفاضل المحشى حيث نقل هذا الافتاء واقره اه بصرى عبارة الرشيدى قوله مر نعم له ان يعمل بحسابه الخ اى الدال على وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا ظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا المحل اه وياتى في شرح ورؤية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرملى في الاولى والثالثة جميعا وعن النهاية فيما لو دل الحاسب على كذب الشاهد ما نصه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكتابة كما اقر به الوالد رحمه الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال ايضا وبالجملة ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب بحسابه في الحالة الاولى واما الحالة الثالثة فينبغى انها مثل الاولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصرى وسياتى عن سم في مسألة الغيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) ياتى عن النهاية خلافا (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك في اوله وانه يجوز منهما عن رمضان وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه وقياس الوجوب اذا ظن صدقها الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وما عدلان كافى نظائر ذلك اى ما لم يعتقد خطأ بموجب قام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز منهما الخ) والمعتمد الا جزاءه معنى وايعاب واتحاف ونهاية عبارة الاخير ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا هو جواز بعد حظر اى فيصدق بالوجوب اه واعتمده شيخنا وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله كما صححه في المجموع) اى هنا كذا قيل وكلام المجموع ليس نصا في تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الرافعى وسكت عليه وكانه انما لم يعتضه لما سيصرح به في الكلام على النية من انه يجوزها ايعاب (قوله ولا برؤية النبي الخ) عطف على

ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدلا حيث لا يلزم بسماع حديث السمع احد احدى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب وهو الخ) سئل الشهاب الرملى عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكر الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للمساائل الثلاث اه (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك وانه يجوز منهما عن رمضان خلافا لبعضهم ولما

كروية القناديل المعلقة
بالمناثر ومخالفة جمع في
هذه غير صحيحة لانها اقوى
من الاجتهاد المصرح فيه
بوجوب العمل به لا قول
منجم وهو من يعتمد النجم
وحاسب وهو من يعتمد
منازل القمر وتقدير سيره
ولا يجوز لاحد تقليدهما
نعم لهما العمل بعلمهما
ولكن لا يجوز منهما عن
رمضان كما صححه في المجموع
وان اطال جمع في رده ولا
برؤية النبي صلى الله عليه
وسلم

لا قول منجم وكذا قوله ولا برؤية الهلال الخ غطف عليه كرى اى على توهم انه قال هناك لا بقول منجم بالباء
(قوله فى النوم) اى او المراقبة والكشف (قوله قائل الخ) اى يخبر ابا ن غدا الخ (قوله لبعده ضبط الراى الخ)
اى فيحرم الصوم وغيره استناد لذلك ولا عبرة بقطعه انه سمع من تلك الصورة التى لا يتمثل الشيطان بها لانه
لا سبيل الى هذا القطع وعلى التنزل فليس هذا مما كلف به العباد لان حكم الله لا يتاقي الا من لفظ واستنباط
وهذا ليس واحدا منها وعلى التنزل فهذا من قبيل تعارض الدليلين وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح
وهو ما فى القطة ايعاب (قوله فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به
من حيث انه اخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندرجا تحت ما امر به
الشارع وجوزه جاز العمل به والا فلا عش عبارة الايعاب واما قول السبكي يحسن العمل بما سمعه مما
لم يخالف شرعا ظاهرا فهو لا يتاقي على الاجماع او الاصح السابق اللهم الا ان يقال سماعه لذلك من تلك
الصورة التى لا يتمثل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة للامثال فنذب له مراعاة ذلك
حيث لم يخالف ظاهر الشرع لا استناد للرؤية وجدها بل للدليل الدال على اجتناب الشبهة والاستكثار
من الطاعة ما يمكن فليس فى ذلك عمل بالرؤية والحاصل اننا لا نمنع كونها موكدة وحاملة على المبادرة لامثال
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم بقطة اه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة العباب مع شرحه (فرع)
رؤية الهلال نهرا يوم الثلاثين من اخر شعبان او رمضان لا اثر لها ولو روى قبل الزوال لانه لليلة
المستقبلة ان روى بعد غروبها بالماضية فلا تقطعه من رمضان ولا نمنسكه من شعبان واحترزوا بيوم
الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل احدا انها للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية
وعشرين اه زاد المغنى اى ولا للمستقبلة كما فى شرح الارشاد لابن ابي شريف اه (قوله فى رمضان) اى فى
ثلاثي رمضان نهاية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال فللماضية او بعده للمستقبلة
اي عاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) اى فلا نفطر ان كان فى ثلاثي رمضان ولا نمنسكه ان كان فى ثلاثي
شعبان نهاية ومعنى (قوله لولاه) اى الغيم (لرؤى قطعاً) اى بعد الغروب اي عاب (قوله لان الشارع انما
اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتاقي
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتامل سم وقوله بحيث يتاقي رؤيته اى لو لم يوجد نحو الغيم
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحسان البصرى والرشيدى افتاء الشهاب الرملى بجواز عمل الحاسب
بحسابه مطلقاً (قوله ولما ياتى ان المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارح فى رسالته المسماة
بتنوير البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون مانصه فان ظاهره الا كتماء بالعلم وانه المراد
بالرؤية فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده اى بعد
الغروب بحيث يتاقي رؤيته كما مر انفا عن سم قول المتن (وثبوت رؤيته بعدل) اى وان كانت
السماء مصحية ودل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى
تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاه وهو كذلك كما فى به الوالدرجحه
الله تعالى خلافا للسبكي نهاية ومعنى وجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كما ياتى وكذا فى شرح العباب
فقال مانصه وهو متجه لان الكلام فيما اذا اتفق الحساب على الاستحالة وعلى ان مقدما قطعيا فاذا فرض
وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤية لان شرط المشهود به امكانه عقلا وعادة وشرعا لان غاية الشهادة الظن

فى النوم قائل غدا من
رمضان لبعده ضبط الراى
للاشك فى الرؤية وفيه
وجه بالوجوب ككل
ما ياتى به ولم يخالف ما استقر
فى شرعه لكونه شاذ فقد
حكى عياض وغيره الاجماع
على الاول ولا برؤية الهلال
فى رمضان وغيره قبل
الغروب سواء ما قبل الزوال
وما بعده بالنسبة للماضى
والمستقبل وان حصل غيم
وكان مرتفعاً قدر لولاه
لرؤى قطعاً خلافا لاسنوى
لان الشارع انما اناط الحكم
بالرؤية بعد الغروب ولما
ياتى ان المدار عليها لاعلى
الوجود (وثبوت رؤيته)

فى المجموع وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه
وقضيته عدم الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان وفيه نظر وقياس الوجوب اذ ظن
صدقها الوجوب اذ لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان كفى نظائر ذلك فليتامل (قوله لان الشارع انما
اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتاقي
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتامل (قوله وثبوت رؤيته بعدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا

وهو لا يعارض القطع وتنظير الزر كشي فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالسكينة بر دأنه ممنوع بل نظر اليه هاتفي جواز صيام الحاسب استناد اليه وفي بيان اختلاف المطالع واتفاقها وفي مواقيت الصلاة وغير ذلك اه (قوله في حق) الى قوله ولا بد في النهاية الا قوله على ما فيه الى المتن وقوله ولو لمع الى بلفظ وكذا في المغنى الا قوله بحكم القاضي الى المتن (قوله يحصل الخ) خبر وثبوت رويته (قوله بحكم القاضي الخ) اي اي كان يقول ثبت ان هذه الليلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب (قوله بها) الاولى التذكير (قوله بعلمه) اي حيث كان يقضى بعلمه بان كان يجتهد كما ذكره الشارح مر في باب القضاء ع ش أي خلافا لما ياتي في التحفة هناك (قوله من نقد) اي اغتراض (ورد) اي لهذا النقد (وتقييد) اي بان لا يكون القاضي حنبليا ولا احتمل انه اراد الحساب اي مع ردها التقييد فلو اخر قوله ورد عن قوله وتقييد كان وفق بكلامه في شرح العباب عبارة بعد النقد ورده لا يقال شيأتي انه لا يكفي قول الشاهد غدا من رمضان ان كان حنبليا او احتمل انه اراد الحساب فكذا هنا لما ثبت بحكم القاضي المستند بعلمه حيث لم يكن حنبليا مثالا ولا احتمل انه اراد الحساب لانا نقول ذلك في الشاهد والقاضي لا يقاس به لما ياتي ان سبب رد الشاهد حينئذ احتمال ان يعتمد سببا لا يوافق عليه المشهود وعنده وهذا ياتي في القاضي بل ينبغي ان يقبل حكمه وان احتمل انه استند لما يراه من حساب او غم اه (قوله وكذا الخ) حقه ان يكتب بعد قوله شهادة حسبة تامل (قوله بحكم الخ) اي ولو بشهادة شاهد واحد ايعاب (قوله وبشهادة عدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اه سم زاد الكردى على بالفضل وقال القليوبي وكل عبادة وتجهيز ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته يصلي عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمده مر اه سم (قوله بلفظ الخ) كقوله الاتي بين الخ متعلق بشهادة عدل (قوله خلافا لمن نازع فيه) وهو ابن ابي الدم فقال لا يجوز ان يقول ذلك لانه شهادة على فعل نفسه بل طريقه ان يشهد بطلوع الهلال او على ان الليلة من رمضان مثالا ونحو ذلك ويدل الاول المعتمد قبول شهادة المرضعة اذا قالت اشهد اني ارضعته ولم تطالب اجرة معنى وإيعاب (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمها جائزة من أي مسلم كان قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال سم (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لر جوع الشاهد بعده كما لا اثر له بعد الحكم مر ثم قد يدل قوله المذكور وعلى ان مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب على من علم بها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوتهم اذ علموا ذلك والظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من اخبره عدل او سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندى ووجب عليه الصوم كما هو قياس فظايره مالم يعتقد خطاه لموجب قام عنده سم على حج اي كضعف بصره او العلم بفسقه ع ش (قوله او حكمت بشهادته) ولو علم غير القاضي فسق اليهود او كذبهم فالظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمده مر (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمها جائزة من أي مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لر جوع الشاهد بعده كما لا اثر له بعد الحكم مر (قوله ولا بد من نحو قوله الخ) هذا قد يدل على ان مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب الصوم على من علم بها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لا مطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوتهم اذ علموا ذلك ويؤخذ من ذلك ان من علم بصوم زيد باخبار من اعتقد زيد صدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتقد هو ايضا صدق مخبر زيد لان اخبار زيد لا يز يد على الشهادة

في حق من لم يره تحصل بحكم القاضي بها بعلمه على ما فيه من تقديره وتقييد بيشتمل في شرح العباب وكذا بحكم بحكم لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط على الوجه و(ب) شهادة (عدل) ولو مع اطباق غيم أي لا يحيل الرؤية عادة كما هو ظاهر بلفظ أشهد إني رأيت الهلال خلافا لمن نازع فيه أو أنه هل أو نحوهما بين يدي قاض وإن لم تقدم دعوى لأنها شهادة حسبة ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود وعنده وجه حال العدول فالأقرب أنه كالمشهدوا بناء على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكانه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذ الحكمة حيث كان ممن بنفذ حكمه شرعا نهاية وفي الأسنى والمغنى مثله إلا قوله ولو علم فسق القاضي الخ قال ع ش قوله لم يبنه على أنه ينزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بفسقه ويؤليه لأنه حينئذ لا ينزل اهـ (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا قاله النووي في مجموعته وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ يؤخذ منه رد قول الزركشى لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثلالا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين وبما يرده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلاني صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام معين الأعلى نوع من التعسف انتهى المقصود ونقله واطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره وهناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل سم على حجج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره وإن رجح الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره الاتحاف عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق آدمى ادعاه الخ) لكنه إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ع ش (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا النهاية عبارته ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد ولا مع ذكره ما ع وجودية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو في الأسنى والإيعاب ما يوافقه (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله وإن علم الخ) وفاقاً للإيعاب والأسنى وخلافاً لظاهر ما تقدم من النهاية آنفاً من التقييد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها واحد كالأصالة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذل الحاجة فشهد بروية هلاله عدل كني كما رجحه في البحر وحزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوتهم بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتد خطاه بموجب قام عنده وإنما يحتاج إلى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقاً بحيث يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته مر (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ يؤخذ منه رد قول الزركشى ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلالا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما يرده أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلاني صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اهـ المقصود ونقله واطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما خرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) عبارة شرح الروض ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان اهـ (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) أو الليلة من رمضان الخ) ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمى ادعاه كان حكماً حقيقياً لا يلفظ أن غداً أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يقبل وإن علم أنه لا يرى الوجوب إلا بالروية أو كان موافقاً لمذهب الحاكم على المعتمد لأنه لا يتخلو عن إيهام وفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وذلك للخبر الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما رآه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وصح أيضاً أن أعرابياً شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا بلال أذن في الناس فليصوموا ولا تجوز لمن لم يره الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وإن استفاض عنده ذلك بل وإن أخبر بها عدد التواتر وعلم به ضرورة

لأنه لا يكتفى بقوله أشهد أن
غدا من رمضان كما تقرر
بل لابد من التصريح بأنه
رآه أو بما يتبادر منه ذلك
وهذا لم يره ولا ذكر
ما يفيد أنه رآه والذي
يتجه أن الشاهد لا يكلف
ذكر صفة الهلال ولا محله
نعم أن ذكر محله مثلا
وبأن الليلة الثانية بخلافه
فإن أمكن عادة الانتقال
لم يؤثر وإلا علم كذبه
فيجب قضاء بدل ما أفطروه
برؤيته ولو تعارضا في
محله مثلا عمل باتفاقهما على
أصل الرؤية كما لو شهدت
ببينة بكفر ميت وأخرى
باسلامه فافهما لا يتعارضان
بالنسبة لنحو الصلاة عليه
نظراً لحق الله تعالى (وفي
قول) لا يثبت إلا أن
شهادتها (عدلان) وانتصر
له جماعة وأطالوا بمارده
في شرح الارشاد ورجوع
الشافعي إليه إنما هو قيل
أن يثبت عنده الخبر فلما
ثبت قدم عملاً بوصيته
بذلك على أنه علق القول
به على ثبوته وحل ثبوته
بعدل إنما هو في الصوم
وتوابعه كالترابيح

وغروبها قياساً على ما قبله في القبله والوقت والاذان ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم
أن إخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال بوجوب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيعاب قال
الرشيدي قوله فشهد برؤية هلاله عدل أي وأخبر بها اه وقال ع ش قوله مر بوجوب الفطر أي وان
كان صام تسعة وعشرين فقط اه (قوله أنه لا يكتفى الخ) لا يخفى ما في تقريره (قوله كما تقرر) في أي محل
تقرر ذلك مع لفظ أشهد سم وقد يقال في قوله بلفظ أشهد أني رأيت الهلال مع قوله لا بلفظ أن غدا
الخ المفيد اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرؤية ثم في قوله لفساد الصيغة المفيد لعدم كفاية تلك
الصيغة ولو مع ذكر أشهد (قوله) لا ذكر ما يفيد أنه رآه لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد
الخ لصح (قوله) الذي يتجه الخ) وفاقا لصرح الإيعاب بظاهر النهاية (قوله) ذكر صفة الهلال ولا محله أي
بأن يقول رأيت في ناحية المغرب ويذكر صغره وكبره وتدويره وتقويره وأنه بجزاء الشمس أو في جانب منها
وأن ظهره إلى الجنوب أو الشمال وأن السماء مصحبة أو لا لإيعاب ومغنى (قوله) فإن أمكن عادة الخ) أي وان
كان الغالب خلافه لإيعاب (قوله) قضاء بدل ما أفطروه) عبارة في الإيعاب قضاء يوم بدل اليوم الأول الذي
صاموه معتمدين على رؤيته اه وينبغي حمله على ما إذا كانت الشهادة المذكورة في أول الشهر ثم تبين
بطريق آخر أنه كان أول الشهر وحمل ما هنا على ما إذا كانت في آخر الشهر (قوله) ولو تعارضا الخ) عبارة في
الإيعاب ولو شهدوا أحد برؤيته بصفة ككونه بالجنوب وشهدا آخر بخلافها ككونه في الشمال لم يكن
تعارضا لا اتفاقا على أصل الرؤية وقد ينتقل وكما لو قامت بينة بكفر ميت الخ (قوله) عمل باتفاقهما الخ)
اعتمده ع ش وقال سم الذي في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن اختلاف شاهدين في نحو محل
الهلال لا يؤثر أن تقار باجماع يمكن عادة الانتقال من أحدهما إلى الآخر انتهى اه ومرانفاق عن الإيعاب
ما يوافقه (قوله) فلا يتعارضان) أي لا مكان محل الأول على سبق الكفر والثانية على طرو الإسلام وكان
الظاهر تانيث الفعل (قوله) وانتصر له جماعة الخ) وادعى الأسنوى أنه مذهب الشافعي لرجوعه إليه في
الأم قال الشافعي بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر صيغته
رجع الشافعي بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين لكن قال الزركشي قال الصيمري أن صح أنه صلى الله عليه وسلم
قبل شهادة الأعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد وإجماع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه
وعندى أن مذهب الشافعي قبول الواحد وإجماع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه
تمسك للواحد باثر عن علي ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رأيت أن أقبله لا أثر فيه اه ومنهم من
قطع بالاول وهو الأصح نهاية ومغنى (قوله) قبل أن يثبت) الاول لما لم يثبت (قوله) فلما ثبت الخ) أي بعده عند
أصحابه (قوله) على أنه علق القول به) أي بالخبر على ثبوته أي ثبوت الخبر فانه قال أن ثبت الخبر فهو قولي قاله
الكردي وأن أراد بذلك تعليقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كما هو ظاهر صنيع الشراح هنا فافهم اه وإن أراد
التعليق العام في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الحائظ ونحوه فيغنى عن هذه
العلاوة ما قبلها (قوله) وحل ثبوته) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله) وحل ثبوته) الاول التانيث (قوله)

ولا مع ذكر هامع وجود ردية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده بأن يكون
أخذه من حساب أو يكون حنفيا يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو نحو ذلك شرح مر (قوله) كما تقرر) في أي
محل تقرر ذلك مع لفظ أشهد (قوله) عمل باتفاقهما الخ) الذي في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن
اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثر أن تقار باجماع يمكن عادة الانتقال من أحدهما إلى الآخر اه
(وحل ثبوته بعدل إنما هو في الصوم وتوابعه) عبارة العباب في باب الشهادات والمشهود به أشياء أحدها
ما يثبت بشهادة واحد هلال رمضان لصومه وقدمه وكذا غيره لصومه عن نذر لا لعبادة أخرى كوقوف عرفة
قوله كوقوف عرفة أنظر مع ما مر في الحاشية السابقة عن مروءة هل يقبل بطولع الفجر من رمضان ليمسك
ويعت كافر إذا سلمه ليصلي عليه وجهان بناء على قبوله لرمضان ومقتضى البناء قوله اه وعبارة هنا

والاعتكاف (الخ) أى كان نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والمغنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة العلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعتق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لا نافع قول الضمى في هذه الامور لازم المشهور به بخلاف الطلاق ونحوه وبان الشئ إنما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانها من المال والابل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الآيل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حر او زوجى طالق وقعا وحله كما قاله الاسنوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراه به اه قال ع ش قوله مر ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد المعلق عليه فيما ذكرناه السكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما يوافقه (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق مر اه سم على حج وبهجة بقى ما لو رآه الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه نظر والا قرب الاول فيجب عليها الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كالصائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باباحته كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجة ظاهرا وباطنا ع ش (قوله عومل به) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق اولا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يعامل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء او دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم بر رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بها فينتجه الوقوع لانه علقه على صفة هي الثبوت او حكم الحاكم وبه قد وجدت سم بخذف (قوله وتثبت) اى بدل وثبوت برؤية كرى (قوله لان ذكره ليس (لا يكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتمام وبان الحصر اضافى على وجه المبالغة وبان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله اضافى لعله من

والاعتكاف دون نحو طلاق وأجل علق به نعم ان تعلق بالرائى عومل به وكذا ان تأخر التعليق عن ثبوته بعدل قيل صواب العبارة وتثبت كما بأصله ولا يأتى بالمبتدأ المشعر بالحضرة ويجاب بأن الحصر هنا المعلوم بما هو مقرر في شرح الارشاد أول الطهارة لا محذور فيه لان ذكره ليس إلا لكونه محل الخلاف

ولا يثبت أى رمضان بواحد لغير الصيام كحلول دين ووقوع طلاق وعتق علقا بثبوته قبل الشهادة إلا ان تعلقت بالشاهد اه وفي شرحه للشارح ان قضيته قوله لغير الصيام ان توابع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعاً لرمضان وليس كذلك (والاعتكاف) اى كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصاً والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق مر (قوله عومل به) اى مطلقا (قوله وكذا ان تاخر التعليق عن ثبوته) مفهومه انه اذا تقدم لا يعامل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء او دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان ثم ثبت بشهادة عدل فينتجه الوقوع لانه علقه على صفة الثبوت وقد وجدت لان الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبت ثم عار قد يؤيد ذلك انه لو علق بالحكم كان حكم حاكم بر رمضان لحكم به حاكم بعدل فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق والتعليق بالحكم إذ كل تعليق على صفة وجدت بل جعلوا الثبوت هنا بمنزلة الحكم كما تقدم فليتأمل وليجرح (قوله لان ذكره ليس إلا لكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتمام وبان الحصر اضافى على وجه المبالغة وبان الحصر بالنسبة لغير العدل

مع علم ماسواه منه من باب اولي ويتجه ثبوته بالعدل ولو في اثنا عشر وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وغلي الاول فن فوائد وجوب قضاء
اليوم الاول الذي بان انه من رمضان (وشرطه الواحد صفة العدول في الشهادة) (في الاصح ٣٧٩) لا عبد وامرأة) لانه من باب الشهادة

لا الرواية نعم يكتب في المستور
كما صححه في المجموع ولا
ينافيه كونه شهادة لارواية
خلافا لمن زعمه لانهم ساجوا
في ذلك كما ساجوا في العدد
احتياطا وهو من ظاهره
التقوى ولم يعدل عند قاض
وتقبل شهادة عدلين على
شهادته ولا اثر لتردد يبق
بعد الحكم بشهادته للاستناد
إلى ظن معتمد نعم ان علم
قادح اعلم به باطنا لا ظاهرا
لتعرضه للعقوبة ويلزم
الفاسق ومن لا يقبل العمل
برؤية نفسه وكذا من اعتقد
صدقه في إخباره برؤية نفسه
او بثبوته في بلد متحده مطلقه
سواء أول رمضان وآخره
على المعتد والمعتد ايضا
ان له بل عليه اعتماد العلامات
بدخول شوال إذا حصل
له اعتقاد جازم بصدقه كما
يسته في شرح الارشاد الكبير
قيل قوله صفة العدول بعد
قوله بعدل فيه ركعة فاز العدل
من فيه صفة العدول وزعمه
أن المرأة والعبد غير عدلين
ممنوع اه وليس في محله
فان العدل له إطلاقان عدل
رواية وعدل شهادة وعدل
الشهادة له إطلاقان عدل في
كل شهادة وعدل بالنسبة
لبعض الشهادات دون
بعض كالمرأة ولما كان قوله

تحريف الناسخ وأصله حقيق بقرينة ما بعده (قوله ومع علم ماسواه) أي الأكثر من عدل (قوله
ويتجه ثبوته بالعدل في اثنا عشر) أي رمضان بان يشهد برؤيته في ليلة قبل الليلة التي رؤى فيها لإيعاب (قوله
فن فوائد) أي الثبوت في اثنا عشر رمضان (قوله الاول) الاول إسقاطه قول الماتن (وشرط الواحد صفة
العدول) ولوراي فاسق جهل الحاكم فسقه الحلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب
ان توقف وجوب الصوم عليها مر وشيأتى نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) إلى
قوله كما بينته في النهاية والمغنى لا قوله وهو إلى وتقبل (قوله لانه الخ) أي الثبوت بالواحد نهاية ومعنى
(قوله نعم يكتب في المستور الخ) قضيته انه لا يشترط هنا سلامته من خاتم المروءة وهو ظاهر عش (قوله
نعم ان علم الخ) عبارة النهاية ولو علم أي غير القاضي فسق الشهود او كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له
إذ لا يتصور جزؤه بالنية والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق
القاضي المشهود دعيه وجعل حال العدول فلا قرب انه كالمشهود باناء على انه ينزل بالفسق اه (قوله
ولا ينافيه) أي الاكتفاء بالمستور (كونه) أي الثبوت بالواحد (قوله وهو من ظاهره الخ) وفسره الشارح
مر في النكاح بانه الذي لم يعرف له مفسق وان لم يعلم له تقوى ظاهرا غش (قوله ويلزم الفاسق الخ)
هل يدخل في الفاسق هذا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك مر اه سم عبارة
شيخنا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة
او صبيا او فاسقا او كافرا اه (قوله وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكره عند القاضي ومثله في المجموع
بزوجه وجاريتيه وصديقه نهاية ومعنى قال سم هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها
باخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما
طريقه المشاهدة كالأخبار بطلوع الفجر أو الشمس وغروبها محله إذا لم يعتد صدقه ولا يجري ويفرق بين
الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا اه اقول كلام النهاية والمغنى
والشارح في آخر الفصل الآتي صريح فيما توخاه (قوله بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم
(قوله اعتماد العلامات الخ) أي من إيقاد النار على الجبال وسمع ضرب الطبول ونحوهما بما يعتادون فعله
لذلك نهاية (قوله وزعمه) أي المصنف (قوله عقبه بما يبين المراد الخ) أي فان إطلاق العدول كما قال الشارح
منصرف إلى الشهادة نهاية زاد المغنى بخلاف إطلاق العدل فصدق بها بالرواية اه قول الماتن (وإن كانت
السماء مصحية) أي لا غيم بها وأشار به إلى ان الخلاف في حال الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال
الغيم دون الصحو نهاية قول الماتن (مصحية) من اصححت السماء انقشع عنها الغيم فهي مصحية اه مختار اه غش
(قوله والشيء قد ثبت) رد لما قبل الاصح القائل بانه لا يفطر لان الفطر يؤدي إلى ثبوت شوال بقول واحد

كالصبي والفاسق (قوله مع علم ماسواه) أي الأكثر من عدل (قوله وشرط الواحد صفة العدول)
لوراي فاسق جهل الحاكم فسقه الحلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف
وجوب الصوم عليها مر وشيأتى نظير ذلك في الشهادات (قوله ويلزم الفاسق) هل يدخل في الفاسق هنا
الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك مر (قوله وكذا من اعتقد صدقه) هل يجري
نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما
ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطلوع الفجر أو الشمس
وغروبها محله إذا لم يعتد صدقه ولا يجري ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول
ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا (قوله ان له بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

بعدل محتملا لكل منهم ما عقبه بما يبين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ونفي عدالة الشهادة عن العبد واضح وعن المرأة باعتبار
ما تقرر أنها لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فانضح انه لا غبار على عبارته (وإذا صحت بعدل) ولو مستور العدالة (ولم نر الهلال بعد
ثلاثين) يوما (أفطارنا) رجوا (في الاصح وإن كانت السماء مصحية) لا كمال العدد كما لو صحتا بعدلين والشيء قد ثبت ضمنا بطريق لا يثبت

بعد الشروع في الصوم كما رجحه الاذرعى لان الشروع فيه كالحكم ومنه يؤخذ ان العدلين لا يقبل رجوعهما حيثئذ أيضا وقد يؤخذ من قوله بعدل وما لحق به من المستور انه لو صام بقول من اعتقد صدقه لا يفطر بعد ثلاثين ولا رؤية وهو متجه لانا إنما صومناه احتياطا فلا نفطره احتياطا أيضا وفارق العدل بأنه حجة شرعية فلزم العمل بآثارها بخلاف اعتقاد الصدقة (وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب) قطعا لانهما ببلد واحد (تنبيه) قضية قوله لزم الخ انه بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل بلد قريية منه الصوم والفطر لكن من الواضح انه إذا لم يثبت بالبلد الذي أشيعت رؤيته فيها لا يثبت في القريية منه إلا بالنسبة لمن صدق الخبر وانه ان ثبت فيها ثبت في القريية لكن لا بد من طريق يعلم بها أهل القريية ذلك فان كان ثبت بنحو حكم فلا بد من اثنين يشهدان عند حاكم القريية بالحكم ولا يكفي واحد وان كان المحكوم به يكفي فيه الواحد لان المقصود

وهو تمتنع نهاية (قوله فيها) كذا في اصله رحمه الله تعالى والانسابها بصرى (قوله ولا يقبل رجوع العدل الخ) فلو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزعمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرعى انه لا اقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطرون الخ فيه خلاف يأتي قال ع ش يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشرعوا فيه اه (قوله وما الحق به الخ) هو على حذف اى التفسيرية (قوله يقول من اعتقد صدقه) اى من نحو الفاسق سم (قوله لا يفطر الخ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية (قوله وهو متجه الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر في شرح الارشاد وجوب الصوم مع الصحو وترجي ان يكون اقرب مع الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقيد لا بصحو ولا بغيم واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فان حج في الاتحاف وشرح الارشاد منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال لاننا ما عولنا عليه مع رجوعه احتياطا او الاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الزملى قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع ان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسما مصحية فهل فطر ظاهر كلامهم انا نفطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى ذلك مر وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه والقلب إلى مقاله الاتحاف اميل ع ش وقوله اطلق الخ لكن شياقه كالصرح في العموم قول المتن (وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب) اى كبغداد والكوفة نهاية ومغنى (قوله قطعا الخ) أى لزوم ما قطعنا بلا خلاف (قوله الصوم) أى في أول الشهر او الفطر اى في اخره (قوله وانه ان ثبت الخ) عطف على انه لم يثبت الخ (قوله بنحو حكم) اى كقوله ثبت عندى ان غ. امن رمضان (قوله عند حاكم القريية) اى او عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط كما مر (قوله بالحكم) اى او نحوه (قوله اثباته) نائب فاعل المقصود (قوله الحكم الخ) خبران (قوله او بنحو) استفادة الخ) هذا كالصرح في ان الاستفاضة تكفى في وجوب الصوم على عموم الناس فلا يرأجف

(قوله وهو متجه) عبارة شرح الارشاد الكبير وتوقف الاذرعى فيما لو صام بقوله من يثق به ثم لم ير الهلال بعد الثلاثين مع الصحو اى وليس بعدل كما صرح به الاذرعى في توقفه وصرح به الشارح في شرح العباب من جملة توقف الاذرعى وصرح به ايضا في شرح المنهاج فلا تنافي بين مقاله في شرح الارشاد هنا وبين قوله قبل ما حاصله ومن حصل له اعتقاد جازم بدخول شوال من العلامات المذكورة لزومه الفطر بالاقتداد الجازم واخبار العدل الموجب للاعتداد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر اه وذلك لان كلامه السابق في اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة واخبار غير العدل الذى الكلام فيه هنا ليس واحدا من الشيين كما هو ظاهر والذى يظهر انه يصوم لان إيجاب الصوم عليه او لا إنما كان احتياطا لاجل الصوم ولا احتياطا هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العيد حرام لان محل حرمة فيمن علم انه يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو انه يفطر الحادى والثلاثين ان كان غيم وهو محتمل ويحتمل انه يصوم نظر الاحتياط ايضا ولعل هذا اقرب انتهت وجزم في الارشاد الصغير بوجوب الصوم حالة الصحو ولم يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح استظهر في شرح الارشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجي ان يكون اقرب مع الغيم وجزم في الصغير بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقيد لا بصحو ولا بغيم واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر او لا فان حج في الاتحاف وشرح الارشاد الكبير

لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة او امتنع لم يثبت عندهم إلا بالنسبة لمن (٣٨١) صدق الخبر بان اهل تلك البلد ثبت

عندهم ذلك فعلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد فشهادته اثنان على شهادة الرائي ولو واحدا كفى ان كان ثم من يسمعها والا فكأمر ثم رايته في المجموع وغيره تكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحد اه وهو يؤيد ما ذكرته اخرا (دون البعيد في الاصح) لخبر مسلم عن كريب استهل على رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة فراه الناس فصام معاوية ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فأخبرت ابن عباس بذلك فقال لكننا رايناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين فقات ألا تسكتي برؤية معاوية فقال لا هكذا امرنا رسول الله ﷺ قال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم (والبعيد مسافة القصر) لان الشرع اناط بها كثيرا من الاحكام واعتبار المطالع يجوز إلى تحكيم المنجمين وقواعد الشرع تاباه (وقيل باختلاف المطالع فأتت هذا اصح والله اعلم) لان الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى وتحكيم المنجمين

(قوله لذلك) أي لان المقصود إثباته الخ (قوله فعلم أنه لو وجدت الخ) مسألة ثبوت رمضان بالشهادة على الشهادة منصوص عليها في اصل الروض مع خلاف وتعارض كثيرة فليراجع ثم بصري (قوله كفى) أي شهادة الاثنين فكان الظاهر الثاني (قوله فكأمر) أي فلا تكفي إلا بالنسبة لمن صدق الخبر ولو واحدا (قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المتن دون البعيد أي كالحجاز والعراق نهاية ومغنى (قوله لخبر مسلم) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى لا قوله والمراد إلى وقال الناجي وقوله وكان مستنده إلى والشك (قوله فصام الخ) عبارة النهاية والمغنى وصاموا وصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء قول المتن (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم نهاية ومغنى (قوله إلى تحكيم المنجمين) أي الأخذ بقولهم بجبري قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا للرأفي شرح المنهج قول المتن (قلت هذا اصح) (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع بتجه ان يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاطر سم على المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب ولا فالمدار على محل تكسرفيه الحاضرون او تقل كما قدمه في استقبال القبلة ع ش وقوله الحاضرون صوابه العالمون (قوله لان الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها نهاية ومغنى (قوله والعروض) اعلم ان عرض البلد في اصطلاح اهل الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب او الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من مبدا العمارة في الغرب إلى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافهما فالأقصر على العروض ليس على ما ينبغي إلا أن يقال ذكر المطالع إشارة إلى الاطوال وخط الاستواء مفروض على الأرض بين المشرق والمغرب في افالم الهند كرى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضر في الاصول دون التوابع) عبارة النهاية والمغنى والايام في الاصول والامور العامة دون التوابع والامور الخاصة اه قال البجيرمي والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصاله واستقلاله بالتوابع الوجوب تبعا وهذا هو الظاهر (قوله والمراد باختلاف الخ) عبارة الكردى على بافضل معنى اختلاف المطالع ان يكون طلوع الفجر والشمس او الكواكب او غروبها في محل متقدما على مثله في محل اخر او متاخرا عنه

منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين على ما مر قال لاننا ما عولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الرمي قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل نفطر ظاهر كلامهم أنا نفطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك مر وخالف شيخنا في الانحاف الخ اه وعبارة شرح الارشاد الكبير ولورجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما صرح به مر وتصرح به عبارته الالية ايضا فتأمل فقل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقبل يلزم لان شروعه فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجوعه الاذرعى لكن توقف في الافطار فيما لو اكمل العدة ولم ير الهلال والسماء مصحبة والذي يظهر هنا ايضا انهم لا يفطرون ولا نسلم ان العلة ما ذكر من ان شروعهم كالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لنزله بمنزلة الحكم بها وحينئذ فقال هنا ما مر فيما لو صام بقول من يثق به انتهت وفي شرح العباب ما نصه تردد الاذرعى فيمن صام بقول من يثق به وليس يعدل هل هو كالعدل هنا أيضا ويصوم جز ما لا يذرعى يتجه أنا ان اوجبنا الصوم بقوله أولا اوجبنا الفطر بقوله آخر اه وان كانت السماء مصحبة لان فرض توقف الاذرعى انما هو مع الصحو كما صرح به في الارشاد الكبير ولان المنهاج الذي أخذ الشرح منه ما خالفه فيه الخشي واستظهر عليه بعبارة شرح العباب أخذ الصحو غاية فليتأمل وان جوزناه اولام نجوزه هنا لان لم يبين امره على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا

انما يضر في الاصول دون التوابع كما هنا والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث لو روى في أحدهما لم ير في الآخر غالبا

وتبعوه لا يمكن اختلافها في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وكان مستنده الاستقرار وبه ان صح يندفع قول الرافعي عن الامام يتصور اختلافها في دون مسافة القصر والشك في اختلافها كتحققه لان الاصل عدم الوجوب ومحل ان لم يبين آخر اتفاقها والوجب كما قاله الاذرعى ونبيه السبكي وتبعه الاسنوى وغيره على انه يلزم من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك حمل حديث كريب فان الشام غربية بالنسبة للدينة وقضيته انه متى روى في شرقي لزوم كل غربي بالنسبة اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة الظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم انما هو الوجود لا لرؤية اذ قد يمنع منها مانع والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد هؤلاء وغيرهم فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية والذي يتجه منه أن الحساب انفق اهله على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة وإلا

وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أي بعدها عن خط الاستواء وأطولها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فتي ساوى طول البلدين لزوم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهور ومتى اختلف طولها امتنع تساويهما في الرؤية اه وتقدم عن الكردى بفتح الكاف الفارسي ما يوافق (قوله قاله في الانوار) وفيه نظر فتي المجموع بعد بسط الخلاف فحصل ستة أوجه يلزم أهل الأرض أهل إقليم بلد الرؤية وما وافقها في المطلع وهو اصحها كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض من دون مسافة القصر بلد الرؤية فقط اه فافي الانوار قريب من الرابع وكان وجه مغايرته لثالث انه اعم حيث لم يتصور الخفاء عنهم لزومهم الصوم وإن اختلف المطلع بخلافه على الثالث فانه لا بد من اتفاقه المستلزم أنه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي إلا المانع إيعاب (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المغني كلام التبريزي وواقره بصري (قوله التبريزي) بكسر اوله والراء وسكون الموحدة والتحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد باذريجان اه لب للسيوطي عش (قوله لا يمكن اختلافها في اقل من اربعة وعشرين الخ) افتي به أوالد رحمه الله تعالى والوجه انها تحديدية كما افتي به ايضا نهاية قال عش وقدره ثلاثة ايام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة باى طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه اه وفي الكردى على بافضل وقال القليوبي في حواشي المحلى ان ما قاله التبريزي غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية انها تحديدية اه ويمكن ان يجاب عنه بان مادون الثلاث المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقهاء لم يلاحظوه لقلة اه (قوله وبه ان صح) اى بالاستقراء (قوله ومجمله) اى عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف (قوله ونبيه السبكي الخ) اقره النهاية والمغني (قوله على انه يلزم الخ) أى إذا اختلفت المطالع نهاية ومعنى (قوله يلزم من الرؤية في البلد الشرقي) أى حيث اتحدت الجهة والعرض نهاية اى فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس كردى على بافضل (قوله اذ الليل يدخل الخ) اى ومن ثم لومات متواتران احدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت زوال بلده وورث الغربي الشرق لتاخر زوال بلده نهاية زاد لا يعاب فاذا ثبت هذا في الاوقات لزوم مثله في الالة وايضا فالحال اذالم بالشرق لكونه في الشعاع عند الغروب امكن ان يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتاخره عن غروب الشرق فيخرج من الشعاع في تلك المسافة اه قال الرشيدى قوله مر لتاخره زوال بلده الذى ذكره اهل هذا الشأن أن الزوال انما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فتي اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وإن اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلف الزوال وإن اتحاد العرض خلا فالمايوهم كلام الشارح مر وتقدم عن الكرديين ما يوافق (قوله وقضيته) اى ما قاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه الخ) اى فيما اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة لظاهر كلامهم) قد يقال بالتام في كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع يعلم انه لا منافاة وان الملاحظ احد قديروا ما قوله ويوجه الخ فلو تم لورد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فليتم ما لبصري (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا يخالف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي سم ومرمافيه (قوله اذ قد يمنع الخ) قد يقال الاستقرار لمشاهدة لزوم الرؤية في الغربي للرؤية في الشرقي كاف في حصول الظن بها وان منع مانع ارضى خفي كيسير بخار بصري (قوله هؤلاء) اى السبكي وتابعيه كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك الخ) يرد عليه أن اخبار عدد التواتر انما يفيد القطع إذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات سم وقد يجاب بان مراد الشارح ان اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويا يقرىبا من القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه أو جبا عليه الصوم به أو لا فانه صار حجة شرعية في حقه فيستمر عليها اه وهذا وجه ما ذكره هنا ونقل عن الاذرعى اعتماده (قوله شهادة عدل هنا) اى في رمضان (قوله بانه رؤى ببلد كذا) ينبغى الا في حق من اعتقد صدق تلك الرؤية وكذا يقال في قوله بأن أهل بلد كذا صيام (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا يخالف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر) يرد عليه

كل لما قاله بما في بعضه نظر
للتأمل (تنبيه) أثبت
مخالف الهلال مع اختلاف
المطالع لزومنا العمل بمقتضى
إثباته لأنه صار من رمضان
حتى على قواعدنا أخذنا من
قول المجموع محل الخلاف
في قبول الواحد ما لم يحكم
بشهادة الواحد حاكم يراه
ولا وجب الصوم ولم ينقض
الحكم إجماعاً ومن مقتضى
إثباته أنه يجب قضاء
ما أفطرناه عملاً بمطالعنا وان
القضاء فوري بناء على ما قاله
المتسولي وأقره المصنف
والأسنوي وغيرهما أنه إذا
ثبت أثناء يوم الشك أي
ثلاثي شعبان وان لم يتحدث
برؤيته أنه من رمضان لزمه
قضاؤه فوراً كما يأتي (وإذا
لم نوجب الصوم (على)
أهل (البلد الآخر) لاختلاف
مطالعهما (فسافر إليه من
بلد الروية) لإنسان (فالأصح
أنه يوافقهم في الصوم أخراً)
ولأنهم ثلاثين لأنه بالانتقال
اليهم صار مثلهم وانتهى
الأذرعى للبقابل بأن تكليفه
صوم أحد وثلاثين بلا
توقيف لا معنى له وبأن
ماروى أن ابن عباس أمر
كريباً بذلك لم يصح وبتسليمه
فدلله إنما أمره ثلاثين به
الظن اه وما قاله في الثاني
سبل وأما الأول فليس كما
قال لأنه إذا تقرر اعتبار
المطالع كان له معنى أي معنى
كما هو ظاهر وأهم قوله أخراً

(قوله وإطلاق غيره الخ) أي كالتبابة والمغني (قوله أثبت مخالف الهلال الخ) كان مراده حكم بقريته
استشهاده بكلام المجموع لأن الثبوت ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكفي
قوله حكمت بأن أول رمضان يوم كذا وان لم يكن حكماً حقيقياً كما تقدم في كلام الشارح أو لا بد من حكم
حقيقي كل يترتب عليه حق أدى محل تأمل ثم محل ما ذكر حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصبه
الامام عالمنا بحاله أما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا اثر لحكمه بناء على عدم
صحته استخلافه الا في القضاء وانما ثبت على ذلك لعدم البلوى بهذا زماننا بصري أقول تقدم عن سم ان
الشارح حرر في الانحاف ان قول القاضي حكمت بأن غدا من رمضان حكم حقيقي وهو الوجه دون ما هنا
أي في التحفة وتقدم عنه عن م ايضاً ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم (قوله ثم محل ما ذكر الخ) تقدم عن
النهاية ما يوافقه (قوله مخالف) أي كالحنفى (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وان رجع الشاهد ع ش
(قوله عملاً الخ) متعلق بأفطرناه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك
لنسبتهم الى التقصير و أي تقصير هنا إذا تأخر إثبات المخالف عن الاول الا ان يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم
يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل سم قول المتن (أنه يوافقهم) أي وجوباً بمغني ونهاية قال ع ش قال سم على
المنهج فلو أفسد صومه اليوم الآخر فهل يلزم قضاؤه والكفارة إذا كان الا فساد بجما ع فيه نظروا لعل
الاقرب عدم اللزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو
الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر او يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرر وقديقال الوجه اللزوم
لأنه صار منهم اه ثم رايت في حج اول باب المواقيت ما يصرح بعدم لزوم الكفارة اه أقول ويأتى عن سم عن
قريب ترجيح لزوم القضاء مطلقاً (قوله وان اتم) إلى قوله وانتصر في النهاية والمغني (قوله وإن اتم ثلاثين
الخ) (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمسهم ثم سار لبلد مختلفة المطالع مع الاولى فوجد الشمس لم
تغرب فيها فهل يجب عليه إعادة المغرب كما في نظيره من الصوم أو لا كما لو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه
إعادة الصلاة تردد الاول ما ائق به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمد به بخطه في هامش شرح الروض
ويوجه الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة ان تكرر وتكثر فلو اوجبتنا الاعادة كان
مظنة المشقة وكثرتها وبأن من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه وفي وقت ادائه بخلاف الصلاة فان
شأنها التقدم والتأخر في الاداء ولو عيّد في بلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة أهلها صيام
واوجبنا عليه الا مساك معهم ثم أصبح معيدين معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظر ويتجه عدم اللزوم
سم وقوله ويوجه الثاني الخ تقدم في الشرح في أوائل الصلاة قبيل قول المصنف وبيادر بالفائت ما يوافقه
ونقل البجيرمي عن الزبائى ما يخالفه وقوله ويتجه عدم اللزوم تقدم عن ع ش اتفاق التحفة في اول باب
المواقيت ما يؤيده (قوله للبقابل) أي القائل بوجوب الافطار (قوله بالتوقيف) أي بلا نص من الشارع
(قوله بذلك) أي الصوم (قوله في الثاني) أي إن ماروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما أمر الخ (قوله
كان له معنى الخ) قد يقال اعتبار المطالع في الحاق غير أهل بلد الروية بأهلها لا تاتى عنه فواعد الشرع بخلاف
العكس الموجب لصوم احد وثلاثين فتاتى عنه فواعد الشرع فاحتاج الى التوقيف (قوله في يومه) أي
المختص ببلده وهو اليوم الاول (قوله لم يفطر) وفي حوائى المغني مؤلفه ولو سافر في اليوم الاول من صومه

ان اخبار عدد التواتر انما يفيد القطع اذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات
والكلام فيه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك لنسبتهم الى تقصير
إذا تأخر إثبات المخالف عن الاول إلا ان يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله
وافهم قوله أخراً انه لو وصل تلك البلدة في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم يصومه
وحينئذ في الافهام حزاة (لم يفطر) قد يقال هلا جاز له الفطر وقضاه يوم كافي قوله الا في عيد معهم وقضى يوماً
بجما ع أنه في كل صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذا في اول الباب وذلك في الآخر فليتأمل فان الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه كحكمهم اه وهذا هو الموافق لمصحيح الشيخين أن العبرة في السفر بالمحل المنتقل اليه ولذا صححو اوجوب الامساك الآتي ثم رايت الفاضل المحشي قال قد يقال هلا جاز له الفطر وقضاء يوم كافي قوله الاتي عيد معهم وقضى يوما بجماع انه صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذا في الاول وذلك في الاخر فليتا مل فان الوجه التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره إذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتا مل انتهى اه بصري ونقل الجمل عن باخرمة عن حاشية الروضة للسهمودي مثل ما مر عن حواشي المغني وكذا نقله الحلبي عن م ر غبارته فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند خج ويوافقهم عند شيخنا م ر ولو كان هو الرائي للهلال وعليه يلغز فيقال إنسان راي الهلال بالليل واصبح مفطر ابلا عذرا ه وعلى هذا فقول المصنف آخر اليس بقيد (قوله كما قدمته الخ) غبارته هناك ويوجه بانه استند هنا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو اضعف منها وهو استصحاب المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح اخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد بعيد فانه يفطر لانه عارض لاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الرؤية اه (قوله الفطر) اي آخر اسم (قوله) إذا ثبت ذلك عندهم) اما بشهادته ان كان عادلا راي الهلال او بطريق اخر كدري (قوله لزمه الخ) اي المسافر وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بثبوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عيد معهم) اي وجوب ما غني ونهاية (قوله افطر) ينبغي وجوبا سم (قوله وان كان) الى قوله وصورتها في النهاية والمغني (قوله بخلاف ما اذا عيد معهم يوم الثلاثين الخ) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم صومه المنتقل عنهم لكنه اخل به فالوجه وجوب قضاائه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب عليه صومه فاذا فوته استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتا مل سم وان كان حق هذه القولة ان تكتب على قول المصنف فلا يصح انه يوافقهم او على قول الشارح هناك لانه بالانتقال اليهم الخ فتأمل (قوله فانه لا قضاء الخ) ظاهرة وان تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه سم (قوله لانه يكون) اي الشهر قول المتن (سفينته) اي مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة او الى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقها في المطلاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك إن لم يكن فيه ناس سم وقوله

كما قدمته بما فيه قبيل قول المتن ويأدر بالفائت اما اذا وجبناه لاتفاق مطالعهما فيلزم اهل المحل المنتقل اليه الفطر ويقضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم وإلا لزمه الفطر كما لو راي هلال شوال وحده (ومن سافر من البلد الى الاخر) الذي لم يرف فيه (الى بلد الرؤية عيد) اي افطر (معهم) وان كان لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوما لما مر انه صار مثاهم (وقضى يوما) اذا عيد معهم في التاسع والعشرين من صومه كما باصه لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيد معهم يوم الثلاثين فانه لا قضاء لانه يكون تسعة وعشرين (ومن اصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة) عن بلدة بان تخالفها في المطلاع (اهلها صيام) وصورتها لتغاير مسئلة الاصح الاولى انه ثم وصل اليهم قبل ان يعيد وهذا بعد ان عيدهم يدل لذلك

لان التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتا مل (قوله فيلزم اهل المحل المنتقل اليهم الفطر) اي اخر (قوله في المتن) ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه قوله اي افطر) ينبغي وجوبا (بخلاف ما اذا عيد معهم يوم الثلاثين) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه اخل به فالوجه وجوب قضاائه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب عليه صومه فاذا فوته وان استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما مضى فليتا مل (قوله فانه لا قضاء) ظاهرة تم شهر المنتقل عنهم ويوجه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه (في المتن الى بلدة بعيدة) وظاهر انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة او الى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقها في المطلاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

المراد الخ أي ولذا عبر المنهج بالمحل (قوله) انه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى ولا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك سم (قوله) ووقع لبعضهم) عبارة النهاية والمعنى وتتصور المسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يزوهو بان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم اه وفي السكردي عن الراعي في العزيز ما يوافق وظاهر ان التصوير الثاني يحتاج الى ما قاله الشارح ولا لزوم التكرار وان التصوير الاول لا يناسب لغرض الكلام في اختلاف المطالع قول الماتن (فالاصح انه يمسك) ينبغي أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة ولغرض اخر مر اه سم (قوله) لما تقرر الخ) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من التعليل فيه نظروا ويتجه انه ان وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه لانه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول وان وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه بقي ما لو كان هذا اليوم اجدوا ثلاثين في حقه ووصل اليهم قبل فجره وافتطره فهل يلزمه قضاءه فيه نظروا قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه اجدوا ثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من احدى ثلاثين سم (فائدة) يسن عند رؤية الهلال أن يقول الله اكبر اللهم اهله عايننا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اسالك خير هذا الشهر واعوذ بك من شر القدر وشر المحشر ومرتين هلال خير ورشد وثلاثا نمت بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا و جاء بشهر كذا للتباع في كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن ان يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترفيه ولائها المنجية الواقية اه قال ع ش قوله مر يسن عند رؤية الهلال الخ وهو ظاهر اذا رآه في أول ليلة أمالور آه بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له اضغف في بصره وينبغي ان المراد برويته العلم به كالا معى اذا خبر به والبصير الذي لم يره لما منع اه

انه عبر ثم بصام وهنا بامسك ووقع لبعضهم تصويره بغير ذلك بما فيه نظر (فالاصح أنه يمسك بقية اليوم) لما تقرر انه صار مثاهم

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله) انه تم عبر بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى ولا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك (قوله) في الماتن فالاصح انه يمسك بقية اليوم) ينبغي ان يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة ولغرض اخر مر (قوله) فالاصح انه يمسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من كونه صار مثلهم فيه نظروا ويتجه ان يقال ان وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه لانه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لتمكن شغل ذمته بصومه وان وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه لانه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليتأمل ويحتمل ان يقال انه بوصول اليهم تبين وجوب هذا اليوم في حقه فيلزمه قضاءه فليتأمل بقي ما لو كان هذا اليوم اجدوا ثلاثين في حقه ووصل اليهم قبل فجره وافتطره فهل يلزمه قضاءه فيه نظروا وقد يقال قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه اجدوا ثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من احدى ثلاثين (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار لبلد محتافة الماطع مع الاولى فوجد الشمس لم تغرب عنها فهل يجب عليه إعادة المغرب لا بوصول اليها صار له حكم أهلها كافي نظيره من الصوم والا كالمصلي الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة تردد الاول هو ما افق به شيخنا الشهاب الرمي والثاني هو ما اعتمدته بخطه في هاش شرح الروض ويوجه بالفرق بينهما بين الصوم بان من شأن الصلاة ان تتكرر وتكثر فلو اوجبتا إعادة كان مظنة المشقة أو كثرتها وان من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه في وقت أدائه من غير ان يتقدم أو يتأخر أحد على غيره بخلاف الصلاة من شأنها التقدم والتأخر في الاداء فلم يلزم وجوب موافقة المنتقل اليهم في الصوم تحققات المخالفة ولو لم توجب موافقتهم في إعادة المغرب لم تحق المخالفة فليتأمل ولو عيّد بلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلده أهلها صياما و اوجبتا عليه الامساك معهم ثم أصبح معيذا معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظروا ويتجه عدم اللزوم لان غاية الامر ان تاديتها ببلده وقع تعجيلا وهو جائز وان كان المؤدى او المستحق او المال وقت الوجوب ببلده

(فصل في النية) (قوله وأى لا بد منها) إلى قوله والاصل في النهاية والمغنى لا قوله كذا إلى ولا يجوز. وقوله غالباً إلى المتن (قوله لما مر الخ) أي الخبر إنما الأعمال بالنيات نهاية ومغنى (قوله ولا تنكفي) (الاولى فلا الخ) كافي النهاية (قوله ولا يشترط التلفظ الخ) لكنته يندب شيخنا (قوله قطعا فيهما كذا قاله الخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ في اصل الروضة وغيره من مبسوطات المذهب كالجواهر فلا رد عليه قول الشارح وينافيه الخ لان النووي صرح في الروضة في الصلاة بتغليط قائله ووجه تغليطه على ما يفهم من العزيز ان قائله أخذه من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور يذو النص بطريق آخر لا ينافي المذهب فان أردت تحقيق ذلك فراجع من العزيز بصري (قوله وينافيه الخ) قد تمتع المنافاة اذ غاية المحكي انه عام وهو لا ينافي الخاص سم وفيه تأمل (قوله ان موجب التلفظ) أي من أوجبه كمدى (قوله يطرده) أي وجوب التلفظ بالنية (قوله وإن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) وإن لم يقصد الايمان به أو لا لان الايمان به بعد النية إبطال لها اذ قصد تعليقها بعد وجودها إبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف الطلاق لانه بعد وجوده لا يمكن إبطاله سم (قوله ولا ان اطلق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فان النية محلها القلب وجريان لفظ عن لسانه من غير قصد لمعناه المنافي للجزم بالنية لا يقتضي ترددا فيهما ثم راجعت كلام الشيخين فراجعتهما لم يتغير ضا لمسئلة المشيئة إلا في الصلاة وعبارتهما فيها مانصه ولو عقب النية بقوله إن شاء الله بالقلب وباللسان فان قصده التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضروا وإن قصد الشك لم تصح صلاته اه وفسر في الخادم الشك بالتعليق فالخاصل انهما لم يتغير ضا الصورة الاطلاق لعدم تعقلها في القول القلبي ولعدم ضررها في اللفظ فيما يظهر لما ذكرته فليتأمل حتى التأمل بصري أقول قوله لعدم تعقلها في القول القلبي يشهد بخلافه الوجدان وقولهم إنما تتصور المعاني بالنسبة اليها بالفاظها الذهنية ثم رايت في الايعاب والنهاية مانصه ويشترط ان يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلو احضر بباله التكلمات ولم يدبر معناها لم يصح اه وهذا صريح فيما قلت وفي سم مانصه قوله ولا ان اطلق قد يشك في نظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بان وضعها التعاقب المبطل والنية تتأثر بالابطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق اه وهذا بناء على وجود دال المشيئة في الذهن (قوله التسحر الخ) أي أو الشرب لدفع العطش عنه نهارا نهاية ومغنى (قوله من تناول مفطر) أي من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أي خوف طلوعه نهاية ومغنى (قوله لان ذلك الخ) يعني لو تسحر ليصوم أو امتنع من الفطر خوف طلوع الفجر مع خطوره للصوم بباله كذلك كفاه ذلك لان خطوره للصوم بباله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه يتضمن قصد الصوم لإيعاب ونهاية ومغنى والذي يتجه في هذه المسائل انه إن وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره اجزأ بلا شك وأما الاكتفاء بمجرد التصور والاستحضار فيبعد كل البعد لخلوه عن حقيقة النية سيد عمرى المصرى (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أي كالايعاب والنهاية والمغنى (قوله وبه يندفع مال لا ذرعى) أي قول الاذرعى معترضا على الشيخين ان خطوره ما ذكر بباله لا يكفي فان اراد به العزم على الصوم بالصفات المعبرة فذه نية جازمة فلا يبقى لما ذكر من السحور وغيره مغنى ايعاب ولا يخفى على المصنف ان اعتراض الاذرعى أقوى من دفعه ولهذا

(فصل في النية وتوابعها)
(النية شرط للصوم) أي لا بد منها لصحته كما بأصله اذ هي ركن داخل في ماهيته لما مر في الوضوء وغيره ومحلها القلب ولا تنكفي باللسان وحده ولا يشترط التلفظ بها قطعا فيهما كذا قاله شارح وينافيه ما حكاه غيره ان موجب التلفظ بالنية بطرده في كل عبادة وجبت لها نية ويصح تعقيبها بأن شاء الله ان قصد التبرك لا التعليق ولا ان أطاق ولا يجوز عنها التسحر وإن قصده التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف الفجر مالم يخطر بباله الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية لان ذلك يستلزم قصده غالباً كما هو ظاهر وبه يندفع مال لا ذرعى هنا (ويشترط لفرضه) كرمضان

أخرى كما اعتمد ذلك شيخنا الشهاب م والبدن في زكاة الفطر نظير المال في زكاته فليتأمل

(فصل في النية) (قوله وينافيه ما حكاه غيره الخ) قد تمتع المنافاة اذ غاية هذا المحكي انه عام وهو لا ينافي الخاص (قوله ان قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) أي وإن لم يقصد الايمان به أو لا لان الايمان به بعد النية إبطال لها اذ قصد تعليقها بعد وجودها إبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف نحو الطلاق لانه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله ولا ان اطلق) قد يشك في نظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالابطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق (قوله لان ذلك يستلزم قصده غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله في المأمن ويشترط لفرضه التبتيت) أي

مال اليه السيد البصري كما مر آنفا قول المتن (التبئيت) أى خلافا لآبى حنيفة ايعاب (قوله أداء وقضاء) متعلق برمضان و (قوله كفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أى فيما بين غروب الشمس الخ) فلو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يحز نهاية ومعنى (قوله وان كان الخ) أى صوم المميز (قوله كصلاته المكتوبة) أى كما يجب القيام فى صلاته المكتوبة لذلك ايعاب (قوله للخبر الصحيح من لم يبيت الصيام) وهو محمول على الفرض بقريضة الخبر الاتى فان لم يبيت لم يقع غن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء أو تطوعا لم يحز عن القضاء ويصح نفلا فى غير رمضان شرح مر اه سم (قوله لانه عبادة الخ) ولظاهر الخبر نهاية ومعنى (قوله فى اخذهذا) أى اشتراط التبئيت لكل يوم (قوله لان ذاك) أى قول المصنف الاتى الخ (قوله والقائل بالاكتفاء بها الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليده فى ذلك كافى فتح الجواد وغيره ويسن أى لمن نسى فى رمضان حتى طلع الفجر ان ينوى اول النهار لانه يحز نه عند أبى حنيفة قال فى الايعاب هو ظاهر ان قلده وإلا فهو متلبس بعبادة فاسدة فى عقيدته وهو حرام انتهى اه كزدى على بافضل (قوله عنده) خبر مقدم للبصر الماخوذ بما بعده والجملة خبر والقائل الخ ولو قال الكمال عنده ذلك كان اخصروا ظهر (قوله وهذا) أى قوله لان ذاك الخ (قوله إنما ذكره) أى المصنف القول الاتى (قوله ومن ثم) أى لاجل عدم حسن توجيه الاسنوى (قوله رد بعد الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الاسنوى بالنظر لما تعطيه بالعبارة فانه موصورة فى رمضان وليس غيره معلوما منه بالاولى كما هو واضح ولا بالمساواة لاحتمال توهم الفرق إذ رمضان حقيق بان يحتاط له ما لا يحتاط لغيره بصري وقد يقال ان ما ذكره إنما يلاقى الرد المذكور ولو ادعى صاحبه عدم صحة توجيه الاسنوى لاعدم حسنه كما هو قضية سياق كلام الشارح (قوله ولو شك) الى قوله وإنما لم يؤثر فى النهاية والمغنى لا قوله وهو ضعيف الى المتن (قوله ولو شك) أى عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الارشاد وانه لو نوى مع الفجر لم يحز ومثله ما لو شك عند النية فى أنها متقدمة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك ا كانت قبل الفجر أو بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الارشاد الخ أى او النهاية والمغنى شرح بافضل

فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء أو تطوعا لم يحز عن القضاء ويصح نفلا فى غير رمضان شرح مر (قوله أداء وقضاء) ينبغى ان يتعلق بقوله لفرضه لا بقوله كرمضان لانه يمنع منه قوله وكفارة الخ ولا يتأتى عطف كفارة على رمضان حتى لا ينافى تعلقه به لان نصب قوله ومنذورا يمنع من ذلك ويوجب العطف على أداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه برمضان وعطف كفارة على رمضان وجزم منذور ومنع نصبه (ولو شك) أى عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح قلت لتقصيره فيما نحن فيه بتأخير النية الموقوع فى الشك بخلافه ثم فانه ملزم بالعمل بقضية ان غدام رمضان من غير وجود تقصير منه وبعبارة اخرى تردده ثم بلغى شرعا وجوب الاستصحاب وصوم الغد فلا اثر له بخلافه هنا فليتأمل وعبارة شرح الارشاد للشارح وانه لو نوى مع الفجر لم يحز نه ومثله ما لو شك عند النية فى أنها متقدمة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك ا كانت قبل الفجر أو بعده اه (ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح) أى شك حال النية ووجه عدم الصحة ان التردد فى النية يمنع الجزم المعتبر فيها ويؤخذ من ذلك ان من شك فى بقاء الليل لا يصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالا جتهد بقاءه صححت نيته وهذا فلاف ما لو اكل مع الشك فى بقاء الليل فلا يطل صومه إذا لا يصل بقاء الليل ولا يطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك فى النية لانه ينافى الجزم المعتبر فيها كما تقرر فالمدرك فى عدم صحة النية وعدم البطلان بالاكل

أداء وقضاء وكفارة
ومنذور وصوم استسقاء
أمر به الامام (التبئيت)
أى ليقاع النية ليلا أى
فيما بين غروب الشمس
وطلوع الفجر ولو فى
صوم المميز وان كان نفلا
لانه على صورة الفرض
كصلاته المكتوبة وذلك
للخبر الصحيح من لم يبيت
الصيام قبل الفجر فلا صيام
له والأصل فى النفي حمله
على نفي الحقيقة لا الكمال
إلا لدليل ويشترط
التبئيت لكل يوم لانه
عبادة مستقلة واختلفوا
فى أخذ هذا من قوله
الآتى صوم غد والحق
أنه لا يؤخذ منه خلافا
للسبكي ومن تبعه لان ذاك
فى الكمال والقائل بالاكتفاء
بها فى ليلة عن بقية الشهر
غنده ان الكمال ذلك وهذا
أولى من توجيه الاسنوى
لعدم الأخذ بأنه إنما
ذكره فى رمضان خاصة
ومن ثم رد بعدم الفرق
بين رمضان وغيره ولو
شك هل وقعت نيته قبل
الفجر أو بعده لم يصح

والعباب للشارح (قوله لان الاصل عدم وقوعها الخ) أى ولعدم الجزم فى النية ويؤخذ منه أن من شك فى بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه ان يحتج بما إذا ظن بالاجتهاد بقاءه صححت نيته وهذا بخلاف ما لو اكل من الشك فى بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لا اصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك فى النية لانه يتأفى الجزم المعتبر فيها فالمدرك فى المقامين مختلف سم (قوله بخلاف ما لو نوى الخ) وفارق ما مر المصرح به فى المجموع بعروض الشك هنا بعد النية ايعاب (قوله هل طلع الخ) أى هل كان الفجر طالعا عند النية أولا سم (قوله ولو شك نهارا فى النية الخ) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت فى الليل او النهار وهذه الثانية مغيرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر الخ لان تلك علم فيها وجود النية فى وقت يحتمل الليل بخلاف هذا تأمل سم وقد يقال ان هذه الثانية عين الثانية المتقدمة فى قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الفجر فواجه اطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصري (قوله نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما افتي به شيخنا الشهاب الرملى ويفارق نظيره فى الصلاة بأنها أضيق من الصوم وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه فى نيته كما افتي بذلك شيخنا المذكور ايضا سم (قوله بعدم مضى اكثره) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانسب ولو بعد مضى الخ بصري أى كما فى المغنى (قوله وهو ضعيف) خلافا للنهاية والمغنى غايتها ولو شك نهارا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرى صح ايضا لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك فى النية بل متى تذكر ما قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ولو شك بعد الغروب هل نوى او لا ولم تذكر لم يؤثر اخذ من قوه لم فى الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزأ بل صرح به فى الروضة فى باب الحيض والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك فى النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تنازعه الاعادة التضييق فى نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت فى الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم أى ولو كان التذكر بعد سنتين وقوله مر ولو صام ثم شك الخ هل مثل الصوم بقية خصاها فيه نظر والظاهر التسوية وقوله مر بطلت الخ أى بخلاف الصوم فلا يصبر نيته الخروج منه اه ع ش (قوله وإلا فلا) جزم به فى شرح بافضل وكتب عليه السكردى مانصه كذلك الاسنى وفى التحفة والامداد وفتح الجواد عن الاذرى واقروه ان التذكير بعد الغروب كمو فى النهار وفى النسخة التى كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة ان بحث الاذرى ضعيف فخره اه أى فان نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله لصحة النية) عبارة النهاية والمغنى فى التبييت اه والمال واحد (قوله لا طلاق التبييت الخ) أى فيكفى ولو من اوله مغنى ونهاية (قوله وكل مفطر) عبارة النهاية والمغنى وغيرهما من منافى الصوم اه (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون

مع الشك فيها مختلف فتأمل (قوله ثم شك) ينبغى أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع فى ان الطلوع كان عند النية او تاخر عنها وتفاقر هذه الحالة للمسئلة السابقة اعنى الشك هل وقعت النية قبل الفجر او بعده بانه هنا تحقق وقوع النية فى حالة يسوغ فيها استصحاب الليل ولا كذلك فى تلك فتأمل (قوله ثم شك هل طلع الفجر) أى هل كان طالعا عند النية (قوله ولو شك نهارا فى النية او التبييت) أى شك هل وجدت منه النية او لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت فى الليل او النهار وهذه الثانية مغيرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده الخ لان تلك علم فيها وجود النية فى وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله ولو شك نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما افتي به شيخنا الشهاب الرملى واستدل بتصر يحتم بذلك فى الكفارة وعبارة الروض وشرحه فى باب الكفارة فن شك فى نية صوم يوم بعد فراغ من الصوم ولو من صوم اليوم الذى شك فى نيته لم يضرب إلا لا اثر للشك بعد فراغ من اليوم ويفارق نظيره فى الصلاة بأنها أضيق من الصوم اه وكالصلاة الوضوء فيضرب الشك بعد الفراغ منه فى نيته كما افتي بذلك شيخنا المذكور ايضا (قوله قال الاذرى الخ) اعتمد ما قاله مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) أى او بعد ازمنة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون والنفاس شرح مر (قوله

لان الاصل عدم وقوعها
ليلا إذا الاصل فى كل حادث
تقديره بأقرب زمن
بخلاف ما لو نوى ثم شك
هل طلع الفجر لان الاصل
عدم طلوعه لاصل
المذكور أيضا ولو شك
نهارا فى النية أو التبييت
فان ذكر بعدم مضى أكثره
صح كما فى المجموع قال
الاذرى وكذا لو تذكر
بعد الغروب فيما يظهر اه
فقول الانوار أن تذكر
قبل أكثره صح وإلا
فلاضعيف (والصحيح أنه
لا يشترط) لصحة النية
(النصف الآخر من الليل)
أى وقوعها فيه لا طلاق
التبييت فى الخبر الشامل
لجميع أجزاء الليل (و)
الصحيح (أنه لا يضرب
الاكل والجماع وكل مفطر

إلا الردة لأنهم أنزل التاهل للعبادة بكل وجه (بعدها) لأنه تعالى إباح الأكل إلى طلوع الفجر (٣٨٩) (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد

إذا نام ثم تنبه) لأن النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعاً نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعاً لأنه أتى بمنافها نفسها بخلاف نحو الأكل والنام يؤثر قطعها نهياً على المعتمد لأنها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولأن القصد الامساك بالنية المتقدمة وقد وجد وبه فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح النفل بنية قبل الزوال) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يوماً فقال هل عندكم من غداء قالت لا قال فأتى إذا أصوم والغداء بفتح الغين وبالمهمل والمد اسم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلو معظم العبادة عنها وتنعطف النية على ماضى فيكون صائماً من أول النهار لأنه لا يمكن تبعيته (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يخلو من الفجر عن كل مفطر وإلا لم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف أن الصوم إنما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر

والنفاس شرح مر اه سم (قوله إلا الردة الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم أن رفض النية قبل الفجر ضرر لأنه ضدها وكذا لو ارتد بعد ما نوى ليلاً ثم أسلم قبل الفجر اه وباتى مسئلة الرضا في قول الشارح نعم لو قطع النية الخ قول المتن (بعدها) أي النية وقبل الفجر مغنى قال سم ينبغي أو معها لأن ذلك ينافيها بخلاف نحو الردة اه وانظر ما دخل بالنحو قول المتن (وأنه لا يجب التجديد الخ) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف ع ش (قوله ولو استمر) أي النوم (قوله قبله) أي الفجر (قوله فاستحال) يتأمل و (قوله ولأن القصد الخ) لم ذلك سم (قوله وبه فارق الخ) قد يقال والغرض من الصلاة أفعال بنية مقترنة بأولها فينبغي أن لا تضر نية القطع فالأولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحتاط لها ما لا يحتاط له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي النية في الدوام بخلافه لانا نقول هذا كالمصادرة على المطلوب بصري (قوله بطلان نحو الصلاة) أي كالوضوء قول المتن (ويصح النفل) أي ولو نذر أتمامه وحينئذ يقال لنا صوم واجب لا يجب فيه تبديد النية حلبي اه بجبري (قوله دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها يوماً) ويوما آخر هل عندكم شئ قالت نعم قال إذا أفطروا إن كنتم فرضت الصوم نهاية ومغنى أي قدرت ع ش (قوله والغداء الخ) عبارة النهاية والمغنى واختص بما قبل الزوال وخبر إذا الغداء الخ والعشاء لما يؤكل بعده اه (قوله بفتح الغين الخ) أي وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً ع ش (قوله لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره وإن قل جداً لكن في الإيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يحث بكل لقم يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد عما يشموه فطوراً كشرب القهوة واكل الشريك ع ش (قول المتن والصحيح اشتراط حصول الخ) أي في النية قبل الزوال أو بعده مغنى ونهاية (قوله وتنعطف الخ) أي على القولين (قوله بأن يخلو) إلى المتن في النهاية والمغنى الا قوله والمقابل إلى ويستثنى (قوله بأن يخلو الخ) عبارة النهاية والمغنى بأن لا يسبقها مناهي اه زاد المغنى للصوم ككفر وجماع واكل وجنون وحيض ونفاس اه (قوله عن كل مفطر) أي ومانع كمنحو حيض كما هو ظاهر وبه يعلم ما في صنيعة بصري (قوله مقصود اليوم) وهو خلو النفس عن الموانع في اليوم بالكلية مغنى (قوله والمقابل الخ) عبارة المغنى والثاني لا يشترط وحل الخلاف إذا قلنا أنه صائم من وقت النية إذا ما قلنا أنه صائم من أول النهار وهو الاصح حتى يثاب على جميعه اذ صوم اليوم لا يتبع بعض كافي الركعة بأدراك الركوع فلا بد من اجتماع شرط الصوم من أول النهار جزماً اه (قوله وأشار المصنف) أي بقوله والصحيح (إلى فساد) أي المقابل كرى (قوله وأن رواية) أي وإلى أن الخ (قوله له) أي المقابل (قوله رد عليه الخ) أي على المتولى (قوله ويستثنى الخ) فائدة الاستثناء القطع لا غير بصري عبارة سم قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء إذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلاً أن اليوم غير الاثنين فاكل مثلاً ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمداً وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافاً لما نقل عن بعضهم اه (قوله فتمضمض الخ) أي واستنشق مغنى (قوله ولم يبالغ) أي فإن بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه إنما أفطر به في الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فإن المبالغة في حقه

إلا الردة) في العباب وأن ارتد بعدها أي النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه أن الوجه البطلان (قوله في المتن بعده) ينبغي أو معها لأن ذلك لا ينافيها بخلاف نحو الردة (قوله فاستحال رفعها) يتأمل (قوله ولأن القصد الخ) لم ذلك (قوله ويستثنى على الأول الخ) قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء إذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلاً أن اليوم غير الاثنين فاكل مثلاً ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمداً وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافاً لما نقل عن بعضهم أنه نقل عن شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وهو صحة الصوم فليتأمل

تعاطى مفطر فيه وأشار المصنف إلى فساده وأن رواية المتولى له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بان ذلك من تفرد ويستثنى على الأول ما لو أصبح ولم ينو صوماً فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع

صحح سواء قلنا بفطر بذلك
 ام لا (ويجب التعيين في
 الفرض) بأن ينوى كل ليلة
 أنه صائم غدا عن رمضان
 أو الكفارة وإن لم يعين
 سببها فإن عين واخطأ لم
 يجزى أو النذر لأنه عبادة
 مضافة الى وقت فوجب
 التعيين كالمكتوبة نعم لو
 تيقن أن عليه صوم يوم وشك
 أهو قضاء أو نذر أو كفارة
 أجزأهنية الصوم الواجب
 وإن كان مـ دد للضرورة
 ولم يلزمه الكل كمن شك في
 واحدة من الخمس لأن الأصل
 بقاء وجوب كل منها وهنا
 الأصل برامة الذمة ومن ثم
 لو كانت الثلاثة عليه فادى
 اثنين وشك في الثالث
 لزمه الكل أما النفل فيصح
 بنية مطلقا نعم بحث في
 المجموع اشتراط التعيين في
 الراتب كعرفة وما يتبعها
 مما ياتي كرواتب الصلاة فلا
 يحصل غيرهما وإن نوى
 بل مقتضى القياس أن يثبتها
 مبطله كالنووى الظاهر وسنته
 أو سنة الظهر وسنة العصر
 وألحق به السنوى ماله
 سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يامر به الإمام كصلاته
 وهما واختر أن كان الصوم
 في كل ذلك مقصودا لذاته
 أما إذا كان المقصود وجود
 صوم فيها وهو ما اعتمده
 غير واحد فيكون التعيين
 شرطا للكمال وحصول

مندوبة لكونه ليس في صوم فليتا مل عـ وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوبا
 (قوله صح) وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيا خلافا
 لما يتوهم مرأى سم قول المتن (ويجب التعيين الخ) أى ولو من الصبي كفى المنتقى عن المجموع بصرى ويستثنى
 من وجوب التعيين ما قاله القفال أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة
 فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه
 في الباقي لأنه كله جنس واحد أسنى ونهاية ومعنى قول المتن (في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا
 وهو غيره فوجهان أو جهتهما كما قال الأذرى الصحة من الغالط لا العامد لتلاعبه شرح مرأى سم (قوله
 بان ينوى) الى قوله نعم بحث في المغنى (قوله أو النذر) أى وإن لم يعين نوعه نهاية ومعنى كندرتبر والواجب
 شيخنا (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا
 يخفى ما فيه سم (قوله كالمكتوبة) أى كالصلوات الخمس فلو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقت لم يكف
 لإعاب ونهاية أى لأنه في الأولى يحتتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتتمل القضاء والاداء عـ وش وقوله وفي
 الثانية الخ يرد عليه أن الأصل عدم وجوب تعرض الاداء (قوله نعم لو تيقن) الى قوله نعم بحث في النهاية إلا
 ما أنه عليه (قوله وإن كان مترددا الخ) أى ويعذر في عدم جزمه بالنية للضرورة كما ذكر في المجموع مغنى
 (قوله كمن شك الخ) راجع للمغنى (قوله لأن الأصل الخ) أى فيمن نسي واحدة من الخمس نهاية ومعنى (قوله
 لزمه الكل) كذا قيل والوجه ابقاء قولهم كفاه نية الصوم الواجب على عمومها لأنهم توسعوا هنا ما لم
 يتوسعوا ثم نهاية وما ليه سم وقال البصرى والحق بقى بالاعتماد ما مشى عليه الشارح والمغنى من لزوم الكل
 أهـ أى خلافا للنهاية (قوله نعم بحث الخ) عبارة المغنى والنهاية والأسنى فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه
 الأصحاب ينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وسنة من شوال
 كرواتب الصلاة اجيب بان الصوم في الأيام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به غير ما حصل أيضا كتحية
 المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها أهـ زاد شيخنا وبهذا فارق رواتب الصلوات أهـ (فلا يحصل غيرها
 معها) لعل حق المقام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أى غيرهما معها (والحق به) أى بالراتب (ماله
 سبب كصوم الاستسقاء) قياس ما اعتمده شيخنا الشباب الرملى في الاكتفاء إذا امر به الإمام بصوم نحو
 رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه الى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليتا مل سم (قوله
 كصلاته) أى الاستسقاء (قوله وهما) أى البحث والالحاق كرى (قوله وهو ما اعتمده غير واحد)
 ومنهم شيخ الاسلام والنهاية والمعنى كما مر (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قد يقال قياس من يقول

(قوله صح) أى كذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيا نا
 خلافا لما يتوهم مرأى (قوله في المتن ويجب التعيين في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا وهو غيره
 فوجهان أو جهتهما كما قال الأذرى الصحة من الغالط إلا العامد لتلاعبه ولا يشك عليه قول المتولى لو
 كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوم ما من سنة أخرى غلطاً لم يجزه كمن عليه كفارة قتل فاعتق
 بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا ونيته معين فلم يؤثر فيه الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عمافى
 ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه شرح مرأى (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر
 المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا يخفى ما فيه (لزمه الكل) يحتتمل أن لا يلزمه هنا الكل أيضا
 ويفرق بان ما هنا وسع والتعلق اضعف لعدم وجوبه أصل الشرع بخلاف الصلاة الأصلية وما يؤيد
 الاوسعية عدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله والحق به السنوى ماله سبب كصوم الاستسقاء إذا
 لم يامر به الإمام كصلاته) قياس ما اعتمده شيخنا الرملى في الاكتفاء في صوم الاستسقاء إذا امر به الإمام
 بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه الى التعيين إذا لم يامر به لأن المقصود وجود صوم فليتا مل (قوله
 وحصول الثواب عليها بخصوصها) ويقال قياس من يقول بحصول ثواب التحية إذا نوى غير ما حصل ثواب

أى التعيين وعبارة الروضة وكالنية في رمضان (ان بنوى صوم غد) هذا واجب لا بد منه (٣٩١) ويكفي عنه عموم يشمل كنية اول ليلة

من رمضا صوم رمضان
فيصح لليوم الاول واما
قول شارح يؤخذ من
قول الرافعي لفظ الغد
اشتهر في تفسير التعيين
وهو في الحقيقة ليس من
حده وإنما وقع من نظرهم
الى التبييت انه لا تجب نية
الغد فان أراد ما قلناه أى
لا تجب نيته بخصوصه بل
تكفى عنه نية الشهر كله
فصحيح او انه لا يجب هو
ولما يقوم مقامه فهو فاسد
على ان اصل هذا لاخذ من
ذلك ممنوع فتأمل (عن
اداء فرض رمضان) بالجر
لاضافة رمضان لما بعده
(هذه السنة لله تعالى) لصحة
نيته اتفاقا حيثئذ ولتتميز
عن اضدادها كالقضاء
والنفل ونحو النذر وسنة
اخرى ولم يكف عنها الاداء
لانه قد يراد به مطلق الفعل
واحتيج لاضافة رمضان
الى ما بعده لان قطعه عنها
يصير هذه السنة محتتملا
لكونه ظرfa لنويت فلا
يبقى له معنى فتأمل فانه مما
يخفى (وفي الاداء القرضية
والاضافة الى الله تعالى
الخلافا المذكور في
الصلاة) لكن الاصح
في المجموع نقلا عن
الاكثرين انه لا تجب نية
القرضية هنا لان صوم
رمضان من البالغ لا يقع
إلا فرضا والظاهر قد
تكون معادة ورده السبكي

بحصول ثواب التحية لاذناوى غيرها حصول ثواب مانحن فيه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا
لحصوله سم (قوله أى التعيين) الى قوله واما قول شارح في النهاية والمعنى (قوله وعبارة الروضة الخ) أى
وهى وان كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة
التي ينوى فيها نهاية (قوله هذا الخ) أى تعرض الغد معنى (قوله كنية اول الخ) بالاضافة وتركاها (قوله
صوم رمضان) مفعوله (قوله ليس في حده) أى ليس جزءا من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أى
ذلك المشتهر (قوله أنه لا تجب نية الغد) نائب فاعل يؤخذ (قوله فان أراد الخ) أى ذلك الشارح من قوله
المذكور (قوله أى لا تجب نيته بخصوصه) أى لحصول التعيين بدونه نهاية أى كان يقول الخنيس مثلا عن
رمضان غ ش وفيه توقف إذ الخنيس متعدد في رمضان إلا ان يفرض كلامه في الخنيس الاخير منه (قوله بل
يكفى عنه نية الشهر الخ) أى فيحصل له اليوم الاول نهاية ومعنى (قوله على ان اصل هذا الاخذ من ذلك
ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبييت الذى اقتضى النظر اليه نية الغد عما لا بد فيه منه سم (قوله بالجر) الى
قوله ورده في النهاية والمعنى إلا قوله واحتيج الى المتن (قوله بالجر) الاولى بالكسر (قوله لتتميز) أى نية
رمضان والمراد رمضان المنوى وكذا ضمير (اضدادها) يعنى القيود المذكورة فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة
النهاية واحتيج لذكر الاداء مع هذه السنة وان اتحد محترزهما لا يفرض غير هذه السنة لا يكون إلا قضاء لان
لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه ان نية الاداء في الصلاة لا تكفى عن ذكر اليوم وانه يسن الجمع بينهما
اه قال الرشيدى صواب العبارة واحتيج لذكر السنة مع أى الاداء (قوله عنها) أى عن هذه السنة (قوله
لانه قد يراد به مطلق الفعل) يقال عليه وحيثئذ فالاداعى اليه مع ذكر هذه السنة رشيدى ويمكن أن يقال أنه
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس بمعيب (قوله لنويت) فيه بحث لان الفعل الموجود في عبارة المصنف
ينوى لنويت فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه ان المدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى
هذه السنة بمعنى رمضان تعلق الظرفية كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذى نواه فيكون نصب هذه السنة
للظرفية لرمضان وان علق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة
رمضان لما بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوى وفيه ما فيه ويجاب بأن المراد أن القطع يوم
ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبقى له
معنى) أى صحيح سم (قوله لكن الاصح في المجموع نقلا عن الاكثرين انه لا تجب الخ) وهو المعتمد وان
اقتضى كلامه هنا كالروضة واصلها اشتراطها معنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظاهر قد تكون معادة)
أى وكذا الجملة فيها لوصلاها بمكان ثم ادرك جماعة اخرى يصلونها فصلاها معهم معنى سم (قوله ورده) أى
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أى المعادة (قوله ويرد الخ) فيه لين سم (قوله ليس
المراد الخ) خبر ان (قوله وذلك) أى المحاكاة (مفقود هنا) أى الصوم ولا يخفى ان هذه الجملة مستدركة

مانحن فيه بخصوصه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا لحصوله (قوله على أن أصل هذا الاخذ من
ذلك ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبييت الذى اقتضى النظر اليه نية الغد عما لا بد فيه منه (قوله لنويت) فيه
بحث لان الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس بنويت بل ينوى فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه
ان المدار في النية على القلب وان حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعلق
الظرفية مثلا كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذى نواه فيكون نصب هذه السنة للظرفية مثلا لرمضان لان
من أتى بلفظ ناويا به معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا محذور في لفظه وان لم تحصل نية صحيحة
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة رمضان لما
بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوى وفيه ما فيه فتأمل فيه ويجاب بأن المراد ان القطع
يوم ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبقى له
معنى) أى صحيح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أى وكذا الجملة (قوله ويرد الخ) لين (قوله في المتن

بوجوب نية القرضية فيها ويرد بان وجوبها فيها على مامر ليس المراد به حقيقةتها بل لتتم محاكاتها للأولى كما هو وذلك مفقود هنا

لا مدخل لها في الرد (قوله) وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعريض الخ) يقتضى أنه على المقابل يلزمه التعرض لها وهو واضح غير أن فيه إجماعاً إلى أنه لا يشترط التعرض لها على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولما مر انفاء من اشتراط التبييت في صومه فليحرجوا ليراجع بصري (قوله) لو نوى أى الصبي صوم رمضان قول المتن (والصحيح أنه لا يشترط الخ) ولو نوى صوم غدو هو يعتقد الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقد هاتين ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر بباله في الأولى الغد وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذى وفى في ليلته نهاية ومعنى وشرح الروض قول المتن (لا يشترط تعيين السنة) أى كلاً لا يشترط الاداء لأن المقصود منهما واحد نهاية ومعنى (قوله) واعتراضه الاستوى الخ) أقره الاستوى والنهاية (قوله من هذه السنة) الأولى تركه لأنها مائة معتبر في التصوير وليس كذلك إذ لو تعرض له في النية سقط السؤال بصري وفى كل من قوله الأولى تركه لأنها مائة الخ وقوله إذ لو تعرض الخ لا يخفى على المتأمل (قوله) يصح أن يقال الخ) فالحاصل أن هذه السنة إنما ذكرها آخر التعود إلى المؤدى عنه لا إلى المؤدى به استنى زاد النهاية ومن ثم كان رمضان مضافاً ما بعده اهـ (قوله) أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل سم ويدفع النظر من أصله أن الاعتراض مبنى على الأصح من غدم وجوب تعرض الاداء (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه سم (قوله) يلزمه ذلك) أى الاستغناء عن تعيين السنة يعنى كما أن الغدي يعنى عنه كذلك الاداء يعنى عنه كما علل بهما المصنف كرى (قوله) وبأن المتبادر الخ) قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغدم يغنى عن تعيين السنة سم عبارة البصري قد يقال المتبادر ونحوه من عوارض اللفظ والنية امر قلبي معنوى صرف فالاستناد إليه لا يجدى اهـ وكل منهما قابل للنفع بل يصرح برد الثاني قول الشارح الاتى بل بالمتبادر الخ (قوله من ذلك) أى من الغد كرى (قوله) بل بالمتبادر من المنوى الخ) قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر القبلية للتعرض لكونها القبلية لأن المتبادر من نية سنة الظهر قبل فعل الظهر أنها القبلية لعدم

وعلى ما في المجموع لو نوى ولم يتعريض الفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها والصحيح لا يشترط تعيين السنة لأن تعيين اليوم وهو الغد يغنى عنه واعتراضه الاستوى بأن التعرض للغد يفيد ما يصومه وللجنة يفيد ما يصوم عنه إذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويجاب بأنه يلزمه ذلك في الاداء أيضاً وبأن المتبادر من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير فاكتملوا بهذا المتبادر الظاهر جداً كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظهر المتبادر منها الاداء فلم يوجبوه وإن صح أن يقال له نيتك الفرض هل هي عن أداء أو قضاء فإن قلت سبق أن الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقريئة خارجية بل بالمتبادر من المنوى لا غير

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) قال في الروض ولو نوى صوم غدو هو يعتقد الاثنين فكان الثلاثاء أو رمضان هذه السنة يعتقد هاتين ثلاث فكانت سنة أربع صح بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أربع ولم يخطر به الغد في الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أى في الثانية كما في شرحه أيضاً وفي شرح العباب للشارح ما نصه فإن قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضى فرقاً فقد صرح فيها في البحر بالحكم المذكور مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ما اقتضاه كلامه من البطالان في الثانية وأن ذكر لفظ الغد نوع كما يعلم مما باتى قريباً اهـ وقد يستشكل ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضر الخطأ بما تقرر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم وخطأ فيه لم يضر لافى الاداء ولا في القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بأن تعلق صوم رمضان بوقته فوق تعلق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة يقبل غيرهما ويذهب عليه الجاز أن يضر الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة أو بان النية في الصلاة لما وقعت في الوقت انصرفت لما تعين له ذلك الوقت فلم يضر الخطأ بخلافها في الصوم فإنها وقعت قبل الوقت فلم تتعين ماله الوقت لعدم دخوله فضر الخطأ ويحتمل أن يسوى بينهما في الاداء في الضرر على ما إذا اثار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فليتأمل وليراجع (قوله) أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه وقوله وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغد المعين عن نفس السنة وقوله بل المتبادر من المنوى قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر

مبنى على الضعيف الذى اختاره فى نظيره من الصلاة أنه تجب نية الاداء حينئذ (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد) نفلا إن كان منه وإلا فن رمضان صح له نفلا لأن الأصل بقاؤه ما لم يبين من رمضان فلا يصح أصلا لأن رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد) عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه) وإن زاد بعده وإلا فانا متطوع أو حذف ان وما بعدها لعدم الجزم بالنية إذا الأصل بقاء شعبان وجزمه به عن غير أصل حديث نفس لا عبرة به (إلا إذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كما مر فى نحو إيقاد القناديل ولا يضر كما قاله بعضهم إذاتها بعد النية لاشاعة ان الهلال لم ير إذا بان بعد أنه رأى لأن العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد وكان (اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرعى وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط (أو صبيان رشداً)

دخول وقت البعدية سم وقد يجاب بأن التبادر هناك ليس من نفس المنوى بل من خارج وهو عدم دخول وقت البعدية (قوله وبحث) إلى المتن فى النهاية (قوله وهو مبنى الخ) عبارة النهاية بربان الأصل هنا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما اه (قوله نفلا) إلى قول المتن إلا إذا فى النهاية والمغنى (قوله نفلا) إن كان منه الخ) أى ولم يكن ثم اماره نهاية ومغنى (قوله صح له نفلا) أى إن كان ممن يحل له صومه بان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصفه نهاية وعباب (قوله فلا يصح أصلا) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله سم (قوله وإن زاد الخ) يتامل سم عبارة النهاية والمغنى سواء أقال معه وإلا فانا متطوع أم لا اه (قوله بعده) أى بعد ان كان منه (قوله وحذف الخ) فى عطفه على ما قبله ركة عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك ما لو لم يأت بان الدالة على التردد فلا يصح أيضاً والجزم فيه حديث نفسه الخ (قوله ان وما بعدها) الأولى ان كان منه وأولى منهما التعليق (قوله لعدم الجزم الخ) أى مع ان الخ (قوله وجزمه الخ) أى مع حذفها (قوله ولا يضر كما قاله بعضهم الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاؤها إلا نهاراً فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلاً فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه لذلك أو شك فيه بطلت نيته انتهى سم وقوله أو شك فيه الخ تقدم عن الرشيدى عدم البطلان مع الشك ولعل الأقرب ما قاله الشهاب الرملى من البطلان بالشك لأنه فى قوة القطع (قوله لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازاتها أو لم يتردد بسببها سم (قوله وكان اعتقد الخ) عطف على قوله كما مر الخ قول المتن (من عبد الخ) أى أو فاسق نهاية ومغنى (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متامل انه إذا كان الرشد هنا بمعنى عدم تجربة الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غيب أو أمر أو لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحينئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لا شبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لاحاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما لانا نقول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كما زعمه واما نانيا فيلزم مثله فى الصبيان بلفرق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرعى غلط فتدبر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشيدى فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الباقي وقال فى التوسط إعادة

القبلية للتعرض لسكونها القبلية لان المتبادر من نية السنة قبل فعل الظاهر أنها القبلية لعدم دخول وقت البعدية ولان الغالب المطرد انه لا يفعل قبلها إلا القبلية فليتامل (قوله فلا يصح أصلا) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله (قوله وان زاد بعده وإلا فانا متطوع) يتامل (قوله ولا يضر الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاؤها إلا نهاراً فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلاً فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه كذلك أو شك فيه بطلت نيته اه (قوله لاشاعة ان الهلال لم ير) أى ولم يعلم الناوى بازاتها أو لم يتردد بسببها (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متامل انه إذا كان الرشد هنا بمعنى عدم تجربة الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غيب أو أمر أو لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحينئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لا شبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لاحاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما إذ لا يحصل الوثوق بهما إلا مع هذا القيد لانا نقول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كما زعمه واما نانيا فيلزم مثله فى الصبيان بلفرق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرعى غلط فى تغليظه فتدبر وكان منشأ ما وقع فيه أنه توهم أن السنوى أراد بالرشد بالنسبة إلى العبد والمرأة المغنى المقرر فى باب

الاسنوي المعتمد اشتراط
الجمع لان الجمهور عليه رده
الاذرى بان الجمهور على
خلافه ويؤيده ما يأتي أنه
يقبل قوله في نحو لإصال
هدية ولو أمة ويحل الوطء
اعتمادا على قوله لانه يفيد
الظن وهو هنا كاف كمو
في أوقات العبادات ومع
ظن ذلك لا بد أن لا يأتي بما
يشعر بالتردد ولا كاصوم
عن رمضان فان لم يكن منه
فتطوع لم يصح وان بان
منه على ما في الروضة لكن
الذي رجحه السبكي
والاسنوي ما اقتضاه
كلام المجموع في موضع من
الصحة لان التردد حاصل
في القلب وإن لم يذكر ذلك
وقصده للصوم إنما هو
بتقدير كونه منه فهو
كالتردد بعد حكم الحاكم
الذي يتجه أنه لا نزاع في
المعنى وأنه متى زال بذكر
ذلك ظنه لم يصح والإصحاح
وعليه يحمل الكلامان
ولا ينافي هذا ما يأتي أن
بكلام عديد من هؤلاء
يتحقق يوم الشك الذي
يحرم صومه لان الكلام
هنا في صحة النية اعتمادا
على خبرهم ثم ان بان قبل
الفجر أنه من رمضان لم
يحتاج لاغادتها وإلا كان
يوم شك فلا يجوز له صومه

قوله رشدها إلى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله اي لم يجرب) إلى قوله والذي يتجه في النهاية
والمغنى إلا قوله وقول الاسنوي إلى انه لا يفيد (قوله لانه يفيد الخ) علة للاستثناء ولكن الاولى لان الظن هنا
الخ عبارة المغنى والنهاية لان غالب الظن هنا كالبين كافي أوقات الصلوات فتصح النية المبينة عليه حتى لو تبين
ليلا كرون غدا من رمضان لم يحتاج إلى نية أخرى اه (قوله وهو هنا كاف الخ) فنيته انه يكفي ظن دخول وقت
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية سم (قوله كمو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما صححه في أبواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع
انه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك إذا لم يعتد صدقه اخذنا من عن النهاية والمغنى
آنفا بل كلامهما ككلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب
الصلاة فما صححه يحمل على ما إذا لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي الخ) اعتمده
شيخنا الشهاب الرمي سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى عبارتهما نعم لو قال مع الاخبار المار اصوم غدا عن
رمضان إن كان منه ولا فتطوع لبيان منه صح كما اعتمده الاسنوي والوالدرجته الله تعالى خلا فالابن المقرى
لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكر الخ اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع الخ) لم
يبين هذا على انه لو لم يبين منه هل يصح تطوعا حيث جاز ولا وكذا لو لم يبين ذلك على الاول سم ويبقى عن
الاياب آنفا ما يصرح الصحة (قوله من الصحة الخ) (فرع) نوى ليلة الثلاثاءين صوم رمضان فهل يتبعه
غيره يتجه ان يقال اعتد غيره انه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمده على خبر من
اعتد صدقه ممن يعتد بذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو اخبر ان فاسقا اخبره واعتد صدقه فان
اعتدنا صدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصرم وإلا فلا هكذا يتجه فليتأمل م اه سم
(قوله والذي يتجه الخ) غارته في الاياب بعد كلام نصها فاذا لم يحظر بباله فان لم يكن منه فهو تطوع او خطر
ولم يلتفت اليه لم ينظر حيث نزل للتردد الحاصل في القلب لانه عارضه الاستناد لخبر من ذكر وهو اقوى منه
فعمل به واما إذا التفت اليه فقد صير التردد مقصودا ولم يقول على خبر من ذكر فأنزل لا معارض له اه (قوله
وإن لم يذكر ذلك) اي ما يشعر بالتردد نية ومغنى (قوله قصده للصوم الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله
بذكر ذلك) اي فان لم يكن منه فتطوع كروى والاولى اي ما يشعر بالتردد (قوله وعليه الخ) اي التفصيل
المذكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) اي ما ذكره في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتي) اي
في فصل شروط الصوم من حيث الفاعل (قوله من هؤلاء) اي السابقة في المتن (قوله لان الكلام هنا الخ)
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه
اعتمادا على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إن لم يعتد صدقهم فان اعتد ذلك بان وقع
الجزم بخبرهم صح الصوم بل وجب اعتمادا على ذلك رشيدى اي ما تقدم في اول الباب فحين الجزم وما هنا
لحين الظن وكذا ما يأتي في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المغنى ان ما يأتي لحين الشك
عبارته في شرح تفسير يوم الشك الآتي نعم من اعتد صدق من قال أنه رآه عن ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن البغوى في طائفة اول الباب وتقدم في اثنا عشر صحة المعتد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا
تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اي لان يوم الشك الذي يحرم صومه
على من لم يظن الصدق هذا موضع وامان ظنه او اعتدده صحت النية منه ووجب عليه الصوم وهذا ان

الحجر وهو ممنوع فليتأمل (قوله وهو هنا كاف كمو في أوقات العبادات الخ) قضية ذلك أنه يكفي ظن دخول
وقت الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية (قوله كمو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما صححه في أبواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع
انه قد يحصل به الظن (قوله على ما في الروضة) أي عن الامام (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي) اي
واعتمده شيخنا الشهاب الرمي (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا انه لو لم يبين منه هل

موضعان وفي هذا رد على قول الا سنوى أن كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمتنع اهـ وياتي عن سم ما يوافقه وقوله المعتقد الخ اى الظان لذلك
 كما تفسيره به في كلامه ويفيد قوله الا نى واما من ظنه الخ وهو الذى يندفع به التنافى (قوله وعليه) اى على
 الجواب المذكور عن زعم التنافى بين ما هنا من الصحة وما ياتى من الامتناع والحرمة ونقل الشارح في
 الايعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره وافرده (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى
 فكان المراد قول القائل وإن لم يتقدم مرجع مخصوص بصري والظاهر ان مرجع الضمير الشارح على سبيل
 التجربة (قوله تصوير) يؤيده ان كلامه ياتى في اصل الروضة مطلقاً وعبارتها فان لم يستند اعتقاده الى ما يشير
 ظنا فلا اعتبار به وإن استند اليه بان اعتقد قول من يثق به من حر او عبداً وامراً او صليان ذوى رشد ونوى
 صومه عن رمضان أجزاءه إذا بان من رمضان اهـ بصري (قوله أجزاء نيته) لو بان منه ولو بعد الفجر) قد
 يقال قضية هذا المعنى جوازاً مساكدة على رجاء التبين إلى الغروب وعليه فعنى قوله السابق وإلا كان يوم
 شك الخ اى بحسب الظاهر كما ياتى وفيه ما لا يخفى فلعلم الاقرب ما مر انفا عن المغنى (قوله ما فاده الملتن)
 اى الاستثناء المتقدم (قوله خلافه) اى خلاف الحكم المذكور او خلاف الظاهر (قوله وفارق هذا) اى
 ما في الملتن هنا من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) اى في الملتن في اول الباب (قوله كما تقرر) اى
 في تفسير اعتقاده بقوله اى ظن (قوله وحذف) اى المنهاج (من اصله) اى من كلام المحرر (قوله انه لا اثر
 لتردد بيق الخ) عبارة النهائية بقوله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا اثر لتردد الخ وبذلك علم
 رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجو جرى من جعل حكمه مفيد للجزم اهـ (قوله ولو بعدل) قال
 السبكي وهذا ظاهر فيمن جهل حال الشاهد ما العالم بفسقه وكذب فالظاهر انه لا يلزم الصوم إذ لا يتصور
 مئة الجزم بالنية بل لا يجوز له صومه حيث حرم صومه كيوم الشك مغنى واسنى وتقدم عن النهاية مثله بزيادة
 (قوله لانه واضح) اى ولفهمه من كلامه مغنى قول الملتن (ولو اشتبه) وفي المجموع لو وطى في صوم الاجتهاد
 وصادف رمضان كفر ولا فلا يعاب اهـ سم (قوله رمضان) إلى الفصل في المغنى لا قوله وإن نوى به القضاء
 وكذا في النهاية لا قوله او وافق رمضان السنة إلى اوانه كان (قوله رمضان) ومثله معين نذر صومه يعاب
 (قوله على نحو اسير الخ) كقريب عهد بالاسلام قول الملتن (صام شهر الخ) ولو تحرى لشهر نذره فوافق
 رمضان لم يسقط شئ ومنه لا نأمن نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى
 به فوافق رمضان فلا يصح اداؤه ولا قضاء اسنى ومغنى وايعاب زاد النهاية ولو صام يومين احدهما عن نفل ثم
 أنه لم يتوفى أحدهما لم يدر أهو الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض اهـ قول الملتن (بالاجتهاد) أى بأمارات
 كالربيع والخريف والحرو البرد مغنى ونهاية (قوله كما يجتهد للصلاة الخ) ولو اداه اجتهاده إلى فوات رمضان
 واراد قضاء فالوجه قضاء ثلاثين لان الاصل كالرمضان نعم لو علم نقص رمضان الفات كقضاء
 تسعة وعشرين وكذا إن طن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان اداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه
 فليأتمل سم (قوله في نحو القبلة الخ) أى كسائر العورة (قوله وإن بان) اى وافق نهاية ومغنى (قوله لم يلزمه
 شئ) اى ما لم يتحقق الوجوب فان تحقق ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما إذا مضى عليه مدة يقطع بانه مضى
 فيهار رمضان ولا بد فليراجع رشيدى اقول ويفيده قولهم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله لعدم تيقن) عبارة
 المغنى والنهاية فان قيل ينبغى ان يلزمه الصوم ويقضى كالتحجير في القبلة اجيب بانه هنا لم يتحقق الوجوب ولم
 يصح تطوعاً حيث جاز اولاً وكذا لم يبن ذلك على الاول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه
 غيره يتجه ان يقال ان اعتقده غيره انه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمد على خبر من
 اعتقده صدقه ممن يعتقده ذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقاً أخبره واعتقده صدقه فان
 اعتقده ناصدقه عن ذلك الفاسق ومصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم وإلا فلا هكذا يتجه فليأتمل م (قوله في
 الملتن صام شهر ابالاجتهاد) عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو وطى في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

وعليه فظاهر أن قوله قبل
 الفجر تصوير وأن معنى
 ما فاده الملتن من وقوعه عنه
 أجزاء نيته لو بان منه ولو
 بعد الفجر وإن حكمنا
 بأنه يوم شك إنما هو
 باعتبار الظاهر فإذا بان
 خلافه مع وقوع النية
 صحيحة وجب وقوعه عن
 رمضان وفارق هذا ما مر
 من وجوب الصوم على
 معتقد صدق خبره لأن
 ذاك في الاعتقاد الجازم
 وهذا في الظن كما تقرر
 وشأن ما بينهما (ولو نوى
 ليلة الثلاثين من رمضان
 صوم غد ان كان من
 رمضان أجزاءه ان كان
 منه) لان الاصل بقاؤه
 وحذف من أصله أنه لا
 أثر لتردد بيق بعد حكم
 الحاكم ولو بعدل لانه
 واضح (ولو اشتبه)
 رمضان على نحو أسير أو
 محبوس (صام شهراً
 بالاجتهاد) كما يجتهد
 للصلاة في نحو القبلة ولو وقت
 فلو صام بلا اجتهاد لم يجزه
 وإن بان رمضان لتردده
 ولو تحير لم يلزمه شئ لعدم
 تيقن دخول الوقت وبه
 فارق ما مر في القبلة

يظنه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحركة الوقت اه (قوله) ولولم يعرف الليل الخ) اي واستمرت الظلمة نهاية وغنى وإيعاب (قوله) إذا لم يتبين الخ) اي بعد الصوم بالتحري (قوله) ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) اي وإن نقص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا انطبق صومه على اول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر يوماً كذا قال مروي وبوجه انه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم اقول صديقه هذا كالصريح في ان قول الشارح ولا قضاء الخ راجع اليقين ايضاً وصنيع اليعاب والنهاية والمغنى صريح في انه راجع لما في الشرح فقط وعلى كل منهما يغني عنه قول الشارح الاق ولولم يبين الحال الخ (قوله) انه وافق) اي صومه مغنى (قوله) وإن كان نوى به القضاء) اي لعذره بظنه خروجه نهاية وغنى فمراد الشارح وإن نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان اقول المتن (أجزأه) أي قطعاً وإن نوى الأداء كافي الصلاة نهاية وغنى (قوله) أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى الخ) وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض واليعاب وشرهما ما نصه وهذا كله صريح في ان رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرهما بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه وإذا تقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارح وإن نوى به القضاء إن اراد قضاء ما اجتهده كما هو ظاهر سياقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهده لمضاهيا فصاف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهده فنجزي عن رمضان ما يمكن حمل كلامه عليه لكنه بعيد جداً من سياقه اه عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لاعن القضاء اه قال الجيزي قوله وقع عنها الخ محله ما لم ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينو القضاء حلي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء اي وإلا فلا يجزي. لاعن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء لانه صرفه عنه بالنية المذكورة ع ش اه (قوله) وأنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر انه يأخذ باليقين فاتيته من صوم الايام اجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله) وفي عكس ذلك) اي بان كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله) على ذلك) اي انه قضاء وإن كان الذي صامه ورمضان تامين او ناقصين اجزاء بخلاف نهاية

كفرو ولولم يعرف ايلاً ولا نهراً لاستمرار الظلمة عليه تحري وصام وجوباً ولا قضاء ولو بان أنه صام الليل وافطر النهار قضى اتفاقاً اه ولو علم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فاتيته من صوم الايام اجزاء وقضى ما زاد عليه (قوله) ولولم يعرف الليل من النهار لزمه الخ) قال مروي في شرحه ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم كافي المجموع الخ اه ولو اداه اجتهاده إلى فوات رمضان واراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الاصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الفات كفاء قضاء تسعة وعشرين وكذا إن ظن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان اداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه فليتامل (قوله) ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) وإن نقص الشهر الذي صام به بالاجتهاد إذا انطبق صومه على اول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر يوماً يكمل ثلاثين كذا قال مروي وبوجه انه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل (قوله) أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء) قال في الروض ولون تحري لشهر نذره فوافق رمضان لم يسقط قال في شرحه لانه إنما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره قال ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاتي به في رمضان اه وفي العباب فيما رواه اشتبه رمضان وتحري وصام ما نصه أو ظهر في رمضان عامه اجزاء وكان أداءه وفي رمضان قابل وقع عنه وقضى الماضي قال في شرحه كافي الكفارة وغيرها ثم قال في العباب ولون تحري لشهر نذره فوافق رمضان او لزمه قضاء فوافق رمضان المقبل لم يصح اه قال في شرحه واما الثانية التي صرح بها البغوي فلما ذكرته في التي قبلها أي من أن رمضان لا يقبل غيره وما هو مخاطب به باطنا وهو رمضان لم ينو فلم يقع عن واحد منهما اه وهذا كله صريح في ان رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات

ولولم يعرف الليل من النهار لزمه التحري والصوم ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء (فان) بان له الحال وأنه وافق رمضان أجزأه ووقع أداءه وإن كان نوى به القضاء أو (وافق ما بعد رمضان أجزأه) وغايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لعذر وذلك جائز كعكسه (وهو قضاء على الاصح) لوقوعه بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء لاعن الماضي وأنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قطعاً (فلو نقص) الشهر الذي صام به بالاجتهاد (وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر) بناء على أنه قضاء وفي عكس ذلك يفطر اليوم الاخير إذا عرف الحال بناء على ذلك أيضاً ولو وافق صومه شوالاً حسب له تسعة وعشرون إن كمل وإلا فثمانية وعشرون أو الحجة

حسب له ستة وعشرون إن
كمل وإلا خمسة وعشرون
(ولو غلط بالتقديم وأدرك
رمضان لزومه صومه) لتسكنه
منه في وقته (وإلا) يدركه
بان لم يظفر له وقته (فالجديد
وجوب القضاء) لأنه أتى
بالعبادة قبل الوقت فلم يجزه
كالصلاة ولو لم يبين الحال فلا
شيء عليه (ولو نوت الحائض
صوم غد قبل انقطاع دمها
ثم انقطع ليلا صح ان تم لها
في الليل أكثر الحيض)
لجزمها بان غدها كله طهر
والتصوير بالا نقطاع للغالب
وإلا فقد علم من كلامه في
الحيض ان الزائد على أكثر
دم فساد لا يؤثر في الصوم
(وكذا) ان تم لها (قدر
العادة) التي لم تختلف وهي
دون أكثر فيصح صومها
بتلك النية (في الاصح) لان
الظاهر استمرار عاداتها
فكانت نيتها مبنية على
أصل صحيح بخلاف ما إذا لم
يتم لها ما ذكر أو اختلفت
عاداتها لعدم بناء نيتها على أصل
صحيح والنفاس كالحيض
(فصل) في بيان المفطرات
(شرط) صحة (الصوم) من
حيث الفعل (الامساك عن
الجماع) إجماعا فيفطر به
وإن لم ينزل ان علم وتعمد
واختار

رمضان سنة فنوى قضاءه فصاده كما قاله في العباب وان ظن فوت رمضان فقام قضاءه فوافق رمضان اجزأه اه
وإذا تقرر ذلك ظهر إنكال قول الشارح وان نوى به القضاء ان اراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان
قد قد قضاء سنة ثلاث التي اجتهد له رمضان فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قد قضاء السنة الحاضرة التي
هو فيها اظن فوات رمضانها مع الغفلة عما اجتهد له فتحرى عن رمضان او يمكن حمل كلامه عليه لكنه بعيد
جدام من سياقه (قوله قبل انقطاع دهما) قال في العباب ووثقت بعادة انقطاعه ليلا (قوله في المتن انقطاع
فيها) اي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لعلمها بانها يتم فيه اكثر الحيض او قدر العادة كما هو ظاهر وإلا لم تكن
جازمة بالنية فلي تأمل (قوله التي لم تختاف) يذخي أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أفى ابن الصلاح بانها لو
ظهر لها انقطاع حيضها فحمت بقطنة ونوت ثم اخرجهما نهارا ولم ترمالا تقطار ورده ابن الاستاذ بما ذكره
في اول الفصل الاقنى من ان انتزاع الخيطه فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه الوجه ما قاله ابن الصلاح
(فصل في بيان المفطرات) (قوله في المتن الامساك عن الجماع) اي ولو بمحائل كما هو ظاهر (قوله)

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر إلا بأدخال كل الحشفة أو قدره من فاقدها فلا يفطر بأدخال بعضها بالنسبة الواطى. وأما الموطوء فيفطر بأدخال البعض لأنه توصلت دين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء شيخنا (قوله ويشترط) أى فى الإفطار بالجماع (كونه) أى الصائم (قوله فلا أثر من حيث الجماع الخ) أى بخلافه من حيث الانزال عنه مباشرة فيؤثر كراهه وظاهر لأن الوطء بالزوائد فيه مع الانزال لا ينحط عن الانزال باللمس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أن أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتى سم وعبرة السكردى أمان من حيث دخول عين إلى الجوف فيؤثر اه زاد البصرى وقال الفاضل المحشى أى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كراهه وظاهر اه والحاصل أن لاحظنا فى التأثير بالنسبة للمحشى كما يقتضيه السياق كان محترزه ما اثرنا اليه وإن لاحظناه بالنسبة للرجل اتجه ما افاده المحشى اه (قوله النية والامساك) أى والصائم على ما تقدم عن جمع قول المتن (والاستقاء) (فرع) لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فرفضه فقد تعارض واجب الامساك والتقوى والذى يظهر مرآته يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف فى وجوب التقوى على غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر فى صوم الفرض وأما فى النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز مخالفة على حرمة العبادة مرسم على حج اه عش (قوله أماناس الخ) أى لما ذكر من الجماع والاستقاء عش (قوله لقرب اسلامه الخ) ومال فى البحر إلى أن الجاهل يعتذر مطلقا والمعتمد بخلافه كما يفيد القاضى حسين بما ذكره مغنى ونهاية (قوله عن عالمى ذلك) أى حكم ما ذكره من الجماع والاستقاء وإن لم يحسن غيره عش (قوله ومكره) أى ولو على الزنا على المعتمد خلافا لمن قال بالافطار حينئذ لأن الزنا لا يباح بالاكره حفى وسلطان وعزى لى لكن فى عش على مر خلافه اه بجيرى عبارة عش قوله مر ومكره ظاهره وإن كان الاكره على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالاكره فليتأمل هل الامر كذلك وتعليل شرح الروض يقتضى أن الامر كذلك أى فيفطر به وسيأتى ما يوافقه فليراجع وليحرر سم على المنهج اه ومر عن شيخنا اعتماد عدم الافطار بالوطء مكرها (قوله فلا يفطرون وبذلك) أى بالاستقاء او بما ذكر منها ومن الجماع ولعل الحمل على الثانى أولى لعدم تبيينه فى الجماع محترز القيود ولتذكيره اسم الاشارة بصرى واقصر عش على الثانى كما مر (قوله وكذا كل مفطر الخ) أى فى التقييد بذلك القيود وعدم الفطر عند عدم واحد منها وتقييد عذر الجاهل بما ذكر (قوله ومن الاستقاء نزعه لحيط الخ) عبارة المغنى وشرح الروض فرع لو ابتلع بالليل طرف خيط فاصبح صائما فان ابتلع باقيه او نزعه افطر وإن تركه بطلت صلاته وطريقه فى صحة صومه وصلاته أن ينزعه منه اخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع افطر لأن النزاع سواق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير اذنه وتمكن من دفعه قال الزركشى وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لأنه كالمسكره بل لو قيل انه لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لاجاب الشرع منزلة الاكره كما إذا حلف ليظاها فى هذه الليلة فوجدها حائضا لا يبحث بتركه الوطء اه هذا

ويشترط هنا كونه واضحا
فلا يفطر به خنى إلا إن
وجب عليه الغسل بان
تيقن كونه اوطئا أو موطؤا
فلا أثر من حيث الجماع
لا يلاج رجل فى قبله بخلاف
دبره ولا لا يلاج خنى فى
قبل خنى أو دبره أو فى امرأة
أو رجل والمراد بالشرط
ما لا بد منه لا الاصطلاحى
ولما لم يبق للصوم حقيقة
إذ هى النية والامساك
(واستقاء) من عامد عالم
مختار للخز الصحيح من
ذرعته التى فليس عليه قضاء
ومن استقاء فليقض وذرعته
بالمعجمة غلبه أما ناس
وجاهل عذر لقرب اسلامه
أو بعده عن عالمى ذلك
ومكره فلا يفطرون بذلك
وكذا كل مفطر بما يأتى
ومن الاستقاء نزعه لحيط
ابتلعه ليلا ومرفى مبحث
المستحاضة

فلا أثر من حيث الجماع) أى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كراهه وظاهر لأن الوطء بالزوائد وفيه مع الانزال لا ينحط عن الانزال باللمس بنحو اليد إلا أنه لا يؤثر إلا أن أنزل من فرجه كما يعلم بما يأتى (قوله فى المتن والاستقاء) (فرع) شرب خمر بالليل وأصبح صائما فرفضه فقد تعارض واجب الامساك والتقوى والذى يظهر مرآته يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف فى وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر فى صوم الفرض وأما فى النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز مخالفة على حرمة العبادة مر (قوله لقرب اسلامه او بعده الخ) هذا التقييد هو الاصح خلافا لما مال اليه فى البحر مر (قوله ومن الاستقاء الخ) ينبغى ان منها ايضا إخراج ذباب نزل إلى جوفه نعم أن تضرب ببقائه فله إخراجا له لكن يفطر كما لو تضرر بالجوع فاكل مر ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما يأتى (قوله ومن الاستقاء نزعه لحيط ابتلعه ليلا) (فرع) قال فى الروض لو ابتلع طرف خيط فاصبح صائما فان ابتلع باقيه او نزعه افطر وإن

القياس ممنوع لأن الحيض لا مندوحة إلى الخلاص منه بخلاف ما ذكرناه زاد النهاية وحيث لم ينفق شيء مما ذكر يجب عليه نزعه وابتلاعه محافظة على الصلاة لأن حكمها اغاظة من حكم الصوم لقتل تاركها دونها قال ابن العباد هذا كله إن لم يتأت قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فإن تاتي وجب القطع وابتلاع ما في حد الباطن وإخراج ما في حد الظاهر وإذا راعى مصاحبة الصلاة فينبغي له أن يبتلعه ولا يخرج منه لئلا يؤدي إلى تنجس فيه أه قال ع ش قوله لم ير أن ينزعه منه آخر وهو غافل أي لا يكون وسبباً في نزعه ولو أخرج غيره بقلعه لقلعه منه بعد غفلته بطل صومه وقوله مر لأنه كالمكره ظاهره وإن ذهب إلى الحاكم وأخبره بذلك فأكبره وهو ظاهر لأنه لم يامر الحاكم بالحكم عليه وعلى هذا قيل الذهاب للحاكم واجب عليه أو لا فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لأن الحاكم قد لا يساعده أع ش (قوله ماله تعلق بذلك) عبارته هناك وإن كانت صائبة تركت الحشو ونهار أو قصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطاً لأن الاستحاضة علة زمنه الظاهر ودوامها للوروعيت الصلاة بما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم أه (قوله الخيط ابتلعه الخ) أي كالكفاة المعروف وشيخنا (قوله وبحت أنه الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله من باطن أحليله) أي أو أذنه مر أه سم وينبغي أو دبره أو قبلها كما رقبيل الفصل عن سم (قوله للخبر) أي المار أنفاً (قوله أو الباطن) صريح في أن اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل التي خلاف لما توهم سم قول المتن (نخامة) هي الفضلة الغليظة التي يافظها الشخص من فيه ويقال لها النخاعة بالعين معني (قوله) أما إذا لم يبتلعها الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترز بقوله اقتلع محالو افظها مع نزولها بنفسها أو بقلعة سعال فلا بأس به جز ما ولفظها أعمالاً بقيت في عملها فلا يفطر جز ما وعمالوا ابتلعها بعد خروجها للظاهر فيفطر جز ما أه (قوله) بأن نزلت من محلها الخ) عبارة الرشيدى بأن نزلت من محلها الأصلي منه إلى محل آخر منه أه (قوله إليه) أي إلى الباطن (قوله أو قلعتها بسعال الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقلع لا يلائم لأن هذه من محترزات اقتلع كما أفاده فلا نسب تعبیر المعنى مع نزولها بنفسها أو غلبة سعال بصري وقوله مع نزولها الخ الأولى باو نزلت (قوله لحد الظاهر الخ) وهل يلزمه تطهير ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يفي عنه فيه نظر ولا يبعد العقوم أه سم على حجج وعليه لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم يبطل به صلاته ولا صومه إذا ابتلع ريقه ولو قيل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيداً لأن هذه حصوها نادر وهي شبيهة بالقي وهو لا يعني عن شيء منه اللهم إلا أن يقال أن كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة إذا ابتلى به ع ش وقوله نادر بمنعته قول الشارح لأن الحاجة لذلك تتكرر قول المتن (فلو نزلت من دماغه وحصلت الخ) أي بأن انصببت من دماغه في الثقب النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم نهاية ومعني (قوله وهو) أي حد الظاهر يخرج الحاء المهمة هذا بشكل مع قوله من الفم سواء جعلت من بيانية أو تبعية إذا مخرج الحاء خارج عن الفم كلاً وبعضاً إلا أن تجعل ابتدائية والمعنى أو الظاهر المبتدئ من الفم أي الذي ابتداءه الفم حده أي آخره من جهة الجوف يخرج الحاء المهمة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت في ذلك أو ما بعده إلى جهة الخارج فليتلأمل سم (قوله فابعد الخ) وهو مخرج الحاء والهمزة معني

تركة بطلت صلاته وطريقه أن ينزعه منه وهو غافل أه قال في شرحه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه أن يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لأنه كالمكره بل لو قيل أنه لا يفطر بالنزغ باختياره لم يبعد تنزيلاً لا يحجب الشرع من نزله إلا كراه كالحاف ليظان في هذه الدلالة فوجدما حائضاً لا يحنث بترك الوطء ما إذا لم يكن غافلاً ويمكن من دفع النازع فإنه يفطر لأن النزع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير أذنه ويمكن من دفعه أه قال الشارح في شرح العباب بعد نقله ما تقدم من الزركشي ورد بأننا لا نسلم أن الشرع أوجب ذلك علينا لما ياتي أنه إذا عارض في حقه إلا أن قدم مصاحبة الصلاة وهذا فارقنا نظ به فيه أه (قوله وبحت أنه لا يباحق به الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله من باطن أحليله) أي أو أذنه مر (قوله أو الباطن) هل يلزمه تطهير

ماله تعلق به وبحت أنه لا يباحق به نزغ قطنه من باطن أحليله أدخلها ليلاً (والصحيح أنه لو تيقن أنه لم ير جف شيء إلى جوفه) بأن تقيماً منكساً (بطل) صومه بناء على الأصح أن الاستحاضة مفطرة لنفسها لا لرجوع شيء إلى الجوف (وإن غلبه القي فلا بأس) للخبر (وكذا) لا يفطر (لو اقتلع نخامة) من الدماغ أو الباطن (ولفظها) أي رماها (في الأصح) لأن الحاجة لذلك تتكرر فخص فيه لكن يسن قضاء يوم ككل ما في الفطر به خلاف يراعى كما هو ظاهر أما إذا لم يبتلعها بأن نزلت من محلها من الباطن إليه أو قلعتها بسعال أو غيره فلفظها فإنه لا يفطر قطعاً وأما لو ابتلعها مع قدرته على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر فإنه يفطر قطعاً (فلو نزلت من دماغه) وخصلت في حد الظاهر من الفم (وهو يخرج الحاء المهمة فما بعده باطن

زاد النهاية ومعنى الحق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية إذا المعجمة والمهملة من حروف الحلق
عندهم أي أئمة العربية وإن كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل الفهم والالف إلى منتهى
الغاصصة والخيشوم له حكم الظاهر في الاطوار باستخراج القى إليه وابتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شيء
فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطل في عدم الاطوار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله
من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن اندر من الجنابة فبقي فيه دونها وقوله
ثم داخل الفهم الخ في شرح بافضل مثله إلا أنه أبدل منتهى الغاصصة بمنتهى المهملة قال عرش قوله أخص منه
أي هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئياً من جزئيات طائفة
الحلق وإنما هو جزء منه قال في المصباح والغاصصة أي بمعجمة مفتوحة فلام ساكنة فمهملة راس الحلق وموهو
الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم وقوله ثم داخل الفهم أي إلى ما وراء مخرج الحلق المهملة وداخل
الالف إلى ما وراء الخياشيم أو قال السكردي على بافضل فالخيشوم جميعه من الظاهر قال في العباب والقصة
من الخيشوم أو هو فوق المارن وهو ما لان من الفاه (قوله غير محتاج إليه) موجه بصري (قوله
في مختصرها) أي في مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو موهو) محل تأمل لان حكم ما عداه معلوم
منه بالاولى اللهم إلا ان يقال الإيهام بالنظر لبداى الراى لكن قوله إلا ان يجعل الاضافة بيانية يقتضى ان
الإيهام حقيقى لا ظاهرى لادمة مقتضاه ان الإيهام يرتفع بجعلها بيانية والحال ان الإيهام الظاهرى لا يرتفع
بذلك (قوله إلا ان يجعل الاضافة بيانية) فيه نظر فان شرطها ان يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم
وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديده) أي بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن
المعنى بيان حد الظاهر وتعيينه (قوله وذ كر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله هو المعجمة) أي
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهية والمعنى (قوله فيدخل) أي في الظاهر (قوله كل ما قبله) أي قبل
مخرج المهملة (قوله إن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ومثله إلى وبخلاف
الخ (قوله إن أمكنه) فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها الا بظهور حر فين أي أو أكثر لم
تبطل صلاته بل يتعين أي القلع مراعاة لمصلحتهما أي الصوم والصلاة كما يتجنىح لتعذر القراءة الواجبة كذا
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية مع زيادة من عرش قول المتن (وعن وصول العين) أي الذى من أعيان
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها الصائم شيخنا عبارة عرش (فائدة) قال شيخنا العلامة
الشوبرى ان محل الاطوار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله تعالى من أهلبا فان كانت
العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رأيت في الاتحاف اه (قوله أي عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور
وهو المسمى بالنتن ومثله التنبك فيفطر به الصائم لان له اثر يحس كما يشاهد في باطن العود شيخنا عبارة
السكردي على بافضل وفي التحفة وفتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سم في شرح أنى شجاع فيه نظر لان
الدخان عين هو عبارة بعض الهواء المش معتبرة ويفطر الصائم بشرب التنبك لانه بفعل فاعل تنول منه لا اثر
وقد صرح بذلك الشيخ علي بن الجمل المسكى وغيره كالابن مابى على الغزى والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد
بافشير وغيرهم اه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة النهاية والمغنى وإن قلت كسمسمه ولم يؤكل كحصاة اه
قال عرش (فائدة) لا يضر بلع ريقه اثر ماء المضضة وإن أمكنه مجه لعمد التحرز عنه اه ابن عبد الحق

(تنبيه) ذكر جد غير
محتاج إليه في عبارته وإن
أفتى به شيخنا في مختصرها بل
هو موهو إلا ان تجعل الاضافة
بيانية وإنما يحتاج إليه من
يريد تحديده وذكر الخلاف
في الحد هو المعجمة وعليه
الرافعى وغيره أو المهملة
وهو المعتمد كما تقرر
فيدخل كل ما قبله ومنه
المعجمة (فأية قطعها من
مجرها أو ليمجها) إن أمكنه
حتى لا يصل منها شيء للباطن
(فان تركها مع القدرة)
على لفظها (فوصلت الجوف)
يعنى جاوزت الحد المذكور
(أفطر في الاصح) لتقصيره
بخلاف ما اذا لم تصل
للظاهر وإن قدر على
لفظها وما اذا وصلت إليه
وعجز عن ذلك (و) الامساك
(عن وصول العين) أي عين
كانت وإن كانت أقل ما
يدرك من نحو حجر

ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعني عنه فيه نظر ولا يبعد العفو مر (قوله أو
الباطن) صريح في ان اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القى خلافا لما توه (قوله وهو) أي حد
الظاهر مخرج الحلق المهملة هذا يشكل مع قوله من الفهم سواء جعلت من بيانية أو تبعية إذ مخرج الحلق
خارج عن الفهم كلا وبهذا إلا ان تجعل ابتدائية والمعنى ان الظاهر المبتداهن الفهم أي الذى ابتدأه الفهم حده
أي آخره من جهة الجوف مخرج الحلق المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ انها حصلت في ذلك أو
ما بعده إلى جهة الخارج فلي تأمل (قوله وهو المعتمد) قال في شرح العباب فالخ في قولهم الوصل إليه مفطر

(إلى ما يسمى جوفاً) لأن فاعل ذلك لا يسمى عسكاً بخلاف وصول الاثر كالطعم (٤٠١) وكالريح بالشم ومثله وصول دخان

نحو البخور الى الجوف والقول بأن الدخان عين ليس المراد به العين هنا وبخلاف الوصول لما لا يسمى جوفاً كداخل نخ الساق أو لحمه بخلاف جوف آخر ولو بأمره لمن طعنه فيه ولا يضر سكوته مع تمكنه من دفعه إذ لا فعل له وإنما زلوا تمكن المحرم من الدفع عن الشعور منزلة فعله لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الايمان أنه لو حلف لياً كذا الطعام غداً فأتلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حدث إلا أن يجاب بأن الملحوظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفاً أنه فوته وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصدق عليه عرفاً ولا شرعاً أنه تعاطاه وما مر فيها إذ اجرت النخامة بنفسها مع قدرته على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب للساكت شيء بخلاف نزول النخامة وأيضاً فإن شأن دفع الطاعن أن يرتب عليه هلاك أو نجوه فلم يكلف الدفع وإن قدر بخلاف ما عدها فينبغي أن تكون قدرته على دفعه

أه قول المتن (إلى ما يسمى جوفاً) أي مع العمود العلم بالتحريم والاختيار نهاية (قوله) لأن فاعل ذلك الخ عبارة النهاية إجماعاً في الاكل والشرب ولما صح من خبر وبالغ في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس إنما افطر بما دخل وليس بما خرج أي الاصل ذلك أه أي فلا ترد الاستقاء غش (قوله) ومثله وصول دخان نحو البخور الخ أي وإن فتح فاه قصد ذلك عبارة النهاية بعد كلامه ويؤخذ منه أن وصول الدخان فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وإن تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفق الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست أي عرفاً إذ المدار هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا أه قال عش قوله لم لما تقرر الخ يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره أن المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى فيه عينا كما أن الدخان المسمى بالبخور لا يسماها وقد نقل عن شيخنا الزيادي أنه كان يفتي بذلك أو لا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة بما يشرب فيه وكسر ما بين يديه وأراه ما تجمد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وناقش في ذلك بعض تلامذته أيضاً بأن ما في القصة إنما هو من الرماد الذي يبقى من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل الى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح من أن تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضى أنه لو ابتلعه افطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر أه أقول هذه المناقشة مع مخالفتها للحسوس تردبانه لو سلم أن ما في القصة من الرماد المذكور فما التصق بالقصة منه عشر أعشار ما وصل منه الى الدماغ كما هو ظاهر فالتمتع بدل الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم ابن الجلال وغيرهم من الافطار بذلك ويأتي عن ابن زياد اليمنى ما يوافقه (قوله العين هنا) وهي ما يسمى عينا عرفاً كردى (قوله كداخل نخ الساق الخ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين ودخلت الة الفصد الى باطنها مع غش (قوله بخلاف جوف آخر) كذا فاعل اياه من نسخ الشارح ولعله على حذف العاطف من الكتابة بيان لمجترز ما الموصوف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله ولو بأمره الخ) راجع الى المتن أي ولو كان وصول العين بأمره الخ فإنه يجب الامسك عنه كردى عبارة شرح بأفضل للشارح وكجوف وصل اليه طعنه من نفسه أو غيره بأذنه ولا يضر وصولها لمخ ساقه أنه ليس بجوف أه عبارة العباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا بغيره ولو بقدره دفعه بسكين فوصلت جوفه فلا نخ ساقه افطر وإن بقي بعض السكين خارجاً أه وعبارة النهاية والمغنى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو ادخل في احليله أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل الى الباطن افطر أه (قوله) وإنما زلوا تمكن المحرم من الدفع الخ أي دفع حائق شعره بلاذنه فانه كالحلق بأذنه و (قوله بخلاف ما هنا) أي فإن الافطار به منوط بما ينسب فعله الى الصائم إجماعاً (قوله يشكل عليه) أي على قولهم ولا يضر سكوته مع تمكنه الخ (قوله فأتلفه الخ) أي ولو قبل الغد (قوله وما سار الخ) عطف على ما يأتي الخ (قوله إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا الخ) يبطل هذا الجواب كلامهم في مسألة الخيط المبلوع ليلاً فليراجع بصري أي من قولهم فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع افطر إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير أذنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي ثبوت فرق بين مسألة الطعن ومسألة النخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسألة الطعن ومسألة الخيط (قوله بخلاف ما عدها) أي ما عدا طعن الساكت المتمكن من دفعه كما إذا صاب ماء مثلاً في حلقه وهو ساكت قادر على دفعه أو ادخل نحو أصبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك سم وكردى (قوله) وتقييدهم الخ (عطف على مسألة

محمول على ما ضبطوا به الباطن منه فهو عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية أه أي فإن كلام من مخرج الحاء المهملة ومخرج الحاء المعجمة من الحلق عند أئمة العربية دون الفقهاء هنا إذ لا فطر بالوصول لحد المهمة لخروجه عن الباطن المراد هنا (قوله بخلاف ما عدها) أي كالوصب لإنسان ماء مثلاً في حلقه وهو ساكت قادر

بالمكره وكالعين ريقه المنتجس بنحو (٤٠٣) دم لثته وان صفا ولم يبق فيه أثر طاقا لانه لما حرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة

عين أجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحييل الغذاء) بكسر غينه ثم معجمة (والدواء) لان ما لا تحييله لا ينفع به البدن فكان الواصل اليه كالواصل لغير جوف وروده بأن الواصل للحلق مفطر مع أنه غير محيل فالحق به كل جوف كذلك (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء) وهي المصارين جمع معي بوزن رضا (والمثانة) بالمثلثة وهي مجمع البول (مفطر بالاسعاط او الاكل او الحقنة) أى الاحتقان لف ونشر مرتب إذ الحقنة هي أدوية معروفة تعالج بها المثانة ايضا (او الوصول من جانفة ومأمومة ونحوهما) لانه جوف محيل وكان التقييد بالباطن لانه الذى ياتي على الوجهين فاندفع ما قيل قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليهم ادواء فوصل خريطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه في باطن الخريطة وكذا لو

النخامة (قوله بالمكره) بفتح الراء (قوله كالعين) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله بنحو دم لثته الخ) أى إذا لم يكن مبتلي به كما ياتي قول المتن (ان يكون فيه) أى الجوف نهاية (قوله بكسر عينه الخ) يطلق على الماكول والمشروب معنى قول المتن (والدواء) كذا في اصله رحمه الله تعالى والموجود في كثير نسخ المتن وفي نسخ الروضة او وهي النسب فيما يظهر إذ الظاهر ان هذا القائل لا يشترطهما معا بصرى (قوله لان ما لا يحيله) أى ما ذكر من الغذاء والدواء ويجوز ان الافراد نظرا الى ان الواو بمعنى او (قوله للحلق) تقدم انه عند الفقهاء يخرج الهام وما فوقه قول المتن (والامعاء) أى والوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتى في قوله وان لم يصل باطن الامعاء ع (قوله لف ونشر الخ) أى فقوله بالاستعاط راجع للدماغ وقوله او الاكل راجع للبطن وقوله او الحقنة راجع للامعاء والمثانة نهاية ومعنى (قوله أى الاحتقان) عبارة المغنى تنبيه كان الاولى التعبير بالاحتقان لان الحقنة هي الادوية التى تحتقن بها المريض اه (قوله تعالجها المثانة) لعله إطلاق لغوى وإلا فعرف الاطباء بخلافه بصرى (قوله المثانة الخ) عبارة المغنى البول والغائط اه (قوله ايضا) أى كالدبر قول المتن (أو الوصول من جانفة ومأمومة الخ) قال الاسنوى رحمه الله تعالى ان جلدة الراس وهي المشاهدة عند حلق الراس يليها لحم وبلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويليهما عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن وذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا ام الراس والجنابة الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة ام الراس تسمى مأمومة إذا علت ذلك فلو كان على رأسه مأمومة فوضع الى اخر ما ذكره الشارح سم (قوله لانه جوف) الى قوله لکن ضعفه في النهاية لإقوله نعم الى المتن وقوله لونه الى المتن وكذا في المغنى لإقوله كان التقييد الى قضيته وقوله اه (قوله وكان التقييد بالباطل الخ) محل تأمل كما يعلم براجعة أصل الروضة فالأولى الدفع بان مراد المصنف بباطن الدماغ باطن القحف ويعتف قوله والبطن والامعاء على باطن لاعلى الدماغ فان صنع الروضة صريح في ان مرادهم بباطن الدماغ ماذكر بصرى (قوله لانه الخ) أى باطن ما ذكر (قوله قضيته) أى قضية قول المصنف باطن الدماغ معنى (قوله الامعاء) أى والظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كنفاء في الفطر عليهم باظهار الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده أن الوجه الثاني اكتفى بمحيل الدواء وداخل القحف كذلك فليتامل سم (قوله وليس كذلك) أى وليس مراد بل الصحيح انه لو كان الخ مغنى (قوله افطر وان لم يصل الخ) أى كما جزم به في الروضة نهاية (قوله ولا الدماغ نفسه) أى بل المعبر مجاوزة القحف سم قول المتن (والتقطير في باطن الاذن الخ) أى وان لم يصل الى

على دفعه أو أدخل نحو أصبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك (قوله في المتن أو الوصول من جانفة ومأمومة ونحوهما) قال الاسنوى رحمه الله تنبيه ستعرف في الجنايات ان جلدة الراس وهي المشاهدة عند حلق الشعر يليها لحم وبلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق وتلك الجلدة يليها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا أم الرأس والجنابة الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علت ذلك ولو كان على رأسه مأمومة أو على يطة جانفة فوضع عليهم ادواء فوصل جوفه أو خريطة دماغه افطر وان لم يصل باطن الامعاء أو باطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به في الروضة فليتامل ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه المعبر مجاوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط ايضا باطنها على خلاف ما جزم به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والبطن أدل دليل على أنه لا يشترط باطن الامعاء فهو دافع لايهام والامعاء أو مانع منه بل وقرينة على انه يمكن مجاوزة القحف فليتامل (قوله او الامعاء) أى او لظاهر الامعاء قضية الدفع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنها وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كنفاء في فطر عليهم باظهار الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده ان

كان بطنه جانفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه افطر وان لم يصل باطن الامعاء اه (والتقطير في باطن الاذن والاحليل) الدماغ

وهو مخرج بول ولبن وان لم يجاوز الحشفة او الحلبة (مفطر في الاصح) بناء على ان الاصح ان الجوف لا يشترط كونه محيلا وكذا يفطر بادخال ادنى جزء من اصبعه في دبره او قبلها بان يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي (٤٠٣) القاضي يفطر بوصول راس

الدماغ هاية ومغنى قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل قحف الرأس وهو جوف اهرش (قوله مخرج بول) اي من الذكر (ولبن) اي من الثدي نهاية ومغنى (قوله في دبره) اي الصائم ذكر او انثى (قوله لانه يؤمر الخ) قد لا يضر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاها على هذا سم ولا يخفى بعده قول الماتن (في منفذ الخ) في معنى من كما عبر بها في موضع من الروضة بصري قول الماتن (مفتوح) اي عرفا او فتحا يدرك سم (قوله كواجهة الخ) اي كما لا يضر اغتساله بالماء البارد وان وجد له اثرا بباطنه بجامع ان الواصل اليه ليس من منفذ مغنى (قوله لونه) اي السكحل ولو أظهر هنا لاستغنى عن التفسير الا في (قوله) إذ لا منفذ من عينه الخ) فيه ان اهل التشريح يشبهون قحفه وقد يحجب بانه لحفائه وصغره ما يحق بالمسام ولهذا قال فهو كالواصل الخ بصري (قوله ومع ذلك قال) اي مع تضعيف المصنف ذلك الخبر في المجموع قال فيه (قوله لا يكرهه) جزم به في النهاية والمغنى (قوله فالوجه قول الحلية انه خلاف الاولى) اقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا ان يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراعاة خلاف الاولى عرش (قوله وقد يحمل عليه كلام المجموع) اي بان يراد بالكراهة المنفية الكراهة الشديدة قول الماتن (وكونه) اي الواصل نهاية (قوله لم يبعد جواز اخر اجها الخ) اي كالواكل لمرض او جوع مضر مر سم على البهجة ويذبحى انه لو شك هل وصات في وصولها الى الجوف ام لا فاخرجها عامدا عالما لم يضر بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه الحالة اذا خشى نزولها للبطن كالانخامة الاتية عرش قول الماتن (او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان سم وفي فتاوى ابن زياد النخعي بعد بسط كلام مانصه فتخلص من ذلك ان الماتن لا يكلف اطباق فمه اذا لم يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جوفه ومثل ذلك الدخان المذكور في اله والى فلا يكلف المصلي اطباق فمه بل لا يضر تعمد لفتح فمه الا اذا قصد به دخول الدخان جوفه لانه حين كذا ذكر في النجاسات وما اتى به البرماوى من انه لا يفطر بوصول الدخان الى جوفه اذا احتوى على بجمرة البخور يتعين حملته على ما اذا لم يفتح فاه قاصدا وصول الدخان الى جوفه والله اعلم اهو تقدم عن سم وابن الجلال وشيخنا وغيرهم ما يوافقه من ان الدخان عين يفطر قول الماتن (وغرلة الدقيق) الغرلة ادارة الحب في الغربال لينقى خبثه ويبقى طيبه وفي كلام العرب من غر بل الناس نخلوه اي فتش عن امورهم واصولهم جعلوه نخله مغنى زاد البجيرى والمراد بها هنا النخل بدليل اضافتها للدقيق فلو قال نحو دقيق لشملتها هو ولو اوفى الماتن بمعنى او كما عبر به شرح المنهج قول الماتن (لم يفطر) اي وان امكنه اجتناب ذلك باطباق الفم او غيره هاية ومغنى (قوله كدم البراغيث) اي المقتولة لعدم اتمية ومغنى (قوله وقضيته) اي التشبيه بدم البراغيث (قوله) إذ لا فرق بين غبار الطريق الخ) وهو المعتمد مر سم خلافا لابن حجاج والزيادة حيث قيداه بالطاهر وعبارة سم على البهجة الاوجه اشتراط طهارته فان كان نجسا ففطر مر اهو هو ظاهر لا يذبحى العدول عنه لغاظ امر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر عرش عبارة المكردى على بافضل الذى اعتمده الشارح في التحفة ان الغبار النجس يضر مطلقا والطاهر ان تعمد به ان فتح فاه حتى دخل عنى عن قليله وان لم يتعمده عنى عنه وان كثر واما الجلال الرملى

الوجه الثانى اكتفى بمحيل الهواء وادخل القحف كذلك فلينأمل (قوله لانه يؤمر بتأخير الليل) قد لا يضر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاها على هذا (قوله وهى نقب لطيفة الخ) فقوله اي في الماتن مفتوح اي عرفا او فتحا يدرك (قوله في الماتن او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله وقضيته انه لا فرق) اعتمده مر (قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس الخ) والاوجه الفطر في النجس (اقول) هذا يعارض اعتماد رفيها نقله عنه قريبا انه لا فرق

عليه كلام المجموع (يركز) بقصد فلو وصل جوفه ذبابا أو بعوضة) لم يفطر لكن كثير ما يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصلت لحد الباطن وهو خطأ لانه حينئذ قد مضى فطر نعم ان خشى منها ضرر ابيع التيمم لم يبعد جواز اخر اجها ووجوب القضاء (او غبار الطريق وغرلة الدقيق لم يفطر) لان التحرز عنه من شأنه ان يعسر خفف فيه كدم البراغيث وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

وفيه نظر لان النجس لا يعسر على الصائم (٤٠٤) تجنبه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لان الفرض انه لم يتعمده فان تعمده بان فتح فاه

أى ومثله المغنى فانه اعتمد في نهايته العفو مطلقا وان كثرت وتعمد ولم يقيد به بالطاهر وكذا أطاق في شرح نظم الزبد له وقال تليذه القليوبى لا يضرو لو كان نجسا وكثيرا ممكنة الاحتمال غنه بنحو اطباق فقه مثلا اه (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه لا يتجه انه لا يضرك القليل الحاصل بغير اختيار ممر والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعفى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم اى الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا فذاك وإلا لا يبعد العفو ونعم ان تعمده فتح فيه ايدخل في العفو على هذا نظر م على حج أقول الوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولا لا تلازم بين عدم الفطر وجوب الغسل ع ش (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله فان تعمده بان فتح فاه عمدا الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افطر وفيه اى الانرار لو وضع شيئا في فيه عمدا اى لغرض بقرينه ما ياتى وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى ما ياتى من الفطر بسبق الماء الذى وضعه في فيه اى لا لغرض لان العذر هنا اظهر شرح م اه سم (قوله ان قل عرفا) وظاهر كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه نهاية ومعنى اى بين القليل والكثير سم وع ش (قوله وقضية ما انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه صرح جمع متقدمون الخ) اثنى به شيخنا الشهاب الرملى ايضا سم على بهجة وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة ع ش وتقدم عن فتاوى ابن زباد ما يوافق (قوله وكذا ان اعادها الخ) اى وان توقفت اعادتها على دخول شئ من اصبعه ع ش (قوله كما قاله البغوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يضطراره اليه) اى الى الاعادة والرد (قوله الذى اخذ منه) نعت للتشبيه المغنى الذى تضمنه قوله وليس هذا كالا كل جوعا (قوله وانه الخ) عطف على العفو (قوله بما يترتب عليه) اى من الاعادة (قوله في ذلك) اى الترخص وعدم الفطر بها وفي معنى الباء (قوله والثاني اقرب الخ) قد يقال بل الاول اقرب وقياس ما ذكر على لسان عليه ريق محل تأمل اما بالنسبة للغسل فواضح الفساد إذ الريق لا يجب غسله واما بالنسبة لاضرر العود فلان ما ذكر بخروجه صار كالا جنبي لوجوب غسله بخلاف الريق الا ترى انه لو تنجس بضر بلمعه وان لم يخرج من الفم لصيرورته كالا جنبي والحاصل ان الذى يتجه في هذه

عمدا حتى دخل لم يفطر ان قل عرفا وقولى حتى دخل هو عبارة المجموع وقضيتها انه لا فرق بين فتحه ليدخل او لا وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون فقالوا لو فتح فاه قصد لذلك لم يفطر على الاصح فافقتاه كلام الخادم من انه مفطر يحمل على الكثير ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بغودها وكذا ان اعادها كما قاله البغوى والخوارزمى واعتمده جمع متأخرون بل جزم به غير واحد منهم لا يضطراره اليه وليس هذا كالا كل جوعا الذى اخذ منه الا ذرعى قوله الا قرب الى كلام النووى وغيره الفطر وان اضطر اليه كالا كل جوعا اظهر الفرق بينهما بان الصوم

شرع لئلا يتحمل المكلف مشقة الجوع المؤدى الى صفاء نفسه وفطر جوع يضطر المكلف معه الى الفطر مع اكله اخر الليل نادر غير دائم كالمرض لجأ به الفطر ولزم القضاء واما خروج المقعدة فهو من الداء العضال الذى اذا وقع دام فاقضت الضرورة العفو عنه وانه لا فطر بما يترتب عليه ومرفى قلع النخامة انه لما رخص فيه لان الحاجة تتكرر اليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل

تأمل ويؤيده انه لو دميت لنته وبصق حتى صفار بقره ثم ابتلعه افطر وقد يفرق (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه يتجه انه لا يضرك القليل الحاصل بغير اختيار ممر والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعفى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا ولا فلا يبعد العفو نعم ان تعمده فتح فاه ليدخل في العفو على هذا نظر (قوله ولا بين قليله وكثيره) اعتمده ممر (قوله فان تعمده بان فتح فاه حتى دخل لم يفطر) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افطر وبوجه بان مامر لما عني عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا اى لغرض بقرينه ما ياتى وابتلعه ناسيا لم يفطر قال ممر وكذا ينبغي اوسقه اه قوله ولو وضع شيئا مما جرت العادة بوضعه في الفم لغرض نحو الحفظ ممر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى ما ياتى من الفطر بسبق الماء الذى وضعه في فيه لان العذر هنا اظهر وقد مر عدم افطره بالرائحة وبه صرح في الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وان تعمده فتح فيه لا جل ذلك وهو ظاهر وبه اثنى الشمس البرماوى لما تقر رانها ليست عينا اى عرفا إذ المداير هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام الا ترى ان ظهور الرمي والطعم ملحق بالعين فيه كما هنا شرح ممر (قوله ان قل عرفا) وكذا ان كثرت في الاوجه الذى هو ظاهر كلام الاصحاب شرح ممر (قوله وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون) اثنى به شيخنا الشهاب الرملى ايضا (قوله وكذا ان اعادها الخ) اعتمده ممر (قوله

وعلى المسامحة بها فهل يجب غسلها عما عليها من القدر لانه بخروجه معها صار اجنبيا فيضرو عوده معها للباطن أولا كالأخرى المسئلة لسانه وعليه بقى الآتى بعلته الجارية هنا لان ما عليها لم يقارنه معدنه كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر إذ لا وجه لعدم الوجوب بوجه وإنما التردد في ضرر العود
والا قرب منه انه يضر لما تقر من صيرورته كالا جنبي بصرى وظاهر ان التردد فيما يزول بالغسل بخلاف
الدم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فانه لا ينقطع بالغسل (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغنى (قوله جمع
الذباب الخ) وفي ادب الكاتب لابن قتيبة ان الذباب مفرد وجمعه ذباب كغراب وغبابان وعليه فلا حاجة بل
لا وجه لما ذكره الشارح وعبارة البيضاوي في الاية والذباب من الذب لانه يذب وجمعه اذبة وذبان انتهت
رشيدي (قوله تأسيما بلفظ القرآن) أي ولان البعوضة لما كانت أصغر جرم من الذباب وأسرع دخولا مع
ان جمع الذباب مع كبر جرمه وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضر علم ان جمع البعوض لا يضر بالاولى فافرد
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بعد تسليم قوله واسرع دخولا وقوله
وندره دخوله الخ ان مقتضى هذا التعليل ان يترك البعوضة بالكناية (قوله لن يخلقوا الخ) أي وهو قوله
تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فما فوقها مغنى (قوله الحكمة لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع
التاسي للتبرك مع عدم فوات المقصود هنا وهو أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسيتين
في الحكم هنا فقام له سم (قوله بين ما لا يصح الخ) أي بين معان لا يصح الخ (قوله فقيها ايهام) هذا الايهام
مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو متبعه الخ) لكن الوجه ان المراد بمعده هنا جميع القيم سم
ونهاية وشرح بافضل ويأتي في الشرح ما يصرح بذلك (قوله افطر جزما) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لا على
لسانه) الى قوله وينبغي في النهاية لا قوله ثم رايت الى امالوا اخرج وقوله ويظهر الى ومثل ذلك وكذا في المغنى
الا قوله وكذا دخوله الى الماتن (قوله لا على لسانه) سيد كر عتزه قول الماتن (أو بل خيطا) أي كما يعتاد عند
القتل نهاية ومغنى (قوله الطاهر كغيره تبعا للشارح المحقق يتأمل بصرى ويظهر ان التقيد بذلك لمجرد
التحرز عن التكرار مع قول المصنف او متنجسا (قوله كصبيغ الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل كان قتل
خيطا مصبوغا تغير به ريقه اه زاد النهاية أي ولو بلون اوريح فيما يظهر من إطلاقهم ان انفصلت عين منه
وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او لجفافه فانه لا يضر اه قال ع ش قوله لم ريقا
يظهر الخ قول أي فائدة للمباغة بقوله ولو بلون اوريح مع قوله ان انفصلت الخ سم على حج وقوله مر
ان انفصلت عين منه افهم انه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون اوريح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبيغ
لكن قضية قوله مر بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخيط وعليه فتى
ظهر فيه تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شيء من الصبيغ لكنه قد يترقب فيه بالنسبة للريح اه عبارة الرشيدى
قوله مر ان انفصلت الخ علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ريب فلا حاجة الى الغاية بل هي توم
خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر اه وعبارة الكردى على بافضل وقع
للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو بمجرد ريب اولون فيما يظهر من
إطلاقهم لا انفصال عين بهما هو نظر فيه الوجه ان زياد اليمنى في الريح بما ذكرته مع ما يتعلق به في الاصل
وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عين منه اه وعليه يحتمل في الامداد فراده إذا

قبل جمع الذباب وأفرد البعوضة) وقيل لان البعوضة لما كانت أصغر من الذباب وأسرع دخولا مع أن
جمع الذباب مع كبر جرمه وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضر علم ان جمع البعوض لا يضر بالاولى فافرد البعوض
وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى شرح مر (قوله الحكمة لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التاسي
للتبرك مع عدم فوات المقصود وهو أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنسيتين في الحكم
هنا فقام له (قوله فقيها ايهام) هذا الايهام مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو متبعه الخ) لكن
الوجه ان المراد بمعده هنا جميع القيم (قوله كصبيغ خيط) أي تغير به ريقه أي ولو بلون اوريح فيما يظهر من
اطلاقهم ان انفصلت عين منه لسمولة التحرز عن ذلك ومثله كما في الاقوار ما لو استاك وقد غسل السواك
وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او جفافه فانه

والا تعين الثاني قيل جمع
الذباب والفرد البعوضة
تأسيما بلفظ القرآن ان
يخلقوا ذبابا بعوضة فما
فوقها اه ويرد بأن ذاك
لحكمة لا تأتي هنا فالاولى
ان يحاجب بأن الذبابة مشتركة
بين ما لا يصح هنا بعضه
كبقيية الدين ففيها ايهام
بخلاف الذباب فانه المعروف
أو النحل أو غيرها عما
يصح كله هنا (ولا يفطر
بيلع ريقه من معدنه)
إجماعا وهو متبعه تحت
اللسان (فلو) ابتلع ريق
غيره أفطر جزما وما جاء
أنه صلى الله عليه وسلم
كان يمص لسان عائشة وهو
صائم واقعة حال فعلية
محتملة أنه يمصه ثم يمجه أو
يمصه ولا ريب به أو (خرج
من الفم) لا على لسانه ولو
الى ظهر الشفة (ثم رده)
بلسانه أو غيره (وابتلعه
أو بل خيطا) أو سواكا
(بريقه) أو بماء (فرده الى
فهو وعليه رطوبة تنفصل)
وابتلعها (أو ابتلع ريقه
مخلوطا بغيره) الطاهر
كصبيغ خيط قتله بقمه
(أو) ابتلعه (متنجسا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر) لأنه بانفصاله واختلاطه وتنجسه صار كعين اجنبية ويظهر العفو عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور ثم رايت بعضهم بحجته واستدل له بأدلة رفع الحرج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة ثم قال فني ابتلعه مع عليه به وليس له عنه بد فصوره صحيحا ما لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتاع ما عليه فانه لا يفطر خلافا للشرح الصغير لأنه لم ينفصل عن الفم إذا لسان كداخله (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه متفرقا من معدته أمالو اجتمع بلا فعل فلا يفطر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل لدماغه أو باطنه (فالذهب انه ان بالغ) بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لان الصائم منهي عن المبالغة كما مر ويظهر ضبطها بان يملأ فمه أو انفه ما بحيث يسبق غالبا إلى الجوف ومثل ذلك سبق الماء في غسل تبرأ وتنظف وكذا دخول جوف منغمس من نحو فمه أو انفه لكرامة الغمس فيه كالمبالغة ومحل ان لم يعتد به يسبقه والا

نشأت تلك الرائحة من عذرو في الاعباب بعد كلام قضية ما مر أن المجاور لا يحكم له منه عين بل تروح أنه لا يضر التغيير به هنا مطلقا لأن يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضية انه لا يضر التغيير بالمجاور وأنه يضر التغيير بالمخالط مطلقا فانهم لم يفرقوا بين الجر وم غيره إلا في المجاور انتهت أي وما هنا من قبيل المجاور ولا يضر تغيير الريح به (قوله أو غيره داخ) كمن أكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه أو دميته لثته ولم يغسل وان ابصر ريقه ثم ابتلعه صافيا مغنى ونهاية (قول المتن أفطر) أي وإن كان خيطا كما اقتضاء إطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي ما مر سمع وعش (قوله لأنه بانفصاله) أي في المسئلة الأولى والثانية (واختلاطه) أي في الثالثة (وتنجسه) أي في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة الالهية ولو عمت بلوى شخص بدمى لثته بحيث يجري دائما أو غالبا سو مح بما يشق الاحتراز عنه ويكفي بصفه ويعفى عن اثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره إذا فرض انه يجري دائما أو يترشع ووربما إذا غسله زاد جربانه كذا قاله الأذرعى وهو فقه ظاهر اه وكذا في المغنى إلا قوله ولا سبيل إلى كذا (قوله والقياس الخ) بالجر عطف على أدلة رفع (قوله) أمالو أخرج لسانه الخ) يحتز لا على لسانه سم على حج وبقى ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أعلاه ريق ثم رده إلى فمه قبل يفطر ابتلاعه أو لأنه لا يفارق معدته فيه نظر والاقرب الثاني ونقل بالدرس عن شيخنا الزبائدي ما يوافق ما قلناه والله الحمد عش (قوله ولو جمع ريقه الخ) أي ولو بنجر مصطفى مغنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يمكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم نديهما بل حرمتهما لأن مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو باطنه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر الاتيان بالواو بدل أو بصرى (قوله كما مر) أي في الوضوء (قوله ويظهر ضبطها بان يجعل بجمه أو انفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فمه أو انفه كما ذكر سم على حج اه عش (قوله بحيث يسبق غالبا الخ) أي لسكرته ويظهر ان مثله لو كان الماء قليلا لسكرته بالغ في إدارته في الفم وجذبه في الأنف إدارة وجذب يسبق معهما الماء غالبا بصرى (قوله وكذا دخوله جوف منغمس الخ) أي ولو في غسل واجب و (قوله من نحوه الخ) قياس ذلك أو أذنه سم عبارة النهاية والمغنى كما قال الأذرعى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانفاس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانفاس ويفطر قطعا نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر اه قال غش قوله مر انه لو عرف من عادته الخ يؤخذ منه ان المدار على غلبة الظن بحيث غلب على ظنه سبق الماء بالانفاس أفطر بوصول الماء إلى جوفه وإلا فلا وقضية قوله مر وبخلاف سبق ماء غسل التبرد الخ خلافا لأن الانفاس غير مأوربه ويصرح به قول حج وكذا دخوله جوف منغمس الخ اه (قوله ومحل الخ) أي محل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والايبالغ فلا) وفي العباب ولا ان وضع شيئا بفيه عمد أي لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسيا أي لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كافي الأنوار ويوجه بان الناسي لا فعل له يعتد به فلا تقصير ويجوز تعدد وضعه في فيه لا يعد تقصير لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السابق فانه يذعن عن الوضع أو الغمس عادة وقضيته ان السابق يصرون إن كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر

لا يضر شرح مر أقول أي فائدة المبالغة بقوله ولو بلون أو ربح مع قوله ان انفصلت (قوله في المتن أفطر) أي وإن كان خيطا كما اقتضاء إطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي مر (قوله أمالو أخرج لسانه) يحتز لا على اللسان اه (قوله في المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الخ) ولو لم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم نديهما بل حرمتهما لأن مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان يملأ فمه أو انفه ماء) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فمه أو انفه كما ذكر (قوله وكذا دخوله جوف منغمس) أي ولو في غسل واجب (قوله من فمه) قياس ذلك أو أذنه (قوله والايبالغ فلا) في

السبق والاحال ما ذكر ان كان الوضع لغرض فليحرق سم ا قوله فلا يفطر) أى لانه تولد من ما مور به بغير اختياره اما سبق ما غير المشروع كان جعل الماء في فيه او انفه لا لغرض او سبق ماء غسل التبرد او المرة الرابعة من المضمضة او الاستنشاق فانه يفطر لانه غير ما مور بذلك بل منهى في الرابعة مغنى زاد النهاية وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض او نفاس او جنابة او من غسل مسنون فلا يفطر به كما اُفتي به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى جوفه منها لا يفطر ولا انظر الى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره شرح مراره سم قال ع ش قوله لانه غير ما مور بذلك قضيته تخصيص الغرض المشروع او وضعه في فيه بحيث يمنع من الا فطار بالمأور به وعليه فليتأمل معنى الغرض فيما نقله عن الانوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمد الى الغرض بقريته ما يأتى ثم رايت في سم على حج صوره بمالو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اه وينبغي ان من النحو ومالو وضع الخبز في فيه لمضغه لنحو الطفل حيث احتاج اليه او وضع شيئاً في فيه لمدواة اسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أول دفع غشيان خيف منه القاء اه (من تحرر رابعة) أى بقيتنا بخلاف ما لو شك هل أتى باثنتين او ثلاث فزاد اخرى فالنتيجة انه لا يضر دخول ما ثا سم على البهجة اه ع ش أى كما يفيد قول الشارح للزمى الخ (قوله) كالمبالغة) (فرع) اكل او شرب ليلاً كثيراً او علم من عاداته انه اذا اصبح حصل له جشاء يخرج بسببه ما في جوفه هل يمتنع عليه كثرة ما ذكر ام لا فيه نظر والجواب عنه بانه لا يمتنع من كثرة ذلك ليلاً واذا اصبح وحصل له الجشاء المذكور يلفظه ويغسل فيه ولا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن ذرعه القى مؤ يؤيده ما ذكره الشارح مر في قوله الآتى وهل يجب عليه الخلال الخ ع ش (قوله) نعم لو تنجس فيه الخ) لو لم يمكن تطهيره إلا على وجه يستلزم السبق الى الجوف ووجبت الصلاة قبل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على التطهر الموجب للسبق او يبطل صومه كافي مسألة نزاع الخيط حيث لم يتفق نزاع غيره له فانه يجب عليه نزعه فقد بالمصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر قاله سم ثم قال قوله لم يفطر ينبغي ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة رقم اه سم وقد مناعن النهاية في مسألة الانغماس ما يفيد قوله الماتن (ولو بقى طعام بين أسنانه) (فائدة) ما خرج من الاسنان ان اخرجه بالخلال كره أو بالاصابع فلا كما نقل عن

(فلا) يفطر ما لم يزد على المشروع لعذره بخلاف ما اذا سبغه من نحو رابعة وهوذا كر للصوم عالم بعدم مشروعيتها للنهي عنها كالمبالغة نعم لو تنجس فيه فبالغ في غسله فسقه لجوفه لم يفطر لوجوب المبالغة عليه لينغسل كل ما في حد الظاهر من الفم وينبغي أن الانف كذلك (ولو بقى طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) بطبعه لا بفعله

العباب لا ان وضع شيئاً بفيه عمد الى الغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسياً أى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كما في الانوار ويوجد بان الناس لا فعل له عمد به فلا تقصير ويجوز عدم وضعه فيه لا بعد تقصير لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق اعتمد مرانه لا يضر السبق ايضاً فانه يشاعن الوضع او الغمس عادة وهذا فارق ما مر في سبق الماء في نحو التبرد والانغماس واتجه من خلاف اطلاقه في المجموع فيما لو وضع ماء في فيه أو أنفه بلا غرض فسبق الى جوفه أنه يفطر لتقصيره بالوضع العمد المسبب عنه السبق اه وقضية قوله بخلاف السبق الخ ان السبق يضر إن كان الوضع لغرض خلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع العمد الخ ويوافق الاول اطلاق قوله الاتي قبل الفصل ولا يعذر هنا بالسبق ايضاً والاحال ما ذكر كراى ان كان الوضع لغرض فليحرق (قوله) ما لم يزد على المشروع الخ) قال مر في شرحه بخلاف سبق ما ثهما غير المشرعين كان جعل الماء في فيه او انفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض او نفاس او جنابة أو من غسل مسنون ولو بالانغماس لان الغسل مطلوب في نفسه وكرهه الانغماس لا يخرج عنه كونه في نفسه مطبوعاً به فلا يفطر به كما اُفتي به شيخنا المشهاب الرملى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى الجوف منها لا يفطر ولا انظر الى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره وينبغي كما قاله الاذرعى أنه لو عرف من عاداته انه يصل الماء منه الى جوفه او دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانغماس ويفطر قط ما نعم محل اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر شرح مر (قوله) نعم لو تنجس فيه فبالغ في غسله فسقه) لو لم يمكن تطهيره فيه الا على وجه يستلزم السبق الى الجوف ووجبت الصلاة قبل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على

(لم يفطر إن عجز) نهار أو إن أمكنه ليلا (عن تمييز وجه) لعذره بخلاف ما إذا لم يفجز وقيل إن تخلل لم يفطر وإلا افطر ويؤخذ منه تاكيد نكاح التخلل بعد الاكل ليلا آخر وجان هذا الخلاف وخرج بجرى ابتلاعه قصد افاته فطر جزما (ولو أوجر) طعاما أى أمسك فيه وصب فيه (مكرها لم يفطر) لا تنفاه فعله (فإن أكره) بما يحصل (٤٠٨) به الا كراهه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب (أفطر في الاظهر) لأنه يفعل

دفع الضرر ونفسه كالأكل لدفع ضرر الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم) لرفع القلم عنه كافي الخبر الصحيح فصار عمله كالفعل وحديثه أشبه الناسى وبه فارق من أكل لدفع الجوع قيل لم يصرح الراعى في كتيبه بترجيح الاول وإنما فهمه المصنف من سياقه فاستند اليه بحسب ما فهمه والحق بعضهم بالمسكرة من فاجاه قطاعا فتبلغ الذهب خوفا عليه والذي يتجه خلافه وشرط عدم فطر المسكرة ان لا يتناول ما أكرهه عليه لشهوة نفسه بل لداعى الاكراه لا غير اخذا بما ياتى في الطلاق وإن أكل ناسيا لم يفطر للخبر الصحيح من نسى وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا كفارة (إلا ان يكثر في الاصح) لندرة النسيان حينئذ ومن ثم أبطل الكلام الكثير ناسيا الصلاة وضبط في الانوار الكثير بثلاث لقم وفيه نظر فقد ضبطوا القليل ثم بثلاث كلمات واربع (قلت الاصح لا يفطر والله اعلم) لعموم الخبر وفارق المصلى بان له حالة تذكره فكان مقصرا بخلاف الصائم وكالاكل

الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى (قوله ان عجز نهار الخ) وافى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج العجز في حال صيرورته أى جريانه وان قدر أى نهارا قبله على إخراجهم من بين أسنانه فلم يفعل نهاية وسم (قوله لعذره) الى قوله قيل في النهاية الا قوله بما يحصل الى المتن ركذا في المغنى الا قوله ويؤخذ الى خرج (قوله ان تخلل) أى ليلا (قوله ويؤخذ منه) أى من هذا الخلاف (قوله ابتلاعه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد ومع العلم بالتحريم فخرج الجاهل المذمور (قوله طعاما أى أمسك الخ) عبارة النهاية والايجاز صب الماء على حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الايجار اه قول المتن (مكرها) أى ومغنى عليه وإنما مغنى ونهاية (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الاكراه بحق وغيره سم عبارة النهاية وظاهر إطلاقهم كما قاله الاذرى انه لا فرق بين ان يحرم عليه الفطر حالة الاختيار أو يحب عليه لا لا كراه بل لخشية التلف من جوع أو عطش أو يتعين عليه انقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فاكره عليه لذلك اه قال ع ش قوله مر وظاهر إطلاقهم الخ معتمداه (قوله أشبه الناسى) بل هو أولى منه لأنه مخاطب بالاكل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه والناسى ليس مخاطبا بأمر ولا نهي مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه مخاطب الخ هذا التعليل مبنى على انه مكلف وجري عليه ابن السبكي آخر فى غير جمع الجوامع اه (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله فارق من أكل لدفع الجوع) أى من حيث يفطر به ع ش (قوله بترجيح الاول) أى لا فطار (قوله والحق بعضهم الخ) وهو الكسندى المصرى و(قوله والذي يتجه خلافه) بل غير صحيح نهاية أى يفطر ببلعه الذهب ع ش (قوله وشرطه عدم فطر المسكرة الخ) أقره بحشوه وقوله ع ش لا يفطر وإن أكل ذلك بشهوة فيما يظهر اه لعله لعدم إطلاعه على ذلك أى ما قاله الشارح (قوله للخبر) الى قوله وكالاكل فى المغنى الا قوله وفيه نظر الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله ولا كفارة (قوله ولا قضاء عليه ولا كفارة) من تنمة الحديث كما هو صريح المغنى (قوله وضبط في الانوار الخ) أقره النهاية والمغنى (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يقال المرجع العرف ولا مانع من ان يعد الثلاث للقم كثير او الثلاث للكلمات قليلا ثم رايت الفاضل المحشى قال قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطويلا فى مضغهن اه بصرى (قوله لعموم الخبر) أى المار آ نفا (قوله وفارق المصلى الخ) أى حيث تبطل صلاته بالكثير ناسيا دون القليل ع ش (قوله وكالناسى) الى قوله ومن علم فى المغنى (قوله عن العلماء بذلك) أى بحرمة ما تعاطاه وإن لم يحسنوا غيره (قوله ذلك) أى جهل ما ذكر (قوله نظر الخ) علة للزوم و(قوله لان الكلام الخ) علة لنفى الزوم (قوله لا يعذر) تقدم نظير ذلك فى

النظم الموجب للسبق أو يبطل صومه كفى مسئلة نزاع الخيط حيث لم يتفق نزاع غيره له بانه يجب عليه نزاعه تقديم المصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر (قوله لم يفطر) ينبغى ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة مر (فى المتن ان عجز عن تمييز وجه) وافى شيخنا الشهاب الرملى بان مراده بالعجز عن التمييز والمج فى حالة صيرورته أى جريانه وان قدر على إخراجهم من بين أسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله نهارا) صادق بما قيل الجربان فليتنظر (قوله ابتلاعه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان اخذنا بما تقدم انه لو وضع شيئا بفمه عمدانم ابتلاعه ناسيا لم يفطر فليتناول (قوله فى المتن مكرها) يخرج ما لو اتقى الاكراه وهذا يدل على انه ليس غير الطعن مثله فيما تقدم فيه (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الاكراه بحق وغيره (قوله والحق بعضهم بالمسكرة الخ) هذا الا لحاق مردود وما نقل فى القوت هذا قال وهو غريب (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطويلا فى مضغهن (قوله لا يعذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل منافع للصوم فعله ناسيا له لا يفطر إلا الردة وإن أسلم فوراً على الوجه وكالناسى جاهل بحرمة ما تعاطاه ان عذر مبطلات بقرب إسلامه أو بعده عن العلماء بذلك وليس من لازم ذلك عدم صحته نيته للصوم نظر الى أن الجهل بحرمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم ومانع الجهل بحقيقته لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص عن المفطرات النادرة ومن علم تحريم شيء وجعل كونه مفطرا لا يعذر

وميلهم الروضة وأصلها
عذره غير مراد لانه كان
من حقه إذا علم الحرمة أن
يتمتع (والجماع كالأكل)
فيما مر فيه من النسيان
والاكراه والجهل (على
المذهب) فيأتي فيه ما تقرر
من انه لا يفطر به مكره بناء
على الاصح انه يتصور
الاكراه عليه وناس وإن
طالب وجاهل عذر (و) شرطه
أيضا الامشاك (عن
الاستمنا) وهو استخراج
المني بغير جماع حر اما كان
كاخراجه بيده أو مباحا
كاخراجه بيده حللته
(فيفطر به) واضح وكذا
مشكل خرج من فرجه إن
علم وتعمد واختار لانه
أولى من مجرد الايلاج ولو
حك ذكره لعارض سوداء
أو حكة فأنزل لم يفطر قال
الاذرعى إلا إذا علم انه إذا
حك ينزل وهو ظاهر ان
اسكنه الصبر والافلالا من
انه يفتقر له حيث تدفى الصلاة
وإن كثر ولا يفطر محتمل
إجماعا لانه مغلوب (وكذا
خروج المني) لا المذى
خلافا للمالكية (بلبس)
ولولذ كر أو فرج قطع وبقي
إسمه (وقبله ومضاجعة)
معها مباشرة شيء ناقض
للوضوء من بدن من ضاجعه
تخرج من بدن امرء

مبطلات الصلاة سم (قوله لانه كان الخ) علة لنفي العذر قول المتن (والجماع كالأكل) لو أكره على الزنا فينبغي
ان يفطر به تنفير عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أى
لان الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش وتقدم عن الحنفى
وسلطان والعناني خلافا ثم رأيت في الايعاب ما يوافقهم من ترجيح عدم الاظهار بالزنا مكرها (قوله فيما مر)
إلى قوله قال الاذرعى في المغنى وإلى قوله وهو ظاهر الخ في النهاية قول المتن (عن الاستمنا) أى ولو لم يجزئ
هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه
بخلاف ما لو كان ذلك بحائل اه وقضيته ان من عبث بذكره بحائل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر اه
وعبارة شيخنا والحاصل ان الاستمنا وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقا ولو بحائل اه (قوله
خرج من فرجه) أى أو وطئ متهما مغنى وعباب (قوله من فرجه) أى بخلافه من احدهما نعم لو امنى من
فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه
افطر بيقينا بالانزال أو الحيض نهاية زاد الايعاب فان استمر الدم بعد ذلك أياما لم يبطل في يوم انفراده كيوم
انفراد الانماء وحيث حكنا بفطره فلا كفارة ومثل ذلك ان يحيض بفرج النساء ويوطئ بفرج الرجال
فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال انه امرأة اه (قوله لم يفطر) أى في الاصح لانه تولد من مباشرة
مباحة نهاية مغنى (قوله قال الاذرعى الخ) معتمدو (قوله لا إذا علم الخ) أى ظنه ظنا قويا (قوله ولا الاقلا)
معتمدو (قوله خلافا للمالكية) أى والحنابلة عش (قوله ولولذ كر) إلى قوله نعم في المغنى الا قوله ونخرج
إلى وذلك وقوله ولا يلا إلى ولو قبلها وقوله ونحوه بنحو مس فرج بهيمة وإلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا
ما ذكر وقوله واعتاد الانزال هما (قوله ولولذ كر) أو فرج قطع الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم
ونهاية مغنى (قوله مع مباشرة شيء الخ) أى بلا حائل مغنى زاد النهاية بخلاف ما لو كان بحائل وإن رقى كما هو

ذلك في مبطلات الصلاة (في المتن وعن الاستمنا) عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في
شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بحائل اه وقضيته ان من عبث بذكره بحائل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر
وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيخرج به أى بالاعتكاف التقبيل واللبس بشهوة فاذا
انزل معهما افسده كالاستمنا اه مانصه بخلاف ما إذا لم ينزل معهما وكان بلا شهوة كافي الصوم اه
وفيه تصريح كآثرى بان مجرد الانزال عن مباشرة لا يبطل الصوم بل لا بد مع ذلك من ان يكون بالشهوة (قوله
وكذا) مشكل خرج من فرجه) أى بخلافه من احدهما نعم لو امنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم
ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر بيقينا بالانزال أو الحيض وما مر
من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كنخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسدا الاصلى شرح م (قوله
في المتن وكذا خروج المني بلبس وقبله ومضاجعة) أى بلا حائل بخلاف ما لو كان بحائل وإن رقى قوله بخلاف
ما لو كان بحائل الوجه ان محل ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل اخراج المني إذا قصد ذلك وخروج المني فهذا
استمنا مبطل وكذا الوطئ المحرم بقصد اخراج المني فاذا خرج بطل صومه وهذا هو الوجه المتعين خلافا لما
يوهمه الروض وشرحه من كراهو قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كحرم قوله ومثله لمس ما لا ينقض
لمسه هذا ليس على إطلاقه بدليل التقييد في قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله ما لا ينقض لمسه الشعر لكن
إذا لمس البشرة من ورائه بحيث انكبس تحت العضو والماس حتى امس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمنا
وخروج المني فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بحائل رقيق إلا ان يفرق بين الشعر
والحائل إذ لا يشترط في خروج المني المبطل بالمباشرة ان تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القبلة ونحوها
مر كما هو ظاهر فلا يفطر بلبسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كراهة خراج ما لو لم يكن كذلك ومثله
بدن الامرء رجا اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو الميانى وإن اتصل بحجارة الدم حيث لم يخف من
قطعه عذور تيمم وإلا افطر شرح م (قوله ولولذ كر أو فرج قطع وبقي اسمه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب

لعم يأنفي القضاء كما يندب
حائل أو ليلا فلو بأش
واعرض قبل الفجر ثم أمني
عقبه لم يفطر ولو قبلها أصامنا
ثم فارقها ثم أنزل افطر
إن كانت الشهوة مستصحبة
والذكر قائما وإلا فلا (لا)
خروج وجهه بنحو من فرج
بهيمة ولا بنحو المباشرة
بحائل ولا بنحو (الفكر
والفكر بشهوة) وإن
كررها واعتاد الانزال
بهما لا تنفاه المباشرة فاشبه
لا حلال نعم بحث الأذرع
انه لو أحس بانتقال المني
وتهيئه للخروج بسبب
استدامته النظر فاستدامه
افطر قطعاً وكذا لو علم
ذلك من عادته وفيه نظر
بل لا يصح مع تزييفهم للقول
بانه إن اعتاد الانزال بالنظر
أفطر وقد أطلقوا حكاية
الاجماع بان الانزال بالفكر
لا يفطر وفي المهمات عن
جمع باعتمده هو وغيره
يحرم تكريرها وإن لم ينزل
ورده الزركشي بان الذي
في كلامهم انه لا يحرم إلا ان
انزل يؤيده قول المجموع
عن الحارثي وإذا كرر
النظر فانزل اثم على ان في
الانم مع الانزال نظرا
لانه لا مقتضى له إلا ان
يقال انه حينئذ مظنة لارتكاب
نحو جماع (وتكره القبلة)
في الفم وغيره وهي مثال اذ
مثلها كل لمس لشيء من البدن
بلا حائل (لمن حركت
شهوة) حالا كما افاد عدوله

قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كحرم كاهو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل نحو ذلك
لنحو شفقة أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو المباني وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف
من قطعه بخدور تيمم وإلا افطراه قال سم بعد سرده قوله من بخلاف ما لو كان بحائل الخ الوجه ان محل
ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل إخراج المني أما إذا قصد ذلك وخروج المني فهذا استمنا بمبطل وكذا لو مس
الحرم بقصد إخراج المني فاذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه المتعين خلافا لما يوهه الروض وشرحه من
وقوله ومثله لمس ما لا ينقض لمسه الخ ومثله ايضا بدن المردم ودخل في كلامه لمسه الشعر لكن
إذا لمس البشرة من وراءه بحيث انكس تحت العضو الماس حتى احس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمنا
وخروج فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بحائل رقيق إلا ان يفرق بين الشعر
والحائل وقوله من حيث فعل ذلك لنحو شفقة الخ خرج به ما لو لم يكن كذلك اه كلام سم وقال ع ش قوله
م ومثله لمس ما لا ينقض الخ ومنه لا مردى به صرح حج أي حيث اراد به الشفقة أو الكرامة وإلا افطر
أخذنا بما يأتي في الشارح م ومنه ايضا الشعر والسن والظفر وقوله من ركلمس العضو المباني خرج به ما زاد
عليه فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلمسه اه قوله نعم وينبغي الخ) أي يسن بصرى (وذلك الخ)
راجع للمتن (قوله بخلاف ضم إرساء الخ) أي فلا يفطر به قال سم على حج ومحلها ما لم يقصد بالمضاجعة
ونحوها إخراج المني فان قصد ذلك افطر لانه حينئذ استمنا محرم اه بالمعنى اه ع ش (قوله أوليلا) عطف
على قوله مع حائل ولعل عدم الفطر بالخروج بالنم ليلا إذا لم يدر ان من ضمه لمرأة أو لافطالة محل وقفة
ولعل لهذا السقطه النهاية والمغنى فليراجع (قوله لم يفطر) ظاهره وإن كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائما
وهو واضح والفرق بينه وبين ما يأتي لا يج بصرى قول المتن (لا الفكر) وهو اعمال الخاطر في الشيء مغنى
(ولا ينحو المباشرة الخ) هذا مكرر مع قوله السابق بخلاف ضم امرأه مع حائل وتقدم هناك عن سم وع ش
وشيعنا أن محله إذا لم يقصد به إخراج المني وإلا افطر (قوله وتيممه الخ) عطف تفسير ع ش (قوله افطر قطعاً)
معتمد ع ش (وكذا لو علم ذلك من عادته) وإنما يظهر التردد إذا بدره الانزال ولم يعلمه من عادته شرح م
اه سم عبارة ع ش قوله لم يدر كذا لو علم ذلك الخ معتمد وقوله م وإنما يظهر التردد الخ قال سم على البيهجة
وينبغي ان يجري ذلك في الضم بحائل م رانته (قوله واعتمده هو الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغنى ويأتي عن
سم تفصيل حم ز (قوله يحرم تكريرها) أي بشهوة نهائية ومعنى (قوله تكريرها) أي المذكورات فيشمل
المباشرة بحائل سم قول المتن (وتكره القبلة الخ) قال الاسنوي والمراد بتكريرها ان يصير بحيث يخاف معها
الجماع أو الانزال كما قاله في التتمه وعلم من هذا انها لا تحرم بمجرد التلذذ بها بل لا يخفى انه إذا لم تحرم القبلة
بمجرد التلذذ لا يحرم النظر والفكر بمجرد ذلك بالاولى في حيث قيل بحرمة تكريرها بشهوة يتعين ان يراد
بالشهوة خوف الوطء أو الانزال سم (قوله في الفم) إلى قول المتن الاحتياط في المغنى إلا قوله ولم تكره إلى
المتن وقوله وبقي إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله بلا خلاف (بلا حائل) قضية ما يأتي من التعليل الاطلاق
قول المتن (ان حركت) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في نسخ المحلى والمغنى والنهاية لمن حركت بصرى
اقول ويرجحها قول المصنف الاتي والاولى لغيره الخ قول المتن (ان حركت شهوته) أي رجلا كان أو امرأة
كاهو المنجى في المهمات بحيث يخاف معها الجماع أو الانزال مغنى ونهاية قال ع ش قوله من بحيث يخاف معه
الخ أي فلا يضرب انتصاب الذكر وإن خرج منه مذى اه (قوله كما افاده) أي التقيد بالحال (قوله كما افاده عدو
الخ) عبارة النهاية وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصله ان حركت الى حركت لما لا يخفى له

الرملى (قوله فخرج مس بدن المرد) فيه نظر (قوله نعم بحث الأذرع الخ) اعتمده م (وكذا لو علم ذلك
من عادته) وإنما يظهر التردد إذا بدره الانزال ولم يعلمه من عادته صرح م (قوله يحرم تكريرها) أي
المذكورات يشمل المباشرة بحائل (قوله في المتن وتكره القبلة لمن حركت شهوته) قال الاسنوي والمراد
بتكريرها ان يصير بحيث يخاف معها الجماع أو الانزال كما قاله في التتمه ولذا عبر في الروضة بقوله يكره لمن

أن النهي دأثر مع تحريك الشهوة الذي يخاف منه الامناء والجماع وعدمه (والاولى لغيره تركها) حسما للباب ولا نها قد تحرك ولا ن الصائم
يسن له ترك الشهوات ولم تذكره لضعف ادائها الى الانزال (وقلت هي كراهة تحريم) إن كان (١١٤) الصوم فرضا (في الاصح والله اعلم)

لان فيها تعرضا قويا لافساد
العبادة وبقي من المفطرات
الردة والموت وكذا قطع
النية عند جماعة لكن
الاصح عندهما خلافه
(ولا يفطر بالقصد) بلا
خلاف (والجماعة عند)
(اكثر العلماء لخبر البخاري
عن ابن عباس انه صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو صائم
واحتجم وهو محرم وهو ناسخ
للخبر المتواتر فطر الحاجم
والمحجوم لتاخره عنه كما بينه
الشافعي رضى الله عنه وصح
في خبر عند الدارقطني
لما يصرح بذلك نعم الاولى
تركها لانهما يضعفانه
(والاحتياط ان لا ياكل
اخر النهار لا ييقن) لخبر
دع مايربك الى ما لا يربك
(ويحل) بسماع اذان عدل
عارف وباخياره بالغروب
عن مشاهدة نظير ما مر في
أول رمضان (وبالاجتهاد)
بورود ونحوه (في الاصح)
كوقت الصلاة وقول البحر
لا يجوز بخبر العدل كهلال
شوال ردوه بما صح انه صلى
الله عليه وسلم كان اذا كان
صائما أمر رجلا فوافي على
نشر فاذا قال قد غابت الشمس
افطروا بانه قياس ما قالوه في
القبلة والوقت والاذان
ويفرق بينه وبين هلال
شوال بان ذلك فيه رفع سبب
الصوم من اصله فاحتيط
له بخلاف هذا (ويجوز)

أما حر لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحريك فلا يفهم منه ما ذكر
اصلا حيته للحال والاستقبال اه (قوله إن النهي) أي وجودا وعدمه (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط
تحريك الشهوة نهاية (قوله وعدمه) أي عدم تحريك الشهوة قول المتن (والاولى لغيره الخ) أي لمن لم تحرك
شهوته ولو شابا مغنى قول المتن (هي كراهة تحريم الخ) والمعانقة والمباشرة باليد كالتمثيل نهاية (قوله ترك
الشهوات) أي مطلقاتها ومعنى (قوله ان كان الصوم فرضا) أي وأما النفل فيجوز قطعه بما شاء نهاية
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالموت في أثناء صلواته وقبل لا كالموت في أثناء نسكه
نهاية ومعنى قال ع شره لم يروى بطل صومه أي فلا يعامل معاملة الصائمين في الغسل والتبكية بل يستعمل
الطيب ونحوه في كفنهم بما يكره استعماله للصائم وقوله م في أثناء صلواته أي فلا يثاب على ما فعله منها ثواب
الصلاة ولكن يثاب على مجرد الدلالة كرفضه لا جرمه عليه حيث أجزم وقد بقي من الوقت ما يسعها أه ع شر
(وكذا قطع النية) أي نهارا ولا تقطعها ليلا يؤثر سم أي فيجب تجديد بها (قوله لناخره عنه) أي بسنتين
وزيادة معنى (قوله بذلك) أي التاخر (قوله نعم الاولى تركها) هذا في حق غيره ^{صلى الله عليه وسلم} لانه لو فعله لبيان
الجواز بل يثاب على فعله ثواب الواجب ع شر (قوله لانهما يضعفانه) هذا في المحجوم وأما الحاجم فربما فطر
بوصول شيء إلى جوفه بواسطة مس المحجمة وهذا هو المراد من الحديث شيخنا وهذا جواب آخر قول المتن
(لا ييقن) أي ليامن الغاط وذلك ان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فيظهور الليل
من المشرق نهاية (قوله دع مايربك الخ) بفتح اوله وهو الافصح الا شهر من راب وبضمه من راب أي ترك
ما تشك فيه من الشهوات الى ما لا تشك فيه من الحلال كردي على بافضل (وبالاجتهاد) أي اما بغير اجتهاد
فلا يجوز زول بطلان الاصل بقاء النهار معنى قول المتن (في الاصح) وبحب إمساك جزء من الليل ليهتق
الغروب نهاية (قوله كوقت الصلاة) الى قوله ويفرق في النهاية والمعنى (وردوه بما صح الخ) واجاب
الزركشي عن الروياني بانه إنما فرض ما قاله في الشهادة التي يحكم بها القاضي ولا يلزم من ذلك عدم جواز
الاعتماد على خبر الواحداه وبحث السبكي والاذرعي انه لو أخبره من يشقه وصدقه يأتي فيه ما مر في
هلال رمضان لإعجاب (قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل
عليه قوله ما قالوه في القبلة سم (قوله ويفرق بينه وبين هلال شوال) كان محله اذا لم يعتد صدق العدل ولا
فقد تقدم للشارح أي كالتأخير والمعنى اعتماد قول الواحد المعتد صدقة في شوال وان لم يكن عدلا فكيف
بالعدل بصرى قول المتن (وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح
كما علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية سم أي اذ يعتد فيها الجزم (قوله أي تردد
الخ) شمل ظن عدم البقاء وفيه وقفة سم عبارة البصرى هل هو على إطلاقه بالنسبة لما اذا كان الطرف

حركت شهوته ولا يامن على نفسه قال اعني الاسنوي وقد علم من هذا انها لا تحرم بمجرد الدلتلذذ ونقل الامام
في الظاهر عن بعضهم التحريك وخطاه فيه اهرو لا يخفى انه اذا لم تحرم القبلة بمجرد الدلتلذذ لا تحرم النظر والفكر
بمجرد ذلك بالاولى فحيث قيل بحرمة تكررها بشهوة يتعين ان يراد بالشهوة خوف الوطء والانزال فلا
يحرمان بمجرد الدلتلذذ بالاولى فتأمل ما قاله في شرحه وقول الشايخ وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصحابها
تحرك الى حركت لما لا يخفى لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تحريك فلا
يفهم منه ما ذكر اصلا حيته للحال والاستقبال اه (قوله وكذا قطع النية) أي نهارا ولا تقطعها ليلا يؤثر
(قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل عليه قوله ما قالوه في القبلة
(قوله في المتن قلت وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله أي تردد) شمل ظن عدم البقاء وفيه

الاكل (اذ ظن بقاء الليل) باجتهاد واخبار (قلت وكذا الوشك) أي تردد وان لم يستو الطرفان كما هو ظاهر (والله أعلم) لان الاصل بقاء
الليل وحكي في البحر وجهين فيما راخبره من بطلان الفجر هل يلزمه الامساك بناء على قبول الواحد في هلال رمضان وقضيته ترجيح اللزوم

وهو متجه وقياس ماسر ان
 فاسقاطن صدقه كذلك
 (ولو اكل) او شرب (باجتهاد
 او لا) اى قبل الفجر في ظنه
 (أو آخر) اى بعد الغروب
 كذلك (ف) بعد ذلك (بان
 الغلط) وانه اكل نهارا بطل
 صومه (اى بطلانه إذ
 لا عبرة بالظن البين خطؤه فان
 لم بين شىء صحيح صومه (او)
 اكل أو شرب أو لا أو آخر
 (بلاظن) يعتد به فان هجم
 او ظن من غير اماره ويأثم
 آخر الا ولا كما علم بماسر
 (ولم بين الحال صح ان وقع
 في اوله وبطل) ان وقع (في
 آخره) عملا باصل بقاء كل
 منهما وان بان الغلط فيهما
 قضى او الصواب فيهما فلا
 وفارق للقبلة إذا هجم فاصابها
 بانه ثم شاك في شرط انعقاد
 الصلاة وهنا في المفسد
 والاصل عدمهما والمراد
 ببطل وصح هنا الحكم بهما
 والا فالمدار على ما في نفس
 الامر (ولو طلع الفجر)
 الصادق (وفي فقه طعام
 فلفظه) قبل ان ينزل منه
 شىء لجوفه بعد الفجر او بعد
 ان نزل منه لكن بغير اختياره
 او ايقاه ولم ينزل منه شىء
 لجوفه بعد الفجر ولا يعذر
 هنا بالسبق لتقصيره بماساكه
 كالووضعه بقمه نهارا (صح
 صومه) لعدم المتأني (وكذا
 لو كان مجامعا) عند ابتداء
 طلوع الفجر (فنزح في الحال)
 اى عقب طلوعه فلا يفطر
 وان انزل لان النزح ترك

القوى طلوع الفجر او محله اذ لم يكن المترجح مبنيا على الاجتهاد اما اذا كان مبنيا على الاجتهاد فيعمل بمقتضاه
 ولعل الثاني اقرب اه اقول ومقابلته الشك هنا للظن قرينة على ان المراد بالشك تساوى الطرفين فقط (قوله
 وهو متجه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وقياس ماسر) اى في هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) اى في لزوم
 الامساك خبران والجملة خبر المبتدأ (قوله في ظنه) تفسير مراد الاجتهاد (قوله كذلك) اى في ظنه (قوله فان
 لم بين شىء) اى من الخطا والاصابة اى اوبان الامر كما ظنه نهاية قال ع ش هل يجب عليه السؤال عما بين
 غلطه او عدمه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل صحة صومه اه (قوله ويأثم آخر الخ) اى من هجم
 او يظن بلا مستند في آخر النهار دون اوله (بماسر) اى من قول المصنف ويحل بالاجتهاد فى الاصح مع قوله
 قلت الخ قول المتن (ان وقع) اى الاكل (في اوله) يعنى آخر الليل و (قوله في آخره) اى آخر النهار نهاية (قوله
 عملا) الى قوله والمراد في النهاية (قوله وفارق للقبلة الخ) اى حيث لا تصح صلاته (قوله والا فالمدار الخ) انظر
 ماثمته (قوله الصادق) الى قوله وقد حكى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا يعذر الى المتن قول المتن (لفلظه)
 خرج به مالو امسكه في فيه فانه وان صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شىء منه الى جوفه كالووضعه في فيه نهارا
 فسبق منه شىء الى جوفه كما علم بماسر شرح الروض و (قوله كالووضعه بقمه الخ) اى لانه وضع بلا عرض اذ
 لا عرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه
 لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة النهاية ولو امسكه في فيه فكما لو لفظه لكنه
 لو سبقه شىء منه الى جوفه افطر كالووضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر اه قال ع ش قوله مر كما مر
 اى في قوله مر كان جعل الما في فقه او انفه الخ وعليه في قيد ما هنا بما لو وضعه في فيه بلا عرض وحينئذ
 فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منجه لحل ما فيه على مالو وضعه لغرض اه
 (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذ اما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع بقمه عمدان
 ابتلعه ناسيا لكن الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
 غرض اذ لا غرض في امساك الطعام بقمه نهارا سم (قوله اى عقب طلوعه الخ) اى لما علم به واولى من ذلك
 بالصحة ان يحس وهو بجامع تبشير الصباح فينزح بحيث يوافق آخر النزح ابتداء الطلوع نهاية ومغنى (قوله
 ان يقصد به تركه) اى يقصد بنزعه ترك الجماع لا التلذذ نهاية قال ع ش قضيته انه لو لم يقصد شيئا لم يصح

وقفة (قوله في المتن وفي فقه طعام فلفظه) قال في شرح الروض وخرج بقوله فلفظه مالو امسكه في فيه فانه وان
 صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شىء منه الى جوفه كالووضعه في فيه نهارا فسبق منه شىء الى جوفه كما علم بماسر
 اه وقوله كالووضعه اى الطعام في فيه لانه وضع بلا عرض اذ لا غرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من
 الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق
 (قوله ولا يعذر هنا بالسبق الخ) يتأمل مع قوله السابق جرى به ريقه لم يفطر الخ مع تقييد الشارح العجز
 بقوله نهارا وان امسكه ليلا الا ان يفرق بين ما في الفم وبين ما بقي بين الاسنان وفيه نظر ولعل الاولى ان يقال
 الكلام هناك في جريان الريق به هذا لا يوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى ان المراد العجز حال
 الجريان قبل ان يمضى بعد القمر من يشمك فيه من تمييزه ومجوه هنا في سبق بعد مضى من بعد الفجر تمكن
 فيه من لفظه ولم يفعل (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) قد يشكل بما تقدم فيما لوبق طعام بين اسنانه لجرى به
 ريقه وعجز عن تمييزه ومجوه اى حال جريانه كما تقدم عن فتوى شيخنا من انه لا فطر بذلك مع انه من قبيل السبق الا
 ان يفرق بان العذر هناك اظهر لان تنقية الاسنان من الطعام قد تشق وقد لا يشعر ببقاء الطعام بينها ولا
 كذلك الطعام في الفم او يقيد الفطر بالسبق هنا بما اذا قدر حال السبق على تمييزه ومجوه فليتأمل (قوله ولا
 يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذ اما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع شيئا بقمه عمدان
 ابتلعه ناسيا لكن الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
 غرض اذ لا غرض في امساك الطعام بقمه نهارا (قوله كالووضعه بقمه نهارا) يحتمل ان يستثنى مالو وضعه

وقيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه بقي ما يسعه فان ظن انه لم يبق ذلك افطار وإن (٤٣) نزع مع الفجر لتغيره فو قد سكي الرائي

في جوازه اذا لم يبق إلا ما يسع الا يلاج دون النزع وجهين وينبغي بناء ما قاله الامام على الوجه المحرم وهو الاحوط الذي صدر به الرافعي (فان مكث) بان لم ينزع حالا (بطل) يعني لم ينعد كما صححه في المجموع وعجيب اختيار السبكي لظاهر المتن مع قول الامام انه خيال ومحال والبندنيجي كشيخه ابي حامد من قال به لا يعرف مذهب الشافعي ومع القول بالاول تلزمه الكفارة لانه لما منع الانعقاد بمكثه كان بمنزلة المفسد له بالاجماع فان قلت ينافي هذا عدم وجوب الكفارة فيما لو احرم مجامعا مع انه منع الانعقاد ايضا قلت يفرق بان وجوب الكفارة هنا اقوى منها ثم كما يعلم من كلامهم في البابين وايضا فالتحلل الاول لما اثر فيها النقص مع بقاء العبادة فلان يؤثر فيها عدم الانعقاد عدم الوجوب من باب اولي اما لو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به ثم مكث فلا كفارة لان مكثه مسبوق ببطلان الصوم ولا ينافي العلم باول طلوعه تقدمه على علمنا به لانا لا نكلف بذلك بل بما يظهر لنا

(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سننه ومكروهاته

صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الاطلاق استصحابا لما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه اه اقول قول الشارح ولا يبطل كقول المغني فان لم يقصده بطل صومه كالصرح في أن الاطلاق مبطل وعبرة الحنفى فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة (قوله وقيد الامام ذلك) اي عدم الافطار فيما اذا نزع في الحال (قوله فان ظن انه الخ) مفهومه وقضية التعليل بالتقصير أنه اذا تردد لا يفطر أي لأن الأصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف المار قلت وكذا الوشك وليراجع (قوله فيما اذا لم يبق) اي من الليل (قوله وجهين) عن ابن خيران منع الايلاج اي وهو الظاهر وعن غيره جوازه مغني (قوله بناء الخ) فاعل ينبغي (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم اه سم (قوله صدر به الرافعي) أي وشرح المنهج (قوله يعني لم ينعد) كذا في الهاية والمغني (قوله لظاهر المتن) اي من الفساد بعد الانعقاد (قوله ومع القول بالاول الخ) نعم ان استدلاله ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى شرح م اه سم (قوله قلت بفرق) ويفرق أيضا بأن النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعد ثم فسد بخلافها ثم نهاية (قوله منها) أي من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما اثر فيها النقص) اي بان لم تجب البدنة بل الاشاة كما ياتي كرى (قوله عدم الانعقاد) فاعل يؤثر (قوله عدم الوجوب) مفعوله (قوله اما لو مضى) إلى الفصل في النهاية والمغني (قوله اما لو مضى زمن بعد طلوعه الخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به سم على حج اه ع ش (قوله ثم مكث) أي أو نزع حالانها وبمغني (قوله ولا ينافي) عبارة المغني والنهاية فان قيل كيف يعلم بأول طلوع الفجر لان طلوعه الحقيقي متقدم على علمنا به اجيب باننا إنما نعبدنا بما ناطع عايه ولا معنى للصبح إلا طلوع الضوء للناظر وما قبله لاحكم له فاذا كان الشخص عارفا بالالوقات ومنازل الفجر ورحل بحيث لا حائل فهو اول الصبح المعبر (فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) (قوله من حيث الزمن) إلى قوله وقول الفقهاء في النهاية والمغني إلى قوله اي بنية الصوم إلى المتن (قوله وكثير من سننه الخ) اي وفي كثير الخ (قوله قابلية الوقت) أي ويأتي في قول المصنف ولا يصح صوم يوم العيد الخ قول المتن (الاسلام) قضية إطلاقهم اشتراط الاسلام في جميع النهار وقول شرح الروض وغيره فلوار تدفى بعرضه بطل صومه ببطلان الصوم بالارتداد وان عاد للاسلام في بقية يومه خلاف ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاويه سم به صرف (قوله بأي كفر كان الخ) أي أصليا كان او مرتد او لو ناسيا للصوم قال الاذرعى تضمنت عبارة شرح المذهب انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم اسلم في يومه أنه لا يفطر ولا أحسب الأصحاب يسمون به ولا أنه أرادوه وان شمله لفظه اه وقد علم من قولهم أنه يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هناك بنية ومرويانى في الشرح وعن سم ما وافقه قول المتن (والعقل)

بقدر العادة للحاجة (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم (قوله في المتن فان مكث بطل) نعم ان استدلاله بظن ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى شرح م (قوله قلت يفرق الخ) ويفرق بأن النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعد ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار معلق الاطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله لا كفارة فيه فتعلقت بآخره ثلاثا يخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر اذا المهر في النكاح يقابل جميع الوطئات شرح م (قوله اما لو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به (فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سننه ومكروهاته) (قوله في المتن الاسلام) في فتاوى السيوطي اذا ارتد الصائم ثم عاد إلى الاسلام في بقية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذكر صاحب البحر المسئلة وحكى فيها وجهين مبينين على ان نية الخروج من الصوم هل تبطله ومقتضاه تصحيح عدم البطلان

(شرط صحة الصوم) من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر بأي كفر كان إجماعا (والعقل)

أى التمييز (والنقاء من
الحيض والنفس) اجماعا
(بجميع النهار) قيد في
الاربعة فلو طرا في لحظة
منه ضد واحد منها بطل
صومه كالمولود ولم تردما
ويحرم كما في الانوار على
حائض ونفساء الامساك
أى بنية الصوم فلا يجب
عليه ما تعاطى مفطروا كذا
في نحو العيد خلافا لمن
أوجه فيه وذلك اكتفاء
بعدم النية (ولا يضرب النوم
المستغرق) بجمع النهار (على
الصحيح) لبقاء اهلية الخطاب
فيه وبه فارق المغنى عليه
فان استيقظ لحظة صبح
اجماعا (والاظهر ان الاغما
لا يضرب اذا فاق) يعنى خلا
عنه وان لم توجد افاقة منه
كان طلع الفجر ولا اغما
به وبعد لحظة طرا الاغما
واستمر الى الغروب فهذا
خلا لا افاق والحكم واحد
كما هو واضح (لحظة من
نهاره) اكتفاء بالنية مع
الافاقة في جزء وكالاغما
السكر وقول الفقهاء لو نوى
ليلا ثم استغرق سكره
اليوم صح لانه مخاطب اذا
لا تلزمه الاعادة بخلاف
المغنى عليه ضعيف ووه
من زعم حمل كلامه على غير
المتعدى لانه مصرح بانه في
المتعدى (تنبيه) وقع
هنا عبارات متنافية فيمن
شرب دواء ليلا فزال

أى فلا يصح صوم المجنون والطفل العقول النية ويصح من صبي مميز مغنى (قوله أى التمييز) الاولى أن يفسر
العقل هنا بالغريزة وإن فسر بالتمييز في نواحي الموضوع ع ش عبارة سم قدير د عليه أى التفسير بالتمييز ما
يأتى من صحته مع استغراق النوم، وجود نحو الاغما والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تمييز في شئ من ذلك في
جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل اه (قوله ضد
واحد منها) أى ردة او جنون او حيض او نفاس نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ردة أى ولو ناسيا كما تقدم
اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام في بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول
الشارح في لحظة منه الخ (قوله كالمولود) الخ أى خلا فلما قد يفهمه ضنيعة مغنى (قوله ولم تردما) أى كما
صححه في المجموع والتحقيق نهاية واسنى زاد المغنى لانه لا يتخلو عن بلل، إن قل اه عبارة سم وقد يوجه
البطلان بأن الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المنة اه (قوله أى بنية الصوم الخ) ينبغي أن يقال على
قصد التعبد به وإن لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامساك قد يشرع كفاي تارك النية فقصدته تلبس
بعبادة فاسدة ثم رايت الفاضل الحشى نيه على ذلك فقال ينبغي تحريم الامساك ولو بدون نية مطلقا إذا كان
على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الانوار على إطلاقها لان فيه منابذة للشرع حيث امرهما
بالافطار الحشوية الضرر ومزيد الضعف ثم رايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن المجموع ولو امسكت لا بنية
الصوم لم تائم وإنما تائم إذا نوته وإن كان لا ينعقد اه بصرى وينبغي حمل كلام المجموع على ما مر منه ومن
سم (قوله خلافا لمن أوجه فيه) أى أوجب التعاطى في نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عدم وجوب
التعاطى (قوله فان استية ظ الخ) أى التائم قول المتن (لا يضرب اذا فاق الخ) أى فان لم يفق ضرر مغنى قول المتن
(إذا فاق لحظة) ظاهره ولو كان الاغما بفعله وفى حرج تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فان كان بفعله
بطل صومه ع ش وقوله بفعله أى لغير حاجة (قوله يعنى خلا) ثم (قوله فهذا خلى) كذا فى اصله رحمه الله
تعالى بخطه الاول بالف والثاني بياء فليعظر ما وجه ذلك بصرى (قوله وكالاغما السكر) فلو شرب فسكر
ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صحاف بهضه فهو كالاغما في بعض النهار قاله في التتمة ويؤخذ
بما مر أن عقله هنا لم يزل نهاية أى بل تعطى فقط قال ع ش قوله مر وقى سكره الخ ظاهره سواء تعدى
بسكره ام لا وبه صرح سم على الهمجة وصرح بمثله ايضا في الاغما فليراجع اه عبارة الرشيدى شمل ما إذا
كان متعد يا وبه صرح اشهاب سم في غير موضع خلافا لاشهاب خج اه (قوله لو نوى الخ) أى السكران
و(قوله صح) أى صومه إيعاب ولعل ثمرة الصحة مع لزوم الاعادة كما يأتى عدم إثم الترك وان لا يجوز
لغيره ان يطعمه (قوله لانه مصرح الخ) أى بدليل تعليله بقوله لانه مخاطب كودى زاد سم ولان غير
المتعدى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متنافية الخ) الذى يظهر في الجمع
بين مقاتلى البغوى والمتولى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مفروض في زوال العقل بشر
الدواء ومثل شرب الدواء حينئذ السكر والحاصل ان كلا من السكر وشرب الدواء ان ازال العقل الحق
بالجنون أو غمره الحق بالاغما ثم رايت الفاضل الحشى نيه على ما فى التنبيه من خلل وتناف فن رام تحقيق

فانه الاصح في المسئلة المبني عليها وقضية إطلاقهم اشتراط الاسلام في جميع النهار وقوله في شرح الروض
وغيره فلو اراد في بعضه بطل صومه البطلان وإن عاد للاسلام (قوله أى التمييز) قدير د عليه ما يأتى من صحته مع
استغراق النوم ووجود نحو الاغما والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تمييز في شئ من ذلك في جميع النهار فان
اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل (قوله ضد واحد منها الخ) من
الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام في بقية النهار (قوله كالمولود) الخ أى بنية الصوم كما صححه
في المجموع وقد يوجه البطلان هنا بان الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المنة (قوله أى بنية الصوم)
المتجه أنه لا يتوقف التحريم عليها على نية الصوم ليلا بل ينبغي تحريم الامساك ولو بدون نية صوم مطلقا إذا كان
على وجه اعتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح بانه في المتعدى) أى بدليل تعليله ولان غير المتعدى لا يصح

ذلك فعليه بمراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول لعل صوابه الثاني والا فلا ينسجم مع الحاصل الآتي في كلامه وغبار السكر دى على بافضل عند قول شرحه ولا يضرب الاغماء والسكر الذي لم يعتد به إن افاق لحظة في النهار نصها اما إذا تعدى به فياثم ويبطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دواء مزى للعقل ليلا تعدى فان كان لحاجة فهو كالاغماء فان استغرق النهار بطل صومه ولزمه القضاء ولا اثم وإن لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء واما المجنون من غير تسبب فيه فتى طرأ في لحظة من النهار او في جميعه بطل صومه ولا قضاء ولا اثم عليه هذا ما خص ما اعتمدنا شارح اولا في الحقة ما خصاله من شرح العباب له ثم اضطرب كلامه اضطرابا عجيبا وتناقض تناقضا غريبا وقد بينت ذلك في الاصل واوضحته بما لم اعلم من سبقني اليه (قوله ان شرب الدواء) اي ليلامع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر وقوله والاغماء) أى مع التعدى في الاول وعدمه في الثاني كما يفيد كلامه الآتى آنفا وحملها على ما هو الغالب فيهما (قوله ليلا) الاولى تاخيرها عن الاغماء ليظهر رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان استغرقت) اي زوال التمييز بشرب الدواء والسكر والاغماء (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان ما لم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالاغماء فهلا قال واثم في السكر ان تعدى به ليقى ما لم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان اتسبب في الاغماء لغير حاجة لا اثم فيه سم وقوله ظاهر عبارته الخ فيه نظر فان قول الشارح الآتى فان كان متعديا بطل الصوم واثم صريح في الاثم (قوله في الكل) اي في شرب الدواء لحاجة او غيرها والسكر والاغماء (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر إذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعدى بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى لا يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى فيهما اذ لم يزل بهما العقل الحقيقى بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجدافى بعض النهار فقط إذ الفرض ان تناولها كان ليلا فليتأمل السكر دى في حاشية قول الشارح وعدم صحته في الاول (قوله منها) اي زوال التمييز بالدواء والاغماء والسكر (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم الخ) هذا الاياتى في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولك دفعه بما هو الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجة وغير التعدى فيه على ضده (قوله وقول المتولى وغيره المتداوى الخ) اي فيما إذا استغرق زوال عقله جميع النهار كردى على بافضل (قوله لا في عدم القضاء) ليتأمل مع قوله لا فى ولا قضاء ولا اثم بصري (قوله وفى المجوع زوال العقل الخ) اي التمييز

صومه مع استغراق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) اي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان ما لم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالاغماء فهلا قال واثم في السكر ان تعدى به ليقى ما لم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان اتسبب في الاغماء لغير حاجة لا اثم فيه (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر إذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعدى بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى فيهما اذ لم يزل بهما العقل الحقيقى بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجدافى بعض النهار فقط إذ الفرض ان تناولها كان ليلا فليتأمل (قوله وان وجدوا احدهما في بعض النهار) ان كان الفرض ان شرب الدواء والمسكر وقع في الليل فالوجه صحة الصوم حيث افاق لحظة ولم يزل عقله وان تعدى فلا يصح تفصيلا في البطلان او وقع في النهار فلو وجه البطلان مطلقا كتناوله المفطر فلا يصح التفصيل المذكور ايضا فليتأمل (قوله في بعض النهار) اي والفرض ان تناول الدواء والمسكر كان ليلا كما هو صريح عبارته ولا لم يصح قوله او غير متعد به الخ فقام له (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم) هذا الاياتى في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفى المجوع زوال العقل) اي التمييز بدليل وبمرض الخ إذ زوال العقل الحقيقى بالمرض لا قضاء معه كما باتى انه لا قضاء على المجنون (قوله

والحاصل أن شرب الدواء
لحاجة أو غيرها والسكر
ليلا والاغماء ان استغرقت
النهار اثم في السكر والدواء
لغير حاجة وبطل الصوم
ووجب القضاء في الكل
وان وجدوا احدهما في
بعض النهار فان كان متعديا
به بطل الصوم واثم أو غير
متعد به فلا اثم ولا بطلان
وقول المتولى وغيره
المتداوى كالمجنون معناه
انه مثله في عدم الاثم لافى
القضاء لان المجنون لا يصح
له بخلاف المتداوى وفى
المجموع زوال العقل
بمحرم يوجب القضاء

بدليل وبمرض إذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه لما يأتي أنه لا قضاء على المجنون سم (قوله زوال العقل) أي في جميع النهار (قوله واثم الترك) أي ترك الصوم بسبب زوال العقل كركى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أي فيما إذا استغرق الزوال جمع النهار بدليل قوله كالأغما إذ لا يلزم القضاء فيه إلا حينئذ كركى على الأفضل (قوله وبه) أي بما مر عن المجموع وقال السكردي أي بالحاصل اه (قوله يعلم أن التشبيه الخ) قد يقال إذا صح الصوم مع آفاقة لحظة في المتعدى بالاستعمال فينبغي الصحة في غيره إذا آفاق لحظة بالاولى وإضافته مناف لما قدمه في قوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار فإن كان متعديا به الخ فليتنامل بصرى ويأتي عن سم أنفا ما يوافقه (قوله وعدم صحته في الأول الخ) هذا بنا في ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما إلى قوله أو غير متعد به فلا اثم ولا بطلان فإن هذان راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتنامل سم عبارة السكردي على الأفضل وما ذكره في معنى كلام الرافعي ففيه نظر من وجوه منها أنه مناقض لما نقله عن حاصل ما في شرح العباب أما في الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التعدى في الدواء أو الأغما أو السكر يبطل صومه وإن وجد أحد الثلاثة في بعض النهار وفي كلام الرافعي قد شرب الدواء سفها فباله إذا آفاق لحظة صح صومه وأما في الشق الأول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه لم يعتد في شرب الدواء أو الأغما أو السكر ووجد ذلك في بعض النهار فلا اثم ولا بطلان فباله هنا حكم بعدم صحة الصوم أن وجد في لحظة منه ومنه أنه في الشق الثاني من كلام المجموع قال أنه كالأغما فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالترك أي بترك أداء الصوم أو لا فباله هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنه أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقال له عما إذا يعلم هذا المعنى وهو مناقض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمعتمد أن الجنون بطوره في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالاولى كاصرحوا به في المتن فضلا عن غيرهما وإطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بقله أو لا وأما الأغما والسكر فإن آفاق منهما لحظة في النهار صح صومه وإلا فلا وهذا أيضا قد صرحوا به وأما القضاء فيلزم في الأغما والسكر أن استغرق النهار مطلقا ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقا وأما أن تسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسيأتي ما فيه وأما الاثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حاجة وإلا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء الحاجة فيه ثلاثة أرا متباينة ماخوذة من كلامهم أصريحا وتلويحا أحدها لزوم القضاء أن استغرق النهار فقط وثانيها لزومه مطلقا وثالثها عدم لزومه مطلقا وأن شربه سفها ففيه هذه الآراء الثلاثة أيضا إلا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغما وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضرر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتنامل سم (قوله الحاجة) قياس كلامه المتقدم أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فرايت بخطه رحمه الله لغير حاجة ثم ضرب على لغير وزيدت لا م قبل

وعدم صحته في الأول أن وجد في لحظة) هذا بنا في ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار إلى قوله أو غير متعد به فلا اثم ولا بطلان فإن هذان راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء الحاجة فانه أحد المذكورات بقوله وإن وجدوا أحدهما فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتنامل سم (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغما وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضرر وإلا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

واثم الترك وبمرض أو دواء الحاجة كالأغما فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالترك اه وبه يعلم أن التشبيه في قول الرافعي شرب الدواء للتداوى كالجنون وسفها كالسكر إنما هو في صحة الصوم في الثاني إذا آفاق لحظة وإلا فلا ويلزمه القضاء وعدم صحته في الأول أن وجد في لحظة ولا قضاء ولا اثم وعلى هذا يحمل أيضا حاصل ما في المجموع عن البغوى أن شرب الدواء كالأغما أي إن كان الحاجة

(ولا) يجوز ولا (يصح) صوم في رمضان عن غيره وإن ابيح له فطره لنحو سفر لانه لا يقبل غيره بوجه ولا (صوم العيد) الفطر والاضحى اتفاسقا رواه الشيخان (وكذا التثريق) ولو لمستمع (في الجديد) وهي ثلاثة بعد يوم النحر للنهي الصحيح عن صيامها (ولا يحل) اي ولا يجوز (التطوع يوم الشك بلا سبب) لما صح عن عمار رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم عليه السلام ولا تختص الحرمة به بل يحرم صوم ما بعد نصف شعبان ما لم يصله بما قبله او يكن سبب بما يأتي ولو افطر بعد صومه المتصل بالنصف امتنع عليه الصوم بعده بلا شئ مما يأتي اذ وال الاتصال المجوز لصومه (فلو صامه لم يصح في الاصح) كيوم العيد بجماع التحريم للذات او لازمها (وله) من غير كراهة (صومه عن القضاء) ولو لنفل كان شرع في نفل فافسده (والنذر) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك أمانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد والكفارة مشاركة لبراءة ذمته ولان له سبيلًا جزاء كنظيرة من الصلاة في الوقت المكروه

حاجة فلعل هذا من اصلاح غيره بصري وقوله وقياس كلامه المتقدم الخ لعله أراد به الحاصل المار ويظهر ان ماخذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر ان قياسه اسقاط لفظه غير (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم في رمضان الخ) تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغني عن ذلك سم وقد يقال إنما أعاده الشارح لاستيفائه اقسام الوقت الذي لا يقبل الصوم (قوله) ولا صوم العيد الخ) ولو عن واجب ولو نذر صومه لم ينعقد نذره مغني ونهاية (قوله) الفطر الخ) إلى قوله قال بعضهم في النهاية إلا قوله للذات او لازمها وقوله كان نذر إلى امانذرو كذا في المغني إلا قوله لو افطر إلى المتن (قوله) اتفاقا رواه الشيخان في هذا التعبير قصور عبارة النهاية للنهي عنه في خبر الصحيحين زاد المغني وللإجماع اه قول المتن (في الجديد) وفي القديم يجوز صومه للمتمتع إذا عدم الهدى عن الايام الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها نهاية زاد المغني واختاره المصنف اه (قوله) اي لا يجوز) اي يحرم ولا يصح مغني قول المتن (بلا سبب) اي يقتضي صومه واهم كلامه انه لا يجوز صومه احتياط لمضاهاة لافائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط نهاية زاد المغني فان قيل هلا استحب صومه ان اطبق الغيم خروجا من خلاف الامام احمد حيث قال بوجوب صومه حينئذ اجيب باننا لا نراعي الخلاف إذا خالف سنة صريحة وهي هنا خبر فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين اه وتقدم في الشرح أول الباب ما يوافق هذه الزيادة (قوله) ما لم يصله بما قبله) يظهر أن محله بالنسبة إلى اليوم الأخير منه ما لم يكن يوم شك فان كان حرم مطلقا لان الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري ويأتي عن سم عند قول الشارح احتياطوا عن عش قبيل قول المصنف ويسن تعجيل الفطر ما يصح بخلافه (قوله) ولو افطر بعد صومه الخ) اي فلو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر السابع عشر حرم عليه الثامن عشر لانه صوم يوم بعد النصف لم يصل بما قبله نهاية قال عش اي فشرط الجواز ان يصل الصوم إلى آخر الشهر فتأمل فطر يوم ما من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لو صام شعبان بقصد ان لا يصوم اليوم الأخير او النصف الأخير بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظر الاتصال الصوم بما قبله او لا يصح نظر القصد والاقرب الاول (قوله) او لازمها) اي لازم ذات الصوم وهو الاعراض به عن ضيافة الله تعالى (قوله) كان شرع الخ) اي وكالتفل الموقت كصوم عرفة عاشوراء فانه يستحب قضاءه مطلقا رشدي وغش (قوله) كان نذر صوم يوم الخ) اي ونذر صوم يوم ثم اراد صوم يوم الشك عنه سم ونهاية (قوله) امانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد) اي كنذر ايام التشريق والعيدين لانه معصية نهاية قال عش قوله مر امانذر صوم يوم الشك اي ما يتصدق عليه انه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك أنه لا وجه للبطان حيث وجد في البعض فليتأمل (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره) تقدم في شرح ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغني عن ذلك (قوله) في المتن وله صومه عن القضاء والنذر الخ) واهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياط لمضاهاة لافائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر اقول يتأمل فيه قال في الروض قال يعني الاسنوي فلو اخر صومه اليوم وقع يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه اه كلام شرح الروض فان قلت هذا ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لانه اذا داء في هذا الوقت اعني يوم الشك ايضا فهو نظير للعصر إذا قصد تأخيرها للاصفرار فانه ينعقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقت بخصوص يوم الشك والحاصل ان العصر إنما انعقد وقت الاصفرار مع تحريم تأخيرها اليه لانه من جملة ما عين له بخصوصه ونحو الكفارة لم يعين له وقت بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال ذي الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت الذي هو التاسع من يوم الجمعة لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة ام يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان القعدة افتى شيخنا الشهاب الرمي بالثاني لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب (قوله) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك) اي او نذر صوم يوم ثم اراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه لم يندر صوم يوم بعينه كالحبس الآتي فلا نتم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح المار انما كان نذر صوم يوم كذا الخ ولعله لم يطلع عليه فليراجع (قوله ومن ثم ياتي في التحري هنا الخ) قال الاسنوي فلو اخر صوما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه نهاية واسنى ومعنى قال ع ش قوله لم فلو اخر صوما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم الخ معتمد بل وقياس ذلك ايضا انه لو تحرى تأخير لوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه ايضا ولم يتعقد ع ش وقال سم فان قلت هذا لى ما مر عن الاسنى ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لانه اداء في هذا الوقت أعنى يوم الشك أيضا فهو نظير العشر إذا قصد تأخير الكفارة لانه يتعقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقت بخصه وصوم يوم الشك اهـ قول الماتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب قضاء ولم يحسب ذلك ورد له حتى يصومه عن القابل لإيعاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات وأظن شيخنا الشهاب الرملى ائفى بذلك اهـ وقال ع ش وكتب سم على شرح البهجة وقد يشكك تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب يمنع فيحتاج لعادتين نقل الكلام اليها فيتماسل ويجب ان يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتداده الاثنين في عام والحسين في آخره لم يعتبر الاخير او نقول كل صار عادة له فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحد هما والاعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحمل عليه ما نقل عن إفتاء والد الشارح مـ ان العبرة بعادته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله كان اعتداده سر داه وم) انظر ما تصوره الخالى عن اعتياد الاتصال بالنصف الاول (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وثبت عادته المذكورة بمرّة كما ائفى به والد رحمه الله (قوله بمرّة) وعليه فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم افطار ببقية فوافق يوم الشك يوم ما لو دام على حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوم ما قبل الاتصال بالنصف علم أنه وافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له ع ش وفي الكردى على بافضل عن فتاوى اشرار مائه والذي يظهر انه يكتفى في العادة بمرّة إن لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيعه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وإن كان افطار قبل ذلك لان هذا يصدق عليه عرفاً انه معتاده وإن تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره واما اذا اعتاده مرة قبل التمه فثم افطار من الاسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثاني بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين اخر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم افطر من اسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم

ومن ثم ياتي في التحري هنا ما مر ثم (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتاد سر الصوم أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه لخبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبت العادة هنا بمرّة (وهو) أى يوم الشك الذي يحرم صومه بسببين كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان إذا تحدث الناس) أى جمع منهم

(قوله في الماتن وكذا لو وافق عادة تطوعه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات وأظن شيخنا ائفى به (قوله قال بعضهم وثبت العادة بمرّة) ائفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وقد يشكك تصوير العادة إذ لا يجوز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب والمارة الاولى التي ثبت بها العادة لا سبب لها فيمنع ويجب ان يصورها بأن يصوم قبل النصف يوم ما معيناً كالالاثنين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فله صومه ثم رأيت في شرح العباب اشار إلى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة بالورد ما نصه وهل ثبت الورد بمرّة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً بمرّة جاز له صوم يوم الشك إذا وافق ذلك فيه فطر وقياس كلامهم في الحيض وغيره نعم إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرها بمرّة او بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان او نصفه الثاني مع اليوم الذي قبله فهل له الاعتصام على صوم يوم الشك لانه من جملة العادة فيه نظر فان صح ذلك صح التصور به أيضاً فليتأمل فان الظاهر أن ذلك صحيح إذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادة له ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عادته اعتبر عام آخر العادات

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضرب تخال فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف وذلك ما ظهر
 لي الآن ولعلنا نزيد ادفيه علما او نقلا نشهدها وهذا يخالفه اطلاق ما مر عن ع ش وفي س ما يوافق هذا
 الاطلاق (قوله) بحيث يتولد من تحديقهم الشك (الخ) هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل احد
 حتى لا يحرم صومه من حيث انه يوم شك على الخالي عنهما الظاهر نعم وان اقتضى كلام الاذرعى المنقول في
 النهاية خلافا بصري اقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل احد من المحال العادى كما هو
 ظاهر (قوله) واما قول (الروض الخ) أى بدل قول المصنف إذا تحدث الخ (قوله) من يظن صدقه (معناه) من
 شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن احترازا عما ليس كذلك فان تحدثه
 لا يؤثر شيئا ولا شكوا حينئذ فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل سم (قوله) وهى اى
 عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت (وقول الروضة وظن صدقهم) يحتمل عوده الى الجميع بل هو الظاهر
 بناء على ما صرحوا به في الوقف من ان القيد الاخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتأمل ثم رابت
 الفاضل المحشى قال قول الروضة يظن صدقه معناه ما من شأنه الخ اه بصري (قوله على الوجه) أى خلافا
 لصاحب البهجة حيث قيده بعدم اطباقه نهاية ومعنى (قوله) او نساء (قوله) الى قوله وقد جمعوا في النهاية والمغنى
 الى قوله واشترط العدد الى ومر (قوله ورد) اى على المرجوح السابق ع ش اى او لا مراخر (قوله) ويكنى
 اثنان (الخ) ومثلها الواحد كما يأتى ع ش (قوله) احتياطاً فيهما) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه
 ان وجد المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا ولا يجوز مطلقا سم ولك
 ان نجيب بان المراد كما عبر به غيره احتياطاً للعبادة وتجرى بها (قوله) وقد جمعوا الخ) قال الاذرعى يجوز ان
 يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لاني افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو
 اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد
 والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاً اه وهو حسن جداً سم وقوله اعتقد أراد به ما يشمل الظن بدليل أول
 كلامه ووافقه اى الاذرعى المغنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم
 عن البغوى في طائفة أول الباب وتقدم في اثنا عشر صحة النية المعتقد اى الظان لذلك ووقوع الصوم من رمضان
 إذا تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اى لان يوم الشك الذي يحرم
 صومه هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقد صحته النية منه ووجب عليه الصوم
 وهذا موضعان وفي هذا رد على قول الاسوى ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة
 اوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمتنع اه (قوله) ما قدمته في بحث النية) حاصل ذلك وما
 اختاره الشارح من ان ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح
 صومه اعتماداً على هذه النية وإن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إذا لم يعتد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن
 وقع الجزم بخبرهم صح الصوم اعتماداً على ذلك رشيدى (قوله) لا ناعبدنا (الى قوله) وقضيته في النهاية والمغنى
 (قوله) لا ناعبدنا فيه الخ) اى فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لخبر المار ولا اثر لظننا رويته لولا
 السحاب لبعده عن الشمس لو كانت السماء مصحبة وترأى الناس فلم يتحدث برويته فليس يوم شك وقبل

(قوله) عن الروض من يظن صدقه (معناه) من شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن
 صدقه لكنه لم يظن احترازا عما ليس كذلك فان تحدثه لا يؤثر شيئا ولا شكوا حينئذ فلا إشكال على الروض
 ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل (قوله) احتياطاً) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه ان وجه
 المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا ولا يجوز مطلقا (قوله) ومر أول
 الباب ان من اعتقد صدق من اخبره من هؤلاء لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جمعوا الخ) قال الاذرعى
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لاني افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم
 وهو اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد

يظن صدقه فهو مخالف
 لعبارة أصله وعجب كون
 شيخنا لم ينبذ على ذلك وهى
 إذا وقع في الالسن أنه روى
 ولم يقل عدل أنا رأيته أو
 قاله ولم يقبل الواحد أو قاله
 عدد من النساء أو العبيد
 أو الفساق وظن صدقهم
 انتهت فظن الصدق إنما
 اشترطه في قول غير الأهل
 لاني التحدث فالوجه أنه
 لا يشترط فيه ظن صدق بل
 تولد شك كما ذكرته (برويته)
 أى بان الهلال روى ليلته
 وان أطبق الغيم على الوجه
 ولم يعلم من رآه (أو شهد)
 أى أخبر إذ لا يشترط ذكر
 ذلك عند حاكم من ثم عبر
 أصله يقال (بها صبيان أو
 عبيد أو فسقة) أو نساء وظن
 صدقهم أو عدل ورد ويكنى
 اثنان من كل على ما أخذ من
 كلام الروضة واشترط
 العدد هنا بخلاف ما مر في
 النية احتياطاً فيهما فان
 فقد ذلك حرم صومه لكونه
 بعد النصف لا لكونه يوم
 شك ومر أول الباب ان من
 اعتقد صدق من أخبره من
 هؤلاء لزمه الصوم ويقع
 عن رمضان وقد جمعوا بين
 ما أوهمه كلامه من التناقض
 ثم وفي النية وهنا بامور
 كثير ذكرتها مع ما فيها في

هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برويته
فقل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نهاية قال ع ش قوله م وقيل هو يوم شك انظر
ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير لاذ بفرض انه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من
شعبان وصومه حرام ثم رايت سم على شرح البيهقي قال مانصه قوله وإذا اتصف شعبان حرم الصوم الخ هذا
قد يوجب أنه لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل
يتمتع صوم كل واحد منهما إلا ان تحمل الخصوصية انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين
بخلاف غيره فليتامل اه وقد يقال ايضا فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كالمقوله ان كان اليوم الفلاني يوم
شك فمبدي حر او نحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك ع ش قول المتن (ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول
شيء كافي الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر
شرح م اه ثم قال ع ش قوله م وهو محتمل معتمداه وقال الرشيدى وقضيته اي ما في الجواهر ايضا
عدم حصولها بالاستقامة او ادخال نحو عود في اذنه او احليله او نحو ذلك وإن كان ما ذكره م من التعليل
بأن ذلك هو قال الشارح في الايعاب مانصه وعبر اي المصنف كالقمولى بتناول المفطر لانه افطر بالغروب
وقضيته حصول أصل السنة بسائر المنافيات للصوم كالجماع اه وجمع شيخنا بما نصه فان لم يجد إلا الجماع أفطر
عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره اه قول المتن (تعجيل الفطر) ينبغي سن ذلك
ولو مارا بالطريق ولا تنخرم مروته به اخذا بما ذكره م من طلب الاكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا
بالطريق ع ش (قوله إذا تيقن الغروب) خرج به ظنه باجتهاد فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهاد
وشكه في حرمهما كما مر ذلك مغنى وايعاب وأسنى وشرح بافضل وقال في النهاية ومحل الندب إذا تحقق
الغروب وظنه بامارة اه قال ع ش قوله م وظنه بامارة قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر
إذا ظن الغروب بالاجتهاد وهو مقتضى لندب التأخير اه عبارة السكردى على بافضل هذا اي عدم سن
التعجيل مع عدم تيقن الغروب هو المعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم الزبدلجبال الرملى وخرج بعلم
الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية ومحل الندب إذا تحقق الغروب أو
ظنه بامارة انتهى اه (قوله وتقديمه على الصلاة) ينبغي ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب
احرامه وكان بحيث لو افطر على نحو التمر بقي بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاقته
الجماعة وفضيلة اول الوقت او تكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر
وهذا لا ينافي ان المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في
حق الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه اليه لان التوقان غير
لازم هنا وكلامنا عند عدمه سم (قوله للخبر الصحيح لانزال الناس) زاد الامام احمد واخرجوا الجور ولما
في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كالشيعة يؤخرونه إلى ظهور النجم ايعاب وكذا في المغنى
إلا قوله وكثير الخ (قوله ويسن الخ) ويكره ان يؤخره ان قصد ذلك راي ان فيه فضيلة وإلا فلا بأس به نقله

(ويسن تعجيل الفطر)
إذا تيقن الغروب وتقديمه
على الصلاة للخبر الصحيح
لانزال الناس بخبر ما عجلوا
الفطر ويسن كونه وإن
تأخر كما أفادته عبارة أصله
(على تمر)

والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاه وهو حسن جدا (قوله في المتن ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول شيء
كافي الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح
م ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا فلا بأس به كافي المجموع عن نص الامام شرح م
(وتقديمه على الصلاة) ينبغي ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب احرامه وكان بحيث لو
أفطر على نحو التمر بقي بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاقته الجماعة أو فضيلة أول الوقت
وتكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافي ان المطلوب
من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في حق الواحد منهم مثلاً
ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا

وأفضل منه رطب وجد لما صح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات (٤٢١) فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن

حسا حسوات من ماء وقصيته
عدم حصول السنة بالبسر
وان تم صلاحه وبالأولى مالم
يتم صلاحه ولو قيل بالألحاق
في الأول لم يبعد (ولم) تيسر
له أحدهما أي حال إرادة
الفطر فلو تعارض التعجيل
على الماء التأخير على التمر
قدم الأول فيما يظهر لأن
مصلحة التعجيل فيها حصة
تعود على الناس أشير إليها
في لا يزال الناس إلى آخره
ولا كذلك التمر وفي خير
سنده حسن أحب عبادي
إلى عجلهم فطرا (فما) للخبر
الصحيح إذا كان أحدكم
صائما فليفطر على التمر زاد
الشافعي في روايته فانه بركة
فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه
طهور واخذ منه ابن المنذر
وغيره وجوب الفطر على
التمر والتثليث الذي أفاده
المتن في التمر والخبر في الكل
شرط لكمال السنة لا لأصلها
كالترتيب المذكور فيحصل
أصلها بأي شيء وجد من
الثلاثة فيما يظهر ويظهر
أيضا في تمر قويت شبهته وماء
خفت أو عذمت شبهته ان
الماء أفضل لكن قد يعارضه
حكم المجموع بشذوذ قول
القاضي الأولي في زماننا الفطر
على ماء يأخذه بكفه من النهر
ليكون أبعد عن الشبهة اه
إلا ان يجاب بان سبب
شذوذه ما بينه غيره ان ماء
النهر كالدجلة ليس أبعد
عن الشبهة لان كثيرين من

في المجموع عن نص الام وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض أي بعد الغروب بماء وجهه وأن
يشربه ويتقايأه إلا للضرورة قال وكأنه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاه وهذا كما
قاله الزركشي إنما يأتي على القول بان كراهة السواك لا تزول بالغروب والا كثرون على خلافه مغنى وإيعاب
واسنى وكذا في النهاية إلا أنه عقب كلام الزركشي بأنه يرد بان الظاهر تأتية مطلقا لوضوح الفرق بينهما اه
وفي سم بعد توضيح الرد وتأيد ما نصه ولعل محل الكراهة في مضمضة هي مظنة إزالة الخلوفاه بان اشتملت
على تحريك الماء في الفم وأما كراهة شربه ثم تقيؤه فيمكن أن يوجه بأن فيه أضعافا للصائم والمطلوب تقويته
اه وقال عش قوله لم ولو وضوح الفرق الخ أي وهو ان السواك مستحب ولا يكره إلا السبب وقد زال بخلاف
المضمضة فانها ليست مطلوبة فازالة الخلوفاه تعد عينا حيث لا غرض اه (قوله) وأفضل منه الخ أي ومن
العجوة أيضا غش (قوله) كان صلى الله عليه وسلم الخ) بدل من ماسم (قوله) فان لم يكن أي الرطب (قوله) حسا
الخ الحسوة التجرع أي شرب الماء شيئا فشيئا كروي (قوله) وقصيته أي الحديث المذكور (قوله) ولو قيل
بالإلحاق في الأول الخ) اعتمده شيخنا فقال ويقدم على التمر الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر ثم الماء
وماء زمزم أولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو مالم تمسه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن
أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلوى وهي الحلوة والمعروفة المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم
فن رطب فالبسر فالتمر زمزم ه فماء خلو ثم حلوى لك الفطر

اه وفي تقديم البسر على التمر الوارد وقفة قال عش ينبغي ان يقدم العسل على اللبن لانهم نظروا للحمول في هذا
الحل بعد فقد التمر والماء ونحوهما وورداه (قوله) ولا يتيسر له الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بان لم يجده
فما اه قال الرشدي قوله مر بأن لم يجد قصيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على
الماء فليراجع اه اقول بصرح بخلافه قول الشارح الاتي انفا كالترتيب المذكور الخ (قوله) أحدهما
أي الرطب والتمر (قوله) واخذ منه أي من الخبر (قوله) وغيره أي ابن حزم إيعاب (قوله) وجوب الفطر على
التمر أي إذا وجد (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن وجه إفادته ان التمر اسم جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه
ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع
وهو صادق بغير الثلاث فليتامل سم ولك أن تجيب بأن مراد الشارح من التثليث عدم النقص عن الثلاث
(قوله) والخبر في الكل) الخبر إنما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رابت الفاضل المحشى نبيه عليه
بصري (قوله) والخبر في الكل) أي وهو قضية نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في حرمة وجع من الأصحاب ولا
ينافيه تعبير آخرين بتمرة لانه لبيان اصل السنة وهذا أي التثليث كإلحاق إيعاب ونهاية ومغنى (قوله) شرط لكمال
السنة لا لأصلها أي يحصل أصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك بالتثليث وأما كإلحاق يحصل بالثلاث
فأكثر من الأول نار شيخنا (قوله) كالترتيب الخ) خلافا لظاهر صنيع النهاية والمغنى كما سر عن الرشدي (قوله)
المذكور أي في المتن والخبر (قوله) فيحصل أصلها الخ) أي في هذه السنة الخاصة ولا فاصل سنة التعجيل يحصل
بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ونظر وكذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل
سم على حج أي كعدم الحصول ويوجه بان الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن
وهو متنفذ مع ذلك مع تناول التراب والمد مع انتفاء الضرر مكره فلا ينبغي حصول السنة به عش (وجد

غند عدمه (قوله) كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن وجه إفادته أن التمر اسم
جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب
خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامل (قوله) فيحصل أصلها أي هذه
السنة الخاصة ولا فاصل سنة التعجيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ونظر وكذا
بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل وفيه أي المجموع عن صاحب البيان كره ان يتمضمض بماء وجهه
وان يشربه ويتقايأه إلا للضرورة قال وكأنه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاه هو قول

البلاد التي على حافتها يحفرون حفر الصيد للملك فتمتلئ ماء ثم يسدون عليه فاذا أخذوا السمك منه فتحوا السد فيختلط ماءهم بالماء الذي فيه السمك

وهذه شبهة قوية فيه أى ولا ينافيه فوهم الآتى فى الاخياء أنه لا يصير شريكاً بعوده للنهر اتفاقاً لأننا سلم ذلك ومع ذلك نقول أنه باق على ملكه وهو ملحظ الشبهة وبفرض أن الشذوذ من غير ذلك الوجه فعله من حيث إيهامه تقديم الماء مطلقاً وصرح كلامهم بالخبرين ندب التمر قبل الماء حتى بمكة وقول المحب (٤٢٢) الطبرى يسن له الفطر على ما مزم ولو جمع بينه وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه

مخالفة للنص المذكور واخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما متنعان إلا بدليل ويرد أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياماً من رمضان ولم ينقل عنه فى ذلك ما يخالف عاداته المستقرة من تقديم التمر فدل على عمله بها حينئذ ولا انقل وحكمته أنه لم تمسه نار مع إزالته لضعف البصر الحاصل من الصوم لاخراجه فضلات العدة إن كانت وإلا فتغذيته للأعضاء الرئيسية وقول الأطباء أنه يضعه أى عند المداومة عليه والشئ قد ينفع قليلاً ويضر كثيراً وصرح بهما أيضاً أنه لا شئ بعد التمر غير الماء فقول الرويانى إن فقد التمر فلو آخر ضعيف والاذرى الويب أخو التمر وإنما ذكره لتيسره غالباً بالمدينة كذلك ويسن السحور بأصله لما صح أنه من سنن المرسلين (تنبيه) اجمعوا على أن الصوم يقتضى ويتم تمام الغروب وعلى أنه يدخل فيه بالفجر الثانى وما نقل

(الخ) أى التعجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أى الجواب المذكور (قوله فى الاحياء) أى فى باب إحياء الموات (قوله ومع ذلك) أى التسليم (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن ما ياخذه من خالص المباح سم (قوله كالتخزين) أى المارين انفاً (قوله حتى بمكة الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله يسن له) أى لمن بمكة أول من وجد ماء مزم ولو فى خارج مكة (قوله ولو جمع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل سم (قوله بأن أوله فيه مخالفة للنص) عبارة للمغنى والاياعاب لأنه يخالف للأخبار وللمعنى الذى شرع الفطر على التمر لاجله وهو حفظ البصر فان الصوم يضعفه والتمر يردده وإن التمر إذا نزل الى معدة فإن وجدها خالية حصل الغذاء وإلا أخرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد فى ماء مزم وفى الجمع بينهم ما زيادة على السنة الواردة وهى قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور ورواه الترمذى وغيره وصححه والاستدراك على النصوص بغير دليل ممنوع والخبر كرهه فيما شرعنا عليه (قوله للنص المذكور) أى فى قوله وصرح كلامهم الخ (قوله وهما) أى مخالفة النص والاستدراك (قوله ويرد الخ) أى قول المحب الطبرى (قوله فدل الخ) أى عدم نقل ذلك (قوله وإلا) أى وإن خالفها (نقل) أى لتوفر الدواعى على نقل مثله لإيعاب (قوله وحكمته) أى إشارته التمر (قوله أنه لم تمسه نار) عبارة فى الإيعاب والقصد بذلك كإفادته المحب الطبرى أن لا يدخل أو لا فى جوفه ما مسته النار وكأنه أخذ هذا فى منهاج الحلوى أنه يستحب أن لا يفطر بشئ مسته النار وذكر فيه حديثاً اهـ (قوله لاخراجه) لا يظهر وجهه عليه للزالة فالأولى وإخراجه الخ بالعطف كإمر عن المغنى والاياعاب (قوله وإلا الخ) وأن لم توجد فى المعدة فضلات وكانت خالية فلتغذيته الخ (قوله للأعضاء الرئيسية) وهى القلب والداغ والكبد والأنثيان كرى (قوله وقول الأطباء الخ) جواب عما يرد على قوله إزالته لضعف البصر (قوله أى عند المداومة الخ) خبر وقول الأطباء (قوله وصرح بهما الخ) أى الخبرين كرى (قوله والاذرى الخ) أى قول الاذرى (قوله وإنما ذكر صلى الله عليه وسلم التمر (قوله كذلك) أى ضعيف كرى (قوله ويسن السحور الخ) كان الأولى تأخيره وذكره قبيل الماتن الآتى كفى النية والمغنى (قوله وعلى أنه) أى الصوم ويحتمل أن الضمير للصائم (قوله أنه) أى الدخول فى الصوم (قوله فيما يظهر الخ) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله فى خبر مسلم الخ) أى فى شرحه وبیان (قوله فقد

الزركشى أنه إنما يتأتى على القول بأن كراهة السواك لاتزول بالغروب والاكثرون على خلافه يردبان الظاهر تاتيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهم كذا فى شرح مروقدى بوضع الردبان الخلف بعد الغروب لما كان من أثار الصوم كره ما هو مظنة إزالته مما لا يطلب لإفنى طهارة وهو المضمضة وبهذا يفارق السواك لأنه مطلوب فى كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فاذا غربت الشمس رجع السواك الى أصله من الطيب والمضمضة غير مطلوبة هنا ولا يحتاج إليها وهى مظنة إزالته لآثار الصوم فذكرت رخصة هذا كراهة التضمض وإن لم يجه بل ابتلاعه وهو محتمل ولعل محل الكراهة فى مضمضة هى مظنة إزالته الخلف بأن اشتملت على تحريك الماء فى الفم وأما كراهة شربه ثم تغويه فيمكن أن يوجه بأن فيه أضعافاً للصائم والمطلوب تقويته (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن من ياخذه من خالص المباح (قوله ولو جمع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل (قوله وحكمته أنه لم تمسه نار مع إزالته لضعف البصر الخ) لا يقال هذا المعنى

عن بعض السلف أنه بالاسفار أو طلوع الشمس زلة قبيحة على أن المصنف نازع فى صحة الثانى عن قائله قال أنظر أصحابنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار أى فليس بصوم شرعى يعتبر كل عمل بطولوع فجره وغروب شمسهم فيما يظهر لنا لا فى نفس الامر قال العلماء فى خبر مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أفطر الصائم أي حقيقة إنما ذكر هذين لبيان أن غروبها عن العيون لا يكفي لانها قد تغيب ولا تكون غربت حقيقة فلا بد من إقبال الليل أي دخوله (وتأخير السحور) لان الامة لا يزالون بخير ما خروا ورواه احمد وبن كونه يتمر لخبر فيه (٤٣٣) وهو بضم السين الا كل في

السحر وفتحها اسم
للأكل حينئذ ويحصل
اصل سنته ولو بجرعة ماء
ويدخل وقته بنصف الليل
وحكمته التقوى أو مخالفة
اهل الكتاب وجهان
والذي يتجه انها في حق من
يتقوى به التقوى وفي حق
غيره لمخالفتهم وبه يرد قول
جمع متقدمين إنما يسن لمن
يرجو نفعه ولعلمهم لم يروا
حديث تسحروا ولو بجرعة
ماء فان من الواضح انه لم
يذكر هذه الغاية للنفع بل
ليبان أقل مجزئ منفع أولا
(مالم يقع في شك) ولا كان
تردد في طلوع الفجر فالاولى
تركه لخبر دع ما يريك
إلا ما يريك (فرع)
يحرم علينا لا عليه صلى الله
عليه وسلم الوصال بين
صومين شرعيين عمدا مع
علم النهي بلا عذر وان لم
ينو به التقرب قال جمع
متقدمون وهو ان يستديم
جميع أوصاف الصائمين
وعليه فيزول بجماع أو
نحوه لكن في المجموع انه
لا ينعمة واستظمره
الاسنوي وقد يقال ان علمنا
بالاضف وهو ما طبقوا
عليه اتجه ما في المجموع فلا
يزول إلا بتعاطي ما من شأنه
أن يقوى كسمسة بخلاف
نحو الجماع أو بأن فيه صورة

أفطر الصائم معناه انقضى صومه وتم ولا يوصف الآن بأنه صائم لانه بغروب الشمس خرج النهار ودخل الليل والليل ليس محلا للصوم شرح مسلم (قوله إنما ذكر) مقول قال (قوله إنما ذكر هذين الخ) أي مع ان كلامهم ما يستلزم الاخر (قوله لبيان ان غروبها عن العيون لا يكفي الخ) عبارة شرح مسلم لانه قد يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وادبار الضياء اه (قوله لان الامة الخ) أي ولانه أقرب الى التقوى على العبادة وصح تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قننا الى الصلاة وكان قدر ما بينهم ما خمسين اية وفيه ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير نهاية (قوله يتمر) عبارة شيخنا عما يندب الفطر عليه اه (قوله وهو يضر السين) الى قوله واستظمره في المغنى لا قوله وبه يرد الى المتن وإلى قوله وقد يقال في النهاية لا قوله وجهان الى انما يسن وقوله ولعلمهم الى المتن (قوله بضم السين الا كل الخ) وهو المراد هنا وان قيل اكثر الرواية الفتح فقد قيل الصواب الضم إذا لا جروا البركة في الفعل حقيقة والمما كقول مجاز الإيعاب (قوله حينئذ) أي وفي وقت السحر (قوله اصل سنته) أي السجود مغنى (قوله ولو بجرعة ماء) ربطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية ويحصل بقليل المطعوم وكثيره لخبر تسحروا ولو بجرعة ماء اه (قوله والذي يتجه انها الخ) وقد يقال انه لها مغنى (قوله التقوى) ينبغى ومخالفتهم ايضا سم (قوله وبه يرد الخ) أي بهذا الجمع (قوله قول جمع متقدمين الخ) وافقهم النهاية عبارة تهو محل استحبابه إذا راجى به منفعة الخ اه قال الرشيدى قوله ومحل استحباب الخ انظره مع ما مر وبأنى من حصول السنة بالقليل كالسكثير اه (قوله ولعلمهم لم يروا حديث الخ) هذا ليس نصا في الرد عليهم كما لا يخفى سم وقد يمنع (قوله تركه) أي السحور (قوله يحرم علينا لا عليه ﷺ الخ) ولم ير ابن الزبير رضى الله تعالى عنهما ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم فكان يواصل واصل تسعة عشرة يوما ثم أفطر على سمن ليلين أعضاه وصبر ليقومها ولبن لانه لطف غذا ايضا قال الاذرى ولو قيل يختص التحريم بمن يتضرر به بخلاف ولى غذاؤه المعارف الالهية بعد الإيعاب (قوله بين صومين) أي فرضين أو نفلين أو مختلطين إيعاب ونهاية ومغنى (قوله شرعين) قال الاسنوي وتعبير الرافعى أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى ان المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليل من تعاطى المنطوق والالا لانه ليس بين صومين إلا ان الظاهر انه جرى على الغالب انتهى نهاية زاد المغنى وهذا ظاهر لان تحريم الوصال للضد عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه الحالة قال غش قوله مرانه جرى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أو لا اه عبارة الإيعاب وعبر في المجموع باليومين تارة وبالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجود صورة صوم فيهما أو حقيقة وحينئذ فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع متقدمون الخ) معتمد غش (قوله فيزول بجماع الخ) وهذا هو الظاهر مغنى وإيعاب وظاهر كلام النهاية اعتماده ايضا (قوله في الاول) أي التعليل بالضعف (قوله ندبا) الى قوله فان اقتصر في المغنى لا قوله حتى المباحين الى وجميع جوارحه وقوله كما دلت الى وخبر الخ (قوله حتى المباحين) أي كالسكذب لحاجة من إصلاح الابن وغيره والغيبه لنحو تظلم كرى عليه بافضل (قوله وجميع جوارحه) الى قوله فان اقتصر في النهاية لا قوله كما دلت الى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما زمر أحدنا من الخبر الوارد بأنه لما شرب له فينبغى أن يساوى التمر ولا يتقدم عليه لانا نقول أما أولا فهو سلم وجرد هذا المغنى فيه وإلا فيحتمل انه مخصوص بغير ذلك لا يقتضى مساواة ما طلبه الشارع بخمسه مع احتمال ان له من التأثير في هذا المعنى ما ليس لما زمر وما نائبا فقد يكون وجود هذا المغنى فيه من جهة تركه وفي التمر من جهة خايمته ووضده لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يتجه انها في حق من يتقوى به التقوى) ينبغى مخالفتهم أيضا (قوله ولعلمهم لم يروا حديث تسحروا ولو بجرعة ماء) ليس أنصاف

إيقاع عبادة في غير محلها أثر أى مفطر لكن كلام الأصحاب كالصريح في الاول (وليصن) ندبا من حيث الصوم فلا ينافى وجوبه من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين كالكذب لا نقاذ فالوم وذكر عيب نحو خاطب

وجميع جوارحه عن كل مجرم (٢٤) خبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

الحزمة يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الاخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب واتفقوا في المجموع وبه يرد بحث الاذرعى حصوله وعليه اثم معصيته اى اخذها بما قاله المحققون في الصلاة في المغصوب وقال الاذرعى يبطل اصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وخبر خمس يفطر الصائم الغيبة والنميمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة باطل كما في المجموع قال الماوردي وبفرض صحته فالمراد بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال السبكي ومن هنا حسن عد الاحتراز عنه من ادب الصوم وان كان واجبا مطلقا وعن نحو الشتم ولو بحق فان شتمه أحد فليقل ولو في نفل اى صائم لخبر الصحيحين بذلك اى بقوله في نفسه تكبير الهاو بلسانه حيث لم يظن رياء مرتين أو ثلاثا زجرا لخصمه فان اقتصر على احدهما فالاولي بلسانه (و) ليصن ندبا أيضا (نفسه عن الشهور) المباحة عن مسموع ومبصر ومشموم كنظر ربحان او مسه بل قال المتولي بكرة نظرة وجزم غيره بكرة شتم ما يصل ربحه لدماعه او ملبوس فان ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم ليتفرع للعبادة على وجهها الاكمل

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) اى دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان تدب تركه كدري على بافضل (قوله يبطل ثواب صومه) ولو اغتاب اى مثلا وتاب لم تؤثر التوبة في النقص الحاصل بل في رفع الانثم فقط قاله السبكي تفهم او جرى عليه الخادم وكذلك المحرم لو رقت ثم تاب لا يمكن ان يقول عادجه كما ملأ ولا فرق في التوبة بين ان يكون قبل انقضاء زمن الصوم او بعده ايعاب وفي عرش عن عميرة مثله (قوله وبه يرد) اى بما ذكر من الاخبار والنصوص (قوله حصوله) اى الثواب (قوله بما قاله المحققون) وهو حصول الثواب للصلى في المغصوب لكن باقى في الردة ما يخالفه والظاهر انه لحق كدري (قوله يبطل) اى ارتكاب الصائم محرما (قوله وخبر خمس الخ) مبتدأ خبره قوله باطل (قوله ومن هنا) اى بطلان ثواب الصوم بنحو الغيبة (قوله وإن كان) اى الاحتراز عن ذلك (قوله) (مطلقا) اى على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (تذكير الها) اى لتصرو ولا تشاتم فتذهب بركة صومها اسنى وإيعاب زاد المعنى (قائمة) مثل اكنم بن صيفي كم وجدت في ابن آدم من عيب فقال هي أكثر من ان تحصى والذى أحصيته منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظ اللسان اه (قوله ولسانه الخ) وهو اى الجمع بين قلبه ولسانه (قائمة) قال حج في فتاويه الحديثية في جواب هل الذكر اللسانى افضل او غيره ما نصه والذكر الخفى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وقد يراد به ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خبر الذكر الخفى ان لا يتطرق اليه الرياء واما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بجر كة لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على ان جماعة من ائمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغى حمله على ان لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص اما اشتغال القلب بذلك وتامله لمعانيه واستغراقه في شهوده تعالى فلا شك انه بمقتضى الادلة يثاب عليه من هذه الحيثية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي الذكر الذى لا تسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحفظة سبعين ضعفا انتهى اه عرش عبارة الشارح في فتاويه الحديثية الصغرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول النووي في اخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب افضل من ذكر القلب اه فهل يؤخذ من كلامه انه اذا ذكر الله بقلبه دون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذورا أم لا وهل اذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة ام لا فاجاب بقوله الذكر بالقلب لافضلية فيه من حيث كونه ذكر امتعيدا بلفظه وإنما فيه فضيلة من حيث استحضاره لمعناه من تنزيهه الله تعالى واجلاله بقلبه وبهذا يجمع بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لا ثواب فيه فمن نفي عنه الثواب اراد من حيث لفظه ومن أثبت فيه ثوابا اراد من حيث حضوره بقلبه كما ذكرناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله اعلم اه (قوله فالاولي بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) اى قول المتن والقبلة في المعنى إلا ما انبه عليه وكذا في النهاية لا قوله كنظر ربحان إلى فان ذلك (قوله من مسموع الخ) اى وملوس معنى (قوله كنظر ربحان الخ) اى وسماع الغناء معنى (قوله وملبوس) ويكره له ذلك كله شرح بافضل ومعنى (قوله فان ذلك الخ) اى كيف جوارحه عن تعاطي ما تشتميه نهاية وايعاب (قوله ليتفرع الخ) اى لتتسمر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى ايعاب ونهاية (قوله على وجهها الاكمل الخ) قال في الانوار ويكره ان يقول بحق الختم الذى على فى نهاية وايعاب قال عرش ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته اه قول المتن (ويستحب الخ) ولو طهرت الحائض او النفساء ليلا ونوت الصوم وصامت او صام الجنب بلا غسل صح روض ومعنى (قوله لتلا يصل الماء الخ) اى وليؤدى العبادة على الطهارة لينتفع من خلاف اى هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استجاب المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحلام نهارا اسنى زاد النهاية ونقل عن ابى هريرة الرجوع عن ذلك اه

الرد عليهم كما لا يخفى (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

(قوله)

ظاهراً وباطناً (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) لتلا يصل الماء

إلى باطن نحو أذنه أو دبره وقضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس عموم مراد إذا كان ظاهر (٢٥) أخذاً مما مر من سبق ما نحو المضغ منه

المشروع أو غسل الفم
النجس لا يفطر لعذره
فليحمل هذا على مبالغة
منه عنها أو نحوها ويكره
له دخول الحمام من غير
حاجة لأنه قد يضره فيفطر
ومن ثم لو اعتاده من غير
تأذبه البتة لم يكره على
ما يحسنه الأذرعى (و) يسن
(أن يحترز عن الحجامة)
والفصد لما رويهما (و) عن
(القبلة) المكروه لما مر
فيها بتفصيلها وأعادها هنا
اعتناء بشأنها لكثرة
الابتلاء بها (و) عن (ذوق
الطعام) وغيره بل يكره
خوفاً من وصوله إلى حلقة
(و) عن (الملك) بفتح العين
بل يكره أيضاً لأنه يعطش
ويفطر على قول أما بكمسرها
فهو المعلوم وتصح إرادته
لكن بتقدير مضغ والكلام
في علك لم يتفصل منه عين
بان مضغ قبل ذلك حتى
ذهبت رطوبته أو مضغ
وفيه عين لكن لم يتبلغ من
ريقه المخلوط شيئاً (و) يسن
(أن يقول عند فطره) أي
عقبه (اللهم لك) قدم إفادة
لكمال الإخلاص أي لا
لغرض ولا لأحد غيرك
(صمت وعل رزقك) أي
الواصل إلى من فضلك
لا بحولي وقوتي (أفطرت)
للاتباع ولا يضر إرساله
لأنه في الفضائل على أنه وصل

(قوله إلى باطن نحو أذنه الخ) وينبغي أن يغسل هذه أن لم يتبأله الغسل الكامل نهاية ومعنى أي قبل الفجر
بنية رفع الجنبات ع (قوله على ما يحسنه الأذرعى) عبارة المغنى وقول الأذرعى هذا لمن يتأذى به دون من
اعتاد ممنوع لأنه من الترفه الذي لا يتناسب حكمة الصوم اه وفي الاسنى والاياب والنهاية نحوها قول المتن
(عن الحجامة) أي منه لغيره وعكسه شرح بأفضل أي ومن غيره له (قوله عن الحجامة والفصد) أي ونحوهما
لأن ذلك يضعفه فهو خلاف الأولى كما في المجموع وإن جزم في أصل الروضة بكرهاته وقال المحامي يكره أن
يحجم غيره أيضاً معنى (قوله لما رويهما) أي من أنهما يضعفانه (قوله بل يكره) نعم إن احتاج إلى مضغ نحو
خبز لطفل لم يكره نهاية وإياب قال ع ش قوله نعم إن احتاج إلى مضغ فصاره على ذلك كراهة ذوق
الطعام لغرض إصلاحه لمعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف
إصلاحه مثل الصائم اه (قوله إلى حلقة) قضيته أن وصوله قهر عليه مفطر ولا يبعد فيما إذا احتيج إلى الذوق
أن لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار سم (قوله بفتح العين) إلى قوله والكلام
في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله والكلام) عبارة النهاية ومحل في غير ما يتفتت أما هو فان تيقن وصول
بعض جرمة عمداً إلى جوفه أفطروا حينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور
وكالملك في ذلك التفصيل اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء ببس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي
اه قال ع ش قوله مر اللبان الأبيض وهو المسمى بالشامى وقوله لم ولو أصابه الماء أي ماء الفم وهو الريق أو
ما يدخله فله لا يبسه وقوله مر واشتد أي بحيث لا يتحلل منه شيء اه (قوله أي عقبه) كذا في النهاية والمغنى
وعبارة الإياب عقب تناول المفطر قال سليم ونصر المقدسى ويسن أن يعقنية الصوم حينئذ وتوقف فيه
الأذرعى ثم قال وكان وجهه خشية الغفلة اه (قوله للاتباع) رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل وزاد
الدارقطنى وتقبل منى إنك أنت السميع العليم ومن ثم قال المقدسى يزيد بعد أفطرت سبعاً نك وبحمدك تقبل
مننا إنك أنت السميع العليم اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني قال المتولى ويسن أن يزيد وبك آمنت
وعليك توكلت ولم حمتك رجوت واليك أنبت إيعاب (قوله وروى) إلى قوله وغيره في النهاية والمغنى لا قوله
وفي شرح الروض إلى وابلت (قوله وفي شرح الروض) أي والنهاية والمغنى وشرح بالفضل اللهم ذهب الخ
أي بزيادة اللهم (قوله ولم أرها في أبي داود) عبارة شرح الروض وروى أيضاً فيحتمل أن يقرأ بصيغة
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبداً ودبصرى أقول صنيع شرح الروض والنهاية والمغنى حيث قالوا عقب
قول المصنف وعلى رزقك أفطرت ما نصه وذلك للاتباع رواه أبو داود ومرسلاً وروى أنه صلى الله عليه
وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما وابلت العروق إن شاء الله تعالى أو كالصريح في أن روى ببناه
الفاعل ويمكن أن يجاب بأن أبداً وروى ذلك في غير سننه وفيه ونسخه مختلفة (قوله وغيره) أي غير أبي داود
(قوله بأوسع الفضل أغفر لي) وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذي أغاثني فصمت ورزقني

(قوله أخذاً مما مر الخ) يمكن الفرق بان الماء إذا وقع على خرق الأذن نزل بطبعه إلى باطنها ولم يقات عادة
دفعه عن النزول ولا كذلك إذا وضع الماء في نحو الفم ويمكن أن لا يفصل فيلتزم الفطر بلزومه لما ذكر كما
تقدم بحث ذلك عن نحو الأذرعى في مبحث المبالغة (قوله وإلى حلقة) قضيته أن وصوله قهر عليه مفطر
ولا يبعد فيما إذا احتيج للذوق أن لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار
(قوله في المتن وذوق الطعام والملك) ومحل في غير ما يتفتت أما هو فان تيقن وصول بعض جرمة عمداً
إلى جوفه أفطروا حينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور وكالملك في
ذلك اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء ببس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي شرح مر وأقول
قوله أو وصل طعمه إلى آخره فلا يشكل بقولهم في النجاسة أنه يدل على العين لأن دلالة عليها غير قطعية
ولهذا إذا نظف الفم بالماء من المر كالصبر يبقى الطعام مع زوال العين وإنما اكتفينا بهذه الدلالة في

في رواية وروى أبو داود وذهب الظما وفي شرح الروض

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - ثالث)

اللهم ذهب الظما ولم أرها في أبي داود وابلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى وغيره بأوسع الفضل أغفر لي

فاطرت لإيعاب (قوله ويسن) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشهم لخبر من فطر صائما فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء رواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشائهم فطروهم على شربة ماء أو تمرة أو نحوهما لما روى أن بعض الصحابة قال يا رسول الله إيس كذا يجذب فطره بالصائم فقال يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمرة أو شربة ماء أو مذقة لبن مغنى وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب وأكله منهم أفضل لما فيه من مجابرتهم ومزيد برهم ولو كان الصائم قد تعاطى ما بطل ثوابه فهل يحصل لفطره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر واللائق بشعة الفضل الحصول اه وفي الكردى على بافضل ويسن للفطر عند الغيران يقول ما ضحك الله ﷺ كان يقول إذا فطر عند قوم وهو أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة وافطر عند الصائمين اه قول المتن (ان بكسر الصدة) أى والجود زيادة التوسعة على العيال والاحسان إلى ذوى الارحام والجيران لخبر الصحيحين انه ﷺ كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى فى ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أى فى كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق ان لم يلبث عنها بأن أمكنه تدبرها والتلاوة فى المصحف افضل ويسن استقبال القبلة والجهر ان أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل او نائم نهاية قال ع ش قوله رم والتلاوة فى المصحف الخ أى وان قوى حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر فى المصحف وبين القراءة وينبغى ان يحمله ما لم يذهب خشوعه وتدبره بقراءة فى المصحف والا فلا يكون افضل اه قول المتن (وتلاوة القرآن) أى ومدارسته وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه نهاية ومغنى زاد الإيعاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه اطلاقهم اه عبارة ع ش قوله ويقرأ غيره الخ أى ولو غير ما قرأه الاول فنه ما يسمى بالمدارسة الان وهى المعبر عنها فى كلامهم بالادارة اه (فيعرض) وفى رواية فيدارسه القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها انه كان مرة يدارسه ومرة يعرضه عليه لإيعاب (قوله لخبر الترمذي) إلى قوله ومن ثم فى المغنى قول المتن (وان يعتكف) لوقال والاعتكاف كان اولى لان الاعتكاف مستحب مطاقا لكنه يتأكد فى رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن مغنى (فيه) إلى قوله ومن ثم فى النهاية (فيه) أى فى رمضان وان يكثر من ذلك للاتباع رواه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الشارح صريح فى أن مرجع الضمير العشر الاخير قول المتن (لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل واو الا انها قلبت ياء لاجتماعها سا كنة مع الياء المتأخرة وفى الرضى ان الواو التى تدخل على سيما فى بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة فعنى جاء فى القوم ولا سيما يزيدى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤ فى أى هو كان اخص به واشد اخلاصا فى المحي وخبر لا محذوف اه سم (قوله الجر) أى على الاضافة ومازائدة أشموى وهى لازمة او يجوز حذفها نحو لاسى زيد بن عم ابن هشام الخضر اوى الاول ونص سيبويه على الثانى ويجوز ان تكون مانكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها او عطف بيان صبان (وقسماء) أى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا ماموصولة او نسكرة موصوفة بالجملة والنصب على التمييز

(و) يسن أن يتأكد من حيث الصوم وإلا فذلك سنة فى كل زمن (أن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن فى رمضان) لخبر الترمذي وقال غريب أى الصدقة أفضل قال صدقة فى رمضان ولأن الحسنات تضاعف فيه ولخبر الصحيحين أن جبريل كان يلقي النبى ﷺ فى كل سنة فى رمضان حتى ينسلخ فيفرض ﷺ القرآن عليه (وأن يعتكف فيه كثير) لأنه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشديد الياء وقد تخفف ويجوز فى الاسم بعدها الجر وهو الأرجح وقسماء وهى دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها

النجاسة لتحققها أو لا وفيه نظر لما قالوه فى سكة المضمضة (قوله فى المتن لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه فى الاصل واو الا انها قلبت ياء لاجتماعها سا كنة مع الياء المتأخرة قال الدمامى فى شرح التسهيل ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما يوم بدارة جلجله فهو مخطئ وهذا كلامه وسيأتى فى الاصل خلاف هذا اه وقوله وسيأتى الى اخره اشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف أى وحذف الواو اه وفى الرضى واعلم ان الواو التى تدخل على لا سيما فى بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها تقديم جملة مستقلة والسبب فى المثل فعنى جاء فى القوم ولا سيما يزيدى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤ فى أى هو كان اخص به واشد اخلاصا فى المحي وخبر لا محذوف اه وقوله ويجوز فى الاثم بعدها الجر قال فى التسهيل بالاضافة ومازائدة وقوله وقسماء أى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف كافى التسهيل قال الدمامى وينبغى ان يكون الحذف واجبا لأنه كذلك مسموع

في العشر الاواخر منه فيتا كدلهما كثر الثلاثة المذكورة للتابع ورجاه مضادة ليلة (٢٧) القدر اذ هي منحصرة فيه عندنا كما دلت

عليه الاحاديث الصحيحة
الكثيرة ومن ثم قال
لزوجته انت طالق ليلة
القدر فان كان قاله اول ليلة
احدى وعشرين او قبلها
طلقت في الليلة الاخيرة من
رمضان او في يوم لاحدى
وعشرين مثلام تطلق الا في
ليلة احدى وعشرين من
السنة الاتية نعم لوراها في
ليلة ثلاث وعشرين مثلا
من سنة التعليق فهل بحث
لان كلامهم طافح بانها تدرك
وتعلم فهو نظير ما سرفين
انفرد برؤية الهلال بل
قياس ذلك انه لو اخبره من
يعتقد صدقه بانه راها
حنت او لان علاماتها خفية
جدا ومتعارضة ف رؤية
بعضها او كلها لا تقتضى
الحنت لانه لا حنت بالهك
كل محتمل والاول اقرب ان
حصل عنده من العلامات
ما يغلب على الظن وجرداها
وقد اوقعوا الطلاق بنظير
ذلك في مسائل تعرف من
كلامهم في بابه
(فصل) في شروط
وجوب الصوم ومخصاته
(شروط وجوب صوم
رمضان العقل والبلوغ)
فلا يجب على صبي ومجنون
رفع القلم عنهم ويجب على
السكران المتعدى كما علم من
كلامه في الصلاة والسلام
ونوفيا مضى بالنسبة للرد
حتى يلزمه القضاء اذا عاد
للاسلام بخلاف الكافر

أو بفعل محذوف اذا كان نكرة أو ما اذا كان معرفة فالجمهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار
فعل او على ان ما كافه وان لا سيما نزلت منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد
توصل بظرف اوجلة فعلية اه اى كافى عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور
سم عبارة الرشيدى بعد كلام واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيها فظاهر انه يتعين كون
ما موصولة والجار والمجرور صلتها في محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذى في العشر
الاواخر اقول المتن (في العشر الاواخر الخ) ويسن ان يمكث معتكفا الى صلاة العيد وان يعتكف قبل
دخول العشر نهاية عباب العباب وينبغي لمعتكف العشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادى
والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليلة العيد ومكثه الى ان يصلى او يخرج منه الى المصلى الى اهل قال الشارح
في شرحه ويسن اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال التقص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) اى
باتفاق الشافعية واما بالنسبة لاختلاف ائمة الاسلام فهو خلاف طويل بينت طرفا منه في الاصل وفي نهاية
م ر للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجب اختلف في تعيينها على اربعين قولاً او ردتها في
فتح البارى كردد على بافضل (قوله اول ليلة الخ) اى حاجة للفظ اول سم (قوله او في يوم احدى وعشرين مثلا
الخ) هذا انما يظهر على قول لزوم ليلة القدر بليلة في العشر الاخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق اصحابنا
على اللزوم ايضا فلا راجع (قوله حنت) خبر ان و (قوله او لا) عطف على قوله بحث وعديل له
(فصل في شروط وجوب الصوم ومخصاته) (قوله في شروط) الى قوله ومن الحق في النهاية والمغنى
الا قوله ويجب الى الاسلام وقوله واخذ الى المتن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومخصاته) اى ما يبيح
ترك صوم رمضان نهاية ومعنى اى وما يتبع ذلك من الامساك والفدية ع ش (قوله على السكران المتعدى
الخ) يؤخذ من قوله الاتي وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب
القضاء عليه فحينئذ فغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فساوجه التقييد بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلا
من السكر والاغماء بتعدا ودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتى والا وقد نوى ليلا اجزاء كما
علم مما تقدم سم (قوله واخذ من تكليفه) اى الكافر الا صلى (قوله حرمة اطعام المسلم له الخ) افى بالحرمة
اخذ ما ذكر شيخنا الشهاب الرملى سكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان
كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليه واضح غنى عن البيان (قوله
والنصب ولم يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فصبه على التمييز او بفعل محذوف وتارة يكون
معرفة والجمهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل او على ان ما كافه وان لا سيما نزلت منزلة الاستثناء
للاستثناء فتنصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف اوجلة فعلية اه اى كقولك
يفجبني الاعتكاف ولا سيما عند السكبة اى كافى عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار
والمجرور وكقولك يعجبني كلامك زيدا لاسيما بعبارة قال في التسهيل وان جر اى الاسم بعد لاسيما
فيها لاضافة وما زائدة وإن رفع فخر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى اى او نكرة موصوفة اه قال الدماميني
وعلى كل من وجهى الرفع والجر ففتح اى سى اعراب لانه مضاف ثم قال في وجه النصب ان ما كافه
والفتحة بناء مثلها في لارجل (قوله كان قاله اول ليلة احدى وعشرين) اى حاجة للفظ اول اه
(فصل في شروط وجوب الصوم ومخصاته) (قوله ويجب على السكران والمتعدى الخ) يؤخذ من
قوله الاتي وما تقرر علم الخ ان الوجوب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه
وحيثئذ فغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فساوجه التعدية بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلام السكر
والاغماء بتعدا ودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتى والا وقد نوى ليلا اجزاء كما علم مما تقدم
(واخذ من تكليفه به حرمة) افى بالحرمة اخذ ما ذكر شيخنا الشهاب الرملى (قوله حرمة اطعام المسلم له)
لاصلي نعم يعاقب عليه في الاخرة نظير ما سرفي الصلاة واخذ من تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في نهار رمضان لانه اعانه على مَعْصية وفيه نظر

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدنيوية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا
 بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الآخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا يوجب احد على
 مالم يخاطب به وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام او غيره بادائها مع كونه مخاطبا بها فهذا لا يعارض
 ان ترك الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانته على معصية سم قول المتن (واطاقته) اي الصوم والصحة
 والاقامة اخذا بما يأتي مغنى ونهاية (قوله) ولا حائضا الخ) اي لا مسافرا كما يعلم مما يأتي نهاية ومغنى (قوله)
 لا يطيقانه) التذكير هنا وفيما يأتي بتاويل الشخصين (قوله عليهما) اي وعلى المريض والمسافر والسكران
 والمغنى عليه نهاية ومغنى (قوله) وعليهما اي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاولى
 ان يؤخره عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله) وبما تقرر اي بقوله ولا حائضا ونفساء لانهما لا يطيقانه شرعا
 الخ (قوله) ان مراده وجوب انعقاد سبب (وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاده وجوده واطاقه وجوب من
 اضافة المسبب للسبب او بيانية هذا على ان القضاء بالاول لا بامر جديد يجزى وقال سم قوله هذا مع
 قوله السابق إنما هو بامر جديد فيفقدان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا ان الوجوب عليهما وجوب
 انعقاد سبب اه (قوله) ومراخ) اي انفا (قوله) ومن الحقة الخ) الملحق الشارح المحلى وحكم بسهوه بذلك في
 شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الآخرة إذا
 مات على ردة كما لا يعاقب هؤلاء إذا ماتوا على حالهم سم وحكم بسهوه ايضا بالمغنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
 الجواب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطاب تكليف
 اه (قوله) لذلك اي المخاطبة بالصوم (قوله) لانعقاد السبب من هذه الحثية) اي من حيث مخاطبته
 بالاسلام عينا الخ (قوله) يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك إنما هو عن تعرضنا
 له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يحتاج إلى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنبا (قوله) لانه ليس مكلفا بالنسبة
 للاحكام الدنيوية الخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لما ذكر انه غير
 مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الآخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا
 لا يعاقب احد على مالم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام او غيره بادائها مع كونه مخاطبا بها
 فهذا لا يعارض ان ترك الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانته على معصية نعم حرمة اطعامه تشكل بجواز
 الاذن له في دخول المسجد إذا كان جنبا فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله) خلافا لابن الرفعة) قد يتجه ما قاله
 ابن الرفعة على قول حكاية في جمع الجوامع ان عليها احد الشهيدين (قوله) مراده وجوب انعقاد سبب) هذا
 مع قوله السابق إنما هو بامر جديد فيفقدان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا ان الوجوب عليهما وجوب انعقاد
 سبب اه (قوله) ومن الحق باولئك الخ) الملحق بهؤلاء الشارح المحلى وحكم بسهوه بذلك في شرح المنهج قال
 فان وجوبه وجوب تكليف اه اي لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الآخرة إذا مات على ردة كما لا
 يعاقب هؤلاء إذا ماتوا على حالهم وفي هامش شرح المنهج بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه قوله ومن الحق
 بهم المترديد الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله وغرض الشارح رحمه الله يعني شارح المنهج ان المتردد
 يعاقب عليها في الآخرة ويجب قضاؤه بعد الاسلام وقضية الجاهلية بالحائض ونحوها عدم العقاب في الآخرة
 إذا مات على ردة وعبارة الشيخ جلال الدين ظاهرها ان حكمه كالحائض ولكن من تأملها او لا و آخر الاستفادة
 منها هذا الذي حاوله الشارح نعم ان كان غرض الشارح ان المتردد يطالب بها ايضا في الدنيا بان يأتي بها بعد
 وجود الشرط ولا كذلك الكافر الاصل اتجه اعتراضه ان لم يصح مثل ذلك في حق الكافر الاصل اه (قوله)
 يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك إنما هو عن تعرضنا له بالامر ونحوه وهذا

يصح في مخاطبة أصالة وتبعا مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل سم (قوله فلم يستلزم) أي خطابه بالاسلام
 (قوله إذا لم ينعد السبب) قد يناهيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله
 بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) إلى قوله والتنظير في المغنى (قوله الشامل الخ)
 عبارة النهاية والصية كالصبي اه (قوله للجنس) أي الشامل للذكر والانثى على رأي ابن جزم معنى
 (قوله أي يأمره) إلى قوله والتنظير في النهاية (قوله والتنظير الخ) أي في القياس المذكور عبارة
 النهاية وإن قرئ المحب الطبري بينهما اه زاد المغنى بأنه إنما ضرب على الصلاة للحديث والصوم فيه مشقة
 ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح إلحاق اه (قوله فيها) الأولى إسقاطه (قوله يرد باننا لا نسلم الخ) لا يخفى
 ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد من جمع
 الجوامع اعتماد جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة ثم قول المتن (ويباح تركه) أي بنية
 الترخص معنى (قوله أي رمضان) إلى المتن في النهاية قول المتن (للمريض الخ) ولما غلبه الجوع والعطش
 حكم المريض نهاية ومعنى أي إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح التيمم شرح بأفضل قال في الأنوار ولا اثر
 للعرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهاية زاد لا يعاب والحق
 بخوف زيادة المرض خوف هجوم علة اه (قوله أي يجب الخ) لا يناهيه التعبير بالأباحة لأن المراد بها
 مطلق الجواز الشامل للوجوب إيعاب (قوله أي يجب عليه) خلافا للعباب وتبعه النهاية والمغنى غبارته أي
 العباب يباح الفطر من المرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه مبيح التيمم ويجب أن يخاف فلا كدوم عرض
 ولو تسبب به إذا اجهد الصوم معه اه قال الشارح في شرحه وما اقتضاه صنيع المصنف أن صورة الأباحة
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح التيمم لزمه الفطر اخذ من كلامهم في باب
 التيمم ثم رآته في الجواهر صرح به ويجب أيضا على حامل خشيت الاسقاط أن صامت اه عبارة الكردي
 على بأفضل الذي اعتده الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح التيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام
 والخطيب الشربيني والجمال الرملي أن مبيح التيمم مبيح للفطر وأن خوف الهلاك وجب له اه قول المتن (إذا
 وجد به ضرر الخ) وهو مبيح التيمم عبارة المحرر المريض الذي يصعب عليه أو يناله به ضرر شديد فاقضى
 الاكتفاء بأحد هما هو كما قال الاستوى الصواب معنى (قوله بحيث) إلى قوله ولو لزمه في المغنى وإلى قوله
 ويباح في النهاية (قوله بحيث يبيح التيمم) أي بأن يخشى لو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو من غيره
 كان رأى غير قال لا يتمكن من إنقاذه أو صلاته ليلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع
 أو عطش إيعاب (وإن تعدى بشيئه) أي بأن تعاطى ليلامر ضمه نهارا قصدا وشمل الضرر ما لو زاد مرضه
 أو خشي منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب) أي المرض (إليه) أي المريض (قوله فواضح) أي أنه ترك
 النية بالليل (والا) أي كان يحتمل قتادون وقتو (قوله قبيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم معنى
 (قوله قبيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القليل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم بالنية عليه سم (قوله
 والألومته) أي وإن علم أنه سيعود له عن قرب نهاية (قوله ولو لزمه الفطر الخ) عبارة المغنى ويجب الفطر إذا
 خشي الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وجزم به الأذرع اه زاد النهاية فإن صام في انعقاده احتمل أن

لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في مخاطبة أصالة وتبعا
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل (قوله إذا لم ينعد السبب) قد يناهيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم
 بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب (قوله يرد باننا لا نسلم كونه عقوبة الخ)
 لا يخفى ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد
 من جمع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنها عقوبة (قوله بحيث يبيح التيمم) قال
 في الأنوار ولا اثر للعرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر شرح مر
 (قوله قبيل الفجر) ظاهره أن ما قبل القليل لا اعتبار به وقد يوجه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله

فلم يستلزم خطابه بالصوم
 أصالة ولا تبعا فمن ثم لم
 يلزمه قضاء إذ لم ينعد
 السبب في حقه (ويؤمر به
 الصبي) الشامل للانثى إذ هو
 للجنس أي يأمره به وليه
 وجوبا (لسمع إذا اطاق)
 وميز ويضربه وجوبا على
 تركه لعشر إذا اطاقه نظير
 ما مر في الصلاة عليهما
 والتنظير بأن الضرب عقوبة
 فيقتصر فيها على عمل
 ورودها يرد باننا لا نسلم
 كونه عقوبة وإلا لتقيد
 بالتكليف والمعصية وإنما
 القصد مجرد الإصلاح
 بالف العبادة لينشأ عليها
 (ويباح تركه) أي رمضان
 ومثله بالأولى كل صوم
 واجب (للمريض) أي
 يجب عليه (إذا وجد به
 ضررا شديدا) بحيث يبيح
 التيمم للنس والاجماع
 وإن تعدى بشيئه لأنه
 لا ينسب إليه ثم إن أطيع
 مرضه فواضح وإلا فإن
 وجد المرض المعتبر قبيل
 الفجر لم تلزمه النية وإلا
 لزمته وإذا نوى وعاد أفاطر
 ولو لزمه الفطر فصام
 صح لأن معصيته ليست
 لذات الصوم

بأنى في المراجعة خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلا أو لم يغنه فيؤدي لتلفه أو نقصه نقصا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتى في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوله المضطر اليه هو أو مومنه على فطره فظاهر أن له الفطر لكن بقدر الضرورة (للسافر سفرا طويلا مباحا) للكتاب والسنة والاجماع ويأتى هنا جميع ما مر في القصر فحيث جاز جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيغفل من كلامه ان شرط الفطر في أو أيام سفره أن يفارق ما تشترط مجازته للقصر قبل طلوع الفجر وإلا لم يفطر ذلك اليوم ومراره ان تضرب بالصوم فالقصر أفضل وإلا فالصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يحش مبيع تيمم لمن قصد بسفره محض الترخص كمن سلك الطريق الا بعد للقصر ولا ينافيه قولهم لو حلف ليطأن في نهار رمضان فطريقه أن يسافر لأن السفر هنا ليس مجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولا

أو جهما انعقاده مع الائم اه قال ع ش قوله مر إذا خشي الهلاك مفهومه انه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بطل البرء أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن في حاشية شيخنا الزبائى أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج اى يجب عليه إذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي ان مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا فى دفعهم إلى الفطر ولم يقدر و اعلى القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب ان تحققة واساط الكفار على المسلمين حيث لم يقا تلوم اه (قوله ويباح) إلى قوله ولو توقف ذكره ع ش عن الشارح واقره (قوله ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفنى الاذرعى بأنه يجب على الحصادين تبين النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أقطر والا فلا نهاية زاد الا يعاب و ظاهر انه يلحق بالحصادين في ذلك سائر ارباب الصنائع المشقة وقضيه إطلاقه انه لا فرق بين المالك والاجر الغنى وغيره والمتبرع ويشهد له إطلاقهم الا فى المراجعة الاجيرة او المتبرعة وإن لم يتبين نعم يتجه اخذنا بما يأتى فيها تقييد ذلك بما احتيج لفعل تلك الصنعة بان خيف من تركها نهارا فوات مال له وقع عرفا قال الرشيدى قوله لم يرهم من لحقه منهم مشقة شديدة الخ ظاهره وان لم تبع التيمم ولعل الاذرعى يرى ما رآه الشهاب حج وقياس طريقة الشارح مر المتقدمة انه لا بد من انها تبيح التيمم اه عبارة ع ش و ظاهره وان لم تبع التيمم كما يفهم من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بمبيح التيمم فليراجع (قوله ان صام) اى فلم يقدر على العمل نهارا (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن (وللسافر الخ) اى يباح تركه له سواء كان من ربه رمضان ام من غيره فذر او لو تعين او كفارة أو قضاء نهاية (قوله ويأتى) إلى قوله ولا يباح في المغنى والنهاية (قوله ما يشترط مجازته الخ) اى من العمر ان لم يكن ثم سور او السور ان كان نهاية (قوله قبل طلوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله والا) اى وان لم يفارقه حين طلوع الفجر (قوله يفطر ذلك الخ) ولو نوى لبائهم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده امتنع الفطر ايضا للشك في مبيحه نهاية ويمكن إدراجه في كلام الشارح (قوله وهو) اى في صلاة المسافر (انه الخ) اى المسافر (قوله محض الترخص) ينبغي ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو من يدحر فسافر ليرخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمان مر اه سم اى كما يؤيده ما يأتى انفا في مسألة الحلف وقوله لمن شق عليه الصوم حضر اى بحيث لا يبيح التيمم والافياح له الفطر حضر اى كما من عن المغنى وشرح بافضل النهاية والاياعاب ويفهمه كلام الشارح فان المسافر لمجرد الترخص حكمه حكم الحاضر (قوله لان المسافر الخ) علة لعدم المنافة (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) عطف على قوله لمن قصد بسفره الخ ومن واقعة على المسافر (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) وفاقا للمغنى قال سم ويفارق الاداء بان الله تعالى خبر فيه ولم يخبر في القضاء والنذر بانه لا يزيد على واجب اصل الشرح مر وجزم بعدم الاباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذى في الانوار خلافه اه (قوله قال السبكي الخ) اعتمده النهاية لقال وبحت السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن ير جو إقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر ابدالا فى تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشى ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطبق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش إلى ان يقضيه لمرض مخوف أو غيره اه وانظر الشارح فى الاولى هنا بما يأتى وفي كليهما فى الايعاب والامداد وقال ع ش قوله لم تغير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره

ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفنى الاذرعى بأنه يجب على الحصادين تبين النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أقطر والا فلا شرح مر (قوله محض الترخص) ينبغي ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو من يدحر فسافر ليرخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمان مر (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) جزم بعدم الاباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذى في الانوار خلافه (قال السبكي بخلافه) وهو اى ما بحثه السبكي ظاهره وان نازع فيه

ولأن لا يجوز منابضة فيه لادامته السفر ابدأ وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه ولو نذر (٤٣) صوم شهر معين كرجب أو قائل

أصومه من الآن جازله الفطر
بعذر السفر عند القاضي
كرهه من بل أولى وخالفه
تلميذه البغوي وفرق بان
الشارع جوزه الفطر
بعد السفر وهذا لم يجوزه
حيث لم يستثنه والاول اوجه
ولا يحتاج لاستثنائه لعله مما
جوزه الشارع بل بالاولى
ثم رايه انوار جزم به من
غير عزوه للقاضي وعبر به
كلام الاذرعى والزركشى
امتناع الفطر في سفر الزهدة
على من نذر صوم الدهر لانه
انسد عليه القضاء بخلاف
رمضان (ولو أصبح صائما
فرض افطر) لوجود سبب
الفطر قهرا عليه ويشترط
في حل الفطر بالعذر قصد
الترخص على الأوجه
كمحصر يريد التحلل وليتميز
الفطر المباح من غيره ورجح
الاذرعى مقابلة كتحدل
الصلاة وفيه نظر ويفرق
بان تحللها واقع مع انقضائها
وليس مبطلا لها وما هنا في
اثناء العبادة ومبطل لها
فتعين الحاقه بتحلل المحصر
وسياق في قول المتن في فصل
الكفارة وكذا بغيرها انه
صريح في الوجوب (وان)
اصبح صائما ثم (سافر فلا)
يفطر تغليبا للحضر لانه
الاصل ولا نه باختياره (ولو)
اصبح المريض والمسافر
صائمين) بان نوي الالا (ثم)
اراد الفطر جاز) بلا كراهة

ذلك لجواز اختلاف احوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرفة طروية قضيه
في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مر وهو ظاهر الخ وظاهر ان محل الوجوب عليه حيث لم
يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم ولا جازله الفطر بل وجب اه ع ش وهذا جار على طريقة الشارح
والزيادة دون طريقة النهاية والمغنى (قوله ولأن لا يجوز منابضة فيه) ينبغي ان يكون في معنى الزمن
المذكور ان يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) تقدم عن
ع ش بيانه (قوله فالأوجه خلافه) وفاقا للمغنى عبارته ولا فرق في ذلك بين من يديم السفر ولا خلافا لبعض
المتأخرين اه (قوله او قال أصومه من الآن) كان المراد انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن سم
(قوله جازله الفطر الخ) اعتمده مر اه سم (قوله والاول اوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله امتناع
الفطر) اي في غير رمضان كما يأتي (قوله في سفر الزهدة الخ) اي بخلاف سفر غير الزهدة فينبغي جواز القضاء
وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكك على ما تقدم عن السبكي سم قول المتن (ولو أصبح)
اي المقيم نهاية ومغنى (قوله ويشترط الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله في حل الفطر الخ) ينبغي وكذا
الترخص في حل ترك النية قبيل الفجر لحج المريض فان تركها بدون قصد الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد
الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص لجوزه ترك الا مساك مر اه سم (قوله قصد الترخص) مفهومه
الا ثم اذا لم ينو ذلك ع ش (قوله وليتميز الخ) عطف على قوله كمحضر الخ (قوله ورجعنا الاذرعى مقابلة
الخ) أي فقال لا يشترط فيه النية كما لا تشترط في تحلل الصلاة كرددى (في قول المتن الخ) اي في شرحه (قوله
وكذا بغيرها) مقول القول (قوله انه الخ) فاعل سياق والضمير لقول المتن المذكور (قوله صريح في
الوجوب) اي وجوب قصد الترخص كرددى (قوله فلا يفطر) اي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع
او العطش كما هو ظاهر قول المتن (جاز) اي بشرط نية الترخص مغنى (قوله بلا كراهة الخ) وفاقا للنهاية
والمغنى (قوله قال والدالرويان الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا وقال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر
وقضيته ما يأتي في النذر انه حيث سن الصوم والقصر او الاتمام فنذره انعقد نذره ولم يجز الخروج منه الا
ان تضرر وفارق جواز الخروج من الواجب اصاله بانه ثم رخصة وهنا قد اتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام
المندوب له انتهى اه (قوله ولهما ذلك) اي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهاية اي فلا لائم عليهما سم (قوله
وان نذر الاتمام) اي اتمام رمضان وبقى ما لو نذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينعقد نذره او لا فيه نظر
وينبغي انه ان كان صومه افضل بان لم يحصل له فيه مشقة اصلا انعقد نذره وإلا فلا ع ش وقوله اتمام رمضان

الزركشى ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطيق الصوم ويقاب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن
يقضيه لمريض مخوف او غيره شرح مر (قوله ولأن لا يجوز منابضة فيه) ينبغي ان يكون في معنى الزمن
المذكور ان يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر (قوله او قال أصومه من الآن) كان المراد
انه قال الله على صوم شهر أصومه من الآن (قوله جازله الفطر) اعتمده مر (قوله في سفر الزهدة) مفهومه
الجواز في سفر غير الزهدة عندهما ايضا وان افسد القضاء ايضا (قوله في سفر الزهدة) اي بخلاف سفر غير
الزهدة فينبغي جواز الفطر وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكك على ما تقدم عن السبكي
(قوله ويشترط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النية قبيل الفجر لحج المريض فان تركها بدون قصد
الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص لجوزه ترك الا مساك مر
(قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله قال والدالرويان الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضية ما يأتي
في النذر انه حيث سن الصوم والقصر او الاتمام فنذره انعقد نذره ولم يجز الخروج منه إلا ان تضرر
وفارق جواز الخروج من الواجب اصاله بانه ثم رخصة وهنا قد اتى بما ينافيها من التزام الاتمام المنسوب
له اه (قوله ولهما ذلك) اي فلا لائم عليهما مر

لوجود سبب الترخيص وانما امتنع القصر بعدنية الاتمام لانه يكون تاركا للاتمام الذي التزمه لا إلى بدل وهنا يترك الصوم ببدل
القضاء قال والدالرويان ولهما ذلك وإن نذرا الاتمام لان إيجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر او الاتمام

فانه لا يتغير الحكم اى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلم مما يأتى فى النذر (فلواقام) المسافر الذى نوى (وشنى) المريض كذلك قبل ان

أى إتمام صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) يرجع ثم إن
رجع ايضا لما قاله والد الرويانى ففيه نظر بل ظاهره الحل ايضا ر ا ه سم (قوله كذلك) أى الذى نوى
ليلا (قوله قبل ان يتناول) تنازع فيه الفعلان (قوله للآية) أى لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على
سفر أى فافطر فعدة من ايام اخر معنى واسنى (قوله وإن قدمها الخ) و (قوله لانها) أى قضاء الحائض
على حذف المضاف (قوله ولو سهوا) كذا فى النهاية والمعنى (قوله ولا يجب) إلى قوله كما يأتى فى النهاية والمعنى
(قوله ولا يجب فور الخ) أى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المهذب بخلاف يوم الشك سم (قوله كما يأتى)
أى فى اخر باب صوم التطوع قول المتن (بالاغناء) أى وإن لم يتعده بخلاف الجنون ع ش أى وإنما يجب
القضاء به إذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) إلى الفصل فى النهاية إلا قوله وكذا لو
ظن إلى المتن وقوله ومن افطر إلى المتن وقوله وهنا يلزمه إلى ويثاب وكذا فى المعنى إلا قوله ويؤخذ إلى المتن
(قوله لانه نوع مرض) أى فاندرج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضا الآية نهاية ومعنى قول المتن (والردة)
أى يجب قضاء ما فات بها إذا عاد إلى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به معنى قول المتن (دون
الكفر الا صلى) أى فلو خالف وقضاه لم ينقض قيا ساعلى ما قدمه الشارح م ر فى الصلاة من انه لو قضاه لا
تتقدم ثم رايت فى سم على جج ما يوافقه ع ش قول المتن (والجنون) ينبغى الا ان يكون تعدى به سم
وجزم به النهاية كما تقدم (قوله او سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام لشرح الروض مانصه وهو مصرح
كما ترى بقضاء جميع ايام السكر إذا غلبها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعد قضاء ايام
الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر
الذى لم يعد به كما هو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر
ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو اراد ثم جن) بقى ما لو قارن الجنون الردة بان قارن قوله
المسكر الجنون فهل يغلب الجنون او الردة ولا يحكم عليه بالارادة فيه نظر كذاها م ش عن بعضهم اقول
والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش بخذف (قوله الصبي) أى بالمعنى الشامل للصبية كما مر نهاية ومعنى (لانه
صار من أهل الوجوب) وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب او يثاب على ما فعله فى زمن الصبا ثواب المندوب
وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والاقرب الثانى لان الصوم وإن كان خصلة لا تتبع بعض لكن

(قوله) فانه لا يتغير الحكم (كذا في القوت) (قوله) أى من حيث الأجزاء) يرجع ثم ان رجوع أيضا لما قاله والد الرويانى فيه نظري بل ظاهره الحل ايضا (قوله) ولا يجب فورا (الخ) أى وإن نسي النية اتفاقا كما في شرح المذهب بخلاف يوم الشك (قوله) فى المقت والجنون) ينبغي إلا ان يكون تعدى به اخذا بما قدمه الشارح فى باب الصلاة من وجوب قضاءها مع جنون تعدى به بل أولى لأن الصوم قد يجب قضاؤه حيث لا يجب قضاء الصلاة كما فى الاغناء. وما ذكره فى الحاصل السابق قبيل قول المصنف ولا يصح صوم العبد (قوله) نعم لو اراد ثم جن قضى جميع ايام الجنون او سكر ثم جن قضى ايام السكر فقط) عبارة الروض عظما على من يقضى وذو اغواء وسكر استغفر قالو جن فى سكره قال فى شرحه فانه يقضى ما فاتة هذا ان اراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذى تخلله جنون وإن لم يصرح به اصله فان اراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وان قصرت عنه عبارته فاذا ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة وصححه فى المجموع اه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وعلله الشارح فى شرح الارشاد بان سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدي بالسكر كما لم تذاه وبعدم قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام فى المتعدي بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كما هو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح او سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله) ولو بلغ الصبي بالنهار فى حال كونه صائما وجب تمامه (الخ) عبارته فى شرح الارشاد فان افطر الصبي بعد بلوغه صائما لزمه الامساك

يتناولون المفطر (أحرّم المفطر
على الصحيح) لا تنفاه المبيح
(وإذا افطر المسافر والمريض
قضية) للآية (وكذا الحائض)
والنفساء إجماعاً وذكرها
استيعاباً لأقسام من
يقضى وأن قدموا في الحيض
لأنهم من أحكامه فلا تكرار
(والمفطر بلا عذر) لأنه
أولى بالإيجاب من المعذور
ومن ثم لومته الكفارة
العظمى عند كثيرين
(وتارك النية) الواجبة
ولو سهواً لأنه لم يصم وإنما
لم يؤثر الأكل ناسياً لأنه
منهى عنه والنسيان يؤثر
فيه بخلاف النية فإنه مأمور
بها والنسيان لا يؤثر فيه
ويستتابع قضاء رمضان
ولا يجب فوراً في قضائه إلا
إن ضاق الوقت أو تعدى
بالمفطر كما يأتي (ويجب
قضاء ما فات) من رمضان
(بالإغما) لأنه نوع مرض
وفارق الصلاة بمشقة
تكررها (والردة) لأنه
التزم الوجوب بالاسلام
(دون الكفر الأصلي)
إجماعاً وترغيباً في الاسلام
(والعصا والجنون) لرفع
القلم عنهما نعم لو ارتد ثم
جن قضى أيام السكر فقط
لما صر في الصلاة (ولو بلغ)
الصبي (بالتأخير) في حال
كونه (صائماً) بأن نوى
ليلاً (وجب إتمامه بلا

تضام) لانه صار من أهل الوجوب ومن ثم لو جامع بعد البلوغ

لومته الكفارة (ولو بلغ فيه) أي النهار (مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في الأصح) لعدم تمكنه من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت قدر ركعة ثم جن (ولا يلزمهم) أي هؤلاء الثلاثة (إمساك (٤٣٣) بقية النهار في الأصح) لأنهم

أفطروا المعذر فأشبهوا المسافر والمريض (ويلزم) الإمساك (من تعدى بالفطر) ولو شرعا كان ارتد عقوبة له (أو نسي النية) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بامر العباداة فهو نوع تقصير وكذا لو ظن بقاء الليل فاكل ثم بان خلافه (للمسافر) ومريضا) ومثلهما حائض ونفساء ومن افطر لعطش أو جوع خشى منه مبيع تيمم فنقل بعضهم عن بعض شروح الحاوي أنه يلزمه الإمساك وصوبه ليس في محله لأن كلامهم كما ترى مصرح بخلافه بجامع عدم التعدى بالفطر مع عدم التقصير (زال عذرهما بعد الفطر) لأن زوال العذر بعد الترخص

الثواب المترتب عليها يمكن تبعيضه عن (قوله لومته الكفارة) أي مع القضاء سم قول الماتن (ولا يلزمهم إمساك بقية النهار الخ) لكنه يستحب حرمة الوقت ووضو بفضل ومعنى زاد النهاية ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يحجل حاله لئلا يتعرض للتهمة والعقوبة وعلم من ندب الإمساك أنه لا جناح عليه في جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلتاه قال الرشيدى الا صوب اغتسلت أي الجائض اه وقد يفيد جميع ما ذكر قول الشارح فاشبهوا المسافر والمريض (قوله ومثلهما حائض ونفساء) وقياس ما يأتي في المسافر ندب الإمساك عن (قوله أنه يلزمه الخ) أي من ذكر من الحائض والنفساء ومن افطر الخ ويحتمل أن مرجع الضمير من افطر الخ وهو الأقرب (قوله ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله كما ترى) فيه تأمل إلا أن يريد بكلامهم قوله ومثلهما الخ (قوله نعم يسن لحرمة الوقت) ويستحب الإمساك أيضا لمن طهرت من نحو حيضها ومن أفاق أو أسلم في أثناء النهار ويندب لهذين القضاء خروجا من الخلاف شرح بأفضل عبارة سم صرح في شرح الارشاد بسنه الحائض ونفساء طهرا أثناء النهار اه وعبارة باعشن والحاصل أن من جاز له الفطر ظاهر أو باطنا فلا يجب عليه الإمساك بل يسن ومن حرم عليه ظاهر أو باطنا أو باطنا فقط وجب عليه الإمساك اه والشق الأول يشمل من افطر لعطش أو جوع الخ فيسن له الإمساك اه (قوله ويسن لهما الخ) أي للمسافر والمريض المذكورين أي ومثلهما غيرهما من زال عذره في أثناء النهار كما مر عن النهاية وغيره (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله كما مر) أي في قول المصنف فلواقام وشق الخ (قوله من ترك النية ليلا) مكرر مع قول المصنف ويلزم من تعدى بالفطر أو نسي النية (قوله ومن اكل يوم الشك الخ) أي وهو من اهل الوجوب نهاية ومعنى (قوله فاولى من لم ياكل) وندب له نية الصيام عباب زاد النهاية أي الإمساك اه قال الشارح في شرح العباب للخروج من الخلاف ومحل ذلك ما إذا ثبت كونه من رمضان أوائل النهار اه وقال الرشيدى قوله مر أي الإمساك قد يقال إذا كان المراد بنية الصوم نية الإمساك فما وجه تقييد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور ببقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجودها حينئذ إذا كان قبل الزوال وظاهره لا يجوز نه عن صيام ذلك اليوم إلا أن قلده فليراجع اه وفي عش ما يوافقه (قوله وبه الخ) أي بقوله وانه إنما اكل

والقضاء مع الكفارة لو جامع لأنه لو صار من اهل الوجوب وإن استمر لم يلزمه شيء اه (قوله في اثنين أو أفاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الإمساك والقضاء بل يستحبان اه وفيه تصريح باستحباب إمساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن أفتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم استحباب قضاءه ترغيبا في الاسلام ويحجب بعدم المناقاة لأن كلام الروض في يوم الاسلام وكلام شيخنا في قضاء ما فاتته في الكفر والفرق بينهما لا تنح فانه في مسألة الروض صار في أثناء اليوم من اهل التكليف على الإطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات في الكفر لأنه كان مخاطبا به وإنما سقط الطلب تخفيفا ولا يصح لأن الأصل في العباداة حيث لم تكن مطلوبة مطلقا لا تصح والقضاء غير مطلوب منه مطلقا فيه نظروا على الثاني يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على صحته منها بناء على كراهته بان الحائض من اهل خطاب المطالبة قطعيا بل هي مخاطبة خطاب مطلوبة بالفعل حال الحيض بامور كثيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل ان شيخنا الشهاب الرمي أفتى بان الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولا يصح اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وتقدم في الحاشية في فصل إنما تجب الصلاة عن فتاوى السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم (قوله نعم يسن لحرمة الوقت) صرح في الارشاد بسنه الحائض ونفساء طهرا أثناء النهار اه وانظر هل يسن

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - ثالث) في (المذهب) لأن تارك النية مفطر حقيقة فهو كمن اكل اما إذا نوى ليلا فيلزمها إتمام صومها كما مر (والاظهر انه) أي الإمساك (يلزم من) ترك النية ليلا ومن (اكل يوم الشك) فاولى من لم ياكل وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث فيه بروية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وانه إنما اكل لجهله به وبه فارق

ما مر في المسافر لأنه يباح له
الاكل مع العلم بكونه من
رمضان وهنا يلزمه القضاء
على الفور وان نازع فيه
جمع لانهم مقصرون
بعدم الاطلاع على الهلال
مع رؤية غيرهم له فهو
كنسبتهم ناسى النية لتقصير
حتى يلزمه القضاء بل اولى
وما ذكرته من وجوب
الفور مع عدم التحدث
هو ما دل عليه كلام المجموع
وغيره بل تعليل الاصحاب
وجوب الفورية بوجوب
الامساك صريح فيه وانما
خالفنا ذلك في ناسى النية
لان عذرهما اعم وظهر من
نسبته للتقصير فكفى في
عقوبته وجوب القضاء
عليه فحسب ويثاب مامور
بالامساك عليه وان لم يكن
في صوم شرعى (امساك
بقية اليوم من خواص
رمضان بخلاف النذر
والقضاء لا تنفاه شرف
الوقت عنهما ولذلك تجب
في افسادهما كفارة

(فصل في بيان فدية
الصوم الواجب وانها تارة
تجامع القضاء وتارة تنفرد
عنه) من فاته شيء من
رمضان فمات قبل إمكان
القضاء بان مات في رمضان
او قبل غروب ثاني العيد
أو استمر به نحو حيض أو
مرض من قبيل غروبه ايضا

الخ (قوله ماسر) اى انفا في قول المصنف لا مسافر الخ (قوله وهنا يلزمه القضاء على الفور) اى على المعتمد
لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا
للباب في بقية الصور شرح بافضل قال الكردى عليه قوله مخالف للقاعدة هي ان المعذور لا يلزمه الفور
في القضاء وقوله وطرد الباب الخ اى في صورة ما اذا بذل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وفاقا
للهاية والمغنى (قوله وانما خالفنا ذلك الخ) صريح في عدم وجوب الفور على الناسى ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا سم (قوله في ناسى النية) يشعر بوجوب الفورية على تاركها عمدا
ولا لاقال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عميرة على المحلى ما نصه (فرع) في الخادم عن شرح المذهب ان
تارك النية ولو عمدا قضاؤه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي مسألة العمد انتهى بصرى عبارة
الايعاب وقضيته اى كلام المجموع وغيره ان تارك النية عمدا يلزمه الفور وهو وكذلك وقول الزركشى
الذى في المجموع انه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والنهاية والمغنى في اخر الباب
الانى كالصريح او صريح ايضا انه على الفور (قوله ويثاب مامور بالامساك عليه) اى على الامساك
لانوالب الصائم وينبغي أن يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب لإيعاب (قوله وإن لم يكن في صوم
شرعى) فلوار تكب فيه محذور الاشياء عليه سوى الاثم نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش ومع ذلك فالظاهر
انه تثبت له احكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال
على المعتمد فيه اه وتقدم عن الايعاب ما يوافق

(فصل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) اى وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة
والاعتكاف عن من مات ع ش (قوله الواجب) لبيان الواقع للاحتراز ع ش قول المتن (من فاته) اى من
الاحرار مغنى وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن الناشى ما نصه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية
على العبد لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحرهم ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في
مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضة إذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد ان السيد
وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر اه وقوله قبل إمكان القضاء لعلمه من تحريف الناسخ واصله بعد
إمكان الخ قول المتن (من رمضان) اى او غيره من نذر او كفارة نهاية اى كما يأتى في المتن (قوله بان مات) الى
قوله او صوم في المغنى والنهاية (قوله نحر حيض) اى كالحمل والارضاع نهاية (من قبيل غروبه) في التقييد
بقيل نظر بل يكفى مطلق القبيلة سم اى كما عبره المغنى وقد يجاب بان ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء لها (قوله وانما خالفنا في ذلك الخ) في عدم وجوب الفور على الناسى ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهج من الاحرار اه وفي
الناشرى في فدية التأخير الاتية ما نصه تنبيه هذا في الحراما العبد إذا فاته صوم اولوزه قضاء رمضان واخر
القضاء الى رمضان اخر فهل تازمه الكفارة مع القضاء ام لا فان قلتم تازمه فن ان يكفروا ان قلتم لا تازمه فهل
يكون قيا بما على العبد إذا جامع في نهار رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والاطعام قال الاصبهى هذه
فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من اهلها فلا يجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعى في
شرحه في نظير لها فان عتق العبد في وجوبها عليه خلاف مرتب على الشيخ إذا عجز عن الصوم وقلنا تازمه
الفدية وكان معسرا فايستروا لى بان لا يجب على العبد لانه لم يكن من اهل الفدية عند الافطار اه اى
بخلاف المعسر فاندفع ما قد يقال العبرة في الكفارة بوقت الاداء لان ذلك إذا كان من اهل الوجوب وقته
لكن اختلف حاله فتأمل وقضية ذلك عدم الوجوب عليه لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحوهم
ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضة إذا كانت
رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد لسيد بل وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر (قوله من قبيل غروبه) في

أومقره المباح من قبل فجره
الى موته (فلا تدارك له)
اي لفات بفدية ولا قضاء
لعدم قصيره (ولا اثم) كما
لو لم يتمكن من الحج الى
الموت هذا إن فات بعذر
والا اثم وتدارك عنه وليه
بفدية أو صوم (وإن مات)
الحرم ومثله القن في الاثم
كما هو ظاهر لا التدارك لانه
لا علة بينه وبين اقراره حتى
يتوبوا عنه نعم لو قيل في
حرمات وله قريب رقيق
له الصوم عنه لم يبعد لأن
الميت اهل للانابة عنه (بعد
التمكن) وقد فات بعذر
او غيره اثم كما افهمه المتن
وصرح به جمع متأخرون
واجروا ذلك في كل عبادة
وجب قضاؤها فأخروه مع
التمكن إلى ان مات قبل
الفعل وان ظن السلامة
فيعضى من آخر زمن
الامكان كالحج لانه لما لم
يعلم الاخر كان التأخير له
مشروطا بسلامة العاقبة
مخلاف المؤقت المعلوم
الطرفين لا اثم فيه بالتأخير
عن زمن امكان ادائه و
(لم يصم عنه وليه في الجديد)
لان الصوم عبادة بدنية
لا تقبل نيابة في الحياة فكذا
بعد الموت كالصلاة وخرج
بمات من عجز في حياته
مرض او غيره فانه لا يصام
عنه مادام حيا (بل يخرج من
تركته لكل يوم مد طعام)
ما يجزى فطرة لخبر فيه

(قوله أو سفره المباح) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل فجره) ينبغي وكذا
بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم سم (قوله بفدية ولا قضاء) هذا لا يخالف بما يأتي من ان من الفطر لحرم او
عجز عن صوم أو مائة او مرض لا يرجى برؤه وجب عليه مد لكل يوم لانه فيمن لا يرجو البرء وما هنا خلافة
ثم رايت في سم على المنهج مانصه لا يشكل على ما تقرر الشيخ اهتم اذا مات قبل التمكن لأن واجبه اصاله
الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه عش (قوله والا اثم) اي ولو رقيقا كما هو ظاهر سم (قوله
وتدارك عنه) أي في الحر دون غيره أخذ ما يأتي آ نفاسم أي ويأتي ما فيه (قوله أو صوم) أي على القديم
الاقن رشيدى (قوله مثله القن) يتردد النظر في المبعوض وينبغي ان يكون كالحرم لان تركه وبينه وبين
اقراره علاقة لانهم يرون ما ملكه ببعضه الحر بصرى وفي البجيرى عن عش ما يوافق (قوله لا التدارك)
لا يبعد ان محله اذا لم يتمكن بعد عتقه وإلا فينبغي التدارك قديقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه
او ماله سبوا والرق زال بالموت والوجه انه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرقى إذا مات وعليه صيام فلسيده
وغيره الفداء عنه من ماله اذا تركه للرقى اه وعبارة البجيرى على شرح المنهج قال شيخنا وانما قيد بالحر
لاجل قوله فبما بعد اخرج من تركته والا فالرقيق كذلك يخرج عنه قريبه او سيدة او صوم عنه واحد منهما
او يصوم عنه الاجنبى باذنه هو واذن قريبه او يخرج عنه اجنبى ولو بغير اذنه على الاوجه كقضاء الدين
بغير اذن المدين اه ثم رايت مثله في الزيادة اه (قوله وقد فات) الى المتن ذكره عش عن الشارح
واقره (قوله اثم) قضيته الا اثم اذا تمكن وقد فات بعذر سم وقوله قضيته الخ الاولى صريحه (قوله كما
أفهمه المتن) أي حيث قيد عدم الاثم بالموت قبل إمكان القضاء (قوله وصرح به) أي بالاثم (قوله ولم يصم)
عطف على قوله اثم اي لا يصح صومه عنه (قوله لان الصوم) الى قوله لخبر فيه في النهاية والمغنى (قوله وخرج
بمات) وكان المناسبات ان يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول وخرج بفرض الخلاف في الميت من عجز الخ
رشيدى (قوله عجز في حياته بمرض) اي ولو ايس من برئه نهاية قال عش ظاهره وان اخبر به معصوم اه
اي بل يجب عليه اخراج مد لكل يوم كما يأتي في المتن (قوله لا يصام عنه) اي بلا خلاف كما في زوائد الروضة
وقال في شرح مسلم تبعه الباوردى وغيره انه اجماع مغنى ونهاية قال عش قوله مرانه اجماع معتمد اه (قوله
مادام حيا) قال في العباب فرع لا يصام عن حى وان ايس منه وقال الشارح في شرحه قال الزركشى ولا
ينافى ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وافرط متعديا الظاهر ان وليه
يصوم عنه في حياته سم وعش قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدادي كامر وبالسكيل
المصرى نصف قدح من غالب قوت بلده مغنى (قوله وقضية قول من تركته الخ) قديتوقف فيه ويجوز ان
يكون التقييد بما ذكر ليان محل الوجوب على الولي لا ليان المحل الذي يتعين منه الاخراج فليتأمل بصرى
عبارة شيخنا قوله من تركته اي ان كان له تركه والا لجاز للولي بل وللاجنبى ولو من غير اذن الاطعام من ماله
عن الميت لانه من قبيل وفاء دين الغير وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز اخراج الولي او الاجنبى من ماله
وان كان للميت تركه (لا يجوز للاجنبى الاطعام عنه) اي استقلا لا كما يفيد قوله الا في فاهنا كذلك عبارة
النهاية وهل له اي للاجنبى ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين او يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به
الا قرب لكلامهم وجزم به الزركشى الثاني اه عبارة العباب ومن سن له الصيام فله الاطعام عنه اه وفي سم

التقييد بقبيل نظر بل يكفي مطلق القبيلة (قوله أو سفره المباح من قبل فجره) قال في شرح الروض فالمراد
بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل فجره) ينبغي وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم (والا اثم) اي ولو
رقيقا كما هو ظاهر (قوله وتدارك عنه) اي في الحر دون غيره أخذ ما يأتي انفا (قوله لا التدارك) لا يبعد ان
محله اذا لم يتمكن بعد عتقه والا فينبغي التدارك لانه من اهل الوجوب في الوقت وبعده على انه في الشق الاول
قديقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه او ماله سبوا والرق زال بالموت والوجه انه يجوز له ذلك (قوله
اثم) قضيته الا اثم اذا تمكن وقد فات بعذر قال في العباب فرع لا يصام عن حى وان ايس منه قال في شرحه قال

موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من تركته انه لا يجوز للاجنبى الاطعام عنه

بعد ذكر عبارة شرح العباب والارشاد مانصه وقضية ذلك أن للاجني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين اه (قوله وهو متجه) وقال للنهاية وشرح العباب والارشاد (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال سم وكردي (قوله) ومارانه لا يجوز) اي للاجني (قوله) وباتي ذلك) اي مثل ذلك (قوله) فاهنا كذلك) اي فيجوز اطعام الاجني باذن الولي لا باستقلال (قوله) المحل الذي هو فيه) قد يقال هو لا يخاطب بالاطعام عند اول مخاطبته بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقا وانما المخاطب به وليه بعد موته فينبغي أن يعتبر المحل الذي هو به حال الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصري قول المتن (وكذا النذر والكفارة) اي في تداركهما القبولان في رمضان نهاية ومعنى (قوله) بانواعها) اي وتقييد الحواي الصغير بكفارة القتل غريب نهاية ومعنى (قوله) قبل تمكينه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاتته الثلاثة في الحج فالأظهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم من ثم ان صوم التمتع لا يخلفه اطعام سم (قوله) ان فات بعدذر) اي ولا اثم وتدارك عنه وليه بفدية او صوم كما مر عبارة سم (قوله) او بعده الخ) ينبغي اخذها ما تقدم او قبله وفات بلا عذرا ه (قوله) والقديم) الى قوله وظاهر قول الخ في النهاية والمعنى (قوله) والقديم الخ) وسياق ترجيحه نهاية (قوله) انه لا يتعين الخ) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد الامرين الصوم او الاطعام سم عبارة النهاية اما اذا لم يخلف تركة فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي تدبيره لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركة أو خلفه واتعدى الوارث بترك ذلك اه (قوله) فيمن مات مسلما) اي فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعانها زيادة الا يداب كذا قيل وهو مشكل بما ياتي من ان من مات مرتدا لا يحج عنه لئلا يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع اه اي والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو ممتنع سم وقد يفرق بان الاطعام فيه حق العبادة وهو الغالب فيه بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه اي لانه ليس من اهل العبادة لان وقوله مر ويتعين الاطعام أي مما خلفه اه (قوله) ولا نذب) اي أحدهما (قوله) وظاهر قول شرح مسلم الخ) أي

الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعديا الظاهر ان وليه يصوم عنه في حياته اه (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال واما ان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه اذا تمتع البدل لسكونه بدل بدني فامتناع البدني الاصيلي اولي (قوله) فاهنا كذلك) قال في شرح العباب وقول القاضي للاجني الاستقلال بالاطعام مبنى على الضعيف ان له الاستقلال بالصيام اه وفي شرح الارشاد وهل له أن يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عمالا يستقل به الا قرب الكلامهم الثاني اه وقضية ذلك ان للاجني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين (فاذا مات قبل تمكينه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاتته الثلاثة في الحج فالأظهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم من ثم ان صوم التمتع اطعام ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هنا لا يتصور القضاء في كفارة إلا كفارة الظهار اذا فاعت بعد العود والوطء لان وقت ادائها بينهما ذكره البندنجي والروايان كلام شرح العباب وفيه نظر (قوله) او بعده الخ) ينبغي اخذها ما تقدم او قبله وفات بلا عذر (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام فيمن مات مسلما) خرج من مات مرتدا قال الناشري وهذا فيمن مات مسلما اما ان ارتد ثم مات فلا يصام عنه بل يتعين الاطعام اه (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد

وهو متجه لانه بدل عن بدني وبه يفرق بينه وبين الحج وكذا يقال في الاطعام في الانواع الاتية ومارانه لا يجوز اخراج الفطرة بلا اذن فياتي ذلك في الكفارة فاهنا كذلك ويؤخذ مما مر في الفطرة أن المراد هنا بالبدل التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو به عند اول مخاطبته بالقضاء (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها أي صومهما فاذا مات قبل تمكينه من قضائه فلا تدارك ولا اثم ان فات بعدذر أم لا وجب لكل يوم مد يخرج عنهما والقديم انه لا يتعين الاطعام فيمن مات مسلما بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل في شرح مسلم انه يسن للخبر المتفق عليه من مات وعليه صوم صام عنه وليه ثم ان خلف تركة وجب أحدهما والاندب وظاهر قول شرح مسلم يسن أنه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف القوي والاطعام لا خلاف فيه

المار أنفا (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله وقد نص عليه) الى قوله ولو امتنع في النهاية الا قوله وبه يندفع الى وفي الروضة وقوله وانتصر الى المتن وقوله وسفها الى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها لا يعاب فالقاء تفسيرية (قوله وبه يندفع الخ) عبارته في الايعاب قال الاذرى كان الصواب للنووي ان يقول المختار دليل الصوم واجلال الشافعي يوجب عدم التصويب عليه ويرد بان لم يصوب عليه بل صوب له لانه عمل بوصايته التي اكد على العمل بها الماهي انه قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به وقد قدمت اول الصلاة ما يعلم منه انه حيث قال في شيء بعينه اذا صح الحديث في هذا قلت به ووجب تنفيذ وصيته من غير توقف على النظر في وجود معارض لا نه رضي الله تعالى عنه لا يقول ذلك الا اذا لم يبق عنده احتمال معارض للصحة الحديث بخلاف ما اذا راينا حديثا صحيح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله له حتى ننظر في جميع القوادح والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ ولا فلا وبهذا رد على الزركشي ما وقع له هنا من ان مجرد صحة الحديث لا يقتضي العمل بوصيته ووجه رده اننا لم نعمل هنا بمجرد صحته بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به فتفتن لذلك اه (قوله وفي الروضة الخ) تأييد للمتن (قوله وهو الصواب) أي القديم (قوله الجزم به) أي بالقديم (قوله ضعيف) أي ومع ضعه فالا طعام لا يمتنع عند القائل بالصوم مغنى واسنى وايعاب (قوله وانتصر له) أي للجديد (قوله في الخبر) أي المار عن شرح مسلم انفا (قوله لكونه) أي التراب (قوله له) أي للحمل المذكور (قوله روايته) أي حديث الصوم (قوله وفيه) أي في انتصار الجديد بما ذكر (ما فيه) لعله اراد به ما مر انفا عن الايعاب وغيره ان الاطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم قول المتن (والولى) أي الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي للبيت بأي قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا ولى مال ولا عاصبا مغنى زاد النهاية والاوجه كما قاله الزركشي اشتراط بلوغه اه زاد الايعاب ركونه عاقلا وان كان قنا اه قال ع ش قوله مر بأي قرابة الخ أي بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شو برى وظاهره ولور قيقا اه قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف انه لا يلزم الولى صيام ومحل ان كان غير وارث أو حيث لا تركة فان كان وارثا وثمت تركة لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه بأجرة أو غير هـ والولى الاذن بأجرة فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة في الزائد لعدم تعيين الصوم ولو قال بعض الورثة انا صوم واخذت الأجرة جاز اذا رضى بقية الورثة بصومه واستأجره وهم والوصى لذلك وان تشاحوا قسمت الامداد بينهم على قدر ارشهم اذ لم يكن هناك من الاقارب إلا الورثة أو امتنع غير

الامر من الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) ومحل الخلاف فيمن مات مسلما أم من مات مرتدا فيتمين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتي ان من مات مرتدا لا يجزى عنه ثلثا يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع كذا في شرح العباب أي والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو ممتنع (قوله قلت القديم هنا أظهر الخ) في شرح الارشاد ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارشهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر اه وفيه امر ان الاول انه تنبأ انه لا يجوز اخراج مدو بعض مدلف فقير فينبغي اذا اراد احدثهم اخراج ما لزمه وفيه كسر ان يضم الى كسره كسر آخر منهم ليجزى. الاخراج والثاني انه لو صام احدثهم وجبر الكسر فينبغي ان يسقط عن رقيقه مقابل كسره فتأمل (قوله فتعين حل الصيام) التمين ممنوع ولو قال بعض الورثة انا صوم واخذت الأجرة جاز شرح مر ولو قال بعض الورثة نطعمهم وبعضهم نصوم اجيب الاولون كما رجحه الزركشي وابن العماد لان اجزاء الاطعام يجمع عليه ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارشهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب يواظب على ما لم يجز تبعض واجبه بل لا تنصو صوما واطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لا بمنزلة الواجب بغيره ويرجع عليهم فان فدى رجع او صام تاتي فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة الخ يؤخذ منه ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبعضها بصوم بعض واطعام بعض لانها كفارة واحدة فيمالو كفر المخلف عليه بالصوم وقتلناه الرجوع على الخائف قليل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوم لم يجز تبعض واجبه صوما وطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم اوجب من دعا الى الاطعام ايعاب زاد الاول ولو اذنوا لبعضهم ان يكفر ويرجع عليهم فان اطعمهم رجع على كل بحصته وان صام فقيه نظر والذي يتجه انه لا رجوع له بشيء اه وزاد الثاني في مسألة تقسيم الامداد منهم من خصه شيء له اخرجه والصوم عنه اه قال عش قوله مر لم يجز تبعض الخ اى بالطريق ان يتفقوا على صوم واحد او يخرجوا وطعاما فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مدم تركته واخرجه وقوله مر اوجب من دعا الخ أى بالنسبة لقدر خصه فقط اه عش (قوله وهو يبطل الخ) اى فان عدم استفساله عن ارثها وعدمه يدل على العموم نهاية (قوله اجزأت الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك اكان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع لما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب ولا انه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته نهاية وامدادوا يعاب (قوله كما يجتمع في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله واستاجر) اى الولي (قوله في سنة واحدة) أى فخرجوا عنه في سنة واحدة يعاب قول المتن (ولو صام اجنبي باذن الولي) ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من اهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الارشاد عبارة لا يعاب اى الغريب ان تأهل بان يكون بالغاً عاقلاً وان كان قنانياً يظهر اه وعبارة عش قول المصنف ولو صام اجنبي خرج به ما لو اذن الاجنبي المأذون له لا جنبي اخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولي اى السابق الذى يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وان بعد ولم يكن وارثاً اه وعبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت) وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الاخر نهاية و يعاب اى لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لها وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتباً بواقع الاول عنه والثاني نفلاً للصائم ولو وقع معاً احتمل ان يقع وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والآخر عن الصائم عش (قوله ولو بأجرة) وهى عند استئجار الوارث من راس المال نهاية قال عش ومحل ذلك حيث كان حائراً او غيره واستاجر باذن الورثة ولا كان مازاد على ما يخصه تبرعاً منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم والاستئجار والولي غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه قول المتن (مستقلاً) اى بلا اذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) اى ولم يصم ولم يطعم سم (قوله او لم يتأهل الخ) اى

وهو يبطل احتمال أن يراد به ولي المال أو ولي العصوبة ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقاربه أى أو مأذونوا الميت أو قريبه في يوم واحد أجزاء كما بحثه في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام وحج نذر وحج قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة واحدة (ولو صام اجنبي) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صامه أو باذن (الولي) ولو سفيها فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صح) ولو بأجرة كالحج (لا) ان صام عنه (مستقلاً) فلا يجزى (في الأصح) لانه لم يرد وفارق الجمع بأن للمال فيه دخلاً فأشبهه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أو لم يتأهل لنحو صبا لم يأذن الحاكم

يرجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله اجزأت) قال في شرح الارشاد قيل ومحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع يريد بان التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب هو التزامه لزيادة على اصل الصوم فسقط بموته اه فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم والاستئجار والولي غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف ولقريبه الخ انه لا يلزم للولي صيام وهو ما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه ومحل ان كان غير وارث او حيث لا تركه فان كان وارثاً او تم تركه لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه او مأذونه بأجرة او غيرها اه وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر شرح مر (قوله فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة) بقى ما لو وجب التفريق كصوم التمتع فهل يجب التفريق على الولي او يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو بأجرة) قال في شرح العباب فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة اى في الزائد لعدم تعيين الصوم اه (قوله مستقلاً) اى بلا اذن (قوله ولو امتنع الولي) اى ولم يصم ولم يطعم (قوله او لم يتأهل) اى لا اذن لنحو صبا الخ في شرحه للارشاد الذى يظهر انه يشترط في الاذن والمأذون الباوع لا الحرية لان القن من اهل فرض المصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما باتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وإنما اشترط حرته لان القن ليس

على الأوجه بل إن كانت تركة تعين الاطعام والإلام يجب شئ (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف (٤٣٩) لم يفعل عنه ولا فدية) تجزى عنه

لعدم ورود ذلك (وفي الاعتكاف قول) أنه يفعل عنه كالصوم (والله اعلم) وفي الصلاة أيضا قول أنها تفعل عنه أو صيها أم لا حكاه العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء لخبريه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي أي أن خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مدا واختار جمع من محققي المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرّر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الإجماع على المنع المراد به إجماع الأكثر وقد تفعل هي والاعتكاف عن ميت كركعتي الطواف فأنها تفعل عنه تبعاً للحج وكما لو نذر أن يعتكف صائماً فات فيعتكف الولي أو مأذونه عنه صائماً (والأظهر وجوب المدد) ولا قضاء عن كل يوم من رمضان ونذر أو قضاء أو كفارة (على من أضره المرض) أو المرض الذي لا يرجى برؤه بان يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا تطاق عادة لأن ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المريض المرجو البرء والمسافر بأنهما يتوقعان زوال عذرهما

أولم يكن قريب مغني وإيعاب (قوله على الأوجه) وفاقاً للأصني والمغني وخلافاً للنهية عبارة ولو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصاوجون أو امتنع الأهل من الاذن والصوم أولم يكن قريب إذن الحاكم فيما يظهر خلافاً لمن استوجه عدمه اه قال عرش قوله مر إذن الحاكم أي وجوباً بالأن فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اه وعبارة سم قوله على الأوجه كذا في شرح الروض وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستئجار وقد يقال يتجه جوازهم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل يسزأ ما لا فيه نظر والأقرب الأول خروجاً من خلاف من أوجه في الصلاة الآتي عن حج قريب عرش عبارة شيخنا وقيل يصلي عنه وقيل يفدي عنه لكل صلاة مدد وعن اعتكاف كل يوم ليلة مدد ولا بأس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهور كان حسناً اه (قوله وفي الصلاة) إلى قوله وقد تفعل أقره عرش (قوله أنها تفعل) أجاز للولي ولغيره بأذنه أن يفعلها عن الميت (قوله حكاه العبادي عن الشافعي الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال إلى ترجيح ابن أبي عصرون وغيره ونقل الأذرع عن شرح التنبية للذهب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه وأجبة كانت أو متطوعة اه وكتب الحنفية ناصة على أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة وفي شرح المختار لمؤلفه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره ويصله وعليه فلا يبعد أن الصلاة وغيره ما عنه وصح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه أمر من مات أمها وعليها صلاة أن تصلي عنها والظاهر أنه لا بقوله إلا توقيفاً لإيعاب (قوله أن يصلي الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو ما ذنبه باجراً ومترعاً وان المراد بالولي هنا مطلق القريب نظير ما مر في الصوم فلا يرجع (قوله ووجه الخ) عطف على قوله قول الخ أي وجه قائل بأنه يجوز للولي أن يطعم الخ وقياس ما مر في الصوم عن شيخنا وغيره أن الاجنبي ولو من غير إذن الولي الاطعام من ماله عن الميت (قوله الأول) أي أن الصلاة تفعل عنه عرش وكردي (قوله وفعل به السبكي الخ) عبارة في الإيعاب قال ابن أبي عصرون ليس في الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها أخبار غير مشهورة واستظهر السبكي ما قاله لحديث مرسل من بر الوالد أن تصلي لها مع صلاتك قيل تدعو لها ولا مانع من حمله على ظاهره قال ومات لي قريب عليه خمس صلوات ففعلتها عنه قياساً على الصوم اه (قوله غن بعض أقاربه) عبارة شيخنا في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غير ه ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على المعتمد ركعتا الطواف الخ (قوله وقد تفعل) إلى قوله واعترضه في النهاية والمغني إلا قوله لا تطاق عادة (قوله كركعتي الطواف الخ) أي من الحاج عن غيره ومن الولي المحرم عن غير يميز لإيعاب (قوله فيعتكف الولي أو مأذونه صائماً) أي وإن كانت النية لا تجزى في الاعتكاف أي المنفرد شيخنا (قوله ونذر) أي نذره حال قدرته إذ لا يصح نذره حال عجزه المذكور نهاية ومغني (قوله لا يرجى برؤه) أي يقول أهل الخبرة شيخنا (قوله مشقة شديدة) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس ما مر في المرض التي يخشى منها حدوث تيمم عرش عبارة شيخنا أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تتحمل عادة عند الزيادة أو تيسر التيمم عند الرمي اه وكلام الشارح هنا موافق لما نقله عن الزياي وفيما يأتي في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرمي ولعله هو الظاهر فينبغي أن يحمل ما هنا على ما يأتي (قوله لأن ذلك) أي وجوب المدد أو إخراج بلا قضاء (قوله ولا يخالف لهم) أي فكان إجماعاً سكتياً (قوله فهو كمرجو البرء) أي فيلزمه إيقاعه فيما يطبقه فيه نهاية (قوله فلا فدية الخ) أي كالتكليف من سقطت عنه الجمعة ففعلها حيث أجزأته غن واجبه فلا يراد عليه قول الأصني

من أهل حجة الإسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اه (قوله على الأوجه) كذا في شرح الروض بعد أن نقل قول الأذرع قبل يأذن الحاكم فيه نظر اه وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر (قوله تعين الاطعام) صرح في امتناع الاستئجار وقد يقال يتجه جوازه

أما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كمرجو البرء وخارج بأفطر ماله لتكلف وصام فلا فدية كافي الكفاية عن البندنجي

قياس الخ نهاية (قوله بأن قياس الخ) أي قضيته (قوله وهو أنه) أي في نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أي لا بدلا
عن الصوم نهاية ومعنى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفي للاكتفاء بالصوم أنه
الاصل وإنما سقط للعذر وما سقط للعذر يجوز الرجوع اليه فليتام بل قد عده اجزاء واجب الكاملين عن
غيرهم كافي الجمعة حيث اجزأت من لم تجب عليه من نحو الاثنين والرقيق سم وتقدم جوابه الثاني عن النهاية
(قوله فحينئذ) أي حين إرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أي ابتداء فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن
مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الاطعام بمجرد هذه الإرادة بصرى (قوله فتستقر في ذمته) اعتمده الآمني
والمغني والنهائي وكذا شيخنا ثناء قال وهذا في الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا افطر لكبر أو مرض ومات رقيقا
ويجوز لسيدته أن يفدى عنه ولقريبه أن يفدى أو يصوم عنه وليس لسيدته أن يصوم عنه إلا باذن لأنه
أجنبي اه وقوله وليس لسيدته الخ تقدم عن سم والبجيري ما يخالفه (قوله لكنه صحح في المجموع سقوطها)
أي فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الرقيق بالاولى وإن اعتق وأيسر بعد وقت
الوجوب ومات قرر هنا في الرقيق يحتمل جريانه في مسألة الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن
عتق بعد وأيسر لأنه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب خلافا لما في العباب تبعاً للفقهاء سم
(قوله يتأفیه) أي ما صححه في المجموع (قوله وإلا لزم الفدية الخ) قد يجاب بأنه فطره بشرط العجز
و (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم
الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كما لا يخفى سم (قوله ولو قدر) إلى قول المتن
والأصح في النهاية إلا قوله لأنه وقع تبعا وقوله وإن لم تتعين إلى المتن وقوله في نسخ إلى والفدية وقوله وأيضا
أما المراجعة وكذا في المغني إلا قوله وليس إلى المتن وقوله لأنه وقع إلى المتن وقوله وكذا إن كانت إلى المتن
(قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شيء للتاخير وليس له ولا للحامل أو
المرضع الاتيين تعجيل فدية يومين فأكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلة نهاية قال ع ش قوله مر
وليس له ولا للحامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما عجله هل له أن يسترده أم لا فيه نظر والأقرب الأول وإن لم
يعلم الآخذ بكونها معجلة أخذاً مما مر فيها أو أخر غير الجنس فإنه يسترده مطلقاً لفساد القبض وتقدم أن
مثل ذلك كل ما لم يقع الموضع وكان قبضه قائماً وكذا لو عجل ليلاً لفطر لكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام
صديحة ليلة التعجيل فيبتين عدم وقوع ما عجله الموضع ويسترده على ما مر اه ع ش وظاهره وأن علم الآخذ
بكونها معجلة (قوله ولو قدر بعد) أي لو قدر من ذكر بعد الفطر مغنى ونهاية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أي
وإن كانت الفدية باقية في ذمته غ ش عبارة شيخنا سواء كانت القدرة بعد إخراج الفدية أو قبله اه (قوله
وفارق نظيره الآتي الخ) هذا الفرق لا يتأتى فيمن أراد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامهم عموم عدم لزوم
القضاء بصرى (قوله بأنه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقد يقال لم كان الخطاب ابتداء هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفي للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وإنما سقط
للعذر وما سقط للعذر يجوز الرجوع اليه فليتام بل قد عده اجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كما في
الجمعة حيث اجزأت من يجب عليه من نحو الاثنين والرقيق (قوله فتستقر في ذمته) اعتمده مر (قوله
لكنه صحح في المجموع سقوطها عنه) فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الرقيق
بالاولى وإن عتق وأيسر بعد وقت الوجوب لا يقال العبرة بوقت الاداء لأن اعتبار وقت الاداء إنما هو في
المؤدى بعد ثبوت الوجوب في وقت لم يثبت هنا كذلك ومات قرر هنا في الرقيق يحتمل جريانه في مسألة
الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لأنه ليس من أهل وجوب المال
وقت الوجوب خلافاً لما في العباب تبعاً للفقهاء (قوله وإلا لزم الفدية الخ) قد يجاب بأن فطره بشرط
العجز (قوله إنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان
ذلك لزم الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كما لا يخفى فان قلت المراد أن

واعترضه الأسنوي بأن
قياس ما صححوه وهو أنه
مخاطب بالفدية ابتداء عدم
الاكتفاء بالصوم وقد
يجاب بأن محل مخاطبته
بها ابتداء ما لم يرد الصوم
فحينئذ يكون هو المخاطب
به وقضية كلام المتن وغيره
وجوبها ولو على فقير
فتستقر في ذمته ولكنه صحح
في المجموع سقوطها عنه
كالفطرة لأنه عاجز حال
التكليف بها وليست في
مقابلة جناية ونحوها فان
قلت يتأفیه قولهم حق الله
المالي إذا عجز عنه العبد
وقت الوجوب ثبت في ذمته
وإن لم يكن على جهة البدل
إذا كان بسبب منه وهو هنا
كذلك إذ سببه فطره قلت
كون السبب فطره ممنوع
وإلا لزم الفدية للقادر
فعلينا أن السبب إنما هو
عجزه المقتضى لفطره وهو
ليس من فعله فاتضح ما في
المجموع فتأمل ولو قدر
بعد على الصوم لم يلزمه
قضاء كما قاله إلا كثرون
وفارق نظيره الآتي في
المعصوب بأنه هنا مخاطب
بالفدية ابتداء فأجزأت عنه

وفي المعصوب بالحج دون الانابة (قوله) وثم المعصوب مخاطب بالحج) أي ابتداءً من شدي قال ع ش ويقع الحج الاول للثائب ويسترده منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (واما الحامل الخ) أي ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمي ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدمياً أو حيواناً محترماً ثم رايته في الزيادة ع ش قول المتن (المرضع) ينبغي ولو لحيو أن محترم غير آدمي سم عبارة المغني واما الحامل والمرضع فيجوز لهما الافطار إذا خافتا على أنفسهما أو على الولد وسواء كان الولد والمرضة أم لا وسواء كانت مستأجرة أم لا ويجب الافطار إن خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما صححه في الروضة لتمام العقد وإن لم تخف هلاك الولد واما القضاء فان افطر تاخوفاً قاله قول المتن (على نفسها) الاولى انفسها (قوله غير المتخيرة الخ) سيدكر محترز ذلك (قوله) ان يحصل لهما من الصوم الخ) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولو رواية أخذنا ما قيل في التيمم ع ش (قوله) لا نه وقع تبعاً) أشار به إلى رد ما يقال أنه ارتفع به شخصان فكان حقه لزوم الفدية ووجه الرد ان الخوف هنا تابع لخوفها على نفسها ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والفطر في الانقاذ الاتي لم يجب عينا بل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب فالخوف على النفس ليس أصلياً فوجب الفدية لما في ذلك من الارتفاق بصري وعبارة المغني فان قيل إذا خافتا على أنفسهما مع ولديهما فهو فطر ارتفع به شخصان فكان ينبغي الفدية قياساً على ماسياتي اجب بان الاية وردت في عدم الفدية فيما إذا افطر تاخوفاً على أنفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما أو لا وهي قوله تعالى ومن كان مريضاً إلى آخرها اه (قوله) وهو الخوف الخ) كونه مانعاً محل تأمل وليس في قوله ألا ترى الخ ما يدل لذلك فتأمل بصري (قوله بغير ذلك) يعني بدون الخوف على الولد (قوله) او خافتا على الولد) أي ولو حريياً على الوجه لا نه محترم خلافاً لما يقتضيه كلام الزركشي إيعاب (قوله) ولو حريياً) أي بان استؤجرت امرأة مسلمة لا رضاع ولد حربي مثلاً ع ش (قوله) ولو من تبرعت الخ) الاولى اسقاط لفظه من (قوله) وإن لم تتعين الخ) خلافاً للمغني والاسنى عبارة الاول وظاهر كما قال شيخنا ان محل ما ذكر اى جواز الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمنطوعة إذا لم يوجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع اه وعبارة النهاية وما بحثه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمنطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة الخ محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الافطار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الا اجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه وافر ستم قال الرشدي قوله لم يحول على ما إذا غلب على ظنها أي وحينئذ فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعاً وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فنصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو العجز مع الفطر بالفعل أي هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذي هو جزؤه ليس من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو لحيو أن محترم غير آدمي (قوله) وان لم تتعين الخ) ما بحثه الشيخ في شرح الروض مع ان محل ما ذكر اى من الفطر مع القضاء والقوة في المستأجرة والمنطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الافطار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الا اجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها شرح م (وان لم تتعين) بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع وعبارة في شرح العباب مانصه وبحث ان محله في المستأجرة والمتبرعة إن لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع أي وتبرعت كل منهما به لكن برده قول المجموع لو كان هناك نسوة مراضع فلو واحدة منهن ارضاعه تقر باو الفطر للخوف عليه وان لم تتعين عليها اه فتأمل تصويره بذلك بما إذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تتعين تجده صريحاً في رد ذلك البحث اه وأقول ضراحته في ذلك ممنوعة قطعاً لان كلام ذلك التصوير وذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فاين الصراحة مع ذلك فتأمل (قوله) في

و ثم المعصوب مخاطب بالحج وإنما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها (وأما الحامل والمرضع) غير المتخيرة وليس تافي سفر ولا مرض (فان افطرتا خوفاً على نفسيهما) أن يحصل لهما من الصوم مبيح تيمم (وجب القضاء بلا فدية) كالمرضى المرجو البرء وان انضم لذلك الخوف على الولد لا نه وقع تبعاً ولا نه إذا اجتمع المانع وهو الخوف على النفس ألا ترى أن من فطر خوف الهلاك غلب نفسه بغير ذلك ينتفى عنه المد والمقتضى وهو الخوف على الولد غلب المانع (أو) خافتا (على الولد) وحده أن تجهض أو يقل اللبن فيتضرر بمبيح تيمم ولو من تبرعت بارضاعه أو استؤجرت له وان لم تتعين بأن تعددت المراضع كما صرح به في المجموع

وهو حاصل قوله مر وإلا فالأجارة الخ اه قول المتن (لزمتهما الفدية) أى من مالهما مع القضاء مغنى زاد
النهاية والفطر فيما ذكر جائز بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد الفدية بتعدد الاولاد لأنها بديل
عن الصوم بخلاف العقيقة لأنها فداء عن كل واحد اه قول المتن (لزمتهما الفدية الخ) أى مع القضاء ولا
تتعدد الفدية بتعدد الاولاد ناشرى وروض والظاهر اختصاص ذلك أى لزوم الفدية بمرضان كما يدل عليه
تعبير العباب بقوله الثانية أى من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله أنها منسوخة الخ) أى والناسخ
له قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول أكثر العلماء مغنى (قوله وفارقت كون دم
التمتع الخ) يتأمل هذا الكلام فان الارضاع هنا نظير الايتان بأعمال الحج اه سم بحذف (قوله بان فعل
تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض أى والنهاية والمغنى اه سم (قوله الواجب الخ) يخرج
المنطوعة بخلاف قوله الآتى وأيضاً الخ سم (قوله وفعل هذا) أى الدم أسنى ومغنى (قوله وأيضاً فالعبادة
الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفى إطلاق أنها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضاً بل هو المقصود
بنفعه نظر ثم رايت ما يأتى قريباً بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقاً اه سم
بحذف (قوله أما المرصعة الخ) وكذا الحاملة المتحيرة بناء على أن الحامل تحيض نهاية ومغنى وشرح بأفضل
(قوله للشك) أى فى أنها حائض أو لا مغنى (قوله فلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر فيما إذا افطرت ستة عشر
يوماً فأقل فان افطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنها أكثر ما يحتمل فساده بالحيض حتى لو
افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً نهاية ومغنى (قوله لاجله) أى السفر أو المرض
نهاية (قوله وترخصت) أى وإن خيف على الولد سم (قوله أو اطلقتا) أى قصداً الترخص لكن لم يقصده
لاجل السفر أو المرض أو لاجل الرضيع أو الحمل ويبقى إذا لم يقصد الترخص مطلقاً سم وقوله ويبقى ما إذا
لم يقصد الخ والظاهر أنها حينئذ مفطرة بلا عذر فتدخل فى قول المصنف الآتى لا المتعدى بفطر رمضان بغير
جماع عبارة شرح بأفضل ولو افطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخص أى لاجل السفر أو المرض لم

(لزمتهما الفدية فى الأظهر)
لقول ابن عباس رضى الله
عنه فى قوله تعالى وعلى
الذين يطيقونه فدية أنها
منسوخة إلا فى حقهما وفى
نسخ لزمهما القضاء وكذا
الفدية فى الأظهر قال
الأذرى وأحسبه من
اصلاح ابن جعوان والفدية
هنا على الاجرة وفارقت
كون دم التمتع على المستأجر
بأن فعل تلك من تنمة
إيصال المنفعة الواجب
عليها وفعل هذا من تمام
الحج الواجب على
المستأجر وأيضاً فالعبادة
هنا وقعت لها وثم وقعت
له أما المرصعة المتحيرة فلا
فدية عليها للشك وكذا إن
كانت فى سفر أو مرض
وترخصت لاجله أو اطلقتا

المتن لزمتهما الفدية فى الأظهر) أى مع القضاء قال الناشرى ولا تتعدد الفدية بتعدد الاولاد الرضعا فى
الاصح اه وعبارة الروض ولا تتعدد بتعدد الاولاد اه قال فى العباب وتبقى فى ذمة المعسرة والريقة الى
اليسار اه (قوله لزمتهما الفدية) الظاهر اختصاص هذا بمرضان كما يدل عليه تعبیر العباب بقوله الثانية أى
من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان (قوله وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتأمل هذا الكلام
فان الارضاع هنا نظير الايتان بأعمال الحج فان أريد وجوب إيصال المنفعة عليها الذى هو الارضاع وجوبه
بمقتضى الاجارة فالإيتان بأعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى الاجارة وإن أريد وجوب
ذلك بمقتضى التكليف فكان أعمال الحج واجبة على المستأجر فايصال اللبن واجب على والى الصبي المكلف به
وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جار مع إمكان مباشرته بنفسه بان يكون الولي وصياً من أم وإن غلت لها
لبن فامغنى الفرق (قوله بأن فعل تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض (قوله الواجب عليها)
يخرج المنطوعة بخلاف وايضاً الآتى أى بخلاف قول الشارح بعد وايضاً فالعبادة هنا الخ (قوله وايضاً
فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم وان المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضاءها ويكون حاصل
الفرق أن الفدية هنا لجبر الصوم حيث فانت فضيلة وقته والصوم واقع لها والفدية فى الحج لجبره وهو واقع
للمستأجر ويحتمل أن المراد بها الفطر وفى إطلاق أنها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضاً بل هو المقصود
بنفعه نظر ثم رايت ما يأتى قريباً بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقاً (قوله أما
المرصعة المتحيرة فلا فدية عليها) ثم محل ما ذكر فى المتحيرة إذا افطرت ستة عشر يوماً فأقل فان افطرت أزيد
من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنه أكثر ما يحتمل قضاؤه بالحيض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء
فدية أربعة عشر يوماً نهاية عليه الجلال الملقبى شرح مر (قوله وكذا إن كانتا فى سفر الخ) هذا التفصيل فى
الفوت (قوله وترخصت الخ) أى وإن خيف على الولد (قوله أو اطلقتا) أى قصداً الترخص لكن لم يقصده

بمخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل (والأصح أنه يلحق بالمرضع) فيما ذكر فيها من التفصيل (من) أفاد قوله يلحق أن المنقذة المتحيرة أو المسافرة أو المريضة فهن هنا ما مرثم (أفطر لا نقاذ) آدمى محترم حر أو قن لأو لغيره (مشرف على هلاك) بفرق أو غيره ولم يتمكن من تخليصه إلا بالافطر بجامع أن في كل افطارا بسبب الغير (تنبه) ما ذكرته من (٤٤٣) أن الادعى بأقسامه المذكورة

يجرى فيه تفصيل المريض
هو ما يصرح به إطلاق
القفال في الآدمي المحترم
عجوب الفدية لأنه يرفق
بالفطر لاجله شخصان
وإطلاق القاضي وجوبها
في كل فطرة مأذون فيه
لاجل الغير والأنوار
وجوبها في الحيوان
والمجموع وجوبها في
المشرف على الهلاك ولا
يتنافى هذه الاطلاقات ما
أفاده المتن أن هذا يجري
فيه التفصيل السابق فيما
الحق به لأن مراد المطلقين
الوجوب هنا الوجوب في
بعض أحوال الملاحق به كما
هو واضح من نص المتن
على جريان ذلك التفصيل
هنا وخارج بالآدمي
بأقسامه الحيوان المحترم
والمال المحترم الذي لا
روح فيه والذي أفاده قول
القفال لو أفطر لتخليص
ماله لم تلزمه فدية لأنه لم
يرتفق به إلا شخص واحد
أن كلامهما أن كان له فلا
فدية أو لغيره فالفدية وكلام
القاضي يفهم هذا أيضا
وهو متجه في الجماد لأنه لما لم
يتصور فيه نفسه اتفاق تأتي
الفرق فيه بين ما لم ينفذ فلا
فدية لما ذكره وما لغيره

يلزمها فدية وكذا إن لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد أو قصدت ألا مرين اه وهي شاملة لما إذا لم تقصدا
 ترخصا أصلا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى (قوله فيما ذكر فيها الخ)
 هذا محل تأمل عبارة النهاية والمغنى أى فى إيجاب الفدية مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) أى
 فيفصل بين أن يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده سم (قوله أفاده الخ) حق
 لمزج أن يؤخره ويذكره قبيل التنبية (قوله قوله لمحق) أى الخ (قوله أن المقدة الخ) إلى التنبية فى النهاية
 (قوله آدمى) إلى التنبية فى المغنى (قوله آدمى محترم) وكذا حيوان آخر محترم بخلاف المال لنفسه أو لغيره
 نهاية ومغنى ويأتى فى الشرح ما يوافقهما فى الأولين دون الأخير قول المتن (مشرف على هلاك) أى أو على
 اتلاف عضو أو منفعة شرح بأفضل زاد النهاية ومحلّه فى منقذ لا يباح له الفطر ولو لا الانقضاء من يباح له الفطر
 لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه للانقضاء ولو بلانية الترخص قال الأذرى فالظاهر أنه لا فدية ويتجه تقييده بما
 مر انفا فى الحامل والمرضع نهاية قال الرشيدى قوله لم فافطر فيه للانقضاء ليس فى كلام الأذرى فيجب حذفه
 لذلك وليأتى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر اه وقال عش قوله بما مر انفا أى بان افطر لنحو السفر لا
 الانقضاء وعليه فقوله أو لا للانقضاء معناه عنده اه و(قوله لنحو السفر) أى أو اطلق (قوله ولم يمكن تخليصه
 الخ) ينبغى وإن أمكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله المذكورة) أى فى قوله آدمى محترم الخ (قوله لانه
 يرتفق بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر للفطر والخلاص لغيره معنى عبارة القليوبى على المحلى
 وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كما فى الموضع اه (قوله وإطلاق القاضى)
 عطف على قوله إطلاق القفال و(قوله والأنوار الخ) عطف على قول القاضى وجوبها الخ فهو من قبيل ما كل
 سوداء ممترة ولا يبيضاء شحمة وكذلك قوله والمجموع وجوبها الخ (قوله هذه الاطلاقات) أى الأربعة (قوله
 أن هذا الخ) بيان لما أفاده المتن والمشار إليه من افطر للانقضاء (قوله فيما الحق به) أى فى الموضع الذى الحق به
 من افطر للانقضاء فقوله الحق به صلة تجارية على غير من هى له فكان الأولى الأبراز (قوله لأن الخ) متعلق بعدم
 المتأقاة وعلته (قوله فى بعض أحوال الخ) وهو أن يكون الانقضاء لا نقذا لمشرف المحترم وحده (قوله
 الذى الخ) مبتدأ خبره قوله أن كلاً الخ كرى (قوله لو افطر الخ) بدل من قول القفال (قوله أن كلا منهما)
 أى من الحيوان والمال لجماد المحترمين (قوله وكلام القاضى) أى المتقدم انفا (قوله وهو متجه الخ) والذى
 اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى لزوم الفدية فى الحيوان المحترم مطلقا آدميا أو لاه أو لغيره وعدم لزومها فى
 غيره مطلقا له أو لغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المجرور (قوله لما ذكره) أى من أنه لم يرتفق به إلا شخص
 واحد الخ (قوله وأما الحيوان الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله فى الأول) أى إذا كان
 الحيوان للنسقد (قوله فى الثانى) أى إذا كان لغيره (قوله ومالك المنقذ) بفتح القاف (قوله بعيد المدرك)

لاجل السفر والمرض ولاجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد تركها مطلقا (قوله بخلاف ما إذا تركه خصنا للرضيع والحمل) وافق على ذلك م ر (قوله في المتن من أطر لا نقاد الخ) أي في فصل بين أن يقطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده (قوله أدمي) وكذا حيوان آخر يحترق رملي (قوله أدمي محترم) أي بخلاف المال لنفسه أو لغيره وإن ارتفق به شخصان م ر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغي وإن أمكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بجامع الخ) ومحل في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقضاء ما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه الانقضاء ولو بلانية الترخص قال الأذري فالظاهر أنه لا فدية شرع م يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل في الحامل والمرضع إذا كانت في سفر أو مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

وأول غيره فهو وإن وافق إطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا في شرح المنهج رأى بعد هذا المدرك نخص الوجوب بالآدمي وقد علمت

ان صريح كلام القاضي ومفهوم كلام القفال بنارغ الشيخ في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير الآدمي من حيوان وجادله او لغيره وبما
ينازغه ايضا إطلاق الانوار وجوبها (٤٤٤) في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقه الاول موافق لما رجحته وكذا الثاني إلا في مال

الغير والاوجه ماذكرته
فيه كما تقرر وكان اختلاف
هذه العبارات هو سبب
اختلاف نسخ شرح
الروض وقد غلبت المعتمد
بما قررته فاستفده وأخذ
بعضهم من ذلك ان لمن معه
نقد خشى عليه ان يبتلعه
وانه لو ابتلعه ليل نخرج منه
أى من فيه نهارا لم يفطر
ولا يلحق إدخاله المؤدى
إلى خروجه بالاستقاء
والفطر المتوقف عليه
التخليص للحيوان المحترم
واجب كما اطلقوه وتقييد
بعضهم له بما إذا تعين عليه
يزده ما تقرر في المراجعة
الغير المتعينة ورده السبكي
بأنه يؤدى إلى التواكل (لا
المتعدى بفطر رمضان
بغير جماع) فانه لا يلحق
بالمريض في وجوب الفدية
في الاصح لانهم يزد مع أن
الفدية لحكمة استأثر الله
تعالى بها ومن ثم لم تجب في
الردة في رمضان مع أنها
أخس عن الوطء نعم يعزر
تعزيزا شديدا لا نقا بعظيم
جزمه وتهوره فان قلت لم
يجب تعمد ترك البعض
بسجود السهو كما سر القتل
العمد بالكفارة مع أن ذلك
لم يرد أيضا قلت أما الاول
فلان المجبور به من جنس
المتروك والصلاة قد عهد

والمعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك أى الفدية في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيوانا وان كان القتال
فرضه في مال نفسه لانه ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان نهاية
(قوله ومفهوم كلام القفال) أى الثاني (قوله وإطلاقه) أى الانوار الاول وهو وجوبها في الحيوان (موافق
لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله واما الحيوان فالذى يتجه فيه الخ وكذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان
كردى (قوله والاوجه الخ) تقدم ما فيه (قوله ماذكرته) أى من انه ان كان المنتقد فلا فدية او لغيره ففيه
الفدية (قوله مما تقرر) أى من الاتجاهين كرى (قوله من ذلك) أى من إطلاق المجموع والمتن (قوله
وجوبها في الحيوان) أى بالمنطوق (وعدم وجوبها الخ) أى بالمفهوم (قوله ان يبتلعه) أى في النهار (قوله
والفطر المتوقف عليه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله للحيوان المحترم واجب) أى بخلاف المال المحترم
لا يجب الفطر لاجله بل هو جائز مغنى (قوله يردده ما سر في المراجعة) قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة
وعبارة شرح الروض أى والمغنى افطرتا أى الحامل والمريض ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان غلى
الاولاد جواز بل وجوبا ان خافتاهلا كهم اه وينبغي ان يلحق بالهلاك تلف عضو ومنفعة سم وتقدم عن
النهاية ما وافق جميع ما ذكره نقلا وفيها عبارة العباب ويجب أى الافطار ان اهلك أى الولد الصوم اه قال
الشارح في شرحه تبع في ذلك شيخنا وليس بشرط فلو قال ان اضره الصوم كما عبروا به كان أولى اه (قوله
ورده السبكي الخ) أى التقييد المذكور (قوله في وجوب الفدية الخ) أى مع القضاء يلزمه بل القضاء فقط مغنى
(قوله لانهم يرد الخ) أى ولان فطر نحو المريض ارتفق به شخصان دون المتعدى بالفطر مغنى ونهاية (قوله مع
أن الفدية الخ) عبارة النهاية والمغنى مع أن الفدية غير متقدمة بالاثم بل إنما هي حكمة استأثر الله تعالى الخ
(قوله نعم يعزر الخ) أى المتعدى بالفطر عرش (قوله والقتل الخ) أى واليمين الغموس نهاية (قوله فقضرت
الخ) قد يرد عليه إلحاق المنتقد بالمريض قول المتن (ومن آخر الخ) أى من الاحرار كلا وبعضا لا فرق في الثاني
بين ان يكون بينه وبين سيده مائة وان لا تكون عرش عبارة النهاية واما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق
بتأخير القضاء كما اخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعى في نظيره لان هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها
والعبد ليس من اهلها السكن هل تجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب اه قول المتن (قضاء رمضان) أى

بعد قوله ولو بالنية الترخص ان جواز الفطر هنا لا يتوقف على نية الترخص مع توقفه عليها في نحو المريض
فان كان الامر كذلك لزم الفرق بين الفطر لمصلحة نفسه كما في المريض والمسافر ولمصلحة غيره كما هنا وفي الحامل
والمريض وكان وجهه ان احتياج الغير صارف عن كون الفطر عبثا بل يتجه انه اذا اضر الصوم المريض
ان لا يحتاج لنية الترخص لو وجوب الفطر ولا معنى مع وجوبه لنية الترخص مر (قوله يردده ما تقرر في
المراجعة الخ) قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة وعبارة شرح الروض افطرتا أى الحامل والمريض ولو
مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الاولاد جواز بل وجوبا ان خافتاهلا كهم اه وينبغي ان يلحق
بالهلاك تلف عضو ومنفعة (قوله في المتن ومن آخر قضاء رمضان الخ) اما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق
بتأخير القضاء كما اخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعى في نظيره لان هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها
والعبد ليس من اهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب وقيل نعم اخذنا من قولهم ولزم
ذمة حر عاجز وما فرق به البغوى من انه لم يكن من اهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم
انه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو ان المكفر
ثم من اهل الوجوب في حالته ولو انما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير اهل لالتزام الفدية وقت الوجوب
شرح مر قال في شرح الروض وافهم كلامه كاصاله انه لو فاته شيء بلا عذر واخر قضاءه بسفرا ونحوه لم تلزمه
الفدية وبه صرح المنولى وسليم الرازى لكن سياقنا في صرم التطوع تبعا لما نقله الاصله عن التهذيب واقره

فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فانها اجنبية بكل وجه فقضرت على الوارد
فقط وأما الثاني فلانه حق آدمى وهو محتاط في التغليظ فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أغلظ منه (ومن آخر قضاء رمضان

مع إمكانه) بأن خلا عن
السفر والمرضى قدر ما عليه
بعد يوم عيد الفطر في غير
يوم النحر وأيام التشريق
(حتى دخل رمضان آخر لزمه
مع القضاء لكل يوم مد)
لأن ستة من الصحابة رضي
الله عنهم أفتوا بذلك ولا
ولا يعرف لهم مخالف أما إذا
لم يخل كذلك فلا فدية لأن
تأخير الأداء بذلك جائز
فالقضاء أولى نعم نقلا عن
البغوي وأقره إن ما تعدى
بفطره يحرم تأخير به عذر
السفر وإذا حرم كان بغير
عذر فتجب الفدية وخالف
جمع فقالوا لا فرق بين
المتعدى به وغيره نعم قال
الأذري لو أخره لنسيان أو
جهل فلا فدية كما أفهمه
كلامهم ومراده الجهل
بحرمة التأخير وإن كان
مخالفا للعلماء لحفاء ذلك
لا بالفدية فلا يعذر بجهله
بها نظير ما سرفيا لو علم
حرمة نحو التخنخ وجعل
البطالان وأفهم المتن أنها
هنا للتأخير وفي الكبير
لأصل الصوم والحامل
والمرضع لفضية الوقت
(ولا صح تكرره)

أو شيئا منه نهاية ومغنى قول المتن (مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في التكرر بتكرر السنين سم (قوله بان
خلا) إلى قوله ومراده في النهاية والمغنى (قوله عن السفر) أي وعن الحمل والارضاع عشاى وعن الانفاذ
(قدر ما عليه الخ) عبارة النهاية وقضية كلامهما أنه لو شفى أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في
شعبان ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الأسنوى اه قول المتن (لزمه الخ) وبأنه بهذا
التأخير كما في المجموع مغنى ونهاية وإيعاب ويأتى في الشرح ما يفيد قول المتن (لزمه الخ) قال في العباب إن لم
يجب فطره كفارة وقال الشارح في شرحه وأما إذا وجب فطره كفارة كالجماع فلا فدية كما رجحه القاضي
من احتمالين والذي يتجه هو الثاني ومن ثم أطلق الشيخان وغيرهما لزوم ولم يعتدوا بترجيح القاضي
المذكور اه سم (قوله ولا يعرف لهم مخالف) أي فصار إجماعا سكتوا (قوله أما إذا لم يخل كذلك) أي كان
استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا حتى دخل رمضان القابل مغنى ونهاية وإيعاب قال عشا
وينبغي أن من التأخير بعذر ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضائه حتى
دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلا لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق
صومه عن القضاء اه وهو ظاهر فيما إذا سبق النذر على الفوات كما يفيد التعليل وإلا ففيه توقف فليراجع
(قوله بعذر السفر) أي ونحوه إيعاب (قوله فتجب الفدية) اعتمده المغنى واليه ميل الأسنوى والإيعاب (قوله
وخالف جمع الخ) اعتمده النهاية قال السكردى على بافضل واليه ميل الامداد ولم يصرح التحفة بترجيح
اه أي وميله إلى الأول (قوله نعم قال الأذري) عبارة المغنى قال المغنى قال الأذري وينبغي أن يستثنى من
الكتاب ما إذا نسي القضاء وأجمله حتى دخل رمضان آخر فإنه لا فدية عليه كما أفهمه كلامهم اه والظاهر أنه
إنما يسقط بذلك الإثم لا الفدية اه وعبارة النهاية وسبقه أي الأذري لذلك أي الاستثناء الروياني لكن
خصه بمن أفطر بعذر أو لوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الإثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه كافي
نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه اه قال عشا قوله مر والوجه عدم الفرق أي بين من أفطر
لعذر وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقا وقوله مر وموته أثناء يوم أي ولو كان مفطرا وقوله يمنع
تمكنه فيه أي فلا يكون سببا في تكرر الفدية اه عشا (قوله أو جهل) أي بتحريم التأخير سم ويأتى
في الشرح مثله وظاهر بامر عن المغنى حمله على ظاهره وهو الجهل بوجوب القضاء (قوله أو جهل) أي
أو أكره كما هو ظاهر إيعاب (قوله كما أفهمه كلامهم) وقال لا إيعاب والنهاية وخلا قال المغنى كما مر (قوله
ومراده) إلى قوله وأفهم الخ ذكر عشا مثله عن الزيادي عن الشارح وأقره (قوله لا بالفدية) أي أو بوجوب
القضاء كما مر عن المغنى (قوله وأفهم) إلى المتن في المغنى (قوله أنها) أي الفدية (قوله وفي الكبير) أي ونحوه

أن التأخير لقضاء الفائت بلا عذر للسفر حرام وقضيته لزومها اه قضية ذلك أنه على أنه ليس بحرام لا لزوم
(قوله في المتن مع إمكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد في التكرر بتكرر السنين (قوله في المتن لزمه الخ) قال
في العباب إن لم يوجب فطره كفارة قال في شرحه أما إذا وجب فطره كفارة فلا فدية كما رجحه القاضي حيث
قال هنا إذا لم يكن فطره موجبا كفارة فإن كان كالجماع ولم يقض حتى دخل رمضان آخر فهل يلزمه للتأخير
فدية فيه جوابان الظاهر أنه لا يلزمه لأنه قد لزم في هذا اليوم كفارة فلا يجتمع اثنان والثاني لا يلزمه لأن الفدية
للتأخير والكفارة للهت اه والذي يتجه هو الثاني الخ اه (قوله لزمه القضاء لكل يوم مد) أي وهو
أثم شرح مر (قوله وخالف جمع فقالوا لا فرق) واقتضاه كلامهما كغيرهما شرح مر (قوله نعم قال
الأذري لو أخره الخ) وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بمن أفطر لعذر أو لوجه عدم الفرق وبحث بعضهم
سقوط الإثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه شرح مر (قوله أو جهل)
أي بتحريم التأخير (قوله أنها هنا للتأخير الخ) ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الامكان أجزأته وإن
حرم عليه التأخير شرح مر وله تعجيل فدية كل يوم عنه فقط لأن كل يوم عبادة مستقلة اه مر فراجع
(قوله في المتن ولا صح تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع الامكان في بقية الأعوام أيضا (قوله

أى المدغنى كل يوم (بتكر السنين) لأن (٤٦) الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً (و) الأصح (أنه لو أخر

القضاء مع إمكانه) حتى دخل رمضان آخر (فات أخرجه من تركته لكل يوم مدان مد للقات) (أن لم يصم عنه أو على الجديد (ومد للتأخير) لأن كلا منهما موجب عند الانفراق كذا عند الاجتماع ويفرق بينه وبين الهمة إذا لم يخرج الفدية أو ما فاتها لا تتكرر بان المدفوعة للفوات كما مر وهو لم يتكرر وهنا للتأخير وهو غير الفوات هذان آخر سنة فقط والآخر مد للتأخير كما مر (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) دون بقية الأصناف لقوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير أو الفقير أسوا حالاً منه فيكون أولى (وله صرف أمداد إلى شخص واحد) بخلاف مدو واحد لشخصين ومد بعض مد أخر لو أحد فلا يجوز لأن كل مد فدية تامة وقد أوجب تعالى صرف الفدية لو أحد فلا ينقص عنها وإنما جاز صرف فديتين إليه كصرف زكاتين إليه ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة إلى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنف والعامل لأنه زكاة مستقلة وهى بالنص يجب صرفها لهؤلاء لأن تعلق الإطاع بها اشد وإنما جاز صرف جزء الصيد

مغنى (قوله أى المد) إلى قوله ويجوز في المغنى والنهاية (قوله أى المداخ) أى إذا لم يخرج منه نهاية ومغنى قول المتن (بتكر السنين) أى بقيدته المار في كلام المصنف وهو الامكان فلا يمكن تكرار الفدية وجوداً لا مكاناً في العام الأول تطبل باعتبار الامكان في كل عام ع ش وسم قول المتن (مع إمكانه) ولا يمنع من الامكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه الفدية إذا أخر ع ش (قوله حتى دخل رمضان آخر) أى ولو حكماً عبارة المغنى تجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فوات لواقع خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مداً عشرة لأصل الصوم إذا لم يصم عنه وليه وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة أه زاد الا لعاب والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما يسمع قضاء جميع الفوات فهل يلزمه في الحال الفدية عملاً لا يسهه أم لا حتى يدخل رمضان وجهان والمعتمد ما ضوبه الزركشى من لزومها حالاً أه (قوله ويفرق بينه الخ) (تنبيه) تعجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جائز في الأصح كتعجيل الكفارة قبل الحنث المحرم ويحرم التأخير ولا شيء على الحرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية إذا أخر وهما عن السنة الأولى وليس لهم ولا للحامل ولا للمرضع تعجيل فدية يمين فأكثراً لا يجوز تعجيل الزكاة لعامين بخلاف ما لو بجل من ذكر فدية يوم فيه أو في ليلته فإنه جائز مغنى ونهاية وإيعاب (قوله كما مر) أى أنفاً قيل قول المصنف والأصح تكرره الخ (قوله هذا إن أخر) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الأصناف) أى الثمانية الأتية في قسم الصدقات مغنى (قوله كما مر) أى أنفاً في المتن (قوله وهو شامل للفقير الخ) ولا يجب الجمع بينهما نهاية ومغنى قول المتن (وله صرف أمداد الخ) أى من الفدية وله نقلها أيضاً لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات والتعجيل بذلك مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين أولى وهو كذلك عبارة شرح المناوى على منظومة الأكل لابن العباد فائدة لو سجدو عة مسكين عشرة أيام هل أجره كاجر من سجدو عة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع أولى وقد حدث الله على الإحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولا نهى رجى من دعاء الجمع ما لا يرجى من دعاء الواحد أه ع ش (قوله فلا يجوز) لعل في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط سم عبارة ع ش أى في الدون وفيما زاد على الواحد أه (قوله لأن كل مد الخ) عبارة النهاية وشرح بأفضل لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض أه (فلا ينقص عنها) لعل المعنى لا ينقص المصروف الواحد عن الفدية التامة التى هى المدوى يحتمل أن الفعل ببناء المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية التامة التى هى المد (قوله كصرف زكاتين الخ) أى قياساً عليه (قوله لأنه) أى صاع الفطرة (قوله فيها) أى جزاء الصيد والثاني بتأويل الفدية (قوله) وإضافته لهما جمع المساكين الخ) قد يقال الآية هنا فيها جمع المساكين على قرأة نافع وابن عامر وهى سبعة فساوت آتى جزاء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة هنا لمتعدد الجواب عن ذلك ما أشار إليه الجعبرى في شرح الشاطبية بقوله وجه جمع مساكين مناسبة وعلى الذين لأن الواجب على جماعة أطعام جماعة وأما وجه التوحيد فيبان أن الواجب على كل واحد إطعام واحد أه بصرى (قوله قال القفال الخ) يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وإن الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في إخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب الإخراج فضل ما يخرج منه مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي إن فرض أن على الميت ديناً نعم ما ذكره ظاهر فيما لو أفطر لكبراً ومرض لا يرجى برؤه ع ش أقول الكلام في مطلق فدية الصوم الشامل لما على الحرم والمرضى والحامل والمرضع والمقعد ومؤخر القضاء عبارة المغنى ويعتبر ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً) عبارة لا سنوى ومحل هذا الخلاف فيما إذا لم يكن قد أخرج الفدية فإن أخرجهما ثم لم يقض حتى دخل رمضان أخرجهما واجب ثانياً بخلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع فصاعد الخ أه (قوله هذا إن أخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) لعل في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط

لمتعدد لأنه قد يجب التعدد فيها ابتداءً بان أتلف جمع صيدا وأيضاً فهو مخبر وهو يتسامح فيه ما لا يتسامح في المرتب وإيضاً في فاقته فيها جمع المساكين كاية الزكاة بخلاف الآية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فبأن فيها مأمراً ثم قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر م

في المد الذي نوجه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كركاة الفطر قاله القفال في فتاويه وكذا عما يحتاج إليه من مسكن وملبس وخادم كما يعلم من كتاب الكفارات اهـ (قوله هنا) أي في الصوم

(فصل في بيان كفارة جماع رمضان)

قول المتن (يجب الخ) أي فورا شيخنا وباقى في الشرح مثله (قوله على واطى الخ) وهو مكلف بالصوم وخرج بالصبي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومعنى واسنى وباقى في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة) أي والتعزير مغنى وشيخنا وشرح بأفضل قال الكردي عليه ومحل التعزير في غير من جاء تأثبا مستفتيا ما إذا يلزمه أيا هو فلا يعزر اهـ (قوله أو منع انعقاد الخ) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (من رمضان) أي يقينا وخرج به الوطء في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان نهاية قال الرشيدى قوله مر يقينا يعنى ظنا مستندا إلى رؤية كما يعلم بما يأتى اهـ وقال ع ش قوله مر حيث جاز أي بان أخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتمادا على ذلك اهـ وقال البجيرى أي بان صامه عن قضاء ونذر فبان من رمضان مر اهـ وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة سم يشترك في لزوم الكفارة أيضا تيقن كون اليوم من رمضان ولذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وخرج باليقين الوطء في أول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام بالاجتهاد ثم أفطر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان لزومه الكفارة وإن لم يصادف أهـ وشك هل صادف أو لا لم تلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة إليه ولك أن تقول هذا خارج بقولهم بومان من رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتباره التيقن قد يشكل فإن الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه من أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضا فإن إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب بأن الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فإنه إنما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله أي إذا أخبر القاضي الخ باقى في الشرح خلافه قول المتن (بجماع) قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا ساند الأول من استناده إلى المفطر الآخرو الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سيأتى ما فيه (قوله في قبل الخ) أي لا يذكر زائد أو في فرج زائد مر سم (قوله ولولبيمة الخ) أي أو ميت وإن لم ينزل نهاية (قوله لخبر البخارى الخ) راجع للمتن (قوله شرط من ذلك) أي الشروط العشرة وتقدم عن سم اشتراط كون الافساد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر أصلى وفي فرج أصلى وكون اليوم من رمضان يقيناً وباقى عن ع ش اشتراط كون الفرج متصلاً قصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) أي للصوم أول ليلة كردى على بأفضل عبارة المغنى ومن نسي النية وأمر بالامساك فجامع لا كفارة عليه قطعاً اهـ (قوله ومكره) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى (قوله وجاهل) أي لتحريم الجماع ولو علم التحريم وجوب الكفارة وجبت قطعاً نهاية قال ع ش قوله مر ولو علم التحريم الخ شمل ما لو علم بالتحريم وجب له إبطال الصوم اهـ (قوله عذر) أي بان قرب أسلامه أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء شرح بأفضل وع ش (قوله وإن قلنا الخ) أي على الضعيف قول المتن (أو بغير جماع) أي كالأكل والشرب والاستمناء والمباشرة فيما دون الفرج المفضية

(فصل في بيان كفارة جماع نهار رمضان) (قوله بجماع) أي لا يذكر زائد أو في فرج زائد مر (تنبيه) قولهم في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا ساند الافساد إلى الجماع ليس أولى من استناده إلى المفطر الآخرو الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب (تنبيه) آخر يشترط في لزوم الكفارة أيضا تيقن كون اليوم من رمضان ولهذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وباليقين أي وخرج باليقين الوطء في أول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام

(فصل في بيان كفارة

جماع رمضان (نحب) على واطىء بشبهة أو نكاح أو زنا (الكفارة بالفساد) أو

منع انعقاد (صوم يوم

من رمضان) على نفسه

(بجماع) تام في قبل أو دبر

ولولبيمة ولومع وجود

خرقة لفها على ذكره (أنتم

به بسبب الصوم) المذكور

وهو صوم رمضان ولا شبهة

له لخبر البخارى بذلك (ولا

كفارة على) من فقد فيه

شرط من ذلك نحو (ناس)

ومكره وجاهل عذر لا انتفاء

الافساد بل لا كفارة وإن

قلنا بالافساد لا انتفاء أئمه به

(ولا) على (مفسد صوم

(غير رمضان) من نذر أو

قضاء أو كفارة لأن النص

ورد في رمضان وهو

لاختصاصه بفضائل لا

يقاس به غيره ولا على

مفسد صوم غيره كسافر

جامع حليلته فافسد صومها

(أو) مفسد صوم نفسه

لكن (بغير جماع) لأن

الجماع أغلظ فلم يلحق به

غيره ولا على مفسد صومه

بجماع غير تام وهو المرأة

لأنها تنظر بدخول راس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتام احترازاً عن هذه لكنه يوم اتها لوجومعت وهي نائمة أو

مكرهة أو نائمة هم زال نحو النوم بعد تمام دخول الحشفة وادامته اختياراً له يلزمها كفارة لأن صومها قد بجماع تام لكن المنقول خلافه لنقص صومها بهرضه كثير الفساد بنحو الحيض فلم يقو على إيجاب كفارة وحينئذ فلا يحتاج لهذا القيد ومن ثم حذفه هنا وإن ذكره في الروضة وأصلها نعم قد يحتاج إليه بالنسبة للموطوء في دبره فإن الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائماً مثلاً ثم استيقظ وادام لزومه الكفارة لصدق الضابط به كما أشار إليه الأذرعى وإن قيل فيه بحث إذ قضية تعليلهم بنقص صوم المرأة أن الرجل ليس مثلاً في ذلك فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة إذا كانا عالين مختارين (ولا) على من لم يائمه بجماعه نحو (مسافر) أو مريض صائم (جاع بنية الترخص) لأنه بحل ذلك (وكذا) من أئمه به لكن لا من جهة الصوم كان جامع نحو المسافر (بغيرها) أي مع عدم نية الترخص (في الاصح) لأنه وإن أئمه بعدم نية الترخص لكن الإفطار مباح له فصار شبهة في درء الكفارة وبما قرره يندفع قول شارح

إلى الإنزال مغنى زاد شرح بأفضل وإن جامع بعده (قوله) لأنها تنظر (الخ) أي والتام يحصل بالتقاء الختانين نهاية (قوله) كذا قيد (الخ) أي في الروضة وأصلها (قوله) لكنه يوم (الخ) أي التقييد بالتام (قوله) ثم زال نحو النوم) أي بان تسمية قطاوت تذكر أو تقدر على الدفع نهاية (قوله) لكن المنقول (الخ) وهو أنه لا يجب الكفارة على الموطوءة مطلقاً (قوله) لنقص صومها (الخ) أي ولا نه لم يؤمر بها في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولا نه غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كما لم يوجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه نهاية واسنى ومغنى وشيخنا (قوله) فلا يحتاج (الخ) أي بل يضرب لما مر من الإيهام (قوله) بالنسبة للموطوء (الخ) أي لا خراج من الضابط (قوله) فإن الذي يظهر (الخ) تعليل لصحة الإيهام السابق بالنسبة إليه (قوله) فإن الذي يظهر (الخ) خلافاً للنهاية والاسنى والمغنى عبارة الكردى على شرح بأفضل وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلاف ما في التحفة وكلامه في بقية كتبه ظاهر في خلافه كالاتحاف والامداد وفتح الجواد والاياع وكذلك شيخ الاسلام ذكرى أو الخطيب الشربيني والجمال الرملى وغيرهم فما بحثه في التحفة مخالف لا طلاق الجماعة فتنبه له فإن الظاهر خلاف ما فيها وفي الإيعاب نعم ينبغي نذب التكفير خروجاً من خلاف من أوجهه (قوله) إذ قضية (الخ) تعليل لما استظهره من لزوم الكفارة على الموطوءة المذكور الذي أشار إليه الأذرعى وإشارة إلى وجهه رد القيل المذكور (قوله) في ذلك) أي في عدم وجوب الكفارة (قوله) فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل (الخ) عبارة شرح الروض بعد كلام مبداه فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة أهو هو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحمل المذكور فليتأمل وإيراجع سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في شرح الروض (قوله) في بطلان صومها) الأولى إفراد الضمير وتذكيره (قوله) لكن لا من جهة الصوم) أي وحده بل لا جله مع عدم نية الترخيص شرح بأفضل وشيخنا وذلك يندفع قول سم قديمين إذ لا الصوم لم يائمه والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي أن الائمه من جهة الصوم فليتأمل جداً (قوله) قيل (الخ) وافقه النهاية فقال وقد احتراز عنه بقوله أئمه به إذ كلامه في أئمه لا يباح له الفطر بحال ويصح أن يحتز به عن جماع الصبي أه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله م إذ كلامه في أئمه (الخ) يقال عليه لا دليل عليه (قوله) يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم وجوب الكفارة في جماع الصبي سم (قوله) عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة يحتمل أن يخرج به أي بقوله أئمه به للصوم مالمالو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان

بالاجتهاد ثم أفتى بالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لزومه الكفارة وإن لم يصادفه أو شك هل صادفه أو لا لم يلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة إليه بل هو موم فلو أبدل أول يوم لكان أولى ولك أن تقول هذا خارج بقولهم يومان رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذي في علمنا أه فكانه هنا ترك التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشكل فان الصوم باخبار عدل واخذ لا ييقن معه مع أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضاً إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فانه إنما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك وأما من أخبره من اعتقد صدقه فيحتمل أن تلزمه الكفارة كما سيأتى في كلام الشارح في شرح قول المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ويحتمل خلافه كما في مسئلة الاجتهاد المذكورة عن المجموع أه (قوله) فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها) عبارة شرح الروض بعد كلام مبداه فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة أه وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحل المذكور فليتأمل وإيراجع أه (قوله) لا من جهة الصوم) قديمين إذ لا الصوم لم يائمه والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي أن الائمه من جهة الصوم فليتأمل جداً (قوله) نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم

قيل هذا يحتز قوله أئمه به وفيه نظر فانه أئمه إذ لم ينو الترخص فترده هذه على الضابط نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي أه

ووجه الدفاع ان ما قبل كذا محترز اثم به وما بعده ما محترز بسبب اله ومومن محترز اثم به قوله ايضا (ولا جلي من ظن الليل) اي بقاءه للجامع (فبان نهارا) وكذا ان لم يظن شيئا لما مر انه يجوز الاكل مع الشك اخر الليل بل لا كفارة عنوان اثم كان ظن الغروب بلا اماره او شك فيه للجامع فبان نهار الا انه لم يقصد الهلك والسكفارة تدبر بالشبهة كالحذف فلا نظر لاثمه لما مر (٤٤٩) انه لا يجوز الفطر اخر النهار الا باجتهاد وكذا لا كفارة كما ذكره

شارح لكن نظر غيره فيه لو شك انوى ام لا للجامع ثم بان انه نوى وان فسد صومه وان اثم بالجامع وهاتان قد تردان على الضابط لان الاثم فيهما من جهة الصوم فان زيد فيه ولا شبهة كما قدمته لم تردا ولا على من نوى يوم الشك قضاء مثلا ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان وان صدق عليه الضابط لولا ما بينت به مراد المتن بقولي المذكور لانه هنالم يات من حيث كونه من رمضان لجهله به حال الوطء بل من حيث غيره وهو نحو القضاء في ظنه وما قيل ان هذه تخرج لوقال عن رمضان لانه منه لا عنه غير صحيح اذا القضاء عنه لا منه مع انه لا كفارة فيه نعم تخرج افساد الصوم يوم من رمضان لانه اذا ثبت كونه من رمضان بان انه ليس في صوم اصلا لما مر انه لا يقبل غيره ومر وجوب الكفارة فيما لو طلع الفجر وهو جامع فسلم واستدام مع انه لم يفسد تنزلا لمنع الانعقاد منزلة الافساد ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا) للصوم متعلق باكل (وظن انه افطر به) لا اعتقاده انه غير صائم (وان كان الاصح بطلان صومه) بهذا الجماع كالمو جامع ظلما بقاء الليل فبان خلافه اما اذا لم يظن

انه كان بالغاء عند الجماع لعدم اثمه ويحتمل خلافه لثبته بعد معرفته حاله وقد يؤيد الاول مسألة ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا لوجه وجوب الكفارة ولا تايد فيما ذكره للفرق الظاهر بين اباحة الاقدام وعدمه اه اقول فيه نظر اما لا فلان الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا اثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا اولى لسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها واما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما ياتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وان حرم جماعه ع ش (قوله محترز بسبب الصوم) اي اذا المتبادر منه ان الراد بسبب الصوم وحده والاثم هنا بسببه مع عظم نية الترخص عبارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم محجبا للصوم حصل وان نوى الترخص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لولا ما بينت الخ في المغنى الا قوله كذا الى اوشك وكذا في النهاية لا قوله اوشك فيه (قوله هنا) اي في الجماع (قوله بالشبهة) وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد باصل برائة الذمة نهاية عبارة سم كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله لما مر الخ) تعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وهاتان) اي مسألة ظن الغروب بلا اماره اوشك ومسألة الشك في النية (قوله على الضابط) اي بطرده مغنى (قوله كما قدمته) اي في شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمغنى على قوله لو شك انوى الخ (قوله مثلا) اي او نذر او كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه ايضا لا تنفاد نية له نهاية وياتي في الشرح مثله (قوله ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسه بان ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير آثم ان لم يعلم وجوب الامساك والافاقمة بسبب الامساك لا الصوم (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقولي بدل من قوله به وكان الواضح الاخصر ان يقال لولا ما بينت مراد المتن الخ (قوله هذه) اي مسألة يوم الشك (قوله تخرج) اي عن الضابط (قوله لانه) اي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) اي رمضان (قوله اذا القضاء) اي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) اي فلا يكفي في احتراز مجرد عن رمضان بل يحتاج الى زيادة اداء مغنى (قوله لما مر الخ) اي وانتى نية له نهاية (قوله ومر) اي في اواخر فصل المفطرات (قوله فعلم الخ) اي حالا عقب الطلوع (قوله تنزيلا) علة لوجوب الكفارة قول المتن (ولا على من جامع) اي عامدا مغنى قول المتن (بعد الاكل) اي والجماع ناسيا (قوله متعلق) اي قوله ناسيا (وقوله بالاكل) اي لا يجمع سم (قوله لا اعتقاده) تعليل لقول المتن ولا على من جامع الخ (قوله فعليه الكفارة) اي جزمانية ومغنى (قوله وهذا) اي من جامع بعد الاكل الخ (قوله بهذا) اي بعدم الوجوب على من زنى

وجوب الكفارة في جماع الصبي (قوله ولا بعد ما محترز بسبب الصوم) كان وجه ذلك أن المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم حصل وان نوى الترخص (والكفارة نذرا بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده مر (قوله ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه عن غير رمضان شرح مر (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم (قوله اذا القضاء) اي قضاء رمضان (قوله مع انه لا كفارة فيه) اي فلا تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان ولو قال عنه (قوله متعلق) اي قوله ناسيا وقوله بالاكل اي لا يجمع (قوله

ناسيا (قوله لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعدد كرماسبق سم (قوله وحينئذ لا تكرار الخ) أى لان
 ماسبق مبنى على ان الناسى لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه سم (قوله لذلك) اى للتنبيه على
 ان اثمنا لاننا لا للصوم (قوله مشاركتها الخ) اى لانه جاء في رواية هلكت واهلكت ولو وجب عليها لبيته
 نهاية (قوله كافر) اى في اوائل الفصل قول المتن (في قول عنه وعنهما) اى يلزمهما كفارة واحدة ويتحملها
 الزوج وعلي هذا قيل يجب كما قال المحامي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها وقبل يجب كما
 قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام
 الرافعي ومحل هذا القول إذا كانت زوجة كافر شدا اليه قوله على الزوج اما الموطوءة بالشبهة او المزني بها فلا
 يتحمل عنها قطعاً نهائياً ومغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا في غير المتجيرة اما هي فلا
 كفارة عليها ومحل هذا القول ايضا والذي قبله اذا مكنته طائعه عالمة فلو كانت مفطرة او نائمة صائمة فلا كفارة
 عليها اطعوا ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منهما من اصله اذ الم يكونان من اهل الصيام فان كانا من اهل
 لكونهما معسرين او مملوكين لم كل واحد صوم شهرين لان العبادة البدنية لا تتحمل وان كان من اهل
 العتق او الاطعام وهي من اهل الصيام فاعتق او اطعم فالاصح انه يجزى عنهما الا ان تكون امة فانه لا يجزى
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير اهل
 للتحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً نهائياً اى حرة وامة زوجة او غير هاش قول
 المتن (وتلزم من انفراد برؤية الهلال خرج) به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان
 فلا كفارة عليهما ويوجه بانهم لم يثبتوا بذلك دخول الشهر فاشبهوا ما لو اجتهدوا من اشبهه عليه رهضان فاداه
 اجتهداه إلى شهر فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة عليه ع شى اى إذا لم يتحقق انه من رمضان اخذاً بما تقدم عن
 النهاية والعباب في اول الفصل قول المتن (برؤية الهلال الخ) عبارة الروض وشرحه فرع من رأى الهلال اى
 هلال رمضان وحده صام وجوباً وان ردت شهادته والابان افطار ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا حقه اذا
 فان شهد ثم افطار لم يعزروا وان ردت شهادته والابان افطار ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا حقه اذا
 افطار ان يخفيه اى الافطار والظاهر انه على وجه الذب انتهت باختصار اسم وفي النهاية والمغنى
 ما يوافق ذلك الفرع وزاد الاول عقب قوله وعزروا استشكله الا ذرعى بان صدقه محتمل والعقوبة تدار بدون
 هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وامانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بان الاحتياط لمضان مع وجود

لانه مما يخفى ويصح كما قاله
 أن يكون هذا مفرعاً على
 الضعيف أن الناسى يفسد
 صومه وحينئذ لا تكرار
 فيه بوجه (ولا مسافر
 أفطار بالزمان ترخصاً) لان
 فطره جائز له واثمه للزنا
 لا للصوم فذكر الترخص
 لذلك والافهول كفارة
 عليه وان لم ينو الترخص
 فظير ما مر في قوله وكذا
 بغيرها (والكفارة على
 الزوج عنه) دونها لانه
^{صلى الله عليه وسلم} لم يأمر بها زوجة
 المجمع مع مشاركتها له
 في السبب ولان صومها ناقص
 كافر (وفي قول) تلزمه
 كفارة واحدة لكونها
 تكون (عنه وعنهما)
 لمشاركتها له في السبب
 ولهذا القول تفریع و تقييد
 ليس من غرضنا ذكره (وفي
 قول عليها كفارة أخرى)
 قياساً على الرجل (وتلزم)
 الكفارة (من انفراد برؤية
 الهلال وجامع في يومه)

لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعدد كرماسبق (قوله على الضعيف ان الناسى يفسد صومه) عبارة الروضة
 ولو زنى المنة ناسيا للصوم وقتلنا الصوم يفسد بالجامع ناسيا فلا كفارة على الاصح لانه لم ياثم بسبب الصوم
 لانه ناسى له (قوله وحينئذ لا تكرار فيه بوجه) اى لان ماسبق مبنى على ان الناسى لا يفسد صومه وهذا مبنى
 على انه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنه وعنهما) قال الاسنوى ان يلزمها ايضا كفارة ولكن الزوج
 مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه وعنهما بطريق التحمل قال وحكى في البحر عن هذا ثلاثة اوجه احدها
 ما ذكرناه وهو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها وهذا مقتضى كلام الرافعي
 والثاني يجب كفارة تان كما ذكرناه الا ان الزوج لا يتحمل فاذا اخرجها سقطت عنها وتصور كالدين المضمون
 والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة
 اخرى) قال الاسنوى ومحل هذا القول إذا وطئت في القبل اما إذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في
 الكفاية وحكى الماوردي وجهاً انه يجب على الزوج اخرج كفارتين واحدة عنه واخرى عنها (تنبيهان)
 أحدهما أن محل القول الثاني والثالث إذا كانت المرأة صائمة ومكنت طائفة عالمة . الثاني أن فائدة القول
 الاول والثاني تظهر في مسائل منها ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج
 ليس اهلاً للتحمل ومنها إذا وطئت بزناً وبشبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثاني لان تمام سبب
 التحمل وهو الزوجية اه كلام الاسنوى (قوله في المتن وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه)

قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اه (قوله الصدق الضابط) الى قوله وعدم ذكره الخ في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويلحق الى المتن (قوله لما مر انه يلزمه الصوم الخ) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حج اللهم الا ان يقال ان تصديق الرائي اقوى من الاجتهاد لانه بتهديقه نزل منزلة الرائي والرأي متيقن فن صدقه مثله حكما ولا كذلك المجتهد ع ش قول المتن (وحدوث السفر الخ) اي ولو طويلا لانه مغمى (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون سم ويخالفه اطلاق قول الشارح الاتي بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون الخ) وكذا حدث انتقاله في ذلك اليوم لبلد مخالف مطلق بلده فوجدهم معيدين فعيدهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز انتهى ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فتيجه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمه ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبحت صائما يوم الثلاثين ثم قبل التلبس بمفطر انتقل لمحل مختلف المطلق وجدهم صياما ايضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز له هذا الصوم او لا فيه نظر ولا يبعد الاول سم على شرح البيهقي ع ش (قوله والموت) اي ولو يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطئ زوجته طائفا اجنبية وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله لانه يتبين بها الخ) بقى ما لو شرب دواء ليل يعلم

عبارة الروض وشرحه فرع من رأى الهلال اي هلال رمضان وحده صام وجوبه وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة ومتى رأى شوالا وحده لزمه الفطر فان شهد ثم افطر لم يعزروا ان ردت شهادته والابان افطر ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا حقه اذا افطر ان يخفيه اي الافطار والظاهر انه على جهة التدب اه باختصار (قوله لما مر انه يلزمه الصوم) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله الى المتن وحدوث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت كما ياتي اي ولو يقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم بخلاف نظيره في لا كذا الرغيف غدا تمام التبين ثم وتقريبه ما التزمه باختصاره بخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلا دواء يعلم انه يخفنه في النهار ثم اصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح او لا لانه بتسبيه فيه بمنزلة المعتدى به هارفيه نظر وقد يقال لا اثر للتعدى قبل الوجوب وقد يدفع بان الليل وقت الوجوب في الجملة بدليل الخطاطبة فيه بالنية قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطئ زوجته طائفا اجنبية وما ذكره ظاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدث انتقاله في ذلك اليوم لبلد مخالف مطلق بلده فوجدهم معيدين فعيدهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز اه لو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فتيجه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمه وقد افسد صومه بالجماع ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبحت صائما يوم الثلاثين ثم قبل التلبس بمفطر انتقل لمحل مختلف المطلق وجدهم صياما ايضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز له هذا الصوم فيه نظرم (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحيض ولا يبعد

الصدق الضابط عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظهر من اخبره من اعتقد صدقه لما مر انه يلزمه الصوم كالرأي (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) لان كل يوم عبادة مستقلة كحجتين او حجات جامع في كل اما جامع ثان او اكثر في يوم واحد فلا شيء فيه وان اختلفت الموطوات لان الفساد لم يتكرر (وحدوث السفر) والردة (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لانه كان من اهل الوجوب حال الجماع (وكذا المرض) اي حدوثه بعده لا يسقطها (على المذهب) لذلك فتحقق منها هتك الحرمة بخلاف حدوث الجنون والموت لانه يتبين بهما زوال اهلية الوجوب من اول اليوم

فلم يكن من أهل الوجوب حالة (٤٥٣) الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (تضام يوم) أو أيام (الأساعد على الصحيح) لانه إذا لزوم المعذور

فغيره أولى وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر بها الجماع (وهي) أي الكفارة (عتق رقبة مؤمنة) فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كما في الخبر السابق وسيأتي بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة

(فلو عجز عن الجميع استقرت) مرتبة (في ذمته في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي ان يكفر بما دفعه اليه اخباره له بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة حينئذ وعدم ذكره له اما لفهمه من كلامه كما تقرر اولان تاخير البيان الى وقت الحاجة جائز (فاذا قدر على خصلة فعلها) فور اوجوب الان كل كفارة بعده بسببها يجب الفور فيها) والاصح ان له العدول عن الصوم) الى الاطعام (لشدة الغلبة) أي الحاجة الى الوطاء لثلايق فيه اثناء الصوم فيحتاج لاستئناقه وهو حرج شديد وورد انه صلى الله عليه وسلم لما امر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل اتيت الا من الصوم فامره بالاطعام

(و) الاصح (انه لا يجوز للفقير) المكفر (صرف كفارته الى عياله) كالزكاة وقوله صلى الله عليه وسلم للجماع بعد ان اخبره بعجزه فجاء له قدر الكفارة فاعطاه

انه يجتنبه في النهار ثم اصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوام فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح مر اولافيه نظر والقرب الاول لانه لم يكن مخاطبا باله وم حين التعاطي وبقى ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كان التي نفسه من شاق فجن بسببه هل تسقط الكفارة او لا فيه نظر والقرب فيه ايضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه افسد صوم يوم لانه يجنونه خرج عن اهلية الصوم وان اثم بالسبب الذي صار به يجنونا ع ش وقوله والقرب فيه الخ تقدم عن سم انفاء حدوث الموت بفعله ما يوافق (قوله) من اهل الوجوب الخ) واذ قلنا بوجوب الكفارة عاينها نظر اعاليها حيض او نفاس اسقطها لانه لا ينافي صحة الصوم فهو كالجنون معنى وقوله واذ قلنا الخ أي على القول الثالث المار قول الماتن ويجب معها الخ) والواجب على المفسد المذكور خمسة اشياء واحد عند الله تعالى وهي المعاقبة ان لم يجاوز عنه واربع في الدنيا وهي القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم كردى على بافضل قول الماتن (فصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم سم قول الماتن (فاطعام ستين مسكينا) أي او فقير او لو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له نهاية ومعنى أي ويترك في الاول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الاطعام ويقع له ما فعله من الصوم او الاطعام نفلا مطلقا ع ش (قوله السابق) أي في اول الفصل (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينه في شرح الروض ومر اه سم (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي ولان حقوق الله تعالى المالية اذا عجز عنها العبد وقت وجوبها فان كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وان كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البدل كجزاء الصيد وفدية الخلق ام لا ككفارة الظهار والقنل واليمين والجماع ودم التمتع والقران اسنى ومعنى (قوله فدل) أي ذلك الامر (قوله حينئذ) أي حين العجز (قوله وعدم ذكره) أي الاستقرار (قوله الى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة اسنى ومعنى قول الماتن (فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنبيه يقتضى ان الثابت في ذمته هو الخصلة الاخيرة وكلام القاضي ان الطيب يقتضى انه احدى الخصال الثلاث وانها مخيرة وكلام الجمهور يقتضى انها الكفارة وانها مرتبة في الذمة وبصرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلة فعلها او اكثر تب اسنى ونهاية ومعنى قول الماتن (لشدة الغلبة) بغين معجمة مضمومة ولا م سا كنة شدة الحاجة للنكاح نهاية ومعنى (قوله لثلايق فيه الخ) أي لان حرارة الصوم وشدة الغلبة قد يفضيان به الى الوقاع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئناقها لبطلان التتابع وهو حرج شديد ومعنى ونهاية (قوله كالزكاة) الى الباب في النهاية والمغنى (قوله ما بين لا يتبها) وهما الحر تان أي الجبلان المحيطان بالمدينة و (قوله اهل بيت) مبتدأ خبره احوج وبين لا يتبها حال ويجوز كون ما حجازية او تيممية فعلى الاول احوج منه صوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين الخ خبرا مقديما واهل بيت مبتدأ و احوج بالرفع على انه صفة لاهل الخ ويجوز نصبه على انه حال ويستوى على هذا الحجازية والتيممية ع ش (قوله اطعمه اهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم و (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله انه تصدق به) أي والمراد اطعمه اهلك على وجه انه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة في ذمته

ان حدوث الجنون حيث لم يسقط القضاء لتعدي به ان لا يسقط الكفارة (قوله في الماتن ويجب معها أي الكفارة الخ) قال في شرح الروض ويجب معها التعزير ايضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي والبخوي وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بانه عليه الصلاة والسلام لم يعز الا عرابي ولو غزره لنقل ولم ينقل لا يقال لعلة انما يعزره لانه جاهل لا نافع قول لو كان جاهلا لم تلزم الكفارة وقد قررتم دلاله الخبر على لزومها له مع فقد مع قولكم انها لا تلزم الجاهل فليتأمل إلا ان يقال للامام ترك التعذير في حقوق الله تعالى إذا رأى ذلك فعلة عليه الصلاة والسلام رأى ذلك (قوله في الماتن فصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينه في شرح الروض ومر (قوله

له فقال يا رسول الله ما بين لا يتبها اهل بيت اخوج اليه منا اطعمه اهلك يحتمل انه تصدق به عليه او ملكه اياه شيخنا

ليكفر به فلما أخبره بفقره اذن له في صرفه لاهله لعلاما بان الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفاية وانه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله لعلاما بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها لمومون المكفر عنه وبهذا أخذ اصحابنا فقالوا (٤٥٣) يجوز للمتطوع بالتكفير عن

الغير صرفها لمومون المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارته إلى عياله (باب صوم التطوع) وهو ما لم يفرض وللصوم من الفضائل والمثوبة ما لا يحصىه إلا الله تعالى ومن ثم اضافته تعالى اليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وايضا فهو مع كونه من اعظم قواعد الاسلام بل اعظم عند جماعة لا يمكن ان يطالع عليه من غير اخبار غير الله تعالى وما قيل ان التبعات لا تتعلق به برده خبر مسلم انه يؤخذ مع جملة الاعمال فيها وبقي فيه سبعة واربعون قولاً لا تخلو عن خفاء وتعسف نعم قيل ان التضعيف في الصوم وغيره لا يؤخذ لانه محض فضل الله تعالى وإنما الذي يؤخذ الاصل وهو الحسنة الاولى لا غير وإنما يتجه إن صح ذلك الصادق والا وجب الاخذ بعموم ما أخبر به من اخذ حسنات الظالم حتى إذا لم تبق له حسنة وضع عليه من سيئات المظلوم فإذا وضع عليه سيئاته قالوا اخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان الكل صار له ومحض الفضل جار في الاصل ايضا

شيخنا (قوله ليكفر به) أي وأمره بالتصدق به نهاية واسنى ومغنى (قوله) أو أنه تطوع بالتكفير عنه ويحتمل أنه اذن له ان يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى اذن سم وافتقر النهاية والمغنى والاسنى على الاول (قوله) وسوغ له صرفها لاهله أي مع كون اهل سنتين مسكيناً شيخنا عبارة النهاية نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المحصوف اليه فيجوز كون عدد الاهل سنتين مسكيناً اه قال ع ش قوله لم يفرض كون عدد الاهل أي لا يقيد كونهم بمن يلزمه مؤنتهم اه وبه يدفع قول سم قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعده (قوله اعلاما الخ) وبعضهم اجاب بانه خصوصية له صلى الله عليه وسلم شيخنا (ان المكفر الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى بان لغير المكفر التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيما كل هو وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي السنجي والقاضي نقلا عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله) واحترز عنه الخ) أي عن المكفر المتطوع لان الصارف فيه إنما هو الاجنبى المكفر مغنى ونهاية (قوله) بقوله كفارته الخ) عبارة النهاية والمغنى بقوله وانه لا يجوز للفقر صرف كفارته إلى عياله اه وهي تقتضى ان الاحترار بقوله للفقر الخ) لا بقوله كفارته الخ ولعلها اقعد بصرى

(باب صوم التطوع)

(قوله) وهو ما لم يفرض) عبارة غير التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه (قوله) لا يمكن ان يطالع الخ) ان اريد القطع به فسلم لانه يتوقف على النية وهي امر قلبي إلا ان هذا مشترك بينه وبين كل عبادة تتوقع على النية كالصلاة وإن اريد مطلقا فمتنع لانا إذا رينا شخصا تناول شيئاً عند السحر ثم امسك إلى الغروب ثم تناول شيئاً آخر فظن كونه صائماً بصري ولك ان تحتار الشق الثاني ونعمل كلام الشارح على الشأن والغالب إذا ما صور السيد البصري من النوادر بل يدعى امتناع الاطلاع على امساكه من المفطرات الباطنية (قوله) وما قيل الخ) أي في توجيهه الاضافة في الحديث المذكور (ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله) برده الخ) اقره المغنى واعتمده النهاية فقال والصحيح تعلق الغرام به كسائر الاعمال لخبر الصحيحين وحينئذ فتخصيصه يكون له لانه ابعد عن الرياء من غيره اه (قوله) انه يؤخذ) أي الصوم (مع جملة الاعمال) أي فروضها وسننها وما ضوعف منها غ ش (قوله) فيها) أي التبعات (قوله) وبقي فيه الخ) عبارة النهاية والمغنى واختلفو في معناه على اقول تزيد على خمسين قولاً اه (قوله) لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله) عن الصادق) أي الشارح (قوله) جار في الاصل ايضاً) يعني ان الاصل ايضاً محض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن ايضاً المحافظة على صومهما نهاية قال ع ش رايتهما مش أن الشيخ الرملي افق بان صوم الاثنين افضل من صوم الخميس اه ولعل وجهه ان فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومئاته وسائر اطواره اه (قوله) وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان الخ) قد يقال يعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر اليها وفي ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف اليها فلا تكرر بين الثاني والثالث واما اصل التكرار فلا بد منه بصرى (فالاول عرض إجمالي الخ) مقتضى صنيعه ان الثاني والثالث لا إجمالي ولا تفصيلي

أو أنه تطوع بالتكفير عنه) لا يرد عليه قوله قبله أو ملكه اياه الخ بان يقال اذا ملكه اياه لم يملك بعد ذلك ان يتطوع بالتكفير عنه لان قوله أو ملكه اياه ليس مقطوعاً به بل هو احتمال أو اراد انه اراد ان يملكه بل يقطع بانه لم يوجد منه الا قوله تصدق بهذا من غير اقباض له قبل قوله اطعمه اه لك فليتامل (قوله) أو أنه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل انه اذن له ان يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى اذن (قوله) وسوغ له صرفها لاهله) فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعده

(باب صوم التطوع)

كما هو معتقد اهل السنة (يسن صوم الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فاحب أي يعرض عملي وانا صائم أي تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض إجمالي باعتبار الاسبوع

الملائكة لها بالليل مرة
وبالنهار مرة وعد الحليمي
اغتياص صومهما مكروها
شاذ وتسميتهما بذلك
يقتضى أن أول الأسبوع
الأحد ونقله ابن عطية
عن الأكثرين وناقضه
السبيل فنقل عن العلماء
إلا ابن جرير أن أوله
السبت وسياق بسط ذلك
في النذر (و) يسن بل يتأكد
صوم تسع الحجة للخبر
الصحيح فيها المقتضى
لا فضليتها على عشر رمضان
الأخير ولذا قيل به لكنه
غير صحيح لأن المراد
افضليتها على ما عدا رمضان
أصح الخبر بأنه سيد
الشهور مع ما تميز به من
فضائل أخرى وإضا
فاختيار الفرض لهذه
والنقل لتلك أدل دليل
على تميز هذه فزعم أن هذه
أفضل من حيث الليالي لأن
فيها ليلة القدر وتلك أفضل
من حيث الأيام لأن فيها
يوم عرفة غير صحيح وإن
أطنب قائله في الاستدلال
لأنه مما لا منع فيه فضلا عن
صراحتة وأكدها ناسعها
وهو يوم (عرفة) لغير حاج
ومسافر لأنه يكفر السنة
التي هو فيها والتي بعدها كما
في خبر مسلم وآخر الأولى
سابع الحجة وأول الثانية
أول المحرم الذي يلي ذلك
حملا لخطاب الشارع على
عرفة في السنة وهو ما ذكر

فليتأمل يصري وقد يقال المتبادر من صنيعة أن قوله باعتبار الحسنة المراد به عرض إجمالي باعتبار السنة فلا
اشكال (قوله وفائدة تكرير ذلك الخ) سكت المغنى والنهاية عن الثالث وما لا إلى رفع أعمال الأسبوع مفصلة
وأعمال العام جملة وسكتا عن كيفية رفع الأعمال بالليل مرة وبالنهار مرة (قوله وعد الحليمي) إلى المان في
النهاية والمغنى (قوله شاذ) أي ومناف لما قاله السبيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليل لا يفتك صيام
الاثنين فأنى ولدت فيه وبعثت فيه وأموت فيه أيضا نهاية ومعنى (قوله بذلك) أي بالاثنتين والخميس قوله (أن
أوله السبت) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله وآخر الأولى في النهاية والمغنى إلى قوله المقتضى
إلى وأكدها (قوله ويسن بل يتأكد الخ) لكن صوم ما قبل يوم عرفة من الثانية أيام يسن للحاج وغيره نهاية
ومعنى وشرح بأفضل (قوله المقتضى لافضليتها الخ) الذي يفيد كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح هنا مع
ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لأن جميع رمضان ولأن
العشر الأخير منه بل العشر الأخير منه أفضل من عشر ذي الحجة (قوله لكنه غير صحيح الخ) وأفتى الوالد رحمه
الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور ونهاية (قوله لهذه) أي للعشر
الأخير من رمضان (قوله لتلك) أي لتسع الحجة (قوله لأنه) أي ما استدله (لا منع الخ) أي لا يفيد الظن
(قوله ومسافر) أي وسريض نهاية ومعنى وبأني في الشرح مثله (قوله التي هو فيها) وهي المراد بقوله في
الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار معظمه سم (قوله وآخر الأولى) أي التي هو فيها (قوله
سلخ الحجة) أي آخرها (قوله وأول الثانية) أي التي بعدها (قوله ذلك) أي سلخ الحجة (قوله على عرفة) أي
الشارع كرى (قوله والمكفر الصغائر) معتمد على (الصغائر الواقعة الخ) قاله الإمام واعتمده الشارح
في كتبه وأما الجمال الرملي فانه ذكر كلام الإمام ثم ذكر في الرد عليه كلام مجلي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه
في كونه واقعه ولهذا قال القليوبي عمه ابن المنذر في الكبائر أيضا ومشى عليه صاحب الذخائر ومال إليه شيخنا
الرملي مر في شرح المنهاج اه وقد اشبهت الكلام على ذلك في الأصل وبينت اختلاف العلماء فيه والذي
يظهر أن ما صرح به الأحاديث فيه بان شرط التكفير اجتناب الكبائر لا شبهة في عدم تكفيره الكبائر وما
صرح به الأحاديث فيه بأنه يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفرها ويبقى الكلام فيما أطلقت الأحاديث
التكفير فيه وملت في الأصل إلى أن الإطلاق يشمل الكبائر والفضل واسع كرى على بأفضل وفي المغنى مثل
ما مر عن النهاية لكن ذكر النهاية آخر بعدما تقدم منه ما يفيد أنه يختار ما قاله الإمام كانه عليه الرشيد ثم
قضية قول الشارح وحديث تكفير الحج الخ انه ما ثبت حديث يصح الاستدلال به يصح بتكفير الكبائر
فليراجع (قوله أو وقى الخ) فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر (قوله بأنه) أي التخصيص (قوله المستند)
بكسر النون نعت لاسم الإشارة الرجوع للاجماع (لتصريح الأحاديث الخ) أقائل أن يقول هذا لا يقتضى
التقييد فيها نحن فيه ونحوه لأن حمل المطلق على المقيد إنما هو بطريق القياس كما تقرر في الأصول والقياس

(قوله فزعم أن هذه أفضل من حيث الليالي الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن عشر رمضان أفضل من عشر
ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور وشرح مر (قوله وهو يوم عرفة) سياق قرى في الشارح أن صومه للحاج
خلاف الأولى وقيل مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى والكراهة بصوم ما قبله لكن يتأف فيه
ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لأنه يغتفر في خلاف الأولى ولا يغتفر في المكروه وقد
يفرق بان القوة الحاصلة بالنظر هنا من تكلمات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في
ضم صوم ما قبله إليه جابر بخلاف الفطر ثم فانه من تكلمات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم يوم له جابر فإن قيل
قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكراهة من صوم يوم الجمعة فلنا صدق ذلك ورد النهي المتيقن على صحته
ثم بخلافه هنا شرح م (قوله التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها
قبله باعتبار معظمه (قوله لتصريح الأحاديث

لا مدخل له في الثواب سم هذا الواسع مجرد بحث في مستند الاجماع ولا يبعد ثبوت الاجماع لا يسعنا مخالفته
وان لم نعلم مستنده (قوله بذلك) نعت الاحاديث والمشار اليه التكفير (قوله في كثير الخ) و (قوله بانه الخ)
متعلقان بالنصريح ويحتمل ان المشار اليه التخصيص وان قوله بانه يشترط الخ بدل من قوله بذلك (قوله
وحديث الخ) جواب سؤال مقدر (قوله بل اشار بعضهم) اي فلا يجوز الاستدلال به اصلا حتى في الفضائل
(قوله اما الحاج) الى قوله لكن ان اجده في النهاية والمغني لا قوله وهو متجه الى نعم (فصومه خلاف الاولى
الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاولى او الكراهة بصوم ما قبله لكن يتنافيه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد
العلة فيها وقديفرق بان القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة بالحج لجميع ما مضى من العمر بخلاف
الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط شرح مرادهم عبارة الكردى على بافضل ومال الامداد
والنهاية الى عدم زوال كونه خلاف الاولى او مكروهها بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) اي كونه مكروهها
(قوله لمن اخر وقوفه الى الليل الخ) اي بان كان مقبلا بمكة او غيرها وقصد ان يحضر غرة ليلة العيد وسار بعد
الغروب بجري (قوله لم يكن مسافرا) اي بالنهار وقصد غرة ليلا عش قوله للمسافر والوجه انه
لا فرق بين طويل السفر وقصيره نهاية واياب قال سم قوله للمسافر اي ان اجده الصوم كما نقله الاذرعى
ونقله الشارح في اتخافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للمسافر افضل ان لم يتضرر به سم
وعبارة النهاية والاسنى والمغني وشرح بافضل راما للمسافر والمريض فيسر لها فطره مطلقا كما نص عليه
الشارح في الاملاء اه قال عش قوله مر مطلقا كان معناه سواء كان حاجا ولا فلا يتنافى قول الاذرعى
ان النص محمول على مسافر اجده الصوم اه ولا يخالفه على هذا بين كلام التحفة وكلام الجمع المذكور
ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح لكن محله ان اجده الصوم الخ ليس في نسخه من الشارح ولا
فالشارح هنا مصرح بما قدره وما نقله عن الانتحاف لان قوله لكن الخ راجع للمسافر ايضا (قوله لكن
محله) اي النص (قوله قاله) اي قول لكن محله ان اجده الصوم (قوله من حمل الزركشى له) اي للنص
(قوله ويسن صوم ثامن الحجة الخ) اي فالثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر
غير العيد كما ان صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين اسنى وشرح بافضل اي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم
عرفة كرى قول المتن (وعاشوراء) ولا بأس باقراده شرح بافضل ونهاية وسم (قوله بالمد) الى قوله وحينئذ
يقع الخ في النهاية والمغني لا قوله وشذالى لانه وقوله او يوم مابعده (قوله وهو عاشر المحرم) ويسن التوسعة
على العميال في يوم عاشوراء ليوسع الله عليه السنة كلها كافي الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة
الحديث انه جربه فوجده كذلك كرى على بافضل عبارة النواوى في شرح الشمايل وورد من وسع على
عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعيفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها
لبعض بل صحح بعضها الزين العراقي كابن ناصر الدين وخطى ابن الجوزى في جزمه بوضعه واما ما شاع فيه من
الصلاة والانفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال شارح موضوع مفترى
قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعها قتلة الحسين رضى الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك الخ) لقائل ان يقول هذا لا يقتضى التقييد فيما نحن فيه ونحوه لان حمل المطلق على المقيد انما
هو بطريق القياس كما تقرر في الاصول والقياس لا مدخل له في الثواب مع انه يتوقف على معرفة العلة
وهي غير معلومة هنا فليتأمل قوله في بعض الاحاديث ما اجتنبت الكبائر هل معناه انها اذا لم تجتنب
لا يكفر بشئ مطلقا او معناه انه لا يكفر الكبائر بل يكفر الصغائر (قوله على انه يسن فطره للمسافر)
اي ان اجده الصوم كما نقله الاذرعى ونقله الشارح في اتخافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم
للمسافر افضل ان لم يتضرر به (قوله للمسافر) قال في شرح العباب ويظهر انه لا فرق في المسافر بتفصيله
المذكور بين ذي السفر الطويل والقصير اه (قوله في المتن وعاشوراء) كلامهم كالصريح في عدم كراهة
المراده وهو الوجه الوجه الحكمة المذكورة لا تنافي ذلك فاي تأمل (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل

بذلك في كثير من الاعمال
المكفرة بأنه يشترط في
تكفيرها اجتناب الكبائر
وحديث تكفير الحج
للتبعيات ضعيف عند الحفاظ
بل أشار بعضهم الى شدة
ضعفه اما الحاج فيسن له
فطره وان لم يضعفه الصوم
عن الدعاء ناسيا به ^{صلى الله عليه وسلم}
فانه وقف مفطرا وتقويا
على الدعاء فصومه خلاف
الاولى وقيل مكروه
وجرى عليه في نكحت
التنبيه وهو متجه لصحة
النهي عنه نعم يسن صومه
لمن آخر وقوفه الى الليل
أى ولم يكن مسافر النص
الاملاء على أنه يسن فطره
للمسافر ومثله المريض
لكن محله ان أجده
الصوم أى أتعبه وان لم
يتضرر به قال الاذرعى وهو
أولى من حمل الزركشى له
على من يضعفه الصوم
ويسن صوم ثامن الحجة
اجتياطا له (وعاشوراء)
بالمدة وهو عاشر المحرم وشذ
من قاله انه تاسعه لانه يكفر
السنة الماضية رواه مسلم

ضعف اجر اهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه به وهو غرة ضعف ما شاركتناهم فيه وهو هذا (وتاسوعاء) بالمذو هو تاسعة خبز مسلم ابن بقيب الى قابل لاصوم التاسع فسات قبله والحكمة فيه مخالفة اليهود ويسن صوم الحادى عشر ايضا (وايام) الليالي (البيض) وهى الثالث عشر وتالياه لصحة الامر بصومها والاحتياط (٤٥٦) صوم الثانى عشر معناهم الاوجه خلا للجلال البلقينى انه فى الحجبة يصوم السادس عشر او يوم بعده بدل الثالث عشر وحكمة كونها ثلاثة ان الحسنة بعشر امثالها فصومها كصوم الشهر كله ولذلك حصل اصل السنة بصوم ثلاثة من اى ايام الشهر وخضت هذه لتعميم لياليها بالنور المناسب للعبادة والشكر على ذلك ويتعسر تعميم اليوم بعبادة غير الصوم ويسن صوم ايام السود خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب وهى السابع والثامن والعشرون وتالياه فان بدا بالثامن ونقص الشهر صام اول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته ايضا وحينئذ يقع صومه عن كونه اول الشهر ايضا فانه يسن صوم ثلاثة اول كل شهر (تنبيه) من الواضح ان من قال اولها السابع ينبغي يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخر خروجاً من خلاف الثانى ومن قال الثامن يسن صوم السابع احتياطاً ففتح سن صوم الاربعة الاخيرة اذا تم الشهر عليهما (وسنة) فى نسخة ست بلاتاء كما فى الحديث وعليها فسوغ حذفها حذف المعدودة من (شوال) لانها مع صيام رمضان اى

بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سابع الحجبة فيه نظر سم ولعل الاقرب ان المراد بها سنة كاملة قبله اخرها عاشوراء (قوله اهل الكتاب) يعنى امة موسى صلى الله تعالى على نبيها وعليه (قوله خصصنا) ببناء المفعول من التخصيص (قوله هذا) اى عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة المفتى الاحتياط له لاحتمال الغلط فى اول الشهر ومخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر اى فقط والاحتراز من افراده بالصوم كما فى يوم الجمعة اذ اذلتها به وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطاً للصوم التاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتا كدامه حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر فى الحجبة ذكره الغزالي اه واقره سم (قوله ويسن صوم الحادى عشر الخ) اى خبر فيه رواه احمد والحصول الاحتياط به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقديم وبالتاخير شرح بافضل واسنى ونهاية ومغنى (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر الخ) اى للخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة نهاية ومغنى وسم (قوله انه) اى يريد التطوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله بدل الثالث عشر) اى لان صومه من ذلك حرام نهاية ومغنى (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما فاده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين نهاية ومغنى اى سنة صوم الثلاثة وسنة صوم ايام البيض (قوله والشكر على ذلك) اى وليقع شكرا على ذلك لانه ينوب به ذلك اذ ليس لنا صوم يسمى بذلك الاسم كما انه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله خوفا الخ) اى وطلب الكشف السواد نهاية ومغنى (قوله اولها السابع) اى والعشور (قوله ففتح سن صوم الاربعة الخ) وفاقاللتهاية والمغنى (قوله عليهما) اى القولين قول المتن (وسنة) ثبت التاء حذف المعدود لغة والاصح حذفها كما ورد فى الحديث نهاية ومغنى (قوله لانها صيام رمضان الخ) اى فى كل سنة اما لو صام ستامن شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنة التى صام الست فيها يكون صومها كسنة والنمى بصومها فيها تكون كعشرة اشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاق) اى ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله والمراد) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاته رمضان فقضاء فى شوال وصام الستة فى القعدة او غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما افق به شيخنا الشهاب

المراد بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سابع الحجبة فيه نظر (قوله ويسن صوم الحادى عشر ايضا) كان المراد فى هذا ونحوه ان الصوم مطلوب لهذه الجهات الخاصة فلا ينافى انه مطلوب مع قطع النظر عن ذلك قال فى شرح الروض ولو قيل بانه يستحب صوم الثامن احتياطاً كنظيره فيما مر لكن حسنا اه واجيب بان التاسع لكونه كالوسيلة للعاشر لم يتا كدامه حتى يطلب له احتياطاً بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما فى الحجبة ذكره الغزالي شرح مر (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر معها) اى للخروج من خلاف من قال انه اولها (قوله نعم الاوجه الخ) اعتمده مر (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما ناده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين ففى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى المأمور بصيامها فيه نظر شرح مر (قوله خوفا ورهبة الخ) هذه الحكمة هنا لا تقتضى انتفاء ما عن ايام البيض (قوله من قال اولها السابع) اى السابع والعشرون (قوله لانها مع صيام رمضان) اى دائماً فلا تكون المرة من صيام رمضان وستة من شوال

جميعه ولا لم يحصل الفضل الاق وان افطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم اى لان الحسنة بعشر امثالها كما جاء مفسر فى رواية سندها الرملى حسن ولفظها صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام ستة ايام من شوال بشهرين فلذلك صيام السنة اى مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قالوه فى خبر قل هو الله احد تعدل ثلث القران واشباهه والمراد ثواب الفرض ولا لم يكن لخصوصية ستة شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة

الرملي سم أقول وبقيده أيضا كلام الشارح واللام يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء أو نذر أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزى والاصفهانى والنائى والفقهاء على بن صالح الحضرمى وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب لا سيما من فاتهر رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اهـ وفي المغنى ما يوافقه (قوله غيرها) صفة ستة والضمير لسته شوال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أى نفلاً (قوله ستة غيرها) أى غير ستة شوال (قوله كذلك) أى مع رمضان كل سنة (قوله يحصله) أى ثواب صيام الدهر نفلاً بلا مضاعفة (قوله كصيامه نفلاً) هـ لا كان كصيام خمسة أسداسه فرضاً وسدسه نفلاً سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه (قوله وقضية) إلى قوله الأفيمن الخ في المغنى وإلى قوله ولو فاتته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قديقال هذا لا يمنع ندمها وحصولها في ضمن القضاء الفورى فيثاب عليها إذا قصدتها أيضاً واطاق وكذا يقال بالاولى إذا كان فطر رمضان بعدد ما باتى عن الجمع يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان فلا يثاب في حصوله معه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقه قال الرشيدى يعنى يحصل له اصل سنة الصوم من حيث كونه ستة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل اهـ (قوله أى من غير تعد) أى امام مع التعدى فيحرم لو جوب القضاء فوراً أو التطوع بinaه أى استقلالاً سم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتمده كغيره من أن الصوم في شوال لقضاء أو غيره يحصل به ما نواه مع ستة شوال أيضاً وقد يجاب بحمل ما أفتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنته بخلاف ما إذا قصدتها أيضاً وأطلق ويحتمل أن مراده أن الاكمل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدتها أو أطلق قوله في الحديث أتبعه ستاً من شوال لأن ذكر التبعة إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه لا طلقاً سم وفي النهاية مثله الاقوله ويحتمل الخ (قوله لا من فاتته صوم راتب الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا يخفى أن قضيته بل صريحه أن من فاتته صوم يوم الخميس والاثنتين سن له قضاؤه وهو ظاهر لكنه أفتى بأنه لا يسن وهو مناف لافقائه الاول فينبغى الاخذ باقائه الاول سم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد أفضل) أى تحصل السنة بصومها متفرقة ولكن تتابعها وانصالحها يوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد) كذا في المغنى والنهاية (قوله على أنه لا يؤثر الخ) يظهر أن مراد المخالفان اعتقاد المذنب واجبا يحظر في

كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بعشرة أشهر إلى قوله فذلك صيام السنة فالحاصل أن كل مرة بسنة (قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاتهر رمضان لقضاء في شوال وصام الستة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضاً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله كصيامه نفلاً) هـ لا كان كصيام خمسة أسداسه فرضاً وسدسه نفلاً اهـ (قوله وقضية الماتن ندمها الخ) وقضية قول المحاملى كشيخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن افطر بعدد فينأى ما سراً إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء شرعاً (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قديقال هذا لا يمنع ندمها وحصولها في ضمن القضاء الفورى فيثاب عليها أيضاً إذا قصدتها أيضاً وأطلق ولو لا ندمها ما أثبت عليها فليتامل وكذا يقال بالاولى إذا كان فطر رمضان بعدد ما في الحاشية الاخرى عن المحاملى يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان فلا يثاب في حصوله معه (قوله أى من غير تعد) أى امام مع التعدى فيحرم لو جوب القضاء فوراً والتطوع بinaه أى استقلالاً (قوله سن له صوم ست من القعدة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتمده كغيره من أن الصوم في شوال لقضاء أو غيره يحصل به ما نواه مع ستة شوال أيضاً وقد يجاب بحمل ما أفتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن ستة بخلاف ما إذا قصدتها أيضاً وأطلق ويحتمل أن مراده أن الاكمل ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لأن من فاتته صوم راتب يسن له قضاؤه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى حكاه وتعليل ولا يخفى أن قضية هذا التعليل بل صريحه أن من فاتته صوم

غيرها يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تتمتع تلك الا بذلك وحاصله أن من صامها مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فرضاً بلا مضاعفة ومن صام سنة غيرها كذلك تكون كصيامه نفلاً بلا مضاعفة كما أن صوم ثلاثة من كل شهر تحصله أيضاً وقضية الماتن ندمها حتى لمن افطر رمضان وهو كذلك الا فيمن تعدى بفطره لأنه يلزمه القضاء فوراً بل قال جمع متقدمون يكره لمن عليه قضاء رمضان أى من غير تعد تطوع بصوم ولو فاتته رمضان فصام عنه شوالاً سن له صوم ست من القعدة لأن من فاتته صوم راتب يسن له قضاؤه ومرفى مبحث النية عن المجموع وغيره في اشتراط التعيين في هذه الرواتب ما ينبغي مراجعته (وتتابعها) عقب العيد (أفضل) مبادرة للعبادة وإيهاام العامة وجوبها منوع على أنه لا يؤثر إذا اعتقاد الوجوب بالندب لا يفسده بل يؤكده

(ويكره افراد الجمعة) بالصوم لخبر (٤٥٨) الصحيحين بالنهي عنه الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده وعلته الضعف به غماتميز به من

حد ذاته وإن لم يؤثر في محنته بصري (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في النهاية والمغنى (قوله وعلته الضعف) يؤخذ من ذلك ان كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض ويؤيده ان اعتكافه كاي علم بما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الاخران إذ لا تختص كراهة الافراد بالجمعة نهاية (قوله تميز) أي يوم الجمعة (قوله) وإنما زالت الكراهة (الخ) أي كراهة افراد كل من الايام الثلاثة نهاية وشرح بافضل (قوله بصم غيره إليه) المتبادر ان المراد الصم على وجه الاتصال سم (قوله إذا وافق عادة) أي كان يصوم يوما ويفطر يوما فوافق يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومغنى وإيعاب (قوله أو نذر) وكذا إذا وافق يوما طلب صومه في نفسه كما شورا أو عرفة ونصف شعبان نهاية وسم (قوله أو قضاء) أي وكفارة نهاية وشرح بافضل (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله وفي الروض) أي الشامل للقضاء والنذر والكفارة (قوله ما يقع فيه) في يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله سن صومه الخ) قال النهاية بعد كلام وعلم من ذلك انه لا فرق في كراهة افراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما اتفق بذلك والدرجته الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لان شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الامداد والاياعاب والافتح والانحاف مثله وهذا لا يخالف ما في التحفة لتبرئه منه كدعي على بافضل (قوله لان كلامه منافى غير التخصيص) قضيته ان الافراد هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر إذ المتبادر ان مراد الشارح ان كلامها في اعتكاف ايام مشتملة على يوم الجمعة (بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة له ونحو عاشوراء أو نذر أو قضاء أو كفارة (قوله للخبر المذكور) أي بقوله السابق انقضى في الفرض في السبت عبارة المغنى لخبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين اه (قوله إمساك) أي عن المفطرات (قوله أي عن الاشتغال الخ) فيه نظر إذ لا يشكر رحد الا وسط على هذا التفسير (قوله أو تعظيم الخ) عطف على إمساك (قوله ومن ثم) إلى قوله انتهى في المغنى لا قوله قيل (قوله كراهة افراد الاجدالخ) بقى ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معا أو السبت والا حدمعائهم صام الاول وغن له ترك اليوم الثاني فهل تنبئ الكراهة أو لا فيه نظاروا الا قرب الثاني إذ لا يشترط الكراهة الا افراد قصده قبل الصوم وإنما المعنى أنه إذا صام السبت كراهة لاقتصار عليه سواء قصده أو لا عيش وهذا يخالف لما في الايعاب عن المجموع عبارته قال في المجموع وينبغي ان العزم على وصله بما بعده يدفع كراهة افراده إذا طاراه عدم صوم ما بعده ولو لغير عذر ولا لزوم الحكم بكراهة الفعل بعد انقضاءه لا تنفاتها حال التلبس به مادام عازما على صوم ما بعده وهو بعيد اه (قوله ومن ثم روى النسائي الخ) عبارة المغنى وحمل على هذا ما روى النسائي الخ على الجمع (قوله

العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص انه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن يردده ما مر من نذب فطر عرفة ولو لم يكن لم يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه كما صح به الخبر وبصومه إذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صح به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبت لان صوم المضموم اليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على احدا حتمالين حكاهما المصنف خروجا من خلاف من ابطال اعتكاف المفطر وقول الاذرى يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلة بتسليمه لا يرد لان كلامنا في غير التخصيص (وافراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للخبر المذكور وعلته ان الصوم إمساك وتخصيصه بالامساك أي عن الاشغال والكسب من عادة اليهود او تعظيم اليهود له ولو بالفطر ومن ثم كراهة افراد الاجد لا لسبب ايضا لان النصارى تعظمه بخلاف ما لو جمع ما لان احدا لم يقل بتعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي انه

صلواته
وسبيل

فأحب أن أخالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد
 أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد سم (قوله) إذا ضم مكروه لمكروه (الخ) قد يقال المكروه هو
 الأفراد لأنفس الصوم ومع الضم لا أفراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
 بصيغة التبريض قول المتن (وصوم الدهر) (فائدة) قال ابن سيده الدهر الابد الممدود والجمع أدهر
 ودهور واما قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فأن الله تعالى
 هو فاعله ليس الدهر فإذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى مغنى قول المتن (غير العيد
 والتشريق) أى أما صوم العيدين وأيام التشريق أو شئ منها فخرام كإمروهاية ومغنى قول المتن (مكروه الخ)
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فعمل المراد بالضرر هنا ما دون
 ذلك فراجعه قليوبى (وقوله) لانه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهية والمغنى وشيخ الاسلام قال
 المحرم عندهم إنما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهية والمغنى (كل الليل) الاولى
 اما تنكير الليل اوجمه (قوله) لخبر الصحيحين الخ) قال النهية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا بى الدرداء لما فعل ذلك فتبذل أم الدرداء لربك عليك حقا ولاهلك عليك حقا ولجنئك عليك
 حقا فصم وأفطر وقم ونم واتاهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الابد محمول على من صام
 العيدين وأيام التشريق أو شيئا منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعد نذره ما لم يكن مكروها
 كما قاله السبكي نهية ومغنى قال عث وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه فوت حق
 أو نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والاقرب الاول لعجزه عن
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مرر السابق بعد قول المصنف والظاهر
 وجوب المدعى من افطار الخ ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه اه
 (قوله) من صام يوما) أى وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد سبعين) قال
 الحليمى وهو ان يرفع الأبهام ويجعل السبابة داخلته تحت مطبوعة جنداعش عبارة البجيرى والتنعين كناية
 عن عقد السبابة لان كل عقدة ثلاثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ) لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله)
 والخبر الاول محمول الخ) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) لخبرهما افضل الصيام الخ)
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهية ومغنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق
 صومه يوما يكرهه افاده بالصوم كالسبت يكون صومه افضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
 والمغنى ما يوافقه (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمنتهى ان
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست مؤكدة كذا كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى سم
 على حج وقضية اطلاق الشارح مرر أى والمغنى موافقة الاول عث (قوله) او غيرهما من التطوعات) أى
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نهية
 ومغنى (قوله) إلا النسك) أى اما التطوع بالحج أو العمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما فى لزوم الاتمام

(قوله) فأحب أن أخالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة
 أفراد أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد (قوله) وظاهر كلامهم ان من فعله الخ) أقول ظاهر
 كلامهم ايضا ان من فعله فوافق صومه يوما يكرهه افاده بالصوم كالسبت يكون صومه افضل لئتم له صوم يوم
 وفطر يوم (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمنتهى ان صومها
 افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يتطلب موالاتها فان موالاتها
 ليست متأكدة كذا كد صيام هذه الايام (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله)

أو صلاته) أو غيرهما من التطوعات إلا النسك

وذكر العلم غير همامها بالاولى (فله قطعها) للخبر الصحيح الصائم المنطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وقيس به الصلاة وغيرها فقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم محله في الفرض (٤٦٠) ثم ان قطع لغير عذر كرهه ولا كان شق على الضيف او المضيف صومه لم يكره بل يسر

وان فسد او الكفارة بالجماع نهاية والمغني قال ع ش قوله مر أما التطوع بالحج الخ أي بأن كان الفاعل لها عبدا او صبي او عليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي اه (قوله وذكرا) أي خص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله امير نفسه) هو بالراموروى بالنون ايضا شيخنا الشوبري (وقوله ان شاء صام) أي اتم صومه سم على الهجة ع ش (قوله ثم ان قطع) إلى قوله وروى ابو داود في النهاية والمغني (قوله ثم ان قطع الخ) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض اجزائها ببعض واما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما فمل المراد بقطعه الاغراض عنه والاستغناء بغيره وترك اتمامه او المراد بما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود عليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كالدلالة والجماع المأذون ع ش (قوله كان شق على الضيف الخ) أي وعلى أحد ابويه ومن العذر ما لو احتاج للسعي في أمر ديني ولا يتم له كاله إلا بالقطع فلا يبعد انه افضل حينئذ ومن اعتاد صوم تطوع فزفت إليه امرأة سن له تركه ايام الزفاف كما ذكره الماوردي ايعاب (قوله على الضيف الخ) أي المسلم شوبري اه بجبري (قوله لم يكره) أي اما إذا لم يشق ذلك على أحد هما فالافضل عدم القطع كافي المجموع ايعاب ومغني ونهاية (قوله ويثاب على ما مضى) أي ثواب بعض العبادة التي بطلت ع ش (قوله نعم يسر خروجا الخ) اما من فاته وله عادة بصيامه كالاثني فلا يسر له قضاءه لفقد العلة المذكورة على ما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي لكونه معارض بما مر من من افاته بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللا له بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا أي ما مر من افاته باستحباب القضاء هو الوجه نهاية وسم وتقدم في الشرح اعتماده وقال ع ش وهو المعتمد اه لكن المغني اعتمد افاته بعدم سن القضاء (قوله وروى ابو داود الخ) الانسب تقديمه على قوله نعم يسر الخ (قوله أن أم هاني) بكسر النون وبالهزة آخره مع التنوين واسمها فاختة برماوى اه بجبري (قوله لواجب) إلى قوله وإنما لم يجر في النهاية والمغني (قوله او افطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف نهاية ومغني وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تدارك لورطة الاثم) أي وبه يفارق جواز قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر رسم (قوله او التقصير الخ) راجع ليوم الشك (قوله وان فات بعذر) أي فيستثنى مما دل عليه قول المصنف بان لم يكن الخ من ان ما لم يتعد بفطره لا يجب فيه الفور رسم (قوله هنا) أي في الصوم (قوله مطلعا) أي تعدى بفوتها أولا (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم مر الخ (قوله كل فرض الخ) أي كالصلاة والحج ع ش (قوله او يفوت وجوبه الخ) أي كاعتكاف مندور في زمن معين وقد يقال ان هذا داخل فيما قبله (قوله بخلاف نحو قراءة الخ) فيه انه داخل في قوله كل فرض غني الخ (قوله وكذا فرض كفاية) أي يحرم قطعه (او صلاة جنازة) قال في الامداد لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت ويؤخذ منه ان غير الصلاة بما يتعلق به كجمله ودفنه يجب بالشروع فيه ويمتنع الاعراض عنه بعده وهو ظاهر نعم يتجه جواز الاعراض بعذر نحو تعقب الحامل او الحافر فتركه لغيره ونحو تركه ان قصد التبرك بذلك من المقاصد انحرجه للترك عن

ويثاب على ما مضى ككل قطع لفرض او نقل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أي لا يلزمه ولا الحرم الخروج نعم يسر خروجا من خلاف من اوجبه وروى ابو داود ان أم هاني كانت صائمة صوم تطوع فغيرها النبي ﷺ بين ان تفطر بلا قضاء وبين ان تم صومها (ومن تلبس بقضاء لو اوجب حرم عليه قطعه ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر) وافطر يوم الشك كما مر فلا يجوز له التأخير ولو بعذر كسفر تدارك لورطة الاثم او التقصير الذي ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض كمن شرع في اداء فرض اول وقته نعم مر انه متى ضاق الوقت بان لم يبق من شعبان إلا ما يسع الفرض وجب الفور وان فات بعذر وإنما لم يجر هنا فطر وجه في الصلاة انه يجب الفور في قضائها مطلعا لان قضاء الصوم ينتهي إلى حالة يتضيق فيها ويجب فعله فيها فوراً كما تقرر فصار مؤقنا كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا أمده وايضا الصلاة لا ينقطع فعلها

اداء بعذر نحو مرض وسفر بخلاف الصوم فضيق في قضائها لم يضيق في قضائه وكالقضاء في حرمة القطع كل فرض عني يبطله هتك الفطر أو يفوت وجوبه الفورى بخلاف نحو قراءة الفاتحة في الصلاة وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نسك أو صلاة جنازة وحرم جمع

هتك الحرم فقامل شوبرى اهبجبرى (قوله قطعه) أى فرض الكفاية (قوله وهو ضعيف) أى ماجرى عليه الجمع و (قوله ويحرم) إلى الكتاب فى النهاية والمغنى إلا قوله أو قضاء وسعاً (قوله ويحرم على الزوجة الخ) فلو صامت بغير إذنه صح وان كان حراماً كالصلاة فى دار مغسوبة وسياق فى النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها اما صومها فى غيبة زوجها عن بلدها فائز قطعاً وإنما لم يحرم صومها بغير إذنه مع حضوره نظر الجواز فساده عليها لان الصوم بها عادة فيمنعه التمتع ولا يباح بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان تضرر بالصوم التطوع اضغف أو غيره لم يحرم إلا باذن السيد ولا جاز ذكره فى المجموع وغيره نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش قوله مر صح أى وتتاب عليه وقوله مر عدم حرمة صوم الخ أى بغير إذنه وقوله مر نحو عاشوراء أى لا يكسر وقوعه كعرفة وقوله مر مع حضوره أى ولو جرت عادته بان يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتمال ان يطرأ له قضاء وطره فى بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله مر صلاة التطوع ظاهره وان كثر مانوته لان الصلاة من شأنها قصر زمنها وقوله مر والامة المباحة الخ أى التى أعدها للتمتع بأن تسرى بها أمامة الخدمة التى لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها إرادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم اه ع ش (قوله أو قضاء وسعاً) سكنت عنه النهاية والمغنى وقال ع ش قوله مر ان تصوم تطوعاً خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو نذر مطلق لم ياذن فيه (قوله وزوجها الخ) أى الذى يتاقى به استمتاع ولو بغير وطء ومر ان الامام إذا امر بصوم الاستقامة وجب وظاهر كلامهم وجوبه حتى على النساء وعليه فليس للزوج المنع حيثنذ إيعاب (قوله كما بأتى) أى فى النفقات (خاتمة) أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وهى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم ثم رجب خروجه من خلاف من فضله على الأشهر الحرم ثم باقىها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله وخبر كان يصوم شعبان إلا قليلاً قال العلماء اللفظ الثانى مفسر للأول فالمراد بأكمله غالباً وإنما كثر صلى الله عليه وسلم من الصوم فى شعبان مع كون المحرم أفضل منه لانه كانت تعرض له فيه أعذار تمنعه من كثار الصوم فيه أو لعلمه لم يعلم فضل المحرم إلا فى آخر حياته قبل التمكن من صومه وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ما رایت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان قال العلماء وإنما يستكمل ذلك لثلاثين وجوبه نهاية ومغنى وكذا فى الإيعاب إلا انه مال إلى تقديم ذى الحجة على رجب وفيه ايضاً روى أبو داود وغيره صم من المحرم واترك وإنما امر المخاطب بالترك لانه كان يشق عليه كثار الصوم كما جاء التصريح به فى أول الحديث اما من لا يشق عليه فصوم جميعه له فضيلة ومن ثم قال الجرجاني وغيره يندب صوم الأشهر الحرم كلها اه

(كتاب الاعتكاف)

(قوله هو لغة) إلى قول المتن وإنما يصح فى النهاية إلا قوله وفى رواية وما تناخز وقوله واختار إلى ويسن وقوله وشذ إلى وعلاهما وانبه عليه وكذا فى المغنى إلا قوله والى يفرق إلى وعلاهما (قوله لزوم الشئ)

بالفطر من أن مالم يعتد به طره لا يجب فيه الفور (قوله لان كل مسألة مستقلة برأسها) قضيته تحريم قطع المسئلة الواحدة وفيه كلام فى حاشية جمع الجوامع للكمال فراجع (قوله ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعاً) عبارة شرح الروض ويحرم على امرأة صوم نفل طاق ثم قال ويباح به فى ذلك صلاة نفل طاق ويحتمل خلافه لقصر زمنها وسياق فى النفقات انه لا يحرم عليها صوم عرفه وعاشوراء اه وعبارة شرح العباب وسياق فى النفقات حكم صوم الحليلة ومنه انه يحرم عليها صوم تطوع غير نحو عرفه وعاشوراء بغير إذن حليلها الحاضر بالبلد إلى ان يقال ولا يلحق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها اه (قوله ويحرم على الزوجة) قال فى شرح الروض والامة المباحة لسيدها كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان تضررا بصوم التطوع لضعف أو غيره لم يحرم بغير إذن السيد ولا جاز ذكره فى المجموع وغيره اه والله اعلم

(كتاب الاعتكاف)

قطعه مطلقاً إلا الاشتغال بالعلم لأن كل مسألة مستقلة برأسها وصلاة الجماعة لأنها وقعت صفة تابعة وهو ضعيف وإن أطال التاج السبكي فى الانتصار له وإلا لزم حرمة قطع الحرف والصنائع ولا قائل به ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعاً أو قضاء موسعاً وزوجها حاضر إلا باذنه أو علم رضاه كما بأتى (كتاب الاعتكاف) هو لغة لزوم الشئ ولو شراً وشرعاً

مكث مخصوص على وجه يأتي (٦٢) والأصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة وهو من الشرائع القديمة واركانه اربعة معتكف

أى ملازمته نهاية ومعنى (قوله مكث مخصوص الخ) أى لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم بمن عاقل ظاهر
عن الجنابة والحيض والتفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم نهاية (قوله
وهو من الشرائع القديمة) أى لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين
والعاكفين نهاية ومعنى قول المتن (مستحب) أى سنة وكدة نهاية قول المتن (كل وقت) أى في رمضان
وغيره نهاية ومعنى أى حتى في أوقات الكراهة وإن تحررها ع ش وشيخنا (قوله دوام عليه الخ) أى ثم
اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومعنى (قوله قالوا) أى العلماء (وحكمته) أى حكمة أفضلية الاعتكاف
في العشر المذكور معنى ونهاية قول المتن (الطلب ليلة القدر) أى فيحييها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء
ويستحب أن يكسر فيها من قول اللهم إنك عفوق تحب العفو فاعف عني معنى (قوله والفصل) عطف تفسير
(قوله أو الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لتسميتها بالقدر و (قوله المختصة الخ) صفة الليلة
(قوله به) أى بالعشر الأخير معنى (قوله والتي الخ) عطف على المختصة (قوله فهي أفضل ليالي السنة) أى
في حقنا لكن بعد ليلة المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
النصف من شعبان وأما بقية الليالي فهي مستوية والليل أفضل من النهار وأما في حقه صلى الله عليه وسلم
فالأفضل ليلة الاسراء والمعراج لأنه رأى ربه فيها شيخنا (قوله تصديقا بها) أى بانها حق وطاعة
(واحتسابا) أى طلبا لرضاء الله وثوابه لا رياء مسموعة ونصبيهما على المفعول أو التمييز أو الحال بناويل المصدر
باسم الفاعل وعليه فهم ما حالان متداخلا أو مترادفان شيخنا الزيادة اه ع ش (قوله حتى ينقضى شهر
رمضان الخ) أى لا يتم له ذلك إلا بملازمة جميع الشهر ع ش (قوله وقدم هذا) أى نذب الاعتكاف في العشر
الأواخر (قوله وهنا نذب الخ) أى وذكر هنا نذب الخ فلا تكرر قال المفتي وأعاد هذا ذكر حكمة الاعتكاف
في العشر المذكور اه وقال النهاية وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره اه (قوله وإن افطر
لعذر) لعل التقييد ليس لأخراج غيره بل لدفع توهم عدم النذب عند الإفطار لعذر لمكان العذر سم (قوله
والمذهب الخ) وفي القديم أرجاها ليلة احدى أو ثلاث أو سبع وعشرين ثم بقية الاوتار ثم اشفاق العشر
الأواخر قال ابن عمر وجماعة انها في جميع الشهر وخصها بعض العلماء بأوتار العشر الأواخر وبعضهم
باشفاقه وقال ابن عباس وأبى هي ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا
معنى (قوله انها تلزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب إلهامها فإذا كانت ليلة القدر
عندنا نهارا لغيرنا تاخرت الاجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها وقت
واحد وإن كان نهارا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة لآخرين والظاهر الأول لينطبق عليه مسمى
الليل عند كل منهما أخذنا ما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف أوقات الخطب ع ش
قول المتن (ليلة الحادى والعشرين أو الثالث الخ) هذا نص المختصر والا كثرون على أن ميله إلى انها
ليلة الحادى والعشرين لا غير نهاية ومعنى قال شيخنا وعن ابن عباس انها ليلة السابع والعشرين أخذنا من
قوله تعالى إنا أنزلناه في ليلة القدر إلى سلام هى فان كلمة هى السابعة والعشرون من كلمات السورة وهى
كناية عن ليلة القدر وعليه العمل في الأعصار والامصار وهو مذهب أكثر أهل العلم اه (قوله أربها)
أى فى المنام (قوله وأنه يسجد الخ) أى وأرى أنه الخ (قوله واختار) إلى قوله ويسن فى المفتي (قوله
انها لا تلزم ليلة بعينها) وعليه جرى الصوفية وذكروا لذلك ضابطا وقد نظمه بعضهم بقوله :
وانا جميعا ان نصم يوم جمعة * فى تاسع العشرين خذ ليلة القدر
وإن كان يوم السبت أول صومنا * لحادى وعشرين اعتمده بلا عذر

(قوله أى تصديقا بها) هل المراد التصديق بثبوتها في نفسها أو المراد التصديق بأن تلك الليلة التى قامها هى ليلة
القدر فيه نظر (قوله وإن افطر لعذر) لعل التقييد بالعذر ليس لأخراج غيره بل لدفع توهم عدم النذب

ومعتكف فيه ولبث ونية
(هو مستحب كل وقت)
إجماعا (و) هو (في العشر
الأواخر من رمضان
أفضل) منه في غيرها ولو
بقية رمضان لأنه صلى الله عليه وسلم
داوم عليه إلى وفاته قالوا
وحكمته انه (الطلب ليلة
القدر) أى الحكم والفصل
أو الشرف المختصة به عندنا
وعند أكثر العلماء والتي
هى خير من ألف شهر أى
العمل فيها خير من العمل
في ألف شهر ليس فيها ليلة
قدر فهى أفضل ليالي السنة
ومن ثم صح من قام ليلة
القدر إيمانا أى تصديقا بها
واحتسابا أى لثوابها عند
الله تعالى غفر له ما تقدم من
ذنبه وفي رواية وما تاخر
وروى البيهقي خبر من صلى
المغرب والعشاء في جماعة
حتى ينقضى شهر رمضان
فقد أخذ من ليلة القدر بحظ
وأفروا خبر من شهد العشاء
الآخر في جماعة من رمضان
فقد أدرك ليلة القدر وقدم
هذا في سنن الصوم لبيان ثم
نذبه للصوم وهنا نذب في
نفسه وإن افطر لعذر
والمذهب انها تلزم ليلة
بعينها من ليالي العشر
وأرجاها الأوتار (وميل
الشافعي رضى الله عنه إلى
انها) أى تلك الليلة المعينة
(ليلة الحادى) والعشرين

(أو) ليلة (الثالث والعشرين) لأنه صلى الله عليه وسلم أربها في العشر الأواخر في ليلة وتر منه وإن سجد تصديقا بها في ماء وطين فكان وان
ذلك ليلة الحادى والعشرين كما في الصحيحين وليلة الثالث والعشرين كما في مسلم واختار جمع أنها لا تلزم ليلة بعينها من العشر الأواخر

وان هل يوم الصوم في احد ففي * سابع العشرين (١) مارمت فاستقر
وان هل في الاثنين فاعلم بانه * يوافيك نيل الوصل في تاسع العشري
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد * على خامس العشرين تحظى بها قادر
وفي الاربعاء ان هل يامن يرومها * فدونك فاطلب وصلها سابع العشري
ويوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد * توافيك بعد العشر في ليلة الوتر

شيخنا وفي البجيري عن البرماوى والقاوي قال الغزالي وغيره ان كان اول الشهر يوم الاحد او الاربعاء
فهى ليلة تسع وعشرين او يوم الاثنين فهى ليلة احد وعشرين او يوم الثلاثاء او يوم الجمعة فهى ليلة
سبع وعشرين او يوم الخميس فهى ليلة خمس وعشرين او يوم السبت فهى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ
ابو الحسن ومذبلت سن الرجال ما فاتنى ليلة القدر بهذه القاعدة اه (قوله احد او ثلاثا او غيرهما) اى
وعشرين (قوله ثنتين او اربع او غيرهما) اى وعشرين (قوله قالوا ولا تجمع الاحاديث المتعارضة فيها الخ)
قال فى الروضة وهو قوى وقال فى المجموع انه الظاهر المختار لكن المذهب الاول معنى اى انها تلزم ليلة بعينها
من ليالى العشر الاخير (قوله ويسن لرائيها كتمها) اى لانها كالكرامة وهى يستحب كتمها ع ش (قوله
احياء جميع الخ) اى بالعبادة والدعاء نهاية (قوله وباقية الى يوم القيامة) اى اجماعا وترى حقيقة المراد
برفعها فى خبر فرفعت وعسى ان يكون خيرا لكم رفع علم عنها والالم يؤمر فيه بالتسها ومعنى عسى ان يكون
خير لكم اى الترغيب فى طلبها والاجتهاد فى كل الليالى وليكثر فيها وفى يومها من العبادة باخلاص وصحة بين
ومن قوله اللهم انك عفوتحب العفو فاعف عنا نهاية (قوله والى يفرق فيها الخ) اى واما ما يقع ليلة نصف
شعبان ان صح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها انما هو فى ليلة
القدر ع ش عبارة شيخنا فضير فيها راجع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه
لليلة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت فى الصحف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة فى ليلة القدر اه
(قوله معتدلة) اى لا حارة ولا باردة سم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويستمر ذلك الى ان ترفع كرمح فرأى
العين ع ش (قوله اعظم الخ) عبارة النهاية لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسترت
باجتماعها واجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها قال ع ش قوله مر فسترت الخ لا يقال الليلة تنقضى
بطلوع الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها فى الليل ضوء الشمس لا نناقول يجوز ان ذلك لا ينتهى بطلوع
الفجر بل كما يكون فى ليالتها يكون فى يومها وتقدير انه ينتهى نزولها بطلوع الفجر فيجوز ان الصعود متاخر
وتقدير كونه ليلا فيجوز انها اذا صعدت يكون محاذاتها للشمس وقت مرورها فى مقابلتها نارا اه (قوله
وفائدة ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وفائدة معرفة صفاتها بعد فواتها بعد طلوع الفجر انه يسن اجتهاد فى
يومها كاجتهاده فيها ولتجهد فى مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه (قوله اذ يسن الاجتهاد فيها الخ)
وهو العمل فى يومها خير من العمل فى الف شهر ليس فيها صبحه ليلة القدر قياسا على الليلة ظاهرا تشبيهه انه
كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع ع ش (قوله كليتها) الا وضح كفى ولعل الاضافة بيانية
سم قول الماتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يفتقر شى من العبادات الى المجدد الا التحية والاعتكاف
والطواف نهاية ومعنى (او ما اعتمد عليه فقط الخ) صريح فى انه لو اعتمد على الداخلية من رجليه والخارجة
منها معا ضر وهو ما قال فى شرح الارشاد انه الوجه وفى شرح الروض انه الاقرب وياتى فى ذلك كلام
اخر فى شرح ولا يضر اخراج بعض الاعضاء وفى الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضر ما سم قول الماتن

عند الافطار لعذر لمكان العذر (قوله ولا ينال فضلها اى كاله الامن اطلعه الله عليها) قد يشك كل هذا على قوله
فى الحديث فرفعت اى رفع علم عنها وعسى ان يكون خيرا لكم فليتامل الا ان يجاب بان ما يحصل عند عدم
علمها بالاجتهاد فى ليالى العشر وايامه يربو كثير اعلى ما فات من كمال فضلها (قوله معتدلة) اى لا حارة ولا
باردة (قوله كليتها) الا وضح كفى ولعل الاضافة بيانية (قوله او ما اعتمد عليه فقط) صريح فى انه لو اعتمد

بل تنقل فى لياليه فعاما او
اعواما تكون وترا احدى
او ثلاثا او غيرهما عاما او
اعواما تكون شفعا ثنتين
او اربعا او غيرهما قالوا ولا
تجتمع الاحاديث المتعارضة
فيها الا بذلك وكلام الشافعى
رضى الله عنه فى الجمع بين
الاحاديث يقتضيه ويسن
لرائيها كتمها ولا ينال
فضلها اى كاله الامن اطلعه
الله عليها وحكمة ايهامها
فى لعشر احياء جميع لياليه
وهى من خصائصنا وباقية
الى يوم القيامة والى يفرق
فيها كل امر حكيم وشذ
واغرب من زعمها ليلة
النصف من شعبان وعلامتها
انها معتدلة وان الشمس
تطلع صبحتها وليس لها
كثير شعاع لعظيم انوار
الملائكة الصاعدة
والنازلة فيها وفائدة ذلك
معرفة يومها اذ يسن الاجتهاد
فيه كليتها (وانما يصح
الاعتكاف) لمن هو او ما
اعتمد عليه فقط من بدنه
(١) قوله سابع العشرين
لا يخفى ما فى وزنه على من له
المام بفن العروض وقوله
فى تاسع العشري وكذلك
قوله سابع العشري
وتوافيك بعد العشري
كذلك كل ذلك بكسر العين
اى العشرين اه من
بعض الهواش

(في المسجد) أى ولو ظنا فيما يظهر وعبرة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد الخ والاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدث بمعنى انتهت أه ع شر أقول ويصرح بما استظهره أيضا قول النهاية الأني قبيل قول المصنف والجامع أولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فمأطنه منجدا فان كان كذلك في الباطن فله أجر قصده واعتكافه وإلا فقصده فقط اه (قوله إن كانت) آلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله سواء سطحة) (فرع) شجرة أصلها بالمسجد واغصانها خارجة هل يصح الاعتكاف على الاغصان أو لا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة واغصانها داخله ففيه نظر ويتجه الصحة أيضا اخذنا من صريح كلام سم على حج في باب الحج بعد قول المصنف وواجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين ع ش واعتدله شيخنا وقوله والذي يتجه الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الاغصان في هراء ملك غيره وفيه وقفة فليراجع (قوله وروشنه) وكذا هو آؤه شيخنا (قوله مثلا) لعله أدخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فليراجع (قوله المعدودة منه) خرجت به التي تيقن حدوثها بعد المسجد فانها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورحبته ما حجر عليه لاجل المسجد كرى على بأفضل وشيخنا وقوله التي تيقن حدوثها الخ أى ولم يعلم وقفها مسجدا (لأن أئمة فرض) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يرجح التفصيل فان كان موقفا على أشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وان كان موقفا على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا أن يؤذوا أفرأجه سم (فلا يصح فيه) أى بان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره سم عبارة المغنى والنهاية ولا فيما أرضه مستأجرة ووقف بناؤه مسجدا على القول بصحة الوقف وهو الأصح والخيلة في الاعتكاف فيه ان يبنى فيه مسطبة أو صفة أو نحو ذلك ويوقفها مسجدا فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحة وجداره ولا يغتر بما وقع لزر كشى من انه يصح الاعتكاف فيه وإن لم يبن فيه نحو مسطبة وقد علم بما تقرر انه لا يصح وقف المنقول مسجدا أه قال ع ش قوله لم ولا يصح وقف المنقول الخ ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافة فليراجع وهو موافق لما يأتى عن سم على حج أه أى من صحة وقف المنقول إذا أثبت بنحو التسمير وقوله ظاهره وان أثبت ظاهر المنع فانه خرج بنحو التسمير عن المنقولية (إلا ان بنى فيه) أى في المسجد الذي أرضه محتكرة ع ش (قوله مسطبة) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مرسمة على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ع ش وفى السكر دى بعد

(في المسجد) ان كانت أرضه غير محتكرة لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى نساه لم يعتكفوا الا فيه سواء سطحة وروشنه وان كان كله في هراء شارع مثلا ورحبته المعدودة منه وان خص بطائفة ليس منهم لأن أئمة ان فرض لامر خارج أما أرضه محتكرة فلا يصح فيه إلا ان بنى فيه مسطبة

على الداخل من رجليه والخارجة منها معاضره وهو ما قال في شرح الارشاد انه لا وجه وفي شرح الروض انه الاقرب وسياقي في ذلك كلام آخر في شرح قول المصنف ولا يضرب إخراج بعض الاعضاء وفي الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرم (لأن أئمة فرض الخ) سياقي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي مانصه المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخولهم والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغاز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوى من عنده والقياس جواز هواقول الذي يرجح التفصيل فان كان موقفا على أشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوزوا أن يؤذوا أفرأجه سم (فلا يصح فيه) أى بان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره (إلا ان بنى فيه مسطبة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن بعضهم وذكره وان القمولى أشار الى ان هذا البعض من المتأخرين مانصه وعلى كل فهو آؤه مسأوق لزر كشى من صحة الاعتكاف فيه وإن لم يبن فيه مسطبة بل عند التأمل ولا وجه لمساقاله إلى ان قال ثم رأيت بعضهم قال عقب قول لزر كشى المنتجه صحته في الأرض وإن لم تفرش بالبناء تبعاً للحيطان والسقف وان جلس على الأرض المحتكرة لأن الهواء محيط به أه ملخصا ما قاله عجيب والصواب خلافة لان الاعتكاف إنما

أو بطله ووقف ذلك
مسجد القو لم يصح رقف
السفل دون العلو وعكسه
وهذا منه وما وقف بعضه
مسجد اشاعة يحرم المكث
فيه على الجنب ولا يصح
الاعتكاف فيه على الاوجه
احتياطا فيهما (والجامع
أولى) لكثرة جماعته غالبا
والاستغناء به عن الخروج
للجمعة وخروج من
خلاف من شرطه وبه
يعلم أنه أولى وإن قلت
جماعته ولم يحتج للخروج
للجمعة لكونها لا تجب عليه
أو لقصر مدة اعتكافه
ويجب إن نذر اعتكاف
مدة متتابعة تتخللها جمعة
وهو من أهلها ولم يشترط
الخروج لها لأنه لها بلا
شرط يقع التتابع أي
لتنقصيره بعدم شرطه
الخروج لها مع علمه بمجيئها
واعتكافه في غير الجامع
وبه فارق ما يأتي في الخروج
لنحو شهادة تعينت عليه
أو لا كراهه حينئذ اندفع
ما يقال الا كراه الشرعي
كالخس وأنبه بحث
الاذرعي أنها لو كانت تقام
في غير جامع أو أحدث
الجامع بعد اعتكافه لم
يضر الخروج لها لعدم
تقصيره وإذا خرج لها
تعين أقرب جامع إليه

ذكر كلام طويل عن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف المنقول مسجدا ما نصه
والقياس على تسمير الخشب أنه لو سمر السجادة صح وقفها مسجدا وهو ظاهر ثم رايت العناني في حاشيته على
شرح التحرير لشيخ الاسلام قال وإذا سمر حصير أو فروة في أرض أو مسطبة ووقفها مسجدا صح ذلك وجري
عليهما أحكام المساجد يصح الاعتكاف فيها ويحرم على الجنب المكث فيها وغير ذلك اه وهو ظاهر وإذا
أزيلت الدكة المذكورة أو نحو البلاط أو الخشبة المبنية زال حكم لو وقف مكانه سم في حواشي التحفة في
الوقف عن فتاوى السيوطي ثم قال سم ولينظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره
كذلك هل يعود حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى وما نقله عن فتاوى السيوطي من زوال حكم
المسجدية عن نحو الدكة بازائه هو الظاهر الموافق لاطلاق ما مر انفا من المغني والنهاية خلافا لما جرى عليه
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال الكردى
على بأفضل في ردّه وإن وافق ذلك البعض شيخنا فقال ولو وقف إنسان نحو فروة كسجادة مسجدا فإن لم
يثبتها حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وإن أثبتها حال الوقفية بذلك صح وإن أزيلت بعد ذلك لأن الوقفية إذا
ثبتت لا تزول وبهذا يلغز فيقال لنا شخص يحمل مسجده على ظهره ويصح اعتكافه عليها حينئذ اه ولا يخفى
أنه نظير القول بصحة الوقف على حجر منقول من عرفات إلى خارجها (يصح وقف السفل دون العلو) ومنه
الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام أو نحوه ويسكنون فيها بزواجهم فإن
علم أن الواقف وقف ماعداها مسجدا جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها وإلا حرم لأن الأصل
المسجدية ع ش قول المتن (والجامع) هو ما تقام فيه الجمعة (قوله أولى) أي بالاعتكاف من غيره ويستثنى
من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى إن لم يحتج لخروجه للجمعة نهاية ومعنى وإيعاب (وبه يعلم الخ)
أي بقوله وخروج جامن خلاف الخ ع ش (قوله وإن قلت جماعته) خرج به ما لو انتفت الجماعة منه بامرة كان
محرقة يكون غيره أولى ع ش (قوله ويجب الخ) أي الجامع أيقوم معنى (قوله لأنه لها) أي خروجه للجمعة
(قوله لتقصيره الخ) أي وعليه فلونوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج
لأجل الجمعة بعدوان انقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثاني ع ش (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله لتقصيره
الخ (قوله واعتكافه الخ) عطف على قوله عليه الخ (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الخ) أي لأنه كان متمكنا من
الاحتراز عن هذا كراهه باشرط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف في الجامع
لمكن عرض بعد اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياسا على ما يحتمل الأذرعى في
أحداث الجامع أو يفرق فيه نظروا لعل الاوجه الأول سم (قوله واتجه الخ) عطف على اندفع الخ (قوله في
غير جامع) أي بين ابنية القرية نهاية ومعنى (قوله أو أحدث الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله إلا أن يجعل ضمير
أنها للقصة لا للجمعة عبارة النهاية والمعنى ومثله ما لو كانت القرية صغيرة لا تنعقد الجمعة بأهلها فحدث بها
جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه اه وهي ظاهرة وخالية عن التكلف (قوله لم يضر الخروج لها الخ)
وينبغي أن يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحديث على طلبه من الفاتحة والاحلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك
كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من

يصح على السقف لا تحته اه (قوله أو بطله) أي أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله على
الاوجه) استوجهه مر أيضا (قوله في المتن والجامع أولى) قال في شرح العباب ويستثنى أيضا من أولوية
الجامع ما لو عين في نذره غيره فهو أولى ما لم يحتج للخروج للجمعة اه شرح مر (قوله وبه يعلم الخ) كذا
مر (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الا كراه الشرعي كالحسى) أي لأنه كان متمكنا من الاحتراز عن هذا
الا كراهه باشرط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف في الجامع لمكن عرض بعد
اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياسا على ما يحتمل الأذرعى في أحداث الجامع أو
يفرق فيه نظروا لعل الاوجه الأول (قوله لعدم نقصيره) وجهه في الأولى أنه مضطر للخروج للجمعة ولا

(والجدد اذ انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بينها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) فيه لحمل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولا نه لو اغنى عن المسجد لما اعتكف امهات المؤمنين إلا فيه لانه استتر من المسجد والحنثي كالرجل وحيث كره لها الخروج اليه للجماعة ومر تفصيله كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يعم غيره مقامه لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الاحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستاتي الاشارة اليه والمراد به الكعبة والمسجد حو لها ولو عينها اجزأ عنها بقية المسجد لما تقرر من شمول المضاعفة للكل وقال كثيرون تتعين هي لانها افضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق انه في الخبر أشار فقال صلاة في مشجدي هذا فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الاول غير بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك

تقصير منه في نذره مدة تخللها جمعة لثلاثين باب الاستكثار من الخير والمبادرة اليه والحرص على حصوله
بالتزامه فاندفع ما يتوهم من انه مقصر بنذر المدة المذكورة (قوله والحنث كالرجل) اي فلا يجزى فيه
القديم (قوله كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق (قوله وهو مسجده صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه)
بقي انه هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم
الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظاً أو نية فلا يتعين لصدقه

(والأقصى في الأظهر) لأنهما تشد إليهما الرحال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أو وقد

وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة
سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الحق بعضهم مسجد قباء
بالثلاثة وإن صح خبر صلته فيه كعمرة ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين اثلا
يقطع التتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد اخر مثل مساقته فاقبل جاز لا تنفاه المحذور اه
(قوله لذلك) اي لانهم اذونه في الفضل نهاية ومعنى قول المتن (ويقوم مسجد المدينة الخ) اي القدر الذي
كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم (قوله اذ الصلاة الخ) تعليل لكل من قوله لانه افضل منهما وقوله لذلك
في موضعين (قوله وبالف في اخرى) وعليها فهم امتساويان نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم يفهما امتساويان
ضعيف اه (قوله واثم إن تعمده) ظاهره انه لو فاته بعدزلا اثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره
احد المساجد الثلاثة لم يقم غيرهما مقامها بل ينظر إمكان الذهاب إليها فيمكنه فعله ثم ان لم يكن عين في
نذره من مظاهر وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن ع ش (قوله فحصل
ما مر) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المساجد الثلاثة لانه إذا
كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في
غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف ثلاثا في غير الثلاثة سم قول المتن (والاصح انه اشترط الخ) وعليه
يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما
دخل المسجد نهاية ومعنى وشرح بافضل قال ع ش قوله مر ساعة والا قرب انها تحمل عند الاطلاق
على الساعة اللغوية فيخرج من عمدة ذلك بلحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة اي فلو مكث زيادة عليها
وقع كله واجبا وقياس ما قيل فيما لو طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمانينة ان مازاد
يكون مندوبا انه هنا كذلك ع ش وياتي عنه استقرار الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الركوع وما ل
اليه شيخنا فقال ووجه بعضهم الاول باننا لو قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لا يحتاج الزائد الى نية ولم يقولوا به
بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا اه وقال السكردى على بافضل قوله كلما دخل المسجد محله إذا لم يكن عند
خروجه عازما على العود ولا كفاه العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاده اه قول المتن (ابث قدر يسمى
عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تاخير النية الى موضع
جلوسه او مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتسكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوي حال
دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع افول وينبغي الصحة مطلقا لتحريمهم
ذلك على الجنب حيث جعلوه مكثه او بنزلته ثم ايت في الايعاب لابن حجب ما نصه ويشترطه مقارنتها للبث
فلا يصح ان يدخل المسجد بقصد البث قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقرن باول
العبادة واول الاعتكاف ونحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وصرح في الاول وفيه انه يكفي في
الاعتكاف التردد وان لم يمكن فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معيناً حيث يحرم على
الجنب المرور اليه ع ش افول ولك ايضا ان تمنع قول الايعاب واول الاعتكاف والبث ونحو التردد
لا ما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة انحناء السجود الى وضع الرأس الى موضعه (قوله بان يزيد) الى المتن في
النهاية والمعنى (قوله قول المصنف) الى قوله وقلنا في شرح بافضل مثله (قوله وقلنا بجمل تقليد الخ) سياق في
اداب القضاء جواز تقليدهم للعمل كردى (قوله والا الخ) اي وان لم يقبله ولم يقل بصحة التقليد (قوله

بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيه نظر (قوله وبحث تعين مسجد قباء الخ) والحق البغوي
بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الحق
بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة شرح مر (قوله في المتن ويقوم مسجد المدينة)
اي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتجاج بقوله في مسجد المدينة بالف في الاقصى
(قوله فحصل ما مر) اي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المساجد الثلاثة

من عامد) إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمغنى إلا قوله بأن قال إلى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أي وواضح ولو أوجب في دبر خنثى بطل اعتكافه أي وأوجب في قبله أو أوجب الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أي المصنف وأظهر الأقوال الخ نهاية قال ع ش قوله مر أو أوجب الخنثى الخ سياقي في كلامه ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحمل ما هنا على ما نزل من فرجيه اه (قوله في طريق) بلا تنوين (قوله مطلقا) أي سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله إلا أن كان منذورا) أي مندوبا وقصد المحافظة على الاعتكاف وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل ع ش وكتب عليه سم أيضا مانصه ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حيث نذر نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حيث نذر اه أفي سقط الثواب ولا ينقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك اه وياتي في الشرح في سكر المعتكف أن المراد ببطلان الماضي عدم وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه وعبرة الكردى على بأفضل هنا هو يوم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مرادا كما أوضحته في الأصل اه وعبرة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنفه وإلا فلا سواء كان فرضا أو نفلا اه (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوا الياء مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على حج أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك قياساً على ما لو قارن الإمام في الأفعال في صلاة الجماعة ع ش عبارة البصري نقل في المغنى والنهاية كلام الأنوار وأقره ثم ظاهره أن إبطال الثواب يختص بما ذكره فهل هو كذلك أو يلحق به غيره من المعاصي ينبغي أن يتأمل فإن المحل من مجال التوقيف اه أقول الظاهر الثاني وإن ما ذكرناه هو على وجه التمثيل (قوله يبطل ثوابه) أي لا نفسه سم عبارة ع ش يحتمل أن المراد نفي كمال الثواب والاحص كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالأصالة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما عتمده الشارح مر من أن الفئات فيها كمال الثواب لا أصالة أقول المتن (وأظهر الأقوال) وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بقصد فلا يبطل إذا نزل جزوا والاستثناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه أي في بطلان اعتكافه الانزال من فرجيه نهاية وكذا في المغنى إلا أنه قال حرام في المسجد إن لزم منها مكث فيه وهو وجوبه وكذا أخرجه إن كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة سم قول المتن أن المباشرة الخ أي ولو في غير المسجد أخذاء تقدم اه وعبرة ع ش قوله مر في المسجد أي أما أخرجه فإن كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل وقوله مر والاستثناء الخ أي ولو بحائل اه وقوله مر فانه لا يبطل قال شيخنا أي مالم يكن عادة الانزال إذا نظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أي باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومغنى (قوله وله أن يتزوج الخ) أي بخلاف المحرم ولا يكره للمعتكف المصنعة في المسجد كخياطة إلا أن كثرت ولم تسكن كتابة علم وله الأمر باصلاح معاشه

من عالم عامد مختار ولو في غير المسجد كأن كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكنه فيه ولو في هو أنه يحرم مطلقاً وخارجه لا يحرم إلا إن كان منذوراً ولا يبطل ماضى إلا أن نذر التتابع وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم أو غيبة أو أكل حرام (وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة كلبس وقبلة تبطله أن أنزل وإلا فلا) كالصوم فيماتى هنا جميع مامر ثم (و) من ثم (لو جامع ناسيا) هو (كجامع الصائم) فلا يبطل (ولا يضر التطيب والتزين) بسائر وجوه الزينة وله أن يتزوج

لأنه إذا كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الأقصى وكانت في الأقصى بالف في غير الأقصى كانت فيه بمائة الف الف الف ثلاثاً في غير الثلاث (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح مر (قوله إلا أن كان منذوراً) ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حيث نذر نظر لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه (قوله إلا أن نذر التتابع) ظاهره البطلان حيث نذر أسافيسقط الثواب ولا ينقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك ويفرق بينه وبين تعمد إبطال الصلاة بأنها لا تجزى بخلافه ومعلوم أن ثواب القصد لا يسقط فليحذر (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه بشتم الخ) يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر امتوا الياء مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الأنوار يبطل ثوابه) أي لا نفسه (قوله في المتن أن المباشرة) أي ولو في غير المسجد أخذاء تقدم

وقد وجدت (ولو نذر أن

صالح الحاصل محال، وأيضا هو

عن حالة يكون عليهم في المستقبل والاخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح طلبها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وايضا هو جملة وهي لا تكون معمولة للمصدر بخلاف صائما او يصوم فانه ليس اخبارا عن حالة مستقبلية فهو إنشاء محض تقديره ان اعتكف يوما وان اصوم فيه وهذا يطر في ان اصلي صائما او خاشعا وان احجرا كباثانيهما ان انا فيه صائم محال من يوما وهو مفعول فتقديره

يوما مصوما اخبار ليس بصفة (٤٧٠) التزام وصائما حال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه ان

أى ما ذكره في أن اعتكف صائما أو بصوم من لزوم مضمون العامل والمعمول معا (قوله يوما مصوما) أى مصوما فيه كرى (قوله بصفة التزام) الاضافة للبيان (قوله ما ذكر الخ) أى من عدم وجوب الصوم فيه بل الاعتكاف في حالة الصوم كرى (قوله مفادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصب واحد لكان احسن (لما بينته الخ) متعلق بنفى الاشكال وعلة (قوله غير مستقلة الخ) أى فتتبع الجملة المنضمة لعاملها الانشاء واخبارا وبه يندفع ما فى سم من انصه قوله فدل على التزام الخ فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحتمل على الاخبار فيحمل على الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لا نناقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون فى الاخبار كما فى جاء زيد راكباً فانه صحيح قطعاً وهو لمحض الاخبار اهـ (قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) فى هذه التفرقة بحث ظاهر لان الحال مطابقا قيد للعامل فهى قيد للاعتكاف مطابقة لانه العامل فليتم برئ ثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة فى نحو على ان اعتكف وانما صم كالمفردة بخلاف الذى قبله فليراجع الحكم فى هذه سم (قوله صوم بقيد) المناسب لما قبله اعتكاف بقيد (قوله وهذه) أى الحال الجملة (قوله انتهى) أى ما فى شرح الارشاد (قوله ويفرق ايضا) أى بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة) لعله حال من الوصف فى قوله بخلاف الوصف الخ ويحتمل انه معطوف على قوله المصرح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى مشابهاً الوصف فى عدم التقييد للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقاً لتقييده سم (قوله إلا التزامه) أى التقييد وفيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزماً بهذا النذر فتأمل به سم (قوله فانه غير مقصود) إن أراد أن التقييد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو صوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد للعامل وان أراد انه غير مقصود بالذات بل ضمناً ممنوع ايضا إذ كلام النجاة ناص على خلافه والتسك بان الغالب مشابهاً الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقاً للتقييد سم قول المتن (والاصح وجوب جمعها) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل نهاية ومعنى أى لا يلزمه دم ع ش قال الرشيدى شمل أى قوله من تفرقهما التمتع فانظر هل هو كذلك او المراد خصوص الافراد والظاهر الاول (قوله لما بينهما) الى قول المتن لو نوى فى النهاية والمغنى إلا قوله وغيره (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغنى والنهاية لانه قرينة بالزوم بالنذر والثانى لانهما عبادتان مختلفتان فاشبهه ما لو نذر ان يعتكف مصلياً او عكسه حيث لا يلزمه جمعها وقرى الاول بان الصوم يناسب الاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أى التعليل (قوله ان اصل صائما) يحتمل ان الوضوء كالصلاة بجامع ان

(قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) فى هذه التفرقة بحث ظاهر لان الحال مطلقاً قيد للعامل فهى قيد للاعتكاف مطلقاً لانه العامل فليتم برئ ثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة فى نحو على ان اعتكف وانما صم كالمفردة بخلاف الذى قبله فليراجع الحكم فى هذه سم (قوله فذلك الخ) فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحتمل على الاخبار فيحمل على الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لا نناقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون فى الاخبار كما فى جاء زيد راكباً فانه صحيح قطعاً وهو لمحض الاخبار (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى مشابهاً الوصف فى عدم التقييد للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم ان الحال مطلقاً لتقييده سم (قوله إلا التزامه) أى التقييد وفيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزماً بهذا النذر فتأمل به وإذا انتهت لما اشرنا لك اليه عجبت غاية العجب من دعواه مع ذلك انصاح الفرق فعليك بالتأمل الصحيح واجتناب التلفيقات (فانه غير مقصود) إن أراد ان التقييد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو صوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد للعامل وإن أراد انه غير مقصود بالذات بل ضمناً ممنوع ايضا إذ كلام النجاة ناص على خلافه والتسك بان الغالب مشابهاً الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقاً للتقييد (فى المتن والاصح وجوب جمعها) ولو نذر القرآن بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل شرح مر (قوله ان اصل) يحتمل ان الوضوء كالصلاة

انشىء اعتكافاً وصوماً (تنبيه) ما ذكر فى وانا صائم وهو ما جرى عليه غير واحد ولا يشكل عليه ما سر فى صائماً وان كان الحال مفادها واحد مفردة او جملة لما بينته فى شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فدل على التزام الانشاء صوم بخلاف الجملة وايضا فذلك قيد للاعتكاف فدل على انشاء صوم بقيد وهذه قيد للصوم الظرف لا الاعتكاف المظروف فيه وتقييد اليوم يصدق بايقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان ويفرق ايضا بان المصرح به فى كلام أئمة النحوان تبين الهيئمة المفيد لتقييد العامل وقب بالمفرد قصداً لا ضمناً بخلاف الوصف فى رايته رجلاً راكباً فانه إنما قصد به تقييد المنعوت لا تقييد العامل لكنه يستلزمه اذ يلزم من نعته بالركوب بيان هيئة حال الرؤية له والحال الجملة الغالب فيها مشابهاً الوصف بدليل اشتراط كونها خبرية قالوا لانها نعت فى المعنى ومن ثم قدر فى الطلبية حالاً لا لا يقدر فيها صفة من القول واذا قدر تقرر ذلك اتضح الفرق بين الحالى لانه لا معنى لكون التقييد فى المفردة

هو المقصود إلا التزامه بخلافه فى الجملة فانه غير مقصود فكان غير ملتزم فأجزأ
اعتكاف مقارن لصوم لم يلزمه فتأمل (والاصح وجوب جمعها) لما بينهما من المناسبة إذ كل كف وبه فارق أن أصلي صائماً

أو اعتكف مصليا فلو شرع
في الاعتكاف صائما ثم
أفطر لزمه استئنافها ولو
قال إن اعتكف يوم العيد
صائما وجب اعتكافه ولغا
قوله صائما وبحث السنوي
أنه يكفي يوم الصوم اعتكافه
لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه
بالاعتكاف لا مكان
تبعضه واللفظ صادق
بالقليل والكثير بخلاف
الصوم (ويشترط) في
ابتداء الاعتكاف لادوامه
لما بقي في مسألة الخروج
مع عزم العود (نية
الاعتكاف) لانه عبادة
وأراد بالشرط ما لا بد منه
إذ هي ركن فيه كما مر
(وينوي) وجوبا (في)
الاعتكاف أو غيره
(النذر) أي المندور والنذر
أو (الفرضية) ليميز عن
التطوع ولا يشترط أن
يعين سببها وهو النذر لانه
لا يجب إلا به بخلاف الصوم

كلا فعل سم (قوله وبحث السنوي الخ) وهو الأوجه مغني ونهاية (قوله أنه يكفي الخ) أي فيما لو نذر أن
يعتكف صائما الخ ع ش عبارة سم ينبغي ألا كتفاءه في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله
اعتكاف لحظته الخ) أي فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة فيه نظر والأقرب الأول
ويفرق بينه وبين مالهو مسح جميع الراس أو طول الركوع فان ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا بان ذاك
خوطب فيه بقدر معلوم كقدر الطائفة في الركوع فإزاد على مقدار ما تميز بثاب عليه ثواب المندوب
وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير يتحقق فيما زاد فليتامل غش ولذا قالوا هناك
واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بان ذاك خوطب فيه الخ أي خطاب لإيجاب (قوله ولا يلزمه استغراقه
الخ) نعم يسن خروجا من جمل اليوم شرط الصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط الخ)
أي سواء المندور وغيره تعين زمانه أم لا نهاية ومعنى (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله أو غيره) زيادة
هذا لا تناسب السياق وإن صح الحكم سم (قوله النذر الخ) مفعول ينوي (قوله ولا يشترط أن يعين الخ)
هذا الإطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله أن يعين سببها الخ) ولو كان عليه اعتكاف مندور فانت
ومندور غير فانت قال الأذرع يشبه أن يحى في التعرض للاداء والقضاء الخلف المذكور في الصلاة ولو
دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه لم يبطل في الاصح مغني ونهاية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أي
فلا بد فيها من تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لانه
لا يجب إلا به أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلا ثم قال في نيته نويت صلاة العيد أو الضحى المفروضة كفاه ذلك
لان فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ع ش (قوله وإذا اطلق الاعتكاف) شامل للواجب
كان نذر أن يعتكف واطلق ثم اطلق نيته سم (قوله الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية ومعنى (قوله أي
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وأن طال مكثه) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها
في وقوعه واجبا ومندوبا ما قد منه والاختوط في حقه أن يقول في نذره الله على أن اعتكف في هذا المسجد
مادمت فيه ثم ينوي الاعتكاف المندور فيكون متعلق النية جميع المدة التي يمكنها ع ش أقول قولهم لشمول
النية المطلقة لذلك كالصريح في الأول (قوله ولو لقضاء الحاجة) كان الأولى تقديمه على قول المتن وعاد الخ
(قوله أما إذا خرج عازما) ولو نوى بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع
الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم تذكرت أن رفض نية الصوم
قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بجامع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها سم
(قوله على العود) أي من أجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بجامع أن كلا فعل (قوله أو اعتكف مصليا) أي حيث لا يلزم جمعها (قوله أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظته)
ينبغي ألا كتفاءه في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله أو غيره) زيادة هذا لا تناسب السياق
وإن صح الحكم (قوله ولا يشترط أن يعين سببها الخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله الاعتكاف)
شامل للواجب كان نذر أن يعتكف واطلق ثم اطلق نيته (قوله أما إذا خرج عازما على العود) لو نوى
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف
حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم تذكرت أن رفض نية الصوم قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع
هنا بجامع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في أن كلا لا ينقطع
بنية القطع (قوله أما إذا خرج عازما على العود) أي للاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الآتي لأن
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ إذا لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قالوه فيمن نوى في
النقل المطلق الخ إلا إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف
فتأمل ثم رايت مر وافق على ذلك (قوله عازما على العود) أي من أجل الاعتكاف شرح مر

بجامع أن كلا فعل (قوله أو اعتكف مصليا) أي حيث لا يلزم جمعها (قوله أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظته)
ينبغي ألا كتفاءه في كل من اصوم معتكفا أو اعتكف صائما (قوله أو غيره) زيادة هذا لا تناسب السياق
وإن صح الحكم (قوله ولا يشترط أن يعين سببها الخ) هذا الإطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله الاعتكاف)
شامل للواجب كان نذر أن يعتكف واطلق ثم اطلق نيته (قوله أما إذا خرج عازما على العود) لو نوى
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف
حال خروجه نتيجة الانقطاع ثم تذكرت أن رفض نية الصوم قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع
هنا بجامع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في أن كلا لا ينقطع
بنية القطع (قوله أما إذا خرج عازما على العود) أي للاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الآتي لأن
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ إذا لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قالوه فيمن نوى في
النقل المطلق الخ إلا إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف
فتأمل ثم رايت مر وافق على ذلك (قوله عازما على العود) أي من أجل الاعتكاف شرح مر

بالخروج ولو لقضاء الحاجة أما إذا خرج عازما على العود

يكفي سم (قوله فلا يحتاج الخ) أى وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر وصرح به شرح المنهج أما منافي النية كالردة فالوجه أنه لا بد من انتفائه فليتامل سم عبارة السكرى على بأفضل قوله إن طال الخ وفي شرحى الايضاح للجمال الرملى وابن علان وإن صدر منه ما ينافى الاعتكاف لا ما ينافى النية انتهى اه
وعبارة البصرى قد يقال ظاهر إطلاقهم أنه يجوز نية العود وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بأن اطاق نية العود بل إطلاقهم صادق بما إذا نوى العود لنحو أخذ متاع له به أى فتجزئ هذه النية أيضا وقياس الزيادة فى صلاة النفل أنه لا بد فى نية العود من استحصال حقيقة الاعتكاف فليتامل اه (قوله لأن نية الزيادة الخ) مع قوله كما قالوه الى المتن كالصريح فى أنه لا يشترط مقارنته للخروج بل يكفي تقدمه عليه سم (قوله فكانت كنية المدين معا) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمنين مفترقين وقد يفرق فليتامل سم عبارة عث قوله كنية المدين أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلا لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع الى المسجد اه (قوله كما قالوه فيمن نوى فى النفل المطلق الخ) ولا نظر لسكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تخلل الخروج المنافى لمطلق الاعتكاف لأن تخلل المنافى هنا غففر حيث استثنى زمنه فى النية ونية العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافى فيه وهو الخروج نهاية قول المتن (ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعا أو كان نذرا أيا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة فى نفسها كهذا العشر فسيأتى حكمه اه ثم قال فى قوله لزمه الاستئناف وأعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما اصل عوده فلا يجب فى النفل لجواز الخروج منه اه ومثله فى شرح مرقا فأنظره مع قوله أيا ما غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ إلا أن يقال كلام الاسنوى فى المنذور وكلام الشارح فى المنوى وفيه شىء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر و (قوله أو معينة) يتامل سم أى فان

فلا يحتاج وإن طال زمن
خروجه كما اقتضاه
إطلاقهم لنية عند العود
لقيام هذا العزم مقامها
لأن نية الزيادة وجدت
قبل الخروج فكانت كنية
المدين معا كما قالوه فيمن
نوى فى النفل المطلق ركعتين
ثم نوى قبل السلام ركعتين
(ولو نوى) فى اعتكاف
تطوع أو نذر (مدة)
مطلقة أو معينة

(قوله فلا يحتاج) لا يقال لا بد من عدم المنافى فى حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال فى المنهج فيما سياتى وينقطع أى الاعتكاف كمتابعه بردة وسكرو ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالبا وجنابة مفطرة اه
قال فى شرحه وإن طرأ شىء من ذلك خارج المسجد لتبرز أو نحوه لمنافاة كل منهما العبادة البدنية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلسى بها مشه ما نصه قوله وإن طرأ شىء الخ قال فى المهمات سواء قلنا أنه حال خروجه معتكف أم لا اه لانا نقول لا نسلم أنه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له إذ لا يلزم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء المنافى حال الخروج أن الزركشى وابن العباد نازعا فى الاكتفاء بنية العود عند الخروج وأن ذلك بمنزلة المدين ابتداء بان قضية حرمة جماعه فى خروجه لأنه معتكف وهو بعيد وأجاب الشارح فى شرح العباب بمنع أن قضيته ذلك إذ استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقا اه لتامل نعم هذا فى منافي الاعتكاف أما منافي النية كالردة فالوجه أنه لا بد من انتفائه فليتامل (قوله لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله كما قالوه الى قوله ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصريح فى أنه لا يشترط مقارنته للعزم للخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المدين معا قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمنين مفترقين وقد يفرق فليتامل (قوله فى المتن ولو نوى مدة) قال الاسنوى أى للاعتكاف تطوعا أو كان قد نذر أيا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة فى نفسها كهذا العشر فسيأتى حكمه اه ثم قال فى قوله لزمه الاستئناف وتعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما اصل عوده فلا يجب فى النفل لجواز الخروج منه اه ومثله فى شرح مرقا فأنظره مع قوله أيا ما غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ إلا أن يقال كلام الاسنوى فى المنذور وكلام الشارح فى المنوى وفيه شىء فليحذر (قوله مطلقة) أى كيوم وشهر (قوله أو معينة) يتامل (قوله فى المتن

التعيين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا اقتصر الاسنوى والنهاية والمغني وشرح
 بافضل على ايام غير معينة (قوله ولم يشترط تتابعوا واعتكف الخ) يتأمل سبكه مع ما قبله (قوله في صورته)
 اى النذر (قوله فخرج فيها الخ) اى غير عازم على العود وشرح بافضل قال الكردى هذا لم يذكره الشارح
 هنا في غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملى وغيرهم وإنما ذكره في
 القسم الاول نعم ذكره القليوبي على المحلى وقال كالتى قبلها بل اولى لانهما قول بعدم الاحتياج وظاها وشيخنا
 لم يوافق في هذه على ذلك وفي الحلبي على المنهج قوله جدد النية اى عند دخوله وإن كان عزم عند خروجه
 على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعه وفي كلام بعضهم انه يكفى فيها بذلك بالاولى اه وفي
 الشوبرى على المنهج ظاهره انه لا يكفى العزم هنا كالتى قبلها وهو ما نقل ان شيخنا الرملى افتى به وعليه فما
 الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق انه يكفى العزم هنا بالاولى فليحرج رأتى اه وواقعه شيخنا
 فقال ويجدد النية إلا إذا عزم على العود ففيهما اى الماطق والمقيد بمدة من غير تتابع او كان خروجه لبرز في
 الثانى اه قول المتن (لزومه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول الروض
 آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية اه فان
 مفهومه انه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لازمه عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم
 لتجدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة سمى اى وتقدم عن الاسنوى ان المدة المعينة كهذا الشهر في حكم
 المشروطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة النهاية والمغني والمنهج وشرح الارشاد وشرح بافضل للنية
 وقال السكر دى وهو المعروف في تعبير أئمتنا ويوم تعبير التحفة بالا اعتكاف بطلان ما اعتكفه قبل خروجه
 ليس مرادوا في الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فان افسد بعضهم يستأنف وفي شرحه بل يجب
 قضاء ما افسده فقط اه وفي التحفة في شرحه ويطلب بالجماع مانصه ولا يطل ما مضى الا ان نذر التتابع فتعبر
 غير التحفة او مخرج واحد احسن اه كردى اى فكلامه على حذف مضاف اى لنية الاعتكاف كما يدل عليه قوله
 قطعه دون ابطله (قوله الاعتكاف في الصورة الثانية الخ) عبارة المغني للنية لصحة الاعتكاف ان اراده بعد
 العود وان لم يطل الزمن لقطعه الاول بالخروج لغير قضاء الحاجة - أو أوالعود فلا يلزمه في النقل لجواز الخروج
 منه اه (قوله اى للحاجة) قى ما لو شرب مع الحاجة غير ما هل يلزمه الاستئناف اولا فيه نظر والا قرب
 الثانى قياسا على ما لو قصد الجانب بالقرامة المذكور والاعلام ع ش (قوله وهى البول والغائط) اى فقط
 فليس منها غسل الجنابة على المعتد ايعاب (قوله ان يلحق بهما الريح) جزم به في شرح بافضل لكن عقبه
 الكردى بان المعتد خلافه ثم قال فاذا لم يغتفر واعلى الراجع في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كغسل
 الجنابة ونحوه فعدم الاغتفار في الريح من باب أولى اه (قوله فلا يلزمه ذلك) اى استئناف النية وإن طال
 زمن قضاء الحاجة مغنى ونهاية (قوله كما افاده) اى التعميم (قوله اى لان عوده الخ) عبارة النهاية والمغني
 لان النية شملت جميع المدة بالتعيين اه (قوله وان كان) الى قوله قال الا ذرعى في النهاية والمغني (قوله
 كالا كل) اى فانه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه مخالاف الشرب
 فلا يجوز الخروج له مع إمكانه فيه فانه لا يستحي منه في المسجد مغنى ونهاية قال ع ش قوله لانه قد يستحي منه
 الخ اخذ منه أن المهور الذى يندرج طارقه ياكل فيه زبدي اى فلو خرج للاكل في غيره انقطع تتابعه
 ومقتضى العلة ايضا ان اهل المسجد لو كانوا عجاورين به اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز

ولم يشترط تتابعوا واعتكف
 لو قام نذره في صورته (فخرج
 فيها وعاد فان خرج لغير
 قضاء الحاجة لزومه
 الاستئناف) للاعتكاف
 في الصورة الثانية لان
 خروجه المذكور قطعه
 (أو) خرج (لها) أى للحاجة
 وهى البول والغائط ولا
 يبعد أن يلحق بهما الريح لشدة
 قبحه في المسجد لكن ظاهر
 كلامهم خلافه وكان
 المعتكف سوح به للضرورة
 (فلا يلزمه ذلك لانه لا بد
 منه فهو كالمستثنى عند النية
 (وقيل إن طال مدة
 خروجه) ولو للحاجة كما
 افاده سياقه لانه اذا ضرها
 فلغيرها أولى (استأنف)
 لتعذر البناء (وقيل لا
 يستأنف مطلقا) أى لان
 عوده ينصرف لما نواه (ولو
 نذر مدة متتابعة فخرج لعذر
 لا يقطع التتابع) وإن كان
 منه بد كالا كل

فان خرج لغير قضاء الحاجة لزومه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول
 الروض آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية اه
 فان مفهومه انه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لازمه عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم
 لتجدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة فان قيل يحمل التميز في كلام الشارح على التعيين بالشخص
 كذا الاسبوع وفي كلام الروض على التعيين بالقدر كاسبوع احتراز عن اطلاق الاعتكاف قلنا هذا

وقضاء الحاجة والحيض والخروج (٤٧٤) ناسيا (لم يجب استئناف النية) عند العود لشموها جميع المدة ونجب المبادرة للعود عقب

الخروج منه لاجل الاكل لا لتفناء العلة إلا أن يقال ان من شأن الاكل بحضور الناس الاستحياء فلا فرق بين
كون اهل المسجد مجاورين ام لا وهذا اقرب غش ويظهر اخذنا من التعليل المذكور ايضا ان مثل المسجد
المهجور الخ ما اذا كان المعتكف في نحو خيمة تستره عن الناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة الخ)
ومثله في هذا القسم الربيع فيما يظهر شورى وشيخنا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) اي بما لا بد منه
نهاية ومعنى (قوله) اما ما يقطعه فيجب استئنافها اي اذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال
الكردى هذا الم يحضر في الوقوف على من ذكره في هذا المحل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فاذا
عاد إلى المسجد يكون عودا ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء به من غلى العود عن إعادة
النية اهـ اي ولا يجب مامضى من النذر (قوله من كافر) اي مطلقا (قوله ونحوهم) اي كبرسم ومن لا يتميز
له معنى (قوله واخذ منه الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقالا وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه
المكث في المسجد كذى خراج وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك
ولان قال الاذرى اهـ (قوله ومن ثم) اي من اجل عدم تاثير الحرمة لعارض (قوله صح) الى قوله ولا يشكل
في النهاية والمغنى لا قوله وممران (قوله صح الخ) عبارة النهاية والمغنى ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن
كره لذوات الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم بغير إذن سيد وزوج نعم إن لم تقف به منفعة كان حضر
المسجد باذنها فلو ياه جاز ولو نذر الاعتكاف من معين بالاذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع او وصية
وارث او طلاق وتزوجت اخر جاز لها بغير إذن الثاني لانه صار مستحقا قبل وجوده لكن للبشرى الخيار
ان جهل ذلك ولها اخرجهما ولو من النذر ما لم ياذن فيه وفي الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً ولا متتابعاً
او في احدهما زمنه معين وكذا اذا ذان في الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لها
اخراجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة او بواسطة لان الاذن في النذر المعين إذن في الشروع فيه
والمعين لا يجوز تأخير هو المتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من
المكاتب بلا إذن ان امكن كسبه في المسجد او كان لا يخل به ومن بعضه حر ولا مهايأة كالفن والا كان في نوبته
كحرو في نوبة سيده كقوله اهـ قال ع ش قوله لم لذوات الهيئة وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيسكروه له الخروج
ام لا فيه نظروا الاقرب الاول احتياطاً وقوله لم بغير إذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي خلية
او متزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك وقوله م
ولها اخرجها الخ اي ولا اثم عليها ما حيث نوبت ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد هل العبرة باعتقاد الاول
او الثاني فيه نظروا الاقرب الاول اخذنا ما قالوه في ستره المصلى من ان العبرة باعتقاد الفاعل وقوله م
او كان لا يخل به اي بالسكسب اي او كان معه ما يني بالنجوم وقوله م وفي نوبة سيده الخ انظر لو اراد اعتكافا
منذرا متتابعاً ولا تسعه نوبته وكان نذره قبل المهايأة او بعد ها في نوبة السيد او في نوبة نفسه وهي لا تسعه
ويتجه حيث نذر المنع بغير إذن السيد نعم ان لم يكن متتابعاً بعافله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر سم على
البهجة اهـ ع ش (قوله وممر الخ) اي في شرح المسجد (قوله ونظيره) اي ما ذكر من صحة الاعتكاف
لثاني وعدمها الاول لما ذكر (قوله لمطلق الاستعمال) اي لحق الغير (قوله سكر) الى قول المتن ولو طرا في
المغنى والنهاية لا قوله في غير الضدين الى ان ذلك (قوله سكر اتعدى به) اي اما غير المتعدى فيشبهه كما قال
الاذرى انه كالمغنى عليه نهاية ومعنى (قوله من مجرد الخروج الخ) اي من الخروج من المسجد بلا عذر

زوال العذر فان أخر عالما
ذا كر مختار النقطع المتتابع
وتعذر البناء (وقيل ان
خرج لغير الحاجة وغسل
الجنبات) ونحوهما (وجب)
استئناف النية لخروجه عن
العبادة بما منه بد بخلاف
مالا بد منه اما يقطعه فيجب
استئنافها جزما (و شرط
المعتكف الاسلام والعقل)
فلا يصح من كافر ومجنون
وسكران ومغنى عليه
ونحوهم اذ لانية لهم ولو
طرا نحو اغما على معتكف
فسيان (والنقاء عن الحيض)
والنفاس (والجنبات) لحرمة
المكث بالمسجد حيث نذر
واخذ منه ان مثلهم من به
نحو قروح تلوث المسجد
ولا يمكن التحرز عنها قال
الاذرى وهذا موضع
نظرا اهـ اي لان الحرمة هنا
لعارض لا لذات اللبث
بخلافها ثم فلا قياس ومن
ثم صح اعتكاف زوجة
وقن بلا إذن زوج وسيد
مع الاثم وممران من
اعتكف فيما وقف على
غيره صح ولا يشكل على
ما تقرر في نحو الحائض
خلافاً لمن زعمه لان حرمة
المكث عليها من حيث
كونه مكثاً وعلى ذلك من
حيث كونه في حق الغير
والاول ذاتي والثاني عارض
ونظيره الحلف المغضوب
وخف المحرم الحرمة في
في الاول لمطلق الاستعمال

لا يظهر به الفرق لان عدم التجديد في المعين بالشخص ان لم يكن أولى كان مساوياً لليتأمل (قوله واخذ
منه ان مثلهم الخ) كذا ممر (قوله صح) كذا ممر (قوله سكر اتعدى به) اما غير المتعدى فيشبهه كما قال الاذرى

وفي الثاني لخصوص اللبس فاجزأ مسج ذاك لا هذا (ولو ارتد المعتكف أو سكر) سكر اتعدى به (بطل) اعتكافه من وهو
الردة والسكر لا تنفاه اهليته (والمذهب بطلان مامضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافه لان ذلك اقبح من مجرد الخروج من المسجد

ومنه يؤخذ ان المراد بطلان
الماضي عدم وقوعه عن
التتابع لعدم ثوابه إذا
أسلم المرتد لكن المنصوص
عليه في الام بطلان ثواب
جميع أعماله وإن أسلم كما
يأتي قريبا وكذا يقال في
التتابع حيث بطل وثني
الضمير مع العطف باو في
غير الضدين تنزيلا لهما
منزلة ما على ان ذلك لا يرد
عليه من أصله إذا العطف باو
في الفعل لا الفاعل فلم
يرجع الضمير على معطوف
بأو (ولو طرأ جنون أو
اغناء) على المعتكف (لم
يبطل ماضى) من اعتكافه
(إن لم يخرج) بضم أوله
وكذا ان أخرج شق حفظه
في المسجد أو لا كما يصرح
به كلام المجموع لعذره
كالمكره ويؤخذ منه ان
محله حيث جازت ادايمته في
المسجد أو لا كان إخراج
لاجل ذلك كإخراج المكره
بحق وعلى هذا يحمل
ما اقتضاه كلام الروضة
وأصلها أنه يضرب إخراج إذا
شق حفظه في المسجد أي
بان حرم إبقاؤه فيه وأخذ
ابن الرفعة والأذرى من
التعليل بالعذر أنه لو طرأ
نحو الجنون بسببه انقطع
باخراجه مطلقا (ويحسب
زمن الاغناء من الاعتكاف

وهو بقطع التتابع نهاية ومعنى (قوله ومنه الخ) أى من التعليل (قوله لعدم ثوابه الخ) لا ينافى في هذا ما يأتي
أول الحج من حيوط الثواب بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من
هذا الكلام وإن كان متحققاً سم (قوله إذا أسلم الخ) عبارة النهاية المراد بالبطلان عدم البناء عليه لا حيوطه
بالكيفية زاد المعنى وهذا في السكران وأما المرتد فقد نص الشافعى على ان الردة تحبط الثواب وإن لم تتصل
بالموت وإن اتصلت به فهي محبطة للعمل بنص القرآن اه قال ع ش الا قرب ان غير المرتد يشاب على ماضى
ثواب النفل مطلقاً ما لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه اه (قوله إذا العطف باو الخ) فيه نظر
ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك سم أى من ان المعطوف باو المنوعة الاولى فيه تشية الضمير
(قوله فلم يرجع الضمير على معطوف باو) أى بل على المرتد السكران المفهومين من لفظ الفعل وقد تقدم
ما يدل عليهما فصح غود الضمير عليهما نهاية ومعنى قول المتن (او اغناء) ومثله السكر بلا تعد كما مر عن النهاية
والمعنى (قوله من اعتكافه) أى المتتابع نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يخرج) لم يزد الا سنوى في بيان
مفهومه على قوله تنبيهه سككت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الرافعى أنه إن لم يمكن حفظه في المسجد فلا
يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكرها فأخرج وإن أمكن بمشقة فكالمريض والصحيح فيه أيضاً أنه
لا ينقطع تتابعه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح م ومفهوم قوله بمشقة أنه لو أمكن بلا مشقة يبطل وهو
صرح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان إخراج حقه لا ينقصه
عن إخراج العاقل مكرها ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا عدم البطلان وكذا
المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكره اه قال بجامع ان كلام يخرج باختياره وقول الشارح كالمكره إشارة أيضاً
إلى ذلك سم وفي المعنى بعد مثل ما تقدم عن الاسنوى ما نفضه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخروج لاستواء
حكمهما اه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس على المكره (قوله ان محله) أى عدم ضرر الاخراج (قوله
واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى اما لو طرأ ذلك بسبب لا يعذره كالمسكر فانه ينقطع اعتكافه كما نقله في
الكفاية عن البندنجي في الجنون وبجئته الأذرى في الاغناء اه (قوله باخراجه مطلقاً) قد يقال إذا حصل
الجنون بسببه فينبغي ان ينقطع وإن لم يخرج لا تنفاه اهليه مع تعديه كالسكران المعتدى بصرى وبجبرى
وتقدم عن المعنى ما يفيد ويفيده أيضاً قول شرح بافضل ويبطل بالجنون والاغناء ان طرأ بسبب تعدى به
لانهما حينئذ كالسكران اه قال الكردى قوله ان طرأ الخ أى الجنون والاغناء فيبطل اعتكافه في حال طرو
مع ماضى ان كان متتابعاً ظاهر إطلاقه البطلان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الأصل فقوله في التحفة
باخراجه ليس بقيد اه قول المتن (ويحسب زمن الاغناء) أى مادام ما كثر في المسجد حلي وكردى عبارة
سم أى وإن لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو
ظاهر ان لا يخرج وإن اوم الصنيع خلافه اه قول المتن (من الاعتكاف) أى المتتابع نهاية ومعنى (قوله

أنه كالمعنى عليه شرح م (قوله لعدم ثوابه إذا أسلم المرتد) لا ينافى هذا ما يأتي أول الحج من حيوط الثواب
بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وإن كان متحققاً
(قوله إذا العطف باو الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك اه (قوله في المتن إن لم يخرج)
لم يزد الا سنوى في بيان مفهومه على قوله تنبيهه سككت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الرافعى أنه إن لم يمكن
حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكرها فأخرج وإن أمكن بمشقة فكالمريض والصحيح
فيه أيضاً أنه لا ينقطع تتابعه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح م ومفهوم قوله بمشقة أنه لو أمكن بلا
مشقة يبطل م وهو صريح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان
إخراج حقه لا ينقصه عن إخراج العاقل مكرها ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا
عدم البطلان وكذا المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكره اه قال بجامع ان كلام يخرج باختياره وقول الشارح
كالمكره إشارة أيضاً إلى ذلك (قوله في المتن ويحسب زمن الاغناء) أى وإن لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة

كافي الصوم فيها (أو طرا) (الحيض) (٤٧٦) أو النفاس أو نجس غيرهما لا يمكن معه المسك بالمسجد (وجب الخروج) لتحريم مكثهم

(وكذا الجنابة) إذا طرات
بنحو احتلام يجب الخروج
للفعل (وإن تعذر الغسل
في المسجد) للضرورة اليه
ولو كان يتيم وأمكنه التيمم
بغير ترابه وهو ما فيه لم يجز
له الخروج فيما يظهر إذ لا
ضرورة اليه حينئذ (فلو
أمكن) الغسل فيه (جاز
الخروج) لأنه أقرب
للرأى وصيانة المسجد
وتلزمه المبادرة به (ولا
يلزمه بل له الغسل في
المسجد رعاية للتتابع
واستشكل بان نضح المسجد
بالماء المستعمل حرام ويرد
بان هذا لا نضح فيه إذ هو
أن يرش به وأما هذا فهو
كالوضوء فيه وقد اتفقا
على جوازه نعم محل جوازه
فيه كما قاله السبكي حيث
لا مكث فيه بان كان فيه
نهر يخوضه وهو خارج
والاوجب الخروج قال
الأذري وكذا لو كان
مستجمرا لحرمة إزالة
النجاسة في المسجد أي وإن
لم يحكم بنجاسة الغسالة
أو يحصل بغسله ضرر
للمسجد أو المصلين (ولا
يحسب زمن الحيض ولا
الجنابة) من الاعتكاف إذا
اتفق المسك مع أحدهما
في المسجد لعذر أو غيره لأنه
حرام وإنما يباح للضرورة
وسياق حكم البناء في الحيض
(فصل في الاعتكاف

كافي الصوم) إلى الفصل في النهاية والمغنى لإقوله واستشكل إلى نعم وقوله بان كان إلى وإلا وما أنبه
عليه (قوله كافي الصوم) أي إذا اغنى عليه بعض النهار نهاية ومعنى أي أوجن فيه حيث يبطل الصوم
في الثاني دون الأول (قوله أو نجس الخ) عبارة النهاية والمغنى وأما المستحاضة فإن امنعت التلويث
لم يخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل تتابعها اه (قوله بنحو احتلام) أي مما لا يبطل الاعتكاف
كأنزال بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل أو مكروه (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد الماء أو غيره
(وقوله وأمكن التيمم الخ) أي ولا اوجب الخروج لأجل التيمم (وقوله وهو ما فيه) أي من غير
مكث ولا تردد نهاية ومعنى (قوله لم يجز له الخروج) عبارة النهاية والمغنى لم يجب خروجه اه قال ع ش
قضيته جواز الخروج لذلك فليتأمل وعبارة حج لم يجز له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في الغسل
من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلامكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع
الخروج لأجله اه (قوله المبادرة به) أي بالغسل معنى (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه
(قوله حرام) تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله بان هذا) أي الغسل (قوله إذ هو) أي النضح (وقوله
وأما هذا) أي الغسل في المسجد (وقوله على جوازه) أي الوضوء في المسجد (قوله نعم محل جوازه فيه)
أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذري الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان الجنب مستجمرا
بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد وكذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسالة
ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين اه قال ع ش قوله لم يجب خروجه أي ليغتسل خارجه
احترازا من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد اه (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستجمرا
الخ قول المتن (زمن الحيض) أي والنفاس (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها معنى ونهاية
(فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) قول المتن (إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا التتابع له اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل
المذكور وجوب الليلة الأولى وجميع الليالي المتخللة إذا فرقه خلافا لما توهمه بعض الطلبة وقال فيه أيضا ولو
نذرا اعتكاف يومين أو عشرين يومًا لم يجب الليالي المتخللة إلا إذا شرط التتابع أو نواه كعكسه وهو المعتمد وفي
الروض أيضا وإن قال في النذرا أيام الشهر أو شهر انتهى لم تلزمه الليالي حتى ينوبها اه فعلم دخول الليالي في
نحو عشرة أيام ودخول الأيام في نحو عشر ليال بشرط التتابع وبنيته وبنيته لليالي في الأول ونية الأيام في
الثاني وإذا نوى الليلة في نذر يوم فالمنجذ عند الاطلاق أنها السابقة عليه وظاهر فيما إذا نوى التتابع أو شرطه
في نحو عشرة أيام لا يجب ليلة اليوم الأول ثم يخفف في النهاية والمغنى ما يوافقه قول المتن (مدة متتابعة) أي
كقوله لله على عشرة أيام متتابعة (وقوله لزمه التتابع) أي أن صرح به لفظا ولا يلزمه في هذه الأيام
اعتكاف الليالي المتخللة بينها إلا أن ينوبها فتلزمه لأنها لا تدخل في مسمى الأيام معنى ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهر أن لا يخرج وإن أوهم الصنيع
خلافه (قوله ولو كان يتيمم) كان كان الماء مفقودا (قوله وهو ما فيه) أي بخلافه مع المسك أو التردد
(قوله وتلزمه المبادرة) لا ينافي قول المتن ولا يلزم فتأمل (قوله نعم محل جوازه الخ) كذا مر
(قوله قال الأذري) كذا مر (قوله أو يحصل بغسله ضرر للمسجد) كذا مر
(فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (قوله في المتن إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا التتابع له اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل
المذكور وجوب الليلة الأولى مطافا وجميع الليالي إذا فرقه خلافا لما توهمه الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف
يومين أو عشرين يومًا لم يجب الليالي المتخللة إلا أن شرط التتابع أو نواه كعكسه اه وهو المعتمد فعلم وجوب دخول
اليالي في نحو عشرة أيام متواليه أو عشرين يومًا متواليه أو نية التوالي وعلم أيضا وجوب دخول الأيام في نحو
عشر ليال متواليه أو نية التوالي وفي الروض أيضا قبل ذلك وإن قال في النذرا أيام الشهر أو شهر انتهى لم تلزمه

المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة لزمه) التتابع لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة والمشقة على النفس مثله

(والصحيح انه) أى الشأن
 (لا يجب التتابع بلا شرط)
 وان نواه لان مطلق الزمن
 كاسبوع أو عشرة أيام صادق
 بالمتفرق ايضا وإنما لم يؤثر
 النية فيه كما لا يؤثر في اصل
 النذر وإن نوزع فيه وإنما
 تعين التوالى في لا اكلمه
 شهرا لان القصد من اليمين
 الحجر ولا يتحقق بدون
 التتابع ولو شرط التفريق
 أجزأ عنه التتابع لانه أفضل
 منه مع كونه من جنسه وفارق
 نذر التفريق في الصوم بما
 يأتى فيه (و) الصحيح
 وفي الروضة الاصح وقدم
 ان مثل هذا منشؤه اختلاف
 الاجتهاد في الارضية فعند
 التعارض يرجع إلى تأمل
 المدرك (انه لو نذر يوم لم يجز
 تفريق ساعته) من أيام ل
 يلزمه الدخول قبل الفجر
 أى بحيث يقارن لبثه اول
 الفجر ويخرج منه بعد
 الغروب أى غفبه لان
 المفهوم من لفظ اليوم هو
 الاتصال فلودخل الظهر
 ومكث إلى الظهر ولم يخرج
 ليلا لم يجزئه كارجعاه وان
 نوزع عليه لانه لم يأت يوم
 متواصل الساعات والليلة
 ليست من اليوم فان قال
 نهارا نذرته من الان لزمه
 منه الى مثله ودخلت الليلة
 تبعا قال في المجموع ولو
 نذر اعتكاف يوم فاعتكف
 ليلة أو عكسه فان غين

مثله (قوله التتابع) الى قوله فلودخل في النهاية والمغنى الا قوله وقدم الى المتن قول المتن (والصحيح أنه
 لا يجب التتابع) لكن يسن مغنى ونهاية (قوله) وإنما لم يؤثر النية) عبارة بالمغنى والنهاية وقضية كلامه انه إذا لم
 يشترط التتابع لا يجب وإن نواه وهو الاصح كما قاله تبعا للبعوى كاصل النذر وإن اختار السبكي لزوم
 وصوبه الا سنوى فان قيل انه إذا نوى اعتكاف الليالى المتخللة في هذه الايام انها تلزمه مع ان فيه وقتا زائدا
 فوجوب التتابع اولى لانه مجرد وصف اجيب بان التتابع ليس من جنس الزمن المذكور بخلاف الليالى
 بالنسبة للأيام أى بالعكس ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه وفي سبب بعد ذكر مثله
 عن شيخ الاسلام مانصه فعلم ان نية التتابع توجب الليالى المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى
 تتابعها جاز ان يأتى بها متفرقة فليتام اه قال ع ش قوله مر بنية التتابع قضيته وجوب الليالى بنية التتابع
 الايام وان لم يخطر بباله الليالى وقوله مر قيل لم تلزمه الليالى حتى ينوبها ظاهر في خلافه فلعل المراد بقوله
 هنا بنية التتابع التتابع الا لازم لنية الليالى لا التتابع المعنوى بمجرد اه ولعل الاقرب ما قاله سم إذ كلامهم
 كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو نذر عشرة أيام مع لياليها (قوله) كما لا يؤثر الخ) أى قياسا عليه (قوله
 وإنما تعين الخ) رد لدليل المقابل (قوله مع كونه من جنسه) لم يظهر لى وجهه وقد تقدم انفا عن النهاية
 والمغنى وشيخ الاسلام في رد نزاع خلافه (قوله) بما يأتى فيه) أى من ان الصوم يجب فيه التفريق في حالة وهى
 صوم التمتع فكان مطلوبه بالتفريق بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق اصلا مغنى ونهاية (قوله
 فعند التعارض) أى تعارض الاجتهاد قول المتن (لم يجز تفريق ساعته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينبغي
 خلافه وان ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف وإن نوى قدر اليوم اكتفى
 به ولو من أيام وبقى ما لو نذر يوم من أيام الدجال هل يخرج من عدة النذر بان يقدره يوما من الايام التى
 قبل خروجه كاتمة درجة او يحمل على اليوم الحقيقى من ايامه ويخرج من العدة ولو باخريوم من ايامه
 فيه نظرا والاقرب الاول ع ش (قوله لم يجز الخ) وعند الاكثرين يجزىء لحصول التتابع بالبيتوتة في
 المسجد وهذا هو المعتمد بنهاية ومغنى وسم (قوله فان قال) الى قوله ورجع غيره في النهاية والمغنى الا قوله
 ويوجه الى أمالو شرط (قوله فان قال) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) نهارا نذرته من الان) ليس هذا
 التصوير بقيد لو نذر اعتكاف اوله يوم الظهر مثلا كان كذلك ايعاب (قوله لزمه) لعل هذا اذا قال نذرت
 يوما من الان كما هو المتبادر من كلامه بخلاف ما اذا قال نذرت هذا اليوم والنهار من الان فالظاهر حينئذ
 انه يلزمه الى المغرب فليراجع (قوله لزمه منه الى مثله الخ) أى وامتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب
 نهاية ومغنى (قوله ولو نذر اعتكاف يوم) ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم ليلا لم يلزمه شىء ويسن كافى

الليالى حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم أى لا يلزمه ضم الليلة اليه الا أن ينوبها اه فعلم دخول الليالى بشرط
 التتابع وبنيتها وبنية الليالى وان نوى الليلة في نذر يوم فالتوجه عند الاطلاق انها السابقة عليه وظاهر فيه اذا
 نوى التتابع او شرطه في نحو عشرة أيام انه لا تجب ليلة اليوم الاول (قوله وان نواه) كذا مر (قوله وان
 نوزع فيه) من جملة النزاع فيه انه اذا كان الراجع ايجاب الليالى بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة أيام
 مثلا مع ان فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع بالنية اولى لانه مجرد وصف واجاب شيخ الاسلام بان التتابع ليس
 من جنس الزمن المنذر بخلاف الليالى بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره
 بها اه فعلم ان نية التتابع توجب الليالى المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى تتابعها جاز ان
 يأتى بها متفرقة فليتام (قوله) ولو شرط التفريق أجزأ عنه التتابع لانه افضل) قال في شرح الروض نعم
 ان نوى اياما معينة كسبعة ايام متفرقة ولها غدتعين التفريق ذكره الغزالي وهو متعين لتعين زمن
 الاعتكاف بالتعين او ما قاله وإنما يأتى على طريقة هما من ان النية تؤثر كاللفظ وقد عرف ما فيه اه قال
 مر المعتمد ما قاله (لم يجزئه) عبارة شرح المنهج فعن الاكثرين الاجزاء عن أى استحق خلافه قال
 الشيخان وهو الوجه فعليه لاستثناء اه المعتمد ما قاله الاكثرين مر (قوله ولو نذر اعتكاف يوم) من

نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فان قدم نهارا أجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه نعم يسن قضاء يوم كامل ومحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا أو مكره لم يلزمه شيء ولو نذر اعتكاف العشر الأخير دخلت لياليه حتى أول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه لتعديده بقصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره إذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأ عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهر أو شك في صده فتوضا محتاطا فبان محدثا أي فلا يجزئه نهاية ومعنى قال ع ش قوله مراعاة اعتكاف يوم شكرا أي بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لأنه يتعين أن يقول لشكرا وقوله لم يبق منه أي ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره وقوله لم يبق كما قطع به الخ معتمد اه ع ش (قوله زمنا) عبارة عن نهاية والمعنى يوم ما لم يبق بخلاف اليوم المطلق لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين اه (قوله ان كان ما أتى به قدره) أي ولا لم يكفه نهاية أي فيحتاج إلى مكث ما يتم به مقدار اليوم ع ش زاد الرشيدى وانظر لو كانت أطول منه هل يكتب في مقدار اليوم منها أو لا بد من استيعابها اه والقياس الأول (قوله والا) يدخل فيه ما إذا لم يعين زمنا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته سم (قوله معين) ولو لم يعين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على التراخي معنى (قوله لانه) أي للتتابع (حينئذ) أي حين عدم تعرض التتابع (قوله من ضرورة الوقت) أي من ضرورة تعيين الوقت فاشبهه التتابع في شهر رمضان نهاية ومعنى (قوله وإذا ذكر الناذر) أي في نذره لفظا نهاية ومعنى قول الماتن (وشرط الخروج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

زمنا وفاته كفي ان كان ما أتى به قدره أو أزيد والا فلا (و) الصحيح (انه لو عين مدة كاسبوع) معين كذا الأسبوع (و) تعرض للتتابع وفاته تلك المدة (لزمه التتابع في القضاء) لتعرض به بفارص مقصودا لذاته (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه حينئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (وإذا ذكر) الناذر (التتابع وشرط الخارج لعارض)

رمضان فانه يجزئ قضاءه في يوم أقصر منه (قوله ان كان ما أتى به قدره) ليس في عبارة المجموع تصريح بهذا وعبارته فرع قال المتولى لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجزئه لانه قادر على الوفاء بنذره على الصفة الملتزمة وان كان عين الزمان في نذره ففوات فاعتكف بدل اليوم ليلة أجزأه كالأوقات صلاة نهارا فقصاها في الليل فانه يجوز وسيه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فوات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت واما الوقت فيسقط حكمه بالفوات اه نعم ما ذكره الشارح له وجه فان الاعتكاف يتبعض فأمكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لانه لا يتبعض وقد يشعر قول المجموع فوجب قضاء القدر الفائت بما قاله الشارح (والا فلا) يدخل فيه ما إذا لم يعين زمنا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته (في المتن وشرط الخروج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود شرح م قال في الروض ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرة أو عشرين يوما لم تجب الليالي المتخللة إلا أن شرط التتابع أو فواته كعكسه أي وان لم يجب هو أي التتابع فنية التتابع توجب الليالي دون التتابع قوله إلا أن شرط الخ أي فتجب الليالي المتخللة وخرج بالمتخللة السابقة على اليوم الأول وهو ظاهر وان قال العشرة الأخيرة دخلت الليالي ويجزئ وإن نقص الشهر بخلاف قوله عشرة أيام من آخره اه وقوله بخلاف أي فإذا كان ناقصا لزمه ان يعتكف بعده وما قال في المجموع ويسن في هذه ان يعتكف يوم ما أي ناويا به الفرض أو النذر كما هو ظاهر والالم يمكن أجزأه ولا يضر التردد في النية ويكفي لصحتها احتمال دخول قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لانه أو العشرة من آخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئه عن قضاء يوم قطع البغوي بأجزائه ويحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهر أو شك في صده فتوضا محتاطا فبان محدثا اه والمعتمد ما قطع به البغوي (تنبيهات) الأول علم بما تقرر انه لو نذر اعتكاف عشرة أيام ونوى التتابع جاز التفريق فله ان يأتي باليوم الأول وحده بلا لية لأن الواجب الليالي المتخللة وليلة الأول غير متخللة ولا يبعد ان يجزئه اعتكاف

فان عين شيتا لم يتجاوز
ولا اخرج لكل غرض
ولو دنيويا مباحا كقاء
الامير الا لنحو نزهة
ويوجه بانها لا تسمى
غرضا مقصودا في مثل
ذلك عرفا فلا ينافي ماض
في السفر انها غرض
مقصود اما لو شرط
الخروج لمحرّم كشرّب خمر
أو لمناف كجماع فيبطل
نذره نعم لو كان المنافي
لا يقطع التتابع كحوض
لا تخلو غنّه مدة الاعتكاف
غالبا صح شرط الخروج
له واما لو شرط الخروج
للعارض كان قال إلا
ان يدولى فهو باطل لانه
علقه وهل يبطل به نذره
وجمان رجح في الشرح
الصغير البطلان وهو
الوجه ورجح غيره
عدمه ولو نذر نحو صلاة
او صوم او حج وشرط
الخروج لعروض فكما
تقرر ويأتي في النذر ماله
النذر ماله تعاق بذلك
بخلاف نحو الوقف لا يجوز
فيه شرط احتياج مثلا
لانه يقتضى الانفسك عن
عن اختصاص الادى به
فلم يقبل ذلك الشرط
كالتعلق (والزمان المصروف
اليه) اى لذلك العارض
(لا يجب تدارك ان عين المدة
كهذا الشهر) لان زمن
المنذور من الشهر انما هو
اعتكاف ما غدا العارض
(ولا) يعين مدة كشهري

بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود نهاية ومعنى وسم (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيما اذا
اطلق العارض صحة الشرط وانصرافه لما ذكر بل قد يدعى انه مراد الشارح (قوله فان عين شيتا) اى نوما
او فرض كعبادة المرضى او زيدو (قوله لم يتجاوز) اى اخرج له دون غيره وان كان غيره اهم منه نهاية
ومعنى (قوله مباحا) اى لا مكروها كما يفيد قوله لا لنحو نزهة (قوله كقاء امير) اى الحاجة اقتضت خروجه
للقائه لا مجرد التفرج ع ش عبارة القليوبي لا لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام او منصب ومثل السلطان الحاج
اه (قوله انها عارض مقصود) اى للعدول عن اقصر الطريقين الى اطولها بحيرى (قوله لمناف الخ)
اى او لغيره مقصود كنزها فلا ينعقد نهاية ومعنى (قوله إلا ان يدولى) اى الخروج ولم يقبل لعارض فان
قاله صح بحيرى (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
الاتى والزمان المصروف الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذور المذكورات وخروج منها بعد
التلبس بها لعارض فان كانت معينة كر كعتين في وقت كذا او كصوم يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلى صلاة ركعتين وصوم يوم وحج
او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسه منه تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس
يبعد سم (قوله فكما تقرر) وغليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز ان يقول في نيته واخرج منها ان غرض
لى كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه فتى عرض له ما استثناء جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة
وجاز له الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع غ ش (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل
بهذا الشرط سم اقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقف وبطلان الشرط وعدم تأثيره
والله أعلم (قوله اى لذلك) الى قول المتن ولو عاد في النهاية والمعنى لا قوله على ما اقتضاه الى المتن قول المتن (ولا
فيجب) ينبغى وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لكنه خرج لغير ما شرط الخروج له لما لا يقطع التتابع اما
ما يقطعه بما لا بشرط الخروج له فيوجب الاستئناف سم (قوله ولا يعين الخ) قد يقال فلو قصد في هذه
الصورة استثناء الخروج للعارض المذكور من المدة الغير المعينة فهل يعمل بقصده ولا محل تأمل والا قرب

تسعة الايام بلياليها متتابعة أو متفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها بلا ليلة لان الظاهر ان الترتيب بأن يبدأ باليوم
الحالى عن ليلته لا يجب فليتأمل * الثاني وقع السؤال عما لو قال في انشاء يوم السبت مثلا الله علي ان اعتكف
عشرة ايام او لها هذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعد هذا اليوم ونحسب بقیته يوما على وجه التغليب او لا بد من
اعتكاف قدر ما مضى منه من الحادى عشر لانه التزم عشرة ولا تحصل إلا بذلك فمن بعض الناس الاول والوجه
هو الثاني وفاقا لم * الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معينة وترك اعتكاف العشر الاخير من
رمضان تلك السنة وترك بعضه فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال او لا بد من اعتكاف العشر الاخير من
رمضان بعد ذلك فيه نظرو الوجه فيه وفاقا لم وهو الاول كما لو نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه ففاته ذلك
الرمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غيره وان كان رمضان الفضل من غيره او نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه
ففاته يكفيه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة ولو كان يوم الجمعة افضل ايام الاسبوع خلافا لقول بعض
الناس انه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلا ويحرم فيما لو نذر اعتكاف يوم عرفه سنة معينة ففاته
واعتكف يوما بعده لغيره (قوله لا لنحو نزهة ويوجه الخ) لم يفصح في مسئلة غير المقصود كالنزهة بان شرطه
يبطل النذر او لا وعبارة شرح المنهج كالمصرحة ببطلانه (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
الاتى والزمان المصروف اليه الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذور المذكورات وخروج
منها بعد التلبس بها للعارض فان كانت معينة كر كعتين في وقت كذا او كصوم يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلى صلاة ركعتين وصوم يوم
وحج او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسه منه تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك
وليس ببعيد فليراجع (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل بهذا الشرط (قوله في المتن ولا فيجب) ينبغى

(فيجب) تداركه لتمام المدة الملتزمة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا يقطع به

(وينقطع التتابع) بأشياء أخر زيادة على ماسر (بالخروج بلا عذر) مما يأتي وان قل زمنه لمنافاته الليث (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) لانه ^{وحيث} كان يخرج راسه الشريف وهو معتكف الى عائشة اقسرهم رواه الشيخان نعم ان اخرج رجلا أى مثلاً واعتمد عليها فقط بحيث لو زالت سقط ضر بخلاف ما لو اعتمد عليهما على ما اقتضاه كلام البغوى واستظهره غيره وقال شيخنا الاقرب انه يضر ويؤيده ما مر فيها لو وقف جزءا شائعا مسجدا اه ويؤيده ايضا ان المانع مقدم على المقتضى (ولا الخروج لقضاء الحاجة) اجماعا لانه ضرورى ولا تشترط شدتها ولا يكلف المشى على غير سجيته فان تأتى اكثر منها ضرر ومثلها غسل جنابة وإزالة نجس واكل لانه يستحي منه في المسجد واخذ منه ان المجهور الذى ينذر طاقوه ياكل فيه وشرب إذا لم يجد ماء فيه ولا من ياتيه به لانه لا يستحي منه فيه وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعا إذ لا يجوز الخروج له قصدا إلا إذا عذر في المسجد ولا لغسل مسنون ولا لنوم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد

الاول بصرى قول المتن (وينقطع التتابع) ينبغي ان تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعا وعدمه وقضاء لزمن الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله زيادة على ماسر) اى في نحو قوله فالذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع اى من حيث التتابع سم عبارة البجيرى على المنهج والحاصل ان الطارىء على الاعتكاف المتتابع إما ان يقطع تنابعه او لا والذي لا يقطع تنابعه إما ان يحسب من المدة ولا يقضى او لا فذكر المصنف ان الذى يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذى تخلو عنه المدة غالباً والجنابة المفطرة وغير المفطرة ان لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذى لا يقطعه ويقضى كالجنابة غير المفطرة ان بادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذى لا تخلو عنه المدة غالباً والعدة والزمن المصرى للعارض الذى شرط في نذره الخروج له ان كانت المدة غير معينة والذى لا يقضى كزمن الاغماء والتبرز والاكل وغسل الجنابة واذان الراتب وزمن العارض الذى شرط الخروج له في نذره ان عين مدة اه قول المتن (بالخروج الخ) أى من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه او رجليه او راسه قائما ومنحنيما ومن غير العجز قاعدا ومن الجنب مضطجعا نهائياً ومغنى (قوله بما يأتى) اى من الاعذار نهائية (قوله لمنافاته الليث) اى اذ مر في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامدا عالما بالتحريم مختاراً نهائياً ومغنى (قوله بخلاف ما لو اعتمد عليهما) اى لم يضر لان الاصل عدم الخروج مغنى زاد النهاية وسم ويؤيد ما فى به الشهاب الرملى فيما لحلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه واعتمد عليهما من أنه لا يبحث أى لان الاصل الخروج وعدم الدخول فعملنا فيهما بالاصل اه (قوله على ما اقتضاه كلام البغوى) اعتمد المغنى والنهاية وسم (قوله ويؤيد ما مر فيها لو وقف الخ) قد يفرق البغوى بانه في الشائع لم يستقر شئ من اجزائه في محض المسجد اذ ما من جزء الا وفيه غير المسجدية ويمتنع ان الاعتماد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة ايضا مانع سم قول المتن (لقضاء الحاجة) اى من بول او غائط ومثلها الرجح نهائية وشورى وشيخنا (لانه ضرورى الخ) اى ولو كثر لعارض نهائية ومغنى (قوله فان تاتى الخ) ويرجع في ذلك اليه لانه امين على عبادته غش (قوله وإزالة نجاسة) اى كراهة مغنى ونهائية (قوله وإزالة نجس) ظاهر لإطلاقه وإن كأمعفو عنه (قوله واكل الخ) قضية التعليل ان شرب نحو الشورية كالابل فليراجع وكذا قضيته ان مثل المسجد المهجور ما اذا كان المعتكف في نحو خيمة في المسجد استتره عن الناظرين (قوله ان المهجور الخ) اى والمختص نهائية (قوله لانه لا يستحي الخ) اى بخلاف ما اذا وجد فيه او من ياتيه به لانه الخ (قوله وله الوضوء) اى واجبا كان او مندوبا نهائياً ومغنى (قوله ولا لغسل الخ) والظاهر كما قاله الشيخ ان الوضوء المندوب لغسل فلا احتلام مغتفر كالثلث في الوضوء نهائية ومغنى قول المتن (في غير داره) اى التى يستحق منفعتها نهائية ومغنى (قوله للحياة) اى فيهما نهائية (قوله مع المنة وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لسكنه خرج لغير ما شرط الخروج له بما لا يقطع التتابع اماما يقطعه مما لم يشرط الخروج له فيوجب الاستئناف اه (قوله في المتن وينقطع التتابع الخ) ينبغي ان تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعا وعدمه وقضاء الزمان الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب اى كما يخرج لدين مطلوب (قوله على ماسر) اى في نحو قوله فالذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أى من حيث التتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوى) اى لان الاصل عدم الخروج ويؤيد ما فى به شيخنا الشهاب الرملى فيما لحلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه واعتمد عليهما من أنه لا يبحث اى لان الاصل الخروج وعدم الدخول وقضية ذلك انه في ابتداء دخول المسجد لو ادخل إحدى رجليه دون الاخرى واعتمد عليهما لم يكف ذلك في صحة الاعتكاف فالخاصل انه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول او خروج م (قوله ويؤيد ما مر فيما لو وقف الخ) قد يفرق البغوى بانه في الشائع لم يستقر شئ من اجزائه في محض المسجد اذ ما من جزء الا وفيه غير المسجدية ويمتنع ان الاعتماد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة ايضا مانع (قوله ويؤيده ايضا ان المانع الخ) قد يمتنع ان مجرد إخراج إحدى الرجلين على الاطلاق مانع (قوله

وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية بكفها (ولا يضرب بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (يفحش) البعد (فيضرب في الأصح) لانه قد يحتاج في عوده ايضا الى البول فيمضي يومه في التردد نعم لم يجد غير ها او وجد غير لا تقيبه لم يضرب يؤخذ من التعليل ان ضابط الفحش ان يذهب اكثر الوقت المنذور في التردد وبه صرح البغوي (ولو عاد مرضا) او زار قادما (٤٨١) (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضرب

مالم يطل وقوفه) فان طال بان زاد على قدر صلاة الجنابة اى اقل يجزى منها فيما يظهر ضرا ما قدرها فيحتمل لجميع الاغراض (او) لم يعدل عن طريقه) فان عدل ضر وإن قصر الزمن لخبر ابي داود انه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو يسال عنه ولا يعرج وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ولا عرج اليها وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى او مرضى مر بهم في طريقه بالشرطين المذكورين اخذنا من جماعهم قدر صلاة الجنابة معفو عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة او لا يفعل إلا واحدا لانهم عللوا فعله لنحو صلاة الجنابة بأنه يسير ووقع تابعه لا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنابة وزيادة القسام والذي يتجه ان له ذلك ومعنى التعليل المذكوران كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه الى غيره المقتضى لاهل الزمن ونظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير فهل يقدر الاجتماع حتى يضربوا لا

الخ) الاولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية الخ) وكذا اذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا اهل ذلك المكان كما يحتمل به بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضرب بعدها) اى داره المذكورة عن المسجد نهاية ومعنى (إلا ان يكون له دار أقرب الخ) هل يستثنى مالم كانت الاقرب لزوجة اخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم لو وضع متاع ونحوه فيجوز سم (قوله ان يذهب الوقت) اى الذى نذر اعتكافه زيادى اى عسر ورشيدى عبارة شيئا كان يكون وقت الاعتكاف يوما فيذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اه (قوله او زار قادما) الى قوله وهل له في النهاية والمعنى إلا قوله اى اقل يجزى الى ضر وقوله اما قدرها الى المتن (قوله لنحو قضاء الحاجة) اى كفصل الجنابة قول المتن (مالم يطل الخ) اى بان يقف اصلا او وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكنته سم عبارة البجيرى والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا اه (بان زاد الخ) عبارة النهاية والمعنى فان طال وقوفه عرفا ضرا اه (قوله بان زاد) الى المتن نقله ع ش عنه واه (قوله اى اقل يجزى منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنابة المعتدلة قال السكردى وكذلك الامداد وعبر في التحفة باقل يجزى واطلق شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرملى ان له صلاة الجنابة اه قول المتن (او لم يعدل الخ) او بمعنى الواو بصري اى كما عبر به المنهج بافضل ويفيده ايضا قول الشارح الاق بالشرطين بالثنية قول المتن (عن طريقه) اى بان كان المريض او القادم فيها نهاية ومعنى (قوله فان عدل) اى بان يدخل منه طافا غير نافذ لاحتياجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذا لم يضرب قليوى ولعله إذا لم يكن الطريق الثانى اطول من الاول فلا يرجع (قوله وله الخ) اى لمن خرج لنحو قضاء الحاجة (قوله وهل له) الى المتن نقله ع ش عنه واه (قوله كالعبادة) الاولى أو العبادة (قوله بالشرطين الخ) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله والذي يتجه الخ) جزم به شيخنا وقال القليوبى مال اليه شيخنا مر اه (قوله ان له ذلك) اى كل من التكرير والجمع (قوله فيمن على بدنه دم قليل الخ) ان كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع وتفرق سم قول المتن (بمرض الخ) اى بخروجه له نهاية ومعنى (قوله او اغما) الاولى التعبير بالواو بصري (قوله بان خشى) الى الفرع في النهاية والمعنى الا قوله فان اخرج الى المتن وما انبه عليه (قوله بان خشى تنجس المسجد) اى بنحو اسهال وادار و (قوله الى فرش الخ) اى ونزود طبيب نهاية ومعنى (قوله تنجس المسجد) اى او استقذاره شرح بافضل (قوله ومثله) اى المرض المذكور (خوف حريق الخ) اى فان زال خوفه عاد لمكته وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يامن فيه من ذلك نهاية وظاهر ان محله في غير المساجد التى تمنع بالتعين اما هي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كرى على بافضل (قوله بخلاف نحو صداع) اى فينقطع التتابع بالخروج له نهاية ومعنى (قوله خفيفة) راجع لنحو صداع ايضا (قوله

إلا أن يكون له دار أقرب منها) هل يستثنى مالم كانت الاقرب لزوجة اخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كم لو وضع متاع ونحوه فيجوز (قوله في امان مالم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكنته (قوله لخبر ابي داود الخ) ابراهم هذا الخبر نهاية ومعنى ان اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان منذور له متابع او محتمل انه كان متطوعا لكانه احب تنابعه (قوله فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير الخ) ان كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع او تفرق (قوله ومثله خوف حريق وسارق) فان زال خوفه عاد لمكته وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد

(٦١ - شروانى وابن قاسم - ثالث) حتى يستمر العفو فيه خلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاط للصلاة بالنجاسة مالا يحتاط هنا وايضا فما هنا في التابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود (ولا ينقطع التتابع بمرض) ومنه جنون او اغما (يخرج الى الخروج) بان خشى تنجس المسجد او احتاج الى فرش وخادم ومثله خوف حريق وسارق بخلاف نحو صداع

فقد مر الخ) أى قبيل قول المصنف وبحسب زمن الاغناء الخ (قوله لشهادة تعينت) عبارة النهاية والمغنى ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها واداءها لم ينقطع تتبعه لاضراره الى الخروج الى سببه بخلاف ما إذا لم يتعين عليه احدهما وتعين احدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج وإلا فتحملة لما يمكن ان يكون للداء فهو باختياره وقيد الشيخ بحثا بما إذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع الولاء كالموذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يازمه القضاء هو فى سم بعد ذكره عن الروض مثل ذلك الى وقيد الشيخ ما نصه فقوله الشارح الشهادة تعينت ان اراد تعينت اداء وتحملا وإن لم يتبادر وافق ذلك اه وقوله ان اراد تعينت الخ اى كما عبر به فى شرح بافضل (قوله او الحد الخ) عبارة النهاية ولو خرج لاقامة حد او تعزير ثبت بالبيئة لم ينقطع ايضا بخلاف ما إذا ثبت باقراره ومحل ما تقرر إذا اتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان اتى الاعتكاف كالموذر فمثلا فانه ينقطع الولاء ولا ينقطع خروجه امره لاجل قضاء عدة حياة او وفاة وان كانت مختارة للذكاح لانه لا يقصد العدة بخلاف تحمل الشهادة ما لم تكن بسببها كان طلقت نفسها بتقويض ذلك لها أو غلق الطلاق بمشيتها فاشامت وهى معتكفة فانه ينقطع لاختيارها الخرج فان اذن لها الزوج فى اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها او مات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضى المدة التى قدرها لها زوجها اذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها فى هذه الصورة وكذا لو اعتكف بغير اذنه ثم طلقها اذ اذن لها فى تمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها اه وفى المغنى مثلها الا قوله ومحل ما تقرر الى ولا ينقطع وقوله وكذا لو اعتكف (قوله بان كانت لا تخلو عن الحيض غالبا) أى كشهر كما مثل به الرويانى مغنى وقال شيخنا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما فى الحيض وعلى تسعة اشهر فى النفاس لاحتمال طروها فى هذه المدة اه ويأتى عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله ومثلها) اى المدة لا تخلو عن الحيض غالبا (قوله واستشكله الاسنوى الخ) وبجواب عنه بان المراد بالغالب هنا لا يسع زمن اقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر فى باب الحيض وبوجه بانه متى زاد زمن الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطرو الحيض فعذرت ذلك وان كانت نجس وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزى نهاية وامداد قال ع ش قوله مر قد يتجزى اى بان يوجد تارة فى شهر قدر مخصوص وفى اخر دونه او اكثر منه اه وفى الكردى على بافضل بعد ذكر كلام النهاية والامداد المذكور ما نصه وقد اقر الشارح اشكال الاسنوى فى التحفة والاياعاب قال فى الايعاب الحاصل ان المدة ثلاثة اقسام الخمسة العشر فاقل تخلو بية قين والخمسة والعشرون فاكثر لا تخلو غالبا وما بينهما يخلو غالبا فالولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ماحقة بالاولى اه (قوله والنفاس كالحيض) ولا تخرج لاستحاضة بل تحرز عن تلويث المسجد وينبغى ان يحمله ان سهل احترازها والاخر جرت ولا انقطاع نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حمل واخرج بغير اذنه اى اذا لم يمكنه التخلص فان اخرج مكرها بحق

وهي خفيفة فان أخرج
لأجل ذلك فقد مر بما فيه
(و) لا ينقطع بالخروج
لشهادة تعينت أو لحد ثبت
بالبينة أو (بحيض ان طالت
مدة الاعتكاف) بأن
كانت لا تخلو عن الحيض
غالباً فتبنى على ما سبق إذا
طهرت لانه بغير اختيارها
ومثلها في المجموع بان تزيد
على خمسة عشر يوماً
واستشكله الا سنوى بأن
الثلاثة والعشرين تخلو عنه
غالباً إذا غالبه ست أو سبع
وبقية الشهر طهر إذ هو
غالباً لا يكون فيه الا حيض
واحد و طهر واحد و النفاس
كالحيض (فان كانت بحيث
تخلو عنه انقطع في الاظهر)
لا مكان الموالاة بشروعها
عقب الطهر (ولا بالخروج)
مكرها بغير حق أو (ناسياً
على المذهب) كما لا يبطل
الصوم بالاكل ناسياً ولا
نسماً أن له هيئة تذكره بخلاف
الصائم ومثله جاهل

يعذر بجهله (ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لكنهما (٤٨٣) قرية منه مبنية له (للأذان

كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزمه أو أخرج خوف غريم له وهو غنى بماطل أو معسر وله بينة أي وثم حاكم قبلها كما هو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره نهاية ومغنى وقولها وثم حاكم قبلها أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والمغنى يخفى عليه ما ذكره قال ع ش قوله يخفى عليه الخ ظاهره انه لا فرق بين كونه قرب عهده بالسلام أم لا لنشأ بادية بعيدة عن العلماء لا وهي ظاهرة اه قول المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعذر سم على حج أقول وينبغي انه لا فرق حيث كان النائب كالاضيل فيما طلب منه ع ش قول المتن (إلى منارة) بفتح الميم وبحث الأذرع امتناع الخروج للمنارة فيما إذا حصل الشعار بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة اليه وكالمناارة محل عال بقرب المسجد اعتيدا للأذان له عليه وكذا لم يكن عاليا لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً شرح مر وانظر بحث الأذرع مع ان مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنية له) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وان لم تبين له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجده مسجد قريب منها واعتيدا للأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى غلي الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا وان استنابه لعذر او لا أي مطلقا فيه نظرو الثاني قريب سم قول المتن (للأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيتهما اعتيدا للناس التهيؤ لصلاة الصبح والجمعة بذلك فيلحق بالأذان ع ش عبارة شيخنا مثل الأذان التسبيح آخر الليل المسمى بالاولى والثانية والابد وما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهيؤ لصلاة الصبح وصلاة الجمعة (قوله اما غير راتب الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف خروج غير الراتب للأذان وخروج الراتب لغير الأذان ولو بحجرة بابها في المسجد والأذان لكن بمنارة ليست للمسجد اوله لكن بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة النهاية والمغنى وان ضبطه بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قريبة والمؤذن راتبا (فلا يضر صعودها الخ) قال في السكندر إذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سمت المسجد أم لا اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لغير الأذان وخرجت عن سمت بناء المسجد كارجحاه وتريعه إذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في هواء الشارع واخذ الزركشي منه انه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لانه تابع له صحيح وان زعم بعضهم انه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لا منح أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد ويحتاج اليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في المغنى إلا انه رجح ما زعمه البعض من عدم الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وغن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء اوقات الخروج) أي من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالا عذار) أي التي لا ينقطع بها المتتابع كوقت الكل وحيض ونفاس واغتسال جنباة مغنى ونهاية (قوله ونازع جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى فمقالا وانتصاره على قضاء

في الاصح) لانها مبنية لاقامة شعائر المسجد معدودة من توابعه وقد ألف الناس صوته فعذر وجعل زمن أذانه كمستثنى من الاعتكاف وبما تقرر في المنارة فارقت الخلوة الخارجة عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً ما غير راتب فيضر صعوده لنفسه لا انتفاء ما ذكر في الرواتب وأما بعيدة عن المسجد أي بحيث لا تنسب اليه عرفاً فيما يظهر ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار المسجد وجاره أربعون داراً من كل جانب وبعضهم ضبطه بما جاوز حريم المسجد مبنية لغيره الذي ليس متصل به فيضر صعودها مطلقاً بخلاف المتصل به لان المساجد المتلاصقة حكمها حكم المسجد الواحد وأما متصلة بأن يكون بابها في المسجد ورحبته فلا يضر صعودها مطلقاً (ويجب قضاء اوقات الخروج بالا عذار) السابقة لانه غير معتكف فيها (إلا اوقات قضاء الحاجة) لان حكم الاغتكاف منسحب عليها ولهذا لو جامع في زمنها من غير

مكث بطل ونازع جمع في هذا الحصر وألحقوا به نقلاً عن الشيخ أبي علي

الحاجه مثال إذا لا وجه كما قاله الاسنوى تبعاً لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل وغسل جنبه واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول الخاه (قوله) وغيرهما يطلب الخروج له (الخ) وعلم بما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عودته ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كبرز وغسل واجب واذان جاز الخروج له او لما منه بد لشمول النية بجميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع لجامع او خرج بلا عذر ثم عاد لالتيمم الباقي جدد النية ولو اخرم معتكف بنسك فان لم يخش الفوات اتهم اى ثم خرج لمجهوا الاخرج له ولا يبنى بعد فراغه من النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاه قبل نذره لم يلزمه شئ لان اعتكاف شهر قد مضى محال نهاية وقوله مرو لو اخرم الخ في المغنى مثله (قوله فرع) الى الكتاب في المغنى (قوله) سووا الخ) عبارة النهاية وهل عيادة المريض ونحوها له اى للمعتكف افضل اتركه او هما سواء وجوه ارجحها اولها اه قال سم قال الشارح في شرح العباب ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب قال البلقيني والاذرعى ومحل في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه انتهى اه (قوله افضل) لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبارة القاضي حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر مغنى

شرح المنهج في اعتكاف مندور ومتتابع (قوله) سووا بين اقامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض الى اخره) قال في شرح العباب عن المجموع لانهما طاعتان مندوب اليهما فاستويا اه وعيارة العباب وله الخروج من تطوع لعيادة مريض وتشجيع جنازة وهل هو افضل او تركه او هو سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب الى ان قال قال البلقيني والاذرعى ومحل في عيادة الاجانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه اه

وغيره خروج مؤذن لا اذن وجنب لا غتسال وغيرهما ما يطلب الخروج له ويقل زمنه عادة بخلاف ما يطول زمنه كحيض وعدة ومرضى (فرع) سووا بين اقامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض واعترضه ابن الصلاح بانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف نفلا ولا يخرج لذلك وبحث البلقيني ان الخروج لعيادة نحو رحم وجار وصدى افضل والله اعلم

(تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع اوله كتاب الحج)

﴿ فهرست الجزء الثالث من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
باب صلاة الخوف ٢	باب فى زكاة الفطر ٣٠٤
فصل فى اللباس ١٨	باب من تلزمه الزكاة ٣٢٧
باب صلاة العيدين ٣٩	فصل فى اداء الزكاة ٣٤٢
فصل يندب التكبير ٥١	فصل فى التمتع وتوابعه ٣٥٣
باب صلاة الكسوفين ٥٦	كتاب الصيام ٣٧٠
باب صلاة الاستسقاء ٦٥	فصل فى النية وتوابعها ٣٨٦
باب فى حكم تارك الصلاة ٨٣	فصل فى بيان المفطرات ٣٩٧
كتاب الجنائز ٨٩	فصل فى شروط الصوم من حيث ٤١٣
فصل فى تكفين الميت ١١٣	الفاعل والوقت وكثير من نسائه ٤١٣
فصل فى الصلاة على الميت ١٣١	ومكروهاته ٤٢٧
فصل فى الدفن وما يتبعه ١٦٧	فصل فى شروط وجوب الصوم ومركباته ٤٣٤
كتاب الزكاة ٢٠٨	فصل فى بيان فدية الصوم الواجب ٤٤٧
باب زكاة الجوان ٢٠٩	باب صوم التطوع ٤٥٣
فصل فى بيان كيفية الاخراج ٢٢٣	كتاب الاعتكاف ٤٦١
باب زكاة النبات ٢٣٩	فصل فى الاعتكاف المنذور المتتابع ٤٧٦
باب زكاة النقد ٢٦٣	
باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ٢٨٢	
فصل فى زكاة التجارة ٢٩٢	

﴿ تمت ﴾

